





کام ضیاء معنوی فی الفقہ سلسلہ ۲۷

من كتب المحررة العزيمية عوني راح
القامي يدوسه دمار كرموس
عموله



الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي بشير اغاء دار السعادة
الشرقية سنة ثمان
وخمسة وماية
والف



بذرة النسخة الجبينة والمجلة الجبينة من وقف حضرت مولانا صاحب الخير
حبيب بن الجود والاحسان منور مصابيح المقاصد بانوار الفتاوى
منفتح مغارة المراسد بفتاح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل
حاشي جامع البه لاكمل الا وهو اغا دار السعد الحاج بشير
وفقه للخير الزيد والبر الكثير من هو على كل شئ قدير
حرره القطر المنير في حياة وحق محمد من المعص
ما وفاق الحرم المحرم من
عموله



Süleymaniye Kütüphanesi
Kno. Hacı Besir Ağa
Yeni
Eski 280

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبد الضعيف الفقير الى رحمة ربه الوفي . ابو البقا احمد بن الصبا القرشي الخفي
 رزقه الله مناه ومنه ما غناه . وجعل في قلبه غناه **الحمد لله الذي رزقنا**
 الهداية في البداية . وتمننا النجاة في النهاية **احمد** ان جعلنا مكان حرمة
 وقفاً محل امنه وكرمه **والحمد لله** الذي لا اله الا الله وحده لا شريك له رب
 العالمين . والكرن المكرم **والحمد لله** الذي لا اله الا الله وحده لا شريك له رب
 العالمين . صلي الله عليه وعلى آله طافنا بسبب العيق طائف والتمزم .
وبعد فان اصحاب الامام الاعظم . المجتهد المقدم . ابي حنيفة النعمان ابن ثابت
 الكوفي رضي الله عنه . كانوا اكثر من ان يدخلوا تحت الحد والكرام . والجمال
 والوهم . مع حالهم من كمال العلم والفهم . خصوصاً اصحاب النصاب . فانك
 لو اصغيت اذنينك الى سماع خصائهم . وفحت عينيك لرؤية تكميلهم
 اقلت انهم هم ورثة الانبياء المشهود لهم بالاصطفا . ومنه اقتضى انما لهم الحسنة
 وسيرتهم المستحسنة . الامام المتقن العلامة المحقق . احمد بن محمد الغزنوي . رضي
 ضريحه . وروح روجه . فخرج مختصراً في العباد مشهوراً بالمقدمة . جعلها
 ابواباً مرتبة . وفضلاً مرتبة . اودع فيها من المسائل الغامضة تصعب مجازها
 فيها الصواب . مقدماً اول الفصول والايواب . دليل ما ترجم عليه الباب
 من الكتاب والخبر المشهور . عن الذي انزل عليه سورة التور . صلوات الله
 عليه الى يوم التنوير . وتلقاها عليه الامة بالقبول . وارضاه ارباب المنقول
 والمعقول . فجدت في هذا الباب غاية . وفي الجب العجيب آية . يدل فيها
 على حسن باع . من صنفها في الاطلاع . فالتمس من طائفة من اخواني ان ارجع
 عليها ستر حازبها فاني . ومعانيها فاني . مما سمعت فوحيات .

وتمت

فان عيت . فاجبتهم الى ذلك . وانا تصدبت لرحمتها . لان كسلي كمشف
 قناعها مشفى . فليس الجبر كالمعانة . وقد اودعت فيه فوائده . وشواهد من كمالها
 المعاني اربعة . معونها احاديثها الى خرجها من الابهة . وما لم اطلع عليه سمكت عنه
 فيها استطراد اليه الكلام وفيه حقة . ومما يتعلق به ملكة رقة . فقد يتسلسل
 الاستطراد والقلم معه . ويتسبب البحث فلا اودع حجة دعه . ولا بدع فليست
 بعضها ببعض منبتك . والمباحث لا يزالنا في شرك الله من ربك
 فان الخروج من فن الى فن اذ على البحث واسلط . والانتقال من نوع الى نوع
 السنتط للمطالعة والبسط . ط لا يصح النفس اذ كانت مدبرة . الا
 التثقل من حال الى حال . ثم حثبت الاطالة . فانقصرت على الزيد من كل فن
 وانقصرت . وملت الى الاقوال المتخارة وانقصرت . اللهم الا فها
 نذر . وخان هذا الشرط وعذر . ولا ينبغي لنا طر في هذا الترخ ان يسم من يني
 يرجع مبسوطاً . واضحا فاني اقصه بذلك ان يشاء الله تعالى . الابيضاح والتبشير
 والنصيحة لمطالعة واعانة . واغناه عن مراجعة غيره في بيانه . وهذا مقصود الترخ
 فيه استقال شيئا من هذا وشبهه فهو بعيد من الاتقان . مباعد للطلاع فليغنى
 نفسه لسو حاله . ويرجع عما اركبه من قبح فعله . ولا ينبغي لطالب التفتيح والتفوق
 والاتقان والصدق . ان يلبث في سائمة ذوى البطالة . واصحاب العباد
 والملاة . بل يفرج باجده من العلم مبسوطاً . وما يصاد من القواعد والمشكلات
 واضحا مبسوطاً . ومجده الكرم على تبسيطه . ويدعو لجامعة التي في تفقيه وتحرير
 وقد جمعت هذا الشرح . وانا في هموم قد علم الله تراءف بعونها . وانسكاب
 غايم غيبتها وغيوبها . فكيف تعلق يد الذهن بديل مسلة . وكيف يتعقل كفا
 وقد غمته . وله وله . فليعذر الواقف على الخطاء . وليتحقق السبب في عدم
 نوم القفا . ولما اجتمع فيه الضياء والبهاء والسنا . ونظابوح فيه الحسن والمغن
سمية الضياء المعنوي . على مقدمة الغزنوي . ومن الله استمد الاغانة .
 على الابانة . واسأل الله التوفيق الى التحقيق لا يهدي الا بنوره . ولا يبين الا بكلم
 ان لم يوره . عليه توكلت واليه انيب . وقبل الشروع في ذلك اقدم
 الكلام على ترجمة المصنف رحمه الله تعالى . هو احمد بن محمد بن سعيد الغزنوي .
 معبد درس الامام الكاشاني . صاحب البديع . نفقه على احمد بن يوسف الحسيني .



وان شئت قلت اسم الذات المستجبة لسائر الصفات قريب الحمد على هذا من غير
المعاد من سائر الصفات قلت والكلام في اسم الجلالة من كونه منقولا او غيره من غير
او غيره على ما ليس بما بهما الان . ويجب على الشخص ان يكون ذا النعم الله تعالى
عليه فانه ادعى للنعيم بالشكر . وشكر النعم واجب . ويشترط في اهل السنة والجماعة
وعنده المتكلمة بالعقل . وقوله تعالى الحمد لله رب العالمين تعليم للعباد والحمد وان كان
على النعمة . ولا يكون الا بعد موفى تلك النعمة . لكن ان لم ينعم خارجة عن التعبدية وجوبها
كما قال تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها . ولذا كرمنا لا واحدا وهو ان العاقل
يجب ان يتفكر في ذمة من كونه مؤلفا من نفس وبدن . ولا شك ان اقلها تفصيل
ثم ان اصحاب التشريع وجدوا في بيان منحة الآف نوح من المنافع والمصالح التي
دبر الله تعالى في خلقه بدن الانسان . ومنه وقف على بون الاف من في كتب التشريع
علم ان نسبة هذا العذر المعلوم الى ما لم يعلم نسبة الفطرة الى الجبر المحيط . وعنده هذا
يظهر ان اسم حكمة الله تعالى في خلق الانسان . يشتمل على الوفاء من المبدأ واداءهم
الى هذا انما حكمة الله تعالى في خلق العرش والكرسي والسموات والارضات من الثواب
وغيرها . وتخصيص كل منها بعدد مخصوص وجبر مخصوص . في خلق الاقمار والمواكب
علم ان هذا الجميع مشتمل على الف الف مسند . او اكثر تقريبا . انه تعالى قد علم ان كل
مخلوق منفعة الان حيث قال . يتحرك لكم في السموات وما في الارض . وحسنة
يظهر ان قوله تعالى الحمد لله مشتمل على الف الف مسند . او اكثر تقريبا فليقل القيد
قد رتبة النعم وشكر الله تعالى على ذلك . وان الى ذلك المصنف رح بعونه
الذي علم البلاء بنعمة وارفا . وادى اعطاه من باب عطف الخاص على
العام وخص العباد بهدية . اي بخلق الالهة اقيمتهم والهدى من الله تعالى خلق الالهة
في العبد والاضلال خلق الضلالة في العبد وقالت المعتزلة . الهدى من الله تعالى
بيان طريق الصواب لا خلق فعل الالهة والاضلال . تسمية العبد ضالا لا يمكن
ذكره المشايخ . والمشهور ان الهداية عند المعتزلة هو الدلالة الموصلة الى المطلوب
وعنده الدلالة على طريق الوصول الى المطلوب سواء حصل الوصول والاهمة او لم يحصل
كما قاله سعد الدين في شرح العقيدة . والدليل على قول اهل السنة . قوله تعالى
انك لا تهدي من اجبت ولكن الله يهدي من يشاء . ولو كان الهدى بيان طريق
الصالح النقي عن شيننا صلح لانه يبين الطريق كذا احب او انقض . وقوله تعالى ليس

وان شئت قلت جماعة من الفقهاء . وتفقوا به . وصنف في الاصول والفقه كتابا حسنة
مفيدة . منها كتاب روضة اختلاف العلماء . وهذه المقدمة المختصرة المشهورة
وكتاب في اصول الفقه . وكتاب في اصول الدين . ووسمه بروضه المتكلمين
واختصره ووسمه بالمنقى من روضة المتكلمين . توفي الى رحمة الله بجلب بعد سنة
ثلاث وستين وخمسمائة . ودفن بمقابر الفقهاء الحنفية قبيل مقام ابراهيم
الحليل عليه السلام . كذا ذكره محيي الدين عبد القادر . في طبقات الحنفية .
قال رحمه الله تعالى **الحمد** هو الثناء بالان على ذي العلم على الفضائل والفواضل
والشكر الثناء بالان او القلب او بغيره الجوارح على الفواضل والفضائل
جمع فضيلة . وهي الصفة الكاملة في الشخص . والفواضل جمع فاضلة . وهي النعمة
الصادرة منه اليك . فغلب هذا التعريف يكون بين الحمد والشكر عموم وخصوص
من وجه . وقال العلامة قلب الدين الرازي في شرح المطالع الحمد ليس عبارة عن
قول القائل الحمد لله . بل هو فعل يشعر بتعظيم النعم . بسبب كونه منعمًا وذلك الفعل
اما فعل القلب اعني اعتقاد انما فاضلات الكمال والجلال . او فعل الجوارح
اعني ذكر الفاضل والثناء على كونه ذلك النعم موصوفا بصفات الكمال او فعل الجوارح
وهو الايمان بافعال وآثاره على ذلك . والشكر كذلك ليس هو قول القائل
الشكر لله . بل صرف العبادة بجميع ما انعم الله تعالى عليه من التسبيح والتحميد وغيرهما الى خلق
لاجله كصرف النظر الى مصلحته مصدوعة . والتسبيح الى تقي ما موراة . والاحتساب
عن مصلحته . وعلى هذا يكون الحمد من الشكر مطلقا لعموم النعم الواسعة الى الحامد وغيره
واختصاص الشكر بما يصل الى الشكر . قال النجاشي وهو بقلب . والثناء
والجوارح به من الشكر لان الشكر لا يكون الا بجميع الثناء . ثم استدل على ذلك
بقوله . افا وكم الشكر من ثناء . يدري ولساني والضمير المحجب . قال السبكي في شرح
التلخيص وفيه نظر لان البقيت لا توضح فيه لان شيئا من ذلك يسمى شكر افضل
من كل واحد اذ يقع . قال شيخنا الشيخ عز الدين ابن جماعة قلت وفي هذا شي
وذلك لان البقيت فيه دلالة على ذلك من جهة انه جعل ذلك في مقابل النعماء
وجزاؤه . ومنه لازم ذلك ان يكون شكر الان من المتعارف ان الشكر ما كان
كذلك وحسنة يكون فيه دلالة على ذلك لا بصرح العبارة وخلافها . او طائل
بلازمها . او سلبا . ودالها ان يقع . الجلالة الشريفة اسم علم لذات واجب الوجود

بيان الصلوة والاعمال

والشكر

بعد فناء الكون ومعدنه اي محذرات الكون يحتاج بنا الى تفسير البقاء والفناء والكون
 والكون اما البقاء فهو بقاء آت بقاء الجواهر وهو الموجود في زمانين فاكتر . وبقاء الله تعالى
 وهو الوجود السرمدى . واما الفناء فهو فناء البقاء والله تعالى قديم لا يجوز عليه الفناء
 لان كل ما ثبت فذمه استحال بقاءه . واما الحوادث فهو فناء القديم وحسن ما لوجوده اول
 او المسبوق بالعدم او المسبوق بالغير . واما الكون فهو الوجود العيني والتبني له اربع
 وجو است . وجود في الاعداد . وجود في الازمان . وجود في المكان . وجود في
 البيان . والاول هو الحقيقة . **العالم باعلان عبده واسرار وحقائقه** اعلم ان الله
 الحق والاعتقاد السليم ان الله تعالى عالم بآراء وصفاته وبالكليات وبالجزئيات على الوجه
 الحكيم وعلى الوجه الجزئي خلافا لما في الفلسفة والمعتزلة . وحده العلم فينا توجب تميز الاجل
 التقيض وهو ثمان ضروري وهو ما يحصل من غير كسب ونظري وهو ما يحصل لكسب
 وعلم الله تعالى لا يوصف بواحد منهما اعلم ان يجوز ان يقر باساره بفتح الهرة جمع ستر
 ليطابق حقيقته . ويجوز ان يقر باساره بكسر الهرة وهو مفرد ليطابق اعلان بكسر الهرة
 واعلم ان قوله العالم باعلان عبده واسرار وحقائقه است رة الى قوله وان تجهر
 بالقول فانه يعلم السر واخفى اي وان ترفع صوتك به فانه يعلم السر وهو ما حدثت
 نفسك ولم يظهر واخفى ما خفي ولم تحدث بنفسك وقيل السر ما سر من الناس
 واخفى الويسوسة . ومن علم الله تعالى يعلم ما يريه ويخفيه منه ذلك مما لا ينقضي
السمع الذي خفي قول عبده عنده كعادته الذي يسمع ويبين العمل على
 الصخرة الصماء خفي جريان الماء . ما يري ما في الضمير ويسمع انت المعنى كقولك ما يتوقع
الحكيم الصنع والحكيم الذي من الخلق ان يتطرق اليه الذي جعل العلم زينا للعلماء
 كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث طويل في صفته العلم ان الذين عند
 الاخلاء وسراجا للمتعلمين في ظلمة الظلمة . وهداية للممتهدين كالتجسيم في جوه السماء
 في الحديث العلم حياة القلوب من الجليل ومصباح الابصار من العظم . وهو ان
 بن ما كنت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مثل العلماء في الارض كمثل النجوم
 في السماء يهتدون في ظلمات البرية فاذا انطلمست النجوم او شك ان تغفل الهداية
 رواه الامام احمد وسادح على الصادقين والاعلاء وقد جمعت هذه الصفات
 واخذت من حديث طويل عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 العلم فان تعلمت خشية . وطلبه عبادة . وذكره تسبيح . والحيث عنه جهاد .

مستفاد

لم لا يعلمه صدق . وبذلك لا يلهي قربة لانه عالم الخلال والحرام . ومن سبيل اهل الجنة
 وهو الانيس في الوحشة . والتعجب في الوبرة والمحدث في الخلوة . والذكر في
 على السر أو الغر أو السراج على الاعلاء والذين عند الاحياء . برقع الله بقوله
 فيجعلهم في ظرف فارة واثيره تغصن انوارهم ويعتدي بفعالهم وينتهي الى رايهم ترغيب
 الملائكة في خلقهم . وباجتهادهم مستحسبهم يستغفر لهم كل رطب وبابس . وجنان البحر
 ويؤا آله وسبلح البرية انعامه لان العلم حياة القلوب من الجليل ومصباح الابصار
 من العظم . يبلغ العبد بالعلم منزلة الاجر . والدرجات العلى في الدنيا والآخرة
 التفكير في عدل الصيام . ودراسة تعدل القينم به توصل الارحام . ويعرف
 الخلال من الحرام . وهو ام العلم والعمل والعلم تابع ليدرك السعد . ويجزمه الاشقياء . رواه
 ابن عبد البر في كتاب العلم **فصاروا اي العلماء في الدين** وحده وضع التي يروى
 الله اليه عباده **بنابح الحكم** جمع حكم . وهي مصدر من الاحكام وهو الانفاق في قول
 او على وكتاب الله تعالى حكم . وسنة نبوية صلح حكم . وكذلك العلم حكم . والعقل
 والعلم حكم . والنبابح جمع ينبوع . وهو عين الماء . استقر للعلم والحكمة **وفي التسمية**
 اي وصاروا في التسمية . وهي الطريقة . الظاهرة في الدين يقال تسمية محمد صلى الله عليه وسلم
 شرح محمد مصباح العلم جمع مصباح وهو السراج . والناس كلهم في ظلمة الجليل والعلماء
 بينهم سراج ومصباح يضي لهم الطرق الى الله تعالى يهتدون بها في ظلمات الجليل
ضاعت الله لهم الحقائق كثر الله حسناتهم جمع حسنة . ورفع لهم في جنة الدرجات
 اي رفع العلماء الدرجات قلت في كلامه استارة وتيميم الجاهل تعالى برفع الرزين
 آمنوا منكم والذين اتوا العلم درجات قال ابن عباس رضي الله عنهما للعلماء درجات
 فوق المؤمنين بسبع مائة درجة ما بين الدرجتين مسيرة خمسة ايام ودرجات
 فان قلت ما معنى جمع الجنة . الجواب ان الجنة اسم لدار الثواب كلها وهي
 مشتملة على جنات كثيرة مرتبة مراتب على حسب استحقاق العالمين لكل طبقة
 منهم جنة من تلك الجنان . روي عن ابي عبد الله رضي الله عنهما ان الجنان سبع
 الفردوس . والعدن . والنعيم . ودار الخلد . وجنة الناور . ودار السلام
 وعليون . وفي كل واحدة منها مراتب ودرجات متفاوتة بحسب اعمال العالين
كما اخبرني كتابه عالم السر والحقائق وفي قوله عالم السر والحقائق تيميم قوله
 تعالى فانه يعلم السر واخفى **والذين اتوا العلم درجات** اي بقوله تعالى

والدرجات هي الطبقات من المراتب
 واعلم ان يقال في الجنة درجات
 وفي النار

او قالوا العلم احمد وهو بالجملة والاولى حال **جدير** حقيق في تقديم الحق ورد لا على التخصيص
 واستقصوا اسما له سبحانه النظر على الاعداء الكافرين وهو نعم المولى ونعم النصير في الدنيا
 ويخرج الى قوله تعالى انت مولانا فانظرنا على القوم الكافرين . ان انت سبيدنا ونحن عبيدك
 فمن حق المولى ان يضر عبيده . وقوله وهو نعم المولى ونعم النصير فبفس من قوله تعالى فاعلموا
 ان الله مولاكم نعم المولى ونعم النصير . مولاكم ومعينكم فتقوا ابولايته ونصرة **والمشهد**
ان لا اله الا الله المنزه عن الشرك والاضداد فبفض الكفار جعل الله شركا فبعد
 مع الله غيره . وبعضهم جعل الله ضد الله كالانصام وغيره تعالى الله عن ذلك ولا يقال
 الله الا بالمثل الخالف المناوئ . فان قلت ان الكفار لا يعتقدون الانصام
 انما اذ الله تعالى اعتقادهم انهم شفعاء فيهم عند الله فليس تمامهم انما اذ الله يقول فلا يجعل
 الله انذارا . **الجواب** انهم لا يعلموا الانصام وسوء التهمة وكانوا في مظنة ان يجعلوا
 فادرة على مناداة ومخالفة تشبهت حالهم حال من اعتقد انها فادرة على مخالفة .
المعالي عن الازواج والاولاد وحلفا لما رثه الكفار ان الله تعالى زوج وحرهم زوج
 ونحسب الله وان الملائكة بنات الله تعالى كما يقول الظالمون علوا كبيرا فهو سبحانه
 القدوم لازمي الواحد الاحد لغير الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد قال
 في يقول لعبد . **وستغنني الهم غزير** . **اولاد** انا . **اورجال** .
 كذا عن كل ذي عون ونصير . نفوذ والجلال والمعالي . وللقاضي عبد الوهاب
 كتاب نفيس سماه الجوهر في المذهب العشرة بشر فيه الى تسع طوايف
 اشرك بالله غيره . **وعن ابن عباس** رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى
 كذبتني ابن آدم ولم يكن له ذلك وشتمني ولم يكن له ذلك فاما كذبتني اياي فقول له اني لا
 اقدر ان اعيدته كما كان . **والله** الذي يقول له اني لا اقدر ان اعيدته كما كان .
 رواه البخاري واعلم ان كل مقال مرقت بعبادة غير الله او معه كقوله الله تبارك
 وزوج اصحاب الاثنين من الاله صائفة والما توبة وشيئا بهم من الصابئين والنصارى
 والمجوس والذين اشر كوا بعبادة الالوهان والملائكة . والشياطين والشمس والنجوم
 والتم من مشركي العرب واهل الهند والصين والستودان وغيرهم من الاله لا يرجع الى
 كتاب وكذلك الخرافة فهي كثر باجماع الاله **والمشهد ان محمد عبده ورسوله**
بسم الله الرحمن الرحيم استتابين المعلة . افعل التفضيل اي اصوبها واقومها
 والاله اجمع حج مذهب وذهب لرجل سيرة وذهب في الدين اعتقاد **واختاروه**

۱۵۸۱

اى خلاصة وخيرة **النجباء** الكرام جمع نجيب وهو الكريم البين النجباء **والنجيب** جريته
 وهى الكريمة البيتة النجباء يعنى انه صلح كريم الطرفين ابايه وامهاته الى ادم عليه الصلوة
 والسلام **وابتغته** اى بعثته بالرسالة **من اظهر الخفايا** **والخاف** صلب اى الاموال
 جمع مضرب كبر الصدا وعن ابن عباس رضى عنه صلى الله عليه وسلم لما خلق الله آدم
 اهبطن في صلبه الى الارض وجعل في صلب نوح فى السفينة وقذف في النار فى
 صلب ابراهيم ثم لم يزل يخلق في الاصحاب الكريمة الى الارحام الطاهرة حتى اخبر
 ابن ابوتى لم يلقيا على سفاح قطا والى هذا ان راعى بن المطالب فيه بقوله
 من قبلها طلبت في الظلال وفى • مستوح حيث نجف الورق • ثم هبطت
 البعاد لا بشر • انت ولا مضغة ولا علوق • بل نطفة تركب السفين قد •
 الجيم بشر واهله العزق • تنقل من صواب الى رحم • اذا مضى عالم بدر الطبق •
من شجرة حرة بن كعب بن لوى بن غالب ان شارة الى نسبة الطاهر بن
 المبارك الزكية وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن
 كلاب بن مرة بن كعب بن لوى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة
 بن خزيمة بن مدركة بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ولا يختلف البون الى
 عدنان ثم يختلفون فيما بعده وقد قد بعضهم بين معد واسماعيل اربعين ابا **صلى الله عليه وسلم**
عليه وسلم وعلى آله واصحابه اعلم ان المراد من الال ان كان اهل البيت
 عليهم بقوله تعالى انما يريد الله ليزب عنكم الرجس اهل البيت ويظهركم تطهير
 قوله واصحابه بغيرهم بعد التخصيص وان كان الايقاع فاعطف الاصحاب بغير قبيل عطف
 الخاص على العام لان الايقاع غير كل موضع انتهى **وارز واجد** جمع زوج وهن زوجة
 صلح والصلوة على ال النبى صلح واصحابه وارز واجد جائزة بطريق التبع صلوة **والله**
بقيمة ما استنار البت العتيق بوزاره اى زابره **والكرين** الاسود وهو ليل الاسود
بوازره وارو **وسلم** وكرم اى وسلمه وكرمه **اتابعد** اى اتابعد حرمه تعالى والصلوة
 والسلام على نبى صلح فاني لما رايت **فصو بهم الناس** في طلب العلم وشغلاهم
 اى ورايت اشتغالهم **بالا بعينهم** وحده مالا يعنى هو ماله ترك لم يغت يواهب
 ولم يجر بضر يحيى ان ابا يوسف رحمه الله تعالى دخل على هرون الرشيد وعنده
 رجلان بناظران في الكلام فقال الرشيد احكم بينهما ابا يوسف فقال بالمرء المؤمنين
 ان لا تشتغل بالابعين فاشحن الخليفة ذلك واوله بعشرة آلاف درهم وامر بان

مجلس في حكمة الشريعة

الباب الثاني عشر في فضل الزكوة وقبة فضلهان فصل في الزكوة فصل في موعده
في موعده أموال بيت المال الباب السابع في فضل شهر رمضان وقبة ثمانية فصول
فصل في عدد الصيام فصل في البنية فصل في الصوم فصل في التيسار
فصل في العدة فصل في التقى فصل في العذر فصل في ثلث موعده
الباب الثامن في العلم بالعلم العلم وفقه الله واما ان العلم حسن وجليل
واحسن العلوم واجلها بعد معرفة الله تعالى وتوحيده في قوله بعد معرفة الله تعالى
وتوحيده استرة الى ان علم التوحيد اجل من علم الفقه وغيره من العلوم على الطلوع
واته استرف من غيره لانه يجب ان يوفى المعبود ثم يعبد وكيف يعبد من لا يعرفه بتمامه
وصفاة وما يجب له وما يستجيب في فقه علم الفقه وهو علم الشريعة والدين الا خوف
من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وغيره من العلوم الباطنية المحرمة كالنجيم
والسحر والارمل وهو الخط والطعن بالخصم وكيفية تعلم الفلسفة والطب بعين
فكلمها محرمة نص عليه العلماء واعلم ان الفقه هو العلم واصطلاح بعد ذلك الفقهاء
واصحاب الاصول على تخصيص الفقه بادر اكث الاحكام الشرعية العملية بالاسئلة لال
على اعيانها واعلم ان العلوم تعود الى ثلاثة اقسام علم التوحيد الذي هو اول وجوب
على المكلفين وهو ان تعلم ان لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله
السميع البصير وهو الله الذي لا اله الا هو وحده لا شريك له لا اله الا الله
يحي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ارسل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
الى الناس والجن كافة وهو خاتم الانبياء والاني بعده وهو الصادق فيما جاء به
سنة الله وفما ورد على لسنة من الامور صلعم ثم انزل عليه القرآن الذي هو اكبر معجزة وبرهان
ويؤكد كلام الله القديم وصرط المقيم الذي لا يخفى الخلق غير الانبياء بمشكدة ولو كان
بعضهم لبعض ظميرا وهو المكتوب في المصاحف من اول الحمد لله رب العالمين الى قوله
قل اعوذ برب الناس **الثاني** في علم الاحكام الباطنية وهو عبادات القلب وهي
اكث باب واجتناب ما لا كتب مثل معرفة الله تعالى على ما ورد في الكتاب والسنة
ومعرفة صدق رسوله والتمس التوفى والتوكل والاخلاص والصبر وشبه ذلك
والاجتناب عن ترك الحسد والغضب والرياء والتجبر والكبر وترك اعتقاد ما يخالف
الشرع **الثالث** علم الشريعة الظاهرة وهي اكتب واجتناب ايضا فالاكث
مثل النطق بالشهادتين وفعل الصلوة والصوم وما جرى هذا الجرى واجتناب

مثل

مثل اجتناب الرأى والغضب والسرقة فمن ذلك ما هو معين على كل احد كعلم التوحيد ومعرفة
الرسول والتضيق بما جاء به القرآن والتمس التقوى ونحو ذلك من عبادات القلب
الكتيبة وما يحتاج اليه لافاة الفروض كالصلاة والصوم وغيره وما لا زكوة
لماله مال زكوى وكبر سبيح ويترتب على معرفة احكام التجارة وما يقع من المعاملات
ونحو ذلك من المهمات واما علم الطب وهو معرفة احوال المخلوق كالغضب والحمية
والكبر والرياء فمن رزق قلبا سليما منها كفاة ذلك ومن لم يسلم ومن لم يظلم قلبه من
غيره من سببها وحدودها وعلاجها وجب تعلمها وان لم يتمكن الا بتعلم بعض ذلك
مثال علاجها ان يتفاد الغضب عند هيجان بان يعلم نواب كظم الغيظ وذكر قوله تعالى
لو كنت من الذين يفتنون ذكره حين الغضب ولم تحفه فبما الحق وقوله ايضا
الحب انما من غضبي قال نعم قال لا تغضب على من كنت يدك ثم خوف نفس من عقاب
الله تعالى ويعلم انه اقر عليه وكذا زحف عاقبة الانقام فان العدو مسترعا والخصم
العدو طوله ويتفكر في قبح صورته غيره عند الغضب فيقبض عليه ويعلم ان الشبه
السبع الفارسي او استعمله متى استعمل الحلم والعفو اشبه الانبياء والملائكة
يتعوز من الشيطان ويقول اللهم رب النبي محمد اغفر لي ذنبي واذهب غيظي
قلبي واغفر لي من مضللات الفتن وبوقصا ويتحول عن مكانه ويجلس ان كان
قائما ولا يخلع ان كان جالسا ثم بعد ما يتبين عليك العلم فتعلم العلم النافع افضل
من النوافل ومن سائر العلوم قال بعضهم والعلم النافع هو ما يزيد في خوفك من الله تعالى
وفي بصيرتك بعبودك وفي معرفتك بعبادة ربك وفي رغبتك في احكامه وفي عقل
رغبتك في لوليا ويعتبر ملكك ويخرج بصيرتك بافات تلك ليجر زمنيها ويطهرها
على ما يد الشيطان وتنبه على العلماء السوء حتى اكمل الدنيا بالدين والحدود عليهم وصلة
الى ابواب السلاطين والكل مال الوقف والمكاتب وصرف يمينهم الى طلب الحياطة
في طوبى الخلقين واضطرهم الى الحرا والمناقشة وما يغضب رب العالمين قال
وكي علم لا يدعوك من الدنيا الى الاخرة فالجمل اعوذ عليك منه فان فرغت من العلم
النافع واصبحت نفسك باطن وطاير فلا بأس بشغلك بعلم المذهب في الفقه
ثم قال كما ان الشريعة تفصل غير من العلوم فالعلم الذي يتعلق بعباد الشريعة
يفضل من غيره على الاحكام الظاهرة است فافضيه بحكم على الطاهر بالصحة والف ودوره
العلم الذي يتوقف به كون العباد مبدولة او مردودة ونحو ذلك من علوم اهل الباطن

والكاشفات انتهى لقوله تعالى يؤتي الحكمة بوفوع علم الفقه والعرف والحكيم عند الله
هو العالم العامل من يشاء ومن يؤتي الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا في تكثير الخير ووضعه
بالكثرة دليل على عظمه قال الكلبي رحمه الله بن محمد بن السائب بن بشر أبو النصر الكلبي
صاحب التفسير وعلم النسب كان اماما في هذين العلمين وكان من اصحاب عبد الله
بن سبأ الذي يقول ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه لم يحب دابة راجع الى الدنيا
روى عنه سيف بن الثوري ومحمد بن اسحق شعبة ابو جعفر وقفة الجبل وصفيان مع علي
بن ابي طالب رضي الله عنه توفي سنة ست واربعين ومائة والكلبي نسبة الى كلب
بن وبرة وهي قبيلة كبيرة من قضاة يفتي بالحكمة الفقه وقال مجاهد بن جبر الامام ابو الحجاج
الكلبي صاحب التفسير عرض القرآن على بن عباس ثمانين مرة توفي سنة ثمان وثلاث مائة عن
نصف وثمانين سنة اراد بها بالحكمة الاصابة في القول والفقه بالنسب عطف على الالة
اي واراد بها الفقه والفهم وهو ادراك الشيء واعلم ان الادراك خمس خمسة اربعة
انواع تعقل وتخييل وتوهم واحس وقال الله تعالى وانزل عليك الكتاب لمحمد صلى
الله عليه وسلم والقول بالحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم من خفيات العلوم ومنازل العقول
او من امور الدين والشرائع قيل اي قال بعض المتأخرين اراد بالحكمة الفقه بالوجوه والمواد
قال النووي في شرح مسلم واما الحكمة ففيها اقوال كثيرة مضطربة قد اقتصر كل من قالها
عن بعض صفات الحكمة وقد صنفنا منها ان الحكمة عبارة عن العلم المتصف بالحكام
المتشغل على المعرفة بالله تعالى المعصوب بنفاذ البصيرة وتذليل النفس وتحقيق الحق
بالعمل به والصبر على اتباع الحق والباطل والحكيم هم من ذلك انتهى وقال الله تعالى
ومنهم ائمة المؤمنين من يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة اي الجنة
وقضاة اب انار قال الحسن البصري امام اهل البصرة وجبر زبارة ولد سنة ثمان مائة
من خلفاء عمر رضي الله عنه وسمع خطبة عثمان وشهد يوم الدار قال ابن سعد في الطبقات
كان جامعاً عالماً رفيقاً فصيهاً حجة مأمونا عابداً سكاكاً كثير العلم فضيلاً وصبوراً
توفي سنة ثمان مائة ابو موسى زيد بن ثابت الانصاري وانه خير مولاه اسم سلمة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم وربما غابت في حاجة فيبكي فتهبط اليه سلمة رضي الله عنه ثم يعقلها
الي ان ياتي عليه فيشرب فيرون ان تلك الحكمة والقناعة من بركة ذلك قال القسيري
ما كان الدليله التي توفي فيها الحسن راى بعض اصحابه في النوم كان ابواب السماء قد فتحت
وكان منادياً بالادي الا الحسن قد قدم على الله تعالى وهو عند راض اراد بها اي بحسنة الدنيا

ملازمة الحكمة

العلم

العلم النافع والعبادة وعن علي رضي الله عنه الحسنة في الدنيا المنة الصالحة وفي الآخرة
الجوار وقضاة اب انار قال امرأه السوء وقال الله تعالى وما كان المؤمنون لينفردوا
كافة المعنى ان يغير الكافة عن اوطانهم لطلب العلم والخير بصدق نية وحرص صحيح غير مكن
وان امكن فمنا فواجب على كل ذلك واذا كان تغير الكل على ذلك غير ممكن فلو لا فمنا
نؤمن كل فرقة جماعة كثيرة منهم طائفة جماعة يسيرة لينفردوا في الدين والسيادة واقومهم
ان لم يكن لهم غرض سوى ان يرفعوا اليهم لعلهم يذكرون لخير واعقاب الله
تعالى لعلهم احره ونهيه وقال الله تعالى ولقد اتينا داود وسليمان ابنة علما اي طائفة
من العلم او علما سبنا عنز اخلا به وعلمه ودرجاته النعمة فيه والفضيلة وقال لا اله الا
الذي فضلنا على كثير من عباده المؤمنين والكتب المفضل عليه لم يثبت علما او لم يثبت
مثل علما وفيه انما فضلنا على كثير وفضلنا عليه كثير وفي الآية دليل على شرف العلم وانه
محرم وقدم حكمة واهله وان نعمة العلم من اجل النعمة واجزل النعمان وان من اوبة فغفر
ادنى فضلنا على كثير من عباده الله قال الزمخشري وما سمعناهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثة الانبياء
الا انما سمعناهم في الشرف والمنزلة لانهم القوام بما بعثوا امر اجله وفيها ان يرفعهم الله
النعم الفاضلة لوارثهم منها ان يكره الله تعالى على ما اوثق من فضله على غيره منهم وفيها
التميز بالفضل والرفع وان بعقد العالم ان فضل علي كبير ففضل عليته منهم وما احسن
قول عمر رضي الله عنه كل الناس امة من امة وقال تعالى يرفع الله الذين امنوا منكم اي
يرفع الله المؤمنين بامثال او احره او احر رسول الله والذين امنوا العلم والعلماني
منهم خاصة درجات عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان كان اذرا اقال قال
بايها الناس ارفعوا هذه الآية لمررت بكم في العلم قال الزمخشري في الكشاف وعن النبي
صلى الله عليه وسلم العلم والعلماء مائة درجة بين كل درجتين حفر الجواد المفسر سبعين سنة
قال الشيخ في الدرس السواقى رواه ابو يعلى الموصلي في مسنده وابن عدي في الكامل
من حديث ابى هريرة وفيه عبد الله بن محمد بن عفيف وخضر الفرس عنه فان قلت
ما المراد بالدرجات هل هو على الحقيقة وهي المنازل او المجاز وهي الرفعة الجوانب
يحتل ان هذا على ظاهره وان الدرجات المنازل التي بعضها ارفع من بعض في الظاهر
وبه صفة منازل الجنة كما جاء في الغرف انهم ستر او ان كلوكب الدرر ويحتمل ان
المراد المجاز وهو الرفعة من كثرة النعم وعظيم الاحسان عالم يحيط على قلب بشر وان
انواع ما انعم الله عليه من البر والكرامة يتفاضل فيها كثيرا ويكون بناءه في الفضل

كما في بين السماء والارض في البعد والاحتمال الاول اطهر قال الزمخشري وعنه صلعم فضل العلم
 على العابد كفضل القرية البدر على سائر الكواكب قال الشيخ ولي الدين العراقي رواه
 اصحاب السنن الاربعه من حديث ابو الدرداء قال الزمخشري وعنه صلعم
 والسلام يشفع يوم القيامة غدا لا نبيا ثم العلماء ثم الشهداء قال الشيخ ولي
 الدين العراقي رواه ابن ماجه من حديث عثمان بن عفان وفيه عنب بن عبد
 العزيس وهو ضعيف قال الزمخشري فاعظم مرتبة هي واسطة بين النبوة والشهادة
 بشهادة رسول الله صلعم وقال صلعم اوحى الله الى ابراهيم اني اعلم كل علم ذكره
 ابن عبد البر في العلم بغير سناد وعن بعض الحكماء ليت سئري اني سئري اذكرت
 من فانه العلم واتى شيئا فأت من اذكرت العلم وعن الاخفش كما والعلماء يكونون
 اربابا وكل عسيرة لم يوطد بعلم فاني ذلي ما يصير وعن الزمخشري العلم ذكر فلا يجبه الا ذكر
 الرجال وقال الله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون قال الزمخشري
 اراد بالذين يعلمون العلماء الدايمة كما جعل من لا يعلم غير عالم وفيه اذراء
 وعظم بالذين يعقلون العلم ثم لا يعقلون ويعقلون فيها ثم يعقلون بالدين ثم يعقلون
 جهده وقد تركت في فضل العلم آيات كثيرة في مواضع اخرى ذكرها لليل يقول الكتاب
 فينبغي ان الغرض المطلوب وهو الاختصار ولا فرغ من ذكر الآيات الدالة على
 فضيلة العلم على غيره اخذ في ذكر الاحاديث والآثار الدالة على ذلك وما حكمي
 عن السند في ذلك فقال وقد قال رسول الله صلعم من حديث عبد الله بن مسعود
 رضي الله عنه اذا اراد بعبد خيرا فقهه في الدين والهمه رشده رواه البخاري والطبراني
 في الكبير بسناد لا بأس به وفي حديث آخر من سره الله به خيرا فقهه في الدين رواه
 البخاري ومسلم وابن ماجه وقوله فقهه في الدين اي جعله عالما باحكام الشريعة و
 بصيرة فيه فيصير قلبه ينبوع العلم يستخرج بغيره المعاني الكثيرة من اللفظ الموهج وقال
 الحكميم الترمذي الحق هو انكشاف الغطاء عن الامور فاذا عبد الله بما امر ونهى
 بعد ان فقهه وعقله وانكشف له الغطاء عن تدبيره فيما امر ونهى ففهم العباد والحيات
 وذلك ان الذي يوحى بالشيء في راي زين ما امر به وشيئ ما نهى عنه عمل على بصيرة
 وكان عليه اقوى ونفسه بها استحيى وحمد على ذلك وشكر الذي يوحى به عن ذلك
 فهو جاهد القلب كسلان الجوارح واعلم ان الانسان اذا اخذ حظا وافرا من الفقه
 ينبغي ان لا يقتصر عليه ولكن ينظر في علم الزهد وفي كلام الحكماء وشيئا من الصالحين فان الناس

في فضل العلم آيات كثيرة في مواضع اخرى ذكرها لليل يقول الكتاب

اعلم الفقه

اذن

اذ اعلم الفقه ولم ينظر في الزهد والحكم فسي قلبه والقلب القاسي بعيد من الهدى
 واعلم ان في هذه الحديث بجنين البحث الاول الارادة المذكورة هل هي على ما بها
 ام تكون في المستقبل او تكون بمعنى الماضي محل احتمال فان كانت بمعنى الماضي لفتنا
 بمسبوق من حكمه زوج و قدره وان كانت للمستقبل وهو ادنى لان اللفظ يحمل
 على صبغة في المستقبل فيكون الارادة في العاقبة ولهذا افرق المؤمنون على ما بين
 فطنة غلب عليها الخوف من الله بقاء وطائفة غلب عليها الخوف من
 الخاتمة وبينهما فرق من طريق المثل يفرق بينهما وهو ان الله بقاء لا يعلمها احد
 الا الله عز وجل ومن غلب عليها بالاجتناب لم يفرق بالبقاء بقاء الله بقاء الله بقاء الله
 معانية الخاتمة لانها تدل عليها اذ هي تضمنها بخلاف الخاتمة لانها ممتدة مدة مدركة
 حين يقتضي الله بها بعينها بعض الناس ولهذا قال صلعم من مات على خير علمه فاجزا
 له جزا وقد نطق الكتاب والحديث بهما فقال تعالى في الله بقاء ان الذين يسبقون
 لهم من الحسن وفي الخاتمة يتبع الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي
 الآخرة فالتثبت في الحياة الدنيا عند الموت وفي الآخرة عند سؤال الملكين في القبر
 وقال صلعم في الله بقاء لاني مبررة جف العلم بما انت لاق فاقصر على ذلك
 او زد في الخاتمة انما الاعمال بخواتمها البحث الثاني في الخبر هل المراد به العموم من خبر
 الدنيا والآخرة او الخصوص وهو الجنة محل احتمال والاول ادنى وقال صلعم من خلفه
 في دين الله كفاه الله مؤنة دينه ودنياه كما قال في حديث آخر كفاه الله همه وزرته
 من حيث لا يحتسب واعلم ان هذه الحديث يؤيد المعنى المراد من الخير وهو العموم
 المذكور آنفا وقال صلعم من سلك طريقا يطلب فيه علما انما تكسر له بيتا دل كل نوع
 من انواع علوم الدين وسندرج تحت قليل العلم وكثيره سئل الله له طريقا الى الجنة
 وان الملك انما يضع اجنتها لطالب العلم رضي بما يصنع فان قلت ما المراد بجمع
 الاجتهاد بوجهه في فرض الخلق لطالب العلم او مجازا والمراد به ما علقته وكل
 المراد بالملك على العموم او ملكا ملكا مخصوصا ومن وهل وضع الاجتهاد لطالب العلم
 في الدنيا وفي الآخرة او فيها الجواب كقولنا ان المراد به فرض الاجتهاد حقيقة توافر
 لطالب العلم حيث يبذل وسعه في ابتغاء رضوان الله تعالى سيما اذا وجدت
 سائرا احواله مثلكه لطلب العلم ويجوز ان المراد به مجازا عن تبيين الجاني والافتقار
 والتمسك بالرحمة والانقطاع فذلك مثل قوله سبحانه واحفظ لهما صلاتهم

قال ابو يوسف الفقيه رحمه الله في رواية ابو جعفر روى قال
 ولدت سنة ثمان و ثمان مائة في سنة ثمان مائة في سنة ثمان مائة في سنة ثمان مائة
 وانا ابن سنة ثمان مائة في سنة ثمان مائة في سنة ثمان مائة في سنة ثمان مائة
 حلقه عظيم فقلت لا راحة له من هذه المصيبة قال نعم
 عبد الله بن جعفر الزمخشري صاحب النور في الفقه قال قلت
 لشيخنا يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله
 لا يحب العبد الذي يترك الصلاة والجمعة والزكاة والصدقة
 والنجاسة

من الرحمة ويحتمل ان المراد من الملائكة المومنين ويجعل ان المراد المخلصين وهو الملائكة
 ويجعل ان يكون من غيرهم في الدنيا ويجعل ان يكون في الآخرة ويجعل ان يكون في الدنيا
 وفي كل ذلك نوفر الملائكة طلاب العلم والاستشعار في انفسهم تعظيما لهم والنظر اليهم
 بعين الرأفة فيضرب النمل بالضرر فيخففها لتلك المعاني قوله رضي بامتنع اي في
 طلب العلم بسبب صنعه ويجعل ان يكون المراد منه انشا حضارة وان العالم يستغفر
 له من السموات ومن في الارض والجنات في خوف الماء اي في غضب بربهم على من
 من يستغل الملائكة في السموات والارض بالاستغفار له فهو مشغول بنفسه وهو غافل
 بالاستغفار له فان تلك الملائكة يستغفرونهم بل هو علم على الحقيقة اذ على الجواز وما المراد
 بالجواز وما وجه الحكمة فيه الجواب يحتمل ان يكون استغفار هذه الاصناف المذكورة
 من الملائكة بعضه على الحقيقة بان لهم الجنان وغيرهم من انواع الحيوان استغفار
 للعلماء وبعضه على الجواز وهو ان يكتب الله له بعد ذلك حيوان من الانواع المذكورة
 كالجنات وغيره مغفرة ووجه الحكمة فيه ان صلاح العالم بالعلم وما من شيء من الاصناف
 المذكورة من الملائكة بعضه على الحقيقة وبعضه على الجواز وهو ان يكتب له بكل حيوان
 مغفرة الا انه يصلي معقودة بالعلم وقد كان ابو ذر رضي الله عنه يقول تركنا محمد صلى
 الله عليه وسلم من طائفة من جنات الجن والانس والافلاك كرامتنا علمنا كتب الله على كل نوع
 طلب العلم استغفارا جزاء له بعد المعقودة وجه صلاحها وليس بها تحل استغفار
 مصالحها المعقودة بالعلم وتكتف بما اشترى اليه وان فضل العالم اي العالم بعلمه
 على العابد غير العالم كفضل الغر ليلته البدر على سائر النجوم وقال ابو امامة
 ابى هاشم ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من احداهما عابد وآخرة عالم فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فضل العالم على العابد كفضلني على اذنكم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله وملائكته
 واهل السموات والارض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت في البحر يصلون على معلم
 الناس الخير رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح قوله رجلا من احداهما عابد وآخرة
 عالم يريد رجلا من يكون احدهما كذا والآخرة كذا على سبيل التمثيل ولم يرد رجلا من احداهما
 والله اعلم فانظر كيف نزل العلم ففاض بالدرجة النبوة وكيف حظ رتبة العلم بالخير وعن
 العلم وان كان العابد لا يخلو عن علم بالعبادة التي يواظب عليها ولو لا ان لم يكن عبادة
 الزهد بلا علم كما لقوس بلا ورسد ان العلماء ورثة الانبياء عليهم السلام ومعلوم ان
 لارتبة فوق النبوة ولا شرف فوق شرف المورثة لتلك النبوة وقد روى عن ابن

عيسى

اباس رضي الله عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجاب اهله وهو يطلب العلم لى الله
 ولم يكن بنده وبين النبيين الا درجة النبوة رواه الطبراني في الاوسط وان الانبياء
 لم يورثوا درهما ولا دينارا لقول عائشة رضي الله عنها ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مائة دينار ولا درهما ولا شاة ولا بعيرا ولا وصي شي وعنه عن عروة بن الزبير ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة دينار ولا درهما ولا
 ولا شيئا الا بغلة البيضاء وسلاحه وارضا جعلها صدقة رواه البخاري ومسلم
 قال العلماء والحكمة ان الانبياء عليهم السلام لا يورثون ان لا يؤمن ان يكون في
 الورثة فمن يتقى موته فيهلك ولذا يظن به الرغبة في الدنيا لورثتهم فيهلك لظان
 ويخون الناس عنهم وانما رثوا اي خلفوا بعدهم العلم ينفع بامتنع دنيا وآخرة فهو علم
 نفع من المال الخلف وبهذا اصحاب العلماء ورثة الانبياء فمن اخذ العلم اخذ حجة
 من النبوة واكمل روى هذا الحديث ابو داود والترمذي وابن ماجه وابن جرير
 في صحيحه والبيهقي وقال صلعم من احب ان ينظر الى عفا الله من ان رقبته على العباد
 الاخذين العلم عن العلماء فوالذي نفس محمد بيده كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع في البيتين
 قال لا والذي نفس الى القاسم بيده ما من متعلم من رايه اي ليس متعلم
 يخلف الى باب العالم يتردد اليه لطلب العلم الا كتب الله له لمتعلم كل قدم
 اي خطوة يخطوها الى باب العالم لتعبد لطلب العلم عبادة سنة كما روى عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال قبل العلم خير من كثير العبادات وكفى بالمرء فقرا اذا عبد الله وكفى بالمرء
 جهلا اذا اتجب برأيه رواه الطبراني في الاوسط وروى عن ابى ذر واليه من غيره
 انها قال للباب يتعلم الرجل احب الي من الف ركعة يطوعا رواه الهزار والطبراني
 في الاوسط والآلة قال خير له من الف ركعة وبنى الله امره ان يبنى له بكل قدم خطوة
 الى باب العالم مدينة في الجنة ويحتمل ان المراد من الارض استغفر له ويسمى ويصحب
 مغفورا له رتبة وتسميت الملائكة وقالوا يولاء المعتقون عفا الله عن النار
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم من طلب العلم غير الله لم يخرج من الدنيا لم يميت حتى ياتي عليه السلام فيكون
 معه تعالى قبره العلم يحصل له في آخر عمره الا خلاص الله تعالى ويختم له بخير ومن طلب العلم
 مخلصا الله تعالى ابتغاء حوضه وطلب لنوابه فهو كالصائم نهاره والقائم ليله فلم
 ينزل في عبادة ليله ونهاره وان بابا من العلم اي فقام من فثون العلم يتعلم الرجل حيلة
 من ان لو كان له ابو جريس جبل من جبال مكة اقرب جبل في الارض الى الكعبة وهو

ينصيب

قال النبي صلى الله عليه وسلم من طلب العلم لم يزل الله يرفعه الى الجنة

ذكر الامام الفاضل ابو الفاسم محمد بن احمد
 القاري في كتابه خلاصة صفة الخصال عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بابا من العلم
 يتعلم الرجل ولا يعلل به خيرا ان لو كان
 ابو قيس ذهابا فانه في سبيل الله
 من كل باب جواهر من المسائل
 المشهورة

احد اثنينهما فبها فانفق في سبيل الله تعالى كمثل ان يكون على العموم في وجهه الخير ويحتمل
ان يكون مخصوصا بالجهاد والاول اصح المعنى تعلم سبيل الله من العلم النافع والعمل بها فمثل
عند الله من تقوى جيل فبها في سبيل الله وقال الحسن البصري رحمه الله هو العلم
بوزن يوم القيمة يوم السنداء فيرجع مدار العلم فظهر بهذا فضل العلماء على السادة
وذلك ان تقول ما السر في فضل المولود بين الاحاديث الواردة في فضل طلب
العلم باحكاؤه عن الحسن البصري وغيره وما الكثرة في ذلك وكان ينبغي له ان يسرد
الاحاديث كلها على نسق واحد ثم يذكر ما جاء عن العلماء في فضل طلب العلم وكما نوا
يقولون العلماء سراج الارض كل عالم مصباح زمانه يستضي برأيه عصره وقال الحسن البصري
لو لا العلماء لصار الناس مثل البهائم اي ان العلماء بتعليمهم الناس يخرجون الناس
من جهالة البهيمية الى حد الانسانية وقال النبي صلى الله عليه وآله يوم القيمة يقول الله تعالى
للعابدين والنجاهدين ادخلوا الجنة فيقول العلماء والعباد بفضل علي لا بغيره وتعد العبد
العابدون والجاهلون والجاهلون فيقول الله تعالى للعلماء انتم عندى كذا كذا
مترجون مكرمون استغفروا فاستغفروا ثم يدعون الجنة قال بعضهم وهذا
يكون للعلم المتقدي بالتعليم لا العلم اللام الذي لا يتعدى وقال النبي صلى الله عليه وآله
يستألف افضل من فضة في الدين ولحقه واحدة الدار قلبي واليهج وعن ابي الدرداء رضي الله
هو عو يرمى زيدا الانصاري الطرزي الصحابي بسلم بعد رذ كان حكيم هذه الامة وفي
قضا ومثاق مات في سنة اثنين وثلاثين انه قال العالم والمتعلم في الارض
واما الناس رجلا عالم ومتعلم ولا خير فيما سوى ذلك وعنه ايضا العالم والمتعلم
شتر مكان في الخير وسائر الناس يجمع لا خير فيهم وان الناس يبعثون على ما نوا عليه
يبعث العالم عالما ويبعث الجاهل جاهلا كما ثبت في الصحيحين عن رسول الله صلى الله
قال والذي نفسي بيده لا يكلم احد في سبيل الله والله اعلم بمن يكلم في سبيل الاحاد
يوم القيمة وجره يشعب وما اللون لون دم والعرق عرق مسك رواه البخاري
ومسلم وعن عبد الله بن عمر انه قال يا رسول الله اخبرني عن الجهاد والغزو فقال يا عبد الله
ان قتلت مبارا محسبا بعتك مبارا محسبا وان قتلت مراكبا محسبا بعتك مراكبا محسبا
مراكبا محسبا على اي حاله فانت او قتلت بعتك بعتك الحال رواه ابو داود
وعن انس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله مات سكران فانه جاني

ملك الموت سكرانا وبعين منكرا ونكير اسكرانا وبعث يوم القيمة سكرانا الى
خندق با وسطي اجتمعت سكران فيه عين تجرى ماء وما لا يكون له طعام ولا شراب
الامنة وعن جابر رضي الله عنه قال ان المؤمن والمؤمنة والمسلم والمسلمة يخرجون يوم القيمة من
قبورهم يؤذن المؤذن ويلبي الملبى وذكره الخليلي في كتاب النهاج وقال بعضهم ومن
الناس من يخرج من قبورهم فيقوم فيقوم فيقوم بالعود ومعتكفون معتكفون عليه وبعثهم
فقد قيام احد بهم من قبره باخذة بيمينه فيطرحه من يد ويقول سمعنا لك شغلتي عن ذكر
الله فيعود اليه ويقول انما صاحبك حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين وكذلك يبعث
السكران سكرانا والزور زامرا وكل احد على الحال الذي صده عن سبيل الله قال
ومثل الحديث الذي روى في الصحيح ان ثابرا بن الجراح وشركا ومعتكف في غنفة
والغنفة بيده وهو انش من كل جيفة على الارض يعني كل من يرمي من الخلق قال
فاذا استوى لكل احد فاعاد على قبره منهم العريان والمكسود والاسود والابيض منهم
من يكون له كالمصباح الضعيف ومنهم من يكون كالشمس لا يزال كل واحد منهم مطرفا
برأسه لا يدري ما يفعل به الف عام حتى تقوم من الغرب نار لها دوي يساق
فيدهم نارها وس الخليفة انت وجنا وطير اودحت فباقي كل واحد من الجنا
عنه ويقول له ثم فانقض الى الخبز فمن كان له جيفة على جيفة تنفض له عليه بغلا ومنهم
من ينفض عنه حمار ومنهم من ينفض له كبش تارة بجذبة وتارة بليفية ويجعل لكل دابة
نور شعاعي بين يديه وعن يمينه من يدي بين يديه في الظلمات وهو قوله تعالى
يسمى نورهم بين ايديهم وباريائهم وليس على شيائهم نور بل طلة حاككة لا يستطيع
البصر لها فاما جبار فيها الكفار ويرد المربوبون والمؤمن ينظر الى حلكتها وشدة
حذرها ويحذر الله تعالى على اعطاه من النور الموقد في قوة تلك الشدة وقال النبي
صلى الله عليه وآله من علم الله على من عالما او متعلما من عالم او متعلما عالما اي متعلما من
عالم يسأل عن اوردية ودينه ولا تكن الرابع فتملك بالخصيب باضمار ان بعد
الغاني جواب النبي قال علي رضي الله عنه وعن الرابع يا رسول الله قال الذي لا يعلم
ولا يتعلم ولا يسأل العلماء عن اوردية ولا دينه الا انه هو الهاكك ثلاث مرات
اي قال ان الله هو الهاكك اكا انه هو الهاكك واعلم انه لا يتم لعالم علم حتى يكون
عالم لا بمقتضاه موعضا عن حب دينه ثاربا عاصده عن الله الا ما لا بد ان يكون
قال النبي صلى الله عليه وآله العالم لا يكون عالما حتى يكون بالعلم عالما وقال انما العالم من علم

الا انه هو الهاكك

[illegible][illegible]

وقال

خالد الاكل

وقال بعضهم هو علم الباطن والذي ينبغي ان يعقل بانزكده ويوان العلم نفسه الم
معاملة - وعلم كاشفة وليس المراد بهذا العلم العلم المعاملة - فالمعاملة العلم كلف
العبد العاقل بانماثل **اعتقاده** وفعل **وترك** **فاذا** اتبع الرجل العاقل بالانماثل
او السن ضحوة النهار مثلاً فاول واجب عليه تعلم كلمتي الشهادة وفهم معناها وهو
قول لا اله الا الله محمد رسول الله وليس يجب عليه ان يحصل كشف ذلك لنفسه
بالنظر والبحث وتحريز الاذلة بل كفيه ان يجد في بر ويعتقده جزئاً من غير احتياج
رب واضطر بنفسه وذلك قد يحصل بجر والتقليد والسمع من غير بحث
وبرهان **فاذا** فعل ذلك فقد ادى واجب الوقت وكان العلم الذي هو فرض عليه
في الوقت تعلم الكلمتين وفهما وليس يلزم امره او اذ ان الوقت بدليل انه
لو مات تعقيب ذلك مات مطيعاً لله عز وجل غير عاصٍ وانما يجب غير ذلك
بعارض عرض وليس ذلك ضرورياً في حق كل شخص بل يتصور الافتكاك عنه وتلك
العوارض اما ان تكون في الفعل **واما في الترك** **واما في الاعتقاد** اما الفعل
فبان بعيش من ضحوة النهار الى وقت الظهر فينجد عليه به قول وقت الظهر
تعلم الطهارة والصلوة وبكذا في بقية الصلوات **فان** عاش الى رمضان
يجد وبسببه وجوب تعلم الصوم ويوان يعلم ان وقته من الصبح الى غروب
الشمس **وان** التواجب فيه النية والاساك عن الاكل والشرب والوقاع وان
ذلك يتبادر الى رذية الهلال فان جدد له مال او كان له مال عند بلوغه لم تعلم
ما يجب عليه من الزكاة ولكن لا يلزمه في الحال اما يلزمه عند تمام الحول من وقت اسلامه
فان لم يملك الا الاابل لم يلزمه تعلم زكاة الغنم وكذلك في سائر الاصناف وبكذا
التي يرجح في علم سائر الاعمال التي هي فرض عليه **واما** الترك فيجب علم ذلك
بحسب ما يتجدد من الحال وذلك يختلف بحال الشخص فلا يجب على الاكابر تعلم
ما يجرم من الكلام **ولا على الاعرج** مقدماً ما يجرم من النظر **ولا على البعدي** تعلم ما يجرم من الجوس
فيه من المسكن فذلك ايضا واجب بحسب مقتضيه الحال فما يعلم ان يتقنه
عنه لا يجب تعلمه وما هو ملابس له يجب تنبيهه عليه كما لو كان عبد عند الاسلام
لا بد الا ان لا يلبس اللحية وجاب في غضب او ناظراً الى غير مجرم فيجب
تنبيهه ذلك وما ليس ملاب له ولكنه يجده والتعرض له على الموت فيجب تعليمه
حتى كان في بلد يعاظم فيه شرب الخمر والكل لحم الخنزير فيجب تعليمه ذلك وتنبيهه عليه

طلب الفقه والعلم به اذا وصحت البيئة افضل منه جميع انواع البر لقوله ع ما بعد الله بشئ افضل منه فقه في الدين والادب ثم نفعاً لان نفعه يرجع اليه
والغيره ونفع غيره من الاعمال يرجع الى العمل خاصة قال رضي الله عنه وكذا الاستغفار الزيادة بعد ما نفع قدر ما يحتاج اليه افضل اذ كان لا يخلو من نقصان
في فرائضه طو الصبح ما قلن وجه البيئة ان يطلبه ما يدع والدار الاخرة ولا يتوبى طلب الدنيا وقيل اذا اراد ان يصح بيته بنوي اخراجه من الجهل
ومنقصه فافقه واجيد العبد ولا يفسد باليوس الوضوء اذا اراد به وجهه به فليحط بالصحيح لنوفقه فذكر ان الذكر يضيع المؤمنين وعبد الله بن مسعود وكان
يذكر عيشه كل جنس وحقائق على حله ويدعو بدعوات وتكلم في الخوف وفي الرجاء قال الفقيه ابو العباس يضيئ ان يكون محلة تكوفاً والرجاء ولا يحمل
خوفاً ولا كلاً رجاءاً لانه متى حذر ذلك ولان الاول يفضي الى القنوط والثاني الى الاسم فيجب فيها قال الامام ابو الحسن الرسفي يجب ان يتجنب
في الدارين

في الموضع والبراء لقوله السلام
بين الاوتار اولية اولها
ولان من رجع
يكون اشد
ولعل لرجل ان يروي عن ابي يوسف
من التورية والاشيل ولا يتبع منهم
ولا يكتف ولا يروي لانها وان كانت
كتب في نسخ وهي في كتاب
على ذلك لانهم في الكلام مع مواضع
في النسخ اختلفوا
ذكر في كتاب العبد
في اوله

۱۰۵ قاضی بن صبیح

وما وجب تعليمه وجب عليه تعليمه. واما الاعتقاد فيجب عليها بحسب الخواطر فان حطرت
شك في المعاني التي نزل عليها كلمتنا الشهادة فيجب تعليم ما يتوصل به الى ازالة الشك
فان لم يحط له قبل ان يعتقد ان الله ببارك ومعالى قدم وانزله وحده وان ليس محلاً
لله واث الى غير ذلك مما ذكر في المعتقدات فعد مات على الاسلام اجماعاً وفي فتاوى
الحجة اعلم ان القرآن مقدار ما يجوز به الصلوة فرض عين على المسلمين لان الله تعالى
قال فاقرء ما ينس من القرآن وحفظ جميع القرآن فرض على سبيل الكفاية على الامة حتى
لوحظ واحد من المسلمين ما بين المشرق والمغرب خرج الكل عن العدة وقال معا
بن جبل رضي الله عنه يوم من الصلابة ومن يجبايهم ومن الانصار واخرج ومن كان
يفتني على عهد رسول الله صلعم من اصحابه وعدتهم اربعة عشر وهم ابو بكر وعمر وعثمان على
عبد الرحمن بن عوف. ابي بن كعب. عبد الله بن مسعود. معاوية بن جبل. عمار
بن ياسر. حذيفة بن زياد. ثابت. سلمان. ابو الدرداء ابو موسى الاشعري وذكرهم
بن الجوزي في التلخيص. ومعاوية بن جبل بعث النبي صلعم قاصباً الى اليمن يعلم الناس
القرآن وشرائع الاسلام ويقضي بينهم وجعل اليه قبض الصدقات من اعمال اليمن
باليمن استشهد بالطاعون سنة ثمان عشرة وله ست وثلاثون سنة تعلموا
العلم فان تعلم حسنة وطلبه عبادة لله تعالى وطاعة وذكره تسبيح والبحت
عنه جها ولان فيه جهاد النفس واعمال الفكر والفرجة وتعليمه من الائمة صدقة
على المتعلم وبذلك لا يلهو خيرة الى الله تعالى فيه الثواب لا يمار اهل الجنة وهو الخواص
في الوحشة في العبور وصاحب في بلاد الغربة والمحدث في الخلوة والدليل على السرا
حال اليسر والمعين على الضحال العسر والذين عن الاضلال والاسراح على الاعاء
والنهاد الى الرث والافراح والطهيرة المعين عند الموت والقرين المقارن العجاب
في الصبر والتفجيع في البقية والعاية الى الجنة يرفع الله به بالعلم اقواما فيجعلهم للخير قادة جميع
قادة للخير وفي الذين ابدت في انارهم متبع آثارهم ويقبض بافعالهم عليه الله تعالى لا اله الا
الفا المسئلة في القلب السعداء في الدارين ويحرم من احره اذا امنوا اي ينجو
الاكتفاء في الدارين بهذا الحديث وقصة المصنف كما سري ورواه ابن عبد البر في
كتاب العلم فتوحنا الى النبي صلعم وقال هو حديث حسن ولكن ليس له اسناد قوي
قال وقد رويته من طريق شتي موثوقة وفيه غريب جدا انتهى بسب الله تعالى
ان يزرعنا العلم والفهم ويبلغنا منازل الابرار جميع براؤبار وهم مطيعون والذين

لا يجوزون

لا يؤدون الذر ولا يصفرون الشرو ويحترقون في زفرتهم جماعتهم ويدخلون في شفاعتهم يعقل
 ذكره انه خير ما مول حرجو واكرم من مول **فصل** في مناقب ابي حنيفة رضي الله
 عنه من بيان فضيلة طلب العلم شريح في ذكر مناقب امام المذهب وطراز الامة
 المذتهب ويعرف الفضل بانه طائفة من المسائل الفقهاء تغيرت احكامها بالنسبة
 الى ما قبلها غير مترجمة بالكتاب والباب فان وصل الى ما بعده نون والالف اعلم
 ان هذا الفصل معهود النسخ والاذة ابي حنيفة ووفاء ومعاصرة للصحة وذكر
 الاحاديث الواردة في فضله وناور وعن الامة العلماء في الشئ عليه وذكر ما روي
 في امانته وماروي من خبره مع المنصور وماروي عنه في الاصول التي بنى عليها مذهبه و
 من وفاء وعقله وماروي في محنته بحب الناس له وماروي من تتبجه بالتبيل
 وقيامه وقراءة وتضرعه وذكر السبب الذي قوى به على الطاعة وهو الدعاء المحرب
 على حروف الجمع وغير ذلك قال محمد بن الصلت ابن المختار ابو العباس الخزازي قيل
 احمد بن محمد بن الصلت وهو ابن اخي جبار بن المختار الفقيه ثقة على بشر بن الوليد
 الكندي وجدت عن ابي نعيم الفضل بن دكين وغيره سمعت ابا نعيم الفضل بن دكين
 الحافظ يحدث الكوفي قال احمد بن حنبل كان يقطن في الحديث عارفا وقام في
 ارا الامتحان لم يقر غيره عافاه الله وكان اعلم من جميع اراجل وانسبهم وكان
 وكيع اخذه منه وقال غيره لما امتحناه قال والله تقى اهلون من رزى هذا ثم قطع رزقه
 وراما مات سنة تسع عشرة ومائتين يقول ولد ابو حنيفة رضي الله عنه سنة ثمانين
 من الهجرة النبوية وهو الصحيح وقيل سنة احدى كسيتين وقيل ثلث كسيتين ومات
 سنة ثمانين وخمسين وهذا الجمع كذا قاله يحيى الدين عبد القادر في طبقات الحنفية وقال
 النووي في تهذيب الاسماء واللغات هذا هو المشهور الذي قاله الجمهور وروى
 عن يحيى بن معين رواية غريبة انه توفي سنة احدى وخمسين وعن علي بن ابراهيم انه
 توفي سنة ثلث وخمسين واختلفوا في اتي الشهور منها فقيل مات ابو حنيفة واثنا
 ابن سبعين سنة في شعبان سنة خمسين ومائة وقيل في رجب من السنة المذكورة
 وقيل في النصف من شوال من السنة المذكورة وكان ابو حنيفة راجع يحيى الليل
 بركته بجزءها القرآن وحفظ عليه ان ختم القرآن في الموضع الذي توفي فيه سبعة
 آلاف مرة روي ان المنصور سقاها التسمقات شهيدا راجع سنة لقيامه مع ابراهيم
 وعاش سبعين سنة هذا علم قول المشهور انه ولد سنة ثمانين ومات سنة خمسين

وما

وكان ولادة في عصر الصحابة رضي الله عنهم الصحابي مسلم راى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت
ومن ادرك ابو حنيفة رضي الله عنه من الصحابة بالسنة وكان في زمنه عبد الله بن الحارث
بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي ابن ابي لهب معاوية بن عتبة بن المنة السلمي
والثاني بن الاسفغ اللقي احد فقهاء الصفة عبد الله بن عمار بن ربيعة العنزي عبد الله
بن ابي اوفى وهو اخر الصحابة موتا بالكونة واخر من شهد بعة الرضوان الدين رضي الله
عنهم بنص النوان ولا يدخل منهم الناربض السنة عبد الله بن الحارث بن خزيمة
اخر الصحابة موتا بمصر وعنه بن عبد الله بن المقداد بن معدى كرب الكندي بن عبد الله
بن بسر الكندي عبد الله بن ثعلبة الغدري المدني السائب بن يزيد الكندي رسول
بن سعد السدي الانصاري وهو اخر من مات بالمدينة من الصحابة انس بن
مالك الانصاري وم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن بن يزيد ابن جارية الانصاري المدني محمود
بن لبدة الانصاري محمود بن الربيع الانصاري الخزرجي ابو امامة الباهلي ابو
الفضل عمار بن واثة الكندي وهو اخر من راى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الدنيا خولاً ثمانية عشر
نوا من الصحابة اذكرهم ابو حنيفة بالسنة وعاصم بن روى عن بعضهم وروى
اذكر غيرهم من الصحابة ممن لم اذكره والله اعلم ونقص في زمن التابعين واذكر
الصحابة وروى عنهم قال يحيى الدين عبد القادر في الطبقات ادعى بعضهم انه سمع
ثلاثة من الصحابة وقد جمعهم غير واحد في جزء وروى هذا الجزء عن بعض من يخفى قال
وقد جمعت انا جزءا في بيان سخامة ذلك من بعضهم بيانا شافيا وهذا هو الحق
وذكرت في هذا الجزء من سمع من الصحابة ومن رآه وذكر عن الخطيب انه راى انس
بن مالك رضي الله عنه وردت قول من قال انه رآه وبينت ذلك بيانا شافيا
والحمد لله انتهى وقال عبد القادر في ترجمته احمد بن الصلت روى عن محمد بن محمد بن
سماه قال حدثنا ابو يوسف القاضي قال سمعت ابا حنيفة رضي الله عنه يقول حجبت
مع ابي سنة ست وستين وولى سنة عشرة سنة فلما وجدت المسجد الحرام فاذا انا
بشيخ قد اجمع الناس عليه فقلت لابي من هذا الشيخ قال هذا رجل من اصحاب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له عبد الله بن جزاء الزبيدي فقلت ابي شي عنده قال احاديث سمعها
من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت لابي قد منى اليه فيقدم بين يدي وجعل يخرج على الناس حتى دنا
منه فسمعت يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تقى في دين الله كفاه الله ما بهم وزرقة
من حيث لا يحتسب انتهى وحدث احمد بن الصلت عن بشر بن الوليد عن ابي يوسف

بابهم

عن ابي حنيفة قال سمعت انس بن مالك يقول سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذكر الله على الخلق
والصالحات اغانة للارقال وناظرنا بعين وكان منهم اي من التبعين رضي الله عنهم
اجمعين يحيى ابن زبيل العابد بن محمد بن علي الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله
عنهم لقي ابي حنيفة رضي الله عنه فقال يا ابا حنيفة بلغني انك تصنع مسابيل القياس
وسرك احاديث جدتي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ابو حنيفة يا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني سئل
منك ثلاث مسابيل فاجبتني احدا بالصلوة افضل واعظم ثام الصوم قال
الصلوة قال لو كان قولنا بالقياس لقننا المرأة اذا طهرت من الحيض تقضي الصلاة
ولا تقضي الصوم وكنتم نقول تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة انما عالجنا في السنة
البحس واقدرا من البول قال البول فقال ابو حنيفة لو كان قولنا فخالقنا للصوم
لكان الغسل من البول اقبس وكنتم قلنا بوجوب الغسل من المني دون البول
عملا بالآية والخبر الثالث المرأة اضعف واخر ام الرجل فقال محمد بن علي المرأة اضعف
فقال ابو حنيفة لو كان قولنا بالقياس دون الكتاب والاخبار لكانت اضعف
في المرات للمرأة الضعيفة البوع وكنتم نقول كما قال الله تعالى فلكم مثل خطا الذين
فعلوا هذا فنبينا بناه على كتاب الله تعالى واحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قلوب
الصحابة رضي الله عنهم ثم على اجماع الامة فان لم يجد شيئا من هذه الاشياء نقول
بالاجتهاد والقياس فذكره محمد بن علي والطف له واعتذر منه وذكر قول
الحالفين والمعاند بن فيه وعن سماعيل بن حماد بن ابي حنيفة رضي الله عنه قال
لا ولد ثابت والد جدتي ابي حنيفة ذهب به ابو به الى امير المؤمنين علي بن ابي
طالب رضي الله عنه وهو صغير فذبح له بالبركة ولد زينة ونحن نرجو من الله تعالى
ان يكون الله قد استجاب ذلك من علي بن ابي طالب رضي الله عنه فيها وعنه
بشهم بن مهران قال راى ابو حنيفة في النوم كأنه ينش قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سال
له محمد بن سيرين فقال محمد بن سيرين صاحب هذه الرؤيا فلم يجبه عنها ثم سأل
الثانية فقال مثل ذلك ثم سألته فقال صاحب هذه الرؤيا لم يجبه عنها ثم سأل
لم يسبق اليه احد فبكت وروى ان الامام سبيل على مسئلة فقال لابي حنيفة افنة
بانعان فافاه ابو حنيفة فقال له الامام من اين قلت هذا فقال لحدث انت
حدثنا ثم ذكر له الحديث فقال له الامام انت الاطباء ونحن الصيادلة وعنه
عبد العزيز الدراوردي بن ابي سلمة قال رايت ابا حنيفة ومالك بعد صلاة العشاء

توثيق غير يدي عارلند ريق
وطون ايلك

الاحرة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وهايت كراي وبتد ارسان حتى اذا وقف احدهما
على القول الذي قال به امسك الاخر من غير تعنيف ولا تخطبة حتى يصليا الغداة في مجلسها
ذلكت وعن محمد بن ابي رجا قال سمعت ابي يعقول رايت محمد بن الحسن في المنام فقلت
له الى ما ذا امرت فقال غفر الله لي فقلت بما ذا اقل قال لي اقل جل جلاله لم يجعل هذا العلم
فليك واريد اذا عاقبك وفي رواية الا وابدان اغفر لك قال فقلت فما فعل ابو جعفر
قال فوفنا بدرجة وفي رواية يعني وبنيته كان كتابين السماء والارض قال فقلت
فابو جعفر قال بهيات ذاك في اعلا علقين واعلم انه روى عن ابي جعفر الطوسي
الغفر وكر في كتاب التعليم انه روى عن ابي جعفر ونقله عنه كونه من اربعة اشياء
فغيره لا بد ان يكون لكل واحد منهم صاحب وروى ابو جعفر رضي الله عنه عن رسول
الله صلى الله عليه وآله قال ان في امي رجلا اسمه النعمان بن ثابت بن كادوس بن حوخر بن
فرمان نسبة الحافظ ابو اسحاق ابراهيم الصريفي رح الى يعقوب بن ابي عمير
اسحاق بن ابراهيم ونسبه مذكور في طبقات عبد الله بن ابراهيم الى آدم عليه
الصلوة والسلام قال اسمعيل بن حماد بن ابي جعفر اما اسمعيل بن حماد بن عثمان
بن ثابت بن النعمان بن المزيان من ابناء فارس الاحرار وانه ما وقع عليه رقا
قطا قال والنعمان بن المزيان ابو ثابت هو الذي اهدى الى علي بن ابي طالب
رضي الله عنه العالوق في يوم البصرة فقال نوزونا كل يوم وقيل كان ذلكت
في المهرجان فقال بهرجونا كل يوم وكنت ابو جعفر هو سراج امي هو سراج امي
هو سراج امي روى عن الامام الزاهد محمد بن اسحق السراجي اما الامام ابو جعفر
بن احمد الكرابيسي بسنده الى ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
في امي رجل يقال له ابو جعفر هو سراج امي يوم القيمة ويروي من طريق اخرى عن الشيخ
ابي زيد الحسن بن حسن قال با محمد بن سعيد المروزي بسنده الى ابي هريرة عن
رسول الله صلى الله عليه وآله قال سيجي في امي رجل اسمه نفعان بن ثابت وكنت ابو جعفر هو
سراج امي يعني ابي جعفر بن علي بن ابي هريرة عن اخرى عن الامام برهان الدين ابي الحسن
علي بن الحسين الغزنوي بسنده الى ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله قال في امي رجلا
وفي حديث النضر بن كيسان في امي رجل اسمه نفعان بن ثابت ابو جعفر هو سراج امي
هو سراج امي هذا الحديث روى بطرق مختلفة ورواية مختلفة ومنهون مختلفة
عن النبي صلى الله عليه وآله على ان له اصلا في صحاحه وان كان بعض الحديثين ينكرونه

يدعون وضعه حتى قال ابن الجوزي في الموضوعات قال الخطيب هذا الحديث موضوع وربما
يكون بهذا من باب التعصب روى انس بن مالك رضي الله عنه عن رسول الله
صلى الله عليه وآله قال سياتي من بعدى رجل يقال له النعمان بن ثابت ويكنى ابا جعفر يجي
دين الله وسنتي على يديه روى الامام الزاهد محمد بن اسحق السراجي الحواري عن
الامام عمر بن احمد الكرابيسي بسنده الى ابيان بن عباس عن انس بن مالك رضي
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله في امي رجل يقال له النعمان بن ثابت ويكنى
بابي جعفر يجي دين الله وسنتي ومن طريق اخرى عن الشيخ ابي المعالي الفضل
بن سهل بن بشر الخليلي اخبرني الحافظ ابو بكر احمد بن علي بن ثابت الخطيب الى ابي
عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله في من بعدى رجل يقال له
النعمان ويكنى ابا جعفر يجي دين الله وسنتي على يديه ومن طريق اخرى عن
السيد الامام الفضل محمد بن الزياوي بسنده الى ابيان عن انس بن مالك
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله في من بعدى رجل يقال له نفعان بن ثابت ويكنى بابي جعفر
يجي دين الله وسنتي في الاسلام ومن طريق اخرى عن ابن عمر رضي الله عنه قال
رسول الله صلى الله عليه وآله من بعدى رجل يعرف بابي جعفر يجي دين الله وسنتي على يديه ومن
طريق اخرى عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله في اخر الزمان
رجل يكنى بابي جعفر هو خير هذه الامة فهذا الحديث قد روى بطرق مختلفة فهو
دليل على صحة ما اعلم وقال الخطيب هذا الحديث باطل موضوع كذا ذكره ابن
الجوزي في الموضوعات وهذا ايضا ربما يكون من باب التعصب وقال حلف
بن ابيوب من اصحاب محمد بن الحسن وزفر لم يزل عنها مسألة الصدقة على
السبل في المسجد قال لا قبل شاة من تصدق عليه وتنفق على ابي يوسف ايضا
واخذ الزاهد عن ابراهيم بن ادهم وصحبه مدق مات في سنة خمس وثمانين
صار العلم من الله الى محمد صلى الله عليه وآله من صارا العلم من محمد صلى الله عليه وآله الى الصحابة ثم صار العلم
من الصحابة الى التابعين ثم صار الى ابي جعفر واصحابه فمن شاة فليس في ذلك
عليه خط وقال الحسن بن سليمان في تفسير الحديث لا تقوم الساعة بهذا الحديث
بول من الحديث حتى يظهر العلم قال الحسن بن سليمان هو اي المراد بالعلم علم
ابي جعفر رضي الله عنه وقال ابو جعفر سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول ان الله
ان يعرف الله فليعلم ابا جعفر واصحابه وقال ايضا الناس كلهم على ابي جعفر

اجازة بسنده م

في الغفلة اي عيال على ابى حنيفة اي معولهم عليه وقال احمد بن الصباح سمعت النبي
رضي الله عنه قال قلت لابي حنيفة بن اسد رضي الله عنه هل رايته ابا حنيفة قال رايته
رجلا لو كلمته في هذه الساعة ان يجعلها ذهباً لاقام بحجة وقال فضيل بن عياض
الزاهد شيخ الحجاز احمد الاعلام الذي قال فيه ابن المبارك ما بقي على ظهر الارض
افضل من الفضيل بن عياض توفي بكرة سنة سبع وثلاثين ومائة وقبره بكرة ظاهر
معروف اليوم كان ابو حنيفة رضي الله عنه رجلاً فقيهاً معروفاً بالغفلة مشهوراً بالورع
وما حكى عن ورعه ما روى ابن المبارك قال اراد ابو حنيفة ان يشترى جارية
فكثت عن شرب سنة بخار وبيت ومن اي سبي يشترى وعن علي بن حفص الزاهد
قال كان حفص بن عبد الرحمن شريك ابى حنيفة وكان ابو حنيفة يجز عليه في بيت
الله وقته متاعاً واعلم ان في ثوب كذا عيباً فاذا عثرت فبنت فباع حفص المتاع
ونس ان يبين العيب ولم يعلم من باعه فلما علم ابو حنيفة بذلك صدق ما بين
المتاع كله ووقع لابي حنيفة رضي الله عنه مثل هذه القصة مع شريك له في التجارة
يقال له بشير فاحره ابو حنيفة ان يبين العيب فباع ولم يبين العيب فصدقا
ابو حنيفة بجميع ما احاب من الاصل والربح وكان نصيبه ثلثين الف درهم
واسع المال وكان كل مال غنيمة لا يبع منه شيئاً الا ارضه ويرى انه قال
ما ملكت اكثر من اربعة الآف درهم منه اكثر من اربعين سنة الا ارضه وانما
وانا امسكها لغول على رضي الله عنه اربعة الآف فادونا نفقة ولولا اني اخاف
ان الجاهل الى هؤلاء ما تركت منها درهما واحداً معروفاً بالافضل على كل من
يطيق به اي الاحسان وايصال البر الى كل من يصل اليه عن قيس بن الربيع
قال كان ابو حنيفة يبعث بالبضائع الى بغداد فيشترى بها الامتعة ويحلبها
الى الكوفة ويجمع الارباح عنده من سنة الى سنة فيشترى بها حاجج اشباح الحج
واخوانهم وكسوتهم وجميع حاجتهم ثم يدفع باقي الدنانير والارباح اليهم ثم يقول لهم
انفقوا في حاجتكم ولا تحمدوا الا الله فاني ما اعطيتكم من مالي شيئاً ولكن من فضل الله
على قبلكم وهذه ارباح يضاربكم فانه هو الله ما يجزي الله لكم على يدى فاني رزق الله
حوائجهم ويرى انه ذهب لمعلمه ولحقه خمس مائة درهم لا حفظه سورة الحمد
وقال ابو يوسف كان ابو حنيفة شديد البر بكل من عرف وكان يهب للرجل
الحسين ديناراً واكثر فاذا شكره بجزءة قوم غلة ذلك وقال شكره وانا هو زرق

سنة

سنة الله اليك قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما اوتيكم شيئاً ولا منعكموه وانا انا حاز
افض حيث امرت وقال مسروق كان ابو حنيفة اذا اشترى لعياله شيئاً انفق على شيوخ
العلماء مثل ما انفق على عياله واذا اكسب ثوباً فعمل مثل ذلك واذا جاءت الغائبة
والرطب وكل بشي يربد ان يشترى لنفسه وبعاله لا تفعل ذلك حتى يشترى لشيخ
العلماء منه ثم يشترى بعد ذلك لعياله صبوراً على تعليم العلم قال شريك كان ابو حنيفة
يعبر على من يعلمه وان كان فقيراً اغناه واجرى عليه وعلى عياله حتى يعلم قال له قد
وصلت الى الغنى الاكبر بوفرة الحلال والحرام وكان كثير العمل قبل المجادلة للعلماء
فقبل المجادلة حسن الليل عن ابى يوسف بينا انا امشي مع ابى حنيفة اذا سمع الصبيان
يصيحون بهذه ابو حنيفة الذي لا ينام الليل فقال يا ابا يوسف انما ترى ما يقول
هو لا الصبيان فقلت على ان لا اضع جني لغير الله حتى اتقى الله تعالى وعن عبد
العزيز بن ابى رواد قال ما رايته امبر على الطواف والصلاة والغنى بركة من
ابى حنيفة انما كان كل الليل والنهار في طلب الآخرة لقدت بعدة عشر ليلاً فما
رايته نام الليل ولا يذو ساعة من زمان طواف او صلاة او تعليم علم وكان
ابو حنيفة يستمع الوتة لكثرة صلواته وكذلك كانت في رضي الله عنه كان من الاولاد
كثير الصلوات قبل الكلام حين ستر عليه مسند في حلال او حرام وكان يحسن للعلماء
ويبدل على الحج ما رايته من السلطان وكان اذا وردت عليه مسندة فيها حديث
صحيح اتبعه وان كان عن الصحابة والتابعين اي ولو كان عن الصحابة والتابعين
فقد يروى ان اصحابنا اكثر اتباعاً لسنة من غيرهم وذلك انهم اتبعوا السلف
المرسلة فان السلف رحمهم الله لم يزلوا على قولهم قال مجيب الدين عبد القادر
صاحب الطبقات ومن نسب اصحابنا الى مخالفة السنة والعمل بالحديث
الضعيف فقد غلط وسبب الغلط في ذلك ان المناظرين من طلبة العلم انقسم
الحديث الى انواع صحيح وحسن وضعيف ومرسل ومنقطع ومعضل وغير ذلك
من الانواع المودعة في علم الحديث ورواها من ذلك المرسلة ما بعده مما
ذكرنا واما المتقدمون من السلف فلم يروا من ذلك شيئاً ولا فرق عندهم
والصحيح والحسن والمضعف والمرسل على المنقطع وعلى المعضل فاذا راي مخالفاً
انا احسن باحاديث مرسله لخلق عليها انها ضعيفة على اصطلاحه ونسبنا
الى العمل بالحديث الضعيف ولم يزل اصحابنا المتقدمون يعتنون في كتبهم بذكر

بين المرسلة

الاول من السنة والبحث عنها وتبين الصحيح من الضعيف كالطحاوي والابو
بكر الرازي والغزالي وغيرهم وانما قصر في ذلك المتأخرين من اصحابنا لا علمنا
على ما نؤثر عند متقدميهم فنسبوا الى هجرة السنة ولا يجل لاحد ان ينسب اصحابنا
الى ذلك ثم ان المجاهدين يحبون من اصحابنا ما هم واقعون فيه فلفظ اكثر الابعاد
ابو اسحق في المذهب وانما المرحومين في النهاية وغيرهما من ذكر الاستدلال بالاجابة
الضعيفة وقديسين ذلك البيهقي من متقدميهم ثم النووي ثم المنذري من متأخريهم
بل في عدة مواضع صرح امام الحرمين عز حديث ضعيف بانه صحيح وبغلبة الشيخ
تقي الدين ابن الصلاح والنووي وغيرهما واصحابنا لم يفعلوا ذلك وانما استدلوا
بالحديث المرسل معتقدين انه كالسند متبعين في ذلك لثبوت ردهم له
وقال عبد القادر في احراز الطبقات مذنب الاصحاب بغير الخرج على القياس
وهذا هو الصحيح وكتبهم باطلة بذلك ولا يغتفر بقول من نقل عنهم خلاف ذلك
فقد قال اصحابنا بحديث العقيدة المشهور واوجبوا الوضوء من العنقوبة
والعقوبة ليست بحديث في القياس وانما كنا القياس بالخبر وايضا لم يوجبوا
الوضوء على من غفقه في صلاة الجنازة وسجود التلاوة لان النص لم يرد في الوضوء
ذات ركوع وسجود فاقصرنا على مورد النص ومن هذا الباب اذا اكل الصائم
او شرب او جامع ما سبأ لم يفسد القياس لفظا لوجوب ما يفسد الصوم وهو
قول مالك لكن اصحابنا تركوا هذا القياس لحديثهم على صواب ومن
هذا الباب الوضوء بين يدي التمر وهو الرقيق السيل على الاعضاء عن ابى حنيفة
ثلاث روايات في رواية قال يوضأ به لحديث ليلى الجني ولم يجوز اصحابنا
الاغتسال به لان النص ورد في الوضوء فبقصر عليه والرواية الثانية قال ابو
رضي الله عنه التيمم احب الي منه والرواية الثالثة انه رجح عن الوضوء به وهو
الصحيح انتهى كلامه والآي وان لم يكن فيها حديث ولا قول عن الصحابة والاشهار
فاس فاحسن القياس وقال يلج من كعب بن الجراح كان والده وكعب من اصحاب
ابى حنيفة ومن يفتي بقوله سمعت ابى وكعب بن الجراح يقول كان والله ابو حنيفة
خطبهم الامانة وماروا في امانته ما يكل عن خارجة بن مصعب قال خرجت الى الحج
وخلعت جارية لي عند ابى حنيفة وكنت قد اتممت بكاء نحو اربعين سنة فلما
قدمت قلت لابي حنيفة كيف وجدت خدمه بهذه الجارية وخلقها فقال لي من

الحديث

القرآن وحفظا على الناس الحلال والاحرام احتاج الى ان يصدقون نفس عن الغشقة والبقعة
ما رأت جارية منك خرجت الى ابى حنيفة قال فقلت الجارية عنه وعز اخفى في منزله
فقلت ما رأت ولا سمعت مثله ما رأتكم على فمكش مذ دخلت عليه ولا رأتكم
في بطن ولا نهار من جنابة ولقد كان يوم الجمعة يخرج فيصلي صلوته الصبح ثم يدخل الى منزله فيصلي
صلاة الصبح صلوته خفيفة وذلك انه كان يكره الى الجاهل فيغتسل غسل الجمعة ولم يشأ
من ان يفتن من يفتن الى الصلوة وما رايه يفتن بها رافقا وكان ياكل اخر الليل ثم
تذوقه خفيفة ثم يخرج الى الصلوة وعز وكعب بن الجراح قال كنت عند ابى حنيفة فأت
احدة بنوب خرجت فقلت له بعد لي فقال كم قالت باية قال هو خير من باية حتى
قال كم تقولين فزادت ما تفتي قالت اربع باية قال هو خير فأت تهزني بنى
قال ما ت رجلا فأتت رجل فاشترى خمس باية درهم وعز جعفر بن عون النوري
قال انت احدة اباحيفة تطلب ثوب خرفا خرج لها ثوبا قالت اني احدة صبيغة
وانها اعانة فبقيت هذا الثوب بما يقوم عليك قال خذيه باربعة درهم قال لا تخزني
وانا عجز كبير قال اني اشتريت ثوبين فبعت احدهما براس مال الاربعة درهم
وبقي هذا يقوم على باربعة وكان الله في قلبه جليلا كبيرا عظيما وكان يوشى رضى ربه
على كل شئ ولو اخذته السيوف في الله لاحتل اى يقول الحق حيث كان لا يجازي
في الله لونه لايم رحمه الله ورضي عنه رضي الابرار هذا دعاء من وكعب لابي حنيفة فلفظ
كان ابو حنيفة رضى الله عنه منهم اى من الابرار وقال الحسن بن حرب بن جهم الحلاء
والنساء المشقة وحديث احد الابرار الكبار فقها واصحاب ابى حنيفة رحمه الله تعالى
كان كبير امث راى الله في رضى البخاري صاحب الصحيح سمعت النضر بن سميل اللازني
البصري النحوي شيخ مرو يقول كان الناس بنا ما عثر الفقه حتى ابتغاهم ابو حنيفة
بما فقهه استنبطه من الفقه وبنيته اظهروا وحققه شرحه وقال الربيع بن بونس
دخل ابو حنيفة يوما على المنصور الخليفة المنصور هو ابو جعفر عبد الله بن محمد بن علي
بن عبد الله بن عباس الهاشمي العباسي كانت خلافة اثنتين وعشرين سنة
وكانت له بريرة وكان طويلا مريضا سمع حنيفة الجعية رجب الجمعة وفيه جروت
وطلم مات في ذي الحجة بكرة سنة ثمان وخمسين ومائة وله ثلاث وستون سنة
وهو جدارون الرشيد وعنده ابو منصور عيسى بن موسى العابد الزاهد فقال
عيسى بن موسى للمنصور هذا اى ابو حنيفة عالم الدنيا اليوم فقال له لابي حنيفة المنصور

يا نعمان عن اخذ العلم قال اخذت عن اصحاب عمر بن الخطاب رضى عن عمر
 لانه اخذ العلم عن حماد بن ابراهيم عن عمر بن الخطاب رضى عن اصحاب
 علي بن ابي طالب رضى عن اصحاب عبد الله بن مسعود رضى قال له المنصور رضى
 عنه نفقت وتام هذا ما شئت يا ابا حنيفة الطيبين المباركين قلت ووقع لاني
 مع المنصور وفاقح كثيره ففقد فيها اهل الكفاية فاستدعيت وراوده المنصور على ان
 ربي القضا فلم يقبل فغضب مائة سوطا وجلس مات في المجلس على قول واراده
 ابن ابي عمير عن علي بن ابي طالب قال فخر بن عثمان و قال نعم بن حماد الخزازي لم يرد
 الغرضي لافظ احد علماء الانصار صنف النصاريف و امتحن بخلق القرآن فلم يجز
 فجلس وقبه ومات في المجلس رحمه الله سنة تسع وعشرين ومائتين سموت عبد الله
 بن المبارك الامام العالم الفقيه الحافظ الزاهد ذو المناقب صنف النصاريف
 الكثيرة وحدثه نحو ثمانين الف حديث قال الامام احمد بن حنبل لم يكن في زمان
 ابن المبارك اطلب للعلم منه وكانت له تجارة واسعة وكان يفتق على الفقهاء
 في السنة مائة الف درهم وكان يجمع سنة ويغزو سنة وكان اسما في ناسه فم
 وكان ابو بكر كيا وانه خوارزميه وقال عبد الرحمن بن مهدي كان ابن المبارك
 اعلم من سفين الثوري قال انه هبني في العبر كان راسا في العلم راسا في العمل راسا
 في الذكاء راسا في الشجاعة والجلية و راسا في الكرم مات سنة احدى وعشرين ومائة
 وبقية بهيت ظاهره راجع بقول قال ابو حنيفة رضى اذا جاء الحديث الثاني
 عن النبي صلى الله عليه وسلم على الرأس والعين اى اخذناه ولا يعذر عنه وان كان الحديث
 ثابتا عن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اخذناه من قولهم اى اخذناه بعض اقوالهم ولم يخرج من قولهم
 اى ولم يخرج عن اقاويلهم فاذا كان الحديث من ان بعض راجعناهم اجتمعت
 وراحمهم في الفتوى وانفردت بالقول بالكتاب والسنن وكان
 ابو حنيفة رحمه الله يفتي عن الناس من الحديث والنسوخ فيقول بالحديث اذا
 ثبت عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنه اصحابه وكان عارفا بحديث اهل الكوفة وفتى اهل الكوفة
 وكان حافظا لفضل رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قبض عليه مما وصل الى اهل بلده وقال
 علي بن عاصم لو وزن عقل ابي حنيفة بنصف عقل اهل الارض لرجح بهم وقال عبد الله
 بن المبارك قلت لسفينا الثوري هو الامام العالم ابو عبد الله سفينا بن سببه
 الثوري الكوفي الفقيه سيد اهل زمانه وعلما من تابعي التابعين قال ابن المبارك

واخذت

سفيان الثوري

قيل له ان قال قائل ان هذا الحديث ما بلغ ابا حنيفة رضى عن حماد بن ابراهيم عن عمر بن الخطاب رضى عن عمر
 ولا عنه عليه ولا رضى عن العلم حث قال مثل هذا وحاشا ان المحدثين ينفذوا مثل هذه الكلمة بل بلغه حاجته وما لم يقبله فما لم يقبله لانه
 وجد غير صحيح او تناول وحمل على تاويل من جواهر الحديث في الكتاب
 التي سمعها من ابي الهيثم

كتب عن الف وما يشيخ ما فهم افضل من سفين واحدا صاحب المذهب المبرور
 وقال شعبه ويحيى بن معين وغيرهما سفين امير المؤمنين في الحديث وكان سفين
 كبر الخطا على المنصور لظلمه فتم به وارا وقته فامره وعن عبد الرزاق قال كنت جالسا
 عند الكعبة فجا رجل فقال يا ابا حنيفة الا اعجبك من الثوري رايت يلبس على الصفا
 قال اذهب ويحك فالزمه فانه لا يلبس على الصفا الا يعلم وقال عبد الرحمن بن مهدي
 لما مات سفينا اخرجناه بالليل من اجل السلطان فمخلفه بالليل فافكرنا السبل
 من النهار وقال يحيى بن سعيد رايت الثوري فيما يرى النائم فظفرت الى صدره
 فاذا في صدره مكتوب فسيفككم الله وقال عبد الرحمن بن مهدي لا اغسلت
 سفين الثوري وجدت في جبهته مكتوبا فسيفككم الله وعن عثمان بن زائدة
 قال رايت في النوم كما في ادخلت الجنة فاذا سفين يطير في شجرة الى شجرة وهو
 يقول ملك الدار الآخرة يجعله للذين لا يبرون علوا في الارض ولا في العجا
 للمعقبين وقال صفير بن راشد رايت عبد الله بن المبارك في منامه بعد موته
 فقلت ليس قد مت قال بلى قلت فما صنع بك ركب قال غفر لي مغفرة افاضت
 بكل ذنب قال قلت فسفينا الثوري قال يخرج ذاك مع الذين انتم الله
 عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا
 وقال حسن بن السماك رايت سفين الثوري فيما يرى النائم كما على عرش يهوا
 بين السماء والارض فقلت يا ابا عبد الله ما فعل الله بك قال غفر لي قلت
 فهل كان ثم شئ نكرو به قال نعم الاث ربة بالا صابغ اى هذا سفين الثوري وكان
 من سنة تفكره يقول الدم وقال يوسف بن اسباط قال لي سفين ونحن في
 المسجد الحرام يا يوسف تأولني المظهرة التوضاء فنادت فاحذ ثيابي منه ووضع يده
 على خده وفتت فاستيقظت وقد طلع الفجر فظفرت اليه فاذا المظهرة في يده على انا
 فقلت يا ابا عبد الله قد طلع الفجر قال لم ازل منذ نادوني المظهرة انفكر في الآخرة الى هذه
 الساعة وعن علي بن الفضيل قال رايت سفينا الثوري ساجدا حول البيت
 فظفت سبعة اسابيع قبل ان يرفع راسه وقال القاسم بن الحكم جازل شيخ
 ابيض الرأس والوجه حتى قام على قبره وهو يدفن فقال يا سفين امنت ما كنت
 تخاف وقد مت على الله الذي كنت تقبه سبعا ومغالي وانه ما يسترنا ان يلى
 حسابنا فغفر الله تعالى ثم لم يرد وكانوا يرونه الخضر عزم وقال فيجبه رايت الثوري

كتب

في المنام فعلمت له ما فعل الله بك قال فظرت الي ربني كفا قال له هتار رضى
عند بابن سعيد لعد كنت قواما اذا اظلم الدجى بغير مشقة وقلب غيب
فاخر اى قصر اردت وزرني فاني منك غير بعيد وروى انه رأى في المنام فقبيل له فقال
بك فقال اول قدم وضعت على الصراط والناس في الجنة ههنا له رضى الله عنه وارضاه
واحوال الثورى والناس عليه اكثر من ان يحصر واوضح من ان يشهد ولد سنة سبع وسبعين
وتوفى سنة ستين ومائة وهو ابن ثلاث وستين سنة يا ابا عبد الله ما بعد ابا جعفر
من الغيبة فسر ما صلحتم بانها ذكرت احاك بما كره قبيل ما رسول الله ان كان في احدى
اقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبتك وان لم يكن فيه فقد هنتك وسباني الكلام
على الغيبة وما يباح منها وما لا يباح في فضل الموضوعات والله مع مسموعة يعقاب
عدو القضا اى بذكره في غيبته بما كره قال سفيان الثورى هو ابو جعفر رضى الله عنه
ان يسلط على حسنة ما يذهب بها وقال عبد الله بن داود الامام عبد الرحمن
الهمداني الكوفي الحافظ الزاهد كان من ائمة اهل زمانه روى عنه في الكوفة في سنو السته
ثلاث عشرة ومائتين وقد يفتى على التسعين لا يتكلم في ابي جعفر رضى الله عنه في حقه وخبيا
الارجلان ايا حاك لعله اوجاهل العلم لا يعرف قدر حجة وقال عبد الله بن
المبارك رابيت الحسن بن عمار الكوفي الفقيه فاضى بعد اوتوفى سنة ثلاث
وخمسين ومائة احدا بكتاب ابي جعفر وهو يقول والله ما ادر كنا احدنا نعلم في
ابن ولا احب على المتعلمين ولا احضر جوابا منك يا ابا جعفر وانك سببت من كلف
في وقتك من معاصرك غير ما افصح حال كوكبك غير منازع ولا معاصر ولا دود ولا
وما يتكلمون بك اى اعدائك في الدين الاحسد اعن عبد الله بن محمد بن احمد
قال فاصم رجل الى ابن شهرم في شئ ففتى عليه فاني المعصى عليه ابا جعفر فاخبره بذلك
فقال له ابو جعفر هذا خطا وكتب له في ذلك كتابا يخبر فيه بالذى كان ينبغي لابن
شهرم ان يحكم له بذلك فاني الرجل بذلك ابن شهرم فقرأه عليه بخبرة ابن ابي ليلى
ولم يعلم كل واحد منهما هو فاشتماه جميعا وقال له من كتب هذا فقال لهما الرجل
ابو جعفر فوصلا ذلك بالوقعة فيه فبلغ ابا جعفر فقال **بيت** ان يحمدوني
فاني خير لا يهمهم قنبي من الناس اهل الفضل قد حسدوا • فدام في وبهم فاني
وما بهم • ومات اكثرنا غظا لا يجد • وقال علي بن يزيد الصدائى احدى الرواة
عن ابي جعفر قال الامام احمد كتبت عنه رايت ابا جعفر ختم القرآن في شهر رمضان

سبني

سنتين ختمه ختمه بالليل وختمه بالنهار وختم ختمين ليلة العطر ولوم العطر جملة
ذلك اثان وسون ختمه وفي غير شهر رمضان ختم القرآن في كل يوم وليلة ختمه وقال
اسد بن عمرو الفقيه الكوفي صاحب الامام ابي جعفر واحمد الاعلام ثقة على ابي جعفر
وروى عنه الامام احمد وفي فضا بعد ابي يوسف فانكر من بعده شيئا فزولهم
العمية واعتزل القضا وهو اول من كتب كتاب ابي جعفر وكان اصحاب ابي جعفر
الذين دولوا الكتب اربعين رجلا وكان في العشرة المتقدمة بين ابو يوسف
وزفر وداود والطائي واسد بن عمرو هذا ابو يوسف بن خالد السمي ويحيى بن زكريا
بن زابون كان يكتبها لهم ثمانين سنة توفى سنة تسعين ومائة سمعت ابا
جعفر يقول ما بقى في القرآن سورة الا وقد قرأتها في شهرى وقال ابو الجوزي يروي
الباقر اصحاب ابي جعفر لقد صحبت حماد بن ابى سليمان الكوفي الفقيه احدا في القضا
سمع انس بن مالك وروى عنه سفيان الثورى وشعبة وابو جعفر وروى عنه عليه
خرج واستغنى واخذ حماد بعد ذلك عنه مات في جلاء سنة ثمانين ومائة وثلثمائة
بن حماد الكوفي الحضرمي روى عنه سفيان الثورى وشعبة وآخرون روى عن طائفة
بن شهاب والحمجة توفى سنة ثمانين ومائة ومجارب بن دينار بكسر الدال
وان، المثلثة السد وقاضى الكوفة روى عن ابن عمر وجابر والاسود وروى عنه
شعبة والسفيانان وهو من بقية العلماء والزما وعلون بن عبد الله بن عتبة
الهمداني الراى الفقيه اخو الفقيه عبيد الله مات في حدود سنة ثمانين ومائة وصحبت
ابا جعفر فاني القوم العلماء المذكورين احسن ليلنا ابي جعفر في نهجه بالليل
وقيامه وقراءته وقصده ولقد صحبتته اى ابا جعفر سنة اشهر فامينا ليلته وضع
جنبه فيها على الارض وقال مسر بن كدام الحافظ ابو سلمة الهل الكوفي احدا
الاعلام روى عن ابي جعفر روى عنه السفيانان • قال ابراهيم بن سعد
كان شعبة وسفيان اذا اختلفا في شئ قال اذهب بنا الى الميزان مسر
بن كدام وقال شعبة نسمة المصحف لا تقا مات سنة خمس وخمسين ومائة
است ابا جعفر في مسجده فرائية يصنع الخداة صلاة البقر ثم يجلس للناس في العلم
في مذكرة العلم الى ان يصلى الظهر ثم يجلس للناس في مذكرة العلم الى العصر فاذا
صلى العصر جلس الى المغرب فاذا صلى المغرب جلس الى ان يصلى العشا
ثم دخل البيت ففتى في نفسى هذا الرجل في هذا الشغل الاشتغال بالعلم نهارة

كله حتى شوي العباد لا تهاهون فلما هذا الناس بالهراي سكونوا واخذوا مضاجعهم
خرج ابو حنيفة الى المسجد فانتصب قائما للصلاة يصلي الليل كله الى ان طلع الفجر فلما اصبح
منزل له لبس ثيابه وخرج في ذلك الوقت الذي خرج فيه وقد ثوبا وسرجا الى المسجد وصلى
الغداة يجلس للناس الى الظهيرة في ذكر الله العلم ثم جلس الى العصر ثم جلس الى المغرب ثم جلس
الى العشاء فلما صلى العشاء دخل البيت ففعلت في نفسه ان الرجل قد شغل هذه الليلة
لا تهاهون الليلة الثانية فتهاهون فلما هذا الناس خرج الى المسجد فانتصب للصلاة
ففعل كفعلة الليلة الاولى فلما اصبح دخل منزله ولبس ثيابه وخرج الى الصلاة ففعل
كفعلة في يومه الاولين حتى اذا صلى العشاء ففعلت في نفسه ان الرجل قد شغل الليلة
والليلةين لا تهاهون الليلة الثالثة فتهاهون ففعل كفعلة في ليلة الاولى فلما اصبح
جلس كذلك ففعلت في نفسه لا تهاهون الى ان يموت او اموت قال فلما زعمت في مسجده
قال الكراو وكان مسرعة عدو ابني حنيفة وجئت على الوقفة فيه قال فانصرف ليلة
فمر بابي حنيفة وهو ساجد فوضع على ثوبه حجابا من حيث لا يعلم وخرج وكان ابو حنيفة
يقول يجب على الغيبة ان ياخذ نفسه من غيبته بشئ لا يراه الناس واجبا وكان يقول اذا
خالط القلب النوم وجب الوضوء فخرج مسرعة رجع وقد اذن للصلاة الصبح فوجد ابني حنيفة
على حاله يبكي ويدعو ثم قام فركع ركعتي الفجر وابتدل حتى اقيمت الصلاة فصلى الغداة على
وضوء اول الليل فلما اصبح اخذ مسرعة جماعة من اصحابه وصار اليه وقال انا نأشب
الى الله تعالى من ذكرى لك فاجعلني في حل فقال ابو حنيفة كل من اغتابني من اهل الجبل فهو
في حل ومن اغتابني من اهل العلم فهو في حل حتى يتوب فان غيبة العلماء يفتي شيئا
في الخلق واما انا فقد جعلتك في حل فكيف يطلب الله انك بانهاك عنه في كتابه وكتبه
نبية قال وكانا بعد ذلك متواجحين حتى مانا رجعا الله قال ابن ابي معاذ بلغني ان
مسرا المذكور مات في مسجد ابو حنيفة في سجوده يعني بعد ذلك اخذ مسرا في العباد
والاجتهاد حتى مات ساجدا رضي الله عنه رضي الله عنه وقال حفص بن غياث
بن طلحة الامام ابو عمر النخعي قاضي الكوفة وقاضي بغداد توفي سنة اربع وتسعين
ومايه وكان يقال ختم القضاء بحفص بن غياث قال حفص واسر ما وليت القضاء
حتى حلت لي الميتة صلى ابو حنيفة رحمه الله صلاة الفجر بوضوء العشاء والاحرة اربعين
ففعلت له ابني حنيفة ما الذي قوال اي ما السبب الذي جعلك قويا على ما اري في
طاعة الله تعالى قال ابو حنيفة الى دعوت الله تعالى باسمه على حروف با تاتاي

فقد سمعت
ابن حنيفة يقول

فقد سمعت
ابن حنيفة يقول

اي حروف المعجم كلها السبعة والعشرين وهي اي حروف المعجم مجتمعة بكما لها في آية
واحدة من كتاب الله تعالى في ترتيب حروف المعجم على تسعة عشر حرفا
وقد اجتمعت حروف المعجم بكما لها في آية اخرى في القرآن ثم انزل عليكم من بعد الفم آية
نفاها الآيات وليس في القرآن آية ان كل اية حوت حروف المعجم غير بها نفاها آية
بها وبما هو ان العظيم قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انزلوا من كل مكان
او لها اي اول حروف المعجم في الآية معجم من محمد واخرها من الصالحات من دعائه
بها اي بهذه الاسماء من الله ففعلت في نفسه ان ياخذ نفسه من غيبته بشئ لا يراه الناس واجبا وكان يقول اذا
خالط القلب النوم وجب الوضوء فخرج مسرعة رجع وقد اذن للصلاة الصبح فوجد ابني حنيفة
على حاله يبكي ويدعو ثم قام فركع ركعتي الفجر وابتدل حتى اقيمت الصلاة فصلى الغداة على
وضوء اول الليل فلما اصبح اخذ مسرعة جماعة من اصحابه وصار اليه وقال انا نأشب
الى الله تعالى من ذكرى لك فاجعلني في حل فقال ابو حنيفة كل من اغتابني من اهل الجبل فهو
في حل ومن اغتابني من اهل العلم فهو في حل حتى يتوب فان غيبة العلماء يفتي شيئا
في الخلق واما انا فقد جعلتك في حل فكيف يطلب الله انك بانهاك عنه في كتابه وكتبه
نبية قال وكانا بعد ذلك متواجحين حتى مانا رجعا الله قال ابن ابي معاذ بلغني ان
مسرا المذكور مات في مسجد ابو حنيفة في سجوده يعني بعد ذلك اخذ مسرا في العباد
والاجتهاد حتى مات ساجدا رضي الله عنه رضي الله عنه وقال حفص بن غياث
بن طلحة الامام ابو عمر النخعي قاضي الكوفة وقاضي بغداد توفي سنة اربع وتسعين
ومايه وكان يقال ختم القضاء بحفص بن غياث قال حفص واسر ما وليت القضاء
حتى حلت لي الميتة صلى ابو حنيفة رحمه الله صلاة الفجر بوضوء العشاء والاحرة اربعين
ففعلت له ابني حنيفة ما الذي قوال اي ما السبب الذي جعلك قويا على ما اري في
طاعة الله تعالى قال ابو حنيفة الى دعوت الله تعالى باسمه على حروف با تاتاي

فقد سمعت
ابن حنيفة يقول

فقد سمعت
ابن حنيفة يقول

بالضم عبارة عن القدرة الحسية العامة يقول مالك البيت واذا قلت هذا ملكك
فلا يدخل فيه ملكك ومالك ملكك واذا قلت هذا ملكك فلا يدخل فيه ملكك
وقيل المتعالي عن صفات الملوك وقيل المتكبر على غلبة خلقه والتأثير في خلقه
لان الله تعالى والتكليف مصور وهو الذي صور جميع الموجودات وزينها فاعطى
كل شئ منها صورة خاصة وميزة مفردة يتميز بها على اختلافها وكثرة تماثلها في المعطى
ما ينعى المانع قد يكون بمعنى الحافظ وقد يكون في مقابلة المعطى وهو كذا وهذا حقيقة المانع
في الصفات الامساك والبارى كما قد يركب كاشا من المخلوقات ما شاء
من المملكات ويحيطها من النواع الردي اما حفظا موقتا واما مؤبدا الا ان الموت في شئ
في دار الفناء فانه من اجل المتوحد بالبقاء ومن القسم الثاني وهو المنع الذي في مقابلة
الغطاء قوله صلعم اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت والمنع على قسمين
ديني واخرى والديني ايضا على قسمين احدهما منع يكون في فئمة عطاء واما
كل منع فيه فخر فله صاحبه لذكر الله تعالى وعبادته فهذا المنع هو عين العطاء والظهور
كمال فضله وشرفه يوم تكشف الغطاء والشافى منه يكون في فئمة منع اعظم منه في البقاء
وهو ايضا على قسمين احدهما منع من سبب من اسباب الدنيا تقطعت نفس
صاحبه عليه حسرة واسفا في المنع فيه فئمة ولم يره عطاء وفئمة هذا المنع في الجحيم
في الدارين والثاني في منها منع التوحيد والطاعة لله الواحد كل شئ ممنوع السعادات
منه جاحد فهذا هو المنع الحقيقي وهو في الحقيقة اصل المنع الاخرى الذي في فئمة
الشفادة الابدية والعذاب الاكبر لغو بائس من كل بلية مالك ملك الملك
الا عظم الملك الا عظم هو الله تعالى وهو ملك الملوك وما كنتم قال الله تعالى
ملك يوم الدين وفرضي مالك بالالف وكلها من الملك الا ان ملكا عام
الملك وما كانا خاص الملك ملكك عزيز الملك واسعه لا يشئ اخر منه مقال
هو الذي جل عن انك المفسرين وعلا شانه وقيل جل عن كل وصف ونسب
وهو متفعل من العلو مسج منته مقدس مبرأ من النقص ما جده المجد انصرف
الواسع ورجل ما جده مفضل كبر الخيرة شريف مجيى مبيت يظلال في وضع تلك
على معان متعاقبة منها الهدى والضلال لان الهدى من النور الذي يجي قلب
اجبه الله وما في الضلال من الظلمة التي يموت بها قلب البعض الله ومن ذلك
قوله تعالى ومن كان ميتا فاحييناه وجعلنا له نورا يمضي في الناس كمن مشى

في الظلمات ليس بخارج منها ومنها العلم والجسم اللذان هما جباة لانفس العلماء وموت
لانفس الجبال ومنها الغزو والذل اللذان هما جباة للاغزا وموت للاذلال في
موت الموت الحقيقي على معاشاة النذل والهوان كما قال الامام السفي رحمه الله
فموت الغني جزله من جباة بهار هو ان بين وسنس وحسد في ابيات له اولها
تغرب عن الاوطان في طلب العلى وتغرب في الاسفار خسر فارب
تخرج بهم واكتب مبعثه وعلم واداب وصحة ما جده
فان قيل في الاسفار ذل وغربة وقطع فباف ذل وكما شديدا
فموت الغني البتة المقدم ومنها الغنى والعز قال بعض علماء الظاهر ان
الغنى جباة والفقر موت واعترض عليه بانه ليس كما قال بل الصواب ان
في ذلك مذمبين مختلفين وان ذلك يختلف بحسب اختلاف الاحوال فالجواب
فيه على التفصيل فان موت عند بني الدنيا الفقر والجودة الغنى وهو فقر عندهم الذي
يجهلهم واما بنو الاخرى الاكياس الطيبون الانفاس الذين هم الناس
فالجباة والراحة والعز الباقى على الدوام هو عندهم الفقر والموت في الغنى
بوتيرة ما روى في الاثر اياكم وبجاسة الموتى فموت الموتى بالاغنيا ومنها
الخطب والجذب ومنه قوله تعالى فانظر الى انار رحمة الله كيف يحيى الارض بعد
موتها كذلك يحيى العقوب الجدية بوابل غيث الجدية فتمضي فخره حضية
ومنها البقطة والنوم فانوم بسى الموت الاصفه وقد سماه الله تعالى
في قوله عز وجل وهو الذي يتوفاكم بالليل الابه وكذا كسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم
موت في قوله الحمد الذي اجبا بعد الماتة ومنها الوجود والعدم ومنه قوله
تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم ومنها ربط النفس بالج ففصلها
عنه وهو الموت الحقيقي الاكبر المتوفى اوده ملك الموت عند انتهاء الاجل اذ
الله عز وجل واليه المصير بقوله في آخر الآية ثم يميتكم ثم يبقيكم ثم ايهزججهم
مزمز مذل معناه ما ظهر وكلها يوجد في الحج تعالى من القبض والبسط والحفظ
والرفع والعطاء والمنع والتفويض والجمع والافشاء والافشاء والافشاء والافشاء
فهو مندرج تحت قوله تعالى كل يوم هو في شأن وذكر بعض العلماء كلاما مختصرة
ان الموت ينقسم الى دينوى واخرى فالاولى دينوى حقيقى واما الدينوى فيقسم
الى حقيقى ومجازى فالجوازى لا يستحق ان يسمى عزاء اذ هو على الحقيقة عين النكاح

علة بالجاه والسطوة على الكل او بسباب الدنيا التي تتصل بالترجيح هو ان يترادف
 عبيد بمعرفة وطاعة وبصطفية لولايته ويكون كغيره ورعاية والذل في الدنيا ينقسم
 ايضا الى حقيقي وجازي فالذل الحقيقي ان يجرم العبد العز الحقيقي الذي هو المظالم لاله من الله
 وطاعة العبد لولاه والذل المجازي ان يجلو العبد من العز المجازي هو جاهد الدنيا
 الدنية فيكون ممن قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم رب استغث مدفع بالابواب لو قسم
على الله لاهره مقتدر قادر مهيمن اسالك رضاك رضاك والرضا ان يكسر الرء
وضمها لغنان ترى بها في السبع والجنة واسالك الجنة الدعاء باسم الله تعالى
 الله اقل كلما سحر حرف الحاء الملهمة اللهم انت حي متيق من الحياة وليس
 في الوجود موجود له الحياة من ذرة لذرة الا الله وحده فصفة الحياة له ذانية وبغيره
 عرضية يسلب عن جبره قوت من الملائكة وسائر الحيوات ونفوسهم وان بقيت
 حية مدق فناء بقاء الله تعالى طامع جواز رفع الحياة عنها وبقا الحق تعالى واجب
 من ذرة لذرة ابد كما نفرد بالوجود وكذلك ان لا حلال بشد يد النون ارحم
 بعباده فقال من الرحمة للعبادة حي يبين الله الخفة والالتفات مشددة بوزن
 فغلب من الحياة اي يجب الجاهل حليم صفة موضوعه للبالغة مشقة من الحكم والحليم
 هو الذي لا يستخف من غصيان العباد ولا يستغفر الغضب ولكنه جعل لكل
 شئ مقدرا فمؤنة الله حميد الحمود على كل حال فغلب بمعنى مفعول لانه تعالى
 محمدي ذانية من ذرة وهو من عباده شينا منهم مدحهم وقيل يكون ايضا بمعنى
 الحامد لانه تعالى حامد لنفسه واثم على ذرة كالحققة ذلك اذ هو اهل الشان والحمد
 الخالص لا تضاد بالكمال ويقدره عن التعاضد وحامد مبالغة بمعنى الحاكم فغلب
 بمعنى فاعل او هو الذي يحكم الاشياء ويقدرها فهو غلب بمعنى مفعول وقيل الحكيم
 ذو الحكمة والحكمة عبارة عن معرفة افضل الاشياء بافضل العلوم فاحسن دقايق
الصناعات ويقدرها بحكم حوج هو الموجود حقيقة المتحقق كونه ووجوده والهيبة
 وقيل معناه المحوج اي ذو الحق في حكمه وفعله وفي مقابلة الباطل الذي لا وزن له
 عند الله تعالى والبه اشار تعالى ببوله وحج الله الحق بكلمة حفيظ صفة مبالغة
 من الحفظ قيل معناه العليم والحفظ العلم ومنه قولهم فلان يحفظ القرآن اي يحمله فامته
 تعا يحفظ بعلمه جميع المعلومات فلا يغرب عن علمه متقال ذرة في السموات والارض
 وفي مقابلة هذا الحفظ النسيان تعا الله عنه كما قال قال عليها عند ربني في كتاب

عباده حمدهم اياه واثم
 طاعته ورضاه بما يقدره
 من عباده ونفواه جليل وشان

لا يضل ربي ولا يسهى وقيل يحفظ معناه الحافظ فهو مدبر الخلق وكاملهم من الممالك
 ولولا حفظ الله الممالك لكان الوجود غير موجود بل في الحال بها كذا والحفظ
 على هذا القول منتهى الاهمال ومنه قوله تعالى فانه خير حافظا وهو ارحم الراحمين
 حسب ينقسم الى قسمين في وضع الله ان قيل يكون بمعنى المحاسب اي الكافي
 كما بصير بمعنى المبصر والليم بمعنى المؤتم فان الله مع حسب كل شئ بمعنى كافيه يقال
 حسبني الشئ اي كفاني ويكون ايضا بمعنى المحاسب وكفي بانه حسبنا اي رقيبنا
 بحاسبهم كالتدبير بمعنى المتكبر والاكمل بمعنى المواصل والعديل بمعنى المعادل فان
 الله تعالى سميع عليم كلام العباد وبحاسبهم على رؤس الاشهاد وينسخ لهم احوالهم
 ويبين لهم اعمالهم ويحاسبهم عليهم فلا يغفل ولا يفتل ولا يكون بمعنى المحاسب
 كالعليم بمعنى العالم ومنه قوله تعالى وان كان مثقال حبة من خردل ابنا ما يغفل
 بنا حاسبين وهو راجع الى معنى العلم ويكون ايضا بمعنى الحاسب الذي هو الشريف
 الذي يجب فضائله اي لغة مشتق بمعنى الحاسب هو العز ويحفل ان الحاسب
 من الحب كما شريف من الشرف والكرام من الكرم اسالك صواتك والجنة
 الدعاء باسماء الله تعالى فكلما حرف الدال اللهم انت داليم معناه ظاهرا
 دالان قيل القهار وقيل الحاكم وقيل فعال في ان الناس اي قدرهم على الطاعة
 ويقال دينهم فذلوا اي قدرتهم فاطاعوا ومنه سر الاشياء بخاطب النبي صلى الله عليه وسلم
 باسمه الناس ودبان العرب ومنه حديث ابي طالب قال له النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم اريد من قریش كلمة تدب بها العرب اي تطيعهم وتخضع لهم دافع
 اسالك ان مدفع عنى منها احاذر احذر من الدنيا والآخرة اسالك رضوانك
 والجنة والله العاد باسماء الله تعالى الله اول كلماتها حرف الراء اللهم انت
رحمان رحيم اسمان معناهما واحد مشتقان من الرحمة وهي تركت عقوبة من
يسحقها او ارادة الخير لا يله واصلها الرقة والتعطف مشتق من الرحمة رقتها
وانعطفا على فيها كفن في الرحمن زيادة مبالغة وهو عام معناه لانه الرزق
الكافة الخلق في الدنيا و خاص لفظ لان غيره تعا لم يسم رحمن وما شدة
لا اعتد اوب والرحيم خاص معني لانه برحم المؤمنين خاصة وعام لفظ لان شدة
 قد يسمى رحما ومنه الحديث بارحم الراحمين والآخرة وبارحم الآخرة رب
 مالك جميع الخلق ورحيمهم لان الرب مصدر في الاصل بمعنى التربية والمالك

ولا يقال الرب معرفة باللام لا منه تعالى ولا يقال غيره الا مصفاً روف الرحمة
لعباده العتوف عليهم بالطلاقة والرافة اراف من الرحمة ولا يقال روف في الكثرة
والرحمة قد تقع في الكراهية المصلحة فالما حصل ان الرافة نوع خاص من الرحمة فان الرحمة
قد تكون موكمة في الحال ويعقبها لذة في الحال والرافة لا تكون الا بلذة في كل الوجوه في
الدنيا والآخرة ولذلك قال تعالى ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله ولم يقل رحمة فان
ضرب العصاة على عصبانهم رحمة لهم لا رافة فان صفة الرافة اذا انهدت على
مخلوق لم تلحقه مكروه ولذلك يقال لم يصابه بل في الدنيا في ضمنه خير في الآخرة ان الله
تعالى قدر رحمة بهذا البلاء ويقال لم يصابه عاقبة في الدنيا في ضمنها خير في الآخرة
واصلت له العاقبة او لا واخر او طهر او باطن ان الله تعالى قد ارف به فعدا
الفوق بين الرافة والرحمة ولا جل الخوف جاء معاني قوله تعالى ان الله بالناس
ارؤف رحيم راحم اسم فاعل من الرحمة ايضا رازق رازق معناه واحد يكون
رازق ابلغ لان فعلا من ابيته المبالغة والرازق هو الذي خلق الارزاق وخلق
الخلق ازراقا واصلها اليهم والارزاق نوعان ظاهرة للابن كالارزاق
وباطنه للقلوب والنفوس كالمعارف والعلوم فارزقني من حيث احسب
من وجه يخطر ببالى ومن حيث لا احسب لم يخطر ببالى اسألك رضوانك الجنة
س الدعاء باسماء الله تعالى التي اول كلماتها حرف السين اللهم انت
سلام ذو السلامات الخلق من العيب والعياء والسلام في الاصل استقام
يقال سلم سلم سلاما وسلاما واما تسمية الجنة دار السلام فقيقة احتمالا لان احدها
ان يكون المراد بالسلام الله تعالى فيكون الجنة مضافة اليه اضافة تعظيم والتثاني
ان يكون المراد بالسلام دار السلام من الافات سمع صبغة مبالغة من
سمع والسمع صبغة له تعالى من الصفات القديمة موجودة قبل وجود السموات
والسمع يكون بصيرا ويكون سمعا للسمع به كالبصر للبصر به مع استعماله الجازم في
صفات الله تعالى اقيام قواطع الادلة العقلية والنقلية على سحالة الجسمية على تعالى
والمنقلة لتعاله عن التشبيه والنظير ليس كمنه شيء وهو السميع البصير سميع وسميع
النمل على الصخرة الصماء وخرج جبان الماء ويصر لكمة السواد في الليلة الظلماء
سمع سمع دعائي وتعلم سري وعلا ينقي فلا تعرض عني وسكني من الشر كله اسألك
رضوانك والجنة والدعاء باسماء الله تعالى التي اول كلماتها حرف الواو

اللهم

اللهم انت واحد المتعالي عن الانفس اذ جعده الوحد عند المحققين لا لا يعقل الا
وقيل الواحد الذي لا مثل له كما تقول فلان واحد غيره اذا كان عديم المثل والله تعالى يري
لا نظير له في ذاته ولا تشبيه له في صفاته وان كان قد يوجد في مخلوقاته ليس له نظير كثر
والشمس والقمر الا انه يجوز ان يكون لمعانظير من بعض الوجوه والا فلها نظائره من وجوه اخرى
من حيث الجسمية والجلية وقبول الاعراض والخلق والتشجير وغير هذه المذكورات فانهم ترك
فيه جميع المخلوقات بخلاف احدية لحي تتكاثر فانه ثابته من جميع الوجوه على الحقيقة لا برك
فيما يشي من الحقيقة فليس على الاطلاق نظير لاهل وجوده ولا بالتقدير ليس كمنه
يشي وهو السميع البصير واجد الغنى الذي لا يقدر ان يذل والناصر بغير عبادة المؤمنين
وقيل المتولى لامور العالم القائم بامورنا وكيل القائم على خلقه بما يصلحهم وقيل
الموكل اليه بتدبير البرية وقيل الحفيظ وقيل الكفيل بآزواج العباد وقيل الكافي
ودود المحب لعباده فيكون بمعنى الواد وقيل المودود في قلوب اوليائه باق
اليهم من المعارف وظهر لهم من اللطاف فهو بمعنى المفعول وارث الباقي
بعد فنا الخلق وصف الله تعالى نفسه بانه الوارث لان الاشياء صابرة اليه
قال هو عليك ولا تولع باستغفار فان ما لم ينل الوارث الباقي وثابت
ماح النعم موضع للمبالغة وكما كانت نعم الله تعالى دائمة في الدين والدنيا والآخرة
على عباده باطنه وظاهره مودة متواصلة على الابد وليس لها انقطاع ولا غاى تسمى
تعالى الوهاب اسألك رضوانك والجنة **ل** الدعاء باسماء الله تعالى التي اول كلماتها
حرف اللام اللهم انت لطيف الذي اجمع له الرفق في الفعل والعلم به قابض المصالح
وايسر لها الى غير قرأنا من خلقه يقال لطيف به وله بالفتح بطف لطف اذ ارفق به
فما لطف بالضم بطف فمعناه صغور وق. ويطلق اللطف في المخلوق على خمسة
اشياء يقال فلان لطف الخلق ولطيف الخلق ولطيف المعنى ولطيف العلم ولطيف
الحمل تزرق من زنت بغير حجاب زرقا واسعا بلا سعة ولا ثوب ولا شفة
ولا وبال ولا حجاب في القيمة وقيل اي يبلغ حد كثرة بحيث لا يدخل تحت الحجاب
فارزقني معقود من عندك واجعلني من عبداك الصالحين المؤمنين اسألك
رضوانك والجنة **ا** الدعاء باسماء الله تعالى التي اول كلماتها حرف الهمزة اللهم
انت الله اسم موضع كاسماء الاعلام لا استغفار له او هو اسم تعظيم
استغفر من الكعبة وزنا ومعنى وتصرفا او من لاه اجتب او من وله كعبه وذرنا

ومعنى وتصرفا غير ودهش لغير الناظرين في عظمتها وجلالة وهذا الاسم هو اسم
 للبارئ جل وعلا مختص به لم يشركه بالسمية برهنة وهو لذة المقدس بمنزلة الاسم
 العلم بغيره. وفيه اقوال كثيرة لعلماء الباطن وعلماء الظاهر ليس في هذا المختصر اسع
 لتكرارها ومجال الكلام فيها وهذا الاسم فطلب الاسماء يعني ان كل ما يتصف بالصفات التي هي
 الاوليا، وتطلب نجوم السماء مدارهم عليه الاول الاخر الاول في وضع اللغة هو المنعقد
 بالزمان او بالشرف والرياسة فالزمان كقولك آدم عم اول البشر والرياسة والشرف
 كقولك محمد صلعم اول الانبياء مع كونه اخرهم ولادة وبوثة وكذلك الخارج يرجع ايضا
 الى الزمان او الرياسة والاول هو الرجوع اليه من بعد الاثرى ان الاعداء كل ما يرجع الى
 الواحد الذي هو اوطى. وكل وجود في الوجود فمرجه الى الله الذي وجوده سابق على
 وجود الكل وهو الاول على الحقيقة الذي ليس لادبته بداية والآخر الذي ليس لآخرية
 نهاية الذي بقاءه لذة من ذابة وبقاء صفاته بقاءه بقاء غيره من خلقه بقاءه والآخر
 والآخر في وصفه تعالى انما هو بالنسبة الى الموجودات فوقه فالحق في نفسه وحيث
 عما يستحق ونعضب منه اسالك رضوانك والجنة. هذا الدعاء باسماء الله تعالى
 الى اول كلماتها حرف الهاء اللهم انت ما في هدي سبائك الهاء هو الذي
 بقر عباده وعرفهم طريق معرفة حق اقربا وبروبية وهذا كل مخلوق الى ما لا بد له منه
 في بقاءه ووجوده واعلم ان الهاء في وصفه تعالى يرجع تارة الى معنى كلامه
 ليكون معناه المبين للمخلوق طريق الحق وطريق الباطل لئلا يضل في طريقه المحبوبة وتجنب
 الطريق المكروهية وهذا هو هدى الهداية الى بعث بها كل نبي حصه بالرسالة فذكر
 الخلق الى طريق الرشاد والهداية بقوله تعالى وكل قوم تارة الى الهداية
 تعالى ويكون معناه خالق الهداية فالهداية الاولى التي هي الهداية عامة ومنها قول
 والله يدعوا الى دار السلام والهداية الثانية التي هي مخلوقة في قلوب المؤمنين
 خاصة ومنها قوله عز وجل في الاية المذكورة ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم
 فتم بالادلة وخص بالثانية ومن الاول ايضا قوله تعالى وانك لتهدى الى الصراط
 مستقيم ومن الثانية قوله تعالى انك لتهدى فما احببت ولكن الله يهدي من يشاء
 بشارا واخرجه من الظلمات الى النور فمن الجبال الى العلم او من الشكوك الى اليقين
 فتم الظلمات على النور لان الظلمة متقدمة على النور في الخلق كما جاء في الحديث
 ان الله خلق الخلق في ظلمة ثم انهم من نوره فمن اصابعه من ذلك النور اهتدى به

تعالى الاول هو
 الذي يرجع
 ص

خطاه ضل اسالك رضوانك والجنة. هذا الدعاء باسماء الله تعالى الى اول كلماتها حرف
 الذال المعجمة اللهم انت ذو الجلال والاكرام ذو معنى صاحب اي صاحب الصفات الجليلة
 والاكرامية المعنى المستحق لان بهما سلطانا وجلالة وينبغي عليه بما يليق بعبودته
 والجلال عظم العزة والجلال الشاهي في ذلك والاكرام صدى اكرم بكرم فالله ان يستجيب
 يستجيب ان يجل ويكرم ولا يكره وهو الرب الذي يستجيب على العبد الاجل والاكلام
 ويحجب ان يبر ادب اكرام اهل ولا يبد بالتوفيق لطاعة في الدنيا واجل اهل يعطون الامال
 ورفع الدرجات في الآخرة ويحجب ان يكون الجلال مضافا الى الله تعالى بمعنى الصفة
 والاكرام مضافا الى العبد بمعنى الفعل منه. ونظيره في الترتيل هو اهل التقوى واهل
 المغفرة فاحد الاخرين منصرف الى الله تعالى معنى الصفة وهو المغفرة والآخر الى
 العباد بمعنى الفعل وهو التقوى ذو القوة المتين بالرفع لغت لدنو اي التقوى الشديدة
 الذي لا يخلق في افعاله مشقة ولا كلفة ولا تعب والثانية الشدة والقوة فهو
 من حيث ان يبلغ العدة تامها قوتى. ومن حيث انه شدة القوة متين ذو العرش
 المجيد بالرفع لغت للعرش اي الحسن. وبالرفع لغت لدنو وهو البطش بالكلية الشدة
 بالرفع لغت للبطش لقوله تعالى ان بطش ربك لشديد ذو الفضل العظيم ذو المن
 الجسيم المن الاحسان الى امره لا يستينيه ولا يطلب الجلال عليه والجسيم العظيم جسيم
 اي عظم ذو الطول ذو الانعام الواسع والنع عن غيره القيم باسم اسالك
 رضوانك والجنة. هذا الدعاء باسماء الله تعالى الى اول كلماتها حرف الكاف اللهم
 انت المكون خالق العالم والكون والخلق والاياد والاحداث
 والاختراع بمعنى واحد وهو خراج المعدم الى الوجود يكون منك كل شئ
 موجود وما كان اي وكل شئ مخلوق فهو منك فانت خالق كل شئ يكون
 بعد كل شئ اسالك رضوانك والجنة. هذا الدعاء باسماء الله تعالى الى اول كلماتها
 حرف النون اللهم انت نور السموات والارض اي منورها وقيل معناه
 ذو نورها وخالقه وقيل اي اهل السموات والارض وقيل منور قلوب عباده
 المؤمنين وقيل معناه ذو النجاة والجمال وقيل مدبرها وقيل الذي به ومن نورها
 وقيل المنيرة من كل عيب واصل النور البهية والتهية يقال اداة نوارى برية
 من الريبة وقيل هو اسم مع يقال نور البلد ونور الشمس الزمان وقيل من السموات
 بالشمس والقمر والنجوم ومن الارض بالانبياء والاولياء والعلماء منة عن قول

تعالى

باعت الرسل الى الامم وحقيقة في وضع التوبة كمن كان من ومنه
بعث الانبياء عليهم السلام الى الخلق وبعث الملائكة بالوحى الى الانبياء صلوات الله
عليهم اجمعين وبعث النفوس من النوم ومنه قوله تعالى في قصة اصحاب الكهف
ثم بعثناهم وبعثنا من ردة الغفلة بالذكورة كقصة الذين حينئذ جادلوا بالظالمين
على التوبة والبعث الاكبر موقف اخر فموتنا بآيات جميع الخليفة في ذلك اليوم على حقيقة
باق هو الذي لا ينتهي بعد وجوده في الاستقبال الى اخر سنتي اليه ويعبر عنه بآية ابراهيم
الوجود وقد اختلف اهل الحق في البقاء هل هو صفة زائدة على وجوده ام يرجع الى نفس
الوجود المستمرة بغير زيادة اعلم ان البقاء من حيث الجملة ينقسم ثلثة اقسام فبقا
الحق سبحانه وتعالى بنفسه وبقا صفاته ببقائه وبقا افعاله ببقائه فعالم الاخرة
وان كان بقاءه مؤثرا فهو بقاء الله تعالى لا بقاءه تعا فافهم الفرق بين الموصوف
والصفات والواجب المجازي برب الخالق الخبير لا عن مثال سبق فقبل بعينه
مفعول يقال ابراهيم فهو مبدع ابتدعت اخترعت ما شئت وكل شيء بعدك
انت الباقي بعدهم اسالك رضوانك والجنة **ت** الدعاء باسم الله تعالى الى اول
كلماتها حرف التاء المشددة من فوق اللام ثم انت تواب هو الذي يرجع انعامه
على من حل عقدا صراعه من الذنوب ورجع الى التوبة الطاعة والتوبة في ان العرب
الرجوع يقال تابت واثاب بالمشقة وبالمنفعة وبالهدنة والهداة ارجع فاذا
اضيف الى العبد فهو رجوع عما كان مذموما بالشرع الى ما هو محمود فيه واذا اضيف
الى افعال الله تعالى فارجع والآية الى عبادته وقيل سمي الله تعالى نفسه توابا
لان حاله التوبة في قلوب عباده ويشير اسبابها لهم والراجح بهم من الطريق المذكور
الى الطريق المحمود وتسمى نفسه ايضا توابا لقبولهم الرجوع اليه فمنه الاول قوله تعالى توب
عليهم ليتوبوا ومنه الثاني قوله فمن تاب من بعد ظلمته واعلم فان الله يتوب عليه فيبين
المعنيين سمي نفسه توابا لما كانت المعاصي منكورة من عباده جاء بصيغة المبالغة
فعدل عن فاعل الى فعال ليعاقل الخطا اكثر بالتوبة الواسعة وتيسرت توبة العبد وقدر
بجود سببه ودون فعل الله فيه بل بسبب العبد تابع في ذلك لخص الله تعالى
وفعله الجارى عليه بقدرة ربه ولذلك قال تعالى توب عليهم ليتوبوا فجعل سبب
توبة العبد توبته تعالى عليه ولا فاعل يرجع الله سبحانه من طريق المعصية الى الطاعة لا غير
على الرجوع ومقتضى صحة التوبة بجميع شروطها عقبها المغفرة بطريق الفضل من الله تعالى

توب الله تعالى

توب

لا يطويح الوجوب عليه الا لاجب للمخوف شي على الخلق سبحانه وانكرت المعصية العظمى
الاول وهو خلق التوبة في قلب العبد والآية المذكورة بدل على بطلان قولهم وصح هذا الشيخ
بالحديث النووي قال قال ثم توبة الكافر مقطوع بقبولها وانما سواها من انواع التوبة
فقبل قبولها مقطوع بام نطقون فيه خلاف لاهل السنة قالوا واختار امام الحرمين انه
مقطوع وهو الاصح قال واذا تاب توبة صحيحة بشرطها ثم عاود ذلك الذنب كتب
عليه الذنب الثاني ولم يخل توبته هذا مذهب اهل السنة قالوا التوبة من مهابات
الاسلام وقواعده ووجوبها عند اهل السنة بالشرع وعند المعتزلة بالعقل والواجب على
قبولها اذا وجدت شروطها عند اهل السنة كمن سجد بغيرها كرامنة ففعل قالوا اذا
تاب من ذنب ثم ذكره اهل السنة عليه كجديد الذنب فيه خلاف لاصحابنا وغيرهم من اهل
السنة اتفق قلت وبديل على الوجوب فصوص من الكتاب السنة من ذلك
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتوبوا الى الله توبة صالحة ولا تذكروا ما كنتم تعملون
جميعا وقوله تعالى ومن لم يتوب فاولئك هم المفلحون وقول النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها الذين
امنوا اتوبوا الى الله فان التوب في اليوم ثمانية مائة مرة رواه مسلم وغير ذلك من النصوص
الواردة في الاثر بالتوبة والامر للوجوب على الصحيح عند ائمة الاصول ووجوب التوبة
على العبد لا على التواني ويصح عن بعض الذنوب مع الاصرار على بعضها عندنا خلافا
لبعض المعتزلة سري ولا تكرر اختلف السلف والخلف هل انى نيتا معلوم ببلية
الاسرار فافكرت عايشة كما وقع في صحيح مسلم وجامع ترمذي الى مبررة وجماعة وهو
المسعودي عن ابن مسعود واليه ذهب جماعة من المحدثين والمكلمين وروى عن ابن
عباس رضي الله عنهما انه رآه بعينه ومثله عن ابي ذر وكعب والحسن وكان يخلف
على ذلك وحكي مثله عن ابن مسعود وابي هريرة واحمد بن حنبل قال القاضي عياض
وروية الله تعالى في الدنيا جائزة وسؤال موسى ابا دابيل على جازما اذ لا يجمل في
ما يجوز او يمنع على ربه وقد اختلفوا في روية موسى ربه وكذلك اختلفوا في نيتا معلوم
هل كلف ربه سبحانه وتعالى ليلة الاسرار بغير واسطة ام لا فقبل ان كلمة وعرض بعضهم
هذا الى ابن مسعود وابن عباس ومحمد بن جعفر وقد كلف اختلفوا في قوله تعالى فدا
فقد في فالاكثر ون على ان هذا الدواعي الله في مقام ما بين جبريل والنبى صلى الله عليه وسلم
باجد هما من الآخرة من السدرة المنتهى وذكر عن ابن عباس والحسن ومحمد بن كعب
وجعفر بن محمد وغيرهم رضي الله عنهم انه توب من الله صلى الله عليه وسلم الى ربه تعالى ومنه الله تعالى

كل ذنب

وعلى هذا القول يكون التوبة والاسئدة على وجهه فيكون معنى وتوبته
صلعم من ربه سبحانه وتعالى وانه منه طوبى عظيم من الله له وانشاف النور من قلبه عليه
واطلاعه من غيبه واسرار ملكوته على عالم بطوعه سواء عليه والذين آمنوا بالله تعالى اظهروا
له وعظمته وقضاه العليم له ويكون قوله تعالى فاق قوسين او ادنى على هذا عبارة
عن لطف المحل واصباح المعرفة والانشاف على الحقيقة من بيننا صلعم ومن الله تعالى
اجابة الرغبة والابانة المنيرة والارجح عند اكثر العلماء ان رسول الله صلعم راي بيقيني
رئيسه ليلة الاسر حديث ابن عباس وغيره وانبأت هذا لا يأخذونه الا بالسمع من
رسول الله صلعم هذا مما لا ينبغي ان يشك كل منه ثم ان عابته رضي الله عنها لم تنف الرواية
بحديث عن رسول الله صلعم ولو كان معها حديث لذكرته وانما اعتمدت كحديثها
من الآيات وهي لا تذكره الا بصار وهو يدركه الا بصار وقوله وما كان لبشر ان
يكلم الله الا وحيا او من وراء حجاب الاية واعلم ان مذاهب اهل السنة باجمعهم ان
رواية الله تعالى كونه غير مستحيل عقلا ولكن الجور من السلف والخلف من المتكلمين
وغيرهم انما لا تقع في الدنيا وحكي عن الامام ابي الحسن الاشعري قولان احدهما وقوعها
والثاني لا تقع وحكي عن الامام ابو حنيفة رضي الله عنهما في مقامه رب التوبة جلاله سبحانه
وسعته فقل ان رايته تمام المائة لا قولن بارت بمرتكب مجازا كما لم يخبر
الخلا بوج يوم القيمة قال فرائية سبحانه وتعالى فقلت بارت بم يخبر الخلا بوج يوم القيمة
فقال عز وجل من قال بالعداة والعنة سبحانه الله الابدي الابد سبحانه الله الواحد
الاحد سبحانه الله العزيز الحكيم سبحانه الله رافع السموات وباسم الله الذي
لم يتخذ صاحبة ولا ولد اسبحان الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد
وقال الحكيم الترمذي رج رانيت رب التوبة في النوم مائة مرة وفي كل مرة اسأله
الا من من الافتنان عند الموت وفي كلها باخرني ان اقول بعد سنة بخير قبل صلوة
الغرض احدي واربعين مرة يا حي يا قيوم يا بديع السموات والارض يا ذا الجلال
والاكرام اسألك ان تحيي قلبي بنور معرفتك يا الله واجمعوا على وقوع الرواية في الآخرة
وان المؤمنين يرون الله سبحانه وتعالى دون الكافرين ودرمت طوائف من اهل
البدع المعترلة والخوارج وبعضهم جنة ان الله تعالى لا يراه احد من خلقه وان رؤيته
مستحيلة عقلا وهذا الذي قالوه خطأ صريح وجمل فيج وقد تظاهرت اقله الكتاب
والسنة واجماع الصحابة فمن بعدهم من سلف الامة على انبأت روية الله تعالى

سأله ابو حنيفة رب العرش
في المنام وحين سقاه

توفيق

وحيث ان الله تعالى قد علم ان المؤمنين يرون الله سبحانه وتعالى دون الكافرين ودرمت طوائف من اهل
البدع المعترلة والخوارج وبعضهم جنة ان الله تعالى لا يراه احد من خلقه وان رؤيته
مستحيلة عقلا وهذا الذي قالوه خطأ صريح وجمل فيج وقد تظاهرت اقله الكتاب
والسنة واجماع الصحابة فمن بعدهم من سلف الامة على انبأت روية الله تعالى

المؤمنين ورواها كثر من غير من صحابيا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وآيات
القرآن فيها مشهورة واخر افاضات البسطة عليها لاجابة مشهورة في كتب
المتكلمين من اهل السنة وليس باخرورة التي ذكرنا هنا ثم ذهب اهل الحق ان الرواية
بجملها الله تعالى خلقه ولا يشترط فيها اتصال الاسئلة ولا مقابلة الرئي ولا غير ذلك
لكن جرت العادة في روية بعضها بعضا بوجود ذلك على جهة الاتفاق لا على سبيل
الكثرة اولا ولا يلزم من روية الله تعالى انبأت جهة تعا عز وجل عن ذلك بل لا يجوز
لاني جهة كما يعلمون لاني جهة والله اعلم وانست بالخط الما على ثب على توبة
نصوحا تفصح النون مصدر او اسم فاعل بمعنى ناصحة مجازا وانما هو وصف للمؤمنين
لانهم يتفحون نفوسهم والتوبة النصوح ان يتوب العبد ثم لا يعود الى الذنب حتى
يعود اليه الى النصوح او يهي ان لا يعود اليه ولو جاز بالسيف واخرق بالان وقال
دو النون هي اومان البكاء على سلف من الذنوب والخوف من الوقوع فيها وجر
اخوان السوء وملازمة اهل الجنة اسألك رضوانك والجنة الدعاء باسمائه
تعالى الى اول كلامها حرف الجيم المهم انت جبار الذي يقهر العباد على ما اراد من امر
وهي يقال جبر الخلق واجبرهم واجبرهم واكثر وقيل هو العالي فوق خلقه ومنه قولهم
جبارة وهي العظيمة التي تغوت به المتناول جميل حسن الافعال كامل الاوصاف
جواد كريم فجد ففكرهم علينا برضاك عنا اسألك رضوانك والجنة الدعاء باسمائه
الله تعالى الى اول كلامها حرف الغين المعجمة اللام المهم انت غفار غفار غفار
والغفور من ابيه المباعدة ومعناها واحد وهو اسألك من الذنوب عبادة وعيوبهم
المجاور من خطاياهم وذنوبهم واصل الغفر الغفلة والستر ومنه تسمى الغفر مغفرا
يسر لاسب يقال غفر الله لك غفرا وغفوانا ومغفرة والمغفرة الباسن الله الغفو
للمؤمنين والله تعالى هو الغفار ذنب عبيد فقد سبل عليه سيرة اسيرة من القبيح بين
بيريوم الحساب ووقاية نقيه من العذاب قبل والعفو مشربو الظلم والمغفر
مشرب بوضع النور موضعها وبسر الله غيرة العبد ولهذا في بينهما في الذكر فقال
ان الله يغفر غفورا وقيل الغافر من اصل المغفرة والغفار من تكرار مغفوة على الذنوب
كلما رجوا الله والغفور من يغفر للمصرين الموحد في الآخرة وان كانت نفوسهم
طوية بالحق غير طاهرة قلت وقد علم من مذاهبنا ان لا واجب على الله تعالى ان يغفر
والشوا بفضله والحساب والعقاب بعباده والله ان يغفر للمؤمنين المؤمنين في الدنيا

سأله ابو حنيفة رب العرش
في المنام وحين سقاه

توبة

المغفرة

قبل النوبة وبعدنا وفي الآخرة قبل العقاب بان روي بعد وانه لا تجد احدا من نصرة
الموحدين ولا يفر لاجد من الكفار الجاحدين دلت على ذلك فواطع السمع من
الشرع غيبات صارت الواو كسرة ما قبلها وهو الغوث اي غياث المستغيثين
عني المنعالي عن الاحتياج الي غيره وكل شئ يحتاج الي غيره وليس غناه تعالى بكثرة
الملكوت ولا بآله من خزائن الارض والسماوات فقد كانت ذاته غنية قبل
وجود شئ من البرية مستغنى عني عن العباد وافتقرنا اليك واجتجى اليك
اسالك رضوانك والجنة من الدعاء باسماء الله تعالى اول كلماتها حرف الضاد
المعجمة التوسم انت المعنى من اضا بمعنى استنار بك الضوء فمضى من تحت
من تحت وهدى من تحت فلا ضلعة بعد اذ هدى عني اي شئتني على الايمان اسالك رضوانك
والجنة لا الدعاء باسماء الله تعالى اول كلماتها حرف اللام التوسم انت لاجد
الجبر بالشر اي موصل الجبر بالشر والشر بالجبر فلا يجرى فلا توصل خبري شرا
واجعل اعنالي كلنا خيرا وجنتني الشرحيت كان واخرجني من الظلمات الى النور تقدم
تفسيره اسالك رضوانك والجنة من الدعاء باسماء الله تعالى اول كلماتها
حرف الهمزة المثلثة التوسم انت ثابت فبشئ في طاعتك اجعلني مستغنى عليها
ولا تخرجني منها من طاعتك وبشئني باقول ان ثبت هو قول لا اله الا الله الذي
ثبت بالحق هو البرهان في قلب صاحبه وممكن فيه فاعقده واطانت الي نفسه
في الحياة الدنيا اي قبل الموت والتبثيت في الدنيا انه اذا ابتلى بشئ ولم يرج
غير دينه ولو غلبت بانواع العذاب كمن تقدمنا من الانبياء والصالحين كانت
الذين فتنتهم اصحاب الاخدود والذين نسروا باليمن وشملت لهم جهنم باشتراط
الحديد ولما ثبت جرجيس وشهون وغيرهما وفي الآخرة بعد الموت او عند البعث
بانهم اذا استلوا اعنالي لهم في ذلك المولن اجابوا من غير دهر ولا تحير وكان
صلهم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال استغفروا لاجتكم وسلموا اليه
فانه الان يسأل رواده ابو داود وفي صحيح مسلم عن النبي شماسه المزمري قال حضر
عمر بن العاصي وهو في ساق الموت الحديث وفيه فاذا دفنتوني فستوا على النار
سقا عني اقيموا حول قبري قدر ما تخرج جرد ووقف لهم حتى استانس بهم وانظر
ما اذا ارجع به رسل بني عذجل وعمر انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
على قبر رجل من اصحابه حين فرغ منه فقال اما قد وانا اليه جعون اللهم ترحل بك انت

متروك

متروك بر جاف الارض عن جنبه واقبح ابواب السماء وروحه واقبل منك بتول
حسن وثبت عند المسائل منقطه رواده ابو يعقوب الخافض وقال ابو بكر المزمري في كتاب
النجية يستحب الوقوف بعد الدفن قليلا والدعاء للميت مستقبل وجهه بالنيات
فيقال اللهم هذا عبدك وانت اعلم به منا ولا تعلم منه الا خيرا وقد اجلسه لك له
اللهم ثبتته بالقول الثابت في الآخرة كما ثبتته في الحياة الدنيا اللهم ارحمه والحق به من
ولا تشغل بعد ولا تحرقنا بجره وقال ابو عبد الله المدني الوقوف على القبر يوجب
الثبت في وقت دفنه مد للميت بعد الصلوة لان الصلوة بحجة المؤمنين كالعسكر
فذا جمعت ابياب الملكات فغفون له والوقوف على القبر ليسوا بالثبت بل العسكر
ونكاسا من شغل الميت لانه يستقبلهم بالصلوة وسؤاله في الجنة وفي الحديث ان
الروح تعود الى الميت وبانيه ملكان فيجلبانه في قبره ويقولان من ربك وما ديك
وقبر بيتك فيقول ربني الله ودين الاسلام وبني محمد فينبهانه اني فيه ويقولان من
ربك وما ديك من بيتك وبنيك وبني امة محمد فيقول الله ربني ومحمد بنبي والحمد
دينه فينبهانه من قبره السماء ان قد صدق عبدي وذلك قوله تعالى ثبت الله الذين
امنوا بالقول الثابت وخرج الرمدى عن النبي الهريزي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا قبر الميت او قال احدكم آتاه ملكان اسودان ازرقان يقال لاحدهما المنكر والآخر
الكفر فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل فيقول ما كان يقول في قبره هو عليه السلام ورسوله
اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله فيقولان قد كن تعلم انك تقول
في اثم فبعض له في قبره سبعون ذراعا في سبعين ثم ينور له فيه ثم يقال له نعم فيقول
ارجع الي اهلك فاجبرهم فيقولان ثم كونه العروس الذي لا يوقظ الا احب اهله
اليه حتى يبعث الله من مضجعه ذلك وان كان منافقا قال سمعت النبي يقول ان
فعلت مثله لا ادري فيقولان قد كن تعلم انك تقول ذلك فيقال للارض التثني
عليه فيلقين عليه فتختلف اضلاعه فلما يزال فيها معذبا حتى يبعث الله من مضجعه ذلك
قال ابو جعفر النعماني في كتاب كشف علم الآخرة وقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال
يا رسول الله ما اول ما يلحق الميت اذا دخل قبره قال يا ابن مسعود ما الذي عند احد الا
قال ما بينا وبينه ملك اسمه روحان يحوس خلال المقابر فيقول يا عبد الله اكتب عليك
فيقول ليس معي دواة ولا قسط فيقول بهيات كعنتك قسطا لك فداوك
ويقلب وقلبك اصبعك فيقطع له قطعة من كفنه ثم يجعل العبد كيت وان كان

دعاء للميت

الرجوع بعد الموت

دعوات

غير كات في الدنيا فيكون حسنة وسبائة كيوم واحد ثم يطوى الملك القطعة
ويعلقها في عنقه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل ان الرزقاء طائفة في عنقه اي عسره
فاذا فرغ من ذلك دخل عليه فنانا البقرة وبها ملكان اسودان جرحان في الارض
بانيها بها الماشعورس وله جرحانها على الارض كلاهما كالعند الفاصف واعنيها
كالبروح الخاطف ونفسها كالرج العاصف بيد كل واحد منهما مقع من حديد لو اجتمع
عليه الشيطان ما رفعاه لو ضرب به اعظم جبل لجعله دكا فاذا اجهزتها النفس النقية
وولت ثائرة فتدخل في منزه الميت فيجزي الميت من الصدر ويكون كهيئة عند النور
ولا بعد على حركته ان يسبح ويظهر قال فينبذه بانه بعينه وينتشره بجفاه وقد صار
التراب له كالحيث ما ترك الفخ فيه ووجد فيه فيقولان له من ربك وما دينك
ومن بنيتك وما فعلتكم فترد فقة الله ونبته بالقول الثابت قال من ذلك كما على ومن
ارسلها الي و هذا الا يقول الا العلماء الاخبار فيقول احدهما لآخر صدق كفى شرا ثم
يضربان عليه الصلابة العظيمة ويقفان له بابا الى الجنة من ثغرة من ثغرات
له من حرجها ويرجانه ويدخل عليه من شيرها وروحها ويرجانه ويأية عليه في صورة ارج
الاشخاص اليه موت وحياته ويلا فرة نور الاله في فرج وسرور ما بقيت الدنيا
حتى تقوم الساعة ويبس كل من يقوم الساعة فليس شي احب اليه من قيامها وود
في المنزلة المؤمن العامل الخير ليس من خط من العلم ولا من اسرار الملكوت بل عمل
عقيب رومان في حسن صورة طيب الرجح حسن الثياب فيقول له اما تعرفني فيقول
من انت الذي من الله على بك في غزوتي فيقول انا ملكك الصالح لا تخزن ولا توجل فقا
قليل يطلع عليك منك وتكبر بالانك فلا تدرش ثم تملقه حجة فينا هو كذا كذا اذا خلا
عليه فينهرانه ويعقدانه مستندا ويقولان من ربك نسوح الاول فيقول رب الله
ومحمد بنتي واليوان امامي والكنعنة قبلي وابراهيم ابني وعلية علي غير مستعجلين
له صدقت ويعلمان به كالاؤل الا انها يقفان له بابا الى ان رقت نظر الى جنانها
وعقاربها وسلاسلها واغلاها وجميعها وصددها وزقومها فيخرج فيقولان له
لا عليك سواء هذا هو صنعتك قد ابدله الله تعالى هو صنعتك هذا من الجنة ثم سعيدا
ثم تغفلان عنه باب النار ولم يدرا ما عليه من الشهور والاعوام والدهور والاش
من يجر في سبيلة فان كانت عقيدة مخجلة امتنع ان يقول ابني الله واخذ غير ما في
الالفافا فيضربانه يشعل منها فرة نار ثم يطفى عنه اياما ثم تشعل عليه ايضا فداوا

سبحان الله وبحمده
والله اعلم بالصواب
فان الله هو العزيز
العليم

خبرته

ما بقيت الدنيا ومن الناس من يبعث من الله ويحسر ان يقول الكسوم ومنى لشك كان
او فنته نفع به عند الموت فيضربانه فترتبه واحق فبشعل عليه فرة نار كالاؤل ومن الناس
من يبعث من عليه ان يقول القرآن امامي لانه كان يلوو ولا يخطو ولا يعمل باو اعه ولا ينهي
بنوا به بطوف عليه دهره ولا يعطي منه نف جزه فيفعل مثل ما يفعل في الاولين ومن
الناس من يستحيل عليه حروا يعذب به في قبره على قدر حرمه وفي الاجنار ان من الناس
من يستحيل عليه خوصا وهو ولد الحنزة ومن الناس من يبعث من عليه ان يقول بتي محرابه
كان ناسبا لسنة ومن الناس من يبعث من عليه ان يقول الكعبة قبلي لقلة حركته في صلاة
اولف وفي صومر والتفات في صلوة او اختلال في ركعة او سجود وبكفكيت ما روى
في فضايلها ان الله تعالى لا يقبل صلوة من عليه صلاة او من عليه ثوب حرام ومن الناس
من يبعث من عليه ان يقول ابراهيم ابني سمع كلاما يوما او يراه ان ابراهيم كان يهوديا
او نصرانيا فاذا هو موت كرتاب فيفعل به ما يفعل بالاحزين قال ابو حامد وكل هذه
الانواع كشفنا ما في كتابنا الاجبا وانا الفاجر فيقولان له من ربك فيقول لا ادري
فيقولان له لا دريت ولا عرفت ثم يضربانه بتلك المقام حتى يتجلى في الارض ان
ثم تنفضه الارض في قبره ثم يضربانه سبع مرات ثم تفرق احوالهم فتمنهم من يستحيل
عليه كل ما ينهش حتى تقوم الساعة وهم الخوارج ومنهم من يستحيل خنزيره يعذب به
في قبره وهم المرباطون وهم النواص واصل ان الرجل انما يعذب في قبره بالشي الذي
بجاء في الدنيا فمن الناس من يخاف من البر والكفر فزاله الكسد وطباع الخلق مضرة
ن الامة السادة والغفوان قبل الندامة اسلكك ضلالتك والجنة من الدعاة
بسم الله تعالى اول كلامها حرف الزاي اللهم انت زاجر مانع ما في الزجر وهو
المنع والنهي يقال زجره وازوجه فانه زجر زجر منعت البحر عن البر
فلا يخاف وز البحر الى البر وزجرت الشياطين ومنعت الشياطين عن شئ من الخلق
من الاعوان والاضلال وتزجج المعصاة والوسوسة فاجر عن شياطين الانس
والجن ولما نس شياطين كما ان الجن شياطين وكل عات شياطين وقدم شياطين
الانس لانهم شهد على المؤمن من شياطين الجن قال صلعم لابي ذر هل تقودت
من شياطين الانس قال ولما نس شياطين قال هو من شياطين الجن وعن مجاهد
اذا اعلى المؤمن شيطان الجن ذهب الى شيطان الانس فاعواه به وعن مالك
بن ديار شيطان الانس شهد على من شيطان الجن لاني اذا تقودت بامر ذهاب

النفوس في الجنة والنار
النفوس

ما بقيت

عن سيدنا الجن و الشيطان الانس تجنني فجرني الى المعصية عينا اسالك ضوائك
والجنة خ الدنيا باسم الله تعالى الله اول كلماتها حرف الهمزة المجرية اللهم انت خالق
هو الذي اوجد الاشياء وجعلها بعد ان لم يكن موجودا واصل الخلق التقدير فهو باعتبار
تقديره ما منه وجوده خالق وباعتبار الالها على وفق التقدير خالق جبر هو العالم بالكلية
وبما يكون من جزئ الامر اجزائه اذ اعرفته على حقيقة خلقه وكل شئ خلقك بيوتك
الخير فان قلت كيف قال بيوتك الخير فذكر الخير دون الشر والحوار ان المراد
بيوتك الخير الكفا ولان افعال الله منافع وضار صا ومن الحكيم والمصلح فهو
خير كله فاحتمل بالخير والسعادة والسيادة اي سادة ان لا اله الا الله وان محمد
رسول الله عند الموت روى مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ان الرجل يعمل الزمن الطويل يعمل اهل الجنة ثم يختم عمله اهل النار وان الرجل
يعمل الزمان الطويل يعمل اهل النار ثم يختم له عمل اهل الجنة وروى ان العبد اذا كان
عند الموت فقد عنده شيطان الواحد عن يمينه والاخر عن شماله فالتدبير عن يمينه
على صفته يقول له يا بني اني كنت عليك شفيقا وكنت محبا ولكن مت على دين
النصارى وهو خير الاديان والذي عن شماله على صفته انه يقول يا بني ان كان
بطني لك دعا وتدي لك هقا وتختدي لك وطاء ولكن مت على دين اليهود
وهو خير الاديان وذكر ابو حامد في كتاب كشف علم الآخرة ان عند استقار النفس
في الرائي والارفع تعرض عليه الفتن وذلك ان ابليس قد انقذ اعوانا الى هذا
الشان خاصة واستعملهم عليه ووكلمهم به فياتون المروءة في تلك الحالة فيقتلون
له في صورة سلف من الاجساد المبينين ابغين له النص في دار الدنيا كالاب
والام والاح والاخت والصدوق فيقولون لانت مت يا فلان ونحن قد
سبقناك في هذا الشان فمت بهو ويا قوم من الذين المقبول عند الله فان انتم
عنهم واني جاءه اخرون وقالوا له مت بغيرنا فانه دين المسيح ودين موسى
ويذكرون له عقاب كل مله فعند ذلك يريخ الله من يده ريحه وهو مع قوله تعالى ربنا
لا تنزع قلوبنا بعد اذ همتنا وهب لنا من لدنك رحمة اى لا تنزع قلوبنا عند الموت
وقد همتنا من قبل هذا فانا فاذا اراد الله تعالى بعبده بوابه وتبين جنة الرحمة
وقيل هو جبريل عزم فيطر ذلك الشياطين ويبيع الشجوب عن وجهه فيسلب الميت
الاحماله ويكنه من يري مستحيا في هذا المقام فخابا لبشر الذي جاءه رحمة من الله فيقول

والشر قد كثر فيهم

قال شيخنا الشيخ

يا فلان اما تعرفني انا جبريل وهولاء اعداؤك من الشياطين مت على الحلة
الحنفية والشرعية الجليدة فاشي احب الى الان وافرغ منه بذلك الملك
وهو قوله تعالى وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ثم يعرض عند
الطعنة وقال عبد الله بن احمد بن حنبل حضرت وفاة ابي وبسدي الحرة لانت
لجيبه فكان يعرفه ثم يعرض ويقول بيوتك لا بعد لا بعد فعل هذا ارا افعلت له يا
ابن ابي شي ما يبدي ومنك فقال الشيطان قائم بجذاي عاصي على انا لم يقول
يا احمد فتني وانا اقول لا بعد لا بعد حتى اموت قال عبد المحي واعلم ان سؤالي
اعادنا الله منها لا يكون له استقام ظاهره وصلاح باطنه ما سمع بهذا ولا علم به
والحمد لله وانا يكون لمن كان له فدي العفلى واصرار على الكبار وادام على
الغنايم فربما غلب ذلك عليه حتى ينزل به الموت قبل التوبة فيصططه الشيطان
عند تلك الصدمة ويحطه عن تلك الدهشة والعباد با الله ثم العباد با الله
او يكون من كان مستقيما ثم يتغير عن حاله ويخرج عن سنة وياخذ في غير طريقه
فيكون سببا لسوء خاتمة وسوء عاقبة كالبليس الذي عبد الله فيها بروى
فانين الفسنة وبعام من باعور الذي اناه الله اياه فان لم ينس منها بخوفه
الى الارض وابتغى بهواه وبرصيصا العابد الذي قال الله في حقه كمثل الشيطان
او قال للان ان الكوا انتي كلامه قال العلماء فاذا كانت الهدي الى الله
معروفة والاستقامة على مشيئة موقوفة والعاقبة مغيبة فلا تنجب بايمانك
وعملك وصلاتك وصومك وجميع فربك فان ذلك وان كان من كبريك
فانه من خلق ربك وفضل الدار عليك وخيره فان افترقت بذلك كنت كالمغتر
بمن غيره ورجا سبب عنك فغاد فلبك من الخير اظلم من جوف الخيف فكم من زوارة
امست وزهر ثابغ عيم فاصبحت وزهر بايس هشم اذ همت عليه الرج
العقيم كذا لك العبد يمسي وقلبه بطاعة الله مشرق سليم فيصبح وهو بمغصبة
مظلم سقيم ذلك فعل الغرير الحكيم الخافي العليم اسالك ضوائك والجنة ط العا
باسم الله تعالى الله اول كلماتها حرف الطاء الهللة اللهم انت طاهر من العيوب
والنقايا ط ط ط استنعا هذا الاسم من قولك يوم تطوى السما كطي السجل للكلية
تطوى السموات كطي السجل للكتاب فقطما يكون يومها ومجوسوها وقيل هو من
النشر اي يجهها وتطويها كطي السجل للكتاب كطي الصحيفة للكتاب فط مضاف الى

قال شيخنا الشيخ

واللهم اني انت الذي خلقته على كل شيء وعلا عليه وبذل عليه قوله صلعم
انت الظاهر فليس فوكت شي وقيل معنى الظاهر المعلوم بالادلة القطعية الواردة
على وحدانية ربوبية طهرت فلا تزي لا تتركه الا بصار ولا تبلغه الا بتمام ولا
الحوادث والعلوم ولا يحيط به المعارف والعلوم يرى في جميع الاقطار ويحجب
بالرسوم والاشياء وبطنت اجبت عن ابصار الخلق وادواتهم فلا يدركه
تلك البصر ولا يحيط به فهمهم والظاهر والباطن من هيبته تعالى لا يقال الا في وجهين
فلا تخفى كما قال قد طهرت فلا تخفى على احد الا على الله لا يعرف العرش وانت بالمنظر
الا على رب على توبة نصوحا تقدر تفسيره انك رضوانك الجنة **في الدعاء**
باسماء السبع الى اول كتابها حرف القاف اللهم انت في يوم مدي الخلق في الخيال
والمال وقيل هو الذي لا يرقه وقيل القاييم الذي على كل شيء وقيل هو الذي يقوم
بنفسه ويقوم كل شيء بعزته واليقوم بغيره في القاييم على الشيء قائم بالقطر
وتدبير الخلق وزرقهم قد راعى لما يشاء على قدر ما يقتضيه الحكمة لا زائدة ولا نقصا
ولهذا ينبغي وصف غير السبع بالتقدير والمقدرة فرب منه كنهه بوصف به البشر قريب
بالاجابة وقيل العلم وقيل قريب من اولياته بالافضل والافهم قال تعالى واذا تكلم
عبدا عني فاني قريب قاب قوسين او ارسل بالناهي الا ان يشاء الله وقيل هو الغالب جميع الخلق يقال فخره بغيره
فخره فخره وقيل هو الغالب على الخلق على الخلق والقدرة العظمى في اللغة عظماء
عن الفعل مع زيادة الاحكام والقدرة تحيد كل مخلوق بحده الذي يوجد فيه خيرة وشيرة
وحسن وقبح ونفع وضرر وما يحويه من ظرف المكان والزمان وما يلزمه من ثواب وعقاب
كما قال تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر اسالك رضوانك الجنة **في الدعاء** باسماء السبع
الى اول كتابها حرف الباء والحمد لله الذي انت حمد هو السبع الذي انتهى اليه السواد
وقيل هو الذي لا يرقه وقيل هو الذي لا خوف له وقيل هو الصدق في الخلق اليه المصداق
تقدروا على الجنة تفضل على الجنة وكبر بعض العلماء ان يقول الرجل في دعائه اللهم
تقدروا على لان الصدقة انما تكون ممن يتبع الثواب والتمتع متفضل بالثواب
ويتبع النعم لا ريب غيره ولا معبود سواه وسمع الحسن رجلا يقول اللهم تقدروا على فقال
الحسن يا هذا ان الله لا يقدر انما يقدر من يتبع الثواب ما سمعت قوله ان
يجزي المتصدقين قل اللهم اعطني وتفضل على انتهى قلت فان صح هذا الدعاء عن
الجنة رضى فقيهه وقيل على الخلق من غير تكرار به ويكون الصدق مجازا عن المتفضل

في تعريف الملك

الوجه ظاهر في الدعاء
وقيل في الدعاء
في الدعاء

واللهم يعني على تقديره يطوى السما طليا مثل على الصبيفة على كتبها وقيل السجل ملك
يطوى كتب بني ادم وقيل رجل كان يكتب رسول الله صلعم فاذا اراد بالسجل الملك الرجل
فاكتتاب الصبيفة فطوى مضاف الى الفاعل واللام زائدة الى كمل الملك او الرجل الكتاب
طوى فنى للعمل بطاعتك اى اجعل العمل بطاعتك داخل في طاعتى وقد روى كما طوقت
الكره يسبين جعلتهم مطيعين على الطاعة والكره يسبون بهم دة الملايكة وهم المفسدون
وهم جبريل وميكائيل واسرافيل وغرابتل عليهم السلام كما قال الرحمن في كتابه
وقيل الكره يسبين ملايكة الكروب كالحارونية وملايكة الروح ويرسم الملك جسم
لطيف نوراني له قوة التطور منطبق على الطاعة محفوظا من المعاصي وحملت عرشك
روى ان حملة العرش ارجلهم في الارض السفلى رؤسهم قد خرفت العرش وهم
خشوع لا يرفعون طرفهم وعن النبي صلعم لا تنفكوا في عظم ركبكم تكن تفكروا فيها خلق
من الملايكة فان خلفا من الملايكة يقال له اسرافيل زاوية من زوايا العرش على كاهل
وقدماه في الارض السفلى وقد خزن راسه من سبع سموات وانه ليتصل بمظلة الله
نور حتى يصير كانه الوضوء في الحديث ان اتت ارجل الملايكة ان يفردوا ويرحموا
على حملة العرش تقضيد لهم على سائر الملايكة وقيل خلق الله العرش من جوهره حضرة
وبين القاييمين من قوايه خفان الطير المسبح ثمانين الف عام وقيل حول العرش
سبعون الف صف من الملايكة يطوفون به مملكين كبيرين ومن راسهم سبعون
الف صف قيام قد وضعوا ايديهم على عوايقهم اربعين اصواتهم بالتهليل والتكبير
ومن راسهم ثمانية الف صف قد وضعوا الايمان على الشياطين منهم احد الا وهو جبريل
بالايسج بالآخرة اما قوله تعالى وجعل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية فاقبل ثمانية منهم
وعن رسول الله صلعم يوم اربعة فاذا كان يوم القيمة ايديهم الله تعالى باربعة
الذين فيكونون ثمانية وروى ثمانية املاك ارجلهم في تخوم الارض اربعة والعشرون
فوق رؤسهم وهم طوفون مسجون وقيل بعضهم على صورة الانس وبعضهم على صورة
الاسد وبعضهم على صورة الثور وبعضهم على صورة النسر وروى ثمانية املاك خلق
الادعال ما بين املاكها الى كبرها مائة سبعين عاما ومن شهرين حوشب اربعة منهم
يقولون سبحانك اللهم وبحمدك لك الحمد على عفوكم بعد ذنوبكم اربعة يقولون بحمداك
اللهم وبحمدك لك الحمد على حكمك بعد عفوكم عن الضحى ثمانية صغوف لا يعلم عددا
الا الله كما اسالك رضوانك الجنة **في الدعاء** باسماء السبع الى اول كتابها حرف

الحمد لله الذي جعل
في القرآن الكريم
على ابيهم

وفي حديث قصر الصلاة في السوان السبع تصدق عليكم بعدة فاقبلوا صدقة واني
من ان راسك رصواتك والجنة اللهم صل على محمد الصلاة من الله الرحمة والمغفرة
ومن الملايكه الاستغفار وهو طلب المغفرة ومن المؤمنين الدعاء وهو قولهم اللهم صل
على محمد وعلى آل محمد الا ان يذكر ويراد به قرابة الرجل كما قال تعالى وقال رجل مؤمن من آل
فرعون وبكر وبدا به اهل دينه قال رسول الله صلعم من جهة النسب اولاد علي وجعفر
وعقيل والعباس والحارث بن عبد المطلب ومن جهة الدين كل مؤمن تقى ويكره ان
يصل على احد من آل رسول الله صلعم على الاخرة فيقول اللهم صل على فلان الا اذا ذكر
على اثر الرسول فذاك تعظيم للرسول ان يذكر آله على اثره كذا في الكبرى كما صليت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم هذا تشبيه من حيث اصل الصلاة لان من حيث المصلحة
لان نبينا صلعم افضل من ابراهيم فعنه اللهم صل على محمد بمقدار فضله وشرفه عندك
كما صليت على ابراهيم بمقدار فضله وشرفه عندك وهذا القول مع فا ذكره الاسر كركم
اباكم يعني اذكروا الله بقدر نعمه وابادته عليكم كما تذكرون اباكم بمقدار نعمكم عليكم وتب
الشيء بالشيء يصح من وجه واحد وان كان لا يشبه من وجه كما قال الله تعالى
ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم يعني من وجه واحد وهو تخليقه عيسى من غير اب
حميد محمود عظيم اللهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة العلم النفع والعبادة وفي
الاخرة حسنة اى الجنة ويجوز ان يراد بالحسنة كل خير وعن علي رضي الله عنه في الدنيا
المرأة الصالحة وفي الآخرة المحور وقنا عذاب النار قال علي رضي الله عنه احرأه السوء
وجوز ان يقال كل ما يبعد عن الله من عذاب النار لانه سبب العذاب قال النوفلي في
الصحيح الذي عليه اكثر اهل العلم ان المراد بالحسنتين نعم الدنيا والآخرة فان النفع يقتضيه
بذلك فانه حسنة تترك في سبب الدعاء فهو محتمل للحسنات على البدل حسنة
الآخرة الجنة بالاجماع انتهى رور حاد بن سلمة عن ثابت انهم قالوا لانس ادع ان فقال
اللهم اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار فقالوا زونا فاعادها
فقالوا زونا فقل ما تريدون وقد كنت لكم خيرا الدنيا والآخرة ولقد صدق الشافعي
ليس للعباد اسوى الدنيا والآخرة فاذا اطلب حسنتها لم يوج شي رور العقاب في
في تفسيره عن انس ان النبي صلعم دخل على رجل يهوده وقد انشك المريض فقال ما كنت عونا
الله به فقال اقول اللهم ما كنت نفا فبني في الآخرة فجعل في الدنيا فقال النبي صلعم جانا
الله انك لا تطيق ذلك الا قلت ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب

النار فدى رسول الله صلعم فشتي قلت وبذا اخذ الله المعظم الامام الاعظم الحامدي حروف
المعجم وقال مسو بن كرام بن جعل ابا حنيفة رحمه الله بنين الله اى الله على قوله وثقته
وعلى به وجعل حجة بينه وبين السبع رجوت الا بحاف ولا يحزن ولا يكون فظا من اجل
في العبادة لنفسه وقال يحيى بن اكرم كان ابو يوسف ربه اذا سئل عن مسئلة اجاب
فيها وقال هذا قول ابا حنيفة ومن جعله بينه وبين ربه فقد استبرأ لدينه والله اعلم
الا وبيب ابو يوسف بن يعقوب بن احمد شواة حبي من الخيرات ما الله و
يوم القيمة في رضى الرحمن دين الله خير الورى ثم اغفادى ندمه النعمان
فصل في شروع في الفصل الثاني من الباب الاول وهو يتضمن بيان وجوب
معرفة الله تعالى ووجوب الصلوة والزكاة والصوم والحج وسائر افعال الصلوة وحكم تارك
الواجب والسنن والاداب اعلم بان الواجب اى الغرض على العبد المكلف اى
البالغ العاقل او لا اى اول شئ من شئ ان يعرف ربه عز وجل باسمائه وصفاته
اجمالا ويجوز ان يكون تدعى اسماء وصفاته لا يعرفها تفصيلا خلافا للمعتزلة لمقتضى
العقل عن ذلك جميع صفات الله جل جلاله واسماؤه وتدعى بتوقيفية ولان صفاته
الجلال ونعوت الكمال اعظم من ان يحيط بها علم البشر فيقول انما بالله ويجمع اسمائه
وصفاته وقد صح عن النبي صلعم انه قال في دعائه اسالك باسمهم هو لك سميت نفسك
او انزلت في كتابك ادعته احد اخر خلقك او سميتك به في علم الغيب عندك واما
اليهود والنصارى فلم يعرفوا الله تعالى كما ذهاب اليه خذوا المتكلمين وان كانوا يعبدون
ويظنون معرفته لا اله الا الله السمع عندهم على هذا وان كان العقل لا يبلغ ان يعرف الله
تعالى كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عرف الله من شبهه جسمه من اليهود او اجاز
عليه البقاء او اضاف اليه الولد منهم او اضاف اليه الصاحبة والولد او اجاز الحول
عليه والانتقال والامتزاج من النصارى او وصفه بالحيوية او اضاف اليه الشريك المعاند
في خلقه من المجوس والشوية فمعبودهم الذي يعبدوه ليس هو الله تعالى وافهم سموه به اذ
ليس هو موصوفا بصفات الاله الواجبة له فاذا ما عرفوا الله تعالى انتهى لانه خلقه وحده
ورزقه حيث قال جل وعلا وصوركم فاحسن صوركم اى خلقكم بان خلق ابن ادم قائما
معتدلا باكله ويشرب بيده ولم يخلق منكوسا كما لهما بم لقوله في حسن تقويم قبيل
لم يخلقوا حيوان احسن صورة من الانسان وكل النوفلي في تفسيره ان عيسى بن موسى
الهاشمي كان يحب في جنة جبا شديدة افعال لها بوما انت طالعون لنا ان لم تكونوا احسن

الحمد لله

من القرص منضت واجتبت عنه وقال طلقته وبات بليدة عظيمة فلما أصبح غدا الى دار المنصور فاجترأ بطر المنصور جزعا عظيما فاستحضر الفقهاء واستفتاهم فقال جميعهم حضر طلقته الارجل واحد ارجل صاحب ابني حبيفة فانه كان سكا فقال له المنصور مالك لا يحكم فقال له الرجل بسم الله الرحمن الرحيم واليهن والرتبون وطوسيين وهذا البلد الامين لقد طلقنا الان في احسن تقويم يا امير المؤمنين والاهل احسن التسابيح والاشيى احسن منه فقال المنصور لعيسى بن موسى الاحمق قال ارجل فاقبل على زوجك فارسل ابو جعفر المنصور الى زوجة ان اطعن زوجك فلا تعصيه في طلاقك وزر فكم في الطيبات غير زرق البهايم فكم اندركم فبنا ركة اندرك العالمين فاذا عرفت اى عرف الله تعالى بسمائه وصفائه وجب عليه ان يوضح عن الشريك والنظير وينزه عن الوالد والولد كما وصف ذاته وقال قل هو الله احد بمعنى واحد وفردا بغيرها الخطابي فقال الواحد المنفرد بالذات فلما بيضا به احد الا احد المنفرد بالمعنى فلا يشرك فيه احد الله الصمد المنفرد في جميع الجوانح على الدوام او الصمد من لا جوف له وهذا يدل على انه ليس بجسم ولا مركب لانه لو كان مركبا لكان له طين او الصمد الكامل في جميع صفاته لم يلد ولم يولد لم يكن له كفارته فلو كان له اول لم يلد لم يولد ولم يكن له كفارته لان كل مولود فحدث وجسم وهو تعالى ليس بجسم ولا محدث ولا يولد وقال ابن عطاء لم يلد دليل الفردانية ولم يولد دليل الربوبية ولم يكن له كفارته احد اى لا حد يحا فيه ولا يابله في شئ ما وهذا السورة سميت سورة الاخلاص لانه خالص في ذكر صفاته تدبر وحده ولا يخلط بغيره كجبه ولا نار ولا بعد ولا وعيد ولا امر ولا نهى وهي تحوى على كل صفاته تعالى لان هو اسرع اشارة الى الحق ومن ضرورة الخالق ان يكون عالما قادرا ليعلم من خلقه وكونه على قدر ايدى على انه حي تسبيح بصير وقوله احد بنى الميث في شئ ما والشركاء والصمد يدل على احتياج كل ايمان مع غناه عنهم واذا كان غنيا عنهم عابهم وجب ان يكون عادلا ولم يلد في الشبه ولم يولد في الحدوث والنبات العدم ولم يكن له كفارته احد نفى ان يات له شئ او يات له شئ ما لمعه الله تعالى اذ هي المظهر حقيقة فضلت حقا سورة على غيره فقال صلعم والذي نفس بيده انها تعدل ثلث القرآن وقال انا الله انا الله انا الله اى تنزيهه مصدر مضاف الى تسبيح عن ان يكون له ولد بغير هو منزه عن الولد فاذا جده وتنزيهه وجب عليه على العبد المكلف ان يؤمن بصفاته على كونه وكتبه ورسله ولا يعرفه بين

احد من رسله كما قال تعالى آمن الرسول بما انزل اليه من ربه اراهم الايات بالقرآن لانه كان مؤمنا بالله وبوحده ايته قبل نزول القرآن ولم يكن عليه الايمان بالقرآن قبل نزوله وهو مع قوله ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايات اى ولا الايات بالكتاب والمؤمنون كل اى كلمهم امن بالله بانه واحد لا شريك له ولا يملكه بائتهم عبده وكبيره وحده وكلامه وتشرىه رسد بائتهم حتى لا تعرفوا بين احد من رسله ههنا افشار اى والمؤمنون يقولون لا نفوق بين احد من رسل اى لا نفوق بين بعض وكفر ببعض كما قالت اليهود والنصارى نؤمن ببعض وكفر ببعض فاذا فعل المكلف هذا اى عرف الله تعالى بسمائه وصفائه واقر بوجاهته وتنزيهه وامن بملكه وكتبه ورسله حكمه بآياته لا يمان في الشرح هو التصديق بما جاء به عند الله تعالى والقرار بالان والمواد والتصديق بتصديق النبي صلى الله عليه وسلم بالعبق في جميع ما علم بالضرورة مجتبه من عند الله اجمالا وانه كافي في الخروج عن غرضه الايمان ولا يخط درجته عن الايمان التفضيل فالمشرك المصدق بوجود الصانع وصفاته لا يكون مؤمنا بالاجب للغة دون الشرح لا خلاصه بالتوحيد واليه الاشارة بقوله تعالى وما يؤمن اكثرهم بالله الا وهم مشركون لكن التصديق ركن لا يكتمل السقوط اصلا والقرار قد يحكمه كافي حاله الا كراهه وهذا الذي اشبهنا اليه من ان الايمان هو التصديق والقرار مذهب بعض العلماء وهو اختيار العلماء الا انهم من الائمة وفي الاسلام رحمة الله وذهب جمهور المحققين الى انه التصديق بالعبق انما الاقرار شرطا لاجل الاحكام في الدنيا لما ان التصديق بالعبق اقرب باطن لانه من علاقه فخره صدق بعبقه ولم يزل يربطه فهو مؤمن عند الله وان لم يكن مؤمنا في احكام الدنيا ومنه ان يثبت ولم يصديق بعبقه كما لما في فضا ليعكس هذا هو اختيار شيخ ابي منصور ج فان قلت نعم الايمان هو التصديق لكن اهل اللغة لا يعرفون منه الا التصديق باللسان واليد حكم واصحابه كانوا يعتقدون من المؤمنين بكلمة الشهادة ويحكمون بما جاء به من غير استيفاء عما في قلبه الجواب لاحقا في ان المعبر في التصديق على العقب حتى لو فرضنا في وضعه لفظ لمعنه او وضعه لمعنه غير التصديق العقب لم يحكم احد من اهل اللغة والعرف بان المتكلم بعبق بكلمة صدق مصدق لئلا يصح من مؤمن به ولهذا صح نفى الايمان عن بعض المؤمنين باللسان قال الله تعالى ومن ان سمن يقول امنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين وقال تعالى قالت الانبياء ان قل لم تؤمنوا او كنتم قولاوا اسلمنا واما المؤمنون فاني وهدى فلما سئل في انه يست مؤمن لغة ويجوز عليه احكام الايمان طاهر وان النزاع في كونه مؤمنا فيما بين

لفظ

وبين الله تعالى ان الله صلواته على من آمن به من عباده لا ينفك
 بكونه الموفق فذل على ان لا ينفك في الايمان فعل الله ان وايضا الاجماع منقطع على ايمان
 من صدق بعبده وقصد الاقرار بالله ومنه ما من من خرس وكخوة فظن ان ليس
 حقيقة الايمان بغير حقيقة الشهاده على ما نعت الكرامة ثم يجب عليه احكام الاسلام التي ينبغي
 اشارة الى ان الايمان ثم بالتصديق او التصديق والاقرار وان الاعمال وهي الطاعات
 غير داخله في الايمان خلافا لما يقول جمهور المتأخرين والمكلمين والفقهاء ان الايمان
 تصديق بالجنان وقرار بالحق وعلى الاركان لانه قد ورد في الكتاب والسنة عطف
 الاعمال على الايمان كقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات مع العطف بان المعطوف
 يقتضي المعطوف وعدم دخول المعطوف في المعطوف عليه وورد ايضا جعل الايمان شرطاً
 صحة الاعمال كقوله تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن مع العطف بان المشروط لا يدخل
 في الشرط لا متنع اشراط الشيء بنفسه وورد ايضا اثبات الايمان لمن ترك بعض الاعمال
 كما في قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الاية مع ان العطف بان لا تحقق بدون
 ركنه واعلم ان هذه الوجودات انما تقوم جهة على جعل الطاعات اركاناً وحقيقة الايمان بحيث
 ان تاركها لا يكون مؤمناً كما هو رأي المعتزلة لا على من ذهب الى انها ركن من الايمان الكامل
 لا يخرج تاركها عن حقيقة الايمان كما هو مذاهب الشافعي ومحمد بن حنبل في حقيقته راجع الاعمال فيكون
 الايمان لا من الاركان من الصلاة والزكاة والصوم والحج فربما كان احكام الاسلام
 وهذه العبادات هي اركان الاسلام ودعاية العظام والصلوة اهم اركان الايمان
 واتوى الدراج الى نيل الجنان وغير ذلك كالجهد وكخوة من الطاعات عند وجود سببها
 وشرايطها وسند كسبب كل عبادة وشروطها عند كونها ان شاء الله تعالى
 وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ليعرفوني وهذا خاص بمؤمني الفريسيين يوشع
 ما في شاذ او ما خلقت الجن والانس من المؤمنين وقيل عام ومعنى يعبدون وجود
 ويعطون المعظم اخلقهم الا لاجل العبادة ليس فوا بها ولم افسرهم عليها اذ لو فسرهم
 لوجدت منهم وانما غنى عنهم في الآية دليل على وجوب معرفة الله تعالى وتوحيده ثم استدلل
 الحق تعالى على وجوب احكام الاسلام بالحديث الصحيح وهو قوله ولما روى ان جبريل علم
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها المسلم قال ان تشهد ان لا اله الا الله
 واني رسول الله وان تعيم الصلوة وان تؤتي الزكاة وان تصوم شهر رمضان وان
 تحج البيت اعلم ان هذا المختصر من حديث طويل ثابت في الصحيحين من حديث عمر بن الخطاب

قال

قال سفيان بن عيينة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى جعل الدنيا داراً
 سواداً والنار داراً يرى عليه اثر السوء ولا يعرفه منا احد حتى يجلس الى الله فيصلي عليه
 ووضع يديه على فخذه فقال يا محمد اجزني عن الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله
 واليوم الآخر وتؤمن بالله وتؤمن بالبعث والآخر وتؤمن بالله وتؤمن بالبعث والآخر
 الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وتؤمن بالصلاة وتؤتي الزكاة
 وتصوم رمضان وحج البيت ان استطعت اليه سبيلاً قال صدقت قال فاجزني
 عن الاحسان قال الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك
 قال فاجزني عن الاسلام قال الاسلام ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر
 قال ان الله ربها وان ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاة يتطاولون
 في البنيان ثم انطلق فلبثت ملياً ثم قال يا عمر ان الله قد ارسل اليك رسوله
 اعلم قال فانه جبريل انما يعلمكم احاديثكم قال القاضي عياض وهذا الحديث قد اشتمل
 على شرح جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من شعيرة الايمان واعمال الجوارح
 واطلاص السراير والمخففات لافات الاعمال حتى ان علوم الشريعة كلها راجعة اليه
 مستنبعة منه قال النووي في شرح المصابيح وهذا حديث جامع الاصول للدين ولو
 اشترنا جميع العقول في بيانه واستقصينا البحث في مواقع الخلاف بين اهل العلم والحق
 اللسان من ذلك سن رفاً التقدي من شرطه لا يجازي في البيان والامثلة بالمتان
 ان تلتقي بما انفق عليه الامين اهل الارض واهل السما والسماء عليها السلام
 وسببين كل واحد منهما من الصلوة والزكاة والصوم في موضعه ان شاء الله تعالى
 اما الاول وهو الصلوة في الشروع فيها يتعلق بالصلوة فيبداً بالصلوة لانها عماد
 الدين وثانية الايمان وفي الصلوة ما يدل على انما ثمانية الايمان فالمتصل في اللغة
 هو الثاني للابوع اعلم ان العاقل خلق الاكسب السعادة الابدية والسيادة
 السردية واكتسبها بالعلم والعمل مع الاتقاء من العصيان والزلل والعلل اهل العلم
 واشرفها وارفعها شأنا وانفعها لتقدمه على جميع العبادات والاعمال واستقلالها في
 افادة السعادة في بعض الاحوال ثم العلوم قسمان قسم يتعلق بالالهيات وقسم
 يتعلق بالانبياء والالهيات مدركة بالعقول غنية عن التعليم والشرعيات معلومة
 بل ان صاحب الشرع حجة الى التدريس والتفهم ثم الشرعيات نوعان نوع
 يتعلق بالعبادات ونوع يتعلق بغيرها كالمعاملات والجنائيات وعلوم بعباداتها

قال ارفع يديك عن الساعة
 انما العلم عند الله

الما ركنية

وفي الرقي الى نيل السعادة انما لانها معظم المقصود من بعثة الرسل والانبيا والاولياء
الى الوضوء من فطره النعدين وقطان السماء كما قال تعالى وما خلقت الجن والانس
الا ليعبدون ثم هذه العبادات انواع منها ما يجب في العمرة كالتحج ومنها ما يجب في السنة
مرة كركاة المال والراس والاضحية ومنها ما يجب في السنة شرا كصيام شهر رمضان
ومنها ما يجب في كل يوم بوليبة خمس مرات كالصلوة المكتوبة فكانت الصلوة اهم كافة
الشرعيات وافضل امور الدنيا ثم للصلوة اركان تقوم بها وشرطان تقدمها
والرزم تلك الشروط فلعلنا نعرف جهول العلماء من الادل والادنى عن غنايتهم
الى تدوين الفقه في الصحف والدفاير وتقديم العبادات على المعاملات وتقديم الصلوة
على سائر العبادات وتقديم الطهارة على غير الشرط فلعلنا ابتداء المصنف رحمه
بالشرط ثم ذكر الطهارة فقال وهي اى الصلوة لا يصح الا بانى عشر شرطها الشرط الاول
هو العلامة وشرطها السعة علامتها في الشرع عبارة عما تقدم الشيء ولا صحة له الا به
وتعتبر استدامة ويقال الشرط ما يتوقف عليه اعتبار الشيء ولا يكون الشيء بدونه ولكن
ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون جزاء منه كذا في الفوائد واعلم ان المراد الشرط الشرطي
المحقق بالصلوة لا غيره من الشرط العقلية والجمالية لان الشرط ثلاثة انواع عقلية
وجعلية وشرعية فالعقلية الالهام واللذة مع الحيوة والجمالية ما جعلها العبادات بشرط
والا ففى في نفسها ليست بشرط وهو ما جعل شرط وقوع الطلاق والطلاق عند دخول
الدار مع التعليق والشرعية وهي التي نحن فيها كالصلوة مع الطهارة سنة قبلها
قبل الصلوة اى تقدم على الصلوة فان قلت اى شرط للصلوة لا يتقدمها ويكون
فيها خارجا من اركانها قلت العقدة الاخيرة قبل ان شرط الخروج من الصلوة مثل التحريم
فانها شرط الدخول وكثير تيب افعال الصلوة كترتيب الركوع على القراءة والسجود
على الركوع فان رعاية شرط لجواز الصلوة حتى لو تقدم الركوع على القراءة لا يجوز وكذا
واعادت تقدم الالهام على المعتدى وعدم تذكر فانية قبلها وعدم محاذاة احرار في صلاته
مستزكية فان هذه شروط جواز الصلوة التي لا يتقدمها حتى لو تقدم المعتدى على الالهام او
تذكر فانية او محاذاة احرار نفس صلاته واعلم ان الشرائط لو كان نوع يعقم المنفرد
والمعتدى جميعا وهو اركان الصلوة ونوع يخص المعتدى وهو شرط جواز الاقدا
بالالهام في صلاته والمصنف رحمه الله تعالى على شرط اركان الصلوة واعلم ان شرط
اركان الصلوة متنوعة الى ثلثة انواع شرط الانعقاد لا غير كالنية والتحريم والوقت

مصلح الصلوة
من شرطها

والطهارة

والطهارة وشرط الدوام كالتطهارة وستر العورة واستقبال القبلة والثالث
ما شرط وجوده حالة البقاء ولا يشترط فيه التقدم ولا المفارقة وهو القراءة وسنة
فيها اى في الصلوة لا يتقدمها اما الشرط الرابع قبلها ففى الطهارة اى طهارة بدنه من
الحدث الاصح والاكبر وهي الطهارة الحكيمة وهي طهارة اعضاء الوضوء عن الحدث
وطهارة جميع اعضاء الطهارة عن الجنابة والطهارة اى طهارة بدنه ومكانه وتوابعه من
النجاسة الحقيقية وهي الطهارة الحقيقية وهذا الشرطان من قبيل النوع الثاني وهو
شرط الدوام اما الطهارة من الحدث فلقوله صلوا على طهارة لا يطهروا وهو اى عند
وجوده والارباب عند عدمه ويجب استحباب الطهارة الى ان الصلوة ففى فقدت
في اثباتها بطلت الا في موضع الاستحباب وهو ما اذا سبق الحدث في الصلاة واما
طهارة الانجاس فلقوله تعالى ويذكر بكت فطهر وتوكل صلوا لهما في دم الجفص حية ثم افرص
ثم اغسلية بالماء والامراء من طهارة البدن طهارة اما لو اكل الخبز كحل كحل لا يجب عليه غسل يديه
ثم ان كانت النجاسة غليظة وهي كثر فقدر الدرهم فغسلها واجب والصلوة معها
باطلة وان كانت مقدار الدرهم فغسلها سنة والصلوة معها جائزة وان كانت
اقل من قدر الدرهم فغسلها مستحب وقيل سنة قال في الفتاوى اذا صلى في الثوب النجس
فغسله اذا غسله نجس ثانيا وثالثا جاز له ان يصلي فيه لانه لا يفرق في غسله وهذا اذا
يكون مع الجرح السيل والمعتبر في طهارة المكان موضع قدميه وسجوده وجوبه
حتى لو افترق الصلوة وبجث قدميه نجاسة اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلاته لانه لا يبر
للصلوة من القيمة وذلك يكون بالتقدم وان كانت النجاسة في موضع سجوده
فغسله الى خيفة او ايمان احدهما ان صلواته لا يجوز لان السجود ركع كالقيام وبه قال
ابو يوسف ومحمد وزفر لان وضع الجبهة عندهم فرض والجبهة اكثر من قدر الدرهم فلو اقع
في الصلوة لم يخرج فان اعاد تلك السجدة على موضع طاهر جاز عند اصحاب النجاسة او عند
زفر لا يجوز الا باستيناف الصلوة وفي الرواية الثانية عن ابن خزيمة ان صلواته جازية
لان الواجب عند في السجود ان يسجد على طرف النجاسة وذلك اقل من قدر الدرهم فلو
اقل من قدر الدرهم من النجاسة لا يمنع صحة الصلوة فان كانت النجاسة تحت يديه
وركبتيه وحده بطلت وصدره في حالة السجود لم تقصص صلاته في ظاهر الرواية واختار
ابو الليث انها تقصص وصحح العيون ومنه الخلاف ان السجود عليها فرض عند
ولو افترق الصلوة قائما على موضع طاهر ثم نقل قدميه الى مكان نجس ثم اعادها على

من شرطها
مصلح الصلوة

قد ذكر بعض هذا في كتاب
في النجاسة بعد الزمان

الطاهر صحت الصلاة الا ان يطاول فيصير في حكم العفل الذي اذا زيد في الصلوة
وان افتتح على موضع نجس لم ينعقد اصلا ولو قل قال في الذخيرة اذا كان موضع
احدى رجليه طاهرا والاخر نجسا فوضعه قد ميه فالاصح انه لا يجوز فان رفع القدم
الى موضعها نجس وصلى جاز ولو صلى على لوح او اجرة احد وجهيه نجس فجعل النجس
على الارض وسجد على الطاهر ان كان يحتمل الشك بنصفين جاز والافلا واختر
المسلم الجواز في الوجهين ولو كان مكان اللوح ثوب او باب او حصير
لم يضر على الصحيح وفي الفتاوى اذا نسي ثوبه والاعلى طاهر دون الاستغفار يجوز ولو
سقط الثوب الرقيق على النجاسة ان كان يصفى ما تحته لا يجوز ولو اصاب
الثوب الواحد نجاسة اقل من قدر الدرهم فقد نزلت الى الجانب الاخر ولو لم
يوصف الى بعض كانت اكثر من قدر الدرهم وصلى معها جاز ولا يضم بعضها ببعض
لان موضع واحد ولو كان الثوب ذا طاقين ضم بعضها الى بعض فان زل
على قدر الدرهم منه الصلاة ولو صلى على ثوب او باب او حصير وفي احد
طرفيه نجاسة فصل على الطاهر جاز سواء كان الثوب والحصير صغيرا او كبيرا
ولا يعتبر الحركة على الصحيح وقيل ان كان صغيرا لم يجز وان كان كبيرا يجوز وقد
الكبير ان يكون بحال لو رفع احد طرفيه لم يحرك الارض وان تحرك فهو صغير وان
كان الباطن مبطنا فاصابت النجاسة البطانة فصل على ظاهره وهو قائم
على ذلك الموضع فندم جاز وعند ابو يوسف لا يجوز وقيل لا خلاف
بينهما لان جواب محمد فيها اذا كان الباطن مبطنا فيكون حكمه حكم الثوبين
وجواب ابي يوسف فيها اذا كان محيطا فيكون كالثوب الواحد فلا يجوز ولو
يغمم ثوب طرفيه ملقى على الارض وفيه نجاسة لم يجز اذا كان يحرك يتحرك ولو
كان تحت كل قدم من قدم المصلي اقل من قدر الدرهم من النجاسة الغليظة ولو جاز
زاو على قدر الدرهم منه الصلاة ولو صلى ونعل في رجليه وعدهما قدر ان ادى معها
ركعتا فسدت صلوة والا فلا وفي الوجه اذا قام على النجاسة وفي رجليه نعلان
لا يجوز صلوة ولو افرش ثوبه فقام عليها جاز ولو سجد فوقت ثيابه على نجاسة
جازت صلوة اذا كانت يابسة ولو كان على الارض نجاسة ففرش
عليها طينا او حصا وصلى عليها جاز بخلاف ما اذا كان على الثوب الميسر طينا
وفرش عليها التراب فانه لا يجوز ولو فرش على نجاسة الارض التراب لم يطينها

ان كان التراب قبلما يجث بشم النجاسة لا يجوز وان لم يسم كما جاز ولو كان
على المصلي نجاسة فغلبه وصلى على الوجه الثاني جاز عند محمد وعند ابو يوسف
لا يجوز ولو بسط ثوبه على شيء نجس رطب او جلس على شيء نجس رطب
اولف الثوب اليابس في ثوب نجس رطب فانزعت الرطوبة في
ثوبه ان كان بحال لم يضر بدم بيتل يصير نجسا والا فلا كذا في الفتاوى وقول
في جنة مخشوة فوجد في جثثا بعد الغرغرة فارة ميتة يابسة ان كان للجنة ثوبا
او خرقة احاد صلاة ثلثة ايام وان لم يكن ثوبا اعدا جميعا صلى في ثلث
الجنة ولو نام على فراش نجس فوقه او نزل من عودته ان لم يصيب بل الفراش
جده لا يتنجس ولو كان على الصبي نجاسة او كان الصبي ثوبه نجس فجلس
في حجر المصلي وهو يستسك جازت صلوة وكذا الجنبة والمحدث اذا حملها
المصلي وكذا الحالم بالنجس اذا وقع على راس المصلي جازت صلوة لان المصلي
للنجاسة ليس هو المصلي بل هو الذي على المصلي فلم يضر المصلي حاملا للنجاسة
ولو عدت الرج بالعدوات او بالسرقة اليابس فالقصة على ثوبه مبدول
ان بان له اثر او راحة يتنجس وان لم يره له اثر لا يتنجس ونظيره اذا وضع رجله على
على ارض نجسة او باب نجس لا يتنجس ولو كانت رجليه يابسة فوضعا
على باب نجس رطب او على ارض نجسة رطبة ان ابنت شجنت ولا تعتبر
الندوة هو المحدث ولو اصاب ثوبه او بدنه دخان النجاسة او جاز ما فيه
اختلاف المثلث في قتل نجسة وقيل لا يتنجس وهو الصحيح كذا في الفتاوى وثوب
اصابه ما ينفصل منه المصنوع حين شئت قال الامام ظهير الدين لا يتنجس وقال غيره
ان عرف انه بول نجس ولو صلى وفي ظنه ان على ثوبه نجاسة اكثر من قدر
الدرهم فصل من ظهر انها اقل او لم تكن فان صلاة جائزة ولو صلى الوقتية وعنده
ان عليه فاية ثم علم انها لم تكن بجزية ولو كان عنده انه محدث او جنب ثم ظهر
بخلافه لا يجزئه ويخشى عليه الكفر والوقوع ان الصلوة مع النجاسة او مع فاية
يجوز عند بعض العلماء اما مع الحدث والجنبة فلا يجوز عند احد وعين ابي
يوسف انه يجزئه لحصول المعصية وهو الطهارة كذا في الفتاوى ولو صلى وعنده
ان الشمس لم تنزل ثم بين انه صلى بعد ما زالت لم يجز به صلاة ولم يذكر رواية
عن ابي يوسف ويجزئه لا يجوز كذا في الفتاوى ايضا وسر العورة هذا الشرط

سرعة الغرض

اعادة المسئلة الفروع

خط العوض

الثالث من قبيل النوع الثاني وهو شرط الدوام يعني بستر عورته بنوب
صفيق لا يوصف ما حثه اما اذا وصف ما حثه لا يجوز والاصل في وجوب
الستر قوله تعالى فداوزنكم عن كل مسجد اي عند كل صلاة وهذا من طريق
اسم المحل على الحال والزمية ما وارى العورة فان قلت ستر العورة ليس مخصوصا
بالصلاة بل لاجل الناس قلت لو كان لاجل الناس في الاسواق اكثر منهم
في المساجد فلو كان لاجل الناس لقال عند كل سوق فدل على ان لاجل الصلاة
ويحل الستر شرط في حق نفسه او في حق غيره قال عامة المشايخ في حق غيره لان
نفسه وبعضهم اوجب في حق نفسه وبغضه وقايدته انه اذا صلى في قميص بغير ازار وكان
لو نظر راي عورته من زيفه وهو اذا احاط بالعنق فغنى عن قال في حق نفسه
نفسه وعند عامة المشايخ لا يفي وهو الصحيح وان صلى في سبب منظم عبا ولا
نوب طاهر لا يجوز صلته بالاجماع وفي منية المصنف على قول من جعل الستر شرط في
حق نفسه لو كان يكشف العورة جاز ان كان خفيف العورة لا يجوز وفي شرح
لابن ابي عوف اذا صلى في قميص بغير ازار فعليه ان يتره لارور عن ستره من الازواج
قال قلت يا رسول الله صلى في قميص واحد فقال ربه عليك ولو بستره والعورة
التي بستره عورته نوب واحد لارور ان رجلا سال النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الرجل
في نوب واحد فقال او كلكم يجد نوبين والاصل في نوبين فلو افضل لارور
ان عمره من الصلاة في النوب الواحد فقال وسقوا على انفسكم اذا مسح
الرأس عليه وراى ابن عمر رجلا يصلي في نوب واحد فقال ارباب لو ارسلت
في حاجة كنت منطلقا في نوب واحد قال لا قال فانه اوصى ان يترن لم وفي الوجيز
المسح ان يصلي في ازار وقميص وعمامة ويكون هذه الاربعة من الخرواج وكشف
وسطا وعمامة وفي فتاوى الربيع صلى الله عليه وسلم الصدوق رضي الله عنه في نوب
واحد فقال له ابنته اسماء انصلي في نوب واحد وثابت موضوعه فقال
يا بنتاه اخر صلاة صلها رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفي في نوب واحد فان صلى في نوب
واحد قال لا وان يعقد طرفه على رقبته لارور عبادة بن الصامت قال صلى بنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم في شدة قد توشح بها فعدت بين كنفه ولانه ابعد
الى الاكحال المود الى كشف العورة وان اترز به جاز لان المعصوم ستر العورة وقت
وجد وسوا جعل ستر العورة بنوب واحد او جلد او غير ذلك وان صلى في ثياب كان

كذا صححت صلاة وان كان صافيا يمكن روية عورته لا يصح ويكره الصلاة في النوب
الاربعة وعليه ايضا لانه يحرم عليه ستره في غير الصلاة فبها اولى فان صلى في نوب صححت
صلاة لان النبي لا يخص بالصلاة وان صلى في نوب مفضوب او نوبه با
مفضوب او في ارض مفضوبة فصلا في تلك مكة صحيحة واما نوبها فاني اشد
شك لو لم يجد الا جلد ميتة غير مبروغ لا يجوز ان يستره عورته ولم يجد الصلاة فيه نجس
النوب النجس بالبول والدم وغير ذلك لان نجاسة البول نزول بالماء
ونجاسة جلد الميتة لا ترينها الماء فكانت اغلظ وفي الخبر اذا صلى رجلا في
نوب واحد واستر كل واحد منهما بطرف منه اجزاه وكذا لو اقعى احد طرفيه
على نائم اجزاه ولو لم يجد الا نوبا يستر بعض عورته ستر سبيلين فان لم يجد
الاما يستر به احدهما قال بعضهم يستر به الدبر لانه الخش في حالة الركوع والسجود
وقال بعضهم يستر به القبيل ولانه لا يستر بغيره والدبر يستر باللبتين ويستقبل
القبيلة بهذا الشرط الرابع من شروط الدوام اعلم انه لا يجوز لاحد اداء فرضه ولا فطره
ولا سجدة لمادة ولا صلوة جماعة الا متوجها الى القبلة قال في منية المصنف اذا صلى
احد الى غير جهة القبلة مع عدم من غير عذر كونهم الكعبة اسم للقبلة دون الحيطان
فان الحيطان لو وضعت في موضع اخر وصلى اليها لم تجز ولو كانت الكعبة تنبى جاز
ان يصلي اليها واراد به اسند لم الحيطان غير انه يكره اطلاق لفظ المصنف عليها ولو
صلى الى الخطيم لم تجز وان نوى مقام ابراهيم ولم يركب الكعبة لم تجز ولو نوى المسجد
الكرام لم تجز ايضا وسئل ابو احمد العيص عن نوى مقام ابراهيم فقال ان كان
به المياث مكة اجزاه لان عنده ان مقام ابراهيم والبيت واحد وان
الى مكة لم تجز كذا في الخجندی وكذا ان لم يأت مكة وكان يعلم ان مقام ابراهيم
خارج عن الكعبة لم تجز كذا في مكة ومكان بالمدينة فان فرضه عين الكعبة لانه
يعقد على اصابتها بيقين لان قبله المدينة تثبت فزحيت النفس وسائر البقا
بلا جنتها واما اذا كان خائفا فصلى الى اي جهة قدر سوا كان الخوف من عذرة
او سجع او قاطع طريق او كان على حشبة في البحر يخاف ان الخوف الى القبلة
ان يفرق او المريض اذا لم يجد من يحمله الى القبلة او يجد الا انه يتضرر بالخوف ولو كان
ركبنا لا يعقدون على النزول لخوف عذرة او سجع او دغاة اجزاهم ان يصليوا
على دوابهم بالاياء ويجعلوا السجود الحفص من الركوع مستقبلين القبلة لانه

مكة الصلوة في النوب للمريض عليه

مكة الصلوة في نوب مفضوب وغيره

مكة الصلوة في السجدة

لا ضرورة في الاستقبال منها فلهذا لم يستقبل قال في الفتاوى اذا كانوا
 في طين او دعة صلوا الى القبلة اذا كانت دوابهم واقفة قال غيره يصلون
 الى القبلة ولو كانت دوابهم سائرة وقال محمد اذا اومأوا للدواب سبر
 لم يجرهم اذا قدروا ان يوقفوا كذا في الكرخي قال في الصحيح الردة بالتحريك
 الماء والطين وكذا الردة بالسكين ايضا والطح ودرع ودرع والوجل بالتحريك
 الطين الرقيق وذكر في خزائن الاكل انه يذكر ان يتوجه في صلوة وقيل تنوير يوقد
 او مستوقد اما اذا كان قبل فليل او سراج لم يكره والوقت اى وقت
 الصلوة هذا الشرط من شرط الانعقاد واعلم ان الاوقات من علة الوجوب
 وعلة الوجوب من شرط العقل والوقت والشرط علة الحكم بالصلوة
 ويقال ان اوقات الصلوة اسباب من حيث ان الصلوة لا يجوز قبلها
 وشرط من حيث ان الاداء لا يصح بعدا وانما يكون قضاء وظروف للمؤدى
 من حيث انه يجوز فيها اداء النفل وبغيره بخلاف وقت الصوم في شهر رمضان فانه
 يملك معيار حتى لا يجوز فيه النفل واسم ان العبادة تؤخر عن موقته وبغير موقته
 فالوقت النوع منها ما يكون الوقت ظرفا للمؤدى وسببا للوجوب وشرطا للاداء
 كوقت الصلوة وهو سبب نفس الوجوب لسبب وجوب نفس الاداء
 اذ سببه الخطاب ومنها ما يكون الوقت معيارا لا يتغير بغيره كوقت الصوم ثم سببه
 جرمه من الوقت وهو السنوية اللطيفة قبل الاداء فان قيل لم وضعت الصلوة
 في خمسة اوقات ولم وضعت على قيام وركوع وسجود وقعود ولم جعل الركوع
 واحدا وسجود اثنين ولم لا يوضع في صلاة الجنازة ركوع وسجود فاجواب
 انما وضعت في خمسة اوقات لانه قبل ان ابواب السماء تفتح في هذه الاوقات
 اولان هذه الاوقات اوقات الفراغ من اشتغال الدنيا غالبا فتفتح فيها بواب
 الآخرة وانما وضعت على قيام وركوع وسجود وقعود لان الخلق يوحى على اربعة اصناف
 قائم كالاشجار والجال وراكع مثل الاغنام والسباع وساجد مثل الاحباش
 والموام وقاعد مثل الاجار والمال وكل منها يذكر اسدق على بيته الله هو عليه ما جمعت
 هذه الحركات كلها في الصلوة ليكون جامعة لعباداتهم ولان الصلوة اربعة
 اشياء حضور وشهود وقضوع وقضوع فالحضور للنفس ومنه قوله تعالى
 نفسنا احضرت ولشهود لجسم والحضور للاركان قال اسدق فطلعت اعناقهم

انفت

واحكم

الصلوة في اوقات
 وعلاهم ركوع وسجود

الاصح في الصلاة
 من ان

لها خاضعين والحسن للقلب قال اسدق الم يان للذين امنوا ان يحسن طوعهم
 لذكر الله وانما كان الركوع واحدا وسجودا متعقبا فيقول ان الاخطا ايضا للركوع
 دربان لانه اذا رفع راسه من الركوع ثم انحط الى السجود فقد حصل ركوع آخر انتهى
 انما جعل السجود متعقبا لان البليس احب السجود فاجاب في فخر السجود مرتين ارغامه
 وشبهه الله او يقول ان الصلوة القاعد لما كانت على النصف من صلاة القائم
 وكان السجود في حالة القعود جعل مرتين لب وسجودا ثانيا بقوله وقيل ان السجود
 قال وسجودا اقرب فالاولى بقوله وسجودا ثانيا بقوله واقرب وقيل ان السجود
 الاول اشارة الى ان خلق من الارض والثانية اشارة الى ان يعاد فيها كما قال
 تعالى منها خلقكم ومنها فيبعثكم وقيل لان آدم عم لما سجدة ب الله عليه فرفع راسه
 فاعلم ان اسدق قد قبل توبة فسجد ثانيا شكر الله تعالى على ذلك ويقال ان للكتابة
 ليلة المعراج كانوا يسجدوا فحين قدم عليهم النبي صلى الله عليه وسلم رفعوا رؤسهم فسموا عليه ثم
 عادوا الى السجود فلذلك كان السجود مرتين وقيل لان السجود واجب الطاعات
 الى الله تعالى لجعله اكثر من الركوع واما صلاة الجنازة انما لم يجعل فيها ركوع وسجود لان
 الركوع والسجود عبادة والصلوة على الميت دعاء ففرق بين الدعاء والعبادة ولا
 الميت لقاد وجب المصلي فلو احرأ بالركوع والسجود فيها لتوهم الكفار انه يومي بذلك
 الميت فان قيل ما ضابط الصلوة فالجواب ان ضابطها انواع منها ان كان
 متصلا دون سائر الطاعات ومنها ان جميعا على افعال الانبياء عليهم السلام
 فالوضوء فعل التوب وهو قوله تعالى اركض برحمتك هذا مفتاح بارك وقيل
 فعل ابراهيم ومنه الملائكة يوم الفداء ومنها جمع الطاعات فيها كالصوم والنجس
 يعني ان فيها بوجده فعل الصائم من ترك الاكل والشرب والجماع ويوجد فيها
 فعل الحج كالوقوف وتركة الرقت والتسويق والجدال وقص الاطفار والطيب
 وغير ذلك ومنها ان سائر الطاعات جائية على اى حال يكون العبد والصلوة
 لا يجوز الا مع طهارة البدن والثوب والمكان والاستقبال والوقت وهو
 القلب وغير ذلك ومنها ان كل ركعة من ركعاتها تسبحة على وجه التكبير والركوع
 والسجود والعزاة والتسبيح والتشهد ومنها ان اسدق ذكرها باسماء متفرقة سماها
 قنونا في قوله وكانت من القانتين اى من المصلين وسماها قرآنا في قوله ان قرآن
 كان مشهورا اى صلاة الجهر وسماها تسبيحا في قوله فسبحان الله حين تسبحون وحين

الفجر

يصحون اي مضمو اذ سمي ركوعا في قوله واركعوا مع الركعتين وقوله واركعوا اركعوا
 اي صلوا وسما ذكر ان في قوله اركعوا الله ذكر اكثر اقل الكلبي يعني بالركعة الكثرة الصلوات
 الخمس وكذلك قوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها
 بالعدو والاصال اي يصلي تدبر فيها ومنها ان شئ لها التاديب والصفوف والاهم
 والطاعات والمساجد ومنها ان الله ذكر في كتابه في اثنين وما به موضع والنبوة
 وهي شرط صحة الشروع في الصلاة لان الصلاة عبادة والعبادة اختصاص العمل بعبادة
 صريح قال الله تعالى وما امر الا بسجدة واحدة والاصل لا يحصل بدون
 النية وقال صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم في كل ارضى ما نوى وسما في الكلام على تغيير النية
 وكيفيتها ووقتها في فصل النية ان ساء الله تعالى في الصلاة في
 التكبير الاول وهي التحميد وهي تكبيرة الافتتاح وانما شرط صحة الشروع في الصلاة
 شريطة لانها حرم الاشياء المباحة قبل الشروع من الكلام والالتفات والاكل والشرب
 وغير ذلك والتحريم شرط عند المباحة فخرجت عن محذور فافترق الخلاف فيها اذا كانت
 الفرضية تنقلب نفلا عند المباحة لا وفيها اذا اشترى في الظاهر قبل الزوال فخرجت عن المحرمية
 زالت الشمس فعند المباحة لا يجوز وعند المباحة لا يجوز وهو ركن من اركان الصلاة قال
 صاحب البدائع الاصل في كل ركعة من ركعتين متغايرة ينطلق اسم الركعة عليها
 عند اجتماعها كان كل معنى منها ركعة كركعتي المغرب كركعتي المغرب في المحسوسات
 والقبول والايجاب في باب البيع في المشتريات وكل ما تغير الشيء به ولا ينطلق
 عليه اسم ذلك الشيء كان شرطاً كما شهد في باب النكاح فكذا تنقلب الركعة في شرط
 بالتحريم والما يتغير بها بالعدالة فلو ان كل ما يدوم من ابتداء الصلاة الى انتهائها كان
 شرطاً وما يتغير في ركعة فلو ركعتين وركعتين وركعتين في القيام لانه اذا جاز
 مع المعاني الاخرى القراءة والركوع والسجود ينطلق عليها اسم الصلاة وكذا لا يدوم من
 اول الصلاة الى اخرها بل ينقسم في ركعة فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين
 والمراد منه القيام في الصلاة واعلم ان المراد بالقيام القيام في صلاة الفرض والنوافل
 وجهد القيام ان يكون بحيث اذا اخطأ لا ينال ركعتيه وبكرة القيام على احد القديين
 من غير عذر ويجوز الصلاة للعدو لا بكرة كذا في الفتاوى والقراءة لعله لا يقرأ
 ما يشر من القرآن نزلت في شأن الصلاة بدليل سابق الآية ولان الامر بالموجوب
 والقراءة لا تجب في غير الصلاة فثبت ان في الصلاة والركوع والسجود لقوله تعالى واركعوا

النية

فصل الصلاة

وسجدوا واركعوا هو الركوع هو الانحناء والسجود هو الانخفاض والعقدة الاخيرة بعد التشهد
 اي من قوله التحميد بعد الى عبده ورسوله هو الصحيح حتى لو فرغ المفسر قبل فراغ
 الامام فتكلم فصلا نامة قال في النهاية العقدة الاخيرة فرض وليست بركن ولا شرط
 بين الركن والفرض ان ركن الشيء ما يفترق به ذلك الشيء وتغير الصلوة لا يقع بالعقدة
 وانما يقع بالقيام والعقاة والركوع والسجود ودرجة القراءة في الركعة احاطة بغيرها
 ولهذا لو حلف لا يصلي فقام وقراء وركع وسجد بحيث ولو كانت العقدة من الاركان
 لتوقف الحنث عليها اذ الحنث في البيهق لا يتحقق الا بعد وجود ذلك الشيء فكان
 العقد في العقد ام الركعة في العقد ان الصلاة فعل وهو تعظيم واصل التعظيم في
 القيام وركعة بالركوع ويتناهي بالسجود فاما العقدة فلخروج فكانت متعبرة بغيرها
 لا بعينها فلم تكن ركعة وانما فرق بين العقدتين لان النبي صلى الله عليه وسلم سجد في الاول فلم
 يرجع وسجد في الثانية فخرج فدل على اختلاف حكمها والخروج من الصلاة بفعل المصلي
 فرض عند ابي حنيفة رضى عنه ابي يوسف لم يجز ليس بفرض فان قلت لا فائدة
 في التعبد بصنع عند فانه اذا حاذت احرار في هذه الحالة يتم الصلاة بالاتفاق
 ولا يصح له فالجواب المحاذات من جهة صنع لما ان المصلحة تقتضي فاعلمين وكان
 الفعل موجودا من جهة كونه موجودا منها وان لم يكن للرجل فيه اختيار وجه قوله
 صلوا لابن مسعود حين علمه التشهد اذ اقلت هذا او فعلت هذا فقلت هذا فقلت هذا
 ففعل التمام باحدهما فمعلق التمام بصنع آخر فقد خالف السنة ولان الخروج لو كان
 فرضا من فروض الصلاة كان لا بد من الا بفعل هو فركعة كركعة الركوع
 والسجود ولانه لو كان فرضا لما تولى بالحدوث العهد كالتحلية ان يقال ان فروض
 الصلوة يتأدى بالحدوث العهد والعقوبة ولانه لو كان فرضا لكان اذا وجد في وسط
 الصلاة لا تقدر الصلاة وان كان في غير محله كالعقدة والركوع والسجود وهذا
 يفسد في غير محله فدل على انه ليس بفرض وجه قول ابي حنيفة ان هذه عبادة لها ترتيب
 وتحليل فلا يخرج منها على وجه التمام الا بفسادها ولا بد بعد التشهد لو اراد استعادة
 التحريم الى خروج الوقت او دخول وقت صلوة اخرى منع ذلك بالاتفاق فلم
 يوج عليه شيء من الصلوة لما منع من البقاء على المقعد ولانه لا يمكنه اداء صلاة اخرى
 الا بالخروج من محله فانه لو يحرم بالظن فلم يخرج منها حتى دخل وقت العصر لزمه اداء العصر
 ولا يمكنه اداء العصر الا بعد الخروج من محله الظاهر لان العصر لا يتأدى هذه التحريم فلو كان

فصل في المفسر قبل فراغ الامام
 من التشهد فتكلم

فصل في الصلاة
 في وقتها

والنقص ما ثبت برليل قطعي وحكم وهو العلم والعمل والمنطق فاعلم
 النوازل ما ثبت برليل قطعي وحكم وهو العلم والعمل والمنطق فاعلم
 النوازل ما ثبت برليل قطعي وحكم وهو العلم والعمل والمنطق فاعلم
 النوازل ما ثبت برليل قطعي وحكم وهو العلم والعمل والمنطق فاعلم

الخروج عن حكمة الطهر سببا يتصل بالاداء العصر والعصر فرض فباكون سببا الى
 الوصول اليه يكون فرضا كالانتقال من ركن الى ركن في باب الصلاة واعلم ان كون
 الخروج من المصلي فرضا انما هو على خروج الاربعة البردعي وانما على خروج الكرخي فليس
 بفرض اتفاقا وهو الصحيح واعلم ان الموقوف على الطلوع على العباد والقرآن والركوع
 والسجود والعقود الاجزئة مقدار التشهد والخروج بفعل المصلي شرطان في اوجبه
 عدم صحة الصلاة بدونها وانما هي اركان داخلية في ما به الصلاة وما سوى هذه الترتيبات
 واجبات وسنن واداب ولو ترك شرط واحد لا يجوز صلاته سواء كان قبل
 الصلاة او فيها اعلم ان العبد مبتلي بين ان يطيع الله فينبأ وبين ان يعصيه فينبأ
 والابتلاء يتعلق بالمشروع وبغير المشروع فعلا وتركه فلا بد من بيان النوع المشروع
 وبغير المشروع وبيان معانيها واحكامها ليسهل على الطالب ذكرها ومنطها
 فنقول وبالله التوفيق المشروع اربعة انواع فرض وواجب وسنة وسنة
 ويلعبها المباح وبغير المشروع نوعان حرم ومكروه وسلبها المفعل للمشروع فاكمل
 غاية النوع بالاستواء اما الغرض فهو في اللغة التقدير والقطع وفي النسخ عبارة
 عن حكم معتد لا يخل زيادة ولا نقصان ثبت برليل كسبته فيه وهو الدليل الذي يكون قطعا
 كالنقض والعام غير المخصوص والسنة المتواترة والاجماع المنقول اليها بالتواتر والذكر
 وحكم النوازل بالفعل والعقاب بالترك بلا عذر والكفر بالانكار في المنطق وقولنا بل
 احتراز عن الترك بعذر كالقيام في حق المريض وقولنا في المنطق اي في الغرض المنطق عليه
 كالصلاة المكتوبة والجمعة ومطلق المسح في الوضوء وهو احتراز عن النكاح المختلف كالوتر
 وكالربع في باب المسح فانه لا يوجب التكفير والواجب ما ثبت برليل في شبهة وحكمه
 حكم الغرض في حق النوازل بالفعل والعقاب بالترك لكن ثواب وعقاب دون ثواب
 الغرض وعقاب والعوق بينهما عندنا ان ترك الغرض يوجب العقاب وترك الواجب
 لا يوجب العقاب وحكم الواجبات في الصلاة انما يجوز بدونها ويجب السجود بها كسبها
 والسنة ما اطلب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتركه الا لعذر نحو النسيء والنقود وكبيرات الركوع
 والسجود وحكمها النوازل بالفعل والعقاب بالترك في المدي وهي السنة المؤكدة انما
 سميت مؤكدة لانها قول بؤبؤه فعل او فعل بؤبؤ قول وقيل ما جرى فيه الوعد والوعيد
 واحترازنا بالمدي عن سنن الرواية كسب النبي صلى الله عليه وسلم وقبلة وقوده والسنة

والنقص ما ثبت برليل قطعي وحكم وهو العلم والعمل والمنطق فاعلم
 النوازل ما ثبت برليل قطعي وحكم وهو العلم والعمل والمنطق فاعلم
 النوازل ما ثبت برليل قطعي وحكم وهو العلم والعمل والمنطق فاعلم
 النوازل ما ثبت برليل قطعي وحكم وهو العلم والعمل والمنطق فاعلم

والنقص ما ثبت برليل قطعي وحكم وهو العلم والعمل والمنطق فاعلم
 النوازل ما ثبت برليل قطعي وحكم وهو العلم والعمل والمنطق فاعلم
 النوازل ما ثبت برليل قطعي وحكم وهو العلم والعمل والمنطق فاعلم
 النوازل ما ثبت برليل قطعي وحكم وهو العلم والعمل والمنطق فاعلم

شأن اول الغنى والغنى والسحب ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وتركه اخي وما جبه السلف الصالحين
 والاباء والاعقاب والاربع وحكم النوازل بالفعل والعقاب بالترك
 واعلم ان الصلاة اداء وهي ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وتركه اخي وما جبه السلف الصالحين
 في الركوع والسجود على الثالث والزيادة على العادة المسنونة والمباح ما يجزئ العبد فيه
 بين الايمان والترك وحكمه ان لا يثبت بالفعل ولا يعاقب بالترك والمحرر ما ثبت
 النقص فيه بلا عارض وقولنا بلا عارض اي بعدم معارضة دليل الاباحة كما في حكم السجود وهو
 قوله صلى الله عليه وسلم انما الله تعالى حرم عليكم اكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخب من الطيور
 فثبت بهذا نجاسة سور سباع البهائم لحوقه عن معارضة دليل الاباحة بخلاف الهرة
 وسباع الطيور فمن سور بها الكرامة لمعارضة دليل الاباحة وهي ضرورة الطواف وحكمه
 النوازل بالترك سدح والعقاب بالفعل والكفر بالاختلال في المنطق والكفر ما ثبت
 النقص فيه مع المعارض اي مع عارض دليل الاباحة كالنجاسة المفهومة في سور الهرة لسبب
 حرمة لحومها التي ثبت بقوله صلى الله عليه وسلم حرمة الهرة وقد عارضه دليل الاباحة وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 نجاسة انما هي من الطوائف عليكم والطوائف فوجب كرامة سورها وحكم النوازل
 بالترك سدح وخوف العقاب والفعل عدم سهوا وعدم الكفر بالاختلال كسب
 الشبهة بسبب معارضة دليل الاباحة والمفعل هو النقص للفعل المشروع وحكم العقاب
 بالفعل عدم سهوا وعدم الكفر بالاختلال كسب الشبهة بسبب معارضة دليل الاباحة والمفعل هو النقص للفعل المشروع وحكم العقاب
 والواجب السنة والسحب وقد يوجد للاربع الاخر فيها طبع وهي الجاهل والمحرر
 والمكروه والمفعل فلا بد من تفصيل كل قسم منها وتعدا بطريق الاختصاص والاحتراز
 رتبة على ثمانية انواع النوع الاول في الغرض وهم خمسة عشر بعضها حرجية وبعضها
 حلية اما الحارجية فثمانية الوقت وطهارة البدن والنوب والمكان في ستر
 العورة واستقبال القبلة والنية والتكبير الاول والاداء سبعة العبادات الخمسة
 والركوع والسجود والعقود الاجزئة قدر التشهد والترتيب فيما احدث شرعية في
 كل ركعة او في جميع الصلاة وقولنا في كل ركعة كالتواتر والركوع ادنى جميع الصلاة
 الاجزئة حتى لو ركع وترك من سورة الى الفاتحة فانه يعود الى القيام ويضم السورة
 ثم يركع ثانيا يجمع ركوعه مرتبا فلو لم يركع ثانيا بعد ان قام فسدت صلاته وانما
 تكررت شرعية في كل ركعة كاسجدة او في جميع الصلاة كالركوع فترتيبها فيه
 واجب حتى لو ترك ركوعا ركوعا من الركعة الثانية انه ترك سجدة من الركعة الاولى

وكرامة النجوم ما ثبت برليل في شبهة
 وحكمه استخفافا تركها النوازل وفاعلها اليوم
 والعقاب دون العقاب والعقاب والعقاب
 فسق دون فسق من تركها النوازل وفاعلها اليوم
 منها الاشارة فائقة عليها او قاصرة عنها
 على ما اختلفنا وكرامة النوازل وفاعلها اليوم
 زيادة الزين وتركها سبب لها وعدم
 كرامة النجوم النجوم العقاب فذكره نخرج
 المجهول لابن مكي وانما نوجب التفسير لان
 تركها واجب ففعلها تركها لواجب
 والنقص هو الخيل والخروج على الاعتدال
 والنوب الى الحولم والوقوف فيه هذا وقد
 يطاق الواجب على التزم لوجوه في ضمنه
 ويرتب على تركه الوعيد وتطبيق
 المكروه على الحولم لذلك ويرتب
 على فعله الوعيد مائة

والفاسد ما يكون مشروعا باصله دون وصفه
 وحكمه في العبادات حكم الباطل وفي المعاملات
 نفوذ النصف وحصول المكنت كسبته صفة
 تناولها صلا به والباطل لا يكون مشروعا
 ولا يقيده المقصود وحكمه عدم نفوذ النصف
 وعدم حصول المكنت ومرتبة احوال به
 بخلافه مائة
 المكروه ما ثبت النفي فيه مع معارضة دليل
 الاباحة كسورة الهرة وحكمه كرامة النوازل
 بالترك وخوف العقاب بالترك
 بفعله سهوا وعدم الكفر بالاختلال كسب الشبهة
 بسبب معارضة دليل الاباحة تركه

فانه ياتي بها كما ذكره لا يعيد هذا الركوع بل يسجد لله سجدة بعد السلام والركوع
 عن الصلاة بفعل المصلي وهو فعل ينافي الصلاة عند ابي حنيفة خلافا لما في النسخ
 في الواجبات وهي احد وعشرون منها ما يتم جميع المصلين وجميع الصلوات وهي
 سبعة ومنها ما يخص بعض المصلين وبعض الصلوات وهي اربعة عشر اما الواجب
 العام فالاول لفظ التكبير للتحريم اي عين لفظ التكبير وهو قوله الله اكبر ومثل المسند
 ان الترويع بلفظ بني عن التعظيم كما لا جدل او اعظم او الرحمن اكبر فرض وكذا بابي لان
 ياتي بالتحريم يجوز ذلك اما مراعات عين لفظ التكبير فواجب حتى لو تركه سهوا
 يجب عليه السجدة والرواية في الكافي الثاني في العقدة الاولى في ذوات الاربع والثلث
 مقدار التشهد الثالث قراءة التشهد في العقدة الاولى والعقدة الاخيرة اما
 في العقدة الاخيرة فيها لاتفاق واما الآتي فعلى الاصح من الروايات وهو رواية
 الجهادية وفي رواية انه سنة في الخامس الطائفة في الركوع والسجود والمراد منها
 انكثرت بعد الفعل فدمها بسجدة كل عضو في موضعه والرسايات ان كل فرض في موضع
 والمراد به مراعات الترتيب في فعل متكرر في كل ركعة كما سجدة حتى لو ترك السجدة
 الثانية وقام الى الركعة الثانية لا تقف صلوة او امراد به في تأخير الفرض عن محله
 والافا لترتيب فيما بين الافعال المتحدرة فرض حاكم ولهذا كوفض المصلي عن القراءة
 المسنونة فقلت متفكرا سهوا ثم تذكر ركع بعد يجب عليه السجدة لغير فرض الركوع
 عن موضعه وان اتي بالركوع حريا وكذا ان اتي بكل واجب في موضعه واجبا ايضا
 حتى لو سعى في السجدة فتذكر في الركوع وضيا فاما فانه يسجد لله سجدة لغير الواجب
 عن موضعه السجدة في الركوع بلفظ السلام بان يقول المصلي السلام عليكم ورحمة الله
 وهذا على الاصح من الروايات وهو رواية الهذلية حتى لو اذعن عن موضعه او تركه
 يجب عليه سجدة سهوا اما صورة التاخير كما اذا قصد في اداء الصلوة قد والتشهد
 ثم قام ساهيا فتذكر قبل ان يعيد الركعة الخامسة بالسجدة ورجع الى العقدة
 يجب عليه السجدة اما صورة الترتيب كما اذا قبل الركعة الخامسة بالسجدة المشككة
 بما لها يقع اليها اخرى ثم يتشهد ويسلم ويسجد الله اما الخاص فالاول
 تعيين القراءة في الركعتين الاوليين من الركعة والثالثة واجبا واما
 نفس القراءة في ركعتين مطلقتين من الرابعة ففرض الثاني في قراءة الفاتحة
 في الاوليين الثالث اقتصر الفاتحة في الركعة على حرة وذلك واجب الا انه

في سجدة السجدة

يجب عليه سجود السجود بذكر اربعين في ركعتين سورة في الركعة الفاتحة
 وقسم السجدة ثم سجد وقراء الفاتحة ثانيا لا يجب سهوا اما لو قرأ الفاتحة وقسم
 متواليين سهوا لا يجب عليه سجدة السجدة الرابع قسم سورة مع الفاتحة او ثلث
 آيات قصدا او آية طويلة مع الفاتحة الخامس تقديم الفاتحة على السجدة او على
 التواضع المقصود حتى لو قرأ السجدة او لا ثم قرأ الفاتحة سجدوا يجب عليه سجدة السجود
 واعلم ان هذه الواجبات الخمسة انما هي على من عليه التواضع احراز اعني الاصل
 التواضع في قراءة دعاء القنوت في الوتر وهو موقوف ومن لم يحفظه قال التتم
 ان في ثلث وقيل بارت ثلثا يكون محسوبا وهو مذکور في فبا في الواجبات
 وشرح الطحاوي السجدة جهر الامام بالقراءة في الجهرية الى في الجهر والموت والعبادة
 ويشترط ان يكون في الصلاة بالجماعة فيجب الجهر بالقراءة على الامام ولو اذاعه
 لا يجب الجهر وقبلة كانت او فانية بل هو تجزئ ان شاء جهر واسمع نفسه وان
 حافت ان من الاسرار بالقراءة في السرية الا ان الجماعة هنا بشرط حتى ان المتوحد
 لو جهر في الطهر والعصر يجب عليه سجود السجود واعلم ان مقدار الجهر والمخافة الموصية
 لسجود السجود يكون قدر ثلث آيات قصدا او آية طويلة التماسح انصات
 المقندى وقت قراءة الامام العاشر متابعة المقندى الامام على اي حال وجوب
 المقندى سواء كانت تلك الحال قياما او ركوعا او سجودا او قعدة وان لم يكن تلك
 الحال محسوبة من صلوة المقندى كما اذا درك الامام في السجدة كبر للثبوت وبلغه ان
 يركع سجدة او لا يمكن قائما ليعود الامام الى القيام فيركع فيه وهذا بعد ما ياتي
 بالثناء لان الثناء ايضا ذكر مقصود الحاد عشر سجدة التلاوة واجبة على الامام
 والمنفرد بخلاف المقندى لانه لا ينفذ لا يجب عليه سجود السجود واما وجوب على
 المقندى تلاوة امامه فذلك بخلاف المتابعة لانه الثاني عشر تكبيرات العيد
 وهي الرواية الثالثة عشر تكبير ركوع صلاة العيد وهو واجب الا انه لو تركه سهوا
 لا يجب السجود لكن لا يشبهه على الناس واما تكبيرات الركوع في سائر الصلوات
 فهي سنة الرابع عشر سجدة السجود على الامام والمنفرد واجبة واعلم ان يجب سجود
 السجود على الامام والمنفرد برك واجب في الثانية الاولى من الخ ص وهي تعيين
 القراءة في الاوليين وتعيين الفاتحة واقتضاءها على مرة وقسم السجدة او ثلث
 آيات او آية طويلة اليها وتقديم الفاتحة عليها وقنوت الوتر والجهر في الجهرية والاعان

وذكرها في الاوليين يجب عليه سجدة السجدة
 وهو سجدة السجدة في الركعة الاولى
 وركعتيها في الركعة الاولى
 وركعتيها في الركعة الاولى

ولو قرأ الفاتحة في ركعتي الاوليين او في احداهما
 فعليه سجود السجدة في الركعة الاولى
 الفاتحة في الركعة الاولى
 فكانه قرأ سورة طويلة وكذا لو قرأ الفاتحة
 فركعتيها في الاوليين لا سهوا عليه كذا ذكره في فصل
 سجود من قرأ الفاتحة

سنة السجدة
 على افعال وجبة

في السرية فتركه كل واحد من هذه الثمانية بحسب سجد السهو واما في السنة البواتي
 من الخاض فلما يجب السهو واما في الانصات ومناجاة الامام فلان سهو المحدثي هذه
 واما في سجدة السلاوة فلان تركها لا يتصور الا مع المنافي وجبته لا يبعد على السلاوة
 بل وجهه عن الصلاة واما في ظاهره واعلم انه يجب سجود السهو على الامام والمنفرد
 ايضا بترك واجب في جميع الصور المذكورة من العام الا في الظنانية فان تركها
 لا يجب سجود السهو لانها واجبة للغير لانها شرعت بمصلحة لا يضر في تركها
 والسجود يرفع واجبة لانها واجبة للسجود وهذا دليل السنة فثبت السنة
 من هذا الوجه وان كانت واجبة وبترك السن لا يجب سجود السهو نقص
 على ذلك في عمدة المصلي النوع الثالث في السن وهي سبعة وعشرون العام
 منها في جميع الصلوات وجميع المصلين سبعة عشر الاول رفع اليدين في تكبيرة
 الافتتاح باسطة اصابعه لا فافضها مستقبلا بكفيه العقلة والمراد مجرد رفع اليدين
 اما بيان مقدار ما يرفع يده الى شحمة الاذن او الى المنكب فبيان في المسجيات
 ان شاء الله واعلم ان السنة رفع اليدين مقدار التكبير كما ذكره القدور
 في تحفته وهو المراد عن ابي يوسف والاصح انه يرفع يده اولا فاذا استقر في موضع
 الخذاة كبر لان الرفع بمنزلة النفي كما انه يرفع يده في النفي وراى طهره في اليد اليمنى
 كما لا يخفى واليسر كالبناء الثاني في رفع اليدين في القنوت قال في المحيط فاذا فرغ
 الامام من القنوت في الركعة الثالثة كبر ورفع يديه جذاذ ذنبه وبقيت الثالثة
 رفع اليدين في تكبيرة العيدين الرابع نشر الاصابع عند رفع اليدين الا انه
 لا يفرج كل التفريق فان ذلك سنة الركوع وقد يعدم ايضا الخامس التثنية بان يقول
 سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدتك ولا اله الا انت
 واعلم انه اذا افتتح الموتر الصلاة بعد ما شرب الامام في القراءة لا ياتي بالتثنية
 بل يستمع وينصت وقيل ياتي بالتثنية بين سكنت الامام كلمة تكلمة التماس
 وضع اليدين على الشمال واما بيان كثرة الوضوء وابن يضيغ ومتى يضع يده
 ان شاء الله في فضل صفة الصلاة السابعة تكبيرة الانشعالات حتى
 القنوت ايضا فان تكبيرة سنة الثانية تسبيح الركوع ثلثا قال في الذخيرة
 اذا ترك التسبيح في الركوع اجلا او في برهة فعن محمد بن ابي جعفر انه يجوز تركه
 ابو مطيع البلخي يمينه الى جنبته رخصه يقول تسبيح الركوع ركعتين حتى لو تركه لا يجوز صلاة

في السنة البواتي
 في السنة البواتي

التاسع اخذ ركبتيه في الركوع العاشر تقبيل اصابعه في كل التفريق الحادي عشر القنوت
 من الركوع اي مجرد استواء القنوت بعد رفع الرأس من الركوع وهذا على الاصح ذكره في
 المحيط بخلاف ما ذكر في سائر الكتب في الواجبات فظهر ان الاستواء فاما ليس
 بفرض ورفع الرأس من الركوع والسجود فرض في رواية الى جنبته وهو قول محمد بن
 ابي القاسم عند رفع الرأس من الركوع ليس بفرض والصحيح انه مندوب الى جنبته
 ان الانتقال فرض ورفع الرأس من الركوع والعود الى القيام ليس بفرض الا ان
 الانتقال الى السجدة بلا رفع الرأس لا يمكن فشرط رفع الرأس الثاني عشر الجلوس
 من السجود الثالث عشر السجدة على سبعة اعضاء وهي الجبهة واليدين والركبتان
 والقدمان الرابع عشر تسبيح السجود ثلثان في الزاد الاواني هو الثلث والاول
 خمس مرات والاكمل سبع مرات الخامس عشر الصلاة على النبي صلعم بعد تشهد
 السلام احرازه عن القعدة الاولى وعن القعدة الاخيرة في حق من عليه سجود
 السهو فان التشهد الاول ليس تشهد السلام وتشهد السلام في حق
 التهي هو تشهد الثالث فباقي بالصلوة والدعاء هذا التوس
 عشر الدعاء بعد لعنهم ولعنهم اربع عشرة السلام بمئة وبسرة
 اي مجرد ما يسمى سلاما بمئة وبسرة اما تجزئ الوجه حتى يرى بياض خده فباقي بالتسبيح
 اما السنن الخاصة ببعض الصلوات وبعض المصلين دون بعض فهي عشرة
 الاول جهر الامام بالتكبير وهذا مخصوص بالامام فيرفع الامام صوته بتكبير الاحرام
 وسائر التكبيرات ولا يرفع الا موم صوته الا قد ما يسمع نفسه الثاني مقارنة
 المقعد بتكبير الامام ومناجاة له في سائر افعاله والمراد بالمقارنة ان يكون
 تكبيره مع تكبير الامام وهذا على قول ابي حنيفة وقال السنة فيه المتابعة وهو ان يتدلى
 المقعد باليد بعد ما بلغ الامام راكبا والمراد متابعة المقعد للامام في سائر
 افعاله اي في غير ما ذكره الامام فيه فان المتابعة في ذلك العذر واجب عليه
 وقد ذكر في الواجبات الثالث التعوذ بان يقول اعوذ بالله من الشيطان
 الرجيم او استغني بامته قال صاحب الهداية والادنى ان يقول استغني بالله الى
 آخره الرابع اخفاء التعوذ الخامس التسمية بعد التعوذات ومن اخفاء التسمية
 واعلم ان هذه الاربعة وهي التعوذ واخفاؤه والتسمية واخفاؤها سنة في حق

الامام المنصور السابع النابيين سر الامام والمنصور والمعتدى في الجبهة الثانية من السبع
 الامام وهو قوله سمع الله لمن دعاه والتحية للمعتدى في اي مملوكة كانت سواء كانت
 نقلا او سنة او فنية كانت او فانية وهذا هو الاصح كما هو مذكور في نوادر
 الجامع الصغير الحاشي في السبع اقر اش رجله اليسرى للجولس عليها مع نصب اليمنى
 في العقدة الاولى والاحيرة في حق الرجال العائنة التورك وهو الجولس على الورك
 في العقدة في حق النساء وهو ان تجلس على اليمنى اليسرى وتخرج رجلها من
 الجانب الايمن وتخرج فخذيها لان ذلك استر لها ومنه حالها على الستر النوع
 الرابع في المسجبات وهي ثلثة وعشرون القام منها في جميع الصلوات
 وجميع المصلين اربعة عشر الما قبل ترك الالتفات يمينا وشمالا وبعد ما تركت
 الالتفات لا ينحني عن يمينه ولا يعطى نظره ولا يشغل بمطالعة الاشياء بل ان يكون
 هذا الترك مستجابا ان يكون نظره وقت القيام الى موضع سجوده ووقت الركوع
 الى قدميه ووقت السجود الى انفه وفي القعود الى جحره وفي السلام الى كتفه الثاني
 تعظيعة الغم عند غلبة التناوب اي يرفع التناوب او لا يرفع الا مكان بعض
 الشقة السفلى فاذا عجز يقطع في بطنه كنهه الا يستر بقلبه بيا طنه نحو القبلة ويترك
 الايمن مكانه للثلاثين باركاسة الاعداد الثالث دفع السعال باستطاع
 الرابع زيادة التواضع على آيات فلو قرأ بعد الفاتحة اية قصيرة وركع
 سبعا يجب عليه سجود السجود لان مقدار ثلاث آيات فصار اداة طويلة
 كما في الكراسي بعد الفاتحة واجب اجماعا الخامس التسلية في القراءة والتمرد به في جميع
 الحروف والالتفات بها من خارجها ودعاة الوصل والوقوف ودعاات
 التثوينات كما علم القراءة سبيل على رضى الله عنه عن ترتيب القرآن فقال موقف
 الوقوف واود الحروف الب دس تسوية الزهن مع النظر في الركوع السابع
 وضع ركبته قبل يديه ووضع يديه قبل انفه قبل الجبهة في السجود وهذا اذا كان حافيا
 يمكنه ذلك ولو كان في خف لا يمكنه وضع الركبتين قبل اليدين فانه يضع يديه
 او لا وتقديم اليمنى على اليسرى الثاني على عكس ذلك حين يرفع للقيام والقيام
 ان ما هو اقرب الى الارض يضعه او لا وعند الرفع ما هو اقرب الى السماء
 يرفعه او لا وهو الرأس فرفع الجبهة او لا ثم الانف على هذا التسلسل
 السجود بين اليدين اي يجيب الاصابيح لبعضها ويضم اصابع يديه حاله السجود

في جميع الصلوات
 في جميع المصلين

عوفي

ووضع انفه

كل الضم ليحصل في المعنى وفي الهداية ولا يضم كل الضم الاحالة السجود ولا يخرج كل الضم
 الا في الركوع وفي سائر المواضع عند الرفع للتحريم وعند الوضع على الفخذين كما
 على حالها ولا يتكلف في الضم والتفريق قبل ينشئ ان يكون في حاله السجود وبها
 هذا اذ فيه او قريبا منها بحيث لو سقط يثنى من اذنه لسقط على الابهام العاشر
 توجيه اصابع يديه ورجليه نحو القبلة الحادي عشر ترك مسح التراب والعروج
 باليد قبل السلام سواء كان في انشاء الصلاة او بعد التشهد الثاني عشر
 الفصل بين العقد بين قدر رتبة اصابع اليد في حاله القيام الثالث عشر وضع يديه
 على فخذي في حاله العقدة بحيث يجاذى برانس اصابع يديه اصل الفخذين ولا يضم
 ركبتيه بيديه كالعوام ولا يضعهما على وسط الفخذين لانه للرغوة والتكبر الرابع عشر
 تحويل الوجه بمئة وسيرة عن السلام بحيث يرى بياض خد الايمن ثم كان خلفه
 واليسر كذلك فالحال ان الخروج من الصلوة بمطلق الفعل فرض وبفعل
 السلام واجب بالثلاثين سنة وتحويل الوجه لهما يجب فاعلم ذلك فانه
 هي المسجبات العامة اما الخاص فهي تسعة الاول رفع يديه فيما سن فيه الرفع خذا
 شحمة اذنيه للرجال وهذا المنكس للنساء الثاني وضع اليدين تحت السرة للرجال
 وعلى الصدر للنساء الثالث اخراج الكفين من الكهين عند التحريم للرجال
 اداء المرأة فهي عورة مستورة فلا تخرج كفيها عن الكهين الرابع القراءة على القدر
 المروي في حق الامام فبقراءة طوال المفضل في الجود والظهور او ط في العصور
 وقصاره في المغرب الخامس زيادة التسبيحات على ثلث مرات وتر الممنوع
 الست ولس ابعاد الضبعين من البطن والبطن من الفخذ والفخذ من الكتف والكتف من
 من الارض في حاله الركوع وتسجد للرجال وهذا في غير الارواحام وقيل اذا كان
 في الصف لا يجازي كي لا يؤذي جاره وبكسر ذلك لست وهو الصواب الضعيف
 بالبطن والبطن بالفخذ والفخذ بالكتف والكتف بالارض في حاله الركوع والسجود
 السابع قراءة الفاتحة بعد الايام للفقير في المشهور وعن ابى حنيفة رخصته
 ان قراءة الفاتحة في الاخرين واجبة رواه الحسن حتى لو تركها عامه كان سيئا
 وان كان سبعا تسجد لله وعنه انه يجزى بين القراءة والتسبيح والتسكوت
 الثامن التسبحة قبل الفاتحة في كل ركعة وهذا قول ابى يوسف وذكر في المصنف ان
 القنوي على قول ابى يوسف انه يسجد في اول كل ركعة ويجزى بها بغير تسبحة التسبحة

الخطاب لم يورد في الامام

الخطاب لم يورد في الامام

وذكر في المخطوط قول محمد بن وهبان يسمي قبل الفاتحة وقبل كل سورة في كل ركعة
وفي رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه يسمي في الركعة الاولى لا غير وانما اجترأ
بها قول ابي يوسف لان لفظ الغنوي اكدر وبلغ من لفظ المختار ولان قول
ابي يوسف وسطا وخير الامور واسطفا كذا في شرح عمدة المصطفى التمسك
المسبوق في اربع الامام اي المسبوق لا يقوم الى قضا ما سبق به الا بعد ما سلم
الامام ويذاقهما اذا كان في الصف الاول بانفاق الاقاريل لان يكون الوقت
ضيقة فانه لا ينظر في الصف الاول ايضا وانما اذا كان في الصف الثاني او الثالث
فقد قبل ينظر ايضا كما في الصف الاول وقبل لا ينظر حتى لا يتبين بين يديه احد
عند رفض العنقوف وعليه على بعض اسانيدنا واذا قلنا ينظر ما ذا يصنع نكلكوا فيه
قبل ينظر كذا وقبل يقرأ الشهادتين بحيث يقع عند فراغ الامام وقبل
يدعو بما حضر من الادعية وفي الجامع الصغير الحاشي الصحيح انه يدعو كما يدعو الامام وقبل
يكرر الشهادتين ليكون فذكر الجلالة وهذا اذ فوج الغلبة العفوية والتمسك وعليه ايضا
عمل بعض اسانيدنا انه لا يقوم سريعا عند سلام الامام بل يتوقف حتى يعلم انه
ليس على الامام سجد ويصدر عن الامام ما تاني في الصلوة وهذا كله فيما اذا فوج
الامام في القعود وقد التمسك اما لو لم يكن وافق بل قام الى القضا كما رفع رأسه
من السجدة الثانية فبنيته الاختلاف بيننا وبين ذر فبنيته بقدر صلواته وعنده ذلك
صلوات النوع الخامس في الحركات وهي اربعة عشر على العموم الاول الجهر بالسمية وفي
الحائنة وان جهر بالتعوذ او بالسمية او بالتأمين كسجد عليه الثاني في الجهر بالتأمين
ان كانت الالتفات بيننا ونحوه لا يتجمل بعض الوجه واما تجمل كل الوجه فهو اشتد
حرمة ولو تجمل مع الوجه الصدقة صلوات الرابع النظر الى السماء الخامس
الاتكاء على الكسطة او اليد ونحوه بلا عذر ولو كان بعد رباني في نوع الجبايات
السادس رفع اليدين في غير ما شرع فيه الرفع السابع رفع الاصابع عن الارض
في الركوع والسجود والثامن الجلوس على عقبيه في التمسك التاسع العبث بنحوه
او بدونه دون الالتفات العاشر الالتفات بالاستبابة كما هل الحديث الحادي عشر
وقر السلام على جانب واحد الثاني عشر الغنوت في غير الوتر الثالث عشر
الربادة في التكبير او الشفاء او التسبيحات او التمسك على السنة الرابع عشر
ترك واجب من الواجبات التي رتبة عدا وقال في المخطوط ذكرت الحركات

مطلب الحركات وهي ما يورد في المخطوط

في الحركات النوع السادس في الحركات التي ذكره في الصلاة وهي ثمانية
وخمسون العام احد واربعون الاول تكرار التكبير اي تكبير الافتتاح الثاني في
عليه والتسبيح والثور ونحوه ما لا يدور اما باللسان فانه مفيد ورؤس الاصابع
والعقب لا يكره كذا في المخطوط والخاتمة ثم قبل الاختلاف في القطع انه لا يكره
والاختلاف في الغرض فعند ابي حنيفة مكره وقال لا بأس به ان كانت التحضير وهو
من اخلاق الجبابرة والتحضر وضع اليد على الخصرة الرابع التحضير بلا عذر ولو غير عذر
وقوله بلا عذر بان كان لا علام فاعبى الباب بان في الصلاة او غير ذلك
اما لو كان العذر بان كان لا اجتماع البزاق في حلقه فلا يكره وفي مسبو ط شيخ الاسلام
وان كان التحضير لتحسين الصوت فذلك لا يكره لانه يفعل لاصلاح القراءة فيصير
من القراءة وكذا ذلك ذكره شمس الائمة المرحوم واذا تخرج في صلاة ولم يظهر طرف
لم يفسد صلاته وان ظهرت الحروف ولا يفسد على دفع ذلك عن نفسه لا يفسد
صلاته ايضا للضرورة الخامس التحنن وهو القاء التمام والتمسك في دس التحنن
المسبوق كاف وقف واج واج السابع اسكك لدرهم ونحوه بحيث لا يمنع
القراءة اي نفس القراءة بل يمنع عن سنة القراءة حتى لو لم يمنع عن سنتها ايضا
لا يكون مكرها بل مباحا وفي الخلاصة بكرة ان يصلي وفي فيه شي يسكنه من درهم وثمانين
او ثلثة ان كان لا يمنع من القراءة وان كان يمنع من القراءة لا يجوز صلاته وان
كان في يوم مباح يسكنه ولم يضره في الركوع على ركبته او في السجود على الارض
بكرة الثامن اعلاؤه الرأس بعد الرفع من الركوع والسجود ولو قبلها وقت القعدة
والجلوس كما يفعل بعض الجهال والعوام ويجعل وجهه نحو السماء التاسع ابتداء
بابين اللسان ولو قبلها وان كان كثيرا ففسد صلاته والعقب ما دون الخضة وما
كان من الخضة وفوقه فهو كغيره العاشر ترك سنة من السن التي ذكرنا ما لم يترك
عشر اتمام القراءة في الركوع وسنني ان يفضل بين القراءة والركوع بسنة خفيفة
حتى يرد اليه نفسه وفي الحائنة بكرة القراءة في غير حالة القيام الثاني عشر تحصيل
الاذكار في الانتقال بان ياتي بالتسبيح في حالة الاخطا لا يسجد وتكبير
الاخطا في السجود فان فيه كراهية احدهما ترك الذكر عن موضعه والثاني في
تحصيله في غير موضعه فلو اجتمعت القراءة في قيامه فبدا بالتكبير ونحوه اراء في
الركوع فيا في التسبيحات على التمام ثم يبدأ بسنة التسبيح او لا بالتكبير

اثني عشر وضع يديه قبل ركبته على الارض للرسوخ ولما عذر ولو كان بعذر كما كبر
 والضعف في الارض لا يكون مكرهاً الرابع عشر رفع اليدين بعد ركبته للقيام بالعذر
 الخامس عشر الاقفاً وهو الجلوس مثل جلوس الكلب بان يضع اليدين على الارض
 ويضع ركبته الا ان اقفاً الكلب في غضب اليدين واقفاً الا في غضب
 الركبتين الى صدره وقيل الاقفاً ان يضع يديه كما يفعل في السجود ويضع اليدين
 على عقبه والاول اصح لان اقفاً الكلب يكون تلك الصفة التي دس عشر تغطية
 القدم بالظبية الثانية وبالسابع عشر غرض العينين في الصلاة لانه عادة اليهود وكذا في
 الكبري فيكون في السجود مفتوح العينين لانها سجود ان الا ان ينشئت به تفرج النظر
 فيغضب العينين كاستغناء كذا في العوارف الثامن عشر ثقب الخصى الا ان يكتم السجود
 فيغضوه او يربطن اما لو فعل ذلك ثلاث مرات نفى صلاة عند البعض التاسع
 عشر مسح الجبهة من الرأب او العوج قبل السلام من الصلاة العشرة ان كف التور
 وهو رفعه من بين يديه او من خلفه عند السجود لانه نوع كجبر الحادي والعشرون الثانية وب
 الثاني والعشرون لم يمتلئ الثاني والعشرون فرقة الاصابع قبل المدا بالوقوف اذ
 كان بيد واحدة اما لو شتم يديه بذلك نفى صلاة عند البعض الرابع والعشرون
 اكثر من رجل الى رجل الخامس والعشرون توضع الاصابع في غير الركوع التي دس
 والعشرون التماس في التوراة السابع والعشرون تركت سوية الرأس مع الظهر الثامن
 والعشرون التحلل ثلاثاً فضاء بلا عذر لو وقف بعد كل خطوة وقبلاً لانه لو لم يقف بعد
 كل خطوة نفى صلاة التاسع والعشرون التماس بين يديه لا حال القيام ووقت التوراة
 كما يفعله بعض الجهال الثناون قبل القعدة دون الثالث اي بيده واحدة ولو كان بيده
 ففعله شبه الف والحادي والثناون ومن القعدة دون الثالث الثاني والثناون
 القاء البراق الثالث والثناون نزع الخف بعقل قبل هذا اذا كان في آخر الصلاة
 بعد ما قد قدر التمسك قبل ان يسلم اما في انشاء الصلاة فيفعل صلاة لبطلان مسح الخف
 وهذا من قبل ثم لم يزل حتى لا يمسح سبعة الرابع والثناون شتم الطيب الخامس والثناون
 سبب السورة لصلاة معينة بحيث لا يقرأ غير ما السابع والثناون الجمع بين السنتين
 بركت واحدة بينهما في ركعة سواء كانت التوراة قصيرة او طويلة وقبلاً بقوله في ركعة
 لانه لو فعل ذلك في ركعتين لا يكره وان كانت التوراة قصيرة على الاصح من الروايات
 كذا في الجامع الصغير الحادي الثامن والثناون الانتقال من آية الى آية لو بينهما سورة

التوراة بالنوب والمروحة دون
 الثلاث السادس والثناون

التاسع والثناون نعتهم السورة المتأخرة على المتقدمة ولو في ركعتين بان قرأ في ركعة
 سورة ثم قرأ في ركعة اخرى فوقع تلك السورة او قرأ في ركعة سورة ثم قرأ في
 تلك الركعة سورة اخرى فوقع تلك السورة فان ذلك يكره واذا كان في ركعة
 فاشد كراهية هذا اذا تم ذلك اما لو سجد في ذلك فلا يكون مكرهاً الرابعون
 التسمية قبل كل سورة في كل ركعة اي اتيانها قبل الفاتحة وقبل السورة في ركعة
 مكره وان كان ذلك مستحباً على قول محمد وفي الظهيرة التسمية اذا اتي بها في كل
 ركعة عند افتتاح قراءة الفاتحة لا يجدها مع كل سورة بعد ما هو الصحيح الحادي
 والاربعون حمل صبي بلا عذر والعذر بان يخاف عليه من سجع او ما او راد نحو
 يذبح لا يكره في حالة العذر فمذه المكرهات العامة اما الخامس فمذنب سبعة عشر
 الاول انتظر الالهام لم يسمع خفق نعليه يعني يكف ركعاً ليدرك الذي يحكي
 للصلاة الركعة سواء عرف الجار او لم يعرف وقال محمد اخشى عليه اذ عظمها يعني
 الكفر وسواء كان الجاني فقيراً او غنياً وقيل ان كان فقيراً لا يكره الثاني في تطويل
 الثانية على الكافي في الفرائض اي تطويل كثير بان يكون قدر ثلاث آيات
 وما دونه قليل فلا يكون مكرهاً وهذا في الفرائض اما في النوافل والسنن لا يكره
 الثالث التوقف في آية الرحمة او العذاب للالام والمقصد مطلقاً بان
 توقف المقصد في متفكر انفقوت عنه المتابعة في بعض الاشياء وتكون مطلقاً
 اي سواء كان في الفرائض او النوافل كجاءه التوراة وكذا في ايضا للمنفرد
 في الفرائض مكره ومذنب بخلاف النوافل فانه لا يكره الرابع السجدة على كور العمامة
 الخامس الصالح البطون بالغف للرجال واما في حوج الناف فمذنب الا لصاح
 مسحت السدس سبطهم العضدين واما في حوج الناف فمستحب السابع تزعج
 الرجال العتيق او العنسة ولبسها بعقل قبل واما نزع المرأة العتيق في الصلاة
 ولبسها فانه يحكي كسوف الحورة وفيه الفادسوا كانت حرة او امة وكل ذلك
 العنسة فيما اذا كانت حرة واما اذا كانت امة ففيه جهال الف والجهال
 حدود العتق ان من تطويل الالام الصلاة بحيث ينقل على القوم الى لا يترك
 على العذر المردى اذ لم يبر عبداً فيه فاذا طول التوراة في الركعة الاولى ليدركها
 ان سر فان كان تطويلاً تشق على الناس ينبغي ان لا يفعل لانه يصير سبباً
 لتعجيل الجماعة التي تسبح تحقير الالام الصلاة لجملة القوم اي لا ينقص عن العذر

ولا يأتي بها في اول الركعة الاول عند الخفيف رزق
 كالسجود وعند آية في آية في اول كل ركعة وهو
 قولها وهو اقرب الى الاقفاً لما فيها من
 اختلاف العلماء والافانها في الفاتحة ولا يابى
 بين السورة والفاتحة لا يخلو الحمد لله في
 الصلاة التي فدا تبايع للمصنف وفي النوافل
 يأتي بها بخلاف ما افيد رار النوافل كذا
 فوالله العظيم يقول لا
 ظهر الدين

المردى وان استعملوا العشاء الجاء الامام القوم للفتح اذا قرأ ما يجوز به الصلاة
بعد مراعاة السنة في القراءة فلو جاء فيها اذا قرأ ما لا يجوز لا يكون مكروها وان
الغير واذا فتح على امامه وقراء الامام قدر ما يجوز به الصلاة الا انه توقف ولم نقل
الى آية اخرى ففتح عليه المعتذر الصحيح انه لا تقف صلاة المعتذر في الهداية وينبغي
للمعتذر ان لا يجعل بالفتح وللإمام ان لا يلجس اليه بل يركع اذا جاء او انه اول ينقل
الى آية اخرى وفي السراجية الامام اذا حضر عن القراءة بعد ما يجوز به الصلاة
ففتح عليه رجل من القوم لا تقف صلاة الفاتح وكذا لو اخذ الامام منه لا يقف
صلاة وفي شرح عمدة المصطلح المعتذر اذا فتح عليه بعد الجاء واخذ الامام لا يكون
مكروها وان لم يخذ منه بعد الجاء لا تقف صلاة الفاتح ولا يكره له ايضا ان لو
فتح بغير الجاء ففيه الاختلاف والاصح انه لا تقف سواء اخذ الامام او لم يخذ
قراء معتذر الجواز ولم يقرأ الحادي عشر لم يقرأ بقراءة في نوافل النهار وقيد به لان
الجهر بالقراءة في نوافل الليل غير مكروه وفي كفاية الشيخ المأني التطوع في النهار فانه
يخاف فيه بالقراءة الا في عذر وهو ان يكون هناك من يجتهد او يغلبه النوم
فيجهر له في النوم او يغلبه الكلام فانه يجوز ولا يجب عليه سجدة السهو ولا يوجب
النقصان الثاني عشر قراءة الامام آية السجدة في الصلاة السرية الا في اخر السورة
الثالث عشر تكرار الآية سرورا او خرا في النواضيل باعذر والعذر ان لا يترك
الامام ما يكره وانما في النوافل والسنة فلا يكره مطلقا سواء كان بعذر او بغير عذر
الرابع عشر تكرار السورة في ركعة واحدة في النواضيل الخامسة الصلاة را فقا
كمية الى امر فقيس للرجال وقيد به لان المرأة لو فعلت ذلك كانت تقف صلاتها اذا
كانت حرة ولو كانت امة ففيه شبهة الف ولا احتمال حدوث عقوبة السوء
عشر قول المعتذر عند آية الترتيب بان كان فيها ذكر الجنة وآية الترتيب بان
كان فيها ذكر الجنة وآية الترتيب بان كان فيها ذكر ان رصده الله وبغيت
رسالة مع عشر الاعتماد بجا يظن او سطوانة بلا عذر في غير نوافل اي في النواضيل
والسنة المؤكدة النوع السابع في المباحات وهي احد عشر العاشم ثمانية
الاول نظره بموضع عينيه بلا تحويل وجه ومع تحويل الوجه حرام وقد مر في المحرمات
الثاني تسوية موضع سجوده حرة او قرنين لعذر وهو ان لا يكتنه السجود بسبب
الحصى الثالث فتلح الجبة اي حية كانت مطلقا وان احتاج الى المعالجة قوله

تفصيل مقتضى امام

سنة في الصلاة

اي سواء حصل فيه احواف عن العقبية او لا وعند بعضهم لا يجوز قبلها اذا
حصل مع استدبار وقوله وان احتاج الى المعالجة اي باخذ اليه كالعضي واليد
ليضرب بها او بتكرار الفعل الى ثلث فضاة اذ فيه اخر از عن قول من لا يجوز مع المعالجة
وقوله اي حية كانت اي سواء كانت الحية بيضا او سودا او صفراء وهو احتراز
عن قول من لا يجوز قبل البيضا فانه من سوا كمن البيوت وصورتها بيضا لها
ضعفان ثلثه مستوية فلا يباح قبلها عنده الا بعد الاخذ والانداز فيقال لها
خط عن طريق المسلمين ومرى باذن الله تعالى فان است تقبل وقال الطحاوي
لا يباح بقل الحيات كلها غير اعدا رواه لان الله صلى الله عليه وسلم عاهد الخن ان لا يذبح
بيوت امة وان لا يظهر واذا فاقضوا العيب يباح قبلهم وقال بعضهم لا يجوز
الا قبل السوء الا غير الرابع يباح له ان يصلي وفي فيه دراهم او دنانير لا يمنع عن سنة
القراءة اما لو منع من سنة القراءة فانه مكروه تقدم في المكروهات الخامس
يباح له ان يصلي وفي يده ما لا يمنع من سنة الاعتمادات وس قراءة التواتر
على التاليف اي على الترتيب كما يفعل بعض الحفاظ في آية الحارث رب خاتما
للقرآن في الصلاة استمع نفض النوب كيدا لم يتزوج بحبده في الركوع
المن من قراءة السورة في ركعة او سورة اخرى في ركعة اخرى على الصحيح
من الروايات وهو مكروه في المحيط وفي الجامع الصغير الحاشي اما الخاص فتلاوة
الاول تكرار السورة في ركعة في التطوع اما في النواضيل لا يباح ذلك بل يكره
كما مر في المكروهات الخاصة الثاني يباح ان يصلي معتد احاطا او سطوانة في
ولو بلا عذر الثالث لحظ الامام الى من خلفه كالبعث ان قام هو وجلس
ان جلس النوع الثامن في المفادات وهي في التحقيق خمسة على العموم
الاول التكلم بكلام الناس مطلقا حقيقة او حكما قوله مطلقا اي سواء كان باثما
او بغير اثم او عامدا او سهوا فليلا كان اذ كثيرا وقوله حقيقة او حكما اما حقيقة
واما حكما فكل قول المصطلح انما هو دانا اليه راجعون لمن قال له قتل ابك والحمد لله
رب العالمين قال له الك ابي وضابط كل ما كان من نظم التواتر او كلمات
الادعية يقع حظا بالاحاد او بالجملة بالنية ان في الضحك وهو ما يكون سبعا
له دون جبرانه دانه نقف الصلاة والتبسم بالابكون مسموعا له
والجبرانه دانه لا يقف الصلاة ولا الوضوء الثالث العمل الكثير بلا اصلاح

مطلوب

مطلوب المفسدات وفيه خمسة

والقرينة ما يكون مسموعا له ولجبرانه
وانه ينفذ الصلوة والوضوء

قوله بلا اصلاح احراز عن الانصراف للتوضي والاختلاف وجعل الحية على
الاطلاق فكل من هذه الثلاثة على كثير لكن من اصلاح الصلاة فلتاقت الصلاة
والعمل الكثير فيه اختلاف كثير واضح ما قيل فيه ان كان الناظر يظنه خارج الصلاة
فهو كثير يقصد به الصلاة والافلا الرابع ترك فرض من الغوايض بلا عذر ولو
طافونه بدون احتيازه كمن صلى بانيار كعدة ركعتين ولم يقرأ شيئا الخامس
تعد الحداث احراز عن سبق الحدث فانه غير مفيد فلو كان يصلي تحت جدار
المسجد فاصاب شيئا فاحذر من الجدار شيئا على راسه فادماه فهو غير قبيل بعد الحدث
تقديم الصلاة ولو اصابه من خارج المسجد فهو غير قبيل سبق الحدث فلهذا
به الصلاة وعلى هذين الفصلين مسائل كثيرة تعرف في الغناء والحائية استمع
الكلام على الغوايض والواجبات والسنن والمستحبات والمباحات
والحرمان والكرهيات والمفادات واحدة اعلم ولو ترك الواجبات
او السنن او الاداب جازت صلاته ويجب عليه سجدة السهو في الواجبات
وهي بعض السنن ان تركها سببا في ترك الواجبات وبعض السنن التي
سجدت السهو في جميع الواجبات ان تركها سببا في بعض السنن ان تركها
سببا في ترك الواجبات او بالسنن فعل واجب عرف وجوبه بالسنة اي بفعل النبي
صلعم وهي العقدة الاولى لان النبي صلعم نسي العقدة الاولى فقام الى الثانية
فسجد به فلم يفعل حتى اتم الصلاة ثم سجد السهو فلما نسي فقام الى الثانية
القدر في نفسه وسجد به اذا زاد في صلاة فعلا من جنسها ليس فيها ترك
فعلا من جنسها اي فعلا واجبا عرف وجوبه بالسنة وان تركها عاده اجازت
صلاة ويكون مخطئا كثيرا وقد تقدم ذلك والله اعلم **فصل في المياه**
لابين كون الطهارة شرطاً للصلاة شرع في ذكر ما يحصل به الطهارة وهو الماء المطلق
اعلم ان جواز الوضوء والغسل اختص بماء مطلق وهو ما نزل من السماء وما في الارض
والانهار والينابيع والقدرة والابار والبحار والودية وهو ما كان في معدة
اولا اعلم ان الماء على ضربين مطلق ومقيد فالمطلق ما لا يحتاج في تعريف ذاته
الى شيء اخر بل هو الذي اذا نظر اليه الناظر سماه ماء على الاطلاق كالما الذي
نزل من السماء وما في العيون والانهار والابار والقدرة وما في البحار سواء
كانت في معدتها او في الارض وفي حكم هذه المياه انها طاهرة وطهور ينزل النجاسة

النجاسة الحقيقية والحكمية والغليظة والخفيفة والمقيد ما لا يتعرف ذاته بالتحديد
وهو كل ما استخرج بالعلاج مثل ماء الانهار والقدرة وما في العيون والابار والبحار
وكل ما في حال طهره مما لظلمة كالماء والمخالطة الكاملة ان يطهر بالماء حتى يطهر ولم يقصد
بالطهر المبالغة في التنظيف احراز عما اذا اطلق على بالاشنان او السدر فانه يجوز
الوضوء والغسل به ما لم يغلبه فيكون نجسا كذا في الغناء وفيه ولان الميت يغسل
بالماء المطلق بالسر لاجل المبالغة في التنظيف وحكم الماء المقيد انه طاهر غير طهور
يجوز به ازالة النجاسة من الثياب والابرة دون الاحداث فان
قبيل فقد جعل المصنف ماء السماء ماء العيون والانهار الى اخره
وليس كذلك فان الجميع من السماء قال الله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء
ماء فلهذا ينابيع في الارض فالجواب انه ليس في الآية دليل على ان كل
الماء من السماء فان قوله ماء مكررة والنجاسة في الاثبات لا تعم فان قيل
فهذا يوجب ان لا يجوز الوضوء الا بالماء خالص وانتم جوزتموه بكل ما نزل من السماء
فقلتم بالعموم بعد ما قلتم بالخصوص فالجواب ان الاصل في النجاسة في الاثبات
الخصوص الا اذا دللت قرينة على العموم وقد وجدت ههنا قرينة تدل عليه وهو
الامتنان لان الله تعالى ذكر ذلك امتنانا فلو كانت العموم فالتعظيم
منها وكذلك قوله تعالى وانزل من السماء ماء طهورا وقوله تعالى يطهركم به
فانه يعترض عن الفقهاء في ذلك فيقال لهم ماء مكررة في الاثبات فيجوز وجوبه
انها تخص الا اذا دللت قرينة على العموم وقد وجدت القرينة كما ذكرنا فان
قلنا وما الدليل على ان النجاسة في الاثبات تعم عن وجود القرينة قلت
الدليل قوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت وعلمت نفس ما احضرت والمراد
العموم اي علمت كل نفس الا ان يكون المراد به نفس واحدة وان توضحنا بالنجاسة
ان كان متعاطرا جاز والافلا كما في البناء بجمع وفي الواقعات من لم يمسح فقهوه
بالنواة فاصاب خفه بل الكلاء فكلموا فيه منهم من قال هو نفس دابة في البحر يستغفر
فمنه نفس الاشياء فلهذا لا يجوز لانه ليس بماء ومنهم من قال هو ماء فعلى
هذا يجوز والطهارة ماء والماء الذي يقطر من الكرم يجوز ان يتوضأ به لانه ماء خرج
من غير علاج كذا في المصداق وفي القدر في اشارته اليه حيث بشرط الاعتصار
الا ان الخلو في روح اختار ان لا يجوز لانه يخلو عليه ماء الشجر وقد ذكرنا ان الماء

مطلق ومفيدة فاعلم ان يجوز به الوضوء مادام على صفة الاطلاق فاذا ابطلت
 لم يطل بها باحد امرين اما بكمال الاختصاص او بغلبة المحاطة فكما لا اختلاف في
 احدهما تنزيب التباين حتى لا يخرج منه الا بصلاح فان كان يخرج من غير صلاح
 لم يحل اختلاطه وجاز الوضوء به كالماء الذي يقطر من الكرم والثاني في التغير بالطين
 بعد ما خلط به غيره فانه لا يجوز التوضي به لانه لم يوج في معنى المنزل من السماء اذ لا
 غير الا اذا طين فيه ما يقصد به المبالغة في النظافة كالامتنان ونحوه لان الميت
 يغسل بالماء الذي اغلى بالان يغيب ذلك على الماء فيصير كالماء في
 الخوض لزال اسم الماء عنه ولا يجوز التوضي بما غلب عليه غيره واختلوا
 في ذلك بل الغلبة بالاجزاء او بالاصناف ففي الهداية بالاجزاء وهو الصحيح وفي
 الفتاوى الطهيرية محمد اعتبر اللون وابو يوسف اعتبر الاجزاء وفي المحيط على
 والاصح من الروايات ان ابا يوسف اعتبر الاجزاء وهو ان المختلط اذا كان جازيا
 كالاشنان فاعلم ان يكون اقل من الثلث وان كان ما يغلبه من جنس الماء كما
 الدباء فاذا دون النصف يجوز فان كان النصف او اكثر لا يجوز ومحمد اعتبر الاوصاف
 ان غير الثلثة لا يجوز وان غير واحد اجاز وان غير اثنين فكذلك يجوز على الصحيح
 والتوضي بهما ان كان ما يغلبه من جنس الماء كاللبن فاعلم ان لا يوصف
 كما قال محمد وقيل الغلبة بغيره او لا من حيث اللون ثم من حيث الطعم ثم من حيث
 الاجزاء فان كان المحل لما لا يخالط لونه الماء كاللبن ونحوه ان كانت الغلبة
 للون الماء جاز وان كان للمخلوط لا يجوز وان كان لونه الماء فاعلم ان لا يوصف
 ان غلب ذلك الشيء لا يجوز والابو جاز وان كان لا يطره طعمه فاعلم ان لا يوصف
 الطهارة بما خالطه شيء طاهر فغير واحد اوصافه والاصح ثلثة الطعم واللون
 والرائحة فان غير وصفين قبل لا يجوز الوضوء به والصحيح ان يجوز كذا في المستقضي
 فان قيل ينبغي ان لا يجوز الوضوء به اذ غير وصف واحد القوله صلح خلق الماء طهورا
 لا يجزئ شي الا ما يغتر طهرا ولونه او ريحه فقلت معناه اذا كان المغير نجسا فان
 او صفة الثلثة بوقوع اوراق الاشجار فيه وقت الخريف فانها يقع في القدر ان
 فيغير طهر الماء ولونه وريحه فانه يجوز به الوضوء عند عامة اصحابنا وقيل لا يجوز
 لانه لا صفة معلومة كان معتقدا ولكن يجوز بشرط غسل الاشياء به لانه طاهر ولو خلط
 الماء بالطين ان كانت رقة الماء غالبة جاز الوضوء به والافلا ولو تغير الماء بطول

الكلث

الكلث الزمان او بالطلب كان حكمه حكم الماء المطلق وان اختلط بالتراب الطاهر
 ان كان يمكن استعماله فهو كالماء المطلق والافلا ويجوز الطهارة بالماء الذي يخلط
 الاشنان والصابون والزعفران اذا لم تغلب عليه الحرة اما اذا غلبت لا يجوز
 وتوطح الزنج في الماء حتى اسود به جاز الوضوء به وان طين ان كان بحيث اذا
 به دخن لم يجز وفي منية المصلي اذ ابل الجوز في الماء ان يغيب رقة جاز الوضوء به
 وان صار خفيفا لا يجوز وكل ما وقعت فيه نجاسة لم يجز الوضوء به وكذا اذا غلب
 على طين ذلك سواء كان الماء قليلا كالماء او كثيرا كالغدير وسواء
 كانت النجاسة قليلة او كثيرة وانما دهن الماء غير الجار او ما هو في معنى الجار
 كالغدير العظيم قال الخنزي لو ان الماء الطاهر خلط بالتراب النجس وصار طينا
 او كان التراب طاهرا او الماء نجسا اختلط المشج فيه قال ابو بكر الاسكاف
 العبرة للماء ان كان طاهرا فالطين طاهر وان كان نجسا فالطين نجس ولا يطر
 الى طهارة التراب ونجاسته وقال ابو بكر العبرة للطين انها كانت طاهرا
 الجوز طاهرا وقال ابو القاسم الطحاوي انها كانت نجسا فالعبرة للنجس ولا يطر
 بالخلط وبه اخذ الفقيه ابو الليث وقال بعضهم العبرة للغلبة منها انها كانت غالبيا
 فالحكم له وبهذا روي عن ابي حنيفة وقال بعضهم هو عند ابي يوسف نجس كيف
 ما كان وعند محمد طاهر وهذا كما خالفهم في العين النجسة اذا صارت عين اخرى
 عند ابي يوسف لا يطره وعند محمد يطره ويغيره في الترسين اذا اخرج وصار
 رما او الحار اذا مات في المملحة واستحال فانه يطره عند محمد حلالا لا ييوسف
 واما طين الطرقات فالاصح انه ان كان فيه نجاسة فهو نجس والافلا اما الحار
 اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء به وحد الجار ما لا يتكرر استعماله وقيل ما يترى
 شئيه كذا في الهداية وقيل ان وضع ان يرس في الماء عوضا لم يقطع وعن ابي يوسف
 ما لا يجزئ وجه الارض بالانغراف منه ولا يشترط في الماء الجاري المدة وهو الصحيح
 ولو جلس الناس صفوا على شطآنهم وتوضؤوا منه جاز هو الصحيح وعن ابي يوسف
 قال قلت لابي حنيفة عن الماء الجار يغسل فيه رجل من جنابة يملئ يوضوء رجل على
 قال نعم وان بقي في النهر الجار خروا بول او دم لا يجزئ لم يتغير لونه او طعمه او ريحه
 وفي الفتاوى الكبرى اذ ابل انسان في الماء الجاري فتوضأ ان في اسفل جاز
 وبه فارجع الماء الراكد لان في الجار ينقل النجاسة من مكان وقوعها فلا يبرئ

في موضع آخر الابلث هذه اوجيه بخلاف الركك فانما لا يتقبل عن موضع وقومها
 ولو ان س قنة صغيرة فيها كلب ميت قد س عر ضها والماء يجري تحتها او فوقها لا يابس
 بالوضوء اسفل منه اذ لم يتغير لون الماء او رايحه وهذا قول ابى يوسف خاصة وعندهما
 لا يجوز وهذا الذي ذكرناه من جواز الوضوء في الماء الجاري اذ وقعت فيه نجاسة شرطه
 اذ لم يزل لها اثر والامر للون والطعم والرائحة وهذا اذا كانت النجاسة ما بعد
 اما ان لم يكن ما بعد كالماء المنيب اذا كان الماء يجري عليها او على كثرتها او وضعا لا يجوز
 استقاله وان كان يجري على اقلها واكثره يجري على موضع طاهر ولان قوة فانه يجوز
 استقاله اذ لم يوجد النجاسة اثره في شرح القدرين لابن عوف اذا كانت النجاسة
 حية كراهية ميتة لم يجر الوضوء مما قرب منها وجاز ما بعد لان باستقال ما قرب
 منها يصير مستقلا بها بيقين فلا يجوز الماء ما بعد فالنجاسة غير مستقرة فيه جريانه
 فيجوز الوضوء به ولهذا قالوا لو ظهر لها اثر في الماء لم يجر الوضوء به وهذا الذي
 ذكره في شرحه انما هو قول ابى يوسف خاصة اما عندنا فلا يجوز التوضي من سفلها
 اصلا وفي هذه المسئلة تفصيل ان كانت الميتة ش غلة لبعض النهر جاز الوضوء
 مما بعد ولا يجوز مما قرب ويعرف البعد والقرب بان يجعل فيه صبيغ بمقدار
 النجاسة فما يبلغ الصبيغ من جرية الماء لا يقع منه الطهارة وتصح ما وراء ذلك
 وان كانت ش غلة لكل النهر او لاكثره فان الطهارة لا يجوز ما سفل منها اصلا
 وتصح من اعلاها وان شغلت نصف النهر فغلبه خلاف والصحيح انه لا يجوز الطهارة
 احتياط ولو كان على السطح غيرة فوقه عليه المطر فالميزاب ان كانت النجاسة
 عند الميزاب وكان الماء كله يلقى الغيرة او اكثره او نصفه فهو نجس الى ان يظلم
 وان كانت الغيرة على السطح في مواضع متفرقة ولم تكن على رأس الميزاب لا يكون نجس
 وحكم حكم الماء الجاري ولو دلف البيت على السطح غيرة ان كان لمطر قويا لا يكون
 نجس وان كان ضعيفا فهو نجس وعنه محمد رحمه الله انه قال في ماء المطر اذ اقر بعدت
 ثم استنق في موضع فخاضه ان لم يدخل المسجد فغسلت بالاباس اذ لم يكن للنجاسة
 فيه اثر وهذا يدل على طهارته ولو شئى بقدوم مبلولة على نجاسة بابه لا نجس
 قدمه لان النجاسة يجذب الرطوبة الى نفسها ولو كانت النجاسة رطبة ومشي
 عليها بقدوم بابه فانه نجس قدمه لان القدم هو الذي يجذب الرطوبة بها على
 هذا اذ مشى الكلب في النهر وكان ذائبا فانه نجس وان كان جادا لا ينجس كذا في الخبر

واما في الغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بجر يك الا اذا وقعت فيه نجاسة
 في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الاخر لان الظاهر ان النجاسة لا تغسل اليه
 لان اثر التحريك صراية فوق اثر النجاسة وسبح الغدير غدير الانه بمعنى المعذور
 كما لعنيل بمعنى المعقول والغدير هو الترك وكان التسلل لما غادرتة منها لك ان
 تركه سمي غدير او تحرك عند ابي حنيفة رحمه الله بالاعتلال من غير غنى لا بالوضوء
 لان الحاجة الى الاعتلال في الغدير ان اشده الحاجة الى التوضي لان الوضوء يكون
 في البيوت غالبا وعند ابى يوسف يعتبر باليد لان يدا في ما يتوصل الى موقفة
 الركعة وعند محمد بالتوضي وصح في الوجيز قول محمد وجهه ان الاحتياج الى التوضي
 اكثر من الاحتياج الى الاعتلال فكان الاعتبار به اولى وقال الكرخي المعية كثر الراك
 ان النجاسة تخلص الى هذا الموضع فانه لا يتوضا منه وقيل يتنج بالصبغ بان يلقى
 فيه صبغ بمقدار النجاسة ثم ينظر ان نفذت الى الجانب الاخر فهو صغير وان لم ينفذ
 اليه فهو كبير والمعتبر من الركعة الارتفاع والاختلاف لا الموج الماء لان الموج الماء
 يكون وان كثر الماء ولو اضطرب الماء الذي وقعت فيه النجاسة بالرج او غير
 لم يجر الوضوء به لان النجاسة اختلطت بجميعه وشاعت فيه كذا في شرح القدرين
 لابن عوف وهذا التعدير المذكور في الغدير هو قول العراقيين بان يكون كجبت
 لا يتحرك احد طرفيه بجر ك الاخر وبعضهم قدره بالمسحة بان يكون عشرة
 اذرع طولا في عشرة اذرع عرضا بذراع الكرباس توسعة للأخر على الناس قال
 في الهداية وعليه الفتور وهذا اختيار البخاريين وذراع الكرباس ذراع العامة
 سبع قبضات وهو اقصر من ذراع الحد يد قبضة وقيل يعتبر في كل زمان ومكان
 بذراعهم وقيل محمد رحمه الله عن مقدار الغدير فقال مسجد رندا كان مسجده عشرة
 في عشرة وقيل كان داخله ثمانية في ثمانية وخارجة عشرة في عشرة هذا اذا كان
 الغدير ربعا فانه يعتبر ان يكون كل جانب من عشرة اذرع فيكون مائة
 ذراع وكذا اذا كان طولا عشرة عشرين وعرضا خمسة خمسة فهو في حكمه
 لان مائة مائة وعلى هذا فاعبته بان يكون مائة مائة فان كان مثلثا فانه
 يعتبر ان يكون من كل جانب خمسة عشر ذراعا وربع ذراع حتى يبلغ مائة مائة
 ذراع ومائة في هذه الصورة ان يضرب احد جانبيه في نفسه فاصح اخذت
 ثلثة وعشرة فهو مائة مائة في هذه الصورة مائة ذراع وثلثة اربع ذراع

وشيئا قليلا لا يبلغ ربع ذراع ويد السويب لجزء مائة ووجه ذلك ان تقرب
 خمسة دربعان في مثل يكون مائتين واثنين وثلاثين وتسعة اجزاء من سنة عشر
 جزء من ذراع ثلثة سبعة وسبعون ذراعا وفي خمسة عشر جزء من ثمانية واربعة
 جزء من ذراع وذلك نصف ذراع وسدس عشر ذراع وعشرة ثلثة وعشرون
 ذراعا واحد واربعون جزء مائة وستين جزءا من ذراع وذلك ربع ذراع ونصف
 من عشرة ذراع فاذا جمعت الثلث والعشر وجزء مائة ذراع وثلاثة ارباع ذراع
 وشيئا قليلا لا يبلغ ربع ذراع وان كان مقدرا اعتبر ان يكون قطره احد عشر
 ذراعا وخمس ذراع ودوره ستة وثلاثين فاحس ان تقرب نصف القطر
 وهو خمسة ونصف وعشر ونصف الدور وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراع واربعة
 اخماس ذراع واما احد العوج فاضلف فيه والاصح ان يكون بحال لا يتجس بالقطر
 وعليه القنوي وقيل مقدار ذراع وقيل مقدار شبر فان كان الماء كثير اوله عوج
 اقل من عشرة في عشرة فانه تجس بوقوع النجاسة فيه فان ابسطا بعد وقوع النجاسة
 فيه وصار عشرة في عشرة فهو نجس وان وقعت فيه النجاسة وهو عشرة في عشرة
 لم ينقص مضارا قل من ذلك فهو طاهر ولو ان الغدير الصغير حكم نجاسة ثم دخل الماء
 من جانب وخرج من جانب اخر قال ابو بكر الرازي لا يطهر ما لم يخرج منه مثل ما فيه
 غائبات من مثل ما فيه ثلاث مرات اذا كانت النجاسة لا تستبين فيه وبه اخذ
 الفقيه ابو الليث ولو ان غديرين صغيرين يخرج الماء من احدهما ويدخل في الآخر
 فتوضا انسان في خلاله ذلك جاز وسئل ابو القاسم بن جهم عن غديرين
 في شربين قل ماؤه حتى صار رابعة وقعت فيه نجاسة ثم دخل الماء حتى امتلأ
 ولم يخرج منه شيء هل يجوز التوضي به قال لا لانه كلما دخل ماء صار نجس ولو كان الغدير
 طويلا وليس له عرض فالاصح انه ان كان بحال لو انضم طول الى عرضه يصير عشرة اذ عشرة
 يجوز التوضي منه وقال ابو نصر اذا كان طولها لا يخلص بعضها الى بعض جاز التوضي منه
 وقال ابن طرخان لا يجوز وان كان طوله من الجار الى سمرقند فقل له كيف الحيلة
 قال يحفر حفرة بحنبه ويسبل الماء اليها ويوضا مما بينهما ولو وقعت النجاسة
 في غدير كبير وهي مريضة يتوضا من ناحية اخر مقدار عشرة اذ ربع وعن ابى يوسف
 لا تجس الا ذلك الموضع وان كانت غير مريضة كالبول والخران توضا من الجانب

الا ان جاز اجماعا وان توضا من جانب الوقوع جاز عند البخاريين والجمهور عند
 الواقيين وعليه هذا قال مشايخنا ان القوم اذا كانوا يتوضون معاني الغدير العظيم
 يجوز لان ماءه في حكم الماء الجار كذا في الفتاوى واذا كان الغدير اعلاه عشرة
 اذرع في عشرة واسفل اقل من ذلك يتوضا به منه ويغتسل فيه وان كان اعلاه
 اقل من عشرة في عشرة واسفل عشرة في عشرة فوقع فيه نجاسة تجس ما هو
 اقل من عشرة في عشرة دون اسفله حتى لو انتهى الماء الى عشرة في عشرة جاز التوضي
 وفي النهاية اذا غسل وجهه للتوضي في الغدير العظيم فسقطت عنه وجهه في الماء
 فوضع الماء في موضع الوقوع قبل التحريك فغسل ابى يوسف لا يجوز ما لم يحرك الماء
 وبعض مشايخنا لا يجوز واذا ذلك توسعة للعموم البك ولو ان الغدير اذ حكم نجاسة
 لم يصب ماؤه وجف اسفله حكم بطهارته فان دخل ماؤه ثانيا فغيره روايتان عن حنيفة
 احدهما يعود ونجس كما كان اولاد الثانية لا يعود ونجس وهو الاظهر وكذا اذا غطيت
 الارض بنجاسة فحفت وزهبت اثرها ثم عاد الماء او وقع من ترابا شيئا في الماء
 العقل فيه روايتان اظهرهما لا يعود ونجس وكذا الخنة اذا اصاب الثوب
 نجف وحرك حكم بطهارته فاذا عاد الماء فالظاهر انه لا يعود ونجس وفي الواقعات
 اذا اصاب الثوب الارض بنجاسة فحفت وزهبت اثرها ثم اصابها الماء عادت نجسة
 والخنة اذا حرك ثم اصابها الماء لا يعود ونجس لان النجس يطهر بالتطهير والفرك
 تطهير لانه بمنزلة الغسل وفي الارض لم يوجد التطهير وكذا اكل الميتة اذا ذبح دباغا
 حكمها بالتراب او النجس ثم اصابها الماء فالظاهر انه لا يعود ونجس قال سمس لانية
 انما لا يعود النجاسة باصاها بالماء لان باصاها بالماء يمتنع ان يزداد الطهارة
 لان الماء يعرف مطهر الامنجا وموت ما ليس له دم سائلة كالبلع والذباب
 والزنبرور والعقرب اذا مات في الماء او في غيره لا ينجس وكذا اذا مات
 خارج الماء ثم القى في الماء فانه لا ينجس ايضا وموت ما يعيش في الماء اذا مات
 في الماء لا ينجس كالسمك والضفدع والسرطان الذي يعيش فيه هو الذي يكون تلوذ
 وموتاه فيه سواء كانت له نجس يذبح او لم يكن في ظاهر الرواية وروى عن ابى يوسف
 انه اذا كان له دم سائل اوجب التجسس وكذا اكل الماء والسحفاة واستباه
 ذلك على هذا الاختلاف واما في ظاهر الرواية لا يوجب التجسس لانه مات في معدته
 مظنة والشيء اذا مات في معدته ومظانه لا يعطى له حكم النجاسة واحرز بقوله يش

في الماء عن ما يتبعش فيه كطير الماء فانه ينحج وقيد بالما اذ لو مات في غير الماء فسد
 عند بعضهم وقيل لا يفسد وهو الاصح كذا في النهاية ومنه الخلاف في عدم
 اف الماء ما هو قتل عدم الدم فيطرد في الماء وغيره وقيل وجود المعدن فيقتصر
 على الماء والصفة التي تسيل في التماسك ليست بدم على الحقيقة لانه يتبعش والدم لا يتبعش
 بالشمس ولا فرق بين الضفدع البري والبحري هو الصحيح وقيل البري يفسد لوجود
 الدم وعدم المعدن كذا في المحذرة قال في النهاية وعن محمد ان الضفدع اذا تقفست
 في الماء كره شربه لا نجاسة لكن لان اجزاء الضفدع فيه وهي غير مأكولة وكذا اكل ما يش
 في الماء اذا كان غير مأكول اللحم اذا تقفست فيه وتفتت لانه لا يتوصل اليه الا بمعه جزء
 من اجزاء الذي لا يجل اكله فخطا به كذا حكم الماء المطلق اي هو طاهر في نفسه وطهور
 اي مطهر لغيره من الاحداث والاختباث يزيل النجاسة بهذه صفة الطهور اي يزيل
 النجاسة المرئية وغير المرئية عن الثوب والبدن جميعا حكمية كانت اي سواء
 كانت النجاسة حكمية وهي المحدث الاصف والاكبر او حقيقية وهي الجنب واعلم
 ان الجنب يطهر على الحقيقة والمحدث يطهر على الحكمي والنجس يستلزم **فصل**
 في تقدير اي قدر الماء الذي يزيل النجاسة الحكمية لا ذكره الظاهرة وهو الماء اخذ
 بذكر مقدار الماء الذي يحصل به الظاهرة عن الاحداث على وجه السنة اعلم ان قدر
 الماء على وجه السنة في الوضوء قدر ربع صاع وفي الغسل من اجزاء صاع بصاع
 البني صاع لان الله صلعم كان يغسل بالصاع ويتوضأ بالمد وهو رطلان اعلم
 اجمع المسلمون على ان الماء الذي يجري في الوضوء والغسل غير معتد بل يكفي فيه القليل
 والكثير اذا وجد بشرط الغسل وهو جريان الماء على الاعضاء وجميع العلماء على ان
 عن الكسراف في الماء ولو كان على شاطئ البحر واختلفوا في بعض مكرهه كراهية شربه
 وقال بعضهم الكسراف ارام قال العلماء المستحب ان لا ينقص في الغسل عن صاع
 ولا في الوضوء عن مد ولكن اختلفوا في الصاع على الخلاف في تقديره في صدقة الغسل
 فاش رايه المص بقوله ثم المد رطلان والصاع بالمد اربعة امداد وبالرطل ثمانية
 ارطال بالمواقي عند ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وقال ابو يوسف خمسة ارطال
 وثلاث رطل بالبغداد وربع الوضوء على اربعة اوجه كل وجه له ماء معتد على وجه السنة
 مستطير اما ان لا يستنجي ويمسح على الخفين هذا هو الوجه الاول او يستنجي ويمسح على
 الخفين هذا هو الوجه الثاني او لا يستنجي ويغسل الرجلين ولا يمسح على الخفين هذا

كما يحصل

الوجه الثالث وقدم المسح على الخفين وان كان خلفا عن غسل الرجلين باعتبار ان
 كفاية الى ماء اقل من الغسل فهو يستر في الاقل الى الاكثر واعتبر هذا في الوجود الاربعة
 او يستنجي ويغسل الرجلين هذا هو الوجه الرابع وهو اعلاها واكثرها ماء اما الذي
 لا يستنجي ويمسح على الخفين يتوضأ على وجه السنة برطل واحد من ماء يغسل به الرجل
 وجهه وذراعيه ويمسح برأسه ووجهه واما الذي يستنجي ويمسح على الخفين يتوضأ برطلين
 من ماء رطل واحد للاستنجاء ورطل اخر للوضوء يكون للوجه والذراعين ويمسح
 اي مسح الرأس ومسح الخف واما الذي لا يستنجي ويغسل الرجلين ولا يمسح على الخفين
 يتوضأ على وجه السنة برطلين من ماء ايضا رطل واحد للوجه والذراعين
 ومسح الرأس ورطلان لغسل الرجلين واما الذي يستنجي ويغسل الرجلين
 يتوضأ على وجه السنة بثلاثة ارطال من ماء وهذا اعلاها ما يكون في الماء الذي
 يتوضأ به رطل واحد للاستنجاء ورطلان يكون للوضوء للوجه والذراعين
 ومسح الرأس وتوفر بهما ما مسح الخف ورطلان يكون لغسل الرجلين وهذا
 واذا خرج منه ريج ولم يبل ولم يتغوط لا يستنجي اي لا يستنجي اعلم
 ان هذا ثلثة اصناف خرج منه ريج ولم يبل ولم يتغوط بال ولم يتغوط تغوط وبال
 فاش رايه المص الى حكم الصنف الاول بقوله لا يستنجي اي لا يستنجي
 بل كيفية رطل واحد للوضوء وهو قوله ويتغمض ويستشق ويغسل الوجه واليد
 والرجلين ويمسح بالرأس والاذنين والرقبة وكذلك لا يستنجي في النوم والقاء
 والجنون والعقوبة في الصلاة المطلقة ذات الركوع والسجود واحترار عن صلاة
 الجنابة فانه اذا قمعة فيها لا ينقص وضوءه والخارج من غير السبيلين واما
 الخارج من السبيلين كالبول والغائط ففيه الاستنجاء هكذا يتوضأ كما وصفه
 واذا بال ولم يتغوط هذه اشارة الى الصنف الثاني وحكمه انه يغسل قبله دون
 دبره واثارة الى الصنف الثالث بقوله واذا تغوط وبال يغسل قبله
 ودبره يبدأ بالقبيل يغسل القبيل ثم ينشئ بالدبر وفي الغسل من الجنابة والحيض
 والنفس يستنجي على كل حال سواء خرج منه ريج ولم يبل ولم يتغوط او بال ولم
 يتغوط او تغوط وبال هذا الذي ذكره في بيان كيفية الوضوء بالماء المقدر وثلاثة
 الى بيان كيفية الغسل بالصاع من الجنابة والحيض والنفس بقوله ثم اذا اراد
 ان يغسل يستنجي برطل من ماء ويتوضأ برطلان وهو قوله ويتغمض ويستشق

ويغسل وجهه وذراعيه ويصحب رأسه واذنيه برطل ويصحب على رأسه وسائر
 جسده حتى ارطال ويغسل قدميه برطل فذلك كله ثمانية ارطال في حوض المغتسل وهذا
 التفصيل على قول أبي حنيفة ونحوه في تقدير الصباغ ثمانية ارطال وفي الكفاية في حوض المستنجي
 والمتوضئ والمغتسل ليس بتقدير لازم يمنع الزيادة والنقصان او يمنع احد بهما بل
 يكفي فيه القليل والكثير حتى لو توضأ او اغتسل بكثر من هذا التقدير ولم يسرع في الماء
 او توضأ او اغتسل بدون ذلك واستغنى وضوءه اي اتم وضوءه والحكمه واولها وضوءه
 على الوجه المسنون وعند الجارية وانما الكراهية في الماسرات وهو مجاوزة الحد
 وهو التضييق وهو النقصان عن الحد والمعتبر في ذلك الكفاية فلو توضأ برطلين
 او اغتسل بصباغ ولم يسرع لم يجز فاعلم ان التقدير بذلك ليس بشرط لازم وانما يقتصر
 ايصال الماء الى اعضاء الطهارة والله اعلم بالصواب **في فضل الاستنجاء**
 وهو ازالة النجاسة العينية وفي المغرب ياتي واجبي اذا حدث واصل من الجنوة وهو
 المكان المرتفع لانه يستريح تحتها والحاجة ثم قالوا استنجي اذا مسح موضع الجنوة وهو
 من البطن او غسل الاصل فيه في بيان فضله قوله تعالى فيه اي في مسجد النبي صلى الله عليه
 وسلم في رجل يجتنب ان يظهر وبالماء من الاحداث او معناه انهم كانوا يتوضئون
 بالماء ولا ينامون بالليل على الجنابة او معناه يظهر من الذنوب بالسترة والله
 يحب المطهرين وذلك ان ناس من اهل مسجد قبا، وهذا على رواية وفي رواية
 اهل المسجد النبي صلى الله عليه وسلم كانوا اذا اتوا الحلاء استنجوا بالاجار ثم بالماء فان النبي صلى الله عليه وسلم
 عليهم وانزل في شأنهم هذه الآية فجاء النبي صلى الله عليه وسلم وقف بباب المسجد وقال
 فيه ان الله يعقد احسن عليكم الثناء في طهوركم بضم الكاف وهو الفضل الذي هو
 المصدر فيهم يتطهرون وقرأ عليهم هذه الآية قالوا يا رسول الله انما استنجي بالماء
 بعد الاستنجاء بالاجار وكان الاستنجاء قبل ذلك في اول الاسلام بالاجار دون
 الماء وهم اول من فعل ذلك ومن هذه السنة وهي محبة الطهارة وابتداء النظافة
 وهي حروة ادمية وظيفة شريفة ثم اقتدر بهم بعدهم رد الطهارة في جمع الاطراف
 من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في تفسيره لما نزل فيه رجال يجتنبون ان يظهر
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم معه المباحون حتى وقف على باب مسجد قبا فالانصار
 جلوس فقال امومنون انتم فكت العتوم ثم اعادها فقال عمر يا رسول الله انهم ممنونون
 وانهم فقال صلى الله عليه وسلم بالقض، قالوا نعم قال انصرفوا على البلاء قالوا نعم قال

اشكروا في الرخا قال نعم قال صلى الله عليه وسلم ممنونون ورب الكعبة فجلس ثم قال يا موشر
 الانصار ان الله تعالى عز وجل قد انشئ لكم الذي تصنعون عند الوضوء وعند
 الغائط فلو انتم يا رسول الله تنزع الغائط بالاجار الثناء ثم تنزع الاجار بالماء فتبني
 البنية صلعم فيه رجال يجتنبون ان يظهر او ينبت ان البنية صلعم كان يجلس معه الى النبي
 الاستنجاء وكان يستعمل الجارة تحفيها والماء تطهيره قال شيخ الاسلام الاستنجاء
 نوعان بالجر والماء فبالجر سنة واتباع الماء ادب وفضيلة وقيل مستحب
 لانه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم كانوا يستنجون بالماء مرة ويتركونه مرة واحدة وهذا احد
 الفضيلة والادب وقال بعض المشايخ انما كان اتباع الماء مستحباً في الزمان
 الاول واماني زماننا فهو سنة ايضا كما روي عن الحسن البصري انه سئل عن الاستنجاء
 بالماء فقال سنة قبل كيف يكون سنة والجبارة الصبيحة كعبه وابن مسعود تركوه
 فقال انهم كانوا يبعون بهوا وانهم يتطهون ثلثا فكان في زماننا سنة كالاغتناء
 بالجر في زمانهم كما في النهاية يتطهون بكسر اللام نطقا بكون اللام وهو القاء
 الغائط رقيقا والصحيح انه مستحب بعد الجارة وفي السراج الوهاج شرح العدة وروى
 في عند الماء بعد الجارة ففعل مستحب وقيل سنة في زماننا وقيل سنة على الإطلاق
 وهو الصحيح وعليه الفتوى وهل يشترط فيه ثياب المراكمة قال بعضهم نعم فعلى هذا
 لا يعتد بالمرات بل يستعمل الماء حتى يذهب العين والرائحة وقال بعضهم لا يشترط
 بل يستعمل حتى يغيب على طهارة طهره ثم قد روي بالثلاث قال الفقير الى رحمة
 الله تعالى المحسن ربح فاذا كان للاستنجاء هذه الفضيلة فينبغي للعب ان يستنجي مثل
 استنجاء اهل قبا، ويأتي بجميع واجباته اي الاستنجاء وسنة وادبه ويحسب
 منهية وبدعه ومكرامة كما ذكره في الفضيلين بعد هذا الفضل يستحق الثناء
 والثواب وكما انه طهر وجهه عن النجاسة حقيقة ينبغي ان يظهره اي فرضه عن
 النجاسة حكمي مثل الرناد واللواط وغير ذلك اعلم ان دور البصائر فقطنوا بهذه
 الطواير ان اهم الامور تطهير سرايرها فيجب ان يكون المراد بقوله صلى الله عليه وسلم الطهور
 نصف الايمان عمارة الطواير بالتنظيف بالماء وتزجيب البطن واتباع ما مشق
 بالاجنات والاقدة في شربها فاطهارة لها اربع مرات الاولى تطهير الظاهر
 من الاحداث والاجنات والفضلات الثانية تطهير الخواارج عن الجرائم
 والاناسم الثالثة تطهير القلب عن الاخلاق المذمومة والرذائل الممقوتة الرابعة

تطهير السر عما سوى الله تعالى وبهي طهارة الانبياء والصدّيقين والطهارة في كل رتبة
نصف العمل الذي فيها فان الغاية القصوى في عمل السر ان يتكشف له جلال الله تعالى
وعظمته ولن يخل من مودة الله تعالى بالحققة من السر ما لم يخل ما سوسه وذلكت
قال الله تعالى قل الله ثم ذرهم لانهما لا يجتمعان في قلب وما جعل الله لرجل من قبيلين في
جوفه واما على القلب فالغاية القصوى عارته بالاخلاق المحمودة والعقائد المشروعة ولن يتصف بها
الملم ينظف عن نقايتهم ما من العقائد الفاسدة والذليل المزمومة فقطعها احد الشرطين
وهو الشرط الاول الذي هو شرط في الثاني فكان الطهور شرط الايمان فلهذا المعنى
ولذلك التطهير لخراج عن المناهي احد الشرطين وعما رتقا بالطاعات الشرط الثاني
فهي مقامات الايمان ولكل مقام طبقة ولتنبأ الى العبد الطبقة العالية الا ان يجاوز
الطبقة السافلة فلا يصل الى طهارة السر عن الصفات المزمومة وعما رتقا بالجمود من الملم
يخرج عن طهارة القلب عن خلق المزموم وعما رتقا بالجمود والوصول الى ذلك من لم يفرغ
عن طهارة الجوارح عن المناهي وعما رتقا بالطاعات وكل من المطلب وشرف صعب كمال وطال طريقه
وكثرت عقباته ولا تظن ان هذا الامر يركب بالتمني ونياها لكونها من عسير بصيرة
عن نقاوت هذه الطبقات لم يفهم من مراتب الطهارة الا المדרجة الاجزئية التي
هي كالعشر الاخير بالاضافة الى اللب المطلوب وصار يمين فيه ويستقصي في طهارة
ويستوعب جميع اوقاته في الاستنجاء وغسل الثياب وتنظيف الظاهر وطلب المياه
الجارية الكثيرة طهارة منه بحكم الوسوسة وجعل العقل ان الطهارة المطلوبة المشرفة
هي هذه فقط وجملا بسيرة الاولين في استغفارهم جميع الهمم في تطهير القلوب بطلب طهارة
في ادراكها من ان عمره مع علو منصبه توفى بما في جرة نصرانية وجمع انهم ما كانوا
يعلمون البعد عن الرسومات والاطمئنان بل كانوا يسمعون اصابعهم باجمع قلوبهم
وعندوا الكائن من البيع المحدث ففقدوا كانوا يصعدون على الارض في المساجد ويمشون
حفاة في الطرقات ومن كان لا يجعل بينه وبين التراب حاجزا في مضجعه كان من الكابر
وكانوا يقتضون على الجارة في الاستنجاء وقال ابو هريرة وغيره من اهل الصفة رضي الله
عنهم كانوا كل الشواذ فقام الصلاة فتدخل اصابعها في الخصى ثم يفرغها بالتراب
وتكبر وقال عمر رضي الله عنه ما كان يعرف الكائن على صدر رسول الله صلى الله عليه وآله كانت مناديا
بواطنهم رجلا كان اذا اكلت الغر مسجونا به ويقال اول ما طهر من البيع بعد رسول الله
صلى الله عليه وآله اربعة المناخل والكائن والموايد والشيخ وكان غنايتهم كلها بنظافة البطن

حتى قال بعضهم الصلاة في التعلين افضل اذ رسول الله صلى الله عليه وآله في صلاته
اذ اخبره جبريل عليه السلام ان عليها نجاسة وطلع الناس انفسهم قال عمر لم يتم
تعالكم قال النخعي في الدين ينجسون بغيرهم وودت لو ان محمدا جاء وادخل
منكر الخلق النعل فمكدا لكانت يدهم في هذه الامور بل كانوا يمضون في طين الشوارع
حفاة ويجلسون عليها ويصعدون في المساجد على الارض وما يكون من ذنوب البر وغير
وهي تراس بالرداب وبول عليها ولا يكرزون من عرق الابل والغنم
مع كثرة عرقها في النجاسات ولم ينقل قطا عن واحد منهم سوال في ذنوب النجاسات
فمكدا لكانت يدهم وقد انتهت النوبة الا ان الى طائفة يستعملون الرغوة
نظافة ويقولون هي مبيحة الدين فاكثر اوقاتهم في سريتهم الطواهر كفعل ان شطط
بهم وساء الباطن فخر استنجون بجنابة الكبار والعجب والجل والرياء والتفاخر
ولا يستكفون ولا يتجربون منه ولوا اقتصر مقتصر على الاستنجاء بالبحر او مشي على
الارض حافيا او صلب على الارض او بوار المسجد من غير سجدات منقوشة او مشي
على العرش من غير غلاف القدم ادم او نوصاء من انية تجوز او رجل غير متقشف
اي موايد العبادات وشهدوا النكير والقبول بالقدرة واخرجوه من زمرتهم ويتكفوا
من مواكلته ومخالطته فمما البذاذة التي هي من الايمان قذارة والرغوة فانظر كيف
صار المنكر موقفا والمودف منكرا وكيف ان رس من الدين كما ان رس تحقيقه وعلوه
فاذا عرفت من المقدرة واستيعقت ان الطهارة لها اربع مراتب فاعلم ان
المصير لا يتكلم الا في المرتبة الرابعة وهي نظافة الظاهر فقط فاذا طهره الى طهر
فوجه حقيقة وحكما اي طاهر او باطن يكون من باطنهم ومن باطنهم واقدر بهم
سنة سنهم في احوالهم وافعالهم يكون معهم ويحشر يوم القيمة في زمرتهم قوله
تعالى ومن يطع الله والرسول فله الله طاعة الله طاعة الرسول ولكن لا يقدر
وتنويه باسمه صلى الله عليه وآله في هذه الآية لا قال عبيد بن زيد الا انصار الذي ارى
الاذان يا رسول الله اذا امت ومنت كنت في عليين فلانك لا والجمع بك
وذكر حزنه على ذلك فتركت هذه الآية وذكر كل من عبيد بن زيد ان لهامات
التي صلى الله عليه وآله في الايام شيئا بعد فني وحكاة العشر فقال اللهم
اغني فلان شيئا بعد جيبتي حتى التي جميع فني مكانه وحكي التعليل انما تزلت في نوب
مولي رسول الله صلى الله عليه وآله وكان شديد الحب لقليل الصبر عنه فانه ذات يوم وقد

ت

نظافة

وقد تغير لونه وحل خشمه برف في وجهه اظن فقال يا نوبك ما غير لونك فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا وجميع غير اني اذا لم ارك استغفرت اليك واستوصت وحشية
 شديدة حتى العاك ثم ذكرت الاخرة واخاف ان لا اراك هناك لاني كنت
 انك ترفع مع النبيين واني ان رجعت فقلت كنت في منزلة هي في منزلة لك
 وان لم ادخل فذلك حين لا اراك ابرافا نزل الله في هذه الآية فاولئك
 مع الذين انعم الله عليهم اى بهم معهم في دار واحدة ونعيم واحد يستحقون به نعمهم
 والخصم لا انهم ب وديهم في الدرجة فانهم يتفاوتون كقمتهم يتفاوتون في درجات
 في الدنيا والافئدة وكل من فيها قد رزق النسخ كما قد ذهب عنه اعتقاد
 مفضل لقوله تعالى ونزغنا ما في صدورهم من غل من النبيين والصدقيين المبشرين
 في الصدق وهو الذي يحقق بفعله ما يقوله بلسانه وقيل لهم فضلا اتباع الانبياء
 الذين يسبقونهم الى التصديق كما في كبره والشهداء بهم شهداء اعدوا له
 استشهدوا في سبيل الله اذ بالصدقيين ابو بكر وبايشهدوا عمر وعثمان
 وعلي قال العلماء في هذه الآية دليل على خلافة ابي بكر الصدوق رضى وذلك ان الله
 تعالى لما ذكر راتب اوليائه في كتابه براء بالاعلى منهم وهم النبيون ثم شئى بالصدقيين
 ولم يجعل بينهما واسطة واجمع المسلمون على تسمية ابي بكر صديقا كما اجمعوا على تسمية
 محمد صلعم رسولا واذا ثبت هذا وجه ان الصدوق وانما في رسول الله صلعم لم يخرج الى
 بقتهم بعده احد والاصل ان صلعم صلى الله عليه وسلم حسن اولئك رقيقا اى ما
 اولئك رفقاء آل الله ان يحشرنا يوم الحشر في زمرتهم اى جماعتهم وان ير
 الجنة معهم بفضله وكرمه انما على ما يشاء وقدر **فصل في كيفية الاستنجاء** اى
 اعداده المفروضة منه والمستنونة اعلم ان الطهارة في الاصل نوعان طهارة عن الحدث
 وتسمي طهارة حكمية وطهارة عن النجس تسمي طهارة حقيقة اما الطهارة عن الحدث
 فتشتمل على انواع الوضوء والغسل والتيمم اما الوضوء فالحكم فيه في مواضع في بيان
 اركانه وفي بيان شرائط الاركان وفي بيان سنة وفي بيان ادائه وفي بيان ما يفيض
 اما اركان الوضوء فاربعة غسل الوجه مرة واحدة وغسل اليدين مرة واحدة
 ومسح الرأس مرة واحدة وغسل الرجلين مرة واحدة اذا كانتا بايديين لا غير
 بهما فان كانتا مستورتين بالخف او كان بهما عذر من كسر او جرح او مخرج فوطيفته
 المسح والكلام فيه في موضعين احدهما في المسح على الخفين والثاني في المسح على الجباير

اما الكلام

اما الكلام في المسح على الخفين ففي مواضع في بيان جوازها وفي بيان مدتها وفي بيان
 شرائط جوازها وفي بيان مقدارها وفي بيان ما ينقضه وفي بيان حكمه اذا انقض
 اما الاول فالمسح على الخفين جائز عند عامة الفقهاء والصحابه رضي الله عنهم الا
 روى عن ابن عباس رضى وهو لم يثبت ان لا يجوز وهو قول الرافضة واما بيان
 مدة المسح ففي حجة المقيم يوم وليلة وفي حجة الممك وثلاثة ايام وليلتها واما شرائط
 جواز المسح فانواع بعضها يرجع الى المسح وبعضها يرجع الى المسوح فاما الذي يرجع
 الى المسح فانه ان يكون لابس الخفين على طهارة كاملة عند الحدث بعبه اللبس
 ولا يشترط ان يكون على طهارة كاملة وقت اللبس ولا ان يكون على طهارة
 اصلا ورأسا ومنها ان يكون الحدث خفيفا فان كان غليظا وهو الجنبة فلا يجوز
 المسح فيها واما الذي يرجع الى المسوح فانه ان يكون خفا بستر الكعبين ومنها
 ان لا يكون بالخف حرق كثر فاما اليسير منه فلا يمنع المسح احتيانا ومنها ان يح
 على ظاهره حتى لو مسح على باطنه لا يجوز والمسح بالجب على الظاهر والباطن في المسح
 الا اذا كان على باطنه نجاسة وكذا الوضوء على العقب او على جاني الخف والاول
 لا يجوز ولا يشترط الميتة في المسح على الخفين كما لا يشترط في مسح الرأس واما مقدار
 المسح فاما مقدار الوضوء منه هو مقدار ثلثة اصابع طول او عرضا محدودا او مضمونا
 واما في بيان ما ينقض المسح وبيان حكمه اذا انقض فالمسح ينقض بركبة منها
 المدة وهي يوم وليلة للمقيم وثلاثة ايام وليلتها للمساكين ومنها ترخ الخفين فان
 كان محدثا يتوضأ بها ولا يصلى وان لم يكن محدثا يغسل رجله لا غير ولا يقبل
 الوضوء اما المسح على الجباير فالحكم فيه في مواضع في بيان جوازها وفي بيان حكمه
 جوازها وفي بيان صفته هذا المسح اوجب ام لا وفي بيان ما ينقضه وفي بيان حكمه
 اذا انقض وفي بيان ما تفرق فيه المسح على الجباير المسح على الخفين اما الاول
 فالمسح على الجباير جائز واما شرائط جوازها فان كان الغسل مما يضر بالعضو المكمل
 والجرح والوجع او لا يضره الغسل لكنه يخاف الضرر من جهة اخرى تنزع الجباير فان كان
 لا يضره ولا يخاف لا يجوز ولا يسقط الغسل ومنها ان يكون المسح على غير الجا
 مما يضره فان كان لا يضره لا يجوز المسح الا على نفضه الجراحة ولا يجوز على الجبيرة
 واما بيان انه واجب ام لا فذكر في كتاب الصلاة عن ابي حنيفة انه اذا ترك
 المسح على الجباير بركبة لا يضره اجزاءه وقالا ان كان لا يضره لم يجز ولا خلاف

مسح على الخف

مسح على الجباير

اذا كان المسح على الجباير بغيره انه يسقط المسح عنه وانما اذا كان بغيره فقد تحقق بعض
 اصحاب الخلاف على قول ان حنيفة المسح على الجباير مستحب وليس بواجب وعندنا وجوب
 وقال بعض مشايخنا اذا كان المسح لا بغيره يجب بالاختلاف فيمكن التوفيق بين حكاية
 القولين وهو ان من قال ان المسح على الجباير ليس بواجب عند حنيفة عنده ان المسح
 بغيره عندنا لما ذكرنا ان الموضوع اسم لما ثبت وجوبه بغيره ليل مقطوع به وجوب
 المسح على الجباير ثبت بحديث على رضي الله عنه انه قال كسر يدي يوم احد فسقط
 اللوامن يدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجعلوا في يدي ياراه فانه صاحب لوامن في الدنيا
 والآخرة فقلت يا رسول الله ما صنع بالجباير فقال مسح عليها وانما الاحاد فيجب
 العمل دون العلم ومن قال ان المسح على الجباير واجب عندنا فاما عنى به وجوب
 العمل لا الغرضية فليعلم هذا لا يتحقق الخلاف فانها لا يقولان بوجوب المسح على الجباير
 بل بوجوبه وبوجوبه يقول بوجوبه والجواز وعدمه لانه يكون مبنيا على الوجوب
 وعدم الوجوب وانما بيان ما ينقض المسح على الجباير وبيان حكمه اذا انتقض فسقط
 الجباير عن بره ينقض المسح وحكمه الكلام فيه ان الجباير اما ان سقطت لاعتساف
 او عن بره وكل ذلك لا يخلو ان يكون في الصلاة او خارج الصلاة فان سقطت
 لاعتساف بره في الصلاة مضى عليها ولا يستقبل وان كان خارج الصلاة بعد الجباير
 الى موضعها ولا يعيد المسح وكذلك ان شدة الجباير اخرجت من الصلاة او لا يخرج من الصلاة
 اذا سقط الخف في حال الصلاة انه يستقبل وان سقط خارج الصلاة يجب عليه
 العمل وان سقطت عن بره فان كان خارج الصلاة فاذا اراد ان يصلي توضع
 وغسل موضع الجباير ان كانت اجزاء على اعضاء الوضوء وان لم يكن تحتها غسل
 موضع الجباير لا غير وان كان في حال الصلاة يستقبل وانما في بيان ما يفارح
 المسح على الخفين فمنها ان المسح على الجباير غير موقت بالايام بل هو موقت بالبرء
 والمسح على الخفين موقت بالايام ومنها انه لا يشترط الطهارة لوضع الجباير حتى لو
 وضعها وهو محدث ثم توضع جاز له ان يمسح عليها ويشترط لبس الخفين حتى لو
 لبسها وهو محدث ثم توضع لا يجوز المسح على الخفين ومنها انه اذا سقطت الجباير
 لاعتساف بره لا ينقض المسح وسقوط الخفين او سقوط احداهما بوجوب انتقاض المسح
 اما شرطا لكان الوضوء فمنها ان يكون الوضوء بالاء المطلق حتى لا يجوز التوضي
 بما سوا الماء من الماء كالحل والعميرة واللبس ونحو ذلك ومنها ان يكون الماء

ظلم

ظاهر الا يجوز التوضي بالاء الجبس ومنها ان يكون طهورا فلا يجوز الوضوء بالاء المستعمل
 وتذكر هذه المسئلة كلها عند الكلام على حنيفة الوضوء ان شاء الله تعالى
 الوضوء فليست بغيره قبل الوضوء وبعضها في ابتداءه وبعضها في اثباته اما الذي هو
 قبل الوضوء فمنها الاستنجاء بالاجار او ما يقوم مقامها وسمى الكرفي الاستنجاء استنجاء
 وهو طلب الطهارة وهي الحج الصغير والنجاسة استنجاء وهو طلب الطهارة وهي الحج
 ومنها السواك واما الذي هو في ابتداء الوضوء فمنها النية والتسمية وتسل
 اليدين الى الرسغين قبل ادخالهما الاء والمسيطة من ماله والاستنجاء بالاء واما
 الذي هو في اثناء الوضوء فهي المضمضة والاستنشاق وتقدم المضمضة على الاستنشاق
 والمضمضة باليمين والاستنجاء باليمين والمباغتة في المضمضة والاستنشاق
 الاني حال الصوم والترتيب في الوضوء والمواالة والتثبيت في الغسل والبدأة
 في الوضوء من رونس الاصابع والبدأة باليمين في غسل اليدين والرجلين وتخليل
 الاصابع بعد اتصال الماء الى جانبها واستيعاب مسح الرأس والبدأة بالمسح ثم تقدم
 الرأس ومسح راسه مرة واحدة ومسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما بماء الراس اما
 تخليل الخفية فمنها ان حنيفة ومحمد رحمهما الله من الاداب وعندنا ليس بواجب واما
 مسح الرقبة فاختلغا فيه فقيل سنة وقيل ادب واما اداب الوضوء فمنها ان
 لا يستعين المتوضي بغيره ومنها ان لا يقرق والادب فيها بين الاء والبرء
 والعميرة ومنها ذلك اعضاء الوضوء خصوصاً في الشتاء ومنها ان يرفع عنده كل
 فعل من افعال الوضوء بالعدوات الى ثوبه المودعة وان يشرب فضله وضوءه
 قانما او لم يكن مباحا ثم يستقبل القبلة ويقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد
 ان محمدا رسول الله وبالله الاء عدة لوضوء اخر ويصلي ركعتين لان كل ذلك مذكور
 في الاء رانه فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولكن لم يوجب عليه وهذا هو المعروف بين السنة والادب
 ان السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتركه الا مرة او مرتين لمعنى من المعاني والادب
 ما فعله مرة او مرتين ولم يوجب عليه واما بيان ما ينقض الوضوء فالذي ينقضه الحدث
 والكلام في الحديث في موضعين في بيان ما يبيته وفي بيان حكمه اما الاول فالحدث
 نوعان حقيق وحكمي اما الحقيقي فقال اصحابنا الثلاثة هو خروج النجس من الادنى الى السواء
 كان من السبيلين الخارج والفرج والائف والغيم من الدم والقيح والرعاف
 والقيح وسواء كان الخارج من السبيلين معناه والبول والغائط والمني والودي

الذكر والذكر وفي المرأة
 او في غير السبيلين

مسح من وضوء

مطلب اداب الوضوء

ما ينقض الوضوء

اما الواجب فهو غسل الكلي والالتفات في موضع الجبهة ويوم غزوة والعبد من غيره
 الا ارام وسند كل غسل في موضعه واما المسح فهو غسل الكفا اذا سلم اذا لم يغسل
 ان جنب فاما اذا عرف كونه جنباً فسلم قبل الاغتسال اختلفوا فيه فقبل لا يلزم الا غسل
 وقبل يلزم وعلى هذا غسل الصبي والمجنون عند البلوغ والافاقه واما غسل المرفوض
 فالغسل من الجنابة والحيض والنفس والكلام في الجنابة في موضعين احدهما في بيان ثبوت
 الجنابة وفي صيرورة الشخص جنباً والثاني في بيان الاحكام المتعلقة بالجنابة اما الاول فالجنابة
 تثبت بامور بعضها مجمع عليه وبعضها مختلف فيه واما المجمع فتوابعان احدهما خروج المني عن
 شهوة دفعا من غير ايلاج باي سبب حصل المخرج كاللمس والنظر والاحتلام حتى يجب
 الغسل بالاجماع والمرأة كما راجل في الاحتلام وقال ابن رستم في نوادره اذا احتلم الرجل
 ولم يخرج الماء من احدى لاهل غسل عليه والمرأة اذا احتلمت ولم يخرج الماء الى ظاهر فرجها
 عليها الغسل لان لها فرجين والخارج منها حكم الظاهر حتى يخرج من ارجلها الماء في الجنابة
 والحيض فمنه الجائز ان الماء يخرج من ذلك الموضع ولم يخرج حتى لو كان الرجل اعلق فليلك الماء
 فلفقه وجب عليه الاغتسال والثاني في ايلاج الفرج في السبيل المعين وسواء انزل
 او لم ينزل واما المختلف فيه فمهما ان ينفض المني لاعتن شهوة ويخرج لاعتن شهوة بان يخرج
 على طهره بغير باقيا او حمل حملاً ثقيلاً فلا غسل عليه عندنا خلافاً لما في بعض النسخ من ان ينفض
 المني عن شهوة ويخرج لاعتن شهوة فانه وجب الغسل عندنا خلافاً لابن يوسف فالمعتبر
 عندنا الانفصال عن شهوة وعندنا المعبر بالانفصال مع المخرج عن شهوة وفائدة الاغتسال
 تظهر في موضعين احدهما انه اذا احتلم الرجل فانبثه وقبض على عورته حتى سكنت شهوة
 ثم خرج المني بلا شهوة والثاني اذا جامع واغتسل قبل ان يبول ثم خرج بغيره المني ومنها
 انه لو استيقظ فوجد على فراشه او تحته بلاء على صورة الذي لم يذكر الاحتلام فعليه
 الغسل عندنا خلافاً لابن يوسف واجمعوا على انه لو كان منبأ عليه الغسل واجمعوا
 انه لو كان ودبا لغسل عليه وعن التعقيب في جوف الهند وان اذ او جد على فراشه
 منبأ كان على الاختلاف واما الاحكام المتعلقة بالجنابة فلا ييلاج فعلة للمحدث منبأ
 بدون عذارة ومس الذرايم التي عليها التوآن ولا ييلاج له قراءة التوآن وبكره قراءة التوآن
 في المخرج والغسل في الحمام بكره عندنا خلافاً لمخرج المدخل المسجد وان احتجج الى
 ذلك بجم ويبرخل سواء كان المدخل مقصداً لكتك او الاجتناب ولا يطلوف بالبيت
 وان طاف جازع النقصان ويصح منه اداء الصوم دون الصلاة ولا بائس للجنابة

والكلام في الجنابة

ولو روي مباشرة امرأة في منامه ولم يدر في منامه
 فخرج الذي غسل عليه ويصح مسح رجليه في المرأة
 لتناول الماء الى رجليه خلافاً لغيره في خروج
 وفي ظاهر الرواية لا يجب الا غسل رجليه
 في وضوءه خارج من منامه

ان ينام ويعدو امله قبل ان يتوضأ وهل يجب على الزوج من ماء الاغتسال اختلفوا
 فيه قبل لا يجب سواء كانت المرأة غيبته او فبغرة غير انها ان كانت فبغرة يقال للزوج
 اما ان ترضعها حتى يشغل في الماء او تغفل الماء اليها وقبل يجب وهو قول ابى العباس
 واما الكلام على الحيض والنفس والاحتلام واحكامها فلا يتوضأ لذكرها في هذا الا يغسل
 لان النفس مع لم يذكرها في هذه المقدمة ولا يخرج عليها فاعلم ذلك واما البتيم فالكلام فيه يقع
 في مواضع في بيان جوازها وفي بيان ركنه وفي بيان كيفية وفي بيان شرائط الركن وفي بيان
 ما يتيم به وفي بيان ما يتيم منه وفي بيان وقت التيم وفي بيان ما ينقصه
 اما الاول فلا خلاف ان البتيم المحدث جائز بالكتاب السنة والاجماع ومنه الجنابة
 والحيض والنفس ايضا واما ركنه فتوضأ بان ضربته للوجه وضربة للبدن الى المرفقين
 واما كيفية فتوضأ بان يضرب يديه على الصغرة فيقبل بهما ويدبر ثم ينفضهما ثم يمسح بهما وجهه
 ثم يعيد كيفية على الصغرة فيقبل بهما ويدبر ثم ينفضهما ويمسح بهما ظاهر الذراعين وباطنهما الى
 المرفقين وقبل ينبغي ان يمسح بباطن اربع اصابع بين اليسرى واليمين من بين المرفقين
 الى الرسغ ثم يمسح بباطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهامه اليمين ثم يغسل باليد اليسرى
 وقبل يمسح بالضربة الثانية بباطن كفة اليسرى مع اصابع ظاهر يده اليسرى الى المرفقة ثم
 يمسح ايضا بباطن بين اليمين الى اصل الابطام ثم يغسل يده اليسرى كذلك ولا ينكف
 والاول اوجب الى الاحتياط واما استيعاب العضوين بالبتيم فهل هو من تمام الركن بل
 نعم حتى لو تركت ظاهره او موضع التيم قليلاً او كثيراً لم يخرج من ركنه الى حيفه
 اذا تيم الاكثر جاز فعلى ظاهر الرواية تيم بكتل الاصابع ونزع الخاتم ولو تركت لم يخرج
 وعلى الرواية الاخرى لا يجب ويجوز مسح المرفقين والذراعين عندنا خلافاً لغيره واما
 شرائط الركن فانواع منها ان لا يكون واجد الماء قدر ما يكفي للوضوء او الغسل للصلاة
 التي تنوت الى خلف وما هو من اجزاء الصلاة ثم عدم الماء لو كان عدمه من خيب الصورة
 والمعنى وعدمه من خيب المعنى لا من خيب الصورة اما عدمه من خيب الصورة والمعنى فهو
 ان يكون الماء بعيداً عنه فقدر بميل ثلث ذراع وقيل ان كان امامه فيلان او عن يمينه
 او عن يمينه فيلان وقيل ان كان معتماً فيلان كيف كان وان كان من وراء الماء
 عن يمينه او يمينه كذلك وان كان امامه فيلان وفي رواية عن ابى يوسف في حله بعد
 ان كان يجب لو ذهب اليه لا ينقطع منه جلبة العير ويكس اصواتهم او اصوات الدواب
 فهو مرتب وان كان لا يغيب ذلك عنه فتوجب وقيل ان كان كسب سمع اصواتهم

سائر ما روي في البتيم

اهل الماء فهو قريب وان كان لا يسبح فهو بعيد وقيل قدر فرسخ وقيل مقدار ما لا يسبح الا باليد
 وقيل اذا خرج من المصعد ما لا يسبح لو نوى من المصعد فهو بعيد واقرّب الاقوال على اعتبار
 الميل واما لعدم حيث المعنى لا يخرج من الصورة فهو ان يخرج عن استعمال الماء لان مع قرب
 الماء منه نحو ما اذا كان على رأس البر ولم يجد له الاستسقاء فبجاء له التيمم وكذا اذا كان بين
 الماء وبينه عدة او سبع او لصوص او حية يخاف على نفسه اذا اناه وكذا اذا كان موقفا
 ويخاف على نفسه العطش او به جراحة او جدي او مرض يضره استعمال الماء فيخاف زيادة
 المرض يستعمل ولو اجنب في ليلة باردة فخاف على نفسه الهلاك اغتسل ولم يجد
 على تخمين الماء ولا على جرة الحام في المصراة التيمم عند أبي حنيفة وقال ان كان في المصراة
 لا يجزئ التيمم ومنها النية والكلام في النية في موضعين احدهما ان شرط جواز التيمم والثاني
 في بيان كيفية التيمم اما الاول فالنية شرط جواز التيمم عندنا خلافا لرواية ابي حنيفة التي في
 انه اذا نوى الطهارة او استحالة الصلوة اجزأه وقيل لا يجب في التيمم نية التطهير وانما
 يجب نية التيمم وهو ان ينوي الحدث او الجنابة والصحيح انه ليس بشرط ومنها الاسلام
 فانه شرط وتعمد صحيح لا يصح التيمم الكافر وان اراد به الاسلام وروى عن ابي يوسف
 انه اذا تيمم بنوى الاسلام جاز حتى لو سلم لا يجوز له ان يصلي بذلك التيمم وعلى رواية
 ابي يوسف لا يجوز ومنها ان يكون التراب طاهرا فلا يجوز التيمم بالتراب النجس ولو تيمم
 بارض قد اصابتها نجاسة فغسلت وذهب اثرها لم يجز وروى انه لا يجوز واما بيان ما تيمم
 به فقال ابو حنيفة ويجزئ التيمم بكل ما كان من جنس الارض وعن ابي يوسف روايتان
 في رواية لا يجوز الا بالتراب والرمل وفي رواية لا يجوز الا بالتراب خاصة والضابط
 في معرفة جنس الارض ان كلما يحرق بالان رقيقه رماذ كالخشب والخبث ونحوهما
 او ما ينطبع ويلين كالطين والصوف والخمس والرجاج فليس من جنس الارض وما كان
 بخلاف ذلك فهو من جنس ما لم يختلف ابو حنيفة ومحمد فقال ابو حنيفة يجوز بكلاهما من جنس
 الارض الترق بيد شيئا او لا قال محمد لا يجوز الا اذا الترق بشيئا من اجزائه فالصل
 عنده ان لا بد من استعمال جزء من الصعيد ولا يكون ذلك الا ان يلتزم بيده شيئا
 وعند ابي حنيفة هذا ليس بشرط وانما الشرط منه وجه الارض باليد وحرارها على الصل
 فقل قول ابي حنيفة يجوز التيمم بالجنس والنورة والرينج والطين الاحمر والاسود والابيض
 والكحل والجر الاسن والمطبخ المطبق والمجص والمك الملبس دون الماني والمرا وسج المسج
 واللاج والحرف المنجد من طين خالص والبقوت والبقير ونج والخرود والارض الذرية

الذرية والطين الرطب وعند محمد ان الترق بيد شيئا منها بان كان عليها غبارا
 مدقفا يجوز والا لا واما بيان ما ييمم منه فهو الحدث والجنابة والحيض والنفاس
 واما بيان وقت التيمم فالكلام فيه في موضعين احدهما في بيان اصل الوقت
 والثاني في بيان الوقت المستحب اما الاول فالادوات كلها وقت التيمم ويجزئ
 التيمم بعد دخول وقت الصلاة وقبل دخوله والبيان الثاني وهو الوقت
 المستحب فالمعروف اذا كان على طلع من وجود الماء في اخر الوقت يوفو التيمم الى اخر
 الوقت وان لم يكن على طلع من وجود الماء لا يوفو وفي رواية يوفو التيمم الى اخر
 الوقت مطلقا سواء كان برطوبة وجود الماء في الآخرة او لا واما صفة التيمم فهو بل
 بلا شك لكن اختلفوا في كيفية البدلية من وجهين احدهما الخلاف فيه مع غيره
 وان في مع اصحابنا اما الاول ان التيمم بل مطلق وليس بديل ضروري وعنوانه
 ان الحدث يرتفع بالتيمم الى وقت وجود الماء في حي الصلاة المؤداة لان يباح
 له الصلاة مع قيام الحدث وقال الشافعي يوجب بديل ضروري وعلى انه يباح له الصلاة
 مع قيام الحدث حقيقة للضرورة كطهارة المستحاضة واما الخلاف الذي مع اصحابنا
 في كيفية البدلية فهو انهم اختلفوا في ان التراب بديل للماء والبدلية بين التراب
 وبين الماء او التيمم بديل عن الوضوء عند عدمه والبدلية بين التيمم والوضوء فقال
 ابو حنيفة وابو يوسف ان التراب بديل عن الماء عند عدمه والبدلية بين التراب
 وبين الماء وقال محمد التيمم بديل عن الوضوء عند عدمه والبدلية بين التيمم والوضوء
 واما بيان ما ينقص التيمم فالذي ينقصه طهارة عام وخاص اما العام فكما ينقص
 الوضوء فمما حدث الحقيقة والحكمي ينقص التيمم وقد مر ذلك اما الخاص وهو ما ينقص
 التيمم على الخصوص فوجود الماء وحمله الكلام فيه ان التيمم اذا وجد الماء لا يخلو اما ان
 وجب قبل الشروع في الصلاة واما ان وجب في الصلاة واما ان وجبه بعد انواع
 منها فان وجب قبل الشروع في الصلاة انتقض تيممه اذا كان كافيا للوضوء والاشكال
 وان وجد الماء في الصلاة فان وجب قبل ان يعقد قد التيمم لا يبرأ انتقض تيممه
 وتوضأ به واستقبل الصلاة عندنا وان وجب بعد ما قد قد التيمم لا يبرأ
 ما سلم وعليه سجدة السهو وعاد الى السجود فسدت الصلاة عند ابي حنيفة وعندنا
 بطل تيممه وصلاة تامة وبهذه المسئلة بل لا نفي عشرية وان وجب بعد انواع من
 الصلاة فان كان بعد خروج الوقت فليس عليه عادة ما صلى بالتيمم لا خلاف

وان كان في الوقت فذلك عندنا خلافا لما كنت واما الطهارة الحقيقية وهي الطهارة
 عن النجس فالكلام فيها في مواضع اخذنا في بيان النوع الرابع النجس الثاني في بيان المقدار
 الذي يصير به النجس نجسا ثالثا في بيان ما به تطهير النجس اما النوع الخامس
 فيها ان كلما خرج من بدن الانسان لا يجب بخروجه الوضوء والغسل فهو نجس
 من البول والغائط والودي والمني والدم والحيض والغاس والاسخا فنية
 والدم المتبقي من الطرح والصدية والقيء والماء الغم واما الدم الذي على رأس الجرح والقيء
 اذا كان اقل من ماء الغم فقد روي عن ابي يوسف انه ليس بنجس وعند محمد بن نجس
 ودم البوق والبر اغيث ليس بنجس عندنا حتى لو وقع في الماء القليل لا ينجس ولو اصاب
 الثوب اكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلاة ودم السمك طاهر وعند ابي يوسف
 نجس ومنها ما يخرج من ابدان سائر الحيوان من الابوال والارواث على الانفاق
 والاختلاف اما الابوال فخلافا ان بول المايوكل نجس واختلفوا في بول
 المايوكل فقال محمد طاهر وقال نجس ثم عند ابي يوسف بياض شربه لئلا يورث وعند
 ابي حنيفة لا يباح واما الارواث فكلها نجسة عندنا وقال زفر روث المايوكل نجس
 طاهر ومنها خرو بعض الطيور من الدجاج والبط وجملة الكلام فيه ان الطير نوعان نوع
 لا يدور في الهواء ونوع يدور في الهواء كالدجاج والبط فخرقوا بها نجسا
 وفي الارزوايتان وما يدور في الهواء نوعان ايضا ما يوكل كالعصفور والظلم
 والعقور ونحوهما وخرقوا طاهرا عندنا خلافا للثاني وما لا يوكل نجس خلافا للثاني في
 وخرق الفارة نجس كالحالة الى جنت وفتن رايحة واختلفوا في الثوب الذي
 اصابه بولها وبول الحفائس وخرقها ليس بنجس ومنها الميتة التي لها دم سائل وجملة
 الكلام في الميتات انها نوعان احداهما ما ليس له دم سائل والثاني ما له دم سائل
 اما الذي ليس له دم سائل كالذباب والبعوض والزنبور والسرطان ونحوها
 فانه ليس بنجس واما الذي له دم سائل فخلافا في الاجزاء التي فيها دم من اللحم
 والشحم والجلد ونحوها انها نجسة لا جنبس الدم المخبس فيها وهو الدم المسفوح واما
 الاجزاء التي لا دم فيها فان كانت صلبة كالعظم والسن والخيوط والخف
 والظف والشعر والصوف والعصب والاشجة الصلبة فليست نجسة عندنا
 وعلى هذا ما بين من الحيوان الا اذا كان البياض منه جوف فيه دم كاليد والاذن ونحوها
 فهو نجس بالاجماع وان لم يكن فيه دم كالشعر والصوف والظفر ونحوها فهو طاهر

في بيان النجس

في بيان النجس
 عارضا او ارضا

واما الاشجار الى بركة والنبس فطاهر ان غرسه وقال نجس ان هذا الذي ذكرنا من
 اجزاء الميتة التي لا دم فيها في غير الاودي والخنزير فاما حكمها فيها فاما الذي في رواية
 نجس لا يجوز بيعها والصلاة معها اذا كان اكثر من قدر الدرهم وزنا او غصا على
 ما يبيع به ولو وقع في الماء القليل تغسله وفي رواية طاهرة وهي الصبيحة لانه لا دم
 فيها والنجس هو الدم واما الخنزير فروي عن ابي حنيفة انه نجس العين وهو الصبيح فخرج
 استعمال شعره وبشره اجزائه الى انه رخص في شعره لخرازين الضرورة وروي
 عن ابي يوسف في غير رواية الاصول انه ذكره ذلك ايضا ولا يجوز بيعه في الرواية
 كلها ولو وقع في الماء القليل روي عن ابي يوسف انه نجس الماء وعظمه نجس لانه نجس
 ما لم يغسل على ما ذكره كغيره واما الكلام في الكلب فبيننا على انه نجس العين
 ام لا فانه قال انه نجس العين فندد الحجة بالخنزير وكان حكمه ونحوه قال ليس بنجس العين
 فندد الحجة بما سوا الخنزير من الحيوانات وهذا هو الصحيح ومنها سور الخنزير والكلب
 فان نجس وجملة الكلام في الاسرار انها اربعة انواع نوع هو طاهر متفق على طهارته
 من غير كراهية ونوع مختلف في طهارته ونجاسته ونوع مكره ونوع مشكوك فيه
 اما السور الطاهرة المتفق على طهارته فسور الاودي مسلمان او مشركا صغيرا كان
 او كبيرا ذكر او اناثي طاهر او نجس حائضا او جنبا الا في حال شرب الخمر لخاصة
 فمقتل هذا اذا شرب الماء من ساعته واما اذا شرب بعد ساعة معتبرة فليس
 بمرارة فيها ثلث رأت يكون طاهرا عند ابي حنيفة خلافا لهما وكذا سور ما يوكل نجس
 من الانعام والطيور الى ابل الجلالة والدجاج المخلاة ولو كانت مجبوسة لا يكره
 وصفه الدجاجة المجبوسة ان لا يصل منقارها الى ما تحت قدميها فان كان يصل
 فهي مخلاة واما سور الفوس فغلي قواها طاهر وعن ابي حنيفة روايتان في رواية نجس
 كلهم وفي ظاهر الرواية طاهر كلهم وهو الصحيح واما السور المختلفة في طهارته ونجاسته
 فهو سور الخنزير والكلب وبشر سباع الوحش فهو نجس عندنا خلافا لما كنت وقال
 الشافعي سور السباع كلها طاهرة سور الخنزير والكلب واما السور المكرهه فهو
 سور سباع الطير كالبارز والصدوق والحداة ونحوها اسحقنا والقبس ان يكون
 نجس وكذا سور ما يمكن البهوت كالحية والفارة والوزغة والعقور ونحوها
 وكذا سور الهمزة واما سور المشكوك فيه فهو سور الطار والبغل في ظاهر الرواية وروي
 ان سورهما نجس ومنها الطر والسكر ومنها غل لانه النجاسة الحقيقية وجملة الكلام

في بيان النجس
 في الاسرار اربعة انواع

القسم الثاني

والله اعلم
بما لا تعلمون
والله اعلم
بما لا تعلمون

وعلم

عَلَىٰ الْجَنَّةِ وَالْكَافِرِينَ

مطلب اما البجامة الطويلة

کتاب اور
جلد اور

الرابع وهو الصحيح واختلفوا في تفسير الربع فبعضهم قال ربع جميع النوب وقيل ربع كل عضو
 وطرف أصابعه النجاسة من اليد والرجل والذيل والكم والذراعين وهو الصحيح ثم لم يذكر
 في ظاهر الرواية تفسير النجاسة الغليظة والخفيفة وذكر الكفر في أن النجاسة الغليظة
 عند أبي حنيفة ما ورد في بعض النجاسة ولم يرد في بعض النجاسة على طهارة معارفه وأن
 العلماء فيه والخفيفة ما اختلف العلماء في نجاسة وطهارة إذا عرف هذا الأسس
 فالأرواح كلها نجاسة غليظة عند أبي حنيفة وعند بعض خفيفة وبول ما لا يוכלل بطهارة
 نجاسة غليظة بالاجتماع وبول ما يוכלل بطهارة نجاسة خفيفة بالانفصال وأما الغدران
 وخز الدجاج والبعوض نجاسة غليظة بالاجتماع وأما حكم مكان الصلاة فالمصلحة لا يخلو
 أما أن يصلى على الأرض أو على غيره من البسائط لا يخلو أما أن كانت النجاسة
 في مكان الصلاة أو في غيره يعزب عنه ولا يخلو أما أن كانت قبله أو بعده فإن
 كان يصلى على الأرض والنجاسة بعزب من مكان الصلاة جازت الصلاة قبله
 كانت أو بعده لكن المصباح لا يبعد عن موضع النجاسة تعظيماً لأمر الصلاة وإن كانت
 النجاسة على مكان الصلاة فإن كانت قبله يجوز على أي موضع كانت وإن كانت
 كثيرة فإن كانت في موضع اليد والركبتين يجوز عندنا خلافه وإن كانت النجاسة
 في موضع القدمين فإن قام عليها وافتتح الصلاة لم يجر وإن قام على موضع طاهر وافتتح
 الصلاة ثم تحول إلى موضع النجاسة وقام عليها أو قعد فإن مكث قليلاً لم يفسد
 الصلاة وإن اطلال القيام فسد وإن كانت النجاسة على موضع السجود لم يفسد
 وعنه أبي حنيفة روايتان وأما طهارة الجواز ثم قوله إذا سجد على موضع نجس لم يجر أي لم
 يجر الصلاة كذا في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف أنه لم يجر سجودده فاما الصلاة
 فلا تقى حتى لو عاد السجود على موضع طاهر جازت الصلاة ولو كانت النجاسة
 في موضع أحد العدين ففي رواية يجوز وفي رواية لا يجوز وهو الصحيح هذا إذا كان
 يصلى على الأرض أما إذا صلى على البسائط فإن كانت النجاسة في مكان الصلاة
 وهي كثيرة فحكم الأرض وإن كانت في طرف من أطرافه اختلفوا فيه فقليل إن
 كان البسائط كثيرة بحيث لو رفع طرف منه لا يترك الطرف الآخر لا يجوز والآل
 والصحيح أنه لا يجوز صغير كان أو كبيراً وأما بيان ما يقع به التطهير فالكلام فيه في ثلث
 مواضع أحدها في بيان ما يقع به التطهير الثاني في بيان طريق التطهير الثالث في بيان
 شرائط التطهير أما الأول فيحصل التطهير أنواع منها ما هو مطلق ولا خلاف في أنه

ما كان مكان الصلاة

وأما حكم مكان الصلاة
 فلهذا هو الصحيح
 في سائر النجاسات

ما يحصل به التطهير

يحصل به الطهارة الحقيقية والحكمية جميعاً وقد تقدم الكلام عليه وأما ما سوره في الماء
 الطاهرة فلا خلاف في أنه لا يحصل بها الطهارة الحكمية وهي زوال الحدث ويحصل
 بها الطهارة الحقيقية وهي زوال النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن عندنا
 وقال محمد وزفر لا يحصل وفي رواية عن أبي يوسف أنه فرق بين الثوب والبدن
 فقال في الثوب يحصل وفي البدن لا يحصل إلا بالآلة وهذا إذا كان ما يعاين بغيره
 فإن كان لا يعاين مثل العسل والسمك والدهن ونحوه لا يحصل به الطهارة أصلاً
 ومنها الفرك والاحتكاك باليد في بعض الأجزاء من بعض المحال وبيان
 إذا أصاب المني الثوب وجب فركه طهر حتى تذهب رائحته وإن أصاب البدن
 فإن كان رطباً لا يطهر إلا بالآلة غسل وإن جف ففركه طهر بالاحتكاك وروى عن أبي حنيفة
 أنه لا يطهر وقيل يطهر وأما ما يزيل النجاسات إذا أصاب الثوب والبدن
 ونحوهما فانه لا ينزول إلا بالغسل سواء كانت رطبة أو يابسة وسواء كانت
 سائلة أو جامدة ولو أصاب ثوبه حرقاً لم يزل عليه الملح ومضى عليها من الكدرة مقدار
 ما يتحمل لم يحكم بطهارته حتى يغسل ولو أصاب عصبه مضي عليه من الكدرة مقدار ما يتحمل العصب
 فيها لا يحكم بنجاسته ولو أصاب الخشب والغسل ونحوهما فإن كانت رطبة لا ينزول
 إلا بالغسل كيف كانت وروى عن أبي يوسف أنه يطهر بالمسح على التراب
 كيف ما كانت مسجدة أو يابسة وإن كانت يابسة فإن لم يكن لها جرم كشف
 كما يقول والخمر واللبان لا يطهر إلا بالغسل وإن كان لها جرم كشف فإن كان منها
 فانه يطهر بالاحتكاك بالجميع وإن كان غيره كالغدة والدم الغليظ والروث
 يطهر بالاحتكاك عندهما وعند محمد لا يطهر إلا بالغسل ولو أصابه الماء بعد الاحتكاك والمسح
 يعود بنجاسته هو الصحيح من الرواية ولو أصابه النجاسة شيئاً أصيب حقيقة لا كاشف
 والمرأة ونحوهما يطهر بالاحتكاك رطبة كانت أو يابسة وقيل إن كانت رطبة لا
 لا ينزول إلا بالغسل ولو أصابت النجاسة الأرض فنجفت وذهب أثرها بجوز الصلاة
 عليها خلافه فزفر ولو تيمم بهذا التراب لا يجوز في ظاهر الرواية فلو أصابها الماء فقل
 يعود بنجاسته وقيل لا ومنها الدخان المجلود فالدخان مظهر للمجلود وكلها الآجلة الحرة والآلة
 والصحيح أن جلده الخشنة لا يطهر بالدخان وقيل إن جلده لا يحتمل الدخان لأن له جلوداً
 منه آدنة بعضها فوق بعض كما لا دمي وأما جلده لأن كان يحتمل الدخان
 ويندفع بالدينه ينبغي أن يطهر لكن لا يجوز إلا بتفاد به أحمر كاله وأما جلده الغليظ فهو

مجلس الدباع

مجلس الدباع

مجلس الدباع

مجلس الدباع

مجلس الدباع

انه لا يطهر وعن ابي حنيفة وابي يوسف ان يطهر ثم الدباع على ضربين جفتي وحكي الحقيقة
 هو ان يدبر لبنين له قبة كالقرض والعرض والشجرة ويحرقها والحكي ان يدبر بالشمس
 والترتيب والالقاء في الرج والنوعان مستويان في سائر الاحكام الا في حكمه
 وهو انه لو اصاب الماء بعد الدباع الحقيقي لا يعود نجس وبعد الدباع الحكمي فيه روايتان
 ومنها الزكاة في تطهير الذبيح وجملته الكلام فيها ان الحيوان اذا كان مأكول اللحم فتدبر طهر
 بجميع اجزائه الا الدم المسفوح وان لم يكن مأكول اللحم في هو طهر من الميتة من الاجزاء التي
 لا دم فيها كالشعر وامثالها يطهر منه بالدكاة عندنا واما الاجزاء التي فيها الدم من اللحم
 والشعر والجلد فيل يطهر بالدكاة اتفق اصحابنا على ان جلده يطهر ويختلف في تطهير
 اللحم والشحم ذكر الكوفي ان كل حيوان طهر جلده بالدبر طهر بالدكاة فهذا يدل على انه يطهر
 وشعره وسائر اجزائه وقيل كل حيوان طهر جلده بالدبر طهر جلده بالدكاة فاما اللحم
 والشحم ويحرقهما فلا يطهر والاول ارجح في الصواب ومنها نرجع ما وجب من الدابة
 او نرجع جميع الماء بعد استخراج الواقع في البئر من الادمي او غيره من الحيوان في تطهير البئر
 ومنها تطهير الحوض الصغير اذا تجسس اختلف فيه فقيل لا يطهر حتى اذا دخل الماء فيه
 وخرج منه مثل ما كان فيه ثلاث مرات فيصير ذلك بمنزلة غسل ثلاثا وقيل
 اذا دخل فيه الماء الطاهر وخرج بعضه يحكم بطهارته بعد ان لا يستبين فيه النجاسة
 وبما اخذ الفقيه ابو الليث وقيل اذا خرج منه مقدار الماء النجس يطهر كالبيوت اذا نجست
 فانه يحكم بطهارتها اذا نزع ما فيها من الماء وعلى هذا احوض الحام اذا تجسس واما تطهير
 التطهير بالغسل فلا خلاف في ان النجس يطهر بالغسل في الماء الجاري وكذا يطهر النجس
 بسبب الماء عليه واختلف في انه هل يطهر بالغسل في الاول في بان غسل الثوب
 النجس او البदन في ثلاث اجانات قال ابو حنيفة ومحمد يطهر حتى يخرج من الاجانة
 الثالثة طاهرا وقال ابو يوسف لا يطهر البदन وان غسل في اجانات كثيرة فانه
 عليه الماء وفي الثوب عندنا روايتان وعلى هذا الخلاف اذا كان على بدن نجاسة
 فادخلها في جيب من الماء ثم في الثاني والثالث هكذا ولو كان في الجيوب من النجس
 والمسك بجاءها عند ابي حنيفة يخرج من الثالثة طاهرا خلافا لما بناء على اصل الرواية
 ان المايعة الطاهرة تنزل النجاسة الحقيقية بين الثوب والبदन عند ابي حنيفة
 والصبي ليس بشرط وعند محمد لا تنزل اصلا عند ابي يوسف تنزل لكن بشرط
 الصبي ولم يوجد فافق جوابها بناء على اصلين مختلفين واما سائر اقسام التطهير

العدد في نجاسة غير مرتبة عندنا والمجلة في ذلك ان النجاسة نوعان حقيقية
 وحكيمة ولا خلاف ان النجاسة الحكمية تنزل بالغسل مرة واحدة ولا يشترط
 فيها العدد واما النجاسة الحقيقية فان كانت غير مرتبة كالبول وغيره ذكر في
 طاهر الرواية لا يطهر الا بالغسل ثلاثا ثم التعديل بالثلاث ليس بلازم بل هو موقوف
 الى غالب رواية ابي حنيفة وان كانت النجاسة مرتبة كالدوم ونحوه فطهرتها
 رذال عينها ولا تجزئة فيه بالعدد وان زالت العين زالت النجاسة وان ثبتت
 بقيت وان زالت العين وبقي الاثر فان كان مما ينزل اثره لا يحكم بطهارته ما لم
 ينزل الاثر وان كانت النجاسة مما لا ينزل اثره لا يضر بقاء الاثر ومنها العيص فما
 يحمل العصر وما يعوم مقامه فيما لا يحمله والجملة فيه ان المحل الذي يجسر ما ان كان
 لا يشترط فيه اجزاء النجاسة اصلا او كان شيئا يشترط فيه شيئا ليس بشيء او كان
 شيئا يشترط فيه شيئا كثير فان كان شيئا لا يشترط فيه شيئا اصلا كالادوية
 المتحدة من الجواهر والصخور والنجاسة من اطراف العيص ونحو ذلك فطهرته بنزول
 عين النجاسة او العدد على ما مر وان كان مما يشترط فيه شيء فبقيل كالبدن
 والخف والغسل فلكل ما يخرج فلكل العيص فلكل بطهارته وان كان مما يشترط
 فيه شيء كثير فان كان ما يمكن عصره كالبناء فان كانت النجاسة مرتبة فطهرته
 بالغسل والعصر الى ان تنزل العين وان كانت غير مرتبة فطهرته بالغسل ثلاثا
 والعصر في كل مرة وعن محمد انه يكفي بالعصر في المدة الاخيرة ويسو عندنا الجواب
 في بول الصبي والعصية وان كان مما لا يمكن عصره كالصبر ان علم انه لم يشترط فيه بل
 اصحاب طاهره يطهره بزاله العين او الغسل ثلاث مرات من غير عصر فاما اذا علم
 انه يشترط فيه فقال ابو يوسف ينعق في الماء ثلاث مرات ويخفف في كل مرة فيحكم
 بطهارته وقال محمد لا يطهر اصلا وعلى هذا الخلاف اطراف الجدي اذا شرب منه
 النجس والمجلة اذا دبر بالدم النجس والحنطة اذا شرب فيها النجس واشتد
 انها لا تطهر ابدا عند محمد وعند ابي يوسف ينعق في الماء ثلاث مرات ويخفف
 في كل مرة وكذا السكين اذا بوء بهاء نجس واللحم اذا طبخ بهاء نجس فعند ابي حنيفة
 بوءه السكين ويطبخ اللحم بالماء الطاهر ثلاث مرات ويخفف في كل مرة وعند محمد
 لا يطهر ابدا اعلم بان الكسبية على خمسة اوجه اربعة منها مرفوعة وواحدة مناسنة
 اما المرفوعة فهي في حال الجنبة والحيض والنفاس وفيها اذا نجاست النجاسة

ولو الغيب واجابة حال الغيب ان قيل ان شق
 ليطهر او كثر غسل الغسل لا يطهر ابدا او على ما
 ما قيل انه ان مرفوعة اذا وقعت فيه نجاسة
 حال غلبتها ما يغسل اللحم غسلا يجب ان يكون
 الدجاجة والكثير من ذلك من رخص

مجلس الدباع
 2 الاستحباب

منه النجاسة
الرجل أو رجليه

فان سارعت في شئ فزوده الى السد والرسول فاجبره الخلاف الى الكفاية
والدم مسفوح نجس نجاسة مغلظة اما الذي بقي في اللحم والعروق بعد الذكاة فانه
ظاهر لان ايج الكبد والطحال لا ينفصل عنه في الاكل ولو احترمت منه القدر
وليس بمغفوع عنه في الثياب والابواب لان لا يمكن الاحتراز عنه في الاكل ويمكن
في غيره كذا في الكرخي وكذلك دم الكبد والطحال ظاهر يخرج لوطي الحنف لا يمنع الصلاة
وان كثر وكذا دم البوق والبراغيث والعقل والكتان ظاهر وان كثر لانه غير مسفوح
وقد روي ان رجلا سال الحسن البصري عن دم البراغيث والبوق فقال له من اين
انت قال من الشام فقال لا يصح بانظر الى قلة جباية الرجل فانه من اقوام
اراقوا دم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم غيب فعد الحسن هذا من نجاسة
النفوس ذكره له المتكلف ودم السمك ظاهر عند ابي حنيفة ومحمد لانه غير مسفوح ولانه
ايج الكبد به لانه لا يذكي ولو كان نجس لما ايج الكبد الا بعد سحقه وقد قيل انه ليس
على الحقيقة لانه يبيض بالنفس والدم يسود وبها عند ابي يوسف والثوري في دم
السمك نجس واما دم الحكم والاوراغ فهو نجس قال في الفتاوى روي ان اذا كان
سائلا ودم كل عرق نجس ودم الشهيد طاهر في حقه نجس في حقه غيره
اي مادام عليه فهو طاهر ولهذا لا يغسل عنه فاذا انفصل منه كان نجس حتى اذا
توفي ان نجس وكدودة الحمار من السبيدين نجس لانها متولدة
من النجاسة والحمار من الجرح طاهرة لانها متولدة من اللحم وهو طاهر وكلما خرج
من بدن الانسان من ما يوجب روجه الوضوء والاعتكاف فهو نجس لان
طهارة الحدث وطهارة النجس كل واحد منهما يراى للصلاة فماتعلق بجرحه
لاحد منهما تعلق بالآخر فيلزم هذا الغناط والبول والمني والكدى والتودى والقيح
والصدية وكذا اسائر الدماء مثل الخيض والنفاس ودم الاحتضاض نجس
وكذا القيح اذا كان ملاء النعم نجس لانه مسحق الى الف وكما غايضا وطلوبه
الفرج طاهرة عند ابي حنيفة كغير طوبى البدن وعندهما نجس لانها
متولدة في محل النجاسة ومن المغلظة خرو الكلب وبوله ورجل جميع السباع
وابوالها ورجل السنور وبوله ورجل الدجاج والبط ومن محمد ان الهرة اذا اعتكف
على البول على الثياب وبزها يجعل عفوا للضرورة وصار كبول الفارة واختلفوا
في نجاسة سباع الطير كالحدة والغراب والبلد وشبهه ذلك قال ابو حنيفة

ومن نجس ربه الله في الفارة فانه لا يلبس في ثوبه
لحمه ويطهره طهارة الاكل ايج كذا في النجاسة
والا ورجل السنور والكلب والكلب والكلب
وقية والدجاج كالبول في الفارة
من النجاسة

وخر الغار وبوله

لا يمنع

لا يمنع الصلاة ما لم يكن كثر فاحش او قال محمد هو مغلظ اذا كان اكثر من قدر
الدرهم من نجاسة الصلاة وقول ابي يوسف مضطرب قال احمد واني هو مع محمد
وقال الكرخي وصاحب الهداية مع ابي حنيفة وفي الهداية قيل الاختلاف
في النجاسة وقيل في المقدار وهو الاصح وجه قول محمد ان سبب التحقير الضرر
والاخر ردة فيه لعدم المخالطة فلا يخفف ولها انها تذوق من الهواء والغمام
فتحققت الضرورة ولو وقع في الاناء قبل تفريغه لتغير صون الاواني عنه كذا
في الهداية واما ذرق ما يוכל لحمه من الطير فهو طاهر عندنا مثل الحمام والعصافير
لاروي ان ابن مسعود رضي الله عنه ذرق عليه عصفور فلكنه وعن ابن عمر رضي الله
عنهما ان حمامة ذرقت على راسه فمسحه وصلى وكان المسلمين لا يخشون ذلك
في مسجد جدهم وفي المسجد اطرام من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم يذوق لو كان نجس
بلجونه كغير النجاسات كذا في الكرخي ذرق الطائر يفتح الذال المجبة ويمكن
الراء مثل اردث اللحم يقال ذرق يذوق بكسر الراء في الماضي والمستقبل
وقد يقال يذوق بضمها في المستقبل كذا في الصحاح وفي الحسم للصدر الشهيد
ثوب اصابعه ما لا يוכל لحمه من الطيور اكثر من قدر الدرهم جازت الصلاة فيه
عندهما وقال محمد لا يجوز قال اختلفوا على قولهما ان جاز الصلاة فيه لطهارة الاواني
المقدسة بالكثرة الفاحش والصحيح انه نجس واما الخلاف في تحقيره حتى لو وقع
في الماء العليل فسد اجماعا وقيل على قولهما لا يفسده لتغير صون الاواني
عنه لا لطهارته وفي الهند واني نجاسة خفيفة عند ابي حنيفة غليظة عندهما
وجاء الخفافش وبوله ليس نجس ولا ينجس شيئا لا ينجس منه في المك كالعصافير
ولانه لا يمكن الاحتراز منه ولو انتفخ حتى غل على الاث من البول على ثوبه او بدنه
مثل رويس الابرة فكذلك مغفوع عنه لانه لا يقطع الاحتراز عنه خصوصا في مصب
الرياح وسئل ابن عباس رضي الله عنهما عن هذا فقال انما لزجوه من عفوا منه او سمح
منه لان النجاسة يقع على النجاسة ثم يقع على الثياب والابواب يكون
على رجله وجناحه نجاسة ولا يقطع الاحتراز عن ذلك ولا يستحسن لاحد اعتداده
ثوب له خول الخلاء وروي عن محمد بن علي بن زين العابدين بكلف بيت الخلاء ثوبا
ثم تركه وقال لم يتكلف له فانه هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلاء رضي الله عنهم
كذا في النهاية وهذا اذا كان الانتصاف على الثياب والابواب اما اذا انتصحن

منقذهم

مطلوبه لا يוכל لحمه من الطيور

فانه يجزى ولا يبع عنه لان طهارة الماء كذا طهارة الابدان والنيابة المكان
وقول محمد بن ابي اسحق على ان مثل رؤس الابر دليل على ان قدر الجاني
الاول من الابر لا يبع عنه ومن المتخرج من قال هما سو الحجج والمنشئة وانما اذا تفرق
من البول شيئا يرى اثره فلا بد من غسله فان لم يغسله وكان بحيث لو جمع زاد على
قدر الدرهم منع الصلاة فان صلى معه اعادة وانما بول الطفل والطفلة بحسب كفاية
مغلظة لا يطهر الا بغسل وقال الشافعي الصبي اذا لم يطعم يجزى في بوله الرشح
والاجزى في بول الطفلة الا الغسل لانه لا وجب غسل بول الانثى فكذا نكح
الذكر كما لو طما وانما قوله صلعم بغير بول الغلام يغسل بول الجارية فالصلعم هو الصب
والصب يطهره النجاسة وانما قوله البنية صلعم سبعا لان بول الانثى ياخذ من
الثوب اكثر مما ياخذ بول الغلام هذا الذي ذكرناه في النجاسة المعظفة
اما المخففة ما ورد فيها ستانص بطهارتها من كبول ما يؤكل لحمه ووردها في نجاسة
قوله صلعم استمرهوا الابل والاربعاء وهو عام في ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل وفي المبسوط
ابن سعد بن معاذ بصفحة البقرة فيل النبي صلعم عن سببه انه كان لا يستتره
البول ومعلوم انه لم يرد به بول نفسه فان لم يستتره عنه لا يجوز صلاته وانما
اراد بول الابل عند معالجتها ووردها ايضا في طهارتها من كبول ما يؤكل لحمه
في شرب ابل الابل والبانها وقال محمد ما يؤكل لحمه طاهر لحديث الثوريين ولو
كان نجس لما احرهم النبي صلعم بشربه لان النجس حرام قال صلعم لم يجعل الله شفاكم
فيما حرم عليكم وابوصيفة وابويوسف قالانما ويل حديث الثوريين ان النبي
صلعم عرف شفاكم فيه وحيثما لم يوجد مثله اليوم واليوم سباح تناوله اذا علم حصول
الشفاء به يقينا لا ترى ان اكل الميتة عند الاضطرار سباح بقدر الرميح
لعلمه يقينا بحصول ذلك واحتلوا في شرب بول ما يؤكل لحمه في زماننا فسد
ابن حنيفة لا ياكل ابواللثة ادر ولا غيره لعدم اليقين بالشفاء وعند ابن يوسف
يحل للثة ادر قياسا على الثورين وقال محمد يجوز للثة ادر وغيره لانه طاهر عند
انما شرب لبن الحمار واكل لحوم الجوارح المحرم فلا يجوز تناوله للثة ادر ولا غيره
اتفقا لقوله صلعم لم يجعل الله شفاكم فيما حرم عليكم وروى ابو يوسف بين هذا
وبين ما يؤكل لحمه لان النقص وروى البول خاصة فاسواه على اصل التحريم سواء
هل يجوز وضع العجين على الجرح للثة ادر الجوارح لانه ان عرف به الشفاء فلا بأس

لا يكون دواء وحكم الجنابة المغلطة انه يعني منها قدر الدرهم فما دونه ويعتبر
تفسيره وحكم الجنابة المحققة انه يعني منها ما لم يبلغ ربح الثوب واحتمل
في تفسير ربح الثوب قبيل ربح جميع الثوب اي ثوب اصابه وكذلك
البدن المعبر فيه ربح جميعه وقال بعضهم ربح ادنى ثوب يجوز فيه الصلوة كالجزء
وقيل ربح الموضع الذي اصابه كالذيل والكم والخرص والفخذ او الظهر ان كان
في البدن وصح هذا القول في الوجيز وخرص القميص ما زاد في عرضه والجمع وخرص
وعن ابى يوسف انه قال شبر في شبر ورو عنه ذراع في ذراع ورو عنه
انه كره ان يجذبه حد او قال ما استقمحت المصلحة للصلاة وان اصابه بول
الفرس لم يمنع حتى يغتسل عند ابى حنيفة وابى يوسف اما ابو يوسف فعلى طه
انه ما كول واما ابو حنيفة فقال لم احرص له للجناسه بل ابقاء الظهر كما مباع قبيل
الحبل اذني تقبلها تقبل مادة الجها و كان ظاهر الحكم ان سورة طاهر بالاتفاق
فحق حكم بوله وقال محمد هو طاهر لا يمنع وان فحش على صلبه الاكول ولو اصاب
من العاب البغل والجارا اكثر من قدر الدرهم اجازت معه الصلوة لانه مشكوك
فيه فلا تجس به الطاهر وفي الكفر في عرف كل شيء مثل سورة لان العرو مغفل
من البدن كاللعا وعرو الجنب والحائض والنف طاهر لا روي عنه
رضي الله عنها قالت لم يكن لنا الا فراس واحد وكنا اذا احصنا اذنا رسول
الله صلى الله عليه وآله في الارمين وضاجعا ومعلوم ان العرو لا يؤمن منه عند النوم
فلو كان يجب التجنب ولو اصاب الثوب من السور المذكورة لا يمنع وان فحش
وكذا السور المشكوك وان اصابه من السور الخمس يمنع اذ اذا زاد على قدر الدرهم
ويستحق ان يغسل الثوب من الجنابة المغلطة وان كانت اقل من قدر الدرهم
فقد روي عن ابى حنيفة رحمه الله انه غسل ثوبه من قطرة دم اصابه ولو اصاب
الثوب دهن نجس اقل من قدر الدرهم لم ينسأ فصار اكثر من قدر الدرهم
قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة فلا يمنع جواز الصلوة وهو اختيار الامام طاهر
الدين المغربي في وقال بعضهم يمنع به اخذ الاكثر من ولو اصاب الجذبة
فغتر بها او دخل يده في اسمن النجس او صبغ الثوب بصبغ نجس علم
ثلاث مرات طهر الثوب والجلد واليد ولو بقي اثر الدهن والصبغ وما شرب
به الجلد فهو عفو في المحيط اما طهر الثوب بشرط ان يغسل حتى يصفوا الماء وسيل

قد تفصيل
به الحق
ورق

مسافيا ولو غسل غير شتان **فروع** من الوقفات والفتن والكبرى
 لما كان يتم طهره سواء كان من النعم او من غير الجوف لان الغالب ان يتولد
 من البغيم فيكون طاهرا كيف ما كان عند البغيم وعليه الفتوى والاعقاب
 الميت فقد قيل انه نجس لانه الميت نجس اطلاق ذلك محمد في الاصل
 والاصح انه اذا لم يكن على بدنه نجاسة جارية كما يستعمله لا يكون نجسا
 الا ان محمد انا اطلق ذلك لان بدن الميت لا يخلو عن نجاسة فالبغيم كذا في
 الفتاوى وفي الوقفات غساله الميت الاولى والثانية والثالثة اذا استغنى
 في موضع فاصاب شيئا نجسا لانه نجس فان ترشش على ثوب الغسال
 شيء من ذلك فادام في حاله الغسل لم ينجس لانه لا يمكن الاحتراز عن نجاسة الميت
 اذا وضع في الماء ان كان قبل الغسل نجسا لانه نجس وان كان بعد الغسل
 لانه نجس لانه طاهر الا ان يكون كاذرا فانه نجس وان مضمولا لانه بمنزلة الطهر
 كذا في الوقفات لم يصب نجس وان كانت مذبوحة هو الصحيح وهو
 اختيارنا في جوفه وعلل فقال كان سورة نجس وبها فروع لم يصب لان سورة
 طاهر وجد الحية نجس وان كانت مذبوحة لانه لا يخلو الدابة من نجاسة طاهر
 قال شمس الاية الخلو في حارة كل شيء كبوله وهو كل شيء مثل سرقته وما لا ينجس
 نجس عند ابي يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول ابي يوسف وفي الوقفات
 خشفه اصابها بول فاحترقت فوقع رمادها في بئر فاما ذلك وكذا رماد
 القذرة اذا احترقت وكذا كذا الحمار اذا مات في المملحة لا يوجب الملع واما
 كذا في قول ابي يوسف خلافا لمحمد بخلاف الكنيف اذا ارتفع واستجد على الجدة
 فاصاب ثوبا نجسا وخان النجاسة اذا اصاب الثوب او البدن فيه
 اختلاف والصحيح انه لا ينجس السرقة الباس اذا القته الرماح رطبة او جافة
 ما لم ير لها اثر في الفتاوى اذا مدت الرماح بالعدرات واصابت الثوب
 المبلول نجس وقيل لا ينجس وهو الصحيح ولو وضع رجله المبلول على رضى نجسة
 ادب طاب نجس لا ينجس وان وضعها جافة على باب طاب نجس رطب ان يلبس
 ينجس ولا يجبر المداوة هو المختار وكذا في الفتاوى والى ما لم يرقه الماء ولا ينجس
 الثوب كذا في روى محمد لعاب الحمار اذا وقع منه ملا الكف في بئر قال ابن
 سماعة عن محمد بن سنان البئر كما لو شرب الحمار من البئر بعة من بئر الحمار وقعت

وما انما نجس عند ابي يوسف
 عند ابي لان البغيم نجس لانه لا يغسل
 بغير الصلوة مع فوفه الخا ط وان كان
 عند ابي

من كل شيء ينجس

في حنطة وطخت معها او وقعت في دهن لم يفسد الدقيق والدهن ما لم
 يتغير طعمه فاذا تغير فسد رأس الجدي والثاة المتطبخ بالدم اذا دخل
 النار فاحترق الدم طهر الرأس ويصير الارواح له كالفعل الطين النجس
 اذا جعل منه الكوز او العذرة وجعل في ان يكون طاهرا الجرة اذا كان في اسفلها
 نعت والماء يسيل منه نجاسات ان موضع بين النجاسة على الماء الذي يسيل
 من النعت قال الامام طهره الدين نجس ما اذا دجا به سنوبت فخرج من بطنها
 شيئا نجسا موضع الجبوب وطهره ان يطبخ ثلاث مرات بالماء الطاهر
 ويهرط في كل مرة وكذا البو اذا وجد في جدى مشوى الشعير او الذرة الذي يوجد
 في بئر الابل والغنم يغسل ويؤكل بخلاف ما يوجد في خفي البو لانه لا يصلح فيه
 وقيل ان كان الحب نجسا اذا نبت بنبت جاز الكحل والافلا سواء كان
 في البو او الخفي لانه اذا لم ينبت فقد استحال فلا يطهر بالغسل خبز وجذبه
 في الفار ان كان صلب يرمى بالحرد ويؤكل الخبز لانه طاهر ومجاورة له لا ينجس
 رجل رمى بجزرة في نهر وانقع الماء على ثوبه من ثوبه لا ينجس الا ان يطهر فيه
 لون النجاسة وكذا اذا ابل الحمار في الماء فترشش من ذلك على ثوبه لم يضره
 حتى يتبعن انه بول وبه اخذ ابو الليث وفي فتاوى رافضيان اذا كان الماء رابعا
 فاصابه من الرشح اكثر من قدره لم ينجس الكلب اذا مشى على طين فوطى
 برجله على اثر الكلب غسل برجله الكلب اذا عض بدن انسان او ثوبه ان
 كان ذلك في حاله الغضب لا يجب غسل موضع العض وان كان في حاله
 المزاج يجب غسله لان في الاول بعضه باللسان لا غير ولا رطوبة فيها وفي الثاني
 باخضق بها وبالشفتين جميعا وشفتاه رطبة الطفل اذا قاء على ثوبه ثم
 مصه وارتاح طهر الا دمي اذا قصه فوقع في الماء لا يفسده وان وقعت
 فيه قطعة من جلده افسده واذا اصاب الحنطة حمار او بول يغسل ثلاثا فاذا
 لم يوجد طعم ولا لون ولا رائحة حل اكلها وان وجد احد هذه الاشياء لا يجزى اكلها
 الثوب اذا اصيب بالنيل النجس او العصفور النجس فغسل ثلاثا طهره اذا احس
 النجاسة ثلاث مرات بلسانه او ثوبا نراقة في كل مرة طهرت عند ابي يوسف
 خلافا لمحمد اذا موه الكلبين او الفاس او غيره بالماء النجس بموه بالماء الطاهر
 ثلاث مرات فيطهر وسئل ابو نصر عن رجل اصابه فيصيبه من ذلك الماء

وبغيمه فارة طخت بحنطة
 فوكل عالم يطهر النجس
 من نصي

وثوب اصابعه ومفصليها
 حازت الصلوة فيه عند الامام
 خمر في الثوب مرصفي

قال لا يضره قبل كماله كانت قد تم غت في بولها قال اذا كانت قد غت
وتناثرت وذهب عن النجاسة لا يضره ايضا اذا احتلى وهو حامل لشعر
ان من جازوا وخلقوا اكثر من قدر الدم جازت صلاته وبه اخذ ابو جعفر
القاسم الصفا وعن ابي حنيفة لا يجوز وبه اخذ ابو نصر ولو صب الخمر في قدر فغسل
قبل الغسل بيطهر اللحم بالغسل ثلاثا وان كان بعد الغسل لا يطره وقيل يغسل
ثلاثا وابتدأ بيطهر ويحفظ في كل مرة ويحفظه بالبريد الخمر اذا غلب
لا يطره بالغسل السور اذا نجس ثم خبثت فيه المرأة فان كانت النكاح
بغير النجاسة قبل الخبز اكل الخبز الا فلا ولو اخرج ريشة ملطخة بالدم
واخذته من المرقعة فان زال عنه الدم بالامح او اكله الا حراحيه كالعسل او حلي وهو
حامل سنور او حية يجوز بخلاف جرد الكلب ولو ربط كلبا او خنزيرا بجمل وترك
الجمل تحت رجله وصلى صحت صلاته لانه ليس بحامل وان كان الجمل في وسط اذني
يه وهو يركب بركه لا يجوز ولو حمل المصلي شيئا من حيوان ان كان طائرا صحت
صلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم بنت ابي العاص وهو يصيد وكذا الوصل وهو متعبد
سبحا او شيئا طائرا صحت صلاته فان كانت عليه نجاسة معطلة اكثر من
قد رآه هم لم يضر صلاته ولو صلى في جلد خنزير مبروح لا يجوز صلاته لانه لا يطره بالدم
امرأة صلت وهي حامله طفلا وتوابعه نجس جازت صلاتها لان الحمل للنجاسة
غير ما هو الصبي وان صلت وهي حامله طفل ميت ان كان لم يسهل فصلها
فانسه غسل اولم يغسل وكذا ان استمل ولم يغسل وان كان قد استمل وغسل
فصلها تامة او انحلت المرأة يدان بكرة ان يدعيها بغسل ذلك لان لعابها
مكروه وكذا بكرة ان ياكل ما يبيع منها اذا كان بعد على غيره واما اذا كان فقيرا لا يضر
على غيره لم يكره فاذا انحلت عضوه وصلى قبل ان يغسل جاز والاكوان يغسل
ولو مسح بجمه ثلث فوق نظاف رطبات اجزاه عن الغسل كذا قال الفقهاء
ابو العيث فارة وقعت في خمر ومات ان اخرجت ثم تخللت صائر الخمر طائرا
او ان تخللت وهي فيه فهو نجس الا ان الخمر في الجدي او في موضع فيه خمر او بول يغسل
ثلاثا ويحفظ في كل مرة ويطهر خلافا لمحمد فان غده لا يطره انما لانه قد شرب
الدهن نجس بيطهر بالغسل ثلثا وكيفية ان يصيب الماء عليه فيغسلوا الدهن هكذا
يفعل ثلاث مرات بغير ما لا يؤكل لحمه اذا انكسر على ثوب ان فاصابه من ثياب

والدهن النجس اذا جحد صابونا يغتسل
بجاءته فليغسله

وحية فيه اختلاف فمنهم من قال ان نجس اعتبارا بجمه لا يؤكل ولانه محرم
الاكل لا حرمته وقيل هو طاهر اعتبارا ببيضه الحرام المبيته الحرام اذا شرب
من العصير او من اللبن لا يجوز شربه لانه صار مشكلا وانما الدهن نجس بعد الغسل
لا يضر بخلاف ذلك المبيته واعلم ان تطهير النجاسة التي يجب غسلها على وجه
ما كان لها عين مريئة وما ليس لها عين مريئة اما ما كان لها عين مريئة فطهرتها
زوال عينها واختلفوا في حد المريئة فقال بعضهم ما لها جرم فهي مريئة وما لا فلا قال
بعضهم هو الصحيح ان ما يرى عينها بعد الجفاف فهي مريئة وقوله زوال عينها فيه
اشارة الى انه لا يشترط الغسل بعد زوال العين ولو زالت بمرارة واحدة وبغير
ايضا الى انه اذا لم يزل ينشأ حرث لا يطره بل لابد من الزوال وفي ذلك
خلاف فنعن الى بعض النجاسات بمرارة تغسل بعد الزوال مرتين كانه نجاسة
غير مريئة وقال بعضهم هو كما ذكرنا وذكر ابو جعفر الهندواني انه بعد الزوال يسير بمرارة نجاسة
قد غسلت مرة فنجس بعد ذلك مرتين وقال بعضهم ما زالت العين بغسل ثلثا وقال
بعضهم ان زالت العين والامر بالمرة الواحدة طهر قال القزويني في الايضاح والظاهر
اذا زالت العين وبقيت الراية يغسل حتى تزول الراية ولا يضر على الثياب
ولا يضر المائر الذي تشق ازالته فان قيل لم قالوا فطهرتها زوال عينها ولم يغسلوا
فطهرتها ان يغسل حتى تزول عينها الجواب في قوله زوال عينها فائدة لا تدخل تحت
توكل فطهرتها ان يغسل وذلك في طهارة الخف فانه يطهر باللك ولم يحجج الى الغسل
وكذلك المرأة والسيف يكفي فيها بالمسح الى الغسل وكذا النجاسة اذا اخرجتها
من صارت رماذا وكذا اذا اصاب الارض نجاسة نجفت بالشمس وذهب
انرا وما شبه ذلك ففي هذا كله لا يحتاج الى الغسل بل يكفي في ذلك زوال العين من
غير الغسل فان قيل يرد على قولهم زوال عينها ما اذا جفت على البدن او الثوب
وزدب اثرها فقد زالت عينها ومع ذلك لا تطهر الجواب حصلت الاشارة الى
اشارة المظهر بقوله فطهرتها ففهم من ذلك انه لابد من مظهر من العين يذو الم يبيع لها
انرا وان بقي منها اثر ما يشرح ازالته طهرت لان المخرج مدفع ونفس المشرقة ان يحتاج
الى شئ غير الماء كالشحن او الصابون او الماء المغلي بالشارف فنجس عليه ذلك لقوله
صلى الله عليه وسلم ما كنت بارسول الله ليس في الاثواب واحد والى بعض
فيه فقال رشية ثم ارضيه ثم غسله بالماء فغسلت يديه فقال كيفيك الماء ولا

ولا يحتاج

انهم وكذا اذا كان لا يزال الا بالاء الحار لم يجب عليها ستمين الماء وحكي عن ابي اسحق
 الحافظ ان المرأة اذا خضعت بجناح نجس او صبغ الثوب بصبغ نجس فانه يغسل
 يديهما ويغسل الثوب الى ان يصفوا الماء ثم يغسل بعد ذلك ثلثا فيحكم طهارته او كانت
 بالاجماع فاذا اشدت النجاسة المعلقة بالمخضفة وهي حريته يزول حكم المعلقة ويبقى
 حكم المعلقة المخضفة وذكر الصريح ان المختار لا يزال حكمها وفي الغاء واذ اغسل النجاسة
 ببول ما يוכל طه الصحيح انها لا تظهر كذا ذكره السرخسي وفي شرح ابن ابي عوف
 ينقل الحكم الى المخضفة حتى انه يعتبر فيها الكثرة الفاحش هذا في بيان النجاسة الحريته
 واما ما ليس طاهرين حريته فطهارتها ان تغسل حتى يغسل على ظهر الغاسل انها
 قد طهرت على هذا اذا اولخ الكلب في الماء لا ينجس نظيره بعد واما ما هو على طه
 الظن وفي الكوفة ما لم يكن لها عين حريته فطهارتها ان تغسل ثلثا فان غسلها مرة واحدة
 وغلب على ظنه انها قد زالت اجزاءه لانها اذا لم تكن حريته فيعتبر فيها غلبة الظن واما
 قد روي بالثلاث لان الغالب ان الازالة يحصل بها وفي الجندرية تغسل حتى
 تطهر ولا وقت في غسلها ووقت سكون قلبه اليه وفي البدائع التقدير بالثلاث
 ليس بلانهم بل هو مفوض الى رايه واكثر ظنه وهو اخيرا مشايخ العراق ثم المياه
 العذراء نجاستها متفاوتة فالاول اذا اصاب شيئا يظهر بالثلاث والثاني بالثلاث
 والثالث بالواحدة ولو اصاب الثوب نجاسة ودفن مكانها ولا بد من راي في موضع
 منه اصابه فانه يغسل جميع الثوب وكذا اذا اصاب النجاسة احد الكهين والاهل
 ايها هو غسلها جميعا احتياط ولو كان الثوب طاهرا وشك في نجاسته جاز
 ان يغسل فيه وكذا اذا كان عنده ماء طاهر وشك في وقوع النجاسة فيه جاز ان يغسل
 به ولو وجد في ثوبه اثر الاحتلام ولا بد من رايه احكم فانه يغسل ويغسل ما صلى من الصلاة
 من ارب النوم اليه ولو صلى وخرج من صلاة فرائي على ثوبه او بدنه نجاسة او في مصلاه
 فان كان قد علم بها قبل الصلاة ثم نسيها لم يصح صلاته وان لم يكن يعلم بها نظرت
 فان كان يجوز ان يكون وقت قبل الصلاة لزمته الاعادة على الاصح وان كان
 يجوز ان تكون وقعت بعد الصلاة فلا اعادة عليه لان الاصل عدمها الا ان المستحب
 ان يعيد لجواز ان يكون حصلت في الصلاة ثم اعلم ان النجاسة لا تجلو اما ان يكون
 فيها ينصرف كالنوب وما اشبهه او فيها لا ينصرف كالبدن والحصى وغيرهما فان كانت
 فيها ينصرف فلا تجلو اخر اربعة اقسام اما ان يغسل في ماء جارا وفي غيره عظيم ويغسل

الماء على النجاسة متبنا او يغسل في الاجانة فان غس الثوب في ماء جار حتى
 جوى عليه الماء طهر وكذا اما لا ينصرف ولا يشترط العصر فيها ينصرف ولا التجفيف فيها ينصرف
 ولا يشترط انكار النجس وكذا اما النجس اذا جعل في النهر فمائه وخرج منه طهر ولو
 تجسست يده بسمن نجس فغسلها في الماء الجار وجوى عليه طهرت ولا ينصرف بها اثر
 الدين ودرك الميتة فانه يجب عليه ازالة اثره واما حكم الغدير فان غس الثوب فيه
 ثلثا وقتنا بقول البيهقيين وهو المختار فقد روي عن ابي جعفر الكبير انه يطهره وان لم ينصرف
 وقال بعضهم يشترط العصر في كل مرة وعن ابي نصر الصغار يكفيها العصر مرة واحدة واما
 حكم الصب فانه اذا اصاب الماء على الثوب النجس ان اكثر الصب بحيث يخرج ما احاط
 الثوب من الماء ويجعله غيره ثلثا فقد طهره لان الجريان بمنزلة التكرار والعصر والمغسلة
 فيه غلبة الظن في هو الصحيح وقال بعضهم يشترط العصر في المرة الاخيرة وقال بعضهم يغسل
 ثلثا ويعصر في كل مرة وعن ابي يوسف ان كانت النجاسة رطبة لا يشترط العصر وان
 كانت يابسة فلا بد منه وهذا هو المختار واما حكم الغسل في الاجانة فانه يشترط العصر
 في كل مرة هو الصحيح وقال ابو يوسف لا يطهر الا بالصب فقد هما يجوز ازالة النجاسة
 بالغسل والصب وعند ابي يوسف لا يطهر الا بالصب ورواه فروق بين الثوب والبدن
 فقال في الثوب لا يحتاج الى الصب وفي البدن لا بد منه ولا بد من العصر في كل مرة في
 ظاهر الرواية وعن محمد اذا غسل ثلثا وعصر في الثلث شئ يطهره كذا في النهاية والمختار
 فيها يمكن حسب الماء عليه اما لا يمكن كذا اهل الحنفية والعموم وشبهه ذلك فانه يطهر بالغسل
 ثلثا بالاجماع وعند مشايخ العراق الطهارة في هذه المسئلة موقوف على غلبة الظن
 وعند النجاشية موقوف على الغسل ثلثا والظاهر من ههنا القاضين ان لم يكن موقوفا
 وان كان فانه مذهب النجاشية وقال الصريح المختار مذهب النجاشية ثم اذا شربنا
 العصر فالمعبر فيه طهارة المختلف الذي ابتلى بهادون غيره خصوصاً على قول ابي حنيفة
 ان قدرة الغير غير معتبر وعليه الفتوى فلو كانت قوية اكثر من ذلك الا انه لم يبالغ في
 بيان ثوبه عن التمر بن لرقته قال بعضهم لا يطهر وقال بعضهم يطهر لكان الضرورة
 وهو الاظهر واما ما لا يمكن عصره كالخشب وشبهه فان كان في الماء الجار رطبا حكمه
 ما ينصرف وان صب عليه الماء ثلثا وقتنا لا يشترط العصر كان حكمه مثله ايضا وان قلنا
 يشترط العصر في الثوب كان على قول محمد لا يطهر وعند ابي يوسف يغسل ثلثا
 يجفف في كل مرة واصل الخلاف انما لا ينصرف وليس يغسل اذا غطس في غير الماء الجار

لانه طاهر في نفسه وانما نجس
 بمجاورة النجاسة بخلاف
 ما اذا كان الدهن صبي

فانه لا يظهر عند محمد لعدم العصر وعند ابي يوسف يظهر وان نزل في الغدير العظيم
ان قلنا لا يشترط العصر في الثوب طهر بالاجماع وان قلنا يشترط لم يظهر عند محمد
وعند ابي يوسف يغسل ثلثا ثوبا يجفف في كل مرة وان نزل في الاجابة فكذلك
ايضا وفي العباد وان الحصى اذا احسبته بخاسة ان كانت يابسة لا يدرى الكبر
وان كانت رطبة فاجرى عليها الماء ثلثا يظهر وفي شرح ابن ابي عوف الماء انزال
به الخباصة بخس لان الخباصة انتقلت اليه ولا فرق عندنا بين ان يرد الماء
على الخباصة او ترد به عليه انتهى وانه اعلم اصطلاح لغور قالوا العذرة لبنى ادم
والخرقة للثوب والطير سواء كان مأكولا او لا والبعير للحم والفرس للجلود وغير
والخني للبقرة والبعير للكلب والونيم للذباب **فصل في كيفية الاستنجاء**
الاصل فيه قوله صلعم ويستنج ثلثا اجزاء او ثلثا اعضاء او ثلثا حبات
جمع حبة وهي اليسير من تراب وفي الحديث الصحيح قال سلمان نهانا رسول الله
صلعم ان يستنج باقل من ثلثة اجزاء واذا اراد الرجل ان يدخل الخلافة في بيته فليست
الستوراء هو في اصل المكان المائي كما هو يقصدونه لقضاء الحاجة ثم يكثر حتى يحوط
به عن غير ذلك يستنج ان يقوم اليه قبل ان يغلب البول والغائط ولا يصح شئ
عليه اسم الله او شئ من القرآن ولا شئ يحترم ايضا ولا شئ عليه اسم رسول الله
صلعم كذا في الاجماع وفي السنن عن انس بن مالك رضي الله عنه صلعم اذا دخل
الخلافة نزع خاتمه وليس ثوبا اخر غير الثوب الذي يصلي فيه ان كان له ذلك
بان كان يجده اما اذا كان في غير الاحتياج الى ذلك وقد تقدم انه لا ينبغي ان يتكلم
لذلك وانه لا يستحسن لاحد ان يجد ثوبا لدخول الخلافة وان محمد بن علي زين العابدين
تخلفه ليست الخلافة ثوبا ثم تركه وقال لم يتكلم طرفة عين هو خير مني يعني رسول الله
صلعم والخلفاء رضي الله عنهم كذا في النهاية وفي اوراد شيخ الاسلام صدر الحج
والشرع والدين ولا يدخل الكنيف حاسر الرأس ولا مع العنقوبة الا ان
يكون عليها ثوب غيره وكذا في الصحراء وان لم يكن له ذلك اي ثوب اخر بل
الثوب الذي يصلي فيه لا غير كما في حفظه اي حفظ ثوبه وجبانه عن احدا
الخباصة او الماء المستعمل ويستبرأ بالنصب عطف على يلبس اي ويستنجي
ان يشتر كنية بعباءة باليب راي يستنير اليه وفي الشريعة ويستبرأ به وبأخيه
مع منشفة ينشف بها فرجه بعد الاستنجاء بالماء ويرفع الماء بيده اليمنى ثم يأخذه

في كتاب الاستنجاء

اي الاناء من يده اليمنى بيده اليسرى وسعدا أسفل الاناء عن يمينه كيدنا بقا عليها
فيمسح بها خذ اي ويستنجي بها خذ معه ثلثة اجزاء لاجل الاستنجاء او ما يقوم مقامها
مقام الاجزاء من الطين والخرف والحنث ونحوه والذي يقوم مقام الحجر كل واحد
طاهر من العين ليس له حرمة ولا يهرج من حيوان ان لم يكن في الخلافة اجزاء اما
اذا كان في الخلافة اجزاء فلا حاجة الى ان يأخذ معه ثلثة اجزاء فالجواب لا يجزى الاجزاء
اقتصر على الاستنجاء بالماء وكذلك اذا لم يجد الماء اقتصر على الاستنجاء بالاجزاء ولو لم
يستنج بالاجزاء ولا بالماء وكانت الخباصة لم تجزى من خرجها جازت صلوات
اذا لم يكن على بدن الخباصة بالاجماع كذا في السراج الوقوف هذا اي انما اقتصر
على الاستنجاء بالاجزاء اذا لم يجزى من الخباصة خرجها فان جازت الخباصة
خرجها لم يجزى الا الماء او المائع على قول ابي حنيفة وابي يوسف وفي هذا يقتصر
لا يخلو اما ان كان المتنجز الكبر فلهذا ربه او اقل فان كان الكبر فلهذا ربه
وجب ان الله بالماء اجماعا وان كان اقل فلهذا لا يجب بالماء ويجزى الحجر وعند
محمد لا يجزى الحجر وقيل لا خلاف بينهم في انها اذا جازت المخرج وجب ان الله هو
الصحيح وانما يجل يجوز بالخبر فلهذا خيفة وابي يوسف يجوز وهو الصحيح لانه موضوع مخصوص
بالجهر وعند محمد لا بد من الغسل فاذا وصل الى باب الخلافة يقول بسم الله ويستنجي
ان يبداء بالنسبة قبل الدعاء اللهم اني اعوذ بك استجير وامتنع من الرجس نجس
الرجس القدر وقد يعبر عن الطهر والغسل الطيب والغذاء واللينة والكفر والمواد
في هذا الحديث الاول قال النووي اذا بداء بالرجس ثم اسبغوه الغسل كسروا الجمجم واذا
بداء بالرجس ولم يذكره اتمه الرجس فتحو الجمجم والنون كذا في نهاية ابن الاثير الخباصة
الخباصة الخباصة في الخباصة في نفسه والخباصة الذي اعوانه خباصة كما يقال للذي
قربته ضعيف مضعف وقوى مقوى اي قوى في نفسه مقوى بدابة او باخوانه
وقيل هو الذي يعلمهم الخباصة ويوقعهم فيه كذا في نهاية ابن الاثير من الشيطان
بل من الرجس او حال والشيطان من شيطان بعد رجس الله تعالى فوزنه في حال او في
شطا يشيط بهلك لهلكه لمعصية الله تعالى فوزنه فعلا الرجس المجرم بالشرب
عند اسراق السميج او المداوية الملعون والملعون هو الملعون وقصار المعصية استجر
وامتنع بعقله الله تعالى من المجرم الملعون ومن رجس الله تعالى وهذا الدعاء الذي ذكره المصنف
رواه ابن السني والطبراني وفي الحديث الصحيح عن انس بن مالك ان النبي صلعم

والخشع

كان اذا دخل الخلاء قال اللهم اني اعوذ بك من الخبث والجناب الخبث بضم الخاء
والجنا بضم الجيم والجناب بضم الجيم استعاذ من ذكره انما الشياطين والماثم
وقال صلوات الله عليهم اجمعين فاذ الى احدكم الخلاء فيعمل اعوذ بالله من الخبث
والجناب بفتح الجيم الخاء ومنها بستان الخيل والجمع الخبثان مثل ضيف وضمين
والخشع والخش ايضا الخج لانهم كانوا يقضون حاجتهم في البساتين والجمع خشوش
والخشع له محقرة اي محضرة الشياطين وترصد بني آدم بالاذى والف والاشيا
المواضع يكشف فيها العورات وتخرج عن ذكر الله فيتمكنون منهم في تلك المواضع
فلا يتمكن في غير تلك المواضع ثم يدخل الخلاء بغير رجل اليسرى عند الدخول ويؤخر
رجل اليمنى وفي الشدة ويضرب رجله اليمنى على الارض عند دخول الخلاء لينفذه الهواء
ويخرج سر او يد ويحيط اي يضع في مكان ظاهر ان كان ثم مكان ظاهر والا لم يجد مكانا
ظاهرا يخرن اي ياخذ السراويل ويجعل تحت ابطه اليسرى او يستره اي وان شاء
خرج السراويل خارج الخلاء قبل ان يدخل الخلاء ثم يقعد لكشفه اي لا يخرج ما في
بطنه من الاذى ولا يكشف اي ويبقى ان لا يكشف بدنه وهو قائم في الخلاء قبل ان
يقعد لكشفه وفي الشدة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اراد الحاجة لم يرفع
نوبه حتى يدنو من الارض فاذا دنا الى القعود كشفه اركنك نوبه وبوسع اي
ويبقى ان يوسع بين رجله ويحيط على رجل اليسرى اي يميل على شدة اليسرى
ويضرب رجله اليسرى ويجعل مقعد متوسطا للعين التي تجلس عليها ولا يخرج
يمينه ولا يسره لكن لا يتكلم في المكان ولا يتكلم فيه اي في الخلاء فان الله
يحق على ذلك والمفت هو البعض ومن كبره الخلة اي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تتكلم في
اشان على غايتها ينظر كل واحد منها الى عورة صاحبه فان استبرح بمقعد على ذلك
رواه ابو داود وابن ماجه واللفظ له وابن خزيمة في صحيحه وفي بستان العقيدة
اي الليث يكره الكلام في الخلاء وفي شرح السنة ولا يتكلم في الخلاء بكلام الدنيا والآخرة
لان في ذلك ابداء الملكين الكاتبين فينبغي ان لا يفعل عند قضاء الحاجة شيئا
ليس من ضرورة قضاء الحاجة من الكلام والعمل وغير ذلك لئلا يكون للملكين
اذى به ويتفكر في امر الدنيا ولا يتفكر في امر الآخرة بشئ قليل ولا كثير كاللغة في العلم
وغير ذلك وقيل في تفكر في الخلاء في شئ من امور الآخرة او العلم من غير شئ
اعظم منها ولا يذكر اسم الله تعالى ولا يجده او عطس ولا يسمت عا ط ولا يرا

السلام ولا يجب المؤذن فان سلم عليه رجل وهو عالم انه على الخلاء لا يخرج
جوابا فان عطس مجردا في نفسه بقلبه ولا يخرج لسانه ولا ينظر الى عورته
الا الحاجة ولا ينظر الى ما يخرج منه ولا يبرق في البول ولا يقعد كثيرا اي لا يطيل
العقود على البول والغالب قال لقن طول العقود على الحاجة ينجم منه الكسبة واخذ
منه الباسور وفي بستان الفقيه الى الليث رج ولا ينبغي ان يطيل العقود
في حاجة فان ذلك مؤكده الباسور وفي السراج الوهاج والامتنع ولا يخرج
ولا يكثر الالتفات ولا يعبت بدنه ولا يرفع بصره الى السماء وفي الشدة
ويكسر رأسه عند ذلك جيا وما ينبغي به ويدفن ما خرج منه من اذى الشئ
يزا عند الكسرة وعند الكسبة بالامام يرفع رأسه ولا ينكس لان هذا
اطهر في حوج الاستنجاء بالماء وذلك اطهر للاستنجاء بالمدركه في شرح السنة
وجبهته في الاستنجاء اي لا يؤتم حتى يوضع على الوضوء فاذا فرغ بعصر ذكره من
استغف الى الخشعة فاذا خرج منه على سجدة باجر او بالاصبعين من يمين اليسرى
وبها الا بهام والسبابة ثم ينفق فجرة اي دبره بیده اليسرى بقلادة الحجار
يزا بيان كيفية الاستنجاء بالجر واما بيان كيفية الاستنجاء بالماء فينبغي ان يبعد
بزاوية باجر الاول من خلفه الى قدمه ثم يثني في قدمه الى خلفه ثم يثني
بمسح الجوانب بیداه الجانبت الایمن ثم بالیسر وقال ابو نصر بید باجر
الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث ثم يثني في السراج الوهاج وفي
الاستنجاء باجر ان يجلس مقعدا على برة محرقا من القعود والشمس والحر والريح
ومعه ثمانية اجزاء فيبدأ باجر الاول من مقدم الصفرة اليمنى ويدبر ما خرج الى الموضع
الذي براء منه ثم يثني من مقدم اليسرى ويدبر ما كذلك ثم يثني على الصفرة
وقال بعضهم يقبل بالاول ويدبر بالثاني ويدبر بالثالث وقال ابو جعفر ان كان
في الشتاء افضل بالاول واودبر بالثاني واذا رات الثلث وان كان في الصيف
اودبر بالاول واجل بالثاني واودبر بالثالث لان حصىه في الصيف متدليان
في الشتاء مرتفعان وقال السرخسي لا كيفية له والقصد الانقاء وفي المفهرست
من استنجى في الصيف يبالغ ولكن المبالغة في الشتاء اهدم والجمع حتى يحصل النقا
وهذا اذا كان الماء باردا اما اذا كان الماء سخيا كان كمن استنجى في الصيف
ولكن نوابه وكون نواب المستنجى بالما ابر وويبقى اي يجب ان يكون الماء

الطائفة في الخلافة عن يمينه ويقع الاجار النجسة التي استنجى بها عن ب...
 النجس اسفل الى تحت والعدو في الاجار ليس بشرط لازم وانما المقصود الاثام
 وقال اصحابنا وليس في الاستنجاء بالخرق عدد سنون لقوله صلى الله عليه وسلم من استنجى بخرق فليست له ثواب
 فحسن ومن لا طاهر فاذ حصل الاثام بالخرق الواحد لا يحتاج الى الثاني وان لم يحصل
 الاثام بالثلاثة يبرأ عليها الا ان حصل الاثام ويطهر قلبه ولو كان معه خرقة
 ثالثة احرقت كما ينبغي بكل حرف وحصل الاثام جاز ولا ينبغي بغيره ولا بد من
 لقوله صلى الله عليه وسلم استنجى بخرق او روث فقد برئت منه ذمة محمد صلى الله عليه وسلم ولكن العظم فاذ الجن
 والروث وواهم فان ارتكب النجس واستنجى بذلك لم يبرأ ان يستنجى بغيره فان
 طقت الروث نجس فليست بغيره النجاسة الجواب ان الروث اليابس
 لا ينقص منه شيء وهو يخفف ما على البدن من النجاسة الرطبة ويروى الى الجن
 سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل عظم روثه وجره فقالوا يا رسول الله
 علينا فقل صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بذلك ورواه صلى الله عليه وسلم قال انما في قدس نصيبين ونعم
 الجن فلو في الزاد فدعوت الله لهم ان لا يبرأوا بغيره ولا بد من الا وجره وعلية
 طعاما وقال انهم لا يجدون عظم الا وجره وعلية لم يوم اكل ولا روثه الا وفيها جبهها
 يوم الكلت واعلم ان قدس نصيبين وسلامهم كان في اخر احواف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الطائفة ارجعوا الى مكة حين بئس من خيف وكان خروج النبي صلى الله عليه وسلم الى
 الطائفة في ليالي يمين من سنو ال سنة عشرة من النبوة قال ابن اسحاق ولما ملكك
 ابو طالب وناك قرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن تنال منه في حياته خرج الى
 الطائفة وحده وقال ابن سعد ومعه زيد بن حارثة فليست الهرة من نقيض
 والمنعة بهم في قومه ورجى ان يعقلوا منه باجا هم بغير الله فلا انتهى الى الطائفة
 عند الى نفي من نقيضهم يومئذ سادة نقيض واستراقتهم وهو اخوة ثلاثة عبيد باليل
 وسعد وجبيب بنو عمر بن عوف وعنده احد هم امرأة من قرين من بني حنظلة
 اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلمهم باجا هم لم يبرأ من نقيضه على الاسلام والقيام معه على خلافه
 من قومه فقال له احد من بني ثعلبة ان كان الله اسكتك وقال لا في انا و
 احد احد اسر سله عنك وقال ان لا اسكتك ابراهيم كنت رسول الله
 كما تقول لانت اعظم خطرا من ان ارد عليك الكلام ولين كنت تكذب على الله تعالى
 في ان اسكتك فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من عندهم وبئس من خيف وقد قال لهم فباذروني

مكة ايام الجن

اذ فلعلم

اذ فلعلم ما فلعلم فاكتموا على ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبلغ قومه فلم يفعلوا ولم يروا
 به سفاذهم فتعدوا له صفين على طريقه فلما فر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين صفين جعل
 لا يرفع رجله ولا يضعها بالجارية حتى ادموا رجله زاد سليمان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان اذا اذ لفته الجارية قعد الى الارض فباخذون بفضده فيؤشع رجوعهم
 فيحكون وقال ابن سعد وزيد بن حارثة يقيضه حتى لقد شج في راسه
 شجا قال ابن عتبة فخلص منهم ورجلاه سيدان وما فقه الى حائط من حوائطهم
 فاستظل في ظل منه وهو مكروب موجع ثم قال اللهم اشكو اليك ضعف قوتي
 وقلة حيلتي وهواني على الناس يا ارحم الراحمين انت رب المساكين وانت
 ربى المسكين فبعد تحميتي او الى عدو ملكته امرى ان لم يكن بك غضب على فلا
 ابالي ولكن عافيتك هي اوسع لي اعود بنور وجهك من ان ينزل في غضبك
 او يحل علي سخطك لك العشي حتى نرضى ولا حول ولا قوة الا بك واذ في الحائط
 عتبة وشيبة ابنا ربيعة فلما رأها كره مكانها لما يعلم من عداوتها سد رسول
 قال فلما راه ابنا ربيعة وما لقي حركت له رمتها فذعوا غلاما لها فنهيا فقال له عدها
 فقالا لا خير قطعنا من يد العيب وضعه في هذا الطبق ثم اذهب به الى ذلك الرجل
 ففعل به ما فعل منه ففعل عدس ثم اقبل به حتى وضعه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له
 كل فني وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين يدي قال بسم الله ثم اكل ففطر عدس في وجهه ثم قال
 والله ان هذا الكلام يا بولس اهل هذه البلاد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن اهل البلاد
 انت يا عدس وما دينك قال نصراني وانا من اهل بيوتى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من اهل قرية الرجل الصالح بولس بن مئى قال له عدس وما يدريك يا بولس
 بن مئى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاك اخي كان نبيا وانا بنى فاكبت عدس على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقل راسه ويدبه وقد ميه فلما جاد بها عدس قال له وليك
 يعقل راس هذا الرجل ويدبه وقد ميه قال يا سيد ما في الارض شي خير من هذا
 لقد اعلمني بارا يعبد الا بنى قال لا وليك يا عدس لا يعرفك عن دينك
 فان دينك خير من دينه وفي الصحيح من حديث عاتبة رضي الله عنها انها قالت
 للنبى صلى الله عليه وسلم اهل ابي عليك يوم كان اسد عليك من يوم احد فقال لعنت
 من قومتك وكان اسد لعنت منهم يوم العتبة اذ عرضت نفسي على ابن عبد
 يليل بن عبد كلاب فلم يجيبني الى ارددت فانطلقت على وجهي وانا

وعبيدكم بسبوه وبصبيون به حتى
 اجتمع عليه الناس قال موسى بن عقبة
 في الارض حواص

الكراهية لحصول المقصود اما العظم والرونت والطعام والفحم وعلف الحيوان فخذ
 حوت العلف في ذلك واما الرجح فلانه نجس وهو الغدرة البابية وقيل
 الجحر الذي قد استجبه به واما الورق فمقبول ان ورق الكتانية وان كان ابيض وقيل
 ورق الشجر واني ذلك فانه مكروه ولان تعليم الكافر من اداس الدين واما
 الحرف والرجح فانه يضر بالمعنى واما باني هذه الاشياء فمقبول انما توترت
 الغيرة ويكره الاستنجاء باليمن لان اليمن صلح من ذلك وفي الحديث الصحيح
 عايشة رضي الله عنها قالت كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم طمورة وطعامه وكأنت
 يد اليسرى لحلاية وما كان من اذى فان كان باليسرى غدر لم يجز الاستنجاء بها جاز
 ان يستنجى بيمنه من غير كراهية وفي الصحيح كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيب اليمن في طموره
 اذا نظره وفي ترجمته اذا نزل وفي استعماله اذا استعمل وهذه فائدة مستمرة في الشرح وهي
 ان ما كان من باب التكريم والتشريف كلب الثوب والسر اويل والخف وجر
 المسجد والسواك والاكتحال وتقليم الاظفار وقص الشارب وترجيل الشعر
 وهو مشط ونشف الاطراف وحق الرأس والسلام من الصلاة وغسل أعضاء الطهارة
 والخروج من الخلاء والاكل والشرب والمصافحة واستلام الحجر الاسود وغير ذلك
 مما هو في معناه يستحب التمسك به واما ما كان بفساد كدخول الخلاء والخروج من المسجد
 والامتناع والاستنجاء وخلق الثوب والسر اويل والخف وما شئت ذلك فيجب
 التمسك به وذلك كراهية باليمن وشرفها والله اعلم ثم يقوم ويسرع عورة قبل
 ان يسوي قائما ثم يخرج من الخلاء يبدأ برجل اليمن ويقول الحمد لله الذي اذهب
 غني ما يؤذي بني وامسك على ما يتقنع اي بايقاع بني من الطعام لانه لو خرج كله لمكان
 وشيئنا لانه قبل هذا الدعاء غفر انك فان في الحديث الصحيح قالت عايشة
 رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الخلاء قال غفر انك والغفران مصدر كالمغفرة
 والمغفرة اسم لك غفر انك وقد ذكر العلماء في تعقيب صلح الخروج من المتوضأ بهذا الدعاء
 وجهين احدهما انه استغفر من الحالك اليه اقتضت بهجرا ان ذكر الله فانه كان يذكر الله
 على بئر احواله لا عند الحاجة والآخرة وجد القوة البشرية فاصرة عن الوفاء
 بشكر ما انعم الله تعالى عليه من تسوية الطعام والشراب وتعذيره العقوى المعطورات
 لمصالحه البدن وترتيب الغذاء من حين الناول الى اوان الخرج فنجاء الى الاستغفار
 اعترافا بالقصور عن بلوغ حق تلك النعم ثم يتنحى ويركض برجله على الارض حرة باليمن

وحرة باليسرى للاجتناب عن الكسبة او يدركت فخذ اليمنى على اليسرى واليسرى
 على اليمنى وعجالة بعض الاحباب ويكلف رجل اليمنى على اليسرى واليسرى على اليمنى
 ويمشيه اي يخطو خطوات ان كان الموضع مستعاضا بمسح بطنه وسرته ويعصر
 ذكره فان خرج منه بل مسح بجر او بالاصبعين الا بهجم والسبابة كما تقدم وفي
 الشريعة ويدرك ثمانية باصبعه الوسطى اليسرى والكاري فمعا ليعبر بوله والجمان بين
 الخصية والفخذ كذا في الصحيح وفي نهاية ابن الاثير ما بين القبيل والديه ولا مسح
 ذكره على حاشية او يخرج ثم يفعل مثل هذا الاستبراء من التنجيد والركض بالرجلين
 وذلك احد التقديرات على الاثر والمشي خطوات ومسح البطن والسررة وعصر الخصيتين
 ثانيا وثالثا حتى يستيقظ من اثار البول ويذاككه ليس بشرط لازم والكل
 فيه علم ويتقنه انه لم يبق من اثار البول شي وفي مفاتيح المكي الى الاستبراء طلب
 البرادة من بقية البول وفي الاحياء ياخذ حجر اكبر ايمينه والقضيب بيده
 ويمسح به بقضيبه وحركت البس رفسح ثمانية ثمانية مواضع او في ثمانية ارجار
 او في ثمانية مواضع من جدار الى ان لا يرى الرطوبة في محل المسح وفي كثر العباد كيفية
 الاستبراء اذا انقطع البول بعد ذكره من اصله ثمانية الى الحشفة بالرفق ثم ينثر ثمانية
 ويتنحى ثمانية وان مشى خطوات فلان ثمانية وفي العوارف ويحيط في الكثرة
 بالاستغفار وهو ان يتنحى ثمانية لان العروق ممتدة من الخلق الى الذكر وبالتنحى
 يتحرك ويقذف ما في مجرى البول وينتهي له ان يخطو خطوات لانه عسى ان يخرج
 من قبله شيء فيحتاج الى اعادة الطهارة واحتفظوا في عدد تلك الخطوات قال بعضهم
 اربعائة قدم وقال بعضهم ثمانية قدم وقال بعضهم مائة وثمانين وقال بعضهم ثمان
 خطوات وقال بعضهم يخطو بكل سنة من عشرة خطوات وحكي ان محمد بن يوسف القاضي
 رحمه الله كان يمشي على عدد سنين غيره فقال له ابو يوسف رح امش بكل سنة
 من عشرة خطوات وخذ بيدك فارورة وصت ماء فتمشيه والقارورة بيدك ففعل
 ثم اخذنا ابو يوسف ووضع على يده قطعة قطناس ووضع رأس القارورة على
 القطناس فنزلت بنية الماء على القطناس فقال ابو يوسف علمت انه لا عبرة
 لشيء من ذلك مني عمر كلاك مشيت والقارورة معك منكوسة فقد خرج
 شيء من البول انما المعبر اليقين وقال بعض المشايخ يركض برجليه على الارض
 ويتنحى ويكلف رجل اليمنى على اليسرى واليسرى على اليمنى او ينزل من الصعود الى

مكي
 مفاتيح الاستبراء

الهبوط لما روي عن علي رضي الله عنه انه كان يفعل ذلك فيلج برؤس في سد صلبه فقال
 يا علي ما علمت ان الكبرياء طمارة القلب والصحيح ان طمايح الناس
 مختلفة فمن وقع في قلبه ان صار طمايح اجاز له ان يستنجي لان كل احد اعلم بما اول
 مفاتيح المسائل ولو ان رجلا بال ولم يتغوط يستنجي لم يفعل من ذكره ما وصل
 اليه بل البول وفي النصب قال الفقيه ابو جعفر اذا اصاب طرف الجليل
 من البول اكثر من قدر الدرهم فضلي كذلك فقلنا ان يقول يخرجني قياسا على المعقد
 وقلنا ان يقول لا هو الصحيح ولو سلم بالدرهم وصلي كذلك قال بعضهم يخرجني
 على المعقد وقال بعضهم لا يخرجني وهو الصحيح قياسا على سائر الاعضاء لان في المعقد
 ضرورة وفي الذكر لا وفي السراج الوهاج انه يخرجني فيه يخرجني اني حنيفه وعند
 محمد لا يخرجني الا اذا كان اقل من قدر الدرهم هذا الذي ذكره في الاستنجاء بالبر
 واما كيفية الاستنجاء بالماء بعد الاحجار فلا يخفى اما ان يكون رجلا او امرأة فقدم
 المصنف رحمه الله تعالى الرجل فقال فاذا استيقظ بانقطع اثر البول بقدر
 الاستنجاء بالماء موضعاً او غير موضع الاستنجاء قال في الشريعة وسبغ الحجارة الماء
 فانه اما ان يكون في السور ويكون قد وقع على جرجين عالين او ما يقوم مقامهما ويخرج
 بين رجله كيداً يستر شئ على بدنه شئ من الماء المستعمل ثم يبدأ بفعل بدنه
 بفعل طمان ويقول قبل كشف العورة عند ارادة الاستنجاء بالماء باسم الله
 العظيم فمعه التسمية مسنونة قبل الاستنجاء على الصحيح وفي الحائضه اختلفوا
 في وقت التسمية والاصح انه يسبى مرة قبل كشف العورة ومرة بعد الفراغ
 من الاستنجاء وسر العورة وحجته في محل النصب على الحال اي اسم الله تعالى
 حال كونه حامداً له اذ لو لا انعامه بالتوفيق لم تمكن من عبادة واطمئنه على دين
 الاسلام ثم يغسل فوجهه ببدء بالقبيل ثم ينثني بالبر هذا هو المستحب ولو عكس
 وبداء بالبر ونثني بالقبيل اجزاه ويقول بعد التسمية اللهم اجعلني من التوابين
 الكثيرين التوبة من الذنوب ولا يعودون اليها واجعلني من المتطهرين
 من الشرك ومن المتطهرين بالماء الذين اجبت عليهم وان شئت عليهم في كل باب
 العزيز بقولك واسم يجب للمتطهرين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون
 والخوف توقع مكره من اماره مطمونة او معلومة وضد الامن ويستعمل في
 الامور الدينية والدنيوية ولا يهتم بخبر نون على ما خلفوا في الدنيا ولا في الآخرة

ادان

اذا من الناس واصل الحزن غداً اللهم من الغفر وبقيت الماء ببدء البيني على وجه
 ويعلو الماء ويغسل فوجه ببدء اليسرى او لم يكن له غفران كان ببدء اليسرى
 عذر يمنع من الاستنجاء بها جاز الاستنجاء باليمين من غير كراهية ويغسل اي فوجه البغ
 والاصابع ان كانت النجاسة فاحتمت بان قدمت غير المعقدة او كانت
 مقدار المعقدة وهي كثيرة او بالاصابع دون الكف ان كانت النجاسة مقدار
 المعقدة او اقل من مقدار المعقدة يغسل ثلثة اصابع بالحضرة والبصرة والكوسطى ويجعل
 البصر فوق الحضرة والوسطى ويعتمد على باطن البصر يستعمل او لا وسط البصر وحده
 ثم يديه الماء قليلاً ثم يديه الحضرة ثم يديه الماء قليلاً ثم يديه الوسطى ولا يستعمل
 الكف لان في استعمال الاصابع ضرورة ولا ضرورة في استعمال الكف ويجب
 حفظ الكف عن القدر والاولى لان ما ثبت بطريق الضرورة بقدر الضرورة
 وفي كتاب الآثار قال يعلى اصبعه الوسطى ويسفل البصر والحضرة ويصب الماء
 قليلاً قليلاً ويغسله حتى يطمان قلبه ويستنجي ببطون اصابعه الثلاث لبره
 وقال عامة المتأخرين كيف الغسل كفهم من غير ان يرفع اصبعه كذا في سراج الوهاج
 ويغسل ظاهر فوجه اذا اراد ان يحاطا ويدك مرة ويغسل في الكسرة فاه وسرني
 ويغسل في كل مرة ويدك مرة ويغسل في كل مرة ويغسل في الكسرة فاه وسرني
 كل الكسرة فاه اذا كان صائماً فانه لا يرضيه الى ان يبلغ الماء في موضع يغسل
 صومه فاذا ارخى وهو صائم تشبه بخرقة قبل ان يجعه كيداً يصل الماء الى جوفه فينفض
 صومه وفي الكبري اذا فزع دبره وهو صائم ينبغي ان لا يقوم من مقامه حتى ينشف
 ذلك الموضع بخرقة لانه اذا لم يغسل ذلك وقام على ان يدخل الماء جوفه فينفض
 صومه والمستنجي لا ينفض في الاستنجاء اذا كان صائماً لهذا المعنى فاذا جمع
 غسل جانب الدبر من الاثنتين ثم ظاهر الدبر هذا الذي ذكرناه من كيفية الاستنجاء
 بالماء هو الاحيطاط ولا يدخل اصبعه في دبره وفي فتور محمد بن الوليد الترمذي
 ان من توضأ ثم اراد ان يستنجي فادخل اصبعه في دبره ينفض وضوءه ولو كان
 صائماً يغسل صومه بدخول الاصبع الرطبة اما الوضوء فلان الاصبع اذا خرجت
 لا تخلو عن بلل بخسة وفي المنثني رجل ادخل عودا في دبره او فطنة في احليله فغسله
 كله ثم اخرج فخرج هو قال عليه الوضوء لانه حين غيبه بمنزلة طعام كله ثم فزع
 وان كان طرف العود في دبره ثم اخرج لم يكن عليه الوضوء كما لو ادخل اصبعه للاستنجاء

مطالع كعبة الاسما

فلا يتعقض وضوءه ولا يبطل موهبه انتهى وهذه الرواية مخالفة لما قبلها ويستقص
في الاستنجاء اى يبالغ فيه حتى يظلم قلبه والفعل فيه غير مقدر وفي الكافي وبطل
ان ان يقع في قلبه انه قد طهر ولا يقدر بالمرّة الا اذا كان موسوس بكسر الواو
فيقدر بالثلاث او السبع في جهة وفي الثانية يبالغ في الاستنجاء في الشك
فوق ما يبالغ في الصيف وفي مفرج المسيل قبل الاستنقاء ان يمسح موضع
الاستنجاء بعد الغرغرة غسل بخرقة طاهرة لئلا يسيل الماء على ثيابه وفي غريب
الصلاة قال بعضهم الاستنقاء طلب النفاذة ليدفع الراجحة الكريمة عن شماله
وفي السراج الوهاج وهل يشترط في الاستنجاء ذهاب الراجحة قال نعم فعلى هذا لا يقدر
بالمرات بل يستعمل الماء حتى تهرب العين والراجحة وقال بعضهم لا يشترط
بل يستعمل حتى يغيب على ثلثة انه قد طهر في الخلاصة وهل يشترط صبابة الماء في
الاستنجاء منهم من شرط الثلث ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشرة
ومنهم من اوجب في الاحليل ثلثا وفي المفقذ خمسة والصحيح انه يغوص اليه فيغسل
حتى يقع في قلبه انه قد طهر وفي الذخيرة اتفق اصحابنا ان من استنجى بالاجار وانقاة
ان يصح من غير استعمال ماء وانقوع المتأخر من على سقوط اعتبار ما بهي من النجاسة
في حق الموق حتى لو عرق دس ل عرق لا يمنع جواز الصلاة وان كان اكثر
من قدر الدرهم ولم يرد عنهم فيما اذا جلس في الاستنجاء في قليل من شخص
حكمه في الحقيقة لا يجوز في غريب الرواية ان قال ان قيل انه لا يتنجس فوجه
وان قيل انه يتنجس فوجه وهو الصحيح وفي الفتاوى الصغرى ذكر الفقه
ابو جعفر في غريب الرواية في مسند الزاوية النجاسة بغير الماء فقال
انما استنجى الرجل بالاجار ثم ابتل ذلك الموضع بالماء ثم احسب ذلك الماء
او ثوبه فلما ابتل ان يقول لا يتنجس ويجوز الصلاة معه ولما قبل ان يقول يتنجس
المختار عندي ولا يجوز الصلاة معه اذا كان المصاب اكثر من قدر الدرهم ولا يبرأ
في الماء بان يزيد على العقد المحتاج اليه ولا يغير بان ينقص من المقدار المحتاج اليه ولا يبرأ
بالحدادة بالرفع واللين لا بالتعنيف العنف ضد الرخوة ويدلك بالرفع فان
رفع من الاستنجاء بالماء يضرب بده اليه استنجى بها على الخيط او على الارض ويحكمها
ان كان المكان طاهرا ثم يغسلها ثلثة فان لم يكن المكان طاهرا يغسلها ثلثا
وفي العوارف مسيح اليد بالتراب بعد الاستنجاء سنة ثم يقوم وشمش وجهه بالماء

وفي شرح السنة اذا فرغ من الاستنجاء بالماء باخذ خرقة نظيفة ومسح الماء بها
للبسوق الماء بها يكلوا ففعل السلف وان لم يكن معه ما ينشف به الماء فانه مسح
بيده مرار حتى يتفق انه لا يبقى الا لينة يسيرة وبالجملة اذا فرغ من الاستنجاء
لا يقوم سريعا والماء يعط من بعد بل يحس طهارة ذلك ويسجد بيده حتى لا يبقى شيء من الماء
ويجلس سراويله ويقول الحمد لله الذي جعل الماء طهورا والاسلام نورا لان
العبد يمتد في ظلمات الكفر والجهالة وقاية او دليل الى الله والى جنات النعيم
اللهم حصن فرجي امنك واجعل عني عظم الحرام وطهر قلبي من الشكوك والافتقار
الفساد ومن الذنوب وحصن ذنوبي الى انزلها وحصن الذنوب الى الهما
واصل الحصن التخصيص ثم يرش الماء في السر او يل او يحشو احليله بقطعة ان كان
يريد الشيطان فيد للرش والحشو اى يرش الماء في السر او يل ان كان يريد
الشيطان او يحشو احليله بقطعة ان كان يريد الشيطان وان لم يريد
لا يفعل قال في الاجابة وما يحسن بمن يبل فليقدر ان بقية الماء فان كان يوقد
ذلك فليدش الماء عليه حتى يتقوى في نفسه ذلك لا يسلط عليه الشيطان
بالوسوس وفي الخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك اعني رش الماء وقد كان
اخصم سمرة اء افهم فتدل الوسوسة فيه على قلة الفقه وفي الحديث الصحيح
كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا بال توفاء ونضح فربما قيل انه كان يفعل ذلك قطعا للوسوسة
وقد اجازوا انه عندهم شيطان ففعل كان يفعل ذلك فليعلمنا لانه يفعل
ليرتد البول ولا يذبل منه الشئ بعد الشئ كذا في شرح المصابيح للتوربشتي وفي
حديث سلمان رضي الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شئ حتى الحراة او ما ان لا يجبر
بعظم ولا روث ونهانا ان نستقبل القبلة بغارظ او بول وقال رجل
لبعض الصحابة من الاعراب وقد خاض لا احسك تحسن الحراة فقال لي
واييك اني بها خاذق العدالة وانك المحدث واستقبل الشيخ واستند
الرجل وانقي افعاء الغبي واجعل اجفال النعام الشيخ مبت طيب الراجحة يكون
بالبادية والافقاء ههنا ان ستوف على صدور قدميه والاجفال ان يرفع يده
في المضمرات حكى ان ابا يوسف رجع لا جلس للدرس في مسجدية في حياة
ابي حنيفة رضي الله عنه بعث اليه ابو حنيفة رضي الله عنه يسأله عن قضاء
واخطا في ذلك رجع الى ابي حنيفة رضي الله عنه قال ابو حنيفة جارية مسيلة العشاء فغابت

على تركه الدرس ثم قال له انك لا تحسن الاستنجاء فكيف تجلس للدرس ثم
 امره ابو حنيفة رضي الله عنه ان يستنجى بالمااء ويرجع اليه فلما فرغ من الاستنجاء امره
 ابو حنيفة رضي الله عنه ان يركب على حماره وقد وضع على ظهره قطعة كرايس مقصورة
 ويمشي عليها فلما مشى بعض المشى امره بالتزول فنزل ونظر الى الكرايس الذي
 جلس عليه فاذا فيه اثر صغرة الرجيع فقال له علمت انك ما علمت تمام الاستنجاء
 فكيف تجلس مجلس العلماء فاعتذر ابو يوسف رجا ولازم ابو حنيفة رضي الله عنه
 حتى توفي ثم جلس للدرس بعده وصار قاضي قضاة الاسلام رجا قال في المغيرة
 ومن استنجى بثلاث حينات من تراب يجوز بيعه باخذ كفا من التراب فبيع
 عليه بمكة اثلاث دنانير فقد حصل الاستنجاء وذكر في الواقعات الحاتمة
 ان من اخذ الالاء يصب الماء على يده للاستنجاء فوصلت قطرة من البول
 او الماء النجس الى الماء الذي ينزل من السماء قبل ان يصل الى يد رجا قال بعض المشايخ
 رجا ان ذلك الماء لا يستنجى لانه جار فلما تبارك ذلك قال حم الدين
 هذا القول ليس بشئ لان الماء الذي يجري بين يديك مستنجى على هذا الوجه
 يقتضيه ان يكون طاهرا وبالافتقار عن الاستنجاء بحسنه وان كان
 جاريا قال صاحب المضاربات فيه نظره وبينها فروقا لان الماء على كفه مستنجى
 ليس بجار ولا لان اثر النجاسة من الرجيع وغيره يظهر في الماء الاستنجاء ان
 انه جار والماء الجار اذا ظهر اثر النجاسة فيه صار نجسا اما الماء الذي
 ينزل من السماء قبل الوقوع على الكف ماء جار وبذلك الرشد لا يظهر فيه
 اثر النجاسة فالقياس ان لا يصير نجسا كما قال بعض المشايخ وما قاله
 الشيخ الامام الاجل حم الدين احتياطا وصوابا واما ما علم وذكر
 في فتاوى ما وراء النهر جل شلت بده اليسرى ولم يجد فيه نجسا عليه الماء عنه
 الاستنجاء لا يستنجى ولو قدر على الماء الجار استنجى بميمته ولو شلت بدها فان
 لم يكنه التوضي قال يمسح بيده على الارض ووجهه على الخيط ويجزيه ولا يبيع
 الصلاة وسئل ابو القاسم عن الذي يستنجى بنجر ماء استنجاه
 تحت رجليه قال ان لم يكن الخف منخرقا رجوت ان يتبع الامر في ذلك
 ويظهر خفه حين يظهر موضع استنجائه وان كان منخرقا نجس خفه ولغافته
 ورجله قال وكذا عردة العنقة من اخذها باليد النجسة فطهره العردة بطهارة

بده وسئل ابو جعفر البغدادي رجا عن الخف اذا كانت بطلا من الكرايس
 فدخل في خرقته ما نجس فغسل الخف دوكة وماءه ثلاث مرات واهرامه
 ولم يتيمم بالعصر قال طهر الخف لان العصر انما يحتاج اليه اذا كان مجموعا غير
 مبسوطا فلما يخرج من حاله الا بالعصر وبهنا بخلافه فان كان الخف منخرقا دخل
 الماء النجس عند الاستنجاء في دوره فطوى عنقه هذا وذكر في النوازل ان
 المستنجاة اذا توضأت لوقت كل صلاة لا يجب عليها الاستنجاء اذا لم
 يكن منها غائبا لانه سقط اعتبار نجاسته واما المكان العذر وذكر فيه ان الاستنجاء
 بالمااء افضل الا ان يكون على شطآنه او مشرفة ليس فيها سرة فانه ترك
 الاستنجاء وحذر عن كشف العورة من غير ضرورة فلو فعل فلو اصابه فاسقا
 لان ستر العورة فريضة والاستنجاء سنة قال صاحب المضاربات وربما
 يكون النجاسة قليلة فيريد ان يغسلها فيزداد التلوث ويخاف ان
 احاط في الغسل تر داد النجاسة فحينئذ ترك الاستنجاء في مثل هذه الحالة
 او الى من اتينانه لان المقصود من الاستنجاء بالماء التطهير قلت فتأمل هذه
 في الاستنجاء والاستنجاء ولكن نصب غنيناك ومرة في صفحة جاك
 وما ذكرناه بعض من احكامها والعلم لا يدرك له غايته وفيما اورناه تحقيق
 كفاية واما ما في التوضي وهو الباطل الى سواء الطريق فان لم يكن هناك
 موضع اخر للاستنجاء بالماء غير ثوبه او بالعواسات التي ذكرناها للنهي عن ذكره
 في الخلاء فاذا فرغ من الخلاء يدعوا بالعواسات التي ذكرناها واذا حشي الرجل
 احليله بقطنة فاقبل ما كان داخلها لا يفيض الوضوء واذا ابتل ما ظهر منه نقص
فصل في الاستنجاء في الصحراء تقدم كيفية الاستنجاء في الخلاء الجنب وذكر
 بنا كيفية الاستنجاء في البرية واذا اراد الاستنجاء في الصحراء فعليه ان يعقد
 في موضع مسود وفي الحديث الصحيح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اني الغاريط فليس تر فان لم يجد الا ان يجوع كذا من رمل كذا الخط المؤلف فليست به
 فان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم فلهذا عني آدم فستر الخط في فقال
 احصتكم بالستر ما كنتم واما لا يكون قعود الانسان في رجا من الارض يقع
 عليه اجساد الناطرين فيعرض لانهما كسر او تيب عليه الرجيع فيصيبه شر البول
 فيلوث ثيابه وبدنه وكل ذلك من لعب الشيطان به وقصده اياه بالادى

موضع الاستنجاء في الصحراء
 هناك في موضع الاستنجاء ولكن رجا

والف و يكون بعيدا عن ابصار الناس ويرفع شاة عن الارض ولا يكشف
 غوره قبل الانتهاء الى موضع الجلوس كما تقدم وينبغي ان يكون الارض التي
 يستقر عليها رخوة ولا تكون صلبة لكيلا ينشئ على البول او يقع في الارض
 عالية ويبول الى اسفل الارض ويكره الغسل من ذلك وهو ان يقع في اسفل
 الارض ويبول الى اعلاها او يقع على جرين او حرة ان كانت او يحرقه
 ان لم يكن حرة وادار ان يبول وكانت الارض صلبة وقبلا يحرق او حرق
 حرة حتى لا ينشئ على البول ويجوز اي وينبغي ان يجذر من ان يصيب
 شاة او بدنه شيئا من قطرات البول او من الفاظ القول صلعم استمر بهوا
 البول فان عامة غدايب القبر منه الاستنزاء الشرة الى استبرأ وتطهر
 واستعد وامنه وعزاني اما من صلعم قال اعوا البول فان اول ما يجب
 به العبد في القبر رواه الطبراني في الكبير بسند لا بأس وعنه ابن عباس
 رضي الله عنهما ان رسول الله صلعم فر بقرين فقال انما يعذبان وما يعذبان في
 كبير بل انما يكبر اما احدهما فكان يمشي بالنميمة واما الآخر فكان لا يستتر ببوله
 رواه البخاري وهذا احد القاطن ومسلم وابوداود والبيهقي وابن ماجه
 وباب البخاري عليه باب من الكباير ان لا يستتر ببوله قال الخطابي قوله
 وما يعذبان في احكامان يكبر عليهما او يشوق فعليه لو اراد ان يفعلاه ويؤثر
 من البول وترك النية ولم يرد ان المحصية في ثابتن الخصلتين ليست كبيرة
 في حق الدين وان الذنب فيها بين سهل قال الجافظ غيب العظم المندى
 ولخوف مثل هذا استدرج فقال صلعم على انك كبير والله اعلم والنية نقل
 كلام الناس بعضهم الى بعض على جهة الالف وعنه ابى بكر رضي الله عنه قال
 بيتا ابن صلعم يمشي بين وبين رجل اخر اذا اتى على قبرين فقال ان صاحبه من
 القبرين يعذبان فاني في جريرة قال ابو بكر فاستسقت انا وصاحبه فانيته
 جريرة فشققا نصفين فوضع في هذا القبر واحرق وفي هذا القبر واحرق قال لعله
 تخفف عنهما ما دامت رطبتي انما يعذبان بغير كبير النية والبول رواه احمد
 والطبراني في الاوسط واللفظ له وابن ماجه وعنه ابى امامة رضي الله عنه قال من صلعم
 في يوم شديد الحر نحو بريق الغرقه قال وكان الناس يمشون خلفه قال فلما سمع
 صوت النعال وفر ذلك في نفسه فجلس حتى قدمهم امامه فلما مر بريق الغرقه اذا

بقرين

اذا بقرين قد دفنوا فيها رجلان قال فوقف النبي صلعم فقال من دفنتم ههنا اليوم
 قالوا فلان وفلان وما ذاك يا نبي الله فقال اما احدهما فكان لا يستتر ببوله
 واما الآخر فكان يمشي بالنميمة فاحد جريرة رطبته فشققا ثم جعلهما على القبر قالوا يا نبي
 الله لم فعلت هذا قال ليخفف عنهما قالوا يا نبي الله من مئة هذا يعذبان قال غيب
 لا يعلم الا الله ولولا انهم فلو لم يسمعتم ما سمع رواه احمد واللفظ له وابن ماجه
 بسند في اخر الجريد التي شققها ووضعا على القبرين وقوله صلعم لعله ان يخفف عنهما
 ما لم ييب ولعل ان الثبات يسبح ما دام رطباً فماذا حصل التسبيح بحضرة الميت
 حصلت له بركة فلهذا اخضع بحاله الرطوبة واخذ بعضهم من هذا ان الميت ينشفع
 براءة القوان على قبره من حيث انما المني الذي ذكرناه في التحقيق عن صاحبه القبرين
 هو تسبيح البنات ما دام رطباً فلو اذ القوان من الناس او في ذلك والله اعلم
 قال النووي في شرح مسلم واما وضع صلعم الجريدتين على القبرين فقال العلماء هو
 لمول على ان صلعم سال الشفاعة لهما فاجيب شفاعته صلعم بالتحقيق عنهما الى ان
 ييب وقيل يحيل ان صلعم كان يدعو لهما تلك الكفة وقيل يكونها يسبحان ما دام
 رطبتين وليس ليليس تسبيح وهذا ذهب كثير من او الاكثر من المفسرين
 في قوله تعالى وان من شيء الا اسبح بحمده قالوا ههنا وان من شيء الا تسبحوا له
 تسبح بحمده الخسب لم ييس والجر ما لم يطلع وذهب المحققون من المفسرين
 وغيرهم الى انه على عمومهم اختلف هو لا يدل على تسبيح حقيقة ام فيه دلالة على الصانع
 فيكون تسبيحاً من بصره وخالقه والمحققون على انه يسبح حقيقة وقد اخبر الله تعالى
 وانهم الجارية كما يهبط من خشية الله واذا كان العقل لا يحيل جعل التيميم فيها وجب
 التيميم اليه انق وقد ذكر البخاري في صحيحه انه يريق بن الحبيب الصحابي رضي الله عنه
 او انه انما يجعل في قبره جريدان فغيبه انه ترك رضي الله عنه بفعل مثل النبي صلعم وقد
 انكر الخطابي ما يفعله الناس على القبرين الاحواص وكذا من غلبت بهن الحديث
 وقال لا اصل له ولا وجه له والله اعلم ومروى عن الحسن بن الحسن بن فضال قال خرج
 علينا رسول الله صلعم في يوم الدرة فوضعا ثم جلس فقال اليها فقال بعضكم نظروا
 اليه يبول كما يبول المرأة فسمعه النبي صلعم فقال ويحك ما علمت ما اصاب صاحب
 بني اسرائيل كانوا اذا اصابهم البول فوضوه بالمقاريض ففهم فغضب في قبره
 رواه ابن ماجه وابن جرير في صحيحه وعنه سفيان بن عيينه والاصمعي عن رسول الله صلعم

منه ما اعظمها
 ولشققها

انه قال اربعة بود و من اهل النار على ما بينهم من الاذى يسعون بين الحميم والجحيم يملكون
بالبول والبشر يقول اهل النار بعضهم لبعض ما بال هؤلاء قد اذونا على ما بيننا من الاذى
قال رجل معلق عليه نابوت من جبر و رجل جبر امعاء و رجل سبل فوه قبحا و دما
و رجل ياكل لحمه قال فيقال لصاحب النابوت ما بال الابعده قد اذانا على ما بيننا من الاذى
فيقول انه الابعده مات و في غنقه اموال الناس ما يجد لها قضا او فناء ثم قال
للذي جبر امعاء ما بال الابعده قد اذانا على ما بيننا من الاذى فيقول انه الابعده كان لا يملك
اين اصحاب البول منه لا يغسله و ذكر بقية الحديث رواه ابن ابي الدنيا في كتاب
الصمت والطير في الكبيه و لا يبول و لا يتغوط في الماء جاريا كان الماء او راكبا
لما روى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه و آله ان اراكه رواه مسلم و الترمذي
و ابن ماجه و عنه قال النبي صلى الله عليه و آله ان اراكه في الماء الجار في رواه الطبراني في
الاوسط بسند جيد و المعنى فيه انه يقدره و ربما ادى الى تنجس بالاجماع لتغيره
او الى تنجس عنه فاني انما الغدير الذي تحرك طرفه يتحرك الطرف الآخر يتنجس
بوقوع نجاسة فيه و اما اراكه الغليل فيجزم البول فيه لانه نجس و يتنفس بالية
و يغيره يستعمله و لا يتغوط في الماء كالبول فيه و اخرج ذلك اذا بال في الماء
ثم حمله في الماء و كذا اذا بال بعرب النهر بحيث يجرى اليه جري اليه فكله مذموم
فتبع منه في علم نجاسة في هذا احد من العلماء الا ما حكى عن داود بن علي الظاهري
انه النجس ببول الانسان بنفسه و انما الغالب ليس كالبول و هذا الذي
ذهب اليه خلاف اجماع العلماء و هو من اخرج ما نقل عنه في الجود على الظاهر قال
النووي في شرح مسلم قال العلماء و يكره البول و التغوط بقرب الماء و ان لم
يصل اليه لعموم مني النبي صلى الله عليه و آله في الموارد و لا فيه من اذناه الماء من الماء
ولا نجاسة فيه و قوله الى الماء و اما انما من لم يستنج في الماء يستنج فيه
فانه كانا قريبا بحيث نجس بوقوع النجاسة فيه فهو حرام لما فيه من الخطا بالنجاسة
و تنجس الماء و ان كان كثيرا لا ينجس بوقوع النجاسة فيه و ان كان جارا فلا نجاسة
به و ان كانا نكرا فليس بركم و لا تظهر كراهته لانه ليس في معنى البول و لا يقارب
و لو اجنب الانسان في الماء كان احسن ان لا يتغوط و لا يبول و لا يتغوط
على طرف من اوعين او حوض او بئر و يكره ذلك لما تقدم و لا يقعد تحت شجرة
مثمرة و لا على حفرة يستغنى الناس بها اضرار حفرة لا يصل الناس اليها و لا يتغوط

79
بها بالجلوس اليها و المعيل عنده فاقه ثبت ان النبي صلى الله عليه و آله قد حث حاشي من
النخل الى حبة و هو المجمع من النخل فكلما كان اذ غيره و لا في الزرع و لا في ستر ماء
اي يغيب ماء لبعض ارباب البناء او في ظل اي سفل الناس الذي اخذوه
منها و مفعلا في هذا النوع من الظل و رواه الشيخ و هو سائر الظلال لانه ثبت ان
صلى الله عليه و آله حث حاشي من النخل و لا بد ان يكون الحاشي ظل و في الحديث الصحيح
الابرقة رضى قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله ان غلبت الاغنياء فلو اوطا الاغنياء
رسول الله صلى الله عليه و آله قال الذي تنجلي في طريق الناس او في ظلمهم قوله الذي غلبت اي
الاعمى الجاهل لعن و ذلك ان لم فعلها لعن و شتم و انما اصاب
الفعل اليها على سبيل السببية لانها لما صار سببا لذلك كانا كانهما كانهما
وقوله الذي تنجلي في طريق الناس او يتغوط في موضع يمر به الناس و منى عنه
في الطرود و الظل لما فيه من اذناه المسلمين يتنجس ما يمر به و شتمه و استغذاه
و قال صلى الله عليه و آله الملاعن الثلاثة البراز في الموارد و قارعة الطرود و الظل
قوله الملاعن جمع ملعونة و هي الفعلة التي تلعن فاعلمها كانها مظنة اللعن و معلوم
لا يقال تركت العف ممرية و ارض ماسدة و لا يجنب مسجد و لا عليه و لا على
مسجد و لا يحول رضى قال النبي صلى الله عليه و آله ان ببال بابوا ب المجد رواه
ابوداود و في حرمه و لا في موضع يصلي الناس فيه هناك او يقعدون عليه
او يجتمعون فيه و يكره ان يغتسل في محذات الناس و لا في مقبرة و لا في مصلى
العبيد و لا يجنب حية و لا بين الدواب و لا في طريق الناس للنجس عنه كما تقدم
و عنه صلى الله عليه و آله ان من اذ من المسلمين في طريقهم و جنب عليه لعنة الله رواه الطبراني
في الكبير باسناد حسن و عن محمد بن سيرين قال قال رجل لابي هريرة افتبين
في كل شيء يوشك ان تغيبنا في الجاه فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول في
سئل عن نجاسة على طريق من طريق المسلمين فعليه لعنة الله و ملائكته و الناس جميعين
رواه الطبراني في الاوسط و البهقي و غيره بقوله يوشك كبر الشئ من النجاسة
و فتحها لغية معناه يكاد و يسرع و النجاسة هي الغيرة و النجاسة كذا في نهاية ابن الاثير
و لا في موضع يعبر عليه اي يمر عليه احد من الناس و لا في جانب طريق او قارعة
و الهوايهت الاول للحال من صوبه ناحية اليها الى الطريق او القارعة و لا يقعد
في وجه الهوايهت فيمن ان يتولى ما سب الريح في البول استنثر انما من رشا شنه

ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها سواء كان في البناء أو في الصحراء لا طلاقا للحرام
الذي فانه لم يقبل فيه بين البناء وغيره ولا انما منع لحركة القبلة وهذا المعنى
موجود في البناء والصحراء والكسبة بارروا بيان ارسو قيل في الكسبة بار
وايتان عز الى حنيفة احدهما وهي الصحيح في الرد ايتان لا يجوز لظاهر قوله
اذا ايتتم الغايضا فاعطوا قبله الله ولا يستقبلوا ولا يستدبروا ولكن في قوله
او غيروا والحظ في قوله شرفوا او غيروا الابل المدينة ومن في معنى كيف
اذا شرفوا او غيروا لا يستقبل الكعبة ولا يستدبرها وعنه الى مبررة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستقبل القبلة ولم يستدبرها في الغايضا
كتب له حنيفة ومحي عند سيرة رواه الطبراني ورواية رواة الصحيح قال
الحق المندرج وقد صح النسخ استقبل القبلة واستدبرها في غير حديث
صحيح مشهور نفعه شرفه عن ذكره كونه نهيا مجردا والرواية الثانية يجوز ما
روى ابن عمر رضي الله عنهما قال اطلعت على ابا جعفر فرائت النسخ صلواته
حاجبة على البنتين مستدبر القبلة والاحبار السليح فان قيل كيف جاز لابن
عمر ان ينظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة قلنا يجزى ان فاجاة النظرة من غير
قصدا او يجزى ان راء ظهره في النهاية اذا كان في ذلك قطعا على الارض لا في
ان يستدبر وان كان مرتفعاً كره وهذا وجه التوفيق بين الحديثين والرواية
وقيل انما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستدبار مطلقا في جميع اهل المدينة لانهم اذا استدبروا
استقبلوا بيت المقدس فيكره فان جلس مستقبل القبلة ناسيا ثم ذكر بعد
ذلك ان امكنه الاخراف ان خوف وان لم يكن فلا بأس وكذا يكره للمكة ان
تسكن ولذا للبول والسقوط نحو القبلة لان في ذلك ترك التكريم واختلوا
في الاستقبال للنظرة فاحترقوا التماسي انه لا يكره ولا يستقبل الشمس والقمر
لانها من ايات الله الباهرة وقيل لاجل الملازمة الذين معها ولا على صحرة ولا اذا
كانت الارض صلبة حتى لا يتشتت البول واذا اراد ان يبول وكانت الارض
صلبة دوماً يجر او حفرة صغيرة ولا في اسفل الارض يبول الى اعلاها لا مقدم ولا تأخير
فارة اي في حفرة او حبة او على او غير ما في انواع الحيوانات لما روي عن قتادة
عن عبد الله بن سرجس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبال في الحفر قالوا الفتاة
ما يكره من البول في الحفر قال يقال ان لم يكن الجن رواه احمد وابوداود والشافعي

وقد يخرج عليه من الحفر ما يتسعه او يرد عليه بوله في شرج المصباح للتوريشي وجه النهي
ان الحفر ما دوى الهوام المؤذية وذوات السموم فلما يورث ان يجيبه حفرة فيقبل
ذلك ويقال ان الذي يبول في الحفر يخشى عليه عذوبة الجن وقد نقل ان سعد بن
عبادة الخرجي قتل الجن لانه بال في الحفر بارض حوران النخ وهو سيد الخرجي واخذ
القبلة وقيل شهد به راقا الذي يبال في الحفر فانت لو قتل فيقال ان الجن ميتة
وسمع ما نقا يقول نحن قتلنا سيد الخرجي سعد بن عبادة وميناد بسهمين فلم يخط
فواذ لا يبول قائما في النسخ النسخ من البول قائما فقال باعنه لا قبل قائما فان قلت
فخرج عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث خزيمة انه ان سبأ طمتم فقال قائما رواه البخاري
ومسلم فاجمع بينهما الجواب انما بال قائما حين ان سبأ طمتم فوم وهي في
المراب والقاعة وتكونها يكون بغنا الدوم فقا لا يملكها لانه لم يجد للفقود
مكنا فاضطر الى القيام لان السبأ لا يتمكن الشخص من القعود الا اذا جعل
الطرف المرتفع منها وراء ظهره وجنته بيد والمارورة عورة وان استقبلها بوجه
خفيف عليه ان يقع على ظهره مع احتمال ارتداد البول على وجهه واضافة السبأ
الى العوم ليست باضافة ملك بل كانت في ديارهم وحلقتهم وكانت مواثيقها
ووجه بان ان العرب كانت تستنشق بالبول قائما لوجع الصلب فيمكن ان
بال قائما لعله به اذ ذاك من وجع الصلب والوجه الاول اول من هذا الوجه لانه
الظاهر انما بوله صلواته قائما لعله به فقد رواه ابو هريرة وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
باله قائما لم يجر بما يفضله والى بعض بهمة كنه بعد الميم وباء موصلة وهو باطن
الركبة فالبول قائما منق عنه الا اذا كان بعذر ففي حديث خزيمة يجر الامر على ما ذكر
من العلة لانها على مستحجة من نفس الحديث والعدة في حديث الى مبررة مذكرة
فيه وقد وجدنا في حديث اخر ان عمر رضي الله عنه بال قائما وقال البول قائما احسن
للدبر فلما يدان يكون فعد هذا مقرا بعذر لانه من جهة رواه حديث النبي صلى الله عليه وسلم
فلم يكن ليجل لفته ففعل ما روي عنه انه بال قائما على ان كان على حال لم يجر معها استرخاء
بمقدرة ويزل على ما ذكرناه قوله البول قائما احسن للدبر هذا هو الوجه لئلا يلزم
من وجهي لفته تعطيل احد الخبرين كذا في شرج المصباح للتوريشي فتخص من ذلك
ان سبب بوله صلواته قائما او جده احدنا ان صلواته كان بوجه الصلب اذ ذاك
والعرب كانت تستنشق لوجع الصلب بالبول قائما الثاني انه بال قائما لعله

بما يقضه الثالث انه لم يجد للفقو ومكانا فاضطر الى القيام لكون الطرف الذي عليه
من السباط كان عاليا ونفعا ووجه الرابع انه بال قايما لكونها حالة يوحى فيها خروج
الحديث من السبيل الاخر في الغالب بخلاف حالة الفقو ولذلك قال عمر
البول احسن للبر ووجه خامس ان صلح فغله بيانا للجواز في هذه المرة فكانت
عادة المستمرة البول قاعا ابرل عليه حديث عائشة رضي الله عنها قالت من جئتكم
ان البغ صلح كان ببول قايما فلا تصدقوه ما كان ببول القاعه ارواه احمد والترمذي
والنسائي وسنده جيل قال النووي في شرح مسلم وقد روي في النسخ عن ابرل
قايما احاديث لا تثبت ولكن حديث عائشة رضي الله عنها هذا ثابت فلهذا اتفق
العلماء بكون البول قايما لا لعذر وهي كراهية شريعة لا حرج من واما بول صلح في السباط
التي يترتب الدور مع ان المعروف من عادة صلح التنازع في المذهب فقد
ذكر القاضى عياض رحمه الله ان سببه ان صلح كان من اشتغال بامور المسلمين
والنظر في مصالحهم بالمثل المعروف فلعل طال عليه مجلس حتى خفرت البول فلم يكن
التي بعد ولو ابعد لضرر واراد السباط لدمتها وقام حديثه بغير بستره
عن الناس انهم ولا مضطجعا ولا عريانا لانهما اي البول مضطجعا وعريانا على البول
والنصارى فاذا خرج من البول والغايط في الصحراء يعقد بالاجنبى والكسبة او بالان
لكن استنجى بالما كما ذكرنا في الفصل الاول فصل في الاستنجاء في البنية والجلد
هذا الذي ذكرنا اذا كان يستنجى بالما من الاناء فاما اذا كان يستنجى بما جاز
لا يخلو اما ان يستنجى بما جاز او من حوض او عذير او تعذير لا يخلو اما ان يكون
عشر اقل او اكثر فاما اذا استنجى بما جاز فينبغي ان يعقد لكسبته في موضع
ممكن لكسبته ويكون قدماه اي وينبغي ان يكون قدماه على حرجي عاليتين او باخر
مقامهما مقام الحرجين العاليتين من كسبته او غيره بحيث يكون بعيدا عن الارض
حتى لا يرس شمس بالما ولا يصيب بياضه شي من الماء المستعمل ويرفع ثيابه عن الكسبة
لئلا يبتل بالما ويكون مستورا عن ابصار الناس ان كان قريبا منهم وفي كفاية
الشعاع الاستنجاء سنة وسنة العورة فريضة فينبغي ان يحفظ الانسان نفسه
وقت الاستنجاء حتى لا يراه فيكون فيه تركت الفريضة لتعجيل السنة وذلك
مشهد او يعقد لكسبته وبعيد منهم اي من الناس ويكون الماء بين يديه جازيا
يجوز ان يكون جالا والخبر قوله بين يديه وان يكون جازا وقوله بين يديه متعلق

وتكون

وتكون يمينه الى اعلا الماء اذا استنجى بيمينه وان كان يمينه الى اسفل الى وسنحي
ماز ياخذ الماء من اعلا الماء المستعمل ولا ياخذ من اسفل حذر ان الاستنجاء بالما
المستعمل او اذا اراد ان ياخذ الماء من اسفل الماء المستعمل يصير حتى يذهب
الماء المستعمل ثم ياخذ ماء جديدة من اسفل الماء المستعمل وان كان الماء بين يديه
واقفا ولكنه كثير في حكم الماء الجارر واخذ بيده اول مرة واستنجى به فو بيده حتى
يذهب الماء المستعمل ثم قد امه ثم ياخذ ماء جديدة او ان كان يستنجى من حوض
او عذير اي هذا الذي تقدم فيما اذا استنجى بما جاز او واقف في حكم الجارر اما
اذا استنجى من حوض او عذير ان كان الحوض او العذير اقل من عشرة في عشرة
اي اقل من عشرة اذرع في عشرة اذرع على قول من قدر العذير العظيم بعشر
وهو الصحيح المقتضى بالاستنجاء فيه وكذلك لا يوضأ فيه ولا يغسل فيه الجارر والمجرر
مستعمل بالوضوء والغسل اي وكذلك لا يوضأ فيه ولا يغسل فيه وماخذ
الماء بالاناء ويستعمل خارج الحوض او العذير وان كان الحوض او العذير ثورا
في عشرة فضاء اي فاكثر من ذلك فلا بأس بان يستنجى فيه ويوضأ فيه ويغسل
فيه ولكن كل مرة منسوب بغسل مضمضة ما بعده على الاستعمال او انزل
الماء المستعمل من يديه يد فو بيده ليد بذهب الماء المستعمل ثم ياخذ ماء جديدة
وبهكذا مرة بعد اخرى الى ان يحصل الانتقاء فاذا فرغ من الاستنجاء فغسل كذا ذكرنا
في الفصل الاول ثم ان يضر ببيده الى استنجى بها على الحائط او على الارض ويذكر
ان كان المكان طاهرا ثم يغسلها ثانيا وان لم يكن طاهرا يغسلها ثانيا ثم
ينشف فربما جرد ان وجد ماء وقد تقدم هذا كله **فصل في استنائة المرأة**
اي هذا الذي ذكرنا حكم استنجاء الرجل وهذا الفصل معقود كبقية استنجاء
المرأة اذا ارادت المرأة الاستنجاء فانها تفعل في جميع ما ذكرنا كما يفعل الرجل
الا في الكسبة اي يستنجى من ذلك الكسبة فانها لا كسبة عليها اذا بالست
بل كما فرغت من البول الغايط فقير ماء لطيفة ثم تمسح قبلها ووبرها بالاجار
ثم يستنجى بالما واذا ارادت ان يستنجى بالما فانها تجلس متوضئة وتوسع
بين رجلها ثم تبتدئ بغسل فرجها فغسل بيده اليسرى طاهرا الاستنجاء
وباطونها الاستنجاء بكسرة العورة ناحيت الفرج والاستسكة ناحية الفرج كذا في الصحاح
ولا تدخل اصبعها في الحلقوم اي ملحوم فليها اي لا تدخل اصبعها في فرجها في الاستنجاء

وفي الجامع الصغير الثاني والاراة في غسل في حرج المبرم بمنزلة الرجل وفي حرج البتل
 لا يابس بان يستنجي برؤوس اصابعها لان لها فرجين ظاهرين باطنين ويكون اهما
 مسوية حالة الذكك وتدارر في ذلك اي في الذكك برؤوس اصابعها في حرج الرجل وتلك
 ظاهر دبره اي لا باطنه اي لا تدخل اصبعها في دبرها ايضا كما قلت في حرج الرجل وتلك
 بعض اللام من باب فعل الفتح يفعل بالضم اي تركه برقيقا وترخي مفقدا ثلاث
 مرات وغسل كل مرة الا اذا كانت صائمة فارتها في مفقدا فاذا فرغت
 من استنجي قبلها ودبرها فعلت كما يفعل الرجل الثاني رشي الماء في السراويل فانها
 لا تغسل ولكن تخشو فرجها بعقلته ان كانت يربها الشيطان اي يشكها
 او يخاف فوج الندوة اي البلية الى ظاهر فرجها هذا الذي ذكرنا في حرج المرأة
 اذا استنجت في بيتها فاما اذا كانت في البرية اي استنجت في الصحراء فارتها
 يغسل كما يفعل الرجل تفقد موضع مسورة عن اعين الناس وترفع ثيابها عن الارض
 فان لم تكن الارض مسورة تغسل عن اجوار الناس ولا ترفع ثيابها ولكن تحفظها
 عن اجوار البول والغائط وقطارتها فاذا فرغت من البول والغائط فعلت
 كما ذكرنا في حالة الاستنجاء بالماء وتحفظ ثيابها عن اجوار الماء المستعمل وتستنجي
 كما ذكرنا اي كما وصفت في كيفية استنجائها في بيتها واذا حشيت فرجها بعقلته
 او رقة فابتليت الرقة ينظر اي فيه يغضب يعرف ان كانت الرقة في الشفيرة
 اي ظاهر فرجها فرجبت الندوة اي بل البول في الملقوم اي من فرجها الداخل الى
 ظاهر فرجها استغنى وضوضها وان كانت الرقة في الملقوم اي فرجها الداخل
 فابتليت داخل الرقة ولم يغد البتل الى ظاهر الرقة لم ينقض الوضوء
 واذا ابتليت ظاهرها اي ظاهر الرقة استغنى كالرجل اذا حشيت احميله بعقلته فابتليت
 داخل الرقة لا ينقض وضوءه واذا ابتليت ظاهرها استغنى وقد تقدم **فصل**
في الوضوء بين الاستنجاء والاستبراء والاستنقاء فان سلك سلك الوضوء
 بين الاستنجاء والاستبراء والاستنقاء في حرج الرجل واما في حرج المرأة فلا استبراء
 عليها كما تقدم فقل في الجواب عن السؤال الاستنجاء استعمال الاجار وهي الصغار
 والاستبراء تغسل الاقدام من موضع الى موضع والركض بها اي بالاقدم مرة واحدة
 البقع مرة باليسرى والشفخ والسعال وعصر الذكك حتى يستيقن بزوال
 اثر البول وبذا كله انما ياتي في حرج الرجل كما قرأنا والاستنقاء طلب النقاوة

وهو ان يركب مفقدا بالاجار حالة الاستبراء وهو استعمال الجرات والجار وهي الصغار
 من الاجار جمع جرة او يد لك مفقدا بالاصابع حالة الاستنجاء بالاصابع يذهب الرائحة
 الكريهة وقد تسمى اي فسر العلماء الاستنجاء والاستبراء والاستنقاء بتفسير
 غير ما ذكرناه مذکور في مقدمة ابن اللبث وغيره والاصح ما ذكرناه **فصل**
في فصل السواك اي المسواك وهو آلة التنظيف للنفث والمراد استعمالها
 في حذف المضاف لا في الالباس وفي الخفة اي حالة المضمضة تكبيل النقا
 روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال السواك مطهرة للنفث وضوء للرب ومسحاة للخطيئة
 رواه الترمذي وابن حنبل وابن حبان في صحيحهما ورواه البخاري ومسلم
 وتعليلها المجزومة صحيحة ورواه الطبراني في الاوسط والكبير بحدث ابن عباس
 وزاد فيه ومجلاة للبرم وعنه ابن ابي امامة رضى الله عنه قال سواكوا فان
 السواك مطهرة للنفث وضوء للرب ما جاءني جبريل الا اوصلني بالسواك حتى
 لقد خشيت ان يفرض علي وعلى امته ولو لا اني اخاف ان اشق على امته لم فضته
 عليهم واتني لسواك حتى خشيت ان احني مفادهم في رواه ابن ماجه وقال صلى
 خير حلال الصائم السواك وقال صلى الله عليه وسلم لو ان اشق على امته لادبهم بالسواك
 عند كل صلاة رواه البخاري ومسلم واللفظ له والتمذي وابن ماجه ورواه
 الترمذي وابن حنبل في صحيحهما وعندهما لا يركب السواك مع كل وضوء وكذلك عند
 الطبراني في الاوسط وقال صلى الله عليه وسلم فاما طرقتا الوضوء فليكن
 انه ارج بالسواك وقال صلى الله عليه وسلم ان العبد اذا سواك ثم قام صلى
 قائم الملك خلفه فيسمع لقائه فيدبونه او كلمة تحو به حتى يضع فاه على فم فابخرج
 ثم يمشي في الوضوء الا صار في جوف الملك فظهره واخوابكم للوآن رواه الزاوي
 بسند جيد لا يابس به ورواه ابن ماجه بعضه موقوف قال الحافظ المنذر وفعله
 اشبه وقال صلى الله عليه وسلم سواك سواك سواك سواك سواك سواك سواك سواك
 سواك لا يابلا فيتمثل ان يكون معناه الطهارة سواك سواك سواك سواك سواك سواك
 في كتاب الله تعالى في الصلاة قال الله تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم اي صلاتكم
 الى بيت المقدس ويحتمل ان يجعله سواك لا يابان على وجه الاشياء وذلك لان الايمان
 هو الداعي الى الصلاة والباعث عليها والطهور هو السبيل اليها ولان الله
 الطهارة في حرج الجوار ومثا كل الانعام الايمان في امر الجوارب ولان الايمان

وقال صلى الله عليه وسلم لا يركب السواك

طهارة عن الشراك كما ان الطهور طهارة عن الاضداد فما طهارة ان احدهما يخص
 بالباطن والاخر بالطاهر كذا في شرح المصباح للتوريشي وقال صلتم ركعتان يسكان
 فيها العبد افضل من سبعين ركعة لا يسكان فيها رواده ابو نعيم بسنا حسن
 من حديث جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلتم ركعتان بالسواك افضل من سبعين
 ركعة بغير سواك وعمر بن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلتم قال لان اصلي
 ركعتين بسواك احب الي من ان يصلي سبعين ركعة بغير سواك رواه ابو نعيم
 في كتاب السواك بسنا وجيد وقال صلتم عليكم بالسواك فان فيه عشرة فضائل
 محمودة مطهرة النفس وورقة الرب ومفرجة للملايكة ومجلاة للبصر ويبقي الكفا
 ويشد اللثة بكسر اللام وتخفيف الهمزة المشددة هي ما حول الكفا من واصلها للثني
 والهاء عوض من الياء وجمعها لثنتان ولثني كذا في الصحاح وينتهي بغير و هو من
 الغم ويهضم الطعام ويقطع البلغم ويضاعف الصلاة ويظهر طربح القرآن ويوهم
 فان قلت قد ذكرنا عشرة فضائل الجواب ان قوله يظهر طربح القرآن
 في الحقيقة يعود الى كونه مطهرة للغف فها شئ واحد فعدت الى عشرة فضائل وقال صلتم
 ليعلم ان ال طالب ربه باعلى عليك بالسواك فان فيه اربعة عشر من فضائل في الركعة
 والبدن وعدة ثمانية كثر العباد تغفل عن شرح السنة فقال اولها رضي الرحمن ومن
 رضي عنه الرحمن فقد دخل الجنة الثانية يجيب السنة الثالثة الصلاة متحفة
 بنقش وسبعين صغفا الرابعة بورث السورة والفتا وينتهي بغير والحاد
 الخامسة يطيب الكلمة السادسة يشد اللثة السابعة يذهب الصداع
 ويسكن عروق الرأس فلا يضر عليه عرج ساكن الثامنة يذهب وجع الظهر
 التاسعة تصافي الملايكة لايرون عليه من البها والهور العاشرة ينقي اسنان
 ويبيها الحاد عشرة شيع الملايكة من منزلة الى المسجد ومن مسجده الى منزله الثاني
 عشرة تستغفر له جملة العرش الثالث عشرة كانه يقدر بجميع الانبياء يعفوا
 آثارهم ويمنحهم هدايتهم الرابع عشرة يفتح له ابواب الجنة فيدخلها
 حساب الحامس عشرة يكتب له بعد من يسم في يومه الى يوم القيمة حسنة
 السادسة عشرة تعلق عنه ابواب الجحيم السابعة عشرة تستغفر له الرسل
 والانبياء الثامنة عشرة يقبض ملك الموت روح طاهر مطهرا التاسع عشرة
 لا ياتي ملك الموت عند قبض روحه الا في صورة التي يقبض فيها الانبياء والعشرون

واحد

لا ينج

لا يخرج من الدنيا حتى يسقي من الرحمة المنحومة الحاد عشرون يبرئ في الحفظ ويبلغ الحكمة
 الثانية والعشرون اذا مات بصيرته اوسع من الدنيا الثالثة والعشرون
 لا يولد في الدنيا الا برب الارض الرابعة والعشرون يكسبه كسوة الملائكة ويكرم
 اكرام الانبياء ويدخل الجنة بغير حساب انتع كلامه وقد تقدم من منافعه اظهره
 للنف ومفرجة للملايكة ومسخطة للشيطان ومجلاة للبصر وينتهي بغير الغم ويهضم
 الطعام ويقطع البلغم ومن منافعه ايضا ان يغوي المعوق ويقطع الحرة ويبرئ ارجل
 فضاحة فمنه عشر منافع من ثمة اربع وثلاثين منفعة وقال ابنه صلتم خمس
 من العطرة قص الشارب وتقليم الاظفار وحلق العانة وتنف الابط
 والسواك رواه مسلم وفي رواية لمسلم الختان بدل السواك وفي رواية
 لمسلم عشر من العطرة قص الشارب واعفاء اللحية والسواك واستنثار
 الماء وقص الاظفار وغسل البراجم وتنف الابط وحلق العانة وانتعاص الماء
 قال مصعب ونسبت العاشرة الا ان يكون المضمضة فشر كثير من العلماء
 العطرة في هذا الحديث بالسنة والمعنى انها من سنة ابراهيم عليه السلام قال
 التوريشي في شرح المصباح ولو فسرت بالدين لكان اوجه لانها مفتة
 في كتاب الله تعالى بالدين قال الله تعالى فطرة الله التي فطر انسانا عليها فطيل
 اي دين الله الذي اختاره لاول مخلق ومن البشر او يكون المراد من العطرة
 ما كان ابراهيم عليه السلام يدين به على ما فطر الله عليه ويكون معنى الحديث عشر
 من تواضع الدين ولو اوجه والمحدثون استدلوا في جملة ادوارهم في العقول التي
 فطر الله عليها استحسان ذلك انتهى اذ اكثر وعفوة انا واعفيتها ايضا لعقائهم
 اذا فعلت به ذلك قال التوريشي وقص اللحية كان من صنيع الاعاجم وهو اليوم
 شعاع كثير من اهل الشرك وعبد الاوثان كالافرنج والهند ومن لا خلاف
 لهم في الدين من القوة الموسومة بالعقيدة في زماننا هذا طهر الله عنهم حرة
 الدين وبقيته الاسلام وقوله وغسل البراجم بجملة وهي مفصل الاصابع
 التي بين الاشتاج والرد واجب والرد واجب مفصل الاصابع الا في يمين
 الا انما على وبعد البراجم ومن ردوس السلامات من طهر الكف اذا قبض
 القابض كنه نشرته وارتفعت وبعده الاشتاج ومن اصول الاصابع
 الكفا يمين الكف فكل اصبع برجهتان وثلاث رواجب الا الابهام فان له

خمس من العطرة

قوله غسل البراجم بجملة
 قال شيخنا الشيخ ابن تيمية

جمع

بين العبد وبين الله تعالى وانه قد صبر والتبس غير راجع عليه بحال ولم يزد
 جاهل بتعالى هذه الامور الغائبة الى الخلق وهو يلتبس على نفسه وعلى غيره
 ويرى ان قصده الخلق فترى جهالة العلماء يلبسون الثياب الفاخرة ويتركون
 ان قصدهم ارفع من المبتدئين والمخلفين والتوب الى الله تعالى بذلك وهذا امر
 يتلى يكشف يوم تلى السراير ويوم يبعث ما في القبور ويجعل ما في الصدور
 فعند ذلك تتبين السبيل الى الله تعالى من التبتيح فتعفو بما منه من الخلق يوم العرض
 الاكبر التوسيع والبراهم وهي معاطف ظهور الانا مل كانت العرب
 لا تكفر غفل ذلك كما غفل اليد عتبت الطعام فيجمع العوضون وسبح فادرك
 صلواتهم يغسل البراهم التبع تنظيها الرواجب او صلواتهم بذلك العرب
 وهي راس الانامل وما تحت الاظفار الوسخ لانها كانت لا تحضر في المراض
 في كل وقت فيجمع منها اوساخ فوقت لهم رسول الله صلواتهم قلم الاظفار وتنظف
 الاظفار وحلق العانة اربعين يوما وجاء في الاثر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اوحى اليه بصل عليه جبريل عزم قال لا كيف تفرل عليكم وانتم لا تغتسلون بجم
 ولا تنظفون رواجكم وقل لا تاكلون فرائسكم بذلك والاف سبخ
 الظفر والتف وسخ الاذن وقوله سبخ فلا يغفل لها اف اي لا يغفلها ما تحت
 الظفر من الوسخ وقيل لانتا ذبا كمانا ذى ما تحت الظفر من الدرن الذي
 يجمع على جميع البدن برسخ العروق وغبار السروج وذلك يزيله الحمام وقل لها
 رسول الله صلواتهم حمامات الشام وقال بعضهم نعم البيت الحمام يطهر البدن
 ويذكر النار رور ذلك عزاب الدرداء وايه اليوب الاضمار رضى الله
 وقال بعضهم يس البيت الحمام يبيد العورة ويذهب الجناح فعدوا
 متوضي لافنة وذاك لخصلة فلما ناس يطلب فافندة عند الاحترار عرافة
 ولكن على داخل الحمام وظايف من السنن والواجبات فغلبه واجبان
 في عورته وواجبان في عورته غيره اما الواجبان في عورته فهو ان يصونها
 من نظر العيون ويصونها عن مس الخلق فلا يتعاطى امرها وازالة وسخها لا يبدى
 ويمنع الدلائل من مس الخلق وما بين السرة الى العانة ويحرم مس ما عدا ذلك
 ايضا لان كل ما حرم النظر اليه حرم مسه والواجبان في عورة الغير ان بعض
 يصرف عنها وان نسي عن كشفها لان النسخ عن المنكر واجب وعليه ذكر ذلك

نصف نكاح

مطهر

ليس عليه القبول ولا يسقط عنه وجوب الذكر الا خوف حرب او شتم
 او ما جرى عليه مما هو حرام في نفسه فاما قوله اعلم ان ذلك لا يفيد ولا يعمل به فعدا
 لا يكون عددا بل لا بد من الذكر فلا يخلو قلب عن التبتير بسباع الاذكار واستغفار
 بالاحترار عن التغير بالمعاصي ولهذا يجب تخلية الحمام وقال بشر بن الحارث
 لا اعترف رجلا لا يملك الا درهما دفعه ليخلى له الحمام رور ابن عمر رضى الله
 في الحمام ووجهه الى الحائط وقد عصب عينه بفضة واما التبتير فيعشر الاول
 النية ويوان لا يدخل لعامل ذيبا ولا عابثا لاجل هوى بل يعقده بالتنظيف
 المحبوب ثم ينادى للصلاة التالى يعطى الحمام الاجرة قبل الدخول فان ما يستوفيه
 فيجول وكذا ما ينظره الحمام في فتيلهم الاجرة دفع لجماله من احد العوضين وطلب
 لنفسه التالت ان يرفع اليسرى عند الدخول ويقول بسم الله الرحمن الرحيم
 اعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث الشيطان الرجيم الرابع ان يدخل
 وقت الخلوة او يتكلم في تخلية الحمام فانه وان لم يكن في الحمام اهل المذنب
 والمختلطون للعوامات فالنظر الى الابدان مكشوفة فيه من قبله الجناح
 وهو مذكر للتامل في العورات ثم لا يخلو الناس في الحركات غير انكثفت
 العورات بانعطاف في اطراف الارض فيقع البصر على العورة ثم حيث
 لا يدري ولا حلة عصب ابن عمر عنبه الحمام ان يغسل جبا حية عند الدخول
 التوسيع ان لا يعمل بدخول البيت الحار حتى يرفق في الاول التوسيع ان
 لا يكثر فصب الماء بل يقتصر على قدر الحاجة فانه اذا ذون فيه بوقية الحال والزيادة
 عليه ما لو غلبه الحمام في كونه كسبا الماء الحار وله مونة وفيه نقب النامن ان يترك
 حر النار بجوار الحمام ويعد نفسه مجبوسا في البيت الحار ساعة ويعتبه
 الى جهنم فانه شبه بيت جهنم النار تحت والظلمة من فوق فعوفيا تفتح منها
 بل العاقل لا يفعل غير ذكر الآخرة في لحظة فانهما مصيره ومستوره فيكون في كل
 ما راه من ماء او نار او غيرهما عبرة فان كثر ينظر بحسب بيمته فاذا دخل نزل وجار
 وبنات وحائك دار معجزة بوقية فاذا انعقدت رايته ان ينظر الى
 النورش يتامل قيمتها والحائك ينظر الى النياب يتامل نجوها والتجار الى السقف
 يتامل كيفية ترتيبها والبناء الى الحيطان يتامل كيفية احكامها واستقامتها فكذلك
 سلك طريق الآخرة لا يرى من الاشياء الا ما يكون له موعظة من الآخرة بل لا ينظر

يعتبر اجارة الحمام اي يجوز اخذ اجرة الحمام باجماع المسلمين قاله ما زاه المسلمون حينما فوهوا الحسن
 ولقد منع بعض الفقهاء دخول الحمام واخذ الاجرة ليعتدوا به في الحمام بيت الشيطان ومنهم منكره ودخلوا
 في الحمام لان وجوب من البيوت ممنوع شرعا والصحيح انه لا بأس للدخول ولا للنساء جميعا لان الحاجة ما ماسة
 لذلك ستمائة وبارنا واجارة في حقهم اظهر من اجابته من الا لا اغتال ولا تيسر وكذا في الاماير
 الحياض كذا في الكفاية في تيميمه

وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نهى عن دخول الحمامات ثم رخص للرجال ان
 يدخلوها في الميازر وقال انه يستغفر
 لكم ارضي العجم وتجدون فيها بيوتا
 فقالوا لها انك تاتي فكلوا من خلوها الرجال
 الا بالمازرا وانعصوها النساء الا
 مرضية او نفس كذا في غاية
 راويها عليه السلام
 في تيميم الوفاة لمصنفك
 في كتابه الاجارة

الى شئ الا ويمنع احد له فيه طويح طيرة فان نظر الى سواد ذكره بخله المحذور وان نظر
 الى حية تذكر افعى جبينه وان نظرا في صورة قبيحة تذكر منكرا او كنية او الرتبة وان
 سمع صوتا بلا ذكر كقصة الصور وان راى شئنا حسنا يذكر نعيم الجنة وان سمع
 كدرا او صوتا في سوح او دار تذكر ما ينكشف من اجرة بعد الحسب
 من الرد والعبث ان سمع ان لا يسلم عند الدخول فان سلم عليه لم يجب بغير السلام
 بل بسكت ان اجاب غيره وان احب قال عفاك الله ولا بأس ان يصاح في الدخول
 ويقول عفاك الله لا بأس الكلام العاشر ان لا يكسر الكلام في الحمام ولا يقول
 التواتر الا سرا ولا بأس باظهار الاستعداد من الشيطان ويكره دخول الحمام بين
 النساء وبين ذواتهم الممنوع فان ذلك وقت انت الشيطانين ولا بأس
 ان يدرك غيره وقد فعل عمر بن يوسف بن اسباطا ح انه اوصى بان يغسل
 لم يكن من اصحابه وقال انه دلت في الحمام مرة فاردت ان احييه بما يخرج به وانه
 لم يخرج بذلك وبدا على جوارحه ما روي بعض الصحابة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في بعض اسفاره فنام على بطنه وعنه سواد وبخر ظهره فقلت ما هذا يا رسول الله
 فقال ان الناقة نجت لي فاذا فرغ من الحمام شكر الله تعالى على هذه النعمة فقد قيل
 الى الخارج الشئ من النعيم الذي يسأل عنه وقال ابن عمر رضي الله عنهما الحمام
 من النعيم الذي احد ثوبه في الجنة شرح واما من جهة الطب فقد قيل للحمام بعد
 النورة من الجذام وقيل ان النورة في كل شهرة تقطع الطارة وتنقي اللون وتزهر
 في الجاع وقيل بول في الحمام قانيا في الشئ وبلغ من شربه دواء وقيل بول في
 الصيف بعد الحمام بقدر شربه دواء وغسل القدمين به بارد بعد الخروج من
 الحمام امان من النورس ويكره صب الماء البارد على الرأس عند الخروج وكذا
 شربه ويكره على الرجال دخول الحمام الا بالمازرا هذا حكم الرجال اما النساء فقد قيل
 صلعم لا يجزى لرجل ان يدخل حليمة الحمام عن جابر رضي الله عنه صلعم قال من كان
 بانه واليوم الاخر فلا يدخل الحمام الا بميزر ومن كان يؤمن بانه واليوم الاخر فلا
 يدخل حليمة الحمام رواه الترمذي في الترمذي وصححه وقال صحيح على شرط مسلم
 الحليمة بفتح الحاء المعجمة الزوجة وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله
 صلعم قال ستفتح عليكم ارضي العجم ويستحدون فيها بيوتا يقال لها الحمامات
 فلا يدخلها الرجال الا بالمازرا وانعصوها النساء الا مرضية او نفس كذا في غاية

وابو داود وعمر عارضة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للحمام
 حرام على من اشته رواده الحاكم وصححه وعنه ابن عباس رضي الله عنهما قال قال
 رسول الله صلعم اخذوا ايها يقال له الحمام قالوا يا رسول الله اني نبي الوصي قال
 فاسترقوا رواده البرار والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم والطبراني في الكبير وقال
 في اوله شر البيوت الحمام مرفق فيه الاموات وكشف فيه العورات
 وعنه ابى الليخ ان من اهل محض او من اهل التهم دخل على عارضة رضي الله
 عنها قالت انك الذي تدخل من الحمامات سمعت رسول الله صلعم يقول
 ما من امرأة تضع ثيابها من غير بيت زوجها الا ينكث السر بينها وبين زوجها
 رواه الترمذي واللفظ له وحسنه ابو داود وابن ماجه والحاكم وقال صحيح
 على شرطهما وعمر عارضة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلعم فقال انه
 سيكون بعدى حمامات ولا خير في الحمامات لكنت فقلت يا رسول الله
 انها بازار فقال لا وان دخلت بازار ودبرج وخمار وما قر امرأة تنزع خمارها
 في غير بيت زوجها الا كشف السر فيما بينها وبين زوجها رواه الطبراني في الكبير
 وروى عن المقدام بن معد كعب قال قال رسول الله صلعم انكم ستفقدون
 فيها بيوت يقال لها الحمامات حرام على من اشته رواده فقالوا يا رسول الله اني
 نبي الوصي وبيتي الدرع قال فانها حلال لذكور اشته في الاثر حرام على من
 اشته رواده الطبراني في الاخر بغير الهرة وسكون الغاء وبصمها ايضا الناحية الكوفة
 المرض في هذه الاحاديث دلالة على انه يحرم على الرجال دخول الحمام الا بميزر
 وحرم على المرأة دخول الحمام الا بنفسها او مرضية ودخلت عارضة رضي الله عنها
 حماما من سقيمها فان دخلت المرأة لضرورة فلا تدخل الا بميزر راسه ويكره لرجل
 ان يعطيها ابوة الحمام فيكون معين لها على المكروه النوع الثاني مما يجزى
 من البدن الاجزاء وهي ثمانية الاول شعر الرأس ولا بأس بكلمة لمز او ادب
 ولا يترك الا من يدهنه ويرحمه الا اذا سكره فرغا قطع فهو داب اهل الشطارة
 واهل المعصية او ارسل الذوايب على هيئة اهل الشر حيث صار ذلك
 شعرا لهم فانه اذا لم يكن شرفا كان ذلك بلبث وفي الشرع وفي السنة
 فرغ شعر الرأس والصدغين وان يحلق شعر راسه ولا يترك منه فرغا في الجوارح
 وفي التهذيب يكره التوجه وهو ان يحلق البعض ويترك البعض مقدرا لئلا يحتاج

عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نهى عن دخول الحمامات ثم رخص للرجال ان
 يدخلوها في الميازر وقال انه يستغفر
 لكم ارضي العجم وتجدون فيها بيوتا
 فقالوا لها انك تاتي فكلوا من خلوها الرجال
 الا بالمازرا وانعصوها النساء الا
 مرضية او نفس كذا في غاية
 راويها عليه السلام
 في تيميم الوفاة لمصنفك
 في كتابه الاجارة

ما عرفت من البدن

في خلق الله الانسان
من الارض والطين
وخلق له من الاعضاء
التي هي في الصورة
التي هي في الصورة

قال الطحاوي في شرح الانبياء
وقصص الشارب مادة اهل السنة والجماعة
تركه اماره الرفض من الزاوية

يستحب خلق الرأس في كل جمعة
فقيه
الاحياء الاستيصال
انبار

وفي الكبري لو خلقت المرأة رأسها فان فعلت لوجع اصحابها لا بأس به وان فعلت
ذلك تشبهها بالرجال فتكون كونه الثاني شتم الله رب وقد قال صلعم قصص الشارب
وفي لفظ اخر هو الشوارب واعفوا اليه اي اجعلوا حفا في الشفة اي حولها
وحفا في الشفة اي حولها ومنه قوله تعالى في ذكرى الملائكة حافين من حول العرش وفي لفظ
اخر اجفوا الشوارب وهذا يستلزم الاستيصال وقوله صلعم حفا اي على ما دون
الاستيصال واما الخلق فلم يرد عن ابن صلعم والصحابة والاحياء من نبي الخلق
نقل عن الصحابة رضي الله عنهم من خلق بعض الناس الى رجل احب الله رب فقال في ذكرى
اصحاب رسول الله صلعم وذكر الطحاوي ان خلق الله رب ونسبه الى اجنحة
وان يوسف ومحمد رحمهم الله وقال المتغيرة بن شعيب رضى الله عنه نظر الى رسول الله صلعم
وقرطال شربلي فقال بغير خلق في خلق الله على سوال ولا بأس بترك سبيلها فيهما
طفا الله رب فعل ذلك عمر رضى الله عنه لان ذلك لا يستر الفم ولا يستر فيه
غير الطعام اذ لا يصل اليه في الجنة ان اليهود يعقون شواربهم ويعقون طاهم
فما لغوهم وقص الله رب ان يوازي حرف الشفة العليا وفي الكبري والسريرة
والجنين والحانية ينبغي للرجل ان يخذل من شرب حتى يصير مثل الحاجب وفي صلاة
المسعودي قال صلعم من طول شارب عوقب بثلاث لم تكن شفاقة ولم يشر
من حوضي وسلط الله عليه منكر او كبر بالانقباض وفي فتاوى الجمل في بيان احكام
السور روى ان النبي صلعم قال يوم الناس يوم العينة بالسجود فممن كان في
الدنيا شارب طويلا صارت شعوره كادنا والحد يد لا يستطيع ان يسجد وفي
بعض الروايات من طول شارب لا يصعد له عمل صالح الى السماء وذكر بعضهم
خلق الله رب وراه بدعة الثالث شوارب ويطوي شفة في كل اربعين
يوما مرة وذلك سهل على من تعود في الابتداء شفة فاما من تعود الخلق فيكفيه
الخلق اذ في الشفة تغيب والعلام والمقصود النطفة وان لا يجمع الوسخ
في خلقها ويجعل ذلك بالخلق الرابع شوارب العانة ويستحب ازاله ذلك اما
بالخلق او بالنورة ولا ينبغي ان يباين عن اربعين يوما ويستحب في خلق العانة
من تحت السرة كذا في التمهيد الخامس الاطفا وهو فلهما مستحب لانه
صورها اذا طالت وما يجمع فيه من الوسخ قال رسول الله صلعم يا ابا هريرة ان
طوكت فان الشيطان يقعد على اطال منها ولو كان تحت الاطفا وسخ فانه لا ينجس

الاطفا

لا ينبغي ذلك صحة الوضوء اما لانه لا ينبغي وصول الماء اول شارب اهل فيه لم يحن
لا ينبغي الاطفا للرجل وفي الاطفا التي يجمع على البراءة وطورا لا رجل الاطفا
من العرب واهل السودان وكان صلعم يفرهم بالعلم ويكر ما يرى تحت الاطفا
من الاطفا ولم يفرهم باعادة الصلوات وقال صلعم من اراد ان يامن
الفردوس فكأنما العيون والبرص والجنون فليعلم الاطفا يوم الخميس بعد العصر
وقال في الاطفا ريفير يوم الخميس ويوم الجمعة ان ذلك يورث الفناء قال
المرزالي ولم يفر في الكتب خبر اخر في ترتيب علم الاطفا ولكن سمعت الزركلي
صلعم يروي بسجدة النبي وختم بها مام النبي وابتداء في اليسرى بالحنضرة الى اليمين
وفي اليمين من المسجدة الى الحنضرة والختم بها مام النبي قال واما ما قلت في نواظره
من المعنى ما يدل على ان الرواية صحيحة ومثل هذا المعنى لا ينكشف ابد الا بنور
النبوة واما العالم ذو البصرة فعليه ان يستنبط من العقل بعد نقل الفعل اليه
والذي لاح لي فيه واما علم انه لا بد من علم الاطفا للبدن والرجل والبدن شرف
من الرجل فيبداء به ثم اليمين اشرف من اليسرى فيبداء بهما ثم على اليمين خمس
اصابع والمسجدة اشرفها اذ هي المشيرة في كلمة الشهادة من جملة الاصابع
ثم بعد ما ينبغي ان يبداء بما على يمينها اذ الشرف يسحب اداره الطهور ويؤخره
على اليمين فان وصفت ظهر اليد على الارض فالابهام هي اليمين فانه وصفت
الكف فالوسطى هي اليمين واليد اذا ركعت يطلعهما كان الكف مابلا الى جهة
الارض او جهة حركة اليمين الى اليسار فما يقف فيه الطبع اولى ثم اذا وصفت
الكف على الكف صارت الاصابع في حكم حلقه دائرة فيقتضي ترتيب البدن واليد
عن يمين المسجدة الى اليمين الى المسجدة فيقع البداءة بجنس اليسرى واليمين
بامها وما دس يمين اليمين فيختم به التعليم واما اصابع الرجل فالاولى ان لم يثبت
فيه نقل ان يبداء بجنس اليمين ويختم اليسرى كما في التحنيل فان المعاني التي ذكرناها
لا ينبغي ههنا اذ لا يسجد في الرجل ايسر دس والابع زيادة السرة ولفظة
الحشفة اما السرة فيقطع في اوان الولادة واما التطهير بالحنان فعادة اليهود
في اليوم السابع من الولادة ومما لغتهم يجعل بالناظر الى ان ينظر الولد فحوال
وابعد عن الخط قال صلعم الحنات سنة للرجال مكرمة للنساء وينبغي ان لا يبالغ
في خفض المرأة قال صلعم لام عطية وكانت تحفض باثم عطية ان يمسها ولا ينبغي فانه

در چشم

ملحوظات

السنة في الختان ان يكون يوم الاثنين بعد الزوال وكبره يوم الاحد لانه للنساء
والزنا دق وهذا الفضل وقت من بين سبعين او ثمان وعشرة وقال
بعضهم يجوز بعد سبعة ايام من وقت الولادة ولم يوقت ابو حنيفة له
فيه وقتا م وجوه الفتن في
كتاب الكرامه

فانه اسرى للوجه واخطى عند الزوج الى اكثر لانه الوجه ودمه وحسن في جامعها
وفي النبايع والظهير قال الشيخ الامام شمس الدين الحلواني رح في الختان ثمانية
اقوال قال بعضهم سنة وقال بعضهم واجب وقال بعضهم في سنة والصحيح انه سنة
ولو اجتمع اهل مصر على ترك الختان حاربهم الامام وقيل لا يقبل منها ولا يقطع
وقيل لا يجوز الصلاة خلفه وان كفاية الشعبي قال بعض المتقدمين بانه يوم الختان
ان يبلغ سبع سنين وقال بعضهم الى عشر سنين والصحيح انه ما قال ابو حنيفة
بانه لا يوقت ولكن ينظر الى حال الصبي فان كان به من القوة ما يطيق ذلك فانه
لا يوقت واما اذا كان ضعيفا فانه يؤخر الى ان يتقوى ثم يختن وفي السر اجابة ابتداء
الوقت المحجب للختان من سبع سنين الى اثني عشر سنة هو المختار واذا كان في
الاثني عشر سنين وفي الكبري قال رجل ان بلغ ولدي الختان فلم اخنته فاداني طالح
قال الفتية ابو القيث يعني ان يحنث اذا افرغ من عشر سنين لان ابتداء الوقت
المحجب للختان اذا بلغ سبع سنين الى عشر سنين لانه اذا بلغ سبع سنين
يؤخر بالصلاة فيؤخر بالختان حتى تكون ابغى التطهير للصلاة ونهاية الوقت
عشر سنين والمختار انه لا يحنث ما لم يؤخر عن اثني عشر سنة لان هذا في وقت
يحكم فيه ببلوغ الصبي اذا حنث ولو حنث الغلام فلم يقطع الجدة كلها ولكن قطع الار
جاز وان قطع النصف لا يجوز ويجوز النظر الى الزوج المختار والقابلة والطبيب
عند المعالجة وبغض بصره ما استطاع وان ولد وهو يشبه المختون لا يقطع منه شي
الا ان يكون ثم ما يورث الحشفة فيقطع ما فضل عنها وقد ولد الانبياء عليهم السلام
مختونين مسرورين كرامة لهم لئلا ينظر الى عورتهم احد الاباء ابيهم ثم فانه اختن
بعد يوم موضع بالثام وهو ابي مائة وعشرين سنة وعاش بعد ذلك ثمانين
سنة قال ابو الفرج الجوزي حدثت عن كعب الجبار قال خلق من الانبياء ثمانية
عشر مختونين ادم ونسبت وادريس ونوح وموسى ولوط ويوسف ومحمد
وشعيب وسليمان ويحيى وعيسى ومحمد صلواتهم وقال محمد بن حبيب الهاشمي بهم اربعة
عشر آدم ونسبت ونوح ويهود وصالح ولوط وشعيب ويوسف وموسى
وقد كبر وعيسى وحظي بن صفوان بن ابي الصحاب الرس ومحمد صلوات الله من طال
من الحية واما اخوانا بلجي بها في الحية من السن والبدن وقد اختلفوا في ما طال
سها ان قبض الرجل على حية واخذ ما تحت العقب فلباس فقد فعل ابن عمر وجا معه

قال لئلا يمشي في الحضايب وما جاء في الحديث اذا دفن الميت وهو مختضب بالحناء آتاه مكان
ارقي بالمؤمن اما ترى ان لا يمان عليه ان هذا الحضايب عول على الحية او على الرجل ذكره المنقذ قال ذكره المنقذ
عن ابن عباس في ان كان ياخذ هذا ويقول الحضايب حسن ان اختضب بالحناء والكتم وبالوسمة ولا بأس بخضاب الراس والحية ولا ينبغي للرجل
ان يختضب رجل ولا يده ولا بأس بالحناء لئلا يمان عليه ان هذا الحضايب عول على الحية او على الرجل ذكره المنقذ قال ذكره المنقذ
الحضايب قال يجوز على الرجل بعد راسه لا يمان عليه ان هذا الحضايب عول على الحية او على الرجل ذكره المنقذ قال ذكره المنقذ
والكبرة اما الصبي فلا ينبغي ان يختضب يده ورجله وهذا كله قول ابن عباس في هذه النصوص جوابا عن مثل هذه المسائل

من التاجين رضي الله عنهم واستحسنه الشيخ و ابن سيرين وذكره الحسن وقتا
وقالوا انهما عافية احب لئلا يمشي في الحضايب عول على الحية او على الرجل ذكره المنقذ قال ذكره المنقذ
نقص الحية وند وبرا من الجواب فان الطول المعط قد يشوه الحقة ويطبق السنة
المختار بين بالنسبة اليه فلا بأس بالاحراز عنه على هذه السنة وقال الفتى رح يحنث
الرجل عاقط طول الحية كيف لا ياخذ من حية فيجعلها بين يديه فان المتوسط في كل
شيء حسن ولذلك قيل كلما طالت الحية نمت العقل واعلم ان في الحية عشرة فضائل
مكرهة واستند بعضهم بعضا في بياضها بالسواد وبياضها بالكبريت وتنقها ونف
الشيب منها والنقصان منها والزيادة فيها وسرحتها فيسحق لاجل الربا وكبرها
سنة اظهار الزهد والنظر الى سوادها يوجب شبابا والى بياضها يكبره ابعث
وخضابها بالحمر والصفر من غير زينة تشبه بالصلحاء اما الاول وهو الحضايب
بالسواد فهو منفي عنه قال صلواتهم من تشبه بشيئكم ومن تشبه بشيئكم
من تشبه بشيئكم والمراد بالاشبه بالشيخوخة في الوقار لا في بياض الشعر وفي
من الحضايب بالسواد وقال ابو حنيفة في لفظ الحضايب بالسواد
خضاب الكفار وتزوج رجل على عهد عمر من كان خضبا بالسواد فذهب خطبا
شبهة فرقة اهل المرأة الى عمر فذكرها وادرجه ضربا وقال غزت العوم الشبا
ولبست عليهم شبيبتك ويقال اول من خضبت بالسواد فرعون لعنه الله وعن ابن
عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يكون في آخر الزمان قوم يخضبون بالسواد
كواصل الطام لا يرحون رايحة الجنة الثاني الحضايب بالحمر والصفر جارية
للشيب على الكفار في الغزو والجهاد فان لم يكن على هذه السنة بل تشبه باهل الدين
فهو مذموم وكانوا يخضبون بالحمر والحمر والحلوى والكتم للصفر وخضاب بعض
العلماء بالسواد لاجل الغزو وذلك لا بأس به اذا صحت السنة ولم يكن فيه
والاشبهه الثالث بياضها بالكبريت سبعا لالاظهار لعلو السن وصلاح
الى التوقير وقبول الشهادة والتقدير بالزيادة عن الشيخوخة وترقا على الشباب
واظهار الكثرة العلم فان كثرة الايام تعطيه فضلا وهيئات فلا يتركها السن
للمييل لاجل الرابع نقف بياضها سبعا فانما تشبه وقد يمتنع عن
نصف الشيب وقال ابو حنيفة في معنى الحضايب بالسواد وعليه الكبر
كسبوح والشيب نور الله والريفة عنه رغبة عن النور الخامس نقفها اي

ويقال للرجل ان ياخذ من الحية او طالع في
اطراف حية ايضا وياخذ من شارب حية
يصير كالحي الجب من البرازي

في كرامته الا يارمض الحمار والتقصير في السنة
وهو ان يقطع الرجل حية غارا ولا يقطع قطعه
للا اقية زينة وكثرة ما كمال الزينة وطولها
الفاش خلوها الزينة مخرج

مطلوب
ان في الحية عن
فصل

وما الحية ولا يلقى من خلقه وعمر الى يوسف لانه
لا بأس بذلك ولا بأس بالياخذ كما جبين وشعر
وجهه عالم يشبه الحية ويطلق الى حنيفة لانه
كبره ان يخلق قفاه الا عند الجاهل ولا بأس بتقصير
الشيب من الحية من كرامته من الغاية
للو اجد

بعضها يحكم العيب والهوس وذلك مكره ومستوفى للحنيفة ونصف الفيلسوفين
 وبها جابنا العنفة شدة عند عمر بن عبد العزيز رحمه الله رجل كان يشق فيكليه
 فز شدة وروى عن ابن الخطاب وابن ابي ليلى قاضي المدينة شدة من كان
 ينصف لجية واما شدة في اول الشباب تشبهها بامر دفة المنكرات الكبار
 فان اللحية زينة الرجال فله ملائكة يقسمون والدي زين بن آدم بالحي وبهي
 تمام الخلق وبها يميز الرجال عن النصف فكيف بكره اللحية وبها يعظم الرجل والنظر
 اليه بعين العلم والوقار والرفع في الجالس واقبال الوجوه اليه والتقدم على
 الجماعة ووقاية العرض فان من يشتم بعرضه ليجية اذا كان للمشقة لحيته وقيل
 ان اهل الجنة حر الاثرون اخا موسى عليهما السلام فان لحيته الى ستره تحفظ
 له وتفضيلا التمس يقصدها كالنقبة طاعة طاعة للترين للنسب والفضل
 قال كعب يكون في اخر الزمان اقوام يعقون الحائم كذب الحامة ويعقون
 نعالهم كما نخل اولئك الاخلاق لهم البع الزيادة فيها وهو ان يزيد في العار
 من الصديق وهو من شدة الراس حتى يجاوز عظم اللحم او ينهي الى نصف الحذو ذلك
 بيان هيئة اهل الصلاح النائم ترحيلا لاجل الناس قال بشر في اللحية شدة كان
 ترحيلا لاجل الناس وتكرهها منقطة الاظهار الزهد التاسع والعاشر
 انظر الى سواد او بياضها بعين الحب وذلك مذموم في جميع اجزاء البدن
 بل في جميع الاضلاع والافعال وقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل جبريل يوصيني بالسواك
 حتى طننت ان مسيد ردي يعني يذهب بالثنية رواه الطبراني في الاوسط
 حديث عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لئن لم يزل جبريل يوصيني بالسواك
 حتى خشيت ان يردني في رواية رواه الصحيح ورواه ابن ابي شيبة حديث انس
 ولقطة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لئن لم يزل جبريل يوصيني بالسواك حتى خشيت ان ادر الدرد
 سقوط الكسنان قاله الحافظ المنذري وعنه ام سلمة رضي الله عنها قالت قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما زال جبريل يوصيني بالسواك حتى خشيت ان اضراعه رواه
 الطبراني في مسندولين وعنه ابن عباس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لئن لم يزل جبريل يوصيني بالسواك
 حتى طننت ان يزل علي فيه قران او وحى رواه احمد وابو يعلى وروى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه ابط على جبريل عزم ثم انه فقال له ما جئتك عنى يا جبريل فقال كيف
 ايتكم وانهم الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد اصحابه لا انفسون اظا فيكم ولا اخذون

منه

منه سنوا ربكم ولا تنقون اى تنظفون بر اجلكم معج الباء وبالجم جمع بر حبة بقدر
 الباء والجمع وهي عدة الاصابع ومفاسلها كلها قال النووي في شرح مسلم قال
 قال العلماء ويحتج بالبراجم ما يجمع من الوسخ في معطف الاذن وقعر الصماخ
 فيزله بالمسح لانه ربما اضرته كثرة ما يسمع وكذلك ما يجمع في داخل الانف
 وكذلك جمع الوسخ المجمع على اى موضع في اليد والعرج والعنبر وكذا ما يجمع في
 ولا تسكون وقال النبي صلى الله عليه وسلم حق كل مسلم الغسل يوم الجمعة والسواك
 والطيب رواه مسلم وغيره من حديث ابن مسعود الخذر رضي عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وسواك وبمسح الطيب
 ما ذكره عليه وقال صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بالسواك اى لا صلاة كاملة وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 صلوات سواك افضل من سبعين صلاة بغير سواك رواه احمد وابو داود
 وابو يعلى وابن خزيمة في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وروى عن عمر بن
 انه قال السواك بعد الطلع كعق وصيفين تشبه وصيف وهو الخادم غلاما كان
 او جارية يقال وصف الغلام اذا بلغ الخدم فهو وصيف بين الوصاف والجمع
 وصفاء وربما قالوا الجارية وصيفة تشبه الوصاف قال الحقي الى رحمه الله المصنف
 رحمه الله واذ كان السواك بعد الغسل فينبغي للعبد ان يستاك الوضوء
 اى اى خالصا بعد طهارة بغير رياء ولا سمعة واقامة سنة نبوية صلوات
 الله ولا ينبغي ان يعقده بالسواك الرباء والسمعة اى ليراه الناس ويسمعوا
 من غير ان يكون مقصد وجه الله ولا ليرى به ايضا منفعة نفس من تبيض الكسنان
 وشدة الكثرة وطيب الكثرة وقطع البلغم وغير ذلك من المنافع العائدة الى بدنه
 لكن يناب على ذلك لان النوازل انما يحصل اذا كان خالصا لله وهو تغير رايه
 الغم قال الخطابي وفتح الحان خطا ينبغي ان يحجب ان يظهره اى يظهره ايضا في
 الكذب وهو من افعال النوازل حتى قيل انه لم يزل في دين من الاديان قال الله تعالى
 انما يقترى الكذب الذين لا يؤمنون بايات الله وقال قتيل المراسلون يعني
 لعنوا او يهلكوا خطا واكتفى في العياض والنجاس والكتمان والحق وبكل
 كاذب او يميل بالظن وقال صلى الله عليه وسلم كل حصة يطبع عليها المؤمن الا الكذب
 والخيانة وقال ويل لمن يتخذ في كذب المضحك بالعوام ويل له وقال الكذب
 ينقص الرزق وقال اياكم والكذب فان الكذب يهدى الى الفجور وان الفجور

رواه احمد وابو داود وابن خزيمة في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وروى عن عمر بن عمر بن عمر

لم ينجت من الكذب

يهدر الى ان يقال ان الكذب حرام في كل شيء الا لصورة وهو الاجابة
من الشيخ بخلاف ما يذهب سواه جعلت ام تعدت لكن لا انتم الا في العمد واعلم ان كل
مقصود محمود يمكن التحصل اليه بالكذب ولم يكن بالصدق فالكذب مباح ان
كان تحقيق ذلك المقصود مباحا واجبا ان كان واجبا ولا يباح جلبه
بالوجه فيه يكون كذب اكثر الناس فاذا اختلفت من ظالم وجب الكذب
بإخفائه وكذا لو كان مقصود حرب او صلح او استمالة قلب مجنى عليه لا يحصل
الا بالكذب فلا حرم وفي غناه كذب ليسر ما لا يضره عن ظالم وان كان ليسر
غيره وكذا الخلق بالارتباط غرض صحيح مقصود وكان سالك ظالم غمالة لياخذه او ياله
الامم عن فاحشة ارتكبتها بينه وبين ربه فلا انكار وكان كاره مع زوجته او يكون
ضرتها احب اليه وكان يبال غمالة اخرى فينكره وكان كاره جارية نفسه على غيره
ليطيب قلبه او نحو ذلك فكان هذا مباحا وذلك يرجع الى دفع المضرات قال
ابن عسيرة ولو ان رجلا اعتذر الى اخيه فخرق الكلام وحسن ليرحمه بذلك لم يكن
كاذبا لان اصلاحه ما بينه وبين صاحبه افضل من اصلاحه ما بين الناس وقد قال
صليهم لا يحل الكذب الا في ثلاث كذب الرجل على امرته ليرحمها والكذب في الحرب
والكذب ليصلح بين الناس وقال لاحد احب اليه العذر من الله وقال ما من احد
يعتذر الى اخيه فلم يقبل عذره الا كان عليه خطية صاحب مكس ولو عوف وقال
ليس الكاذب من اصليهم بين الناس فقال خبر او غي خبرا اي يبلغ ورفع الاصطلاح
وبجوز الكذب لاظهار الحق قال الله تعالى بل فعله كبيرهم هذا وقال تعالى ان هذا الذي
لا تسع وتسعون بنحو الآية فينبغي ان يقابل بين مفسده الكذب والمفسده
المترتبة على الصدق فان كانت المفسده في الصدق جاز الكذب وان كان
عكس او شك حرم وعلم ان في المعارض من وجه ارسعة وغنى عن الكذب
وهو ان يطلع لفظ هو ظاهر في معنى بربيه معنى اخوته وله ذلك اللفظ لكنه
خلاف ظاهره وهو ضرب من الخداع فان دعيت اليه مصلحة شرعية او حاجه
لا مودة عنده الا بالكذب فلا بأس بالتعريض والتورية وان لم يكن شي
من ذلك كره وليس حرام الا ان يتوصل به الى اخذ باطل او دفع حق مثال
التعريض المباح الله يعلم ما قلت من ذلك من شي اظن في المسجود في باب في وقت
قبل هذا ما رايت ما ذكرته ما قبلته ما حلفت ارضا ضربت رايه وذكره وقيل

لا يحل الكذب
الا في ثلاث

واحدة وحقة انا على نبيهم موها ان صايمم ونحو ذلك ومن الكذب قولهم في
المبايعة قلت لك او طلبتك باية مرة ونحوه فان لم يكن طلبه الامر فقط كان
كاذبا وان طلبه واست كثيرة لا يبعث ومنها لم ياتهم وان لم يبلغ ما به فقد قال
صليهم الوجه لا يبيع عصاه غره عاتقه ومعلوم انه كان يبيعها وقت الصلاة
والنوم والاكل والشرب على اي تأويل كان ومنه قوله لم يخاصم يا نبيس
بالكذب ونحوه بخلاف قوله يا ظالم فانه يتبع مح في الخاصة لانه قل ان
الا يهوط لم ينفذ وغيره وينبغي ان لا يكون ان لا يجرب بكل ما سمع اذا لم يظن
صحة وقال صليهم كفى يا عمر انما ان كذب بكل ما سمع والغيبة وهي حرمة قال الله
تعالى ولا يغتب بعضكم بعضا الاية وقال تعالى ويل لكل همزة لمرة قال ابو ابي
هو الذي يغتاب الناس وقال صليهم اياكم والغيبة فانهما شدة من الزنا وان الزنا
ليس في ميتة فيتوب ميتة عليه ويغفر له وصاحب الغيبة لا يغفر له حتى يغفر له
صاحبه وقال الغيبة شدة من ثلاثين زينة في الاسلام وقال من اغتاب جاره
المسلم حول الله بقله الى دبره يوم القيامة وقال الزنا اثنان وسبعون بابا اذنا
مثل اتيان الرجل امره وازني الزنا استقالة الرجل في عرض اخيه وحرور الله
تعالى او حبي وروى ان الله تعالى اوحى الى موسى يا موسى احب ان انظر لك في الدنيا
والآخرة قال نعم قال لا تترك مسامحا بكمه اذ سمعه وادعى الله مع ايضا من
ما ينام الغيبة فهو اوفر من يدخل الجنة ومما مات فهو مصر عليها فهو اول من يدخل
الدار وقال الجنيد ترك غيبة افضل من سبعين حجة ومن عوق عشر رقاب
ومن اتقا جيل ويرور من اغتبت بغيبة غفرا الله نصف ذنوبه والغيبة هي
كل ما افهمت به غيرك بقتان مسلم بما فيه مما يكره سواء كان في بدنه او في دينه
او دنياه او خلقه او خلقه او والد له او ولع او زوجة او خادمة او لبا
او دابة او ماله او حركه او في شيء مما يتعلق به تلفظت بذلك او كتبت
او اشرت او لوت ذكره عند صليهم رجل فقتل ما عجزه فقال اغتيموه وتايت
عائشة رضي الله عنها في اداة خرجت من عند ما اطول درعا فقال صليهم
قد اكلت لحما وقال كحسبك من ضيقة كذا وكذا اتفق قصيرة فقال لقد قلت
كلمة او خرج بها البحر لرجلة الى لوجعلت في البحر لغيره لشدتها ففهمها
واعلم ان السكوت على الغيبة ونحوها حرام قال صليهم المغتاب والمسمع

مطلب
الغيبة

شركا في الامر وقال نعم فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حبس غيركم انكم اذا فعلتم
 ما في الامر فنجب على سماعهم واما ابطاله فان يخرج فارق ذلك المجلس فان تقعد
 معه كانا ويشغل نفسه بذلك او فكر حتى لا يسمعها واعلم ان الغيبة بفتح الجيم
 احد ما غيبه المجاهر بفتح الجيم لا يجازي به لا غير عليه بفتح الجيم قوله صلعم ليس لفاصول
 غيبة وفتح الجيم جليا بفتح الجيم فلا غيبة له الثاني للمظلم الى منزله قدرة على اخفاء
 من ظلمه الثالث للمستعين على إزالة المنكر الى منزله قدرة على إزالة الرابع
 للمستغنى كظلمه الى اوز وجنى بكذا فاسترى فيه الخامس للتوبيخ فيذكر وعنده
 كاللا عوج والاربع والحداد والاسكاني ناويا التوبيخ لا غير انك قدس بخذ
 المسلمين من الشر قال صلعم ان غيبت عن ذكر الغافر منته يورث الناس اذكروا الغافر
 بما فيه يحذر الناس وذلك كمن استررك في معاملة شخص او مصابرة يجب
 ان تذكر ما تقدر منه على جهة النصح ان لم يحصل الغرض الا بصريح ذلك وكذا ان غيب
 السوء ان لم يعلم المشتري وكبح الخروج من الرواة والشهود فوجب كل ذلك
 وكما اذا رايت من له نيابة لا يقوم بها على وجهها يجب ذكر ذلك لمن له عليه ولاية
 عامة لئلا يلهو او يعلم ذلك من في معاملة يقتضي حاله ولا يغتر به او رايت من ياتخذ العلم
 من مستدعي او فاسق وحقت خيرة بذلك وجب بيان حاله لغرض النصح في كل
 ذلك واعلم ايضا انه يحرم ان يحدث نفسك بمس ورمس وان تظن
 ويقعد عليه قلبك قال صلعم ان الله حرم من المسلم دمه وماله وان تظن به
 ظن السوء وقال اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث ولا تجسسوا
 ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ولا ينافسوا ولا تباينوا ولا تباينوا ولا تباينوا ولا تباينوا
 كما امركم الله اخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يجره العقور بهنا واستار
 الى صدره غائره بفتح الجيم امر من الشدة ان يظلم او يجره العقور بهنا واستار
 على المسلم حرام دمه وماله وعرضه ان الله لا يظلم الى اجمدكم ولا الى صوركم
 ولا الى اعقابكم ولكن ينظر الى قلوبكم وقال صلعم من اسبأ فيه الظن فقد اسبأ
 وقال حسن الظن من حسن العباداة وقال صلعم اذا طغنت فلا تحقق وقال عمر
 رضي الله عنه اجترأ من الناس بسوء الظن ان لا تنفوا بكل احد فانه مسلم لكم قال صلعم
 الحزن بسوء الظن والشفقة بكل احد عجز وقال الجندب معناه اسبأ الظن بانفسكم
 لتعلموا ان من قال سبأه وفتح ان بعض الظن انتم قال سفيان الانم هو

ان تظن

يهوان تظن ظنا وتتكلم به قبل وتحقق فاما الخواطر وحديث النفس بالغيبة والكفر
 وغير ذلك فالحال يستمر ويستمر عليه صاحبه منعونه ما تفاق العلماء قال صلعم ان
 يجاوز الامتصاص فاحذر من ان يغيبها ما لم تتكلم به او تظن كمن يجب وقبح الخواطر والاعراض
 عنه وذكر ان اوليات الصارفة لا يظن ظاهرها ومهما خطرت لك سوء في مسلم فزد في
 اكرامه فان ذلك يغيظ الشيطان فيدعوك الى غيبة به وذكره الترمذي روح
 فينبغي لكل بالغ عاقل حفظ نفسه من الاغتراب بغيره المصلحة وفتح استور الكلام
 وتركة المصلحة او شكك فيمكنك عنه قال صلعم من حفظ نفسه من ستره عورة
 ومن كلف غيبته كف الله عنه عذابه ومن اعتذر اليه في الدنيا قبل الله مغفرة
 قال الحكيم الترمذي ان استرحت بكثرة وبدلته يعقل من المعتذر ما كان او كان دينا
 والتمية وهي كبيرة قال صلعم ما زمت به بنجيم مناع وقال صلعم لا يدخل الجنة
 غلام وقال صلعم من مشى بالنميمة قطع له نفعان من نار نفعي منها دافعه واكثر عذابه
 القبر من البول والتمية والجنابة وهي افش السوء وهتك السر عما يكره كشفه
 سواء اكرهه المنقول عنه او المنقول اليه او غيرهما سواء كان الكشف بالقول
 او بالكتابة او بالحر او بوجهه وسواء كان المنقول قول او عملا غيبا او غير غيب
 حتى لو رآه يخفي ما لم يفسد فذكره فهو نميمة فينبغي لكل احد ان يسكت عما رآه من احوال
 الناس الا ما في حكاية فائدة مسلم وفتح معصية قال صلعم ما من مسلم يريد مسلم
 فضيحة الا فضيحة في الدنيا والآخرة ومن استأخ فاحشة على مسلم عذبه الله
 في الدنيا والآخرة وذلك قوله مع ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة
 في الذين آمنوا هم عذاب اليم في الدنيا والآخرة وشر خلق الله من عباده ابراهيم
 يعقوب الناس وقال صلعم لا تتبعوا عورات المسلمين فانه من تتبع عورة اخيه
 المسلم تتبع عورة الله عورة من تتبع عورة بعضيهم ولو في جوف رطل وقال
 من استأخ فاحشة فهو مثل من ابدى اي فهو كفا عليها لانت عمة اباها وقال عمر
 الذنب واستر العيب ففعل كذا وكذا وقال لا يستر عبد عبدا في الدنيا الا استر
 الله يوم القيامة وقال انما يتجاسر المتجاسر ان يامنه الله مع ولا يجل لاجلها
 ان يغتصب لصاحبه ما يكره وقال اذا حدثت رجلا حديث ثم التفت فوجدته
 وقال اجعلكم الى الله حاكم اخلاقا الموطون اكنافا الدين يا لعون ويا لعون
 وان ابغضكم عند الله لمثرون بالنميمة الملتصون لهم العورات المرفقون

مصلح
النميمة

بين الاجاب ويرد ان شريح قال لموسى لا تنوض اهلك ستر مسلم جاد منحه
 فاني اهلك ستر من لا يستر الناس ويرد ان موسى قال يا رب ابي عبدك
 ارجع قال من اذ انى سبته افن ما قال صلحتم من استمع الى حديث فومهم كما
 صبت في اذنه الا انك يوم القيمة والشعيرة اى سب المسلم واينما هو
 قال الله تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا
 بهتاناً وثامناً وقال صلحتم لا يرمى رجل رجلاً باللعنوة ولا يرميه بالكفر الا ان
 عليه ان لم يكن صاحبه كذلك وقال من دعا رجلاً بالكفر او قال عنه والله ليس
 كذلك الا جار عليه وقال سبب المسلم فسوق وقوله كفو وقال المستبان ما قال
 فنعى الباءى منها ما لم يعمد المظنوم وقال ما هم مسلمين الا وبنينا ستر من الله فاذا
 قال احد بهما لصاحبه كلمه بجر حرق ستر الله وقال اذ كنتم غارة فلا يباحي اثنان
 دون صاحبهما فان ذلك يؤذى المؤمن والى الله كرهه اذى المؤمن قال بعض العلماء
 فان كانوا اكثر من غارة فلا يباحي مسلم مرة فقد سب مسلم فاطمة بحضرة جميع ارجاء
 وقال لابي بكر حين اراد ان يستر اليه اخرج من عندك فقال انما هم اهلك
 فذكر حديث الهجرة وقال صلحتم لا يجل المسلم ان يدر الى اخيه مضرة تؤذيه وقال
 لا يجل المسلم ان يروع مسلم والايمان الكاذبة اعلم ان اليهودي مكرهه وان كان
 في صدق لقوله صلحتم اليهودي حنت او ذم فان كانت في طاعة كما يبيع على الجهاد
 او صدقة في الدعور او دعت اليها حاجة كتركيد كلام او تعظيم احل مكره ذلك
 واليهين العنوس كبيرة وهو ان يحلف على ما ضا كاذباً وهو عالم قال صلحتم اليهودي
 الفاجرة تعقر الرحم وتنزع الديار بلا طبع وقال من حلف على يمين مصبورة كاذباً
 فليقتلوا مقتله من النار وقال اليهودي الفاجرة تذهب بالمال وقال لا تكتموا
 الحلف في البيع فانه ينقض ثم ينجح ويرد الحلف منقعة للصدقة محقة للبركة
 وقال من ادعى دعور كاذبة ليستكثر بها لم يردده الله الاثمة وقال من قطع حوق
 امر مسلم يمينه فقد اوجب الله له النار ووجه عليه الجنة وان كان قضيباً
 من اراك ثم قرأ ان الدين يشترى بعهد الله واما منهم فليقل او ليك لا خلة
 لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم الاية وكفى اليهم معفو عنه وهو
 ان يسبق لسانه الى نطقها بلا قصد كقولك في غضب او لجاج او سبوح الحلف
 بغير امر بلا قصد فانه لا ياتم في شيء من ذلك ولا كفارة عليه واليهين ان يوكذب

مطلب
الشعيرة

مطلب
الايمان الكاذبة

نأ او عجله او صلح كلام لا والله
 وبنى والله وكان يحلف
 على شيء فسبق لسانه الى غيره

والاخر

والاخر على المسلم وهو امر كما تقدم في حديث الغيبة وان لم يكن فيه يقول
 فقد بهت اى كذب عليه واخر ثبت وهو من البهت التحقير والالف والنون
 زائدان وكل الحرام قال صلحتم ان استمع طبيب لا يقبل الا طبياً وان استأمر
 المؤمنين بما امر به المشركين فقال يا ايها الرسل كلوا من الطيبات واعلموا
 الصالحات وقال يا ايها الذين امنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم ثم ذكر الرجل
 يطيل السفر اشعث أغبر يمد يديه الى السماء يا رب يا رب ومطعم حرام وشرب
 حرام وملبس حرام وغذ بمحرام فاني استجاب لذلك رواه مسلم والترمذي
 وعنه انس بن مالك روى قال قال رسول الله صلحتم طلب الحلال واجب على كل
 مسلم رواه الطبراني في الاوسط واسناده حسن وفي حديث ابو ظر الجلال
 في نسخة بعد الخبر رواه الطبراني والبيهقي وعمر بن عبد بن الحذر روى قال قال
 رسول الله صلحتم من اكل طيباً وعمل في سنة وآمر الناس بواجبه دخل الجنة قالوا
 يا رسول الله ان هذا ان امكنك كثير قال وسكون في قرون بعد رواه الترمذي
 والحاكم وصحاحه وعمر بن عبد بن عمر روى عنهما ان رسول الله صلحتم قال اربع اركان
 عليك فلا عليك ما فاتك من الدنيا حفظ امانة وصدق حديث وحسن خلقه وخفة
 في ظمئه رواه احمد والطبراني باسناد حسن وقال رسول الله صلحتم طوبى لمن لم يخطب
 كسبه وصلى سريته وكرمت علانيته وعزل عن الناس شرفه طوبى لمن لم يعمل بعلية
 وانفق الفضل من ماله وامسك الفضل من قوله رواه الطبراني وعمر بن عبد بن
 قال طيبت هذه الاية عند رسول الله صلحتم يا ايها الناس كلوا مما في الارض حلالاً
 طيباً فقال سعد بن ابى وقاص فقال يا رسول الله ادع اعداءك فيعطى مسجاًب
 الدعوة فقال له النبي صلحتم اطب مطعمك تكن مسجاًب الدعوة والذين نفس محمد
 بيده ان العبد ليقذف الكفرة اطوام في جوفه ما يتقبل منه على اربعون يوماً واما
 عبد نبت لم يمت حتى قال النار اول به رواه الطبراني في السحت بضم السين وكان
 الجاء وبضمها ايضاً هو الحرام وقيل هو الجنيت من المكاسب وعمر بن عبد بن
 قال كن جلوساً مع النبي صلحتم فطلع علينا رجل من اهل العالية فقال يا رسول الله
 اجبرني يا شديتي في هذا الدين واليمنة فقال اليمنة شهادته ان لا اله الا الله
 وان محمد عبده ورسوله وانشده يا اخا العالية الامانة انه لا دين لمن لا امانة
 له ولا صلاة ولا زكاة له يا اخا العالية انه في اصحاب ما لا حرام فليس جليلاً

مطلب
الكلوا ام

صوابه المرسلين

في الصغير

يحيى قبيلاً لم يقبل صلاة حتى ذكركم الجلباب عنه ان السبع اكرم واجل
يا احا العلية من ان يقبل على رجل او صداره عليه جلباب من حرام رواه ابو
رواحه ابن عمر رضي الله عنهما قال من اشترى ثوباً بعثه في درهم وفيه درهم
من حرام لم يقبل الله عز وجل صلاة ما دام عليه قال ثم ادخل اصبعه في اذنه ثم قال
صمتا ان لم يكن اليه صلتم سمعته يقول رواه احمد وعنه ابى هريرة رضي الله عنهما قال
قال من اشترى سرقة وهو يعلم انها سرقة فخذ اشرك في عارها وانما رواه
البهيقي وعنه ابى هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ياخذ احدكم جلبه فيذهب به الى الجبل فيجرب ثم ياتي به فيجده على ظهره فبذلك
خير له من ان تال الناس ولان ياخذ ثوباً فيجده في فيه خير له من ان يجعل
في فيه ما حرم الله عليه رواه احمد بسند صحيح وقال من كسب مالاً من حرام
فاعتق منه ووصل منه رحمه او تصدق به او انفق في سبيل الله كان ذلك
احسن عليه رواه الطبراني وابوداود في المراسيل وقال اسجدوا لله حق
الجداد قال قلنا يا بني انما نستحي والحمد لله قال ليس ذلك ولكن الاستحياء من الله حق
الجداد تحفظ الرأس وما وعى وتحفظ البطن وما جور وانكرا الموت والبلية ونحو
اراد الآخرة ترك زينة الدنيا فمن فعل ذلك فقد استحيى من الله حق الجدا رواه
الترمذي وقال غريب وقال لا تغبطن جامع المال من غير حق او قال من غير حق فانه
ان تصدق لم يقبل منه وما بقي كان زاده الى النار رواه الحاكم وقال صحيح
وقال ما تروا من قدام عبد يوم القيمة حتى يسأل عن اربع عمره فيها افناه وعنه
شبابه فيها ابلاه وعنه ما تروا من ابن اكتبه وفيها انفق وعنه ما عمل فيه
رواه الترمذي وصححه والبيهقي والنسابة بالزور وهي من اكبر الكبائر قال
صلتم الا استنبكم باكب الكبائر ثلثان الا شراكت بالله وعقوق الوالدان الا
الزور وقول الزور وكان متكبياً مجلس فزال بكر ما حتى قلنا لبيك
رواه البخاري ومسلم والترمذي وصححه رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح فمما انصرف
قام قائماً فقال عدت شاة الزور الا شراكت بالله ثلاث مرات
ثم فزاد فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وحفاه الله غير متكررين
برواه ابو داود واللفظ له والترمذي وابن ماجه وقال من شاة على مسلم
شاة ليس لها باهل فليتبوا مقعده من النار رواه احمد وقال ان الطير تقرب

ان

الشاة بالزور

بناقرا

بناقرا وحركت اذناها من يقول يوم القيمة وما يتكلم به عند الزور وتهاقرا
فداه على الارض حتى يعقد بر في النار رواه الطبراني في الاوسط والزيادة
والنقصان في الكلام وهو الحديث فيما لا يعنى ودواؤه الصمت قال صلتم
من صمت بما وقال من صمت استغنى وقال اذا رايت ق وة في قلبك وها
في بنك وحرماناً في رزقك فاعلم بانك تكلمت فيما لا يعنىك وقال من كلف
سنة عن عرض الناس اقاله الله عشرة وقال صلتم من حسن اسلام المرء تركه
ما لا يعنيه واعلم ان حذام لا يعنى هو لو ترك لم يفيت برغواب ولم يجز ضرر
ومجدة ما لا يعنى حكاية الاسفار واحوال الاطعمة في البلاد وعاداتهم واحوال
الناس وصنائعهم ويومهم بجملة ما تراههم يخوضون فيه وهو ما لا كذب فيه ولا
مضرة على مسلم قال سبعة لا خير فيهم الا من اوجده الله او موهوب
او اصلاح بين الناس والنحو في الكلام ما يتوهم به الجماعة والاشان سر الكان
او ظاهراً او مما لا يعنى ان تكرار ما قايين في تكرره وتزويج بنيادة الفا فاستغنى
عنهما كما سياتي ومنه قولك اللهم ابرؤ الكلب ونحو ذلك من فضول الكلام
وهي لا ينحصر قال الله تعالى ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد وقال صلتم كل كلام
ابن ادم عليه لاله الا امر معروف او نهى عن منكر او ذكر الله تعالى وقال ان اكل
ليتكلم بالكلية من رضوان الله تعالى ما يظن ان يبلغ ما بلغت يكتب الله له بها
رضوانه الى يوم يقاه وان الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما يظن ان يبلغ بها
يكتب الله عليه بها سخطه الى يوم يقاه واعلم ان افات اللسان كثيرة ولكن
المهم منها الذي لا يعنى الا في احد وعشرون افة وقد تقدم سبع منها
وهي الكذب والغيبة والنميمة والشتم والايان الكاذبة والبهتان
وشهادة الزور التي منه المراد الجدال قال صلتم من ترك المراد هو محو بني
الله سبياً الى الجنة ومن تركه وهو مبطل بني الله سبياً في ريع الجنة وقال لانا
اخاك وقال اياكم ومن رة الناس فانهما تظهر العرة وتدفن العرة المشاة
الملاحات والجدال والعرة العيب والعرة الحسن وقيل العمل الصالح وحده المراد
اعترض على كلام الغير باظهار خلل فيه اما باللفظ او بالمعنى والواجب ان يصيد
بما سمعه من الحق ويسكت عما سمعه من الخطا الا اذا كان في ذكره فابن طاعة
فيذكره برفع لا عنف وقال الحليل لانه قد نطق بمحب خطاء فيستغنى

ما لا يعنى

النحو

المراد الجدال

علما وتجذرك به عدوا وقال الا وراعي وح الكرام فانه يعطى الالهة ويورث
 الضعفاء قال النور ويذكر الجلال للوقوف على الحق وتقرره ويحرم الخرافات
 القرآن والجدال فيه بغير حق وقد صح ان صلح قال انما في القرآن كبر قال
 الخطاب في قيل انما الشك وقيل الجدل في المشكل فيه وقيل هو الجدل الذي
 يفعل اهل الالهة اذ ابانت العذر ونحوها واعلم ان حرم تفسير القرآن بغير
 علم والكلام في معانيه لم ليس من اهلها واما للعلماء فاجابة حسن التمسك
 كثرة المحاضرة لا سيما في حق احوال وقد عدنا بعض العلماء من الصغار وهي
 الشرة قال صلح ان بعض الرجال الى الله الا كذا الحظم وكفى بالانسان لالزال
 محاصرا الا كذا شدة الحظومة وقال امر اعان على حضوره بظلم فعدا بعض
 من الله وقال ليس منا من دعى الى عبثية وليس منا من قال بعبثية وليس منا
 من مات على عبثية وقال علي ان للخصومات مات مما اى لها كسب فنبهني
 ان لا يقع على نفسه باب حضوره الا ضرورة لا بد منها وعند ذلك ينصرف
 حجة بطريق السمع بلا كد ولا زيادة لحاج ولا تعصب ولا فساد
 عند ولا ايراد ويحفظ لسانه وقلبه عما افاتها العاشرة الشدة وبالجملة
 وتكلم العضاة والتضيق بالمقدمات الى بعدا وما المتفصحون واطالة
 وكثرة الكلام قال صلح تلك المتفصحون قالها ثانيا اى المتفصحون في الامور
 وقال ان الله يفيض البليغ في الرجال الذين يتخلل لسانه كما تتخلل البقرة وقال
 افضلكم الى واعدكم من تحت الثرى ان المتفصحون المتفصحون يقرن
 الذين يتفصحون في الكلام ويفتحون به افواههم وقال انا واقفا امة بغير
 من التكلف فينبغي ان يعقد في محادثة غيره لفظا كيفه صاحبه فيها جليا ولا
 ولا لعله قال صلح لعدا امرت ان الجوز في القول فان الجوز خير قال بعضهم
 والتكلف من موم في كل شيء كالتكلف باللبوس للناس من غير رية فيه
 والتكلف في الكلام وزيادة التملق الذي صار داب اهل هذا الزمان
 ولا يكاد يسلم منه الا افرادكم من متعلق لا يعرف انه متعلق وقد خرج
 قلعة الى صريح النفاق وقد كان صلح بخولهم بالمتفصحين مخافة ان
 اسرهم ويبتسئط عليهم وقال ان هذا الدين متين فادخل فيه برفق
 ولا تنقض الى نفسك عبادة الله فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظمرا ابقي

ملاحظ
 المتفصحون كاستيفاء
 حق او مال

ملاحظ
 الشدة في الكلام والحكم الفوضي
 والتضيق بالمتفصحين
 المتفصحون واطالة
 وكثرة الكلام

التعلق المتكلف الشاذية

المنبت

على الجملتين

المنبت الذي يجرد السير ويتوب بلا فتور حتى تقطع دابة فيبقى منقطعاً
 لم يفتن سقوة وقد اعطى ظهراً فنبهته بالمجته في العبادة حتى يجسر فاذا كان
 براح العبادة فكيف في غيرها وقال الزهري اذا طال المجلس كان للشيطان
 فيه ضييب وقال ابن مسعود حدثت القوم ما حدتوك باصبارهم فاذا
 غصوا فامسك وقال مطرف لا تطعم طعماك من لا يشتهي به في الحديث
 الحادية عشر الفحش والبذاء وهو التغير عن الامور البقية بعبارة صريحة وان
 كانت صحيحة قال صلح لا يجب له الجهر بالسوء من القول وقال صلح ياكم
 والفحش فان الله لا يحب الفحش وقال شر اناس من نير كنه الناس انفا
 فحش وقال الحيا والحق شعبتان من الايمان والبذاء والبيان من النفاق
 فينبغي اذا احتج الى ذلك ان يستعمل الكنايات ويحذر عنها بعبارة
 جميلة يفهم بها الغرض فان دعت حاجة الى التصريح بصرح اسمه لغرض البيان
 والتعليم وكذا فلا بأس الثانية عشر الاخبار بالمعصية واظهارها واطهارها
 البقية بها كقولك يا ايها السخمة وخذعة في المعاملة ونحو ذلك
 قال صلح كل امة معاها الا المجاهدون وان المجاهدة ان يعمل الرجل عملا ثم يصح
 وقد ستره الله عليه فيقول باطلان علمت البارحة كذا وكذا وقد بابت لبيته
 ربه ويصبح يكشف ستر الله عنه قال ومن ارتكب شيئا من هذه الف ذوات
 فليستر ستر الله وقال ما ستر الله على عبده ذنبا في الدنيا فتغيره بيوم القيمة
 فينبغي انما رجع الله على ستر البقية وسؤاله اقامة السر في الدنيا والاخرة وان
 ان اجبر بمعصية تشبهه وشبهه لم يجرى باخباره ان يعلمه يخرجها منها او يعلمه
 به من الوقوع في مثلها او يدعوله او نحو ذلك فلا بأس به بل هو حسن الثالثة
 عشر لعن مسلم او حيوان او جاد وهو محرم قال صلح ليس المسلم بالبطعان
 ولا باللعن ولا بالفاحش ولا البذر ومن لعن شيئا ليس له باهل حيث
 اللعنة عليه وقال لعن المؤمن كعتك وقال عمر بن الخطاب لعن الله من لعن
 بها عليه خطبة واما تحريم لعن المصون فاما هو الوصف المذموم فان كان غير
 معين جاز لعنه كقولك لعن الله الظالمين لعن الله من فعل هذا وان كان
 معينا كالذر اصف بئس من المعاصي من ظالم او سارق فطاهر الحديث
 ان لا يحرم وقال بعضهم يحرم الامن علم مونة على الكفر فالواو يقرب من الكفر

ملاحظ
 الاخبار بالمعصية
 واظهارها واطهارها
 البقية

جمع قاذورة وهي كل قول
 سيئ وفعل فيق
 من

ملاحظ
 لعن مسلم او حيوان او جاد

انما المذموم في الامور
 انما هو المذموم في الامور

على الان بان لا ينجى كقولك لا يصح انه جسد ونحوه فعل ذلك من مضموم ولا تترن
 شيئا مما خلق الله تعالى فقد كان صلعم لا يذوق الطعام الرقرا ان يشهدا اكل
 والانه تركه وجوز الدعاء على من ظلمه او ظلم غيره وكذا لك على من خالف الحكم الشرعي
 ولكن ترك الدعاء على ظلمه اوله لقوله صلعم ان المظلوم يدعو على ظلمه حتى ينجى
 ثم يبقى للظالم فضل عند بطالبه به يوم القيمة وقال في دعوى ظلمه فقد انتصر
 وشبهه بلعن قوتك فانه الله ونحوه قلنت وفي هذا الفن الدعاء على النفس
 والايهل والمال قال صلعم لا تدعو على نفسك ولا تدعو على خدمك ولا تدعو على
 اولادك لا تدعو افرا الله ساعه ينزل فيها عطاء فيستجاب لكم وقال لا تدعو
 على اولادكم فتقوموا بهم وهذا اذا خرج الدعاء عن جده فاما اذا سبق على الله
 من غير قلب فيرجى انه من الدعاء الذي لا يؤخذ الله به قال ابو عبيد وقد ردد
 الدعاء بلبان العرب ولا يردون معناه كقولك صلعم سرت يدك
 وعقوى حلقى وكقولك للرجل يفعل الشيء او يتكلم بالكلام يعجبك منه ما لا تراه
 الله اجزاء الله ونحوه لما جرى على السنتهم من غير رية الدعاء وقال الهروي في
 قوله تعالى لا تدع الدعاء بالشر دعاءه بالخير ان يدعو على نفسه واولاده
 عند الضرر فله منه ولا يعجل الله عليه وقال النعالي لا يستحب له في ذلك وقال
 مع والنجلى الله للناس الشر يستجاب لهم بالخير لقطع لهم اهلهم قال الواحد يقول
 لو اجابهم الله اذا دعوا بالشر لما تواتر ملكوا جميعا الرابع عشر المراج الذي
 فيه افراط ويزاد عليه حتى يورث الضحك والقسوة وقد يدخل الى الايذاء
 والحدة ويبسط المصيبة والوقار قال صلعم لا تمارا خاك ولا تمارزه ولا تقده
 موعدا فتخلف وقال للرجل ليتكلم بالكلمة ليفضحك بها من حولك فيسخط الله بها فيضيق
 السخط فيقول من حولك وان الرجل ليتكلم بالكلمة يرضى الله بها فيرضيه الرحمة فتتم
 من كان حوله واعلم انه لا يابس باليسير منه في بعض الاوقات سيما في السفر
 ومع النسيان والصبيان تطيبنا لقلوبهم وذلك سنة فعل صلعم وقال الجابر
 بل لا تترج بكرا عما عساه وتما عيك وقال عجوز لا يدخل الجنة عجوز الى لا تبقى
 عجوزا فيها بل تقودت به وقال يا با عمر يا فعل النعمة عصفور كان يلعب به
 وقال لانس با ذا الذين ونحو ذلك كثير وقال من كان معه جنة فليصاها
 وقال ان الله لا يؤخذ المراج الصادق في فراه وقال سعيد بن العاص لا

مطلب الدعاء عليه

تلاوة دعاء اموالكم

مطلب المزاج

اقصد

اقصد في مزاجك فكل من تدبى باليهما وتجري عليك السعيا وترى كعيتي
 المواسين ويوحش الخاطين وقد كان الصحابة يمارجون وينبذون
 بالبلع الى سائر اموالهم وقال عمر لابن عباس تعال انك في انك انا طول
 نفس وبها حرمان وقد ورد الامر بملاعبة الزوجة وتأديب النفس
 وتعلم الرمي والسباحة وصانع صلعم ركبان وغيره الخا من غير السيرة
 والاستعداد ويؤمر ان قال صلعم لا يسخر قوم من قوم حتى قال ولا
 من رب الاية ومعناه الاحقار والاستهانة والتعير بالعيوب وقال
 صلعم ان المستترين بالناس بفتح لا حد بهم باب من الجنة فيقال له ينتمون
 فيجيبون بوجهه فادوا وصله اخلق دونه ثم يفتح له باب اخر فيقال له ينتمون
 فيجيبون بوجهه فادوا فادوا اخلق دونه فلما زال كذلك حتى ان الرجل يفتح
 له الباب ويقال له ينتمون فاياية لا يا سدة منه وقال لا تظهر الشهادة فيك
 فيرجع الله فيبتليك وقال من شمت بالمعصية ابتلي بها وقال من غير اخاه يذنب
 لم يمتح به يلهو ويرد يذنب قد تاب منه قال بعضهم واستحقاق الخلق فيقولون
 باب السعادة فلا يحقون احدا فلعنه ولله مع الله وسنة المواسين
 الكاذبة وحلف الوعد مكره قال صلعم كبر مقتا عند الله ان يقولوا بالمال
 قال الواحد ان الله يبعث بعضنا بشيء ان الله قد اقر انفسكم ثم لم يفرق
 وقال صلعم العدة دين وقاتل امرأة لولده الصغير فقال اعطيك فقال لها
 صلعم ما كنت تعطينه لوجاك قالت مرة قال اما لو لم تغفلني كتب عليك كبريت
 وقال آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد خلف واذا اتى
 خان وان صام وصلى وزعم انه مسلم وقال خوات من رقت فعدا في رسول
 الله صلعم فقال صلعم يا خوات فعلت وجسمك يا رسول الله فقال
 فف الله ما وعدت قال ما وعدت الله شيئا قال بلى قال ما من عبد عجز
 الا احذر الله خيرا فف الله ما وعدت الله بعة تفسد كلام ذر الله بها
 ويؤان سيرة دين المتعادين ويحكم كل احد بما يوافق غير غرض الاصلاح
 وذلك عين النفاق قال صلعم من كان له وجهان في الدنيا كان له لسانان
 في نار يوم القيمة ويرى شرعا والله ذو الوجهين الذي ياتي بولاء بوجه
 ويؤا بوجه وقال كبريت خيانة ان تحدث اخاك حديثا هو لك

مطلب السخيرة والسخرة واليهود

مطلب المواسين والحادية

مطلب كلام ذي السايين

فان فعل واعلم انك لا تسلم من هذه الاخطار الا بالوقاية وترك الخلطة بهذا
 عزيز لم يوفق احد مع فقد بان لك باقدهناه واوضحناه الى الصمت جاع كل
 خير وحررنا من الشيطان واما من غضب الرحمن وتجنب الى الاخوان وزيادة
 في الارزاق وهو من اداب الحضرة وتهديب الاخلاق فاذا فعل هذا الذي
 ذكرناه من المنهيات السبعة اولها الكذب واخوها الزيادة والنقصان
 في الكلام فقد طهر طاهر ابا سواك وباطن بترك الكذب والغيبة
 والمنممة والتشتم والايان الكاذبة والبهتان واكمل ايامه فيكون سببا
 لسبب الحصول المنافع في الدنيا وبيل الدرجات في العقب الآخرة يسأل
 الله التوضيح والاستقامة البتة من الحول والقوة في الدنيا والرضوان
 والجنة في العقب ان جواد كريم غفور رحيم **فصل في كيفية السواك**
 اعلم بان السواك سنة اى سنة مؤكدة لما روينا فيه من الاجازة وقال
 صلعم اربع من سنن المسلمين الحيا والنعطة والسواك والكنج رواه
 الترمذي وقال حسن غريب واعلم انه افرق اهل الرواية على ثلاث طوائف
 منهم من يرويه الحنابلة في رسم الخط والحنابلة لم يزل مشروعا في الرسل
 عليهم السلام من كذا ابن ابراهيم عزم الى زم من شينا محمد صلعم فان قيل ان النقص
 ما كانوا يجتنبون فالجواب ان كلامنا في الرسل بين ابراهيم وبتينا محمد صلعم
 وعيسى عزم ولد على شريعة موسى عزم وكان الحنابلة مشروعا في دينه وتقدم ان
 عيسى عزم ولد مخونا ومنهم من يرويه الحنابلة بالحاء والياء فان قيل الجواب
 عزيزي فليكن يدخل في جملة السنن والاخذ بها من الاكابر فالجواب
 ان المراد من الحيا هو ما تقتضيه الحياء وهو التستر والانتباه عما يخفى من
 ويسبق فعله والتستر عما تباها المروءة وندمة الشرح ومنهم من يرويه بالحاء والنون
 بعدة وقد قيل انه تصحيف وقد دل التليل على القول بالمدح في قبل الدين وهو
 انه قال اربع من سنن المسلمين والخضاب بالحناء اما ان يكون في الاطراف
 او في الشعور اما في الاطراف فتعني في حواجب المسلمين لان ذلك من ذاب
 اهل التوضيح والتأنيث وقد نزه الله ابراهيم عزم ذلك واما نفعه في شفا
 اهل التوضيح لقوله صلعم طبيب الرجال باخى لونه وظهر ريقه وطيب الباطن
 لونه وظهر ريقه وكان النبي صلعم يا خرافت بغير اظفارهن بالحناء على

وهو المشبه الالفاظ بهذا المكان
 ويحتمل ان النون سقطت منه في بعض
 النسخ الرواة

فائدة في كيفية امسك السواك ووضع موضع وقدره قال الترمذي اكلهم اجعل الخضر بينك اسفل السواك تحته والتبر والوسط والستانية
 فودة واجعل الابهام اسفل رأس السواك تحته كذلك السنة فيه كما روى عبد الله بن مسعود رده ولا تقطع القنطرة عليه فانه يورث الواسير قال وابنه
 رقيق اول ما تراك فانه ينفع من الخزام والبرص وكل داء سوى الموت ولا يتبع بعده شيا فانه يورث الوسوسة ولا تمسح مصفا
 فان ذلك يورث العي ولا تضغ السواك بالارض عرضا وكل من نصبه نصبها فانه يورث من سعد بن جبر انه قال من وضع سواكه
 بالارض نجس فلا يلومن الا نفسه ولا يزد له طول سواكه على شبر مخرج

المراة المباحية تركها الخضاب في اظفارها وقال في كيفية كائنها كفا سبع ولم
 يكن للرجال ان يتشبهوا بالثاء واما في الشعور فان الخضاب فيها من
 شعار هذه الامة لم يتركهم فيه احد وقد صح غير المنع صلعم ان اهل الكتاب
 ما كانوا يجنبون ولم يبلغنا عن احد من الرسل قبل شينا محمد صلعم انه كان
 يجنب فليس لنا ان نعد من سنن امر مسلمين فهذا اللفظ غير محفوظ
 والجمهور على انه تصحيف لان جمعا من الجبال والغلاة في الباطل اغروا بالثاء
 ذلك حتى جعلوا تحية المايدي والارجل منارا لطريقهم وعلى كذبهم ولا
 يرضون مع تشبههم بالثاء ودوى الخنونة حتى يضيقون بدعهم الى
 الانبياء عليهم السلام ويترحمون انها في جملة السنن ثم لا يبرون من دوى
 ذلك على استماع العوام فصد منهم الى التظليل وترويج النونية اعادنا الله
 عز الرزق عن سواك السبيل كذا فاكه التوريش في شرح المصباح وقال على
 رضى الله عنه السواك يجلب الرزق وكان من السواك من اصحاب محمد
 صلعم بمنزلة العلم من اذن الكاتب وفي قفا والجرة قال عبد الله بن
 المبارك روى لو ان اهل قرية اجتمعوا على ترك سنة السواك فقاتلهم
 كما قاتل المرتدين لكيلا يجرئ الناس على ترك احكام الاسلام صيانة للعلم
 عز الانكسار والانهدام وقوة للدين ونصرة للمسلمين فاذا كان سنة
 فعليه ان يستاك ابتداء السنة وله ان يستاك باي سواك كان اراكا
 او غير اراك وكيف كان رطباً او غير رطب مبلولاً او غير مبلول وفي اي
 حال كان طاهراً او محدثاً جنباً او حائضاً صائماً او مفطراً وفي اي وقت
 كان ليلاً او نهاراً غداً او عشاء حال الوضوء او غير حاله الوضوء اعلم
 ان الكلام في السواك في اربعة مواضع من سنن وفي صفة وفي كيفية الاول
 سنن عند ارادة الوضوء ووقت عند المضمضة فالتسوك عند فم سنن
 الوضوء وعند الفم من سنن الصلاة وفائدة اذا وضوء لاظهار سواك
 وبقى على وضوءه الى العصر او الى المغرب كان السواك الاول سنة
 لكل عند ما وعنده سنن ان يستاك لكل صلاة واما اذا نسي السواك
 للظهر ثم ذكر بعد ذلك فانه يستحب له ان يستاك حتى يدرك فضيلته يكون
 صلواته سواك اجماعاً ويسن عند تغير اية الفم وعقب النوم وعند قراءة

والاستسكان حال المصنفة لا قبله كمالا لانتفاء كسب شاة صاها كان اولاد ان لم يوجد استعمل اصبعه من غير ان يذوقه لانه صلح فعل كذلك ولا يقوم الا بصبع
مقامه حال وجوده وقيل يجب عند كل صلوة وضوء وعند كل شيء غير ذلك وهو من فضائل الاشجار لانه لا يذوق طيبته والتمسك به فخرته والا فاصبع
وقيل من استجار مرة او مرتين فانه اقسط للبلع وانقى للصدر واحفظ للطعام ويكون غلظا خفيرا وطول الشبر ولا يكون عفتا ولا عثقا وطيبا
كان اوبابا مبلولا كان او غير مبلول ولا يفسد فاه بعد فرائض الصلوة بما يرد وفي الشتاء بما حار وهذا من راي الاطباء قالوا بانه يطول اللسان
ويصفي الكلام واحدة ويخرج القلب ولا يتبع للحم واليمن بالقي او اللقوة او العطش او الخفقان او الرمد الياسين ومن عبد الله بن المبارك
لو ان اصل قرية اجتمعوا على ترك سنة السواك نقالهم المحدثين كمالا جبر الناس على ترك احكام الاسلام **باب من المحدثين**

والسواك سنة محدثة جازية في حال صلوة
سواك افضل من سبعين صلوة غير سواك
معرفة بغيره ووقته اما الصلوة فتستحب في كل وقت
مرة في كل وقت وطول الشبر واليمين واليسار
وانما وقته فذكره كفاية السني والشافعي
ان السواك قبل الوضوء وفي تحفة القضاة وراو
الفتاوى رانه سنة حال المصنفة كمالا لانتفاء
منه قد روي للدهلي

القرآن وعند اداء الصلاة والذكر وعند نومته وحول بنية الثانية
في صفة وهي سنة مؤكدة في كفيته وذكرها المصنف رح في هذا الفصل
المعقود لاجلها والمستحب فيه ان يستاك بعد الاستنجاء بالماء قبل الوضوء او
الاستبراء فاذا اراد السواك اي استعماله ينبغي ان ياخذ اي السواك
بجمع السواك بيد اليمن ويبدأ باللسان العذب من الجانب الايمن ثم ياتي
اي ثم ياتي بالسيف من الجانب الايسر وان شاء يبدأ بالسيف من الجانب
الايسر اي بعد استعمال الدور الاعلى يبدأ باللسان السفلي من الجانب
الايسر ثم ياتي باليمن لتكون البداة بالجانب الايمن من العذب او الختم باللسان
من السفلي ويستاك عرضا اي في عرض اللسان وهو طول الفم من الجانب
الايمن الى اليسر ومن اليسر الى الايمن وهذا هو السنة وطول اي في طول
اللسان ولا يقدر فيه اي في السواك بالكرة او اكثر من ذلك بل يستاك
الى ان يطعم قلبه اي يغلب على ظنه بزوال الخوف ربح فيه والمستحب فيه في
السواك ثلاث مرات ثلاث مائة ثلاث في الاعلى وثلاث في الاسفل
ويستاك بالمدارة بالرفق واللين من غير عنف ليلا يخرج اللثة خارج الكمال
وداخلها علما واسفلها رؤس الاضراس وبين كل سنين اي مرة على
الظاهر والباطن من اسنانه وكذلك على سقف حلقه وينبغي ان يعود به الصبح
لبالغ واليه ان يستاك بسواك غيره باذنه وينبغي ان يغسل السواك عند
ارادته وفي الحديث يظفوا الصامعين فانها معقد الملكين وبها تجمع الربون
في جانب السنه والصامعان جانب الفم ويكون رائس السواك لينا ونحوها
ويستحب ان يكون السواك لا رطب ليتوى ولا يابس يخرج اللثة وهي
اللسان لان اللثة في اللسان الطيب وهو وسخ اللسان ويستحب ان يكون
من اراك او من شجرة حريفة يخرج الفم وان لا يكون فيه عتة وان يكون في
غلظ الخصر وان يكون طول قنبره وان لا يكون من شجرة مجولة لانه لا يؤمن
ان يكون سما فان لم يكن له سواك اي ان لم يجد سواكا يستاك باصابعه
وان شاء استعمل خرقة خشنه وبأي اصبع من اصابع اليمن او اليسرى
استاك لا يابس به للحصول المقصود والافضل ان يستاك بالسبابة
من بين اليمن واليسر دون الابهام ودون بقية الاصابع يبدأ بالسبابة

لكن

لكن كون البداة من جانب في الايمن ثم باليمن اي ثم ياتي بالسبابة اليمنى ليكون
الختم بجانب في اليسر وان شاء استاك باصابع اليمن والسبابة
اليمنى يبدأ بالابهام من الجانب الايمن يستاك فوقا وتحتا اي اعلى الكمال
واسفلها ثم بالسبابة من الجانب الايسر يستاك فوقا وتحتا ويدهم عند
ذلك اي عند استعمال السواك يقول اللهم طيب قلبي اي ربح في ذلك
قلبي بوزن الايمان والمعرفة ونحو ازل دنوبي وادخلني برحمتك في عبادك
الصالحين وارزقني جناتك بارب العالمين **باب فضل الوضوء**
اصل الوضوء بضم الواو من الوضوء وهي الحسن والنظافة وسمى وضوء الصلاة
وضوءا لانه ينظف المتوضي ويحسنه وكذلك الطهارة اصلها النظافة والشرقة
ما ذكر ما هو من مقدمات الوضوء وسوابقه في الاستنجاء والسواك يشترع
في ذكر فضل الوضوء وكيفية ونواظره في فصول ثلاثة الفصل الاول في فضل
الوضوء وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ما منكم من احد يقرب وضوءه بغير
الواو وهو الماء الذي يظفر به قال جمهور اهل اللغة يقال الوضوء والظهور بفتح
بضم او كها اذا اراد الفعل الذي هو المصدر ويقال الوضوء والظهور بفتح
او كها اذا اراد الماء الذي يظفر به هكذا نعت جماعة من اهل اللغة عن اكثر اهل
اللغة وذهب بعضهم الى انه بالفتح فيها وحكي الضم فيها ثم يمتنع ويستحب
الاخرجه خطاياه من فيه اذا اغتسل ومن جبا شبيه اذا استنشق الميا شرب
جمع خيشوم وهو اقصى الانف مع الماء حين يستنشق فان قلت ما المصنفة
والاستنشاق والاستنثار الجواب ان المصنفة ان يجعل الماء في فيه ثم يخرج
وكالها ان يجعل الماء في فيه ثم يديره فيه والاستنشاق هو اقبال الماء الى داخل
الانف وجذبه بالنفس الى اقصىه والاستنثار هو اخراج الماء من الانف
بعد الاستنشاق هذا قول جمهور اهل اللغة والفقهاء والمحدثين وقيل الاستنثار
هو الاستنشاق والصواب الاول وهو ما نوه من الشرقة وهي طرف الانف
يقال شتر الرجل وانثره استنثره اذا حرك الشرقة في الطهارة ثم يغسل وجهه
كما اراه الله تعالى يقول فاعلموا وجوهكم وابدكم الى المرافق الاخرجه خطاياه
وجهه مع الماء ثم يغسل يديه مع المرفقين كما اراه الله تعالى الاخرجه خطاياه
من اطراف المائدة جميعا بالفتح وهي رؤس الاصابع مع الماء ثم يخرج بها

كذا في قوله في النسخة
قول من بالفتح

كما امره الله تعالى بقوله فاسحوا بؤسكم وارجلكم الى الكعبين الا خرجت خطاياكم
 من اطراف شئركم مع الماء ثم يغسل قدميه مع الكعبين كما امره الله تعالى الا خرجت
 خطاياكم من اطراف اصابعكم مع الماء ثم يقوم بعد ما فرغ من الوضوء فيجد ارجلكم
 عليه بالذي هو اهل ثم يركب ركعتين الا خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه الا وفي فتح الميم
 على البناء لا ضافة الى الفعل الماضي المنية ويجوز كسر ما على الجرزة الحديث صحيح ورواه
 من طرف شئ من عرو ابن عبد السلام قال كنت وانا في الجماعة اظن ان
 الناس على مثل ما رواه عنهم ليسوا على شئ وهم يعبدون الا وثان فسمعت
 به رجل في مكة يخبر اخبار فحدثت على راحتي فحدثت عليه فاذا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في الحديث الى ان قال فقلت يا بني الله فلو وضوءه فحدثني عنه قال ما منكم من رجل
 يوتر وضوءه فيضمض ويبسش فبنته الا خرجت خطايا وجهه من فيه وخطاياه
 ثم اذا غسل وجهه كما امره الله تعالى الا خرجت خطايا وجهه من فيه ثم يغسل
 يديه الى المرفقين الا خرجت خطايا يديه من اظفار اصابعه ثم يمسح برأسه الا خرجت
 خطايا رأسه من اطراف شئركم مع الماء ثم يغسل قدميه الى الكعبين الا خرجت
 خطايا رجليه من اظفار اصابعه مع الماء ثم يوقم فتنه فتنه الله تعالى عليه وتجد بالذي
 هو له اهل وفرغ قلبه لله تعالى الا انصرف من خطبته كيوم ولدته امه رواه مسلم
 وعنه ابن مبررة رضي الله عنهما قال اذا توضأ العبد المسلم او المؤمن
 غسل وجهه فخرج من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينه مع الماء او مع افرق قط الماء
 فاذا غسل يديه فخرج من يديه كل خطيئة بطشتها بياحه مع الماء او مع افرق قط الماء
 فاذا غسل رجليه فخرج من رجليه كل خطيئة مشتها بجلاده مع الماء او مع افرق قط الماء حتى
 يخرج يقينا من الذنوب رواه مالك ومسلم والترمذي وعنه عثمان بن عفان
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحسن الوضوء خرجت خطايا من
 جسده حتى يخرج من تحت اظفاره وعنه ايضا انه دعي ماء فتوضأ ثم فحكت
 فقال لا صحابه الا تلو في ما فحكت ففعلوا ما فحكتك يا امير المؤمنين قال
 رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما توضأ ثم فحكت فقال الات تلو في
 ما فحكتك ففعلوا ما فحكتك يا رسول الله فقال ان العبد اذا دعي بوضوء
 فغسل وجهه حط عنه كل خطيئة اصابعها فاذا غسل ذراعيه كان كذلك
 واذا اطهر قدميه كان كذلك رواه احمد بسند صحيح وابو يعلى والبيهقي

باسناد صحيح وزاد فيه فاذا مسح رأسه كان كذلك وعنه عبد الله بن الصديق
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأ العبد فتمضمض فخرجت خطايا من فيه فاذا
 استنثر فخرجت خطايا من انفه فاذا غسل وجهه فخرجت خطايا من وجهه حتى
 يخرج من تحت اشعار عينيه فاذا غسل يديه فخرجت خطايا من يديه حتى يخرج
 من تحت اظفار يديه فاذا مسح رأسه فخرجت خطايا من رأسه حتى يخرج من
 اذنيه فاذا غسل رجليه فخرجت خطايا من رجليه حتى يخرج من تحت اظفار
 رجليه ثم كان مشبه الى المسجد وملائة ثافته رواه مالك والنسائي
 وابن ماجه والحاكم وقال صحيح على شرطهما والصحابي مشهور قال
 النووي في شرح مسلم المراد بالخطايا الصغيرة دون الكبائر قال القاضي
 عياض المراد بوجهها مع الماء المجاز والاكسفاة في غوايتها لانها ليست
 باجسام فتخرج خفيفة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسبغ عبد الوضوء الاغفر الله
 له ما تقدم من ذنبه وما تأخر رواه البيهقي بسند حسن وفي رواية مسلم
 من توضأ نحو وضوئي هذا وصلى ركعتين لا يجتهد فيهما نفث غفر له ما تقدم
 من ذنبه وفي رواية الاغفر له ما بينه وبين الصلاة التي يليها وفي حديث
 ابن الصلوات الخمس كفارات لما بينهن وفي الحديث الاخر الصلوات
 الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان مكفرات لما بينهن اذا
 اذا اجتبت الكبائر فمذه الا لفاظ كلها ذكرها مسلم وهذا سوال وهو انه
 اذا كفر الوضوء فاذا كفر الصلاة واذا كفر الصلوة فاذا كفر الجمعة
 ورمضان وكذلك صوم يوم عرفه كفارة سنتين ويوم عاشوراء
 كفارة سنة واذا وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه
 الجواب ما اجاب به العلماء ان كل واحد من هذه المذكورات صواب
 للتكفير فان وجد ما يكفره من الصغائر كفارة وان لم يجد دف صغيرة ولا كبيرة
 كتب له حسنات ورفعت له درجات وان صادف كبيرة او كبيرتين
 ولم يصادف صغيرة رجونا ان يخفف من الكبائر والله اعلم وقد بعضهم
 في ادواب الوضوء ان يكون كل مضمضات او مستنشقات او وضوءات
 طواف اطرافك ان لا يمسح الله بتلك المارحة وان يكون غسلك
 لها كفارة لما أصبت من الذنوب وقوله لا يجتهد فيها نفث المراد

لا يحدث بشي من امور الدنيا وما لا يتعلق بالصلاة ولو غرض له حدث ما
واعرض عنه بغير دعوى منه على غير ذلك وحصلت له هذه الفضيلة ان شاء الله
لان هذا ليس من فعله وقد عني لهذه الامة على الحواطر التي تعرض ولا تستقر
وقال النبي صلى الله عليه وسلم الا اذككم على ما يحوي الله به الخطايا ويرفع به الدرجات
قالوا بلى يا رسول الله قال اسبغ الوضوء في السبرات جميع سيرة وهي
شدة البر وكثرة الخطايا الى المساجد في الطلعات وانتظار الصلاة
بعد الصلاة فذكركم الرباط فذكركم الرباط فذكركم الرباط فذكركم الرباط فذكركم الرباط
وغيره فغن ابى امريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا اذككم على ما يحوي الله به
الخطايا ويرفع به الدرجات قالوا بلى يا رسول الله قال اسبغ الوضوء على
المكارة وكثرة الخطايا الى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذكركم الرباط
فذكركم الرباط فذكركم الرباط فذكركم الرباط فذكركم الرباط فذكركم الرباط فذكركم الرباط
وغيره فغن ابى امريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا اذككم على ما يحوي الله به
الخطايا ويرفع به الدرجات قالوا بلى يا رسول الله قال اسبغ الوضوء على المكارة
وكثرة الخطايا الى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذكركم الرباط فذكركم الرباط
ابن جابر في صحيحه وعنه ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
الليسية است خير ربي قال يا محمد ان ترى فلانا ينجس المكاء الاعلى قلت نعم في
الدرجات والكفارات ونقل الائمة للجماعات واسبغ الوضوء
في السبرات وانتظار الصلاة بعد الصلاة ومن حافظ عليهن عاش بخير
ومات بخير وخرج من ذنوبه كيوم ولدته امه رواه الترمذي وحسنه قال
القاضي عياض رحمه الله نحو الخطايا كناية عن غفرائها قال ويحتمل نحوها في كتاب
الحفظه ويكون دليلا على غفرائها ورفع الدرجات اعلى المنازل في الجنة
واسبغ الوضوء اتمامه والمكارة يكون شدة البر والالم الجسم ونحو
ذلك وكثرة الخطايا يكون بعد الدار وكثرة التكرار وقوله فذكركم الرباط اي الرباط
المعرب فيه واصل الرباط الحبس على الشيء كانه حبس نفسه على هذه الطلعة
فيل ويحتمل انه افضل الرباط كما قيل الجهاد وجهه النفس ويحتمل انه الرباط
المكس اي ان انواع الرباط اربع كلام القاضي وحكمه تكراره قيل لا يهتم به في
شأنه وقيل كرهه صلى الله عليه وسلم على عادة في تكراره الكلام ليفهم عنه والاول اظهر وقال

وقال النبي صلى الله عليه وسلم بابت طاهرا في شعار طاهرا في ثوب طاهرا في جسد طاهرا
بسر طاهرا في المجرى طاهرا في بدن الانسان من ثوب وغيره بابت ومعه ملك
في شفاعته يستقيط ساعة من الليل الا قال الملك اللهم اغفر لعبدي فلان
فانه بابت طاهرا رواه ابن ماجه في صحيحه والطبراني في الاوسط وروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان العبد اذا نام على الطهارة تصعد روحه الى العرش
فتنزل حدة تحت العرش الى ان يستيقظ ويكون رؤياه صالحة وان نام
على غير الطهارة تنقص روحه عن السجود وغير معاذ بن جبل رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم قال
ما من مسلم سبت طاهرا فتيقظ من الليل فيقال له خير امر الدنيا والآخرة
الا اعطاه اياه رواه ابو داود والبيهقي وابن ماجه وقال النبي صلى الله عليه وسلم
استقيموا ولن تحصوا واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة ولا يحافظ على الوضوء
الا مؤمن رواه ابن ماجه باسناد صحيح والحاكم وقال صحيح على شرطهما
وابن جابر في صحيحه قوله ولن تحصوا معناه لا تقدر على ذلك الا بالمجاهدة
والتوقيف وقيل معناه لا تحصون ثوبه ولا يقدر على عرق وقوله لا يحافظ
على الوضوء يعني على الدوام على الوضوء من اخلاق المؤمنين كذا قال ابو حنيفة
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استقيموا ولن تحصوا وحافظوا على الوضوء
فان خير اعمالكم الصلاة وتحفظوا امر الارض فانها املم وانه ليس احد
عامل عليها خيرا او شرا الا وهى خيرة رواه الطبراني في الكبير وقال النبي صلى الله عليه وسلم
من اتم الوضوء كما امر الله فاصلواته مكتوبات كفارات لاسنن
رواه الترمذي وابن ماجه باسناد صحيح وقال النبي صلى الله عليه وسلم لبلال
صلاة الخرج حديثي بازكي الاعمال الذي علمته في الاسلام فانه سمعت
السيرة خشفت نعليك في الجنة فقال بلال رضي الله عنه ما حدثت الا وقد حدثت
الطهارة وما ببت الا على الطهارة وما نظرت الا وقد صليت ركعتين
رواه البخاري ومسلم من حديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال
يا بلال حديثي يا رجي علمته في الاسلام فانه سمعت ذك نعليك بين يدي
في الجنة قال ما علمت علم ارجي عندي من اني لم اظفر طهورا في سعة
من ليل او نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي ان اصلي الدف
بالصوت النفل حال المشي وعنه عبد الله بن بريد عن ابيه قال اصبح رسول

صلى الله عليه وسلم

يوم اذ على بلا لا فقال يا بلال ثم سبقتني الى الجنة افى دخلت الباحة الجنة
فسمعت خشخشة انا في فقال بلال يا رسول الله ما اذنت قطع الاصلية
وكعبتين وما اصابت الا توقعات عندنا فقال يا رسول الله صلعم بهذا رواه
داود بن حذيفة في صحيحه وروى ان الله تعالى قال لموسى علم اذا تخوفت سلطانا
فتوضأه وامره اهلك بالوضوء فان لم تؤمنه كان في امان الله مما تخوف
وقال ابن سلام وجرت في بعض ما انزل الله انه من تؤمنه لكل حديث
ولم يكن دخالا على النساء في البيوت ولم يكسب ما لا يغير حق زرع من الدنيا
بغير حساب وقال صلعم اذا اصابتك مصيبة وانت على غير وضوء فلا تؤمن
الا نفسك وقال يا علي حسن وضوءك ثم ذني زركك وحسبك الله الخ
وقال لانس شيخ الوضوء يزدني عنك وقال ان ملك الموت اذا قبض
العبد وهو متوضئ كتب له شهادة سؤال ما الحكمه في غسل الاعضاء الاربعة
في الوضوء الجواب ان العذاب يوم القيمة لهذه الاعضاء الاربعة
للو وجه كما قال تعالى يوم يبيض وجوه وتسود وجوه ولقد قال تعالى وما من امة
كتابه بشئله وقال خذوه فقلوه وللانس كما قال تعالى يعرف المجرمون بيما هم
فيؤخذ بالانواع والاقدام وللرجل كما قال تعالى خذوه فقلوه وكان الله تعالى يقول
عبدى اغسل الوجه لازيل عنه عذاب التسويد يوم القيمة وايضا كما قال
وجه يومئذ مسخرة ضاحكة مستبشرة واغسل اليدين لازيل عنها عذاب
اعطاء الكتاب بالبر واعطيه باليمين كما قال تعالى فاما من اوتي كتابا بيمينه
فسوف يحاسب حسابا يسيرا وامسح على الرأس لازيل عنه العذاب
واضع عليه الاكليل والتاج في الجنة كما قال النبي صلعم يتوكل المؤمن المتوضئ في الجنة
بتاج لو استظل به اهل الدنيا لا ظلمهم واغسل الرجلين لا يمنع عنه عذاب القيل
والعند واخضع على الصراط حتى لا تنزل قدماه فيقع في النار كما قال صلعم من غسل
قدميه تحت بئر على الصراط كالبروق الخاطف حكمه اوفى انا وجب غسل هذه
الاعضاء الاربعة وهي ظاهرة في الظاهر ولم يجب غسل ما سواها مثل المقلع
والانف والعم والاذنين وهو موضع خروج النجاسة لان الله تعالى لا ينجس
آدم ع وما دخل الجنة برحمته ومنعه عن الشجرة فسوس لها الشيطان حتى
قربا وتناول من الشجرة فصارت هذه الاعضاء الاربعة مذنبه لانه حصل

حدث

مسألة ما حكمه في غسل
الاعضاء الاربعة
في الوضوء

اي اشقاب هذه الوجوه فيكون
مردودا بغير

منه في الدنيا والآخرة
فيكون له اجر في الدنيا والآخرة

مطلب
حكمه آخر

من الرجلين المشي الى الشجرة ومن اليدين البطش اليها ومن الوجه التوجه
اليها ومن الرأس بوضع يديه على وسط راسه كما اصابت في الغم وسقطت عنه
الحصى والحلل فاحره بغسل هذه الاعضاء الاربعة فقال اغسل يدك لازيل
عنها ذنب البطش اغسل وجهك لازيل عنه ذنب التوجه والنظر اغسل
رجلك لازيل عنها ذنب المشي المسح برأسك لازيل عنها ثقل ما اصابت به اليد
المذنبه فان قيل فالحق ايضا حصل منه الذنب وهو المضغ والابتناء
ومع ذلك لم يقترن عليه المضغ وقيل انما لم يقترن لان فعل الغم انما حصل
بعد تمام الذنب وحصول المعصية فلم يصير الغم مذنباً وقيل انما لم يقترن
بالمضغ لان آدم صلوات الله عليه لم يكن ممنوعاً عن الاكل بل كان
ممنوعاً عن التوبان لقوله تعالى ولا تقربا هذه الشجرة ولم يحصل من الغم التوبان
فلم يحصل منه الذنب فاما سائر الاعضاء فقد حصل منها التوبان المنوع
فوجب عليها وقيل انما لم يجب غسل الغم لان مطهر الابدان قد طهره وهو
قوله باللسان لا اله الا الله محمد رسول الله واما يطهر جميع الاعضاء بالغم
واللسان الا ترى انه لم يقبل بلسانه ولم يقر بقلبه هذه الكلمة كيف سماه
بحسب فقال انما المشركون نجس فالمؤمن لا قال هذه الكلمة بلسانه صاير
اللسان فطهره فلم ينجس الى التطهير فان قلت ان حواء رضى الله عنها ابتداء
بالذنب لانها هي التي قربت اولاً من الشجرة فلم يصيبها العقوبة حين قربت
آدم ع واصابها جميعاً العقوبة فاي شئ الحكمه فيه وقيل الحكمه انها جميعاً كانا
ممنوعين عن الشجرة والاصل عندنا في مسائل الفقه ان الاثنين اذا منعوا
عن شئ وجعل لهما خراج ففقد احدهما في اتيان الشئ المنوع لا يستحق الجزاء
كمن قال لعبدية اذا دخلتها الدار فانتحرا ان فدخل احدهما لا يعتق ما لم يدخل
الثاني فاذا دخل الثاني في عتق الحصول بشرط اعتاقهما كذا هنا كانا ممنوعين عن
قربان الشجرة حين قربت حواء لم يوجد الشرط بكامله فلا يجب الجزاء والعقوبة
فلما قرب آدم تكامل الشرط فاستحق الجزاء وجواب اخر انما لم يصيبها العقوبة
لان حواء كانت ذميمة لانها خلقت من جنس الانثى لا من جنس الانثى
ولذلك سميت حواء لانها خلقت من الجنس ولا يؤخذ الاصل بذنب النوع
ويؤخذ الاصل والنوع جميعاً بذنب الاصل نظيره سوس المتعدى لا يوجب

واحد

عليه ولا على الامام وسهو الامام لوجوب عليه وعلى العموم السهو وكذلك
 قيل ان الذنب اذا حصل من الاعضاء لا يعاقب بجرمان الجنة بل يعاقب
 بقدر الذنب ثم يبعث به الى الجنة وان كان الذنب من الكبر او يعقوبه
 الرب يع ويدرخل الجنة من غير عقوبة واذا حصل الذنب من الاصل وهو القلب
 بان كثر والعياذ بالله يعاقب بجرمان الجنة الاصل وهو القلب والفرع
 وهو الاعضاء لان القلب اصل والاعضاء فرع له فاخذ الاصل والفرع جميعا
 بجرم الاصل ولم يؤخذ الاصل والفرع بجرم الفرع كذا هنا فان قلبت ايش
 الحكمة في ان امدت احد بتطهير هذه الاعضاء الاربعة واما جعل ثلثة منها
 اليدين والرجلين والوجه ولم يفر بغير الرأس بل امر بمسح الجواب
 ان التبرع كذا ورد في القرآن كذا انطوى فلا تستعمل بالحكمة في موضع النص ومن
 الحكمة في ذلك ان الرأس لم يذنب بنفسه ولم يحصل منه الذنب بل وصلت
 اليه الذنبة فاكفى بمسحه فانه روي ان آدم لما اصابه ما اصابه من العقوبة وسقط
 الخيط عنه بعد ثبات الشجرة وضع يديه على ام رأسه وكذلك يضع المصنم يده على ام
 رأسه فلما لم يحصل من الرأس الذنب بل وصلت اليه اليد الذنبة لم يجب
 غسله بل الكفى بمسحه والاعضاء الثلاثة حصل منها الذنب كما قد من ثوب
 غسل من فلما وجب مسح الرأس بوصول اليد الذنبة اليه افلا يجب علينا
 تطهير النفس بالتوبة بحصول الذنب منها حكمه اخرى في غسل الاعضاء الاربعة
 اما احسنه بغير ذلك لان افضل الاعضاء هذه الاربعة اما الوجه فهو احسن
 الاعضاء كما قال تعالى ولقد آتينا بني آدم من قبلهم شحنا فاعمل الوجه
 شكرا لما صنع واعمل اليدين لان الحيوان ليس لهما يد بقطش وتأكل بها
 بل تأكل باليد فلهما ميز بين الجنيت والطيب وانت اعطاك الله اليدين
 لترفع بها الطيب وترمي بالجنيت فاعملها شكرا لما صنع واعمل الرجلين
 لانهما خلقك مستويا وخلق سايرة البهائم منكوت وجعل مشيتك
 على القدم فاعمل الرجل شكرا لما صنع واما الرأس فانه قد رفع عنك السيف
 والجزية وجعلك من جملة المسلمين فامسح برأسك شكرا لما صنع والله اعلم
 قال الفقيه رحمه الله تعالى المصنف رحمه الله تعالى فاذا كان للوضوء هذه الفضائل
 فيسحق للعبد ان يتوضأ بالتعظيم والحرمة والاختصاص ويعلم انه يبر بعبادة

ما حكم في هذه الاعضاء
 بغير طهارة الاعضاء
 الاربعة

او

رب عز وجل والوقوف بين يديه والمناجات معه وان يبذل ويغفر
 لما جده فيوضا احسن الوضوء احسان الوضوء اتمامه بثلاثة اشياء
 ابلغ الوضوء اما كنهه واطالته القوة وتكرار العمل الى الثبات وذلك
 هو الاستباضة ويقطعها بكل الطهارة لعل هذا العطف للتخفيف لان احسان
 الوضوء هو الحال الطاهرة كما ذكرنا ويأتي بجميع شرائطه اي شرايط الوضوء
 من الخوايض والواجبات والسنن والاداءات ويجنب المنهيات
 والبدع والمكروهات في الوضوء اعلم انه قد تقدم في فصل كيفية الاستنجاء
 بيان اركان الوضوء وبيان شرايط الاركان وبيان سننه وادائه
 فليست له ويكون ابداء مع الوضوء اي يد اوم على الطهارة في السوف والخضر
 بحيث لا يبتغي لخطه محدثا واذا توفى بقطع ركعتين فان الوضوء صلاح
 المؤمن وورود في الخبر الاصح ان امدت تقول اذا امدت عبدا ولم يتبين
 فقد جفا في الحديث وعنه انس بن مالك رضي الله عنه قال قدم رسول الله
 صلى الله عليه وآله يومئذ ابن ثمان سنين فقال لي يا بني ان استطعت ان لا
 تزال على الطهارة فافعل فانه من امانه الموت وهو على الوضوء اعطيت
 وعنه ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول من توضأ على طهر كتب
 عشر حسنات رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه قال الحافظ عبيد الله
 المنذري في الترغيب والترهيب واما الحديث الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وآله
 ان قال الوضوء على الوضوء نور على نور فلا يخفى له اصل من حديث النبي صلى الله عليه وآله
 ولعله من كلام بعض السلف والله اعلم لانه ذكر ان العبد اذا كان ابداء
 مع الوضوء لا يكمل في الصلاة لانه اذا كان كذلك اس متوضئا وانتم
 الصلاة بعد ان يدخل المسجد ويصل معص في الجماعة ويكون في امان الله
 عطف على قوله بعد ان اذا كان متوضئا يكون في امان الله تعالى وقال النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم سلام المؤمن من الشياطين فان العبد اذا كان متوضئا
 كانت الجوارح في حياطة الوضوء والجوارح اذا كانت في حياطة الوضوء
 تقل طردوا الشيطان عليها وينبغي ادلاي قبل ان يشرع في الوضوء
 ان يتوب من جميع ذنوبه توبة نصوحا تقدم تفسير التوبة النصوح لان
 الصريح جعل الوضوء طهارة للظاهر وجعل التوبة طهارة للباطن فلما كان العبد

في بيان انواع التوبة
في بيان انواع التوبة

ما موز بطارة الظاهر بقوله مع فاعلموا وجوهكم فذلك العبد ما موز بطارة
الباطن بقوله مع توبوا الى الله توبة خضوعا وقال مع وتوبوا الى الله جميعا
ايها المؤمنون اعلمكم تعلمون وغير ذلك من الايات وقال صلعم الناييب عن
الذنب كمن لا ذنب له وقد اجتمعت الامة على وجوبها ولا ان لا تخلع عن
المعاصي واجب على الدوام فصار التوبة واجبة على الفور وهي في حصول
الاسلام وهي منتظمة الى قسمين توبة بين العبد وبين الله وهي بسقطها
اللائم وتوبة في الظاهر وهي التي تقود بها الشهادة والولاية اما الاولى
فان ينضم على ما فعل ويترك فعله في الحال ويعزم ان يعود اليه ابدا فان
لم يتعلق به حرج مالي لله وللعباد كقبلة الاجنبية وما شترنا فيها دون الفرج
فلا شئ عليه سوى ذلك وان يتعلق بها حرج مالي كمنع الزكوة والعصب
والخيانة في اموال الناس وجب مع ذلك بتره الذمة بان يودي الزكوة
ويترد اموال الناس ان بقيت ويعزم برهائها ان لم يتوب او يترك المحرمات
فببره ويجب ان يعلم المحرم ان لم يعلم به ويوصل اليه ان كان غائبا
وتخصه ان كان منه هناك فان مات ستم له وارثه فان لم يكن وارث
وانقطع خبره دفن الى قاض حسن السيرة والديانة فان تضرع بوجه
على الفقراء بنيت النعمة له ان وجع فان كان معتر انوى الغرامة ان
قد رافان مات قبل القدرة وكان عاصيا بالنعم ما فالظاهر بثبوت المطالبة
بالظلمة والمخرج من فضل الله المعقود فاما اذا استدان في موضع باع
له الكسدة انه واستمر عجزه عن الوفاء حتى مات او اكلف شيئا خطا وعجز
عن عوامته حتى مات فهذا الامتالة في هذه في الاخرة اذ لا معصية منه والمخرج
ان استرجع يعوض صاحب الحق وان يتعلق بالمعصية حتى ليس بالي فان
كان حدة الله مع كارتنا ونحوه فان لم يظهر عليه فله ان يظهره او يتركه ليقام عليه
والافضل ان يشتر على نفسه فان ظهر فقد فاست السرة في الامام ليعلم
عليه الحد وان كان حقا للعباد كالعقاص وحد العقوف فينا المستحق
ويمكن من الاستغفار فان لم يعلم المحرم وجب اعلاؤه فيقول انا الذي
قد نكس او قتل اباك فان شئت فافق وان شئت فاعف واما الغيبة
فان لم يبلغ المعتاب بغيره التذم والاستغفار قال صلعم اذا اغتاب

احدكم

احدكم اخاه في خلفه فليست تغفر له فان كان ذلك كفارة فان بغتة فينا
ويشكر ويشترط ان يبين له ما اغتاب به ويستن للمعتاب ان يبره
منها فان تضرع لمؤثر او تضرع لبعث فقد تضرع بتجسس البرادة عنها كمن يفتني
ان يكثر الاستغفار له والدعاء ويكثر الحسنات ولا اعتبار بتجسس المؤثر
والتوبة من الحد وهو ان يهودى زوال نية الغيبة ويشتر بثلثه يحصل
بما تقدم ولا يجب ان يخبر المحسود بمجرد فلو تضرع فيها عليه من مظنة ودين
ومات المستحق واستحقه وارثه بعد اتمام مات ولم يوفهم فالمستحق
للمطالبة في الآخرة صاحب الحق او لا على قول وصاحب الحق اخر اعط
قول فلو دفع الى بعض الوارثين عند انتهاء الاستحقاق اليه خرج من مظنة
الكل الا فيما سوف وما كل وانما التوبة الظاهرة التي يتعلق بها عود
الشهادة فهي على قسمين ضمنية وقولية فالضمنية كارتنا والسرقة ونحوها
فلا يمكن اظهار التوبة منها في قبول الشهادة بل مختبر مدة يغلب على الظن
ان قد صلت سريرة وانه صادق في توبته وتقدر المدة مطورة كتب
الحق والقولية كالقذف فيشرط في التوبة منه القول فيقول العذف
باطل وانما دم على فعلت ولا اعود او يقول ما كنت محقا في قد فنه
وقد ثبتت منه ونحوه وليكن ذلك عند القاضي وكذا ينبغي ان شرط التوبة
بالقول في سائر المعاصي العتلية كالغيبة ونحوها فيقول في شهادة الزور
كذبت ولا اعود التوبة من ذنب وان كان ملايا ذنبا اثم مقرا
عليه واذا تاب من ذنب توبة فمضوحا ثم عاد اليه في وقت اثم بانا
ووجب عليه التوبة منه ولم يتطلى توبته من الاول خلافا للمعصية له في ثابن
المستثنى ومن تاب وذكر ما وجب بغير الذم كذا فكريا وقبل لا يجب
فان لم يجد التوبة كان ذلك معصية جديدة والتوبة الاولى صحيحة ويجب
التوبة من ترك التوبة واسلام الكافر ليس بتوبة من كفره وانما توبته
نذر على كفره فيجب معارضة الايمان بالندم على الكفر ثم يسقط وزر الكفر بان
والندم على الكفر اجماعا قطعا قال صلعم لا كبيرة مع استغفار ولا صغيرة
مع اصرار وقال بعضهم الذنب الذي لا يغفر قول العبد كل شئ علة مثل
هذا ينبغي ان لا يسترى الا ان يذنب وان صغرت اثم الصغار عظيم

كل التوبة الظاهرة

وتنقح

في ستوية القلب ويرور ان وحشاً قاتل حمزة رضي الله عنه كذب الى الله صلى
من مكة ان اريد ان اسلم ولكن يمنعني من الاسلام آية من القرآن نزلت
عليك وهو قوله لا يذوقون مع الله العذاب الا بما كانوا يعملون ولا يذوقون العذاب
الا بما كانوا يعملون ولا يذوقون العذاب الا بما كانوا يعملون
فصل في توبة فترت هذه الآية الآيات واما عمل الصالحين فاذنك
يبدل الله سيئاتهم حسنات فكتب بذلك الى وحشي فكتب اليه في الآية
شروط وهو العمل الصالح فلا ادرى اقدر على العمل الصالح ام لا فترت قوله تعالى
ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فكتب
الى وحشي فكتب اليه في الآية شرط ايضا فلا ادرى ان يغفر ام لا
فترت قوله تعالى يا عبادة الذين اسروا فواعلى انفسهم لا يعقلوا من رحمة الله
ان الله يغفر الذنوب جميعا فليجرب شرط فقدم المدينة فاسلم وحسن اسلامه
ويرور ان ابراهيم عم لما عرج به الى مكوت السموات ابصر عتبة ابي له
فدعى عليه فاهلكه الله ثم رأى عبد اسير فدعى عليه فاهلكه الله ثم رأى
عبد يعقوب فدعى عليه فاهلكه الله ثم رأى عبد انطلم شيخا فدعى عليه فاهلكه الله
ثم فقال الله تعالى يا ابراهيم ومع عنك عبادة فان عبد بين ثبات خلال
بين ان يتوب فأتوب عليه وبين ان استخرج له ذرية تعبدني وبين ان
يغلب عليه الشقاء فترور اية جنتهم قال الفقيه ابو الليث ولا ينبغي للعبد
ان يبايئ من رحمة الله فانه يقول ولا يبايئوا من روح الله يعني من رحمة الله
انه لا يبايئ من روح الله الا القوم الكافرون فينبغي للعاقل ان يتوب
الى الله تعالى في كل يوم ووقت ولا يكون محتر على الذنوب فان ارجع من
عنه ذنبه لا يكون مصرا وان اعاود في اليوم سبعين مرة كان في الحديث وقال
صلى الله عليه وسلم صاحب اليقين امير على صاحب الشمال فاذا عمل حسنة كتب له صاحب
اليقين عشرة ااداعل سيئة فاد صاحب الشمال ان يكتبها قال له صاحب
اليقين امسك فمسك ست ساعات او سمعا فان استغفرا الله منها
لم يكتب عليه شيئا وان لم يستغفر كتب عليه سيئة واحدة قال الفقيه ابو
ويذا هو افصح لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يبغض من الذنوب كمالا
له وروى في رواية اخرى ان العبد اذا اذنب لم يكتب عليه حتى يذنب

ذنباً آخر فلم يكتب حتى يذنب ذنباً اخر فاذا اجتمعت عليه خمسة من الذنوب
فاذا عمل حسنة واحدة كتب له خمس حسنات وجعل الخمس مجداً خمس
سيئات فيصير عنه ذلك ليس ويقول كيف استطاع على ابن آدم فانه
وان اجتهدت عليه بطل جميع جبره بحسنة واحدة ويرور ان دخل عمر بن
عمر بن عبد المطلب وهو يركب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يبكيك يا عمر فقال
يا رسول الله في الباب شاة قد اخرجت فوادى وهو يركب فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم على فدخل وهو يركب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يبكيك يا شاة
قال يا رسول الله ابكتني ذنوب كثيرة وخفت من جبار غضبان على فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم انك كنت بائساً يا شاة قال لا قال قلت نعم
بغير حق قال لا قال فانه الله تعالى يغفر ذنوبك وان كان مثل السموات
السبع والارضين السبع والجال الرواس قال يا رسول الله ذنوب
من ذنوب اعظم من السموات السبع والارضين السبع والجال الرواس
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذنوبك اعظم ام الكوس قال ذنبي اعظم قال ذنوبك
اعظم ام الكوس قال ذنبي اعظم قال ذنوبك اعظم ام الكوس يعني عفو الله
قال بل الله اعظم واجل قال فانه لا يغفر الذنوب العظيم الا الله العظيم
يعني العظيم الجبار قال فاجبرني عن ذنوبك قال فاني استحي منك يا رسول
الله قال اجبرني عن ذنوبك قال يا رسول الله اني كنت رجلاً بائساً بين
القبور منذ سبع سنين حتى ماتت جارية من بنات الانصار فنبئت
قبرها فخرجتها من كفنها فمضيت غير بعيد اذ غلبني الشيطان على نفسي فجئت
فيها مهنياً ومضيت غير بعيد اذ فامة الجارية فعالت وبعك يا شاة
اما تحبني من ديان يوم الدين يوم يصنع كرسية للقضاة وياخذ المظلوم
من الظالم ثم تركتني عارية في عسكر الموتى اذ وقعتني جنباً بين يدي الله تعالى
قال فوثق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يدفع في قفاه وهو يقول يا فاسق ما اوجب
من النار اخرج عن فخر الشاة يا شاة الى الله تعالى اربعين ليلة فلم يمت له
اربعين ليلة رجع رأسه الى السماء فقال يا الله محمد وآدم وحواء ان
كنت غفرت لي فاعلم محمد واصحابه والا فارسل يا الله السماء فاحرقني
بها وبجنتي من عذاب الآخرة فجاء جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اكتب بوزنك



قال هو السلام ومنه السلام واليه يرجع السلام قال يقول انك خلقت
خلقي قال بل هو الذي خلقت قال انت الذي تزرعهم قال بل هو الذي تزرعهم
قال انت الذي يتوب عليهم قال هو الذي يتوب عليهم قال يقول الله
تعالى سبح على عبد ربك فانه يثبت عليه فذبح النبي صلى الله عليه وسلم الثوب فتاب عليه
قال الفقيه ابو الليث ينفق للعاقل ان يعبر بهذا الخبر ويعلم ان الزنا من الكبائر
اعظم ذنبا من الزنا من الميت ويتبع ان يتوب توبة حقيقة لان الله لا يعلم
لما علم الله من توبته حقيقة تجا وزعمه ويتبع ان يكون التوبة على قدر الذنب
وعبر اليه بكر الواسع ان قال الثاني في كل شيء خير الا في ثلاث حصل عند
وقت الصلاة وعند من الميت والتوبة عند المعصية وقيل لبعض
الحكام هل للذنب علامة يعرف ان توبته قال نعم علامة اربعة شيئا
اولها ان ينقطع عن اصحاب الفسوق ويبرهم هيبه من نفسه ويحيا لطا الصالحين
الثاني ان يكون منقطعاً عن كل ذنب ومقبلاً على جميع الطاعات الثالث
يذهب فح الدنيا كلها من قلبه ويرزق من الآخرة دائماً في قلبه الرابع
يرتفع فارغاً عما مضى الله له يفتح الرزق ويستغنى بما امر به فاذا وجد
فيه هذه العلامات فهو من الذين قال الله تعالى ان الله يحب المتطهرين
ووجب له على ان ينسأ اربعة شيئا اولها ان يحبوه فان الله
تعالى قد اجبه الثاني ان يحفظوه بالدعاء ان يثبت الله تعالى على التوبة
ان لا يتغير به ما سلف من ذنوبه الرابع ان يجالسوه وينكروه ويحبوه
وكره الله مع كرامات احدثها ان يخرج من الذنوب كما لم يذنب قط
الثاني يحب الله تعالى ان لا يسلط عليه الشيطان ويحفظ منه الرابع
ان يؤمنه من الخوف قبل ان يخرج من الدنيا لانه قال عز وجل منزل عليهم الملائكة
الا تخافوا ولا تحزنوا وابشروا بالجنة التي كنتم توعدون وعمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من غير مؤثمة بفاحشة فهو كما علمها وكان حقا على الله ان يؤثمه
فيها ومن غير مؤثمة بجريرة لم يخرج من الدنيا حتى يركبها ويغفر بها قال الفقيه ابو الليث
لان المؤمن لا يقصد ان يعترف بالذنوب ولا يعترف بالذنوب قال في ذكره
اليك الكفر والفسوق والعصيان فاجر ان قد بغض الله المؤمنين المعصية
فلا يتعد ما المؤثر ولكن يقع فيها في حال الغفلة فلا يجوز ان يعبر ما اذا تاب

وعمر ابن عباس رضي الله عنهما انه قال اذا تاب العبد فتاب الله عليه
انفس الحفظ ما كانوا يكتبونه من علة وانفس جوارحه ما علمت من الخطايا
وانفس مقامه من الارض وانفس مقامه من السماء فيخرج يوم القيمة وليس
منه من الخلق يشهد عليه وعمر علي رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم قال مكتوب حول
العشر قبل ان يخلق ادم عسب باربعة الاف عام واني لغفار لمن تاب
وامر وعمل صالحا ثم اهتدر وعمر ابن مسعود رضي الله عنه قال التوبة مفتوحة
مقبولة في كل احد الا في ثلاثة ابليس رأس الكفرة وقابيل رأس الخبيثة
ومن قبل نبيهم الانبياء وقال صلى الله عليه وسلم اني استغفر الله واتوب اليه
في اليوم مرة فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يستغفر ويتوب وقد غفر الله له تقدم
من ذنبه وما تأخر فالذي لم يظهر حاله انه غفر له ام لا كيف لا يتوب الى الله
تعالى في كل وقت وكيف لا يجعل له اية امشغولا بالاستغفار وعمر
علي رضي الله عنه ان رجلا قال فقال له اني اصببت ذنبا فقال له على رب
الي الله معي ثم لا تتركه قال فاني قد فعلت ثم عدت قال رب ان الله تعالى
قال له الى الله معي قال حتى يكون الشيطان هو المحصور وقال صلى الله عليه وسلم اذا ذنب
الرجل ذنبا فقال رب اني اذنبت ذنبا او قال علمت ذنبا فاعف عني
قال الله تعالى عبد ربك على ذنبا فعلم ان له ربا يغفر الذنب ويأخذ به فقد
غفرت لعبدي وبدا ياكل كرامه الحمد صلى الله عليه وسلم وكان في اللام الحاصية اذا اذنبوا
ذنبا حرم عليهم حلال واذا اذنب واحد منهم ذنبا وحده وجب على باقيه
او على جميعه مكتوب ان فلان بن فلان قد اذنب كذا او توبة كذا استعمل
الله الامر على هذه الامة فقال ومن يعمل سوءا او يظلم نفسه ثم يستغفر
الله يجر الله غفورا راجحا ويتبع للعبد ان يتوب الى الله مع فنجده على
الصلوات الحسن فان الله تعالى جعل الصلوات الحسن تطهير للذنوب العبد
فيما دون الكبائر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله اني لعيت امرأة في البستان فضممتها الي وتبعتها وباشرتها
فعلت بها كل شئ غير اني لم اجامعها فكف النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل هذه
الآية اتم الصلاة طرقي النار ورتلها من البستان الحسنات يذبحهن السيئات
يعف الله تعالى في طرقي النار وهو صلاة الفجر والظهر والعصر ورتلها من البستان

في هذا ما دون الكبار
 ذلك ذكرى للذاكرين يعني
 توبة للتائبين

بين صلوة المغرب والعشاء الاخرة ان الحسنات يذهبن السيئات
 يعني الصلوات الخمس يكون الذنوب قد عاهد النبي صلى الله عليه وآله فقال
 عمر رضي الله عنه يا رسول الله انما للناس عامة فقال النبي صلى الله عليه وآله
 عامة وعنه ابى هريرة قال خرجت ذات ليلة بعد ما صليت العشاء والافخرة مع
 رسول الله صلى الله عليه وآله فاذ اباداة متفجئة فاقم على الطريق فقالت يا ابا هريرة
 اني قد ارتكبت ذنبا عظيما فهل لي من توبة قال قلت وما ذنبك فقالت
 اني زنيت وقلقت وكدت من الزنا فقلت لها يهلكك ويهلكك واما
 ما كنت من توبة قال فشبهت شتمت فخرت مفتتتا عليها ومضيت فقلت
 في نفسي افتي ورسول الله صلى الله عليه وآله اظهرنا فلما أصبحت غدوت الى رسول
 الله صلى الله عليه وآله فقلت يا رسول الله ان اذاة استفتيتني البارحة في كذا وكذا وان
 اذيتيها بكذا وكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله واما اليه راجعون انت واما
 يهلكك يا ابا هريرة واهلكك اين كنت عن هذه الآية والذين لا يصدقون مع الله
 العاقر ولا يفتنون النفس الى حرم الله الا بالحق ولا ينون اني قولك سيد
 الله سبحانه حسات وكان الله غفورا رحيمًا قال فخرجت من عند رسول
 الله صلى الله عليه وآله وانا اعد وفي سلك المدينة واقول من يد لي على اذاة من يد لي على
 اذاة استفتيتني البارحة في كذا وكذا والعبيد يقولون حتى ابوء به
 حتى اذا كان الليل لعيتي في ذلك الموضع فاعلمتها يقول رسول الله صلى الله عليه وآله
 لها التوبة فشبهت شتمت من السرور وقالت ان لي حديقة وهي صدقة
 لك كين لذني وعمر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في يوم في بعض
 مواضع الكوفة فاذا العشاء قد اجتمعوا بهم يشربون الخمر وفيهم مغنون فقال
 له زادان وهو يفرح بالعود ويغني وكان له صوت حسن فلما سمع
 ذلك عبد الله بن مسعود قال ما احسن هذا الصوت لو كان يقرأ القرآن
 اسمع وجعل الرداء على راسه ومضى فزاد ان قوله فقال من كان
 هذا قالوا عبد الله بن مسعود صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وايش
 قال قالوا انه قال ما احسن هذا الصوت لو كان يقرأ كتاب الله
 فدخلت البيعة في قلبه فقام وضرب بالعود على الارض فكسره ثم
 اسره حتى ادركه وجعل المنديل في عنقه ونفث وجعل يبكي بين يدي ابن

ابن مسعود فاعتقه ابن مسعود وجعل يبكي كل واحد منهما ثم قال ابن مسعود
 كيف لا احب من قد احب الله فتاب من ذنوبه وجعل يلزم ابن مسعود
 حتى تعلم القرآن واخذ خطا من العلم حتى صار اماما في العلم وكان احدا رواه
 عن ابن مسعود ويحكى ان كان في بني اسرائيل اداة بغية افقت الناس
 بها لها وكان باب دارها مفتوحا وهي قاعد على سريرها في الدار بجدار
 الباب فكل من نظر اليها افقت بها فحتاج الى ان يحضر عشرة دنانير او اقل
 او اكثر فتأذن له بالدخول عليها فتمر على بابها ذات يوم فابدها العباد
 فخرج بصره في الدار وهي قاعد فافقت بها وجعل يجاهد نفسه ويبرئ نفسه
 تعالى ليزيل ذلك عن قلبه فلم يزل ذلك عنه ولم يملك نفسه حتى باع نفسه
 وجع من الدنانير ما يحتاج اليه فجاء الى بابها فمرت ان يسلم ذلك الى
 وكنها وواعدته وقنا لجبة فجاء اليها وقد تزينت وجلست في بيتها
 على سريرها فدخل عليها العابد وجلس معها على السرير فلما قد به اليها وانسبط
 اليها تدركه العبد برحمته وببركة عبادة المتقدمة فوقع في قلبه ان الله تعالى
 يراني في هذه الحالة فوقع عرسه وانا في الحرام وقد جبط على كذا فوقع
 الهبة في قلبه وارعد في نفسه وتغير لونه فقضت اليه المرأة متغير اللون
 فقالت ايشر اصابك قال اني احاف الله مع فاذني لي في الخوف فقلت
 له ويحك ان كثير ايتني الذي وجدته فابش هذا الذي انت منه فقال
 لها اني احاف الله رب العالمين وان المال الذي دفعت اليك
 هو لك حلال فاذني لي بالخروج فقالت له كانك لم تفعل مثل هذا العمل قط
 قال لا فقالت له من اين انت وما اسمك فاجزأ ان تروني كذا واسمه
 كذا فاذنت له بالخروج فخرج من عندها وهو يدعوا بالويل والبشور ويبكي على
 نفسه ودفعته الهبة في قلب المرأة ببركة ذلك العابد وقالت في نفسها
 ان هذا الرجل اول ذنب اذنبه وقد دخل عليه من الخوف ما دخل واني قد
 اذنبت مذكرا وكذا اسند وانا ربة الذي يخاف منه هو ربّي وخوفي منه
 يبتني ان يكون اسند فتابت الى الله واخلقت بابها عن الناس وبنت
 شيا باحفا واهلكت على الله وكانت في عبادتها ما شاء الله تعالى فقالت
 في نفسها اني لو انتهيت الى ذلك العابد فلعلته تروني فاكون عنده واعلم

منه امر ديني ويكون عونا على عبادة الله مع فحشته وحملت معها الماء
والخدم ما شاء الله فانهت الى تلك القرية فالت منه فاجبر العباد
ان اذاعة قدمت وهي تال عنك فخرج العابد اليها على راسه المرأة
عمر وجهها كمن ظن ان العابد عرف وجهها وذكر الذي كان بينهما وبينه
فصاح صيحة خرجت روحه فبعثت المرأة حزينة وقالت اني خرجت لاجله
وقد مات فقل له احد من اقربائي يحتاج الى اذاعة فقالوا ان له اخا صالحا لكنه
معد ليس له مال فقالت لا بأس به وان في هذا المال ما فيه غنية له فجاذ اخوه
فخرج بها فوله بينهما سبعه من البنين كلهم صاروا انبياء في بني اسرائيل
في تنبيه الغافلين لابي الميث فاذا ظهر اعضاها وظهرها واطن كان مسخا
لهذه الفضائل قال الفقيه ابو الميث فينبغي ان يكون وضوء مع التطهير واذا
تمضمض واستنشق يغسل فيه من الغيبة والكذب كما غسل بالماء فاذا غسل
وجهه ينظر الى الارواح وكذلك في سائر الاعضاء قال الله تعالى
حب الطاعة وبغض المعصية قال الله تعالى وكنتم الله حبيب اليكم الايمان وتزكوا
في قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان وخاتمة الامر بالاستعادة
والشهادة بفضل ذكره انه ولي الاجابة وغافر الزلّة وقاضي الحاجة
فصل في كيفية الوضوء الاصل في وجوب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
اذا قمتم الى الصلاة في الآية اضرار الحديث اي اذا قصدتم القيام الى الصلاة
وانتم محدثون وسبب وجوب الوضوء الحديث به اخذ الامام الحنفى
وقال بعضهم اقامه الصلاة واجتمعت الامة على ان الطهارة شرط صحة الصلاة
واختلفوا متى فرضت الطهارة للصلاة فيقول ان الوضوء في اول الاسلام
كان سنة ثم نزل في آية التيمم وقال الجمهور بل كان قبل ذلك فرضا
قاله القاضي عياض فاعلموا وجوبهم وايدى اليكم الى المرافقة واسحق ابو ذر
وارسلهم الى الكعبين الآية بداء بالآية بتركها وفيها بيان الوضوء ودلالة
على وجوبه ومن اسرارها انها تشمل على سبعة فضول كلها مفتي طهارتان الوضوء
والغسل ومطهران الماء والصعيد وحكم الغسل والمسح وموجبان الحديث
والجناية وبهيجان المرض والسفر وكتابتان العائيتان والمكاستة وكرامتان
تطهير الذنوب واتمام النعمة واتمام مودة شهادتها قال صلى الله عليه وسلم

ما شهادتها وانما قال في الوضوء اذا قمتم وفي الجناية وان كنتم جنبا لان
اذا دخل على امرائى او منظر لا محالة وان تدخل على امرئ يكون وربما
لا يكون والقيام الى الصلاة ملازم والجناية ليست بملزمة فانها
قد توجد وقد لا توجد وفي قوله آمنوا فانين لان لو قال آمنتم لاختص بالخاصة
من المؤمنين فذكره بلفظ الغائب ليدخل تحته كل من آمن الى يوم القيمة
وقوله فاعلموا وجوبهم الغسل هو اسالة الماء على العضو بخلاف
المسح فانه الاصابة لا غير وحده الوجه من قصاص الشعر الى اسفل الذقن
طولا وقصره من تحت الاذن الى تحت الاذن عرضا حتى ان يجب غسل البياض
الذي بين العذار والاذن عندهما وعند ابو يوسف لا يجب وان
غسل وجهه ولم يغسل الماء الى ما تحت حاجبيه اجزاء كذا في البناء مع وسيل
الماء في الوضوء والغسل شرط عندنا خلافا لابي يوسف كذا في البناء مع
ايضا فان غسل وجهه مسح لحية ثم غسلة ابي حنيفة رضي الله عنه لو مسح ثلثها
او ربعها اجزاء وان مسح اقل من ذلك لا يجزئ وفي شرح الوقاية والمراد
بالربع ربع ما لا ياتي بشرة الوجه منها اذ لا يجب ابعال الماء الى ما سترسل
من الذقن كذا ذكره في الايضاح وفي نسخة الروايتين عز ابي حنيفة ان مسح
بابرة البشرة فرض وهو الاصح المختار كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي
وعلى ابي يوسف روايتان في رواية يمسح كلها وفي رواية يجزئ ترك الكل
وفي الحديث من كانت له حبة فالا فضل له ان يخلها وان لم يخلها اجزاء
وابعال الماء الى اصول الشعر في الوضوء ليس بفرض والحية هو التي تاتي
بشرة الوجه وهو الذقن واما المنسسل منها فلا يجب ابعال الماء اليه
ولو غسل وجهه واداء الماء على لحيته ثم طهقت لم يجب عليه غسل موضعها لانه
حين امر الماء على الشعر كان بمنزلة غسل البشرة وكذا الحاجبين وكذا اذ مسح
رأسه ثم طهق وخفف ثم قشره لا يجب عليه إعادة المسح ثانيا مستثناة
قال في مينة المصنف وعناه الى الذخيرة رجل ردت عنه فرمست وجهه
رمصها في جانب العين يجب ان يتكف ابعال الماء الى الماء في قال في الصحاح
الرمص بالتحريك وسخ يجتمع في الموق فان قال فهو غصص وان جدد فهو رمص
وقد رمصت عينه بالكسر والرجل رمص وموق العين طرفها فاعلى الانف

2

وقوله تعالى وايدكم الى المرافق الى هنا بمعنى مع والمفهوم من كلامه
الهداية ان ليس كذلك بل المفهوم من كلامه ان يتناول الغسل كل البدن
الى المناكب لو لم يكن الى لانه قال ولولا اني العاية لا يستوعب الطهارة
الكل اي كل البدن فلما قال الى المرافق خرج من المرافق واخلأ تحت
الحكم وهو السقوط وبقي واخلأ في الغسل مع اليد وجب غسل كل ما كان
على العنقا الوضوء من الاصبغ الزايف والكف الزايف فان حلف العنقا
غسل ما يجاوز حتى الغرض ولا يلزم غسل ما فوقه كذا في البناء مع قال في الفتاوى
البحرين في الطهارة تمام الطهارة والتوضيح والدرن لا يمنع والقروى والكف
سواء والتراب والطين في الطهارة لا يمنع والخصاب اذا جرد وليس
منع تمام الوضوء والغسل كذا في الوجيز وقشرة القرحة اذا ارتفعت
ولم يصل الماء الى ما تحته لا بائس به في الوضوء والغسل والفروق بينها وبين
الخصاب ان قشرة القرحة متصلة بالجلد اتصال حلقه وقوله تعالى واستحوا
برؤسكم المسح هو الاصابة وان كان شعره طويلا فمسح عليه ان كان ريشة
اذنه لم يجز وان كان من فوقها جاز وان كان بعض راسه مخلوقا فمسح على
غير المخلوق جاز وان اصاب راسه ماء المطر اجزاه عن المسح سواء مسحه
اولا وان مسح راسه ثم حلقه لم يجب عليه اعادة المسح وان مسح راسه باخذ
من لحية لم يجز لانه مستعمل وان مسحه ببلل لم يستعمل جاز كذا في الفتاوى
وقوله تعالى وارجلكم الى الكعبين فيه قرأتان الخفض على الجاورة والخصب
عطف على المعنول وفي الكف لما كانت الارجل تحت ركبتيه المادون وكذا
ونظرة الاسراف المذموم عطف على المحسوس لا التمسح ولكن للتنبيه على وجوب
الاقتصار وفي قوله الى الكعبين دليل ظاهر على كونها مفسوكة لانه جاء بالغاية
والمسح لم يقرب له غاية وقد ذهب الروافض الى ان الارجل ممسوحة اجماعا
بخلاف الخفض عطف على الرأس وقوله الى الكعبين الكعب ههنا هو العظم
النائي المتصل بعظم الورك هو الصحيح والثاني بالهزلة هو المرفوع واما ذكر
المرافق بلفظ الجمع والكعبين بلفظ التثنية لان ما كان واحدا من واحد فثنية
بلفظ الجمع ولكل يد مرفوعة واحدة فلذلك ذكره بلفظ الجمع ومنه قوله تعالى
فلو كانا لم يبق قلبا كما كان اثنين من واحد فثنية بلفظ التثنية فلما قال الى

علم ان المراد من كل رجل كعبان وقد يقال انما ذكر المرفق بلفظ الجمع لانه
لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد كما يقال ركب القوم
وايهم ولكل يد مرفوعة فثنية المقابلة ولو قال الى الكعبين لغرض منه ان
لكل رجل كعب واحد فذكر الكعبين بلفظ التثنية ليتبين ان كل رجل
فان قيل يشكل على هذا قوله وايدكم وارجلكم فينبغي ان يكون الواجب
غسل يد واحدة ورجل واحدة لانه ذكر بلفظ الجمع لا بلفظ التثنية فلما كان ينبغي
ذلك الا ان تلك اليد الواحدة مجزولة هل هي اليمنى او اليسرى فلما جعلت
وجب غسلها ليعتد عليها يمين او شمول كان الغفاس ان يجب غسل واحدة
الا انما وجبنا اجماعا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وارجاع المسلمين وقوله
صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بطهور متفق عليه وقوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلوة الطهور وحزنها
الكبير وخلقها التسليم رواه ابو داود والترمذي وقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله
صلوة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه فيغسل وجهه ويديه ثم يمسح برأسه ويغسل
رجليه رواه الدارقطني وقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بلا طهور ارجاءه واذا اراد
الرجل ان يتوضأ بشتم كعبه ويقعد على طرف دكة عالية او حجر عال او ارض
عالية او تكون الارض رجوة او حفرة او يقعد على كرسي كذا يعود اليه
قطرات الماء المستعمل من الارض ويرفع ثيابه ويرت الوضوء فينبغي ان
يبدأ بالقدم وهو غسل الوجه الترتيب عندنا سنة مؤكدة على الصحيح وثبت
بتركه وسواء عندنا الوضوء واليتم في ان الترتيب ليس بشرط فيها ويؤلى
اي يتابع الموالاة سنة عندنا ويسمى الموالاة التتابع ايضا وعنده ان يكفي
الماء عن العضو قبل ان يغسل ما بعده في زمان معتدل مع استواء الحال ولا اعتبار
بشدّة الحر والرياح فان الجفاف يربح فيها ولا بشدة البرد فان الجفاف
يسهل فيه ومعتبر ايضا استواء حالة المتوضي فان المجموع يربح الجفاف اليه
لاجل الجفوة واما كونه الترتيب في الوضوء اذا كان لغيره عذر واما اذا كان لعذر
بان فرغ ماء الوضوء او انقلب الاناء فيذهب لطلب الماء او ما شبه
ذلك فلا بائس بالتتابع على الصحيح وكذا اذا فرغ في الغسل واليتم ويبدأ
باليمين اي يبدأ باليمين قبل اليسرى وكذا في الرجلين وهو فضيلة استحب
على الصحيح لان اليمنى عام كان يستحب ان يبدأ باليمين في كل شيء حتى في الغسل

أقول تلوح إشارة هذا البيان ان ما يعتاده أهل زماننا من غسل اليدين في الوضوء لا تحصل له الغسل على ما ينبغي بل يغسلون بالوضوء
 ويشبهونه ما قال النبي لان جميع من يمسها كل مرة غير مستو هكذا قال في الخط لا يركبوا أي إلى تجسس موضع الاقد من الماء والوضوء ما قال
 علماءنا فيما إذا أرادوا غسل اليدين في موضع واحد من موضعين فغسلوا في موضع واحد من الموضعين أو في موضعين من الموضعين
 على الموضعين فغسلوا في موضع واحد من الموضعين أو في موضعين من الموضعين على الموضعين فغسلوا في موضع واحد من الموضعين
 الرجلان ما غير مستو في موضع واحد من الموضعين أو في موضعين من الموضعين على الموضعين فغسلوا في موضع واحد من الموضعين
 غسل الرجل اليسرى من الغسلتين
 الوفاية

فان قلت لا شك ان الغسل مستحب واغلب على البناء من غسل الاعضاء ولم يرد
 احدهما بالتمثيل فينبغي ان يكون سنة فكذا سنة ما واغلب عليه السنة مستحب مع
 الترتيب اجابنا فان كانت الموطأة المذكورة على سبيل العباد فستن الهدى
 وان كان على سبيل العادة فستن الزوايد كلبس الثياب وكالأكلة باليمين وتقليم
 الرجل اليمنى في الدخول وكذا ذلك وكلامنا في الاول وموطأة السنة مستحب على البناء
 من قبل ان في كذا في شرح الوفاية ويستعصى كما يبلغ على سبيل الوضوء أي
 انما هو بان يبلغ الوضوء اما كونه وانما يطيل العدة وان يكرر الغسل في الثلاث
 ويحيط ببعض الكون من ربه فان كان الماء يغترف منه كحط عليه يمينه ولا يدخل
 بره فيه في الماء حتى يغسلها ثلثا معناه يغترف غسل اليد الى الرسغ ثلثا انما هو
 الغسل ففرض حتى قال محمد رجح ثم يغسل ذراعيه فدل انه سنة تنوب عن الوضوء
 حتى لا يجب عندهما ثلثا كذا في المستعصى وقال الامام الحسن الاصمعي
 ان يغسل غسل كفيه لانه كان لا يفتح سنة الوضوء فلا تنوب عن الوضوء وهذا
 قول مشكل لان المعصية والتكليف يأتي وجه حصل وكيفية غسل اليدين ان كان
 الاناء صغيرا اخذ به ثمانية وحب من على يمينه ثلثا ثم باخضع يمينه ويصب منه
 على با رة ثلثا وان كان باليسرى نجاسة رفع الاناء او لا باليمين وصبته
 على اليك رة وان كان الاناء كبيرا كما جئت او الاجارة ان كان معه اناء صغير
 فعل كما ذكرنا وان لم يكن ادخل اصابع يديه اليسرى معصومة في الاناء ولا يدخل
 اليكف وصب على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض يفعل هكذا ثلثا ثم
 يدخل اليمنى في الاناء ويغسل اليسرى فان قبل بل يستن هذا الغسل مرة او مرتين
 فاجواب ان يستن مرتين قبل الاستنجاء وبعده وكيفية في المرتين كما ذكرنا
 لان اطلع بين اليدين في كل مرة غير مستو كذا في المحيط لا يركبوا أي إلى تجسس
 موضع الاخذ من الماء والنفى في قوله مستحب فلا يغسل يديه في الاناء فحمل على
 اذا كان الاناء صغيرا او كبير او مع اناء صغير اما اذا كان الاناء كبير او ليس
 معه اناء صغير يحمل على الادخال بطريق المباشرة لانه في شرح الوفاية كل ذلك
 اذا لم يعلم على يد نجاسة اما اذا كان علم فزاله النجاسة على وجه لا يغني
 الى تجسس الماء او غيره فرض وفي معارج المسائل المك فرجيد ماء قليل ويبدأ
 بخمس من ليس معه شئ يغترف به الماء فانه باثر غيره ان يغترف بيده فيصير

على يديه فيغسلها وان لم يجد غيره يرسل في الماء من دلو او ثوبا او بما خذ طرفه في
 يده ثم يخرج فيغسل بين بقطار ثم يغسل اليد الاخرى او باخذ الثوب يسكنه
 فيغسل يديه بالماء الذي يتقاطر ثلث مرات فان لم يجد ذلك برفع
 الماء بغيره ويغسل يديه او يرفع الماء بغيره فيغسل احدهما يديه ثم يرفع الماء الطاهر
 فيصيب على اليد النجسة ويدلك اصابعه ويغسلها وان كان لا يمكن ذلك
 فانه يتم ويصير ولا اعادة عليه وفي الخلاصة ولو اخذ الخشب او الخشب او الخشب
 الماء بغيره لا يديه المضمضة لا يصير الماء مستحلا عند محمد رجح وكذا لو غسل
 اعضائه بذلك الماء لكن لا يبعث طهورا عند ابو يوسف وهو الصحيح وفي
 التمهيد لو ادخل يده في الاناء لا يصير مستحلا بخلاف الرجل لان في اليد
 ضرورة حتى لو كان في الرجل ضرورة بان ينزل يده لطلب الدلو لا يصير الماء
 مستحلا ايضا حديث ابى هريرة رضي الله عنه اذا استيقظ احدكم من منامه
 فلا يجلس يديه في الماء حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدري اين بادت يده
 رواه البخاري ومسلم من اصحابنا من قال ان قوله اذا استيقظ شرط وفاق لا
 وان الغسل سنة على المستيقظ وغيره ومنهم من قال هو شرط قصده وان
 غسلها بغير المستيقظ ادب وسواء استيقظ من نوم الليل او النهار
 قال التورقيني في شرح انصاري كان اكثرهم يوجبون سبغ بالاجزاء فيقتصر
 عليها لا عوار الماء وقلته بارض الحجاز فاذا نام عرقا منه محل الاستنجاء
 وكان احدهم اذا اتى المصنع حل ازاره وفام معروفيا فربما اصابت يده
 ذلك الموضع ولم يشعر به فاحتمل ان لا يغسلها في الاناء حتى يغسلها ثلثا فقال
 وروى البخاري عليها في غالب الامر وهو امر ندب واستحباب حيث
 على الاحياء طر في ابواب العبادات وصيانة الماء عن مطلق النجاسات
 ويتأكد استحباب في جميع من بات على الصفة التي ذكرنا فاما من بات
 وحاله على خلاف ذلك ففي امره بغضه سوء وليس يجب له ايضا ان يغسلها
 لان السنة اذا وردت لمعنى لم يكن لتزول بزوال ذلك المعنى انتهى
 فاذا قصد للوضوء يده بالنية وينوي بقلبه وتلبس بوضوء بالوضوء
 رفع الحديث او يقول نويت ان اتوضأ للصلاة توتبا الى الله تعالى
 وهي اي النية مستحبة في الوضوء والغسل اعلم ان الكلام في النية

باليد

يقول

في اربعة مواضع في صحتها وكيفيةها ووقتها ومحلها اما صحتها فذكر القدر وركب
 في مختصرها انها مسجبة وتقع المصنف ربح والمسجوب ما كان مدعوا اليه
 طريق الاستصحاب دون الختم والايجاب وفي اتيانه نواب ليس
 في تركه عتاب والصحيح انها سنة مؤكدة وقال الشافعي في سنة فائت
 قبل اذا اخذ الاما للوضوء فقد نوى وارتفع الخلاف فابن موضع
 الخلاف فاجاب ان موضعه اذا اجر المطر على اعضاء الوضوء ولم
 انبأ الوضوء فيها يصير موضعها بلائيه ويجوز به الصلاة عند ما خلا
 الشافعي واما كيفيةها فتوان يقول نويت ان اتوضا للصلاة نيتا الى
 الدين او نيتا رفع لحدث او نيتا لطهارة او نيتا سبحة
 الصلاة واما وقتها فعند غسل الوجه واما محلها فالحلق والتفطير بها
 مسجوب ثم النية انما هي فرض للعبادة لا لغيره وما احرى والا يعبد
 الله مخلصين له الدين والا خلاص هو النية والوضوء نفسه ليس بعبادة
 واما هو شرط للعبادة الا ان يكرر في مجلس واحد لم يكن مسجوبا
 بل كره لما فيه من الاسراف في الماء فانه قبل فلم يجعله فمما فرض في النية
 وهو حكم الوضوء قبل ان يركب لم يعقل مطرا فلا يكون زمنا
 للحدث فلم يوج فيه الامتنع التعبد ومن شرط العبادة النية واما الماء
 فهو مطهر بطلعه فلا يحتاج الى النية الا ان لا يقع قربة بدونه النية لكنه يقع
 مفسا حال الصلاة لو موه طهارة باستعمال المطهر بخلاف اليتم لان التراب
 غير مطهر الا في حال ارادة الصلاة من لوجه التراب على اعضائه
 قصد او علم ان التيم لم يكن مفسا حال الصلاة ثم يقول بعد النية بسم
 التعليم ومجده والحمد لله على دين الاسلام ودين الحق هو المنقول عن النبي
 وقيل ان موضع النية صلوات الكلام في التسمية في ثلثة مواضع كيفيةها
 وصحتها ووقتها اما كيفيةها فالمسجوب انما يقول كما ذكره المصنف واما
 قال بسم الله الرحمن الرحيم اجزاء لان المدا من التسمية هنا مجرد ذكر
 اسم الله تعالى لا التسمية على التعيين واما صحتها فذكر القدر وركب
 سنة واختار صاحب الهداية انها مسجبة قال وهو الصحيح واما وقتها
 فاختار صاحب الفنا ورتبها على الاستنجاء كغيره مسجبة في ابتداء الوضوء

في النية
 في النية
 في النية
 في النية

اختلفت في لفظ التسمية قال الطحاوي يقول بسم الله العظيم والحمد لله رب العالمين
 وعن الزهري انه يقول في ابتداء الوضوء ويسلم للترك والافضل ان يقول
 بسم الله الرحمن الرحيم غلانية مخرج ومآلة

والاستنجاء مقدم الوضوء وقيل ليس بعد الاستنجاء فقط لان قبله حال
 انكثف العورة وذكر المصنف حال انكثف العورة غير مستحب
 تعظيما لاسمه تعالى وفي الهداية ليس قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح فاذا اراد
 ان يستنج قبل الاستنجاء ليس قبل كسوف العورة فانه كسوف عورة قبل
 التسمية ليس بعقبه ولا يترك بالاسنة والاختلاف في غسل يديه
 ثلاثا كما لا خلاف في التسمية قبل غسلها قبل الاستنجاء فقط وقيل
 قبل الاستنجاء وبعده وهو الصحيح فانه في التسمية في اول الطهارة ان
 بها من ذكرها قبل الوضوء لا يخلو الوضوء منها فانه قبل ما التوضا به
 هذه التسمية والتسمية على النية في كونها هنا سنة وفي النية واجبة
 وقيل انها سنة في النية بالكتاب وبيننا بالسنة وقال الامام احمد
 هي في الوضوء واجبة لقوله صلوات الله وسلامه عليه لم يسم الله قلنا هذا محمول
 على نفي الغضبية والكمال ثم يغسل بعد التسمية يديه ثلاثا ويقول عند غسل
 اليدين الحمد لله الذي جعل الماء طهورا والاسلام نورا ثم يغمض فانه ثلاثا
 بيده اليمنى ويوصل الماء الى جميع في المضمضة والاستنشاق سنتان
 مؤكدتان عندها وكيفيةها ان يغمض فانه ثلاثا ياخذ لكل مرة ماء جديدا ثم
 يستنشق كذلك ايضا واما ما روي انه صلى كما يغمض ويستنشق بكتف
 واحد فقال اصحابنا رحمهم الله تأويلنا احدهما لم يستنشق في المضمضة
 والاستنشاق باليدين كما في غسل الوجه بل يغمض بكتف واحد ويستنشق
 به ايضا والثاني انه قالوا فعلها باليد اليمنى رد القول من قال ان السنة
 ان يستنشق باليسرى لان الانف موضع ايها كوضع الاستنجاء فقلنا
 بفعلها بكتف واحد وهي اليمنى كذا في النهاية وفي مائة المصلي يغمض اليمنى
 ويستنشق باليسرى وفي المبسو يغمض ويستنشق باليمنى ويستنشق
 باليسرى وهذا موافق للكلام صاحب النهاية وكلام المصنف ربح فيما سألني
 وفي الفنا ورا اذا اخذ الماء بكتفه فيمضمض ببعضه ويستنشق باليمنى جاز
 ولو كان على يمينه لا يجوز ولو لم يغمض ثلاثا من غرة واحدة لم يضر شيئا
 وذكر الصيرفي ربح انه يصير آتيا بها قال واختلفوا في الاستنشق ثلاثا من غرة
 واحدة قيل لا يصير آتيا بالسنة بخلاف المضمضة لان في الاستنشاق

وقال في النهاية شرح الوفاة المصنفة اللهم اعني على صلاة الوان وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستسقاء اللهم ارحمني رايح الجنة
وعند غسل وجهه اللهم يقين وحي يوم يقين وجوه وسود وجوه وعند غسل يده اللهم اعني على كتابي يمين وحاسبي حاييسر وعند غسل رجلي اللهم اعني على
كتابي بشمالى ولا موحى وراة ظمري وعند مسح راسه واذا نزل الله اجمعين من الذين يقولون فيقولون السند وعند مسح رقبته اللهم اعني رقبتي من النار
وعند غسل جليده اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تفرق في الاقدام ويقضي على النبي عليه السلام بعد غسل مع الوفا ويقول بعد القول اللهم اجمعين
من التوابين واجعل من المنظرين الى شرح

يعود بعض الماء المستعمل في الكف وفي المصنفة لا يعود ولا يعود على
اسماكه ويغسل على الارض ولو بمصنفة وابتلع الماء ولم يجز اجزاء والافضل
انما يطعمه لانه ماء مستعمل فان ترك المصنفة والاستسقاء ان لم على الصحيح
لانها من سنن الهدى وركت سنن الهدى يوجب الاستسقاء
سنن الرضا قال العقبة ابو الليث اذا ترك المصنفة والاستسقاء
وركعت العجز يؤذى ويجيب ويساك بالاصابع كما ذكرنا في فصل كيفية
السواك ان لم يكن له سواك ويقول عند المصنفة اللهم اعني على ذكرك
وشكرك وحسن عبادتك ثم يستنشق بعد المصنفة ثلاثا بدهن اليمنى
هذا موافق للكلام المبسوط والنهاية ومخالفة للكلام مينة المصنفة ويخطى الى
يستنشق ويخطى فيخرج ما في انفه من الماء والرطوبة باليسرى كما صرح به في المبسوط
وتقدم الفرق بين الاستسقاء والاستنثار ويقول عند الاستسقاء
اللهم روحني رايح الجنة وارزقني من نعمها والسنة فيها اي المصنفة
والاستسقاء المبالة الا ان يكون صائما فليفرج واحلقوا في صفة المبالة
قال شمس الداية هي في المصنفة اي يدير الماء في فيه من جانب الى جانب
وقال الامام خواهر زاده هي الغرغرة في المصنفة وفي الاستسقاء وانما
لم يجزب الماء بنفسي الى ما اشتد من انفه لقوله صلعم بالغ في المصنفة
والاستسقاء الا ان يكون صائما رواه الاربعة وصححه الائمة كما تقدم ذكره
وابن حزمه وابن حبان والحاكم والبعوي ثم يغسل وجهه ثلاثا بامه
من غير تعنيف بايدي يضر بالماء وجهه ويحلق الحية تحليل الحية مسح
عندهما وقال ابو يوسف سنة وهو اختيار العدة ورجح وكيفية
تحليلها ان يخلها من اسفل الى فوق فقد كان النبي صلعم اذا توضأ وشبك
اصابعه في الحية كاستن المشط والحية مكسورة اللام وجمعوا الحية في
بكر اللام وضربا ورجل لجاني عظيم الحية والحي يفتح اللام عظيم الفك
وهو مثبت الحية من الالان وغيره وجمع الحية بكسر اللام والحاء والهمزة
ايضا بضم اللام وكسر الحاء وفي النصاب اذا كان من ثوب الموضي
طويلا ولا يصل الماء تحت عند الوضوء جاز وعليه الفتوى بخلاف الغسل
وحد الوجه من قصاص الشعر الى اسفل الذقن طويلا ومن شحمة الاذن الى

الى شحمة الاذن عرضا ويقول عند غسل الوجه اللهم يقين وجوه يوم يقين
سروا ونورا يوم يقين وجوه او ليالك اهل السنة ولا تسود وجوه
خرابا ووجرا يوم تسود وجوه اعدائك اهل البدعة وقيل الما يقين وقيل
المزيدين وقيل الكفار فمن كان من اهل نور الحق وسهم يوم القبة يساهي
اللون واسفاره واسفاره وابيضت صحيفته واشترقت وسعى النور
بين يديه وبيمينه ومن كان من اهل ظلمة الباطل وسهم بسواد اللون وكسوف
وكده واسودت صحيفته واظلمت واحاطت به من كل جانب نفوذاته
وبسعة رحمة من ظلمات الباطل واهله ثم يغسل ذراعيه مع المرفقين
ثلاثا ثلثا اي يغسل كل يد ثلثة ايت بيدها من قبل الاصابع الى المرفق
هذا هو السنة في غسل اليدين ان يدها من راس الاصابع الى المرفق
فان بداءه من قبل المرفق الى الاصابع جاز كذا في الجندر واعلم ان المرفق
والكعبين يد خلا في غسل اليدين والرجلين عملا لا اعتقادا حتى لو انكر
شخص فضيها لا يكون كذا في السراج الوهج ويقول عند غسل يديه اليمنى
اللهم اعطني كتابي على يميني وحاسبي حاييسر اسهل
بلانقته وقيل الحاسب اليسر ان يعرف ذنوبه ثم يجاوز عنه قال
صليهم من نوقش الحاسب هكذا ويقول عند غسل يديه اليسرى اللهم
لا تعطيني كتابي بشمالى ولا فروراء ظمري قال رسول الله صلعم بعض
الناس يوم القبة ثلاث عذبات فاما عذبتان جدال ومعاذير
وفي العذبة الثالثة نظائر الصحف فالجدال للاعداء بجا ولول لانهم
لا يعرفون ربهم فيظنون انهم اذا جادلوه بجوه او قامت جدهم والمعاذير
مدح يمتدح الكرم الى آدم والى انبياءه ويعتبر حجة عندهم على الاعداء ثم
يعتبرهم الى النار فانه يجب ان يكون عذره عند انبياءه واولائه ظاهر كونه
لاناخذهم الحيرة والعذبة الثالثة للمؤمنين وهو الوضوء الاكبر يخلو بهم ثلثة
في تلك الخلوات فمن يريد ان يعاينه حتى يزدق وبالحياء ويرفض ثوبه
يدبره وينفض العرق منهم على اقدامهم من شدة الجلاء ثم يفيض لهم ويرفع
عنهم رواه الترمذي الحكيم وعنه عابثه رضي قالت ذكرت النار فبكيت
فقال رسول الله صلعم ما يبكيك قلت ذكرت النار فبكيت فقل تذكرون

الظلمة

فيما بينهم

قال امدح فهو غيبته راضية اى حرمته قدر ضيقه جنة عالمة في السماء
 قتلوه فاما حيا فاما بعد ما دانية اذ نيت منهم فيقول لا يحيا به بل توفوني
 فيقولون قد غرتك كرامة امدح من انت فيقول انا فلان بن فلان لا يبشر كل
 رجل منكم بمثل هذا اكلوا وشربوا بهننا باسلفتم في الايام الحالية اى قد تمتم
 في ايام الدنيا واذ كان الرجل راى في الشرب عوالمه ويا حربه ويكره يتبعه
 عليه نود رياسته واسم ابيه فيعتمد الى حيا به فيخرج له كتاب اسود
 بخط اسود في باطنه الحسنات وفي ظاهره السيئات فيبدا بالحسنات
 فيقرأها فيظن انه سيخاف اذا بلغ اخر الكتاب وجد فيه هذه حسناتك
 وقد ردت عليك فيسود وجهه ويعلمه الحزن ويوقظ من الخمر ثم يعقب
 كتابه فيقرأ سيات فلان فلان والى اخرها ويزداد وجهه الاسود اذا
 بلغ اخر الكتاب وجد فيه هذه سيئاتك وقد عرفت عليك اى يقنع
 عليه الغدا قال فيعظم للنار وترزق عيناه ويسود وجهه ويكسر ايل
 العظام ويقال له اطلق الى صحابك واخبرهم ان لكل انسان منهم مثل
 هذا فينطلق وهو يقول يا ليتني لم اوت كتابه ولم ادر احيا به باليهما
 كانت العاقبة ما سمع يسمي الموت بك عني سلطان بهلك عني حقي
 قال امدح خذوه فغفوه ثم الجحيم صلوه يصلي الجحيم في سدة وزعماسيون
 ذراعا امدح علم باى ذراع فاك الحسن قال ابن عباس بذراع الملك
 فاسكوه فيما اى تدخل في فيه حتى يخرج من دبره وقيل بالعكس وقيل
 يدخل عنقه فيها ثم يخرجها ولو ان خلقه منها وصنعت على جبل لذاب فيها
 اصحاب فيقول بل توفوني فيقولون لا ولكن قد نرى ما بك من الحزن فزانت
 فيقول انا فلان بن فلان لكل انسان منكم مثل هذا واما قرأتى كتابه واد
 ظهره فخلق كتفه اليسرى فيجعل بين خطفه يدها فهاخذها كتابه وقيل يحول وجهه
 موضع قفاه فيقرأ كتابه كذلك فتوهم في نفسك ان كنت من السعداء
 وقد خرجت على الخلايق مسرورا الوجه قد حل بك الكمال والحسن والجمال
 كتابك في يمينك اخذ بيمينك ملك بنا دى على رؤس الخلايق هذا فلان بن فلان
 سعد سعادة لا شتى بعد ما ابدوا اما ان كنت من اهل الشقا فيسود وجهك
 وتخطي الخلايق كتابك في شمالك او من راء ظهره بنا دى بالويل والبنور

وما لك اخذ بيمينك بنا دى على رؤس الخلايق الا ان فلان بن فلان
 شتى شقاوة لا يسعد بعد ما ابدى قال القزطلى رح وقوله الا ان فلان بن فلان
 دليل على ان الانسان يدعى في الآخرة باسمه واسم ابيه وقد جاء صرحا
 في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انكم يوم القيمة تدعون باسمائكم واسماء آبائكم
 فاحسنوا اسماءكم رواه ابو نعيم ثم يمسح جميع رأسه مرة واحدة اى ليسوعب
 رأسه بالمشح والستيعاب سنة مؤكدة على الصحيح واما المفروض في مسح
 الرأس فاختاره القدر من مقدار الناصية من اى الجوانب شاء من الرأس
 وفي رواية مقدار ثلاث اصابع قبل وهو الصحيح وفي البدار مقدار الناصية
 وهو ربع الرأس فعلى رواية ثلاث اصابع اذا وضعتين وضعا حازولا
 يحتاج الى امرار يمين وعلى اخيرا القدر حتى يشترط اعدا متوق الى الماء ومسح
 مقدار الناصية وان مسح باصبع او اصبعين واحدهما لم يجز حتى يعيد بها
 الى الماء ويستوفى مقدار ثلاث اصابع على رواية الثلاث او مقدار
 الربع على رواية الربع ولو مسح باصبع واحد ببطنها وظهرها وجانبها
 جاز على رواية الثلاث وعلى رواية الربع لا يجوز وان مسح برؤس
 الاصابع لا يجزى وفي الجند اذا مسح باصبع واحد واما على رأسه
 لا يجوز الا اذا مسح بها ثلاث مرات وجد الماء في كل مرة جاز حيثما
 وكذا اذا مسح على خفيه باصبع واحدة واما عليه لم يجز حتى يعيد الماء
 ثانيا لانها في المرة الاولى حيا ازاها عن موضعها فذلك ماء قد توضى به
 فصار مستقلا وقال زوزا اذا مسح باصبع او اصبعين مقدار ربع رأسه
 جاز ولو كان له ذواتان مربوطتان حول رأسه كما يخطب الناس فمسح
 عليهما لم يجز سواء رسل او لم يرسل وهو الصحيح وقال بعضهم يجوز اذا لم
 يرسل كذا في الفاء وروى في المحدث رأسه في الماء مرة واحدة
 اجزاه عن المسح ولا يفيد الماء عند ابي يوسف وقال محمد يصير مستقلا
 ولا يجزى عن المسح وكذا كلف على هذا الاختلاف والمسح فيه اى في
 مسح الرأس ثلاث مرات جاء واحد هو في الحقيقة مسح رأسه كواحدة واحدة
 بماء واحد كونه حصل فيه التقدير باعتبار احرار البدار الى قفاه ثم الى مقدم
 رأسه ثم الى قفاه وفي المحيط وهو السنة استيعاب جميع الرأس وتكرار

بان يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه
 ويحركها في قفاه على وجهه ويحب
 جميع الرأس عن غايه مخرج وقاية

وما مسح كل رأسه مرة اذنه باية اى مسح كل اذنه
 من ههنا ومن ههنا في ثلثي الرأس وقوله مرة
 غفران رح حكى وضوء الف على السلام ولان
 ولان النكاح اربعة اهل التمسك فمسح مرة
 ولا يحصل ذلك باليد الا باليد في التطيب
 فصار مسح كحف الجبهة والذراع
 ما خرج كثر لم يلزم رجم

فانظر في المسح
 الورقة وحدت فيها تفصيلا مفقولا
 ما لم يلزم به في غيرها

श्री १५
 श्री १५ श्री १५ श्री १५
श्री १५
 श्री १५

في القبة

ولو سمع برؤس الاصابع لا يجوز الا اذا كان الماء سائلا
 ثم الكف لارؤس الاصابع في حال السيل وفيما والصحفة
 يجوز منقار اكان الماء اولاً ولا اكله في الفم ولو سدت
 ذواتها وسدت عليها لا يجوز وفيما يجوز ان ارسلت
 الاواصب اعادت من الماء ولو سدت
 على خوات كتمها ببعض من الماء ولو سدت
 وعافق الاذن من الرقبة وجب له ولو سدت
 جهته بجزء من المصباح ولو سدت
 من رضى له المصباح

المسح المسنون والله اعلم ثم مسح بالابهام ظاهر الماذنين وبالسبائك
باطنها ثم مسح بظاهريه الدين الرتبة هذا الذي ذكرنا من ان الماذنين والرتبة
بستهما بآء الرأس اذ مسح راسه ولم يصب يديه على العمامة والعنقوسه وكلما
شيء يجعله الاعاجم على رؤسهم الكبر من الطائفة يقال فيها بفتح القاف
وضم السين ويقال ايضا فلتسبه بضم القاف وفتح اللام وبالبيان والبرق
وهو يسمي بجيلة المرأة على وجهها ويبدو منه العنان والقفا رين تهيئة قفا
بضم القاف والتشديد شيء يجعل على اليد تحتها من العنق لئلا يارب على السطح
يستقل من شدة البرد والله اعلم ان لا يجوز المسح على العمامة والعنقوسه والبرق
والقفا رين لانه لا يخرج في شئ هذه الاشياء والرخصة في مسح الحفنين اما
بهي لدفع الخرج ولان ابنه صلواتهم لا مسح راسه ادخل من تحت العمامة
ومسح مقدم راسه ولو جاز المسح على العمامة لافترض عليه وكذا لا يجوز المسح
على العنقوس لان جميع هذه الاشياء لا يشق قطعها والمسح انما يجوز للمشفقة
ثم اذا كان العمامة رقيقة تنفذ البلية منها ويصيب الرأس مقدار مسحه
فانه يجوز وعليه يحمل ما روينا من صلواتهم مسح على عمامة فاما اذا وضعت يديه على هذه
الاشياء المذكورة ولم يصب على يديه بلل فانه ياخذ لمسح الماذنين والرتبة
ماء جديا ثم يغسل رجليه ثلثا ثلثا اي يغسل كل رجل ثلاث مرات
مع الكعبين يده من الاصابع الى اصابع رجليه الى الكعبين والله اعلم ان
تكرار غسل اليدين والرجلين الى الثلاث سنة مؤكدة بالادلة في فرض الوضوء
سنة مؤكدة فان على الصحيح وقيل اثنان سنة والثالثة اولى
وان اكتفى بالمرة الواحدة فيلزم ان لا ترك السنة المشهورة وقيل
لا ياتم لانه قد اتى بما اورد به اسدخ والسنة تكرار الغسلات لا الوضوء
واعلم ان تحبيل اصابع الرجلين سنة مؤكدة اجماعا وتحبيلهما في اسفل
الرفق بآء متعاطا ينبغي ان تحبيل بجنف البسري وانما يكون التحبيل
سنة بعد وصول الماء وكيفية التحبيل انما يدها بجنف رجليه اليمنى ويحتمل
بابها وما يدها بآء رجليه اليسرى ويحتمل بجنفها ويكون ذلك من اسفل
الرجل في باطن القدم والرفق لانه حيفة ومحمد رحمهما الله بان تحبيل اللحية
والاصابع فيكون تحبيل الاصابع سنة ان المعصود بالتحبيل استقاء الوضوء

في محله وذلك انما يكون في اصابع الرجل اثنان في اللحية فدخل الشتر ليس يحل
للفرض بل الغرض احوار الماء على ظاهرهما على الصحيح ولو توضعا في الماء والرجل
او في العنقوس العظيم وغسل رجليه في الماء اجزائه وان لم يحلل الاصابع كذا
في الفتاوى ويقول عند غسل رجليه اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم
ترسل فيه المائدة قال النووي في كتاب كشف علم الآخرة ان اذ المسح
في الموقفت الا المؤمنون والمسلمون والمحسنون والعارفون والصدوقون
والشهداء والصالحون والمرسلون ليس فيهم رتب ولا تفاوت ولا
ترتيب فيقول اسدخ وجل باهل الموضع من ربكم فيقولون اسدخ فيقول لهم
انتم فونه فيقولون نعم فيقول لهم ملك عزيب العرش لو جعلت البحار
الصبح في نورة ابها ما طهرت فيقول لهم يا اعداءنا ربكم فيقولون نفوذ
بآء منك فيقول لهم ملك عزيب العرش لو جعلت البحار الاربعه فشر
في نورة ابها ما طهرت فيقول لهم ان ربكم فيقولون نفوذ بآء منك
فيقول لهم الرب سبحانه في الصورة التي كانوا يعرفونها فيها او يسمعوها
في سجده من جميعهم فيقول مرحبا بكم وينظرونهم الى الجنة فيستقون فيهم بهم
على الصراط الناس افواج افواج المرسلون ثم النبيون ثم الصدوقون
ثم المحسنون ثم الشهداء ثم المؤمنون العارفون وبقى المسلمون
منهم الملبوب لوجه ومنهم المحبوس في الاعناق ومنهم قوم مضروا عن مقام
الايان فمنهم من يجوز على الصراط على مائة عام واخر يجوز على الف
عام ومع ذلك كله لم يفرق الله بين ربه عيانا لا يعام في رؤيته
فتوهم في نفسك يا اخي اذا صرت على الصراط ونظرت الى جهنم كنك
سودا لله قد لطي سعيه وعلل لبيها وانت تمشي احيانا وترحف
احيانا وروى مسلم في صحيحه من حديث ابي هريرة فيأتون محمد صلواتهم فيؤذونهم
ويرسل الامانة والرحم فيقولون جنتي الصراط يمينا وشمالا فيمر او لهم
كالبرق قال بابي انت وامي اي شئني كبر البرق قال الممر الى البرق
كيف يمر ويرجع في طرفه عين ثم كثر الرجاء ثم كثر الطير وشد الرجال بجرى
بهم اعمالهم وبنيتهم صلواتهم على الصراط يقول يا رب سلم سلم حتى يخرج
اعمال العباد حتى يجرى الرجل فلا يستطيع السير الا رجفا قال وفي حاشي الصراط

صلى على النبي وادعى افضل من جبرائيل والوليا فاذا وفيت ذلك فاعلم ان طاعتك في تقضى المساواة بين النبي وغيره في الدنيا
 انما انزلناه من قبل على النبي صلى الله عليه وسلم فاعلم ان طاعتك في تقضى المساواة بين النبي وغيره في الدنيا
 من بين اعطاه الله من التوابع سبب قراءة انما انزلناه من قبل على النبي صلى الله عليه وسلم فاعلم ان طاعتك في تقضى المساواة بين النبي وغيره في الدنيا
 انما انزلناه من قبل على النبي صلى الله عليه وسلم فاعلم ان طاعتك في تقضى المساواة بين النبي وغيره في الدنيا
 مع الانبياء في امر خاص فلا يتفق ذلك وانما يخص هؤلاء الانبياء بالكرامة واعلم لانهم من افاض الله الانبياء فاعلم ان طاعتك في تقضى المساواة بين النبي وغيره في الدنيا
 فيه بينه وبينهم فلا يتفق ذلك وانما يخص هؤلاء الانبياء بالكرامة واعلم لانهم من افاض الله الانبياء فاعلم ان طاعتك في تقضى المساواة بين النبي وغيره في الدنيا
 التفتيت والتفتيت هذا هو في خاطري بالامام الرباني في هذا المقام ولم اجد عليه شيئا من كلام العلماء لا عينا ولا انزلا ولا الله
 اعلم بالصواب

من مخرج مقولة ابي حنيفة
 المسبب لا يفسد

نا العبد

العلماء الى مريم وروح منه والجنة حوى والن روى روى البخاري في صحيحه
 من مات يوم من يامد واليوم الاخر قيل له ادخل من اي الباب الجنة
 روى احمد و قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغتم وضوءكم فقال سبحانك اللهم وبحمدك
 استشهد ان لا اله الا انت استغفر الله والتوب اليك واستشهد ان
 محمد عبدك ورسولك بحكم بختكم بخاتم ثم يوضع تحت العرش ولا يكسر حتى يرفع
 اليه يوم القيمة روى الطبراني في الاوسط من حديث ابني سعيد الخدري
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توفى فقال سبحانك اللهم وبحمدك
 استشهد ان لا اله الا انت استغفر الله والتوب اليك كسب في روى في
 في طابع فلم يكسر الى يوم القيمة ورواه النفاي وقال في اخره ختم عليها
 بخاتم فوضعت تحت العرش فلم تكسر الى يوم القيمة ثم يوفى انا انزلناه
 في ليلة القدر ثلاث مرات لعوله صلى الله عليه وسلم قراء انا انزلناه في ليلة القدر
 على امر الوضوء مرة كتب الله له عبادته خمسين سنة قيام ليلاها وصيام
 نهارها ومن قراها مرتين اعطاه الله ما يعطى الخليل والكليم والرفيع والجب
 صلوات الله عليهم اجمعين ومن قراها ثلاث مرات يفتح الله له ابواب الجنة
 فيدخلها من اي باب يشاء بلا حساب ولا عذاب وروى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من قراء انا انزلناه في ليلة القدر على امر الوضوء مرة واحدة
 كتب الله له الصدقتين ومن قراءها مرتين كتب الله له الصدقتين ومن قراءها
 ثلاث مرات بحشره الله مع الانبياء عليهم السلام ذكره ابن الجوزي
 ابو الليث السمرقندي في معجمه ثم يوضع على النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث
 صلوات من صل على بعد غسل القدرين عشر مرات فرج الله له وسجده
 نفعه ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسين بن احمد بن القاسم بن
 ادريس السمرقندي في كتاب الادب النبوية اعلم انه استحب هذه الاذكار
 على اعضاء الوضوء جماعة من العلماء وقال في سراج الوراق ومن كمال السنة
 في الوضوء ان ياتي بالادعية المروية عن العلماء قال فمن قال جميع هذه
 الدعوات في وضوءه خرجت جميع خطايه من اعضاءه وحتم على وضوءه
 بخاتم ورفعه تحت العرش فلا يزال يسبح الله ويحمد الله ويكتب له
 ثواب ذلك الى يوم القيمة فاذا فرغ من الوضوء صلى ركعتين شكر الله

وقيل ينوي بما سئله الوضوء يقرأ فيها بعد الفاتحة سورتي الاخلاص
 وهما الكافرون وقيل هو احد وعشرين ركعتين بن عامر بن قائل قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من احد يوضوء فيحسن الوضوء ويصل ركعتين يقبل بقلبه وجبه
 عليهما الا وجبت له الجنة روى احمد ورواه ابو داود والنفاي وابن ماجه
 وابن خزيمة في صحيحه قال النووي في شرح مسلم وقد جمع صلعم في ما يقبل للفتنة
 يعني قوله بقلبه ووجهه انواع الخشوع والخشوع لان الخشوع في الاعضاء
 والخشوع في القلب على ما قاله جماعة من العلماء وعمر بن زيد بن خالد الجعفي
 روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من توفى فاحسن وضوءه ثم صلى ركعتين
 لا يشعرونها غفرت له ما تقدم من ذنبه روى احمد ورواه ابو داود ولعله صلعم حاكيا
 عنه اسديق من احدث ولم يوضوء فقد جفاني ومن احدث وتوضوء
 ولم يصل ركعتين فقد جفاني ومن احدث وتوضوء وصلى ركعتين
 ولم يبال من حابه فقد جفاني ومن احدث وتوضوء وصلى ركعتين
 وسأل مني حابه فقد جفوت وكنت برئ جاف ولما رويته من
 حديث بلال رضي الله عنه قد تقدم في فتا والجلج وبكره صب الماء في الوضوء
 زيادة على العذر المسنون والعذر المعهود في الجزئيه اربعة الذين يروون
 ما ثبت الماء في المحيط من اداب الوضوء الى لا يبرف في الماء ولا يكثر
 بكثرة ذكره الشيخ الاسلام وذكر شمس الاية الحلواني ان هذا سنة ومن
 الادب ان يقول عند غسل كل عضو الدعاء المحكي ومن الادب ان يكلم
 عند غسل الناس ومن الادب ان يقول في امر الوضوء بنفسه حديث
 عمر بن الخطاب قال انما لا استعين على طهورنا باحد ومع هذا لو استعان بغيره
 جاز بعد ان لا يكون الغسل غيره بل يغسل بنفسه وقد صح ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم استعان بالمعزة رضي وكان المعزة رضي يغتسل الماء ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 يغسل ومن الادب ان لا يترك غوره مكشوفة يعني بعد الاستنجاء وقد
 صح ان الشيطان يلعب بمعاذ بني آدم اذا وجد مكشوفة ومن الادب
 ان يتأهب للصلاة قبل الوقت لا يروى عن عبد الله بن المبارك رضي
 انه قال من لم يتأهب للصلاة قبل الوقت لم يوفقها ومن الادب
 ان لا يسبح سائر اعضاءه بالحرقة التي يسبح بها موضع الاستنجاء وفي الادب

والحكم في حالة التوضي ما رواه وعند الافضل
 اشهدكم ان الله اعلم
 ربه كمال

الوجه الثاني
في قوله تعالى
وَمَنْ يَشْكُرْ
يُضَاعِفْ لَهُ
مِنْ فَضْلِهِ
كَثْرًا
وَمَنْ يَكْفُرْ
يُضَاعِفْ لَهُ
مِنْ عَذَابِهِ
كَثْرًا
وَمَنْ يَصَّدَّقْ
يُضَاعِفْ لَهُ
مِنْ فَضْلِهِ
كَثْرًا
وَمَنْ يَصَّدَّقْ
يُضَاعِفْ لَهُ
مِنْ فَضْلِهِ
كَثْرًا

ان يستقبل القبلة عند الوضوء بعد الفراغ من الاستنجاء ومن الادب ان يشترط
فضل وضوئه او بعضه مستقبل القبلة ان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى
ومن الادب ان يصل ركعتين بعد الفراغ من الوضوء ومن الادب
ان يلاء آية بعد الفراغ من الوضوء للصلاة اخرى وفي الخلاصة ومن الادب
ان يصل الماء منافيا لشكر الحائضين والشارب وفي الحائض الوضوء
ثلاثة فرض وهو وضوء المحدث عند قيامه الى الصلاة وواجب وهو
الوضوء للطواف وان طاف بالبيت بدون جاز ويكون تاركاً للوجوه
ومندوب وهو الوضوء على الوضوء والوضوء للمؤمن اذا اراد النوم
يستحب له ان يتوضأ ومنه الحائض على الوضوء وتفسيره ان يتوضأ
كلما حدثت ومنه الوضوء بعد الغيبة وان شئت الشروع ومنه الوضوء اذا
ضحك متعمداً ومنه الوضوء لغسل الميت ولا يابس للميت وضوء الغسل
ان يمسح بالماء من غير ذكره ذلك ومنهم من ذكره للميت وضوء الغسل
والصحيح ما قلنا الا انه لا يبالغ ولا يستقصي ليقبض اشر الوضوء على اعضائه
وفي حرازة الفقه الكراهية في الوضوء سنة استبراء التعريف في ضرب الماء
على الوجه والنظر الى العورة والمغضفة والاستنساخ باليد والامشاط
باليدين من غير عذر والقاء البراز في الماء ولان المقصود من الوضوء
الطهارة ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج في الطهارة حتى لا يرضى
لكم في الدين ولكن يريد ليطهركم من الاحداث والذنوب وليتم نعمته عليكم
وليتيم برخصته انعامه عليكم بغرايه ولعلكم تشكرون نعمته في الطهارة
نعمته في حق العبد لانه كان قبلها ممنوعاً عن الصلاة والطواف واخره
وقراءة القرآن ودخول المسجد اذا كان جنباً او حائضاً او ثوباً وقوله
اذا كان جنباً قيد لقراءة القرآن ودخول المسجد اما اذا كان محدثاً فيجوز له
قراءة القرآن ودخول المسجد فاذا اظهر فقد صار مطلق العنان في الكل
اي يجوز له فعل ما تقدم فيكون في حقه فوجب شكره لقوله تعالى
واستكروا لله انتم ان كنتم اياه تعبدون وقوله تعالى ان كنتم لا تعلمون
ولقوله صلوات الله على من انزلت عليه نعمة فليشكركم وقال صلوات الله على من
اصغرت او كبرت فقال الحمد لله الا كان قد اعطى افضل مما اخذ وقال

من نعمة

شكر
الحمد والشكر

اول ما يدعى الى الجنة الحمدون الذين يمدون الله في السر والعلانية
وفي صحيح مسلم انه صلوات الله على من يمد الله في السر والعلانية
عليها ويشرب الشربة فيحمد عليها ويروي عن عطاء بن رباح قال قال الله تعالى
كل حال دفع الله عنه بها سبعين دالاً هو بها الجذام وقال صلوات الله على من
واعطى فشكر وظلم فغفر وظلم فغفر او لمك لهم الا من وهم ممدون
وقال الطائفة ان شكر بمنزلة الصائم الصابر قال ومن لا يشكر الناس
لا يشكر الله كثر وقال اسرع الذنوب عقوبة كفران النعم وقال ان
النعم يجب ان يرى اثر نعمته على عبده وقال من اعطى خيراً فلم ير عليه سمي
بمنين الله معاً وبالمنة الله اعلم ان جنة الشكر ان تظهر في قلبك الفرح
بأمره وبنيمة وفضل عليك ثم تفيض في العمل بموجبه وذلك بالجوارح والقلب
واللسان اما الجوارح فاستعمالها في طاعة الله تعالى والتوقى من الاستغناء
بغيره على معاصيه فشكر العين ستر كل عيب يراه من المؤمن وان لا ينظر بها
الى المعاصي وقال صلوات الله على من نظر في كتاب اخيه بغير اذن فكان ينظر في ان
وقال سفيان النظر الى وجه الطالم خطية وشكر الماذن ستر كل عيب
من العيوب وان لا يسمع بها محرماً وشكر البطن حفظه عن تناول الحرام
والشبه وشكر اليد اعانة المسلمين والتقوى بها على الدين وحفظها
انما تقرب بها مسلماً او تناول حراماً او تؤذي احداً او تخون مسلماً
في امانة ووديعة او يكتب بها ما لا يجوز النطق به فاعلم احد اللاتنين
واما قوله صلوات الله على من يشكر الله فانه لا يكسو وقوله لا ياخذ احداً
على اخيه لا عيلاً ولا جاداً وقوله من اشرا الى اخيه بجدية فان الكفاية
تعدو منه عن الحذف ونحو ذلك وشكر الفرج حفظه عما حرم الله من الزنا
واللواط ومخونه ولا يصل الى حفظ الاخر يحفظ العين عن النظر والقلب
عن الفكر والبطن عن الشبع وشكر الرجل السعي الى الطاعات والشفاعة
والاعانة في الحاجات وحفظها عن المنع الى الحرامات والى ابواب
الظلمة وعلى الجمله فكلما شكركم باعضائكم نعمة من نعم الله تعالى
فتشكروا استعملها في الطاعة وان لا تحرك شيئاً منها في معصية واما
القلب فشكره دوام المراقبة وخوفك من الله تعالى فانه يراك والتفكير

شكر
الحمد والشكر

في المكوث وما خلق الله من شيء وقد قال صلوات الله عليه افضل من عباده
 سنة وحسن ظنك بالله وبالمسلمين ورحمتك لجميع الخلق واضمارك
 الخير اليهم وحفظك من الحسد والاربا والكبر والتعجب فاحمد الله على كل شيء
 لان الشئ هو الخلق باخيه على غيره والحمد لله على كل شيء وان لم يحصل
 له قال صلوات الله عليه بالكلية الحسان كما نكل اننا راحلنا والربا
 هو طلب المنزلة في العقب لئلا يبالى به الجاه والحشة وذلك من الهوى المبتغى
 وفيه هلك الاكثرون قال صلوات الله عليه على كل شيء مطاع وهو في متبع
 والتعجب المراد بنفسه وكل ما يراه به في الدين فهو حرام قال النزال بل هو
 من الكبرياء سواء كان في البدن كالمطهر النحول والحرث او بالهيئة كالاطراف
 او في اللباس كلبس الخشن والرفقة او بالقول كتحسين اللفظ او بالعمل
 كتحسين الصلوة او بكثرة الاصحاب ونحو ذلك فكل حرام قال النزال
 بل هو شرك لقوله صلوات الله عليه صلوة يراه في با فقد اشرك ومنهم
 صوما يراه به فقد اشرك واما طلب المنزلة بغير عبادة فلا يحرم ما لم يكن
 فيه تلبس كمن يتفوق في الضيافات وعلى الاغنياء ليعتقدوا سخاه
 وليعتقدوا صلاحه وورعه فليس بحرام وكذا اطلب الجاه للامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر واغواز الدين ونصرة المظلومين جائز واما التعجب
 والكبر فهو نظرك الى نفسك بعين الاستعظام والى غيرك بعين
 الاحقار والمتكبر هو الذي ابنى وعظف عطف وان وعظف انف وآن
 رد كلامه عليه استنكف قال صلوات الله عليه لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال حبة من كبر
 رواه مسلم وقال حاتم الاصح لا يخرج المتكبر من دار الدنيا حتى يره الله
 الهوان قال بعضهم وكل من يرى نفسه خيرا من احد من خلق الله فهو متكبر
 بل ينبغي ان يعلم ان الكبرية والخير من هو خير عند الله في الدار الآخرة
 وذلك عيب موقوف على الحاشية فشغلك بخوف سوء الحاشية عن التلبس
 مع الشك او في كبرك كما في خبر مضارب الغافلين ومسلم ختم له بشر
 مضارب الحاسرين قال ومن اكبر ان يحمل ما يجرى للناس بسببه من اذاه
 فمات او مرض قال قد رايتهم ما فعل الله به ويعول عند الايداء سرون
 ما يجرى عليه واحصل هذه الخصال حب الدنيا وللهذا قال صلوات الله عليه

رئيس كل خلق من اخذنا للشيء في ملكه ومن اخذنا لغيره من
 على الآخرة في حوزة واما الله ان يشكره ذكر الله وتلاوة كتابه
 وآثاره الخلق الى الخير وطريق السلامة والدعاء لهم وحفظهم من الآفات
 واجل المحامد ان يقول الحمد لله حمد ايوافى ويكافى في حوزة واعظم الشفاء
 وحسنه فوكل سبحانه لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك
 تلك الحمد حتى سرفضى ذكره جماعة من العلماء وسروا ان اودم يوم قال يا رب
 شغلني بكسب يدي فغلبني شغلها فيه بمجامع الخير والتبسم فادجى اقد
 نى اليه يا اودم اذا اصبح فقل ثلثا واذا امسيت فقل ثلثا الحمد لله
 رب العالمين حمد ايوافى نية ويكافى في حوزة فذلك مجامع الخير والتبسم
 وفي صحيح مسلم ان رجلا جاء الى الصلاة وقد جفرت النفس فقال الله اكبر
 الحمد لله اكثر اطيها مباركا فيه فلما قضى الفضة صلوات الله عليه قال ايكم المتكلم
 بالكلمات لقد رايت اثني عشر ملكا يبتدون في ايهم يرفعها ثم يدخل
 المسجد وهو ما وقف للصلاة مبينا كان او غير مبين ولا يمنع الجنب
 من دخول المصلى الذي ليس بمسجد ولا يصح الاعتكاف فيه لانه لا يؤمن
 ولا يكمل المسجد من خارج حرمه المسمى في كل شئ ويبدأ به رجله اليمنى الى
 يدهم رجله اليمنى في دخول المسجد وكذا في دخول البيت وفي كسب الثوب
 والفعل والسر اويل في الاكل والشواك والعلم والذوق والخلق
 والاكل والشرب والمصافحة واخذ الحاجة من الانسان ودفعها اليه
 ونحو ذلك وليس ان يغادر الداخل بغيره عند باب المسجد
 فيخرج ما به من الادب بالمراب وفي السراجية دخول المسجد منعلا مكره
 وفي خلاصة الصلوة ويقبل غيبة المسجد فيدخل خافيا بالادب والوقار
 ان يحسن المسجد لا يسم من التلوين لدخول عامة الناس بغال المسجد
 وترتهم حرمه المسجد يجوز ان يدخل بغيره في ثمن الابواب لو كان داخل المسجد
 فيخاف منه النادى او يخاف النجاسة يتنقل في المسجد ويقول عند
 دخول المسجد بسم الله والصلوة والسلام على رسول الله محمد وآله
 اللهم افتح لي ابواب رحمتك وفضلك ومغفرتك وزرني كما تملك
 وادخلني فيها برحمتك يا ارحم الراحمين لقوله صلوات الله عليه

كذا في صحيح مسلم
 كذا في صحيح مسلم

على اذ دخلت المسجد فابدا بركعتك اليمنى وقل بسم الله والحمد لله
 والصلوة على رسول الله محمد صلوات الله عليهم اجمعين لما ابواب رحمتك
 وابواب فضلك واذا برزت من المسجد اى حرجت منه فابدا بركعتك
 اليسرى وقل كذلك هذا آخر الحديث واعلم ان هذا الحديث بعضه
 في الصحيحين وبعضه في ابى داود وابى عوانة وابن ابى شيبة ولكن
 في الصحيحين اذا دخل احدكم المسجد فليقل اللهم افتح لي ابواب رحمتك
 واذا خرج فليقل اللهم اني اسئلك من فضلك ففي الدخول يسأل الله
 وفي الخروج يسأل الفضل ولم اجد لما رواه المصنف رجوعا في سؤال
 الرحمة والفضل في الدخول والخروج اصلا في الكتب الحديثية بعد عليه
 والله اعلم قال الشيخ نجيب الدين الطبري في جزالة جملته اذا خرج من منزله
 وقصد دخول المسجد سؤلى وجوه البرقنى قصد المسجد والاعتكاف
 فيه وزيارة بيت الله والطواف حوله وتقبيل الحجر الاسود واستلام
 الركن اليماني والصلوة حيث يصلح الله له واستتم الرحمة الله تعالى
 وذكر الله تعالى وتلاوة كتابه والتمسك بالبركة والصلوة على النبي
 صلوات الله عليه والدعاء للاخوان والاصحاب والاقارب
 والاربعون ونحو ذلك منكر كجب الاستطاعة وعوض ضعيف ونقص
 مظلوم وعارة مستغنى به اية مستندة في النصيحة للمسلمين والاصحاب
 بينهم والسعي في قضاء حوائجهم والكف عنهم والصبر على اذيتهم والصلوة
 عليهم بالبر والصدقة عليهم بوجهة وافاء السلام بينهم والبركة
 والمصافحة باليد وروى السلام وتتميم الطلوع والصلوة على جادة
 ان حضرت واستفادة اخ في الله يتعادون معه على طاعة واستغفار الله
 ان كان من اهل ذلك والاستغفار به وافتاء مستغف والصدقة بما امكن
 وفود اعمى واماطة الاذى عن الطريق وكف الجوارح عن معاصي الله تعالى
 البصر حرمت الله صلوات الله عليه في الجملة والسنن الرابعة
 واقامة سنة رسول الله صلوات الله عليه وتعليم حرمت الله تعالى
 واجابة المؤذن الرابعة وصدقة الرحم وبر الوالد والاحسان الى
 الابل والاحسان الى الاولاد والاحسان الى الخدم وحفظ الجوارح

صلى الله عليه

والشفا ونحو ذلك البر والتقوى واذا الامانة وعبادة مريض وزيادة اخ
 في الله تعالى واجابة دعوتك ونحو ذلك لما انتهى اليه علمه في وقت ذلك
 فيكتب له ثوابه فانه فقد ضوعف له فقلت وبعض هذه البناءات تخص
 بمن كان جوار بيت الله الحرام ثم ليحكم على العموم القاعدين في المسجد
 ان كان هناك احد من اهل موضع في المسجد وجد حاله ليس فيه احد فقد
 فيه وليس له ان يبرج احد او يعقد في موضعه وفي الضباب ان سجد
 احد بالدخول في المسجد واخذ مكانه في الصف الاول فدخل رجل اكبر منه
 سنا او من اهل العلم ينبغي له ان يتأخر ويقدّمه تعظيما ولا يتجمل رقاب
 الناس لانه اذا وازى المسلم حرام الا اذا وجد موضعا اى فرجا
 في الصف الاول فانه يتجمل رقاب الناس به فوجبت لايؤذونهم
 الى ان يصل الى الصف الاول في الفرج وان دخل رجل المسجد في الصف
 ملان انتظر حتى يراخو فان خاف فوت الركعة جذب واحدا في الصف
 لا علم له لايؤذون وان صلى معتد يا خلف الصفوف جازك في الفتاوى
 وفي الكرخي قال محمد بن رجل دخل المسجد والامام رآه قال حب الى ان
 لا يركع حتى يصل الصف وان خاف الفوت وبكره للرجل ان يركع دون
 الصف كما يكره ان يصل وحده خلف الصف وروى ابن ابي بكر دخل في
 صلوات الله عليه فركع ثم مشى الى الصف فخرج النبي صلوات الله عليه قال له زادك الله
 حياء ولا تفتد فان لم يكن فيه اى في المسجد احد او كان ولكن كانوا
 في الصلوة يقول سلام علينا وعلى عبادة الله الصالحين وفي التخييل
 اذا دخل الرجل المسجد وكلمه في الصلوة لا يسلم وان كان بعضهم في غير
 الصلوة يسلم وفي السراجية قال ابو القاسم الصغار ولو ترك السلام
 لا يكون تاركا للسنة ولفظ السلام في المواضع كلها السلام عليكم
 او سلام عليكم بالتسوية وبدون هذين اللفظين كما يقول الجاهل لا يكون
 سلاما والسلام عليكم بالالف واللام افضل من سلام عليكم وفي
 عمدة الابرار لو قال سلام عليكم بغير الف واللام وجوز لم يسلم
 شيئا ولا يجب الجواب ذكره في روضة الزندوسني وفي السراجية يفتي
 لم يسلم على احد ان يسلم بلفظ الجماعة وكذلك الجواب لان المؤمن

مطلب السلام

في الله وشفاعة خلقه من سلام ما يكسبه الله تعالى
 في الدنيا والآخرة كما يقول الجاهل لا يكون
 سلاما وانما الله تعالى في الظهور ويتبين للزاد
 مع الله تعالى وان لم يسلم بلفظ الجماعة
 من حيث قبل لو كان اقم بركت الشفاعة في جهنم

لا يكون وحده وفي كفاية السجدة روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سلموا على من
استقبلكم فان لم يجب هو يجب من هو جزمه يقع الكرام الكاتبين ولهذا
ادركهم ان يقول السلام عليكم ولا يجوز ان يقول السلام عليكم
لانه اذا قال ذلك فقد حرم الملائكة عن السلام وحرم نفسه عن جواب
الملائكة وان كانوا مستغنيين عن السلام فليست بمستغنيين عن جوابهم
لان جواب الملائكة رحمة والسلام خارج الصلوة له ثلاث مرات مرتبة
عالية ومرتبة وسطى ومرتبة ناقصة فالمرتبة العالية التامة ان يقول السلام
عليكم ورحمة الله وبركاته والوسطى ان يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
ان يقول السلام عليكم وفي روضة الرند ونسب السلام في خمس مواضع وفي
بعضها يرد الجواب وفي بعضها لا يرد احد هاتين الخطبتين يوم الجمعة يكره السلام
وتوسل لا يرد جوابه ويأتى المسلم لان الخطبة كالصلوة التي في تكرار السلام
على قوم هم مشغولون بالصلوة وتوسل عليهم احد يأتى المسلم ولا يرد جوابه
لانه يفقد صلوة التي كانت يكره السلام عند قراءة القرآن حتى اذا دخل
الرجل على قوم وهم يقرؤون القرآن جهر او احدهم يقرأ والباقيون يسمعون
يكره السلام عليهم وتوسل يأتى المسلم ولكن يردون جوابه لانه يسمعون
على تحصيل الفضيلتين جميعا رد الجواب والفداء والاحتياج الرابع
عند ذكر العلم حتى اذا دخل على قوم وهم جميعا او واحد منهم يذكر العلم
والباقون يستمعون العلم يكره السلام وتوسل يأتى المسلم وعليهم
ان يردوا جوابه لانه رتبهم على تحصيل الامر من واما يكره لانه يقطع عليهم
وقد قيل اذا دخل الحمام والناس عراة قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يسلم عليهم
عراة كانوا او غير عراة وقال اذا كانوا مستورين يسلم عليهم والافان
الحسن عند الاذان والاقامة في جميع الصلوات حتى اذا كان المؤذن
يؤذن او يعظم والقوم مشغولون ببناء الاذان والاقامة فجاوز رجل
يكره له السلام فان سلم انهم يردون جوابه لانه رتبهم على تحصيل الامر من
من غير ان يورد ذلك الى قطع شيء يجب عليهم الاعادة وفي كثر العباد
في تفسير السلام عليكم ثلاثة اوجه فبشر معناه السلامة لكم ومعكم وقيل
معناه الله عليكم اي على حفظكم وقيل معناه نحن مالمون لكم ثم يصلي

ركعتين

صلوات
على النبي وآله

ركعتين بحجة المسجد اربعونى بها حجة المسجد بقرآن فيها الكافرون والافان
وهي سنة عندنا ويكفي لحجة المسجد لكل يوم ركعتان وقال بعضهم يصليها كلها
ودخل المسجد اعتبارا بحجة الاثني عشر فانه يحكيه كلها لعمدة قالوا وفيه اذا كان
ثانيا في المسجد اما اذا كان جاره فان السن يترك حجة المسجد ويقتصر
في حجة المسجد ان يجلس ثم يقوم وفاته العلماء قالوا يصلي كما يدخل المسجد والافان
اذا دخل المسجد للوقوف فان شاء صلى حجة المسجد او لا ثم يجلس او يجلس
او لا ثم يصلي وفي المصنوعات حجة المسجد يسقط باء الواقعة قبل الخروج
و لو خرج ثم عاد وادى الواقعة لا يسقط عنه العتمة وقال بعضهم السن
يجزئ عنها لقوله صلى الله عليه وسلم لكل شئ حجة وحجة المسجد ركعتان وروي عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين حجة المسجد
رواه البخاري ومسلم وغيره ويستحب ان يعظم المسجد في تعظيم الله تعالى
لانها بيوت الله تعالى قال الله تعالى في بيوت الله ان ترفع ويذكر فيها
اسمه يسجد لربها بالغداة والافان رجال لا تعلمهم تجارة الى قوله تعالى
لنخرجهم الله احسن ما علموا وينبذهم من فضله وقال تعالى انما يعمر جدار الله
من آخرة بانه واليوم الآخر الاية وقال صلى الله عليه وسلم في المسجد على
جوده في المنزل اعطاه الله تعالى خمس خصال سهل لصيغ المبيت وصيغ
العبرة اعطاه كتابه بيمينه وجاز على الصراط كالبرق اللامع ودخل الجنة
مع الابرار وقال لائزال الملائكة يصلي على احدكم ما دام في المسجد يقول اللهم
اغفر له اللهم ارحمه ما لم يحدث وقال اذا نزلت غايمة من السماء
صرفت الى عمار المسجد وقال قال الله تعالى اذا نظرت الى مجالس العلماء
في عمار المسجد سكن غضبي وصفت عليهم وقال قال الله تعالى ان احب
عباد الله الى المتحابون بجناتي والمعلقة قلوبهم بالمسجد المستغفرون
بالسجود ذلك الذين اذا اردت باهل الارض عقوبة ذكرتهم
فتركتهم صرفت العقوبة عنهم بهم وقد ضمنه الله تعالى لمكانت بيوتهم المسجد
بالروح والراحمة والاجارة من البهائم الى رضوان الجنان وروى
ست مجالس ما كان المسلم في مجلس منها الا كان ضامنا على الله ان يدخل
الجنة الفاضل في سبيل الله او كان في مسجد جماعة او عند روض

او يبيع جنازة او في بيته او عند امام مقسط او قوله ضامن الى صاحب ضمان
 يبيع هو في رعاية الله تعالى واما بآل هذه الفضائل اذا عظم المسجد فلا يتكلم فيه
 بغيره في كلام الدنيا ويجوز هذا في الغش والمصيبة ولا يثبت فيه صلاة
 ولا ثياب في مكان ولا يضيئ على انسان ولا يؤذى احدا ولا يرفع فيه
 فيه صوتا ولا يعظم جدا ولا يسل سيفا ويطية ولا يترجمه ما استقل
 فقد قال صلعم انما بنيت المساجد للذكر والصلوة وقال في آخر
 الزمان ما من من امة ياتون المساجد يعقدون حلقات فذكر بهم الدنيا
 وحب الدنيا لا يجالسونهم فليس من هم حاجة ويرور الحديث في المسجد
 بكل الحنات كما تكل الى الخطب وفي السراجية يكره الكلام في المسجد
 وحلف الجنازة في الحلاء وفي حالة الطمان ومن المبال في المتعلقة بالمسجد ما قال
 ابو حنيفة وابو يوسف انه يكره الوضوء في المسجد الا ان يكون موضعاً
 قد اعد لذلك وقال محمد اذا لم يكن على اعضاء قد فلا بأس اما ابو حنيفة
 فيقول لا يدخل المسجد مستقراً في العادة ولا يكره شربه والمسجد
 يجنب استغفر كما يجنب النجاسة واما ابو يوسف فمن اصله ان الماء يقل
 بجنس النجاسات لا يجوز القاؤه في المسجد واما محمد فمن اصله الماء المستعمل
 ظاهر فاذا لم يكن على بدن نجاسة صار كاللبن والحل والبصاق في المسجد خطيئة
 وكفارتها دفنها في تراب مسجده ونحوه افعل ويكره ان يلقي نجاسة او نجاسة
 على تراب المسجد او حصيره او بواريه فان اضطر الى ذلك فالتفت على البوار
 والحصير اهون ويكره ان تستطرق في المسجد الا اذا كان لعذر فلا بأس بركب
 الجلوس في المسجد للحديث والتفكير والتأمل بالاجرة والتعلم بالاجرة
 وان كان يمشي لغيره فلا بأس به وكذلك الجنازة بالاجرة يكره والنفس
 لا يكره وكذلك يكره جيبيل السرير في المسجد لانه ليس من التعظيم والاصولة
 الجنازة في المسجد ان كان الميت في المسجد يكره اتفاقاً وان كان خارجاً
 والامام في المسجد لا يكره واحتمل الصدر الشهيد انه يكره في حاله ان يكره
 ان يمسح حقه الملقح بالطين على جدار المسجد واستطوانته والارباب المنبسط
 فيه ولا بأس ان يمسح على حشيش طلع فيه ليلقي او قطعة حصير او تراب
 مجموع من كفاية ليلقي ذلك كله ويرمي به خارج المسجد وكذلك الخشبة

الموضوع في المسجد لان هذه الاشياء ليست لها حرم المسجد ويكره من
 الا يتجارت في المسجد فان غسست فيه يتجوز في المسجد لا للفارس استحساناً
 كذا في الفتاوى وان استغنى عن بوار المسجد او حصيره في الذي جعلها
 فان مات من جعلها فيه فلا يهل المسجد ان يدفعوه الى فقير او مسعود ويتقنوا
 بتمت على مصالح المسجد او يدفعوه بان يشترطوا به شيئاً للمسيح والاكابر ترك
 العضة والحجارة في المسجد ولا يجوز ان خاف القويث ويجوز للمحدث
 النوم فيه بلا كراهة ويمنع منه الصبيان والمجانين والسكران ويكره
 لهم اكل ثوباً ونحوه مما له راحة كرحبة ودخوله لما ضروره ما لم يذهب
 ربه ولا بأس باغلاقه في غير وقت الصلوة صيانة له ولا بأس بالاكل
 والشرب فيه فالاولى بسط صوفة ونحوها وله غسل يديه فيه والآلة
 في طست ونحوه ولا يعقد فيه مريض يخاف تكونه ويحلف بن ايوب
 ان كان جالساً في المسجد فانه غلامه ياله من شئ فقام وخرج من المسجد
 ثم اجابه فيقول له في ذلك فقال ما تكلمت في المسجد كذا وكذا سنة بسلام
 الدنيا فكريت ان اتكلم اليوم فيه ويسحب الاكثر فيه من ذكر الله عز وجل
 والتبجيل والتحميد والتكبير وغيره من الاذكار ويسحب الاكثر من القرآن
 ومن قراءة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلم الفقه وسائر العلوم الشرعية
 وينبغي للجالس فيه ان يقرأ بالمعروف وينهى عن المنكر وهذا ان كان
 الا ان ما نوراه في غير المسجد الا ان ياكذ به يمكن من تحية المسجد
 اما حديث اول شغل او نحوه بسحب له ان يقول اربع مرات سبحان
 والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر قال ابو طالب الكلي في فوات القلوب
 ويكره يدعوا على من يشد ضاله في المسجد او يبيع او يبيع فيه كما ورد
 في الحديث ويدعوا على من يشد في المسجد شوا ليس فيه يدعوا السلام
 ولا ترهيب ولا حث على كرام الاحلاق ونحو ذلك ففي الحديث من تقوى
 يشد شعرا في المسجد فقتلوا فقتل الله فاك ثلاث مرات رواه ابن
 السنن وعنه محمد بن حنادة قال اوحى الله عز وجل الى داود عزم ان الظالمين
 عز ذكرى وعنه فقود بهم في ما جدر فانه جعلت على نفسه او الكس
 على نفسه ان من ذكرني ذكرته وان الظالم اذا ذكرني لعنته رواه احمد بن

من كان جالساً في المسجد فانه غلامه ياله من شئ فقام وخرج من المسجد
 ثم اجابه فيقول له في ذلك فقال ما تكلمت في المسجد كذا وكذا سنة بسلام

وعمر بن عبد العزيز قال كان الناس فيما مضى في مساجدهم على ثلاثة أصناف
 صنف في صلوة لها من اذنين نور ساطع وصنف في ذكر موعود به الى الله عز
 وجل وصنف سأل ما تنقل ذلك في احلاف السود من ائمة الدور والادب
 الاسواق الى المساجد صارت المساجد معادن حوضهم ومزارعهم طوفانهم
 ومواطن لهمهم يتفكرون فيها بالغيبه ويغيب بعضهم بعضا الغيبة وسروا ان
 اسرع علي داود وعمر ان احسن الاخيرين رجل نوسط سبي فاشكره فيه
 ذكر الدنيا وانما يوتي مظنة الخطبة الحور العين والطلب استغفار النفوس
 من ان سب داود فقل لينة اسراييل لا تكبر والاصباح في بيت المقدس
 ولجملوه لجلالي فانه من اجل سبي فقد اجلته باني آدم جعلت اسواق اخر
 بيوت واورثكم ان تحلبوا فيها الحور العين بالعداء والصلادة والافتقار
 على الذنوب وبذل المعروف يا داود استغفر في منزله ما يكون قومه
 تتبع الدنيا بهم في المساجد تاد لهم اعراض الناس في مساجدهم احلى عندكم
 من تادول العلم فيها العلم لرفقة لا يتفقون به وجهي لا ارفع لهم قدرا
 ولا اشر بهم رايا حيت الرجل منهم ان يجي الباطل يجمع الناس فيه اجانا
 لا تواسلهم الرحمة يقولون ذكر في بيوتهم كفى واحده منهم هناك صاحبه
 فاذا فعلوا ذلك لما عبت بهم الظلمة وتكسبوا صيدهم الى الذل والذل
 الساعة حتى تحمد المساجد سواها ومعدنا للخصوم اعلموا ما شئتم اهنا
 الخلق فانه بما يقولون بصيرة قال ابن الحاج في المدخل ونهى الناس عما
 يفعلونه من الخلق والجلوس جماعة في المسجد للحدث في امر الدنيا والجار
 الفلانة وما جرى على فلانة قال صلى الله عليه وسلم اذا الى الرجل المسجد
 واكثر من الكلام يقول الملائكة له اسكت باولي الله فان زاد فيقول اسكت
 يا بغيض الله فان زاد فيقول اسكت عليك لعنة الله فقلت وهذه النوع
 قد عنت به البلور حتى في المساجد الثلاثة المسجدا طرام والمسجد النور وبيت
 المقدس قد كثر فيها الحديث والقبيل والقال ورفع الاصوات
 سيما في ايام موسم قال الفقيه ابو الليث رح حرة المسجد في خمسة عشر
 خصله او انها ان يسلم وقت الدخول اذا كان القوم غوثا وان
 لم يكن فيه احد او كانوا في الصلوة فيقول السلام علينا من ربنا وعلى عباد الله

يطلبون

في المساجد
 في المساجد
 في المساجد

الصالحين الثاني ان يصلي ركعتين قبل ان يجلس الثالث ان لا يركب
 فيه ولا يبيع الرابع الا يسل فيه سيف الخامس لا يطلب فيه الضالفة
 السادس لا يرفع فيه صوتا يغير ذكر الله تعالى السابع لا يتحدث فيه من احاديث
 الدنيا ان من لا يتحلى راقب الناس التاسع لا يبيع في المكان العائز
 لا يضيئ على احد في الصف العاشر لا يبرهن من المصلين الثاني عشر
 لا يرفع اصابعه في الثالث عشر ان يترهد عن التماسات والصبان
 والمجاين الرابع عشر ان لا يقام فيه الحدود الخامس عشر ان يكون فيه
 ذكر الله تعالى ولا يغفل عنه والسادس عشر ان يرفع الله عنه قال قال رسول الله
 انما في الدنيا اربعة اشياء التوان في خوف ظالم ومسيح فباين قومه
 لا يصلون فيه ومصحف في بيت لا يقرأ فيه ورجل صالح بين قومه سوء
 لا خير فيهم سواه هذا الذي ذكرنا من ان يصلي كية المسجد اذا كان دخل في وقت
 مباح يباح فيه الصلوة من غير كراهية فاما اذا دخل المسجد في الاوقات المكرهه
 فلا يصلي كية المسجد ولكن يجلس استريح وينبغي عليه ويسج ويهتل ويكبر ويصلي
 على النبي صلى الله عليه واله وان كان من اهل العلم فيستقل ويشغل بالغة وسائر
 العلوم الشرعية ثم يعقد في المسجد ينظر صلاة الجماعة حتى يدخل وقت مباح
 وينبغي ان ينور الاعتكاف وان قل جوسه قال صلعم من اعتكف فواج
 ثوابه فكانما اعتق نسمة والادوات المكرهه خمسة ثلثه منها لا يجوز
 فيها الصلوة لا فرضا ولا فرضا ولا سجدة مكادة ولا صلوة جنازة عند
 طلوع الشمس هذا الاول وعند قيامها في الطهيرة هذا الثاني وعند غروبها
 هذا الثالث الا عصر يومه فانه يجوز اذا عصر يومه عند غروب الشمس وغير
 كراهية لانه اذا ما كاهت بالحدث حديث عقبة بن عامر قال ثلاث
 اوقات نهانا رسول الله صلى الله عليه واله ان نصلي فيها وان نقرأ فيها موتانا عند طلوع
 الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تنزل وحين تغيب الشمس للغروب
 حتى تغرب رواة مسلم وغيره يغيب اي تميل لا يجوز الغوايض فيها لانها
 وجبت كاطلة فلا يادى بان قص حتى انه يجوز عصر يومه لانه وجبت قضا
 النقصان سببه وفي المستضي قوله لا يجوز الصلاة عند طلوع الشمس
 اراد ما سوس النفل وفي المشكل قوله لا يجوز الصلاة ذكره موقفا بالالف

في الاوقات المكرهه
 في الاوقات المكرهه

في الاوقات المكرهه
 في الاوقات المكرهه

واللهم وبها لا يستوي الجنس فينبغي ان لا يجوز القطع وليس كذلك
فانه يجوز مع الكراهية الا ان وجهه الى الالف واللام هما للمعصية وهو
العرض فيصرف عدم الجواز اليه فقط فيقول ان كان المراد بقوله لا يجوز صلاة
النفل فنعاه لا يجوز فعلها شرعا اما لو شرع فيها وفعلها جاز وان شرع فيها
وقطعها يجب قضاء ثمة وان كان المراد العرض لا يجوز اصلا وقيل معنى قوله
لا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس لا ينبغي ان تفعل فان فعلت جاز والاول
ان يقول الكراهية شاملة لجميع الصلوات فرضا ونفلا لمعنى في الوقت
والكراهية اذا كانت لمعنى في الوقت توجب نعتها في الصلوة وفي الكراهية
معنى قوله لا يجوز الصلاة اي لا يجوز فعلها شرعا اما لو شرع فيها لم تكن كالتقول
لا يجوز مباشرة البيع الفاسد فلو باشره وقبض البيع ثبت الملك ثم لا لم يجز
الغوايض في هذه الاوقات لم يشرع فيها ثم فقهه بل ينقضي وضوءه قال في
المبسوط لو طلعت الشمس ويوم في صلاة النفل ثم فقهه قبل السلام فينبغي عليه
وضوء للصلاة الاولى لان وضوءه لم ينقضي اما عند محمد فلا نه صار خارجا
من الصلاة بطلوع الشمس وهي احد الروايتين عن ابي حنيفة وفي رواية
اخرى وان لم يصح خارجا من الحيضة فقد فسدت صلوة بطلوع الشمس لان
لا يجوز اداء النوافل في هذا الوقت كما لا يجوز الغوايض فالفتاوى
في هذه الحالة دون الحديث في صلوة الجنائز فلا يجعل حديثا وعلى قياس
قوله في يوسف يلزم الوضوء لان ضلوكه صاوي حرمة صلوة مطلقه وكان
حديثنا وذكر ابو الحسن الكوفي ان الاوقات التي يكره فيها الصلوة خمسة
تلك يكره فيها التطوع ولا يجوز فيها الفرض الا عصر يومه ووقت ان يكره فيها
التطوع ولا يكره فيها الغوايض فاما التثنية الاوقات فعند الطلوع وعند
الغروب اذا حترت وعند قيامها في الظهيرة واما الاوقات فبعد صلاة
العصر حتى يصيب المغرب وبعد صلوة النفل الى ان تطلع الشمس فان قلت
الحديث حصص ثلثة اوقات والعدد مخصوص بفيد الاقتصار عليه ومنع الزيادة
لما فيها من ابطال العدد ولذلك سميت لنا على اقل الجيوش والكره بذكر العدد
المنصوص عليه وهذا قد اخرج به اوقات اخرى يكره فيها الصلوة منها هذا ان
الوقتان ووقت خروج الخطيب الى ان يرفع من الخطبة فلزم منه ابطال العدد

الجواب انما يلزم ابطال العدد والمنصوص ان لو كان المنزلة عليه في الحكم
وفيما نحن فيه ليس كذلك فان التثنية المنصوص عليها حكمها ان لا يجوز فيها
الغوايض وكذا النوافل في بعض الروايات واما التثنية بها فيجوز قضاء
الطائفة وصلاح الجنائز وسجدة التلاوة ولكن يكره فيها النفل ولما ان
هذه التثنية دروية فكذلك رد ايضا عن النبي صلى الله عليه وآله قال لا صلوة بعد العجر
حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ولكن ان هذا النفل في حق النفل
دون الفرض فلا يلزم بمثل هذا الخلاف ابطال العدد والمنصوص عليه وقد قال
اصحابنا ان الصلوة في هذه الاوقات ممنوعة منها بكرة وبغيرها وعمر ابي يوسف
ان الصلوة وقت الزوال لا يجوز يوم الجمعة وهذا غير صحيح لانه وقت نهي
عن الصلوة فيه في غير يوم الجمعة فكذلك في يوم الجمعة قال في الهداية وحديث
عقبة باطله حجة على ابي يوسف في اباحة النفل يوم الجمعة عند الزوال
قوله عند طلوع الشمس حد الطلوع فيدرج او يخرج من المصنف ما دام
يؤخر على النظر الى فرض الشمس في في الطلوع لا يباح الصلوة فاذا خرج من النظر
ينبغي ان لا يحل في هذا ان كل موضع نهي عن الصلوة فيه لاجل الوقت
فانه لا يجوز ان يصلي فيه فرضا ولا نفلا وهي الاوقات التثنية وكل موضع
نهي عن الصلوة فيه لاجل الصلوة جاز فيه الفرض دون النفل واما سجدة
التلاوة وصلاح الجنائز فان وجهها في وقت مباح واخرها الى هذا الوقت
فانه لا يجوز قطعها اما لو وجهها في هذا الوقت وادبنا فيه جاز لانها ادبته
ما قصته فما وجبت اذ الوجوب بحضور الجنائز والتلاوة فان قلت
ما افضل الاداء او الاخير الى وقت مباح الجواب اما في صلوة الجنائز
فما افضل الاداء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم يحبوا بموتكم وقال ثلثة لا يؤخرن جنازة آتت
ودين وجدت ما يقضيه ويكره وجعلها كغيرها واما في سجدة التلاوة فافضل
الساخر لان وجوبها على التراخي وفي الهداية المراد بالنهي المذكور في صلاة
الجنائز وسجدة التلاوة الكراهية حتى لو صلوا فيه او تلا سجد في سجدة
جاز لانها ادبته ما قصته قال صاحب الجوايز هذا محمول على ما اذا حضرت
الجنائز عند تغرب الشمس او سمع تلاوة او تلاها بنفسه في هذه الحالة اما
اذا كان حضور الجنائز وسمع التلاوة قبل هذا فانه لا يجوز فعلها قطعاً

ويكون النسيح محولا على نفي الجواز فذلك العصر يومه لان السبب هو الجواز
 العائيم من الوقت وذلك الجواز العائيم من الوقت ناقص لان اخر وقت
 العصر لانه لو تعلّق بالكل لوجب الاداء بعد ولو تعلّق بالجزء الماضي فالجواز
 في آخر الوقت فاضى واذا كان كذلك فقد ادى ما وجبت بخلاف غير ذلك
 من الصلوات لانهما وجبت كاملة فلا تنادي بان قص لان الوقت الكمال
 من العصر اكثر من الوقت الناقص فكان اعتبار الاكثر اولى من اعتبار الأقل
 فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يجوز قضاء العصر العائيم بالكل في هذا الوقت
 لانه يكون مؤديا لها كما وجبت لان السبب لما انتقلت الى اخر الوقت وادى
 في نفس فقام قضاء في هذا الوقت قضاء لها كما وجبت لانكم اضعفت الوجوب
 الى آخر الوقت لانه ما مضى فبين ان يجوز كما لو ادى عصر يومه الجواب
 انما يضاف الوجوب الى آخر الوقت مادام الوقت باقيا ضرورة ان يكون
 الفعل اداء وان يتحقق الضرورة مادام باقيا فادام باقيا اضعفت الى آخر
 العائيم فيجعل ما مضى كانه ليس بسبب لان بعض السبب ليس بسبب اتمام
 اذا ذهب الوقت زالت الضرورة فيضاف الوجوب الى الجواز الذي
 لا نقصان فيه فيكون كما قلنا فلا يترتب بان قص فان قلت لو طلعت الشمس
 وهو في الصلوة العجفت بخلاف اذا غابت على مصلح العصر حيث
 لا يفسد في الفرج بينهما الجواب ان الوقت ان الشمس اذا غابت فقد دخل
 وقت المغرب فيكون مؤديا في وقت واما اذا طلعت الشمس فقد خرج لا
 الى وقت بل هو وقت مكروه ففدت قال في المضمرات والوقت ان
 بالمغرب يدخل وقت فرض مثله فلا يكون منافيا بالطلوع لا يدخل وقت
 الفرض الا بترت ان لو خرج وقت الجمعة في حال الجمعة فقد اجمعت لانه لا يدخل
 وقت فرض مثله وعنه ان يوسف ان صلاة الفجر لا تقضى بطلوع الشمس
 بل بغيره اذا ارتفعت الشمس اتم الصلاة وكان استحسان هذا ليكون مؤديا
 بعضها في الوقت ولو افترقا كان مؤديا جميعا خارج الوقت وكان
 اداء بعضا في الوقت ولو افترقا اولى من اداء الكل خارج الوقت
 وفي فتاوى اللجنة ولو كان يصلى عند الطلوع يقال له اصبر حتى يرتفع الشمس
 ولم يصبر يؤخر بطلع الصلاة ولو كان يشغل بالاشتغال وربما لا يصلي فالصلاة

ما العرف بين طلوع الشمس
 وغروبها في الصلاة

في وقت الطلوع اولى من تركها لان على من سب بعض العلماء يكون مصليا
 وكذا الحال من تركه له ان يدخل في الصلاة ولو اضطرب في الصلاة يقطع لانه
 معذور ولو كان لا يتوضأ وترك الصلاة لو امر بقطع الصلاة فالصلاة
 مع هذا اولى من تركها وفي المضمرات ذكرنا ان طعن رجب في هذا مسئلة غريب
 الشمس في خلال العصر وقال ما كان قبل غروب الشمس كان اداء ما كان
 بعد غروب الشمس يحتاج ان يتوضأ فيها القضاء ولو شرب في التطوع في الاوقات
 الثلاثة قال في النهاية يجب قطعها وقضاؤها في وقت مباح في ظاهر الرواية
 ومثل الافضل قطعها ولو مضى فيها فخرج عما وجب عليه بالشروع ولا يجب
 سواه فان قطعها واداه في وقت مكروه كما اذا دخل في التطوع عند
 قيام الطهيرة ثم افسده وقضاه عند الغروب اجزاه عند خلافه فان
 ان اذ لو اتمها في الوقت المكروه جاز لان اتمامها كما التزم فكذا اذا قضاه
 في الوقت المكروه لان القضاء منسب الاداء وكذا قال اللجنة اذا شرب في
 التطوع في الاوقات الثلاثة فالأفضل ان يقطع ويغض في وقت مباح ولو
 لم يقطع ومضى عليه فقد اساء ولا ينبغي عليه ولو شرب في الصوم في الايام
 المنبهة كيوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق ثم افطر لا يلزمه القضاء عند
 ابن حنيفة وعندهما يلزمه فيما سواها بين الصوم والصلاة وابو حنيفة
 فرق بينهما فقال الصلاة تقع اول بالتحريم وهي ليست من الصلاة عندنا
 فانقضت في غير نهي والدخول في الصوم يقع على وجه منعه عنه اذ الجواز
 الاول من الصوم صوم فوقع منبها عنه فلم يتعلّق به الوجوب ولو اوجب
 على نفسه صلاة في هذه الاوقات الثلاثة فالأفضل ان يصليها في وقت
 مباح ولو صلّاها فيها فانه يجوز ويخرج عن نذره ويسقط عنه وكذا اذا اوجب
 على نفسه الصوم في الايام المنبهة فالأفضل ان يصوم في وقت اولى لو صلّا
 فيها اجزاه ويخرج عن نذره عند خلافه لرفو في الهداية اذا قال لله على صوم
 يوم النحر افطر وقضى ففقد النذر صحيح خلافا لرفو لو صام فيه يخرج عن العدة
 لانه اداها كما التزمه وذكر في فتاوى صاعدا قال ابو يوسف من شرب في التطوع
 بعد العصر يؤخر بطلع ثم بالقضاء واما لو دخل فيها على ان العصر عليه ثم يتبين
 انها ليست عليه يؤخر بالانعام ولو شرب في صوم او صلاة على ظن انه عليه ثم

حكم الصوم في الايام المنبهة

ثم بين انه لا ينبغي عليه فاسد ولا يلزمه القضاء عند خلوها من كل شيء
في ارام الجراح وجب منى عنه مثل ان يكون لارب او متطليا او مجامعا
اراه وهذا لا شبهة فيه اذا دخل بالقبلة لانه ايجاب بالقول فان دخل
بسوق الهدى لزمه الا ارام ايضا لانه لا يلزمه الفسخ كذا في الكرخي ولو افترق
الطرف على طلق انها عليه فاقدر به رجل بنية التعلق ثم ذكر انه قد صلاها فقلوبها
مطافقنا عليه ولا على الذي اقتدر به ذكره الجندري في باب السجود في الصلاة
يجب على المقتدر القضاء عند بعض المشايخ ووقتان يجوز فيها الفرض قضاء
ويكره فيها التعلق الوقت الاول بعد صلاة الوضوء ان تغرب الشمس والوقت
الآخر بعد طلوع الفجر الى ان تطلع الشمس الا ركعتين سنة الجهر فانها يؤتيان
بعد طلوع الفجر قال في السراج الوهاج انما يكره التنفل بعد صلاة الفجر وبعد صلاة
العصر اذا كان قصدا حتى لو قام في العصر بعد الاربع سبعا او في الفجر لا يكره
ويتم لانه من غير قصد وفي الجندري لا يضيف ركعة اخرى في الفجر والعصر لان
التعلق بعد ما كرهه ولو افترقا ولم يضيف اليها اخرى قال صاحبنا لا يلزم
قضاؤها عند زوالها قضاء ركعتين ولا بأس ان يصلي في هذين الوقتين
الفرائض وسجدة التلاوة ويصلي على الجنائز لما بينا ان النسي انما ورد لاجل
فعل الصلاة فمنع من النوافل ولم يمنع من الفرائض ولان الكراهية كانت لحق
الفرض فخصم الوقت من بعده كالمشغول به لا يمنع في الوقت فلم يظهر في حق
الفرائض ولا في حق ما وجب بعينه كسجدة التلاوة وظهر في حق المنذور لانه
متعلق وجوبه بسبب جهة وفي حق ركعة الفجر في الدعاء شرع فيه ثم خمد
لان الوجوب لغيره وهو ضم الطواف ومبارة المؤدى فان قيل كم مرة
يثبت في حق الفرائض دون النوافل فكذلك السورة في ركعة واحدة
والاعتماد على جابطها او سطوانه من غير عذر والترح لا على وجه التكبر ومنها
انقلب الامر فثبت الكراهية في حق النوافل دون الفرائض فما وجه قيل
وجه ما ذكرناه هو ان الكراهية كانت لحق الفرض الى اخره وتفسيره هو ان
الفرائض في الاوقات الثلاثة اما لا يجوز لمنع في الاوقات وهو ان
الشمس اذا طلعت تطلع ومعهما من الشيطان فاذا ارتفعت فارقتا
فاذا استوت فارقتا فاذا زالت فارقتا فاذا ادنت للغروب فارقتا

فاذا غابت فارقتا فلو كان ذلك انما يقع في حق الفرائض والنوافل وانما
النع الوارد في هذين الوقتين فلم يكن لمنع الفضل بالوقت وانما منع من
النفل لاقامة ما هو اول منه وهو مراعاة الوقت مشغولا بالفرض بما
يجب من الوقت كانه في الصلاة بعد مراعاته وجعل الوقت مشغولا
بالفرض بما يجب من الوقت اوله من اقامة النفل فاذا صرفه الى النفل وهو
دون الفرض كره له وانما اذا نوى القضاء في هذين الوقتين فقد صرفه
الى منكر فيجوز ان يؤدى فرض الوقت فيها فكذا في سائر الفرائض وانما
ذكره من عدم كراهية الاعتماد على الجابط في التعلق وذكر كراهية في الفرض قلنا
ان النوافل غير مقدرة فدخلت الرخصة في اوصافها لئلا يتفعل عنها اداء النوافل
وهو خير موضع مستدام ولذلك جاز اداؤها مع الدعاء على العباد
بجفاف الفرائض وقولنا لانه متعلق وجوبه بسبب جهة النوافل
اذا كان وجوب المنذور بسبب جهة النوافل لانه جهة الشئ جعل
كالنفل المستدام بخلاف الجنائز وسجدة التلاوة لان وجوبها جهة
الشرع فان قلت ركعتا الطواف واجبتان عندنا وجوبهما جهة
الشرع بعد الطواف كوجوب سجدة التلاوة بعد التلاوة فينبغي ان
ان يؤتى بهما في هذين الوقتين كسجدة التلاوة بل هما اشد وجوبا من التلاوة
من حيث ان التلاوة ليس من جنس الواجبات والظهار من جنس
الواجبات بل من جنس الفرائض فلم لا يؤتى بهما قبل انما عرفنا كراهتهما
في هذين الوقتين بالاشارة وهو ما روي عن عمر بن الخطاب بالبيت اسبوعا
بعد صلاة الفجر ثم خرج من مكة حتى اذا كان يدي طوى بعد طلوع الشمس صلى
ركعتين وقال ركعتان مكان ركعتين فقد اتوا بها الى ما بعد طلوع الشمس
والاصل ان ما وجب بايجاب اسبوعا فانه يجوز في هذين الوقتين وما وجب
مضافا الى العبد لا يجوز كالمندورة والنفل الذي يرضيه وركعة الطواف
لان ركعة الطواف وان كانت واجبتين فان وجوبها بفعله وهو شرعه
في الطواف وانما كره التنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعة الفجر لان النبي صلى
مع من صلى النوافل لم يزد عليها قال شيخ الاسلام النفل فيه عا سوى ركعة
الفجر للحج ركعة الفجر لا للحل في الوقت فان الوقت متعين لها حتى لو نوى

تطوعا كان عنها فقد منع عن تطوعه الا يتبين جميع الوقت كما يستعمل بهما
لكن صلاة فرضي الا فورا ركعتين الفجر فجاز ان يصرف الوقت اليه وفي
التنجيس من تطوعه في اخر الليل فاصح ركعتين الفجر كان الا تمام فصل
لان وقت الطلوع بعد الفجر لا عز فقد قال في الفتا ور ولا يؤيان عن
سنة الفجر على الاصح ولو صلى ركعتين وهو يظن ان الفجر لم يطلع ثم تبين
ان طلوعه فانه يجوز عن ركعتي الفجر ولا ينبغي ان يعيد قال في النهاية الا اذا
التح كره فيها الصلاة اشاعت فتدانه من يكره الصلاة فيها لمع في الوقت
وهي وقت الطلوع والغروب والاكسوف وقتها او فوات لمع
في غير الوقت وتأثيرها في النوافل وما في معنا النوافل ولا تأثرها في
الغرائب وهي بعد طلوع الفجر وبعد صلاة الفجر قبل طلوع الشمس وبعد
صلاة العصر قبل التغير وبعد الغروب قبل صلاة المغرب وعند الخطبة
يوم الجمعة وعند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف
وعند خطبة الاستسقاء قال في السراج الموضح وقوله خطبة الكسوف فيه
نظرا لانه ليس في الكسوف خطبة على المشهور وفي زوائد الزند وسي كره
النافلة في عشرة اوقات ولا يكره فيها الغائبة احدها بعد طلوع الفجر
قبل صلاة الفجر يكره النافلة غير ركعتي الفجر ولا يكره الغائبة الثانية بعد صلاة
الفجر قبل طلوع الشمس يكره النافلة ولا يكره الغائبة حتى لو ترك ركعتي الفجر
مخافة فوت جماعة الفجر باسرها فاضل المجمع الا انهم لم اراد ان يصلي ركعتيها
بعد صلاة الفجر قبل طلوع الشمس كره عندنا ولو خاف ان لا يلم يصل ركعتي
الفجر فائت ولا يقد على قضائها بعد هذا فاحمل فيه ما قال الا انهم ابو بكر
بن الفضل انه ينبغي ركعتي الفجر قبل صلاة الفجر ثم يطلعون ويشترع في صلاة الايام
فاذا فرغ من صلاة الايام يعوم ويصل ركعتي الفجر ولا يكره ذلك لانها صارت
وبنا عليه بالشرع فيها ولا يكره قضاء الدين في هذه الساعة قال صاحب
الروضة ولكن لا يجعل هذا حرفة في جميع الايام الثالث بعد صلاة العصر
قبل اصفر الشمس يكره النافلة ولا يكره الغائبة الرابع عند خطبة الجمعة
يكره النافلة ولا يكره الغائبة عندنا الا ان يكون شرع في النافلة فنقرأها
اربعا ان كان قام الى الثالثة ويتر كعتين ان لم يكن قام الى الثالثة الخامس

عند اذان الجمعة وهو الاذان الذي يؤذن عند المنبر ويكره الكلام بعده
في وقت اذان الجمعة واقامتها عند ابي حنيفة وقال لا يكره ان يوس
عند الاقامة يوم الجمعة البع الخطبة في العيدين ان من ذوات السع والعاشر
عند ثلاث خطب في الموسم خطبة قبل يوم التروية ويوم بعد صلاة الظهر
بلا خطبة وخطبة في يوم عرفه قبل الظهر فيها جلست وبعد النحر يوم خطبة
واحدة بلا جلست وقبل يكره الصلاة عند خطبة الاستسقاء وهذه العشرة
الادوات التي يكره فيها النافلة ولا يكره الغائبة فاذا دخل وقت صباح
يباح فيه الصلاة فرضا ونفلها ولا يكره يوم ويؤذن ويصل سنة الوقت
ثم يعتم الصلاة ويصل الوضوء هذا ان كان يصلي وحده وان كان يصلي
بالجماعة لا يحتاج الى الاذان والاقامة ويكفيه اذان المني وان كان يصلي
فائتة واحده يؤذن لها ويعتم سواء كان منفردا او صلوا الغائبة بجماعة
اعلم ان الكلام في الاذان في مواضع في تفسيره لغة وشرعا وفي بيان
سببه وفي بيان صفة وفي بيان كيفية وفي بيان فضله وفي ما يجب على
المعتم عند الاذان وفي بيان سنة وفي بيان المحل الذي شرع فيه وفي
بيان وقته اما تفسيره لغة فالاعلام قال اذ اذ ان من الله ورسوله
الى العالم واما شرعا فهو اعلام مخصوص في اوقات خاصة مخصوصة واما
سببه فتوعان سبب في الابداد وهو سبب النبوت في البقاء بسبب
النبوت حريث عبد الله بن زيد بن عبد بن عبد رب الحارثي الانصاري
وهو من بني الحارث بن الخزرج شهد بدرا وحدثنا ما روى ان النبي صلى
جمع اصحابه ورسولهم فيها يدعوا به الناس الى الصلاة فقال بعضهم يا
الناس فوس فعد قال صلتم هو الانصار وقال بعضهم السبور وهو البوق فقال
هو اليهود وقال بعضهم يضرب الدف فقال هو الكروم وقال بعضهم يوقد
النار فقال ذلك للمجوس وقال بعضهم يرفع راية فاذا اراد الناس
اعلم بعضهم فلم يجبه ذلك فلم ينفق اراهم على شئ فقام رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال عبد الله بن زيد فبنت ميمنا يا بهنام رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذ انا في ات وعليه ثوبان احمران فقام على جوف الحارثي
وفي يده ناقوس فقلت له اينعني فقال ما تصنع به قلت يضرب به عند صلاة

محل الكلام في الاداء
ان الكلام في الاداء

استماع

[illegible]

60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525
 526
 527
 528
 529
 530
 531
 532
 533
 534
 535
 536
 537
 538
 539
 540
 541
 542
 543
 544
 545
 546
 547
 548
 549
 550
 551
 552
 553
 554
 555
 556
 557
 558
 559
 560
 561
 562
 563
 564
 565
 566
 567
 568
 569
 570
 571
 572
 573
 574
 575
 576

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

ومسلم وابوداود والنسائي قال المطالب في التوبة بينهما الامامة والاعانة
 لا توفى التوبة الا قول المؤذن في صلاة الجهر الصلوة خير من النوم ومعنى
 التوبة الاعانة بالشيء والاعانة بوقوعه وانما سميت الامامة توبة لان
 اعلام باقاة الصلاة والاذان اعلام بوقت الصلاة وقال صلوات الله
 عليه والاعانة بالصلوة ذهب حتى يكون الركوع والارادة والارادة المكنية
 ستة وثلاثين ميلا رواه مسلم وقال المؤذنون اطول الناس اعانة
 يوم القيمة رواه مسلم فان قيل ما بين الجهر وطول العنق عيب في القيمة
 فان كذا الخ سبع ما في ذلك احد اطول الناس رجاء لانه يقال طال
 عنقك الى عدك اى رجاء وقيل معناه اكثر الناس اتباعا يوم القيمة
 لانه يتبعهم كل من يسلط باذانهم يقال جاء في عنق من الناس ارجاءه وقيل
 ان اعانة تهم تطول حتى يجيبهم العرف يوم القيمة لانه روي ان العرف يجيب
 الناس يوم القيمة وقيل وصفهم بطول الاعانة لانهم اليه اعانهم من
 نواب الله مع لانهم يشهدون يوم القيمة حقيقة لطمعهم في دخول الجنة
 وقيل معناه اكثر الناس اعانة لانهم اعانوا في طاعة الله وقيل
 طول الاعانة عبارة عن علو الدرجة وحسن البقية والتقدم في المنزلة
 فان العرف نصف السادة والاروس بطول الاعانة وقيل معناه
 اعانة بكسر الهمزة اى استند الناس اسراعا الى الجنة وهو قول غير معتبر
 رواية ومعنى اهل الاذان افضل ام الامامة قال بعضهم هو افضل
 من الامامة لقوله صلوات الله عليه وسلم المؤمنون امناء فاستند اليه الامامة
 وغفر للمؤمنين والذين آمنوا حسن حال من الصالحين ولانه دعى للامانة بالارادة
 وللمؤمنين بالمغفرة والعفو ان افضل من الرشد وقال بعضهم الامامة
 افضل لان الجنة صلوات الله عليها بعدد كائنا اية ولم يكونوا مؤذنين وهم
 لا يخافون من الامور الا افضلها وقال بعضهم هما سواء وقال صلوات
 الله عليه وسلم ليررت ان احب عبادة الله الى الله رعاية النفس
 والعمر يعني المؤذنين وانهم لتعرفون يوم القيمة بطول اعانهم رواه
 الطبراني في الاوسط وقال صلوات الله عليه وسلم ثلثة على كنان المسك يوم القيمة
 يغيظهم الاولون والاخرون عبد ادى حوى الله وحوى مواله ورجل

ام قوما وهم برضوان ورجل ينادى بصلوات خمس في كل يوم وليلة
 رواه احمد والترمذي وقال في المؤذن المحتسب كالشاهد المشط في
 دمه بينه وبين الله بين الاذان والاقامة رواه الطبراني في الاوسط
 ورواه في الكبير وقال المؤذن المحتسب كالشاهد المشط في دمه اذا
 مات لم يدق في قبره وقال من اذن ثلثة عشرة سنة وجبت له الجنة
 وكتب له ثمانية في كل يوم سبعون حسنة وبكل اقامة ثمانون حسنة
 رواه ابن ماجه والدارقطني والحاكم وقال صحيح على شرط البخاري وقال
 من اذن محتسبا سبع سنين كتب له براءة من النار رواه ابن ماجه
 والترمذي واستقره وقالت الحكمة الاذان تسعة عشر كلمة في كل
 يوم وليلة خمس صلوات والليل والنهار اربعة وعشرون ساعة
 فانه اذن في كل يوم مرة وصلوات خمس عشرة سنة ما اركب من الذنوب
 في هذه الاربعة والعشرين ساعة تسعة عشر سجدة الاذان وخمس
 سجدة الصلوات الخمس وعشر الى تسعة قال زاد الله بعد اذ في ايام
 ابن عمر وغيرهم الامير حمزة شرف على الفوق قال محمد بن ابو منصور عيسى
 بن موسى العابد الزاهد قال رايت في النوم في احد تلك الليالي كانه
 واقف على الجرس والادبر ترفع والنا قول لا حول ولا قوة الا بالله
 فذهب بعد اذ ووقف اذا كان من حسن الصورة فوقع في قلبه انه ملك
 في ناحية قطيعة الربيع ثم استقبله امرئ من ناحية الكرخ فقال الذي جاءني
 ناحية الكرخ للذي جاء من ناحية الربيع ما الذي امرت به قال امرت
 بتقويتها كلها حتى اذا لم يبق فيها احد حبست الماء عنها ثم نبت عن ذلك
 فقال له امرئ ولم كان هذا قال رفعت ملائكة الليل الى الله تعالى وهو اعلم
 بذلك في جميع خلقة الا افضت بعد اذ البارحة سبع فخرج حوام فضرب
 الله تعالى وامرني بتقويتها ثم رفعت ملائكة النهار وهو اعلم به منهم في جميع
 هذا اليوم سبع مائة اذن بعد اذ من سبع مؤذن فعني الله تعالى به لانه
 هو لاء وذهب مسيرهم لحسن شفاعته سبع مائة مؤذن قال ابو منصور
 صاحب الرواية فانتبهت من النوم فرأيت رجلا وادبته البقرة فاذا الماء
 ينقص شيئا فشيئا حتى انتهى الماء الى حده وعنه عثمان بن الزبير قال مات

فصل في اذان

سالم بن عباد فاجتمعوا عند ابيه عباد فخرن ابوه فخرنا شدة الفيل
في ذلك فقال والله لا اخرج على فراقة ولكنه مات على حاله سنية فلما وضع
في قبره وانه عليه ايام جاء رجل الى ابيه فقال رايت ابنك في المنام
فقلت ما فعل امك بك قال غفر لي قلت بماذا قال حررت بمؤذن ال
فلان وانا فاصد الى المعصية الكبيرة وهو يؤذن فوقفت حتى شهدت
مع الاذان واجبت المؤذن ثم رجعت فلما وضعت في قبري دخل علي
فلان عليطان وقصد التقذي فاذا مناديتا في امسك عن عذاب
العبد لا يجلي من الرب العزيز ان يعذب عبدا في بطن الارض شهيد
على ظهره اذان المؤذن وشهد بالوحدانية وسمع الاذان من اوله
الى آخره لا يتفاد حركات اسد فامسك عن عذاب فتوديت ان قد غفر
لك ربك لاسمائك اذان مؤذن ال فلان وعنه اني القاسم الخطيب
الرازي قال بلغنا زبيدة كانت في مجلس شراب لها وعندها القينات
والمغنيات فلما دبت فيها اخذ المؤذن في دارها بالاذان فاحترقن
بالامسك ليخرج المؤذن من الاذان وشهدت بمنزل ما شهد به
المؤذن فلما توفيت راها بعض الصالحين في المنام فقال لها يا زبيدة
ما حالك قال غفر لي ربي فقال لها بسبب الخاض الى حفرة بين مكة
والمدينة قالت لا فانها كانت اموالا مفضولة فجعل نوابها لاربابها
فقال لها بماذا غفر لك قالت كنت في مجلس شراب الخمر فامسكت
عن اللحم والشراب حين اخذ في الاذان فقال اسديت للملائكة مسكوا
عن عذابها فلم يكن التوحيد في قلبها راسخا عند الصبح ما ذكرتني عند الشكر
فغفر لي بذلك وسبيل بعض الحكماء ما الحكمة في الاذان للصلاة في
العبادة من العبادات اذان اجاب الحكمة فيه ان الاذان بتبنيه على
ايوال القيمة فالاذان الاول يشبه النفخة الاولى لموت الخلايق
والاخرة يشبه النفخة الثانية لبعث الخلايق قال اسديت واستمع
يوم ينادي المادي من مكان قريب يقول اسرا فيل علم على صفحة
بيت المقدس فينادي بها الحكم المتفرقة والجلود البالية والشعور
المتفرقة اجتمعوا للموضع على الرحمن والقيام الى الصلاة يشبه قيام

الخلايق

الخلايق من قبورهم يعقون يوم القيمة ثمانية عام صم بهم قال اسديت يوم
يقوم الناس لرب العالمين والوارثة في الصلاة يشبه المكتب
بين يدي الرب عز وجل يظهر فيه ما عمل العبد من خير او شر فيسر بخيره ويخسر
من شره كما قال اسديت اذ كان كتابك بنفك اليوم عليك حسينا والاول
يشبه جنود الخلايق لرب العالمين كما قال اسديت وعنت الوجوه في
القيوم والسجود يشبه سجود اهل القيمة اسديت كما قال اسديت يوم يكشف
عن سائر ما يدعون الى السجود والتشهد يشبه الجنود بين يدي امه
سج كما قال اسديت وسرى كل امه حانية والسلام يشبه تنزيح الخلايق
كما قال فربوع في الجنة وزيوع في السعد وعمر عمر بن الخطاب رضي قال
لا وقف بلال عند اول الاذان فقال اسد اكبر اسد اكبر بهط جبريل يوم
على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد هوذا ابليس اللعين في ملا من جنوده قد
بهط وسط البحر حتى رهب الى شط فقال ابليس لعنه الله امر حذرت
فلما قال تشهد ان لا اله الا الله قال عبد الرب فلما قال تشهد ان
محمد رسول الله قال بنى مرسل فلما قال حي على الصلاة قال فريضة تزلزل
فلما قال حي على الفلاح قال افزع من اجاب اليها فلما قال اسد اكبر اسد اكبر
لا اله الا الله وفي ابليس لعنه الله ثار بارا وله رنة يرفع صوت بعض
حتى بهط البحر الاخر ثم قال جبريل علم يا محمد ان اسد ضامر لمؤذن او سمع
الاذان فاستمع رغبة وحسبة ان يومه من الفزع الاكبر يوم القيمة وان
اسديت يبعث المؤذن من قبره وهو يؤذن باذانه الذر كان يؤذن بي في
دنياه الى موضع الحساب فاذا انتهى الى الصراط قبل له اذن فاذا انتهى
الى اخر اذانه قبل له ادخل الجنة فقال صلى الله عليه وسلم يا جبريل هذا للمؤذن فاستمع
فلما ارفب اتيك فافزع عنك فزع قبل طرفة عين فقال اسديت
يوئلك السلام ويقول وكذلك افعل بمن استمع وشهد بشك لا تنهم بالحمد
ولسوف يعطيك ربك فترضى بعض بعض من ذنوب امسك معذراة
واما فضل اجابة المؤذن وماذا يجيبه وماذا يقول بعد الاذان عزابي
سعيد الخضر رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا
مثل ما يقول بواه البني رسول الله صلى الله عليه وسلم واودوا وادوا وادوا وادوا

هذا الحديث في فضل الاجابة

هذا الحديث في نسخة
من نسخة
من نسخة
من نسخة

وقال اذا سمعتم المؤذن فتقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صل على صلاة
صلى الله عليه وسلم بها عشر اثم صلوا الله الى الوسيلة فانها منزلة في الجنة
لا تبقي الا بعد من عباده وارجوا ان يكون اما هو في سال الى الوسيلة
حلت له الشفاعة رواه مسلم وابوداود والترمذي واللف في وقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا قال المؤذن الله اكبر فقال احدكم الله اكبر الله اكبر ثم
قال تشهد ان لا اله الا الله قال تشهد ان لا اله الا الله ثم قال تشهد
ان محمدا رسول الله قال تشهد ان محمدا رسول الله ثم قال حي على الصلاة
قال ولا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة
الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر ثم قال لا اله الا الله
قال لا اله الا الله ثم قلبه دخل الجنة رواه مسلم وابوداود واللف في
وقال من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة
العامة ات محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي له
حلت له شفاعتي يوم القيمة رواه البخاري وابوداود والترمذي واللف في
وابن ماجه وزاد البيهقي في سننه انك لا تخلف المعابد وروى عن
محمود بن ربيعة عن ابن ابي عمير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
قال يا محشر النساء اذا سمعتم اذان هذا الجنة واقامة فقلن كما يقول
فان لكلن بكل حرف الف درجة قال عمر بن الخطاب قال قال للرجال قال
صنعان يا عمر رواه الطبراني في الكبير وفيه تكملة واما فضل الاقامة فذكر
تقدم في الحديث فاذا توبت اذبر وان المراد بالتوبت الاقامة
وقال صلى الله عليه وسلم اذا توبت بالصلاة ففتح ابواب السماء واستجيب الدعاء
رواه احمد وقال سنان لانه على دواعي دعوة حين تقام الصلاة قال
الصف في سبيل الله رواه ابن جابر في صحيحه واما الدعاء بين الاذان
والاقامة فنحن انفس بن مالك روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدعاء بين
الاذان والاقامة لا يرد رواه ابو داود والترمذي واللفظ لا يرد
وابن خزيمة وابن جابر في صحيحهما وزاد الترمذي في رواية قال فاذا
نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة وقال صلى الله عليه وسلم
اذا نادى في المنادى ففتح ابواب السماء واستجيب الدعاء فممن نزل ببركة

هذا الحديث في نسخة

المنارة

او شدة فليخبر المنادي فاذا اكبر كبر واذا شهد شهد واذا قال
حي على الصلاة واذا قال حي على الصلاة قال حي على الصلاة ثم يقول اللهم
رب هذه الدعوة التامة المستجابة المستجاب لها دعوة الحق وكلمة
التقوى اجيبنا عليها وامننا عليها وابعثنا عليها واجعلنا من خيار اهلها اجاب
واموا انما ثم قال الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر ثم قال تشهد ان لا اله الا الله
المنا وراى الى ينظر بدعوة حين يؤذن المؤذن فيجيبه ثم قال الله اكبر الله اكبر
وقال رجل يا رسول الله ان المؤذنين يفتلوننا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل كما
يقولون فاذا انتهيت فقل بقطر رواه ابو داود واللف في وابن جابر
في صحيحه واما تجيب على الب معين عند الاذان فانه يجب عليهم الاجابة فيقولون
مثل ما يقول المؤذن الا في الجعلتين فانهم يقولون لان اغادة ذلك
يشبه الاستعداد واذا قال في الصلاة خير من النوم يقولون صدقت جبريل
وقيل يقولون ماشاء الله لا قوة الا بالله ومع لا حول ولا قوة الا بالله
لا حول غير معصية الله ولا قوة غير طاعة الله في الصلاة من الطاعات فان
كان يقول القرآن يتابع وفي قراءة الفقه لا يتابع لان في الاول لا يغوت
وقال بعضهم الاجابة بالهدم لا بالبيان حتى لو اجاب بالبيان ولم يكن
الى المسجد لا يكون مجيبا ولو كان في المسجد حيث يسمع المؤذن فليس عليه
اجابة بلسانه وفي الدعاء لا يسمع الا اذان وهو في المسجد يتبعه على
قراءة وكذلك في بيته اذا لم يكن مسجدا حية وفي السراج الوهاج واذا سمع الاذان
فانما لا افضل ان يسجد ويسمع النداء وقيل اذا سمع وهو في المسجد
يتمتع على قرائته لانه قد اجاب بالحنورة وينبغي له مع الاذان ان لا يتكلم
في حال الاذان والاقامة ولا يشتمل بشيء من الاعمال سوى الاجابة وعلى
بعض العلماء قال رايته ابا منصور الامام في المنام يقول في ان الله غفر
لامرأة لم تصل قط فقلت بماذا قال يسمع الاذان واجابة المؤذن
وان كان في المسجد اكثر من يؤذن واذا نوا واحد بعد واحد فالحمد للآلة
واما بيان سنن الاذان فتكون سنن في نفس الاذان وسنن
في صفات المؤذن اما التي في نفس الاذان فانواع منها ان يجهر بالاذان
فمنع به صوتة ليعلمه ثم يشهد للمؤذن كل ما يسمع صوتة ولهذا كان الاذان

هذا الحديث في نسخة

ان يؤذن في موضع يكون اسمع للجهر ان كالمندنة وكذا ولا ينبغي ان يجهد
 نفسه لانه تجاف من حد وثبت بعض العليل كالفتوح وكذا ولا عليه ما روي
 ان عمر بن الخطاب قال لا بد من ذكر الله او لمؤذن بيت المقدس حين راه يجده
 في الاذان اما تخشى ان ينقطع مبطا ذلك وهو عود بين السرة والعانة
 وقيل هو جلد رقيق تحت السرة وكذا يجهر بالاقامة لكن دون الجهر بالاداء
 ومنها ان يرسل في الاذان الرسل ان يفضل بين كلمات الاذان في غير
 تعين ولا تعليق من قولهم على ركب ابي رقيق وترسل في العواذ الى
 سئل فيها وقيل الرسل ان يقف بين الكلمتين ومنها ان يجرد في الاذان
 الحذر الوصل والسرعة والجمع بين كل كلمتين وفي التواتر الرسل اطالة
 كلمات الاذان والحذر وقربا واجازة فان ترسل او حذر فيها او حذر
 في الاذان وترسل في الاقامة اجزاء ويكره ومنها ترك التجهيز في
 الاذان ويكره التجهيز في الاذان والتمطير والتطويل بل يحدف
 التكبير ولا يطوله لانه اذا طوله دخل في حد الاستغناء وروى ان رجلا
 قال لا بد من عذبة في الاحكام في الله فقال له لا بد من التفضل في الله
 قال ولم قال لا تك تقته باذنه وروى ان مؤذنا اذن فطرب في
 اذنه فقال له عمر بن عبد العزيز ان اذنا سمعنا والافاعترنا ومنها ان
 يرتب بين كلمات الاذان والاقامة حتى لو قدم البعض على البعض
 تركت المتقدم ثم يؤتى ويعد المحدث لانه لم يصداق محل فغا وكذا
 اذا نوب بين الاذان والاقامة في الجهر فقلن انه في الاقامة فانها ثم
 تذكر قبل الشروع في الصلاة فالفضل ان ياتي بالاقامة من اولها الى
 آخرها مراعات للترتيب ولو جعل الاذان اقامة اعاد الاذان وان
 جعل الاقامة او لا يعيد لان تكرار الاذان مشروع ودون الاقامة ومنها
 ان يوالي بين كلمات الاذان والاقامة لان النازل من السماء والى
 وعلمه مؤذنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يطن اقامة ثم علم بعد ما فرغ
 فالفضل ان يعيد الاذان ويستقبل القبلة مراعات للمواظاة وعلى
 هذا اذا غشي عليه في الاذان او الاقامة ساعة او مات او ارتد عن
 الاسلام والعبادة بما سمع او احدث فذهب وتوضا ثم جاء

ما فضل

فالفضل هو الاستقبال والاولى له اذا احدث في اذنه واقامته ان
 يترا ثم يذهب ويتوضا ويصل لان ابداء الاذان والاقامة مع كل
 جائز فالأولى ولو اذن ثم ارتد عن الاسلام والعبادة بما سمع او
 اعاد والانه عبادة محضنة والردة محبطة للعبادات فيصير محضا بالعدم
 وان كان في الاعتداء به لحصول المعصية وهو الاعلام وكذا الجهر للمؤذن
 ان يتكلم في اذنه واقامة لا فيه من ترك سنة المواظاة ولا في ترك
 كالخيلة فلا يستمع ترك محرم ويكره له ان يرد السلام في الاذان لما قلنا
 ويكره للمؤذن ان يتخلف في الاذان من غير عذر فان كان لعذر فلا بأس
 ومنها ان ياتي بالاذان والاقامة مستقبل القبلة لان النازل من السماء
 كذا فعل وعليه اجماع الامة ولو ترك الاستقبال بجهر لحصول المعصية وهو
 الاعلام كمن يكره له ترك السنة المتواترة الا انه اذا انتهى الى الصلاة
 والافلاج حول وجهه يمينا وشمالا يعني الصلاة في اليمين والافلاج في اليسار
 وان كان في الصومعة فان كانت ضيقة لم يكن مكانه لا يفتداهم الحاجة الى
 الاستدارة وان كانت واسعة فاستدار فيها ليخرج راسه من نواحيها
 تحس في السراج الوهاج واذا حول وجهه يمينا وشمالا في الجعلين قول
 يقول قدمه قال في الكرخي لا يقول قدمه الا اذا كان على منارة فاراد
 الا يخرج راسه من نواحيها لم يضره ان يقول قدمه فيها الا انه لا يستدير
 القبلة والمقصود بالتحول اعلام الناس وهدى في الاربع الجهات فكان ينبغي
 ان يقول قدمه ورايه ممكن ترك التحول الى ورايه لانه من استدار القبلة
 ومن قدماه قد حصل الاعلام بالتكبير والثناء وتبين ومنهم من قال اذا كان في
 وحده لا يقول لعدم الحاجة الى الاعلام وهو قول الجوهري والصحيح انه يقول
 لانه من سنة الاذان فلا يخل بشئ منها حتى قالوا في الذر يؤذن للمؤذن
 ان يقول ويهل يقول في الاقامة ويكره لانها اعلام للمخاضين بخلاف
 الاذان فانه اعلام للغائبين وقيل يقول اذا كان الموضوع مستعدا ومنها
 التكبير جريا لان الاذان سمع مؤذنا لا اعاب له لعذر صلح الاذان
 جزم وحكي ان ابا العباس كان يقول الله اكبر الله اكبر بفتح الراء الاولى
 وكان الاصل اسكانها فتحولت فتح الالف من اسم الله الى الراء التي

ويستحب ان يؤذن في موضع يكون اسمع للجهر ان كالمندنة وكذا ولا ينبغي ان يجهد نفسه لانه تجاف من حد وثبت بعض العليل كالفتوح وكذا ولا عليه ما روي ان عمر بن الخطاب قال لا بد من ذكر الله او لمؤذن بيت المقدس حين راه يجده في الاذان اما تخشى ان ينقطع مبطا ذلك وهو عود بين السرة والعانة وقيل هو جلد رقيق تحت السرة وكذا يجهر بالاقامة لكن دون الجهر بالاداء ومنها ان يرسل في الاذان الرسل ان يفضل بين كلمات الاذان في غير تعين ولا تعليق من قولهم على ركب ابي رقيق وترسل في العواذ الى سئل فيها وقيل الرسل ان يقف بين الكلمتين ومنها ان يجرد في الاذان الحذر الوصل والسرعة والجمع بين كل كلمتين وفي التواتر الرسل اطالة كلمات الاذان والحذر وقربا واجازة فان ترسل او حذر فيها او حذر في الاذان وترسل في الاقامة اجزاء ويكره ومنها ترك التجهيز في الاذان ويكره التجهيز في الاذان والتمطير والتطويل بل يحدف التكبير ولا يطوله لانه اذا طوله دخل في حد الاستغناء وروى ان رجلا قال لا بد من عذبة في الاحكام في الله فقال له لا بد من التفضل في الله قال ولم قال لا تك تقته باذنه وروى ان مؤذنا اذن فطرب في اذنه فقال له عمر بن عبد العزيز ان اذنا سمعنا والافاعترنا ومنها ان يرتب بين كلمات الاذان والاقامة حتى لو قدم البعض على البعض تركت المتقدم ثم يؤتى ويعد المحدث لانه لم يصداق محل فغا وكذا اذا نوب بين الاذان والاقامة في الجهر فقلن انه في الاقامة فانها ثم تذكر قبل الشروع في الصلاة فالفضل ان ياتي بالاقامة من اولها الى آخرها مراعات للترتيب ولو جعل الاذان اقامة اعاد الاذان وان جعل الاقامة او لا يعيد لان تكرار الاذان مشروع ودون الاقامة ومنها ان يوالي بين كلمات الاذان والاقامة لان النازل من السماء والى وعلمه مؤذنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يطن اقامة ثم علم بعد ما فرغ فالفضل ان يعيد الاذان ويستقبل القبلة مراعات للمواظاة وعلى هذا اذا غشي عليه في الاذان او الاقامة ساعة او مات او ارتد عن الاسلام والعبادة بما سمع او احدث فذهب وتوضا ثم جاء

قال ابو بكر بن محمد بن عمرو بن نافع عن ابي اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بد من ذكر الله او لمؤذن بيت المقدس حين راه يجده في الاذان اما تخشى ان ينقطع مبطا ذلك وهو عود بين السرة والعانة وقيل هو جلد رقيق تحت السرة وكذا يجهر بالاقامة لكن دون الجهر بالاداء ومنها ان يرسل في الاذان الرسل ان يفضل بين كلمات الاذان في غير تعين ولا تعليق من قولهم على ركب ابي رقيق وترسل في العواذ الى سئل فيها وقيل الرسل ان يقف بين الكلمتين ومنها ان يجرد في الاذان الحذر الوصل والسرعة والجمع بين كل كلمتين وفي التواتر الرسل اطالة كلمات الاذان والحذر وقربا واجازة فان ترسل او حذر فيها او حذر في الاذان وترسل في الاقامة اجزاء ويكره ومنها ترك التجهيز في الاذان ويكره التجهيز في الاذان والتمطير والتطويل بل يحدف التكبير ولا يطوله لانه اذا طوله دخل في حد الاستغناء وروى ان رجلا قال لا بد من عذبة في الاحكام في الله فقال له لا بد من التفضل في الله قال ولم قال لا تك تقته باذنه وروى ان مؤذنا اذن فطرب في اذنه فقال له عمر بن عبد العزيز ان اذنا سمعنا والافاعترنا ومنها ان يرتب بين كلمات الاذان والاقامة حتى لو قدم البعض على البعض تركت المتقدم ثم يؤتى ويعد المحدث لانه لم يصداق محل فغا وكذا اذا نوب بين الاذان والاقامة في الجهر فقلن انه في الاقامة فانها ثم تذكر قبل الشروع في الصلاة فالفضل ان ياتي بالاقامة من اولها الى آخرها مراعات للترتيب ولو جعل الاذان اقامة اعاد الاذان وان جعل الاقامة او لا يعيد لان تكرار الاذان مشروع ودون الاقامة ومنها ان يوالي بين كلمات الاذان والاقامة لان النازل من السماء والى وعلمه مؤذنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يطن اقامة ثم علم بعد ما فرغ فالفضل ان يعيد الاذان ويستقبل القبلة مراعات للمواظاة وعلى هذا اذا غشي عليه في الاذان او الاقامة ساعة او مات او ارتد عن الاسلام والعبادة بما سمع او احدث فذهب وتوضا ثم جاء

عن أبي حنيفة انه يحب الاعداء وليس على التمساء اذان ولا اقامة كذا
 جاء في الحديث وقال ان شئني ببيتهم المرأة ولا يؤذن وكذا اذان الصبي
 ان كان يعقل فيصيح من غير كراهية في ظاهر الرواية الا اذان البالغ افضل
 وان كان لا يعقل لا يجوز وبعاد وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه قال
 اكره ان يؤذن من لا يحكم ومنها ان يكون عاقلاً فيكره اذان المجنون والسكران
 الذر لا يعمل وهل بعد ذكر في ظاهر الرواية احب ان يعاد لان عادة
 كلام المجنون والسكران يريان فيما يشبهه على الناس فلا يقع به الاشارة
 وبعاد اذان اربعة المجنون والجنب والسكران والكره اذان
 الصبي الذر لا يعمل ولو اراد المؤذن بعد اذان لا يعاد فان اعاد فهو
 افضل ومنها ان يكون ثقباً لان المؤذن مومن والامانة لا يورثها الا بالحق
 ومنها ان يكون عالماً بالسنة والاحكام الشرعية لان لاذان سنة
 واداباً فلا بد من العلم بها قال صلعم بولكم اقرؤكم ويؤذن لكم خيراً كما قال
 عمر بن الخطاب لو اطلق الاذان مع الخلافة لاذنت وروى ان ابا حنيفة رضى
 يباشر الاذان والاقامة بنفسه وروى عنه بن عاصم قال كنت مع رسول
 الله صلعم في سفر فلما زالت الشمس اذن بنفسه واقام فصلى العصر ويؤذن اذان
 العبد والاواني وذكره الرنا حصول المقصود وهو الاعلام لكن غيرهم افضل
 لان العبد لا يتوخى مراعاة الاوقات لاستغفاله بخدمة المولى ولان الناس
 عليه الجمل وكذا الاواني وولد الرنا الغالب عليها الجمل وعمر ابي حنيفة رضى
 قال يكره ان يكون المؤذن فاجراً فان صلوا باذان هو لا اجازتهم ومنها ان
 يكون عالماً باوقات الصلاة حتى كان البصير افضل من الضمير لان البصير
 يعرف الاوقات بنفسه والضمير لا يعرفها بنفسه لكن مع هذا لو اذن لا شئ
 جاز لحصول الاعلام بصوته وامكان الوقوف على المواقيت من قبل غيره
 في الجملة و ابن ام كلثوم كان مؤذن رسول الله صلعم وكان اعشى وكان ابن
 مسعود رضى لا احب ان يكون مؤذنكم غيركم ولا كذا روى عن ابن ام
 كلثوم كان يؤذن لرسول الله صلعم وهو اعشى فلان بلال كان يؤذن فبشبه
 فاذ انزل سعد بن كوثم فوفت الموت باذان بلال واسم ابن ام كلثوم
 عبد الله بن رايح ومثله اسم عمرو بن قيس بن زابن ابن الاصم وهو من بني

هذا اذا كان العبد
 او اواني وولد
 الرنا

وهو ابن خال خديجة بنت خويلد ام المؤمنين لان امها فاطمة بنت ابي
 بن الاصم وهذا الاعشى هو المذكور في قوله مع عيسى وتولى ان جاده الاعشى
 ومنها ان يكون مواظباً على الاذان لان حصول الاعلام لا يهل المسجد بصوت
 البالغ ابغ من حصوله بصوت من لا يعمد لهم بصوت فكان افضل اذان
 السوقي لمسجد المحلة في صلاة الليل وغيره في صلاة النهار يجوز لان سوقي
 يخرج في الرجوع الى المحلة في وقت كل صلاة لحاجة الى الكسب ومنها ان
 يكون المؤذن على الطهارة وان كان على غير طهارة فان كان محدثاً يجوز ولا
 يكره حتى لا يعاد في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة انه بعد اذان
 اقام وهو محدث جاز ذكره في الاصل وسوتر بين الاذان والاقامة
 وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه قال اكره اقامة المحدث وانما الاذان
 مع الجنابة فيكره في ظاهر الرواية حتى يعاد وعمر ابي يوسف انه لا يعاد في
 ظاهر الرواية وكذا الاقامة مع الجنابة لكنها لا يعاد ومنها ان يؤذن قائماً
 اذا اذن للجماعة ويكره قاعداً لان انزل من السماء اذن قائماً حيث
 وقعت على جزم حائط وكذا الناس توارثوا ذلك فعلاً وكان تاركه
 مستحباً لمخالفة النازل من السماء واجماع الخلق وان اذن لنفسه قاعداً
 فلا بأس به لان المقصود مراعاة سنة الصلاة لا الاعلام وانما المصطفى
 فلما باشر ان يؤذن راكباً لا رواداً لان جلالاً رضى بها اذن في السفر راكباً
 ولان له ان يترك الاذان اصلاً في السفر وكان له ان ياتيه راكباً
 بطريق الاولى وينزل للاقامة لا رواداً لان جلالاً رضى اذن وهو راكب
 ثم نزل واقام على الارض ولا يلزم له ان ينزل لموقع الفضل بين الاقامة والوقوف
 في الصلاة بالتردد وانكره وانما في الحضر فيكره الاذان راكباً في ظاهر
 الرواية وعمر ابي يوسف انه قال لا بأس به ثم المؤذن يجتم الاقامة على
 مكانه او يتبعها مشياً اخلفت المشايخ فيه قال بعضهم يجتم على مكانه سواء كان
 المؤذن اماماً او غيره وكذا روى عن ابي يوسف وقال بعضهم يتبعها مشياً
 وعمر الفقيه اجمعوا الرشد وانى اذا بلغ قوله قد قامت الصلاة فهو
 بالخيار ان يمشى او يركب واقام اما كان او غيره وبه اخذ الفقهاء
 ابو الليث ومارور عن ابي يوسف اصح ومنها ان يؤذن في مسجد واحد يكره

في كلامه الفقه السراج كبره ان يؤذن
 في مكان واحد اذاناً واحدة
 في صلاة واحدة في كل صلاة
 في كل صلاة واحدة في كل صلاة
 في كل صلاة واحدة في كل صلاة

في صلاة الغزاة يمكن
 الاذان في كل صلاة
 في كل صلاة واحدة في كل صلاة
 في كل صلاة واحدة في كل صلاة

ان يؤذن في مسجدين ويصلي في احديهما لانه اذا صلى في المسجد الاول يكون
 مستغفرا بالاذان في المسجد الثاني والتغفل بالاذان غير مشروع ولان الاذان
 مختص بالكتوبات وهو في المسجد الثاني يصلي الثانية فلا ينبغي ان يدعوا الى
 الا المكتوبة وهو لا يبعد عنهم فيها ومنها ان يؤذن في وقت العشاء في وقت
 غيره فان كان ينادي بذلك بكرة وان كان لا ينادي بذلك لا يكره وروى
 ابن ام كلثوم كان يؤذن وبطلان عتيم وربما اذن لبطلان واقام ابن ام كلثوم
 ومنها ان يؤذن بحسب ولا يأخذ على الاذان والاقامة اجزاء ولا يحل له
 اخذ الاجرة على ذلك لانه استجار على الطاعة وهذا يجوز ولو علم العوم
 حاجته فاعطوه شيئا من غير شرط فهو حسن لانه من باب البر والصلة قال
 الفقيه ابو الليث في بنائه العاقلين يحتاج المؤذن الى عشر خصال حتى ينال
 فضل المؤذنين او لهما ان يعرف ميقات الصلاة الثانية ان يحفظ حلقة الصلاة
 يؤم الاذان لاجل حلقة الثالثة اذا كان عايبا لم يستطع ان يؤذن في
 مسجد الرابع ان يحسن الاذان الخامس ان يطلب ثوابه من الله تعالى
 ولا يمين على الناس السادس ان يامر بالمعروف وينهى عن المنكر ويقول الحمد
 لله والحمد لله السابع ان ينظر الامام بعد ما لا يشق على العوم الناس
 ان لا يغضب على من اخذ مكانه من المسجد التاسع لا يطول الصلاة بين
 الاذان والاقامة العاشر ان يعاين المسجد بطريق من القدر ويحب الصلابة
 عند ويحتاج الامام الى عشر خصال حتى يتم صلاة من صلاة خلفه او لهما ان
 يكون فاريا لحساب الله ولا يكون لحامات الناس ان يكون بكبرياء جفا الناس
 ان يتم ركوعه وسجوده الرابع ان يحفظ نفسه من الاوامر والاشبهه الخامس
 ان يحفظ بدهن وشبابه من الاذان دس ان لا يطول التواذع الا ان يرضى
 العوم السابع ان لا يحب نفسه التواذع الا ان لا يدخل في صلاة حتى يستغفر
 من جميع ذنوبه لانه يستغفر لمخلفه التاسع اذا سلم لا يحسن نفسه بالمدح فيقول
 العوم العاشر ان يزل في مسجد غريب يسأل عما يحتاج اليه واما بيان المحل
 الذي يسبح فيه الاذان فالمحل الذي يجب فيه الاذان ويؤذن له الصلاة
 المكتوبة التي تؤدى بجماعة مستحبة في حال الاقامة فلا اذان ولا اقامة في صلاة
 الجماعة لانها ليست بصلاة على الحقيقة ولا اذان ولا اقامة في النوافل ولان

والا يؤذن في الامام ان يأخذ اجرة على الاذان والاقامة
 وانما انما رتبهم على شئ كقولهم ان جمعوا في وقت شئ
 لاجتباة لطيب

والا يشق منه الاذان
 والاقامة في صلاة

ولا في السنن ولا اذان ولا اقامة في الوتر لانه سنة عندنا فالحال
 يتبع لاعت في الاذان وعندنا حنيفة وان كان واجبا فاجوبا
 غير المكتوبة والاذان من خواص المكتوبات ولا اذان ولا اقامة في
 صلاة العيدين وصلاة الكسوف والخسوف والاستسقاء ولا اذان
 ولا اقامة في جماعة النسوان والصبيان والمبشرين لان هذه الجماعة غير مستحبة
 والجمعة فيها اذان واقامة لانها مكتوبة تؤدى بجماعة مستحبة ولان فرض
 الوقت هو الظهر عند بعض اصحابنا والجمعة فائقة مقامه وعند بعضهم
 الفرض هو الجمعة ابتداء وهي كغيرها من الطلوع حيث وجب ترك الطلوع لاجلها
 ثم انما وجب لاقامة الطلوع للجمعة احيى من الاذان المعبر يوم الجمعة هو ما
 به اذا صلى الامام المنبر وجب الاجابة والسمع له دون الذي يوتى بها
 على المنارة وهذا قول عامة العلماء وقال الحسن بن زياد المعبر هو الاذان
 على المنارة والصحيح قول العامة وصلاة العصر برفة تؤدى مع الطلوع
 في وقت الطلوع باذان واحد ولا يراعى للعصر اذان على حدة لانها شرعت
 في وقت الطلوع في هذا اليوم فيكتفى اذان الطلوع عنها جميعا وكذلك صلاة
 المغرب مع العشاء برفعة واحدة فيكتفى فيها باذان واحد واقامة واحدة
 لما ذكرنا انما في الجميع الاول يكتفى باذان واحد لكن باقائتين وفي الثاني
 يكتفى باذان واحد واقامة واحدة ولو صلى الرجل في بيته وحده فاكفى باذان
 الناس واقامتهم الجاهل وان اقام فموسن لان عيسى بن مسعود
 صلى بعلقة والاسود بغير اذان ولا اقامة وقال يكتفى اذان الحلي
 واقامتهم وروى عن ابن حنيفة في قوم صلوا في المصنعة فنزل اذني مسجد
 منزل فاجزوا باذان الناس واقامتهم الجاهل وقد اسوا في تركها
 فقد فرج بين الجماعة والواحد لان اذان الحلي يكون اذانا للافراد والواحد
 اذانا للجماعة هذا في المعين واما المك فزون فلا فضل لهم ان يؤذّنوا
 ويقيموا وصلوا بجماعة فان صلوا بجماعة فاقاموا وتركوا الاذان اجزائهم
 ولا يكره ان يؤذّنوا الامة بخلاف اهل المصنعة تركوا الاذان واقاموا
 انه بكرة لهم ذلك واصلة ما روى عن علي رضي الله عنه قال المك في الجماعة ان
 شدا اذان واقامة وان شدا اقام ولم يؤذّن واما المك في اذان

وحده فان ترك الاذان لا بأس به وان ترك الامة يكره بخلاف
 المقيم اذا كان يصلي في البيت وحده وترك الاذان والامة فانه
 لا يكره ولو صلى في مسجد باذان واقامة هل يكره ان يؤذن ويقام فيه
 ثمانية الا يخلو من احد وجهين اما ان كان مسجد اهل معلوم او لم يكن
 فان كان له اهل معلوم فان صلى فيه بغير اهل باذان واقامة او بعض اهل
 يكره لغير اهل وللشافعي من اهل اعادة الاذان والامة وان كان مسجد
 ليس له اهل معلوم بان كان على شوارع الطرق لا يكره تكرار الاذان والامة
 فيه وفيه مسئلة بناء على مسئلة اخرى وهي ان تكرار الجماعة وفي مسجد
 واحد هل يكره فهو على ما ذكرنا من التفضيل وعنه ابن يوسف لما يكره اذا كانت
 الجماعة الثانية كبيرة فاما اذا كانتا متساويتا او اربعة فصاعدا في رواية اخرى
 رويها المسجدين فضلوا بجماعة لا يكره وعنه محمد ان يكره اذا كانت الثانية على
 سبيل الله اعلى والاجماع فاما اذا لم يكن فلا يكره ويستور في وجوب
 اعادة الاذان والامة الاداء والقضاء وقوله الكلام فيه ان لا يخرج
 اما ان كانت الثانية من الصلوات الخمس واما ان كانت الجماعة فان
 كانت من الصلوات الخمس فان فاته صلاة واحدة قضتها باذان واقامة
 وكره ان فاته الجماعة صلاة واحدة قضتها بالجماعة باذان واقامة
 لان النبي صلى الله عليه وسلم هو واصحابه بالواد والاعظم ثم الشرف فلهذا
 قال قوموا ثم ارجعوا فاذن فضيعة ركعتي البقرة وآل عمران فاقام فضيعة البقرة
 فاحذروا ويكره الامام بالعادة ان كانت صلاة بغيره وان كانت
 ظهر او عصر اقامت وصلى بها كما كانت واما اذا فاته صلوات فان
 اذن لكل واحد واحد واقام خمس وان اذن واقام للاولى واقتصر على
 الامة فهو جائز واختلف الروايات في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 التي فاته يوم الحندق في بعضها انه ارجع بالاذن لكل واحد وفي بعضها
 انه اذن واقام لكل واحد اقام لكل صلاة بعدة وفي بعضها انه قصر على الامة
 لكل صلاة ولا شك ان لاخذ رواية الزيادة اولى خصوصاً في تأدية
 العبادات وفي المستضيء هذا اذا قضتها في مجلس واحد اما اذا قضتها
 في مجلسين بشرط كلامها وكل صلاة سبعمائة ركعة فان عليه ان يؤذن لها

ويقيم

ويقيم ان كان في سفر وان كان في حضر فليس عليه ذلك وان فاته
 صلاة الجمعة صلى الظهر بغير اذان واقامة للصلوات التي تؤدى بجماعة
 مستحبة واذا صلى الظهر يوم الجمعة بجماعة مكرهه في المصحة كذا روي عن علي بن
 ولو ان رجلاً طهر اذ دخل مسجد اذن فيه وهو لم يصل تلك الصلاة
 التي اذن لها فانه يكره له ان يخرج من غير ان يصليها فان كان قد صلىها فلا
 بأس بالخروج مالم يأخذوا في الامة في الصلوات كلها فان اخذوا
 في الامة قبل الخروج ان كان في الظهر والعش فانه يصلي معهم ولا يخرج
 وما صلاه معهم فانه ولو ان يخرج في العصر والمغرب والمغرب كراية التطوع
 بعد النحر والعصر اما المغرب فلا اذا دخل مع لم يجل من احد ركعتين
 اما ان يسلم مع فينصرف في التطوع عز وشر او يقوم فيصلي اخر فيكون
 مخالفاً للامة فلو اذن داخل معه في المغرب فلا يسلم مع بل يقوم فيصلي
 اليها ركعة فان لم يقم وسلم معه ركعة قضاء اربع ركعات لانه بالشرع
 اوجب ثلاثاً تطوعاً ومن اوجب على نفسه ثلاث ركعات تطوعاً لانه
 اربع وعند زفر شتان وكذا لو اوجب على نفسه ركعة بركعتين
 لان التطوع لا يكون وسراً وعند زفر لا يركع شتي ولو اخذ المؤذن في الامة
 ودخل رجل المسجد فانه يبعد الى ان يقوم الامام في صلاته فان قيل متى
 يقوم القوم الى الصلاة فيقول ان كان المؤذن غير الامام والامام في
 المسجد فانهم يقومون حين يقول المؤذن في الامة حتى على الفلاح وان
 كان الامام خارج المسجد ان دخل من وراء الصفوف يقومون حين
 يركع ويقتل اذا اختلف بهم قاموا وقيل كل واحد من صفائهم ذلك
 الصف والى هذا قال الحلواني والسرخسي وخواهر زاده وان كان دخل
 من هذا الموضع قاموا حين رواه واما اذا كان الامام هو المؤذن فان اقام
 في المسجد لا يقومون حتى يخرج من الامة وان اقام خارج المسجد لا يقومون
 مالم يدخل المسجد ثم ان كان المؤذن هو الامام وبعده بالامة في موضع
 قال ابو يوسف بينهما فانه وقيل اذا انتهى الى قد قامت الصلاة يسكت
 ويمشي فاذا وصل الى مكان الصلاة انما فيه وقال الامام خواهر زاده
 هو بالخيار ان شاء الله تعالى في المكان الذي يدان فيه وان شاء الله تعالى

اداء الطهر يوم الجمعة في كل صلاة
 اداء الطهر يوم الجمعة في كل صلاة

اداء الطهر يوم الجمعة في كل صلاة
 اداء الطهر يوم الجمعة في كل صلاة

اداء الطهر يوم الجمعة في كل صلاة
 اداء الطهر يوم الجمعة في كل صلاة

وان كان الامام اثمنا في موضع البداة من غير خلاف وقال ابو الليث
ان ثا اثمنا مكانه وان ثا اثمنا ما شبا اما ما كان او غيره
اذ قال المؤذن في الاقامة حي على الصلح قام الامام والعوم فاذا قال
قد قامت الصلاة كبر الامام والعوم عندهما وقال ابو يوسف
لا يكبر حتى يفرغ من الاقامة وقال زوا اذا قال قد قامت الصلاة حرة ووجه
قام الامام والعوم فاذا قال لها حرة افر كبر وكبروا ولو لم يكبر عندهما
حتى فرغ من الاقامة كلها فلا بأس والكلام في الاستحباب هذا اذا كان
الامام حاضرا في المسجد اما اذا كان غائبا او هو المؤذن فانه لا يقوم العوم
حتى يجاوزهم الامام وكل صف جاوزهم قام اهل فاق دخل من غير جانب
الصفوف فلا يقومون حتى يبلغ الخراب واما بيان وقت الاذان
فوقته هو وقت الصلاة المكتوبات حتى لو اذن قبل دخول الوقت
لا يجزيه ويعيده اذا دخل الوقت في الصلوات كلها في قول ابي حنيفة
ومحمد وقال ابو يوسف اجز الا بئس بان يؤذن للغير النصف الاجز
من التلويح لوارث اهل الحرم ولما قوله صلعم لبلال لا تؤذن حتى يستبين
لك البصر هكذا ودر بدع عوف وعمر الحسن البصري ان كان يقول اذ سمع
من يؤذن قبل طلوع الفجر لو ادركم علم لادبهم وهذا في الفجر واما في غير الفجر
فلا خلاف فيه فان قيل فقد جاد في الحديث لا يؤذنكم اذان بلال
فانه يؤذن ببلال فعلم بهذا ان كان يؤذن قبل الوقت فلما يؤذن
ومحمد حيث لم يعتبره النبي صلعم واعر الناس ان لا يعتبروا به مثل اعتبارهم
بالاذان في الوقت فانه صلعم قال انه يؤذن ببلال ليستر صانكم ويقوم
فانكم فكلوا واستربوا حتى يؤذن ابن ام كلثوم وكان اعلم لا يؤذن حتى يسمع
الناس يقولون سمعت سمعت فان قيل البصير احب ان يؤذن من
الاعمى فكيف جعل النبي صلعم مؤذنا وغيره اذ في منه قيل ان يكون غيره اولى
منه لان غيره اعلم بالمواقيت وكان مع ابن ام كلثوم من يحفظ عليه اوقات
الصلاة ومنه كان مع الاعمى من يحفظ عليه اوقات الصلاة يكون حينئذ
تأذنيه وتأذنين البصير سواء كذا في النهاية ثم اذا اراد الخروج من المسجد
يسير اوجه السير ويدعو من يادعي عند الدخول او دخول المسجد وقد تقدم

وقت الاذان

ينبغي

ينبغي ان يتوضأ قبل دخول الوقت الصلاة وينبغي ان يدخل المسجد
قبل الاذان ويصلي تحية المسجد عند دخوله ويقعد في المسجد منتظا المصلين
ليكون من اهل بيت النبوة وهو قوله ثم اوردنا الكتاب اي اعطينا القرآن
الذين اصطفينا من عبادنا هم امة محمد صلعم فمنهم ظالم لنفسه هو من ظاهره
خير من باطنه ومنهم مقتصد من استور ظاهره وباطنه ومنهم سابع الجنة
بالخير است بالاعمال الصالحة هو من باطنه خير من ظاهره وقيل الظالم لنفسه
المرجأ لاهله ومع مقتصد من حفظ عملا صالحا وسيا وقالت عاتبة رضي
الصبيان اما ابوبوعلى الخيرات من مضى على عهد رسول الله صلعم وشهد له
بالجنة واما المقتصد من اتبع الشريعة من اصحابه حتى لم يجر به واما الظالم لنفسه
فمنه ومثلك وقال علي رضي الله عنه المقتصد انا وانا ابوبوعلى الخيرات
له وكيف ذاك قال انا ظالم لمبعضه ومقتصد بغيره وسابوق بمجته
وانما بداء بالظالم لكثرة شتمه ونفى بالمقتصد لانهم اقل منهم ونعت بابوبوعلى
لانهم اقل من العقيل وقال جعفر بداء بالظالم اجبا رابا لانه لا يتوزن اليه
الاكبره وان ظلم الظالم لا يؤخر في الاصل فانه نفي بالمقتصد لانهم بين
الخوف والرجاء ثم ختم باب بغيره كيدا بمن احكم مكره وكلمه في الجنة
بأذن الله بوقية وبالجنة فلا يغير احد وليها وكل الى النوبة النصيح قيل
ان يقال بينه وبينها ذلك اي اير انتم الجنة هو الفضل الكبير قال صلعم اما
ابوبوعلى الخيرات فيدخل الجنة بغير حساب واما المقتصد فيحاسب
حسابا سيرا واما الظالم فيحاسب في المقام حتى يدخل اليهم والكل يدخلون
الجنة يدر على قوله جنات عدن يدخلونها الآية قال امرت ان يجعلوا
من الذين سبقوا الى الخيرات وبادروا الى الطاعات ووصلوا
الى الدرجات بقضله وكرمه اذ في الحنات **فصل في نواقض**
الوضوء لما فرغ من بيان ذايض الوضوء وسنة استحبابه وما يتعلق
بذلك شرعا في بيان نواقضه اعلم ان النقص من اضعاف اجسام
يراد به ابطال تاليها ومنه اضعاف الاربعة اربعة اوجه عما هو المطلوب
منه والنقص هنا يحتمل الوجهين لان المتوضي لما كان قادرا على الصلاة
ومس المصحف وبطل ذلك بالحدث انتقص صفة وخرج عما كان عليه فصحت

الاستقارة اعلم بان الخارج من البدن على ضربين ظاهر وبخس الرواية
 بخس بفتح الجيم ويومعين النجاسة واما بغير الجيم فالأول ظاهر هذا
 في اصطلاح الفقهاء واما في اللغة فيقال بخس الشيء بخس فهو بخس
 وخبس كذا في شرح الوفاية فيخرج الطاهر لا ينقض الوضوء كالدمع والنجاسة
 والعرق والمخاط واللبن والحماس قطعا يخرج والدم الخارج عن
 الجراح من غير ان يسيل الى موضع بلحقة حكم التطهير واما الخارج البخس
 فلا يخرج من غير ان يسيل الى موضع بلحقة حكم التطهير واما الخارج البخس
 غيرهما من السيلين فان خرج من السيلين استنقض الوضوء بنقض
 الخروج فليكن كان الخارج بان كان اقل من قدر الدم او اكثر بان زاد
 على الدم هم وسواء كان الخارج معناه او غير معناه وكذا الاستحاضة
 والحذر والكدود والحصى ولا يشترط فيها في السيلين ارجح الخارج
 منها السيلان سواء سالت الخارج منها او لم يسيل يعني ان الخارج
 من السيلين لا يشترط فيه النجاسة لان العنبر الخارج من السيلين
 موصوف بالنجاسة ولا نقالة الا طاهر الباطن وان خرج من غير السيلين
 ان سالت عن راس الجرح ووصل الى موضع طاهر استنقض الوضوء وان
 لم يسيل لا ينقض فبذلك يخرج احترازهما اذا خرج باطل النقطه
 وعنه يخرج بمعاينة فانه لا ينقض وبما احتيا صاحب الهداية وانما
 السرخس انه ينقض ويوحده عند كالعقد والجماعة والتوقيف
 بين اختياره واجتنابه صاحب الهداية ان سالت بنفسه بعد عصر
 الوضوء نقض وان سالت بالعصر لا ينقض فيجمل كلام صاحب الهداية
 على هذا وكلام السرخس على الاول وقته بالسيلان لانه اذا لم يخرج
 الخرج لا ينقض الوضوء عندنا وينقض عند زفر وحده النجاسة وان
 يعود فينقض عن راس الجرح واما اذا سالت ولم يندثر لا يكون سالتا فليكن
 وعنه محمد اذا استنقح عن راس الجرح وصار اكثر من راس الجرح نقض في
 الاول ولو اتى عليه ثوبا او رما داحه شرب به ثم خرج فجعل عليه
 ثوبا ومنع النجاسة ولو لاه النجاسة ونقض وكذا اذا كان كالحق خرج احده
 بنقطه او مسح بيده هكذا اذا كان بحيث لو تركه لكان نقض وان

لو غسلت قدوة فغسلت كانت كاللحم العيشة
 لا ينقض كذا في الاذنين والفتحة والفتحة
 خروجا وان حدث كذا في الفتحة والفتحة

كان كمال لو تركه لم يسيل ولكنه يجد لا ينقض وكذا اذا غطى شيئا وحمل
 اسفله او ادخل اصبعه في انفه فزال اثر الدم او استتر في موضع من انفه
 الدم علما علما مثل المدرس لا ينقض عند اختلاف زفر وجهه ان خرج
 النجاسة موشرة في زوال الطهارة كالسيلين ونحوه وكفى بقول نعم وكفى
 العقيل با ولا خارج والنجاسة المستقرة في موضعها لا تنقض قال
 الوفاية بعد ان ذكر هذا الدليل قلت هذا الدليل غير تام لانه لا يسيل ما اذا
 خرجت ابرة فارقت الدم على راس الجرح كمن لم يسيل فان الخرج منها
 محسوس ومع ذلك لا ينقض عندنا قال وقد حذر بياني وجه حسن وهو
 انه لم يتحقق خروج النجاسة لان هذا الدم غير بخس بل البخس الدم المستفوج
 وهكذا في النقي العنبر موكه ووصل الى موضع طاهر اي موضع بلحقة حكم
 التطهير في الوضوء والعنبر احتراز عما اذا فترت نقطة في العين
 قال الصدوق بحيث لم يخرج من العين لا ينقض الوضوء لان داخل
 العين لا يجب تطهيره اصلا في الوضوء ولا في الغسل اذ ليس له حكم
 طاهر البدن فالمعبر بالخروج الى ما هو ظاهر البدن شرعا وما يترفع قوله
 ووصل الى موضع طاهر يظهر في ثلث ما يمل احد بها ما ذكرنا ثانيا
 ما اذا نزل الدم من الراس الى الانف فالا نفي لا ينقض بالم
 يبلغ مارن الانف ثانيا ما اذا نزل الدم من راس الجرح فظهر في وجهه او نحوه
 لا ينقض ما لم يجاوز الورم لانه لا يجب غسل موضع الورم قال
 الزاهد في شرح العدوس والدم والقيح والصدية وما الجرح والنقطه
 وما السرة والندس والعيون والاذن لعله سواء على الاصح وقولهم
 والعيون والاذن لعله دليل على ان من ردت عينه في ثوبها
 سبب الرمد ينقض وضوءه وهذه مسئلة وان سالت عن غفيرة
 اتيق كلامه والعرق المذني اذا خرج من البدن فانه لا ينقض لانه خط
 وليس بابع واما اذا نزل سيل منه قال في الفتاوى ينقض ويترك
 لا ينقض وفي البنايع الا الصافي اذا خرج من النقطه لا ينقض وان
 ادخل اصبعه في انفه فدمت اصبعه ان نزل الدم من قصبة الانف
 نقض وان كان من داخل الانف لا ينقض كذا في الفتاوى ولو ان

ومن كان في ثوبه رمد او شئ
 العينين غطى لونه وظهرت
 العينين كذا في الفتاوى
 العينين كذا في الفتاوى
 العينين كذا في الفتاوى

عنه في موضعين من الكتاب
 في موضعين من الكتاب
 في موضعين من الكتاب

ولو ان الموضعي عضو شينا فوجه فيه اثر الدم او استاك فوجه
 السواك اثر الدم لا ينقص ما لم يعرف السيلان ولو دخل بود
 خرج الدم من بين اسنانه على العود لا ينقص الا ان يسيل بعد ذلك
 بحيث يغلب على الروح ولو استشر شغلته من انفه كغدة دم لم ينقص
 وضوءه وان قطرت قطرة دم استغنى كذا في منية المصلى ولو دخل الماء
 في الجرح ثم خرج لا ينقص كذا في الفم ولو سالت الدم الى الارض
 وهو ملان من الانف والانتفسد ونقص ولو ربط الجرح فانقل
 الرباط ان نخذ البصل الى الخارج نقص والا فلا ولو كان الرباط داخل
 فنقص البعض نقص ايضا وان خرج من اذنيه فخرج او صدره ان تخرج عند
 مخرجه نقص والا فلا ولو مضى التواد عضوا ان فامتلأ ان كان
 صغيرا لا ينقص وان كان كبيرا نقص وان سقط من جرحه دودة كلف
 وضوءه وهي طاهرة وان سقطت من السيلين فهي نجسة وينقص
 الوضوء اما الخارج من السيلين فهو ناقص مطلقا سواء كان معادا
 او غير معاد اما المعتد فهو كالبول والغائط والمنه المنفصل من غير دفن
 وشهوة فانه يوجب الغسل والكذي والودي وسبائي الفروج
 بين المنه والكذي والودي في الفصل عقيب هذا الفصل ان شاع
 ودم الاستحاضة والرجح الى الخارج من اللب وهو الرجح الخارجة من
 الذكر وخرج المرأة فانها لا ينقص على الصحيح وعنه في انها تنقص لانها
 مسكنا للنجاسة كالدم في فمها او في جوفها كجيب الوضوء
 يخرج الرجح من الفرج وذكر ابو الحسن الكرخي ان الرجح الخارجة من الفرج
 لا ينقص الا ان يكون المرأة مفضاة وهي التي يكون مسكنا بولها
 ووطئها واحدا او التي مسكنا البول والغائط منها واحدا فخرج منها
 رجح منته فانه يستحب لها الوضوء ولا يجب لانه يحمل انها خرجت من الدم
 فينقص الوضوء ويحمل انها خرجت من الفرج فلا ينقص والاصل في
 الطهارة والناقض منسوك فيه فلا ينقص وضوءه كما بالشك لكن
 يستحب لها الوضوء لانه الاحتمال والدودة والحصاة اذا خرجتا
 من اللب وليس هذا احرازهما اذا خرجتا من الفرج او الذكر لان الدودة

في موضعين من الكتاب
 في موضعين من الكتاب
 في موضعين من الكتاب

وان خرج من نفس الدم بعد الغسل
 وان خرج من نفس الدم بعد الغسل
 وان خرج من نفس الدم بعد الغسل

الدودة والحصاة الخارجتين من الفرج او الذكر ناقصة بالاجماع بل احراز
 على اذا خرجت الدودة او الحصاة من راس السيل جرح فانها لا تنقص ولو كانت
 اي ينقص الوضوء ما وصل الى الخارج الا اذا دخل من فم فخرج من الفم او اخرج
 نحو الحقة وغيره كالاصبع والعود او قطر في احليله شيئا ثم سالت الى
 ثم خرج من الاحليل وسالت الى موضع لم يحكم القطر اما اذا قطر في احليله
 ثم خرج على راسه ولم يسال لا ينقص او اخرج القطر من احليله بان
 حث القطر في احليله حتى غلب ثم اخرج او اخرج المرأة القطر
 من فمها بان حثته بقطنة حتى غلبتها ثم اخرجها وهي والحال ان القطر
 مبلولة وقيد بانها لو خرجت غير مبلولة لا ينقص وبها التفصيل
 قول البعض وقال بعضهم لا ينقص الوضوء مطلقا وقال بعضهم ينقص
 مطلقا وهي رواية عن محمد وقال الصرخي رح لا ينقص عند اية خيفة
 وينقص عند بها واصل الخلاف ان رطوبة الفرج عند طهارة
 كسائر رطوبات البدن كالروح والوعى وعندهما نجسة كالقيح
 لانها رطوبة متولدة في محل النجاسة وفي الفم او رطل او دخل غودا
 في دبره او قطنة في احليله وغلبها كلها ثم اخرجها او خرجت بفسا
 فعليه الوضوء ولو كان طرف العود بيده ثم اخرجها لا يجب عليه شيئا هذا
 اذا لم يكن على العود والقطنة بله فاما اذا كان عليها بله استغنى وضوءه
 وان كان طرفها بيده واما الخارج من غير السيلين فهو كالدم والقيح
 والصدية وهو ماء الجرح المخلط بالدم قبل ان تغلفا المدة فيكون فيه
 صفة قوله كالدم والقيح اراد ان كان ما بين السيلان احرازهما
 الهوى المدخ اذا خرج من البدن فانه لا ينقص وقد تقدم والرعاف
 والقيح والماء الغم وحده ماء الفم ان يكون بحيث لا يمكن منبطه الا يتكف
 هو الصحيح وقبل ما يمنع الكلام وقيد به لانه لو فاق ماء الفم لا ينقص
 وضوءه ويستور الجواب في نقض الطهارة بين ما اذا زرع الفم
 وبين ما اذا استقاء متعديا بعد ان يكون ماء الفم بخلاف الصوم فانه
 اذا زرع الفم لا يفسد ولو كان ماء الفم سواء كان القيح طعما او حرة
 صفراء او سوداء او ماء لم يخالط شيئا لا طعام ولا حرة الفم نجسة

والنجاسة توجب الوضوء وغسل موضع النجاسة ان
 زاد الدم على قدر الدم ولو كان قدره
 او اقل لا توجب غسله ولو كان حرة مبلولة
 كسفن مر فضي

وعنه الحسن ان تناول طعاما او ماء ثم فادح ساعة
 لا ينقص لانه طاهر وكذا لو ارضع ثم فادح
 ساعة صوته حار مرتين

وان خرج من الاذن قواما او صلب بدون البول
 لا ينقص ومعه ينقص لانه يخرج
 من الوضوء طاهرا

الماء مرة وعلامة وبلغم ودم والمسد في الثلاثة الاول واما البليغ
 فغير ناقص عند ابن حنيفة ونحوه وان ملاء الغم وقال ابو يوسف ينعق
 اذا ملاء الغم والخلاف في الصاعد من الجوف اما النازل من الرأس
 فغير ناقص بالاتفاق لانه محاط فان خالط البليغ طعام بغير الاكل ان
 كان الطعام غلبا نطق وان كان البليغ غلبا لا ينعق بعد الا وحصل
 النزق في الجوف لانه اذا لم يصل الى الجوف واخرج منه فيه كالتقص
 وضوءه وان قاده ما ذابا غير جامد انقص الوضوء فليلا كان بان كان
 دونه ملاء الغم او كثير عند ابن حنيفة وابو يوسف اجمعا وقال محمد بن
 لا ينعق الوضوء ما لم يكن ملاء الغم فاذا كان ملاء الغم انقص وضوءه
 اعتبارا بساير انواع التي وصح في الوجيز قول محمد وان كان الدم
 النزق قاده علوا ما استندت حمرة وجهه لا ينعق الوضوء
 ما لم يكن العلوي ملاء الغم في رواية الحسن بن زياد عن ابن حنيفة وابو يوسف
 وذكر المصنف عن ابن حنيفة وابو يوسف انه ينعق جامدا او مائعا وفي البليغ
 بعض مشايخنا صح رواية محمد بن حماد عن ابن حنيفة والمعل في القليل البايع
 على الرجوع وعليه اعتماد شيخنا وان نزل الدم من الرأس اي من الحلق
 في المرقى من الجوف اما اذا نزل من الرأس ووصل الى فتحة الانف
 انقص الوضوء فليلا كان او كثيرا بالاتفاق ولو شرب ماء ثم قاده
 صافيا نطق الوضوء كذا في الفتاوى وان استعيط فخرج السوط
 من الغم وكما ملاء الغم نطق وان خرج من الاذنين لا ينعق وان قاده
 متوقفا بحيث لو جمع ملاء الغم فاعتبر الحاد والمجلس عند ابن يوسف
 يعني انهما يجتمع عليه المجلس وعند محمد انما السبب وهو الغشاء
 وهذا كما اذا مرض العبد في يد البايع ثم في يد المشتري ان كان السبب
 محذرا عن المرض فانه يجوز للمشتري رد على البايع كما اذا كان معه ثلث
 وتغير الحاد السبب اذا قاده ثانيا قبل سكوت النفس من الغشاء
 كما السبب محذرا ان قاده ثانيا بعد سكوت النفس كان مختلفا
 على اربعة اوجه ان احده انقص اجمعا وان اختلف لم ينعق اجمعا
 وان احده المجلس واختلف السبب نطق عند ابى يوسف خلافا لمحمد

وان

وان احده السبب واختلف المجلس نطق عند محمد خلافا لابن يوسف
 وفي الفتاوى والفتوى مسئلة على عكس هذا فمحمد اعتبر المجلس وابتعد
 اعتبر السبب وبهى اذا نزع خاتما من اصبع النائم بعد ذلك ثم نام
 في موضعه ولم يغم منه فاعاده في اصبعه لم يبرأ من الضمان ومحمد يعتبر
 حتى انه لا يغمه ما دام في مجلسه ذلك قال في الواقيات رجل نزع
 خاتما من اصبعه نائم ثم اعاده في ذلك اليوم يبرأ من الضمان اجمعا
 واستيقظ قبل ان يغمه ثم نام في موضعه ولم يغم منه فاعاده في اليوم
 الثاني لا يبرأ من الضمان عند ابن يوسف لانه لا انبته وجب رده
 اليه فلما لم يبرده حتى نام لم يبرأ بالرد اليه وهو نائم بخلاف الاولى
 لانه هناك وجب الرد الى النائم وقد وجد وبينا لا استيقظ وجب
 رده الى مستيقظ فلما يبرأ بالرد الى النائم وعند محمد يبرأ لانه ما دام
 في مجلسه ذلك لاضمان عليه وان تكرر نومه ويقطعه فان قام من مجلسه
 ذلك ولم يبرده اليه ثم نام في موضعه اخرج رده اليه لم يبرأ من الضمان
 اجمعا لاختلف المجلس والسبب وكذلك النوم مضطجعا اي نطق
 الوضوء اعلم ان النزق قد تم هو انما نطق الحقيقي وبه هو انما نطق الحكمي
 وبه النوم حدث ام لا الصحيح انه ليس بحدث لانه لو كان حدثا استور
 وجوده في الصلاة وغيره ولكانه اذا نام قاعدا بطل وضوءه وكذا نقول
 الحدث ما لا يخلو عنه النائم واما قيد بالنوم احرازه عن النفس فانه غير
 ناقص والوقوف بينه وبين النوم انما هو ما يسمع ما يقال عنده او كثرة
 فهو نفس والافضو نوم وقوله مضطجعا هذا اذا كان خارج الصلاة
 اما اذا كان فيها كما مضى اذا صلى مضطجعا وما مضى فذلك ايضا نطق
 الوضوء على الصحيح وبه نأخذ وقيل لا ينعق او متكئا ارسل احد وركبه
 فانه اذا نام متورا كان نطق وضوءه وان وضع يديه على الارض ونام ان
 كان محافيا مقعدة عن الارض فانه ينعق وضوءه وانما كانت اليته
 مستقيمة من الارض لا ينعق وقال في الفتاوى المتور كالمضطجع
 ولو نام قاعدا فسقط قال حلف بن ابي يوسف ان ينعق لا ينعق
 وضوءه حتى يستوي نائما وروى ابن رستم عن محمد ان استيقظ حال

ومن نام قائما او قاعدا فسقط وضوءه او جديلا ان نطق
 قبل سقوطه او حال سقوطه او سقط نائما فانه ينعق من ساقه
 لا ينعق وعليه الفتوى وان استقر نائما ثم انشأ ينعق
 لوجود النوم مضطجعا وعنه الى ابن يوسف ينعق كوقوف
 لرواى الاستسكان حيث سقط وعنه الى ابن يوسف ينعق كوقوف
 قبل ان يبرأ المقعدة عن الارض لم ينعق وان نزل
 وهو يبرأ انشقق وهو يبرأ من الارض لم ينعق وان نزل
 النوم في المسجد وطال ذلك لم ينعق وان نزل
 وغيره ينعق من المرقى

ما سقط فلا وضوء عليه وروى الحسن بن الحسن عن أبي حنيفة ان اذا سقط وجب
 جنبه على الارض وهو يرمى بطل وضوءه وكذا اذا سقط على قفاه ثم انبت
 لانه اذا سقط حال ما وقع على الارض لم يوجد جزء من النوم في حال
 الاضطجاع فلا تجب عليه الوضوء وان حصل ثابته على الارض ثم سقط
 فقد وجد جزء من النوم في حال الاضطجاع فنقض الوضوء وان كان يسيرا
 كذا في شرح ابن ابي عوف او مستند الماشي لو ازيل عنه لسقط
 هذا اذا لم تكن النية مستوفية من الارض اجماعا اما اذا كانت
 مستوفية فلا ينعقد من كلام الشيخ النقض وهو اجابته في ظاهر الكتاب
 لا ينقض وهو اجابته في الحلواني والصدور الشهد وقال الحلواني اما اذا كان
 مستندا الى شي انقض وضوءه عند اصحابنا جميعا ولو وضع راسه
 على يده او على ركبته وان لم ينقض وضوءه اذا كان مبنيا مقعدة على
 الارض وانما نام جنبيا ورأسه على ركبته لا ينقض وضوءه ولو كان
 مترجعا ورأسه على فخذه ينقض وانما غلبه النوم فسقط ان يستيقظ حين
 سقط لا ينقض وضوءه وكذا ان سقط الوضوء الجنون والغايب الا ان
 اذ تقرر العقل وتغلب الجنون اذ تقرر العقل وتلبس العقل
 وقيل الاغناء اذ تضعف العتور ولا تنزل الحجر وهو العقل والجنون
 اذ تنزل الحجر ولا يضعف العتور وبها حدثنا في الاحوال كلها في الصلاة
 وغيرها قل ذلك او اكثر لا يهتدوا في قل فهو اكثر من النوم مضطجعا وانما لم
 يجعل الاغناء كالنوم فو في الاسترخاء بدليل ان اذا نبت لم ينبت في النوم
 ينبت فكان الاغناء حدثا في جميع الاحوال في القيام والركوع والسجود
 وكان القياس في النوم مثله الا اذا عرفناه في النوم بالنقض وهو قوله
 صلعم لا وضوء على من نام قائما او قاعدا او ركعا او ساجدا او الاغناء
 فو فلا يقياس عليه ولا يمكن ان يقياس النوم على الاغناء في ان يكون
 حدثا في الاحوال كلها لما يلزم فيه من ترك النص بالقياس وكذلك
 ان ينقض الوضوء ايضا في الاحوال كلها وحكم حكم الاغناء وحين ان
 ينقض مشية وهو الصحيح وقيل هو النذر لا يعرف الارض من السجود
 والعقوبة في كل صلاة ذات ركوع وسجود اعلم ان الحديث الحكم نوحا

احدهما ان يوجد امر يكون سببا لرفع الخس الجعبي غالبا فيقام السبب
 مقام السبب احتياطا والثاني ان لا يوجد شيء من ذلك لكنه جعل حدثا
 شرعا بقية المحققين والعقوبة من قبيل النوع الثاني وهو ان قضت للوضوء
 سواء بدات استسنا اول او لا وسواء توجهت عاد او ناسيا متوضعا
 او ميتا ولا تبطل العقوبة طهارة العسل قال في الغناور ولو نسي
 كونه في الصلاة فتعقبت نقض وضوءه والقياس ان لا ينقض الوضوء
 لانها ليست بخارج بحسب وكذا لم تكن حدثا في صلاة الجنابة وسجدة
 السجدة وخارج الصلاة وجه الاحتياط بقوله صلعم الا في ضحك
 منهم قررة فليعد الوضوء والصلاة اخرج الدارقطني من حديث ابن
 العالية ان النبي صلى الله عليه وسلم في بيته عام يصلي باصحابه فضحك بعض
 كان يصلي معه صلعم فادرك النبي عام فضحك منهم ان يعيد الوضوء ويعد
 الصلاة واخرج ابو داود في سننه عن ابن العالية وسلا وبمثل
 هذا الحديث يترك القياس لانه عمل به الصحابة والتابعون وهو
 ورد في صلاة مطلقة فيقتصر عليها ولا تقاس صلاة الجنابة لانها
 ليست بصلاة مطلقة وكذا قال في المستصفى اذا حلف لا يصلي
 فصلى صلاة الجنابة لا يحلف والعقوبة ما يكون مسموعا له ولجاره
 والضحك ما يكون مسموعا له ودن جاره وهو يفيد الصلاة دون
 الوضوء والتبسم ما يكون مسموعا له وهو لا يفيد بها جميعا كما رو
 ان النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة فلما فرغ سئل عن ذلك فقال اجزئي
 جبريل اني امدح يقول من صل عليك مرة صليت عليه عشرة او لم يستغفر
 الصلاة وقمونه النائم في الصلاة لا ينقض الوضوء لعدم الجنابة
 صلاة كذا في الذخيرة لانها يكون في حصة بمنزلة الكلام والكلام يبطل
 الصلاة دون الوضوء وقال الامام الحافظ ابو محمد يفي صلاة وضوء
 كذا في الغناور وقيل لا تقدر بها اجماعا كذا في النهاية لانها انما حدثت
 حدثا لغتها في موضع المناجات وبالنوم سقط ذلك وقيل الصحيح
 انها تبطل الصلاة ولا تنقض الوضوء وانما كانت العقوبة في الصلاة
 ثاقضة للوضوء لانه الصلاة حالة مناجات وضوء وادب وتفرغ

فإذا وقعت فيها فقد بلغ من الغفلة درجة المضي عليه وقوتها الصبيح لا ينقض
 الوضوء اجماعا وبطلان الصلاة كذا في المصنف والثاني في الحديث
 اذا جاء موضعها وقوتها في الطريق فقد صلوة ولا ينقض وضوءه
 واذا اغتسل الجنب وصلى وقوتها لا يبطل الغسل وانا يبطل طهارة
 اعضاء الوضوء وقيل لا يبطل طهارة اعضاء الوضوء فنعى هذا المفسر
 اذا وقعت في الصلاة بطلت الصلاة وجاز له ان يصلي بعده بغير وضوء
 جديد على القول الثاني وعلى القول الاول لا يجوز له ان يصلي بعده بغير وضوء
 جديد واما وقوتها في صلاة فريضة يؤخر بها لغز الوضوء كذا في البنايع
 قوله ذات ركوع وسجود احراز عن صلوة الجنازة وسجدة التلاوة
 فانه اذا وقعت فيها لا يبطل وضوءه ويبطل صلاة وسجدة واذا وقعت
 الرجل بعد ما فقد قدر التشهد لا يفيد صلاة وينقض وضوءه وقال في
 لا ينقض وضوءه ايضا ولو وقعت الامام والقوم بعد القعود قدر التشهد
 انما كان قوتهم قبل وقوت الامام او معا انقض وضوءهم ولا يفيد
 صلاتهم لان حكمهم حصل في حصة الصلاة وصلاتهم تامة وان وقعت الامام
 او لا يقع الامام الوضوء لانها في حصة الصلاة ولا وضوء عليهم لان حكمهم
 خارج الصلاة لانهم خرجوا منها بخروج الامام وصلاة الكل تامة ولو وقعت
 الامام او احد من القوم بعد القعود قدر التشهد وخلفه مسبقون قدر
 صلاتهم عند ابي حنيفة وعند ما لا يفيد ويقوموا الى قضاء ما فاتهم
 وفي حصة صلاة الخارج روايتان عن ابي حنيفة ولو خرج الدم من اذن
 الرجل فسد بقطنة او بدهن ثم خرج منه بكتلة او ابر ان كان بحال لو ترك
 سأل عن وضوء الوضوء واما تركه لم يسأل ولكنه لم ينقض الوضوء وان
 سأل بعينه فنقض لان الحكم يتعلق بالسلطان وقد تقدم الكلام على خارج
 المسئلة ولو خرج البول الى الغفلة وهي الجلبة التي تغطي الخشفة فنقض
 الوضوء ولو توضع او اغتسل هذا الاقل لم يغسل داخل الجلبة
 اجزاءه وفي فناء الجلبة المجرى اذا ظهر بوله على موضع قطعه ان كان
 ممسكاً ما شاء وبمسكاً فنقض بالظهور لانه احد السبلين واما
 لم يكن في بصره لا ينقض ما لم يسأل لانه في معنى الاجاحات ولو كان بخصيته

جواحه فاشكال البول الى ذلك الموضوع فان ظهر فهو كالدم ويشترط
 فيه السلطنة والنجاسة اذا حكم بكونه رجلا فالاله الاخر بمنزلة الجرح اذا
 ظهر عليها شيء لا ينقض ما لم يسأل منه واذا حكم بكونه انثى فاله الرجال
 بمنزلة الجرح لا ينقض بالظهور واما كان كذا كرهه راسا انهما يخرج منه
 البول دون الاخر فالذكر لا يخرج منه البول المتكثرا بمنزلة الجرح اذا ظهر
 عليه شيء من البول لا ينقض الوضوء حتى يسأل كالمدم والذكر يخرج منه
 البول المتكثرا اذا ظهر عليه شيء ينقض الوضوء ذكر هذه المسائل الامام
 ابو علي الدقاق رحمه الله في النصاب رجل انقضى في الماء ودخل الماء اذنه
 او استقط فدخل الماء انفة ومكث ساعة ثم سأل من اذنه او من انفة
 لا ينقض وضوءه الا اذا صار قريبا من ينقض واذا احسب من ذلك
 الماء نوبا اكثر من قدر الدرهم لا ينقض الا اذا تغير لون الثوب من ذلك
 الماء لان ما وصل الى الرأس لم ينقض لانه ليس بجمل النجاسة بخلاف
 الجوف لان الجوف محل النجاسة وقال بعضهم ينقض الوضوء والاصح
 هو الاول وكذلك ان استقط بالدهن فمكث ثم خرج من انفة لا وضوء
 عليه لما قلنا ولو مس ذكره لم ينقض الوضوء كيف كان سواء مسه
 باطن كفه من غير حائل او بظاهر كفه او بذر اعينه وكذا اذا مست المرأة
 فرجها لا ينقض الوضوء سواء كان يباطن الكف او بظاهره وكذلك
 لو مس اذنه بشهوة او بغير شهوة فرجها او باطن كفه او بظاهره
 من غير حائل ولم ينشر لها او قبلها او عانقها ولم يطر منه شيء من الخش
 او الكز فالبعد والمعاينة لا ينقض الوضوء سواء كانت بشهوة
 او لا اذا لم يخرج منه شيء ولا ينقض وضوء المرأة الملموسة عندنا ولو
 مس شيئا بخش او جيفة او كلبا او حشرة لم ينقض وضوءه وان غسل
 ميتا او مسه لم ينقض وضوءه ولو باستر افراسه مباشرة فاحسب بشهوة
 مجردا حال كونه مجردا عن ثيابه واستشر الكلب ومس الفخخ الفخخ الى لا
 رجب فرجها استنقض الوضوء عند ما عند ابي حنيفة وابي يوسف سواء
 خرج منه شيء او لم يخرج لانه لا يبلغ هذا المبلغ الا وتفضل منه بركة غالبا
 وعادة والغالب كالمعلوم كالحديث في النوم وفي البدايع وفي مثلها

منه الجرح ؟

طاقات الوجوه وهي ما استجابه ظاهر الرواية عنهما لا يشترط وضوءه
 في النواذر وعند محمد لا ينعقد الوضوء ما لم يخرج منه شيئا اي لا ينعقد
 وضوءه حتى يعلم بخروج شيء منه وانما اذا لم يعلم ذلك لم ينعقد وضوءه
 بالشك ولو دعي منه بان خرج من بين اسنانه دم واحتلط بالباطن ان
 كان البصاق غائبا لم ينعقد الوضوء وان كان الدم غائبا ان كان سوا
 نفعين وفي شرح الوفاية قالوا اذا اصفى البزاق من الدم لا يجب الوضوء
 وان اخرج بغيره وعلى هذا الصواب اذا ابلغ البزاق وفيه دم ان كان الدم
 غائبا او كانا سو افطر والآفاق وعلى هذا اذا وقع في الثوب ان كان
 الدم غائبا او كانا سو لا يجب غسل الثوب والآفاق ولو دسيت فحبة الغر
 ان ظهر الدم على رأس منخره بغيره الميم هو ثقب الانف وقد تكسر الميم
 ابتداء لكسرة الحاء كذا في الصحيح نفع الوضوء والآفاق وان لم يظهر
 على رأس منخره فلا ينعقد الوضوء وكذا لو خرج البول الى مقبلة الذكر لم
 ينعقد الوضوء ولو خرج بول المرأة الى شفتي الفرج نفع ولو بال الخبيث
 المشكل من فرجه جميعا انفق وضوءه ولو نزل الخبيث الى مقبلة الذكر
 ولم يظهر على رأس الا حليل لا غسل عليه ولو توضع ثم ارتد والعاية
 لم ينعقد وضوءه ولا ينه والكلاب الفاحش كله لا ينعقد الوضوء سواء
 كان في الصلاة او خارجها وكذا الغنية لانه لا يكون اسوا حال من الردة
 وهي لا ينعقد وكذا اذا اكل من بيته ان لا ينعقد وضوءه لاروى
 ابو امامة عن ميمونة رضى قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من خيم فاكل ثم جاء المؤذن فقلت الوضوء يا رسول الله فقال الوضوء علينا
 ما يخرج الا ما دخل وروى عن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يصب ولم يتوضأ فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما اذا اخذ بمقعدك
 والذروة روى انه صلى الله عليه وسلم قال الوضوء فامسك النار انكره ابن عباس
 وقال السنا يتوضأ بالجميع وهذا صحيح لان ما مسك النار لو اطلق الطاهر
 لم ينجس به الطهارة ومنع الجمر عنده فليغسل يده كما قال صلى الله عليه وسلم
 الطعام ينقض الغرة وبعده ينقض اللحم القيم بهما الجنون وكذا لو طاف
 على النجاسة وقشر الجلد وقص الشعر والظفر لا ينعقد الوضوء الا ان

ناوليتم

انه اذا ارتفع بده شئ من النجاسة يجب غسل ذلك الموضع والآفاق
 والخارج السائل نجس والذرة لم يسئل طاهر وان امتلاء الثوب منه
 وفي الوفاية ما ليس بجدة ليس نجس قال في شرحها نجس كسائر الجفيم
 من استقاء كونه نجس استقاء كونه نجس فالدوم اذا لم يسئل عن اس الجفيم
 طاهر وكذا التي العليل وعلم محمد في غير رواية الاصول انه نجس لانه لا يشترط
 للسلطان في النجاسة فاذا كان السائل نجسا فغيره السائل يكون نجسا
 انما يخرج اسراج الوطاس واذا خرج الدم من الجرح ولم يتجاوز لم ينعقد الوضوء
 وهل هو طاهر او نجس قال الكوفي طاهر وفي الهداية ما لا يكون حدثا لا يكون
 نجسا سريور ذلك عن ابن يوسف وهو الصحيح وعند محمد نجس والغتوي
 على قول ابن يوسف فيما اذا اصابت الجائحات كالتياب والابرار
 والمحصية وعلى قول محمد فيما اذا اصابت الجائحات كالداء وغيره وكذا
 القوي اذا كان اقل من ملء الفم على هذه الخلافات وفي البناء بجمع الدم السائل
 على الجراحه اذا لم يتجاوز قال بعضهم هو طاهر حتى لو صلب رجل بجذبه فاحس
 منه اكثر من قدر الدرهم جازت صلاته وبهذا اخذ الكوفي وهو الاظهر
 وقال بعضهم نجس وهو قول محمد وكذا الدم والعرق الذي يكون مع اصحاب
 الفروج يصيب ثيابهم قبيلا وهو غير سائل معفو عنه وكذا اصحاب
 الجرب والسوداد اذا لم يكن دمهم سائلا ومن يعين بالطهارة وشك
 في الحدث فهو على الطهارة ومن يعين بالحدث وشك في الطهارة
 فهو على الحدث لان اليقين لا يبطل بالشك والشك لا يبطل باليقين
 وانما يبطل اليقين بيقين مثله وروى عن محمد انه قال المتوضي اذا تذكر انه
 دخل الحلاء لقضاء الحاجة فشكل انه خرج قبل ان يقضي او بعد قضاها
 فعليه ان يتوضأ لان الظاهر انه خرج بعد قضاها فيها وكذا في الحدث
 اذا علم انه جلس للوضوء ومعه الماء وشك في ان يتوضأ او قام قبل
 ان يتوضأ فلا وضوء عليه لان الظاهر انه لا يتوضأ الا بعد ان يتوضأ
 ولو شك في ترك بعض وضوئه وهو اول ما عرض له الشك غسل
 الموضع الذي شك فيه لانه على يقين من الحدث في ذلك الموضع وفي
 شك من غيره والبراد من قوله اول ما شك ان الشك في مثله لم يصير

ومن التبر بالطهارة وشك في الحدث فهو على الطهارة وشك في الطهارة
 لا يبطل اليقين فثبت باليقين لا يبطل الا بيقين مثله والحدث
 نظائر كثيرة منها اذا شك في طهارة الا بيقين مثله والحدث
 بعينه ولا يبطل الا بيقين مثله وكذا اذا شك في نجاسة الماء لا ينعقد
 من الاستقاء وهذا هو الصحيح الا في موضعين احدهما ان
 شك في صلاته اقبل ولم يصب ان كان في الوقت فالظاهر
 انه لم يصب وان شك بعد فخرج الوقت فالظاهر انه صلب
 والثاني انه اذا شك في ركوعه او سجوده فان كان في
 الصلاة بان في وان كان بعد ما خرج منها فالظاهر انه لم يركع
 ومن شك في اناء او دابة او نوبرا صابته نجاسة ام لا فهو
 طاهر ما لم يثبت في ذلك ككسب الابرار ونحوه ان لم يثبت
 منها الصغار والكبار والمسلمون والكفار وكذلك السمن
 والخبز والاطعمة التي يتخذها اهل الشرك والبطالة
 كذلك الثياب التي يشجر اهل الشرك او الجمل
 اهل الاسلام وكذلك الجباب الموضوعة والركبة
 في القنات والسمايات التي يتوضأ فيها اصابة النجاسة
 من ذلك محكوم بطهارة حتى يثبت نجاسة واحدة

من الموضع وجده
 عليه وعلى غيره

عادة لانه لم يتقبل به قط و ان كان الشك يوض له كثير لم يلتفت
اليه لان ذلك وسوسة والسبيل في الوسوسة قطعها لانه لو لم
يترك لادى الى ان لا يتخير لاداء الصلاة وهذا لا يجوز ولو توضح
ثم رار ملاك بلان من ذكره اعدا الوضوء لوجود الحدث وهو سبيل
البول وانا قال راه سبلا لان مجرد البهل يثبت ان يكون من الماء الطاهر
فاذا علم انه بول طهر فغلب الوضوء وان لم يكن سبلا وان كان الشيطان
يريه ذلك كثيرا ولا يعلم انه بول او ما مضى على صلاته ولم يلتفت الى ذلك
لانه من باب الوسوسة فيجب قطعها قال ابنه صلعم ان الشيطان ياتي
احدكم فينفي بين اليدين ويقول احدهما شئت فلما ينصرف حتى يسمع
صوتا او يجده رجلا وينفي المني فيخرج اواراه بالماء اذا توضا بالماء
هذه الوسوسة حتى اذا حس شيئا من ذلك احاله الى ذلك الماء وقد روى
عن ابنه صلعم انه كان ينفي ازاره بالماء اذا توضا وفي بعض الروايات
قال نزل على جبريل وم امر في ذلك وفي السراج الوهيج وان شكك
في نجاسة الماء او الثوب للباس يستاق له لانه يفتق الطهارة وشك
في النجاسة وان شكك انه صلى ام لا ان كان في الوقت سعة فالظاهر
انه لم يصلي وان شكك بعد خروج الوقت فالظاهر انه قد صلى ومن شك
في طلاق زوجته او عتق عبده او امة لم تطلق اذنية ولا يعتق عبده
ولا امة مريض صلى مضطجعا قدامه اي في صلاته لم ينقض الوضوء
وفي رواية ينقض الوضوء كما في الصحيح اذا نام مضطجعا في صلاته ينقض
الوضوء اتفاقا لانه اي لان المريض في صلاته بمنزلة القائم والقائم
والقائم على هذه الرواية النانية انه ينقض الوضوء ولو وضع راسه
على ركبته ونام لا ينقض الوضوء اذا كان مثبتا مقعدة على الارض وان
غلب النوم وهو واضع راسه على ركبته فسقط ان يستيقظ قبل السقوط
لا ينقض الوضوء لانه اذا استيقظ في حال السقوط لم يوجد جزء من النوم
في حال الاضطجاع فلما ينقض وضوءه وان استيقظ بعد السقوط ينقض
وضوءه لانه وجد جزء من النوم في حال الاضطجاع فينقض وضوءه وان كان
يسيرا ولو نام قاعا على احد ركبتيه اي نام متورا كان ينقض الوضوء ولو نام

في الصلاة على اي حال نام فانما او فاعدا او راكعا او ساجدا لا ينقض
الوضوء سواء تقدم النوم او لا ولا يلزم ان يوسف ان تقدمه في السجود
انقض وان غلبه لم ينقض قال في الوجيز اذا سجد وهو نائم فعليه عادة
السجدة والنام ركوعه او سجوده لا يعيد لان الوضوء والرفع حصل
باختياره وفي الاول لا ولو قرأ النية في صلاته فالصحيح انه لا يجزئ
الوقاية لان الاختيار سنة في الاداء ولم يوجد ولو قرأه وركع وسجد
وهو نائم تنقض صلاته لانه زاد ركعة كاملة لا يعيد باكة في الوجيز ولا
ينقض وضوءه قال ابنه صلعم ان يجلس من اهل السجدة وادركه
الرش داي الفلاح ويترقا فوز المعاد وسلامة المرحا وبفضل
ذكره انه ردت بالعباد **فصل في الاغتسال** لا يخرج من ذكر
الوضوء ونواقضه شرح في بيان فضل الغسل واما ذكر فضل الغسل
بعد الوضوء لان الحاجة الى الوضوء اكثر اولان محل الوضوء جزء من
ومحل الغسل كل البدن والجزء قبل الكف والامة الجاسد مع فانه
وقع على هذا الترتيب الاصل في وجوب الغسل اربعة فوضيعة الغسل
من الجنابة والغسل بالضم اسم من الاغتال وهو غسل جميع البدن
قوله مع وان كنتم جنبا فاطهروا اغتسلوا وقوله مع يا ايها الذين امنوا
لا تتربوا الصلاة سبب نزولها كما صنع عبد الرحمن بن عوف فلما
وجع عليه جماعة من الصحابة فاكلوا واشربوا الخمر فاخذت منهم فخذوا
واحدهم فضلع بهم الميزب فقرأ قل يا ايها الكافرون لا اعبد ما تعبدون
اي احرما بخلاف لا فضل يا ايها الذين امنوا لا تتربوا الصلاة اي
لا تصلوا او لا تتربوا مواضع الصلاة وهي المساجد وانتم سكارى
في محل النصب على الحال من الغافل في تربوا او اسكر اسم حالة توضح
بين المراء وعقد اكثر ما يكون من الشراب وقد يكون من العشق والنوم
ومنه قوله سكران سكر هو سكر داء فصاروا يجتنبون السكر
وقت الصلاة ولا جنبا حال يقال رجل جنب وارة جنب يستوي
فيه الواحد والجمع والذكر والانثى لانه مصدر واصل الجنابة البعد
عن الصلاة ومنه يقال للتوب جنب الماعبر الى جنب نرى سبيل

وعايرى حال ايضا اي لا تعزوا الصلاة في حال سكر ولا في حال جنابة
 الا في حال السفر عبوراً في المسجد وجوز بعضهم ان يكونوا الا عابرين سبيل
 ومما يجب تحذيره لا تعزوا الصلاة جنباً غير عابر سبيل الى الا تعزوا
 غير متغسلين حتى تغسلوا او يوقدوا صلواتهم الا قبلوا الشعر اغسلوا الشعر
 وانقوا البشرة فان تحت كل شعرة لا يصيبها الماء جنباً اعلم ان الغسل
 على ستة عشر وجهاً أربعة منها فرضية واربعة منها واجبة واربعة
 منها سنة واربعة منها مستحبة اما الاربعة التي هي فرضية فمنها اربعة
 منها الغسل من النقاء الخائضين اعلم ان الغسل المفروض يعود الى النية
 اقسام الغسل من الجنابة والحيض والنفاس والكلام في الجنابة في موضعين
 احدهما في بيان ما ينبت به الجنابة وفي صيرورة الشخص جنباً والثاني في
 بيان الاحكام المتعلقة بالجنابة اما الاول فالجنابة تنبت بامتناع
 جماع عليه وبعضها تختلف فيه اما الجمع عليه فتزول عن احداهما فوجبه المني عن
 شهوة دفعا من غير ايلاج باي سبب حصل الخروج كاللبس والنظر
 والاحتلام حتى يجب الغسل بالاجماع والثاني في ايلاج الفرج في الفرج
 في السبيل المعتاد سواء انزل ولم ينزل فبدا المصنف رحمه الله بهذا النوع
 الثاني من الجمع عليه وكذا ان يقول كان ينبغي له ان يقدم انزال المني على
 الايلاج لانه الاصل في الايلاج قايماً مقامه فاليسير والسهولة في تقديم الايلاج
 على الانزال اعلم ان وجوب الاعتزال ارادة الصلاة او ارادة
 ما لا يحل فعله مع الجنابة كذا قاله في غير الاسلام واما انزال المني على وجه
 النهوض والشهوة والنقاء الخائضين فهما موجبان للجنابة لا للغسل
 على الصحيح لانهما يقتضيان فليغت بوجوبهما وكيفية ايم قبل السبب
 ومقتضى قوله النقاء الخائضين ايرجاءا وانما هو عبارة عن ايلاج الحشفة
 كلها لان غسل النقاء من غير توارر الحشفة لا يوجب الغسل الا اذا
 انزل وفي قوله النقاء الخائضين نظراً لانه لو قال فغسل الغسل اذا غابت
 الحشفة كما قال حافظ الدين في الكثرة وبغيتوبة الحشفة هناك خائضان
 يلتقيان فكان قوله اذا غابت الحشفة يغني عن قوله النقاء الخائضين واعلم
 ان الخائض عندئذ سنة في حق الرجال والنساء وقال الشافعي واجب

في جنابة

في جنابة جميعاً وقال بعض العلماء سنة في الرجال سحج في النساء لقوله
 صلعت خنثى الرجل سنة وخنثى النساء كثرته اي في حق الزوج لان
 جامع المحنثة الذي والخائض في الرجال ان تطلع العفنة وهي الجدة التي يغطيها
 الحشفة حتى تنكشف الحشفة وتلك الجدة ليس التوركة وخنثى المرأة ان
 يقطع الشعر الذي في اعلى الفرج فوق ما يخرج البول وهي تشبه عرق الكلب
 فاذا قطعت بقي اصلها كاللواة وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لام عطية
 وكانت تخفى النابتين والانيبي فانه اسما لوجهها واحطط لها عند
 زوجهما ارخص قليلاً ولا يستغنى في القطع ولو كان للفتنة ذكر ان ان
 كانا عاملين خنثى وان كان احدهما غير عامل خنثى العامل خاصة ويعرف
 العامل بالبول والانتان روي اما الحنفية المشرك فيجن من الفرجان يعزوا
 على اليقين وقت الخائض من المسائل التي توقف فيها ابو حنيفة رحمه
 الله تعالى على مسائل اخرى من الثانية الذين منكر الثالثة من الفضل
 المالكية ام الاشباء والرابعة اطفال المشركين هل يدخلون في الجنابة
 الخامسة الكلب متى يصير معاً اب دسة الجدة معنى بطيب لحمها
 اب بعة الحنفية المشرك الثالثة سور الحمار توقف في هذه الثمان لقائه
 ورعه في الدين وقوة معرفته بالاحكام والمسح في وقت الخائض
 يوم السبت من ولادة الى عشرين سنين ويكره الترتك الى وقت البلوغ
 ويجب اجرة خنثى الصغير على ابيه ان لم يكن للصغير مال فان كان له
 مال فخره ماله واجرة خنثى العبد على سيده فان بلغ الصبي غير محتون
 اجرة الحاكم فان خنثى المسلم المتزوج مات فهو يد رلانه مات بفعل
 ما دون فيه سترها اذا غابت الحشفة في قبل او دبر ولو كان مقطوعاً
 الحشفة يجب الغسل بايلاج بعد اتمام الذكر وانما يجب الغسل بالانزال
 من غير انزال ان كان في صبيته تشبهى او بالغه جنة اما اذا كان في ميتة
 او في صغيرة لا تشبهى فغسله اخلاف منهم من قال يجب مطلقاً ومنهم من
 قال لا يجب مطلقاً والصحيح انه اذا امكن الايلاج في محل الجماع من الصغيرة
 ولم ينفذها فغسله بجامع فيجب الغسل كذا ذكره الصربي في الايلاج
 وفيه التفصيل في حق الصغيرة اما البالغة الميتة فلا يجب الغسل بوجوبها

الحسن
 المسألة الثانية توقف
 فيها ابو حنيفة رحمه الله

الآيات لا تنزل والبيهية كالمسبة ولا يتعلق بوطئ الجنية حرمه المصاهرة ولو
 على ذكره حرقه واولج ولم ينزل قال بعضهم يجب الغسل لانه يسمى موطئا
 وقال بعضهم لا يصح ان كانت الطرفة رقيقة بحيث يجد حرارة العرج والفرجة
 وجب الغسل والافلا والاحوط وجوب الغسل في الوجهين والوطئ
 في الدبر كالوطئ في العرج في حق الغسل على الفاعل والمفعول به سواء انزل
 او لم ينزل وقوله او لم ينزل رد لقوله زيد بن ثابت لا ينزل الا نضار فانه كان
 يفتي بانه لا يجب الغسل الا بالانزال فيقع عمره ذلك فذاعه فقال له
 من اين لك هذا قال سمعت عويمر بن الاضار يقولون انما كنا نقول على
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم انما نضار فانه من ذلك فقلوا
 بهذا كما نقول فانفذ عمر الى روجا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلهن غير ذلك
 فزوي ان فيه الغسل فقال للانصار اخذوا بيته سمعته رسول الله صلى الله عليه وسلم
 منكهم ورضيته فالحكم قالوا الى فقال فلما اذا تم قال لزيد يا عبد ربه
 لئن عدت الى هذا الا فوجئت ضربا ولان الابلح لما قام مقام الانزال
 في حق وجوب الحلة فاولي واخرى ان يقوم مقامه في حق وجوب الغسل
 اجتمع على ان لا ينزل الا نضار فقال التوجيهون الرجم ولا توجعون صاعا من الماء
 وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين شجعتين الا ربع ثم جدها
 فقد وجب الغسل وان لم ينزل واما قوله صلى الله عليه وسلم ان الغسل بالجمع
 الصبي به ومن بعدهم قالوا ان منسوخ ويعنون بالنسج ان الغسل بالجمع
 بغير انزال كان قط ثم صار واجبا وذهب ابن عباس رضي الله عنهما
 الى انه ليس منسوخا بل المراد به نفي وجوب الغسل بالروية في النوم اذا
 لم ينزل وهذا الحكم باق بلا شك واما حديث ابن بكير رضي الله عنه
 صلى الله عليه وسلم في الرجل ياتي اهلك ثم لا ينزل قال يغسل ذكره ويوضأ ففقيه جربان
 احدهما ان منسوخ والثاني انه محمول على ما اذا باسترها فيما سوس العرج ولو
 اوج صبي في فرج امرأة لم يجب عليه الغسل ويجب عليها وان اوج الحنفية
 المشكل ذكره في فرج امرأة او دبرها فلا غسل عليها لجزا ان يكون امرأة
 وهذا المذكور من زائد فيصير كمن اوج اصبعه وكذا في فرج خنثى من جوارا
 يكون الخنثى المولج فيه رجلا والعرج زائدا منه وان اوج رجل في فرج خنثى

لوهو

المشكل

المشكل لم يجب عليه الغسل لجزا ان يكون رجلا والعرج منه بمنزلة المولج
 واما كذا اذا كان بغير انزال وجب الغسل بالانزال والثاني من انواع
 الغسل المعروف الغسل من الخلق وهو ما شر ابيض نكس منه الذكر عند
 خروجه ويحلق الولد منه راحة عند خروجه كراجه الطلع وعند سيب
 كراجه البهيم ومنه الرجل في حاله محبة ابيض تخين بند فاني خروجه دفعه
 بعد دفعه ويخرج بشهوة وبلية خروجه ويعقب المولود خروجه خورا
 وقد سرق ويصفر مرض او يخرج بغير شهوة ولا لذة لاسترخاء وعانة او
 بحر لكثرة الوقاع ويصير كماء اللحم وربما خرج دما عبيطا ومعنى المرأة اصفر
 رقيق وقد يصفق لفضل قوتها وقد قيل ان شهوة الجماع تنبع للرجال
 في الشتاء والفت في الصيف اذا انزل من شهوة من الرجل والمرأة
 والشهوة في الرجل ان يشته قضيبه او يزاد انت راد في المرأة
 ان تشتهي بعقبها لا غير باخر طوي كان سواء كان بالجماع في القبل او البهر
 القبل والدبر في حق وجوب الغسل سواء وكذا في وجوب الكفارة في
 الغطر واما يكتفان في الحلة فعند الحنفية لا يجب الحلة بالوطئ في الدبر
 يجب او فيما دونها او بالجماع في غير القبل والدبر او بابتان البهية
 او ببلح اليد بان استخف بكفه فانزل وجب عليه الغسل او الاحتلام
 او سواد انزل المعنى في حاله البقطة او النوم ولو احتلم لم يطهر الماء على
 راسه الا حليل لا غسل عليه لانه في الباطن وبه فرج فرج المرأة ولو احتلمت
 المرأة ولم يخرج منها شيء ان وجدت لذة الانزال فعليها الغسل لان
 فرجها بمنزلة القوم فله حكم الخارج وما اذا ينزل الى رحمها ان انة قد لا يطهر
 على راسه العرج فكانت عليها الغسل واما احليل الرجل فوطئ الباطن وفي
 حديث مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما حن سلة عن ذلك عليها الغسل
 اذا رأت الماء او التفت بشهوة او التمس بشهوة وهل كره له الاثنا
 بكفه قال بعضهم كره له ذلك مطلقا لقول صلى الله عليه وسلم لعن الله من لم يمس بشهوة
 وقال بعضهم اذا فعل الاحتلام الشهوة فواتم وان كان لتكسب
 الشهوة المحظورة انت غلة للعتب وكان عونا لا زوجة له ولا لانه او
 كان الا انه لا يبعد على الوصول اليها لغدر وخاف الوقوع في الزنا قال

والاعمال المستعجلة في هذه الاوقات لا تترك الاحتلام فان يتبين انه يدرى اودى لا غسل عليه وان يتبين انه لم يغسل
وان شك ان يتبين او يغسل عند الحاجة لا احتلام ان خرج لا غشوة وانه لو ادركه مع عدم الاحتلام كان ذلك منتهى الامر
لا يجب ولا يجب قالوا في هذه المسئلة يخرجون الناس عنها فان كان الاحتلام وكذا الاحتلام وكذا الاحتلام
ولم يزل لا يجب الغسل ومنه في المرأة يجب وفي الطاهر الرواية لا يجب لان فريضة
الى فريضة الطاهر شرط لوجوب الغسل عليها وعليه الفتوى من مخرج القدرى
لما اورد في رده
عليه رحمه الله

قال الفقيه ابو العباس ارجو ان لا وبال عليه ولو جامع امره فمادون النجس
فدخل الماء في رجليه لم يجب عليه الغسل ولو جلت وجب عليه الغسل لانها
لا تجل حتى تنزل وكذا البكر اذا جمعت فمادون الفرج بان لم يمس الفرج
وسبوح الماء ولم تحس بهي الانزال ان جلت وجب الغسل والا فلا لانها
لا تجل حتى تنزل ولو غشي عليه ثم افاق فوجده مديا او سكر ثم وجدته مديا
ما افاق لم يكن عليه غسل ولا شبهة في النوم ولو فالت امرأة مع رجل
ياستقي في النوم واجد في نفسه ما اجد اذا جامع زاول لا غسل عليه كذا في
الغنا ورد لو سأل الخليفة لاجب الغسل نحو ان يضرب على ظهره
او سقط من سرج او حمل شيئا ثقيلا فسبح الخ في هذه النواع اسباب
الجنابة المختلفة فيها وهو ان يغسل الخ لا غشوة وتخرج لا غشوة
بان يضرب على ظهره فربا قويا او حمل حلا ثقيلا فلا يغسل عليه عندنا وعند الشافعي
فيه الغسل ولو اغتسل من الجنابة قبل ان يقول ثم خرجت في ذكره بقية
الخ فغسله الغسل فربا عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف
لا غسل عليه في هذه النواع الجنابة المختلفة فيها وهو ان يغسل
الخ لا غشوة وتخرج لا غشوة فانه يوجب الغسل في قول ابن حنيفة
ومحمد لم عند ابو يوسف لا يوجب فالمعبر عندهما بالانفصال عن غشوة
وعنده المعبر بالانفصال مع الخروج عن غشوة وفائدة تطهيره من غشوة
احدهما في المسئلة التي ذكرها المصنف وهي ما اذا جامع واغتسل
قبل ان يقول ثم خرج بقية الخ والثاني في ذكره المصنف ايضا فقال ذلك
لو احكم فشد على ذكره فاستبى وقبض على عورته حتى سكنت شهوته
ومنع خروج الخ وفقا يميز ثم سأل الخ الى ثم خرج الخ لا غشوة بعد
ما سكنت شهوته فعليه الغسل عندنا عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
لا غسل عليه وكذلك لو نظر الى اداة بشهوة او استمنى بكفة فغسل
الخ منه بشهوة فلما قارب الخروج شد على ذكره حتى انكسرت شهوته
ثم تركه فليس عليه غسل وجب الغسل عندهما وعندنا لا يجب
واجمعوا انه اذا اغتسل قبل ان يقول ومصل ثم خرج بعد ذلك قبل ان
يقول انه لا بعيد الصلاة كذا في الذخيرة والفتوى على قول ابو يوسف

في الصبيف وعلى قولهما في غيره واجمعوا ان المرأة اذا جمعت فغسلت
قبل ان يقول ثم خرج منها بقية من الرجل انه لا غسل عليها وانما كان المعبر
عندهما بالانفصال عن مكانة شهوة لانه من وجب الاغتسل من وجبه
فلا احتياط الا بالاجاب والخروج عن غشوة قد وجد وانما عدم الخروج
لا غير فبا عتبار ما وجد بجب الاغتسل وباعتبار ما عدم لا يجب فيخرج
جانب الوجوب احتياط لامر العباد فان قيل يشكل في هذا الحكم
الرجح الخارجه من المفضلة فانها على هذا التعليل ينبغي ان يجب عليها التوضؤ
بان يقال انها خرجت من القبل لا يجب وان خرجت من الذكر وجب
فيخرج جانب الوجوب احتياط ولم يقولوا ذلك هنا بل قلتم بانها
فالجواب ان بينهما فرقا ظاهرا وهو ان الشك في المفضلة وقع من
الاصل فتقارض الدليلان الكذان احدهما موجب والاخر معطى
لست وبها في القوة فتقطع وعلمنا بالاصل الذي كان ثابتا لهما سابقين
وهو الظاهرة كما قلنا في رجلين احدهما اضر بجاس الماء والاخر بطارية
انه لا يخرج واحدهما لست وبها وانما في مسئلة فقد جاء دليل عدم
الوجوب من الوصف الذي هو كدق وجاء دليل الوجوب من الال
الذي هو نفس وجود الخ مع الشهوة فلم يعارض الاول الثاني ولم
يساوه في القوة فيخرج جانب الاصل على جانب الوصف وما ترجحه
الا وجوب الاغتسل وان شئت قلت ان دليل الوجوب في
مسئلة الخ قد سبق وهو في المسئلة التي ذكرها المصنف لا سبيل الشهوة
وتوجه لا على سبيل الدق بعد ذلك والسبب في اسباب الترجيح
فيخرج جانب الوجوب لهذا الاسرى ان بول الخ في اذ اسبغ في احدهما
ترجح السبوح واما المفضلة فافترق الدليلان فيها على سبيل المرافعة
فلا يثبت الحكم الحادث لاجل تدافعها بل يثبت ما كان على ما كان الثابت
من النواع الغسل المفروض الغسل من الحيض ولو كان الغسل من الحيض
لكان كافيا لان الحيض هو الدم اعلم ان المتأخر اختلفوا هل يجب
الغسل بانقطاع الدم ووجوب الصلاة او بالانقطاع عند رؤية
الدم السبوح فعند الكوفي وعامة العراقيين بالانقطاع ورؤية الدم

جاء

وهذا حجة راجعة إلى رجب حيث قال في الحيف والنفس وعند البخاريين في
الصلاة وهو المختار وفي المستطيف قوله والحيف اراد به رؤية الدم أو
خروج الدم لان الدم اذا حصل نقص الطهارة الكبرى ولم يجب الغسل
مع السيلان لانه ينافيه فاذا انقطع امكن الغسل فوجب لاجل الحدث
الابح واما الانقطاع فهو طهارة فلا يوجب الطهارة وقال بعضهم قوله
والحيف الى الخروج منه لان الخروج منه متصل به فصح الاستعارة الى حية
الحيف بالخروج منه وفائدة الخلاف بين العراقيين والبخاريين اذا انقطع
الدم بعد طلوع الشمس واخوت الغسل الى وقت الظهر فعند الكرخي وعامة
العراقيين تأثم وعند البخاريين لا تأثم وعلى هذا الخلاف وجوب الوضوء
فعند العراقيين يجب الوضوء للحدث وعند البخاريين للصلاة والنفس
كالحيض واذا استشهدت بالحيف او النفس يغسلان عند الكرخي
ومحمد لا وعنه ابي حنيفة روايان احدهما نعم وهو ظاهر على قول الكرخي
واصحابه والثانية لا يجب وهو ظاهر على قول البخاريين والصحيح انها
يغسلان لان الانقطاع حصل بالموت والدم ليس بموجب للغسل
عند الانقطاع الا عند البخاريين يمكن ان يقال لا يغسلان لان الغسل
لم يكن واجبا قبل الانقطاع وذكرنا ما ينشئ الى الحيف اذا رأت الدم
يوما او يومين ثم استشهدت بالغسل اجماعا اما عندهما فظاهر وكذا
عند ابي حنيفة لان الدم اذا انقطع ليومين لم يكن حيضا وحاصله ان
الحايض والنفس اذا طهرتا ثم استشهدتا غسلا عند ابي حنيفة لان
الغسل قد وجب في الحياة بالانقطاع وان استشهدت قبل الانقطاع
فالغسل يغسل على الاطلاق واما الحايض فانها ان استشهدت
قبل الانقطاع ان كان قد استمر بها الدم ثلثا غسلت والا فلا يغسل
اجماعا والفرق ان النفس اقل ساعة وقد وجد والحيف اقل ثلثة
ايام ولم يوجد فانهم ذكروا جنب المرأة ثم حاضت فغسلت
فعند ابي يوسف الغسل من الاول وهو الجنابة وعند محمد منها جها وفائدة
الخلاف في اليقين اذا حلفت انها لا تغسل من الجنابة ثم حاضت
فغسلت بعد الظهر حلفت عند ابي يوسف وعند محمد لا لحلفت وان

وان اعتلت قبل ان تظهر من الحيض حنث اجماعا والراجح من
انواع العسل المفروض الفصل من دم النفاس ولو ان المرأة ولدت
ولم تتدفقا لمختارا نه يجب العسل احتياطاً وهو قول ابي حنيفة وزفر وقال
ابو يوسف لا غسل عليها قال في الفتاوى والاصح الوجوب اعلم
ان المصنف رحمه لم يفرق للحيض والنفاس فصلاً على وجه بل لم يتركها
واختصها كما فعل جماعة من اصحاب في كتب الفتاوى وذكره الاحداث
الى كثير وقولها من الامور والاكبر والاحكام المتعلقة بها اصلاً وخلفاً
لانها الايام اذ لا كثر وقولها كان ايتهم بمعرفة ولما كان الحيض والنفاس
من الاحداث التي يقل وقولها تركت ذكرها المصنف رحمه واحالها
على كتب الفتاوى واعلم ان معرفة مسائل الحيض من اعظم الواجبات
لان اعظم منزلة العلم بالنسبة بحسب منزلة ضرر الجبل به وضرر الجبل بمائل
الحيض منه ضرر الجبل بعينه وذلك لان المرأة اذا لم تعلم ذلك ربما
ترك الصلاة والصوم في وقت الوجوب وباتت بهما في وقت وجوب
الترك وكلاهما احراراً وضرر عظيم ولان ضرر هذا الجبل محض ومقدور
بجلائل الجبل فيما سواه اما المحض فهو ما ذكرناه واما المتقدر فهو العقبان
في حالة الحيض وذلك ارام بالنسب والاعتقاد والحكمة كقولنا قال صلى الله عليه
ارادة الخائض فقد كفر بما انزل على محمد يعني مستحلاً لذلك ويجوز ان يارده
الرسول تروى ارادة من يات الشراف وجعلها بال لا يؤيد ولا يحصى
فلما رقت اليه ودخل معها في الفراش وتيمم بها دميت في تلك الحالة
فقال له يا امير المؤمنين ان ارادة فلاست تجلوه فقال ان هذا الذي
سمعت منك خير من الدنيا وما فيها كذا في النهاية ثم الكلام في الحيض
والاستحاضة والنفاس اما الكلام في الحيض فينبغي في عشرة اشياء
في تفسير الحيض لغة وسرعاً في بيان سببه وركبه وسرعاً في قدره
والوانه ووقته وثبوت الاحكام المتعلقة به اما تفسيره
لغة فهو اسم لخروج الدم من الفرج في الحيوانات على اتي صفة كان
من آدمية او غير ما حقه قالوا احاضت الارث اذا خرج من رجا الدم
وقد يسمعون ما يخرج من الشجر من الصمغ الاحمر حياً فيقولون حاضت

صرح العفريان بمنزلة الحفظ اعظم الواجب واعم اليه
 لان حفظ قدر العلم اعظم مما يحفظ به
 الحفظ اعظم لان الزواجر من رعايته وان
 يحفظها فان حفظه ويعتقد اقل ذلك والاعتقاد كغيره
 على الامانة انما امره الاستحالة
 والجهل الايمان بطريق الاستحالة
 منج الوفاة
 المستطاب
 المستطاب

السرة اذا خرج من الشهر من الصفح الا حرم حضا فيقولون ما ضمت السرة اذا
 خرج منها ذلك واما تفسيره شرعا فبارة عزوم مخصوص اي دم نبات
 آدم من مخرج مخصوص اي موضع الولادة دون ما يخرج من العروق والشرط
 حروجه الى النوح الظاهر في شخص مخصوص احرازه عن الصغيرة والابنة
 في وقت مخصوص وهو ان يكون في اوانه يمتد من مخصوصه اي لا يمتد
 على العشرة ولا ينقص عن الثلاثة ويقال ايضا في تفسيره شرعا هو الدم
 الخارج من رحم اداة سيدة من الدم والصغر فوقه سيدة من الدماء
 احرازه عن المستحاضة والنفس على صفة مخصوصة وهو ان يكون كرامة
 من ذوات الاقراء واما سببه في الابتداء فيقول ان حواشي تناولت
 الشجرة ابتداء السد به وبني في بنائها الى يوم القيمة وفي كفاية الشعبي
 في الاجابة ان ادم علم لما اهبط في الدنيا مع حواء وكانت حواء لم تنزل
 قبل ذلك فحاضت وهي في الصلاة فالت ادم علم عنه فلم يعلم بها
 حتى نزل جبريل علم فالت ادم عنه فلم يعلم حتى رجع ثم جاء وامره ان ياتوا
 برك الصلاة ايام حضا ولم ياتوا الا بالاعتناء ثم حاضت بعد ذلك
 وهي صائمة فالت ادم عنه فقال لها افطري فجاء جبريل وامره ان ياتوا
 بالاعادة فقال ادم يا رب كل واحد منها عبادة كيف اوتيت بالقضاء
 في احديهما ولم تأمر بالقضاء في الثانية فادعى الله اليك رحمت
 الدنيا في المرة الاولى فحكمتا ما حكمتا وفي الثانية علمت ببرائك فحاضتا
 بالقضاء فلتعلم ان المرجع في جميع الامور الى الله تعالى كذا في المفهرست ولما
 قدره فتوعلان اقل واكثر اما الاقل فاقل الحيض ثلثة ايام ولا يشترط
 ثلثة لبال بل اذ اراة ثلثة ايام وليستين كان حضا لان العبرة للايام
 دون الدنيا في فلور انة قبل طلوع الفجر ثم ظهرت عند الغروب من اليوم
 التا لث كان حضا وذلك ثلثة ايام وليستين وكذا توارثت الدم
 عند طلوع الفجر الى عشرة ايام وغربت الشمس في اليوم العاشر والدم
 جاز يجعل ليلة الحاد عشر تبعا لعاشره لم يطلع الفجر فاذا طلع الفجر والدم
 جاز كانت مستحاضة من وقت طلوع الفجر لانه وقت الغروب وتوا انقطع
 بعد الغروب لم يجر وطئها حتى تغسل او يمض وقت المغرب يجعل مدة

حيض

الغسل من الحيض بخلاف ما اذا انقطع لعشرة ايام وعشر لبال كانه يجوز
 قبل الغسل واعلم انه لا يشترط جريان الدم واستمراره في الثلثة او العشر
 فانها اذا اراة في كل يوم ساعة فجميع حيض وانما ينقص عن ثلثة ايام لم يمس
 بحيض وهو مستحاضة واما اكثره فعشرة ايام واذا عرفت هذا فالحديث
 فلان من مؤنة مقدار الطهر الصحيح الذي يقابل الحيض والقد تحس عشر يوما في
 الطهر الذي يكون كل واحد من طرفيه حضا نفرا له ولا حد لاكثره اي ما اذا
 طاهرة فانها تصوم وقيل وان استوفى ذلك جميع عمرها اما اذا احتجج اليه
 فلاكثره غاية عند عامة العدل خلافا لابن يوسف والى عصمة واما يحتاج
 اليه عند نصب العادة في زمان الكثرة بيان ذلك مبتداه رات عشرة
 ايام وما وسنة او سنتين طهر انتم استمر بها الدم فقل قول الى عصمة بعد
 معاد المروزر منع من اقل الكثرة عشرة ايام وقيل سنة او سنتين
 هكذا واما لاغاية لاكثره عند على الاطلاق وعند عامة العلماء منع من
 الكثرة عشرة وقيل عشرين كما لو ابتدئت مع البلوغ مستحاضة فقد روا
 الطهر بعشرين وفي النهاية اداة بلغت فانت ثلثة ايام وما وسنة
 طهر انتم استمر بها الدم قال ابو عصمة طهر ما رات وحضا ثلثة ايام
 وقال محمد بن ابراهيم المكي في طهر ما ستة اشهر الا ساعة لان اقل الحيض
 الذي يرتفع بها الحيض ستة اشهر وهي اقل مدة الحمل الا ان العادة ان
 من الطهر اقل مدة الحمل فتقضي منه شيئا بغيره او هو الساعة وفي الحديث
 مبتداه رات عشرة ايام ثلثة طهر انتم استمر بها الدم قال ابو عصمة
 حضا وطهر ما رات حتى ان عدتها تنقضي في الطلاق بثلثة سنين
 وثلثين يوما وقال المكي في تسعة عشر شهرا الا ثلث ساعات لجواز
 ان يكون وقع الطلاق في حالة الحيض فيحتاج الى ثلثة ايام لكل طهر ستة
 اشهر الا ساعة وكل حيضة عشرة ايام وقيل طهر ما اربعة اشهر
 الا ساعة لان اقل مدة استبانه الحنفية فتقضي منه ساعة لما قلنا ان
 من العادة ان مدة الطهر اقل من مدة الحمل فبعد هذا القول ينقض عدتها بثلثة
 عشر شهرا الا ثلث ساعات وكذلك اذا استمر بها الدم ونسبت لايام
 حيضها وايام طهرها فان طهرها مقدر على قول الاكثرين خلافا لبعض وجعلوا

المدة

في قدره فقبل بغيره وصحح صاحب الوجيز لانه اربعة امثال الطاهر
الذي هو خمسة عشر يوما كما قدره اكثر الدم الذي هو النفس بربعة امثال
الكر الحقيق لانها دمان وانه ان طهر ان فاجري احدهما جري الاخر وفي النهاية
قدرة الحاكم بغيره وعليه الفتوى لانه ايسر على المفتي والنفاء قال بسوء
اشهر وعشرة ايام الا انه لانه ربما يكون مطلقا في اول الحيض فلا يجتب
بذلك الحيضة فيحتاج الى ثلثة اطراف وهي سنة اشهر وثلاث جيف ومن شهر
والحيضة التي تطلق في كحل ان تطلق في اولها فلا يمينه بها وهي عشرة ايام
فذلك كل سبعة اشهر وعشرة ايام الا انه في السابعة التي مضت
في الحيضة التي وقع فيها الطلاق واما ركن الحيض فامتداد الى مدة تسمى
فيها حائضا واما شرا فمقدرة نضاب الطهر وقراغ الرحم عن الجبل لان الحامل
لا تحيض واما الكوان فثلاثة السواد والطره والصفرة والكدره والحفرة
والبرقة ولو لم ارفع من الكدره وادون من الصفرة واما البياض فليس
بحيض اجماعا اما السواد فذا اشكال في كونه حيضا فمعه دم حيض
وم اسود وعبيط محتم البسيط الطري والمحدث من الشدة بالحرارة الى السواد
كانه نار محتم اي تمهيب واما الطرة فهي اللون الاصلي للدم الا انه عند
غلبة السواد يضر الى السواد وعند غلبة الصفرة يضر الى الصفرة
وفي النضاب تكون قال ابو علي الدقاق الصفرة اذا كانت اقرب
الى الطرة تكون حيفا وان كانت اقرب الى البياض لا يكون حيفا وهو
الصحيح عند البعض وقيل في الصفرة التي تضر الى البياض انه يغير فيه
الغالب والاعتبار في الصفرة حين يرفع الحشو وهو طري ولا يعتبر
التغير بعد ذلك لانه تغير بسباب كذا في المضرات واما الصفرة فهي
حيض ايضا لانها من الوان الدم اذا رقا وسيل بعض المشايخ على الصفرة
اذا لم تر حيفا فعالية حتى رأت صفرة في ايام الحيض قال ابو حنيفة
بر العدة واما الكدره فهي كونه الماء الكدر والوسخ في السوب واما
الحفرة فقد انكر بعض المشايخ وجودها حتى قال ابو نصر حين سئل عن ذلك
كانها اكلت فصيلا على طريق الاستبعاد وذكر ابو علي الدقاق انها نوع
من الكدره واما الكبرية فهي كل لون التراب وهي نوع من الكدره ايضا

وهي

وهي مشقة من التراب وقد قال الكبرية على وزن قبيضة وهي لو لم ارفع
من الكدره وادون من الصفرة وكل ذلك حيف حتى تسمى البياض حاصبا
والبياض الحاصل قبل بوشى يشبه الحافطة يخرج هذه النية الحيف وقيل
يدون العين الذي تحته به المرأة نفسها اذا خرج ابيض لالون غلبه من الوان
الحيض الحية ذكرنا في هذه النية الحيف واما وقتة فحين يبلغ تسع سنين
فصاعدا فما الصغيرة جدا لا تحيض وهي بنت خمس سنين وبنت تسع
راحت الدم كان حيفا بالاجماع وما بينها فيه خلاف واغتور على تسع
وحكي ان اثنية لاجع مطيع البليغي رجا حارست جرة وهي ابنة ثمان عشرة
سنة فقال فخصنت هذه الجارية كذا في المضرات وكذا الآيات الحيف
وحده الا يابس خلاف واغتور على تسع فقبل سنون سنة وقيل
خمس وخمسون سنة وقيل خمسون وقيل خمس واربعون والاعمال على خمس
وخمسين سنة وهو اعدل الا قال وقيل قال صاحب المضرات اليوم يعني
حين سنة يتبرأ من ابنتي بارشاع الحيض وطول العدة فاذ بلغت
هذه الاياس وانقطع عنها الدم حكم بالياسها ثم اذا عاد دما الدم بعد الحكم
بالياس في هذه المدة هل ينقض الحكم بالياس ان كان المدة وما خلاصا
فوحيف وينقض الحكم بالياس لكن في مستقبل لا يمين حتى لا تغد
الا نكحها الجارية وان لم يكن دما خلاصا بل كان كدرة او خضرة او صفرة
او برقة لا يكون حيفا ولا ينقض الحكم بالياس اصلا وفي المضرات العجيب
ان اذا حكم بالياس فبعدو الدم لا يصير من ذوات الحيض وتكون مستحسنة
واما وقت بنوة فانه لا يثبت الا بالبروز وعنه فانه اذا حست بالبروز
ثبت حكمه وفانيرة فيما اذا توفضت ووضعت في فوجها الكرسف
ثم احست ان الدم نزل من الرحم الى الكرسف قبل غروب الشمس فنقض
الكرسف بعد النوب فالصوم تام عندها خلافا لما كان في النهاية فان
عنده تنقض الصوم ثم البروز انما يعلم بمجاوزة موضع البكارة وهو نزول
الى الفرج المطهر اعتبارا بنواقض الوضوء والاحتياط ليس للثب
ويستحب للبكر حالة الحيض واما في حالة الطهر فيجب للثب ووجه البكر
واما احكامه فاثنا عشر غايية يشترك فيها هو النفس واربعة مخصوصة

والا يابس يحصل بانقطاع الدم مدة الاصل
لنضاب العادة فلو استمر سنة او غير ذلك
عند قس وقيل ان العتوى في زمانه فليس
وهو قول عائشة وسفيان الثوري وابن البار
ومحمد بن مقام الرازي ووجه اخر لتغيره في
وابو الليث وعمر الذين
الكندى السهم قنوى رحمه الله
را حيدري رحمه الله
وصح حارة

حكم احكام حيض

اعلم بان اول من حاضرت أمنا حواء رضي الله عنها حين أكلت من شجرة الكلد فابتلاها الله في ذلك حيث خالفت أمر ربها
وبقيت في نباتها ليلوم القيمة وهي ثياب المرأة كما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت ما من امرأة كذبوا إلا كذبوا كان جيبها كغفارة
كفارة لها في مفسدتها وإذا قالت حين حاضرت الحمد لله على حالها استغفر الله من كل ذنب كتب الله له
براءة من النار وجازا على الصراط كالبرق الخاطف واما ثياب العذاب فإنما قالت عائشة رضي الله عنها ما ينظر
المسلمين عموما فإنما كتب صديق الكافرين ليقر الله نفاقه عنكم فإنما كتب لكم عشر حسناتكم فإنما العذبة شجرة
المعصية فإنما العذبة فإنما العذبة

بالحيض فالاولى سقوط الصلاة وترك الصوم وحرمة دخول المسجد والطواف
والقراءة ومنس المصحف والجماع ووجوب الفل ثم في هذه الثمانية
لا يجزئ بالحيض والنفاس مثل القراءة ومنس المصحف ودخول المسجد وفتح
الطواف وامتناع الوطئ فان اجنب والمحدث والصائم والمحرّم يطأ
او المرأة يتركها في ذلك واما الاربع التي يجزئ بالحيض ووزن النكاح
فانقضاء العدة والاكسبة والحكم بالبلوغ والفصل بين طلاق السنة
والبدعة وفي المفصلات ويحجب للمأين اذا دخل عليها وقت الصلوة
ان يتوضأ ويجلس عند مسجد بيتها ويشيخ وتقتل كيدا تنزل عنها عادة العباءة
كما رو عن خلف بن ابيوب ربح ان ابنه كان يجتلف ان ابي مطيع ربح
وكان خلف يقول لابنه اذا كان ابي مطيع غائبا اذهب الى مسجد
واجلس فيه ساعة ثم ارجع كيدا تنزل عنك عادة الاختلاف وفي
قنا وراجل وفي الجبل عن حميد الطويل عن الحسن البصري الى الدرر ربح
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استغفرت الحائض في وقت كل صلوة
سبعين مرة كتبت له الف الف درجة وعفرت له سبعين ذنبا ورضخ لها
سبعين درجة واعطى ما بكل حرف من استغفار ثمانون درجة وكتبت له
بكل عرق في جسده مائة درجة واداء اغتسلت من الحيض وصلت ربعين
توراة في كل ركعة فاحسب الكتاب مرة وقيل هو له احد ثلث مرات
عفرت له كل ذنب عملت من صغيرة او كبيرة وتوكت خطية الحائض
الاخرى واعطى ثمانون سبعا سنهت ابيها مدينة في الجنة ووطئها
بكل شهوة على راسها ثمانون درجة وان ماتت الى الجنة الاخرى ماتت موت
الشهيد واما حكم جماع الحائض فان جامعها ان كان مستحبا كفر وان
انما ميتا وسئل للنفس اولم يعلم فحق تكفيره خلاف وان انا غير مستحل
فعليه التوبة والاستغفار بهذا حديث الحكم واما من حيث الاحتجاب
فيصدق بدنيار وقيل ينصف دينار ووقع بعضهم فقال ان كان في
اوله فدينار وان كان في اخره او وسطه فنصف دينار وقيل ان
كان الدم احمر فدينار وان كان اصفر فنصف دينار وقيل ذلك على
الرجل وحده او عليها جميعا الظاهر انه عليه ووثا ومصرف الزكاة

Handwritten text in a script, likely Indic, with red ink used for emphasis or correction. The text is written on aged, slightly stained paper.

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the historical account, mentioning various figures and events.

ثم ان اتى بها طابعا آخرهما جميعا وان كان احدهما طابعا والاخر مكرها
ثم الطابع وحده كذا في شرح المختار وفي المفصلات وروى عن ابى بكر
الصدوق رضي الله عنه ان رجلا قال فقال اني رايت في المنام كافي ابول
وما فقال انت اذ انك وبهي حايض قال نعم قال لا تقبله ولم يافره ما كفاها
ولا ان يقبلها وبها جميعا ويستمتع بجميع بدنها ما خلا بين السرة والركبة
عندها وعليها الفتور كذا في الملقط وقال محمد يستمتع بجميع بدنها بحسب
شعار الدم وشعار الدم موضع خروجه وبكره ان يفر لها في موضع
لا يلاطها فيه لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجتمع فيه وبهي حايض وعنه
ابن مسلمة قال كنت كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في فراشه واحد فجاءه الحيض
فقلت فقال اني كنت فقلت نعم قال خذ مني ازارك وعودي اتي
بمضجك وعنه حادثة بميمونة رضي الله عنها قالت دخلت على ابن عباس فرأيت
فراشه اذ انة ناحية في فراشه فقلت لها الهجران انما قالت لا اكنه
اذا حضرت اعزلت فذكرت الجارية ذلك لميمونة فقالت ميمونة لابن
عباس اربعة عمن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا احصنا باشرنا من فوق الكاثر
وقال مسروق قلت لعائشة ما جل لك كل امرأة اذا كانت حايضا
قالت كل شئ الا الجماع ولا تلجل للمرأة ان نكتم الحيض عن زوجها ليجامعها
منها بغير علم منه بخبرها وان تطهرت انما من غير حيض ليمتعها بما معها لقوله صلى الله
عليه وسلم الفايضة والمغوضة والفايضة التي لا يقبل زوجها ليجامعها
فيها بغير علم والمغوضة التي لا يكون حايضا فتقول لزوجها اني حايض
حتى لا يجامعها وادأ قالت المرأة لزوجها عند الوطئ انا حايض هل يصيدني
وبكرت وطئها قال بعضهم ان كانت فاسقة لا يقبل قولها وان كانت
عفيفة قبل قولها وبكرت وطئها وقال بعضهم ان كان صحتها ممكنا بان
كانت في اوان حيضا قبلت ولو كانت فاسقة كما في العدة وفي القول
احوط وادرب الى الورع واما الوطئ في البر فحرام في حال الحيض لقوله
لعله صلى الله عليه وسلم ما توهين من حيث امركم الله اتي فاذا اغتسل من الحيض
فجامعوها من حيث امركم الله بتجنبه في الحيض وهو الفرج وقال صلوات الله
عليه في البخاريين حرام وقوله نعم ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين

ن و نه انجندی کیمه للایض
والنفاء وانجند کتابه
القران صحیح

七

البررة نظاهم فبقيد من غير الظاهر
من كذا في المبسوطين
قيل ونحوه في كتابه وعند روى عن ابن الفضل
انه لا يسجد في نورا القرآن او بيت قال العلامة عبد الملك
الزهدي اربت جواب المصنف في الحمد على ما عند
الفتوى انه لا يسجد واختلجوا في المصنف في الحمد
اغصوا الطيارة وبما في الحمد في الحمد
والمنع قد كان في الحمد في الحمد
في المحيط التي لها دخول المسجد ومن المصنف
لا يجوز مع وجود التي لها دخول المسجد ومن المصنف
وذكر في الكفاية من الهداية وعند ابن الفضل
منه في الحمد في الحمد في الحمد
نورا القرآن او بيت جواب في الحمد

[illegible]

وذكر جواز المصنف والتأليف الذي لا ينافي مع جواز الجمع
منه لأنه لا ينافي مع المصنف كتاب آخر عظيم ولهذا لم يرد
اللا ينافي في الجمع فيه بل يترشح له عظمته وحياته

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

في مئة بالكم وفي الحواشي المستحق ان لا ياخذ بالكم ايضا بل يجدد الوعد
 كلما حدث وهذا الحرف في التعليم قال الحواشي انما قلت هذا العلم
 بالتعليم فانه ما حدث الكاخذ الا بطهارة والامام السرخسي كان مبطونا
 في ليلة وكان يكرر درس كتابه فتوضا في تلك الليلة سبع عشرة مرة وفي
 النهاية قال المجتهد لا يجب من كتب الفقه لانها لا تخلو من ايات القرآن
 ولاباس ان يمس بالكم بالانفاق لعموم البلور وتكون الاية في
 الهداية غافرا ما يكون متجافا عنه اى متباعدة بان يكون شيئا ثانيا بين الكتاب
 والممسوس كالخريطة والخراب ووزن ما يصلح كالجلد المستر هو الصحيح وغيره
 الاستيعاب العفاف هو الجلد المتصل والصحيح هو الاول وعليه الفتوى لان
 الجلد ينفع للمصحف ويكره من بالكم هو الصحيح لان الكرم ما دام ملبوس فتو
 تاج لباس وهذا لا يجوز للمصحف ان يغير شئ من موضع النجاسة ويسجد
 عليه قال ابو يوسف لا يترك الكافر من المصحف وان اغتسل وقال غيره
 ان اغتسل فلا بأس لان المانع الحدث فاذا اغتسل زال عنه مسكه
 لا يكره للمجنب والحائض النظر الى المصحف لان الجنابة لا تحل العين الا ترى
 انه لا يضر من ابدال الماء اليها كذا في النهاية ولاباس بدفع المصحف
 الى الصبيان وان كانوا اثنين لاني منهم من يضيع حفظ القرآن وفي الام
 بالقطر حرج عليهم هذا هو الصحيح فان قيل من تعلم ان الصبيان غير طاهرين
 بالشرائع والكليفات فما الحاجة الى ذكر هذا فيسرا في ذكره شبهة تزد
 وهي وان لم يكونوا نجسين لكن الدافع اليهم مخاطبة اذا كان بالغا
 فيجب ان لا يدفع المصحف اليهم كما انه ليس له ان يمس البصيرة الحارة او يمس
 الطير او يوجهه الى العتلة حال البول والغائط وما يقطن طين ان دفع المصحف
 اليه لا يجوز قياسا على هذه الاشياء فاذا زال الطين والآن في دفع المصحف
 الى الصبي خرجت فيه على حفظ القرآن وذلك امر بدني بخلاف هذه الاشياء
 وكذا اللوايح لاباس بان يمسها الصبيان لانهم لا يجاطبون بالطهارة وان
 ادوا بها للصلاة تملأ لان في مس اللوايح للتعليم مع الحدث ضرورة ظاهرة
 مستكدة قال في الوقفات اذا حارب المصحف وصار مجال لا يوافيه ودخا
 ان يضيع جعل في حرفة ظاهرة ودفع خشية ان يبت قط منه شئ يضيع عليه

خانہ

مطابق رسم الکتابخانه

وَلَوْلَاكَ رَفِيقًا غُلَافًا مُنْجِئًا عَنْهُ لَمَكَرَ
وَجُودُ الْخَلَاءِ وَالْأَحْزَانِ عَنْ مِثْلِ أَفْضَلِ
عَلِيٍّ مَوْجُودِيَّةٍ
الْمُحِيطِينَ

بحاجة وأما دم الاستحاضة فهو ما تراه المرأة أقل من ثلثة أيام وأكثر من عشرة
أيام أو زاد الدم على عادتها حتى جاوز العشرة أو زاد النفاس على أربعين
أو رأت الحامل ثلثة أيام وعشر فكل ذلك استحاضة وكذلك دم العنبر
التي دون السبع على الأصح ثم دم الاستحاضة هو اسم لدم خارج من الفرج
دون الرحم والفرج بينه وبين دم الحيض أن دم الاستحاضة أحمر رقيق ليس
له رائحة ودم الحيض متغير اللون يجف من الرائحة يقال استحاضت المرأة
أي صارت مستحاضة بلغفا المجهول ولا يقال استحاضت لأنه لا اختيار لها
في ذلك لأنه ركضة من ركضات الشيطان كما يقال جن أو غي عليه وظلم
دم الاستحاضة أنه لا يمنع الصلاة ولا الصوم ولا الوطء والمستحاضة ومن
يرسل البول والرحا فله إثم والرجح الذل لا يرفعها والغفلات الرجح
وإستطلاق البطن وما أشبههم من المعدورين يؤثرون الوقت كل
صلاة ويصلون بذلك الوضوء مات وأمنه التوريق والنوافل قال صاحب
الهداية المستحاضة هي التي لا يقص عليها وقت صلاة إلا الحدث الذي
ابتليت به يوجد فيه وهذا الذل ذكره غير مطرد والصحيح أن يقال هي التي
لا يخلو وقت الوضوء أو بعده في الوقت غير الحدث الذي ابتليت
به وأمه فيه وإنما كان هذا أصح لأنه يرد على كلام صاحب الهداية ما إذا
رأت الدم في أول الوقت ثم انقطع فوضأت ودام الانقطاع
حتى خرج الوقت لا ينقض وضوءها ولو كان كما قال انقضى بجروج الوقت
إلا أنه يحل قوله على أن المواد موجودة وجود الحدث في وقت الصلاة
هو أن يوجد في الوضوء في وقت الصلاة أو بعده الوضوء في وقت
الصلاة يوضح هذا ما ذكره السرخسي رحمه الله إذا توضأت في وقت العصر
على الانقطاع وصليت من العصر ركعتين ثم دخل المغرب ثم سأل الدم
فعلينا ألا توضأ وتبين على صلاتها لأن الانقضاء كان بالحدث لا بالجروج
الوقت ولم يوجد فيها أدنى شيء من الصلاة بعد الحدث فجازنا ذلك لأن
الجروج عنه ليس بحدث لكن الظاهرة ينقض عنه سبيلان مقارنة
للظاهرة أو موجود بعده ولم يوجد فلا ينقض بالجروج ثم انقض الظاهرة
المستحاضة شيان السبلان وخروج الوقت فكما لو جرد السبلان عن

خانه

عن خروج الوقت لم يكن ناقضا هكذا اذا جرد الخروج عن السبلان قال
 في الفناء ولا يجب على المستحاضة الاستنجاء لو وقت كل صلاة **فروج**
 رجل عرف اول جرحه ولم يعلم انه يستمر وقت صلاة كامل فانه لا يسأل
 في اول الوقت بل ينتظر فان لم ينقطع الوضوء وصلى قبل خروج الوقت
 ولو كان في حلقه جرح اذا سجد او اذا اوى لم يسأل وهو بعد على
 الركوع والسجود فانه يصلي قاعدا بالايها ومع هذا لو جعل صلى قائما وركع
 وسجد جاز وكذا لو كان برجله جرح اذا قام سأل واذا قعد لم يسأل
 او كان اذا قام سلس بول واذا قعد استسكس حتى يخرج اذا قام يخرج
 عن الوضوء واذا قعد جاز ان يصلي قاعدا في جميع بين السبل وكذا
 المرأة اذا كان معها ثوب لا يستر جميع بدنها قائما ويستره قاعدا جاز
 ان تصلي قاعدا وان كان جرحه اذا قام او قعد سأل واذا استسكس
 على قفاه لم يسأل فانه يصلي قائما يركع ويسجد ولو كان صاحب الجرح السبل
 اذا كان يسبل على ثوبه قال المرحوم ان كان يصلي ثوبا وثانها فانه
 يجوز الصلاة فيه وان لم يغسله لان غسله مشقة عظيمة وقال ابن
 معقل عليه السلام لكل صلاة وبني لصاحب الجرح ان يربط ثوبه الثقيل للثبات
 ولا يجوز ان يصلي فيه بغير اغسلات ربح خلفه من سلس البول لان الاثم
 معه حدث ونجاسة فكان الامام صاحب عذر من اياهم صاحب
 عذر واحد وكذا لا يصلي فيه سلس البول خلفه من بغير اغسلات ربح
 وجرح لا يرفأ لان الامام صاحب عذر من ولو ان صاحب الجرح اذا
 منع الدم عن الخروج بعلاج خرج من ان يكون صاحب عذر بخلاف
 الحائض اذا احتشنت فانها لا يخرج من ان تكون حائضا والمستحاضة
 اذا احتشنت اختلفوا فيه قال بعضهم يخرج من ان يكون مستحاضة كصاحب
 الجرح وقال بعضهم لا يخرج من كونها صاحبة عذر لان الخارج من احد السبلان
 من خارج من سائر البدن وفي النصاب رجل به سلس البول
 فجعل القطنه في ذكره ومنع من الخروج وهو عالم انه لو لم يحتشئ ظهر البول
 فاخرج القطنه وعليه بلاء فهو محدث ساعة اخرج القطنه وعليه الغيبوبة
 رجل برجله ربي منها ما يوسل ثوبه فوضا ثم سأل الذر لم يكن سائلا

في كل صلاة استجاب الاعدا

او كان في

وضوءه لان الجدرى خروج ولو كان شحج كبير به زهد وسبل الدموع
 من عينيه متغيرا فانه يؤخر بالوضوء لو وقت كل صلاة احتياطا لانه لا يؤمن
 ان يكون هذا صديقه فيكون صاحب عذر فاذا خرج الوقت بطل وضوءه
 وصحى بالاعذار عندهما وقال ابو يوسف يسأل بالمدخول والخروج وقال
 اذ بالمدخول لا يخرج وتارة الخلاف في موضعين احدهما اذا توضع بالمدخول
 بعد طلوع الشمس ثم طلعت الشمس انتقض وضوءه وعند الثلثة لان الوقت
 قد خرج وعند زفر لا ينقض لانه لم يدخل الوقت لان ذلك الوقت
 وقت محل الازوال والثاني اذا توضع است بعد طلوع الشمس
 او انما ان يقع بذلك الوضوء صلاة الظهر ولا ينقض وضوءه بالمدخول
 الشمس عند ايا حنفية ومحمد لان ذلك دخول وقت لا خروج وقت
 وعند ابو يوسف وزفر ينقض وضوءه بالمدخول الشمس لانه وجد دخول
 وقت ويخرج من الموضعين لا يظهر الاختلاف لانه ما خرج وقت
 الا يكون عقيبته دخول وقت فتستحق الطهارة على اختلاف المذاهب ولو
 توضع المدخول لصلاة العبد يهل له ان يصلي بالظهر عند ايا حنفية ومحمد قال
 بعضهم ليس له ذلك لانه خرج وقت صلاة العبد وهو قول ابو يوسف
 وزفر وقال بعضهم له ذلك وهو الصحيح لان صلاة العبد في منة صلاة
 الصبي ولو توضع للصبي جاز ان يصلي بالظهر عندهما ولو توضع للظهر صلى
 ثم توضع وضوء آخر لاجل العصر ودخل وقت العصر ليس له ان يصلي به
 العصر على الصحيح وكذا المرأة يطهرها زوجها فيقطع عنها الدم حين يقطع
 فان زوجها يملك الرجوع حتى يذهب وقت الطهر او يغتسل قبل ذلك
 يعني اذا كان حيضا اقل من عشرة ايام ثم اصابه الانتقاض الى الخروج
 فجاز والافقوا بالحدث الب بوج عند الطهر حتى ان المستحاضة لا يسبح
 حينها بعد خروج الوقت اذا كان الدم سائلا وقت الوضوء واللبس
 او عند احد هما لان طهارتها اذا انتقضت بالطهر استند الانتقاض
 الى السبلان الب بوج فان قيل لو كان مستندا الى الحدث لكان اذا
 شترعت في القطوع لم يخرج الوقت لا يلزمها القضا لانه حينئذ يعلم انها نعت
 بلا طهارة فيسأل بس يومئذ ان كل وجه يل يومئذ من وجهه ومقتضى

ولا ينقض طهارة المذخور بوج الوقت اذا
 توضع والعذر قائم او وجد بعد الوضوء في الوقت
 لان ناقض طهارة هو العذر وزفر في الوقت
 فلو احدثها دون الاثر لم يكن ناقضا الا ان
 يقدش هذا امر من الله

عدة فخذ ابا حنيفة اقل خمسة وعشرون اذ لو كان اقل من كان بعد اقل الطه
 ثمة عشر يوما لم يخرج من مدة النفاس فيكون الدم بعده نكاسا وعند ابا حنيفة
 اقل احد عشر يوما لان اكثر الحيض عشرة ايام والنفاس في العادة اكثر
 من الحيض فزاد عليه يوما وعند محمد اقل ساعة لان اقل النفاس لا حله
 ففعل هذا لا يقدر في اقل من خمسة وثلاثين يوما عند ابا حنيفة في رواية
 محمد عنه وفي رواية الحسن عنه لا يقدر في اقل من ثمانية ايام وفي رواية الف
 اما اذا لم يكن نفاسا وكانت حرة فطلقت واذا دعت انقطاع العدة
 فخذ ابا حنيفة لا يقدر في اقل من ستين يوما وعند محمد يقدر في
 في تسعة وثلاثين يوما وان ولدت ولم يترد كما فخذ ابا حنيفة في
 عليها الفصل اجتناب طه ويطلب صومها ان كانت صائمة لان خروج الولد
 لا يخرج عن قليل دم في الغالب والغالب كالمعلوم وعند ابا يوسف
 لا غسل عليها ولا يبطل صومها واكثر المشايخ على قول ابا حنيفة في زفر
 كان يفتي الصدق الشهيد في الفاء ورايضا الصحيح وجوب الفصل
 عليها واما الوضوء فيجب اجماعا لان كل ما خرج من السبلين ينقض
 الوضوء وهذا خارج من احد السبلين واكثر النفاس اربعون يوما
 والمعنى فيه ان الرحم يكون مسدودا باثباته فيخرج دم الحيض فيجتمع
 الدم اربعة اشهر ثم بعد ذلك يخرج الروح في الولد ويتغير بدم الحيض
 الى ان تضعه امة فاذا وضعت خرج ذلك الدم المجمع في الاربعة اشهر
 وغالب ما يخرج المرأة في كل شهر حرة واكثره عشرة ايام فيكون ذلك
 اربع حرات اربعين يوما ومن ولدت ولدتين في بطن واحد فتفارق
 ما خرج من الدم غيب تولد الاول عند ابا حنيفة وابد يوسف قال في العدة
 ولو كان بين الولدين اربعون يوما وهذا اذا كان بينهما اقل من ستة
 اشهر اما اذا كان بينهما ستة اشهر فيجعل اربعون نفاسا من الاول
 واربعون نفاسا من الاخر لانها حملان فان ولدت ثلاثة وكان بين
 الاول والثاني اقل من ستة اشهر وبين الثاني والثالث كذلك
 ولكن بين الاول والثالث اكثر من ستة اشهر فالصحيح ان كل واحد
 واما العدة فانها لا تنقطع الا بوضع الولد الاخير بلا حركات لتولد الثاني

واولاد الاحمال اجتمع ان بعضهم حملين فبينما ول جميع الحمل وانما قيد
 في العدة اية بقوله وان كان بينهما اربعون يوما احرازه من قول بعضهم فان
 يقول اذا كان بينهما اربعون يوما نفاسا من الثاني بالانفاق وقال بعضهم
 لا يجب عليها نفاس من الثاني احصا عند ابا حنيفة وابد يوسف ولكنها
 حين تضع الثاني تغتسل وتغتسل لان اكثر من النفاس اربعون وقد مضت
 فلا يجب عليها نفاس بعد ما وحكي ان ابا يوسف قال لابي حنيفة ارايت
 لو كان بين الولدين اربعون يوما قال هذا لا يكون قال فان كان قال
 لان نفاس لها من الثاني وان زعم انف ابي يوسف ولكنها تغتسل وقت
 ان تضع الولد الثاني وتغتسل وهو الصحيح وفي المضمرات وذكر في الفتاوى
 القابلة ان استغلت بالصلوة بخاف خروج الولد وسقط وطه وبلاكه
 جاز لها ان تؤخر الصلاة حتى لا يتضرر الولد لان تحلص النفس ومبانيها
 عن الملوك يقدم على الصلاة المكسرة وكذلك اذا خاف المسافر
 اللصوص وقطاع الطريق ولا ينظر الكوفة تجاز له تأخير الصلاة لانه
 بعذر ولو صلى بهذه العذر بالامانة وهو يسير جاز وكذلك المرأة
 حال الخوف اذا صار واجال لا يمكنهم الصلاة فافروا جاز ولو صلوا
 بالامانة رجالا وركبانا جاز وكذلك اذا اراد الزوج في الماء والمروج
 في النار او استغثت فالاغتسال والاغتاسه اولى ويؤخر الصلاة وان
 كان في الصلاة يتصل لانه لا يجر هو ايم من الصلاة لان الصلاة تنقض
 والها لك لا يجي في الدنيا وكذلك اذا قيل له ان صليت قتلتك
 قال اخر اولى لئلا يقع الظالم في معصية القتل ويحرم المظلوم من صلوات
 كثيرة لاجل صلوة واحد فعند هذا القياس انتهى كلام المصنفات
 وبات في بطل الحيض والاستحاضة والنفاس مسطور في محله من الكتب
 المبسوط واما الاربعون التي هي واجبة من انواع الغسل في غسل
 الموتى وهو وان كان فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين
 لكن واجب على كل واحد غسله لو تركه المترك الواجب ولو تركه
 كلهم انما انتم التارك الوضوء وان في الرجل اذا كانت على بدنه نجاسة
 اكثر من قدره ربه في النجاسة المغلظة وقد نسخ موضعها فانه يجب

ومن الصلوة اربعة ركعات في اليوم
 وللعبد واجرام وعرفة احوال الامام لئلا يفتن
 كونه سنة للصلوة والعبد في ركنه قد كثر
 فسرور رحمه

لم يفتل في هذا الفصل في اليوم والصوم وبين ان كثر
 مثل جمعة لان في العبد ايضا الاضطرار فيسقط
 الاعتدال دفعا لراية الكريمة من غير حرج

مفضل
 في الغسل الواجب

عليه غسل جميع بدنه احتياطاً والثالث اذا استبش الزوجان فوجها على فمها
 متناً ولا يخر من رزقها كانه يمل هو من الزوج فيجب عليه الغسل او هو من المرأة
 فيجب عليها الغسل بحيث ان الزوج يقول هو من المرأة وهي تقول هو منكم
 فان يجب عليها جميعاً الغسل احتياطاً على الاصح وقيل ان كان ابيض فنه
 وان كان اصفر فنه وقيل ان كان مدقراً فنه وان كان مستظلاً
 فنه والرابع الصبي والصبيبة اذا ادركت اى بلغ بالاحكام او الحين فانه
 يجب عليه الغسل كذا في المحيط وقيل يجب الغسل واما الصبيبة والصبيبة
 اذا ادركت بالسن فغسل في حتم مسح واما الاربعه التي هي سنة
 فهي غسل يوم الجمعة والعدين وعند الارام سواء كان ارام المرأة او
 نص الغد ورزقها سنة وقيل هذه الاربعه مستحبة وسقطت في الغسل
 يوم الجمعة حسناً هذا يدل ان مسح واختلف اصحابنا في غسل الجمعة هل
 هو للصلاة ام لليوم قال الحسن بن زيار لليوم وقال ابو يوسف للصلاة
 وهو الصحيح وقاية الخلاف فيها اذا اغتسل قبل طلوع الفجر ولم يحدث
 حتى يصل الجمعة فانه يكون آتياً بالسنة عند ابو يوسف وعند الحسن لا يكون
 آتياً بها وكذا اذا اغتسل بعد صلح الجمعة قبل ان يركب يكون آتياً بها
 عند الحسن وبناي فضيلة الغسل خلاف لابو يوسف ولو اغتسل يوم الجمعة
 لم يحدث فوضاه وصلى الجمعة لم يكن آتياً بعنده ابو يوسف وعند الحسن
 يكون بها ولو اغتسل المرأة لانتال فضيلة الغسل عند ابو يوسف لانه لا
 عليها وعند الحسن تنالها كذا في الفتا ور والفضل للعبد من منزلة غسل
 الجمعة لان الكعبة فيها واحد وهو حصول الاجتماع فكان الاغتسال فيها دعاء
 لقائهم بالاراحة اعلم انه يقال غسل الجمعة وغسل الجنابة بغير الغيب
 وغسل الميت وغسل النوك بفتح وضم بطة انك اذا اغتسلت الى
 المغسول فحقت واذا اغتسلت الى غير المغسول ضمنت واما الاربعه
 التي هي مستحبة فمنها الكا اذا اسلم وان في الكاخرة اذا اسلمت كارد
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفر بالغسل في جاريته بدالكسهم واو في درجات
 الادب والندب والاحتجاب هذا اذا لم يعرف انه جنب فاسلم
 اما لو عرف كونه جنباً بان اجنب الكا او ظهرت الخافض في الخفض ثم

ثم سئل

ثم سئل قبل الاغتسال اخفف المشح فنه قال بعضهم لا يبرئه الاغتسال جنباً
 لان الكفار غير نجا طبعين بشرانج هي من القربان والغسل صير قربة بالنية
 فلا يبرئه وقال بعضهم يبرئه وهو اختيار المتأخرين لان الاسلام لا ينافي بقاء
 الجنابة بل يلبس له لا ينافي بقاء الجنابة حتى يبرئه العوض بعد الاسلام كذا
 الجنابة والثالث الصبي اذا ادرك بالسن والرابع المجنون اذا
 افاق وقد قالوا ان المسح ثمانية الرمي ذكر انها ثمانية وعدة تسعة
 ففعل من سهو الكاتب وهي الغسل من الجنابة وان في الغسل في ليلة
 البراءة وهي ليلة النصف من شعبان سئمت ليلة البراءة لانه يعطى
 النسيب بر آت فيعطى التسعة والاصغر براءة من النار واما ما من
 العذاب وجواز على الصراط كما قال سعد بن ان الذين سبقتم لهم من
 الجنة او ليكن عنها مبعدون ينفون من النار مبعدون ويعطى الاشقياء
 براءة من الجنة فيقال لهم الله بري منكم وانتم بريون من الله كما قال سعد بن
 ان الله بري من المؤمنين المشركين ورسوله وهي الكنية المباركة التي انتم كل
 فيها القرآن على احد الاموال في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة مباركة فبشرهم
 فيها امر السنة وبشر الاحياء من الاموات وبكسب الحاج فلا يبرئ
 منهم احد ولا ينقص منهم احد وعنه عثمان بن المغيرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 يقطع الاجال من شعبان الى شعبان حتى ان الرجل ليكنج ويولد له وقد
 خرج اسمه في الموت وقال صلعم بطبع الله تعالى الى جميع حلقه ليلة النصف
 من شعبان فيغفر لجميع حلقه الا المشرك او من حق رواه الطبراني وابن
 جابر في صحيحه وقال صلعم انما في جبريل لام فقال هذه ليلة النصف من شعبان
 ومدها عتق من النار بعدة دشغو غفر كل لا ينظر الله فيها الا مشرك
 ولا الا من حق ولا الا فاطم رحم ولا الا ميشيل ولا الا عاق ولا الدية
 ولا الا مدين فخره كذا الحديث بطوله وقال صلعم اذا كانت ليلة النصف
 من شعبان فقوموا ليلتها وصوموا بيوها فان الله عز وجل ينزل فيها
 الغيث المنس الى السماء الدنيا فيقول الا من استغفر فاستغفره الا من
 استر زوجه فاستر زوجه الا من مبش فاعافيه الا كذا الا كذا حتى يطبع الفجر رواه
 ابن ماجه وروى كثر العباد وينفع الصبح في كل ليلة البراءة فينظر فيه سره

طه ليل البرات

عليه ويستخرج منه فيدفع شئ من الارزاق الى مكائيل وتسجد اطروا وبه والارزاق
والصواعق والحنف الى جبريل وتسجد الاعمال الى اسمعيل صاحب الدنيا
وهو ملك عظيم وتسجد المصائب الى ملك الموت وفي كفاية الشيعين ان
من جعل فضل رجب في العشرة الاولى وفضل شعبان في العشرة الاوسط وفضل
رمضان في العشرة الاول والاخر فان قلت ما الحكم في ان افعل الله تعالى
ليلة البراءة واخفى ليلة العذر الجواب ان ليلة البراءة يكون فيها خوف
وفزع لان كل انسان يخاف ان يخرج اسمه من ديوان الاجابا ويثبت
في ديوان الاموات واذا ثبت يخاف ان ياتى شدة او بالشفاعة
فاظهر هذه الليلة ليعبد الله تعالى ويكونوا على الخوف والحذر واما ليلة
العذر الرحمة والمغفرة فلو اظهرت لكان الناس ينامون في سائر الليالي
ويغفون في تلك الليلة والآن لست في ليلة العذر والرابع في ليلة
عرفة والخامس عند الوقوف بعرفات يوم عرفه بعد زوال الشمس
قبل صلوة الظهر لاجل الوقوف ونقص القدرة على ان الغسل يوم عرفه
سنة وقال بعضهم يجب وهو الذي ذكره المصنف والتوس عند
الوقوف بالمدرفة لاجل الوقوف والابح عدة يوم النحر اى صبح
يوم النحر اذا افحن من ذرفة ووصل الى منى واراوان يرمى جرة العتبة
يجب ان يغسل لاجل الرمي والثامن عند دخوله في منى يوم النحر والفتح
عند دخوله لطواف الزيارة قال الله تعالى ان يجعلنا من التوابين
ومن المتطهرين ومن عباده الصالحين بفضل ذكره انه وفي المؤمنين
الى ناصر المؤمنين **فصل في كيفية الاغتسال الاصل فيه بارو**
عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت وضعت النبي صلى الله عليه وسلم
غسلا بغير الفين وهو الماء الذي يغسل به فاعطى من الجارية فاكاه
اي صبب الماء بشماله على عيونه فغسل كففيه ثم افاض الماء على رقبته
ثم مال بيده على الحائط او على الارض شك الرادر فركها الى مسح
بيده على الارض كمن تزدل منها الراية ثم يفيض ويستشق و يغسل
وجهه وذراعيه ثم افاض الماء على راسه ثلاثا ثم افاض الماء على سائر
جسده اربعين جسده ومنه السور ثم يمشي نحو ذلك المكان فغسل عليه

ينف

ينف لم يغسل قد مر حين توفاه بل اخر غسلا الى اخر الغسل وفي الحديث
اخرج البخاري ومسلم وغيرهما وهو مشغل على باب السنة والعزيمة واذا انا
الرجل الاغتسل ينبغي ان يبداء باليمنى وهي سنة مؤكدة على الاصح وقيل
بشماله يمينه بقلبه ويقول بسم الله وهو افضل وتكون بقلبه ولم يذكر
بسم الله يكون ايتا بالسنة نويت الغسل لرفع الجنابة فغسل الى ان يغتسل
او يقول نويت الغسل للجنابة فغسل الى ان يغتسل ثم يسجد لله سجدة
غسل اليدين والتسمية سنة مؤكدة كما في الوضوء وسنة كفيهما ثم يغسل
بدهن ثلثا ثم يستنشق الماء ووضوء الوضوء ثم يغسل باصابع يديه في الجبهة
ان كانت موجودة ويجب ان يبداء بشق الايمن ثم يتوضأ وضوءه
للمسحوة يعني لا يطعم لان وضوء الطعام غسل الكفين لا غير الا رجله
فيه اشارة الى انه مسح راسه وهو ظاهر الرواية وروى الحسن بن محبوب
انه لا يمسح راسه لانه لا فائدة فيه لان الاسالة تقدم المسح والصحيح انه
يمسح فركه الا رجله هذا اذا كان في مستنقع الماء اما اذا كان على
لوح او قفاب او حجر فلا يوتر غسلا ويبلغ في المضمضة والاستنشاق
والمبالغة سنة وكيفية المضمضة والاستنشاق تقدمت في الوضوء
ويخرج في المضمضة عطف الفم على المبالغة دليل على انها غير ما كان المبالغة
في المضمضة ان يدير الماء في فيه لرجل الجانب الايمن والغرفة احرز انه
وعلى قول خواجهم زاده ان المبالغة هي الغرزة فيكون العطف للشف
الا ان يكون صائما مستنقذا من الغرزة اى يخرج في كل الاحوال الا في حال
الصوم فانه لا يغزو ويهاى المضمضة والاستنشاق فرضان في الغسل
اى فرضان عملا لا اعتقادا حتى لا يكون جاحدا ولو تمضمض وبين اسنانه
لم يجزاه على الصحيح ولو تمضمض وبلغ الماء ولم يجز اجزاه فغسل في الوضوء
اى سننانه فيه ثم يقبض الماء اى يقبض بكثرة على راسه وسائر جسده
المانا الا في الاستنساخ سننانه على الصحيح وصورة ذلك ان يجني الماء
على راسه ويدخل اصابعه في العشرة بين شعور راسه ولحيته ليكون سهلا
لدخول الماء ثم يقبض على سائر جسده ويبلغ ما استطاع ويوصل الماء الى
جميع شعره وبشره ومغابنه وهي معطف البدن ولو انتمس الجانب في البحر

فرض

أو الغدير العظيم أو الماء الجاري استنساؤه واحد وصل الماء إلى جميع بدنه
 وتضمنه واستنشق إمرأته وكذا إذا أصاب المظهر وصل إلى جميع بدنه وإلى
 بالمضمضة والاستنشاق فانه يجزيه ولو اغتسل الملقط ولم يصل الماء
 إلى ما تحت الملقط إجماعاً على الصحيح لانها حفة وقيل يجب عليه
 اتصال الماء إلى العنقه وان اغتسل المرأة وكحت أطرافها بمحجن
 قد جفت ولم يصل الماء إلى ما تحته وجب عليها إزالة الماء إلى ما تحته
 وأما إذا كان تحت أطرافها وسج أو درن فانه يجزيها الغسل من غير إزالة وفي
 المحيط إذا كان على ظاهر بدنه جلد سمك وحشره لمضمضة متباعدة وجب إزالة
 وكذا الخفاف المتجمدة والمخاض المتجمد ويسيل الماء على جميع بدنه معافاة
 المعافاة هي الأرفاج والأباجاج معافاة كسر الباء من غلب الشئ إذا غلبه
 أو من غلب الثوب إذا نشأ ثم حاطه كذا في المغرب فيسقي أن يتعاهد
 معاطف بدنه كالباطنين وداحل الأذنين والسررة وما بين اليدين وأصابع
 الرجلين وعلن البطن وغير ذلك فيوصل الماء إلى جميع ذلك وأعلم
 أن هذا هو ركن الغسل وهو أسهل من الماء على جميع ما يمكن أسهل من
 من البدن من غير حرج مرة واحدة حتى لو بقيت لمعة لم يصبها الماء لم يجز
 الغسل وأن كانت بسيرة ويجب اتصال الماء إلى داخل السررة لا مكان
 اتصاله إليه بلا حرج ويسقي أن يدخل أصبعه فيها للبلابة ويجب على المرأة
 غسل الفرج الخارج لا مكان غسله بلا حرج ويدلك جميع أعضائه ويخلل
 بين أصابعه إذا كان قد وصل الماء إلى ما بينها وكذا لم يصل ما تحت يديه
 فرض كما في الوضوء ثم يتخير بينه وبين ذلك المكان فيغسل رجله يداً إلى
 أن يفرغ غسل رجله ويغسلها في مكان إذا كان في مستقع الماء فاما
 إذا كان قائماً على حجر أو على أجرة وقد غسلها غيب مسح رأسه فلا يلزمه
 إعادة غسلها فلا يتخير ويظهر أن سبيل الماء عليها ويسقي الحائض إذا
 كان جنباً أو برزكه أي أن كان في أصبعه خاتم صنوج نزع أو حركة حصل
 الماء إلى ما تحته وأن لم يركه أن كان قد وصل إلى ما تحته إجماعاً والأطراف
 وكذا لك الوضوء على يداً أن كان غير صنوج فلا يحتاج إلى التبريك وفي
 سترج الوفاة وأما غيب القزط فان كان فيها وعلب على غلبه أن الماء

لا يصل من غير حركه فلا بد منه وأن لم يكن القزط فيها وعلب على غلبه أن
 الماء يصل من غير تكلف لا يتكلف وأن غلب على غلبه أن لا يصل لا يتكلف
 يتكلف وأن انضم الثوب بعد نزع وصار بحال أن أدخنها الماء يدخلها وإذا
 غفل لا يدخل الماء عليها ولا يتكلف في أدخال شئ سور الماء من خشب
 أو نحوه انتهى وأما وجب غسل جميع البدن في الجنابة بخرق الخنثى والأطراف
 ولم يجب بخرق البول والغائط إلا غسل أعضائه مخصوصة لأن قضاء البول
 بالانزال والأطراف يستمتع بغيره في جميع البدن وهي اللذة في مرسيل
 جميع البدن شكك هذه النية وقيل لأن الحدة يشكر فلو زنه الغسل
 لكل حدش لكان فيه حرج ومشقة والجنابة نافذة فلا يشق الاغتسال
 منها أو لأن الوطئ يكون باستعمال جميع ما في البدن من القوة والحركة ولا
 كذا كذا سائر الأحداث ولو تعاطى الماء في وقت الغسل في الأمان أن
 كان قليلاً لا يغسل الماء وأن كان كثيراً فسد وحده العليل لا يغسل ماء
 الأمان عند وقته ولا يسبين فإن حصل ذلك فهو كثر وعنه محمد أن كان
 مثل رؤس الأبر فهو قليل والآفة كثر كذا في الفوائد والرجل والمرأة
 في الاغتسال فراجه وواجبته وشرايطه وسننه وسنناته سواء
 وتغافل المرأة الرجل في مسندة وهي قوله وليس على المرأة أن تغتسل
 طهرها في الغسل الطهر قتل الشعر وأدخل بعضه في بعضه مرفضاً إذا
 بلغ الماء أصول الشعر والآفة الشئ أن لا يذكر أن بينه حاله من
 على السر إلا إذا كان الحكم مخصوصاً بهن كعدة المسبكة وشبهها بهن
 لأنهن المحصنات باللعن وبكره لمن حلوا الشعر ولهذا شرع لمن في
 الحج التقصير ومن الحلوق ومن تخفيض المرأة إشارة إلى أنه يجب على الرجل
 التقصير لعدم الضرورة في حقه وقيل بعضهم لا يجب التقصير على المرأة
 والعلوبين وهل يجب على المرأة بل ذواتها صحيح في البدنية أنه لا يجب
 وأما يجب بل الظاهر ورور الحسن عن ابن حنيفة أنه يجب عليها أن تغسلها
 ثماناً مع كل بلة عصرة فإن قيل إن الذواب للمرأة كاللحية للرجل والرجل
 يخلل لحية ويدخل الماء في أنفها فقلت لا حرج على الرجل في ذلك بخلاف
 الذواب وفي الجامع الصغير الحامي ما أكثر من شغلها فغسلها في الجنابة

موضوع وهو المختار لان فيه حرجا بخلاف شعر الرجل لانه لا يخرج فيه فان كانت
خفاير المرأة منقوصة وجب عليها بها واجبال الماء الى داخلها وانما فيها
على الرجل والرجل اذا لم يكن شعره في الجنبه حتى يبلغ الماء الى جميع شعره وبشره
لا يجزئ له قوله صلعم ان تحت كل شرة جنبه الا فبقوا الشعر وانقوا البشرة
ففي الاغتسل شرة ذن الغنم بشرة ولو كبست المرأة رأسها بالطين بحيث
لا يصل الماء اصول الشعر وجب عليها إزالة الشعر الى ان اصوله وكذلك
الرجل اذا كان له خفاير لا ينقص صفاءه في الغسل اذا بلغ الماء اصول
شعره في رواية وفي رواية اخرى يجب عليه النقص وعن الماء الذي يغسل
به المرأة او توضع يجب على الزوج الى ان احتاجت المرأة الى الماء لاغتسال
ولم يجد الا بئس قال في الغنا ورا ان كانت غنية فتمنع عليها وان كانت
فقيرة قبل للزوج اما ان تزعم انها تهرب الى الماء او تغفل انت اليها وقال
ابو الليث يجب على الزوج كما يجب عليه للشرب لان هذا مما لا يبر منه
واما تهم ماء الوضوء ففعل الزوج اجمعا ومن ماء الاغتسال من الجنبه اذا انقطع
لاقل من عشرة ايام على الزوج وان انقطع عشرة ايام فعليه لانه بعد على
وطئها برون الاغتسال فكانت هي المحتاجة اليه لاداء الصلاة واداء الزوج
الرجل كما يبره ليس له اجبار على الاغتسال من دم الحيض والنفاس في الجنبه
بخلاف المسلمه فان تزوجها ان يجبره على ذلك وبشره اذا تركه وكذلك ان
يمنعها الى زوجته الكافيه عن الخوض الى الكنايس جمع كنيه وكذلك ان
يمنعها عن الخوض الى البئس واذا استيقظ الرجل فوجد على فراشه او فخذ
ميناء ولم يتذكر الاحتلام يجب عليه الغسل بالاجماع اما لو استيقظ فوجد على
فراشه او فخذ بطلا على صورة الكندي فعليه الغسل سواء تذكر الاحتلام
ام لا عند ايج حشفه ومجد لاحمال كونه مينا رقيق حارة البدره وعند ايج يوسف
لا يجب الا اذا يتقن الاحتلام واجمعوا انه لو كان دوبا لا غسل عليه
لانه بول غليظ وعنه الفقهاء ايجفوا العندواني انه اذا وجد على فراشه
مينا كان على الاختلاف كذا في البداية وفي السراج الوهاج ولو استيقظ
فوجد على فخذ او ذكره بطلا ولم يذكر الاحتلام فان كان ذكره متشرا قبل النوم
فلا غسل عليه الا اذا يتقن انه منى وان كان سكتا قبل النوم فعليه الغسل

واذا احتلم

واذا احتلم ولم يبر الماء لا يجب الغسل بالاجماع وان كانت اداة تذكرك
احتلاما وانما الا وتعد ذرا ولم تزل على يجب عليها الغسل هذا اي انها يجب
عليها الغسل اذا كانت نائمة على قفاها لاحتمال ان الماء جاء ثم رجع لان
لها فرجين والخارج منها حكم الطاهر حتى يفرض ابعبال الماء اليه في الجنبه
والحيض فز الجائز ان الماء بلغ ذلك الموضع ولم يخرج وانما اذا كانت
على وجهها او على احد جنبها لا يجب عليها الغسل وليس في الكنز والودع
غسل وفيها الوضوء الكندي ما رقيق ابيض يخرج منه ملاعبة الرجل بمل
والودعي ما اصفر غليظ يخرج بعد البول وكلما بها يخفف بها قوله وفيها
الوضوء فان قيل قد استغنى وجوب الوضوء منها بقوله الخارج
من السيلين ينقض الوضوء فلم اعاده قيل انها دخل بناك ضمنا
لا قصدا ومن اشياء ما يدخل ضمنا ولا يدخل قصدا كبيع الشرب والطرح
فربما يتوهم انه يدخل ضمنا لا قصدا فان قيل ولم قال وفيها الوضوء وفيه
عرف ذلك بقوله وليس في الكنز والودع غسل قيل هذا انما
بعد النفي لك كنه النفي كقوله تع ما هذا بشرا ان هذا الملك كريم فان قيل
وكيف يتصور الوضوء من الودعي وهو قد وجب بالبول السوي فاجاب
لانه من وجوه اربعة ان المراد بنفي الاغتسال وان في ان وجوب
الوضوء من البول لا ينافي وجوبه من الودعي فقد ذكر الحنفية في من قال ثم بال
يجب الوضوء بالمره الثانية وان لته كما يجب بالاولي الا ان الوضوء
الواحد يكفي للكل بدليل ان من حلف لا يتوضا من الرعا فيقال ثم رخص
لم يتوضا فانه يحث ففعل الكل واحد منها موجب للوضوء اذ لو لم يكن
الرعا فموجب الماء حث لتقدم البول وكذا لو حلف لا يغتسل من
فلانة فجامع غير ما ثم جامع فلانة فغسل حث ويكون الاغتسال منها
ان كنت يتصور فيه بسل البول اذا اودى في الوقت يتوضا
ويكون وضوءه من الودعي خاصة والرابع يتصور فيه بال وضوءه ثم اودى
فانه يتوضا من الودعي ولا يابس للجنب ان ينام ويبا وذا يله قيل ان
يتوضا وان توضا فخر وقد روي الاوان عن عابته رضي الله عنها
فالت كان رسول الله صلعم ينام ويوجب من غير ان يمس ماء ولان الوضوء

انما يفعل لاداء رتبة او عبادة وليس في الصوم ذلك وروى ايضا انها
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا اراد ان ينام وهو جنب وضوءه
 الصلاة واذا اراد الجنب ان ياكل او يشرب فبقي ان يمتنع من غسل
 يديه لان يد الجنب لا تحجز نجاسة واذا شرب صار الماء مستعملًا فيؤذنه
 الى ان يكون شرب ما يجت على قول ابن يوسف كذا في السراج الواقع
فصل في التيمم لما بين المصنف رحمه الله تعالى الطهارة بالمال ويجوز ان يكون
 من الصخر والجرى وما ينقصها عتبتها بجلتها وهو التيمم لان الحلف ابدًا
 بقوله الاصل ثم ان المصنف بدأ بالوضوء لانه اعلم ثم بالتميم لانه اندر
 ثم بالتيمم اقتداء بالقرآن قال تعالى فاعسلوا وجوهكم بالآية ثم قال وان
 كنتم جنبًا فامسحوا بآياتكم فان لم تجدوا ماء فممسحوا بتراب طاهر
 في التيمم يقع في موضعين في بيان جوازته وفي بيان معناه لغة وشروط في بيان
 ركنه وفي بيان شرائط الركن وفي بيان ما يتيمم منه وفي بيان صفة التيمم وفي
 بيان ما ينقضه وسنذكر كل واحد منها في محله من كلام المصنف ان شاء الله
 تعالى اما بيان معناه فالتميم في اللغة هو العقد قال السمعاني ولا يتيمموا الجنين
 منه تنفقون اي لا تعقدوا وقال الشافعي وما ادرى اذا ايممت ارضا
 اريد الخير ايتها يميني الخيرة الذي انا ابتغيه ام الشر الذي هو يتبعيني
 وفي الشرع عبارة عن استعمال جزء من الارض طاهر في محل التيمم وقيل عبارة
 عن العقد الى الصعيد للظن وبه اصح لان في الحدة الاول ستر واستعمال
 جزء التيمم بالجزء من الصعيد ابدى حنيفة وان لم يوجد استعمال جزء واما بيان
 جوازته فلا خلاف ان التيمم من الحدة جائز وكذلك التيمم من الجنبات والخصف
 والغسل جائز ولما في الجامع ادواته وان كان لا يجد الماء الاصل
 في جوازته الى جواز التيمم قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم
 من الماء فامسحوا بالآية فلو لم يجدوا ماء فممسحوا بصعيد طيبا ذكرنا ان
 في كتابه في موضعين في التيمم وفي المائدة وهي آية الوضوء وسبب نزوله
 آية التيمم ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله
 نؤاذه ذات المريسيع وكان معي عقة سمرة فزاسمها فانقطع حتى اذا صرنا
 بالبيداء افتقدته فاجترت اليه صلى الله عليه وآله فأتناخ وانما نحن ان سره فامر

رجلين

فامر رجلين في طلبه وقعد ينظرهما فيما توالى ليلتهما تلك فاصبحا وكسب معهما
 ماء وحضرت صلاة الخبز فجاءا ان سأل ابن عمر رضي الله عنهما فقالوا لا تترك
 الى عائشة حبسك ان سأل على غير ما قالت عائشة فاعتنا من على فاعتني
 وقال فتبعهما الله من فلاة جربت المسلمين على غير ما الصلاة وقد حضرت
 الصلاة ثم طعن بيده على حاضريه وكان رسول الله صلى الله عليه وآله واضعاً رأسه
 على فخذه فنام فامتنع من الترتك الا مكان رسول الله صلى الله عليه وآله فخر فانه ان
 الله تعالى آية التيمم ثم وجدنا القلادة كتبت البعير الذي كنت عليه فقال
 اسعد بن حضير ما اكثر بركنكم بالآية ابن عمر حكى ما رواه عائشة فانزل
 بك امرتكم بهننا الا جعل الله لك فيه حرجا وللمسلمين حرجا واعلم ان
 آية الوضوء وهي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فغسلوا
 وجوهكم الآية فمن احذر من اجزاء القرآن كاستعمالها على كثير من احكام الشرع
 حتى يلحق بها وسببها حكما وكلاما لبشر لا يبلغ هذا الحد ولا يقر به وقد عرفت
 هذه الاحكام في فوائد الهداية فقال الحكم الاول ان المراد بقوله تعالى
 اذا قمتم الى الصلاة اي اردتم القيام التيمم ما احتمل من القيام
 من الصوم لان كلمة الى لانها الغاية فيقتضي ابتداء او ما فيجوز ان يكون
 ابتداء او ما من الصوم وقيل الآية نزلت في التيمم لان البيان بان المراد
 به الصوم الذي صح ان يقال انه قام من الصوم مضطجعا والرابع ما اقتضاه
 اللفظ من ايجاب الغسل غيب القيام لان اللفظ محكم الحامس
 احتملها للوضوء لكل صلاة لان الغسل معلق بشرط القيام واحتملها لان
 الطهارة الواحدة يكفي للصلوات كلها الست وساحتملها اذا قمتم الى
 الصلاة وانتم محدثون لان تطهير الطاهر محال التيمم ان المراد مطلق
 الغسل بدون شرط كذلك كما ذهب اليه مالك رحمه الله من الوجوب
 الا سألوه عن المسح التامسح دلالتها على جواز الوضوء والغسل بغير
 شرط النية والترتيب والتسمية والاول لان الكتاب مطلق في هذه
 البيوت فلا يراى عليه بغير الواحد والعاشرة ان الوجه به فلا بد من
 المضمضة والاستنشاق او المواجهة فيهما منعنة الحاد عشرة دلتها
 ان تحيل الوجه ليس بغرض والثاني عشرة دلالتها على ان الوجهين الوجهين

يزحل في الغسل لأن هذه الغاية لا سقاطا وراها أدولاما لاستوعب
 الوطيفة الكل التي كانت عشر احتمال الاقضاء ان الغاية لا بدخل في الغاية لما فيه
 من كلفة ان الرابع عشر دلالتهما على الواجب في المسح بعض الرأس لدخول
 اليه في محل الغسل الخامس عشر احتمالا ان الواجب مسح جميع الرأس كما في
 آية ما كنت لأن اليه قد استعمل الاستيعاب الثاني عشر احتمالا لجواز
 مسح الرأس من أي جانب كان منه الثاني عشر دلالتهما على انه لا يجوز الاقتصار
 البعض أي بعض كان منه والثاني عشر دلالتهما على انه لا يجوز الاقتصار
 على ثلاث شعرات لا غير ممكن **الثالث عشر** عشر وهو غسل الرجلين
 دون المسح **العشرون** احتمالا لجواز المسح على قول من رآه المسح واحدا
 الحادي والعشرون دلالتهما على بطلان الطبع بين المسح والغسل **الثاني**
 والعشرون دلالتهما على جواز المسح في حال لبس الخفين **الثالث**
 والعشرون دلالتهما على جواز المسح على الخفين فيما اذا غسل رجله ولبس
 خفيه والحمل الوضوء **الرابع** والعشرون دلالتهما على جواز المسح
 على البرصين لم يخلو تحت العموم الخامس والعشرون دلالتهما على جواز المسح
 لا يجوز الجور بين **السادس** والعشرون دلالتهما على ان المسح على النمامة
 والخمار لا يجوز **السابع** والعشرون دلالتهما على ان الاستنجاء ليس
 بضرر **الثاني** والعشرون دلالتهما على ان غسل اليدين قبل ادخالها
 الى الماء غير واجب **الثاني** والعشرون دلالتهما واقضا في ايجاب
 الغسل في الجنابة **الثلاثون** دلالتهما على ان الجنبة يستحب عن الصلاة
 وعن تلاوة القرآن ومن المصحف ودخول المسجد وغيره **الحادي** والثلاثون
 دلالتهما على ان الغسل يكفي في الوضوء فيه فالوضوء فيه غير واجب
 الثاني والثلاثون دلالتهما على تعميم البدن في الغسل وعلى وجوب
 المضمضة والاستنساخ **الثالث** والثلاثون دلالتهما على ايجاب
 اليتيم عند عدم الماء للمريض اذا حلف الضرر **الرابع** والثلاثون دلالتهما
 على جواز اليتيم للجمب بقله او مستمرا **الثاني** **الحادي** والثلاثون
 احتمالا للوضوء من **السادس** **الثلاثون** دلالتهما على جواز
 اليتيم لحديث العطش كمن حلف الضرر **السابع** والثلاثون دلالتهما

ان الناس في رحمة الماء لا يجوز له اليتيم مع وجوده الثاني والثلاثون
 احتمالا لاستدلال الثاني مع بقوله فليمتجدوا اما فيتموا اصعبا
 طيبا **الثاني** والثلاثون الى الطلب غير واجب لأن العادم
 غير واجب **الرابعون** ان من حلف في وقت الوقت لا يباح له اليتيم
 لان الواجب غير عادم **الحادي** **والاربعون** ان المجوس في المخرج لا يصلي
 لانه غير مظهر ولا يمتنع الثاني **والاربعون** ان المجوس في المكان الطاهر
 يجوز اليتيم والصلاة اذا لم يجد الماء لانه عادم **الثاني** **والاربعون**
 جواز اليتيم في كل وقت لان جوازه معلق بعدم الماء لا بدخل الوقت
الرابع **والاربعون** ان آية اليتيم معطوفة على آية الوضوء والوضوء لم
 يقض التكرار في الاوقات فكذلك اليتيم الخامس **والاربعون**
 اليتيم اذا وجد الماء في خلال الصلاة لانه الوضوء لقوله تعالى اذا قمتم الى
 الصلاة فاغسلوا **السادس** **والاربعون** ايجاب مسح الوجه واليدين
 في اليتيم **السابع** **والاربعون** جواز اليتيم بكل ما كان من جنس الارض
 وان الجنس ليس طيبا **الثاني** **والاربعون** ان اليتيم مسحان الى
 المرفقين وما وراءهما خرج عنه بدليل **الثاني** **والاربعون** انه اذا اغتسل
 بعد النية بعمل آخر بطلت النية **الجنون** ان اصابة التراب البير
 اعضاءه جازم لقوله مع منه **الحادي** **والجنون** بطلان قول من جاز اليتيم
 بالمسح والخشيش **الثاني** **والجنون** دلالتهما على قوله مع ادجا احد منكم من
 الغائط على ايجاب الطهارة من الخارج من السبيلين وكذلك دم
 الاستحاضة وسلس البول **الثالث** **والجنون** جواز الوضوء بغير
 المياه المطلقة وبند النية لان فيه ما لقوله صلعم مرة طيبة وماء طهور
الرابع **والجنون** المستحاضة بغيرها الطهارة عند الصلاة الثانية لقوله
 تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا اذا كان قد تغير ما وانتم محدثون
 وهي محدثة **الحادي** **والجنون** احتمالا لمنع الصلواتين بغير واحد لان
 اليتيم لا يرفع الحديث فهو يقوم الى الصلاة الثانية وهو محدث كما هو في
 الثاني **السادس** **والجنون** ان اليتيم خلف مطوى وليس بضروري
السابع **والجنون** جواز اليتيم في اول الوقت لقوله تعالى فليمتجدوا اما فيتموا

الثامن والخمسون ان المجوس في مصر لا يبيع له اليتيم لقوله تعالى ان كنتم مرضى
او على سفر وذا المجوس ليس بمرض ولا سفر **الخامس والستون** واليه ياتي
دلائلها على جواز اليتيم جانب السبع والعدو لقوله تعالى ما يراد
ليجعل عليكم من حرج **الستون** ان التطهير اذا وجد كفي وان لم يوجد التيمم
الحادي والستون ان التراب مطهر لقوله تعالى ولكن يريه ليطهركم فيكون
رافعا للحدث **السادس والستون** ان الواجب في الوضوء
التطهير بالماء ثم غير شراطينا بغيره بالبدن **الثالث والستون** ان الواجب
في الغسل تطهير البدن من غير شراطينا بغيره بالصانع **الرابع والستون**
وامسحوا برؤوسكم المراد بالمسح بالماء لسباق الآية وهو قوله تعالى
فاغسلوا **الخامس والستون** ان ابتداء غسل اليدين والرجلين من
الاصابع **السادس والستون** دلائلها على استحباب الالة **السابع**
والستون ان الرجلين من المغسول لانه الممسوح **الثامن والستون**
دلائلها على ان لكل رجل تعبدين لاله **رواه** بن عمر عن محمد بن **الثامن والستون**
دلائلها على ان تطهير جميع البدن ظاهرا فرض الا ان ما يتعذر احيانا
اليه خارج **السبعون** ان مطلق المرض مبيع لليتيم خلافا لما يقوله الشافعي
الحادي والسبعون دلائلها على ان حقوق الخراج مبيع لليتيم سواء كان مسافرا
او خارجا **المصر** واعلم انه لو كان البحر داءا للكلمات امة لفظ البحر
قبل ان ينفذ معاني كلماته فكيف يبلغ البشر الضعيف حد غايته ونهايته
قال في فوائد الهداية والحكمة في ابا حنيفة اليتيم وشرعية وجعل التراب
طهورا ان الله تعالى لما خلق السماء والارض وما بينهما كانت السماء
تخرج على الارض قبل ولادة النبي صلى الله عليه وسلم فكانت تقول ان العرش في
الحكمة في الكورسي في الركوع في السجود في النفس والتمس في
والبحر في الجنة في ذات بارض خالية عن هذا كله فكانت السماء
تخرج على الارض وكان الارض منكرا راسيا الى ان ولد نبيا محمد صلى الله
عليه وسلم فنفخت الارض راسها وافتحرت على السماء وقالت ان كانت
النفس والعمر فيك فلا تفتحي غايه الفخفة ولد على طهرى بنى مبارك
نور العرش من نوره ونور السموات والارضين من نوره على طهرى

ولادة وعلى طهرى مبعوثه ودعوة وعلى طهرى مبعوثه وقبره فسمع الله
افتح راسها على السماء بنيت محمد صلى الله عليه وسلم فقال لها لا تجزى حيث افتحرت محمد صلى الله
عليه وسلم جعلت شروق الارض وغربها مسجدا له ولآلته وصلى الله عليه وسلم وطهر الارض
بجميع محمد صلى الله عليه وسلم ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلت في الارض مسجدا وطهورا
انتهى وقوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور للمسلم اي مطهر للمسلم ولو الى غير ذلك
عشر سنين والحمد لله رب العالمين **الثامن والستون** الكثرة يعني وان لم يجد الماء طويلا وليس
المراد منه انه لا يجوز فوطا عشر سنين بل يجوز ان لم يجد الماء فاذا
وجد الماء فليتمس بشرا **رواه** احمد والترمذي وصححه يمين الباقين **الثامن والستون**
هو مضارع من يقال مسست اليد وامسست الماء اليد اي مسحت
الماء باليد البشر البشرية وجه الجلد يعني اذا وجد الماء فليؤضأ وقوله صلى الله
عليه وسلم التراب كالفلك ولو الى غير ذلك فاذا وجدت الماء فامسح بجلدك
رواه ابو داود والترمذي **الثاني** وقوله صلى الله عليه وسلم جعلت الارض مسجدا
وطهورا اي ادر كفى الصلاة يتمت وصليت **رواه** احمد وعنه غيره
وعنه علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطيت خمس لم يعط من احد من الانبياء
نصرت بالرعب واعطيت مغايب الارض وسكنت احمد وجعل في
التراب طهورا وجعلت امنى جنة الامم **رواه** احمد وفي حديث آخر
واحللت الى الغنائم واوديت جوامع الكلم وارسيت الى جميع الناس
وعنه حديثه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلت على الناس بثلاث جعلت
صفونا كصفوف الملائكة وجعلت لنا الارض كلها مسجدا وجعلت
رأسنا طهورا اذا لم يجد الماء **رواه** مسلم الى ما لم يكن واحدا من هذه الاشياء
اللام المتقدمة فضلت الله على الامم المتقدمة بهذه الاشياء وذلك
لان الامم المتقدمة يعفون كيف اتفق من غير صف واما ان تعف
في الصلاة صفوا كما تعف الملائكة **هكذا** ولم يجر للام المتقدمة ان يصلوا
الا في كمالهم وجاز لهذه الامم ان يصلوا في جميع وجه الارض اذا كان
الموضع طاهرا ولم يجر اليتيم لاحد من الامم المتقدمة وكذلك لم يكن في اول
الاسلام جازية احق نزلت آية اليتيم وهي قوله تعالى ان كنتم مرضى الآية فليتم
من خصائص هذه الامة **اعلم** ان شرايط اركان اليتيم انواع منها الية

وسبيل الكلام عليها في محله من كلام المصنف ان شاء الله تعالى ومنها
 ان يكون التراب طاهرا فلا يجوز التيمم بالتراب النجس وسبيل الكلام
 عليه في بيان ما يثبت به من كلام المصنف ان شاء الله تعالى ومنها ان لا يكون
 واجدا للقاء قدر ما يكفي للوضوء او العمل للصلاة التي تقوت
 الى حلف وما هو من اجزاء الصلاة والمراد من الوجود العدة على الكلام
 حتى لو كان مريضا او على رأس غير ذي او قريبا من عين وعليه عدد
 او سبع او حية لا يستطيع الوصول اليه لا يكون واجدا والمراد ايضا
 من الوجود ما يكفي لرفع حدثه وما دونه كالمعدوم اذا لا يثبت به استحباب
 الصلاة فالجواز بعدم فان قيل استدل بذكر ما ذكره في موضع النفي فيقال
 كل جزء منه فيكون محال في حقه ذلك العذر بالاستعمال لان ذلك العذر
 ما ظاهر حقيقة حكمه اما حقيقة فطاهرا واما حكمه فانه اذا استعمل في حقه
 ما لم يجب عليه اعادة الاول فصار كالعارى اذا وجد ثوبا يستر
 بعض عورته فانه يلزم استعماله بعده وكذا اذا كانت نجاسة
 حقيقة فوجد ما لا يرفع جميعها ويرفع بعضها فانه يجب عليه استعماله في
 ذلك العذر فينبغي ان يجب هنا ايضا في النجاسة الحكمية استعمال
 ذلك العذر فقلنا للنجاسة الحكمية ثم يثبت للباقى كما هو من سبيل النفي
 قلنا المراد من الآية ما يكفي للوضوء لانهما سبقت لبيان الطهارة الحكمية
 فكان تقديره فلم يجد ما طاهرا محلا للصلاة يستعمله في هذه الغرض
 وبوجود ما لا يكفي للوضوء لم يجد ما محلا للصلاة وهذا لا شك فيه لان
 استعمال هذا العذر لم يثبت بشئ من الحل يعني بل الحل موقوف على الكمال
 ويشترط ايضا اذا وجد الماء ان لا يكون مستحقا بشئ اخر كما اذا احتج
 العطش على نفسه او رفيقه او دابة او كلبه لما شربه او صيده في الحال
 او نافي الحال فانه يجوز له التيمم وكذا اذا كان محتاجا اليه للعجز دون الحاجة
 المروية وسواء كان المحتاج اليه للعطش رفيقه المخاطار او غيره من اهل
 القافلة فان امتنع صاحب الماء من ذلك وهو غير محتاج اليه للعطش
 وبين كونه مضطرا للعطش كان له اخذه منه قهرا وكذا ان يقاتله فان قيل
 احدهما ان كان صاحب الماء فانه يدر لاقتصاص فيه والادوية والاكفائية

وان

وان كان المضطر مضطرا بالاعتصاف او الدية وان كان صاحب الماء
 محتاجا اليه للعطش فهو اولى به من غيره وان احتج اليه الاضحية للوضوء
 وكان المال كالمستغنى عنه لم يلزمه بذلك ولا يجوز للاضحية اخذه منه قهرا
 ويجوز التيمم لمن كان خارجا من المصروع كان للتجارة او للزراعة او للطلب
 او للاحتشاش او غير ذلك بعد ان يكون عاديا للماء حقيقة او حكما اما
 حقيقة فان يكون بعيدا واما حكما بان يكون واقفا على شئ بغير دلو او قريبا
 من عين عليه عدد او سبع او كان الماء قريبا منه وهو لا يشترط وليس
 بخضرة من ياب عنه فان كان هناك من ياب فلم ياب له حتى يتم شئ
 ثم سأل عنه فاجزه بغيره توفضا واعاد وان سأل في الابتداء فلم
 يجزه حتى يتم وصلى ثم اجزه بغيره بعد ذلك لا يجب عليه الاعادة ويهل
 بجوز التيمم لعدم الماء في المصروع قال بعضهم لا يجوز سوى المواضع المشتقة
 وهي غلظة خوف فوت الجنابة والتعبد وخوف الجنب من البرد وكذا
 الغرض الى لا يفارقها اهلها او اكثر منهم شدا حكم المصروع وذكره في سبيل
 جواز ذلك والصحيح عدم الجواز والخلاف بعد الطلب اما قبله فلا يجوز
 اجماعا واما من هو خارج المصروع لم يقصد سقاه شيئا فانه يجوز له التيمم اتفاقا
 لكن بشرط ان يكون بعيدا عن الماء ولم يذكر حد البعد في ظاهر الرواية
 وروى عن محمد بن ابي حنيفة انه قد روي بالمثل وهو ان يكون مسافرا فصاره فان كان
 اقل منه لم يجز التيمم وهو المختار والمشهور وعليه اكثر العلماء وقال بعضهم
 ان يكون بحيث لا يسمع الاذان وقيل ان كان الماء امامه فميتلان وان
 كان خلفه او يمنة او يسرة فميتل وقال زفر بن الهذيل ان كان بحال جليل اليه
 الماء قبل خروج الوقت لا يجوز له التيمم ولا يجوز وان قرب وفي
 الهداية المعينة المرفوعة دون خوف الفتنة احترز هذا عن قول زفر
 وعمر بن يوسف اذا كان بحيث لو ذهب اليه وتوضأ منه ذهب القافلة
 ويعيب عن بصره يجوز له التيمم قال في الزخيرة وهذا حسن جدا والميتل
 الف خطوة للبعير وهو اربعة آلاف ذراع والذراع اربع وعشرون
 اصبعاً بعد محووف لا اله الا الله محمد رسول الله كذا في التبيين وفي النهاية
 فسر ابن شنيع الميتل بثلاثة آلاف ذراع وخمس مائة ذراع اربعة



مطلب الميتل

الآف ذراع وفتر الفوق بنها ثمانية ذراع الى اربعة مائة ذراع
والمسافة التي بينه وبين الماء انما تعرف بالخط والطول فلو كان في
قلعة او نحو الميل او اقل لا يجوز وان كان في قلعة الميل او اكثر جاز ولو كان
ان لميل جاز له التيمم وفي مثل كل الطوبى هل لميل في حدة القريب او البعيد
روايتان وكذا اذا كان جده الماء الا انه مريض يخاف ان يستعمل الماء
استند منه يجوز له التيمم والمريض له ثلاث حالات احدها ان يستعمل
بمستعمل الماء كمن به جدرى او جراحة او حمى يصرفه الاستعمال فيجوز
له التيمم اجماعا وان نية ان لا يصرفه الا الحركة اليه ولا يصرفه الماء كالمريض
وصاحب العرق المديني فان كان لا يجد من سعيه به جاز له التيمم اجماعا
وان وجد فغسله في حنيفة يجوز له التيمم ايضا سواء كان من اهل طاعة
اولا او اهل طاعة عبده او ولد او اجبره وعندهما لا يجوز له التيمم
كذا في التأسيس وفي المحيط اذا كان من اهل طاعة لا يجوز اجماعا وعلى
هذا الخلاف اذا كان لا يصرفه الصلاة قايما ومعهم فموسم لو استعان
بهم اعانوه على القيام فغسل قاعا اجزاء عندنا وعندهما لا يجزئ اذا كان
من اهل طاعة والثالثة اذا كان لا يصرفه على الوضوء لا ينفذ ولا يصرفه
ولا على التيمم بغيره قال بعضهم لا يصنع على قياس قول ابن حنيفة
حتى يقدر على احدهما وقال ابو يوسف يصلي تشبها بعبده وقول محمد مضطرب
في رواية الزنادقة مع ابن حنيفة وفي رواية ابن سليمان مع ابن يوسف
وبنوا على ذلك مسألة المجوس في المصراذ المجد ماء ولا يرا باطها فتعذر
ابن حنيفة لا يصنع لقوله لا صلاة الا بطهور وعند ابن يوسف يصلي
تشبها بعبده ويكفيه صلاة عنده ان يصلي قاعا بالاباء كذا في الزنادقة
وقول محمد مضطرب ولو جسد في المصراذ لم يجز ماء ووجد الزنادقة الطاهر
صلى بالتيمم ثم اذا خلع اعد وقال زفر لا يصنع بالتيمم كذا في المجتهد وفي فتاوى
الحجة سئل شيخنا عن المجوس في الوضوء والصلاة قال يتيمم ويصلي بالاباء
ولا يصعد بعد ذلك وفي قول علي بن ابي حمزة قال محمد بن الفضل ان مقطوع اليد
والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصنع بغير طهارة وهذا صحيح بخلاف المجوس
لان عذرة لا يدوم في الغالب وهو من قبل الادمي وبخلاف المريض اذا

اذا

اذا لم يستطع غسل الاعضاء ولا التيمم فان الاعضاء يجعل كالعذرية اصلها
للعذر فعندنا يصنع بغير طهارة كذا في الاصباح ولو كان لا يصرف على التيمم ويغفر
غيره فهو على الخلاف المتقدم في استعمال الماء وفي الاصباح ايضا اذا كان
لو وضوءا سلس بول له وان يتم لاسدس جاز له التيمم ولو كان في رجله
شقوق في ايام الشتاء فان غسل رجله من الماء لم يجز ما حارفا
بوضوءه ويغسل اعضاؤه الصحيحة ويجعل على رجله جبيرة ولو كان ببدنه جراحة
او جرح رقيق والغالب من هذه اصنع الطهارة الصحيحة غسل الصحيح وربط الجبائر
على الجرح ومسح عليها وان كان الغالب الجراحة فانه يتمم ولا يغسل الصحيح
فمنهنا والمحدث والحنفي في ذلك سواء وان ترك المسح على الجبائر ان كان
بغيره جاز بالانفاق وان كان لا يصرفه قال في الاصل لا يجوز غسلهما
ولم يذكر قول ابن حنيفة فمن اصحابنا من حقق الخلاف فقالوا عند ابن حنيفة
يجوز ولو كان المسح لا يصرفه وعندهما لا يجوز ومنهم من قال لا خلاف بينهم
وتنصيصه على قولهما لا يدل على ان قول ابن حنيفة بخلافه ولو كان نصف
اعضائه الطهارة صحيحا ونصفها جرحا يتمم وفي العيون عن محمد اذا كان
على اليدين قروح لا يصرف على تشبها وبوجهه مثل ذلك يتمم وان كان في
يد واحدة غسل ولا يتمم وهذا يدل على يتمم مع جراحة النصف وهو الصحيح
كذا في الخلاصة وفي نصاب الفقه من غير من غسل اكثر الاعضاء في الوضوء
والجناية يتمم ويصلي لان لا كراهة حكم الكل وان جرحه غسل عضو واحد
سائر الاعضاء ومسح ذلك العضو به ناخذ ولو اجنب في اليد باردة
فغسل على نية المداك لو اغسل ولم يفرغ على شحوب الماء ولا على اجرة
الحمام اجزاء التيمم وهذا اذا كان خارج المصراذ جازا فان كان في المصراذ
عند ابن حنيفة لان العجز ثابت حصقة خلافا لهما فانها يقولان كحق هذه
الحالة في المصراذ ولا يجرى ما يستدعي في الغالب والخلاف فيما اذا
لم يجز ما يدخل به الحمام فان وجد لم يجز اجماعا وقينا اذا لم يقدر على شحوب
الماء فان قدر لم يجز وقيل الخلاف في الغرض اما اهل المصراذ لا يجوز لهم
اجماعا وفي النهاية ومنه في ثبوتها في ديارنا قال لا يصح التيمم لجنب المقيم
لان عنهم اجرة الحمام تعطى بعد طهارة فبذلك ان يدخل الحمام ويستعمل بالماء اذا

اذا خرج في المحیط فيه خلاف فجزءه من الحج الاسلام ولم يجزه الملو اني كذا
 في النهاية وفي شرح ابن ابي عوف الخلاف في هذه المسئلة بين ابني حنيفة
 وابي يوسف فعند ابني حنيفة يجوز للجنب المغمى في المصير البتة اذا خاف ان يغلبه
 البرد او يمرضه وعند ابني يوسف لا يجوز وقيل بالغسل لان الحديث في المصير
 اذا خاف من السقوط الملاك من البرد لا يجوز له التيمم اجماعا على الصحيح كذا في
 المصنف ويستحب له لا يجبه الماء وهو يجرى ان يجبه في الزمان الوقت ان توتر الصلاة
 ان الوقت وهل يتردد الا وقت الاحتجاب او الى وقت الجواز قال
 الخنيزر ان الوقت الجواز وقال غيره الا وقت الاحتجاب وهو الصحيح
 وقيل ان كان على ثفة فالي آخر وقت الجواز وان كان على طلع فالي آخر وقت
 الاحتجاب وان لم يكن على طلع من الماء يؤخر ويقيم في اول الوقت ويصلي
 وقوله يجرى على طلع قال الامام حافظ الدين بن المسئلة يدل على ان الصلاة
 في اول الوقت عندنا او لا يصح ان يفتقر فضيلة ككتبة الجماعة وعلى في المضرات
 من المحيط وانكر ذلك بعض المتأخرين وقالوا قد ثبت تصحيح اقول ان علمائنا
 ان الفضل الاسفار بالجموع مطاع والابرار بالظفر في الصيف وتأخير العصر
 ما لم يتغير الشمس في غير شهر جمادى فكتبت بترك هذا الصحيح بالمعوم
 ويجاب لحافظ الدين ان الصحيح محمول على ما اذا تضمن ذلك فضيلة ككتبة
 الجماعة لانه اذا لم يتضمن ذلك لم يكن للتأخير فائدة وما لا فائدة فيه لا يكون
 مستحباً ويجوز التيمم الصحيح في المصير اذا حضرت جنازة والولي غيره وقيل
 بالصحيح لان في المصير لا يفتقر بجسور الجنازة وقيل ما بالمصير لان الظاهر
 في المعارضة عدم الماء وقوله والولي غيره استرة الا انه لا يجوز للولي
 لان له الاعادة قال في الهداية لا يجوز للولي هو الصحيح وفي النوادر يجوز
 للولي ايضا وصححه السرخسي رحمه الله اذا كان اما لا يجوز له التيمم لانه
 لا يخشى فواتها فان اذن المولى غيره ان يصلي فعلى لا يجوز له الاعادة لانه
 هذا يجوز له الاعادة فعلى هذا يجوز له التيمم اذا اذن لغيره وفي المضرات
 هذا اذا لم ينظر للصلاة اما اذا انتظره لا يجوز له التيمم اصلا لانه لا يخاف
 الموت ولا خروج في جواز هذا التيمم للحديث والحنف والمال يرض اذا قطع
 دمه عشرة ايام في المصير وعنده ولو تيمم للصلاة على الجنازة لم يوفى الموت

الفضل

قصص

ففعل عليها ثم حضرت اخرى جاز ان يصلي عليها بذلك التيمم عندها وقال محمد
 يقيم ثمانية والخلاف فيما اذا لم يمكن من التوضي بينها اما اذا يمكن بايديها كان الا
 ثمانية ثم فالتيمم من ثمانية بعد التيمم اجماعا كذا في المصنف وفي الكسرى
 يقيم في المصير وصلى على جنازة ثم اتي باخرى فان كان بين الثانية والاخرى
 مقدرا مدة يذهب ويؤخذ ثم ياتي ويصلي اعاد التيمم لان التيمم لم يبيح طهورا
 وان لم يكن مقدرا ما بعد ذلك صلى بذلك التيمم لانه يبيح طهورا وعليه التيمم
 وفي فتاوى ابن سبيل عن صلى على جنازة باليتيم وعلى اعمامه بكاسة ان اشتغل
 بغيرها فتوتر الصلاة هل يجوز مع الجنازة قال لا يجوز لانه لا ضرورة فيه
 وكذلك من حضر صلاة العيد فخشى ان يشتغل بالطهارة ان يوتر جميع الصلاة
 فانه يقيم واما اذا كان بدركت بعضا لم يقيم والاصل في هذه ان كل موضع
 تقوى فيه الاداء الى خلف فانه يجوز له التيمم كصلاة الجنازة والعيد
 وما يوتر الى خلف لا يجوز له التيمم كالجمعة وحشية فوتر الصلاة فانه
 قلت اذا شرب مع الامام في صلاة العيد ثم سبقت الحدة فخشى ان يشتغل
 بالطهارة فانيته صلاة العيد هل يجوز له ان يقيم ويبنى فالجواب ان
 كان ابتداء شروعه بالوضوء جاز عند ابني حنيفة لان كل طهارة جاز ان
 يستدعي بها الصلاة جاز ان يبني عليها لان الابداد اولى من البناء فاذا
 كان خوف الموت في الابداد يسبق له التيمم فله خوف الفوات في البناء
 قال ابو يوسف ومحمد لا يجوز له التيمم لانه اذا دخل في صلاة العيد مع الامام
 فقد اتمها لانه اذا اشتغل بطهارة الماء وفاته مع الامام امكنه يبني
 عليها منقذاً فاذا لم يخش فواتها لم يجز له التيمم مع وجود الماء ويجاب
 بالحنيفة انه لا يافى فواتها وان ادركها مع الامام لجواز ان يدخل المصير
 ليؤمنا فترى قول الشافعي في صلاة العيد في حجة وان كان استدا
 شروعه مع التيمم ثم احدث فانه يجوز له ان يقيم ويبني في قولهم جميعا اما
 على قول ابني حنيفة فلا يشكال لما بينا ان عمده ان كل طهارة جاز ان يبنيها
 بها الصلاة جاز ان يبني عليها بها واما على قولهما فاختص في المتأخرين
 فيقول يجوز له التيمم والبناء كما قال ابو حنيفة لانه لا يكتفى التوضي لما فيه من بناء
 القوي على الضعيف خصوصاً على قول محمد لان من اصابه ان لا يبني صلاة

المستوفى على صلاة التيمم ولأنه لو اجبنا الوضوء يكون واجبا للماء في الصلاة
فقط صلاة ويكمل بوضوءه ويبنى ويجوز ان يكون ابتداء الصلاة بالتيمم
وبالوضوء كما في جنب من الماء ما يكفي الوضوء فانه يتيمم ويصلي ثم
اذا دخل في الصلاة وسبق الحدث بوضوءه بذلك الماء، وبني فمعه صلاة
ابتداء كما بالتيمم وبالوضوء، ومنه الخلاف ان من سجد في صلاة
العبد ثم انصرف لم يقضها عنده كذا في المختار فكانت تقوت لا الى خلف
فلما يؤمن اذا رجع الى المصلى ان يخرج الوقت او يصعد في ما يقف عليه
له التيمم وعند ما يقف فكانت تقوت الى خلف لانها اذا قدمت
الكله اعادتها منقذاً والخلاف فيها اذا لم يخف الزوال اما اذا خاف جازم
التيمم اجماعاً والخلاف ايضا فيما اذا كان اذا بوضوء لا يدرك الامام
في شيء من الصلاة اما اذا كان يدرك لا يجوز له التيمم اجماعاً وسواء
في هذا ان يكون اماماً او مقبلاً قال في النهاية وان احس الامام بالخطأ
في صلاة العبد يتيمم وبني عند ابن حنيفة وقال لا يتيمم للبناء لان الاحق
يصلي بعد فراغ الامام فلا يخاف الفوت وله ان الخوف باق لانه
يوم زحمته فيغيره عارض يصلي عليه صلاة والخلاف فيما اذا استرخى بالوضوء
اما اذا استرخى بالتيمم وبني بالانفاق لانا لو اجبنا الوضوء يكون واجباً
لما، فقط صلاة ومن اصحابنا من قال لا اختلاف بينهم اختلاف عصر
وزمان الاختلاف على اعيان فكان في زمان ابن حنيفة الجبانية بعيدة
بحيث لو ذهب للوضوء زالت الشمس يجوز له التيمم وفي زمانها كانت
قريبه ففعل هذا الاختلاف بينهم ومثله هو اختلاف حجة وبرهان وهو
ان يوم العيد يرمي فيه غالباً فلا يؤمن ان يصادف ما يفيد عليه صلاة
والغالب كالمستحق وان خاف من شدة الجوع اذا اشتغل بالطهارة
فانته فانه لا يتيمم لان لها خلفاً وهو الطهر ولان الطهر هو فرض الوقت
وانما اجزأ بسقاطه الجوع فاذا فاته الجمعة عاد الى اصل فرضه وكيفية
بوضوءه فان ادرك الجمعة صلواته والاصل الطهر اربعاً وكذا لا يتيمم
سجدة النداء لانه لا تسقط بمضيق الوقت وكذا اذا ضاق الوقت
فخاف ان توفى فانت الوقت لم يتيمم ولكنه بوضوءه في رجلين مع

بني وصليها فانتة لان الفوات
الى خلف وهو القضاء وعن محمد
رحمه الله

احدهما ولو يعرف به من يتر فان استظهره الا انه حتى بوضوءه ثم ياخذ الماء
خرج الوقت فانه ينظره اذا وضع بالاعطاء وكذا اذا كان احدهما كاساً
والاخر عارياً ووعده الكاس برفع الثوب اليه بعد فراغه في ان
استظهره فانت الوقت فانه ينظره ويصليها فانه كذا في الكرخي وفي المختار
المسح ان ينظره الى اخر الوقت فان لم ينظره وصلى عارياً جاز في
قول ابن حنيفة ومنه في الماء في رحله وصلى بالتيمم ثم ذكر الماء بعد ذلك
لم يعد صلاة عندهما وقال ابو يوسف بعيدة وقيدنا بالنسيان احقر
عما اذا شك او ظن ان ماءه قد فنى ففعل ثم وجع فانه يعيد اجماعاً وقيدنا
بقولنا في رحله لانه لو كان معلقاً في عتقة او على ظهره او موضوعاً بين يديه
فسيب ويقيم لا يجوز اجماعاً لانه في مالائيس فلا يعتبر نسياناً وكذا
لو كان في موهج اليد او في يدها او في مفدها وهو قائم او راكياً
لا يجوز تيمم اجماعاً وقولنا وصلى ثم ذكر احقرهما اذا ذكر وهو في الصلاة
فانه يقطع ويعيد اجماعاً وسواء ذكر في الوقت او بعد ووضعه المسئلة
في كتاب الصلاة اذا صلى ومعه ماء في رحله لا يعلم به قد كلفنا القم
وهنا قال القدوري بلفظ النسيان وفان في الخلاف بين الوضعين
فيما اذا وضع الماء غيره في رحله فيتم وصلى ثم وجع ففعل وضع القدوري
يجوز اجماعاً لانه لو لم يوجد منه نسيان وعلى وضع كتاب الصلاة على
الخلاف وقيدنا بالنسيان الماء احقرهما اذا نسي ثوبه وصلى
عرياً فانه يعيد اجماعاً على الصحيح وقيل ان مسئلة الثوب على الخلاف
كذا في النهاية ولو كان على الانفاق ففرض السرة تقوت لا الى خلف
والطهارة الى خلف وهو التيمم وكذا لو كانت عليه كفارة بين فضله
وفي رحله طعام سبه او مات مورثه فزرت عبداً وهو لا يعلم ثم
ذكر بعد ذلك فانه يعيد اجماعاً والقول لهما ان من شرط جواز التكفير بالصوم
فقد ان المكلف ولم يوجد في مسئلة السرة الثوب لا بد له وانما لم
يحل وعلى هذا الخلاف اذا صلى وحته من ولم يشعر به في الكفارة الخلف
في هذه المسئلة فيها وضعه بنفسه او وضعه غيره باخيه وذكره في الوقت
وبعد سماعه وانما الماء وقال ان رجل الماء معه عادة ففرض عليه

وبما يتوكلان لا قدرة له على الاستعمال بدون العلم وهو امر واجب لوجوده في
 الآية وما الرجل معه لشرب الماء لئلا يتناولوا جميعا انه لو صلى في ثوب
 نجس وهو ناس او توشا وبار نجس وهو ناس او صلى وهو نجس او جرد
 ناسيا ثم ذكر بعد ذلك فعليه الاعادة وليس على المقيم اذا لم يغلب على
 طمأنينة ان يوتر ما ان يطلب الماء في الغلوات اما في الغلوات فيجب
 الطلب كذا في المبسوط لان العادة عدم الماء في الغلوات ولا دليل
 على الوجوه فلم يكن واجبا الماء وفي القول بغيره ما اذا لم يشك وما اذا
 شك وهو كذا في عدم وجوب الطلب لكن بغيره فانما اذا شك
 استحب له الطلب مقدار الغلوة ومقدار ثمانية ذراع الى اربعين ذراعا
 مقدار رمية سهم وان لم يشك يتيمم ولم يكن نارا كذا في الفضل وعنه ابن حنبل
 اذا شك وجب عليه الطلب فاذا قلنا انه اذا شك لم يجب عليه الطلب
 فان كان ثم اخذ من اهل الموضع وجب عليه سؤاله فان صلى بغير سؤال
 ثم سأل واخبره بما عجز بعد او لم يجزه جازت صلاته كذا في المجدي
 وقولنا بغيره ما حد التوب سادون المييل واحترنا بذلك عما اذا غلب
 على طمأنينة ان يوتر المييل فانه لا يلزمه الطلب وفي ذلك عندنا ما قال ابو يوسف
 شكنا ابا حنيفة عن المييل ولا يجزئ الماء ان يطلب عن يمين الطريق وب
 قال ان طلع فيه فليقبل ولا يبعد فيضربا حتى ان انشطره وبنف ان قطع
 عنهم وقيل بشرط ان يطلب مقدار الغلوة وكذا ولا يبلغ ميلا وقيل
 يطلب مقدار ما يسمع صوت اصحابه ويسمعون صوتا فان غلب على طمأنينة
 ان يوتر ما لم يجزئ يمتنع بطلبه ويكون عليه مقدار الغلوة وكذا ولا يبلغ ميلا
 ولو بعث من يطلبه له كفاه عن الطلب بنفسه ولو يتم في هذه المسئلة
 غير طلب وصلى ثم طلبه بعد ذلك فلم يجز وجب عليه الاعادة عند
 خلافا لا يجزئ يوسف وان كان مع رقيقة ما طلبه قبل ان يتيمم اما وجوب
 الطلب فتقولهما وعند ابن حنيفة لا يجب لان سؤال ملك البقرة ذل عند
 المنع وتخل منه عند الدفع وعندهما ان غلب على طمأنينة ان لا يعطيه لم
 يجب عليه الطلب ايضا وان شك وجب عليه الطلب وتفرع قولنا
 اذا لم يجب الطلب ويتيمم فيه اجزاه وتو وهب له او ايج له او يزل التوب

في الغلوة اربع مائة ذراع
 وذكر في النظرية ثم ما راجع

قال بعضهم ياخذ في المسئلة وان لم ياخذ وصلى لا يجوز وهو اختيار
 ابن علي السني وقال بعضهم بغير صلاة في فضل الماء دون التوب
 والصحيح وجوب استعمال الماء والستر لان الملك ليس بمقصود وانما
 المقصود القدرة على الاستعمال الا ترى انه اذا كان معه ثوب طرية
 فتركه وصلى عريانا لا يجوز صلاة فكذا يدل على ان القدرة على التيمم
 كفي وان الملك غير مشروط ولو ملك ثوبا من الثوب هل يكلف شراء
 قال اسمعيل الامام لا ولو ملك ثوبا من الثوب يكلف شراءه وقال عبد الله
 بن الفضل وابو علي السني يجب ان يكونا سواء ويكلف شراء الثوب
 كما يكلف شراء الماء وتفرع قولهما في وجوب الطلب ان اذا شك
 في الاعطاء وصلى ثم سأل واعطاه وجبت عليه الاعادة باثباتها وان
 منعه فعند ابن يوسف صلاة جائزة وعند محمد يعيد وان غلب على طمأنينة
 انه يمتنع فضلي ثم اعطاه وتوشا واعاد وان غلب على طمأنينة الدفع اليه
 فضلي ثم سأل منعه اعاد عند محمد وعند ابن يوسف لا يعيد وانما طلب
 الدلو والرشق فقد قيل يجب اجماعا وقيل على الخلاف بين ابن حنبل
 وصاحبيه وفي الدخيرة عن الجصاص لا خلاف بينهم في المسئلة فراد
 او اعطى على طمأنينة المنع وراواها اذا غلب على طمأنينة الدفع وذكر التمر تاشي
 في ميمم راني في صلاة رجل معه ماء ان وقع في اكثر رائية انه يعطيه قطعها
 وان وقع في اكثر رائية انه يمنعه منعه فيها وان شك هل يعطيه ام لا مضى
 فيها واذا وقع سأل فان اعطاه وتوشا واعاد وان ابى فضلا تامة
 ولو راني رجلا معه ماء فلم يسأل فضلي ثم اعطاه بعد فانه غير سؤال
 وتوشا به واعاد وان لم يعطيه فضلا تامة ولو سأل منعه فضلي ثم سأل
 بعد الصلاة فاعطاه فلا اعادة عليه ولكن يتعقن بتمه حتى لا يجوز ان يصلي
 به صلاة اخرى وان كان مع رقيقة ماء وانما ان لا يعطيه الا بتمه ان
 كان عنده ثمة لا يجزئ التيمم ولا يلزمه تحمل الثوب الفاحش وهو النصف
 وقيل الضعف وقيل لا لا يدخل تحت تعويم المعتمدين وقية انما تعرف
 في ارباب الموضع التي يتر فيها الماء وفي اكثرها اذا لم يكن مع المسافر
 ماء فوجده يباح بمثل ثمة من غير ضرورة لانه شراءه وقال الحسن البصري

والغرض من هذه الشرايط جميع ما له واما اذا لم يكن معه نية بجمع ما لا يجمع وفي النهاية
 ان وجع بمنزلة نية في ذلك الموضع او بالعبارة اليسر لانه شراؤه وان كان
 بفن فاحش لا يلزمه وانما فاحش اذا كان منه واما فلم يعطه الا بالعبارة
 لم يلزمه شراؤه فجعل الفاحش ضعف الشيء على الترتيب وان اعطاه به هم
 لانه شراؤه وقبل الفاحش لا يلزمه تحت تعويم المتولين فان قبل كل
 التيمم به ان الوضوء والبدل لا يفرق الا حصل والتيمم فارق من وجوه
 احدها كشرائط النية والثاني ان قصاره على الوجه واليدن والثالث
 انه لا يستلزم تكراره في كل وضوء ثلثا كما في الوضوء فما وجه ذلك فاجاب
 اما شرايط النية فثلاثة واما قصارده على عضوين فغلوه تعالى فاستحو
 بوجوه يكم دايك منه ولان التيمم مسح فلا يكون به الا مسح واما هو
 على غسل والراس مسح والرجلان فوضعا من بين الغسل والمسح
 واما عدم تكراره فلان التراب يطوئ بذاته وليس بطهارة في الحقيقة
 واما غرض مطهرتها فلا حاجة الى كثير التوسيت اذا كان المراد حصول
 بكرة ومن شرط ان يركن التيمم الاسلام فانه شرط وقوة صحيحا حتى لا يصح تيمم
 الكافر وان اراد به الاسلام لانه ليس باهل للنية وقال ابو يوسف
 اذا تيمم بنوي الاسلام جاز لانه نوي فيه قرينة مقصودة ولها ان التراب
 ما جعل طهورا الا في حال ارادة قرينة مقصودة لا يصح الا بطلان ارادة الاسلام
 قرينة نهي برونه بخلاف سجدة النداة لانه قرينة مقصودة لا يصح بدون
 الطهارة ولو تيمم هذا الكافر للصلاة ثم اسلم لم يكن متهما اجماعا لان
 الصلاة لا تصح منه فكان وجوبها كعدمها والاسلام يصح منه وان تيمم المسلم
 ثم اراد ثم اسلم فهو على تيممه بخلاف لفرز وهذا القول من زفر ليس
 هو على مذمومة لانه لا يشترط النية في التيمم واما تكلم بهذا تفريعا على قول
 اصحابنا الشاذلة ولو توفنا الكافر لا يلزمه الاسلام ثم اسلم فهو متوضئ
 عندنا لان الوضوء لا يقتضي النية فاستوى فيه المسلم والكافر
 النجاسة واذا اراد الرجل التيمم ينبغي المراد به هنا الوجوب ان
 يبدأ بالنية اعلم ان من شرط ان يركن التيمم النية عندنا والكلام فيها
 في موضعين احدهما انها شرط جواز التيمم عند اصحابنا الشاذلة خلافا لفرز

والثاني

والثاني في كيفية النية وكيفية النية وصفها انه ينوي بعبارة على جهة التوضيحية
 ويقول بلسانه على جهة الافضلية بنيت التيمم لرفع الحدث اي مطلق
 الطهارة او يقول بنيت التيمم للصلاة اي لاستباحة الصلاة تقربا الى
 رفع تقربا حال من التيمم اي حال كون التيمم تقربا الى الله تعالى او من الفاعل في
 نويت اي حال كونه متوقفا الى الله تعالى وفي الصراج الموجع وصفة النية
 ان ينوي استباحة الصلاة او الوضوء او الطهارة جبنا كان او محدثا
 وفي البدائع واما كيفية النية في التيمم فقد ذكر القدر ان الصحيح في المذهب
 انه اذا نوى الطهارة او استباحة الصلاة اجزاءه وذكر الجصاص ان
 في التيمم نية التطهير واما يجب نية التيمم ويوان ينوي الحدث او الجنابة
 والصحيح ان ذلك ليس بشرط فان ابن سبابة وروى محمد بن الجني اذا
 تيمم يريد به الوضوء اجزاءه من الجنابة وفي شرح الوقاية اذا كان به حدثان
 كالجنابة وحدث بوجوب الوضوء ينبغي ان ينوي عندهما فان نوى عن واحد بهما
 لا يقع عن الآخر لكن يكفي تيمم واحد عنهما وفي المقصود استتم اذا نوى الطهارة
 او استباحة الصلاة اجزاءه ولا يشترط نية التيمم للحدث او الجنابة هو
 الصحيح من المذهب وفي كتاب القدر وراي سماعه عن محمد بن جني
 تيمم يريد به الوضوء اجزاءه لان النية في التيمم شرط الطهارة وقد وجد
 وعليه الفتوى وهي اي النية فرض في التيمم سنة في الوضوء وقال زفر
 ليست بفرض في التيمم ايضا لانه خلف عن الوضوء فلا يجازي في وصفه
 الا ان التيمم هو العصد والعقد هو الارادة وهي النية فلا يمكن فصل
 التيمم عنها بخلاف الوضوء فانه اسم لغسل ومسح في اعضائه مخصوصة فافترقا
 ثم يستتم اي بعد ان ينوي للتيمم قبل الضرب كما ذكرنا في الوضوء ثم يضرب
 بعد النية ببدية وهذا شروع في بيان كيفية التيمم اعلم ان التيمم ضربان
 عندنا مسح باحديهما وجهه وبالاخرى ذراعيه الى المرفقين والضرب
 ليس بشرط حتى لو تمسك مع النية واحدا به التراب من غير ضرب اجزاءه
 واما ذكره لان الحدث جازي ذلك قال صلعم التيمم ضربان ضربة للوجه
 وضربة لليدين الى المرفقين وفي المستصفى اخبار الضرب وان كان
 الوضوء جازي لان الضرب على وجه الشدة اولى حتى يدخل التراب بين

كله ضربة
 التيمم

اصابعه وحاصلة ان اليتيم بين اصابعه وحاصلة ان اليتيم يمسح بوجهه
واليد بين المرفقين سواء كان بضربتين او اكثر الا ان السنة لا يمسح
على الضربتين بنية ويجوز ان يضرب الضربة الثانية موضع الاولى لانه لا يمسح
مستقلا بالمرة الاولى وهل الضربتان من اليتيم ام لا قال في الذخيرة هما
من اليتيم عند ابن سنيح وعند الاستيعاب ليس منه وفاق الخلاف
فيما اذا ضرب ثم احدث مسح الوجه او يمسح بعد الضرب فعند ابن
سنيح لا يجوز لانه ان بعض اليتيم ثم احدث فقبض يديه عند الاستيعاب
يجوز كنه ملكة ماء للوضوء ثم احدث ثم استعمل في الوجه فانه يجوز على
صعيد تراب ظاهر من شرايط جواز اليتيم ان يكون التراب طاهر الوضوء
فيمسح به صعيدا طيبا ولا طيب مع النجاسة ولو يمسح بارض فانه اصابتها نجاسة
نجست وذهب اثره لم يمسح في ظاهر الرواية وفي رواية يجوز ولو يمسح بجنب
او محدث من مكان ثم يمسح غيره من ذلك المكان اجزاء لان التراب المستعمل
ما التزق بيده الميتيم الاول لا ما بقي على الارض فنزل ذلك منزلة افضل
في الاما بعد وضوء الاول او اغتسله وذلك طهور في حقه الثاني
كذا انما يعقل بجابديه ويربهما اي يضرب باطن كفيه وظاهرهما على
الارض قال في الذخيرة وهو الاصح ويخرج بين اصابعه حاله الضرب
على الصعيد ليدخل التراب بين الاصابع ولا يمسح بيده مضمومة اليها
ثم يرفعها بعد الضرب ويفضها عند الرفع حتى يتناثر التراب نفقة وخرج
في ظاهر الرواية وعند ابن يوسف نفقتين وقيل لا نفقتين بينهما الحقيقة
بل ان كان يتناثر نفقة واحدة فلا يحتاج الى شئ وان كان لا يتناثر
نفقة احتاج الى نفقتين وليس عليه ان يبلط بالتراب لان المعصود المسح
دون التلويث ثم يمسح بوجهه فنه اشارة الى انه لو رد التراب
على وجهه ولم يمسح لم يجز وقد نص عليه في الايضاح بانه لا يجوز وفيه اشارة
الى انه يشترط المسح بجميع اليد او اكثر كما في مسح باصبع واحدة او صبعين
لا يجوز ولو تكرر المسح حتى لو استوعب بخلاف مسح الراس كذا في الايضاح
ولا يستكرار مسح الوجه واليد في اليتيم الا الثلاث لان التراب
ملوث وليس بطاهرة في الحقيقة واما عرف مظهر اثره فلا حاجة الى كثرة

التلويث

التلويث اذا كان المراد منه حصول بركة ويستوعب بالمسح جميع وجهه
حتى لو يمسح شيئا منه اي من وجهه لا يجوز بنية وهذا هو الصحيح المختار حتى لو لم
الحاجبين فوق العينين او لم يمسح خاتمة وخاتمة صبيح لا يجزئ كذا في
المضمرات ولا يجب عليه مسح العتبة في اليتيم ولا مسح الجبهة ولو مسح بجمدي
بيده وجهه اجازته في الوجه واليد الاولى ويعد الضرب لليد الاخرى
وذكر في الفتاوى رواية عن ابن حنبل وفي رواية الحسن عنه رواية
عن ابن يوسف وزفران الاستيعاب ليس بشرط انه اذا يمسح الاكثر
من وجهه والاكثر من يديه جاز فاذا قلنا بشرط الاستيعاب وجب
نزع الخاتم وتخليل الاصابع وتنزع المرأة سوارها وفي العدة لا بد من
الاستيعاب وظاهر الرواية ليقاها مقام الوضوء ولذا قالوا تخلل
الاصابع وتنزع الخاتم ليقاها مسح وفي المضمرات اذا يمسح الرجل تخلل
اصابعه فان تركه لا يجزئ لان الاستيعاب شرط هو المختار ثم يضرب
بيده ثانيا اي ضربة ثانية على الارض على ذلك المكان الذي ضرب
عليه الضربة الاولى او غيره من مكان اخر ويخرج بين اصابعه كما في الضربة
الاولى ويعقل بهما ويديرهما ويفضهما نفقة واحدة في ظاهر الرواية
كما ذكرنا في الاولى يمسح باطن اربعة اصابعه اي اصابع يده اليسرى
وكان حقه ان يقول اربع اصابع لانه الاصبع مونة ظاهر بالقبض
مفعول مسح اربعة اصابعه اصابع يده اليمنى يدها من رؤس الاصابع
ويدها الى المرفق ويمسح المرفقين والذراعين عند اصحابنا خلافا لزم
في قوله ويدها الى المرفق يخرج بشرط الاستيعاب هو الصحيح ثم يدير
يده اليسرى ويضع كفه اليسرى على باطن ذراعه اليمنى دون الابهام
اي يرفع الابهام ولا يضعها مع الاصابع على باطن ذراعه اليمنى ويدها الى
الرسغ الرسغ في اللغة بالفتح المعجم هو موصل الكف في الذراع والقدم
في الساق والمراد هنا الاول وفي الجامع الصغير الاذرع جدي وهل
يمسح الكف الصحيح انه لا يمسح وضرب الكف على الارض يكفي ثم يمسح باطن
الجمامة اليسرى على ظاهر ابهامه اليمنى هذا كيفية مسح اليد اليمنى ظاهرها
ثم يفعل بيده اليسرى كذلك اي لعينه مسح اليد اليسرى كما ذكرنا في كيفية

مسح
... وبالأخرى يديرها

مسح اليدين ثم بكل يدي أصابعه وقال بعضهم في كيفية المسح أنه مسح بالضربة
 الثانية بباطن كفة اليسرى مع أصابعه ظاهر يده اليمنى إلى المرفق ثم مسح
 به أيضا بباطن يده اليمنى إلى أصل الإبهام ثم بفعل يده اليسرى كذلك
 كذا في البدائع والكيفية التي ذكرها المصنف رجأرب إلى الاحتياط
 لأنه من الأحكام الشرعية استعمال التراب بالقدرة الممكنة لأن التراب الطاهر
 الذي على اليد يصير تحلاً بالمسح حتى لا يأتى في فرض الوجه واليد بمسحه واحدة
 بضربة واحدة ولو كان مقطوع الذراعين مسح برقبته عندنا خلافاً لفرقة
 أصله ولو كان مقطوع الكفين مسح ذراعيه فإن قلت لم كان التيمم في
 الوجه واليدين خاصة فتدل لأنه بدل عن الأصل وهو الغسل والرأس
 مسح والرجلان فرضهما من دوام المسح والغسل وأما الوجه واليدين
 ففرضهما الغسل فقط فكان منزهاً عنهما خاصة في التيمم في الجنابة والحدث
 والحيض سواء في ذلك استرواح في بيان ما يتيمم منه وقوله سواء يعني فعلاً ونية
 وعند أبي بكر الرزقي لا بد من نية التيمم أن كان للحدث نوى رفع الحدث
 وأن كان للجنابة نوى رفع الجنابة والصحيح أنه لا يحتاج إلى نية التيمم بل
 إذا نوى الطهارة أو استباحة الصلاة أو أراه في غير ذلك أو نوى التيمم
 للتطهير أو أراه فلا يلزمه تعيين سببها كالوضوء ولأن التيمم
 لا يرفع الحدث فلا معنى لذكر أصناف الحدث وقد تقدم الحكم على هذه
 المسئلة وكذا التيمم للحيض والنفاس وجه قول الرزقي أن التيمم يرفع
 على صفته واحدة فلا بد من نية التيمم ولا بأس للمؤمن إذا لم يكن معه ماء
 أن يطأ أهله كما روى أن أبا بيا قال يا رسول الله إنني أريد أن أركب
 الماء أجمع أهله قال نعم ولأن هذا يتوصل إلى الرخصة فلا يمنع منه وعنه
 على وابن مسعود وابن عمر كراهية كذا في الكرخي قوله يوجب أي يوجب
 بالشبهة عن الناس وعنه المروي وعنه فلان يوجب إذا بعد وغاب
 وقد روى جابر قال خرجنا في سفر فاصاب رجل منا شجرة في رأسه ثم احتلم
 فزال أصابه بهل فجاءوني في رخصة فأتوا أن انت تفر على الماء فغسل
 فمات فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله بذك فقال فقلوه قلتم له
 هلاست لو أنكم علموا ما علمنا شغوا، والحق السؤال إنما كان بكيفية التيمم

وهذا

وهذا نص على جواز التيمم للجنب وروى أن رجلاً قال يا رسول الله إن
 يكون بالمال الأشهر وفيما جنب والحيض والنفاس ولا يجد الماء كيف
 تضيغ قال عليكم بالصعيد فخرج إذا جنب الرجل ومعه من الماء قدر ما يتيمم
 به فإنه يتيمم ولا يتوضأ به لأنه لا ياتى في الوضوء أو لا بد من التيمم فإذا
 يتيمم ثم أحدث ذلك ومعه قدر ما يتوضأ به فإنه يتوضأ به ولا يتيمم لأنه
 قد خرج من الجنابة بالتيمم الأول ثم إذا وجد بعد ذلك ما يكفيه لا غلظت
 جنباً فيقتل فإذا لم يقتل حتى عدم الماء ثم وجد ما يكفي للوضوء فإنه
 لا يتوضأ به بل يتيمم فإن وجد بعد ذلك ما يكفي للوضوء، توضأ به وعلى هذا
 أبداً ولو اغتسل الجنب ثم أهرق ماؤه أو فرغ ثم علم أنه بقيت له من
 جسده لم يصحها الماء فإنه يتيمم لها لأنه لم يخرج من الجنابة لبقائها فلو أحدث
 قبل أن يتيمم لها فإنه يتيمم بها واحداً لها وللحدث ولو أحدث بعد التيمم
 ثم وجد من الماء ما يكفي لها وللحدث استعملها وإن كان لا يكفي لها غسل
 به للمعة مقدار ما يبلغ الماء حتى تغسل الجنابة ويتيمم وتوجد ما يكفي لها دون
 الوضوء غسلها ويتيمم للحدث وأن وجد ما يكفي للوضوء منها توضأ به وصبر
 إلى جنب إذا يتيمم ثم أحدث ثم وجد ما يكفي للوضوء، فإنه يتوضأ به ولو وجد
 ما يكفي لكل واحد منهما على الأثر أو غسل به للمعة لأن الغسل من الجنابة
 أغلظ الطهارة من التيمم للحدث ولو بدأه بالتيمم ثم غلبها قال في الزيادة
 لا يجوز بعد التيمم بعد الغسل وقال في النوادر أنه إن بدأه بابتهاش
 فغسل أن ما في النوادر قول أبي يوسف وماتى الزيادة است قول محمد
 في نية نية نجاسة أكثر من قدر الدرهم ويحدث ومعه ما يكفي
 لأحدهما فإنه يغسل به النجاسة ويتيمم للحدث حتى يحتل الطهارة وإن ولو
 بدأه بالتيمم أو لا ثم غلب النجاسة فعليه إعادة التيمم إجماعاً بخلاف
 المسئلة الأولى على قول أبي يوسف لأنه يتيمم بها وهو قادر على ما ولو
 توضأ به جاز وبها لو توضأ بذلك الماء لم يخرج لأنه عاد جنباً برؤية الماء
 وبخلاف سائر الجواهر لو بدأه بالتيمم أو أراه لأنه لو توضأ بسوء الحار
 لم يخرج من الجنابة فيخرج من الجنابة ميت وجنب وحائض معهم الماء
 ما يكفي لأحدهم أن كان ملكاً لأحد منهم صرف إليه لأنه أحق بملكه وإن كان

تفاوت

مطلوب
 ثلاثة نوازل في مفارقة
 جنب ميت حائض

لهم جميعا صرف الى الميت لانه خرج من ان يكون مالكاً فلهذا المعنى
 بصرف الى الميت وان كان الاما مباحا بينهم صرف الى الجنب
 لانه من اهل الامامة ويقيم الميت وان كان ميت وجنب لا يفرق
 ما مباح صرف الى الجنب وان كان ملكا للميت قال ابو الليث يفرق
 الى الميت لانه ملكه ورواه اذ كان ميت وجنب قد اقبلت دمه
 ومعهما ما يكفي لاحد منهم ان كان لاحد الجنبين صرف اليه ولا يجب عليه بدل
 للميت فان بدله له او بدله الخ لا يفرق بين ميت وميت لم يصح يفرق وان
 يتم بعد ان غسل الميت او اغتسل به الخ لا يفرق بين ميت وميت وان كان الميت
 فهو احرى به الا ان يحتاج اليه الجنب للمطهر فلهما ان يشربا به ويغسل به
 لانه حفظ الخ اكثر من تطهير الميت ويجب عليهما قيمة الاما لو ارث في ذلك
 الموضع وان كان الاما مباحا او كان لغيرهم فاراد ان يكون له لاجلهم
 فالميت اولى لان غسل الميت لا يراد لرفع الحدث وانما يراد للتطهير
 والتمطيط لا يحصل الا بالتراب والعقد من طهارة الجنب استباحة
 الصلاة وذلك يحصل باليتيم فاذا اجمع في علي بن نجاسة وميت
 والاما يكفي لاحدهما صرف الى صاحب النجاسة وان اجمع جنب
 وحائض وهناك ما يكفي لاحدهما فالجنب اولى لان وجوب غسل
 معلوم بنص القرآن وقيل الحائض اولى لانها لا يخرج من نجاسة الجنب
 بخلافها وان اجمع حديث وجنب وهناك ما يكفي لاحدهما ان
 كان يكفي الحديث دون الجنب فالحديث اولى لانه يرفع حدثه وان
 كان يكفي الجنب ويفضل عنه ما يغسل الحديث بعض اعضاءه او يكتفي
 ويفضل عنه لا يكتفي الجنب فالجنب اولى لان حدثه اقل من الجنب
 على قراءة القرآن ولا على دخول المسجد مستحسنا غسل نصير بن يحيى
 عزما موضع في صلاة في الجنب او في الكوز يجوز للميت ان يشتم
 او يتوضا به قال يقيم لانه لم يوضع الا للشرب الا ان يكون كبرا
 فيستدل بكبره على انه اوضع لهما جميعا فيتوضا منه جنبه ولا يقيم
 في الجنبه ويجوز اليتيم بكل ما كان من جنس الارض عند ابن حنيفة
 كالتراب والرمل والحجر والجص والصفو والنورة والكحل والزرنيخ وقا

وحائض؟

ولا يقال ان الماء من ذوات
 الا مثقال فيبطل لان الماء
 في البلد لا قيمة له

بلغ مقابلة في النسخة
 التي قرئت على خط المؤلف
 الا ما زاد في نسخة
 وسمي

ابو يوسف

وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل هذا شروع في بيان
 ما بينهم به وقد اختلف فيه فقال ابو حنيفة ومحمد يجوز اليتيم بكل ما كان
 من جنس الارض وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب خاصة
 وكذا في الرمل روايتان اختلفا عدم الجواز وجنس الارض هو ما اذا
 طبع لا ينطبع واذا اوج بالتراب لا يصير رماذا وكل ما يجرى بالتراب فيصير
 رماذا كالحطب والحشيش ونحوهما او ما ينطبع ويلين كالحديد والصفو
 والنحاس والزرنيخ والذهب والفضة ونحوها فليس من جنس
 الارض ثم اختلف ابو حنيفة ومحمد فيها بينهما وقال ابو حنيفة يجوز اليتيم
 بكل ما هو من جنس الارض الترقيد بغير شيى ام لا وقال محمد لا يجوز الا اذا
 الترقيد بغير شيى من ارضه فالاصل عند محمد انه لا يفرق بين جنس
 من الصعيد ولا يكون ذلك الا بان يترقيد بغير شيى وعند ابن حنيفة
 في البس بشرط وانما الشرط مس وجو الارض باليد من احرارهما
 على العضوين واذا عرفت هذا فقول ابو حنيفة يجوز اليتيم بالجص والنورة
 والزرنيخ والطين الاحمر والاسود والابيض والكحل والحجر الامس
 والحلطة المطبوخة والنجف والمخيطي واما المائي والزرنيخ المعدني
 وهو التمرنك والابرة والحرف المتخذ من طين خالص والقيق والياقوت
 والغير وزج والزرود والارض الندية والطين الرطب والمنفرة وعند
 محمد ان الترقيد بغير شيى منها بان كان عليها غبار او كان قد قوطا بجوز والاما
 فلا ولو يقيم على حجر امس لا غبار عليه او على حائطا او على موضع ندى في الارض
 جاز عند ابن حنيفة وزفر وقال ابو يوسف لا يجوز الا ان يكون عليها تراب
 مودا ما يبين الغبار على يديه وعند محمد لا يجوز الا ان يكون عليها غبار وان
 يتم بالمخ ان كان ما لا يجوز وان كان جبلا جاز عند ابن حنيفة كذا في
 الجند والنواوير ونحوه من المعصاة قال ستمس الا بغير الصحيح انه لا يجوز في
 الذخيرة الاصح انه لا يجوز سواء كان جبلا او مايا ولو يقيم بالتراب
 او الفضة او الذهب او الرصاص او الحديد او الرماد او الزجاج او اللؤلؤ
 المدقوق او غير ذلك فليس من جنس الارض لا يجوز وكذا اذا كان من
 جنس الآلات اخص عنها بالاحراق كالحديد فانه لا يجوز قال في النهاية

لأن الذهب والفضة ما يتولد من الأرض كالبسات وكسب من جنسها
لأنه ينطبع ونحو المحيط إذا يتيم بالذهب والفضة فإن كان مسبوكا لا يجوز
والألم يكن مسبوكا وكان مختلطاً بالتراب جاز إذا كان الغلبة للتراب
وكل ما يلين بالنار أو يذوب ويصير رماذاً بالاحراق فإنه لا يجوز به
اليتيم ولو لم يجد إلا الطين فإنه يلحق طرف ثوبه أو بعض أعضائه منه حتى
يجف ثم يتيم به وإن لم يكن ذلك قال في المختار لا يصلح عند أبي حنيفة
ومحمد ما لم يجد الماء أو التراب البابس أو الكسبا، ألحق لا يجوز به اليتيم
ونحو الكسبي يجوز عند أبي حنيفة اليتيم بالطين الرطب وإن لم يعلق بيده
والصحيح جواز اليتيم بالطين عند أبي حنيفة وزنه ويجوز اليتيم بالغبار
مع قدره على الصعيد عند أبي حنيفة ومحمد لأنه تراب رقيق لأن مقدار
ما يستعمل من الأرض هو الغبار فإذا اخذ من ثوب أو غيره ما لم يعلق به
من ثوب ظاهر وتوضأ به وقال أبو يوسف إن كان ما درأه التراب
لا يجوز وإن عدمه جاز ثم رجع فكل ليس الغبار عند أبي حنيفة والصعيد وصورة
اليتيم بالغبار إن ينفض ثوبه أو لبد وغيره فغيره غير يرفع يديه في الهواء
ويأمنه فيقع الغبار على يديه فيتيم به وكذا إذا كان في المعازة فثبت
الرجح وارتفع الغبار وأصاب وجهه وذراعيه فتمسح بنبته اليتيم جاز عند
خلاف لأبي يوسف كذا في المختار ولو تمخض في التراب نبته اليتيم جاز
إذا أصاب وجهه وذراعيه ولو وضع يديه على حنطة أو شعيرة أو غيره وكان
من الجيوب فنصق بيديه غباراً وبأن أثره عليه جاز به اليتيم عند أبي حنيفة
وإذا اختلط ما لا يجوز به اليتيم كالدمية أو الزمان إذا خلط التراب
إن كان التراب هو الأكثر جاز اليتيم منه وإن كان التراب أقل
لا يجوز ولو يتيم بتراب المقبرة أن غلب على ظنه أنه نجس لم يجز كره غلب
على ظنه نجاسة الماء والألفا فيجوز ويصلح يتيمه ما من من الغرائض
والنوافل في الوقت وحارج الوقت ما لم يحدث حدثاً حقيقياً أو كسباً
أو يرى الماء ويعد على استعماله فإنه ينقض يتيمه ويعد باعدرة على
الاستعمال إذا عثر من استعمال الماء في صورة من الصور يصير كأنه عاد
للماء فلا ينقض يتيمه وعند الشافعي رجح يتيم لكل فرض وحاصل الخلاف بيننا

وبينه راجع إلى أصل وهي بيان صفة اليتيم أشد من أن اليتيم بل لا يمكن
لأن جوارحه معلق بحال عدم الماء لكنهم اختلفوا في كيفية البدلية من جنس
أحد هما الخلاف فيه مع غير أصحابنا والثاني مع أصحابنا أما الأول فقال
أصحابنا إن اليتيم بل مطلق وليس ببدل ضروري وعنه أنه إن حدث
بمرفق اليتيم في وقت وجود الماء في حوق الصلاة المتوادة لا أن يساج
له الصلاة مع قيام الحدث وقال الشافعي اليتيم بل ضروري وعنه أنه
أن يساج له الصلاة مع قيام الحدث حقيقة للضرورة كطهارة المستحاضة
وعلى هذا الأصل سبى اليتيم قبل الوقت أنه جائز عندنا وعند الشافعي
لا يجوز وأنه إذا يتيم في الوقت يجوز له أن يؤدي ما من من الغرائض
والنوافل ما لم يجد الماء أو يحدث عندنا وعند أبي حنيفة أن يؤدي فرضاً
الوغير ما يتيم لأجله وله أن يصلح به النوافل تكون ما بعدة لغزايض وإذا
يتيم للنفل يجوز له أن يؤدي به النفل والغرض عندنا وعند أبي حنيفة لا يجوز له أن يؤدي
به وعلى هذا قال الزهري لا يجوز اليتيم لصلاة النافلة أصلاً لأنه طهارة ضرورية
والضرورة في الغزايض لأن النوافل وعند أبي حنيفة لا طهارة مطلقة حال
عدم الماء ولهذا يعبر طهارة المستحاضة في حوق النوافل بخلافه وأما
الخلاف الذي مع أصحابنا في كيفية البدلية فهو أنهم اختلفوا في أن التراب
يرل عن الماء والبدلية بين التراب وبين الماء أو اليتيم بل عن الوضوء
عند عدمه والبدلية بين التراب وبين الماء وقال محمد اليتيم بل عن الغزايض
عند عدمه والبدلية بين اليتيم والوضوء وينزع عن هذا الاختلاف أن
اليتيم إذا أم المتوضئين جازت إمامة أيأهم وصلاتهم جائزة إذا لم يكن
مع المتوضئين ما في قولهما وإن كان معهم ما لا يجوز صلاتهم وعند محمد لا يجوز
أخذ أيهم به سواء كان معهم أو لم يكن وعند زفر يجوز سواء كان معهم
ماء أو لم يكن وأذكر هذه الأصول مبينة مبسوطاً في غير هذا الشرح فليراجع
في محله وعلى هذا اليتيم إذا أم المتوضئين ولم يكن معهم ماء ثم رأى واحداً
منهم الماء ولم يعلم به الإمام والملاحظ في غزوا فصلاتهم فاسدة وقال
زفر لا تصح وهي رواية عن أبي يوسف لا متوضئ في نفسه فزوة الماء
لا يكون مفيدة في حقه وإنما يفيد صلاة بف وصلاة الإمام وهي صحيحة

ولما ان طهارة الامام جعلت عذرا في حجة العذر على الماء الذي هو اصل
فصار معتقدا في وصلة الامام والمعتذر اذا اعتقد في وصلة الامة
نفسه وصلة كما لو استشهد عليهم العبد فخرى الامام الى جهة والمعتذر الى
جهة اخرى وهو يعلم ان امامه يصل الى جهة اخرى لا يصلح اذنه كذا هذا
وبعض اليتيم كل شيء ينقض الوضوء هذا شروع في بيان ما ينقض اليتيم فالذي
ينقضه نوحان عام وخاص اما العام فكلما ينقض الوضوء من الحدث الجلي
والحكمي ينقض اليتيم اما الخاص وهو ما ينقض اليتيم على الخصوص فوجود الماء
قال وينقضه ايضا روية الماء اذا كان قادرا على استعماله اما روية الماء
فغير نافذة لانها ليست بخارج فليس يمكن حرثا واما النقص الحدت
الابح وانما اضاف الانقراض الى الروية لان على النقص السبوح
وهو الحدت بعل عند فاضيف اليها مجازا او الروية ما يمكن لرفع حرث
اما لورائي ما لا يكفي او يكفي الا انه يحتاج اليه للعطش او للتعجب لم ينقض اليتيم
وفي آية الواقيات الحامية الذرية الشيخ الامام محمد الكرمي رحمه الله
اذا وجب الماء فتوضا به فلم يوج الماء حتى يغسل احد رجليه قال ان توضا
وغسل ثلثا ثلثا بطل يتيمة لا زاد على الوضوء فهو الذر ضيق الماء وان
غسل اعضاؤه حرة حرة لا يبطل يتيمة لا زاد على ما يتوضا به فهو على يتيمة وفي
الخلاصة المتيمة في السوا اذا وجد من الماء قدر ما يكفي لغسل اعضائه الغرضية
حرة حرة ولو غسلك على وجه السنة لا يكفي انقض يتيمة هو المختار واما قال
اذا كان قادرا على استعماله لان القدرة هي كماله بالوجود والذر هو غايته
لظهورية التراب وخالف السبع والعدو عاجز غير قادر حكما ولو غسلك
الماء وهو لا يعلم به ان كان نائما لم ينقض يتيمة وان قر عليه وهو في موضع لا
لا يستطيع النزول اليه لحوف عدو او سبع لم ينقض ايضا وفي المعادى
اذا قر بالماء وهو نائم او لا يعلم به لا يبطل يتيمة وتيسر الى حنيفة في النوم
ينقض وهذا انما يتصور في يتيمة لجنبه او قر وهو نائم في الصلاة كما على
الدابة وهي تسير او ماش وهو نائم والافقة انقض يتيمة بالنوم وقال
بعضهم اذا قر وهو نائم بالماء فنقد ابو يوسف لا ينقض يتيمة وعند محمد
وفي المنقولة في مقالات ابن حنيفة ثم حرر في غايته بالماء كالنقطة

في قياسية وهذا يدل على الانقراض عند ابن حنيفة وفي الهداية خالف العبد
والسبع والعطش عاجز حكما والنائم عند ابن حنيفة قادر تقديره والنوم
بين النائم والخائف ان النوم في حالة السكون وجب لا يشعر بالماء
خصوصا على وجه لا يتخلله البقطة المشعة بالماء فلم يعتبر نومه فجعل كالنقطة
حكما وفي النهاية ذكر في فناء في فاضين ميمم مر على الماء وهو نائم في بعض
الروايات عن ابن حنيفة ينقض يتيمة ثم قال وينبغي ان لا ينقض عند
الكل لانه لو يتيمة ويعتبر ما لا يعلم به يجوز يتيمة عند الكل وقال الامام محمد بن
في انقراض يتيمة النائم الماء روايتان ولو صلى يتيمة وجبته يتيمة ما
لم يعلم بها جازت صلاة ولو كان مع الحاج ما رزق من الماء لا يتيمة لانه
واجب للماء والجبل في ذلك ان يتيمة غيره ويسلم اليه ثم ان الموهوب
له يسود عاياه قال محمد لو ان حنيفة يتيمة وجبوا من الماء معتدلا
براحه لم ينقض يتيمة جميعا وان قال لهم صاحب الماء يتوضا به فيكسر شاة
انقض يتيمة ايضا ولو قال هذا لكم جميعا لم ينقض اما على قول ابن حنيفة فلا
الهيئة لا تصح لانها يتيمة مشاء في ما يحتمل العتمة وكذا على قولهما وان صححت
الهيئة فنقض كل واحد منهم ما يكفي لوضوئه ولو اذنا الواحدين في الوضوء
استنقض يتيمة في قولهما واما على قياس قول ابن حنيفة فلا لان الهيئة فائدة
فلا يجوز اذنه في الصحيح فيه واليتيم اجابا لان هذا مقبوض بعقد فانه
فيكون مملوكا فينفذ تصرفهم فيه ولو صلى باليتيم فرائي الماء في الصلاة قبل
ان يعقد قدر التشهد في العقد الاخرة انقض يتيمة ويستقبل الصلاة
عندنا وقال الشافعي يتيمة عليها وان وجع بعد العقد قدر التشهد فندت
ايضا عند ابن حنيفة خلافا لهما وان راه بعد ما سلم تسليمه او تسليمين
استنقض يتيمة وصلاة صحيحة وقال غطاء وطاوس بعيدا وام في الوقت
ولو انه حين ما سلم كان عليه سجدة السهو سقطت عنه اجماعا وان عاد
اليها ثم وجب الماء بطل يتيمة وفدت صلاة وان صلى يتيمة يتوضا فرائي
الامام في صلاة فدت صلاة وصلاصهم ولو راه الى موهول خاصة
الامام تامة وصلاة فرائه فائدة عندنا خلافا لابن يوسف ورفق فائدة
ولو كان الامام ميتا فحدثت فاشتقت متوضا ثم وجب الامام الاول الماء

هذا الماء؟

فندت صلاة وحده لانه صار كواحد من العوم ولو كان الاول متوشها
 فاستخف منها فرائي الخلفه الماء فندت صلاة وصلاة العوم وصلاة
 الامام الاول ولو راى الميت في صلاة سور حرام مضمي عليها ثم يتوضا ويصلي
 والجنب اذا لم يكن له بد من دخول المسجد بان كان لا يجد الماء الا في المسجد
 ينبغي ان يجب ان يتيمم ثم يدخل المسجد ويحرم عليه ان يدخل المسجد قبل ان يتيمم
 فان كان الماء الذي في المسجد جاريا او مائلا لم يخلص بعضه الى بعض اغتسل فيه
 وان كان قليلا اعترف منه واغتسل خارج المسجد وان لم يجد شيئا يغترف
 به يتيمم نابا وصلى وكذلك الحائض والغف اذا انقطع الحائض والغف
 ولم يكن لها بد من دخول المسجد فحكمها حكم الجنب ولو يتيمم لدخول المسجد الحسن
 المصحف او كتابا لم يجر له ان يصلي بذلك التيمم اجماعا لان ذلك
 ليس بجزء من الصلاة وكذا اذا تيمم لدفن الميت او لزيارة القبور والولاية
 المرض او اذا ان لم يجر ان يصلي به اجماعا لان التيمم لم يحصل للصلاة
 ولا يجر منها وكذا اذا تيمم برب تعليم القرآن ولا يجر به الصلاة لم يجر ان
 يصلي بهذا التيمم ولو تيمم لصلاة الجنازة او لصلاة النفل او سجدة التلاوة
 او صلاة التواتر جاز له ان يصلي بذلك التيمم وامد اعلم اي يصلي بذلك
 التيمم بغير الصلوات لان سجدة التلاوة وقراءة القرآن بعض من يتيمم
 الصلاة الا يرى انه لا بد للصلاة من التواتر وفي الفتاوى الصحيح ان اذا
 تيمم لقراءة القرآن لا يجوز به الصلاة **فصل في المسح على الخفين** المسح
 في اللغة هو الاصابة وفي الشرح عبارة عن رخصة معذرة جعلت للتيمم
 يوما وليلة ولها ثلثة ايام وليالها وتسمى الخف خفا من الخفة لان
 الحكم خف بمن الغسل في المسح وعقبه بالتيمم من غائره اوجه اما لان كلامها
 طمارة مسح غير ان احدهما بالتراب والاخرى بالماء واما لان كلامها
 بل غير الغسل واما لان كلامها رخصة مؤقتة الى غاية وهو وجوب الماء
 للتيمم ومضى الكفر للشيخ فتنا سببا لهذه الوجة فان قيل كان ينبغي ان
 يعذرهم بظلم هذا الفصل على التيمم لانه طمارة غسل فيكون التيمم مذكورا لعقبه
 قيل آخوه لثلاثة معان احدها ان التيمم بوضع اليد وهذا باختيار العبد
 فكان التيمم اقوى والثاني ان التيمم بل غير الكل وبذلك بعض الناس

ان التيمم

ان التيمم ثابت بالكتاب والسنة وبه اثبات السنة لا غير على التيمم
 اعلم ان الكلام في المسح في موضعين احدهما في المسح على الخفين والثاني في
 في المسح على الجباير وعندهما المصنف رجع فضلين وقد مضى المسح على الخفين
 اعلم ان الكلام في المسح على الخفين في مواضع في بيان جوازه وفي بيان عدمه
 وفي بيان شرط جوازه وفي بيان معذره وفي بيان ما ينقضه وبيان حكمه
 اذا انتقض اما الاول فالمسح على الخفين جائز عند عامة الفقهاء وعامة
 الصحابة رفته وارجع من بعده في الاجماع على جواز المسح على الخفين في الحضر
 والسوسو او كان الحاجة او لغيرها حتى يجوز للمرأة الملازمة لبيتها والزمن
 الذي لا يمتنع واما انكره الشيعة والخوارج ولا يبعد بخلافهم وقد روى عن
 مالك روى روایات فيه والمشهور من مذهبه كذهب الجاهل وقد روى
 المسح على الخفين خلاص لا يخصص من الصحابة الاصل في جوازه اي جواز
 المسح على الخفين انا قال جوازه ولم يقل وجوبه لان العبد مخير بين فعله وتركه
 ولم يقل استحبابه لان من اعتقه جوازه ولم يفعله كان افضل لانيته بافضل
 اذ هو اشق على البدن وفي اللامشي الجائز في اللغة ما خذ من الجائزة يقال
 جاز التيمم اذا جاوز وتعدى عما احاط به منه يقال في الدعاء وجواز الخطيئة
 وفي الشرح هو المحسوب والمعتبر الذي نفاذ الى الحكم الموصوف لمع الامر
 عن الدم والائتم شرا قوله صلى الله عليه وسلم اي الاصل في جواز السنة
 قولنا وفعلنا على سبيل الشبهة وفيه رد لقول من قال بنو بالقرآن على قراءة
 الخفين وليس قولهم هذا صحيح واما ورد بالسنة المشهورة القولية
 والفعلية اما السنة القولية فقوله صلى الله عليه وسلم مسح يوم وليلة والماء
 طمارة ايام وليالها على الخفين ان شاذ اذ البسملة هو منصوص رواه
 الشافعي والاشعرم وابن حزم والطبراني والدارقطني وقال الخطابي صحيح
 الاسناد واما السنة الفعلية فاروى عن عائشة رضي الله عنها انها
 قالت ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين بغير ذل المائذ وهي قوله
 يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم
 الى المرافق الآية حتى قبضه اميرغ وروى البراء بن عازب رفته ان النبي
 صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين بعد نزول المائذ وقبلها حتى قبضه اميرغ ولم

الامة ان النبي صلى الله عليه وسلم واما خلقوا انهم قبل نزول المائدة او بعده
 وعنه جبريل رضى قال رابست النبي صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ ومسح على خفيه رواه
 البخاري ومسلم قال ابراهيم كان يعجبهم هذا الحديث لان اسلم
 جبريل كان بعد نزول المائدة معناه واسد اعلم ان اسد بن قيس قال في سورة المائدة
 واسموا برؤسكم وارجلكم فلو كان اسلم جبريل متقدما على نزول المائدة
 لاحتل كونه حديثه في مسح الخف معناه بآية المائدة فلما كان اسلم
 متأخرا علمنا ان حديثه يعمل به وهو مبين ان المراد بآية المائدة غير صاحب
 الخف فيكون السنة مخصوصة للمائة وعمر المغيرة بن شعبة رضى قال كتبت
 مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاهويت لانسج خفيه فقال دعها فاني احدثتها طائفة
 من عبيدنا رواه البخاري ومسلم وعنه الحسن البصري رضى انه قال حدثني
 سبعون رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم رواه صلى الله عليه وسلم
 يمسح على الخفين ومن روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر وعمر وعلي وابن مسعود
 واما عمر وابن عباس وسعد واثمة وابو موسى الكافري وعمر بن
 العاص وابو ايوب وابو امامة وسهل بن سعد وجابر بن عبد الله
 وابو سعيد وبلال وصفيان وعبد بن الحارث بن جبر وسنان
 وثوبان وعبد بن الصامت ويعلى بن مرة وآتمة بن زيد وعمر بن
 ابي الصخر وبريد وابو هريرة وعائشة قال ابو عمر بن عبد البر لم يرو
 عن احد من الصحابة انكار المسح على الخفين الا ابن عباس وعائشة وابو هريرة
 فاما ابن عباس وابو هريرة فبعد جاء عنهما ما كسا هذا الحان خلاف
 ذلك وموافقة لآية الصحابة انتهى واما عائشة فمضى صحيح مسلم انها اختلفت
 ذلك على علم رضى وفي رواية قالت مالي في علم واما ما روى عنها قال
 لان اقطع رجلى بالموسى احب الي من المسح على الخفين فهو حديث باطل
 فخر الخافط على ذلك وروى عن صفوان بن عسال المرادي رضى انه
 قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا سوآ بسكون الفاء بمعنى المسخرين
 ان لا نتخج خفافنا جمع خف يعني ان يمسح على خفافنا ثلاثة ايام ولما كان
 الايام جنابة يعني لا نتخج خفافنا الا عند غسل الجنابة فلا يجوز للمغتسل
 ان يمسح على الخف بل يجب عليه تنزع الخف وغسل الرجلين ثم يترجى

ولكن

ولكن من غلب او نوم رواه احمد والترمذي وصححه وابن ماجه وابن حزم
 وقال الخطابي هو صحيح الاسناد وقال ابن تيمية ليس من التوقيف اصح من حديث
 صفوان يعني تنزع خفافنا عند غسل الجنابة ولكن لا ينزعها عند البول
 والغائط والنوم بل يتوضأ ويمسح على الخفين فان قيل لم لا يجوز
 المسح على الخف للمغتسل ويجوز للمتوضئ قلنا لان الجنابة لا تكفر وتوضؤها
 فلا تكون في تنزع الخف عند غسل الجنابة مشقة واما الحديث كبره وتوضؤها
 في تنزع الخف مشقة والمسح على الخف رخصة وتوضؤها رخصة فلما كان
 لدفع المشقة وقال ابو حنيفة رضى ما قلت بالمسح حتى جاني فيه مثل
 وضوء النهر وفلم يبره كان مبتدعا وعنه اخاف الكفر على من لم يمسح
 على الخفين لان الاثار التي جاءت فيهم خير التواتر وقال ابو يوسف
 جاز المسح يجوز نسخ الكتاب به لشهرته وروى ان ابا حنيفة سئل
 عن من ذهب اهل السنة والجماعة فقال هو ان تفضل الشحجين ويحت
 الحشيين وترى المسح على الخفين فاشيخان ابو بكر وعمر والحسن وعثمان
 وعلي رضى وروى ان ابا قحافة رضى ما قدم الكوفة ودخل عليه ابو حنيفة
 وهو صبي فقال له ابوقحافة من اين انت قال من الكوفة فقال انت
 من القوم الذين اتخذوا دينهم شيعا قال لا ولكن افضل الشحجين وحسب
 الحشيين وارضى المسح على الخفين وارضى الصلاة خلف كل بر وفاجر
 ولا الكفر احد ابدي ولا اوضح احدا من الاسلام الا من الوجه الذي
 دخل فيه فقال له اصبت فالزم اصبت فالزم اصبت فالزم فقولك من
 الوجه الذي دخل فيه يعني دخل في الاسلام بالسنادة فلا يخرج منه الا
 بحجج وما كذا في النهاية واذا لبس الخفين على طهارة كاملة اعلم
 ان شرطها جواز المسح على الخفين انواع بعضها يرجع الى الكسح وبعضها
 يرجع الى التمسح فاما الذي يرجع الى الكسح فانه ان يكون لابس الخفين
 على طهارة كاملة عند الحديث بعد اللبس ولا يشترط ان يكون على طهارة
 كاملة وقت اللبس ولا ان يكون على طهارة اصلا وراسا وبه اذهبنا
 وقال الشافعي يشترط ان يكون على طهارة كاملة وقت اللبس وظاهر
 كلام المصنف انه يشترط اللبس على طهارة كاملة وليس ذلك بشرط

صح المسح ولو لم يأت في حديث يوجب الوضوء
 دون النسل بالسنة المشهورة ويصح من
 لم يبره وشافعي يقول ان يمسح على الخفين
 عند كل تنوتر مرتين

لانه لا يشترط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث حتى لو غسل جلية
 ولبس خفيه ثم اكل الطهارة اى بقية الوضوء ثم احدث بجزء المسح
 وان وجد اللبس على غير طهارة وانما الشرط فيه ان يصادف الحدث
 طهارة كاملة وتاويل كلام الحق رح ان قوله اذا لبسها متعلق بوقته ثم
 احدث وهو مستلث بعد ما فرغ من الوضوء يستحب لابس على طهارة
 لان البقاء على اللبس بلبس ان لم يخلع لا يلبس ثوبا او غيره وهو ليس
 بغيره حتى ولو لبس قبل غسل رجله ثم غسل وجهه ويديه ومسح
 برأسه وصلى كما في خفيه وحاضها حتى غسل رجله الى الكعبين نظرت
 فانه كان في الخفين متقدرا سبيل منه الماء جاز له المسح اذا احدث ثوبى
 الغسل او لم يثوبه وان لم يكن لها منقذ وحاض حتى غسل رجله الى الكعبين
 او اخرجها من قبل الساق قال الصيرفى يجوز على قيس قول ابن حنيفة لان
 الماء لا يصير مستغلا حتى يحصل المقصود وعلى قيس قول محمد واحدا
 الروايتين عن ابن حنيفة اذا نوى الغسل لا يطهر رجلاه حتى يصيب الماء
 ثلثا وقال ابو يوسف لا يطهر وان كثر الصب ثلثا واصغر منه الثلث
 ان لم يدخل رجله في الماء هل يجوز غسل الغسل عند ابن حنيفة يجوز نوى
 او لا وعند محمد واحدا الروايتين عن ابن حنيفة ان لم يثوبه فذلك وان
 نوى فلا يطهر حتى يصب ثلثا في ثلث ائنة وعلى قول ابو يوسف
 لا يطهر كثر اطا الصب فبنى الصيرفى هذه على تلك وجعل الخف بمنزلة
 الاثاء ونقل عن شيخه الامام سراج الدين البقري رح انه ينبغي ان يجوز
 نوى او لا بالاجماع وجعل الخف بمنزلة الرجل لا تصابها باطلاقه
 حتى يغرق الخف فان قلت هل في قوله طهارة كاملة تكتفى قلت نعم
 قوله كاملة احرازها اذا كانت ناقصة كما اذا توضأ بسور الحار واليس
 الخف على ذلك ثم وجد الماء نزع خفيه لانه عند وجود الماء لانه استحال
 بحدته متقدما على اللبس ولو توضأ بسور الحار عند عدم الماء ولبس
 ثم احدث ومعه سور الحار جاز ان يتوضأ به ويمسح فاقى وجه الماء بعد
 ذلك فعليه ان يتوضأ ويغسل العدين وذكر في الزبادات انه لا يمسح
 لانه بدل والبدل لا بد له وعلى هذا المستحاضة اذا لبست على سبيلها

الدم

الدم بعد الكمال الوضوء ثم احدث عدنا آخر مستحب ما دامت في الوضوء
 فاذا خرج الوقت انقضت طهارتها بحدته متقدما على اللبس فلا يجوز لها
 المسح كمن لبس على غير طهارة قالوا الا ان يكون الدم منقطعا عند الوضوء
 واللبس فانها يمسح يوما وليدة لان طهارتها غير متقدرة بالوقت وقد بينت
 على طهارة كاملة وعند زفر رخصة المستحاضة في المسح كخضعة غير لائبة
 ادخل في الرخص من غير ما اذا جاز لغيره ان يمسح يوما وليدة فلها اولى كذا في
 في الكفاي وفي الفتاوى واذا توضأ بسور الحار للفس الخفين فلم يمسح حتى احدث
 فانه يتوضأ بسور الحار ويمسح على خفيه ثم يمسح ثم يصلى مستحاضة قال في الفتاوى
 رجل لبس له الارجل واحدا يجوز له المسح على الخف ثم احدث جاز
 المسح عليها على الخفين للمعتم يوما وليدة ولها في ثلث ايام ولها ليلتها
 هذا كلامه في بيان مع المسح وهو للمعتم يوما وليدة ولها في ثلث ايام
 ولها ليلتها لقوله صلعم يمسح بالمعتم يوما وليدة والى في ثلث ايام ولها ليلتها
 رواه مسلم في صحيحه وعمر صفوان بن عيسى الى المداوى قال ابنت
 رسول الله صلعم فقال له ما جاء بك قلت طلب العلم فقال رسول الله
 صلعم ان الملكة اتقنت اجمعها لطلب العلم رضى بما يصنع فعن ما اذا
 جئت قال قال فله من المسح على الخفين فقال للمعتم يوما وليدة
 ولها في ثلث ايام ولها ليلتها في المسح في النهاية من وقت الحدث
 الى وقت الحدث ولا يعتبر فيه وقت اللبس ولا وقت الطهارة
 وانما يعتبر وقت الحدث بعد لبس الخفين ان كان ميقنا الى ان ياتي ذلك
 الوقت من الغد وان كان مازا الى ان ياتي ذلك الوقت بعد ثلثة
 ايام وليدتها اختلف العلماء في اعتبار مدة المسح من اى وقت
 يعتبر فقال عامة العلماء وهو قول اصحابنا يعتبر من وقت الحدث بعد لبس
 الخف من وقت الحدث الى وقت الحدث وقال بعض العلماء يعتبر من
 وقت اللبس من وقت اللبس الى وقت اللبس وقال بعضهم
 يعتبر من وقت المسح من وقت المسح الى وقت المسح حتى لو توضأ
 بعد ما انجز الصبح ولبس خفيه وصلّى الظهر ثم احدث بعد طلوع الشمس
 لم يتوضأ ومسح على خفيه بعد زوال الشمس على قول اصحابنا يمسح الى ما بعد

نهان

طلع الشمس من اليوم الثاني ان كان مقبلاً وان كان مائلاً مسحاً
 الى ما بعد طلوع الشمس من اليوم الرابع وعلى قول من اعتبر وقت اللبس
 مسحاً الى ما بعد انقضاء اليوم الثاني ان كان مقبلاً وان كان مائلاً
 الى ما بعد انقضاء اليوم الرابع وعلى قول من اعتبر وقت المسح
 مسحاً الى ما بعد الزوال من اليوم الثاني ان كان مقبلاً وان كان مائلاً
 الى ما بعد الزوال من اليوم الرابع وعلى قول من اعتبر وقت الحدث
 بعد اللبس ثم ما ذكرنا من تقدير مدة المسح بيوم ويلة في حق المقيم وتبليغ
 ايامه ولباسه في حق المسافر مخصوص بالاصحاء فاما اصحاب الاعذار
 كصاحب الجرح البلي والكمخاضة ومن يمشي حالها فله تكليف الجواب عند
 زوالها عند اصحابنا فيختلف الجواب فبما على اربعة اوجه اما ان كان
 الدم منقطعاً وقت الوضوء واللبس وان كان سائلاً في الحالين
 جميعاً واما ان كان منقطعاً وقت الوضوء سائلاً وقت اللبس
 واما ان كان سائلاً وقت الوضوء منقطعاً وقت اللبس فان كان
 منقطعاً في الحالين تحكم الاحتياط لان السلمان وجب عقيب اللبس
 وكما لللبس على طهارة كاملة فمنع الحلف سرية الحدث في التدين
 ما دامت المدة باقية واما في الفضول الثلاثة فانه يسح ما دام الوقت
 المتوكت باقياً فاذا خرج الوقت نزع خفيه وغسل رجله عند اصحابنا وعند
 زواله يستكمل مدة المسح كالصحيح كذا في البداية قال في الفتاوى رجل ابتر
 البول فلبس الخفين وهو متوضئ ثم بال جازله المسح على الخفين ويسح
 في مدة المسح من كل حدث موجب للوضوء الا اذا اصابته جنابة فانه
 يغسل رجله ظاهر كلامه ان الحدث سبب وجوب الوضوء وهو ليس
 كذلك بل سبب وجوب الوضوء الصلاة واما الحدث فشرط فاضل
 الشيخ هنا الحكم ان الشرط مجازا كما في صدقة العطر اضاف الصدقة الى
 العطر والسبب غيره واحترز بقوله موجب للوضوء عن الجنابة والحيض
 والنفاس وهذه الذي ذكره المصنف من شرط جواز المسح الى توفيق
 الى المسح وهو ان يكون الحدث خفيفاً فان كان غليظاً كالجنابة والحيض
 والنفاس فلا يجوز المسح بحديث صفوان بن عمار المتقدم في صورة

في الآفة حالة واحدة وبيان
 ذلك ان صاحب العذر
 اذا توضأ ولبس خفيه

الجنب

الجنب ما في توضئه ولبس الخف ثم اجنب وعنده من الماء ما يكفي للوضوء
 ولا يكتفيه للاعتقال فدخل وقت الصلاة وهو في مسح المسح فانه يتم لجنابته
 ثم اذا احدث بعد ذلك ومعه من الماء ما يكفي للوضوء فانه يتوضأ به يغسل
 رجله ولا يسح على خفيه لان الجنابة سرست الى قدميه فيغسل رجله
 ويلبس خفيه ثم اذا احدث بعد ذلك وجد ما يكفي للوضوء جاز المسح
 حتى يستوفي مدته كذا في البداية والنهاية ولو وجد ما يكفي للعسل وجب
 عليه استعماله فان تركه وسار أو رآه يتم فلو وجد بعد ذلك ما يكفي
 للوضوء توضأ وغسل رجله ولم يجز له المسح فاذا لبس وحدث
 بعد ذلك وجد ما يكفي للوضوء توضأ ومسح وعلى هذا ابي ابي صاحب
 الحوائج وهذا يختلف في التصوير فان هذه المسئلة لا يحتاج الى هذه الصورة
 فان من اجنب بعد اللبس لا يجوز له المسح مطلقاً في اى صورة صورته
 والرجل والمرأة فيه في المسح على الخف سواء المسح على الخفين على
 ظاهرهما خطوطاً بالاصابع ينداء من رؤس الاصابع الى اب وق اعلم
 ان من شرط جواز المسح الرجعة الى الممسوح ان يسح على ظاهر الخف
 حتى لو اقتصر في المسح على باطنه وهو أسفل الخف لا يجوز والمسح بالجمع
 بين الظاهر والباطن في المسح الا اذا كان على باطنه نجاسة وكذا الوضوء
 على العقب او على جانبي الخف والاب لا يجوز وقوله خطوطاً بالاصابع
 هذا هو المستحسن ولو مسح برأحه جاز وفي قوله خطوطاً ان رة ان
 لا يشترط التكرار لان التكرار تستخدم الخطوط وقد نص في الهداية على ذلك
 فقال حديث المعيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده على خفيه ومدتها الى اعلاه
 مسحة واحدة وصورة المسح ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن
 واصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويد يدها جميعاً الى اب في فوق
 الكعبين ويرفع يدها هو المستحسن واما المفروض فمقدار
 ثلث اصابع سواء مسح بالاصابع او حاض الماء او اصابع خفه ما لم يخط
 مقدار ثلث اصابع وكذا الوضوء بعد من قبيل اب في اوضح عليها
 عرضاً اجزأه الا انه غير مستحسن وكذا الوضوء بثلث اصابع موضوعة
 بترمد ودة فانه يخرج به الا انه خلاف المستحسن ولو مسح برؤس الاصابع

وَجَاءَ فِي أَصُولِ الْأَصَابِعِ وَالْكَفِّ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ مُتَقَطًّا أَوْ مُتَجَمِّعًا
إِنْ مَسَحَ بِبَاطِنِ الْكَفِّ وَلَوْ مَسَحَ بِظَاهِرِهِ كَفَّ جَازٍ وَلَوْ مَسَحَ عَلَى بَاطِنِ خِفْيَةِ أَوْ
قَبْلِ الْعَقَبِ أَوْ مِنْ جَوَاهِرِهَا لَا يَجُوزُ فِي الْكَفِّ أَيْعِدَ وَلَا يَشْتَرِطُ الْبَيْتُ فِي الْمَسْحِ
عَلَى الْخَفَيْنِ كَمَا لَا يَشْتَرِطُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ وَالْجَامِعِ الْإِنْ كَلَّ وَاحِدُهُمَا لَيْسَ
بِبَدَلٍ عَنْ الْعَقْلِ بِدَلِيلٍ أَنْ يَجُوزَ مَسْحُ الْقَدْرِ عَلَى الْعَقْلِ وَكَذَا فِعْلُ الْمَسْحِ
لَيْسَ بِشَرَطٍ جَوَازُهُ إِنْ غَابَ الشَّرْطُ أَصَابَةُ الْمَاءِ حَتَّى لَوْ حَاضَ الْمَاءُ وَأَصَابَ
الْمَطْرَ جَازَ مَسْحُ وَكُلُّ مَسْحٍ مِمَّنْ قَبْلُ فَاصْبَابُ الْبَلْبَلِ ظَاهِرٌ خِفْيَةُ إِنْ
كَانَ بَلْبَلُ الْمَاءِ أَوْ الْمَطْرَ جَازٌ وَإِنْ كَانَ بَلْبَلُ الْعَقْلِ قَبْلُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْعَقْلَ
لَيْسَ بِأَنْتَهَى وَلَوْ مَسَحَ بِأَصْبَعٍ وَاحِدَةٍ أَوْ بِأَصْبَعَيْنِ لَا يَجُوزُ قَوْلُهُ سِيدُ
مِنْ رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهَا مَسْنُونٌ وَيَكْفِيهِ مَسْحُ الْخَفِّ قَرَّةً وَوَاحِدَةً
وَإِنْ دُرِيَ قَبْلُ الْإِلَاقَةِ الْأَصَابِعِ أَوْ مَسَحَ عَلَيْهَا عَرَضًا أَوْ زَادَهُ أَيْ قَرَّرَهُ
وَأَخْلَاهُ بِالْخَطِّ طَرَفُ الْمَسْحِ لَيْسَ بِشَرَطٍ ظَاهِرُ الرَّوَابِطِ وَفَرْضُ ذَلِكَ
أَيْ مَقْدَرُ الْمَسْحِ بِغَيْرِ الْمَقْدَرِ الْمَوْضُوعِ فِي الْمَسْحِ ثَلَاثَةٌ أَصَابِعُ مِنْ أَصَابِعِ
الْبَيْتِ لَوْ لَا عَرَضًا مَدَّ وَوَأَوْ مَوْضُوعًا وَلَوْ مَسَحَ بِأَصْبَعٍ أَوْ أَصْبَعَيْنِ وَوَدَّعَا
حَتَّى يَبْلُغَ مَقْدَرُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ لَا يَجُوزُ عَنْهُ مَا خَلَا فَالْزَكَاةُ مَسْحُ الرَّأْسِ
وَلَوْ مَسَحَ ثَلَاثَ أَصَابِعٍ مَضْمُونَةٍ بِنَفْسِ مَوْضُوعَةٍ وَلَا مَدَّ وَلَا يَجُوزُ بِمَا خَلَا
بَيْنَ أَصَابِعِهَا وَلَوْ مَسَحَ بِأَصْبَعٍ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَعَادَ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ
فِي كُلِّ مَرَّةٍ جَازٍ كَمَا فِي مَسْحِ الرَّأْسِ قَوْلُهُ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ يَدُ الْيَمَنِ أَوْ الْيَسَارِ
لَا كَلِمَةُ الْمَسْحِ لِأَنَّ الْمَسْحَ بِهَا يَتَعَدَّى وَالْكَفُّ خِيَالُهُ أَنْ يَكُونَ الْقَدْرُ فِيهِ بِأَصَابِعِ الرَّجُلِ
لَا أَنْ مَقْدَرُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ مِنْ أَصَابِعِ الرَّجُلِ كَثَرَتْ أَصَابِعُ الْمَسْحِ مَقْدَرُهَا
كَمَسْحِ الْبُجْبِ وَالْخُفِّ الْكَافِي الْمَسْحُ مَقْدَرُ ثَلَاثَةِ أَصَابِعٍ مِنْ أَصَابِعِ الرَّجُلِ
هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَدَمِ هُوَ الْأَصَابِعُ بِاعتبارِهَا أَصْلُ الرَّجُلِ وَالْقَدْرُ
يَتَعَدَّى لَهَا وَلِهَذَا قَالُوا إِنْ مَسَحَ بِأَصَابِعِ رَجُلٍ أَنْ كَانَ فَتَمَّ بِرُؤُوسِهِ جَمِيعَ الْيَدَيْنِ
وَالثَلَاثُ أَكْثَرُ فَيَعْتَمِدُ مَقَامُ الْكُلِّ وَاعْتِبَارُ الْأَصُولِ لِحَاطِطٍ وَأَنْ كَانَ
بَيْنَ مَرَّاتِهِ مَسْحُ الْخُفِّ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ جَازٍ مَسْحُ عَلَيْهِ فَإِنْ قَلَّتْ
لَمْ يُعْتَبَرْ فِي الْخُفِّ ثَلَاثُ أَصَابِعِ الرَّجُلِ وَفِي جَوْزِ الْمَسْحِ ثَلَاثُ أَصَابِعِ الْيَدِ
فَأَجَابَ أَنَّ الْخُفَّ إِذَا كَانَ بَيْنَ مَرَّاتِهِ ثَلَاثُ أَصَابِعٍ أَمَّا مَنْعُ مَرَّاتِهِ

المسح عليه لأنه مما يمنع قطع السفر بالمشي فيه ودون ذلك لا يمنع
والمشي إنما يتحقق بالرجل فاعتبر ثلث أصابع منها وأما المسح فلا يكون
إلا باليد فاعتبر بأصابعها قال في المحيط إذا كان يَبْدُو قَدْرَ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ
مِنْ أَصَابِعِ الرَّجُلِ وَهِيَ فَلَهَا مَسْنُونَةٌ يَهْلُ بِمَنْعِ جَوَازِ الْمَسْحِ قَالَ الْحَرَمِيُّ
يَمْنَعُ وَقَالَ الْخَلَوَاتِيُّ لَا يَمْنَعُ حَتَّى يَبْدُو قَدْرَ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ بِكُلِّهَا وَهُوَ أَرْضَعُ
وَفِي الْيَدِ لَا يَمْنَعُ بَطْنُهَا إِلَّا إِنْ كَانَ لَا يَتَوَجَّعُ بِالْمَشْيِ أَيْ إِذَا
كَانَ الْخَفِّ صَلْبًا حَتَّى لَوْ كَانَ يَبْدُو مِنْهُ قَدْرَ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ فِي حَالَةِ الْمَشْيِ
وَلَا يَبْدُو فِي حَالِهِ وَضَعُ الْقَدَمِ عَلَى الْأَرْضِ فَتَمَّ بِمَنْعِ جَوَازِ الْمَسْحِ وَكَلِمَةُ
قَالَ إِذَا كَانَ لَا يَتَوَجَّعُ عَنْ الْمَشْيِ فَإِنْ ظَهَرَتْ الْأَبْهَامُ وَانْجَوَى مَعَهَا
مَنْعُ الْمَسْحِ ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمَسْنُونِ لِأَنَّهَا بِدِيَانِ الثَّلَاثِ وَفِي قَضَائِي
أَمَّا يُعْتَبَرُ الْأَصْفَرُ إِذَا انْكَشَفَ مِنْ مَوْضِعٍ غَيْرِ مَوْضِعِ الْأَصَابِعِ أَمَّا إِذَا انْكَشَفَتْ
الْأَصَابِعُ نَفْسًا فَتَمَّ بِمَنْعِ أَنْ يَكُونَ الْمَسْحُ ثَلَاثَ أَصَابِعٍ إِنْهَا كَانَتْ
وَلَا يُعْتَبَرُ الْأَصْفَرُ حَتَّى لَوْ انْكَشَفَ الْأَبْهَامُ مِنْ جَارَتِهَا وَبِهَا قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ
مِنْ أَصَابِعِ الرَّجُلِ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ وَأَنْ كَانَ مَعَ جَارَتِهَا لَا يَجُوزُ ذَكَرَهُ الْخَلَوَاتِيُّ وَفِي
مَشْكَلِ الْعَدْوَرِ إِذَا كَانَتْ الْأَبْهَامُ مَقْدَرِ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ وَظَهَرَتْ
لَا يَمْنَعُ الْمَسْحُ وَأَنْ مَقْطُوعُ الْأَصَابِعِ يُعْتَبَرُ بِأَصَابِعِ غَيْرِهِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِعَدْرِ
أَصَابِعِهِ وَكِبَرِ الْقَدَمِ دَلِيلٌ عَلَى كِبَرِهَا وَصَوْرُهُ دَلِيلٌ عَلَى صُغَرِهَا فَيُؤْتَى مِنْهَا
الرَّجْعَةُ كَذَلِكَ فِي الْأَصْبَاحِ وَاحْتَصَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْخُرُوجِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ فَقَالَ
الْأَوَّلُ فِي الْخُرُوجِ فِي الْخَفِّ يَمْنَعُ جَوَازُ الْمَسْحِ سَوَاءً كَانَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا أَوْ
قَالَ نَزَّو قَالَ يَمْنَعُ لَمْ يَمْنَعُ وَأَنْ كَثُرَتْ دَامَ اسْمُ الْخَفِّ بِاقٍ وَتَوَسَّطَ
أَصَابِعُهَا فِي ذَلِكَ فَقَالُوا إِنْ كَانَ قَلِيلًا لَا يَمْنَعُ وَأَنْ كَثُرَتْ مَنَعَ وَأَلْجَدُ الْفَضْلُ
بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ ثَلَاثُ أَصَابِعٍ مِنْ أَصَابِعِ الرَّجُلِ وَهِيَ إِذَا كَانَ الْخُفُّ
مَنْعِيًّا أَمَّا إِذَا كَانَ قَطْعًا طَوِيلًا بَانَ انْتِفَاضُ الْخُرُوجِ وَلَمْ يَنْكَشَفْ مِنَ الْعَدَمِ
مَقْدَرُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ وَأَنْ كَانَتْ الْأَصَابِعُ مَدَّ اخْلُ
فِيهِ وَكَذَلِكَ لَوْ انْكَشَفَ ظَاهِرُ الْخَفِّ وَفِي دَاخِلِهِ بِلَانُهُ فَتَمَّ بِمَنْعِ جَوَازِ
الْمَسْحِ عَلَيْهِ وَأَنْ كَانَتْ الْأَصَابِعُ مَدَّ وَفِي الْخُرُوجِ حَالَةُ الْمَشْيِ وَلَا يَبْدُو
حَالُ وَضَعِ الْقَدَمِ عَلَى الْأَرْضِ لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ وَأَنْ كَانَ عَلَى الْعَكْسِ

من الطائفة

جاء ذكره في مئة المصنفين وفيه الكمال اذا كان الحرف اسفل من الكعب اما اذا كان
فوقه فانه يجوز المسح عليه وان كثر وفي المسح الوالج شره الحرف
الذي يجوز عليه المسح اربعة احده ان يكون اسفل القدم مع الكعب
احده ان يكون الحرف الثاني ان يكون مشغولا بالرجل احده ان يكون مقطوعا
اذا لمسه وصار بعض الحرف خاليا من مقدمه فمسح على الموضع الخالي لم يجز
ويجوز ايضا ما اذا كان الحرف واسعا وبعينه خاليا عن القدم فمسح على هذا لا يجوز
المسح على الخالي فلو جعل رجلا في الخالي ومسح جاز وان ازال رجلا بعد ذلك
عن ذلك الموضع اعاد المسح الثالث ان يكون متابعا للمنته فيه احده ان
عالم جعل له حفا من حديد او زجاج او خشب لانه لا يكس فيه المنته المعتاد
حتى لو امكن جاز والرابع ان ينقطع به مسافة السفر احده انما اذا انقطع
على رجله فوقفه صفة لم يجز المسح لانه لا ينقطع به مسافة السفر
كذلك في الاصباح ولو كانت مقدمة الحرف مشقوقه الا انها مشدودة
لا يتفرج عن المنته بما كان الحرف متلبا فلا بأس بالمسح عليه وكذلك
لا بأس بالمسح على الحرف اذا كان الحرف طويلا بان انتقض الحرف الى
الرجل منه ولم يكشف عن القدم مقدار ثلاث اصابع ولو كان الحرف
في مواضع متفرقة ان كان في حفر واحده فانه يجمع فان بلغت ثلاث
اصابع من اصابع الرجل لم يجز المسح عليه وان كان في خفين لا يجمع ويتر
كل واحد منهما على حدة بخلاف النجاسة فانها يجمع من خفين فاذا زاد
على قدر الدرهم منعت الصلاة لان المصلي ممنوع من حملها وهو حامل لها
وانما لا يجمع الحرف من خفين ويجمع من خف لان حكم الرجلين مختلف
في حكم الطهارة برئيل ان يعل احد بهما لا ينقل الى الاخرى وفي رجل واحدة
ينقل الى موضع اخر وهذا اذا كانت الحروف اسفل من الكعب اما اذا
كان فوقه فانه يجوز المسح عليه وان كثر وانما المسح على الجوزين
فان كانا مجلدين او منفصلين يجوز بلا خلاف بين اصحابنا والمجمل هو
ان يوضع الجلبة على اعلاه واسفله والمنفل هو الذي يوضع على اسفله
جلدة كالنعل للقدم وفي البناء يجمع اختلاف المنفل قال بعضهم ان يكون الى
الكعب وقال بعضهم مقدار القدم وان لم يكونا مجلدين ولا منفصلين فان

فان كان رقيقين يشقان الماء لا يجوز المسح عليهما وان كانا خفيفين
لا يشقان لا يجوز المسح عند ابي حنيفة وعندهما يجوز واحد الخاتمة ان
يقوم على الساق من غير ان يشد بينه وقوله لا يشقان اي لا يترى
ما تحتهما بشرط الرجل من خلالهما فلو لم يشق الثوب اي روي حتى يترى
ما وراءه ويشقان خطا لغير جازي معنى وجههما ان اليه صلح مسح على الجوزين
رواه ابو داود والترمذي وصححه وابن ماجه ولا يملك المنته فيه اذا كان
خفيفا والحديث عند ابي حنيفة مجمل عليها اذا كانا مجلدين وفي الذخيرة
رجع ابو حنيفة الى قولهما قبل مؤنة بنبعة ايام وقيل بثلاثة ايام عليه
الفوق وفي البداية وفي ذلك از مسح على جوربتين في مرضه ثم قال لعوده فقلت
ما كنت امنع الناس عنه فاستدلوا بذلك على رجوعه وفي المجتهد بين
المسألة على ثلاثة اوجه في وجه يجوز بالانفاق وهو اذا كانا منفصلين
وفي وجه لا يجوز بالانفاق وهو اذا لم يكونا خفيفين وفي وجه اختلافه
وهو اذا كانا خفيفين غير منفصلين والجواب هو ما يتخذ من القطر وقيل
من الصوف او الشو للمعروف اما الحرف المتخذ من البدم لم يذكره في ظاهر الرواية
وقيل انه على التفصيل والاختلاف الذي ذكرنا وقيل ان كان يطبق سفر
بهما جاز المسح عليه والافلا هذا هو الصحيح واما المسح على الجوزين
من المجلد فان لبسهما فوق الخفين جاز عندنا خلافا للثاني وان لبس
الجوزين وحده قيل انه على الخلاف والصحيح ان يجوز المسح عليه بالاجماع
الجوزين حفر فوق حفر الا ان سادة اقرضته لنا ان اليه صلح مسح
على الجوزين روى ابو داود واهمده فقط فمسح على عامته ومؤنته
قال الجوهري والمطرزي والموق حفر حفره لبس فوق الحفر وهو
مؤنت ولا يشق الحفر استعمالا وغضا وهو بدل عن الرجل لغير الحفر
فوق استعماله اي لا يلبس الجوزين بدونه الحفر ويستويان في
المنت والقيام والعقد والارتفاع والاختلاف واما الحفر الحفر
بإستعمال اللباس في هذه الوجوه بدو رموه الجوزين فكان الجوزين بقا له
في الاستعمال وكذلك في الفرض لان الحفر كما هو وقاية للرجل كما بقا لها
فقد الجوزين وقاية للحفر فكان استعماله وكلاهما يتبع للرجل وكذا في بعض

الكسوة فادفع الاوتى عن الرجل فلا يرد البرموق بكلمة من وادع الهداية
 لان البرموق يتبع الخف استمالا ووضعا فصار كخف ذي طاقين فان قيل
 لو كان البرموق مع الخف بمنزلة خف ذي طاقين لكان ينبغي ان لا يجب المسح
 على الخفين عند نزول البرموقين كما في خف ذي طاقين اذ مسح عليه ثم نزع احد
 طاقيه فانه لا يجب المسح على ما ظهر كونه وبما وجب اعادة المسح فاعلم انه ليس
 بمنزلة خف البرموق ليس يتبع الخف بل كل واحد منهما اصل بنفسه
 وانما جعلناه يتبع لمرتبته في النقص والاستعمال فاعلم بانما يتبعه عند وجوده
 وانما يكون ذلك عند قيام المسح على حاله فاذا زال المسح فقد زالت
 السبعية حقيقة وكلما يتخلل الحدث ما يجبه تحت اعادة المسح وانما الخف
 ذو طاقين فكل واحد من الطاقين متصل بالآخر من كل وجه فيصير ان حكمه كحكم
 كالشروع بشرة الرأس وكان المسح على احد الطاقين مسحاً على ما تحت
 من حيث الحكم وكان المسح على حاله حكماً وان زال الطاق المسح وعلم
 ان المسح على البرموقين انما يجوز بشرطين احدهما ان لا يتخلل بينهما وبين
 الخفين حدث كما اذا لبس الخفين على طمارة ولم يمسح عليهما حتى لبس
 البرموقين قبل ان تنقضي الطمارة الى لبس عليهما الخف فيجوز المسح
 على البرموقين وانما اذا حدث بعد لبس الخفين ومسح عليهما لم يمسح
 البرموقين بعد ذلك لا يجوز له المسح على البرموقين لان حكم المسح قد
 استوفى الخف وكذا لو احدث بعد لبس الخف لم يمسح البرموق قبل
 ان يمسح على الخف لا يمسح عليه ايضا لان ابتداء مدة المسح من وقت
 الحدث وقد انقضى ذلك في الخف فلا يتحول عنه الى البرموق بعد ذلك
 والشرط الثاني ان يكون البرموق لو انفرد جاز المسح عليه حتى لو كان
 خرقا كثر لا يجوز المسح عليه ثم لو مسح على البرموقين ثم نزع احدهما فعليه ان
 يمسح على الخف الظاهر وبعبء المسح على البرموق الثاني لانما انقضى
 بعض المسح انتقض كله وفي بعض روايات الاصل نزع البرموق الثاني
 ايضا وبعبء المسح على الخفين لان نزع احدهما كثرهما كما في الخفين وقال
 في نزع المسح على الخف الذي نزع البرموق عنه ولا يمسح على البرموق
 الثاني لان الكسوة رباء وكان النقص المسح فنزل المسح بعد ما زال

خلافه

بخلاف ما اذا خلع احد خفيه فان قيل المسح على الخفين ثبت بخلاف الخفين
 فيقتصر على مورد النص فلم يجوز ثم المسح على البرموقين قبل البرموقين فيمنع الخف
 حتى شرط فيه ما شرطنا في الخف من اللبس على الطمارة وعدم طمارة ولا
 المسح على العامة والفقيرة والبرقع والقفازين لانه لا يخرج في نزع جوده
 الكسوة والرخصة انما هي له في كل حال ولا ينفك عن المسح رهنه او دخل يد
 تحت العامة ومسح مقدم رأسه ولو كان يجوز المسح على العامة لا يقتصر عليه
 وكذا لا يجوز المسح على الخفين ثم اذا كانت العامة رقيقة ينبغي البقاء فيها
 وبصيب الرأس معارضه فانه يجوز وعليه يحل انه صلح مسح على عامة وثيق
 المسح على الخفين ما يقتضى الوضوء لانه بعض الوضوء ويقتضيه ايضا نزع
 الخف اي بعد انقضاء الطمارة الا ان سرية الحدث الى القدم لاذن
 الخارج وهو الخف وحكم النزع يثبت بخروج القدم الى الارجاء وكذا ما كثر
 هو الصحيح وعبر الى حيفه اذا خرج اكره العقب الى الارجاء انتقض المسح
 وعبر الى يوسف اذا خرج اكثر طمارة القدم وعبر فخر اذا بقي قدر ثلث اصابع
 من طمارة القدم في محل المسح بقي حكم المسح لبقاء محل النقص في مستوفى وكذا نزع
 احد الخفين لتعذر الجمع بين المسح والغسل في طمارة واحدة قال شيخنا
 اذا توضأ الرجل وبس خفيه ثم بدا له ان ينزعها فخرج رجله الى الارجاء
 ثم بدا له ان يعيدها فاعادها واراد ان يمسح الخف بعد ذلك ليس له
 ذلك بل عليه ان يغسل رجله في قول علمائنا ومضى الكسوة لسرية الحدث
 الى القدم واعلم ان نزع الخف ومضى الكسوة لا ينقضان الوضوء وانما
 النقص الحدث الى الارجاء فلو كان في الميتم اذا ارأى الماء ولم يجد لو كان
 النزع قبل انقضاء الطمارة الى لبس عليهما لم يضره واذا نزع خفه وهو في
 الصلاة فانه يستأنفها ولا يبيح عليهما غسل رجله كما لم يبيح اذا ارأى الماء
 قوله ومضى الكسوة هذا اذا وجد الماء اما اذا لم يجد لم ينقض مسح بل يجوز
 له الصلاة قال فاصحها ما مسح الخف اذا انتقضت مدة وهو في الصلاة
 ولم يجد ماء فانه يمضيه على صلاته لان حاجته هنا الى غسل رجله فلو قطع الصلاة
 وهو عاجز عن غسل رجله فانه يبيته ولا حظ للرجلين في البيتم فلو كان الخف
 على صلاة او في غير المثلح فخر قال نفس الصلاة والاول اصح وكذا اذا

المقدم

انقضت المدة وكان نجاف الضر من البرد اذا انزعما جاز له ان يصلي به كذا في
الذخيرة وفي المشكلات انما ينقض بغيره المدة اذا لم يتغير بمسح الماء انما اذا
تضرر او كان في الصلاة ولم يجد الماء لم ينقض مسح بغيره المدة ويجوز له المسح
ولو كان الخف ذا طائفتين مسح عليه ثم نزع احد طائفتيه فانه لا يجب عليه اعادة
المسح على ما ظهر من جهة واعلم ان المسح ينقض نجاسة شيئا بالحدث ومنع المدة
وخروج وقت الصلاة في المدة وحفاظا لغيره بدخول الماء خفة حتى ينقض بعض
رجليه على ما قيل وينزع الخفين او احدهما فاذا انقضت المدة نزع خفيه وعسل
رجليه وصلى وكذا اذا نزع خفيه قبل مضي المدة لان عند النزع يسري الحدث الى السبيل
الى القدمين فكان لم يفسد عليه اعادة بغيره الوضوء هذا هو الحق
عن قول الشافعي رحمه الله تعالى ان بعد الوضوء وحجتنا ما روي عن علي بن
بن عمر انه كان في غزوة فخرج خفيه وعسل قدميه ولم يجد الوضوء وبكده اركب
عن الصماني فان قيل ما الفرق بين هذا وبين ما اذا مسح راسه ثم حلل الشعر
حيث لا يلزم اعادة المسح وبنا بانه اعادة الغسل بعد النزع فيلزم ان ينزع
من الرأس خفة فاذا مسح الشعر فقد مسح الرأس ثم نزع الخفة فلو جاز
فانه لا يلزم اعادة المسح ولا الغسل انما هنا الخف ليس في الرجل كونه مانعا
سراية الحدث الى ما تحته من عا فاذا زال المانع يسري الحدث الى لزال
الى نزع كذا في النهاية مسلة رجل توضأ وعسل رجليه ولبس الخفين ثم
احدث ومسح فدخل الماء احد خفيه قال بعضهم ان غسل الماء جميعهما فيجب
وجوب عليه غسل الرجل الاخرى وقال بعضهم ان اصاب الماء اكثر اجزاي
رجليه انتقض مسح ووجب عليه غسل الاخرى وبقيته هذه الرجل وقال بعضهم
المسح اصلا وهو الاظهر مسلة اذا كان باحد رجليه جرحه متوضئا
وعسل رجليه الصحيح ومسح على جباية الاخرى وادخل رجله الصحيح في الخف ثم
احدث وتوضأ وادام المسح على الجبهة والخف ليس له ذلك لانه لو جاز
له صارا معا بين الغسل والمسح وهذا لا يجوز وانما اذا كان لا يعذر على
المسح على الجبهة من حيث ان المسح بغيره جاز له المسح على الخف اتفاقا لا يجعل
كان الرجل لم يكن وانما اذا مسح على الجبهة وعسل الصحيح ولبس الخفين ثم احداث
فانه يتوضأ ومسح على الخفين لانها عند ادخالها الخفين مغسولتان احدهما

فلا يلزم اعادة بارالته كما
لومسح الخف

مفرد

مفردة حقيقة والاخرى مفردة حكما ولو كان مقطوع احد الرجلين من
الكعب فان غسل موضع القطع عند ما خلا لغيره فلو توضأ وعسل موضع
القطع وغسل الاخرى ولبس الخف وربط موضع القطع بالجلد ثم احداث
واراد المسح على الخف لا يجوز لان موضع المسح في المخطوطة فلما بدت عليه
فاذا وجب عليه وجب غسل الاخرى لئلا يكونا معا بين الغسل والمسح
ولا يجوز لهذا الرجل المسح ابد الكذا في المجند ولو كان القطع فوق الكعب
جاز له المسح لانه ليس له الا رجل واحد وان كان القطع اسفل الكعب
ان كان بين مظهر القدمين فذلك ثلاث اصابع او اكثر يجوز المسح عليها
وان لم يوجع مثل ذلك فلا بد من غسل باقى هذا القدم فلما وجب
عنده وجب عليه غسل الرجل الاخرى كذا في المجند مسلة اذا توضأ
ومسح على جبهة في غير القدمين وغسل رجليه ولبس ثم احداث والعلة
باقية فغلبه ان يتوضأ ومسح على الجبهة وله ان مسح على الخفين وان
برأت الجراحة نظرت ان برأت قبل ان ينقض الطهارة التي ليس
عليها الخف فانه يغسل موضع الجبهة ومسح على الخفين لا يغسل ذلك
الموضع كملت طهارته غير انه ترك الترتيب وذلك لا يضره وان برأت
بعد ما انتقضت الطهارة الاولى فغلبه نزع الخف لانه ليس الخف على
طهارته ناقصة ولو كان حين ربط الجباية متوضئا ولبس الخفين وهو
على وضوء فبرأت الجراحة بعد ما احداث توضأ وعسل موضع الجراحة
وصلى ومن ابتدأ المسح وهو مقيم فز قبل تمام يومه وليله تمام يوم
السفر ثلاثة ايام ولياليها والاصل في هذا ان المعية عندنا في الحكم
المعلقة بالوقت اذ الصلاة اذا سافر في اخر وقتها يكون فرضه كغيره
وان اقام فيه ينقلب فرضه اربعاً وكذا البصير اذا بلغ في الزوال وقت الوضوء
يجب عليه الصلاة فلو كان فز قبل تمام يومه وليله هذا اذا جاز العزم
قبل مضي الوقت يوم وليله من وقت الحدث فلو انه لما جاز العزم ان قبل
مضي يوم وليله ودخل في الصلاة فسبقه الحدث فيها وعاد الى مصره يومه
فمضي يوم وليله قبل ان يعود الى الصلاة فليقتل ان تعد صلاة
لانه لما عاد الى مصره فقد صار مقيما وقد انتقضت مدته وهو في الصلاة

فانما

الخفين

على من عذبه الاحكام
التعلقة بالوضوء

تقدمت الآن الصدر الشهيد ذكره الوافقات ان الكاسح اذا انقضت
مدة في حال انقضاء من الحدث لا يبطل صلاته استحقاقا ولو عاد الى مصلاه
في مستلحقا قبل مضي يوم وليدة انتقلت مدة الى السفر وجب عليه الاتمام
في هذه الصلاة وهذه مسئلة بحسب ما في حاشية من حاشية المسح بمقتضى حق
اتمام الصلاة كذا في ايضاح الصريح رجح وكذا في حاشية المسح بمقتضى حق
ثم في قول ان ينقض الظاهرة الى لبس على الحلقين ثم انقضت وهو
من زمانه فيقول مدة بالاجماع فصارت هذه المسئلة على ثلاثة ادراج
في وجه يتحول مدة الى مدة السفر بالاتفاق كمنه المسئلة في وجه لا يتحول
الى مدة السفر بالاتفاق وهو انه اذا سافر بعد ما احدث وهو ما يتكامل
مدة الميعت في وجه اختلفوا فيه وهو انه اذا سافر بعد ما احدث قبل
استكمال مدة الميعت فانه يتحول مدة الى مدة السفر عند ما احدث
المسح وهو ما في حاشية اقام يعني دخل مصره او نوى الاقامة فان كان مسحا
يوما وليدة او اكثر لزم من حاشية غسل رجله حتى لو كان ذلك وهو نوى
الصلاة فحدث وان كان مسحا اقل من يوم وليدة انتم مسحا يوم وليدة
كما لو كان ميعتا في الابتداء وفي الاختلاف فيه **فصل في المسح على الجباير**
الكلام فيه في مواضع في بيان جوازها وفي بيان شرطها جوازها وفي بيان
صفة هذا المسح انه واجب ام لا وفي بيان ما ينقضه وفي بيان حكمه اذا
انقضت وفي بيان ما يغاير فيه المسح على الجباير المسح على الحلقين اما الاول
فتقول الاصل في جوازها ما رو عن علي رضي الله عنه انه سئل عن الزند ذكر
وهو عظم السعد في يوم احدى وفي المبسوط والمغزب يوم جنة وهو ما
يوم احدى ذكره المصنف وهو الذي ذكره ابن ماجة وذكره على الصواب
صاحب المحیط فسقط اللوامح من فعال صلعم اجعلوه في باره فانه
صاحب لو ابي في الدنيا والاخرة فقال علي رضي الله عنه بالجباير ما رسول
فقال صلعم مسحا على روي ابن ماجة عن علي بن ابي طالب قال انكسرت
احد رجلي يوم احد فامرني رسول الله صلعم ان مسح على الجباير قال
في المغزب وهو ما كسر احد رجلي لان الزند ذكره وروي الدارقطني
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلعم مسح على الجباير قال ابن المنذر

وصحح عن ابن عمر المسح على العصاة موقوف عليه وساق بسند
ابن عمر انه توضأ وكف مضمومة فمسح على الجباير وعلى العصاب وغسل سوي
ذلك وهو قول جماعة من فقهاء النابغين عبيد الله بن عمر وعطاء وطاوس
ومجاهد والحسن وابي بكر والتميمي وثقة الجباير جمع جيرة وهي الجيرة
التي تجر بها الكسرة والجرى الحكم في ما اذا شئت بالخرقة او الكسرة فخرقة فخرقة
العكس او الداء او الجواذ ذلك ويجوز له ان يسح على الجباير سواء شئت على
وصوء او على غير وصوء وسواء كانت الجيرة اكبر من موضع الجواذ او اقل
اعلم ان المسح على الجباير يمل هو واجب ام لا فحق ابن حنيفة انه اذا تم
المسح على الجباير وذلك لا يضره اجزائه وقال ابو يوسف ومحمد ان كان
لا يضره لم يجز ولا خلاف انه اذا كان المسح على الجباير يضره انه يسقط
المسح عنه لان الفصل يسقط بالجزء فالسح اولى واما اذا كان لا يضره
فقد حقق بعض المشايخ الخلاف على قول ابن حنيفة المسح على الجباير يجرى
وليس بواجب وهكذا ذكر قول ابن حنيفة في اختلاف زفر يعقوب
وعندهما واجب ومحمد ما رو عن علي رضي الله عنهما ان رسول الله صلعم امره
بالمسح على الجباير بقوله ان مسح عليها والامر للجواب ولابا حنيفة ان التوضئة
لا تثبت الا بالليل مطلقا به وحديث علي رضي الله عنه ان الجباير لا تثبت
في حنيفة وقال بعض المشايخ ان كان المسح لا يضره يجب بالاخلاق ولكن
التوضئة بين حكاية القولين وهو ان قال المسح على الجباير ليس
بواجب عند ابن حنيفة عن ابن حنيفة عن ابن حنيفة عن ابن حنيفة عن ابن حنيفة
على الجباير واجب عندهما فانما عني به وجوب العمل لا التوضئة وعلى
هذا لا يتحقق الخلاف وفي السيراج الوفاج ووفق بعضهم بين القولين
فقال ان كانت الجيرة لو طهر ما خلت لم يكن عليه مسح على الجباير
او لو كان لا يضره وان كان يكن فامسح عليها واجب بالاجماع قال
الصريح في رجح وهذا احسن الاقوال ويؤيد ما ذكره المصنف ان الخلاف
في الجواز اما الكسرة فوجب عليه مسح بالاتفاق وفي جرحه العترة
الصريح في من ذهب ابن حنيفة ان المسح على الجيرة ليس بواجب واعلم
ان من شرط ان المسح على الجباير ان يكون الفصل ما يضره بالعصاة الكسرة

والجرح والوقوع اولا يضر العسل لكنه يخاف الضرر من جهة اخرى
 الجبار فان كان لا يضره ولا يخاف لا يجوز ولا يسقط العسل ثم اذا
 مسح على الجبار والوقوع الى فوق الجراحة جاز اما اذا مسح على الطرقة الزاوية
 عن راس الجرح ولم يغسل ما تحته فمثل يجوز لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وذكر
 الحسن بن زياد انه ينظر ان كان حل الطرقة وغسل ما تحته من حواشي الجرح
 مما يضر الجراحة يجوز المسح على الطرقة الزاوية ويؤتم العسل عليها مقام
 غسل ما تحته كما مسح على الطرقة الى لاقت الجراحة وان كان ذلك
 لا يضر الجرح فغلبه ان يغسل حواشي الجراحة ولا يجوز له المسح عليها
 لان الجوارز المكاه الضرورة فتقدر بعد الضرورة ومن شرط جواز
 على الجبيرة ان يكون المسح على غير عين الجراحة مما يضرها فان كان لا يضرها
 لا يجوز المسح الا على نفس الجراحة ولا يجوز على الجبيرة كذا ذكر الحسن
 بن زياد لان الجوارز على الجبيرة للعذر ولا عذر ولو كانت الجراحة على
 راسه وبعضه صحيح فان كان صحيحا قدر ما يجوز عليه المسح وهو قدر ثلث
 اصابع لا يجوز الا ان يمسح عليه لان المفروض من مسح الراس هو هذا
 العذر وهذا العذر من الراس صحيح فلا حاجة الى المسح على الجبار قال
 صاحب البدائع وعبارة مشايخ الواقفي مثل هذا انه ان ذهب
 غير مغير في الراس وان كان اقل من ذلك لم يمسح عليه لان وجوده
 واحد ويمسح على الجبار قال ابو علي النسفي انما يجوز المسح على الجبيرة اذا
 كان المسح على الوتر يضره والا فلا يجوز كما لو قدر على غسلها قال
 في المحيط ينبغي ان يحفظ هذا القيد فان ان سئل عنه غفلت ويجوز المسح
 على الجبيرة ولو كان بعضا على الصحيح ويكون بقاء الجرح لانه لا يمكن شدة
 الجبيرة على الجرح خاصة وعلى هذا عصاة المقصود ان يمسح على جميع
 العصاة فلم ينسب في الوقوع اما الوتر الى يكون بين الرباطين فيجب
 بغير غسلها وقيل بجزئية للضرورة وهذا هو المختار وفي الذخيرة والغاية
 الصغرى وهو الاصح وعليه الفتوى ثم المسح على الجبار كيفية واحدة
 على الاصح وقيل بشرط ثلثا وهو شذويف وبشرط الاستيعاب
 في مسحها خلافا للحسن على اصله في المسوحات يقع يجوز المسح على اكثر

المسح

الحكمة

الجبيرة ولا يجوز على النصف فادونه اجماعا قال في الهداية ويكتفى
 بالمسح على اكثر ثلثا وذكره الحسن وذكر القاضى ابو زيد في الاسرار
 ان الاستيعاب شرط فان قلت ما الفرق بين هذا وبين مسح الخف
 والوتر حيث لا يشترط فيها الاكثر قلنا اما الراس فليشبهه بالكتف
 والكتف او جيب مسح البعض لان البيا للتبقيض اذا دخلت في الخف
 واما الخف فاما ان يقال ثبت مسح بالكتف عطف على الراس فكان
 منه واما ان يقال ثبت بالسنة وهي وجبت مسح البعض واما مسح
 الجبار فثبتت بحديث علي وليس فيه ما يبين عن البعض الا ان العسل
 سقط اعتبارا له للخرج واعتبر الاكثر مقامه كذا في النهاية قال في الوقفات
 رجل يرجع بجرحه فان غلبت يضره مسح على العصاة فسقطت العصاة
 فلا بد لها بعصاة اخرى فالحسن ان يعيد مسح عليها وان لم يعيد جاز
 كما اذا مسح راسه ثم خلفه في السراج الوهاج ولو كان لا يمكنه غسل الجراحة
 الا بالاكاء الحار خاصة ولا يمكنه باسواه لم يجب عليه تكثف العسل في الجرح
 ويجزئ المسح لاجل المشقة فان سقطت الجبيرة من غير بر او رماها وسقطت
 جبيرة اخرى او تلك الجبيرة جاز ولم يبطل المسح الا ان الاحسن
 ان يعيد المسح عليها وان لم يعدها جاز كما قدمت وان سقطت من غير
 بطل المسح ويغسل ذلك الموضع ولا يعيد الوضوء وان كان في خلال
 الصلاة فسقطت من غير بر لم يبطل الصلاة وان سقطت من غير بطلت
 يبطل ذلك الموضع ويعيد الصلاة قال في البدائع واما بيان ما يقتض
 المسح على الجبار وبما حكمه اذا انتقض فسقوط الجبار من غير انتقض
 المسح وجملة الكلام فيه ان الجبار اما ان سقطت لا من غير ذلك
 لاجل اما ان يكون في الصلاة او خارج الصلاة فان سقطت لاجل
 بر في الصلاة مضى عليها ولا يستقبل وان كان خارج الصلاة يعيد
 الجبار الى موضعه ولا يعيد المسح وكذا ان شدة الجبار اخرى غير
 الاولى بخلاف المسح على الخفين اذا سقط الخف في حال الصلاة
 ان يستقبل وان سقط خارج الصلاة يجب عليه غسل الخف والوقوع
 الا هناك سقط العسل لمكان الخرج في النزول واذا سقط زال الخرج

كما في الشرح و ههنا سقط بسبب العذر و انه قائم فكأنه غسل ساقطاً
وانما وجب المسح و مسح قائم و ان زال الممسوح كما اذا مسح على راسه
ثم طوى الشعر لا يجب عليه اعادة المسح و ان زال الممسوح كذلك
ههنا و ان سقطت عن برء فان كان خارج الصلاة و هو محدث و اذا
اراد ان يصلي نوضاً و غسل موضع الجبار ان كانت الجراحة على اعضاء
الوضوء و ان لم يكن محدثاً غسل موضع الجبار لا يغتسل لانه قد روي على
الاصل فبطل حكم البذل و ان كان في حال الصلاة يستقبل ولو مسح
على الجبار ثم صعد اماماً ثم برأت جراحة لا يجب عليه اعادة ما صل بالمسح
عنده انتهى كلام البدائع و ان كان سقوطها عن برء بعد ما قد قد روي
فمنه الاختلاف على ما ياتي في بيان الصلاة ان شاء الله تعالى قال في السراج
الوفاج و معنى قوله و مسح على الجبار كالغسل لما تختمت له الوضوء على جبهة
احد الرجلين لا يجوز المسح على خف الرجل الاخرى لتلك يكون جامعاً بين
الغسل و المسح و كذلك لا يبطل بالسقوط ولو توضأ و مسح على
الجبهة ثم ابتلت الجبهة من الجراحة ان نفذ البطلان الخارج لا ينقض الوضوء ولو كان
و الا فلا اي و ان لم ينفذ البطلان الخارج لا ينقض الوضوء ولو كان
الرباط طاقين او ثلثاً فتعدى الى البعض و دون البعض او كانت على
الجرح قطنة فنفذ البطلان منها نقض الوضوء ايضاً و اذا اجنب الرجل
و على جميع جسده او اكثره جراحة او برء روي فانه يتيمم ولا مسح على الجرح
ولا يغسل الموضع الصحيح الى ليس عليه غسل ولا مسح و كان عليه
ان يتيمم ثم يبل بغيره ان يكون الاكثر من كل عضو جرحاً او اكثره الا اعضاء الصحيح
انه يعتبر بالاكثر من كل عضو فاذا كان اكثره الاعضاء جرحاً و جرحاً جعل كانه الجرح
و سقط عنه و غسل بغيره الا اعضاء الصحيح و مسح على جميع هذا العضو
كذا في الايضاح فان قلت فان غسل الاقل في هذه الصورة و مسح
على الجبار هل يبرئ قال الصربي راجح لا اعرف لهذه المسئلة نصاً الا
ان سالت شيخنا الامام سراج الدين القزويني فقال اني اني اني
ثم قال بعد ذلك يعنى في نظري ان لا يجزئ فان كان اكثره برء صحيحاً
فانه يغسل الصحيح و مسح على الباقي و كذلك هذا الحكم في اعضاء الوضوء

ان كان اكثره صحيحاً فانه يغسل الصحيح و مسح على الباقي و ان كان اكثره جرحاً
فانه يتيمم ولا مسح ولا يغسل فاما اذا كان النصف جرحاً و النصف صحيحاً جرحاً
فيه قال بعضهم يجب التيمم لانه طهارة كاملة و هو اختيار ابي الليث و قال بعضهم
يغسل الصحيح و مسح الجرح و لو ترك المسح على الجبهة ان كان الماء بغيره جاز
و الا فلا و ان كان الماء لا يجزئ لا يجوز ترك المسح على الجبهة و هذا التفصيل
هو الذي هو و قد روي بعض المشايخ من قول ابي حنيفة و صاحبيه و اما بيان
ما ياروح به المسح على الجبار المسح على الخفين فانه ان المسح على الجبار بغير موقت
بالايم و المسح على الخفين موقت و منها انه لا يشترط الطهارة كوضع
الجبار حتى لو وضعها و هو محدث ثم توضأ جاز له ان يسجد بكلاف المسح
على الخفين و منها ان الجبهة اذا سقطت عن برء يكتفى بغسل موضعها بكلاف
الخفين فان احدهما اذا سقطا يجب غسل الرجلين و منها اذا سقطت عن برء
برء و شدة حرارة اخرى و لا يجب عليه اعادة المسح بكلاف المسح على الخفين
ولو وضع على شفاق رجله و اذا لا يغسل الماء تحته يجزئ الماء على ظاهره و لو
و لو اكسره فغسله فغسل عليه علكاً او غيره فان شدة الشرح مسح عليه و ان شدة المسح
تركه و شقوق اعضاءه بغير عليها الماء ان قدر و المسح عليها ان قدر و الا تركه
و مسح ما حولها و لو ادخل اصبعه في حرارة طاهرة و مسح عليها يجوز من غير كراهة
عند محمد **باب في فصل صلاة الفرض** كما فرغ من بيان الطهارة شرع
في الصلاة لانها المقصودة في الصلاة في اللغة الدعاء قال ائمة و صل عليهم
اي ادع لهم و منه الصلاة على الميت اي الدعاء له و قوله ان صلواتكم
سكن لهم اي ان دعاءكم و استغفاركم طائفة لهم في ان استمع قبل توبتهم
اعلم انه يجزئ الى تفسير الصلاة لغة و شرعاً و سبب وجوبها و ركعاتها و غيرها
و حكمها لان الشئ لا يعرف الا باسمه و لا يجب الا بسببه و لا يوجد الا بركته
ولا يصح الا بشرطه و لا يفعل الا لحكمة اما تفسيره لغة فقد ذكرناه و اما شرعاً
فتبارك عن افعال و احوال متعارفة ببلوغ بعضها بعضاً و هي القيام و السجدة
و الركوع و السجود و اما سبب وجوبها فاقولها فان وجوب في الذمة شرعاً
على هذه الاوقات بالاحوال و لا يطلب ما وجب في الذمة بسبب الوقت
قال ائمة انتم الصلاة لكون الشمس لان اللام في هذا الموضع انما تذكر

لتفصيل ما في قوله صلتم صوموا الربوة. واما شرابها فمستحبة طهارة الجهرت
 وطهارة الخس وسر العورة والاستقبال والوقت والنية. واما اركانها
 فاربع: القيام او الوقوف والركوع والسجود. واما العقد الاخير ففرض
 وليست بركن. واما المحترمة فثلاثة: ما عند ما وفرض عند مكة. واما حكمها فتوسط
 الواجب عن ذمته بالاداء في الدنيا وبني الثواب في الآخرة واليه اشار
 النبي صلى الله عليه وسلم بقوله صلوا انكم الى الله تعالى تلو اجتهادكم. واسلم ان العصف
 لم يذكر او فاق الصلوة وما يتعلق بها والكلام فيها في ثلاث مواضع في بيان
 اصل اوقات الصلوات المفروضة وفي بيان حدودها واولها واولها
 وفي بيان الارزاق المستحقة منها. اما الاول فاصل اوقاتها عرف بالكتاب
 وهو قوله تعالى في بيان الله حين تشرق الشمس ويصبحون. وكذا قوله في السموات
 والارض وعشيا. وحين تظلمون. وقوله تعالى واما الصلوة طر في النهار
 وزلفاء الليل. وقوله اقم الصلوة لذكر الله في كل وقت. والصلوة في الليل وفراغ
 النحر. وقوله تعالى في بيان ركعتي الصلوة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها. واما الليل
 فيجب واطراف النهار فلهذا الايات كلها تشمل على بيان فرضية هذه الصلوات
 وبيان اصل اوقاتها. واما بيان حدودها واولها واولها فافادها في الايات
 اما في قوله تعالى واذ اطلع الفجر ان في ذلك لآية لمن اعرف. وفي
 المحيط اخفت الشك في ان العبادة لاول طلوعه او لاستقراره. وانما
 وتبدأ بالمعترض احراز عن المستطيل وهو الفجر الاول بيد وطولاً ثم يعقبه الظلام
 ويسمى الفجر الثاني وقد تم الفجر لانه وقت لم يخف في اوله ولا في آخره
 وبدا محمد ربه اصل الجامع الصغير بصلوة الظهر لانها اول صلاة فرضت
 على النبي صلى الله عليه وسلم وعلمته ولانها يمشقون مذابح. وسمى الفجر الثاني
 بفجر الظلام والافق واحد الافق وهي اطراف السماء ويسمى الفجر الثاني في
 الصبح ايضاً لانه يجمع بيضاء وحمرة يقال للذي عليه بياض وحمرة اصبح. وقوله صلى الله عليه وسلم
 الفجر ان فجر بجل فيه الطعام وحرم فيه الصلوة وفجر يحرم فيه الطعام ويحل فيه
 الصلوة وقال عمر ليس الفجر الا بياض المستطيل وكذا الاحمر المعترض واحراز
 وقته ما لم تطلع الشمس أي الوقت الذي قبل طلوع الشمس. واما الاول وقت
 الظهر فحين تزول الشمس بلا خلاف أي اذا زالت من الارض الى الاخطاط

في اوقات الصلوات

وسبح

وسمى ظهر الالة اول وقت ظهر في الاسلام وقيل لانه معيب وقت الظهيرة
 والاصل فيه قوله تعالى اقم الصلوة لذكر الله في كل وقت. والصلوة في كل وقت
 رواها وقال ابن مسعود غروباً وعمر بن الخطاب في كل وقت. وقال ابن مسعود في كل وقت
 رواها. ومعرفة الزوال ان تغرب الشمس في ارض مستوية وتخط على الناس
 الظل خطاً فادام الظل ينقص حتى لم يزل. وان استمر الظل فهو وقت
 قيام الظهيرة. وان اخذ في الطول وتجاوز الخط فعدت الساعة ودخل الوقت
 فخط على رأس الظل خطاً فيكون من ذلك الخط الى اصل العمود في الزوال فاذا
 صار ظل العمود مثلية من الشمس الخط لانه العمود خرج وقت الظهر ودخل
 وقت العصر. وعرف محمد بن ابي ان حد الزوال ان يقوم الرجل مستقبل القبلة فاذا
 زالت الشمس غربت ربه فهو الزوال وهذا في بلادهم اما في بلاد اليمن فغروب
 في شرح العمود لا يهدر لان لم يجد ما يوزنه لمعونة الله والامثال فيعبده
 بعامته وقامت كل ان ساعة اقام ونصف مقبلة. وقال الطحاوي وعامة
 المشايخ سبعة اقسام. قال الرازي يدر ويكن الجبل بينهما بان يعبر سبعة اقسام
 من طرف سمت السور وسنة ونصف من طرف الايام والاراض التي
 في شرح الاربعين. وفي شرح الوقاية طابع مودة الزوال وفي الزوال
 ان يسوي الارض بحيث لا يكون بعض جوانبها مرتفعاً وبعضها منخفضاً ويسمى
 عليها دائرة ويسمى الدائرة الهندية ويصعب في حركتها مقياس قائم بها
 يكون بقدر ان يغير من ثقلها نقطة من خط الدائرة مت وبادكن قامة بمقدار
 ربع قطر الدائرة في رأس ظلها في اوابل النهار خارج الدائرة لكن الظل
 ينقص الى ان يدخل في الدائرة فيضع علامة على مدخل الظل من محيط الدائرة
 ولا شك ان الظل ينقص الى حد ما ثم يزداد الى ان ينتهي الى محيط الدائرة
 ثم يخرج منها وذلك بعد نصف النهار فيضع علامة على مخرج الظل فتصنف
 العوس الى ما بين مدخل الظل ومخرجه وترسم خطاً مستقيماً من منتصف
 العوس الى مركز الدائرة مخرجاً الى الطرف الاخر الى المحيط فلهذا الخط هو
 خط نصف النهار فاذا كان ظل المقياس على هذا الخط فهو نصف النهار
 والظل الدائر في هذا الوقت هو في الزوال. واذا زال الظل من هذا
 الخط فهو وقت الزوال فذلك اول وقت الظهر واتجه اذا صار ظل

في نصب دافع الضيق

ظل المقياس مثلي المقياس سوى في الزوال مثلا اذا كان في الزوال مقدار
 ربع المقياس فاحر وقت الظهور ان يصير ظل مثلي المقياس وربعه هذا في رواية
 عن ابي حنيفة وفي رواية اخرى عنه وهو قولهما والثاني اذا صار ظل كل شئ
 مثله سور في الزوال فاحر وقت الظهور عند ابي حنيفة اذا صار ظل كل شئ
 مثله سور في الزوال يعني سوا الظل الاصل الذي ذكرناه والذي في اللغة اسم
 للظل بعد الزوال يسمى قبا لانه قاذم جهة المغرب الى جهة المشرق التي هي
 ومنه قوله حتى تنفي ان احدهما الذي اى ترجع ولا يقال ما قبل الزوال في ذلك
 يقال له ظل حسب وقد يستعمل بعد الزوال ظلالا ايضا ثم ان الذي يتفادى
 في البلد ان تارة على حسب الطول والعرض واخرى على قدر رطوبة الهواء وطوله
 كما قال في الحديث الصحيح وكان الذي مثل الشراك ان كان ظل الشخص على الارض
 كهيئة الشراك وكان هذا بكرة في المعظمة ظل بعض تلك الايام حين يقوم
 قائم الظهيرة وقد نقص الظل من جواربها وقال الزاهد في شرح القدر
 واعلم ان لكل شئ ظلا وقت الزوال الابدية والحدية في طول الايام
 لان الشمس فيها تارة الحيطان الاربية وقال ابو يوسف ومحمد اذا صار ظل
 كل شئ مثله وهو رواية عن ابي حنيفة وفيه قال زفر والشافعي قال الطحاوي
 وبها خذ وروى عنه الحسن بن ابي حنيفة اذا صار ظل كل شئ مثله خرج وقت
 الظهر ولم يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شئ مثله وينها وقت محل ليس
 بوقت للفرض كما بين طلوع الشمس وزوالها وهو اختيار ابي الحسن الكوفي
 وذكر شيخ الاسلام ان الاحتياط ان لا يؤخر الظهور الى الفل وان لا يصلي العصر
 حتى يبلغ المثنى ليكون مؤدبا للصلاة في وقتها بالاجماع واما اول وقت العصر
 فاذا خرج وقت الظهر على اختلاف القولين عند ابي حنيفة بعد المثنى وعند
 بعد الفل وذكر في الاصل عن ابي يوسف ومحمد اذا زاد على الفل دخل وقت
 العصر فاشترط الزيادة على الفل وعن ابي يوسف ان الزيادة لا يشترط بل اذا
 بلغ الفل دخل وقت العصر وكذا عند ابي حنيفة اذا صار ظل كل شئ مثله دخل
 وقت العصر من غير شرط زيادة واخر وقت العصر الوقت الذي قبل
 غروب الشمس مثلا اذا سمع الكافر الصبح في وقت العصر وقد بقي
 من الوقت ما يمكنه الا يصلي فيه الصلاة لانه الفرض عنه وقال الشافعي لا يبرأ

حتى يدرك ما يصل فيه ركعة فصاعدا والحاكم اذا طهرت في هذه الحالة
 ان كان عشرة ايام كان الحكم كذلك وان كان له وقتا فلما بد لها من ادنى
 وقت تغرب رفته على الاعتلال والحرية واما اول وقت المغرب فحين تغرب
 الشمس بلا خلاف واخره قد اختلفوا فيه فقال اصحابنا حتى تغرب الشفق
 ثم اختلفت اصحابنا في الشفق فقال ابو حنيفة هو البياض الذي في الافق بعد
 الحرة لانه الشفق عبارة عن الرقة ومنه الشفقة وهي رقة العقب البياض
 اروق من الحرة وهو مذاهب ابي بكر الصديق رفته واختار المبرور من اهل اللغة
 ولان احوط من الحرة لان الاصل في الصلاة ان لا يثبت منها ركن ولا يشترط
 الا بيقين وقال ابو يوسف ومحمد بوجوه وبه ذهب على كرم الله وجهه وفي
 رواية عن ابي حنيفة وهو اختيار الجليل والاصح من اهل اللغة ولان الفوارب
 نكتة الشمس والشفقة وكذا الطوال ثلاثة ايضا الجوان والشمس المعلق
 بالطوال من دخول الوقت وخرجه الوقت هو وسط الطوال فكذا الفوارب
 يجب ان يتعلق دخول الوقت وخرجه باوسطها وهي الحرة ويجب
 لابي حنيفة ان البياض في الجوان اذا كان محترضا في حكم الحرة فكذا بياض الشفق
 فتولها اوسع للناس وقول ابي حنيفة احوط وان ثبتت قلت قوله او خرج
 وقولها ارفع ويروي رجوع ابي حنيفة الى قولهما وبه يفتي واما اول وقت
 العشاء فحين يغيب الشفق على اختلاف القولين عنده اذا غاب
 البياض وعندهما اذا غابت الحرة واخر وقت العشاء حين يطلع فجر
 العداوة عندهما وعند ابي حنيفة وقت الوتر فعند ابي حنيفة وقت
 العشاء يعني اذا غاب الشفق الا ان قلنا من يستعمل على فعل العشاء فلما يغيب
 عليها عند التذكرة وعندهما وقت بعد العشاء والاختلاف في وقت فزع على
 الاختلاف في صفة فعند الوتر واجب فيصير مع العشاء كصلاة الوقت
 والعبادة وعندهما سنة مؤكدة فيصبح بعد العشاء ذكر كعبه العشاء
 وفائقة الخلاف اذا صلى العشاء بغير وضوء ناسيا وصلى الوتر بوضوء
 ثم تذكر او صلى العشاء في نوب والوتر في نوب اخر فبينهما الذي صلت
 فيه العشاء بخس فانه يعيد العشاء دون الوتر فعنده لان من اصاب الصلاة
 واجبتان جميعا وقت واحد كالمغرب والعشاء بغير لغة وكما كفاية

وقت الوتر

انها

مع الوقت اذا صلت الغائبة على غير وقتها نسبا ثم الوقت بوضوءه فان لم يصح
 الغائبة ولا بعيد الوقت كذلك الوتر مع العتمة وقال ابو يوسف ونحوه
 بعيد العتمة والوتر لا يقرأ فيه الصلوات الا الوتر سنة لايتها تفعل بعد العتمة
 على طريقتين الاولى فلا يثبت حكمها قبل العتمة فاذا عاد العتمة اعاد ما هو مباح لها
 كالركعتين بعد العتمة وفي الثانية لو اوتر قبل العتمة دعت العتمة اعادها باحدا
 وان اوتر بنسبها للعتمة او صلي العتمة على غير وضوء ثم نام وقام وتوضا
 واوتر ثم تذكر ففعله لا بعد الوتر وعند ما بعيدة في الحالين لا يقرأ سنة
 من سنن العتمة كركعتيها قل لا يجزئ ركعتي العتمة قبلها سواء كان ركعتيها
 للعتمة او ذكرها فذلك الوتر وعند عيده حاله التذكرة ولا يبعد حاله النسب
 ولو صلي العتمة وركعتيها ثم تبين له في وقت العتمة وحدها اعادها واعاد
 الركعتين اجماعا لانها باعدها مسئلة قال في المحيط ورد في وقت ركعتي الصدر
 الامام الكبير برهان الاية راجح وكان فيها اما لا تجزئ وقت العتمة في بلدنا
 فان الشمس كما ترتب بطلع الجوز من الجانب الاخر فقبل عتمة صلاة العتمة
 فكتب في الجوز ان الشمس عليك صلاة العتمة ويكفي ان كان يغيب الامام الجوز
 طمير الدين المغربي في ذكر المغرب في ان الشيخ برهان الدين افتى بان عليه
 صلاة العتمة ثم انه لا ينوي القضاة لفعله وقت الاداء على الصحيح قال
 الزاهد في شرح العقود في بلفظ انه ورد في الفتوى في بلاد بلخ على سنن
 الاية الحلواني فان الجوز يطلع فيها قبل غيبوبة الشمس في قصر ليل في السنة
 فافق بقضاة العتمة ثم وردت بخوارزم على الشيخ الكبير شيخ السنة
 البغلي فافق بعدم الوجوب فبلغ جوابه الحلواني في فاس من باب في عتمة
 التي في مجلس وعظ بجامع خوارزم ما تقول فيمن استوطن من الصلوات الخمس
 واحدا هل يجوز له فاحسن الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع براه مع الكوفة
 اورجلاه مع الكعبين كم فرائض ومنوبه فقال ثلث الفوات محل الرابع
 قال فذلك الصلاة الخامسة فبلغ الحلواني جوابه فاحسنه ووافقه فيه
 هذا الذكر ذكرنا هو اوقات الجوارز واما بانه الاوقات المستحبة فالتسبيح
 لايجزئ ان يكون مصححة او متعينة فان كانت مصححة فهي الجوز المستحب اذ الوقت
 والكسافر بصلاته الجوز افضل من الغلبين في السجود والخضرة والصفاء

وفي

وفي جميع الناس الا في حرج الحاج بمنزلة فان الغلبين بها افضل
 في حجة وقال الحلواني ان كان من عزه تطويل التراويح قال افضل ان يبدأ
 بالغلبين ويختم بالسفار وان لم يكن من عزه تطويل التراويح قال الكسافر
 افضل من الغلبين لقوله صلى الله عليه وسلم اسفروا بالبحر فانه اعظم الاجزاء وقال يهزوا
 بالبحر يغفر الله لكم وقال ابراهيم النخعي ما جمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما اجتمعوا على التفسير بالبحر وحده الكسافر ان يدخل مغيبا ويطول التراويح
 ويختم بالكسافر وقال الحلواني والنسبي يبدأ بالكسافر ويختم به وهو الظاهر
 وقيل حد الكسافر ان يصلي في الصيف الثاني وقيل هو ان يصلي
 في وقت لو صلي بترادة مسنونة تركه فاذا فرغ لو طهر له مسنونة طهارة
 امكنه الوضوء والاعادة قبل طلوع الشمس ولا يؤخرها تاخير ايقاعه للشك
 في طلوع الشمس لان ذلك يفيد الصلوة واما في الظاهر هو ان الوقت
 في الصيف واوله في الشتاء وحده الا براد في الصيف ان يصليها قبل المثل
 واما سبب البراد بثلاثة شرائط احدها ان يصلي الصلوة جماعة في مسجد
 جماعة والثاني ان يكون في بلاد الحارة والثالث ان يكون ذلك
 في شدة الحر والليل على استحياب البراد فلو صليها اذا اشتد الحر
 فابر دوايا الصلوة فان شدة الحر من فجع جهنم وقال لعا دحين وجهه الى
 البحر اذا كان الصيف فضلي الظاهر اذا فاعا التي وحركت الرياح فانه
 الناس يقولون فاصولهم حتى يدركوها واما تقديرها في الشتاء فلما روي النسب
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظفر في الشتاء وما ندرى ما ذهب في الزمان
 اكثر ام ما يعني وروى جابر بن سمرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظفر
 في الشتاء حين تزيغ الشمس وفي فاضل ان تكلموا في معرفة الصيف
 والشتاء قال بعضهم الشتاء ما لا يكون فيه على الاشجار وروح ولا عتمة
 والصيف ما يكون فيه التمر والورق والحرث ما لم يكن فيه التمر ويكون
 فيه الورق والربيع ما لا يكون فيه الورق وتخرج فيه التمر واما العصر فب
 فيا هو التاخير ما دامت الشمس ببقية بقية لم يدخلها تغير في الشتاء والصيف
 جميعا ولا يؤثر في تغير الشمس واختلفوا في التغير قال بعضهم هو ان
 يتغير الشعاع على الحيطان وقيل ان يتغير القوس ويصير بحال لا يرضيه

مطلوب
 في قوله الصيف والشتاء
 والربيع والشتاء

كتب الله له برأتين تبارك من النار وبرادة من النار رواه الترمذي
 وقال ابن حنبل من داوم على الصلوات الخمس في الجماعة اعطاه الله خمس
 حصص او لها برقع عنده ضيق العيش ويرفع عنه عذاب القبر ويعطى كتابا به
 يمينه ويرفع على الصراط كالبرق الخاطف ويدخل الجنة بغير حساب لم أر
 هذا الحديث وفوقه الى ابن حنبل من كتب الاصول وذكر ابو الليث في تبيينه
 الغافلين قال ويقال من داوم على الصلوات الخمس في الجماعة اعطاه الله
 خمس حصص او لها برقع عنده عذاب القبر ويرفع عنه ضيق العيش ويعطى
 كتابا به يمينه ويرفع على الصراط كالبرق الخاطف ويدخل الجنة بغير حساب
 ومنها من بالصلوة في الجماعة عاقبة الله باثني عشر حصلة تبارك في الدنيا
 وتبارك في الموت وتبارك في القبر وتبارك في يوم القيمة فاما الثلاثة في
 الجوة الابرار البركة في كسبه وينزع سيما الخيزر من وجهه ويكون بغير حساب
 في قلوب الناس واما التي عند الموت فيقبض عطفها ما جاء به
 الشيخ واما التي في القبر فمكر وتكر وظلمة القبر وضيق واما التي
 يوم القيمة فتسبح بحمد الله وتكبر وتكبر وتكبر وتكبر وتكبر وتكبر وتكبر
 ابن حنبل من افضل الاعمال الصلوة لوقتها رواه احمد والبخاري ومسلم
 والترمذي وابن ماجه وعنه انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان من ملكا بنا در عند كل صلوة يا بني ادم قوموا الى خير انكم انتم التي اودعتموها
 فاطميوها رواه الطبراني في الاوسط والصغير وقال صلعم يبعث مناد عند
 كل صلاة فيقول يا بني ادم قوموا فاطميوها اذ اوتىتم على انفسكم فيقومون
 فيستظفرون ويصلون الظهر فيقفون لهم ما بينهما فاذا حضرت العصر فمقل
 ذلك فاذا حضرت المغرب فمقل ذلك فاذا حضرت العتمة فمقل ذلك
 فينتمون فخرج في خير وخرج في شر رواه الطبراني في الكبير وعنه ابى هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون
 في صلاة الفجر وتصلوا العصر ثم يرجعون الذين باتوا فيكم فيسألهم ربهم وهم
 يعلمون كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم وهم يصلون واثناهم فلم
 يصلون رواه مالك والبخاري ومسلم والترمذي قال القاضي غياض
 الاطهر وقول الاكثرين ان هؤلاء الملائكة هم الحفظة الكتاب وقيل يحفظون

ان يكونوا

ان يكونوا من جملة الملائكة من الحفظة وعنه انس بن مالك قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان اول ما امرت الله على الناس منكم الصلوة واخر ما يبعث
 الصلوة واول ما يحاسب به الصلوة ويقول الله انظروا في صلوة عبد
 فان كانت تامة كتبت تامة وان كانت ناقصة يقول انظروا اهل الجنة
 من يطوع فان وجدوا له تطوعا تمتت الفريضة من التطوع ثم قال انظروا اهل
 الزكوة تامة فان وجدت زكوة تامة كتبت تامة وان كانت ناقصة قال
 انظروا اهل الصدقة فان كانت صدقة تمتت له زكوة رواه ابو يعلى قال
 الغيبة ابو الليث وذكر ان ابليس لعنه الله كان يترس في الزمان الاول
 فقال له رجل يا ابا قرة كيف اصنع حتى اكون مثلك فقال ابليس ويحك
 لم يطلب مني هذا احد فكيف تطلبه انت فقال الرجل اما احب فوكك
 فقال له ابليس لئلا احدث ان يكون مثلي فتبنا ون بالصلوة ولا ياك
 بالحلف صداقا او كاذبا فقال له الرجل لقد عذرت ان لا ادع الصلوة
 ولا احلف بيمين اية فقال له ابليس يا يعلم مني احد بالاجتنال وانما عذرت
 ان لا اضيق ادميا قضا وروى ابو الليث بسنده في تبيينه الغافلين عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصلوة فرضات الرب تعالى وحرب الملائكة وقوة
 الانبياء ونور المعرفه واصل الايمان واجابة الدعاء وقبول الاعمال
 وبركة في الرزق وراحة البدن وسلاح على الاعداء وكرامة الشيطان
 وشيخ بن برصاجا وبين ملك الموت وسراج في قبره وخراس
 تحت جنبه وجواب منكر وتكبر وموتس ورازير معه في قبره الى يوم القيمة
 فاذا كان يوم القيمة كانت الصلوة طلا فوقة وتاجا على راسه وكبا
 على بوزة نور ايسر بين يديه وسرا بينه وبين النار ووجهه للمؤمنين بين
 بين الرب وتغلق الموازين وجواز على الصراط ومفتاح الجنة وكان
 صلعم اذا احسب اهل خصاصة قال قوموا الى الصلوة بهذا اوت قال الله
 مع واخر اهلك بالصلوة واصطبر عليها لانها لك رزقا من رزقك وقال
 صلعم من صلح الصبح فهو في ذمة الله فلا تحرقوا الله في ذمة رواه مسلم في
 صحيحه قال الطائي في هذا دليل على ان صلاة الصبح سبب الحفظ والوصية
 وفتح الافات وقوله في ذمة الله تعالى اي في ضمانه واما ما قال صلعم اذا

في غيرك

كل من يفتي الخس حلت عنك هذه عترة واطمعت عنك هذه عترة وصرفت
عنك هذه عترة ووضعت عنك هذه عترة وغسلت عنك هذه موبقة ثم قال
كف بعد هذه زلني وكان صلعم اذا حربة افر صلي الى انزل به فيتم وقال يا ابا هريرة
عن ابيك بالصلوة فان الله بانك في الرزق من حيث لا تحسب وقال ويب
كانت الكربة العظم تكشف عن الاولين بالصلوة وقال ما نزلت باجر منكم كربة
ال فرغ الى الصلوة وقال صلعم يرفع يديه عن يمينه وعن يساره فيقول لا اله الا الله
وبين يمينه وبين يمينه ثم يركع ركعتين ثم يركع ركعتين ثم يركع ركعتين ثم يركع ركعتين
عين وقال لو لا عبادة الله وصية ربي وبما هم رغب لعبت عليكم العذاب صبرا
وكان ابن المسيب يقول اذا اراني ابنه اي بني لا زير ان صلواتي من اجلك
رجاء ان احفظ فيك وبنو هذه الامة وكان ابوهم صالحا فكان بينه وبين
الاب الذي حفظ بر سبعة اباد والصلح هو القاييم بما يجب عليه من حقوق
الامة وحقوق الخلق وقال صلعم ان الله يرفع ذرية المؤمن حتى يرفعهم به وان كان
دونه في العمل لتورثهم عنه ثم قال الذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بايمان
الامة قال ابن عباس بن ناسخه لعله في وان ليس للانبياء الا ما سعى
فيدخل الله الانبياء الجنة بصلاح الابرار وقال صلعم ان الله يرفع بالصلح
الصلح عن مائة اهل بيت من جيرانه البلاد وقال ان الله يرفع بالصلح الرجل
المسلم ولده وولد ولده واهل وديرة وديرة است حوله فلا يزالون في
حفظ الله ما دام فيهم ويروي ان الله يحفظ بالصلح من بعده ثمانين سنة
قال الفقيه ابو العيث ومثل الصلوة مثل ملك اتخذ غرضا وعمل في ليله وبيته
فيها الوان الطلوع والاشربة بكل لون لذة في كل لون منفعة فكذا الصلوة
وعاينهم الرب الربا وبنوا لهم فيها افعا لا تخلفه بقد هم باليلد ذهم بكل لون
العبودية قال فقال كالطلوع والاذكار كالاشربة ويروي ان من صلى الخس
نال فضل رسول الله صلعم وعج بر ليلة المعراج اني السموات راى في سماء
الدنيا ملائكة قنما منذ خلقهم الله يذكرون الله في كل ركعة ولا يسجدون
وفي السماء الثانية ملائكة تركوا منذ خلقهم الله لا يرفعون رؤسهم في سماء
الثالثة ملائكة سجدوا لله لم يرفعوا رؤسهم الا حين سجد عليهم بنينا
صلعم رفعوا رؤسهم ورددوا على الله السلام ثم سجدوا ثمانية الى يوم القيمة

هو بسم الله
بسم الله
بسم الله

علم لا يصبو

ذلك

ولذلك صارت السجدة في كل ركعة شقين وفي السماء الرابعة ملائكة شقين
وفي السماء الخامسة ملائكة مسبحين في اكرين وفي السماء السادسة
ملائكة مصلين بكبرين وفي السماء السابعة ملائكة مسلمين يقولون
باسم الله منذ خلقهم الله تعالى قال فيهم قلب الله صلعم ان يكون له ولا حقته
عبادة يجمع فيها هذه الاشياء كلها ففعل الخلاص جعل جلاله بهته وشهوته وهو
اعلم به من قبل ان يتم الله صلعم فجمع له فضل عبادة ملائكة السموات كلها
في الصلوة واكرم بها بنيت محمد صلى الله عليه وسلم قال فيهم قام في صلواته بقلبه
واعضائه وادنى اركانها بركوعها وسجودها نال ثواب ملائكة سبع
سموات ومن فيهم من خلقه وقال شقيق البلي ربح فالت الحكماء في الصلوة
عشر فضائل وصالحة ومناجات ومفتاح الخواص وعرض النفس على الرب
والفرج من الكرب والافز من الفزع وسعة الرزق وعافية من الاكفام
وتكفير الذنوب وعون الموحدين فانما الوصلة فلانها عبادة والعبادة
وصلية العبد مع المعبود واما المناجات فقلعه صلعم المصلح ينال ربه
قال الفقيه ربح ثم الذم له فخر على غيره لانه ينال الامير فكيف بمن هو ينال
الجليل الجليل واما مفتاح الخواص فقلعه ربح فقد موا بين يدي جواكم صدقة
ليس في التفسير ركعتان يصليهما قبل رفع الحاجة واما عرض النفس
على الرب ربح فان الصلوة اظهار العبودية والذعان لله تعالى بالعبودية
واقرارهم له بالربوبية واما الافز من الفزع فقلعه صلعم اذا انتم من هذه
الاهوال فافزعوا الى الصلوة واما الفزع فقلعه ربح فلو لا انه كان من مسبحين
يرغب من المصلين قبل وقوفه في بطن الحوت بين يدي يونس بن مئني للبيت
في بطنه الى يوم يبعثون واما السعة في الرزق فقلعه في قصة شعيب
عوم واما اهلك بالصلوة واصطبر عليها لان لك رزقا وقال ربح ومن
اوحى عن ذكرى الامة اجز عن ضيق المعيشة على من اعرض عن الصلوة فمن
لم يرض عنها يوسع عليه واما تكفير الذنوب فقلعه ربح اتم الصلوة طرفي
الزهر وزلقا من البيل ان الحسنات يذبحن السيئات واما العافية
من الاكفام فقلعه صلعم لاجل مبررة اشكم تزدقم فصل فان الصلوة تغفر
واما عون الموحدين فان العون يجمع فيه الوان الطعام كذلك الصلوة

ين

يجمع فيها الوان العبادات والطاعات فاذا صلى العبد ركعتين يقول
 الرب مع عبدك مع ضعفك وقلة جديتك ايبت بالوان العبادات والطاعات
 فيها ما ركوعا وسجودا وقراءة وتسابحا وتحميدا وتكبيرا وتحميدا وسلاما
 فانما مع جلالي وعظمتي وقوتي لا يحيل مني ان امثلك جنة فيها الوان النعيم اوجبت
 لك الجنة بحورها ونعيمها كرامة لا تعدني بالوان العبادات والطاعات بركعتين با
 عفتي بالوحدة ايبت قال الفقيه رحمه الله تعالى المصنف رحمه الله تعالى
 للصلاة است خمس هذه الفضائل فينبغي للعبد ان يواطىء عليها ولا يترك
 منها شيئا قال صلعم من حافظها كانت له نور او برئانا ونجاة يوم القيمة
 ورجل لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برئانا ولا نجاة وكان يوم القيمة مع قارون
 وفرعون واما ما رواه ابن خنبل في صحيحه روى عنه احمد وبنو قيس او قاتنا ولا يفرقنا
 عن او قاتنا مع تمام ركوعها وسجودها بالمعقيل والطائفة وحسن قراءتها
 عطف على تمام اي ومع حسن قراءتها بالتجويد والترنيل وانما اجابها من خارجها
 وتبجيتها عطف على ركوعها اي ومع تبجيتها وتكبيراتها وقنوتها وتشهداتها
 وبان عطف على قنوتها بجميع شئها من الفرائض بيان لك الشرائط والواجبات
 عطف على جميعها وبان بالواجبات ولا يصح عطف على الفرائض لا يصح
 من الشرائط وليس فيها السنن والآداب ويجنب منها ما عطف
 للصلاة ومكرها قال ابن صلعم الصلاة مكبال فخر وقوي وفيه كرم وطهارة
 نقص في الكليل فقد علم ما قال الله في المطيعين قال الله تعالى بل للمطيعين
 اي شدة عذاب في الآخرة او واد في جهنم يسيل فيه صديد اهل النار
 وعنه حديث بن ابي عمير روى عنه انه راى رجلا يصلي ولا يتم ركوعه ولا سجوده
 فقال لو امت على ندامت غير فطرة الاسلام على غير دين الاسلام وعنه ابن
 عبد الله الاشعري روى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راى رجلا لا يتم ركوعه وسجوده
 وهو يصلي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تبت هذا على حاله هذه مات على غير فطرة
 محمد صلى الله عليه وسلم روى عنه الطبراني في الكبير وابو يعلى بسند حسن وابن خزيمة في صحيحه
 وقال ابن صلعم الا اجرهم باسواء الناس سرقة قالوا اي يا رسول الله قال
 الذي يسرق من صلاة قبل وكيف يسرق من صلاة قال لا يتم ركوعها ولا سجودها
 روى عنه احمد والطبراني وابن خزيمة في صحيحه والحاكم وقال صحيح الاسناد وقال

انظر

لا تنظر امر يوم القيمة الى عبد لا يتم صلته في ركوعه وسجوده وقال ما يخاف
 من يحول وجهه في الصلاة ان يحول امر وجهه وجه حمار وقال المصنف
 في الصلاة هكذا قال لا ينظر الله الى صلاة لا يخفى الرجل فيها قلبه مع بدنه ورجله
 ان الله تعالى قال انما يسكن بيتي والقبول الصلاة من فوائدها عظيمة وقطع
 منها به ذكره وكفى نفع من الشبهات من اجلي يلطم الجاني ويؤذي الغريب
 ويرحم المصاب فذلك الذي يرضى نوره في الساعات لشمس ان دعائه
 كسنة وان سألني اعطيتك قلت ولعلنا انما نقض المصير الى لا يقبل الصلاة
 الا من هذا الموصوف ولا يقبل من غيره وقال صلعم من فاني من صلاة
 النصب والتعب قال النوري واما الا الغافل وقال صلعم ان العبد
 يصلي الصلاة لا يكتب له فيها سبعا ولا عشرة واما يكتب للعبد صلاة
 ما عطف منها واعلم ان قول الفقهاء في الصلاة التي لا يحضر فيها القلب
 ولا يتم فيها السنن انما هي صحيحة كقول الطبيب في وصف مقطوع الاطراف
 اهدت سلطان اتاجه فان كان ذلك كافيا بالتقرب بايديها الى
 الملك فالصلاة ان قصه صالحة للتقرب بها الى الله فان او شكت
 ان ترد على المهدر ونزير فلا يبعد من ذلك في الصلاة كما تقدم في الحديث
 من انما تلفت كما تلف الثوب الخفق فيضرب بها وجهه فينبغي للمصلي ان يجمع
 قلبه ويصرف شواغله وعلاجه ان يغض بصره او يضع في بيت مظهر ولا يترك
 بين يديه ما يشغل قلبه وان لا يكون اماما واحدا من المصنوعين
 القلب من حجب الدنيا هو اسهل من نقصان ومنع كل فساد وقد لان
 فليعلم الانسان ان الله في صلاة يتاجى به والمناجى مع الغفلة والاعوان
 حقيق بان يؤدب وليذكر خطا مقامه بين يدي الله تعالى في الآخرة وموقفه
 الحاجات من وسرعة انتقائه من الاجاب ودواعي لاهله والاحباب
 وابداعه في ظلم الراب كيف يفعل عن آخره من هذه عاقبة عيشته قال
 بعضهم ان العبد يسجد السجدة عند باب يتوب بها الى الله تعالى ولو قسمت
 ذنوبه في سجوده على اهل مدينة لم يملوا فيل وكيف ذلك قال يكون ساجدا
 عند الله تعالى وقلبه مضطرب الى هوى ومت الى باطل قد استولى عليه فذل
 الله تعالى ان يوفقنا ويحكم لنا بخير ومن لم يند صلواته على العتق والتمسك لم يزد

من الله الابد كذا قال الرسول صلعم وعمر محمد بن نعيم قال بلغني انه لا تزلت
 الصلوات الخمس صباح ابليس لعنه الله حتى اجمع اليه جنوده قالوا ما لك
 يا سيدنا قال انه قد نزل اليوم بمحمد صلعم وائمة الصلوات الخمس ما لو فعلوا الصلوة
 كانت صلواتهم كفارة لما بينهم قالوا فما جعلنا قال اشغلوا بهم عن موافقتنا وشغلوا
 اليهم الحديث الباطل وزيروا اليهم شغال الدنيا حتى ينجوا عن موافقتنا فان
 هذه الرحمة تنزل عليهم في ميقات الصلوة فاذا اخرجوا لم يصيبوا انكاح رحمة
 قالوا وان لم نستطع ذلك قال فليقم اربعة منكم على واحد منهم في الصلوة
 احدكم من فوقه والاخر من يمينه والثالث من شماله والرابع من تحته اجتهدوا
 فان لم تزد من فوقه يقول انظر الى فوق فان لم يطلع ذنب الى الذر عن يمينه ويقول
 الى يميني فاجتهد انت فيقول الذر عن يمينه انظر الى يمينك فان لم يطلع ذنب
 فها الى الذر عن يمينه فيقول ان لم يطلع فاجتهد انت فان لم يطلع
 فيهبوا الى الذر تحته فيقولون له اجتهد انت لم يطلعنا قال واجتهد الذر هو
 تحت قدميه يقول عجل عجل فان لم يطلع فاجتهد انت تحت قدميه الصلوة
 اربع مائة شهيد ونجاهد ويصعد اليك الاربعون السباطين فيقولون
 في البحر فلما يكون لهم على ابن آدم سبيبه الى يوم القيامة وان هو اطاع واحدا
 منهم لم يكن له من صلواته الا العناء وزدت علي وجهه طائفة النور
 وكان شدة ابن حكيم للحاكم لا يقبل شهادته من يميني يفردها ويقول انه
 لو قصد باب ملوك الدنيا لبس احسن ثيابه وارادني واذا
 صلي فزع يذهب الى باب الله تعالى ملك الدنيا والآخرة افلا ينبغي
 له ان يتزين له باحسن ثيابه وبهذه في فلما ترك استغنى بالصلوة
 فزع فاسق لا يقبل شهادته ويحكمي به وقت الاكل في يد غيره ذر
 وكان جليلا في الرهبان والعبادة فقاتل الاطباء لانه كان من قطع
 يمينه اليد قال قطعوا قالوا لا نقرر الا ان نشرك بالجلال قال لا
 نشد وفي الجبال كنه اذا شرب في الصلوة فاقطعوا يمينه فاني لا
 به من مخافة الله تعالى واجلاله في قلبه فلما وضع في الصلوة قطع يمينه
 يمينه بك واذا اراد الله في الصلوة ينبغي اول ان يقول
 من جميع ذنوبه فقدم الكلام على التوبة وتفاصيلها ونظر قلبه في الفعل

والغنى

الغنى والغنى

الغنى

والغنى الغنى الغنى هو الغنى وقد غل صدره بغل بالسر غدا اذا
 كان في الغنى كذا في الصحيح فغل هذا يكون غل الغنى على الغنى غل
 تغير والغنى هو ضد النقص قال صلعم من غشنا فليس منا قيل هو قول
 على السخيل بغير ثوب فيكون ويخرج من الكفة وقيل معناه ليس على سيرتنا
 الكاملة وهدينا والحقة اصل الحق ان الغنى اذا انزل كلفه ويخرج عن
 الغنى في الحال رج الى الباطن واخفى في نفسه راحة وموقع الحق ان
 يلزم قلبه استغفاله والبغض له والفرار منه وان يدوم ذلك ويبقى وقد
 قال صلعم المؤمن ليس بجود فالحقة ثمة الغنى والحقة ثمة ثمانية امور
 الاول الحسد وهو ان يملك الحق على ان يمتني زوال النعمة عنه فتعظم شدة
 ان اصار بها وتشتد مصيبتها ان تزلت به وهذا من افعال المنافقين الصغار
 والثاني قربة على الضار الحسد في الباطن فتشتد باصبيه من البلاء الثالث
 ان تجرد وتصارم وتقطع عنه وان طلبك واجل عليك الرابع وهو
 دونه ان تعرض عنه استغفار الله الخامس ان يتكلم فيه بالاجل من كونه
 واقفاً يتردد ويتكسر ويغيره التوسل ان يحكيه استغفاره وسخرته
 منه التبع اذ اذ بالضرر وما لم يولم بدنه التفرق ان يمتدحه
 من صلوة رحم وقضاء دين ورد مظلة وكل ذلك حرام واقبل درجات
 الحق ان يحترق في الافات الثمانية المذكورة ولا يخرج بسبب الحق الى ما
 يصح سده ولكن تشغله بالباطن وهو مما ينقص درجتك في الدين
 ويكون بينك وبين فضل عظيم وثواب جسيم ولما حلف ابو بكر رضي
 الله عنه لا ينفعني على سطح وكان قريبه لانه يحكم في واقعة الا انك نزل قوله
 نعم ولا باطل اولو الفضل منكم والسعد ان يكونوا اولو القوي الى قوله
 نعم الا يجنون ان يغفوا الله لكم فقال ابو بكر رضي الله عنه ذلك وعاد الى مكانه
 عليه فالاو ان يمتني على ما كان فان امكنه ان يزيد في الاحسان فاجوده
 للنفس وارغام الشيطان فذلك هو مقام الصديقين وهي من فضائل
 الاعمال المتبرزين فللمحبة وتلاوة احوال عند القدرة احدا ان يستوفي
 حقه الذر يستحقه من غير زيادة ونقصان وهو العدل والثانية ان يحسن
 اليه بالعمو والصلة وذلك هو الفضل والثالثة ان يظلم بالاسخنة

وذلك هو الجور وهو اختياري لا راد له. والثاني هو اختيار الصديقين والاول
منتهى درجة الصالحين والحق اعلم ان الحسد ايضا من نتائج الحقد والحقد
من نتائج الغضب فهو فرع الغضب والغضب اصل الحقد ثم الحقد فرع الغضب
لا يبادى به ولا يورثه فتم الحسد اجبارا كثيرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسد
بأكل الحنات كما تأكل النحل الحطب وقال صلى الله عليه وسلم في النهي عن الحسد وسببها
وغرائه لا تحسدوا ولا تقاتلوا ولا تباغضوا ولا تباغضوا ولا تباغضوا ولا تباغضوا
اخواتي وقال صلى الله عليه وسلم كاد الفقر ان يكون كفرا وكاد الخد ان يغيب القدر وقال
صلى الله عليه وسلم ان سببت امي وادى الامم قالوا وما دى الامم قال الاشر والبطر
والنكارة والتنافس في الدنيا والبناء على النحاس حتى يكون البني ثم يكون
المرح وقال صلى الله عليه وسلم لا تظفر الشاة لا تحبك فيعاقب الله ويهلكك وقال
عمر قال امرت بالمحاسن عدا ونهيت عن المنكرات في غير ارض بعثت اليه فتمت
بين عبادي وقال صلى الله عليه وسلم استيقظوا على قضاء الحاجات بالكمات فان كل ذي غفلة
محسود وقال صلى الله عليه وسلم ان لغتم امرنا في اعداء قتل ومن ادلك قال الذين
يحسدون الناس على ما اوتاهم الله من فضله وقال صلى الله عليه وسلم ست بدخلون النار
قبل الحساب ستة قتل بارسول الله من هم قال الاداء بالجور والعرب
بالمعصية والذم القين بالكبر والتجار بالخيانة واهل الرستاق بالجهالة والفقهاء
بالحسد بين العلماء الذين يطلبون الدنيا يحسد بعضهم بعضا فينتفي للعالم
ان يتعلم العلم لطلب به الآخرة فاذا كان العالم يطلب بعلمه الآخرة
فانه لا يحسد احدا فاذا تعلم لطلب الدنيا فانه يحسد وقال بعض السلف
ان اول خطبة كانت هي لحسد ادم عليه السلام فاحسوا على المعصية وعلى
ان عون بن عبد الله دخل على الفضل بن المطلب وكان يومئذ على واسط
فقال اني اريد ان اعطيك بشي فقال وما ذلك قال ليك والكلبة فانه اول
ذنب عصى الله به ثم قراء واذا قلنا للملائكة اسجدوا لادم الآية وانا بك
والارض فانه اخذ ادم من الجنة اسكنه الله الجنة عودها السموات والارض
ياكل منها الشجرة واحدة ناه عنها فمن حوص اكل منها واخرج الله منها ثم قراء وقال
ابيض منها الآية وقال اياك والحسد فانه قتل ابن ادم حين حسد ثم قراء
واكل عليهم بناء ادم بالحقد وحسد الحسد كراهية النعمة وحسد زوالها بالمنعم

افاهم

عليه

عليه وحسد الغبطة ان لا يحب زوالها ولا يكره وجودها وودا معها ولكنك
تشبه نفسك فيها وبشيء المنفعة قال صلى الله عليه وسلم المؤمن يعطينا والمنافع بحسب
اما الحسد فهو حرام بكل حال الا نعمة اصحابها فاجر او كافر او يوسوسين بها على
تضييع النعمة واف وذات البين فلا يضر كراهيتك لها ولا يضر لك زوالها
فانك لا تحب زوالها من حيث انها نعمة بل من حيث هي آفة الف واما
الغبطة فليست بحرام بل هي آفة واجبة او مندوب اليها او مباحة فان كانت
ملك النعمة نعمة دينية واجبة كالامان والصلوة والزكاة فمذهبة المنفعة وجبة
ويجوز ان يحب ان يكون مثله لانه ان لم يحب ذلك لكان راضيا بالمعصية و
وذلك حرام وان كانت النعمة من الغفلة كالنفاق الاموال في الكارم
والصدقات فاما نعمة مندوب اليها وان كانت نعمة ينفق بها على وجه
مباح فاما نعمة فيها مباح قال الغيبة ابو القيث ليس شي من الاشر اضر من الحسد
يصل الى الحسد خمس عقوبات قبل ان يصل الى المحسود او يطاعه لا يقطع عنه
الثاني مصيبة لا يورج عليها الثالث مذمة لا تجر عليها الرابع سخط عليه
الرب الخامس خلق عنه ابواب الجحيم وعنه الاحف بن تيسر قال
لا راحة للمحسود ولا وفاء للموكل ولا اري لحاين ولا جليل بلجبل ولا حروت
لكن ذوب ولا سودم السبي الخوق قال الغيبة ابو القيث رجاء الله عليه ثلاثة لا يجاب
دعاءهم اكل الربا ومكسر العينة ومن كان في قلبه غل او حسد لمسلمين والمكر
وهو الخديج واصلة صرف العير عما يقصد به كبدية والخيانة في الامانة وهي من علامات
المنافقة كما جاء في الحديث الصحيح آية المنافق ثلاث وذكر منها الخيانة في الامانة
وقال صلى الله عليه وسلم لا ايمان لمن لا امانة له ولا صلوة لمن لا طمورة له الحديث رواه الطبراني
وقال صلى الله عليه وسلم ثلاث متعلقات بالعرش الرحيم يقول اللهم اني بك فلان افلح
والآمانة يقول اللهم اني بك فلان اخان والنعمة يقول اللهم اني بك
فلان اكفر رواه الزبير وكان صلى الله عليه وسلم يقول اللهم اني اعوذ بك من الجوع فانه يترس
الصحيح واعوذ بك من الخيانة فانه يست البطانة رواه ابو داود والآن في
ابن ماجه واما ما ينصب عطف على قلبه اي ويظهر له من الكثرة والبهتان
والغش والغيبة فعدم الكلام على هذه الخصال الاربعة في باب فضيل السواك
فما رجع منه والخصومة وعدم الكلام عليها في افات اللسان التي لا تفي الا انسانا

الغبطة

الحسد

لأن الخشوع يكون في البدن والخشوع يكون في البدن والصوت والبصر قال الله
 في صلاتهم خاشعين وفي الحديث قال رجل راه يفت بحجة في الصلاة لو خشع
 قلبه هذا خشعته جوارحه وقال في البصر خشعنا ابصارهم وقال في الصوت
 وخشعنا الاموات للرحمن اي سكنت كذا في صلب الخلووم والتضرع التذلل
 والخشوع قال الله تعالى يتضرعون وحضور القلب والخصو رغبته الغيبة قال الله
 حاضري المسجد الحرام لان الله امر بالخشوع في الصلاة حيث قال وقوموا لله
 قانتين اي خاشعين ودمج الخاشعين في الصلوات حيث قال والذين هم
 في صلاتهم خاشعون ويعلم انه واقف بين يديه وانه يعلم بان سره وعلم الله
 ولا يخفى عليه شيء من امورهم صدقة في العبادة واحدا منه ونفاذ وانتهى
 وحقيقته اي ظاهره وباطنه ومجاهدة اي عبادة بتأويل ويعلم هو اي المصطفى
 انه يري ربه عز وجل ايضا ويواجهه اي يراه قال تعالى اذا جاءتهم الرسل
 وادعوه لقوله صلوا اذا صلبت فاعلم انك ترى ربك كما جاء في الحديث
 الصحيح قال الا حان ان تعبد الله كأنك تراه فان لم يكن تراه فانه يراك
 يعني الشيء الذي يكيل اركان الاسلام ويحسبها هو الاخلاص والاخلاص ان
 يقف في عبادة الله مع بخله الله كأنك تراه يعني تحضر قلبك ولا تمتعت بقلبك
 الى وسوسة شغل ولا يجرى بخاطرك انك صلي او تقوم ليرك احد او يوتر
 الناس انك رجل صالح متعب ولا ينظر بعينك الى عينيك وشمالك ولا ينظر
 بيدك ولا يخلو برجلك لان من يرى مولاه يغيب عليه الخوف بحيث لا يدر
 على شيء من هذه الاشياء ومن وقف بين يدي سلطان والسلطان ينظر اليه
 يشغره وجهه من الخوف ويقل قوتي يديه ورجليه من الخوف ولا يقدر ان يرفع
 الذباب من وجهه من الخوف فاذا كان هذا حال واقف بين يدي مخلوق
 فكيف حال واقف بين يدي خالق المخلوق فان لم تعلم انك تراه فانه يراك
 يعني لا يتغير في العبودية ولا تفعل بالرياء اجل انك لا تراه بعينك فان لم تكن
 تراه فانه يراك ويرى ما في قلبك من الاخلاص والربا فانه لا يخفى عليه شيء
 في الارض ولا في السماء يعلم خائنة الاعين وما تخفي الصدور وقال صلوا لله
 يا حي يا قيوم لا اله الا انت لا تعجز عن شيء الا ان يمشي على الماء
 الى المفعول من العتول بيان الحاجة اي قبول الصلاة والتضيق التي تضيق

الاجور والنجاء وزعم القليل من سراج عنهما الصلاة ومن كلام الشيخ الامام العالم
 الرباني احمد بن حنبل عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تنبيه المصلين على ما يلزمهم قبل اداء
 الصلوات من المقدمات وبعد ادائها من الخواتم وفي نفسه من الاداء
 والمراقبات اعلموا ان العاقبة التي تبذلونها في الحركات وعليها تنكب افعال
 الصلاة هي هذه الجسد الجامع لهذه الآلات والصفات فاول ما يلزم ان يبا
 من ذنبه المصلي على ربه الذي احل في طاعة الحق فطاعة الله صلاته اصلاح الاغذية التي
 تقوم بها هذه الآلات الجسمية وتوطيد ما بالورع والعظام للنفس التي
 تاكل مما ياكل الانعام عن خواص الشبهة والحرام لان العليل المفسدة للفروع
 انها تسري سريتها من الاصول فاذا كان ذلك كذلك فالصلوة فرع من فروع
 الحركة والحركة فرع من فروع القوة والقوة فرع من فروع الغذاء فاذا طهر
 الغذاء ولدت طهارة في القوة فاذا طهرت القوة ولدت طهارة في الحركة
 واذا طهرت الحركة ولدت طهارة في الصلاة واذا طهرت قبلت
 وعلى اوجه الملايكة حملت وبصلاة الصالحين وصلت واذا افسد
 الغذاء افسدت القوة واذا افسدت القوة افسدت الصلاة ولدت فواني
 الحركة واذا افسدت الحركة ولدت فواني الصلاة واذا افسدت
 الصلاة ردت ولم يقبل ولا على اوجه الملايكة تحمل ولا بصلاة الصالحين
 توصل والتأني من المقدمات ان يتطهر بالطهارة الماء وان يسمع
 وضوء الاعضاء وان يستر العورة من خلال وان لا يرفل ولا يتجمل وان
 يجتهد في تطهير المكان ورعاية الزمان وان يظهر الاقدام من المشي الى المحارم
 والانام وان يظهر الايدي للتكبير قبل ان يرفعها الى الملك الكبير فتناول
 الحرام وظلم الانام بالسبوف والاقلام وان يظهر اللسان لتلاوة
 القرآن من الكذب والبهتان والركور والعدوان وان يظهر الاسماع
 لحسن السماع وان يظهر الابصار للخشوع والاعتناء من النظر الى ما حرم الجوار
 وان يظهر القوا والمعاينة رب العباد من الغش والفساد وسوء الاتقاد
 فاذا اكبر متوجها الى الكعبة فليوجه الى رب الكعبة قلبه وليتل العاتكة بالترسل
 ويركع ويرفع ويسجد بالتكبير والتفصيل واقل ما يواظب عليه في التبعيات
 ثلاث ثلاث في الركعات والسجرات ثم يعتقد حق يقين ان الله يسمع

الاجور

توارة ويظهر الى حركة ويطلع الى خطرة وان في محل الخطاب وان الله عز وجل في
محل الجواب جنبه بالظلمة والصواب جهرا وخافت نطق او صمت فاذا
تحقق معاني التوبة فيمكن مدركا لانوار الهيبة في الحضور لا الغيبة وليكن
للخوارق اذفا وللو سواسنا الى ان يسلم كما يخرج من صلاة فاما وليكن
خروج الصفة الوجه وحفظ العهد ورعاية الود ومجانبة الصد ليتوفر له ربح
المعاملة ويبقى عليه اثار المعاملة ولا يثبت الاوقات الى بين الصلوات
بجاسة الامواس بل يصل الصلاة بالصلاة ويبد الحجة بالحجة اما بالفكر واما
بجاسة اهل الذكر فبالله من صلاة عذرت بهذه الصفات واديت بهذا
الالات ما اغوثا الذنوب وما استمرنا للغيوب وما اكتشفنا للكنوب
وما ادفنا للخطوب وما انجنا للخطوب وما اجننا الى الجيوب وقال في
العوارف واعلم ان من الناس من اذا قال الله اكبر غاب في مطالعة العظمة
والكبرياء واستلما باطنه نورا وصار الكون باسره في فضاء شبح صدره كخزنة
بارض فلاة وقال الشيخ عبد الله الياضي في روض الربايعين عن بعضهم قال سلبت
خلفت في النور رح صلاة العصر فقال الله نعم بهت وبقي كانه جسد ليس
فيه روح من جلاله ثم قال اكبر فظننت ان قلبي قد انفتح من بهية تكبره وسبغني
ان يكون المصلي بين الخوف من الرد وعدم القبول والرجاء في القبول
كما روى الحسن بن علي رضي الله عنهما ان كان اذا اراد ان يتوضا تغير لونه فيقول
بنو ذلك فقال اريد القيمة بين يدي الملك العليم وكان الحسن بن علي اذا
باب المسجدين رفع راسه وقال ابي عبدك بيا بك يا حسن قد اتى المسني
وقد احرست المحسن منا ان يتجاوز عن المسني وانت المحسن وانا المسني
فتجاوز عن المسني ما عذر بجبل ما عندك باكريم ثم يدخل المسجد ويصلي على راسه
اذا حضرت الصلاة ارتفعت فرايضه جميع فريضة وهي في الاياط
في وسط الجنب ثم اذا فرغت الدابة يقال جاء ترعد فرايضه وتغير لونه
فمثل ذلك فعلى جاء وقت اداء الامانة وهي كل ما فرض على العباد
الصلاة وزكاة وصيام وادوين واوكدة الودائع واوكدة الودائع
كتم الاسرار التي عرفت الله تعالى على السموات والارض والخيال بوضوئها
تفتن وما فيها فتبين ان احسنها جزين وان عصبين عوبتين فابين فاشفق

ان بملكتها واشفق منها خشيا من حلقها خوفا على ان لا يوديها ومملكتها
مع ضعفه والكرامة آدم رورانه قال اهل الامانة يتوفى ام بالخروج فتبيل
من حلقها حلقا بنا فان ما هو منا لا يحمل الابناء فخذها وقيل المراد جميع الناس
وقيل الكافر فلما ادرك الحشر اودا ما حملت ام لا احسن ذلك وذكر ان
اربعة العذوبة العاين الزاهدة المشهورة توفيت بالبصرة سنة ثمان
ومائة ولما توفيت سنة كانت في الصلاة فتبيلت على البوارر فظلت
قطعة فضبة في عينها فلم تشع باحج انضرفت من الصلاة وذكر ان فاما الزيادة
التي تليها شقيق البليغ في الكا بر شايخ خواصه ويقال له خاتم الاصرم ولم يكن
اصم واما قصاصم ودة فليس بذلك فتبيل جات امرأة الى خاتم فالتفت له عز
مسندة فخرج منها صوت ربح تلك السحرة وكانها تجلت واستبقت فقال
لها خاتم ارفع صوتك يري في افقه انه اصم فترت المرأة بذلك وقالت
ان السمع الصوت فقلب عليه اسم الهمم دخل على قصاصم بن يوسف امام
بلخ وذكر القصة بنما وما الزند وسبني صاحب الروضة وانه دخل عليه عصم
بن يوسف فانه قال في الروضة بجلي ان خاتم الاصرم لما جلس للعادة الى الوضوء
اجتمع عنده خلق كثير رجال ونساء فبلغ جفوه الى فقه بلخ فسدوه وجا فوجد
الى عصام بن يوسف وقالوا ان فاما رجل جاهل لا يحسن شيئا من العلم والتم
والوضوء والصلاة وانه ليصل الناس بجعله قال فركب عصام مع امرئ
بجند عظيم وخرجوا الى موضع مجلب وادافه خلقا كثيرا لا يحسن عدوهم فخرجوا
من ذلك فتعرب اليه عصام وقال يا خاتم تعلم الناس العلم قال لا ولكنني اعلم
واذكر لهم الموت قال يا خاتم هل تعرف الله نعم قال نعم قال وكيف تعرفه
قال كما وصف نفسه فقال قل هو الله احد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم
يكن له كفوا احد قال يا خاتم فاحم الله على العباد قال لا ابتار يا واره قال
يا خاتم من العالم قال العالم الذر لا يخاف من المخلوقين ولا يستند الى
شيء من منافع الدنيا قال يا خاتم من العابد قال لا يستعمل الصدوق في اوده
قال يا خاتم من الزاهد قال لا يعمل على الآخرة لاجل الله تعالى فقال لعصام
بن يوسف يا خاتم هل تحسن ان تقص قال نعم احسنة ثمذنت شقيقا في
ثلاثين سنة حتى تعلمت الوضوء والصلاة قال يا خاتم كيف يتوضا ويصلي

قال اذا غارب وقت الصلاة سبغت الوضوء، واتوضا، وضوءين وضوءا
طاهرا وضوءا باطنا قال عظام يا خاتم عرفت وضوء الظاهر وضوء الباطن
قال خاتم انما يتم الوضوء الظاهر بالوضوء الباطن وضوء الظاهر استحقاق السنة
وضوء الباطن ان تغسل قلبك بالتوبة والاستغفار من الذنوب وتظهر
قلبك من الغش والخيانة والعداوة وتغسل اعضائك بالماء الطاهر فهذا هو
الوضوء ان جميعا ثم اذا فرغت من الوضوء استوت قائما في الموضع الذي اصاب فيه
حتى يستوي كل عضو مني مكانه وارر الكعبتين بين حاجتي والمقام الى مقام ابراهيم
عزم كمال صدر رد اسديع فوقي بغير ما في قلبي وكان قدني على الهراط والى الجنة
عزمي عزمي والى عزمي رسل ملك الموت من خلقي والى انما اخرج صلا في ثم اكبر
تكبير ابا حنيفة ارا بالقطعة واذا راء فراءة تفكر وترجل قال يا خاتم كيف تقرأ
بالتربيل قال اذا راء حنيفة اذا درست مائة وخمسة مائة رحمة رجوتها واذا درست
مائة عذاب خفت منه واركن ركوعا بالتواضع قال وما الركوع بالتواضع
قال ان تسوي ظهرك مع الارض في الركوع وتبذل ضبعيك وتبذل الى موضع
السجود واسجد سجودا بالتواضع قال وكيف سجد بالتواضع قال ان تغسل ركبتيك
اليمين الى الارض قبل اليسر ثم اليد اليمنى ثم اليد اليسرى ثم الجبهة ثم الالفة
وسجد على سبعة اعضاء وتجاوب انك لا تقبل الى ان تسجد الثانية وتظن انه
ليس على وجه الارض فركب اسديع عالم بشانك ثم اسجد ثم تجلس على السجدة
واستشهد على الرجا وسلم على السنة وسلم بالاحكام واوقو من الصلاة
بين الرجا والخوف فاذا دخلت بالرجاء واذا خرجت خرجت مع الخوف
اخاف ان اسديع قبل هذه الصلاة امر ضربا على وجهي ثم اتعاهد احدى على
قال خاتم يا عاصم شغل الناس باذاه الفرائض وغفلوا عن قبول الفرائض
يا عاصم نصحت اهل ان لا يحلوا في غفلة اوقات بعد الفرائض من الصلاة فاني
اخاف ان اسديع قبلها من امر ضربا على وجهي ان في بعد الطعام فاني اخاف
ان سبغت وانه محرم صلوات جيا عوانك عند النوم فاني اظن كافي نائم على
لحد فقلت اعوف كافي اصبح عدا ام لا اصبح قال عظام يا خاتم كذا الصلاة
ومنه كم تصل هذه الصلاة قال كذا الصلاة في هذه ثلاثين سنة فبكى عظام فزال
عزمه ووضعه بده على ام راسه وقال يا عاصم لك الويل فانك تدعو الخلق الى

تدخلت

خلق اسديع وتذكر لهم العلم ولم تغسل ركنين مثل هذه الصلاة في جميع عمرك
وقال عظام حاصليت من صلاتي مثل هذا فقط ثم رجع عظام من عنده ووزن
نفسه ومقدرة بوزن نفسه وراهم للمعزة ذكر هذه الحكاية بتمامها الزند وسمي
في الروضة قال خاتم يا خاتم يا عظام اذا دخلت على امير او على سلطان فترفع
من خوفه ومهيبته ويقت بين يديه بالخوف الادب وتغاهد افعالك واقل لك
لك لا يحصل منك فوقي ولا تغفل لاسرني شك الامير فبستوجب عتابه اى عتاب
الامير او عتابه وهو الى الامير بملك مخلوق وتخرج الى الله في فعل وقفت يا عظام
مثل ما وقفت بين يدي الامير ويوعيد الوال للحال امر والحال ان عبيد متقوا
الحال الرافق واسديع خالق الخلق اجمعين ويصورهم ورازقهم ومحوهم
ومقتلهم في حال الى حال من صفة الاسم ومن فقر الى غنى ومن سعادة الى شقاوة
يا خاتم كلام خاتم الامير ثم قال المولف راجع نال اسديع ان زرقنا الاخلص
والتوفيق وحسن حادثة الامر والتفديح بفضل ذكره انه سمع قريب مجيب
وانه اعلم **فصل في عدد الركعات في الصلوات المفروضة**
والواجبات والسنن المؤكدة والسنن المندرجة تحتها اعلم ان عدد ركعات
الفرص في حق المقيم في اليوم والليل سبعة عشر ركعة بربع وتسعين ركعة
خمس منها فريضة وستة عشر ركعة ركوعا واربع وثلاثين سجدة ومائة وثلاثين
سجدة وتسع تسعادات وخمس تسعادات ركعة الف واربع للظهر واربع
للعصر وثلاث للمغرب واربع للعتمة وفي يوم الجمعة خمس عشر ركعة تفصل بين
مكان الخطبة **سؤال** ما الحكمة في وجوب الصلوات الخمس في خمسة اوقات
مختلفة **الجواب** لان اسديع يظهر في كل وقت قدرة جديدة فاطهرات
ابها العبد خذمة جديدة يظهر اسديع عند صلاة الفجر ثاب ظله البليل واحدا
الربا وعند الزوال يتم حيا الشمس وتكثر حرارتها لتطبخ قمار الصيف في الصيف
وتنار الشتاء في الشتاء وعند العصر يغفل ذلك كبدنا تفقد الاشياء وعند
الغروب يذهب نور النهار ويأخذ بظلمة الليل وعند العتمة يذهب الشفق
فيظهر عند كل صلاة قدرة جديدة ولما اجمع الخلق لم يعبروا على مثل ذلك
فاظهر انت ليعا العبد في كل وقت خذمة شكر المصنع ليبارك لك في كل
وقت يهديك وهو بديرة الرحمة والنعمة كما قال الزند في الروضة قال

ذكر

وقالت العتبات، هذا ظهر بالشرح ولا سवाल على الشرح. قال وسالت الفضل
ابن محمد بن مكي فقلت لم كانت صلاة النحر ركعتين والظهر والعصر اربعاً والمغرب
ثلاثاً والعتمة اربعاً قال الشرح فقلت زوني فقال قالت الحكماء لان كل صلاة
صلاة بنى آدم من الانبياء في وقتها فاذخرنا الله سبحانه لا نحر صلواتنا لو افعلنا
او ليك الانبياء فاما النحر فاما كانت ركعتين لان اول صلاة ابونا آدم
يوم لا اخرج من الجنة اظلمت عليه الدنيا وجن الليل ولم يكن رائي الظلمة قبل
ذلك فخاف من ذلك خوفاً شديداً فلما اصبح واشفق النحر صلوات ركعتين شكر
الله الاول في شكر النجاة من ظلمة الليل والثانية شكر وضوء النهار وكانت
منه تطوعاً فاذخرنا الله سبحانه بذلك لئلا يذهب عنا ظلمة المساء لما ذهب عنه ظلمة الليل
ويصور علينا نور الطلوع كما نور عليه نور النهار. واما صلاة الظهر اربع ركعات
فاول من صلوات ابراهيم عليه السلام لا اذ يذبح الولد ثم يودى فصدقته الزوايا وكان
الله عند الزوال ونظر ابراهيم عليه السلام الى الغداة وكان في اربعة احوال حال
النحر فبرقع الله سبحانه ذلك بالغداة وحال علم الولد فكشف الله عنه ذلك الغم
وحال الغداة الذي قد اذ الله سبحانه بذكر عظيم وحال رضى الله سبحانه منه فضله
عند ذلك اربع ركعات لكل ركعة شكر لما صنع فاذخرنا الله سبحانه بذلك وقال
صلوات اربع ركعات الظهر لا وفعلكم لذي العيس الذين لما وقعت حيلة لذي
الولد وابيكم من الغم كما تجتبه وافديكم من النار كما قد فيه وارضى عنكم كما رضيت
عنه واما صلاة العصر فاول من صلوات يوسف عليه السلام حين اذخرنا الله سبحانه من بطن
الحوت وكان في اربع ظلمات ظلمة الزلزلة وظلمة الماء وظلمة الليل وظلمة بطن
الحوت وكانت نجاة عند العصر فضله اربعاً شكر الله سبحانه تطوعاً له وفرضاً
عليه فقال عبد الله صلى الله عليه وسلم اربعاً لا يجزيك من ظلمة المطايا كما يجزيك من ظلمة بطن
الحوت ومن ظلمة العتمة كما يجزيك من ظلمة الماء ومن ظلمة جهنم كما يجزيك من ظلمة الليل
ومن ظلمة البقرة كما يجزيك من ظلمة الزلزلة واما صلاة المغرب فاول من صلوات
عيسى عليه السلام حين اذخرنا الله سبحانه ان قومك يدعونى ثالثاً فقلت فضله حينئذ
ثلاث ركعات وكان بعد غروب الشمس فاذكر الله الاول في شكر النجاة من ظلمة الليل
والثانية لشدة غم والده واثالث الله لاثبات الاوهية منه فاذ كان يوم
العتمة يقول الله سبحانه فقلت للناس اخذوني وامي الكهين فاذخرنا الله سبحانه قال الله

يستوي

يوم يفتح الصادقين بعد موتهم فقلت ذلك يكون عليه الحسب ويحجبه من ان يروى
من الغم الاكبر فاذخرنا الله سبحانه ليكون عليه الحسب كما يكون عليه ويحجبه من ان يروى
كما يجاه الله سبحانه ويؤمن من الغم الاكبر كما فعل به واما العتمة فاول من صلوات
موسى عليه السلام حين نزل الطلوع عليه فاذخرنا الله سبحانه في غم المرأة وغم اخيه
مارون وغم عده وغم اولاده ففجأه من ذلك كله وسمع من ديانته
ان انا ربك يعني فاذكر اجمع بينك وبين اخيك واذخرنا الله سبحانه على عذرك
فما سمع ذلك وكان في وقت العتمة الاخرة صلى اربع ركعات لكل حال
ركعة فاذخرنا الله سبحانه بذلك فقال عبد الله صلى الله عليه وسلم اربعاً لا يهديك كما يهدي
واخيك كما يهديك واذخرنا الله سبحانه بينك وبين الانبياء والصديقين كما جمعت
بينهم وبين مارون واعطيك الطلوع عذرك ابليس كما اعطيت الطلوع عذرك
اذخرنا الله سبحانه كانت الصلاة في اوقات مختلفة بركعات معدودة وكذا
في روضة الزند وسب. وفي حق المسافر احد عشرة ركعة ركعتي النحر وكذا
للظهر وركعتي العصر وثلاث المغرب وركعتان للعتمة والوتر ثلاث
يستوي في المقيم والمسافر وفاضل يستويان المقيم والمسافر في صلاة العتمة
على لغة الكوفي البراغيث والسني المؤكداً استثنان وعشرون
ركعة يستويان فيها اي في السنن المقيم والمسافر كذلك هذا على لغة
الكوفي البراغيث اعلم ان النوافل اقل من الفرض في اللغة الزيادة
ومن سميت العتمة تعلقاً لانها زيادة على ما وضع له الجهاد وهو اعلاه كلمة
الله سبحانه وتعالى ولد الوالد ناطلة لانه زيادة على الولد قال الله سبحانه ووهبنا
له اسحق ويعقوب نافلة وفي الشرح عبارة عن فعل ليس فرض ولا واجب
ولا سنن وكل سنة نافلة وليس كل نافلة سنة فالتوافل انهم من السنن
لانها مشتملة عليها قال القاضي الامام ابو زيد النعماني في شرحه لغير نقصان يمكن
في النوافل لان العبد وان علمت ربه لا يجوز له ان يعصيه حتى ان احد الوترين
ان يصلح الفرض من غير تقصير لا يلزم على ترك السنن وفي السراج الوهاج انما
كان التعلق حكماً للفرض لان ما يصلح الفرض لا يفسد من تقصير وغفلة وغير ذلك
وفي معنى التكبير وجهاً واحداً ان كل ركعة كانت من الفرائض على ما ورد
ان اول ما يحاسب العبد على الصلاة فان ترك منها شيئاً يقول الله سبحانه انظر

قلت المراد من قوله السلام ان وجدت ناقصة من حيث الصفة الكافية في الذات كالطهارة والتعدي فيكمل هذا النقص
 الواقع بانها من حيث الثواب فيكون الغرض كماله بذلك فيحصل الثواب للصلاة التي قد اتمت من غير نقص فيها ولو جاز
 الطهارة والتعدي لان النوافل تكون مكمل للواجب اذا المزج لوصف النقص لكونه ناقصا وصفه يقتضي
 يقتضي الذات فلا يترتب وجود الموصوف اولاً لا التكامل انما هو للموجود دون المعلوم وقيل ان التكامل يكون
 للمزج من الغرضين فيخرج هكذا اربعة اقسام من الاسلام

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان سبب العبد
 من عيوب يوم القيمة الصلاة فان وجدت ناقصة من غير نقص
 في الوضوء او في غيرها من فروعها لم ينقص من ثوابه شيء

الى عبد ربه هل يجدون له نافذة فان وجدت مكملت الغرضين فما وادخل الجنة
 وان لم يكن في ثوابه مكمل لا دخل من النقص بالسبب والنفقة وبذلك سببها ووجوبها
 وشركه الحشوع فيها وبذلك اكمل بعض الصفة دون العدد والاصل في ذلك انما هو
 المظنوعات بعد الغرضين من غير مكمل النقصان وقيل الغرضين مطلقا لطلوع الشمس
 فان الشيطان يقول لم يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعن في ترك
 ما كتب عليه انتهى وكذا قيل في صلاة الفجر وبها سنة الفجر وبها سنة الفجر
 اكتملت سنة الفجر وكذا قيل انها قريبة من الواجب وبذلك على حاجتها
 الكفو ولا يجوز ان يصليها فاعدا مع القدرة على القيام ولا يجوز ادائها ركبا
 من غير عذر ولا ان يصليها من لم يبرحها في سفر ولا حضر وقال صلح في ركعتي الفجر
 خير من الدنيا وما فيها وقال ما خير من خمر الغم وقال صلوا بها ولو طردكم الخيل
 ودمتم في الجسوط سنة الظهر لانها بين الظهر والظهر اول صلاة فريضة وذكر ما هو
 الاول اولى في التسبب وقد قيل ان سنة الفجر واجبة حتى لو انتهى الى الامام
 وهو في صلاة الفجر وحشة ان يوتر ركعة فانه يصليها بعد الصلوة ويدخل مع الامام
 بعد فرائضها من غير ان يجزئ ان يوتر الركعتين من الغرضين وبذلك
 الامام في التسبب فانه يصلي سنة عند ان يوتر واجبة بوسع بعد الصلوة
 او في الصلوة ان لم يجد موضعاً وسنة الكراهية ان يصليها فمخاطبة للصلاة اذا
 كان يجد موضعاً غيره وسنة فيها الا اذا في البيت لان الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتيها
 في البيت وكذا سائر السنن الا فضل السنن في البيت الا انما هو في
 على ما في بيان في هذا الفصل واختلفوا في وقت ادائها سنة الفجر المستحب
 قال بعضهم بوقت الفريضة وقد قيل ان العالم اذا كان مشغولاً بالفتور
 يجوز له ترك السنن الا سنة الفجر خاصة فانه لا يجوز تركها ثم اذا كانت
 سنة الفجر على الاثر ولا يتبعه عندها وقال محمد احب الي ان يتقنه اذا امكنه
 الشمس الا قبل طلوع قيام الظهيرة واما عندها فلا يتقنه الا اذا كانت مع
 الغرضين بقا للغرض سواء تقضى الغرضين بجاء او وحده الى وقت الزوال وفي
 ما بعده اختلف المشايخ فيه فيقول تقضى الغرضين وحده ويجزئ بقية السنة منه
 بقا وفي الهداية اذا كانت ركعتي الفجر لا يقضيها قبل طلوع الشمس لانها سبقت
 نفلها مطلقاً وهو مكره بعد الصبح قال ولا بعد ارتفاعها عندها وقال محمد احب

اولى الوجوه من غير النقص عليه وسلم انه قال في صلاة ركعتين
 بعد الزوال تنقص من ثوابها ما كان في ركعتين وسجدة من صلاة سبعون
 الف ركعة يستغفرون له في الدنيا وكان صلى الله عليه وسلم
 لا يدع اربع ركعات الزوال يطيلهن ولا يقول ان الواجب السجدة
 فتعني في هذه السجدة فاحب الي ان يركع في ركعتي الفجر

الحب الى ان يقضيها الى وقت الزوال لان الله صلى الله عليه وسلم قد علم انها بعد ارتفاع
 الشمس عذرة ليلولة الترتيب ولما كان الاصل في السنة ان لا تقضى الا في وقتها
 الغرضين بالواجب والحدوث وروى في قضائهما بقا للغرضين قال في الحاشية
 قول محمد احب الي ان يقضيها قريب من الزوال لان قوله احب الي دليل
 على انه لا يوم عليه في الترك وبها قال لا يتقنه وان قضى فلا بأس به واما
 سائر السنن سواء ما فلا يتقنه بعد خروج الوقت وحدها واختلفوا
 في قضائهما بقا للغرضين على ما بينت من بعد ان شئت وترتج واربع قبل
 الظهر يعني بتسليمين وهن مؤكدة ان قال في المزدحم في كل ركعة نحو اربع
 عشر آيات وكذا في الاربع بعد العشاء وان ارادها بتسليمين لم يكن
 معتد به من السنة كما روى ابو ايوب الانصاري قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
 بعد الزوال اربع ركعات فقلت ما هذه الصلاة التي تداوم عليها قال
 هذه ساعة يعجز الله فيها ابواب السماء فاحب ان يصعد في فيها على ما
 قلت اني كل من رواة قال نعم قلت بتسليم واحد ام بتسليمين قال
 بتسليم واحد ولان النفل ينح للغرض اربع ركعات النفل الا ترى ان
 الفجر لما كانت ركعتين كان نفلها مثله واما بعد الظهر شريح ركعتين بتسليم
 والجمعة اصلها اربع وبسبب الخطبة عادت الى ركعتين فكان النفل
 اربعاً على اصل القياس واما صلاة العيد فتشبه صلاة الجمعة فجعلت ركعتين
 لانها بتمام حج عظيم فبنى على الايسر كما تروى في صلاة الجمعة تأخير اذان التحفيف
 فان تركت سنة الظهر الاولى حشية فونت الجماعة فالصحيح انه يقضيها
 بعد الغرضين ويقضيها قبل الركعتين عند محمد وعند ابن يوسف يقدم الركعتين
 على الاربع وينوي القضاء عند ابن يوسف وفي النوادر قال ابو حنيفة
 وابو يوسف يبدأ بالركعتين وقال محمد بالاربع ثم ينوي القضاء وعندهما
 وعند ابن حنيفة لا ينوي القضاء فيكون تقوعاً ابتداء فلا يفتقر الى نية
 القضاء وفي الجملة يوجب تقدم الركعتين عندهما وقال محمد يقدم الاربع على
 الغنور وركعتان بعد اى بعد الظهر وبها مؤكدة ان لا يركع على ردة
 انه سئل عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنهار فقال اربع ركعات قبل الظهر
 وركعتان بعد العشاء ام جيبية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في صلاة ركعة

في قولنا لا تطأ
 في قولنا لا تطأ

في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية
وقيل هو يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية
بناء على اختلافهم في تاريخه
لما روي عن جماعة من علماء الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في العصر
ركعتين وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين بعد الفجر
ولا يفتد منهن سنة رابعة

والاربع قبل الظهر بقية الجهر
في المختار
قال في المختار من تأمل في هذه عشرة ركعة الجهر

ويستحب ان يصلي بعد الظهر اربع ركعات في وقتها
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتها
ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد العشاء وركعتين بعد الفجر
في المختار من تأمل في هذه عشرة ركعة الجهر

روى ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا قال يا رسول الله
ما اجد في حديثك من صلاة الا اربع ركعات في وقتها
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا هذا انك لا تدري اني قد رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان صلاة ركعتين في وقتها افضل من صلاة اربع ركعات في وقتها الا في وقت الفجر

وعنه ابي جهم رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا قال يا رسول الله
ما اجد في حديثك من صلاة الا اربع ركعات في وقتها
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا هذا انك لا تدري اني قد رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان صلاة ركعتين في وقتها افضل من صلاة اربع ركعات في وقتها الا في وقت الفجر

وفيها من السنة الراتبية بعد المغرب ركعتان
وما زاد عليها فغير راتبية والراتبية في وقتها افضل من غيرها
عليه وسلم في وقتها افضل من غيرها
في وقتها افضل من غيرها
في وقتها افضل من غيرها

قال في المختار من تأمل في هذه عشرة ركعة الجهر
في المختار من تأمل في هذه عشرة ركعة الجهر
في المختار من تأمل في هذه عشرة ركعة الجهر
في المختار من تأمل في هذه عشرة ركعة الجهر

وعنه عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا قال يا رسول الله
ما اجد في حديثك من صلاة الا اربع ركعات في وقتها
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا هذا انك لا تدري اني قد رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان صلاة ركعتين في وقتها افضل من صلاة اربع ركعات في وقتها الا في وقت الفجر

في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية
وقيل هو يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية
بناء على اختلافهم في تاريخه
لما روي عن جماعة من علماء الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في العصر
ركعتين وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين بعد الفجر
ولا يفتد منهن سنة رابعة
في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية
وقيل هو يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية
بناء على اختلافهم في تاريخه
لما روي عن جماعة من علماء الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في العصر
ركعتين وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين بعد الفجر
ولا يفتد منهن سنة رابعة
في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية
وقيل هو يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية
بناء على اختلافهم في تاريخه
لما روي عن جماعة من علماء الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في العصر
ركعتين وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين بعد الفجر
ولا يفتد منهن سنة رابعة

قلت عايشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا قال يا رسول الله
ما اجد في حديثك من صلاة الا اربع ركعات في وقتها
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا هذا انك لا تدري اني قد رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان صلاة ركعتين في وقتها افضل من صلاة اربع ركعات في وقتها الا في وقت الفجر
قلت عايشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا قال يا رسول الله
ما اجد في حديثك من صلاة الا اربع ركعات في وقتها
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا هذا انك لا تدري اني قد رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان صلاة ركعتين في وقتها افضل من صلاة اربع ركعات في وقتها الا في وقت الفجر

الحكمة في السنة والفرض

ولو حكمكم بعد الفريضة قبل ان يودي السنة كان ثوابه انقص من ثوابه
مؤدبا قبل الحكم وكبره للمام ان يتنقل في مكانه الذي صلى فيه الفريضة ولا
يكبره للماموم ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم احرركم اذا حصل ان يتقدم او يتأخر ولا ان
الامام اذا حصل في مكانه فخل في صلاة الفريضة فافترس وقدر
ايضا ان ذلك يستحب للماموم حتى تستوفى الصفوف ولا يكون على
ترتيبها كما يكون في الفريضة كذا في الكرخي واصل ما يتنقل به في الليل ثمانية
ركعات واعلم ان صلاة الليل افضل من صلاة النهار لقوله تعالى في
تجوهم عن المصاحف ويزاد في صلاة الليل ثم قال فلما علمت نفس ما اخرجني
لهم من قوة اعين فذل على ان ثواب قيام الليل خير من ركعتين وقال صلى الله
عليه وسلم افضل الصلاة بعد صلاة الفريضة صلاة الليل ومن كثرت صلواته بالليل
حسن امر وجهه بالخير فان اختار ان يجزئ الليل جزئين فانقص
الاخير افضل لقوله تعالى والمستغفرون بالأسحار وقال في رواية اخرى
يستغفرون وان اختار ان يجزئ الثلثين فالاوسط افضل عندنا لان الذكر
في الاوسط اقل وقال ما لك الثلث افضل عندنا واما نوافل النهار فافضل
ان يصليها اربعا اربعا ولا يسلم في الوضوء وان صلى ركعتين ركعتين
جاء ولا يكبره والا فضل الاربعة وفيه اقول اصحنا جميعا ونكره الزيادة
على الاربعة بتسليمه بتحية واحدة فاما نافلة الليل فقال ابو حنيفة ربح
ان شئت صلى بالليل اربعا بتسليمه وان شئت تسليمة وان شئت
ثلاثي ركعات بتسليمه ونكره الزيادة على ذلك في الصحيح وقيل لا تكبره
لان ذلك وصلا بعبادة كذا في الوجه لكن الا فضل اربعا بتسليمه
واصح قيلوا ونهركا وقال ابو يوسف ومحمد الا فضل في الليل ثلثي
وفي النهار اربع اربع وعند ابو حنيفة فيها اربع اربع لان حنيفة ربح ان
التي صلح كان يصلي بعد العشاء اربعا روت عايشة وقالت عايشة
رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بعد العشاء اربع ركعات لا تسأل
عن حسنات وطولهن ثم يصلي اربعا لا تسأل عن حسنات وطولهن ذلك
صلح يوم اطلب على الاربعة في الصحيح ولو اخرجت الفريضة بنية الاربعة ثم اتممتها
لم يضر الا فتنه ركعتين في ظاهر الرواية وعنه ابو يوسف بربعة فتنه في صحيح

وافضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل ومن كثرت صلواته بالليل
حسن امر وجهه بالخير فان اختار ان يجزئ الليل جزئين فانقص
الاخير افضل لقوله تعالى والمستغفرون بالأسحار وقال في رواية اخرى
يستغفرون وان اختار ان يجزئ الثلثين فالاوسط افضل عندنا لان الذكر
في الاوسط اقل وقال ما لك الثلث افضل عندنا واما نوافل النهار فافضل
ان يصليها اربعا اربعا ولا يسلم في الوضوء وان صلى ركعتين ركعتين
جاء ولا يكبره والا فضل الاربعة وفيه اقول اصحنا جميعا ونكره الزيادة
على الاربعة بتسليمه بتحية واحدة فاما نافلة الليل فقال ابو حنيفة ربح
ان شئت صلى بالليل اربعا بتسليمه وان شئت تسليمة وان شئت
ثلاثي ركعات بتسليمه ونكره الزيادة على ذلك في الصحيح وقيل لا تكبره
لان ذلك وصلا بعبادة كذا في الوجه لكن الا فضل اربعا بتسليمه
واصح قيلوا ونهركا وقال ابو يوسف ومحمد الا فضل في الليل ثلثي
وفي النهار اربع اربع وعند ابو حنيفة فيها اربع اربع لان حنيفة ربح ان
التي صلح كان يصلي بعد العشاء اربعا روت عايشة وقالت عايشة
رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بعد العشاء اربع ركعات لا تسأل
عن حسنات وطولهن ثم يصلي اربعا لا تسأل عن حسنات وطولهن ذلك
صلح يوم اطلب على الاربعة في الصحيح ولو اخرجت الفريضة بنية الاربعة ثم اتممتها
لم يضر الا فتنه ركعتين في ظاهر الرواية وعنه ابو يوسف بربعة فتنه في صحيح

قلت عايشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا قال يا رسول الله
ما اجد في حديثك من صلاة الا اربع ركعات في وقتها
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا هذا انك لا تدري اني قد رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان صلاة ركعتين في وقتها افضل من صلاة اربع ركعات في وقتها الا في وقت الفجر
قلت عايشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا قال يا رسول الله
ما اجد في حديثك من صلاة الا اربع ركعات في وقتها
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا هذا انك لا تدري اني قد رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان صلاة ركعتين في وقتها افضل من صلاة اربع ركعات في وقتها الا في وقت الفجر

ولو اتمعت سنة الست او الثمان ثم افسد ما فعله قضاء ركعتين في ظاهر
الرواية وعنه ابو يوسف رواه ابن وهب في رواية يونس روى ابو يونس
قضاء ما نذر وتكون ركعة واحدة وموجب الصلاة في التطوع ركعتان وانما يلزم
الشفع الثاني في اتمعت اليه في ان لا يترك كل شفع من التطوع كشأن على
حدة الا يرى ان يتركه في كل ركعة من الصلاة وسورة واذا قام الى الثالثة
يسنعه كما يستفتح عقيب التوبة ولو اوجب على نفسه تسليمة فاذا كان يتكلم
لم يخرج عن نذر وان اوجبهما بتسليمتين فاذا كان يتكلم جاز عن نذر
ويؤيد على ان التوبة في الاربع تسليمة واحدة اكثر فضيلة قال في القول
وهذا بمنزلة من جعل على نفسه ان يصوم اياما متتابعة فصاها متفرقة لم يخرج
ولو اوجبهما متفرقة فصاها متتابعة اجزاء ولو قال لله على ان اصلي
ركعة يلزم ركعتان وقال ثقات ركعتان يلزم اربع لان التطوع لا يجوز
ان يكون فترته ولو قال لله على ان اصلي نصف ركعة يلزم ركعة لان الشفع
واذا ارغمة ركعة وجب عليه ركعتان لان التطوع لا يكون وتراوية اكله
قول ابو يوسف وهو المختار ولو قال لله على ان اصلي ركعتين بغير وضوء
لا يلزم شي عنده وقال ابو يوسف يلزم ركعتان بوصور صحيحة للنداء
ولو قال ركعتان بغير قراءة لزم ركعتان بقرأة اجماعا لان الصلاة
بغير طهارة ليست بعبادة وانما بغير قراءة فهي عبادة ولو قال لله على يوم
نصف يوم او نصف حجة لا يصح نذره وعنه محمد يلزم صوم يوم وحجة لانه
لا يستعصم فوجب تمامه كذا في ايجاع الصربي ومن دخل في صلاة النفل ثم
قضاء ما نذر او دخل فيها قضاء ما نذر كما اذا قام الى الخامسة
منها ثم افسد لا يقضيها ثم ايضا لا يلزم الا ركعتان وتكون ركعة واحدة
ركعة عندهما خلافا لابي يوسف وقول افسد ما سوي قد استبعد
او بغير فعله كما لم يتم نرى الله وما استبعد وكذا قرأة اذا حاضرت في التطوع
يجب القضاء بخلاف الوضوء فان صلى اربع ركعات وقعد في الاوليين
ثم افسد الاخرين قضى ركعتين لان الشفع الاول قد تم والقيام الى
ان لا يترك بمنزلة تجزية مستندة فيكون ملزما وقال ابو يوسف قضى اربعاً
وهذا اذا افسد الاخرين بعد الشروع فيها بان قام الى الثالثة ثم افسد

اما اذا

انما اذا افسد قبل القيام لا يجب عليه قضاء الاخرين لانه افسد قبل الشروع
في الشفع الثاني وعنه ابو يوسف يعني اعتبار الشروع بالنداء وقيل يعني اربعاً
احتياطاً لانها بمنزلة صلاة واحدة كذا في الهداية حتى ان الزوج لو جهر امرأته
في الشفع الاول او اخبرته بشفعه لها فتمت اربعاً لا يبطل ولا جهرها
كذا في النهاية وفي المجتهد والكرخي اذا كانت في التطوع فجزأ زوجها ان كانت
على ركعتين قضى على جهرها وان اتمت الاربع يبطل جهرها لان ما زاد على ركعتين
صلاة اخرى واذا كانت في اربع الظهر الاولى لم يبطل جهرها بانها لها ان
الشفع الثاني في ذلك اسنة الجهر وان صلى اربعاً ولم يقرأ فبطلت سبقتا اعداد
ركعتين عندهما وقال ابو يوسف اربعاً وفيه المسئلة جبهة على اصلين احدهما
ان في الشفع الاول ترك التوبة لا يرفع التجزية ولا يمنع الدخول في الشفع
الثاني عندهما وقال محمد يرفع التجزية ويوجب في الشفع الثاني وهل
ان الشفع الاول اذا افسد ترك التوبة فالشفع الثاني لا يلزم بجزأ القيام
حتى ياتي في الشفع الثاني في ركعة كاملة بقرأة وعنه ابو حنيفة وقال ابو يوسف
يلزم بجزأ القيام واجمعوا ان الشفع الاول اذا صح يلزم الشفع الثاني في بجزأ
القيام ويقال الاصل ان ترك التوبة في جميع الشفع او في ركعة منه نفس
الشفع بلا خلاف وانما الخلاف هل يبطل التجزية ويخرج من الصلاة او يبقى
عنده ابو يوسف لا يبطل التجزية بترك التوبة في جميع الشفع حتى لو ادى بعد
ذلك صح ولو وقعته انفق وضوءه وعنه محمد يبطل التجزية بترك التوبة
في الشفع او في احديهما حتى لو ادى بذلك التجزية لا يجوز ولو وقعته لا ينفق
وضوءه وعنه ابو حنيفة ان ترك التوبة في جميع الشفع كما قال محمد وان
ترك في احدهما كما قال ابو يوسف ثم قول ابو حنيفة عدل بين القولين
فانه قال بالف ودوناً التجزية وقال محمد بانقطاع التجزية اصلاً وقال
ابو يوسف بالصحة يعني ان الاحرام عنده ابو يوسف لا ينقطع بترك التوبة
بكمال وعنه محمد ينقطع بكل حال اذا تم الترت وهو يقيد بالسجدة بعد الترت
وعنه ابو حنيفة من ترك قراءة صارت شرطاً بدليل قطعي انقطع الاحرام
والا فلان ما ثبت هذا الترت عليه فان ما قبل اربع جمع عليها حتى اذا
قرأ في الاوليين لا يقرأ في الاوليين واحداً الاخرين او في الاخرين

لا يقرأ في أحد الأوليين والآخرين في هذه الأربع بعض ركعتين وأربع
تختلف فيها إذا قرأ في أحد الأوليين لا يقرأ في أحد الأوليين وأحد
الآخرين يقض أربعاً عندهما وعند محمد ركعتين ولو قرأ في أحد الأوليين
أو لم يقرأ في الكل يقض ركعتين عندهما وعند أبي يوسف أربعاً قال في الصلاة
إذا قرأ في الأوليين لا يقرأ في الثانية والأخريين بالاجماع لأن التيمم لم يقبل
في الركعة الأولى في الشك أن في ثم فوه بركت التيمم لا يفسد الشك
الأول قال وهذا إذا قعد بينهما أما إذا لم يقعد فله قضاء أربع لا يفسد
في الثاني يسير إلى الأول إذا لم يقعد ولو لم يقرأ في الأوليين وقرأ في
الأخريين ونور به قضاء عن الأوليين لا يكون قضاء بالاجماع لأنها صلاة
واحدة تعقدت بركعة واحدة فلا يكون بعضها قضاء وبعضها أداء وكذا في
الجمعة والعلم أنه يجوز أن يصلي الثانية قاعداً مع القدرة على القيام
لأنه صلى الله عليه وسلم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم صلاة القائم إلى في حق الأجر
فإن قيل هذا الحديث لم يترخص الصلاة الفرض ولا الصلاة التطوع
والحالة العذر ولا الحالة غير العذر فما وجه الإجماع به على ما ادعى قوله
من جواز الثانية قاعداً مع القدرة على القيام قيل الإجماع منعقد على أن
صلاة الفرض قاعداً مع القدرة على القيام لا يجوز وكذا الإجماع منعقد
على أن صلاة المريض العاجز عن القيام قاعداً ما وية الصلاة القائم في
العقوبة والأجر فلم يوجب حينئذ الصلاة التطوع قاعداً بدون العذر فهو
على نصف الأجر من صلاة القائم وقتئذ بالنافذة احترازاً عن الفرض والركعة
قال في الهداية والسنن الرواتب نوافل يقع يجوز أن يصليها قاعداً
مع القدرة على القيام واختلفوا في كيفية العقود قبل يقعد كيف شاء
والحنابلة قالوا يقعد كما يقعد في التشهد لأنه بعد من ركعة في الصلاة وفي الرواية
أن شافعياً يقعد كما يقعد في التشهد وإن شاء وترج وإن شاء اجتمع
وعز ابن يوسف بجنبى وعز محمد بترج وعز زفر كما يقعد في التشهد قال
أبو الليث والعنبر على قول زفر وفي مختصر الكرخي يقعد كيف شاء
وعز ابن حنيفة يقعد في موضع القيام محبباً لأن عامة عقود رسول الله صلى الله عليه وسلم
في آخر العمر محبباً ثم إذا قعد مترجاً هل يقض ترجوع في حالة الركوع والسجود

يجوز الصلاة قاعداً

فيه روايات عن ابن يوسف في رواية يقض ترجوع إذا اراد أن يكمل وفي رواية
يكمل على حاله مترجعاً ثم يقض إذا اراد السجود ويجلس للتشهد كما يجلس
للتشهد إذا صلى قائماً اجتماعاً وإن افتتح الثانية قائماً ثم قعد مترجعاً جاز
عند ابن حنيفة وهذا احتج به وعندهما لا يجوز إلا مترجعاً وهو الغالب قال
قيل إذا افتتحها قائماً هل له أن يقعد عند ابن حنيفة في الركعة الأولى بعد ترجوعه
قائماً كما له أن يقعد في الثانية قيل نعم يجوز لأن الطلاق ومنعه يدل على
الجزاز ولو نذر صلاة ولم يعمل قائماً أو قاعداً إذا قال على أن يصلي ركعتين
ولم يعمل قائماً أو قاعداً احتجفت أمثله في حال بعضهم هو بالجانب الثاني
صلاهما قائماً أو قاعداً وقيل نذر قائماً ولو افتتح الركعة قاعداً ثم بال
أن يومه مقام صلى ما بقي قائماً إجماعاً عندهم جميعاً لا روت عائشة
درضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتتح الطلوع قاعداً فبنوا، وروى عنه إذا
بقي عشر آيات وكذا قام قائماً قائماً قائماً ثم ركع وسجد وهكذا كان
يقعد في الثانية فقد انقل من العقود إلى القيام ومن القيام إلى العقود
فدل على أن ذلك جائز في الطلوع وهذا ينسكل على قول محمد فاق عنه
الترجيع المنعقدة للعقود لا تكون منعقدة للقيام حتى أن المريض إذا قعد
على القيام في وسط الصلاة فسدت الصلاة عنده ومع ذلك يجوز ههنا
ذلك أما البيهقي بالحدوث الذي رواه عن عائشة أولان المريض ما كان
قادراً على القيام وقت الشروع في الصلاة والآن صار قادراً على القيام
إذا شاع ولم يكن قادراً على ما كان ثم إذا قدر عليه وهو في الصلاة فسدت
هكذا أيضاً وإن كان صلاة التطوع فهو قادر عند افتتاحه قاعداً على القيام جاز
وهو كان خارج المصير تنقل على رواية إلى جهة توجهت به يومى أيامه
هـ ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على حمار وهو متوجه إلى جنبه يومى
هـ والسنة الرواتب نوافل وعز ابن حنيفة أنه ينزل سنة البئر لأنها أكد
هـ منسأ ثم ما وجدنا بالنافذة لأن المكتوبة لا يجوز على الدابة إلا من غير وهو
الأنكاف من النزول على الدابة أو على نفسه من سبع أو لحن أو كان في طين
أو نذر لا يجده على الأرض مكاناً جافاً أو كانت الدابة جوارحاً أو تركه لا يمكنه
الركوب إلا بمعتين أو كان شيخاً كبيراً لا ينزل لا يمكنه الركوب ولا يجزئونه

مصلح الصلوة على الدار

فيحوز صلاة الوضوء في هذه الاحوال على الزاوية ولا يلزمه الاعادة اذا اقبل
النزول وكما يستطاع الاركان عن الركب يسقط عنه استقبال القبلة كذا في
الفتاوى ويؤيد ما يجازي المصنف في السفر وبني الجواز في المصنف وكما
في حد خارج المصنف قبل قدر الميل فان كان اقل من ذلك لا يجوز وقيل
مصلحة العدة والاصح انه معتد بما يجوز للمسا في العقر فيه ولو كان في المصنف لا يجوز
له التنقل على الدابة عند هاهنا وقال ابو يوسف يجوز لان اليه صلته تنقل على
حصاره في سلك المدينة والجواب له ان الذكر كان يتنقل على حماره في
سلك المدينة يونس بن مالك كذا في الكرخي وقد روي ان ابا يوسف
قال لا بد من جيفة حتى يفلان عن فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يتنقل على دابة في بعض
سلك المدينة فقبل انه لم يقبل ذلك لانه اذا ذكرا في وقتيل بل ذلك يرجع منه
وقول تنقل على دابة هذا اذا كان سائرا اما اذا كانت واقفة فلا قال
في الوجيز اذا صلى الوضوء في شوق محمل على دابة وركب تحت المحمل خشية حتى صار
قرا المحمل عليها فانه يجوز وفي المتن اذا صلى على غير قائم لا يسير لا يجوز ولا يصلي
على محمل قائم لا يسير جاز ولا يشبه الجواب ان العبد ان ولو اقبل في التطوع جاز
المصنف الركبة من دخل المصراكي فمقتضى لا وضوء عليه عند الجيفة لا يقطع التحريم
وقال لم يغيب في في فتاويه يتنقل واحلفوا في معنى هذا قبل تنقلها على الدابة عالم
ربيع منكره وقيل ينزل يتنقل لانه ولو اقبل في التطوع ركبا ثم نزل سبي وان
صلى ركعة نزل ثم ركب استأنف وعنه ابا يوسف ان يستأنف اذا نزل
ايضا وكذا عند محمد اذا نزل بعد ما صلى ركعة يستأنف والاصح هو الظاهر
وهو ان الركبة اذا نزل لا يستأنف وفي عكس يستأنف وقول في اصل
المسئلة الى اي جهة توجهت به احرازها اذا صلى الى غير ما توجهت الدابة
لا يجوز كذا في الفتاوى لعدم الضرورة الى ذلك قال اصحابنا ان استقبال
القبلة في ابتداء الصلاة على الرحلة غير واجب وقولنا يوجب اياما الى
من غير ان يصنع وجهه على اي شئ قالوا ويجعل السجود احفظ من الركوع
ويجوز ان يوجه على اي الدواب شاء ولا يجوز له شئ ان يصلي الى ان
كان وجهه عندهم جميعا لانه فاعل لما بنا في الصلاة بنفسه فصار كالكلاب
والاكل والشرب وكذا في السج في البحر لا يجوز له الصلاة مع السباحة

لانه

لانه فاعل بنفسه لما بنا في الصلاة فصار كالكلاب شئ ولو كان رجلا ان على يمين
فصلى احدهما معتد بما يجازي لم يجز صلاة المومنين وقال محمد اذا صلى جماعة
وكانوا اصفا واحدا والامام في وسطهم الجواب قد روي الحسن بن ابي شعبة
ان الركبة يوم الركبان لم يجزهم الا الامام وهذا اذا كانوا يسرون
اما اذا كان وقفا وليس بينهم طريق تقطع ولا تحول بينهم وبين الامام
فانه يجزئهم وظاهر الفصل يقتضي خلاف ذلك وفي الفتاوى رجلا في
محمل واحد فقدر احداهما بالاربع القطع الجواب ان هذا الاشكال اذا كانا
في شئ محمل واحد اما اذا كانا في شقين اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ان
كان احد الشقين مربوطا بالآخر يجزئهما وان لم فصلامة المقتدر لا يجوز وقال
بعضهم يجوز كيف ما كان اذا كانا على دابة واحق وركب الدابة اذا كانت
دابة تسير نحو القبلة فاعرض عن القبلة لا يجوز صلاة له وان لم اذا
كان على سرج الدابة بخاتمة اكثر من قدر الدرهم فانه لا يابس به على ظاهر
الرواية قال في الفتاوى ربيعة اذا كان من لعب الخمار وعرفه واما اذا كان
النجاسة مثل الدم والعذرة والبول لم يجز اذا كان اكثر من قدر الدرهم
وهو مثل قول محمد بن مقاتل وابو حنيفة الجارر واما في ظاهر الرواية فمفصل
بينهما ويجوز ذلك لان بناء على التحفيف وفي شرح ابن ابي عوف اذا صلى
على الدابة وكان على سرجها بخاتمة اكثر من قدر الدرهم لم يفسد صلاته لانه
غير منصرف في الفرج فاستشهد اذا كان على الدابة بخاتمة فانه لا يفسد صلاته
كذا في الفتاوى واذا كان على سرج الدابة فانه لم يفسد صلاته في المشايخ
من قال اراد به قدر الدابة اما اذا كان ربيع الادمي وما اشبهه وكان
في موضع جلوسه او الركابين وهو اكثر من قدر الدرهم منع الجواز وبعضهم قالوا
اذا كان على الركابين لا يابس به واذا كان في موضع الجلوس منع الجواز
الحاكم الشهيد الى ان الكل سواء ولو اوجب على نفسه صلاة وهو ركب
جاز ان يؤذي ركبا وعنه محمد بن زان يصلي ركعتين تطوعا فصلاهما على الدابة
لم يجزه وهذا محمول على ما اذا كان اوجبهما على الارض لا اوجبهما كالمدينة فلا
يجوز ان يؤذيها فصدقه وفي الفتاوى لو قال لقد علي ان يصلي ركعتين فصلا
ركبته من غير قدر لم يجز وان كان بعد جاز ولو على آية سجدة وهو ركب

فان يوفى بها على الدابة لان سبب وجوبها حصل وهو ركب وان تانا
على الارض لم يجز ان يوفى بها على الدابة ولو كان في سفينة فحضرت
الصلوة فان كان بعد على الارض الى الشط فاجب البناء ان يخرج وان
لم يخرج وصلى في السفينة اياه فان كانت موشة في الشط لم يجز الا ان
يصلي قائما وكذلك اذا كانت على قرا الارض فان صلى في السفينة قائما
ايضا بلا خلاف ولا يوشى في ذلك سبب في السفينة لانه غير متعلق بفعل
فوجوده وعدمه سواء وانما لم يوجب فلا يجوز الصلاة فيها الا قائما لان لا يجرى
في ترك القيام اذا كان بعد عليه من غير ضرورة فان استدارت السفينة
وهو سائر استدار الى القبلة حيث كانت لقدرة على الاستقبال من غير
مشقة وليس كذلك الركب لانه لا بعد على الاستقبال فان صلوا
في السفينة وهي سايرة فعقد او هم يقرون على القيام اياههم عند ابيح
وقد اساءوا عند هذا لا يجزئهم وان كانت مربوط او على الجبل
يجوز بالاجماع وقيل على قول ابيح انما يجوز فاعدا اذا كانت جارية اما
اذا كانت راسية لا يجوز وتوصل في السفينة فربطت او تطوعا فقبله
استقبال القبلة ولا يجوز ان يصلي حيث ما كان وجهه في القبلة وقال
الاسود بن غفلسا كنت ابا بكر وعمر على الصلاة في السفينة فقالا ان كانت
جارية فضلي فاعدا وان كانت راسية فضلي قائما وينبغي للمصلي ان يتوجه
الى القبلة كيف ما دارت بخلاف ركاب الدابة ولا يجوز اقفاه من
سفينة بمن في سفينة اخرى الا اذا كانا متروكين بخلاف الدابتين فانه
لا يجوز على كل واحد وكذا في ما افتر على الجبل بامام في السفينة وعلى العكس
ان كان بينهما طريق او طائفة من البحر لا يجوز الاقفاه ولا يجوز للمسلم
ان يصلي فيها بالاياد سواء كانت الصلاة مكتوبة او ما فله بخلاف الدابة
قال محمد بن في القوم يصيبهم المطر فيكثر الطين قال ان لم يستطيعوا ان ينزلوا
او نزلوا على دوابهم وان استطاعوا النزول او نزلوا قداما على الارض لاشتمهم
اذ لم يعدروا على النزول سقط النزول عنهم والركوع والسجود واذا كان
لهم ان يصلي ركبا كان فرضهم الياها واذا قدروا على النزول لم يفرغهم النزول
لانهم يصلون مع الاستواء فتمت بجزئهم الصلاة ركبا من غير استواء وقوله

بصلوات

يصلون قداما محمول على انهم لا يقدرون على القعود والسجود لاجل الطين
فيجزيهم الياها قال محمد بن اوتوا والدوا سبب لم يجز اذا قدروا ان
يوقفوا لان السير فيه انتقال واختلاف وذلك لا يجوز في الصلاة
من غير حاجة فاذا صلى واقفا ادى الصلاة في موضع واحد وانما اذا قدر
الوقوف جازت صلاتهم مع السير لا يجوز صلاة الخائف وان صلوا
جماعة فوقف احد بهم جنب الاخر اياههم وان كان بينهم طريق لم يجزهم
ويزا قول محمد خاصة وانما على قولها فلا يجوز صلاة الركبان جماعة لانه
يجوز لكل ركبان موضع ليس يمكن للصلاة وهو ما بين البعيرين فصار كما
لو حال بينهما طريق ومحمد يقول ان الياهم اذا وقف في وسط الصف فلم يكل
بينهم الا ما يجوز بين القائمين على الارض فجازت الصلاة واذا تقدم الياها
حال بينه وبين المؤمنين مكان ليس بموضع للصلاة فتمت بجزاها وانما اذا
على الاخر ارف الى القبلة اياههم ان يصلوا الى غير القبلة لان السجود يسقط
بالعذر وان قدروا على السجود وصلوا فقود اليومون اياه وان لم يقدروا
على القعود او مواقفا كذا في الكرخي وصلاة العيد بين عيد الفطر وعيد
الايحى ركعتان سمي العيد عيد الان مدته في عوايد الاحياء الى العباد
وقيل لان السور يعود فيه يعود وقيل لان الناس يعودون فيه
الى الاكل من ارضهم ابيح عيدهم لعلهم يفرحوا في كل شهر اربعة اعياد
او خمسة اعياد وكذا في النهاية وركعت صلاة العيد ضال وبعده واختلوا
في صلاة العيد فقبل سنة مؤكدة اخذ ما جرى وركعتا عندئذ لانها من معالم
الدين وبكذا ذكر في الجامع الصغير ايضا ان سنة وقيل انها واجبة عرف
وجوبها بالسنة وهذا هو الصحيح لقوله تعالى وتكبروا لله على ما بهدكم فقبل
المراوية صلوة العيد الفطر والامر للوجوب وقوله من فضل لركب والركب
يعني صلاة الاضحية كذا في النهاية ولان السنة صلوة واطلب عليها من غير ترك
وصلاة الجمار اربع ركعات لان السنة صلوة قال في صلوة العيد اربع
ركعات الجمار ولا تسجدوا فيها بصداء وجس اياههم ولا تسلموا صلاتي
على النجاشي فكله اربعاً وهي اخر صلاة صلاة وكل ركعة فائنة مقام ركعة وتاتي
الكلام على صلاة الجمار في فضلها ان شاء الله تعالى وصلاة التراويح عشرة

يقدر

صلوات

صلوة التراويح

ركعة

بعثت بها علم ان قيام شهر رمضان وان كان من الاوافل لكنه انقض
 بخصا ليس ليست في مطلق الوافل من الجماعة وتوثر الركعات وسنة
 طنم ومن نوافل الليل والاستسقاء من نوافل النهار وسنة رمضان لانه من
 التوبة ان يكون في القدرين وسنة الناس ان يكونوا في شهر رمضان
 بعد العشاء فيصلي بهم الامام خمس ركعات في كل ركعة تسليمة في كل ركعة
 بقظ الاستسقاء والاصح ان الركعة سنة مؤكدة لقول صلى الله عليه
 عليه وسلم وسنت لكم قيامه واول من سمن قيام رمضان النبي صلى
 الله عليه وسلم فانه صلى الله عليه وسلم ركعة في الليلة الاولى فاجتمعوا في الليلة
 الثانية وركعة واطلعت بهم ايضا فلما كان في الليلة الثانية اجتمعوا فكم يخرج
 اليهم فلما كان من الغد قال فذوقوا جهنم وكان لم يبق من الركعة
 الا واحدة ان توضع عليكم فخرجوا فاذنوا العذر في ترك الركعة الثانية وهو خشيته
 ان يكتب عليه واما ما ارادوا من النبي صلى الله عليه وسلم فوجاهة
 واما سنة واطلب عليه للخاء الراسته وان وقال صلى الله عليه
 وسلم من صام رمضان وقامه ايماننا واحبنا فاقول ما تقدم من ذنبه
 فعولنا يا ابا عبد الله بن عباس انما احبنا انما احبنا انما احبنا انما احبنا
 قال في الغد وبي القوام سنة على الصحيح على الرجال والشا واما قول
 العذر وبي يستحب فانه اراد ان اداء الجماعة مستحب ولذلك قال
 فانه اراد الناس ان يجمعوا ولم يبق من الركعة الركعة واذ اثبت
 ان سنة فلا يترك تركه وان ترك اهل الفرية كلهم للجماعة لا يفقد تركوا السنة
 واما ما اراد من كان يحسن الوافل فالافضل ان يصلي في بيته عن
 ابي حنيفة وعن حماد في المسجد افضل من ابي يوسف ان قدر ان يصلي
 في بيته على يصلي مع الامام في المسجد فالافضل ان يصلي في بيته
 وفي الغد وبي الصحيح ان اداء في المسجد بالجماعة افضل وان كان واحد
 من الناس وصلاته في بيته فقد تركت الفضلية ولا يكون مستحبا
 ولا يكون نكاحا لسنة وان صلا بالجماعة في البيت لم ينالوا افضل للجماعة
 في المسجد كما في المكتوبات فانما اذا ادت بجماعة في البيت لم ينالوا افضل
 للجماعة في المسجد واما اذا كان القبل من الغد في بيته وكثير للجماعة بخسره

والسنة ان من الجماعة لكن على الكفاية
 فلو تركه احد مسجد اسأوا وان خلف
 عن الجماعة افراد وصلوا في منازلهم
 لم يكونوا مسلمين احسبوا

عند غيبته فانه لا ينبغي له ترك الجماعة والركعة اسم لاربع ركعات
 سميت بذلك لانه بعد غيبته للركعة واحدة وجملة الركعات عشرة ركعات
 مالك الركعة ركعة واحدة وسنة وتلاني ركعة ابتداء لركعة في صلاتها الا
 ان ما قلناه هو المشهور في الصحابة والتابعين واما ما رواه غير مشهور وما
 ذكره غير معروف فهو محمول على انها كانا يصلين اهل كل ركعة ويجتمع اربع ركعات
 كما هو من باب اهل المدينة فان اقاموا بما قال مالك بما زاد على العشرين
 اربع ركعات سنة وتلاني بجماعة فعند الشافعي لا يثبت به وعندنا بركه لان
 الشافعي بالجماعة مكرهه عندنا وعندنا لا يكره واما اذا اذنا به فادى مستحب
 وقيل ان اهل المدينة انما فعلوا ذلك لاسمهم ارادوا ان يروا اهل
 مكة وذلك ان اهل مكة كلهم صلوا ركعة طوافا بالبيت سبعة فحصل
 لهم اربع طوافات ولا يصور ذلك لاهل المدينة فجعل اهل المدينة حكماء
 كل طواف اربع ركعات فصرح مع الركعة ركعة وتلاني وفعل النبي ام
 احب اليها من فعل اهل المدينة واليه صلوا صلاتا عشرين ركعة ليصلين وسحب
 ان يجلس بين كل ركعة ويجتمع مقدار ركعة وهم بالخيار في ذلك الجلوس
 ان شاءوا ان يسجدوا او يمشوا او ينظروا سكونا وهل يصلون
 اختلف المشايخ فيه فمنهم من ذكره ذلك ومنهم من قال هو حسن وميل يميل
 بين الركعة الخامسة والوتر والركعة من اربع ركعات انه يجلس
 وان كان الوتر ليس بركعة من ركعات اسم الاغلب على الكل ومنه
 الهداية يجلس بين الخامسة والوتر لعادة اهل الحرمين قال في الهداية
 كان ينبغي لصاحب الهداية ان يقول والمستحب الاستطارة بين الركعتين
 مقدار ركعة لانه استدال بعادة اهل الحرمين وهم كانوا لا يجلسون
 فان اهل مكة يطوفوا بين كل ركعة وسبعة اهل المدينة يصلون
 بينهما اربع ركعات وفي ابن بيج الصحيح انه لا يستحب الجلوس بين الركعة
 الخامسة والوتر عند عامة المشايخ لانه قال في الكتاب يجلس بين
 كل ركعة يجتمع والوتر ليس بركعة قال في الهداية وسحب البعض
 الركعة على خمس تسليمات وليس بصحيح وهل يكره اختلف المشايخ
 فيه وعامة على انه يكره ولو صلى الركعة اربع تسليمات او كل ست

والمستحب في الجلوس بين الركعتين مقدار الركعة
 وذكر ابن النخاسة وبين الوتر لعادة اصحاب الحرمين
 والمستحب البعض الركعة على خمس تسليمات
 وليس بصحيح عداية

او ثمان او عشر بتسليمه ومقد على راس كل ركعتين وقبل لا يجوز الا على
 ركعتين وقبل يجزئ عن الكل وهو الصحيح وفي الفتاوى اذا صلى اربعاً تسليمة
 ولم يعقد في الثانية القياس ان يعقد وهو قول محمد وزفر وفي الاستحسان
 لا يعقد وهو اظهر الروايتين عن ابي حنيفة وابي يوسف واذا لم يعقد
 قال ابو الليث تنوب على تسليتين وقال محمد بن الفضل تنوب الارب
 عن تسليمة واحق قال وهو الصحيح وعن ابي بكر الاشجاف انه سئل
 عن رجل قام الى الثالثة في التراويح ولم يعقد في الثانية قال ان تذكر في التيمم
 يعني ان يعود ويعقد ويسلم وان قبل الثالثة بسجدة فان اضاف
 اليها اخرى كانت هذه الارب عن تسليمة واحق في هذا الذي بالارب
 ولم يعقد في الثانية فان فقد فيها قدر التشهد قال بعضهم لا يجوز الا على
 تسليمة ايضا وعلى قول العامة يجوز عن تسليتين لانه جمع المتنوع وكل
 سنة فيجوز كما اوجب على نفسه اربع ركعات بتسليتين فضلى اربعاً
 فانه يجوز ولو صلى التراويح عن تسليمة ثلاث ركعات وقدم
 في كل ثلاث على راس الثانية فغلبه قضاء التراويح في القياس وهو قول
 محمد واحد الروايتين عن ابي حنيفة وفي الاستحسان وهو رواية
 عن ابي حنيفة يجوز عن التراويح وهل عليه شيئا لثالثة على قول من لا يجوز
 عن التراويح ويقول عليه قضاء التراويح قلنا على قول ابي حنيفة لا يلزم شيئا
 سبها كان او عامداً او على قول ابي يوسف ان كان سبها فله ان يركع
 وان كان عامداً فغلبه مع التراويح عشر وركعة اخرى لكل ثالثة وقضاء
 ركعتين وعلى قول من قال يجوز عن التراويح ان كان سبها لا يلزم شيئا
 وان كان عامداً فغلبه قضاء عشر ركعة قال في الفتاوى وان صلى
 ست ركعات او ثمانية او عشر بتسليمه ومقد على راس الركعتين
 منهم من قال يجوز عن تسليمة وعامتهم على انه يجوز لكل ركعتين عن تسليمة
 وقال بعضهم في الزيادة على اربع خلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه ولو صلى
 ستاً بتسليمه سبها ومقد في كل ركعتين على قول صاحبيه يجوز عن تسليمة
 لان عندهما الزيادة على اربع مكروه وعلى قول ابي حنيفة يجوز عن ثلاث
 تسليمات لان عنده الست بتسليمه لا يكره وان صلى ثمانية بتسليمه واهق

يجلس بين كل ركعتين مقدار ركعة
 وكذا بعد الخامسة ثم يوتر بهم
 مختار رحمه الله

وان استراح طرفة عين
 لا بأس به وقال اكثر المشايخ
 لا بأس بمدة القصاة

ومقد في كل ركعتين فعلى قول صاحبيه يجوز عن تسليتين على الصلوات وعند ابي
 حنيفة اربع تسليمات لكان الثالثة الى الثمان لا يكره وما زاد عليه مكروه
 وان صلى عشر بتسليمه ومقد في كل ركعتين فعندهما يجوز عن تسليتين
 وعند ابي حنيفة يجوز عن اربع تسليمات في الروايات الظاهرة عنده
 وفي رواية شاذة عنه عن خمس تسليمات وقبل في العشر عن ابي حنيفة
 عن رواية اخرى في تسليمة خمس تسليمات وهو شاذ وفي رواية
 عن اربع وفي رواية عشر ثلاث وهي الجامع الصغير لان في الجامع الصغير
 الزيادة على الست ركعات في الثالثة مكروه ولا يكره الى الست ولو صلى
 التراويح كلها بتسليمه واحق عند ان فقد في كل ركعتين يجوز عن الكل وان لم
 يعقد في كل ركعتين ومقد في التيمم في الاستحسان على القول الصحيح بجزئية
 تسليمة واحق ولو شفع في الوتر على من ان التراويح قدمت فلصلى
 ركعتين تذكر انه ركعت تسليمة فسلم على راس الركعتين لم يجز ذلك لكنه عن
 التراويح وهذا يشير الى ان سنة التراويح شرط وسبب في ذلك ان
 تعالى وفيه منية المصلي واذا صلى اربعاً بتسليمه ولم يعقد على ركعتين جاز
 عن تسليمة وهو المختار ولو صلى ثلاث ركعات بتسليمه ان فقد في الثانية
 جاز عن تسليمة ويجب عليه قضاء ركعتين لانه شفع في الشفع الثاني بعد
 الحال الشفع الاول فاذا افسد الشفع الثاني لزم القضاء قال صاحب
 الفتاوى والصحيح انه لا يلزم القضاء لانه طان انما ياتيه وان لم يعقد
 في الثانية عامداً او سبها بقضاءه عند محمد وزفر وقضاء الركعتين
 وهذا هو القياس وفي الاستحسان هل يجزئ ابي حنيفة وابي يوسف
 نعم والباخرى عن شيئا ورد في رواية اخرى بتسليمه واحق وعلى هذا
 الخلاف اذا تنفل بثلاث ركعات ولم يعقد في الثانية والصحيح انه لا يجوز
 ولو سلم الالم في تروكة فعال بعض العزم انك صليت ثلاثاً وقال
 بعضهم ركعتين فان الالم سبى على غالب فله ان يركع لانه غالب فله
 اخذ بقول من هو صادق عنده وان شكوا منهم صلوا تسليمة او عشر
 تسليمات قال بعضهم يصلون تسليمة اخرى لان الزيادة على التراويح لا يكره
 او يتقنوا بالزيادة وقال بعضهم يوترها ولا ياتون بتسليمه اخرى والصحيح

يجوز

انتم يصلون بتسليمه اخفى وادى احباطا كذا في الفناء ولو ذكره بتسليمه
 بعد الوتر قال محمد بن الفضل يصلونها فادى وقال الصدر الشهيد يجوز ان يتلوها
 جماعة ولو صلى امام واحد التراويح في مسجد بن في كل مسجد على الكمال قال
 ابو بكر الاسكاف لا يجوز وقال ابو نصر بن جوز لا يهل المسجد في وقتها ولا يلبس
 قول الاسكاف وهو الصحيح لان التراويح سنة والسنة لا يكره وان فيه
 النفع من التراويح وقد قرأ فيه قال بعضهم لا يعبه بآراء فيه يحصل الختم
 في الصلاة الجائزة وقال بعضهم بعيد لان المقصود هو التواضع والافتاء
 في التواضع وادى غلط في التواضع في التراويح فترك سورة اذ اذ قرأ
 ما بعد فالتسليم ان يرجع فيقرأ الحمد والتهنئة فيكون قراءة على
 الترتيب كذا في الفناء وادى اختلف المشايخ في قدر التواضع في التراويح
 قال بعضهم مرة واحدة ما يقرأ في التواضع وقال بعضهم مرة في كل ركعة
 عشر آيات وهو الصحيح لان ذلك تحف على الناس ويحصل السنة
 وهو الختم مرة لان عدد الركعات في ثلاثين ليلة ستماية ركعة واليات
 القرآن ستة آلاف وسنن في الفناء والختم في التراويح مرة سنة
 والختم مرتين فضيلة والختم ثلاث مرات في كل عشرة ركعة افضل
 فالختم مرة يقرأ الحمد واليات في كل ركعة والختم مرتين يقرأ الحمد
 عشر آيات في كل ركعة والختم ثلاثا يقرأ الحمد ثلاثين آية في كل ركعة
 فان ارادوا الختم في الشهر مرة فينبغي ان يكون ليلة السبت والعشرين
 كقراءة ما جاء في الاخبار انها ليلة العدة ولا يترك الختم في رمضان لكل
 العوم يعني لا يقرأ اقل مما يحصل الختم بعد التمسك من الدعوات حينئذ
 يتركها لانها ليست بسنة اذا علم انها تنقل على العوم الا ان يأتى بالصلاة
 فعل ويقرأ في التراويح ما لا يؤدى الى تغييرهم ويستحب تدل التواضع بين
 المسلمين وان خالف فلا بأس فاما التسمية الواحدة فلا يستحب
 تطويل الركعة الثانية على الاولى كما في سائر الصلوات واما تطويل
 الاولى على الثانية فقد قيل لا بأس به من غير ذكر خلاف ويجب ان
 يكون على الخلاف فغندرها لا يطول بل يسور بينهما وعند محمد مستحب تطويل
 الاولى على الثانية ولو حصل الختم ليلة التاسع عشر او ليلة الحاد والعشرين

في التمسك لانه في وقت
 التمسك في وقتها كذا في
 التمسك في وقتها كذا في
 التمسك في وقتها كذا في

هل يجوز له

هل يجوز له ترك التراويح بغيره الشهر الاصح انه يكره له تركه لان التراويح
 سنة قيام رمضان لقوله صلى وسنت لكم قيامه ولهذا قيل ان اذا
 عجل الختم فاستحب ان يبتدئ من اول القرآن في بقية الشهر افضل
 ان يصلي التراويح بامام واحد لان عمره اسنى والصلوة ان يجمع
 الناس على قارئ واحد فلم يخالهوه فجمعهم على ابي بن كعب فان صلوا
 بامامين فاستحب ان يكون انفراد كل واحد على حال الترويحية فان
 انصرف على تسليمه لا يستحب ذلك في الصحيح وادى اجازت التراويح
 بامامين على هذا الوجه جاز ان يصلي الفريضة احدهما ويصلي التراويح
 الآخر وقد كان عمره يومئذ في الفريضة والوتر وكما ياتي يومئذ في
 التراويح واما امامة العبيد في التراويح فليس بغير محبي غير ذلك
 فقال يجوز اذا كان ابن عشرة سنين وقال السرخسي الصحيح انه لا يجوز
 لانه غير مخاطب كالمجنون وان ام الصبي جاز لانهم على مثل حاله وغير محجبين
 مع ان ان امامة الصبي في التراويح يجوز لان الحسن بن علي كان يومئذ في
 في التراويح وكان صبيا كذا في الفناء ويجوز مما عناه كثير من الجاهل
 من قراءة سورة الانعام كلها في الركعة الاجرة في الليلة الست بعة
 او غيرها من شهر رمضان في برعة فيجوز وجهه ظاهرة في غير عمره ففعل
 المستحب لانها تزلزل جلد واحرق ويذكره من وجوده احدا تطويل
 الركعة الثانية على الاولى وان في التطويل على المأمومين والثالث
 هو رمة التوان والمستحب لم يصلي التراويح ان يركل القرآن وبينه وبين
 التبر من السمع لانه والرايح تحف الركعات قبلها والخامس
 من ابراهيم العوام ان ذلك مستحب ويستحب للامم تحتين الصوت
 بالتواضع وترتيلها لم يخرج الى التخطيط فان اخطأ في ذلك حتى زاد حرفا
 او اخطأ حرفا فهو حرام واما اداء التراويح فاعاد فانفع العلماء على انه
 لا يستحب لغير عذر وادى اختلفوا في الجواز قال بعضهم لا يجوز من غير عذر اعتبارا
 بسنة النبي او كل واحد منهما سنة مؤكدة وقال بعضهم يجوز لغير عذر
 وهو الصحيح بخلاف سنة النبي فانه قد قيل انها واجبة ولو صلى الامام
 التراويح فاعاد لغير عذر او لعذر فاقدر به قوم فاما قال محمد لا يجوز على اصله

الضيقان

ويكره قاعدان القدرة على القيام مختار
 لزيادة تأخيرها اختيار

ان اقدم القاييم بالقاعد لا يجوز وعندهما يجوز وقيل يجوز عند الكل وهو الصحيح
 كذا في الفتاوى واداهما القاييم بالقاعد فيهما في الفضل للمقتدين
 قال بعضهم المستحب لهم ان يعقدوا احرازاً عن صورة المصلاة وقال القاضي
 ابو علي النسفي المستحب لهم القيام عندهما وقال محمد بن القعود لمعاقبة الامام
 ذكره للامام تاج الدين في بعض النسخ بعد تحريم الامام فيكون قاعداً حتى اذا اراد الامام
 الركوع فمضى للركوع مبادراً خوفاً من ان تقوية الركعة لما فيه من التواني في
 عبادة المدين قال المدين واذا قاموا الى الصلاة فاسكروا فاموا الى
 ولو اخذوا النوم وعليه يكره ان يصلي مع النوم لما فيه من التهاون كذا في الفتاوى
 ولو اقتدر مصلح التراويح بمصلحة المكتوبة او بمن يصلي ما فله غير التراويح لا يجوز
 ولو اقتدر بامام يصلي التسليمة الثانية او العاشرة او المقتدر نور التسليمة
 الاولى جاز وهل يحتاج لكل شفع من التراويح ان ينور التراويح قال بعضهم نعم
 لان كل شفع منها صلاة على حق كما في صوم رمضان يحتاج في كل يوم الى نية
 وهو الصحيح ولو اقتدر بامام في التراويح والمقتدر نور سنة العشاء
 بان لم يكن صلى السنة بعد العشاء حتى قام الى التراويح جاز لان التراويح
 في هذا الوقت سنة للعشاء وفي وقتها فمختلف صلواتها قال في الفتاوى
 اذا نور التراويح او سنة الوقت او قيام الليل في الشهر يجوز وان
 نور صلاة مطلق او تلوها محسب ذكر بعض المقتدين انه لا يجزئ والكره
 المتأخرين على ان التراويح وسائر السنن بناؤهم بطلان السنة والآباء
 في التراويح صلاة مطلقه الاصح انه لا يجزئ واختلفوا في وقت
 التراويح قال شيخنا في بيان الليل كله الى طلوع الفجر وقتها وقتها
 قبل العشاء وبعد العشاء وقال عامة مشايخنا جازاً او قتها ما بين العشاء
 والوتر فان صلاة قبل العشاء لم يؤد في وقتها واكثر المشايخ على
 ان وقتها ما بين العشاء الى طلوع الفجر حتى لو صلوا قبل العشاء لا يجوز
 ولو صلوا بعد الوتر جاز وهذا هو الصحيح وعليه عمل السلف والمستحب
 تأخير التراويح الى ثلث الليل فان اذنوا الى ما بعد نصف الليل لم يجز
 وقال بعضهم لا بأس به وهو الصحيح واذا فاست التراويح عن وقتها لا يقضى
 بجماعة وهل يقضى بغير جماعة قال بعضهم تقضى مالم يمض شهر رمضان وقال

ان ينوي التراويح او سنة الوقت
 او قيام الليل وفيه نية المصلي اذا
 نوى شفع

بعضهم

وقال بعضهم لا يقضى وهو الصحيح وقال بعضهم تقضى مالم يات وقتها في الليلة
 المستقبلة واذا تذكر ذلك انفسهم شفع من الليلة الماضية فاردوا
 العشاء بنية التراويح بكرة ولو تذكروا التسليمة بعد ان صلوا الوتر قال محمد
 بن الفضل لا يصلي بها بجماعة وقال الصدر الشهيد يجوز ان يصلي بها بجماعة ولو
 صل العشاء بامام وصل التراويح بامام اخر ثم علم ان امام العشاء كان
 على غير وضوء فانه يعيد العشاء والتراويح ولو فاته ترويجه او شفعه وكان خلف
 المشايخ فيه قال بعضهم بوتر مع الامام ثم يقضى ما فاته من التراويح بعد ذلك
 وقال بعضهم يصلي التراويح او لا ثم بوتر كذا في الذخيرة ولا يصلي الوتر في
 جماعة في غير شهر رمضان لانها تغل في وجهه وجبت التواتر في جميعها
 وتؤدى بغير اذان واقامة والتغلب بجماعة غير مستحب لانه لم يفعله الصحابة
 بجماعة في غير رمضان واما في شهر رمضان فالوتر بجماعة افضل من اذنها
 في شهره وهو الصحيح لانه عمره كان يؤتم في الوتر وفي التواتر لا يجوز صلته
 الوتر بجماعة في غير رمضان ومضى قوله لم يصلي الوتر في جماعة يعمون بركوته
 لان في الجواز وفي البناء اذ اصلي الوتر مع الامام في غير رمضان يجزئ
 ولا يستحب ذلك ويستحب الاكثر من صلاة القرآن في رمضان فقد
 روي ان ابا حنيفة كان يختم القرآن في رمضان احدى وستين مرة
 ثمانين في السنة وثلاثين في الايام وواحدة في التراويح قال في السراج
 الوتر واجب الدعاء عليه الختم قال حنيفة الاخرج من وراء التواتر
 ثم دعي اجماعاً على دعائه اربعون الف ملك واذا خرج من الختم يستحب
 ان يسبح في اوزر متصلاً بالختم فقد استحبه السلف واجتوا فيه بقوله
 صلتم خير الاعمال الحل والرحلة قبل كلهما قال افناح التواتر وختمه وقرأ
 طلحة بن مصرف ان بعي قال من ختم القرآن آية ساعة كانت من النهار
 صلته عليه الملائكة حتى يمسي واية ساعة كانت من الليل صلته عليه
 الملائكة حتى يصبح فاذا كان كذلك فاستحب ان يكون الختم اول الليل
 واول النهار وكان عثمان رضي الله عنه يبيت ليلة الجمعة ويختم ليلة الخميس وقرأ
 القرآن افضل الاذكار فيمنع في حامل القرآن ان يحافظ على تلاوته لسلاً
 ونهاراً سواً او حضراً او بين يدي ان يكون النسيان الحشوع والتدبر والجماد

مطلوب
 قراءة القرآن في شهر
 رمضان

فان البكاء عند التواضع صفة وينبغي ان يكون العارفين وشعار الصالحين
 والاسرار بالتواضع البعد من الرياء فتواضع لغيره بخلاف ذلك وان لم
 يخف الرياء فاجل افضل بشرط ان لا يوذره في مصل او ياتم او غيرهما لان
 العمل في الجهر اكثر لانه يتردد رغبة الى غيره لانه يستعمل في مصل مع الانسحاب
 بزواجر التواضع والابتناء باو امره وبزبد في شط الكتمان وتوطئة
 النية والعاقل في كل تكريم الرؤف الرحيم ان ينفعنا بالتواضع العظيم
 في الدنيا والآخرة وصلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوع واحد
 الكسوف للشمس والخسوف للقمر وهما في اللغة النقصان وقيل الكسوف
 ذهاب الضوء والخسوف ذهاب الدائرة وعاب اهل الادب محمد
 في قوله وليس في كسوف القمر جملة لان الكسوف للشمس لكن الكسوف
 ذهاب الضوء والخسوف ذهاب الدائرة القمر والراد فيهما نحن فيه ذهاب
 الضوء فاذا لاطعن عليه وصلاة الكسوف ثلث ركعات بالكتاب
 والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى وما من نزل الا انزلناه
 والكسوف آية من آيات الله تعالى المحجوزة لانا ابدلت بنور ظلمة
 وتبدل النور الى غير ذلك تخلف ولان العتوب تفرح لذلك طبعاً فكانت
 من الآيات المحجوزة والله سبحانه انما يخوف عباده ليذكروا المعصية ويحذروا
 الى طاعة الله فيها فونههم واغرب احوال العبد في الرجوع الى ربه حال الصلاة
 واه السنة فعول صلته اذا رايتهم شيئاً من هذه الافراح فافزعوا الى الصلاة
 وقد صلوا رسول الله صلى الله عليه وآله واجماع فان الامة اجتمعت عليها وبجاء فيها
 الى معرفة سنة اشياء معرفة سبب شئونها وشرايط جوارها وصفاتها
 وكيفية ادائها وموضع الصلاة ووقت الصلاة اما سبب شئونها فالكسوف
 لانها تخاف الله وتكره بذكره وشروط جوارها ما يشترط لغير العلويات
 وصفاتها انها سنة غير واجبة لانا ليست من شعائر الاسلام فانما توجد
 بعارض كنها سنة فعلها النبي صلى الله عليه وآله في الخفة قال بعض من يخاف انما واجبة
 لان النبي صلى الله عليه وآله رايتهم شيئاً من هذه الافراح فافزعوا الى الصلاة والامة
 للوجوب واخيراً هذا القول صاحب الاسرار قال لانا نقام على سبيل الشبهة
 كصلاة العيد والاكيفية ادائها فاجمعوا انها تؤدى بجماعة لكن اختلفوا في

صلاة الكسوف
 صلاة الكسوف

صفة ادائها على ما ذكرنا من شدة التواضع واما موضع الصلاة فذكر في
 شرح الطحاوي انها يصلى في الجامع او في مصلى العيد واما الوقت
 فهو الوقت الذي تراجعت فيه الصلاة ووقت الاوقات المذكورة فاذا
 كسفت الشمس صلى الامام بالناس ركعتين ولا يقرأ من شرايط الجهر الا
 الخطبة فاذا لا خطبة في صلاة الكسوف عندنا وروى ان الشمس كسفت
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ما تذكروا ابراهيم فسمع الناس يقولون انما كسفت
 لموت ابراهيم فقال صلى الله عليه وآله ان الشمس والقمر آيات من آيات الله لا يكفيا
 لموت احد ولا حياة فاذا رايتهم شيئاً من هذه الافراح فافزعوا الى الصلاة
 بالصلاة وفي رواية فخلوا الله وعلوه وسجوه حتى يتجلى الشمس ويكبره ان
 يجمع لها في كل ناحية ولا تؤدى الاوقات المذكورة وهي كيفية ان فله بلا ادراك
 ولا اقامة ولا خطبة ولا تكرار ركوع وقال الشافعي راجع في كل ركعة ركوعان وراجع
 بحدوث عابته رضى وابن عباس رضى ان النبي صلى الله عليه وآله صلاة الكسوف
 ركعتين بربع ركوعات واربعة سجرات وصورة الصلاة عندنا ان يقول
 في الركعة الاولى الفاتحة وسورة البقرة ان كان يحفظها او ما بعد الاية غيرهما
 ان لم يحفظها ثم يركع ويكث في ركوعه مثل ما كثر في قيامه ثم يركع راسه
 ويقرأ سورة البقرة آية عمران او ما بعد ذلك ان لم يحفظها ثم يركع ثانياً ويكث
 في ركوعه مثل ما كثر في قيامه ثم يركع راسه ويسجد سجدتين ثم يقوم الى الركعة
 الثانية فيقرأ فيها مقداراً من آية القيام التي في الركعة الاولى ثم يركع
 ويكث راساً مثل قيامه ثم يركع فيكث مثل ركوعه ثم يركع مثل قيامه ثم
 يسجد سجدتين ويتر الصلاة وان النبي صلى الله عليه وآله الكسوف ركعتين
 كما طول صلاة كان يصليها فاجتبت الشمس مع فرائضها وروى عن ابن
 بشير قال كان النبي صلى الله عليه وآله اذا كسفت الشمس صلى ركعتين هذه وروى
 ابن حنبل وعبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله ركعتين في كل ركعة ركوع
 واحد ولان الاجابة قد تفرقت فيها وعندنا عندنا عندنا عندنا
 ويرجع الى القياس وهو مثل قولنا والتوفيق بين الروايات ان يجعل ان
 النبي صلى الله عليه وآله اطال الركوع على قدر الصلاة فرفع اهل الصنف الاول
 رؤسهم خلفهم انهم رفع رؤسهم فرفعوا فله رأى اهل الصنف

الاول ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع راسه عدا الى الركوع وقهر خلفه فلو
 ان ركع ركعتين فزاد على حسب ما وقع عندهم وعاشته رزق كانت
 في صفت الشا و ابن عباس في صفت الجبانة في ذلك الوقت فقلنا
 على ما وقع عندهما ولو كان على ما قلوه من الركوعين لنفد كبر الصلابة الدين
 يكون النبي صلى الله عليه وسلم لان الحال الكشف على الرجال لقرهم واما تطويل التواذ
 فقد صح انه صلى الله عليه وسلم في الاولى بقدر البقرة وفي الثانية بقدر الناقة
 ان يطول التواذ في الركعتين ويجوز تطويل التواذ في التطويل الدعاء وقيل
 التواذ فاذا خفت احدهما طول الآخر لان المستحب ان يسبح في الحسنة و
 والخوف اني اجد الشمس فاني ذلك فعل فقد وجد بجني الامم التواذ
 عند ابن جنيته وقال ابو يوسف يجزئها بالتواذ وغيره من روايات
 رواية من قول ابن جنيته وفي رواية من قول ابو يوسف فاذا صلى
 برعوب بعد ما جنى الشمس واما حال الاجلأ لابتداءه والسنه في
 الادعية ما جاز في الصلاة ثم الامام في الدعاء بالخيار ان شاء الله
 مستقبل القبلة وودي وان شاء قام وودي وان شاء مستقبل الناس
 بوجهه وودي ويؤمن القوم قال الحلواني وهذا احسن كذا في النهاية ولو قام
 واعتمد على عصى وودي كان ذلك حسنا ايضا والذين يصلي بالناس هو الامام الذي
 يستعملهم الجمعة فان لم يجز الامام صلوات الناس وادراكها فلو ان
 الانوار فان شاءوا ركعتين وان شاءوا صلوا اربعاً ويؤدون ما شاءوا
 لان التواذ عندنا لا يتعين في الصلاة بسورة مخصوصة واذا لم يصلي الكسوف
 حتى تجلست لم يصلي وان اجلأ بعضا جاز ان يتدبر الصلاة فان شئت ما سجد
 او جابل وهي كاسفة صلى الكسوف لان الامل بقاؤه وان غابت كاسفة
 امسك عن الدعاء واستغل بصلوة المغرب واذا اجمع صلاة الكسوف
 والجنابة و صلاة العيد بدئي بالجنابة لانها فرض وقد تجشني على لميت النعير
 ثم ينظر ان كان وقت صلاة العيد واسعا براء بالكسوف قبل لانه تجشني
 فوات ثم العيد يعني وان ضاق العيد ثم الكسوف ان كان باقيا فان
 متبر كيف يجزئ الكسوف والعيد والكسوف لا يكون في العادة الا آخر
 يوم من الشهر والعيد اول يوم او يوم الى سرفق لا يمتنع كسوفها في غير ذلك

نقطة

فقد رواها كسفت يوم مات ابراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم وموته كان
 يوم العاشر من ربيع الاول سنة ان الفقيه قد يذكر ان مثل لم ينفق وجوز
 كقول القسطين رجل مات وترك مائة جدة ولو كسفت في الاوقات
 المنهي عن الصلاة فيها لم يصلي لان النوافل عنها في هذه الاوقات وان
 كان لها سبب وبهذه مائة وليس في خسوف القمر جماعة قال في الهداية
 لتقدير الاجتماع بالليل او لحول الفتنه التي فتنه التقدم والتقدم والمنفعة
 فيها وقيل لحول الفتنه على اعتبار ان يسمح البعض الضحية فيقولون
 ومقطعون الصلاة واما يصلي كل واحد لنفسه وكذا في غير الخسوف من
 الاقراغ كالرجح الشدة واطلة الى ليلة والامطار الدائمة والافراغ
 الغالبة من العدو وحكمه حكم خسوف القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العيد
 ينبغي له ان يفرغ الى الصلاة عند كل حادثة فقد كان صلى الله عليه وسلم اذا اخرج
 صلى وعمر ابن عباس صلى لزلزلة في البصرة وليس في الكسوف خطية
 بانفاق اصحابنا لانه لم يبق فيه اثره واما ما روي عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى في الكسوف ثم خطب فحمد الله واشفي عليه فقال اصحابنا هذا محمول
 على ان النبي صلى الله عليه وسلم احتاج الى الخطبة بعد صلاة الكسوف لان الناس
 كانوا يقولون انها كسفت لموت ابراهيم فاراد ان يخطب ليرد عنهم
 ذلك الاعتقاد فخطب فحمد الله واشفي عليه وقال ان الشمس والقمر ايان
 من آيات الله لا يكسفان لموت احد ولا حياة لحييت وليس الكسوف
 خروج ولا صعود وكان ابو جنيته يرى الصلاة في المسجد وصلاة الكسوف
 ركعتين عند ابن يوسف ومحمد رحمهما الله الكسوف طلب السجدة
 والاهل فيه قوله مع استغفوا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم
 مدرارا فعلق نزول الغيث بالكسوف والسنة عندنا في الغيث الاستغفار
 وليس فيه صلاة مسنونة في جماعة واما الاستغفار الدعاء والاستغفار
 لما ذكرنا من الآية فان صلى الناس وحدها جاز ولا يكره ثم اذ صلى عند ابي
 فالرعاة بعد الصلاة وعندهما فخطبة ثم الدعاء وقال ابو يوسف ومحمد
 يصلي الامام بالناس ركعتين اعتبارا بصلوة العيد يجزئها بالتواذ لما اذا
 والا فانه ثم يخطب بعد الصلاة وبما سئله عندهما لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين

حكم
 صلاة الاستسقاء

فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فابن هو عمر بن الخطاب وهو من خيار المسلمين في كل جرة يعطيه الله
 ثواب ذلك وأفضل من ذلك وأنت واسع المغفرة صلاة الفجر في كل ركعة
 وهي صلاة اليسر أربع ركعات بغير فائدة الكتاب عشر مرات
 وآية الكرسي عشر مرات وقل يا أيها الكافرون عشر مرات وقل هو الله
 أحد عشر مرات وقل أعوذ برب الفلق عشر مرات وقل أعوذ برب
 الناس عشر مرات بغير فائدة ذلك في كل ركعة ثم تشهد وسبح لله تسعة وتسعين
 مرة وسبحه في كل ركعة بعد ذلك سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله
 والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم لا إله إلا الله وحده لا شريك
 له لا تغيب إلا أياه مخلصين له الدين حنفاء روي أبو الحسن القزويني فيها
 فضائل لا ينفي لعاقب أن يدها صلاة أجز للضحي أربع ركعات بغير فائدة
 الركعة الأولى فائدة الكتاب والشمس وضحاها مرة وفي الثانية فائدة
 الكتاب مرة والضحي مرة وفي الثالثة فائدة الكتاب وست آيات
 من أول الحمد به انه قوله بذا استشهدوا بالله ان لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة
 الى اخر السورة روي أبو الحسن القزويني فيها من الثواب ما يحل عن الوصف
 ولا يجد صلاة اخرى للضحي ركعتان الاولى بفائدة الكتاب وآية الكرسي
 عشر مرات وفي الثانية فائدة الكتاب وقل هو الله أحد عشر مرات
 استوجب رخصان الله تعالى الكبر رداء الكفار صلاة الفجر للضحي ركعتان
 بفائدة الكتاب وآية الكرسي مرة وست مرات وقل هو الله أحد ويصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم خمس عشرة مرة نفلها الكفار صلاة الفجر للضحي ركعتان
 بفائدة الكتاب والشمس وضحاها وعشرين مرة قل هو الله أحد ويصلي
 خمس عشرة مرة سبحان الله العظيم والحمد لله الكريم ولا إله الا الله العلي العظيم
 نفل الكفار ريع وصلاة الاوابين والرجاعين غير الذنوب اليه تعالى
 في جميع احوالهم وهي ما بين العت بين المغرب والعشاء ست
 ركعات بنفلان تسليكات يصلي ست ركعات بنفل صلاة الاوابين
 بغير فائدة في كل ركعة بعد الفائدة قل يا أيها الكافرون مرة وقل هو الله أحد
 مرات قال الشيخ عبد الباقى وقال صلى الله عليه وسلم بعد المغرب ست
 ركعات لم يتكلم فيها بينت بسورة بعد لمن له بعد صلاة الفجر عشرة سنة روي

وفي آخره فائدة الكتاب
 وثلاث آيات من آخر الحمد
 هو الله الذي صرح

صلوة الاوابين

وقال

وقال صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء عشر ركعات بغير فائدة في كل ركعة
 فائدة الكتاب وسورة حفظ العبد اهل مال ودينه ودينه ودينه ودينه
 وروي من صلى بين المغرب والعشاء عشر ركعات بغير فائدة في كل ركعة فائدة
 الكتاب وآية الكرسي وقل هو الله أحد ثلاث مرات حفظ الله في سنة
 استبانه في نفل اهل مال ودينه ودينه ودينه ودينه ودينه ودينه ودينه
 وقل هو الله أحد مرة حفظ الله سمعه وبصره وعظمته وعظمته وعظمته وعظمته
 ربه وتحت قدمه ونام وجهه ووراء قفاه وبورك له في مال ودينه ودينه
 ودينه واولاده وصلاة الرغائب اثنا عشر ركعة بين العشاءين
 تسليكات بغير فائدة في كل ركعة فائدة الكتاب مرة وانا انزلناه ثلاث مرات
 وقل هو الله أحد اثنا عشر مرة يصوم اول خمس من رجب ويعقبها بعد
 المغرب في ليلة الجمعة قال العماد وانا صلاة رجب فعد روي بالكتاب
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما يصوم اول خمس من رجب ثم يصلي فيها بين العشاءين
 والعتمة اثني عشر ركعة يصلي بين كل ركعتين تسليمة بغير فائدة في كل ركعة
 الفائدة مرة وانا انزلناه في ليلة العذرة ثلاث مرات وقل هو الله أحد
 اثني عشر مرة فاذا فرغ من صلاة تسليمة على النبي صلى الله عليه وسلم سبعين مرة فاذا فرغ
 يقول اللهم صل على النبي الاخي وعلى آله ثم يسجد ويقول سبعين
 مرة سجود قدوس رب العالمين والروح ثم يرفع راسه ويقول سبعين
 مرة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم فانك انت العلي الاعظم ثم يسجد
 سجدة اخرى يقول فيها مثل ما قال في السجدة الاولى ثم يسجد تسليمة
 فانما ينقض قال صلى الله عليه وسلم هذه الصلاة الاغفر له ذنوبه جميعا ولو
 كانت مثل زبد البحر وعد الرمل ووزن الجبال وورق الاشجار وينفع
 يوم القيامة سبع مائة من اهل بيته ثم يقرأ سورة البقرة في كتاب
 البركة صلاة الرغائب النار وغيره فمذه صلاة مستحبة نفلها الاحاد
 ولكن بلغني ان اهل المقدس باجمعهم يواظبون عليها ولا يتركونها فاجبت
 ابرادها قلت وانا فعلها بالجماعة فلما شك ان يكره قلت وينبغي اذا اراد
 ان يسجد السجدة بعد ان يقرأ آية سجدة لا يكره التطوع بسجدة كتاب
 ولقد اقال بعضهم جرت عادة بعض الناس بالسجود بعد الفجر من الصلاة

صلوة الرغائب

السجدة بعد الفجر في
 الصلاة

برعوا فيه وتلك سجدة لا يعرف لها اصل وذكر ابن الجوزي ان حديث
الرفاع والصف من شعبان موقوف على الشيخ محمد بن الحسين الطبري
ومعلقا على غرض النواحي وانه الحسن بن قنبر الذي وابن الجوزي وقال
الطبري ان اشهر ما صحه انما يكون في احاديث الاحكام وصفات
في الرجال والاكرام وان جماعة من العلماء نقلوا ما نقلت ولعل الوجه
الذي لم يره الطبري في كلام ابن الجوزي مقتضا للوضع هو الذي راه من تقدم
من العلماء الذين قلن له ولا ينبغي عليهم مثل ذلك ولوراه مقتضا للوضع لم
عليهم نقل الامم بيان وضعه وصلاة الاستسقاء في النصف من رجب عشر
ركعة وصلاة ليلة النصف من شعبان مائة ركعة بحسب تسليمة رور
الفاقي الامام الحديث في لمحات الانوار عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال من صلى في ليلة
النصف من شعبان مائة ركعة في كل ركعة فأكبر الكتاب وقيل هو احدى عشر
مرات فذلك الف مرة وكل اسد من الملائكة ثلثتين يوقفون للبحر ثلثين يوما
عند السور وثلثين يومهم من السور وعشرة يمينون من كاداه الى قبلها
من قابل قال وكان السلف يصلون هذه الصلاة ويستمنون صلاة الخير
ويجتنبون فيها وربما صلوا جماعة قال الفاقي وروى عن الحسن انه قال
حدثني ثلثون من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان من صام هذه الصلاة في هذه الليلة
نظره الله عز وجل الى سبعين نظرة وقضى الله له بكل نظرة سبعين حاجة
ادنا المغفرة وتعمل هذه الصلاة ايضا المعافاة سمعيل في انس
المنقطعين الى رب العالمين ونقلها ايضا ابو طالب الكلبي في تواتر
العلوب وقال الشيخ عبد العزيز الدريسي في كتاب طهارة العلوب
وكان السلف الصالح يصلونها ورواه ايضا ابن الجوزي في كتاب النور
وقال الحافظ محمد بن الطبري جرت العادة في كل فطر من اقطار المسلمين
تطابق الكافة على صلاة مائة ركعة في ليلة النصف من شعبان بالف
كل هو اسد واحد ويروى باننا رواه اجبار ليس عليها اعتماد ولا نقول بانها موقوفة
كما قال الحافظ ابو الفرج بن الجوزي فان الحكم بالوضع او خيل وثنائه
كثير مع اننا اجابا ترغيب والعامل عليها بنية ثواب وصدق وعونه واهلها
في ابتها له بحباب والادنى في تقيتها بالقبول من غير حكم بغيرها ولا خرج في العمل بها

شتم الاجتماع لها ولا ينههم حتى يكون فيها ابلغ ما شرح فيه الجماعة من النوافل في
بيعة ذلك بركة وبهم العالم به والقابل ولا نقول فيها ما قال الامام عمر بن الخطاب
في التراويح والجماعة فيها نعم البهية هذه فان المستند في تلك قوله وقد صح
الاجتماع فيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان من غير قصد وانما قال عمر ربه ذلك
ان راعى المداومة عليها والقصد اليها على ذلك الوصف والآ فاصل
الاجتماع فيها قد سبق وانما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم خشية ان تفرق الصلاة عليه
قال الطبري وكذلك القول في الصلاة الرجبية نعم قد ورد في ليلة النصف
من شعبان احاديث رواتها الائمة ودونها في كتبهم انتهى كلامه وفي كتاب
اسن المنقطعين قال صلى الله عليه وسلم في ليلة النصف من شعبان يكون بهبوط جبريل
وعلايك اسد من السماء اب بعد الى السماء الدنيا فارغبوا في قضاء
افوا بطيختم اللهم فاطمونا الحب فان لكم بكل حبة عشرة الاف حسنة وبكل عظم
عشرة الاف حسنة ويرفع لكم عشرة الاف درجة فان يوم النصف من شعبان
يصوم الناس والجن والطير والسماء والوحوش والبهائم وجنات
البحر وهو ام الارض وان الطير يقول هذه ليلة النصف من شعبان وان
اسد من يغفر لكل مؤمن وممنة الارجلابيه وبين اخيه شيخنا او مد من خرافة
رحم فضلو ان ليلة النصف من شعبان ركعتين فافروا ان اولها فاتحة الكتاب
وقل هو اسد احد الف مرة وفي الثانية بفاحة الكتاب وقيل هو اسد احد
مرة والتملوا ان احد عشرين ثلث مرات وفي الاخر مرتين ليعلمكم اسد
امدا وصلوا في يومها بحسب لكم بكل ركعة ما كان عليكم من صلاة فاشكم وركوا
او عشرين في يومكم فان اسد تبارك لكم فيها او عشرين في السنة المستقبلة
وانما اسد من اذا غفر لعبده المؤمن وقيل منه لم يغفره ابدا قال صلى الله عليه وسلم
ليلة النصف من شعبان اثنتي عشرة ركعة يقرأ في كل ركعة بفاحة الكتاب
وعشرة مرات كل هو اسد احد محبت عنه سبابة وتورك له في غيره قال في كتاب
البركة ويزدرا يصليها اهل الوقت في الغالب لاجتماع الناس فيها فيجمع
عليهم النوم استجابت بعضهم ببعض والصلاة ارفع عظم لا يعايل الله بسنة
من ذلك الا بالصدق وحصو العقب وحرصه مع الناس او الغافل
الذي قد ملق من شغل الدنيا والوسوس وهذا الذي يكفي جميع الناس

اذ قد غلب على كثير من اهل الوقت الكسل والغفلة وعدم متابعة الشريعة
 في العبادات وغيرها وانا العباد اهل الاخلاص فقدرهم الجانية واكثر استحقاقهم
 وصلوات الاستخارة ركعتان يقرأ في الاولى الفاتحة وقل يا ايها الكافرون وفي
 الثانية الفاتحة والاخلاص فاذا فرغ من الدعاء قال اللهم اني استجيرك واعوذ
 بعقدتك واسالك من فضلك العظيم فانك تغفر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم
 وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خيرة في ديني
 وديناي الخيرة رواه البخاري ومسلم وغيرهما وسنة الطوائف ركعتان
 وبها واجبتان على اثر الطوائف لا يخبران بدم ولا يغفوان ما دام حيا وعند
 الاحوام بالبحر او العمرة او بها ركعتان ينور بهما سنة الاحرام وبهما سنتان
 مؤكدتان ولا يصلية في الوقت المكروه وعند رمي كل حجرة من الجمرات
 الثلاث في ايام النحر ركعتان بعد الدعاء بالجمرة العقبية في اليوم الاول
 وبقيته ايام الرمي فانه لا يدعو بعد جمرة العقبية اولا يقف ويدعوا له موضع
 ضيق قربا يودز الناس بوقوفه على اذا اراد ان يدعو وهو ماش لان
 سنة كلما محل استجابة الدعاء والاحرام كل رمي بعد رمي يقف ويدعو
 في كل رمي ليس بعده رمي لا يقف ولكن يصل بعد رمي جمرة العقبية ركعتين
 في ليلة العذرة مائة ركعة يقرأ في كل ركعة اية الفوان وانا انزلناه مرة
 ويستغفر الله بعد الصلاة سبعين مرة ثم يدعو اذ يعطيه الله من الثواب
 ما لا يحصى الوافين وفي ليلة عرفة وهي ليلة النحر مائة ركعة وفي اول
 ليلة من المحرم ست ركعات وفي ليلة ناستورا اثنتي عشرة ركعة ان
 الله تعالى يقول لنا ما مضى منا ونحتم لنا بما مضى به عنا ويجعلنا من آل محمد
 في الاذكار والمستغفرين بالاسحار بفضل وكرمه انه لا ذنوب غفارة
 ستارة قلت ورايت الحق بهذه الصلوات صلاة ليلاني الاسبوع
 وايامه معتمدا في ذلك على ما نقله ثلثة من اهل العلماء العالمين والاولياء
 الصادقين العارفين بامه الخافين الخاشعين ابو طالب المكي
 في قوة الغيوب والشيخ عبد القادر الكيلاني في الغيبة والفاقي الامام
 المحمدي النابنجي في لمحات الانوار وهي مشهورة في مراكز ونواحيها
 ومواطنون عليها ويعتمدون على الفاقي في هذه المعاني فوالا والاولياء

و قال جابر رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم
 في الامور كما يعلم السورة من القرآن يقول اذا همم بامر
 فليكن من غير الرقة ثم يقل اللهم استعن علي في
 واستقدر ولا اقدر ولا اعلم ولا افيق ولا اذكر ولا احسن
 تعلم هذا الامر ويسمى هذه دعاء من دعاء
 فاقدره ولا اقدره واعاده امر فاضرب
 دعي ومعاشي واعاده امر فاضرب
 في الحيرة كما يتم رضي الله

مكتبة
مكتبة ليلي العبد

المذكورين

المذكورين مع سحر كل واحد منهم في العلم والمعرفة والخشية والورع والبر
المؤمنين لم يقدم على ان يسطر في كتابه ويدون او يشهد على ملكه ان يفتي
او على احد العلماء او ينقل من الافوال وغيره ما لا يعقل في جوار أولي الصلوة
والنابعين وأولي واجور على سيد اهل السموات واهل الارضين
قلت واجمع قلوب اهل الله واتصال الحبين العلماء العالمين على عظيم
من ذكرنا بهم معلوم صحيح وما كان كذلك كيف يظن بهم عدم التثبت في
في النقل عن رسول الله صلى الله عليه وآله لا يبينوا الموضوع من غيره ولا يجتروا عنه ولا
بأنواعه ان لم يعلموه وية الزعم لا يظن بالاصغر فكيف بالكابر واما
صلاة ليالي رمضان وابانة وصلاة ليلة العيدين ويومها والصلاة في
شوال وصلاة يوم عاشوراء فقد نقلها الشيخ الامام العلامة نجم الدين
عمر النسفي صاحب المنظومة في كتاب باقوة الصلوات والشيخ العالم
الزايد شيخ الاسلام ابو الحسن علي بن احمد بن يوسف النوبختي المكارم
في كتاب فضائل الاعمال فمن اراد الوقوف على ذلك وعلى ما ورد فيها
الفضائل فيطالع الكتابين فقد ذكرنا من النواب ما لا يحيط به الا الله تعالى
صلاة يوم الاحد اربع ركعات في كل ركعة الفاتحة مرة واحمد الرسول
مرة وايضا بعد صلاة الظهر يوم الاحد اربع ركعات في الاولى الفاتحة
وتسبيل السجدة وفي الثانية الفاتحة وتبارك الملك ثم تشهد ويسلم
ثم يعظم فصلى ركعتين اخريين يؤا فيها الفاتحة وسورة الجمعة ويقرأ
المدح حاجبة صلاة يوم الاثنين ركعتان عند ارتفاع النهار في كل ركعة
الفاتحة مرة وآية الكرسي مرة وقيل هو احدى مرة والمعدودين مرة مرة فاذا
سلم استغفر الله عشر مرات وصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثا وايضا
يصلّي يوم الاثنين اثنتي عشرة ركعة في كل ركعة الفاتحة وآية الكرسي مرة
فاذا قرأ من صلاته قرأ اثني عشر مرة قل هو الله احد واستغفر اثني عشرة
مرة صلاة يوم الثلاثاء اربع ركعات عند انتصاف النهار وفي حديث
احمد عند ارتفاع النهار في كل ركعة الفاتحة وآية الكرسي مرة وقيل هو احدى
احد ثلاث مرات ويقول يوم الثلاثاء اللهم صل على محمد النبي الذي
وعلى آله وبارك وسلم مائة مرة ويقول يوم الثلاثاء يا حي يا قيوم الف مرة

[illegible]

از کتاب

صلاة يوم الاربعاء اثنا عشرة ركعة عند ارتفاع النهار في كل ركعة الفاتحة
وقل هو الله احد ثلاث مرات والمعوذتين ثلاث مرات ويقول يوم
الاربعاء لا اله الا الله خالصا مخلصا متبع صلاة يوم الخميس ما بين الظهر
والعصر ركعتين في الاولى الفاتحة مرة وآية الكرسي مائة مرة وفي الثانية الفاتحة
وقل هو الله احد مائة مرة ويقول يوم الخميس لا اله الا الله خالصا لكل شئ
وهو على كل شئ قدير مائة مرة ويقول يوم الخميس يا ذا الجلال والاكرام
الف مرة ويقول يوم الخميس سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم مائة مرة صلاة يوم الجمعة يوم
اذا استغلت الشمس وارتفعت قد رجع او اكثر فيسبح الوضوء ويصلي
سجدة الضحى ركعتين او اربعاً او ثمانياً او اثنتي عشرة ركعة ولكل عدد
نواب عظيم ويقرأ يوم الجمعة قل هو الله احد الف مرة ويقول يوم الجمعة
اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك واشهد ان محمداً عبدك
ورسولك مائة مرة ويقول يوم الجمعة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ثم يصلي ركعتين ويسجد
بعد السلام ويطلب حاجة وعمر ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الجامع يوم الجمعة فضلا اربع ركعات قرأ في كل ركعة الفاتحة وقيل مائة
احد خمسين مرة لم يميت حتى يرى مقعده من الجنة او يري صلاة يوم
السبت اربع ركعات في كل ركعة الفاتحة وقيل يا ايها الكافرون ثلاث
مرات فاذا فرغ وسلم فراء آية الكرسي كتب الله بكل حرف حجة
وعمرة ورفع له بكل حرف اجرة وفي ذكر في القوت بقية الفضائل ويقول
يوم السبت مائة مرة لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين
ويقول ايضا يوم السبت الف مرة بارحم من بارحم ذكر صلاة ليلة الاحد
عشرون ركعة في كل ركعة الفاتحة مرة وقيل هو الله احد خمسين مرة والمعوذتين
مرة مرة واستغفر الله لنفسه مائة مرة واستغفر الله لنفسه ووالديه
مرة وصلى على النبي صلى الله عليه وآله مرة وقرأ من حوله وقوته والحق الى حول الله
وقوته ثم قال اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله
وفطرته واهل بيته طيبين الله وموسى كلم الله وعيسى روح الله ومحمد حبيب الله

صلاة

صلاة ليلة الاثنين اربع ركعات في كل ركعة الفاتحة وقيل هو الله احد
عشر مرات وفي الثانية الفاتحة وقيل هو الله احد عشر مرة وفي الثانية
الفاتحة وقيل هو الله احد ثلاثين مرة وفي الرابعة الفاتحة وقيل هو الله
احد اربعين مرة ثم يشهد ويسلم ويقرأ هو الله احد خمس وسبعين
مرة ويستغفر لنفسه ووالديه خمس وسبعين مرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله
خمس وسبعين مرة ثم يقرأ الفاتحة ويصلي ليلة الاثنين اثنا عشر
مرة في كل ركعة الفاتحة وقيل هو الله احد خمس عشرة مرة وقيل اعوذ برب الفلق
خمس عشرة مرة وقيل اعوذ برب الفلق خمس عشرة مرة ويقرأ بعد التسليم
خمس عشرة مرة فراء آية الكرسي ويستغفر الله سبع عشرة مرة صلاة
ليلة الثلاثاء اثنتي عشرة ركعة في كل ركعة الفاتحة مرة واذا جاء فطرته
خمس مرات صلاة ليلة الاربعاء ركعتان في الاولى الفاتحة مرة وقيل
اعوذ برب الفلق عشر مرات وفي الثانية الفاتحة مرة وقيل اعوذ برب
الفلق عشر مرات صلاة ليلة الخميس ما بين المغرب والعشاء ركعتين
في كل ركعة الفاتحة مرة وآية الكرسي خمس مرات وقيل هو الله احد
خمس مرات والمعوذتين خمس مرات فاذا فرغ من صلاة استغفر الله
خمس عشرة مرة وجعل ثوابه لوالديه قال القسري فقد اذن جوح والدين
عليه وان كان عاقلاً لهما اعطاه الله ما يوصل الصديقين واشهد ان
مجاهل اذ دخل السور وعليهما صلاة ليلة الجمعة بين المغرب والعشاء
اثنا عشرة ركعة الفاتحة مرة وقيل هو الله احد عشر مرات ويصلي
ليلة الجمعة بعد صلاة العشاء الاخرة عشر ركعات في كل ركعة الفاتحة
مرة وقيل هو الله احد مرة والمعوذتين مرة مرة ثم يوتر ويقرأ على جنبه الآيات
ووجهه الى القبلة فكانما احيا ليلة القدر صلاة ليلة السبت بين المغرب
والعشاء اثنا عشرة ركعة فقلت وقد ذكر الشيخ نجم الدين النسفي
في كتاب ياقوت الصلوات الصلوات الاسبوع وفيها مع ما تقدم بعض
تعدادات والله اعلم **فصل في النية** وهي العلم بالحق بالعمل
اللاحق الاصل فيها اي في شئ اطاع قوله تعالى وما اورد الا ليعبد الله
لا لعل ان يعبدوا الله على هذه الصفة مخلصين له الدين والاخلين هو النية

وقوله في ما عدا هذا من العباد ونما ينصب له الدين المعنى فخلص
 عنك سديح والاطلاق سديح انما يحصل بالنية وقوله صلعم الاعمال بالنيات
 المراد بالاعمال بنات العبادات لان الاعمال التي ليست بعبادة لا يقترن بها
 النية والتحقق العلماء على انه لو صلى احد صلوة ربا او خوقا ولم يقصد التوابع
 وطاعة الله لم يحصل له الثواب وكذلك لو ترك الكحل والشرب يوما او
 اكثر من الصبح الى المغرب ولم يقصد الصوم لم يحصل له الصوم والكحل
 امرى ما نور اي والكحل رجل من علمه ما نور فان كان غرضه من عمله رضى الله عنه
 وطاعة حصل له الثواب من الله وان كان غرضه من ذلك العمل شيا آخر
 غير طاعة الله لا يحصل له ثواب من الله كما اذا جلس في المسجد لشغل في شئ
 الدينونة لا يحصل له ثواب وان جلس للاشكاف او انتظار الصلاة يحصل
 ثواب بقدر جلوسه في المسجد اعلم ان المصلي له ثلثة احوال لما ان يكون
 متوقفا او متقدما او اما فان كان متوقفا او اراد ان يصلي سنة
 بوجوبه عليه على جهة التوقيف ويقول بلسانه على جهة النية نويت ان
 سديح سنة الفجر ركعتين او اداء مستقبل القبلة الله اكبر ولو اطلق نية الصلاة
 وقال نويت ان اصلي ركعتين سديح ولم يقل سنة الفجر فكفا ذلك وهكذا
 في سائر السنن الا ان الاجتناب ان ينور السنة كذا في مينة المصلي
 وفي الهداية الصحيح ان يكتفي بطلق النية ويقول في الفرض اصلي سديح
 فرض الفجر ركعتين او اداء مستقبل القبلة الله اكبر اعلم ان الفرض لا بد فيه
 من التعيين ولا يكتفي بنية الفرض لان الفرض انواع فلا بد من التعيين واذا
 نور فرض الوقت جاز الا في الجمعة لان العلماء اختلفوا في فرض الوقت
 في هذا اليوم ولو لم ينو فرض الوقت في غير الجمعة لكن نور الظهر لا يجوز
 لان هذا الوقت كما يقبل ظهر اليوم ويقبل ظهر الاخر لا رجا يكون عليه
 طرفة فانية فلا بد ان يقرن بظهر اليوم او ظهر الوقت او فرض الوقت
 وقيل يجوز وهو الصحيح كذا في الفتاوى قال لان الوقت متعين له قال
 في النهاية وانما يجزئ ان ينور فرض الوقت اذا كان يصلي في الوقت اما
 بعد خروج الوقت او اصلي وهو لا يعلم بوجه فلو فرض الوقت فانه لا يجوز
 لان فرض الوقت بعد خروج وقت الظهر هو العصر فاذا نور فرض الوقت

بنية الصلاة

في الصلاة الطهر لا يجوز بنية وان نور ظهر اليوم جاز ولو خرج
 الوقت ولو قال نويت الفرض لا يجوز الفرض متضمنة ظهر وعصر وغيرهما
 فلا بد من التعيين فيجب ان ينور فرض الوقت والا حواها ان يقول نويت
 ظهر الوقت او فرض الوقت اذا كان الوقت واعلم انه لا يشترط نية القبلة
 هو الصحيح لكن نية القبلة افضل ونية المحراب ومقام ابراهيم لا يجوز الا
 اذا نور بالمقام جهة الكعبة وفي الظهر والعصر والمغرب والعش والسجود
 المؤكدة آت والفرائض متوقفة تنور هكذا كما تقدم في سنة الفجر وفي فرض الفجر
 الا انه يزيد في عدد الركعات ويقول نويت اصلي سديح سنة الظهر اربع
 ركعات او سنة الظهر ركعتين او المغرب او العش او اداء مستقبل
 القبلة الله اكبر ويقول نويت اصلي سديح فرض الظهر او العصر او العش او
 اربع ركعات او فرض المغرب ثلاث ركعات او اداء مستقبل القبلة
 الله اكبر واعلم ان نية اعداد الركعات ليس بشرط لكن هو الافضل في الخطا
 في عدد الركعات لا يضر في تنور الظهر ركعتين والفجر اربعاً جاز وفي الوقت
 يقول اصلي سديح صلوة الوتر الواجب ثلاث ركعات او اداء مستقبل
 القبلة الله اكبر وفي التراويح يقول اصلي سديح صلاة التراويح ركعتين
 او اداء مستقبل القبلة الله اكبر ويكتفي بطلق النية في التراويح على الصحيح
 وفي مينة المصلي اختلف المتقدمون في التراويح والاصح عندهم ان لا يجوز
 الا بنية التراويح وقال المتأخرون يجوز التراويح والسنن بنية الصلاة
 المطلقة الا ان الاجتناب في التراويح ان ينور التراويح او سنة الوقت
 او قيام الليل وفي السنة ان ينور السنة وفي النوافل يقول اصلي سديح
 صلاة التطوع ركعتين وفي صلاة الضحى يقول اصلي سديح صلاة الضحى
 ركعتين تطوعا مستقبل القبلة الله اكبر وفي سائر الصلوات يقول
 هكذا بان يقول في العيدين اصلي سديح صلاة العيدين ركعتين او يقول سنة
 الطلوع ركعتين او سنة الاحتجارة ركعتين ونحو ذلك وان كان المصلي
 متقدما يقول اصلي سديح فرض الفجر ركعتين او اقامو ما يقول بدل ما مومنا
 متقدما بالام مستقبل القبلة الله اكبر وفي سائر الصلوات المتفرقة
 يقول اصلي سديح فرض الظهر اربع ركعات او اقامو ما يقول بالام مومنا

الى آخره وبكذلك بقية الصلوات اعلم انه يحتاج الالم والمنفرد في ثلاث
نيات نية الصلاة اية صلاة في دينه الاخلاص لله تعالى ونية استقبال
القبلة وقيل ان كان يصلي في المحارب المصنوعة لا يشترط نية القبلة
وفي الصحيحين بشرط وجوب الموضع الى هذه الثلاث ونية المتابعة فيكون
محتاجا الى اربع نيات وان نور صلاة الالم اجزائه وذكر شيخ الاسلام
اذا قال نويت صلاة الالم لا يجزئ الاقراء لان هذه العيدين لصلاة الالم
وليس باقراءه وكان قال صلى الصلاة التي يصليها الالم ومنهم من قال
منه انظر بكبر الالم ثم يتر بعد كفاه ذلك عز نية الاقراء الا ان ينظر
لكبر الالم قصد منه للاقراء الا ان الصحيح لا بد من نية الاقراء بالالم
لان الانتظار متردد وقد يكون للاقراء وقد يكون لغيره فلم يقصد
بالالم لا يصير مقيدا بجزء الانتظار وفي فتاوى قاضي خان الاحسن ان يقول
نويت ان اصلي مع الالم ما يصلي الالم وقيل اذا نور صلاة الالم
اجزائه وقام مقام نيتين كذا في النهاية وان نور الاقراء بالالم ولم
يبالغ به هو صحيح وان اقراء بالالم بنية زيدا فاذا هو عمر وصح ايضا
الا ان نور الاقراء بغيره فاذا هو عمر وفلا يصح لانه نور الاقراء بغير
الالم والافضل ان ينور الاقراء بعد ما كبر الالم للتحية ليصير مقيدا
بمن هو في الصلاة وان نور الاقراء حين وقف الالم موقفا جازيا ولو
نور الشروع في صلاة الالم وكبر على ظن انه قد شرب ولم يشرب لم يجزه وفي
الغنى وكان شرا او يقول اذا كان الالم حاضرا او اراد ادراك
فضله تكبيرة الاحرام ينبغي ان يشرب في صلاة الالم قبل ان يتوكل ثلاث
ايات وان كان غائبا قبل قراءة سبع ايات وقال بعضهم اذا ادرك
الالم في الركعة الاولى يصير مدركا فضيلة تكبيرة الافتتاح وفي الجملة
يقول اصلي سبعة فرض الجمعة ركعتين اداء ما عواما او مقيدا بالالم مستقبل
القبلة الله اكبر ويقول في سنتها من الجمعة اصلي سبعة سنة الجمعة
اربعا او سنة الجمعة ركعتين اداء مستقبل القبلة الله اكبر ولو قال
في سنة الجمعة اصلي سبعة سنة الجمعة وفي الجعد بن العطر والاصم يقول
اصلي سبعة صلاة العيد ركعتين اداء ما عواما بالالم مستقبل القبلة الله اكبر

وفي صلاة الجنازة يقول صل سبعة صلاة الجنازة اربع تكبيرة است مقيدا
بالالم مستقبل القبلة الله اكبر وفي الوافي والجنازة بنور الصلاة سبعة
والدعاء للميت واما الالم فانه ينور كالبشر المنفرد ولا يحتاج الى نية
الامة الا اذا كان خلفه فانه لا يصح الامة الا بالنية اربعة ايات
وقال فخرج يصلي الامة الرجل للمرأة من غير نية امامتها كما تخرج في الرجل هذا
الذكر ذكرنا كذا في الاداء فاما في القضاء فانه يقول في فجر يومه اصلي سبعة
فرض فجر اليوم ركعتين قضا مستقبل القبلة وفي فجر الايام يقول اصلي
سبعة فرض فجر الالم ركعتين قضا مستقبل القبلة وفي الظهر والعصر
والمغرب والعشا ينور بكذا يقول في فرض ظهر اليوم او عصر اليوم او ظهر
الالم او عصر الالم قضا مستقبل القبلة وان كانت عليه فوات
شهر او سنة فان كان يصلي على الترتيب من اول الشهر او السنة الظهر
ثم العصر ثم المغرب ثم العشا ثم فجر يقول اصلي سبعة فرض اول فجر على
قضاء وكذلك يقول في الظهر والعصر وسائر الصلوات وان لم يصلي
على الترتيب من اول الشهر واراد ان يقضي ثلاثين فجزأ ثم ثلاثين فجزأ ثم
ثلاثين عصر وكذلك الى آخره اجزائه يقول اصلي سبعة فرض اخر فجر على
قضاء وكذلك يقول في سائر الفرائض اصلي سبعة فرض اخر ظهر على
قضاء مستقبل القبلة الله اكبر وبكذلك بقية الصلوات فان صلى مع الالم
يوم الجمعة وشك في اعتقاده ارعقها بالالم بل ارعقها صحيح
او فاسد او شك في طهارته هل هو محدث او طاهر او وقع الشك
في كون مصره دار الاسلام او دار الحرب واراد المصلح ان يجتاطها
الصلاة فانه يصلي اربع ركعات صلاة الالم اربع ركعات
وينور بالاربعة ركعات صلاة الظهر اجنبا طهرا او لم يقع الجمعة
لموقعها عن عمدة فرض الوقت باداء الظهر بيقين ويقول اصلي فرض الظهر
اربعة ركعات اداء فان كانت عليه فوات التي يصليها بعد الجمعة
فرض الظهر اداء سواء كانت عليه فوات دخلت في حد النكاح لم تكن
فوات اصلا ودخلت في حد النكاح لم تكن عليه فوات وان كانت
عليه فوات ولم تدخل في حد النكاح لم تكن الفوات سبعا برت

في القضاء ثم يور هذه الاربع اداء ثم يصلي بعد هذه الاربعه التي
صلتها بعد الجمعة ونور بها الظهر ستة الجمعة ولو اقتصر في الفرض على
قوله اصلي مدح فرض الجهر او فرض الوقت ولم يقل ركعتين مستقبل
القبلة اداء جاز وفي السواقل لو اقتصر على قوله اصلي مدح ركعتين ولو
بنية الصلاة ولم يقل ستة الجهر ولا مستقبل القبلة امتد اكبر جاز والنية
عمل العقب لاننا ارادة والارادة عمل العقب لا عمل اللسان لان عمل
اللسان يسمى كلاما لا ارادة وهو ان يعلم ان شرطه ان ينية ان يعلم
بعقبه ان صلاة يصلي سواء كانت فرضا او نفلا وسواء كانت قضاء
ام اداء والنية بالعقب فرض اللسان وباللسان سنة اراذكر باللسان
مع عمل العقب سنة وفي التمهيد اما الذكر باللسان فلا معتبر به ويحسن
ذلك لاجتماع غنمة ولو ذكر بلسانه ولم ينو بعقبه لم يجز صلاته لان النية
لا تارة باللسان ولا افضل ان يشغل قلبه بالنية وسأله بالذكر ويدبر
بالرفع وينبغي ان يكون نية مقارنته للتكبير في اداء افضل وقال الطحاوي
المقارنة شرط لا يفضل فيها اربعين النية وبين التوجيه يستحب اربعين
ويجوز تقديم النية على التكبير اذ لم يوجد ما يقطعها وهو عمل لا يقطعها بالصلاة
ولا معتبر بالنية في التوجيه لان ما مضى لا يقع عبادة لعدم النية وعنده
الكرخي يجوز نية متأخرة عن التوجيه واختلفوا في قوله الى متى قال بعضهم
الى منتهى الشاء وقال بعضهم الى التقوى ولا معتبر بقول الكرخي لان النية
بعد الشروع تؤخر الى وقوع الشروع خالبا عنها فان قلت الصوم يجوز
نية متأخرة عن وقت الشروع قبل وقت الشروع فيه وهو وقت النية
الجهر وقت نوم وغفلة فلو شرطت النية حاضرا الامر على الناس فلهذا
جاز تأخيرها واما الصلاة فوقت الشروع فيها وقت انتباهه ويقطع فيمكنه
كتصليها حال الشروع بلا مشقة فلا يجوز تأخيرها واختلف اصحابنا في ذلك
في الصلاة بنور الظهر ركعتين تطوعا وقال ابو يوسف يجزئ عن الفرض
خاصة وبطل التطوع لان الذكر يحتاج اليه في صحة الدخول في التطوع وهو في
الصلاة محسب وليس يفتقر في صحة النية التطوع وصلاة الفرض لا يتر
فيها من وجود نية الفرض فوقع عنه وسقط التطوع وقال محمد لا يجزئ الصلاة

ولا يكون

ولا يكون : اخلا فيها لا تطوعا ولا فرضية لان افتتاح كل واحدة من الصلوات
يوجب الخروج من الاخر لو كان فيها الاخرى لو كان في صلاة الفرض
فاحرم بالتطوع خروج من صلاة الفرض وكذا لو كان في التطوع فاحرم بالفرض
خروج من التطوع فاذا كان حكم النيتين يتساويان لم يكن : اخلا في واحدة
منها عند اجتماعهما كدخول في صلاتي فرض ولو نوى الصوم الكفاية فغشا
رمضا كان غير القضاء وقال محمد يكون تطوعا وان نوى كفاية الظاهر
وكفاية اليدين يجعله عن ايها شاء وقال محمد يكون تطوعا ولو نوى الزكاة
والتطوع يكون عن الزكاة وعن محمد عن التطوع ولو نوى الزكاة وكفاية
اليدين فهو على الزكاة ولو نوى الزكاة وكفاية الظاهر يجعله عن ايها شاء
وانما ذكرنا هذه المسائل لانها من جنسها كذا في الفناء ولو نوى مكتوبة
وصلاة جازية فهي غير المكتوبة ولو نوى نافلة وجازية فهي نافلة ولو
نوى الظهر والعصر لم يصح ولو نوى الظهر والعصر بها عليه فهي من الاولى منها
وان نوى الظهر والجهر عليه الجهر يومه فان كان في اول وقت الظهر
من الجهر ولو كان في اخر وقت الظهر فهو من الظهر ولو افتتح المكتوبة
ثم طلع انها تطوع وصلى على نية التطوع وان كبر ينو تطوعا ثم كبر ينو
الفرض يصير شراعا في الفرض وان صلى ركعة من الظهر ثم افتتح الغنمة
او التطوع بتكبيره اخر فقد نفى الظهر وصح شروعه فيها كبر وكذا اذا افتتح
المكتوبة ثم كبر ينو الشروع في النافلة او كان منهوا فلكبر ينو الفرض
باللام يصير شراعا فيها كبر ولو نوى مكتوبة يتبين في ذلك فلهذا ولو
نور في بيتين فهي مكتوبة ومنها ولو نوى فائية وقبته فهي للفاية الا ان
يكون في اخر الوقت مسئلة رجل لم يعلم ان الصلوات الخمس
فرض على العبادة الا انه كان يصليها في مواقيتها لا يجزئها وعليه قضاؤها
لانه لم ينو الفرض وكذا لو علم ان فيها فرضية ومنها لا ولم يعرف الفرضية
من السنة فان نور الفرضية في الكل اجزاءه وقال في الواقتات
رجل صلى سنين ولم يعرف الفرضية من النافلة فان كان يظن ان كل ما
فرضية اجزاءه ما صلى لان النفل يتأدى بنية الفرض واما الفرض فلما
يتأدى بنية النفل وصدق اعلم قال الصدوق ان يوفقنا للعمل الصالح

ولا خلاف من فيه يغتسله ذكره آية سميع الدعاء وجيب دعوة المضطر
والله اعلم بالصواب **فصل في صفة الصلاة** لما قرع من بيان ذكر التوابع
المتقدمة التي هي مقدمة الصلاة ككونها شرطاً وسبباً في بيان
المبتدئ وكيفية وهو الصلاة بصفاتها وهذا الباب من قبيل إضافة الجزاء
إلى الكل لأن كل صفة من هذه الصفات تتم الصلاة ويقال إن هذا الباب
من باب إضافة الشيء إلى نفسه لأن هذه الصفة المذكورة هي الصلاة
بعضها والفرد بين الوصف والصفة أن الوصف هو كلام الوصف
والصفة هي المعنى القائم بذات الموصوف فقول القائل زيد عالم وصف
زيد لا صفة له والعلم القائم به صفة لا وصف وحاصله أن قيام الوصف
بالوصف وقيام الصفة بالموصوف والوصف والصفة مصدران
كالوعد والعقد اعلم أنه يشترط لثبوت الشيء ستة أشياء العین وهي
ماهية الشيء والركن وهو جعل الماهية والحكم وهو لا يشترط الثابت بالشيء
ومحل ذلك الشيء وشروطه وسببه فلا يكون الشيء ثابتاً إلا بوجوده في هذه الأشياء
الستة فالعين هنا الصلاة والركن القيام والعادة والركوع
والسجود والمحل للشيء هو الادي المكلف والشرط هو ما تقدم من الطهارة
وغیره **والحكم** هو جواز الشيء وفادته ونوايه والسبب لا وقت
ومعنى صفة الصلاة أرمائية الصلاة الأصل في وجوب الصلاة إلى
الدليل على فرضية الصلاة قوله اجعلوا الصلاة أرادوا الصلاة
الحسن بشرطها وقوله مع حافظوا أرادوا مواضع الصلوات المكتوبة
بمواقفها وحدودها والصلوة الوسطى حضرت بالذكر فخصها وهي صلاة
العصر عند ابن حنيفة حديث ورد فيها وصلاة الجهر عند مالك والشافعي
لأنها بين صلاة في النهار وصلاة في الليل وقيل الظهر لأنها في وسط
النهار وقيل المغرب وقيل العشاء وفي قبل هي بعض الصلوات
لأبغيتها وقوموا الله في صلواتكم قائمين طابعين خاضعين وحاصل
الصلوات الطاعة ثم استقبلوا طول القيام وعنه زيد بن أرقم كنا نكلم
في الصلاة إلا أن نزل وقوموا الله قائمين فكنتا وقوله مع واقف
الصلاة طرفي النهار أرادوا وفوه والمعاد الغداة والعشي وهي

والظهر

والظهر أو العصر **لأن** ما بعد الزوال عشي وزوال طرف جميع زواجر وهي
طائفة من الليل والمعاد صلاة المغرب والعشاء والمعنى آخر الصلاة
لأنه لو كانت الشمس الزوالها وقيل لمزيداً إلى عشي الليل إلى طلوعها والمعاد صلاة
العشاء بين وقيل العشاء الأخرى وقيل إن صلاة العشاء سميت قرأنا
فيها منه كما سميت ركوعاً وسجوداً لأن الزوال كان مشهوداً واستشهد
بذلك الليل ولما كان الزوال إذا صعد هو لا نزل هو لا فان جعل ذلك
الشمس زوالها دخل في الآية الصلوات الخمس وإن جعل غروبها خرج عنها
الظهر والعصر وقوله مع فمجيء أي صل مجد بك محمد الخال أي وانت حاضر
بان وقفت للتسبيح قبل طلوع الشمس هي صلاة الفجر وقيل غروبها هي
صلاة العصر ومن الماء الليل ساعة جمع أن كني وأما كني ومحل زمانه
الليل فبعبارة قوله فمجيء والمعاد صلاة المغرب والعشاء وأطراف
النهار عطف على ما قبل وهي صلاة الظهر وسميت طرفاً لأن وقتها عند
زوال الشمس فتوسطت النصف الأول ونظر النصف الثاني وقيل هو
يقبل غروبها صلاة الظهر والعصر لوقوعهما في النصف الأخير قبل الزوال
وباطراف النهار لغير أن أول الطرف الأول والمغرب لأنها في الطرف
الثاني فالتواضع أطراف وبما طرفان لأن من التيسر لقوله في موضع آخر
طرفي النهار ويجوز أنه جمعاً نظراً إلى أنها فكان لكل طرف مناجاة وقيل
أطراف النهار ساعة معن الآية صل الصلوات الخمس في أوقاتها
لعلمك رضي أنت يا محمد بما يعطى قالوا ولين يرضى صتم بتجليد أحد أمتته
في النار وقوله مع فمجان الله أرسجوا الله أرسجوا حين تمسكون بظنون
في الماء والمعاد صلاة المغرب والعشاء وحين يصبحون هي صلاة
الصبح والحمد في السموات والأرض وعشيها هي صلاة العصر وحين تظهرون
تدخلون في الظهيرة وهي صلاة الظهر وقوله مع وسبح مجد ربك قبل
طلوع الشمس هي صلاة الفجر وقبل الزوال هي الظهر والعصر ومن الليل
سبح بها العشاء أن وأدبار السجود فمجيء النبوة مصدر أدبر أي وقت
انقضاء السجود وبقيتها جمع دبر أي وقت أدبارها والمعاد ركعتا المغرب
وقيل ركعتا المغرب وقبل النوافل المسنونات وقوله مع وسبح مجد ربك

فقد سجد الله وحده حين يقوم من مكانك وقيل من مجلسك قال
صلتم من مجلسك بغيره لفظ فقال قيل ان يقوم سجدتك اللهم ويجزى
استشهد ان لا اله الا انت استغفرك وانت رب ابيك الا كان كفارة
ما بينهما ومن القليل ايضا فسجد قبل صلى العاشقين وادبار عقيب غروب
الشمس سج اجنبا اي على النوازل وهذه الايات الصلوات الخمس
كما بينا وقول صلتم لما فرغ من اذكار الكتاب من في اذكار السنة بنى الكلام
على خمس يعني جعلت هذه الاركان الخمسة اصولا للاسلام وما عدا هذه
الخمسة من احكام الشريعة فرع لها ومن قال الاسلام لغير هذه الاركان
كما لا سطوا ان لذلك القصر وما يفي من احكام الشريعة كجاء في ذلك القصر
وكان لجدار الدر جو اليه وكثير بين انواع النفوس فمن حفظ هذه الاركان
الخمسة وحفظ سائر احكام الشريعة يكون قسرا مسلما تاما كاملا خاليا ومن
حفظ هذه الاركان الخمسة ولم يحفظ سائر احكام الشريعة يكون قسرا مسلما
بغير جدار سطح وبغير جدار حو اليه شهادته ان لا اله الا الله يجوز تجديدها
وبجاء الكلمات التي بعد ما على انما يدل من قوله خمس ويجوز برغمها على انه خبر
مبني على محذوف ارفق شدة وادام الصلوة وادام الزكوة وصوم
رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلا رواه البخاري ومسلم وغيرهما
عن غير واحد من الصحابة وقول صلتم صلواتكم وصوموا شهركم وادوا زكاة
اموالكم واطيعوا اذ احكم تدخلوا اجنته ربكم رواه اصحاب السنن قوله صلوا
خمسكم اي خمس صلوات المفروضة عليكم وصوموا شهركم اي شهر رمضان
واحكم امر الخليفة والسلطان وغيرهما من الافراد فاذا فعلتم هذه الاشياء
فخرجكم ان يدخلوا اجنته ربكم وقول صلتم الصلوة عماد الدين لما اقامها فقد اقام
الدين ولم ينزلها فقد هدم الدين وقول صلتم من ترك صلاة متعمدا فقد كفر
رواه الطبراني في الاوسط بسند لا بأس به يعني بقوله كفر لا يراه اي لا يفتقر
الصلوة واجبا ارضا واذا اراد الرجل افتتاح الصلاة استقبل القبلة
على الطهارة من الاحداث والنجاس وقدم قدمه في ذلك واما استقبال
القبلة فقد تقدم طرف منه في بيان شرائط الصلاة وذكره ههنا بعض مسائل
اعلم ان القبلة كانت في اول الاسلام الى بيت المقدس وقد استقبلتها

القبلة نحو مكة

صلتم

التي صلتم مدة اقامته بكة قبل الهجرة وكان يجب التوجه الى الكعبة لانتها
كانت قبله ايامه ابراهيم عمه واسماعيل واسحق وكان من شدة حبه لذلك
يصل من ناحية الصفا يستقبل الكعبة ويبس المقدس فلما تحول الى المدينة
تغير عليه ذلك لانه استقبل بيت المقدس استقبل الكعبة فقام النبي صلعم
ببصلة بالمدينة الى بيت المقدس ستة عشر شهرا او سبعة عشر شهرا او ثلث
سنة ان تحول قبلته الى الكعبة فنزل جبريل يوم فقال له النبي صلعم ان احب ان
استقبل الكعبة فقال له جبريل انما احببتك لثقتك ثم عرج جبريل الى السماء
والنبي صلعم يتبعه بصره ويقب طرفه نحو السماء ينتظر نزول الوحي فنزل قوله
ان قد نرى تعقب وجهك في السماء الاله والسموات احرام ههنا هو الكعبة وقوله
شطر المسعى احرام الى نحو وتلقاه ثم كان بكة ففرضه احصاها عينها ومن
كان تايها عنها ففرضه جهتها هو الصحيح وقال جبرجاني احصاها عينها ايضا للمنا
نرض وفائدة الخلاف شراطينية عين الكعبة للمنا على قول الجرجاني بشرط
والصحيح انه لا يشترط بل الشرطية الجلية لا يفر ولو توارى عن اب مسجد
لا يجوز ثم الكعبة اسم للبقعة دون الحيطان فان الحيطان لو وصفت
في موضع اخر وصلى اليها لم تجز ولو وصفت في حوزها او على سطحها جاز الى حيث
ما توجه لان الذي بين يديه قبلته فان استقبلت عليه القبلة وليس
بحضرة فمن يلبس ثوبا اجتمعت وصلى والاجتهاد بديل المحمود لئلا المقصود
فان لم يقع اجتهاده على شئ من الجاهات قبل نوتر الصلاة وقيل صلى
كل صلاة الى الجاهات الاربع والمسئلة على ثلثة اوجه اما ان لا يشك
ولا يتحرى وجوابه ان صلاة على الجواز الا ان يتبين له الخطأ والتأني
ان يشك ولا يتحرى وجوابه ان صلاة على الف الا ان يتبين له الخطأ
فان يتبين له الصواب اي علم في الصلاة انه اصاب القبلة استأنف
ولا يجوز له البناء وان شك ولا يتحرى وهي مسئلتنا وجوابه
ان الصلاة على الجواز ولو تبين له الخطأ وهذا اذا كانت السماء متغيرة
اجما فان كانت مصححة قال بعضهم يجوز ولا فرق بين الغيم والصحو وقال
بعضهم انما يجوز اذا كانت متغيرة اما اذا كانت مصححة لا يجوز لانه يجب
عليه موقفة القبلة باللائل فاذا لم يكن الجليل غدا ومنه الطريق الى اموتها

لا اهل البصرة القطب و قد اتفقوا على رجل صلى بالبحري الى جهة في مقارعة والسماء
 مصححة لكنه لا يعرف النجوم فبينهم لارخطا العتلة فان است ونا يجوز صلته
 وقال في غير ذلك لا يجوز لانه لا يدرى لاجل في الجبل بالادارة الظاهرة المقت و قد يجوز
 والتميز في غيرهما وقولنا وليس بجيزة من غير انما حصة الحضرة بنا ان يكون
 بحيث لو صاح به سمع ولا يجب عليه طلب من يراه واذا وجد من يراه وجب
 عليه سماعه والاخذ بقوله ولو خالف رايه اذا كان المخرج من اهل ذلك الموضع
 وكان معتقدا في الشك و قد ذكرنا الاصل في ذلك في وقت الشروع من غير انما خطا
 جاز وان وجد من يراه ولم يبال لا يجوز صلته كذا في الذخيرة وان كان
 المخرج بالعتلة ليس من اهل ذلك الموضع وهو لا يعلم العتلة لا يترك حركته في
 وجه التجسس رجل بالمقارعة استبقت عليه العتلة فاجزه رجلا ان العتلة
 الى هذا الجانب ووقع اجزاه الى الموضع الاخر فان لم يكونا من اهل ذلك
 الموضع وهما من ان مشرك لم يفتت الى قولهما لانها يقولان بالاجتهاد
 فلا يترك اجتهاده في غير ويجوز التحري في سجدة السجدة كما يجوز في الصلوة
 ولو اجتهد بجيزة من يراه فاصاب العتلة وجب ان لا يجوز على قولهما
 خلافا لابي يوسف وفي الجند يجوز اذا اصاب العتلة فاذا اجتهد وصلى
 ثم علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا اعاد عليه لانه ليس في وسعه الا التوجه
 الى جهة التحري والتكليف معتقدا بالوسع وان علم ذلك وهو في الصلاة
 استدرا الى العتلة والتكليف وبني لان اهل قبله لا سمعوا بتحويل العتلة
 استدراوا كمنهم واستخذه اليه صلح وكذا اذا تحول رايه الى جهة اخرى
 توجه اليها ولو سأل قوما بجيزة فلم يجزوه حتى يصح بالبحري ثم اجزوه بعد
 فراغه منها فضلالة جازية وان اجزوه انه لم يصل الى العتلة فلا اعاد عليه
 وان استبقت عليه العتلة ولم يتحرك فصرح وصلى لا يجوز صلته وان علم انه
 اصاب مستقبل العتلة ولو نذر ان قبله محراب مسجود لا يجوز لانه علة
 وليس بعتلة وفي التجسس رجل تحري العتلة فخطا فدخل في الصلاة
 وهو لا يعلم ثم علم وحول وجهه الى العتلة ثم اقتدر به رجل وقد علم حاله الاول
 لا يجوز صلته الا اخل لانه دخل وقد علم ان الامام كان على الخطا في اول
 صلته فلما معتبر بحال دخوله كذا في النهاية واذا اذاه اجتهاده الى جهة فضلى

باجتهاد

البحري

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

الى غير فضلته فاسد ولو اصاب العتلة عندهما وقال ابو يوسف
 يجوز اذا اصاب لان المقصود قد حصل كما في الاولاني اذا تحري وتوضأ
 بغير ما ادى اليه اجتهاده ثم تبين ان كان مصيبا وهما يقولان الجيزة الى اداء
 اجتهاده اليها هي العتلة في هذه الحالة لانه لا وسع له الا بهذا فكاه التكليف
 به لا يضر و قد صار احوالنا عن العتلة بخلاف الاولاني لان ما يستعمل ينزل
 منزلة الظاهر الا ترى انه يلزم الاعادة اذا توضأ بما ادى اليه اجتهاده اذا
 ظهر خطؤه و قد اتفقوا على ان اذا صلى ركعة بالبحري ثم تحول رايه الى ناحية
 اخرى فانه يتحول الى تلك الناحية وتتم الصلاة ولا ينافي بخلاف
 ما اذا تحري في الثوبين فضع في احدهما ثم تحول رايه الى ثوب اخر فكل صلاة
 صلته في الاول جازية دون الثاني ولو صلى الى جهة من غير ان يترك
 في العتلة ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم اليقين فده
 فيجب عليه الاعادة حينئذ فان علم في الصلاة مستقبل العتلة وان علم
 بعد النزاع اعاد ولو صلى بالبحري وحلف نائم ومسبوق فبعد فراغ الامام
 تحول رايتهما الى جهة اخرى فمسبوق يتحول الى الجيزة التي وقع تحريكه عليها
 والملاحق بقف صلته كذا في الفتاوى ولو صلى الا على ركعة واخطأ في الصلاة
 فجاء رجل وسواء مضى على صلته ولا يقدر ذلك الرجل به فاك في الفتاوى
 وهذا ايضا اذا لم يجد احدا يراه اما اذا وجد فلم يبال بصلته فاسد
 مسئلة ذكرني جزاءه الاكمل انه يكره ان يتوجه في صلته وقبله تتورق
 او مستوفد اما اذا كان قبله فتدبل او سراج لم يكره ولو ان رجلا صلى وفي
 ثوبه ان على ثوبه نجاسة اكثر من قدره لم يكره صلى ثم ظهر انها اقل او لم يكن
 فان صلته جازية ولو صلى الوضوء وعند ان عليه فابته ثم علم انها لم يكن
 نجاسة ولو كان عنده انه محدث او جنب ثم ظهر بخلافه لا يجزى ويجزى عليه
 الكفر والوقوف ان الصلاة مع النجاسة او مع فابته يجوز عند بعض العلماء
 اجمع الحديث والنجاسة فلا يجوز عند احد وعنه ابو يوسف انه يجزى حصول
 المقصود وهو الظاهر كذا في الفتاوى ولو صلى وعند ان الشمس
 لم تنزل ثم تبين له انه صلى بعد ما زالت لم تجز صلته ولم يذكر رواية ابو يوسف
 ويحكم انه يجوز كذا في الفتاوى وايضا يستغفر الله ويقول حالة الشروع

في الصلاة قبل النية ربنا فلما انفسنا فغزلنا وارحمنا الصلوة
 في الصلاة قبل النية ربنا فلما انفسنا فغزلنا وارحمنا الصلوة

في الصلاة قبل النية ربنا فلما انفسنا فغزلنا وارحمنا الصلوة
 وسنات الامور نفقات الامور ونفقات النفقات
 من سخطك اللهم بنينا من نوره العافين ووفقنا لما يحب وترضى وجبت
 عما نكره وسخط ربنا اغزلنا ولا خواننا الذين سبقونا بالايان ولا نجعل
 في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك رؤوف رحيم ثم يقرأ وجبت وجبت
 اصرقت وجبت وجبت وجبت وجبت وجبت وجبت وجبت وجبت وجبت
 بعبادتي الله واحلصتها له لذكر فطر خلق السموات والارض خفيف
 منصوب على الحال والحيف كما بل على غير طلة السلام واما من المشركون
 ثم يقرأ ان صلواتي وسكنتي اى عبادتي ومحباي اى عبوتي ومالتي اى مولي
 بغير جميع طاعتى في حيوتى وما اموت عليه من الايمان والعمل الصالح اخصا
 من ربي العالمين لا شريك له وبذلك امرت واما من المسلمين
 ولا يقول وان اول المسلمين لان ذلك للنبى صلوات الله اول المسلمين
 من امته لان كل بنى اسلام متقدم على اسلام امته وتوكل انا اول
 المسلمين بغير صلوات الله كذب ومنهم من قال لا يبعد الله بحمل على
 ان اراد به ما في القرآن لا البنا عز نفسه والاولى ان لا ياتي بقوله وجبت
 وجبت قبل التكبير ليعمل النية بالتكبير هو الصحيح احرازه في بعض المتأخرين
 انه يقول قبل التكبير منهم العفة ابو العيث لانه ابلغ في الغزوة قاله
 الكرخي احرازه المتأخرين لان النية به قبل التكبير الاحرام وهذا هو الدرر
 احرازه المتأخرين وان شاء يقرأ وجبت وجبت وجبت وجبت وجبت
 قبل الدعاء وهذه رواية عن ابي يوسف رحمه الله والصحاح هو الاول ثم يقول
 الصلوة بقلبه وهو شرط صحة الصلوة وبذلك يلبس وهو افضل
 كما وصفت في الفصل الذي قبله ثم يكبر تكبيرة الافتتاح بحضور قلبه والمراد بها
 التهيئة وهي شرط عندنا وليست بركن حتى ان من يحرم للفرض كان له
 ان يؤدى بها التطلع لكنه يكره لذلك التحلل عن الفرض بالوجه المشروع
 وهو التسليم وصورة بناء النفل على تحريم الفرض هو ان يحرم بالفرض
 فلما فرغ منه ولم يوجب الا السلام شرع في النفل قبل التسليم بغير تحريم
 جوف فهذا جائز عندنا خلافا لما في لان التحريم قد وجدت فلا يشترط

وجوبها

وجوده قصد انما ان من نفل للفرض جاز ان يؤدى بها النفل وكذا من
 لبس الثوب يؤدى به الفرض جاز ان يؤدى به النفل واما بناء النفل
 على تحريم فرض الوضوء اجابا كما لو كان على رجل فوايت فصل الطلوع
 ثم قام منه الى العصر ثم غير تكبيرة الافتتاح لم يصيرت رعا في العصر لان
 اوام الطلوع لا يتقدم العصر وكذا بناء الفرض على تحريم النفل لا يجوز لانه
 بناء قور على ضعف فان قبل بل يجوز النفل على النفل وبناء الفرض
 على الفرض قبل ذكر الامام ظهير الدين انه لا يجوز بناء الفرض على الفرض
 وقال الامام ابو زيد يجوز بناء النفل ولا يجوز بناء الفرض على الفرض
 كذا في النهاية والمختار والحنيفة الى تكبير بالحنيفة والحنيفة وتقدم
 تكبيرهما والتكبير والوقار والفرق بين التكبير والوقار ان
 التكبير في القلب وبهي التواضع والوقار في الاعضاء وهو ان لا
 يمين ولا شمالا في الصلاة ولا يبيت بنوبة او بدنه وتجوذ ككس
 مستحلا حال كون التكبير مقبلا بالنية لا يفضل بينهما وبين التكبير على ولا
 ويرفع يديه مع التكبير والرفع سنة لان الله صلي عليه وقوله
 مع التكبير اشارة الى اشتراط المعارنة وهو المروي عن ابي يوسف
 والاصح انه يرفع او لا فاذا استتمت في موضع المحادة كبر لان الرفع
 بمنزلة التكبير كانه بمنزلة السوا السديع وراه طهره فاليد اليمنى كالقوة
 واليسرى كالدنيا كانه قال بلبان حاله بنذرت ما سوى السديع الدنيا
 والافوة وراه طهره واعوضت عنهما واقبلت الى عبادة الله تعالى
 والله اكبر اريد اعظم من ان يؤدى حقه بهذا المقدار ولان في الرفع
 نفي الكبرياء عن غير الله وقوله الله اكبر بمنزلة انشاء التكبير وفي النهاية
 اختلف المتأخرون في افضلية وقت الرفع فاختر شيخ الاسلام
 وقاصيني وصاحب النخبة المعارنة فيرفع يديه معارفا للتكبير ولا يفتد
 عليها لانه يستلزم فناء لزيادة الاعلام لانه اعلام للاصم فيكون
 نبيها لها كالجهر باذاعة ان الرفع من سنة التكبير كان تبعا لها
 واما يتحقق التبعية اذا وجد الرفع مع التكبير فوجب ان يكون الرفع
 معارفا لها كتكبير است الركوع والسجود والقيام فان هناك سنة المعارنة

في الصلاة قبل النية ربنا فلما انفسنا فغزلنا وارحمنا الصلوة

فكذلك هنا وحكي ان ابا يوسف سأل رجلاً باي شيء تفتتح الصلاة بالقرآن
 ام بالسنة فذهب ظن الرجل الى التكبير فقال يا بوض قال قد اخطأت
 فقال بالسنة يعني الرفع قال اخطأت انها تفتتح بها جميعاً فبدا يدلي على
 المقارنة لا يستقيم احدهما صاحبه وقال نفس الائمة والكثرة المشايخ انما يرفعون
 او لا يدبر فاذ استقرت في موضع المحاذاة كبر وقد بينا وجهه قال في الفتاوى
 من ادأب الصلاة اخرج الكفاين من الكتب عند التكبير **مسألة** لا يصح
 التكبير الاوامم الا في حال القيام اما اذا جنى ظهره من كبر ان كان الى اليمين
 اقرب يصح وان كان الى الركوع اقرب لا يصح ثم اذا رفع يديه واستقرت
 في موضع المحاذاة كبر ويحذف التكبير حذفاً ولا يخطئ قال ابو يوسف
 سألت ابا حنيفة عن التكبير فقال اخذته وجرته ولا اذ اطلو دخل في صرة
 الاستغناء والتعطيل هو ان يقول اكبر فزيد الغاب الباء فاذا قال
 كذلك لا يجوز ولا يصير شراً وان قاله في حال الصلاة فسدت
 صلاته لانه اسم الشيطان وقيل ان جمع كبر وهو الطبل وكذا الامة
 الهمزة لا يقول الله لانه يصير استغناء فان قال ذلك لا يجزئ ولا يصير
 شراً وان قاله في خلال الصلاة فسدت صلاته عند الاكثرين لانه
 اذا مد الهمزة فذلك خطأ في الدين وان مد في لفظ التكبير فذلك خطأ
 في اللغة وكله غير جائز وقال ابن مقاتل ان كان لا يميز بينهما لا يفسد صلاته
 ولو كبر متبعاً من يميني ولم يرد في التعظيم لا يجزئ ولا يصير شراً كذا في الفتاوى
 وقوله الله اكبر ليس معناه اكبر من غيره اذ ليس معه غيره حتى يقال هو اكبر
 وانما معناه اكبر من ان ينال بالجوهر وان يذكره جلالة بالفعل والقياس
 واكبر من ان يذكره جلالة غيره حتى يجادى بابها مده حتى اذنبه هذا في حق
 الرجل واما المرأة فبما في حكمها في الفصل الذي بعد هذا ان شئت والديع
 فان قال بدلالة التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر اجوده عند ابي حنيفة
 ومحمد وهل يكره الدخول بغير لفظ التكبير عندهما قال السرخسي لا يكره وفي
 الذخيرة الصحيح انه يكره لقوله صلى الله عليه وسلم تحرموا التكبير وتولوا بدل
 التكبير اشارة الى ان اصل الله اكبر وغيره بدل منه وان قال الله اجل
 او اعظم سبها لم يجب عليه سبوا الا في افتتاح صلاة العيد فانه اذا قال

ذلك

ذلك سبها لم يجب عليه سبوا الا في افتتاح صلاة العيد فانه
 اذا قال ذلك سبها وجب عليه السبوكذا في المستصفي هذا اذا
 قرأ اسم الله بيمين الصفة اما اذا قال ابتداء اجل او اعظم او اكبر
 ولم يزد عليه لا يصير شراً بالاجماع لان الاقتصار على الصفة دون
 الاسم لم يكمل به التعظيم والثناء واذا ذكر اسم الله مع غيره صفة فقال
 الله الرحمن او الرب صح دخوله عند ابي حنيفة لان في هذا معنى التعظيم
 وقال محمد لا بد منه وذكر الصفة مع الاسم لان تمام التعظيم بذكر الاسم
 والصفة وتوافقت الصلاة بذكر الله الا الله او الحمد لله او سبحان الله
 او قال بتارك الله يصير شراً في الصلاة عندهما سواء كان تحسناً
 التكبير او لا وسواء كان يعرف ان الصلاة تفتتح بالتكبير او لا وقال
 ابو يوسف اذا كان يحسن التكبير لم يجز الا بالاربع الغافق الله اكبر الله اكبر
 الله اكبر الله اكبر لقوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتعلمها
 لا تحريم غيرها اما اذا كان لا يحسنه جاز لانه لا يفتد عليه ولها قوله تعالى
 وذكر اسم ربك مفطلي علوق الصلاة بمطويع ذكر اسم الله كذا في النهاية
 وتو قال الرقيم اكبر صح عندهما خلافاً لابي يوسف ولوقال الرقيم صار
 شراً عند ابي حنيفة وتو قال الرقيم لا يصير شراً لانه من الاسماء
 المشركة وتو قال بسم الله الرحمن الرحيم لا يصير شراً لانه لا يفتد
 وكانه قال اللهم بارك لي في هذا وعز محمد بن الفضل يجوز عن ابي حنيفة
 والاول اصح ولا يجوز بقوله ما شاء الله كان ولا باطل له ولا بهما فانه
 لانه دعا وليس شيئاً مجزئاً وتوافقت بقوله اللهم ولم يزد عليه قال
 بعضهم يصير شراً والاصح انه لا يصير شراً وتو قال اللهم اغفر لي
 او استغفر الله لا يصير شراً اجماعاً وتو قال سبحانك يصير شراً
 عندهما كذا في الفتاوى وهو مثل قوله سبحان الله وفي منية المصلي
 يجوز قوله اللهم ايا الله وتو قال اللهم ازرقني لا يصير شراً وتو كبر
 المقندر قبل الامام لا يصير شراً في صلاة الامام ولا في صلاة نفسه
 وقيل يصير شراً في صلاة نفسه في الاول اصح لانه نور الله
 وسبق الامام وفي العيون ان الامام اذا مد التكبير وجزم خلفه

وقرع قبله فانه يجوز عند أبي حنيفة لانه اذا قال الله ولم يرد جاز فكذلك اذا
 كان قوله اكبر قبل فراغ الامام يجوز اذا لم يكن اول كلامه قبل الامام وفي
 منه المصنف اذا اتمتع مع الامام وقرع من قوله الله قبل فراغ الامام من
 قوله الله لا يصير شرا لو قال الله مع الامام او بعد وقرع من قوله
 اكبر قبل فراغ الامام من اكبر لا يجوز ايضا لانه يصير شرا بالكل ففقد
 الكل فرضا وبذلك اختلف ما في القية وروى خلف بن ابي يوسف عن ابي
 اذا قرع الامام التكبير وحذف من خلفه ففرغ منه قبل ان يفرغ الامام قل
 بعيد ولا يجزئ ذلك كذا في الكرخي ولو انكر ثانيا ونور السور والاشارة
 يصير شرا وفاقطاعا قبله والافضل ان يكون تكبيرة المقعد مع تكبيرة الامام
 عند أبي حنيفة وعندهما تكبيرة بعد تكبيرة الامام واد اشك للمقعد بل اكبر
 قبل الامام او بعد فانه يحكم باكبر اية فان استقر الظان فانه يجزئ جملا
 لانه على الصواب كذا في الفتاوى ولو اتمتع بالفارسية وهو خير
 العربية اجزاء عند أبي حنيفة مع الكرامية وعندهما لا يجزئ الا اذا كان
 لا يحسن العربية وان قرأ بالفارسية جاز عند أبي حنيفة وان كان
 يحسن العربية ومنه يخرج بلخ اخذوا في هذه المسئلة بقولهما وهو خيار
 ابن الليث وقد روى ابو بكر الرازي رجوع ابي حنيفة الى قولهما وعليه
 الاعتماد وفي الهداية والخلاف في الاعتناء به ان القواعد بالغة
 بل تعدى عن القواعد بالعربية ام لا فنحن ابي حنيفة على قوله الاول بعينه
 هنا وعلى قولهما ولا خلاف في ان القواعد بالفارسية لا تقف الصلاة
 قال تواتر الذين اتفقوا في ذلك في غير نظر لان القواعد بالفارسية ليست
 بقواعد القرآن عندهما فكانت من كلام الناس وهو فسد للصلاة
 قال العياشي في نسخ الجامع الصغير هذا اذا قرأ بالفارسية كل لفظ بما هو
 في معناه من غير ان يرد فيه شيئا اما اذا قرأ على طريق التفسير فقد
 الصلاة بالاجماع قال في النهاية والخلاف فيما اذا قرأ على طريق
 قصد اتمتع بقراءة القرآن بالفارسية يكون زندها او مجنونا فالجواب
 بمراد والمرتوى يغفل والخطبة والتشهد على هذا الاختلاف وتكون
 بالفارسية او تسمى عند النجاشية بالفارسية اجزاء اجماعا وان كان يحسن



العربية وكذا لو حلف لا يدعوني فلانا فادعاه بالان رتبة حيث اجماعا
 وان اذن بالفارسية لا يجوز لان الاذان للامام وهو لا يفرغ
 الا بما يعرف حتى لو وقع فيه العرف بالفارسية جاز وفي الرداء
 اما الكلام في الافتتاح فمعه ابي حنيفة في العربية ومع ابي يوسف في الفارسية
 ومع ذلك اذ مع ابي حنيفة في العربية حتى يجوز الافتتاح بشيء عربي
 باي لفظ كان بعد ان كان عربيا ومع ابي يوسف في الفارسية فلم يجز
 الا بفتح بالفارسية لان لغة العرب لها فريضة على غيرها لقوله صلى الله عليه
 وسلم في القرآن عربي ولب ان اهل الجنة عربون ويعرج اصابعه وكذا
 التورج بين الاصابع عند رفع اليد والذروة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اصابعه معناه ناسه الهامزة طهها ان لم يرفع فاصابعه الى الكف
 وقال شيخ الاسلام من الناس من يظن انه اراد بغير الاصابع ان يفرج
 بين الاصابع فخرجوا وهو غلط ولكن اراد النسخة التي كانت في قوله
 ان لا يرفع يديه مضمومتين بل يرفعهما مضمومتين حتى يكون الاصابع مع
 الكف مستقبل القبلة وقال الفقيه ابو جعفر الهندواني اذا رفع
 يديه لا يضم اصابعه كل الضم ولا يفرج كل التفرج بل بينهما على ما عليه
 اصابعه بين الضم والتفرج كذا في النهاية ثم يقبض بين اليدين على مضمومة
 اليسرى ويضعها تحت سرته اعلم ان الكلام في الاعتماد في اربع مسائل
 احدها انه هل يعتمد في الصلاة ام لا ان ثبتت بعينه ان الله ان يضع
 الاربعة مع يضع اما الاولى فعندنا السنة ان يعتمد وقال مالك يركل
 يديه ارسالا وقال الاوزاعي هو خير بين الاعتماد والارسال وكان
 يقول انما امرؤ ابد اشفاقا عليهم لانهم كانوا يطيلون القيام فكان الدم
 ينزل رؤوس اصابعهم اذا ارسلوا فقبل لهم لو اعتمد ثم لا حرج عليكم
 والحمد لله عندنا السنة واطب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال انما معاشرة
 الانبياء امرنا بان نأخذ شتمنا يائنا في الصلاة وقال علي رضي الله عنه
 من السنة ان يضع المصلي يمينه على شماله تحت السرة في الصلاة واما كيفية
 الاعتماد وهي المسئلة ان يثبت يمينه على كفة اليمين على ظاهرها
 اليسرى وعند ابي يوسف يأخذ بيمينه رسن اليسرى قال الفقيه ابو جعفر



التكليم وعندهما بعد التكبير است وكذا المسبوق اذا قام الى القضاة لا
يعتد به يوسف لان قد اتى به عقيب الشفاء وعندهما في بانه يقرأ
الان واحسن صدر السلام قول ابي يوسف وقال صاحب الحاشية
الاصح قول ابي يوسف مسألة قال في مينة المصلي اذا ادرك الامام
في العقد يكبر للامام ويقعد وقال بعضهم باني بالشاء ثم يقعد ولا يقعد
الا بعد ذلك بسم الله الرحمن الرحيم اي يقرأ بعد التقوى التسمية
قال في الهداية هكذا نقل في المشايخ وروى عن ابن مسعود قال صليت
خلف النبي صلى الله عليه وسلم وحلف ابي بكر وعمر فكانوا يفتتحون القراءة بسم الله
الرحمن الرحيم واما حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتتح القراءة
بالحمد لله رب العالمين فتاويله انه كان لحفيظها وهو فديها وهو يقول
على و ابن مسعود وسائرهما اي التقوى والتسمية لقول ابن مسعود
اربع يخفين الامام وذكر منها التقوى وعمر انش قال صليت خلف
النبي صلى الله عليه وسلم وحلف ابي بكر وعمر وعثمان فلم يسمع احدا منهم حمد بسم الله
الرحمن الرحيم قال المطرزي استحدثت اخفاءه واما حديثها زيادة
الباقين هو اما ما كان ارسوا كان اما او منفردا في صلاة
الجمعة والمخافة والتسمية ليست بآية من الفاتحة ولا بآية من اول
كل سورة نفي لقول الشافعي رحمه الله انه آية من اول الفاتحة وله في اول
السور قولان واما هي آية من القرآن في سورة النمل بالاقاف وذكر
ابو بكر الرازي انها آية من القرآن انزلت للفصل بين السور وهكذا
روى عنه محمد بن عمار وعنه ابن عباس رضي الله عنهما لا يعرف فصل السور
حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابو داود والحاكم في المستدرک
وعنه ابن جرير عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان سورة من القرآن فليكن آية
شغفت لرجل حتى غفله وهي تبارك و اجتمعوا على انها ثلثين بغير تسمية
ولهذا كتبت بخط علي حرق ولا ينافر بها فرض القراءة وقال في البداهة
ينافرها فرض القراءة حتى قال محمد بن كره للحنبل والحاظ في روايتها على وجه
القرآن قلت يعني كراهية الترتيم ثم يقرأ فاتحة الكتاب سميت الفاتحة
لانها تفتتح القراءة ارسوا والسورة وقراءة الفاتحة ليست ببركن

عندنا

عندنا وكذا ضمن السورة اليها خلافا لث في في الفاتحة وكما كتب
فيها لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وفي حديث اخر الصلاة
الا بفاتحة الكتاب وسورة معها لان قوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن
والتي هي بغير التيسر لان الزيادة عليه بجزء الواحد لا يجوز لكانت
توجب العمل دون الركعة فعلمنا بوجوبها واما الركعة فلا تثبت
الا بدليل مطلق به وجزء الواحد موجب للعمل دون العمل حتى لا يكون جازمه
فيثبت بغير الفاتحة واجبة حتى كرهه تركها وكذا يجب ضمن السورة
الزيادة بجزء الجهر لا الفرضية لان ذلك زيادة على النص وهي شريفة
فصل فليكن اذ جهر واجزى هو جهر مشهور فعلمنا ان الامة بالقول يجوز
الزيادة بمثلها قبل انما يجوز به الزيادة على الكتاب اذا كان مشهورا
محكما اما اذا كان محتملا فلا وهذا محتمل لان مشهرا ذكر لفظ الجهر مثل الصلاة
الاطهار و يذكر لفظ الفرضية مثل الصلاة الجهر التسمية التي هي صلاة
الاسواق فلما كان كذلك صار محتملا وبالمحتمل لا يجوز الزيادة على الكتاب
فان قيل نزلت بكثرة ولم يكن الفاتحة نازلة يومئذ واما نزلت
بالكرية فلم يجب قرائتها يوم نزل هذه الآية فلما نزلت وجبت قرائتها
فصل الامر بقرائة تيسر باق بعد نزول الفاتحة فيكون حكمه باقيا
فلما نزلت بجزء الواحد فان قيل هذه الآية مخصوصة بما دون الآية
ارافا يتسري بطلان على ما دون الآية فلم يلزم لا يجوز الصلاة عند
الحيضة بقرائة ما دون الآية فصل هذه الآية لا تتناول ما دون
الآية لان قارئ ما دون الآية لا يسمع قارئها وهذا اختلفوا في
جواز قرائتها للجنب بخلاف الآية فان قيل قوله نه فاقرأ ما تيسر
مطلق فلم يمتنع في الصلاة قبل الامر للوجوب والقراءة ليست
واجبة خارج الصلاة بالاجماع فتعنت في الصلاة ويجهر بها اي بالقراءة
والسورة في الجهر والركعتين الماديتين من المغرب والعشاء وفي
الجمعة والعيد عندنا هذا هو الاقوى المنوالة وفي صلاة الاستسقاء
والكسوف عندنا عند ابي يوسف ونحوه واما عند ابي حنيفة فلا صلاة
بالجماعة في الاستسقاء ولا جهر عندنا في الكسوف ويجهر الامام في الركوع

الحمد لله الذي هدانا لهذا

والوتر في شهر رمضان ويحفي الامام القراءة في الظهر والعصر وان كان
يعرفه لقوله صلى الله عليه وسلم انما روي في رواية صحاح اربعين في صلاة الجمعة
وقيل لجانب بن الارت بم عظم قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر
قال باضطراب الحية وقال ابو قتادة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع الآيات
والايات في الظهر اجابا واما جهر في العيد والجمعة وان كانت الصلاة
عجاء لورود النقل المستفيض بالجهر فيها وكان القياس ان يجهر في الصلوة
كلها لان التواتر ان من اراد الصلاة فيجب اظهارها في الصلاة كلها
كغير الاركان ولما كان الجهر في الايام في الصلوات كلها
الا ان الكفار لم يسموه التواتر منه في الظهر والعصر كانوا يلقونه فيه ويقلطونه
فترك الجهر فيها وذلك ان كفار قريش قالوا لا تبايعهم لانهم سموا هذه التواتر
الذي يقرأ عليكم حمدا واذ اسمعوه يقرأ فارقوا اصواتكم بالاشعار والاراجم
والغلو فيه بالمحاذ والصغير فابلوه حتى تغلبوه فيكسرت وصلاة الجمعة
انما فرضت بالمدينة وكانت الغلبة فجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فثبتت كذلك
وكذلك العيد واما الاذكار في الصلاة فيسور التواتر في كل ركعة وجب
وجب للصلاة فانه الجهر يجوز ان يتعلق به مثل تكبيرة الافتتاح وما ليس
بواجب ففرض من ما وضع للعلامة بجهر به تكبيرة الاستانقال عند كل
خفض ورفع اذا كان اما المنفرد والمقتر فلما جهر ان به وان كان
يختص ببعض الصلوات كتكبيرات العيدين جهر به وكذا القنوت
في مذهب الواقفين واحنا صاحب المذاهب الاخرى على ما ياتي في بيان في حق
الشيء استدل قال ابو جعفر البخاري في حديثه مع محمد بن الوتر فلم يسمع احدا جهر
بالقنوت واما ما سورد في الجهر به مثل التشهد والامين والتسبيح
لانها اذا كان لا يقصد بها العلامة وفي القطع بالنهار يجازى وفي الليل يجهر
بالنفس في حق المنفرد والجهر افضل كذا في المبسوط قال في الهداية في اعتبار
النقل بالفرض انه مكمل له فيكون تبعا والحكم في المبتوع حكم في البتبع فيما يصح
تبعا كما جاز في تبعا في السجدة فاما ما سورد في الجهر به في الصلاة
حكم الجواز والفتا اذ اصبح الاربع قبل الظهر ثم يشرع في الظهر وتبعا
لا يشرع ذلك الفتا والى السنة فيها وان كانت شرعية لتكميل الفرض

لا

لان كل واحد منهما تحريم مبتداه في مدينة احد بهما على الاخرى ومولف
بمدينة احراز عمر الصلاة المقتر حيث تفيد بفت وصلاة الامام وان
كانت لصلاة كل واحد منهما تحريم مبتداه وقد ذكرنا في النوازل بيان كون
القطع لصلاة كل واحد للفرض فليجمع ثم واما كما في الجهر في قطع الليل فليقل
في المخافة لما روي عن عائشة رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في تحجده يوشح في الصلاة
ولا يوقظ الوسائد وفي الفتا ذكر ان قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في خارج الكدابة
الجهر في صلاة الليل وكانت قراءة ابن مسعود تسمع من خارج الكدابة
يصلح وفي الثانية في الصلاة صلى الله عليه وسلم بالجهر في صلاة التواتر وقوله وهو جهر
بالقراءة وببطلان ينقل من سورة الى سورة فلما اصبحوا اسأل كل واحد منهم
فقال ابو بكر كنت اسمع من انا جهر وقال عمر كنت اوقظ الوسائد وطار
الشيطان وقال بلال كنت انقل من سنان الى سنان فقال لا يكره
ارفع من صوتك قليلا وقال عمر اخفض من صوتك قليلا وقال بلال اذا
ابتدأت سورة فامط على صوتك ومن فاست الصلاة الفتا فصل ما بعد
طول الشمس ان ام فيها جهر كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قضى الفجر فاداه
الترس بجاءه وانه صلى وحده خافت حياء ولا يجهر بالصحيح لانه الجهر
يختص امة بالجماعة حياء او بالوقت في حق المنفرد وفي الجهر ولم يوجد
كذا في الهداية واما قال هو الصحيح احراز عن قول بعضهم انه يجهر بين الجهر
والمخافة والجهر افضل كذا في الوقت والاول هو الصحيح لان الجهر في
حق المنفرد انما يشرع لانه يحتمل ان يقتدر به غيره وفي الاحمال خارج الوقت
ما روي فيكون معتبرا واما قال في قضاء الفتا فصل ما بعد طلع الشمس
ولم يقل بعد طلع الجهر وانه كانت فانية في الوقتين لبيان ان المعتبر في
حكم الجهر والمخافة حالة الاداء لا حالة القضاء وحالة اداء الفتا
حالة الجهر لانها من صلاة الليل وبعد طلع الشمس حالة المخافة بخلاف
ما بعد طلع الجهر فانه حالة الجهر ولو سبق رجل يوم الجمعة ركعة ثم قام لقضاء
ما فات كان الجهر ان شاء جهر وان شاء خافت كما المنفرد في صلاة الجهر
واذا قال الامام ولا الضايعين قال اي الامام امين خفية وهذا في ظاهر
الرواية وروى الحسن بن ابي حنيفة ان الامام لا يقولها كذا في الكدابة

لا في الامام داع ويؤمن المؤمن لا في مجتمع وانما يؤمن المجتمع وهو الذي
قال في الهداية والكذب والقصر عليه وجهان والتشديد خط فاحش والاضا
هم الضارر والمقصود عليهم هم اليهود ويعولها المؤمن لقوله صلعم اذا قرئ
الامام فامثوا لان التامين دعا معناه اللهم سمعوا اويا امين يتجيب
وهو اسم من اسماء الله تعالى والسنة في الادعية الاخفاء قال لا تدع ادعوا
ربكم تضرعا وخفية وقيل معناه امين لا تتجيب رجاءا والدليل على انها دعاء
قوله نعم لموسى وارون قد اجيب دعوتكما وكان موسى داعيا وارون مؤثما
ولست امين من الفاتحة لكن روي ان النبي صلعم كان يقولها وبامر به وقال
صلعم لعنني جبريل بعد فراغي من الفاتحة امين وقال انها كالطابع على الكتاب
كذا في تفسير عبد الصمد والمؤمن من ايمانهم اراقت ربه يجوز ان يكون اسم
الفاعل ويجوز ان يكون اسم المفعول لان التقدير مختلف وان كان اللفظ
محمدا لان تقدير اسم الفاعل مؤتمم بكسر الميم الاولى وتقدير اسم المفعول مؤتمم
بفتح الميم الاولى والتماد به هنا هو الثاني وهو الامام لمناسبة الكلام كذا
في شرح قوام الدين الاتقي فان قال ائمة بخلاف الاء لا تصح صلاة
لان ذكره في القرآن فان قال امين من غير مدني ان يفد لانه كلام ولو
قال امين بشهادة الميم والكذب عندهما وقال ابو يوسف لا تقدر
والفتور على قول ابو يوسف لانه موجود في القرآن قال لا تدع ولا امين
الحرام كذا في الوقفات وقال بعضهم الفتور على قولها واذا سمع المقتدر
من الامام ولا الضالين في صلاة المأخوذة كما ظهر والعصر هل يؤمر فقال
بعضهم نعم لظاهر قوله نعم اذا قال الامام ولا الضالين فتقولوا امين ولم
بعضهم وقال بعضهم لا يؤمن لان ذلك الجهر لغو فلا ينبغي وفي صلاة الخطبة
اذا سمع المقتدر من المقتدر التامين هل يؤمر المقتدر بتامين المقتدر قال
الامام طبري الذين يؤمن كذا في الفتاوى وقال في المبسوط يخفى الامام المقتدر
والشهادة والتسمية وامين ويجوز ان يخفى الامام والعزم كلمة امين وان
كان مقتدرا لا ياتي بالتقوى والتسمية والقرائة خلف الامام سواء كان
الامام في صلاة الجهر والمأخوذة وهذا قولها وقال محمد رحمه الله استحس قراءة الفاتحة
في صلاة المأخوذة اجبا طاه وقولها قوله نعم واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا

قال كبر

قال اكثر المفسرين هذا خطاب للمقتدر وقال عام من كان له امام فقرأه
الامام له قراءة ويؤمر من مشرك بينهما لكن حفظ المقتدر الانصبات
في حال المأخوذة والاسماع في حال الجهر وقال عام اذا قرأ الامام فاستمعوا
وانما قوله عام لاصلاة الا بقراءة فتقول بموجب وصلاة المقتدر صلاة
بقراءة لان قراءة الامام له قراءة ولان اذا ادرك الامام ركعا
سقطت عنه القراءة فان قيل الاسماع للمدبر والتفكر وهو ان يجعل
في صلاة الجهر وانما المأخوذة فلا فائدة في الاسماع فلما امور يشترط
الاسماع والانصبات فاذا لم يكن الاسماع فلا انصبات ممكن به وذلك في
المحيط القراءة ما سقطت عن المقتدر لاجل الاسماع والانصبات وانما
سقطت لان قراءة الامام جعلت له قراءة مع شراك الامام في القيام
الذي هو محلي قراءة الامام ولو قرأ الامام آية شريفة او ترهيب فلا يؤمر
المقتدر ولكن يستمع وينصت وان كان المصلي منفردا ان كان في النطق
فيحسن له الدعاء خفيفة قال صليت خلف رسول الله صلعم صلاة الليل
فأمر بآية فيها ذكر الجنة الا وقف وسال الله الجنة وما قربانية فيها ذكر النار
الا وقف وتعود من النار وان كان في الغرض بكرة له ذلك لانه لم ينفل
عن رسول الله صلعم انه فعل ذلك ولا عز الائمة بعده وكان محمدا وشرا في
محدثاته ولو كان مأموما في النطق لا يفعل ايضا وفي النهاية اذا قرأ الامام
آية شريفة او ترهيب لا يدع المقتدر لانه مأمور بالاسماع والانصبات
وكذا في الخطبة لزم الاسماع والانصبات لقوله نعم من قال لصاحبه الامام
يجعل يوم الجمعة انصت فعد لغا ومن لغا فلا جمعة لها وكذا الخطبة
لا يتكلم بشيء غير الخطبة لانها ذكر منظم فالتكلم في خلالها يبطلها كما اذا تكلم
المؤذن في خلال الاذان وكذا التسمية ورد السلام بحل بالاسماع
فلما ياتي بها الاخرة روي عن ابن جنيته انه قال رد السلام فرض
واسماع الخطبة سنة تكلمنا نقول رد السلام انما يكون فرضا اذا كان التسليم
مشروعا وفي حالة الخطبة السلام ممنوع منه فلا يكون الجواب فيه فرضا
كما في حالة الصلاة وكذا لو كان يقرأ القرآن فسلم عليه لا يرد الجواب
وكذا اذا سلم على المدرس في حال تدريس له ان لا يرد وقال في السراج

الوقوف

وكذا المجتزأ إذا سلم لا يجب الرد عليه لأنه مقصود الطلب دون
السلام وفي الهداية إذا قرأ الخطيب يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا
سليماً يصل السامع على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نفسه وكذا إذا صلى الخطيب على
في خطبة ترضية لاجتماع ورؤوس بني عمران سمع رجلاً يقول لصاحبه
خطيب متى تخرج القافلة فقال له صاحبه انصت فلما فرغ من الصلاة
قال لنذر قال انصت اما انت فلا صلاة لك واما صاحبه فبكى فجار
واختلفوا في انما ترضي المنكر والاحوط لهم السكوت اقامة لفرض الصلاة
فان قلت منكره الكتاب كما نكره القراءة قلت ذكر في الفتاوى انه
اذا كتب وهو قريب من المنكر قال بعض من عينا ان كان يكتب عن
خبر القتب كره وان كان من الكتاب لا يكره وبعضه قالوا يكره على
كل حال وهو الصحيح لانه يشغل عن فرض الاجتماع والانصات وكذا
الخطيب لا يرد السلام ولا يسمت العاقل واما ما روي بعض اصحابنا
القراءة للمعتز خلف الامام في صلاة الخافضة وهو قول ابي حنيفة الآدم
واما المنفرد فيفعل مثل ما يفعل الامام في جميع ما تقدم في افتتاح الصلاة
من الدعاء والثناء والتعوذ والتسبيح والقراءة والآية في القراءة في
صلاة الجهر مخبر ان شاء جهر وسمع نفسه لانه امام في حوزة نفسه وان
شأنه خافت لانه ليس خلفه من يسمعه والا ففضل هو الجهر ليكون الآدم
على هيئة الجماعة كذا في الهداية فتقوله امام في حوزة نفسه هذا دليل على انه
يجهر وعلى انه يكتفي بآدم الجهر اذا الامام انما يجهر لاجتماع القوم ليستدبروا في
قراءة فيحصل لهم احضار القلب وهو كما كان امام نفسه احتاج الى استماعه
ليكون اقرب في التفكير واحضار القلب فيجهر ويكتفي بآدمه اذا المقصود
بجعله بآدمه في النهاية انما قال وسمع نفسه لمعنيين احدهما لجواب سؤال
مقدر وهو انه لما قال ان شاء جهر فآدم عليه انما يقال يجب ان لا يجهر
لما ان فآدم الجهر لاجتماعه وليس هو احد يسمعه فقال جواباً له بهذا اني
فآدم الجهر حاصله بهما ايضاً بقدر ما وهو اسماء نفسه فيجهر لذلك
والثاني لبيان الحكم وهو ما ذكر في الكلام في مبسوط فقال يجهر لكن لا يجهر
لانه ليس عليه معه احد يسمعه بل ياتي بآدمي الجهر فكانه معناه على هذا ان شاء

جهر وسمع نفسه ولا يسمع غيره لما ان تخصيصه في الرواية يدل على نفي
ما عداه في الغالب وذلك انما يحصل اذا لم يجهر كل الجهر فانه قيل
تشرعية الجهر جازية للامة لاجتماعهم الى اسماء يقرعون والمنفرد لا يحتاج
الى اسماء غيره فلا يشترع الجهر في حوزة قيل المنفرد امام في حوزة نفسه
فيجهر لاجتماع نفسه فانه قيل اذا اعتبر اماماً في حوزة نفسه لما اذا جازت
المخافة في حوزة قيل لان القراءة له ووجهه فكانت مخافة تجهره
كذا في النهاية وقوله وسمع نفسه فظاهره انما هو الجهر ان يسمع نفسه
ويكون حوزة المخافة تصحيح الحروف وهذا قول ابي الحسن الكوفي فان
ادنى الجهر عنده ان يسمع نفسه وانصاه ان يسمع غيره وحده المخافة
تصحيح الحروف بان ادناه على وجهها ولم يسمع اذنه ولم يسمع له العلم
بجهر يك السامع وخروج الحروف من فمها رجاء ووجهه ان القراءة
فعل السامع دون الصالح وقال ابو جعفر الهندواني الجهر ان يسمع
غيره والمخافة ان يسمع نفسه وهو الصحيح لانه مجرد حركة اللسان
لا يسمع قراءة دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق
كالاطلاق والعقار والاستثناء واما الصلاة السرية التي لا يجهر
فيها فان المنفرد لا يجهر فيها بل يخافت حتى انه اذا اراد على قدر ما يسمع
اذنيه فقد اساء وكذا لا يجهر المنفرد والمعتز بالتكبيرات وكذا
الامام اذا جهر فوق حاجته الناس فقد اساء كذا في شرح المنار
لان الامام انما يجهر لاجتماع القوم ليستدبروا وقراءة ليحصل لهم احضار
القلب فيكتفي في ذلك بتجصيل المقصود منه وفي النهاية اذا جهر المنفرد
فيما يخافت فيه ولم يترك واجبا عليه لان المخافة انما وجبت لنفي
المغايرة واما يحتاج الى ذلك في صلاة تؤدى في الشهرة والمنفرد يؤدى
على سبيل الخفية فلم يكن المخافة واجبة عليه فاذا قرع من القراءه بآدم
وركع ولا يقرع يديه وفي كلامه مشارة الى انه يكبر قائماً ثم يركع وفي الجماع
الصغير يكبر مع الاخطا فآدمي الاول يكبر في محض القيام وهو قول بعض
المشايخ والثاني يقتضيه مقارنة التكبير مع الاخطا وقال بعضهم ينبغي
ان يكون ابتداء التكبير الانتقال عند اول الحزور والآخر عند الاستواء

كله المخافة

في الركوع لانه يكبر الانتقال فيؤتي بر بعد الانتقال وهو الصحيح وقول صاحب
الهداية لانه صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع انما ذكره رد القول ببعض
الناس قالوا انه لا يكبر حال ما يركع وانما يكبر حال ما يرفع رأسه من الركوع
قالوا لانه التكبير حالة الانتقال ما يشرع مقصود النفس وانما يشرع لانه
ببر ليل سنة الجهرية وانما يحتاج الى الاعلام حالة رفع الرأس من الركوع
وتسجد لانه القوم لا يعاينون رفع الامام رأسه عنهما فيحتاج الى
الاعلام بالتكبير فانما حالة الخفض فانهم يعاينون خفضه فاستغنى عن الاعلام
فاجتمع صاحب الهداية عليهم بقوله انه صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع
وانما قولهم انه لا يحتاج الى الاعلام في حالة الخفض لانه القوم يعاينون
خفضه قلنا قد يحتاج اليه لانه قد يكون خلفه اعلى فلما يعاين ذلك كذا في
النهاية وفي المصنفات معنى ذكر التكبير عند كل خفض ورفع وهو عند
ابتداء كل ركن وانما يذكر من انه يؤخر حقه بهذا العذر بل حقه
اعلم من هذا انما قال الملائكة ما عبدناك حق عبادتك فاذا كبر جحد
التكبير ولا يعلو له لانه كذا في اول خطه من حيث الدين لكونه استغناء
وهو كقولهم في آخره لمن من حيث اللغو قال في النهاية تقول التكبير لا يجزئ
انما ان يكون خطا لانه اذا قال الله بعد الهرة فهذا يفسد الصلاة وان
تقدم يكفر لانه شك فاما اذا اتم الخوض بان خلل الالف بين التام
والها فهذا لا يفسد لانه اشتبايح ولكن الحذف اولى واما اذا اتم
الهرة من اكبر بفسد الصلاة ايضا لمكان الشك واذا اتم ما بين الباء
والراء بانه وسط الفاء بينهما قال بعضهم بفسد وقال بعضهم لا يفسد
وانما قال لمن من حيث اللغة لانه افعل التفضيل لا يجمل كذا في قوله
من يحنوا دخل المدين الباء والراء في لفظ الجهر عند افتتاح
الصلاة لا يصير شراعا في الصلاة بخلاف ما لو فعله المؤمن في
اذا من حيث لا يجب اعادة الاذان وانما كان خطا من لانه اذا اذن
او سمع وحده انه لا يذبح في كل مرة ولا في كل مرة اكبر ويجزم الراء من
اكبر وانما كان اصله الرفع بالجهرية لانه رور عن ابراهيم بن النخعي موقفا
عليه ورفوعا الى الله صلى الله عليه وسلم ان قال الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير

جزم

جزم قوله ولا يرفع يديه يعني اذا اخر المصلي ركه لا يرفع يديه عند
لا في حالة الركوع ولا في حالة الرفع منه وسببا في الكلام على رفع اليدين
في الركعة الثانية ان شاء الله تعالى ويعتمد به يد على ركبته ويخرج يديه
لقوله صلى الله عليه وسلم ان اركعت فضع يديك على ركبتيك وخرج يدي
اصابعك ولا يندب الى التفرج الا في هذه الحالة لانه لا يمكن ولا الى
الضم الا في حالة السجود لانه اليد اقوى في الاعمال وعليها وزاد
قوة عند الضم وتقع رؤس الاصابع مواجهة للقلوب وما سور ذلك
يترك على عادة فلا يتكلف للضم ولا التفرج لانه لا حاجة اليهما
قال في المبسوط وكان ابن مسعود واصحابه يقولون بالتطبيق وهو
ان يضم احد الركعتين الى الاخرى ويسلها بين يديه وراى مسعود
اي وقاص انبالة يطوي فنها فقال رايست عبد الله يفعل هكذا فقال
رحم الله ابن ابي عمير كنا امرنا بهذا ثم منينا عنه وبسبب ظهروا لان
التي صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع بسبب ظهروا ولا يرفع رأسه ولا يركع
رأسه مع سجدة مستويا اي يستور رأسه بسجدة فلا يرفع عنده على رأسه
ولا رأسه على سجدة لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع لم يرفع رأسه ولم يصوب
ولكن بين ذلك ورورانه كان اذا ركع لا يصوب رأسه ولا يرفع
ار يجعل ظهروا معتدلا مستويا يقال اقنع الرجل رأسه ارفع وانشى
بصره ورورانه صلى الله عليه وسلم كان يعتدل في ركوعه بحيث لو وضع على ظهروا قدح
فيه ماء لم يهراق وقال كذا اذا ركع احدكم فلا يذبح تذبذبا ولا يركع
صلبه التذبذبة يرفع عن سجدة ويصل على رأسه ولو ركع المقعد قبل الالف
ان ركع بعد فرائض الامام من القراءة ثم ادركه الامام يجوز وانما ركع
قبل ان ياخذ الامام في القراءة ثم قراء الامام وركع والركن الاكبر
وان ركع بعد قراء الامام ثلاث ايات ثم اتم القراءة وادركه ركعا
جاز كذا في الفتاوى وانما رفع رأسه قبل ان يركع الامام لم يجز الركوع
وتوالتى الى الامام وهو ركع فبكر للامام فاجبا فرفع الامام رأسه
قبل ان يركع لا يصح مدركا لهذه الركعة ولونه لا انتهى الى الامام كبر
مجنبا ان كان الى الركوع اوتب فضلا فاستل لان تكبيرة الامام

لا تقع الآخ حالة القيام واستلم انه اذا ركع الرجل قاطعا راسه فليكن
 ان كان الى القيام ارب من تمام الركوع لا يجوز وان كان الى تمام الركوع
 ارب من تمام القيام ارب من كذا في الركوع **مسألة** اذا كان الرجل احد
 يبلغ حد ونية الى الركوع يجب عليه ان يحض راسه للركوع ولا يجوز له حذو
 عن الركوع لانه كالقيام ولا يجوز له ان يرفع راسه الى الصبح وقد اختلف
 في الركوع ما بين انه لا يركع بعد ان يبلغ الا حق وهو ان يكون بحيث
 اذا تدبره نال ركبته والظاهر ان في الركوع ليست بغيره عنه بما ذكر
 ابو يوسف فرض وكذا في السجود على هذا الخلاف **وبقول** في ركوعه
 سجود ربي العظيم ثلاثا وذلك ادناه اراد في لفظ الجمع او ادنى
 كمال السنة او ادنى كمال التسبيح او ادنى كمال الجواز ان يقول تسبيحا
 وفي منية المصلي ادنى تسبيحات الركوع ثلاث والادنى خمس
 والاكمل سبع وفي النهاية وذلك ادناه اراد في كمال الجمع وانما قال
 ادناه لان الزيادة على الثلاث مستحبة وفي بعض النسخ ادنى كمال
 السنة ولكن الاول ادنى لانه لم يرد بهذا اللفظ ادنى الجواز انما المذكور
 ادنى الكمال فان الركوع والسجود يجوز بدون هذا الذكر الا على قول
 ابو مطيع ولم يرد ادنى الجواز ثابت بدون وفيه في المنع واما الامام
 فلا ينبغي له ان يطول على القوم بل يقولها حتى يتمكن المقعد من ثبات
 والتسبيح في الركوع والسجود سنة وليس بواجب عندنا وعند
 ابو مطيع لا يجوز صلاة بدون وعند الشافعي باقية بالتسبيح ثلاثا
 ويتردد عليه اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك استميت ولك
 امنيت وعليك توكلت وفي السجود سجد وجهي للذي خلقه وحده
 وشفق سمعه وبصره تباركت اعدا حسن الخلق فان قلت
 كيف يعرف الضمير في قوله وذلك ادناه الى لفظ الجمع وهو غير مذکور
 فتبين ان لم يذكر لفظا فذكر دلالة وهو تسبيح وذكر الثلاث
 فلما جاز عرف الضمير الى معلوم غير مذکور اصلا في قوله تعالى انا انزلناه
 في ليلة القدر يعني القرآن فلان يجوز صرفه الى معلوم ومذكور دلالة
 اولى وكان هذا نظير قوله يوم توفينا يوم الجمعة فيها ونعت

قائلة
 ا

ارفا سنة اخذ ونعت الحصلة ولم يذكر السنة ولا الحصلة انظروا
 ولكن ذكرنا دلالة السنة التوضي للصلاة طريقة مسلوكة وحصله من منية
 في الشريعة فكان ذكرها ورد الضمير اليها بدلالة التوضي عليها فليكن هذا
 فان سجد مرة واحدة روي عن محمد بن ابي بكره ذلك وقال ابو مطيع
 يمكن ان حصة لو نقص من ثلاث تسبيحات في الركوع والسجود لم يجر
 صلاة ذهب في ذلك الى انه الركوع والسجود ركعتان مستمرة كالقيام
 فوجب ان يكملها ذكر مفروض قياس على القيام ولو رفع الامام راسه
 من الركوع والسجود قبل ان يستج المقعد ثلاثا قال ابو الليث يرفع
 مع الامام ويترك ما بقي من التسبيح وهو الصحيح وقال الامام طاهر الدين
 يتم الثلاث لانه من الناس من يقول لا يجوز الا بركعة وهو ابو مطيع
 والاول اصح كذا في الفتاوى وافقنا على ذلك ان على ثلاث تسبيحات
 في الركوع كما افضل والزيادة مستحبة بعد ان يكون وتره اذا كان
 منقذ الا اذا كان اماما فانه لا يزيد على الثلاث على قول بعض المتأخرين
 وقال بعضهم يقول الامام اربعاً حتى يتمكن القوم ان يقولوا ثلاثا وقيل
 يقول الامام حسب يتمكن المقعد من ثلاث ولو كان الامام في الركوع
 فسمع من خلفه خفوف النعال هل ينتظره ام لا قال ابو حنيفة لا ينتظره
 وقال احشنى عليه امر اعطيا يعني الربا وعمره ايضا انه كره الانتظار
 له عن الناصر عن الجماعة وقال بعضهم ينتظره يسير مقدار التسبيحة
 والتسبيحات ولا ينتظره اكثر من ذلك وقيل يطول التسبيحات
 ولا يزيد في العدد وقال بعضهم انه كان الداخل غيبا لم ينتظره وان كان
 فصر اجاز انتظاره وقال الفقيه ابو الليث ربه ان كان الامام عرف
 الجار لا ينتظره وان كان لا يعرفه لا يباش به ان ينتظره وقيل
 ان كان عادته حضور المسجد وملازمة الجماعة جاز انتظاره والا فلا
 وعند الشافعي لا يباش بانتظاره بل يستحب ذلك عند الحاجة ولو دخل وهو
 في التشهد قبل السلام ففي انتظاره خلاف وما سور هذا من الجواب
 من الصلاة فلا ينتظره اصلا ثم يرفع راسه ويستور فانما هذه
 القومة ليست بغيره في ظاهر الرواية وهو قولنا وقال ابو يوسف

وضوبه قال الشافعي قيات على الجلوس بين السجدين ولو لم
صلى للماء اني ثم ارفع راسك حتى يعتدل قائما وقال صلى الله عليه وسلم لا تجزئ صلاة
لا يقم الرجل فيها صليبه ولو لم يركع الا واحد لا يجوز الركوع وكذا زيادة غيره
والسنة قال اركعوا واسجدوا ولم يذكر القيام من الركوع وكان زيادة غيره
الواحد واما قوله لا تجزئ صلاة لا يقم الرجل فيها صليبه فالتسوية
لا صلاة لم يقم صليبه وهو لغير الفضيلة كقولنا لا صلاة لغير المسجد الا في
وفي الجذور القوة بين الركوع والسجود ليست بغرض في ظاهر الرواية
فان تركها جازت صلاة ولكنه يكره أشد الكراهة وعنه ابو يوسف انها فرض
ويقول سمع الله مني حمد اراجاب الله لم يركع دعاه فقال سمع الامير كلام
فلما اراجاب وقيل قبل الله مني حمد فقال سمع القاضي البنية
ارقبها والها بالكتابة لا للوقوف وفي فتاوى راجحة اذا قال سمع الله
لمحمد يقول الها وبالحزم ولا بين الحركة في الراء ولا يقول هو لان كل
موضع ثبت الوقوف بين الكلمات لا بين الواو اب في الحرف
الاجزء ويقول المقدر ربنا لك الحمد وهو الاظهر وفي المبسوط اللهم
ربنا لك الحمد وهل يقولها الامام عند ابي حنيفة لا وعندهما ثم يقولها
في نفسه بعد ان يقول سمع الله مني حمد كما روي ابو هريرة ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان يركع ولا يركع غيره فلا ينسى نفسه يعني لما قال سمع الله
لمحمد صاخر فاعطى التمجيد وكان عليه الامتثال فيأتي به مع التسليم كما في
قلنا المنفرد لما حب عليه وانه لم يكن معه من يمتثل بعينه له عليه الامتثال
وله قوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام سمع الله مني حمد فقولوا ربنا لك الحمد
وهذه تسمة والقسمة تنافي الشكرية ولهذا لا ياتي المومن بالتسليم
عندنا فان قيل فعذ قال صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا امين
ولم يقض نفي التمسك ركة اذا قال الامام ايضا يقولها قلت ظاهر القسمة
يقضي نفي التمسك ركة الا ان التمسك ركة هناك بديل الاء وهو قوله نعم
اذا امن الامام فامتنوا وليس هنا مثل ذلك ولانه لو كان الامام
هنا يقولها لوقع تجميد بعد تجميد الاموم وكان مخالفا لا يوافق وفي التمسك
قال الحلو كان شيخنا يحيى عن ابيه انه كان يمثل الى قولها وهذه المسئلة

ينبغي

سمع الامام يجمع بينهما حين كان امانا والطحاوي يختار قولها ايضا وكذا
روى جماعة من المتقدمين انهم اختاروا قولها وهو قول اهل المدينة وقوله
لا ياتي بالتسليم في قول ابي حنيفة واما المنفرد فانه يقولها اي يجمع بين
التسليم والتمجيد وهو الصحيح كذا في الهداية وقال شيخ الاسلام الاصح عند
ابي حنيفة ان المنفرد ياتي بالتسليم لا غير وفي هذه المسئلة روايات
عن ابي حنيفة روى قال الصدوق في شرح الجامع الصغير روى عنه
ان المنفرد ياتي بالتسليم لا غير وروى الحسن عن ابي حنيفة انه ياتي بها
كما هو منه ابي يوسف ومحمد ثم قال وعليه الاعتماد وقال قاضينا في
شرح الجامع الصغير المنفرد عندهما لا عند الامام يجمع فالتسليم او ياتي
بالتسليم الرواية عن ابي حنيفة روى عنه انه ياتي بالتسليم لا غير وروى
الحسن عنه انه يجمع بينهما وانه اخذ بعض المتأخرين في ظاهر الرواية وهي
رواية ابو يوسف انه ياتي بالتسليم لا غير وانه اخذ سنن الاثر الحلواني
وكثير من المتأخرين انتهى كلام قاضينا في شرح الاقطيع الصحيح انه
لا يجمع بينهما لانه علامة في الرفع فلا يجمع فيه بين ركعتين وجه الرواية
الاجزء ان قوله سمع الله مني حمد يقضي حمد فاعده وليس هناك سواء
فباني به وقيل الاصح ان المنفرد ياتي بالتسليم لا غير وقال الطحاوي
وهو المختار اختاره حافظ الدين في الوالي والكنز والقوة التي بين
الركوع والسجود ليست بغرض عند ابي حنيفة ومحمد روى ولكنه اساء
ادالم لم يقم صليبه وقال ابو يوسف روى في نسخة حتى اذا الم لم يقم صليبه
لا يجوز صلاة فعندهما الاستواء قائما ليس بغرض وكذا الجلوس
بين السجدين والطحاوي في الركوع والسجود وقال ابو يوسف
يفرض ذلك بمقدار تسبيحة ولعل المسئلة انما يقدر لاركان ليس
بغرض عندهما خلافا لابي يوسف وهو قول الشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم
الذي اخف الصلاة ثم فضل ولها ان الركوع هو الانحناء والسجود
هو الانخفاض لغته فتشقق الركبة بالادنى منها وكذا في الانتقال اذ هو
غير مقصود لغته واما المقصود به غيره وهو امكان ادراك ركن آخر
وفي التمام روى حديث الطحاوي في نسبه اياه صلاة حيث قال

في القوة والركعة

وما نقصت منها شيئا فقد نقصت من صلاتك كذا في الهداية واما حديث
 الماوية في فحوت يد لنا لان النبي صلى الله عليه وسلم ترك الاعراب حين فرغ من صلاته ولو
 كان ما ترك من الطلابة ركن لفدت صلاته وكان المصنف بعد ذلك
 من الاعراب عينا وكان لا يترك النبي صلى الله عليه وسلم فلما تركه كان ذلك دلاله على انه
 صلاته جازية الا انه ترك الاحمال فامر بالعادة زجوا له عن طريق العا
 والدليل على ذلك انه قال في او الحديث وما نقصت منها شيئا فقد
 نقصت من صلاتك فقد وصف صلاته بالنقصان دون الفاد
 وذلك يقتضيه وجود اصل الفعل فوصفهم بصل باللف وظلال الجوز
 ثم الطلابة في الركوع والسجود وهي التور فيهما والهداهم عليها مقدار
 تسبيحة بل هي سنة ام واجبة على قول ابي حنيفة اختلف فيه المتأخرين
 قال ابو الحسن الكرخي واجبة عند ابي حنيفة حتى لو تركها سبها وجب
 عليه السجود وقال ابو عبد الله الجاني وهو يميز ابي بكر الرازي وهو
 يميز الشيخ ابي الحسن الكرخي انها سنة حتى لو تركها سبها ليجب
 عليه سجود السجود وفي الخلاف بين الكرخي والجاني انما هو في الطلابة
 الركوع والسجود اما الطلابة في الانتقال وهي القومة بين الركوع
 والسجود والجلوس بين السجدين فانها سنة وليست
 بواجبة على قول ابي حنيفة ومحمد فاذا استور قايما كبر وسجد فيه إشارة
 الى انه كبر قايما ثم يسجد وفي الجوز يكره حاله الاخطا وقد تقدم
 في الركوع ولا يرفع يديه حالة التكبير خلافا لشيء فيكون اقول ما يجب
 الارض ركبتاه ثم يدها ثم جبهة ثم يديه ثم ركبته واذا اراد است
 موعود ذلك فنقول اذا اراد ان يسجد يضع اولها ما كان أقرب
 الى الارض واذا اراد القيام يرفع اولها ما كان الى السماء وهذا اذا
 كان حافيا يمكن ذلك ولو كان ذا خف او عذر لا يمكنه وضع الركبتين
 قبل اليدين فانه يضع يديه او لا ويقدم اليمنى على اليسرى كذا في المختصر
 وكذلك في حالة القيام من السجود وان كان لا يمكنه رفع اليدين او لا
 يرفع الركبتين ثم اليدين ويسجد على ناقة وجبهة فان قلت
 لم قدم ذكر الانف على الجبهة مع ان وضع الجبهة اقرب لاداء الفوض

ثم انقذه وقال بعضهم انقذه
 ثم جبهة واذا اراد القيام
 يرفع ركبته

الحا في حاشية فقي ومعه يدين اياك
 يورين كسنة يقال في حاشية من الباب
 الرابع اذ شئنا بياضه ولا نعل
 وان تولى

عند وضوعها باجماع اصحابنا الثلاثة بخلاف الانف فقلت لانه بوضع
 اولها ما كان أقرب الى الارض عند السجود والانف أقرب اليها
 من الجبهة فلهذا لم قدم ذكره على ذكر الجبهة وترى شرطا جواز السجود ان لا
 يرفع قدميه فانه رفعهما في حال سجوده لا يجوز السجود وانه رفع احد
 قدميه بخبر مع الكراهية وانه يصل على الركبتين او على رجليه عن المكان
 عند السجود لا يجوز وكذا على السرير اذا ادنى رجليه عنه لا يجوز وفي
 النهاية اذا سجد ورفع اصابع رجليه عن الارض لا يجوز وذكر الترمذي
 اذا لم يضع القدمين جاز سجوده وفي مبسوط شيخ الاسلام ما يدل
 على انه ما سجد ووضع الجبهة والاذن ليس بفرض ومنع في السجود وفي
 الهداية ووضع اليدين والركبتين سنة عندنا وهو احقر من قول
 زفران عنده واجبة وفي الكبري اذا لم يضع المصلي ركبته على الارض
 في السجود لا يجوز لانا احرمانا ان يسجد على سبعة اعضاء فهذا اختيار
 ابي الليث وقولنا انما لا يجوز وفي الخلاصة وعليه الفتوى ولو كان
 موضع السجود ارفع من موضع القدمين قال الخوافي ان كان التفاوت
 مقدار اللبنة او اللبنتين يجوز وان كان اكثر لا يجوز واذا اراد اللبنة
 لا المفروضة وحده اللبنة اربع ذراع فان اقتصر على احداهما بان سجد
 على الجبهة وحدها او على الانف وحده جاز عند ابي حنيفة رفع سواها كان
 عذرا وعذرنا انما يجوز الاقتصار على الانف اذا سجد على ما صلب
 منه اما اذا سجد على ما لان منه وهو الارض لا يجوز اجماعا كذا في المختصر
 وانه وضع جبهة وحدها دون الانف جاز عند اصحابنا جميعا وكذا لو وضع
 انقذه وبالجبهة عذر فانه يجوز ولا يكره لاجل العذر فان لم يكن بالجبهة عذر
 جاز عند ابي حنيفة ويكره وعندنا لا يجوز ومنه الخلاف ان الجبهة
 والانف عضو واحد عندنا وعندنا عضوان قال تقي بن حبي ما زال
 قول ابي حنيفة من كماله على حجة جمعة ادنى فرايت الانف والجبهة
 عضوا واحدا كذا في المبسوط وفي التلخيص اذا وضع الجبهة وحدها في
 غير عذر يجوز عند ابي حنيفة بلا كراهية وفي الانف وجب يجوز مع الكراهية
 ومسحح بطبع بينهما في حالة الاختيار لانه النبي صلى الله عليه وسلم واظف على ذلك

وعندما ارعد ابن يوسف ومحمد لا يجوز الاقتصار على الانف الا
من عذر. وروى عن ابن حنيفة انه رجع عن هذه المسئلة. ارعد جوازها
على الانف لغير عذر وقالت مثل قولها وقال في مجمع البحرين وروى عن ابن
حنيفة مثل قولها وعليه الفتوى. واما الاقتصار على الجبهة فيجوز اتفاقا سواء
كان العذر او لغير عذر لما قول صلعم احسن ان يسجد على سبعة اعضاء وعنده
منها الجبهة دون الانف ولا حنيفة ان السجود يتحقق بوضع بعض ارجل
والمشهور في خبر الوجه لا الجبهة فيكون الانف مع الجبهة داخلين
في الوجه على السواء. ولو اتفق بالجبهة يجوز فكذلك لو اتفق بالانف والى
الانف لا يخرج اما ان يكون محلا للفرض او لا ولا يجوز ان يكون محلا للآلة
الفرض يستعمل اليد بالاجماع اذا كان بالجبهة عذر ولو كان غير محل لما صار
محلا له عند العذر كالذوق. قال شيخ الاسلام من عجز عن السجود على
ما عين محلا للسجود سقط عنه السجود ويستعمل فرض السجود الى الاماكن
اذا كان العذر بهما جميعا فانه يصلح بالاماء فلو كانت الجبهة متعينة للسجود
لا يغير دون الانف كما يجب ان يقال بانه اذا عجز عن وضع الجبهة سقط
ويستعمل الحكم الى الاماء فلما وجب هناك وضع الانف يقيم كونه محلا
للسجود كما جبهة. فانه قيل كيف يتم الاستدلال لابن يوسف ومحمد
بالحديث الذي استدل به مع انه لو ترك وضع اليدين والركبتين
جازت سجدة بالاجماع وهذه الاعضاء الاربعة في تلك السجدة
الى اداء السجود عليها فيستقيم حينئذ لاجل حنيفة ان يجزى عليها بجواز
ترك الجبهة بهذا الحديث كما جاز ترك هذه الاعضاء الاربعة لان
كلها منها في كونه مأمورا به سواء قيل اراد الحديث كليا ان هذه
الاعضاء هي محال للسجود لا غير في البيان ان وضع هذه الاعضاء السبعة
كلها لازم للحالة والانف يترتب هذه الاعضاء المذكورة فيجب ان لا
يتأذى الفرض بوضع الانف مجردا كما لو وضع الذوق مجردا لان فرض
الحديث لم يبنوا ولا فله يمكن محلا للسجود ولو وضع خن او ذقة في سجود
ولم يضع جبهة ولا انف لا يجوز في حالة العذر ولا في غير حالة العذر لان
الشرع عين الانف والجبهة للوضع لانها ما يأتى مع استقبال القبلة

وضع

وضع الحدة لا يأتى الا بالانحراف عن القبلة فتثبت الجبهة والاشارة
للسجود وشرعا لان السجود على الذوق لم يعرف ثقلها والصلابة
انما شرعت بافعال تعرف تعظيما وانما قوله لا يجوز لان السجود
متمناه يعقون على وجوههم سجدة. واما قوله لا يجوز لان السجود
ابن عباس ولو وضع جبهة على حجر صغير ان وقع اكثر جبهة على الارض
يجوز والافلا. وكما ينبغي اذا وضع من الجبهة بمقدار الانف ان يجوز عنه
ابن حنيفة كما اذا وضع الانف الا انما يقول في الانف انما يجوز لا يخص
كامل مضاركا للجبهة. واما هذه العذر من الجبهة فليس بعضو كامل ولا يكثره
فان كان برعده لا يمكنه السجود على الجبهة والانف او على احداهما فانه
يومي اياه ولا يسجد على الحدة والذوق ويضع يديه في السجود خذا اذنه
ودوجه بين كونه لان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ولان اخر الركعة معتبرا بركعة
فكما يجعل راسه بين يديه في اول الركعة عن بكيفية الاحرام فكذلك في اخرها
كذلك في النهاية ناسرا اصابعه مستقبل القبلة باصابعه قوله ناسرا اصابعه
ارنا ناسرا اصابعه اي لا يفيض اصابعه الى الكف وفيه ظن انه اراد بغير
الاصابع ان يخرج بين الاصابع فخرجا فخرجا فخرجا فخرجا فخرجا فخرجا
فخر الطي كما يكون في السجود حتى يكون الاصابع مع الكف مستقبل القبلة
لها ذكرنا انه لا ينبغي الى التوجه الا في حالة الركعة ولا الى الضم الا في
حالة السجود لان اليد اقرب في الاعضاء عليها وتزداد قوتها عند الضم
ويقع رؤس الاصابع مواجهة للقبلة ولا يفتش ذراعيه حال سجوده
لنحوه صلى الله عليه وسلم اذا سجد احدكم فلا يفتش ذراعيه اشر الكلب ويخبر
قال ادنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تغتسل في السجود ولا يسجد احدا باسطة
ذراعيه على الارض كالكلب ويبيد في صبيحة اي يظهر بهما الضيق الكون
العصاة كذا في المذهب. وقال بعضهم بالضم ايضا لغاية وفي الصحاح
والديوان بالسكون لا يغير هذا اذا لم يود احد اياه او كان في الصف
او الصيف لا يفعل وهذا ايضا اذا كان رجلا وانما حكم المرأة فيباني
في الفضل عقيب هذا الفضل ان شاءت وتلبس على المصلي كسيف
يدبر في حالة السجود لانها عضو من اعضاء السجود فليجيب كسيفها

ويجاني بطنه عن فخذه اي يباعن ومنه قوله تعالى تجاني جنبه منهم عن المضاجع
ارتقاء وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد جاني بطنه حتى ان بيته لو ارادت
ان تمر بين يديه لم تزل في القبلة هي الصغيرة من اولاد النعم واما حكم
المرأة قسباً في الفضل عقيب هذا ان شاء الله تعالى ويوجب اصابع
رجليه نحو القبلة الحديث عايشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
سجد وضع اصابع رجليه تجاه القبلة وكذلك ايضا يوجب اصابع يديه
نحو القبلة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا سجد الموضع سجدة فكل عضو فليوجهه في القبلة
القبلة ما استطاع وراى ابن عمر رضي الله عنهما رجلاً ساجداً قد عدل بيديه عن
القبلة فقال استقبل بها القبلة فانها سجدان مع الوجه ويعد
في سجود واحد ويضم فخذه لقوله صلى الله عليه وسلم اعندوا في السجود ولا يفرش احدكم
ذراعيه افرش الكلب والضم فخذيه ويقول في سجوده سبحان ربّي
الاعلى ثلاثاً لقوله صلى الله عليه وسلم اذا سجد احدكم فليقل في سجوده سبحان ربّي الـ
ثلاثاً وعن علقمة بن عامر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ركع يقول في ركوعه
سبحان ربّي العظيم ثلاثاً او اذا سجد قال سبحان ربّي الاعلى ثلاثاً ولما نزل
قوله تعالى تسبحوا لله لا على قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا سجودكم واما
نزل قوله تعالى تسبحوا لله لا على قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا في ركوعكم واذكركم
ارادني تسبحوا لله او ادني كمال الجمع او ادني كمال السنة والادني
حسن والاحسن تسبح ولما نزل عليه كان افضل كما ذكرنا في الركوع اي سجد
ان يركع على الثلاث سجدة ثم يركع على الثلاث سجدة ثم يركع على الثلاث سجدة
الوقوف حتى لا يركع في السجدة قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تسجد الا على ثلاث
ليتمكن المقعد من ثلاث فان نقص عن الثلاث او تركه اصلاً فانه مكره
ويجوز صلته وقال ابو مطيع لا يجوز صلته الا على تسبيحات الركوع وسجود
عنده فرض والصحيح الاول قال في الهداية تسبيحات الركوع وسجود
سنة لان النص بناءً عليها ويزيد تسبيحاتها فلا تزد على النص فان
سجد على كور عمامة او فاضل ثوبه جاز لا في النبي صلى الله عليه وسلم كما في سجدة على كور
عمامة كور العمامة دوراً يقال كور عمامة اذا ادرك على راسه ويقال
عزة العمامة عشرة اكوار ومنه قوله تعالى بكونا للبل على النار اي يدبر على النار ويدبر

احدها

كل واحد

كل واحد منهما على الارض او يركع من ساعات احداهما ساعات الاخرى
وقد سئل الربا في كور الخفاف الدعاء اللهم اني اعوذ بك من الجور
بعد الكور ارضه النقصان بعد الزيادة ثم اذا سجد على كور عمامته
قال محمد بن ابي جعفر صلوات الله عليه وسلم ان من سجد على كور عمامته
على فاضل ثوبه اذا كان له دفع الاخر وان لم يكن له دفع الاخر بل كان
يكره ان يركع على كور عمامته او يركع على كور عمامته او يركع على كور عمامته
وكره ان يركع على كور عمامته او يركع على كور عمامته او يركع على كور عمامته
ويكره ان يركع على كور عمامته او يركع على كور عمامته او يركع على كور عمامته
عن ابن حنيفة رحمه الله ان كان يصلي وقد وضع يديه فوقه فسجد عليه
يسبق بها احدى يديه رجل فقال له لا يسجد الا على كور عمامته فانه مكره فقال له
ابو حنيفة من اين انت فقال من خوارزم فقال له انك كافر يا كافر فادع
الصف ارضه الصف لا خير وادع العلم كل من العلم لا منكم البتة
ثم قال له اما في ما جحدكم حشيش قال لي قال ابو جعفر لا يسجد على حشيش
ولا يجوز على الحرق كذا في الغناور وفي الذخيرة اذا صعد على القطن
او النيد المخلوج ان وجد صلابة الارض في سجوده اجازة والافلاحة
النبي الحشيش بعضه على بعض وسجد عليه ان وجد في الارض جاز والافلاحة
وان سجد على الذرة او الدخن او المخلوج في الجوارح جاز كذا في منية
المصلي وان وضع كفيه على الارض وسجد عليها جاز كذا في عمدة المفتي
وهو الاصح وعند بعضهم لا يجوز وان بسط كفه على النجاسة وسجد
عليه لا يجوز هو الصحيح لان العباس المتفضل بالهداية لم يركع على النجاسة
على ظهره يصلي في صلته في حاله الزحام جاز للضرورة وعلى ظهره يصلي
صلاته افراد ليس في الصلاة لا يجوز لعدم الضرورة ولو سجد
على فخذه نفع لا يجوز على المختار الا اذا كان له العذر وان سجد على ركبتيه
لا يجوز لعذر او لعذر كذا في الغاية ثم يرفع راسه بغير الائمة النبي
صلى الله عليه وسلم كما يكره عند كل خفض ورفع ومقدار الجلوس عندنا بين السجدة
مقدار تسبيحة حتى يستتم قاعدة السنة ان يرفع راسه حتى يستتم
جالت لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الاسعابي ثم ارفع راسك حتى يستوي

جاءت ولو لم يستو وسجد اخر اجزاء عند ابني حنيفة ومحمد لان الحكماء
عندنا ليست بعرض خلافا لابي يوسف وقد بينا ذلك وتكلموا في مقدار
هذا الرفع الذي يكون فاصلا بين السجدين فروا الحسن ع ابني حنيفة
انه اذا رفع مقدار ما يمر بالرجح بينه وبين الارض اجزاء وقال محمد بن
اذا رفع راسه بحيث لا يشكل على الناظر ان يرفع راسه اجزاء وانما اذا
لم يرفع مقدار ما يقع عند الناظر ان يرفع راسه لا يجزيه وفي الهداية
الاصح انه اذا كان الى حال السجود اقرب لا يجوز له ان يقدس سجدا
واذا كان الى الجلوس اقرب جاز له ان يقدس جاتا فتتحقق السجدة
الثانية وفي المحيط الاصح انه اذا رفع مقدار ما يستريح رافعا اجزاء وقال
النهاية هذا الرفع ليس بركن وانما الركن هو الانتقال لانه لا يمكنه
اداء السجدة الثانية الا بعد فراغ رفع الرأس فلو رفع الرأس
ضروفا المكان الانتقال الى غيره حتى لو امكنه الانتقال من غير رفع الرأس
بان سجد على وسادة فارتفعت الوسادة حتى وقعت جهة
على الارض اجزاء وانما لم يوجد الرفع كذا ذكره القدر في الخبرين
وليس بين السجدين ذكر منونة عندنا سور التكميم وقال الثاني
يقول اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وارزقني ثم يكبر ويسجد مرة اخرى
ويفعل في السجدة الثانية مثل ما فعل في السجدة الاولى وتكلموا
في تكرار السجود فقال اكثرنا من شئنا هذا التوقيت وابتاع للشيخ في غير
ان يفعل له معنى وقد يغيبنا به وان لم يفعل معناه تحقيقا للابتناء
ففعل كما اجزاه ومنهم من قال ان السجدة الاولى شكر النعمة الالهية
والاخر شكر البقاء الالهية وقيل الاولى اشارة الى ان خلق
من الارض والثانية اشارة الى ان يبعدها كما قال تعالى منها خلقناكم
وبها نعبدكم ويقال ايضا انه الركوع وثانها كان سجودا لا تكسر اذا اغمس
رأسه في الركوع ثم انحطط الى السجود ففعل بالانحطاط ركوع
ثاني ويقال انما كان السجود منفي عن الشيطان فانه احر سجد فلم
يفعل فحينئذ سجد مرتين ثم غاب له والله اعلم رايه صلوات الله عليه في سجدة
السجود بغير غناء الشيطان ويقال لانه الله تعالى قال واسجدوا اقرب

فالسجدة

فالسجدة الاولى بقوله واسجد والثانية بقوله واقرب وان
خفف سجوده فكما رفع راسه سجدة الواحدة روى عن ابني حنيفة انه
قال اذا كان الى القعود اقرب جاز سجوده واذا كان الى الارض
اقرب لا يجوز وهذا هو الاصح في مقدار الرفع الذي يكون فاصلا
بين السجدين وقد بينا ذلك انفا ثم يرفع راسه كبر او ينهض
فانما على صدره وقدميه ولا يجلس ولا يعمد بغيره على الارض وقال
مالك واهم وقال الثاني يجلس جليته خفيفة ويعتمد بغيره على
الارض ثم يقوم معه على الارض لانه انما يصلي ففعل ذلك ولما
حدثت ابني هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهض في الصلاة على صدره وقدميه
سريعا كان على الرضف والرضف الحجارة المحلاة ومارواه الثاني
فجاء على حاله الكبر بل انما قال لا يصح له ان يتأدروني في الركوع والسجود
فانني قد بدت ارفع كبريت وضعفت ولا يهذه فعدة استراحة
والصلاة ما وضعت لها يقال بدت الرجل بالتأدري اذا استن
وبدن وبدن بالتخفيف اذا سمن وصخم وفي النهاية الخلاف
بيننا وبين الثاني في هذه المسئلة في موضعين احدهما في اعتبار
اليدين فعندنا يعتمد بهما على ركبتيه وعنده يعتمد بهما على الارض الثاني
الجلوس ومارواه فجاء على حاله الكبر والضعف ومارواه
فجاء على حاله القدرة فيخرج بين الخبرين من هذا الوجه او من كلهما
للمعارض ويعمل بالقياس وهو ان هذه فعدة استراحة والصلاة
ما وضعت لها وانما قلنا انها للاستراحة لانه لا يولي بها للضعف فان
الفصل بالعقدة اما شئنا اما بين السجدين او بين الشفيعين لا غير
فلما لم يكن هذه العقدة للفصل كانت للاستراحة ولانه اعتمد بغيره
على غيره في صلاة ثم غير حاجته ولا عذر فصار كما لو اتكأ حائطا او غصن
بجلف مالوا اعتمد على ركبتيه لانه قلنا على غيره وهي الارض وذكر الخلق
ان الخلاف بيننا وبين الثاني في الافضلية حتى لو فعل ما هو كذا بينا
لاباس به عند الثاني في لو فعل كما هو منه نصيبه لا باس به عندنا ويقال
في الركعة الثانية مثل ما فعل في الاولى يعني من القيام والقراءة والركوع

بظاهر
والاعتماد عليه

والسجود الا انه لا يسجد اقل من سبعين سجدة الى الله
 ويسجد هذا الدعاء دعاء الاستفتاح لا اله الا الله
 فكذلك لم يسمع الا مرة واحدة واعلم انه لا يرفع يديه عند الركوع ولا عند
 الرفع منه ولا عند القيام الى الركعة الثانية ولا يرفع يديه في الصلاة الا في
 التكبير الاولى عندنا فلو رفع يديه عند الصلاة على المصحف وروى عن
 النبي عن ابي حنيفة انها تفسد الصلاة وقال ابن عباس يرفع يديه ثم يركع
 ويرفع يديه ايضا اذا رفع راسه من الركوع ولنا قولنا صلواتكم لا ترفع الا يدي
 الا في سبعة مواضع ثلاث منها في الصلاة عند الافتتاح والوقوف
 وفي تكبيرات العبدين واربع منها في الحج عند اسلام الحج اذا عجز عن التكبير
 لاجل الزحام كذا في السراج الوهاج وعلى الصفا والتميم وبعرفة وجميع
 وعند المفاصل عند الجمرتين وهي الاولى والوسطى كذا في المجموع وروى
 الكرخي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلواتكم لا ترفع الا يدي الا في
 سبع مواضع عند افتتاح الصلاة واستقبال القبلة والصفا والمروة
 والموقفين والجمرتين والوقوف والعبدين وصلة الرفع في الاربع
 المواضع في الحج احدها عند اسلام الحج اذا عجز عن التكبير ويجعل وجهه
 نحو الجبل ويرفع يديه خذ وتكبى ويجعل باطنه نحو الجبل وظاهره نحو وجهه
 فيكبر ويقلل ويحده ويثني عليه ويصل على رسوله ويقبل كفيه والثاني في
 على الصفا والمروة يجعل باطن كفيه نحو السماء كما يفعل في الدعاء ويستقبل
 القبلة ويدعو استمع بحاجته رافع يديه الى السماء والثالثة بوقوفه في
 اما بوقوفه بعد ما صلى الظهر والعصر مع الامام ووقف بوقوفه ودعى الى قضا
 الغروب ويجعل باطن كفيه نحو السماء فقد كان النبي صلواتكم يدعو يوم
 عرفة ما وادبه في حجة كالمستطعم المسكين واما يجمع بعد ما صلى الظهر
 في اول يوم النحر ووقف ودعى ويجعل باطن كفيه نحو السماء والرابعة
 عند الجمرتين وهي الاولى والوسطى ودعا حجرة العقبة ويرفع يديه خذ وتكبى
 ويجعل باطنه نحو الكعبة في ظاهر الرواية وعنه ابن يوسف يجعل باطنه نحو السماء
 كما في سائر الادعية وقد جمعت هذه السبعة في فقه صريح القاء
 للافتتاح في الصلاة والافتتاح الطواف والقاء للوقوف

والعبد

والعبد للعبدين والابن استلام الحجر والصفا والميم الصفا والمروة
 والعبد عرفت والجيم الجمرات كذا في المستصفى وقوله في الحديث
 الا في سبع مواضع المراد بها البقاع قال بغير الهاء ورواه ابن عباس
 من الرفع محمول على الابداء ارا ببدء الاسلام ثم شخ كذا نقل عن ابن
 الزبير فان عبداً من الزبير راى رجلاً يصلي في المسجد الحرام وكان يرفع
 يديه عند الركوع وعند الرفع منه فلما فرغ من الصلاة قال له لا تفعل فان هذا
 شخ ففعل النبي صلواتكم ثم تركه وبدا على هذا أيضاً ما روى عن ابن مسعود
 انه قال رفع النبي صلواتكم فرغنا ونركب النبي صلواتكم فركبنا وفي صحيح مسلم عن
 جابر بن سمرة قال خرج علينا رسول الله صلواتكم فقال مالي اراكم راغبي اليكم
 كما انها اذا تاب جبل شمس سكتوا في الصلاة والشمس جميع سموس
 ارضع وروى عن حماد انه قال صحبت ابن عمر عشرين سنة وكان لا
 يرفع يديه الا عند تكبيرة الافتتاح وذكر في المعسوط ان الاوزاعي لم يرفع
 يديه الا عند تكبيرة الافتتاح فقال يا اهل العراق لا يرفعون يديهم عند
 الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وقد حدثني الزهري عن ابن عمر
 عن ابن عمر ان النبي صلواتكم كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس
 منه فقال له ابو حنيفة حدثني حماد عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله
 بن مسعود روى ان النبي صلواتكم كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح ثم لا يرفع
 فقال عجباً من ابي حنيفة احدهما يركع الزهري عن ابن عمر لم يرفع يديه
 بحديث حماد عن ابراهيم فارتأى ان يعلو منه فقال ابو حنيفة اما
 حماد فكانه افقه من الزهري واما ابراهيم فكانه افقه من ابن عمر لم يرفع
 ابن عمر لعلت بان علقمة افقه منه واما عبد الله ففقه الله فخرج ابو حنيفة
 حديثه بغير رواية فسكت الاوزاعي والشيخ بغير رواية لا يعلو
 الاستاد والشافعي اعتمد حديث ابن عمر واه النخبة فعل يات
 بها في اول الركعة الثانية والثالثة والرابعة فمن ابي حنيفة فيها
 روايتان في رواية لا ياتى بها وفي رواية ياتى بها عند افتتاح كل ركعة
 في الجهر والمخافتة وهو قولهما ارفع يديك يوسف ومحمد هذا في تراجم قبل
 الفاتحة واما عند راس كل سورة فعند ابي حنيفة وابي يوسف لا يركع

وعند محمد ربه اذا جمع بين السور فان اسر بالقرآن ذكر على راس
كل سورة وان جهل لم يذكره وروى الحسن بن زياد عن ابن حنيفة ربه ان كان
يقرا عند الفاتحة في كل ركعة في اربع ركعات عند السورة تحسب وفي السراية
المواضع وهل يأتي بالبسملة في الركعة الثانية والثالثة والرابعة قال الحسن
وقال محمد احب ان يأتي بها في كل سورة وقيل في كل ركعة غير اربعة
فأش رويات روى ابو يوسف عنه انه يقرأ في كل ركعة مرة ولا يقرأ
في تلك الركعة وروى الحسن عنه انه يقرأ في اول ركعة عند ابتداء القراءة
ولا يقرأ بعد ذلك ان يسمي وروى محمد عنه انه يقرأ بعد الفاتحة
وبعد السورة وبهذا صلاة المخافتة اما الجهرية فلا يبعد ثباتها الصحيح
انه يؤتى بها في كل ركعة مرة ولا يؤتى بها بين السورة والفاتحة الا عند
محمد فانه يأتي بها في صلاة المخافتة والمسبوح اذا قام الى القضا لا يأتي
بها في رواية الحسن وعنه محمد بن عوف ويأتي بها قال الكرخي وبها أخذنا في
السنن ومعناه في النهاية ذكر ابو علي الدقاق انه يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
قبل الفاتحة في كل ركعة قال وهو رواية ابن يوسف عن ابن حنيفة وبهذا
احوط لان العلماء اختلفوا في البسملة انها هل هي من الفاتحة ام لا
وعليه اعادة الفاتحة في كل ركعة وكان عليه اعادة البسملة في كل ركعة
ليكون ابعدهم الخلاف كذا في المحيط فاذا رخص راسه من السجدة الثانية
في الركعة الثانية اخر شمس رحلة البصري وجلس عليها ونصب اليمنى
نصباً ولا يتورك كما يقول الشافعي لنا حديث عائشة انها وضعت
فعود رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة بمثل ما قلناه كذلك وابل بن حجر
وسباني في الفضل الذي شيعت هذا حكم جلوس المرأة في التشهد
ان شاء الله تعالى ووجه اصابعها نحو القبلة يعني اصابع رجل اليمنى
لان ما امكنه ان يوجهه الى القبلة فهو اولى ووضع يديه على فخذه لانه
اسلم من العبث في الصلاة فيضع يده اليمنى على فخذ اليمنى واليسرى
فخذه اليسرى ولا يأخذ الركبة هو الاصح كذا في الذخيرة وبسبب اصابع
نحو القبلة ووجهها اي فروع بين اصابعه ولا يتكلف التعريق بل يتركها
على حالها وهذه القعدة الاولى سنة لو تركها جازت صلاة عامة كالان

او ناسياً الا ان في السجدة يلزم سجود السهو وفي العهد لا يلزم سجود
السهو ولكن يكره ويكون مستحباً وفي الكرخي بين القعدة مستحبة
لان النبي صلى الله عليه وسلم قام الى الثالثة فسجد به فلم يرجع ولو كانت واجبة لم يكن
والصحيح انها واجبة لانه يتركها ساجداً يجب السهو وهو لا يجب الا بترك
واجب وفي الظهيرية والاصح انها واجبة فانه يسجد اربعاً في القعدة
الاولى في ذوات الاربعة او الثلاث من الغرض وقام ثم تذكر ان
كان الى القعدة اربعاً بانه لم يرفع ركبته عن الارض وفي المبسوط ما لم
يستتم قائماً يعود وانما يستتم لا يعود والاصح ان صاحب الجواشي
فاذ ففقد تشهد لانه ما قرب الى الشئ باخذ حكمه كفاً والمصنف يأخذ
حكم المصنف في صلاة العبد والمجتهد ويحكم المصنف في كل ركعة وسجد
للسهو في هذه المسئلة المذكورة المصنف ربه بعد هذا انه يسجد
في الحالين فيما اذا كان الى القعدة اربعاً وفيما اذا كان الى القيام
اربعاً وقال في النهاية المحقق انه يسجد لانه بقدر ما اشتغل بالقيام
صار مؤثراً واجباً وجب وصله بما قبله من الركعتين فصار ركناً للوجوب
فيجب عليه السهو ووجهه ايضا بخلاف الحكمي ربه الصحيح انه يسجد وقال
في الهداية الاصح انه لا يسجد كما اذا لم يتم وهو اجاب الشيخ محمد بن الفضل
لانه اذا كان الى القعدة اربعاً صار ركناً لم يتم ولهذا يبعد وجاؤه في
الحديث النبي صلى الله عليه وسلم سجد به حين قام الى الثالثة فعاذ ورواه لم يعد
ولكن يسجد بهم فقاموا او اتوا فخرج بين الحديثين ان ما رواه عاذا كان
قبل ان يستتم ورواه انه لم يعد كما بعد ما استتم وان كان القيام
اربعاً لم يعد لانه كالتقائم معه ولو كان في حقيقة القيام لم يعد بالاتفاق
فكذا هذا لانه اخذ حكمه لغيره منه وسجد للسهو اربعاً عليه سجود السهو
في الحالين اربعاً حال كونه الى القعدة اربعاً وفي حال كونه الى القيام
اربعاً لكن في الحال الاولى فيه خلاف كما بينا وفي حال الثانية بالاتفاق
يسجد للسهو لانه ترك الواجب فلو عاذه في هذه الحالة الثانية بطلت
صلاة عاذاً فلو جازي كما اذا عاذه ما استتم قائماً وذلك لانه القيام
فرض والقعدة الاولى واجبة فلا يترك الغرض لاجل الواجب فيقبل

يشكل على هذا بما اذا اتى آية السجدة حال القيام فانه يترك القيام
 وهو فرض وباتى بسجدة التلاوة وهي واجبة فقد ترك الفرض لاجل
 الواجب قبل كونه القياس بها كذا ايضا لا يجوز ذلك بالشرع
 اليه صلعم واصحابه كانوا يسجدون ويتركون القيام لاجلها فترك القياس
 والمخالف فيه ان المقصود من سجدة التلاوة اظهار التواضع ومخالف الكفار
 فانهم كانوا يستكبرون عن السجود فجوز ترك القيام لتحقيق المخالفين وهذا
 في صلاة الفرض اما في النفل اذا قام الى الله تعالى لم يترك سجدة فانه يسجد
 لو استتم فانه لم يقيد بسجدة كذا في الوجيز ثم يشهد فيها اربع الفرة
 الاولى وبداية قبل اطلاق اسم البعض على الكل واختلوا في هذا
 الشاهد فقبل انه واجب كالسجدة وقبل انه سنة والعصم ان
 واجب ولا خلاف في الشاهد في العقد الثانية انه واجب وذكر
 ابن ابي عوف في شرحه ان الشاهد سنة في العقد الاولى والثانية
 وقال الشافعي سنة في العقد الاولى فرض في الثانية لنا قوله صلعم
 اذا رفع الامام رأسه في آخر السجدة وقعد ثم احدث فعدت سجدة
 وقال يرمي لابن مسعود اذا قلت هذا او فعلت هذا فعدت سجدة
 والشاهد العجيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك
 ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 تشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وهذا تشهد
 عبد الله بن مسعود فانه قال اخذ رسول الله صلعم بيد علي بن
 كما جعله سورة من القرآن وقال العجيات الى اخوة والخذ به عندنا اولى
 من الاخذ بشهادة ابن عباس وهو قوله العجيات المباركات الصلوات
 الطيبات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد ان لا اله الا الله واشهد
 ان محمدا رسول الله لان فيه الامر واقلة العجيات والالف واللام
 وهما للاستغراق وزيادة الواو وهو ليجد الكلام في القسم وتاكيد
 التعليم فقوله كما في القسم اراد اقال والله الرحمن الرحيم فهذا قسم
 واحد واذا قال والله الرحمن الرحيم فهذا ثلثة اقسام لان الواو

بطل
في النسخ

للغير

للتجديد ومعنى العجيات لله الملك لله او البقاء لله وهي العبادات
 الفعلية والصلوات بين الصلوات الخمس وهي العبادات
 البدنية كالصلاة والصوم والطيبات العبادات الحسية كالزكاة
 وقيل الطيبات لان لا اله الا الله يعني الوجودانية لله ورحمته وبركاته
 ار رضوان الله عليك ورحمته وبركاته عليك وعلى اهل بيتك وبعل
 ربي بالمسجدة في الشادة ام لا من حيث يخافه قال لا اله الا الله فانه
 لا يحتاج اليه فترك اولي لان معنى الصلاة على السكينة قال في الكبرى
 وعليه الفتوى وقال بعضهم بشهادة لان النبي صلعم كان يفعل ذلك
 وكيفية ان يقبض اصبعه لخصره التي فيها ويحلق الوسطى بالابهام ويشير
 بسبابة هكذا روى ابو جعفر العمداني ان النبي صلعم كان يفعل هكذا
 وكانه اراد يقبض الاصابع الاربع واقامة المسجدة واحدة تحقيقا
 التوحيد كذا في الكافية قوله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
 ار ذلك السلام الذي سلمه عليك ليلة الموضع فهذا حكاية عن ذلك
 السلام لا ابتداء سلام على النبي صلعم ومعنى السلام السلام في اللغة
 وسبب الجنة وادار السلام لهذا وسمى الله به لشره عن النفاق في السلام
 ان كان مصدر اكلوا واعني انك انك وان كان اسم الله فمنا حفظ
 عليك واصل التشهد انه لا سرور بالنبي صلعم ليلة الموضع وانتهى
 الى حيث شاء الله قال جبريل للنبي صلعم شتم على ربك فقال العجيات
 لله والصلوات والطيبات فقال الله تعالى السلام عليك ايها النبي
 ورحمة الله وبركاته قال النبي صلعم فاجبت ان يكون لاني خط في السلام
 فقلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقال جبريل واهل السما
 تشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله قوله
 وعلى عباد الله الصالحين الصالح هو القابل لمجوع الله وحقه وحقه
 العباد والصلح ضد الفساد وفي الجند الصالح من كان في غاية الحق
 وهذا التشهد هو تشهد عبد الله بن مسعود وهو المختار عندنا قال
 عبد الله بن مسعود اخذ رسول الله صلعم بيد علي بن تشهد كما فعلني
 سورة من القرآن وقال قل العجيات لله والصلوات والطيبات

معنى العجيات لله
الملك لله

فعلية السهو واختلفوا في الزيادة الموجبة للسهو فزعموا اني خفيفة اذا زاد حرف واحد وجب عليه السهو وعليه اكثر المتنجس وقبل اذا زاد السهم صل على محمد وقبل لا يجب حتى يقول وعلى ال محمد ثم يقول في الركعة الثانية ولا يصح عليه على الارض الا بعد ركعة او ضعف ويقتل في الشفع الثاني مثل ما فعل في الشفع الاول الا في التواضع فانه يقرأ الفاتحة وروى السورة في الركعتين الاخيرتين ويكره الزيادة على الفاتحة في الركعتين الاخيرتين من غير عليه في شرح المختار لمحمد بن ابي قدامة ان النبي صلى الله عليه وسلم في الركعتين في الاخيرتين فاحكم الكتاب وحدها ذلك سنة على الظاهر وفي الهداية هو بيان ان الفضل هو الصحيح احقر عمار وروى الحسن بن ابي خنيفة ان التواضع في الاخيرتين واجبة حتى لو تركها سبها لزم السهو لكن الصحيح في الروايات انه اذا تركها سبها لا يلزم سهوا ولا في التواضع في الاخيرتين ليست واجبة فاذا رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الرابعة من الصلوة الرباعية او في الركعة الثالثة من الصلوة الثلاثية جلس كما جلس في القعدة الاولى في هذا الاحراز يقول الشافعي فانه يجلس عنده في هذه القعدة متوركاً وهو ان يخرج رجله من زوركه اليمن ويضع جملته اليسرى ويصوب اليمن ويشهد كما تشهد في الاولى وهو واجب عندهما في التشهد اما الجلوس ففيه فرض ثم بعد قراءة التشهد يقول اللهم ربنا لك الحمد كل ذلك لك الحمد كل ذلك الشكر كل ذلك اليك يرجع الامر كله ثم يركع ويستلم على كل شيء قد بر اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد كما صليت وسلمت وباركت ورحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وفي رواية المصنف ويقول ورحمت وانه قال وترحمته بالتشديد يجوز ولا يقول في المعاملين وتوفال لا بأس فانه قلت ما الحكم في قوله اللهم صل على محمد كما صليت على ابراهيم مع ان محمد اصلي الله عليه وسلم افضل من ابراهيم صلعم قلت المختار في الجواب احد ثلاثة اقوال احدها ما حكى عن الشافعي ان معناه صل على محمد وتم الكلام هنا ثم استأنف وعلى ال محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم والمسؤول لمثل ابراهيم والهداية ال محمد صلعم

مختار
على محمد
اللهم صل

انما في معناه اجعل محمد وآل صلوة منك كما جعلتها لابراهيم وآلهم والمسؤول المنكر في اصل الصلوة لا قدره ان كنت ان على ظاهره والحمد اجعل محمد وآل صلوة بمقدار الصلوة التي لابراهيم وآلهم والمسؤول مقابلة الجملتين بالجملة فان المختار في الال انهم جميع الاتباع ويدخل في ال ابراهيم خلاص لا يخصون من الانبياء ولا يدخل في ال محمد صلعم في طلب الحاق هذه الجملة التي فيها بنى واحد بتلك الجملة التي فيها خلاص من الانبياء وهم ان الصلوة على النبي صلعم في القعدة الاخيرة سنة ولا ينطلق الصلوة به كما عندنا وقال الشافعي قراءة التشهد والصلوة على النبي فضان حتى لو تركها لا يجوز الصلوة عنده لما قوله نعم لابن مسعود اذا قلت هذا او فعلت فقد تمت صلاتك فقد علقوا باحد هما فزعموا بالصلوة على النبي فقد زاد على النص ولانه ذكر بحاقف برني جميع الاحوال فيكون سنة قياس على تسبيحات الركوع والسجود واما الجواب عن قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه انه امر بالصلوة على النبي فليس فيه دليل على ان الاجابة في الصلوة امر خارجها بل الصلوة على النبي واجبة على الال فان ثبت فعلها في الصلوة او خارجها يدل عليه ما روى عن كعب بن عجرة قال يا رسول الله كيف الصلوة عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد فانه صلعم لم يعلمهم حتى سألوه ولو كان في اركان الصلوة لبيته لهم قبل السجدة الاربعة اركان وحين علم الاوابي اركان الصلوة لم يذكر الصلوة عليه ولما قوله صلعم لا صلوة لم يصل على في صلواته في الكمال لا تنفي الجواز كقوله لا صلوة لجاء المسجد الاخير المسجد وبه يقول والاية تدل على ان الصلوة على النبي واجبة على الال في صلاة واحدة واصلح لان مطلق الامر لا يقتضي التكرار وهو قول ابي الحسن الكوفي لكن حتى عنده ان يكثر الال فان من الصلوة عليه في مقابلته حقه عليه وقال الظاهر يجب الصلوة عليه كلما ذكره سواء ذكره بنفسه او سمع ذكره قال في قاضيان وهو الاصح وكذلك صحح الزاهد شرح العذور لما روى ان جبريل علم قال للنبي صلعم في ذكره عنده فلم يصل عليك فلما غفر الله له في شرح العذور لما روى واختلف في تكرار وجوب الصلوة على النبي اذا تكرر

ذكره في مجلس واحد والصحيح انه يتكرر الوجوب وانما كثر وفي شرح الجامع
 الصغير لتاج الاية في تكرار السجدة في مجلس واحد انه كيفية سجدة واحدة
 ولا يسكن لكل مرة وفي الصلاة على النبي كيفية سجدة واحدة ولكن بسن
 لكل مرة وفي النظم ولو تكرر رسم السجدة في مجلس كفيته ثانياً واحد وفي مجلسين
 يجب لكل مجلس ثانياً على حق ولو تكرر لاتبقي ديناً عليه وكذا في الصلاة على
 النبي لكن لو تكرر لاتبقي ديناً عليه قال لانه ما مور بالصلوة غير ما مور بالثبوت
 قلت كونه ما موراً عليه الموجبة لثبوتها فلا يكون وقتاً للقبض كقبضه في السجدة
 في الاخرين بخلاف الصلاة على النبي صلوات الله تعالى في خزانة الاكل ولا يجب
 على النبي ان يصلي على نفسه والما كيفية الصلاة على النبي فذكر عيسى بن ابيان
 ان محمد استل عن ذلك فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وكان ابن عباس وابو هريرة
 يربوناه على هذا وارجم محمد اوال محمد كما ترجمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
 انك حميد مجيد وكره بعضهم هذه الزيادة لما فيه من الظن بتقصير الانبياء
 فان احد السجدة في الرحم الابان ما يلام عليه ونحن احرنا بتعظيم الانبياء
 وتوقيرهم ولهذا اذا ذكر النبي لا يقال رحمه الله ولكن يصلي عليه وقال
 لا بأس به لان الامة وردت من طريق الى بهرة ولا عيب على من اتيه
 الامة ولان احد الاستغفار عن رحمة الله وفي المحيط وكان في الفقه الجوزي
 يقول واما ما قاله قول وارجم محمد اوال محمد واعتماد على التواتر الذي
 وجدته في اهل بلد بلدين المسلمين وكان الشيخ الامام ابو الحسن
 الاستغفار عن يقول لا بأس ويقول معنى قولنا ارجم محمد ارجم الله محمد فهو
 راجع الى الامة هذا كونه جنة في الدنيا في اب شيخ كبير فاراد انه يقول
 العقوبة على الجاني فان سيقولون لذكر عاقبة ارجم هذا الشيخ الكبير
 وذلك لرجم راجع الى الابن كذا في النهاية وقال بعضهم الفضل ان يقولوا
 اللهم صل على محمد عبدك ورسولك وعلى آل محمد وازواجه وذريته كما
 صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد النبي الامي وعلى آل
 محمد وازواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد
 مجيد ولا يقول في العالمين لانه غير مشهور ولو قاله لا بأس به كذا في

المصل

المنع ومنه قوله انك حميد مجيد حميد المحمود والمجيد الماحد وهو الكريم سدي
 بالنسبة قبل الاحتقاق والحمد الكريم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وقنا عذاب النار ربنا لا تزعج عقوبنا بعد اذ يدتنا اربنا لا يذلنا
 بيلابنا تزيغ عقوبنا بعد اذ يدتنا وارسلناك لينا لينا لا تمنعنا العطاء
 بعد اذ لطف بنا وهب لنا من لدنك رحمة فترحمنا رحمة بالتوفيق
 والمعونة انك انت الوهاب ربنا ما خلقت هذا الا الخلق فيكون
 بمعنى المخفوق الاشارة الى جميع المخفوق باطلاً مفعول له احوال في هذا
 المعنى ما خلقت شيئاً الا لكريمة سبحانه فقتا عذاب النار في الكلام
 معنى الجزاء تقديره اذ انزلناك فقتا عذاب النار ربنا فاغفر لنا ذنوبنا
 وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الابرار اقبض نفوسنا واحشرنا في جملة
 النبيين والصالحين ربنا واتنا ما وعدتنا على السنة رسلك من الفضل والرحمة
 جميع ذنوبنا لتوفيتنا ما وعدتنا على السنة رسلك من الفضل والرحمة
 ولا تحزننا يوم القيمة انك لا تخلف الميعاد وتكره ربنا مبالغة في التضرع
 والابتهال وموادة بالاجابة وعمر النبي صلوات الله تعالى افر قال ربنا خمس
 رأت بجاهه اسد ما يخاف واعطاه ما اراد وفرا هذه الابيات
 سورة آل عمران اللهم رب اغفر له ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات
 والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات تابع بيننا وبينهم
 في الجزات انك تحب الدعوات قاضي الحاجات منزل البركات
 واجمع السيئات مقبل العزات انك على كل شئ قدير برحمتك يا ارحم
 الراحمين وان دعا بدعوات الوهاب ليقول صل على ابن مسعود وكن
 الشهود من اخر من الدعاء الطيبة والحمد لك واما بداء بالصلوة
 على النبي صلوات الله عليه وسلم اقرب الى الاجابة لكن ينبغي ان يدعو بدعاء يشبه
 الفاظ القرآن كما بره حقيقة التشبيه لان كلام العباد لا يشبه كلام
 ولكنه اراد الدعوات المذكورة في القرآن ربنا اتنا في الدنيا حسنة
 الآخرة او باني بمعناها مثل اللهم عافني واعف عني واصبح امرئ صالح
 عن تشر كل دزئتم الله سبحانه بطاعتك وطاعة رسلك وارضني يا ارحم
 الراحمين والادعية الماثورة الادعية بالنسب والخص فالتعب

عطف على الفاظ والمفوض عطف على القرآن والآثار المحرومة من النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ قال يا رسول الله علمني دعاء ادعوه في صلاتي فقال
قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كبيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي
مغفرة من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم ولا يدعوا بما يشبه
كلام الناس وكلامهم بالاسم لا يستعمل سوا الممنوع من قول الله عز وجل
انك انت الغفار الذي لا يبال الا من الله لا يغفر مثل الله لا يغفر في
ادخل الجنة ويخرج من النار وما يتصور سوا الله العباد ويغفر مثل الله
ارزقني لان العباد يستعملونها بينهم يقال رزق الامير الجيوش وفي رواية
اذا قال اللهم ارزقني الحج لا يغفر صلاة لانه لا يشبه كلام الناس وان
قال اللهم اقص ديني يغفر لانه يشبه كلامهم لانه لا يستعمل سوا الممنوع ولو
قال اللهم اغفر لوالدي او لابي لا يغفر لانه في القرآن كذا نقل عن محمد بن
الفضل قال كل دعاء في القرآن اذا دعي به المصلي لا يغفر صلاة ولو قال
اللهم اغفر لامي او لابني او لي ولغيري او لي ولغيري فلو قال اللهم
اغفر لي ولاخي لا يغفر ولو قال اللهم ارزقني من بقلها وقتها وقوتها
وعدها وبصلها لا يغفر ولو قال اللهم ارزقني بقلها وقتها وقوتها وعدة
وبصلها تغفر كذا في النهاية وهذا كله عندنا وقال الشافعي ما سأل الدعاء
خارج الصلاة لا تغفر لقوله صلى الله عليه وسلم من اخر من الدعاء العجبة
الكف ولم يفضل قلنا هو محمول على الدعاء الذي لا يشبه كلام الناس
ولما قوله صلى الله عليه وسلم ان صلواتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الناس انما هي
التسبيح والتكبير وقراءة القرآن فكان ما سأل هذه الاستثناء من الذكر
منها عني وفي الهداية ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس تحذر عن الفاء
قال في النهاية ان تحذر عن الفاء والجر الملقى لكلام الناس لا يصح الصلاة
بال اتفاق لانه حصل بعد فاعله من التشديد يخرج به من الصلاة والذكر
يشبه كلام الناس انما يغفر الصلاة اذا كان قبل تمام فرائضها اما اذا كان
بعد التشديد لا يغفر الا انما ان حقيقة كلام الناس بعد التشديد
لا يغفر فكيف يغفر ما يشبهه وهذا عندنا هو وكذا عندنا في
كلام الناس صنع منه فتم صلاة لوجود الصنع فكان بهذه الدعاء

بينة

يشبه كلام الناس خارجا عن الصلاة لا يغفر لها ويمكن ان يجاب
عن قول صاحب الهداية انه يتحقق الف وبانه يقال هذا على اعتبار ان
من سجد صليته لانه لا يمكن ان ياتي بها بعد ان يدعو بما يشبه كلام الناس
لان صلاة قد قدرت بخلاف السلام ثم يسلم عن يمينه ويقول
السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول وبركاته كذا في المحيط ويسلم عن
يساره مثل ذلك والسنة ان يكون الثانية اخفض من الاولى فان
قال السلام عليكم ولم يرد عليه اجزاه وان قال السلام ولم يقل عليكم لم يصح
ايتا بالسنة ولو قال سلام عليكم لم يكن ايتا بالسنة ايضا وكذا اذا
قال عليكم السلام لم يكن ايتا بالسنة ويكره له ذلك وفي شرح الزايد
ولم يذكر قدر ما يتحول به وجهه وقدر ورع ابن مسعود انه صلى كان يسلم
عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن ودور الايسر وعن يساره حتى يرى
بياض خده الايسر ودور الايمن والمفعول بالسلام ارادته احرص بالصلاة
فكان غاب عن الناس لا يكلمهم ولا يكلمونه وعند الفروع كان رجح اليهم يسلم
ولو سلم او لا عن يساره ناسيا او ذكرا يسلم عن يمينه وليس عليه
ان يعيده على يساره وليس عليه سجود السهو وان فعلت بياض لم يسلم
لقا وجهه فانه يسلم عن يساره ولو سلم عن يمينه ونس ان يسلم عن
يساره حتى قام فانه يرجع ويقعد ويسلم لم يكلم او يخرج من المسجد كذا
في المستقى والتبليغ الاول في الخروج من الصلاة والثانية للسنوية وترك
الجفاء والتبليغ قول جمهور العلماء وكبار الصحابة عمر وعلي وابن مسعود
وقال مالك يسلم تكبيرة واحدة تلقا وجهه ويكذروا دست يمينه
وسهل بن سعد اب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الاخذ بيدك
الصحيبة او في فائهم كانوا يرون النبي صلى الله عليه وسلم قال ليطلع منكم او لو الاطعام في
واما عاتبة فكانت في صف النبي وسهل بن سعد في جملته الصحابة
فيجعل انهم لم يسموا التكبيرة الثانية لبعدهم على ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
يسلم التكبيرة الثانية اخفض من الاولى ولا يسلم على احد جانبيه
فيسلم على الجانب الاخر لانه الجانبيين في حوز السلام على السواء فكان
فيما تلقاه تعيم وفيما فاكه تخصيص البعض دون البعض وكما في التعميم او في الاخر

انه في الدعاء بعد السلام لا يخص البعض ووجه البعض ولو شك مكانه
التسليم لم يكن عليه وضوء ولو سلم الامام قبل ان يرفع المقتدر من التشهد
فانه يتم التشهد وانه يني عليه شي من الدعوات او الصلاة على النبي فانه يسلم
وبل يصير المقتدر خارجا عن الصلاة بعد تمام التشهد بسلام الامام
عندهما لا وعنه يصير خارجا ولو شكتم الامام قبل ان يرفع المقتدر من التشهد
فانه يتم التشهد وانه احدث الامام مقبدا لا يتم المقتدر التشهد كذا في
الفتاوى وفي الحفظ المقتدر اذا فرغ من التشهد قبل فراغ الامام فنكلك الى
تمام الصلاة بآية وذكر في الحفظ لو احدثت انما بعد قوله السلام
قبل قوله عليكم لا يصير اخلا و هذا قول عامة المشايخ وقيل لا يخرج من الصلاة
الا بآيات السلام حتى لو ادرك الامام بعد الاولى قبل الثانية فقد ادرك
الصلاة معه فان قلت متى سلم المقتدر فاعلم ان في ذلك وايتين
من ابي حنيفة احدهما يسلم مع الامام كالكبيرة وفي الثانية بعد الامام
والفرق بينه وبين الكبيرة على هذا ان في مقارنته الكبيرة سرعة الى الصلاة
وفي مقارنته التسليم سرعة الى الخروج عنها وبقاؤه في حرم الصلاة الى
من الخروج وقال ابو جعفر يصير المقتدر خارجا عن الصلاة بسلام الامام
فيسلم مع الامام حتى يصير خارجا بسلام نفسه فيكون مقيما للصلاة
فان كان المصلح اماما ينور بآيات السلام من غير يمينه من الحفظ الملايكة الذين
يحفظون من السوء والمكارة ويحفظون اعمال الحسنات والسيئات
فهم يشهدون الكرام الكاتبين وغيرهم وفي شرح الزاهد واختلف في نية
الحفظ فقبل نور الملكين الكاتبين وقيل الحفظ الجنة والرجال
اروينور من يمينه من الرجال والنساء وعزيباره ارونور الامام تشيئة
التيارة من عزيباره مثل ذلك ارمز الحفظ والرجال والنساء لان
الاعمال بالنيات قال في النهاية لان التسليم سنة فليكن بالنية بناء على
سائر السنن وبهذا يفضل خارج الصلاة اذا سلم ينور السنن ايضا
كذا في المبسوط قال الشمس لانه ينوبهم لانه يستقبلهم بوجهه ويحيي طيهم
بسانه فينوبهم بقلبه فان الكلام يصير عزيمته بالنية قال في المبسوط يوقتم
في النية الحفظ لفضلهم وفي الجامع الصغير يوقتم بني آدم لما يدرتهم وروايات

الجامع الصغير اصح لانه اخر التصفيين وفي مقدمتهم آدم تنبيه على انهم افضل
من الملايكة وهو المذهب عند اهل السنة خلافا للمعتزلة وفيه بحث موقوف
في الكلام ولا ينور للملايكة عدد المحصور لانه اختلف في عدد بهم عزابن
جرج بما ملكه احداهما عن يمينه والاخر عزيباره فالتدريج يمينه يكتب
بغير شراوة صاحبه والذين عزيباره لا يكتب الا بشراوة صاحبه
انه فقد فاحدهما عن يمينه والاخر عزيباره وان منته فاحدهما امامه والاخر
حلفه وان نام فاحدهما عن راسه والاخر عن رجله وقال بعضهم يمينه
اشارة بالناظر واشارة بالليل وقال عبد الله بن المبارك يمينه خمسة اقسام
بالناظر واشارة بالليل والخمس لا يفارق ليلنا ولا نارا وقال ابن عباس
مع كل مؤتمن خمسة من الحفظ واحده عن يمينه يكتب الحسنات والاخر عزيباره
يكتب السيئات والاخر عزيباره امامه يلقنه الجملات واخبراه يرفع على الحفارة
واخبره ناصية يكتب ما يصلح على الصلوة ويبلغه اليه وفي بعض الاخبار
وكل بالعدد ستون ملكا وقيل بارة وستون وقيل اكثر من ذلك ينوبونه عنه
ولو نوبوا لكم لرايتوهم على كل سهل وجبل كلمه باسط يديه فاغراه ولو وكل
العبد الى نفسه طرفة عين لا خلت عنه الشياطين فاذا كان كذلك
ينوبهم كالانوار من غير حيز وفي شرح العقودر لزيد واختلف ايضا
في نية المسلمين فقبل نور الحاضرين منهم وقيل بالادنى الحاضرين وباللينة
جميع عباده الصالحين من الملايكة والانس وقيل ينوبهم جميع
المؤمنين وقيل لا ينور الصبي في الاثر انما تقول السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين قال الزاهد قلت وكفى الفسق معرة وشيئا
وحسبهم قربا وجنا ارسن اسم في الدنيا من سلام المصلين نصيب
ولا يخفهم في المعقبات ولا عزيب انتهى قال صدر الاسلام والنية في
التسليم شيئي ثم ذكر جميع الناس لانه قلنا ينور احد شيئا وهذا هو لان اللينة
في السلام صارت كالشريعة المنشوخة ولهذا لو كانت الوفاء
الوفاء من الناس ايش نوبت بسلامك لا يجاد يجب احدهم ما فيه
طائل الا العقلاء ومنهم من ينظر قاله قوام الدين الاتعالي وهذا الذي قاله
من نية النساء كان في الزمان الاول امانا في زماننا فلا ينور النساء لا ينوبن

لا يحضر الجماعة لفاداهل زمانا كذا في الهداية قال في الهداية ولا ينوب
من لا يشركه في صلاة هو الصحيح لا في الخطاب خط الحاضرين واخر يقول
هو الصحيح عن قول الحاكم الشهيد فان يقول بنور التليمة جميع المؤمنين
والمؤمنات ومن شارك في الصلاة ومن لا يشاركه وكذا كان كان
المصلحة معتد بها بنور التليمة من غير مبيحة من اللفظ والرجال والنساء وغير
بسا ره مثل ذلك الا انه اركن المقتدر بنور الامام في الجانب
الايسر ان كان الامام في الجانب الايمن او بنور المقتدر امامه في صلاة التيمم
الذين في الجانب الايمن وبنور الامام في الجانب الايسر ان كان الامام
في الايسر وان كان الامام امامه وجهه او وجه المقتدر او خطه الى
نواه المقتدر في الجانب الايمن عند ابي يوسف تزيين الجانب الايمن
ارنوا في الجانبين جميعا لانه ذو حظ من الجانبين وان كان المصلي
منفردا بنور التليمة في الحفظة لا يغير لانه ليس معهم سواهم قال في الهداية
والامام بنور التليمة هو الصحيح هذا احتراز عن قول بعضهم فانهم قالوا
بنور الامام في التسمية الاولى والاصح انه بنور في التليمة كذا
ذكرنا في كتابنا وقال صدر الكلام يجب ان الامام لا ينوب لانه يحجر بالسلام
وبشيرة اليهم وهو فوق النية فلا حاجة الى النية واعلم ان اصابة لفظ
السلام واجبة عندنا وليس بغيره خلافا لما في بعض النسخ
ابو سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريم اليدين
وتحليلها التسليم والالتفات والقيام بدخلك في الاستغفار والجلوس والتكبير
المعمود ولم يوجب بنا معمود وجهه فيصرف اليه وكان الاستغفار والجلوس
فقد جعل جميع التحليل بالسلام فمنه اثبتة بغيره فقد خالف النص ولما
حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم لما علمه التشهد قال له اذا قلت
او فعلت هذا فقد تمت صلاتك فانه ثبت ان تقوم فتم وان شئت
ان تقعد فاقعد فانه صلى الله عليه وسلم حكم تمام الصلاة قبل السلام وخبره بين
الوقوف والقيام وبذا ينبغي بقاء واجب عليه ولان النبي صلى الله عليه وسلم
ضربا بينا ولم يرد انه اعادها ولو كانت اصابة لفظ السلام وضعا
لكان لا تجزئ الصلاة اذا قبة الخامسة بالسجود كما لو كان المزدك

سجدة مكية واما بقية حديث الخدري ان التحليل يقع بالتسليم فانه ليس
فيه ان التحليل لا يقع بغيره فهو مكسوت عنه فنقول بالتسليم يقع الخروج
بالنفس وبغيره بالقياس قال في الهداية وبمنه لا يثبت الفرضية يعني
ان قوله عام وتحليلها التسليم من اجزاء الاحاد فلا يثبت به الفرضية كذا
في الاسرار فاذا سلم الامام من الجانبين ينظر الى مكان الصلاة الموقوفة
بعد ثلثة جملات اسمية في محل النصب خبر كما في الارواح اما ان كان صديقا
يتنفل بعد ثلثة او لا فان كانت صلاة يتنفل بعدها فانه يقوم ويتنفل في مكان
او يتنفل في مكانه اما يمينه او يسره او يتنفل في خلفه ويصلي السنة ويكره
تاخير السنة عن اداء الفرضية قالت عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا
خرج من الصلاة لا يركب في مكانه الا معذرا ان يقول اللهم انت السلام
ومنك السلام تباركت يا ذى الجلال والاكرام وهو ران الجلوس
في هذه الحالة مستقبل القبلة يدعه لان مكثه بهم الدخول في الصلاة
فيقتدر به وفي البدائع ويكره له المكث قاعدا او كونه يقوم ويتنفل في مكانه
المكان وعمر ابن عمر رضي الله عنهما انه كره للامام ان يتنفل في المكان الذي
ام فيه لان ذلك يؤدي الى اشتباه الامر على الدخول فينبغي ان يتنفل
ازالة المكث عنه او لا شك بانه من شهوده على ما روي ان مكان المصل
يشهد له يوم القيمة وبذا في حق الامام واما المقتدر فينفضهم قالوا لا يخرج
عليهم في ترك الانتقال لان عدم الاشتباه على الدخول عند معانته فراجع مكان
الامام عنه وروى عن محمد بن ابي ان قال بسحب القوم ان يقضوا الصفوف
ويتفرقوا الى دول الاشتباه عن الدخول المعانين الكل في الصلاة البعيدة
عن الامام وان لم يكن بعد ثلثة اركان كان صلاة لا يتنفل بعدها
لصلاة الجوف والعصر فانه يقع مكانه ولا يجوز عنه وان شئت اخرج
الى بين القبلة بركابا لئلا يروا ان شئت اخرج الى البارد وان شئت
استقبلهم بوجهه الا ان يكون بجهة اية احد يصلي في لا يستقبل بوجهه لان
النبي صلى الله عليه وسلم استقبل الصورة في الصلاة وروى ان عمر رضي الله
رجلا يصلي الى وجهه رجل فعلا بها بالدرة وقال للمصلع استقبل الصورة
في صلاتك ولما عدا استقبل المصلع بوجهك وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم

في تشهد سجدة السجود وان كان مفردا باني بهما تشهد الصلوة وفي تشهد
 سجدة السجود والحمد لله على هذا التفصيل الذي ذكره المصنف رحمه الله
 الامام والمنفرد غريب واجرا لاصحاب الخلاف في حق الامام والمنفرد
 قال في الهداية وباني بالصلوة على النبي صلى الله عليه وآله في قعدة السجود هو الصحيح
 قال في الاسلام في شرح الجامع الصغير في من يجزئ من اجزاء الدعاء قبل السلام
 وبعد وهو قول علي بن ابي طالب لان كل واحد من التشهد في اجزاء الصلوة ثم قال في من
 من اجزاء الدعاء الى ما بعد سجدة السجود وهو اختيار الكوفي وعامة اهل النظر
 من حيث يجزئ ثم قال وهو المختار عندنا لان الدعاء مشروع بعد الفراغ من الصلاة
 ولا فراغ قبل الجهر وقال الفقيه ابو الليث في كتاب النوازل قال بعضهم
 ان في قياس قول ابن حنيفة وابو يوسف رضي الله عنهما تشهد وسجدة قبل
 السلام الاول لانه يخرج من حرمة الصلوة بالتسليم وفي قياس قول محمد بن
 يونس الدعاء الى العقدة الاخيرة بعد السلام لانه من اصله انه لا يخرج من حرمة
 الصلوة قال الله تعالى انما يعبد الله اداء خمس صلوات في وقتها
 مع تمام ركوعها وسجودها اجزا لثلاثة اركان وبفعل بيا ما هو عليه هو اهل
 التقوى بانه يتقوا واهل المعونة بان يغفروا له انقاده ولما ذكر المصنف رحمه الله
 الصلوة التي تم الرجال والنساء عقبه بعض في الاحكام المختصة بالنساء
 فقال **فصل في صلوة المرأة** اعلم ان المرأة تفعل في الصلوة
 في جميع ما ذكرنا مثل ما يفعله الرجل الا في اربع مسائل الرفع والوضوء والسجود
 والقعود اما المسئلة الاولى في الرفع فانها ترفع يديها في التكبير الاولى
 بكسرة الافتتاح حياء منكيبا وتشترا اصابعها ولا يخرج يديها في الهداية
 والصحيح ان المرأة ترفع يديها منكيبا لانه ستر لها واحقر بقوله هو الصحيح
 من قول صاحب الوجيز انها ترفع اليدين وتشترا اصابعها عن رواية الحسن
 بن ابي حنيفة انها ترفع يديها كرجل وعلى هذا الخلاف التكبير في الصلوة
 والاعباد والجنادة والامة الرجل يحتاج الى الاعلام في الامة والرفع الى الامة
 المنع فكان هو احوج الى زيادة الاعلام وهي تصلح وحدها فلا حاجة الى زيادة
 الاعلام واما الامة فذكر في الفتاوى انها كالرجل في الرفع والركعة في الركوع
 وسجود يعني انها تنضم بخلاف الرجل فانها يفتح انبطية عند السجود كما تقدم

واما سجدتين المرأة والرجل في الرفع على رواية الحسن لانه الرفع انما يكون بغيرها
 وهما ليس بعورة منها فكانت هي والرجل في سوا كذا في النهاية والاسئلة
 الثانية في الوضوء فانها تضع يديها على صدرها تحت ثديها ولا تعقب يدها
 اليمنى على مفصلها اليسرى بل تضع كفها اليمنى على ظهر كفها اليسرى واما المسئلة
 الثالثة في السجود فانها تضع يديها على الارض حذاء منكبيها وتبهرش ذراعيها
 وتخفض ولا تنقب ولا يبدل صبيحتها وتزوي بطنها بخديها واما المسئلة
 الرابعة في القعود فانها تجلس للتشهد في القعدة الاولى والثانية على الامة
 اليسرى ويخرج رجلها من الجانب الايمن لانه ذلك امكن لها وسر لها وانه اعلم
 والامة السجود واجب فكان حفظ اولي من القعود المستحب هو قال ابن سريج
 تضم يديها ويجعل اليدين على الارض اليسرى واليسرى ورأى ابن حنبل
 في علي ابن ابي طالب تصليها فلما قضت صلاتها دعاها وقال لها اذا سجدت فضع
 بعض اليدين الى الخم فان المرأة ليست في ذلك كالرجل وفي السراج النور
 والمرأة تخالف الرجل في عشرة مواضع ترفع يديها في الاحرام الى منكبيها وتضع
 يديها على شملها تحت ثديها ولا يجافي بطنها بخديها ولا يبدل صبيحتها في السجود
 وتجلس متوركبة في التشهد ولا تخرج اصابعها في الركوع ولا تقوم الرجال
 وتكون جماعة من وقف الامة وسطون ولا تجوز في موضع الجهر والامة كالخولة
 في جميع ذلك الا في رفع اليدين عند الافتتاح فانها كالرجل **فصل**
في الاحتجاب الافضل للمصلي ان يكون متنع بصره في حال قيامه الى موضع
 سجوده وفي حال ركوعه الى ظهر قدميه وفي حال سجوده الى انفسه وفي حال قعوده
 الى جرة وفي حال سلامه الى منكبيه لان التدنوع اربا لمصنع حيث قال وقولوا
 لله فاني اربا خاضعين ودين الخاضعين في الصلوة حيث قال الدين باسم
 في صلاتهم خاشعون فيقولوا القلوب واضيفت الصلوة الى المؤمنين لانهم
 هم المستغفرون بها وقال وانا ارا الصلوة لكثرة ثمة عظيمة الا على الخاضعين
 الخاضعين واصل الخشوع السكون مثل الضروع لكن الضروع اكثر ما يستعمل
 في القلب والخشوع في الجوارح ولم تنقل الصلوة على الخاضعين لتوقفهم
 ما اخرجهم من ثوابها وثقلت على غيرهم لانهم لا يتوقفون ثوابا بل الله
 يبع الى برزقنا الخشوع والخضوع والتوبة والاستغفار وخاتمة الامر بالزيادة

بفضل ذكره ان مجيب دعوة المضطرب وقاض حاج التائبين **فصل**
في المنهيات في الصلاة العلم من ان يكون مكرها او مفسدا للصلاة
 الاصل فيها اربعة المنهيات قوله صلتم لا تنقضوا في صلاتكم فانه لا صلاة
 وقوله صلتم لو علم المصلح من بناحي ما التفت وعنه عايشة رضى قالت سالت
 رسول الله صلتم عن التفت في الصلاة فقال اخذنا من تحت الشيطان
 من صلاة العبد رواه البخاري والسنن ورواه ابو داود وابن حزم وعنه ابن
 قال قال رسول الله صلتم لا يزال الله يقبل على العبد في صلاة ما لم يتفت فاذا
 صرف وجهه انصرف عنه رواه احمد وابو داود والسنن وابن حزم وعنه
 والمالك وصححه وعنه ابن مبررة رضى قال او صاف خيل صلتم ثلاث وثلاثين
 عن ثمانية عشرة كفرة الديك واقفا كاقعاء الكلب والتفت كانت
 التفت رواه احمد بسند حسن وابو يعلى ورواه ابن ابي شيبة وقال
 كاقعاء القود مكان الكلب وعنه جابر رضى قال قال رسول الله صلتم اذا قام
 الرجل في الصلاة اجعل الله عليه وجهه فاذا التفت قال يا ابن آدم الى من
 تفت الى من هو خير لك مني اجعل الى فاذا التفت الثانية قال مثل ذلك
 فاذا التفت الثالثة صرف الله وجهه عنه رواه البخاري وقال صلتم ان
 والالتفات في الصلاة فانه الالتفات في الصلاة مكره المحدث
 رواه الترمذي وحسنه وفي بعض النسخ حسن صحيح ورواه ابن ابي شيبة
 انه راى رجلا يعبد بجنته في الصلاة فقال لو شئت فقله لحنفت جوارحه
 وقال صلتم ان تذكره لكم ثلاثا العبد في الصلاة والرفق في الصوم
 والضحك في المقابر وكراهية الضحك في المقابر كونه مواضع الاعتناء ولا
 وذكر الآخرة والتفت للموت وقال صلتم ان في الصلاة شغلا للمصلي
 باعمال الصلاة فلا ينبغي ان يشتغل بغيرها من المنهيات التي ذكرها المصنف
 الالتفات في الصلاة قال ويغني للمصلي ان لا يلتفت في صلاة يمين
 ولا شمالا ولا وراه ولا امامه والالتفات المكره ان يكون عنقه حتى يخرج
 وجهه عن جهة القبلة واما اذا التفت بصدرة في صلاة ولو نظر
 بموضع عينه يمنة او يسرة من غير ان يكون عنقه لا يكره لانه انما يصلي كما يصلي
 في صلاة بموضع عينيه موجه العين طرفها ما يلي الانف والى طرفها ما يلي

الاذن وهو موضع عينه بضم الميم وكسر الحاء مخففا طرفها الذي على الصدغ ويكره
 ان يرفع راسه الى السماء لانه لا يلتفت وانه يطأ على راسه لانه لا يلتفت
 صلتم نهي ان يدع الرجل في صلاة تدبج الحمار ولا يعبد بتوبه ولا يجرد
 العبد بكل لبس للذة فيه فانه لا يلتفت فيه لذة فيقول لبس ثم العبد
 خارج الصلاة مكره فالتفت به فيها وكل عمل مفيد لا يلبس به لانه البس
 عوج في صلاة فالتفت العوج عن جهته لانه كان يؤذيه واما ما ليس
 بمفيد فبكره والعبد مكره غير مفيد ولا يعبد الخصى الا ان لا يمكنه
 السجود عليه فيسوي حرة واحق وتر كراهة افضل واقر الى الخنثى ولهذا
 قال صلتم هو خير لك من مائة ناقة كلها سود والحدق والتفت الخصى نوع
 عت وقيل صلتم لاجل ذرة با اذ ذروا الا ذرة وقال صلتم اذا قام احدكم
 الى الصلاة فان الرحمة تواجهه فلا يسجد الارض الا سجدة واحدة وقيل قال
 شمس النائم الكود روى عنه في ذلك سمعنا قال ابو ذر خير البشر
 عن تسوية الحجر فقال يا ابا ذر حرة والاذرة اذرع ولا يصنع على حاصره وهو
 التحضر وهو مخرج عنه لانه على اليهود وروى عايشة رضى قالت رجلا يفعل
 فتالت بكذا اهل النار في النار وقال مجاهد هو سهر اهل النار لان
 فيه ترك الوضع المسنون وفي النهاية قال صلتم الاخصار في الصلاة راحة
 اهل النار معناه ان يذفع اليه في صلواتهم وهم اهل النار لانهم فيها
 راحة ولا يذبحون المصاب وحالة الصلاة حالة تنافي فيها العبد بربوبي
 حالة الافتخار لا حالة اظهار المصيبة ولا يشبك اصابعه بيديه ولا يفرقع أصابعه
 وهو ان يرفع يده او يدها حتى يصوت لقوله صلتم لعنه الله اني احب لك ما احب
 لنفسه لا تفرقع اصابعك وانت تصلي ولا تشبكها وقد قال صلتم الضحك
 في الصلاة والمكثف والمفرقع اصابعه بمنزلة واحق ولا يبدل توبه لانه
 ان صلتم نهي عن السدل ورواه ابن جرير جل صلي وقد سدل توبه فغطف عليه
 والسدل ان يلبس ثوبه من راسه الى قدميه وقيل هو ان يضع الرداء على كتفيه
 ولم يعطه على بعضه وفي الهداية هو ان يجعل ثوبه على راسه او كتفيه ثم يرسل
 اطرافه من جوانبه ولا يعقص شعره لانه ان صلتم نهي ان يصنع الرجل وهو يصلي
 شعره وهو ان يلف ذوائبه حول راسه كما يفعل النمل في بعض الاوقات

وفي النهاية هو ان يجتمع شعره في عقد في مؤخر راسه وكل ذلك مكره وعنه
 عمره انه قرع رجله على عاتق شعره فلهذا عتقها وقال اذا طول احدكم
 شعره فليسله بيمينه ولا يكف ثوبه وهو ان يرفعه من بين يديه او من خلفه
 اذا اراد السجود كي لا يترتب وقد قال عمر امير المؤمنين ان السجدة على سبعين
 لا الكف ثوبا ولا العقب شعره وفي المصنفات على بعضهم لا يترزقون العقب
 من الكف ولا يجزئ كره ان يصنع معتبرا او هو ان يكون عامة حول راسه ويكون
 وسط راسه مكشوف وقيل هو ان يحلق وسط راسه ويترك جوانبه وقيل
 هو ان يغطي راسه ووجهه وقيل هو ان يغطي شعره على راسه بمندبل نصير
 بمنزلة العاقص شعره ولا يقبل كره الاقفا في الصلاة لان النبي صلى الله عليه
 عن الاقفا في الصلاة وهو ان ينصب عقبيه ويكس عليهما وقيل هو ان
 ينصب ركبتيه ويضع يديه على الارض كالكلب الا ان اقفا الكلب
 في نصب اليدين واقفا الا في في نصب الركبتين الى صدره وفي النهاية
 هو ان يضع اليدين على الارض وينصب ركبتيه نصبا وهذا صحيح لان اقفا
 الكلب بهذه الصفة ولا يترجع الا من عذر لان فيه ترك سنة العقود
 فان كان له عذر جاز له لان العذر ان يترجع في فوض الصلاة فلهذا ان يترجعا
 وقد علق بعضهم كراهية الترجع فقال لانه جلوس الجبارة قلنا لا يقول فان
 النبي صلى الله عليه كان يترجع في جلوسه في بعض احواله وهو مشرعه غير حلق الجبارة
 وكذلك عامة جلوس عمر في مسجد رسول الله صلى الله عليه وان يقال لا يجوز
 على الركبتين اقرب الى التواضع من الترجع فهو اولى في الاقفا حاله العذر كذا
 في النهاية ولا يلزم ولا يرد السلام بلبنه لانه كلام ولله الحلف
 لا يكلم فلان فليكن كذا ولا يخطب لغيره لا لاصلا حيا فلم يجز واحترنا
 بقولنا لا لاصلا حيا اذا سجد بالي وفي الصحيح عن عبد الله بن مسعود
 قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع في الصلاة فيركع علينا فلما رجعنا من عند
 البجاشي سلم عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كان النبي صلى الله عليه وسلم
 فردد علينا فقال ان في الصلاة شغلا وكذا لا يرد السلام بلبنه لانه السلام
 معنى قيس تسليم اليهود الاشارة بالاصابع وتسلم النصارى الاشارة
 بالكف لعنه الله فبكره رد السلام باليد لهذا المعنى ولقوله صلى الله عليه وسلم

في الصلاة وكذا لا يرد السلام بعقبه عن ابي يوسف وعند ابن حنيفة
 برد بعقبه في الصلاة فان رد السلام بلبنه بطلت الصلاة وكذا اذا جازع
 بنية السلام بغير ايضا ولو شرب رد السلام برأسه او بيده او باصبعه
 لا فسد الصلاة ثم هل يجب بعد السلام فعنه محمد بن يوسف على المصنفين
 الصلاة وعند ابن حنيفة برد في نفسه وعند ابي يوسف لا يرد في الحال ولا
 بعد الفراغ وبكره السلام على القار والمصط والمجالس على البول والغائط
 ولا يكلم فان تكلم في صلاة عامة او بغيرها بطلت الصلاة بغير كلاما يتعارف
 في متاعهم الناس سواء حصل من حروف ام لا حتى لو قال ما بين يدي في الحمار
 فسدت الصلاة واحترز بقوله سبنا عن مذهب الشافعي فان عنده
 الكلام في الخطأ والنسيان لا يفيد الصلاة الا اذا طلق واجتنب قوله
 صلعم ورفع عن امة الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ورفع شرا يكون
 حكاه وقاس الكلام على السلام لان كل واحد منهما قاطع ثم في السلام بفصيل
 بين النسيان والعمد وان قوله صلعم الا ان صلوات هذه لا يصلح فيها شيء من كلام
 الناس وانما هي التسبيح والتحميد وقراءة القرآن وما رواه مجمل على رفع
 الاثم بخلاف السلام بغيره لانه من الاذكار وهو من جنس الصلاة
 به ليل ان المتشدد يقول السلام عليك ايها النبي السلام عليك
 وعلى عباد الله الصالحين وهو اسم من اسماء الله تعالى وانما اخذ حكم الكلام
 بكاف الخطاب وانما يتحقق معنى الخطاب فيه بالقصد فانما في بغيرها
 اعتبرناه بالاذكار وان كان كما قلنا اعتبرناه بالكلام علما بالشيئين فبغير ذكر
 في حالة النسيان وكلاما في حالة العمدة وانما الكلام في جنس الاذكار
 الصلاة فكان منافي على كل حال وانما الحديث فمناه اخطأ والنسيان
 وما استكره عليه لم يحج بالبيان في عدم الاثم لا يغير فلا يظهر فيما عدا الاثم من الحيثية
 سواء كانت مدح او تنبيه فكان في الحديث غير مدح او تنبيه هذه الاشياء
 وانما المراد به نفي الحكم والحكم نواحي مختلفة في احدهما الجواز والنفاد وفيما
 في وجود السبب وعدمه والتاخي الثواب والعقاب وفيما في وجود
 القرينة وعدمها وكما بمنزلة الاسماء المشتركة والمشتكر لا يعلم له وقد اريد به

رفع الائم اجاعا فلابد ان يرفع ولا ان الحكم غير ملغوظ به وانما ثبت مقتضى الوقوف
 لا عموم له وقد ثبت ان الائم مرفوع بالاجماع فلم يثبت ما عداه وفي الكبرى
 اذا تكلم في صلاة وهو في النوم نفي صلا هو المختار وان لم يكن العقوبة في
 هذه الحالة حذرا لان الكلام قاطع للصلاة مطلقا رجل يصلي فخر على سانه ثم
 فانه كان هذا الرجل بعينه وان يجر على سانه في غير صلاة ثم نفي لانه من كلام
 ولو لم يكن له عادة في غير الصلاة لا يفيد صلاة لانه يجعل ذلك في التوكل
 ولو تناب فحصل منه صوت لا يفيد صلاة لانه لا يسمع كلاما ولو له عادة في
 او نسيته حية فقال بسم الله نفي صلاة عند هذا خلافا لما في يوسف
 وكذا لو قال عند رؤية الهلال بسم الله كذا في الفتاوى وهو في الصلاة
 لو قال المريض يا رب لا يفيد صلاة ولو عود المريض نفي بشي من القرآن
 للحي ونحوه نفي صلاة كذا في الفتاوى ولو اجاب المؤذن نفي صلاة
 وان اذن في الصلاة نفي اذا اراد الاذان وعند ابن يوسف لا نفي
 ما لم يعل على الصلاة حتى على الفلاح ولو قال اللهم اغفر لوالدي لاني
 وانما قال اللهم اغفر لاني او لعمري او لعمري او لعمري فست وان قال لاني
 قال الخلو ان لا نفي وقال محمد بن الفضل نفي وانما قال اللهم اغفر للمؤمنين
 والمؤمنات لا نفي والاصل فيه انه اذا دعي باجاء في القرآن او في
 المأثور لا نفي وان لم يكن في القرآن ولا في المأثور ولا في التجليل سوا
 من العباد نفي ولو وسوس الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله
 كان ذلك لام الأثرة لا نفي وان كان لام الدنيا نفي ولو قال اللهم
 ارزقني رزقك او رزقك او رزقك لا نفي ولو قال اللهم ارزقني
 دابة او كرما او اقطن دينة نفي ولو استفتح ففتح عليه في صلاة الفلاح
 في صلاة نفي فست صلاة الفلاح اذا اراد التعليم وان اراد القراءة
 دون التعليم لا نفي ومعناه انه يفتح المصلي على غير امام لانه تعليم وتعليم مكان
 من كلام الناس لانه المستفتح كان يقول اذا انتهت الى هذا فاقول
 بعده والذري ففتح كان يقول اذا انتهت الى هذا ففتح هذا فيكون من كلام
 الناس والاستفتاح طلب الفتح وقوله على غير امام يجوز ان يكون ذلك الغير
 في الصلاة وخارجا قال في الهداية ثم شرط التكرار في الاصل بفتح في المبسوط لانه

ليس

ليس من احوال الصلاة فيبقى القليل منه ولم يشترط في الجامع الصغير وهو
 الصحيح لان الكلام نفي قاطع وانما نفي ومعناه في المبسوط اذا كان يصلي
 وحلف رجل يعلم القرآن فاستفتح ففتح عليه المصلي بغير حرة فانه ينظر ان اراد عليه
 فست صلاة وان اراد القراءة لم يفتأ اما اذا اراد تعليمه فانه يقب
 معناه في صلاة والتعليم ليس من افعال الصلاة فاذا اكثر منه في الصلاة فست
 كما لو استغل بغير آخرة وانما اذا لم يرد تعليمه ولكن اراد به قراءة القرآن فست
 صلاة لانه انقصب قاربا في صلاة والقراءة من احوال الصلاة فلا نفي
 وان كثر وان فتح على امام لم يكن كلاما استحسانا لانه مضطر الى اصلاح صلاة
 فكان هذا من احوال صلاة ومعنى وينور الفتح على امام دون القراءة هو الصحيح
 لانه مرفوع فيه بفتح الفتح وقراءة ممنوع منها خلف الامام وانما جاز الفتح على
 امام لانه انما يستقيم قراء في الصلاة سورة المؤمنين فيترك منها كلمة فلا
 فزع قال المنيكين فيكم ابن كعب قالوا بلى قال هذا ففتح على قال فست
 انها نسيحت لا بنا نكم وعنه ابن كعب قال اذا استطلق الامام فاطم وهو
 مجاز عن الاستفتاح ووجه فاستفتح اذا قرأ الامام ما يجوز به الصلاة الا انه
 توقف ولم ينقل الى آية اخرى حتى يفتح المقدر عليه اختلفوا فيه قال بعضهم
 نفي صلاة اذا اخذ بقوله وقال بعضهم لا نفي وهو الاصح بفتح الفتح
 صلاة الفلاح ولا صلاة الامام وكذا الامام انتقل الى آية اخرى نفي
 صلاة الفلاح وصلاة الامام لو اخذ به لوجود التفتين والتفتين من غير ضرورة
 كذا في الهداية ووجه المحيط لا نفي ولو اخذ بقوله وينبغي للمقتر ان لا يجلي
 بالفتح وللإمام ان لا يجليهم اليه وهو ان يرد الآية او يقف ساكنا وهو
 تفسير اللجام بل يركع اذا جاز او انه او ينتقل الى آية اخرى واختلف الروايات
 في وقت او انه في بعضا اعتبر او انه المصحح ووجه بعضا اعتبر فرض القراءة
 يعني اذا انى بعد ما يجوز به الصلوة ركع وكذلك ينبغي للمقتر ان لا يجلي
 بالفتح وينبغي للإمام اذا اراد ان ينتقل الى سورة اخرى او يركع وتو قال
 المصلي في أيام التبريق الله اكبر الله اكبر لا نفي صلاة كذا في الفتاوى
 ولا يشير الى احديهما ولا يرايه فلو طلب منه شي فادعى برأيه او بيده
 او قيل له اجبت هذا فادعى برأيه نعم او لا فان صلاة لا نفي قال الخوافي

لا بأس أن يتكلم مع المصلي ويحجب به أو أنه لا المارة الذر بينه وبين المصلي
وبين موضع سجوده برفعة ثلاث ردة أو السجدة ولا يجزئ بينهما وبين المصلي
والسجدة وإنما إذا حذر أو موضع سجوده فلا يشترط إليه وإنما حرمت أحواله بين
بدر المصلي لم تقطع الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة حذر مني إلا أن المارة
أنتم لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة ما زاد عليه من الوزر لوقف أربعين
قال بعضهم أربعين يوماً وقال بعضهم أربعين شهراً وقال بعضهم أربعين سنة
وذكر أبو داود في سننه أربعين حزيناً وعمر كعب ربه أن قال لو علم المارة
ما زاد عليه لكانت أن تحسف التربة حزيناً له وقال أصحاب الطوائف يعرف الصلاة
المصلي حرور المرأة بين يديه لقوله صلى الله عليه وسلم يقطع الصلاة مرد المرأة والكلب
والحمار ولكن يقول قائل عائشة حين بلغها هذا الخبر يا أبا عبد الله
والشعاع والنفاق فترحموا بالخير والكلاب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
وأنا معترضة بينه وبين القبلة اعتاض الجارية فإذا سجد جبت رجله وإذا
قام مددتها قال في الهداية وإنما يأنتم المارة إذا حذر موضع سجوده على ما قبل
وأما لا يكون بينهما حائل ويجاذر أعضائه أعضاءه لو كان يصلي على الدكان في
لو كان المصلي على الدكان والدكان مثل قامة الرجل لا يأنتم المارة لأن أعضائه
لا يجاذر أعضائه وكذا أكل مرتفع كالسطح والسرير المرتفع وفي الحوائش إنما يأنتم
بشرطين أحدهما أن لا يكون بينهما حائل من ستر أو سطوة أو رجل قائم أو غيره
ظهره إلى وجه المصلي والثاني أن يبرز في موضع سجوده على الإطلاق وقال
بعضهم بكرة المروءة مقدار ثلثة أذرع بينه وبين المصلي وقدره بعضهم ثلثة
أذرع وقدره بعضهم خمسة أذرع وقدره بعضهم بمقدار صفيين أو ثلاثة وفي
الهداية الأصح أن كان بجبال أو صلب صلالة خاشع لا يقع بصره على المارة لا بكرة كذا
أن يكون منتهى بصره في قيامه إلى موضع سجوده وفي ركوعه إلى صدره وقدمه وفي
سجوده إلى أرنبة أنفه وفي قعوده إلى حجره وفي سلامه إلى منكبيه كذا قال
الترمذي وأما في الإسلام أنه إذا صلى رأياً بصره إلى موضع سجوده
فلم تقع عليه بصره لم يكره وإنما شمس الأئمة السرخسي وقاضينا في هذا أنما
صاحب الهداية يأنتم الموضع المذكور المروءة هو موضع السجود والذر
ذكره الترمذي وفي الإسلام أشبه إلى الصلاة وذلك أن المصلي إذا صلى

على الدكان ويجاذر أعضائه المارة أعضاءه بكرة المروءة وأن كان يبرز أسفل الركبة
وذلك ليس بموضع سجود المصلي وإنما يوضع على الدكان ولو قرع جلالاً محتجباً
فأكثره لم ينجح الذر على المصلي ويبرأ المصلي المارة ما استطاع لقوله صلى الله عليه وسلم
ما استطعتم وفي الكرخي إذا حذر المارة فليبرأ المصلي فإنه انصرف والآن لا يقطع
فإنما هو شيطان الأثر لا يبرأه بطلان لا يقطع الصلاة لأن المقصود بذلك
اصلاحها فلا يفعل ما يؤذرك في ذلك ولا بأس بفعل الجية والعقرب
في الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم اقنوا الاسودين ولو كنتم في الصلاة يفتح بالاسودين
الجية والعقرب ولا يقطع ذلك إزالة الشغل فاشبهه در المارة وأنما يباح
ذلك إذا خاف الاذرة أو إذا كان لا يباح بكرة كذا أبو داود في سننه وقال
بعضهم يباح قتل العقرب وفي الجية لأن الجية لا يكون قتلها إلا بضربات
وقال السرخسي إنما يباح قتل الجية إذا أكلته ذلك بغيره واحدة أو أكثر
إلى معالجته وضرباته يستقبل الصلاة والآطراف الكلى سواء لا يأنتم
على رخص فيه للمصلي كذا في الفوايد وقدره شمس الأئمة السرخسي إنما يقطع
لعمل كثير مريض قال في الإسلام أنه إذا لم يجز في قتل العقرب إلى مشي
وعلاج وكذا اقتبست نحوه فأنما يأنتم بها أو بطلها ويقتلها فلا يكره البدر
أن قوله عدم اقنوا الاسودين ولو كنتم في الصلاة هذا رخص وإباحة وأن
كان صبيغة صبيغة المارة كان قتلها ليس من أعمال الصلاة حتى لو عالج معالجته
كثيرة في قتلها فسدت صلواته ويسور في ذلك جميع أنواع الجيات هو
الصحيح وقال الطحاوي والجيات على نوعين منها ما بكن البيوت وهي بيوت
وهي بيوت الأسمان مستوية فلا يباح قتلها وقيل في غير الصلاة
لا يباح قتلها إلا بعد الاعتذار والانداز بانه يقول خل عن طريق المسلمين
أو يقول أرجو بأذن الله ورسوله ثلثاً فأنما يبرئ يقطع الجية ما كان يفرق
إلى السواد وفي مشية النواذ وقال الطحاوي هذا فأنتم لأن الله صلى الله عليه وسلم
على الجن والعهد والميثاق أنه لا يظفر ولا منه في صورة الجية ولا يذخرها
فإذا انقضوا يباح قتلهم والاولى هو الاعتذار وقال السرخسي الأصح عندنا
أن لا بأس بقتل جميع أنواع الجيات في الصلاة لأن ما سلمنا من هذا
برفقة آدم حين أعانة الجية أبيس على آدم وقال عم لا أو رقة مروي

بين الجية

وقال صدر الاسلام انما يجزأ في قتل الجبابرة حتى لا يقتل جينا فانهم قد
اذكر كثر ابل اذا اني حية وشك فيما يقول لما خلت طريق المسلمين ووقفا
من تركه فان واحد من احواله قتل جنة كبيرة بسيف لنا فقتل الجبابرة حتى جعلوا
زنا كما لا تتحرك رجلاه فربما نزلت على الجبابرة وادابنا به بارضا الجبابرة
حتى تركوه فزال بابهم وهدا معاينة بعينه كذا في النهاية وفي الجامع البرهان انما
يباح قتل الجبابرة في الصلاة اذا رأت بين يديه وخاف ان تؤذيه والافكره
ولو رمى طائفة الجبابرة لم يفسد صلاته ويكره له ذلك وقيل اذا رآه احد من
الناس فظن ان ليس في الصلاة فسدت صلاته وان علم ان في الصلاة
لم يفسد كذا في شرح ابن ابي عوف ولا يرفع صوته بالقراءة او التسبيح
يجب لاحد وان كان مقصده اعلاما له انه في الصلاة فلا يمس به ولو اجاب
رجلاه للصلاة بلا آله الا الله فهو كلام يفسد الصلاة عندهما وقال ابو يوسف
لا يكون مفهوما وهذا الخلاف فيما اذا اراد جوابه وقال في النهاية وصورة
اذا قيل بين يدي المصلي مع الله ان الله لا آله الا الله يفسد صلاته او
اذا اراد اعلامه انه في الصلاة لا يفسد اجماعا لقوله صلى الله عليه وسلم اذا انابت
احدكم ناحية في الصلاة فليسمع فانما السبوح للرجال والتسليم للنساء
وجه قول ابو يوسف انه اذا تغير بغيره فلا يتغير بغيره العزيمة عقد القلب
على ما انت فاعلم قلنا بل يتغير بغيره الا ان الله لا يفسد صلاته ولا يفسد صلاته
قال انا استغفر الله من قول الحمد منه ثمانين سنة فقتل له كيف
قال وقع حرجه بالليل فخرجت انظر الى دكانه فقتل في الحرج بعيد فقلت
الحمد لله ثم فقلت بمب انك تخلص دكانك امامهم للمسلمين ولو كانا
اخرج الكلام مخرج الجواب وهو يحتمل فيجعل جوابا وصار كالتسبيح
قال في الهداية والاسراج على هذا الخلاف وكذا التمسك اذا اخرج بغيره
فقال الحمد لله او بغيره فقال انا الله وانا اليه راجعون فالصحيح انه على الخلاف
وفي الفتاوى ورفق صلاته وقيل انما يفسد بالاعتقاد لا بالظن
البريء والمصيبة ولم يفسد الصلاة لاجل ذلك والتسبيح لا يفسد الصلاة
الشكر والصلاة تنزع الشكر لا وقيل الحمد يفسد ايضا على قولهما كان قال
الحمد لله في يومه ابى واشبه ذلك ولو صحح بذلك يفسد صلاة فلهذا

ولو يفسد

ولو وصف الله بالليليوق فقال سبحانه الله يريد الجواب فهو على الخلاف
عنه بما يفسد وعند ابو يوسف لا يفسد ولو سمع ذكر الله فقال
قل جلالة او اسم الله قطع عليه ان اراد اجابة فقد وان لم يرد لا يفسد
وكذا لو سمع ذكر الشيطان فقال لعنه الله وعنه ابو يوسف لا يفسد ولو قال
نعم جوبابا بغيره يفسد صلاته ولو قرأ الامام اية رحمة او اية عذاب فقال
المصلي صدق الله فقد اساء ولا يفسد صلاته كذا في الفتاوى ولو قال
رجل اسم موسى وما ملك بينك يا موسى او كان عنده كتاب موضوع
فقال يا يحيى خذ الكتاب او كان في سفينته وابنه خارجا فقال يا يحيى اركبها
معنا او قرع عليه الباب فقال ادخلوا بسلام امنين او قتل له ما كان
فقال الجبل والبغال والخمر فني هذا كله ان اراد الجواب او الامر بالفعل
فسدت صلاته عندهما خلافا لابي يوسف وان اراد القراءة لا يفسد
اجماعا وكذا اذا قرع عليه الباب فخرج ان اراد اعلامه انه في الصلاة
لا يفسد والافدت ولا يفسد في صلاة نفا لا يسمع فان سمع منه فقد
قطع للصلاة عندهما وقال ابو يوسف لا يقطع الا ان يبريه ان يفسد
ثم رجع وقال صلاته تامة ولو اراد به التائب قال ابن سماعة يبريه التائب
اذا وجه قوله قولهم فلا يقل لها اف سماه قولاً وقال عدم من يخرج في
صلاة فقد تكلم ومن السراج الوقح ولو نزع التراب عن موضع سجوده ان كان
غير مسموح لا يفسد اجماعا لانه بمنزلة النفس وان كان مسموحا افسد
عنه ابي حنيفة ومحمد سواء بابت له حروف او لا وسواء اراد به التائب
او لا وكان ابو يوسف او لا يقول لا يفسد الا ان يبريه التائب وهو
الظاهر الاكرامية واما اذا اراد تنقية موضع سجوده من التراب لا يقطع صلاته
ثم رجع وقال لا يفسد بكل حال اراد به التائب او لا والاصل ان الكلام
قاطع للصلاة اجماعا والشيخ كلام لقوله عدم من يخرج في الصلاة فقد تكلم ولا
صوت وحروف الا ان ابا يوسف خصه بالاشارة وهو ما روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم صلوته الكسوف وجعل يرفع ويقول الم نعد في ان لا يفسد بهم
وانما فيهم والتائب قاطع لانه قد سماه قولاً فقال ولا تغفل لها اف
ولانه من جنس كلام الناس لان له حروفا متبعية وله معنى مفهوما بذكر مقصود

والكلام مفيد للصلاة بخلاف التخيخ فإنه لا يصلح الملقح ليعكس به القول
 قال في المحيط إذا قال أف تحففا لا يفيد صلاة عند أبي يوسف رواية
 واحدة وإن قال أف منه وأقيد اختلاف المفسرين عنه وإنما عندهما هو
 يفيد الصلاة في المحقق والمثد جميعا وإن تخيخ لغيره فإنه لم يكن مدفوعا
 إليه لم يكن مضطرا إليه وحصل حروف ينبغي أن يفيد صلاة عند أبي حنيفة
 ومحمد وإن كان مدفوعا إليه لم يضطر إليه لغيره فإنه لم يكن مدفوعا
 كالعطاس والجاء لا يفيد صلاة لأنه جنبه لا يمكنه إلا حرارته إلا إذا
 أو عطس لا تفيد صلاة وإن سمع من العطاس حروف وهي أصيب
 فإنه يكون لبعض الناس هكذا وذلك لا يقطع الصلاة فذلك لك هذا
 أو لم يكن مضطرا إلى التخيخ إلا أنه تخيخ لا يصلح القراءة فإنه يصير من القراءة
 الأثر أن المشي للبناء لا يقطع الصلاة وإنما لم يكن منا لأنه لا يصلحهما وفي
 الفتاوى إذا كان التحسين الصوت أنه ظهرت برأيه حروف نحو أرحم الراحمين
 أو الضمير في صلاة عندهما وإنما إذا لم يظهر له حروف لا يفيد الصلاة
 وعنه ابن مسعود أربع من الحفا أن يسمع جهنك قبل أن تنصرف وإن بول
 قائما وإن سمع المنادى فلا يجيبه وإنما يخفى سجودك وجه قول أبي يوسف
 أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الكسوف وجعل يخفى ويقول رب الم تعلم أن
 لا تغيبهم وأنا فيهم وأما النسخ الذي لا يسمع فلا يضر وهو كالنفس ولا يعمل
 إلا في غير ما مضى في ذلك فلا يكره ويستغنى عنه بدفع السؤال أنه قد روي
 فإذا فعل وعليه ينبغي من ذلك كظم وإن لم يقدّر فلا بأس به فيقع بينه وبين
 أو كظم عليه قال صلوات الله عليه إذا ثناء أحدكم في الصلاة فيضع يده على فيه
 ولأنه يرفع اليد عن ثناء غيره لأنه لا يكره أن يدخل شيئا في حلقه من الهواء وقد
 تقدم أنه إذا ثناء بفضله منه لا تفيد صلاة لأنه لا يسمع كلاما ولا يسمع
 ولا يحيط بفتح الحاء من باب فعل يفعل بالفتح فهما ومحط الأنف تنزع
 المخاط منه والمخاط ما يسيل من الأنف فإنه جاده بلغم واضطر إلى الرق
 أو المخاط ياخف بطرف نوبة ولا يدرك ثلث مرات لأنه على كثير
 يفيد الصلاة ولا يقطعي فاه بكرة أنه يقطعي فاه في الصلاة لأنه يشبه فعل
 المجوس إلا إذا ثناء ب فذلك لا ذكرناه ولا وجهه بكرة أنه يقطعي وجهه

ولا ينفق

ولا ينفق عليه بكرة له أنه ينفق عليه في الصلاة لأنه يزيل بينة الصلاة ولا ينفق
 بكرة ثلث مرات قال في الذخيرة إذا غلبت النجاسة أو حاك بعض جسده
 لا يفيد صلاة بغيره أو فعل ذلك مرة أو مرتين أو مرارا أو بين كل مرتين
 أو لو فعل ذلك ثلث مرات متواليات تفيد صلاة كما لو تنفس
 شهوة مرتين لا تفيد وثلاث مرات تفيد وفي الفتاوى إذا حاك
 جسده ثلثا ما تفيد صلاة إذا كان بدفعه واحدة وفي الذخيرة اختلفوا
 في الحاك هل له ثاب والرجوع مرة أو الذهاب مرة والرجوع مرة
 ولا يقبل العقل والبر غوث إلا إذا كثر بما يفتل ثلث ثلثات أو ثمانية
 بر غيث فإنه يفيد صلاة ولو قتل العقل مرارا كان مندرجا كالتف
 صلاة وإن كان بينهما بناء لا تفيد والركن أفضل وفي الفتاوى إذا قتل
 ثلث ثلثات على الولاء أو تنفس ثلث ثلثات بشرات على الولاء أو حاك
 أو سحر رانته أو لحية فسدت صلاة ولا ينفق ثيابا من التراب ولا ينجس
 وجهه من الغبار ولا يشمت العطاس من عطس فقال له أخوه حكيم الله وهو
 في الصلاة فسدت صلاة لأنه يجر في محطيات الناس فكان
 من كلامهم فتو قال العطاس لنفسه برحمتي الله لا تفيد لأنه دعاء قال
 في الفتاوى ولو قال برحمتك الله يا نفع لا تفيد أيضا ولو قال العطاس
 وأسمع الحمد لا تفيد لأنه لم يوف جوابا وفي المحيط روي عن أبي حنيفة
 أن العطاس يحرك الله في نفسه ولا يحرك به شيء فإنه يحرك برأيه
 فسدت صلاة كذا في النهاية ولو قال له رجل برحمتك الله وقال آخر إن
 فسدت صلاتها جميعا وفي الفتاوى لا تفيد صلاة من قال آمين لأنه
 لم يرد له ولا يسمع جهته من التراب ولا بأس به يسمع جهته من التراب
 بعد أن يرفع من صلاة قبل أن يسلم وإن كان في وسط الصلاة كره
 وقال أبو يوسف أحب إلى أن يدعه وقال محمد لا بأس به قبل السلام
 والتشهد لأن تركه يؤذي المصلي وربما غلبت صلاة وعنه ابن عباس
 إذا كنت في الصلاة فلا تسمع جهنك ولا تنسخ ولا تحرك الجمع وعنه ابن مسعود
 أربع من الجفاء أن يسمع جهنك قبل أن ينصرف وإن بول قائما وإن سمع
 المنادى فلا يجيبه وإنما يخفى في سجودك وأما في وسط الصلاة فإنه يكره إجماعا

ولا ينام فلو رآه ور كعب وسجد وهو ينام فقد صلاته ولو ركع أو سجد نائما
 أعاد ولم يفسد وإن غلبت المصلي أو نام في العنقذة الأخيرة كلها ثم انشبه
 وجب عليه أن يقعد مقدار التشهد فإنه لم يفعل فسدت صلاته لأن
 الأفعال في الصلاة حالمة النوم لا يكتب بها كما إذا قرأ نائما أو ركع نائما
 وهذه المسئلة كثيرة وقواعدها لا سيما في التراخي ولا يثبت ولا يأنس
 بالثبوت الضحك ما يكون مسموعا له وهو جارح وهو يفسد الصلاة دون
 الوضوء والنبه ما لا يكون مسموعا له ولا يفسد بها جميعا لما روي أن النبي
 صلى الله عليه وسلم في صلاة فقام في سجدة فقام في سجدة فقام في سجدة
 ثم يقول من صلى عليك مرة صليت عليه عشر أو لم تستأنف الصلاة
 ولا يبيح من وجع أو مصيبة فإن كان بكافه من خشية الله تعالى أو خوفه
 فلا يفسد به وكذلك لا يفسد ولا يأنس به الأمر خشية الله تعالى وقال أبو يوسف
 إن قال آه لا تقص الصلاة وإن قال آه فقد صلاته سواء كان من وجع
 أو مصيبة أو من خشية الله تعالى أعلم أنه إذا نزل في صلاة أو ناء أو سجد
 فأرتفع بكافه أو حصل به حروف فقام كان من ذكر الجنة أو النار لم يفسد
 لأنه يدل على زيادة الخشوع فكان في معنى التسبيح وإن كان من وجع أو مصيبة
 قطع الصلاة لأن فيه إظهار الخشوع والتأستيف فكان من كلام الناس
 في ذلك أن الذين أظهروا الوجع وكان قال أعينوني فأنما وجع أو مرض
 أو ملهوف ولو صح بذلك فسدت الصلاة فكذلك إذا كان في معنى
 الذين من ذكر الجنة أو النار تعرض بسؤال الجنة والنار من النار ففسد
 ولو صح بذلك فقال اللهم إني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار
 فكذلك إذا كان من وجع أو مرض أو ملهوف أو كان في معنى
 منه قطع الصلاة وإن كان لا يمكنه لا يقطع ولا يفسد وإن كان المريض خفيفا
 يقطع وإن كان ثقیلا لا يقطع لأنه يمكنه العود إلى الصلاة وتقف الصلاة
 إن يقول آه والناؤه إن يقول آه ساكنة الواء وعمران يوسف
 إن قوله لا تقص في الحالين إن في حال ذكر النار وحال التوجه أو في
 لأنه الأصل عنده أن الكلمة اشتكت على حرفين وهما زائدان أو أحدهما
 لا تقص وإن كانا أصليين فقد وحروف الزيادة مجعها فلو كانت

اليوم

اليوم تنه ففقد هذا لا يفسد قوله لا يفسد حرفه من حروف الرواية
 لأنه زائد على حرفين وكما كلفا لأن أقل الكلام ثلثة أحرف حرف
 ابتداء وحرف وسط وحرف انتهاء وهو أنما في عدم الالف وحرف
 زائد من فو شارة إلى أن الزائد عليها مفيد وفي الهداية ضعف
 أصل أبي يوسف وقال إنه لا يجوز لأن كلام الناس في منهاهم العرف
 يتبع وجود حروف الهجاء وأقسام المعنى ويتحقق ذلك في حروف
 كلها زائدة ولا يبيح على حائطا أو غيره كالصبي والماء من غير عذر
 فإنه كان له عذر بما كان من جنة تقدر عليه القيام شيئا يصح شيئا على
 أو حائطا أو خادمة وإنما إذا انشأ في صلاة من غير عذر فبكره وهذا في الرواية
 وفي التلويح على الأصح وقيل فيها ولا يفسد على رجل واحدة في الفرائض
 من غير عذر وإنما في التلويح فيجوز في صلاة المرأة الأوج بين العديتين في
 القيام أفضل عند أبي حنيفة ولم يرد عن أبي يوسف خلافه وهكذا في شرح
 السر حقه كذا في شرح القدر للزاهد ولا يقدم أحد رجليه على الآخر
 ولا يميل على أحدهما إلا أحد رجليه فبكره إن يتأهل على مائة مرة وعلى يسراه
 أو كذا في الفتاوى ولكن سور بينهما أربعين رجليه ولا يصح أحد
 رجليه ولكن يفرج بينهما لا يفرج كثيرا بل يفرج بينهما فرجا قليلا ولا يركب
 رأسه في العورة ولا يميل إلى الكتف ولا يكشف عورته أعلم أنه في نظر
 الصلاة ستر العورة وقد تقدم الكلام عليه في شرائط الصلاة فليجمع بين
 والكلام بينا في حد العورة العنيفة والخفيفة من الرجل والامانة وحد
 المانع من الصلاة فتقول وبالله التوفيق العورة من الرجل من تحت
 ستره إلى تحت ركبته والعورة على وجهين غليظة كالقبيل والدرج وخفيفة
 وهي ما عداهما وقيل انكثفت العورة لا يمنع الصلاة والكثير يمنع وحد
 المانع ربيع عضو فزاد عند أبي حنيفة ومحمد فإنه انكشف أقل من الربيع كالبخ
 وكذا إذا كان في أعضاء متفرقة فإنه كان ذلك كله لوجع يبيع ربيع عضو
 كان أقل لا يمنع وعند أبي يوسف إن المانع النصف فما زاد فإنه كان أقل
 من النصف لا يمنع وقيل له في النصف روايتان في رواية جعله في حد العورة
 وفي رواية جعله في حد الكثرة والعضو كالبطن والفخذ والبرص والآسن

والشعر النازل من الرأس للمرأة وكذلك الاذنان حتى لو انكشف
 ربع كل واحد من هذه الاشياء على الاثر او من غير جواز الصلاة والذكر بانفراد
 والاشياء بانفرادها والكبر بانفرادها والاشياء بانفرادها والركبة هل
 تنحى بالفتحة او تنفرد قال بعضهم هي تنحى بالفتحة فهي مع الفتحة عضو واحد وقال
 بعضهم يعتبر عضو على حدة وتذكر المرأة ان كانت مائة تنحى للصدر
 والاشياء ان كان بانفرادها تنحى لافترق بين العورة الغليظة والخصيفة في اعتبار
 الربع على الصحيح خلاف المذكور في رواية بعد فانهم يقولون الخلاف في العورة
 الخفيفة اما اذا انكشف من العورة الغليظة اكثر من قدر الدرهم منع الصلاة
 واعتبر بها بالفتحة والمغلظة والصحيح ان الاختلاف فيها جميعا واحد
 وما ذكره الكوفي وهم لانه فسد بهذا الغليظة في العورة الغليظة وهو في الحقيقة
 تخفيف لانه اعتبر في الدرهم قدر الدرهم وهو لا يكون اكثر منه فهذا يخفف جواز
 الصلاة وان كانا جميعا مكشوفين في الفتحة واختلفت الفتحة في الدرهم هل
 هو عورة مع الالبنتين جميعا او كل اليه منهما عورة والدرهم ثلثهما فممن قال
 كل ذلك عورة واحدة فسد هذا من تلحق المكشوف ربع احداهما كان مانعا
 واختلفوا ايضا في الخفيفين فبعضهم اعتبرهما مع الذكر حتى يعتبر ربع المجموع
 وبعضهم اعتبرهما على الاثر واعتبرا بالدية والركبة من العورة عند خلافها
 لث في قال في النهاية واختلفوا في الركبة مع الفتحة فمنهم من جعل كل واحد
 منها عضوا على حدة فسد هذا يعتبر انكشف ربعهما على الاثر ومنهم
 من جعل الركبة مع الفتحة عضوا واحدا فيعتبر حينئذ انكشف ربع الكل حتى
 لو صلى الركبة مكشوفة والفتحة مغلطة حازت صلاة لان نفس الركبة
 من الفتحة فسد من انكشف التخيخ في من قولهم الركبة من العورة هل هي بيانية
 او تبعيضية فسد الاول ببيانية وعلى الثاني تبعيضية وانما حرم النظر اليها في
 الرجل لعدم التمييز واما السرة فليست من العورة عندنا خلافا لما في
 لما روي عن ابن عمر انه كان اذا ارتد ابره على سرة وقال ابو هريرة للحسن
 بن علي رضي الله عنهما ارن في الموضع الذي كان يقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم منك
 فابدر سرة فقبلها ابو هريرة كذا في النهاية ولو انكشف مما بين سرة
 قدر ربع ما حول ذلك نفى صلاة كذا في الوجيز وكان محمد بن الفضل يقول

فلا المرأة

من السرة الى موضع نبات شعر العانة ليس بعورة لتعامل الفال في ابداء
 ذلك الموضع عند الاثر وفي سرة نوع حرج وهذا القول ضعيف لانه التعامل
 بخلاف النفس لا يعتبر كذا في الفتحة وحكم العورة في الركبة اخف منها
 في الفتحة لو راز الفاتح غيره مكشوف الركبة ينكر عليه برقع ولا يباين
 ان الحرج وان رآه مكشوف السوء احره بستر العورة وادبه على ذلك
 ان الحرج كذا في الفتحة والصغيرة لا يكون له عورة ولا لباس بالنظر اليها
 ومما لا يابن صلتهم كان يقبل ذكر الحسن والحسين في صغرهما وكانا يفتحن
 من احدهما ذلك وبجرة والصحة يتحقق كذا في الفتحة وايضا واما الحجة
 فسدنا لك عورة الا وجهها وكفها وهل قدمها عورة فيه خلاف في رواية
 الاصح انه ليس بعورة في حرج الصلاة والمشي والمراد من الكف ما ظهر
 اما ظاهره فعورة ولو انكشف ربع قدم المرأة على قول من جعل عورة من
 اداء الصلاة وانكشف ذراعيها كان مكشوف بطنا في ظاهر الرواية ولو انكشف
 وربع ساقيها مكشوف بعيد الصلاة عند ابن حنيفة ونحوه وان كانا اقل من
 الربع لا ينعى وقال ابو يوسف لا يعيد اذا كانا اقل من النصف والنصف
 عند رواية في رواية الجامع الصغير جعل حد العقل في رواية الهنلي
 جعل حد الكثرة والحكم في الشعر والبطن والظهر والفتحة على هذا الاختلاف
 لان كل واحد عضو على حدة والمراد بالشعر النازل من الرأس هو الصحيح
 وهو اختيار ابن العيث واختار الصدر الشهيد هو ما على الرأس واما
 المسرسل فغيره روايتنا والا حوط از عورة والابلزم منه جواز النظر الى ما
 الاجنبية وذلك يوقى الا الفتنة ورواه ليس من عورة في حرج الصلاة
 لكن مع هذا يحرم النظر اليه لانه عورة بل لانه النظر على شهوة في شعور بين
 فتنة كالنظر الى وجه المرأة الشابة او الى الشهور الاماء شهوة فذلك
 حرام ولو انكشف ربع اذنيها لا يجوز صلاتها هو الصحيح قال محمد في الجامع الصغير
 ما يملك وتلث ساقيها او ربع مكشوف بعيد الصلاة وانما كانا اقل
 لا يعيد فان قيل لماذا اجمع محمد بين الثلث والربع وذكر الربع ينعى في ذكر الثلث
 فالجواب عنه انه وجوه احدها ان الربع مانع قياسا والثلث مانع احتكاما
 فاورد القياس والاحتكام والثلث في ربع مع القدم والثلث مانع

لامع القدم والثالث ان محمد ارجح لم يثبت القول في الرجوع بالكره لا
لم يرد على النبي صلى الله عليه وسلم ان الرجوع كثير وقد روي عنه ان الثالث كثير في الوضوء
حين قال والثالث كثير ولكن دل الدليل على انه الرجوع كثير كما في خلق الراس
وسمى فود بين الثالث والرابع كي لا يكون قاطعا في ماله تردد والرابع
ان ابا حنيفة سئل عن هذه المسئلة على هذا الوجه فاوردها محمد في كتابه
كذلك وانما صدقت في نوب متفرقة وهي مقدار الثوب الجدي فكيف
من شعر ما شئ ومن فخذ ما شئ ومن ساق ما شئ ولو جمع ذلك ربيعاً في
لا يجوز صلواتاً قال الامام الترمذي في كل عضو ينعور من المرأة اذا اغتسل
عنه هل يجوز النظر اليه فيه روايتان احدىهما يجوز النظر اليه فيها ودعا
والثانية لا يجوز وهو الاصح وكذا الذكر المقتطع من الرجل وسرعاناً
اذا اخلق على هذا الاصح انه لا يجوز النظر اليها وروى انه يجوز لانه لا يغتسل
عنه سقطت حرمة وانما الامة فاما عورة من الرجل فهو عورة من الامة
وبطنها وظاهر عورة وكذلك لدبره وام الولد والمكاتبه ومن رقبتهما
شئ من الرقبة بجمع الامة والمستعانة بمنزلة المكاتبه عند ابا حنيفة
وذلك لانه المرأة ادخل في العورة من الرجل فكونه من الامة اولى وانما بطنها
وظاهر عورة لانه ذلك محل الفرج بديل لانه اذا شبه احدهما بظهر
ذات محاربه او بطنها كان منظرهما كالماء لوشبهما بوجها والطرف هو ما قابل
البطن من تحت الصدر الى السرة وما سوي ذلك من بدنهما فليس بعورة
لانها قد فارقت الحرة من حيث انها مال يتباع وتشر فصار فتنها في السرة
ولانها يخرج في حوايج مولاهم في ثياب مستعانة عاده فاعين حالها بذوات
المحارم في حق الرجال دفعا للرجوع وقد روي عن عمر رضي الله عنه انه اذا راى امرأة منجورة
فرمى بخمارها وقال بالكعب لا تشبهني باخر ابرو لهذا اذا صدقت الامة ورأى
مكتشوف فصلاناً جائزاً لان راسها ليس بعورة كالرجل الخنثى المشكل
اذا كان رقبته مغورة عورة الامة وانما كان آثر ارماله انما يسترجع جميع بدنهما
ان يكون امرأة فانما يسترجع سترته الى ركبته وصلى قال بعضهم بغيره الا عاده
لجواز ان يكون امرأة وقال بعضهم لا يلزمه الا عاده لجواز ان يكون رجلاً وانما
عورة الصبي والعبيته مادام لم يشبهها فالعقل والتدبير ثم يتعطف بعد ذلك

الى عشر سنين ثم يكون كعورة البالغين لان ذلك زمانه يمكن بلوغ المرأة
فيه ولا يمس فرجه ارجح نفسه العقل او الدبر فان ذلك مكره ولا يكره
بدنه في موضع يكون الاعمال مسنونا وانما في موضع الذكر لا يكون فيه وضع الخنثى
على التمثال مسنونا فانه يسئل بغيره ولو اخل سراً او لم يره فسد وقبل
بقيل قبل ان يودركما لا يفسد صلاته وان شئت بعمل كثير او بعد ما ادى
ركعتين فسد صلاته وفي الواقعات رجل شذاز روفت صلاة
لانه عمل كثير واذا اخل لا يفسد قال ابو يوسف اذا تربع المصلي فقصده وطلعه زار
لا يفسد صلاته ويكره له ذلك وقال في الفتاوى اذا تربع العقيص لا يفسد
وان لم يفسد وان شئت السراويل يفسد وان فتح لا يفسد ومنه المصلي
ويكره تربع العقيص والعنقوسه والبسما بعمل يسير واخفف اصحابنا في تحريم
العمل الكثير الذي ينافي الصلوة قال بعضهم الزانية على ثلاث مرات كثير
وقال بعضهم الثلاث كثير وما دونه قليل وقال بعضهم ما كان بسدين فهو كثير
وكل عمل لا يمكن اقامته الا بالبدن عادة كشذاز الزار والزر وكور العامة
فكثير وقيل كل ما لوراه بعلة فقلته خارج الصلوة يفسد وان شكك
في حاله فليس بمفسد وهذا هو الاصح وان وقعت عمامة او قلنسوة
يؤثر في الصلوة لا بالباس بان يرفعها ويضعها على راسه بيد واحدة احرازها لو
رفعها بيديه ووضعها على راسه فافسد صلاته وفي قول لا بالباس مشارة
الى ان تركه او لم يصبه ورأسه مكتشوف هذا على قول من جرد العقل بالبدن
وكذلك اذا سورت عمامته ان سواه بيد واحدة لا بالباس به وان سواه
بالبدن فسد صلاته وان تحنبت عمامته لا ينعما بالبدن ولا بيد
واحدة ويصلي مكتشوف الرأس للعذر او يعطي راسه بطرف العمامة يعمل
قليل فرفع المصنف رحمه الله عنهما اذا لم تحنبت عمامته ولكن تدلى منها كور
مستواه بيد واحدة فانه لا بالباس به وبهنا اذا تحنبت عمامته كلها فانه
لا ينعما بالبدن ولا بيد واحدة فانه يفسد صلاته لان النعم عمل كثير وفي
منه المصلي وان رفع العمامة من راسه ووضعها على الارض او رفعها من
الارض ووضعها على راسه او نزع العقيص او نزع بيد واحدة لا يفسد
يكره قلت هذا مخالف ما ذكره المصنف رحمه الله ان يحمل كلام المصنف

على ما اذا سقطت من عمامة كورفسواه وتغيرت بيد واحدة وفي الفتاة ومكره لرجل
ان يصلي حاسرا رائحة وفي المنيه تكاسلا ولا باس به اذا كان للتخفيف والتخفيف
وبكره الملبسة الضما وهو ان يشتمل ثوب واحد يغطي جبهه ولا
يرفع منه جانبا يخرج منه يده سميت ضما لانه شتم على يده المانعة كالضحية
الصماء ليس فيها صدع وقيل هما ان يشتمل الرجل ثوب واحد ليس عليه
غيره ثم يرفعه من احد جانبيه فيضعه على منكبيه فيبند ومنه عورة ولا باس بالصلاة
في الثوب الواحد لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد قد خالف
بين طرفيه اربعة عاتقة وعلمنا انه قال صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم
في شحمه قد توشح بها وعنه ما بين كفيه وقال صلى اذا كان ثوبك واسعاً
فاشتم به وان كان ضيقاً فاخر به وعنه انه يهرزه قال بنو رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
يصلي الرجل في ثوب ليس منه على عاتقه شيء وفي الفتاة وان لبس ثوبا
ليس تحتها ازارا وليس فوقه رداء او صلح فيه جازة وعنه سلم بن الاكوع قال
قلت يا رسول الله اني اكون في الصيف واصلي في قميص واحد فقال
زره عليك ولو بشوكية ورواه ابن شجاع ان من صلح لمحلول الا ازارا عليه
فقبض ان كان لو نظرا من عورة من ريقه لم يجر صلوته وان كان لو نظرا لم
يبعد عورة جازت صلاته وعنه النبي صلى الله عليه وسلم ان يصلي الرجل في قميص
محلول الا ازارا من فوقه ان يبر فرجه اذا رجع ويكره ان يصلي في ثياب البهائم
والمنهنة والمسحج ان يصلي في ثلثة اوثاب فقبض وازار وعلمنا
وعنه ابن حنيفة رحمه الله ان كان عليه ثياب للصلاة والمرأة تغطي
في قميص وخمار ومقنعة ولا يلزم راسه لانه يحتاج الى عمل اكثر فيفقد الصلاة
وان اخذ اللجم من راسه ارمه راسه فربما يبد واحدة فلا باس به ولكن
تركه اولى وان اخذته بيديه فسدت صلاته وكذلك المخلاة على هذا
ان غلقها بيديه فسدت صلاته وان كان بيده واحدة فلا باس به
ولا يسهره اربعين السرج على ظهره فربما لانه يحتاج الى عمل اكثر ولا باخذ السرج
منه ارمه ظهره فربما ولا باس بان يمسك لجامه وهو يصلي والجام
في يده في قم الغرس وهي واقفة وان اخذ عنان دابة او مقودها
وهو يجلس ان كان موضع قبضه بجمل لم يجز وان كان الجرس موضعاً آخر

جاز وان كان يجرك يتحرك في صلاته في الركوع والسجود هو المختار وان
جذبه الدابة وهو يصلي من ازالة عن موضع سجود فسدت صلوته ولا باس
بقبضه ويكره له ذلك وان حمله الرجل زره بيده واحدة فلا باس به وكذلك
الكفة ومنطقة القباء على هذا التفصيل يكره ان يشتم الكفة والمنطقة
وان حملها بيده واحدة فلا باس به وشكره اولى المرة الحرة اذا وقع قناعها
من راسها في الصلاة فان رفعت ارا القناع وعطفت برأسها يعمل قبل
قبيل ان تؤذرك من اركان الصلاة لا تقف صلاتها وان كان بعد
اداء الركوع او عطفه يعمل كغيره فسدت صلاتها وكذلك الرجل اذا صلى
في ازار فسقط عنه في الصلوة فاكشفت عورة فستره من ساعة
فهو على هذا التفصيل وكذلك اذا القى على المصنعة ثوب نجس فرماه من ساعة
لم تقف صلاته وان لم يؤذركما ولكن كنت مقدار ما يؤذركما ثم ستر
فسدت صلوته عند اني يوسف خلافا لمخرج واذا سقطت المرأة حمرة
فوقع في صف الثياب او وقع قدام الامام فهو على هذا الخلاف وهذا
كله عندنا وقال زعفران فسدت الصلاة في جميع ذلك واما الامة اذا صليت
ورأسها مكشوف فصلاتها جائزة لان رأسها ليس بعورة كالرجل
فان اعتقت وهي في الصلوة لزمها ان تاتخذ القناع في صلاتها ولا يبطل
ذلك صلاتها لان الفرض لزمها في الحال بخلاف العريان اذا وجد ثوبا
في الصلوة فاذ يفقد صلوته لان العريان توجه عليه الخطاب قبيل
ذلك بخلاف الامة ثم اذا كان مشبهاً بثلاث خطوات فادونها
لا تقف صلوته وان كان اكثر فسدت وان لم تنقح او تنقعت
وقد اذنت ركناً فسدت صلاتها وفي الفتاة وان اخذت قناعها
بجمل قبيل قبل ان تؤذركما لا تقف صلاتها والعمل العقيل ان ياخذ
بيده واحدة وان كان بعد اداء ركوع مع العلم بالعتق تقف صلاتها
ولا يصح بالقرائة ولا بالتسبيح فان ذلك مكروه ولا يعد الا الى التسبيح
يكروه عند الا في الصلوة وعند التسبيح عند ابن حنيفة في الفرض والعمل
هو الصحيح لانه ليس من اعمال الصلاة وهو ان عمره قال لم يفعل ذلك
عند ثوبك لتستغفر منها فانت مستغفر عن التسبيح ولانه لا يجز اما

ان يقد بغيره او بقلبه ولا يجوز بغيره لقوله صلى الله عليه وسلم كفو ابيكم في الصلاة
وان كان بقلبه شغل من الصلاة وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس به
في الغرضة والقلوب لان السنة وردت بقراءة عدا الآي وهي اربعون
آية او ستون وذلك لا يتوصل اليه الا بالعدة وقد وردت السنة في الصلاة
التي هي في سجدة واحدة شرأ وروى عنها في بين الفرض والنفل فكرناه
دون النفل لان النفل قد سيج في ما لم يجمع في الفرض وفي المصنفين
المكروه هو العدة بالاصابع او يحيط بمكة آية الفرض بروس الاصابع المحققا
بالعقب لا يكره اتفاقا واما العدة باللبان فانه يفرض الصلوة وقبده
الصلاة احرازها خارج الصلاة لما ذكره في الاسلام راجع ان عده السجود
في غير الصلاة بغيره وكان السلف يقولون تنزب ولا تحصى ونسج
وتخصه وفي شرح قواعد الدين الاسعافى وقبده السجود والآي احرازها في
الناس ويترجم فان ذلك يكره بالاتفاق ثم قبل هذا الاختلاف في النوافل
والنوافل جميعا وقبل الخلاف في المكتوبة ولا خلاف في النوافل الا في
وقبل الخلاف في النوافل ولا خلاف في المكتوبة ان يكره قال في حرر الاسلام
فان اجماع المراء الى العدة اشارة لا افضاحا وصورة صلوة السجود
ما روى صاحب السنن بسنده الى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال للعباس بن عبد المطلب يا عباس يا عمي انا اعطيتك الا اتمنحت
الا اجزرك الا افعل بك غير فضال اذا انت فعلت ذلك غير الله
عز وجل لك ذنبك اوله واخره فديمه وحدته خطاه وعنده صغيرة وكبيره
سره وعلايته ان تضاع اربع ركعات تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب
وسورة فاذا فرغت من القرآن في اول ركعة وانت قائم سجدتان والحمد لله
ولا اله الا الله والله اكبر عشرة مرة ثم تكبر فتقولها وانت راكع عشرة
ثم ترفع راسك من الركوع فتقولها عشرة ثم تهرس سجدتين فتقولها وانت
ساجد عشرة ثم ترفع راسك من السجود فتقولها عشرة ثم تسجد فتقولها
عشرة ثم ترفع راسك من السجود فتقولها عشرة فذلك خمسة وسبعون
في كل ركعة يفعل ذلك في اربع ركعات ان استطعت ان تصليها في كل
يوم مرة فافعل فان لم تفعل في كل جمعة مرة فان لم تفعل في كل شهر مرة

مطلوه السجود

فان لم

فان لم تفعل في كل سنة مرة فان لم تفعل في كل مرة وفي رواية
احرازها بسجدة عشرة تسبيحة قبل القراءة تسبيحة عشر او ثمانين
ابن المبارك واذ عده في الركوع بعد باصابعه على ركبته وفي السجود باصابعه
على الارض وفي بعض طرق البيهقي انه زاد في الاذكار والاحول والافوة الآ
بأسه وروى ابو نعيم في الجلية الحديث المتقدم ثم قال فاذا فرغت قلت
بعد التسليم وقبل التسليم اللهم اني اسالك توفيق اهل الهدى
والعمال اهل اليقين ومناصرة اهل التوبة وتوهم اهل الصبر وحمد اهل خشية
وطاعة اهل الرغبة وتعبه اهل الورع وتوفيق اهل العلم حتى احاطت
اللهم اني اسالك مخافة تحجزني عن معاصيك حتى اعلم بطاعتك
علما استحق به رضاك وحتى اناصحك في التوبة خوفا منك وحتى اخلص
لك النصيحة حبلا وكحتى اتوكل عليك في الامور كلها حسن الظن بك
سجدة خالق النور قال الشيخ عبد الله البساطي في رسالة في فضيلة السجود
ان يعمل بحديث ابن عباس مائة وباعلم ابن المبارك اخره وان تفعلها
بعد الضحى قبل صلوة الظهر وآية بقر في كل ركعة بعد الفاتحة مائة مرتين
المفضل ومائة من الزلازل والعباديات وسورة الفتح والآ خلاص
ومائة التكاثر والعصر وقل يا ايها الكافرون والآ خلاص وآية يكون دعاؤه
بعد السجود وقبل التسليم اللهم اني اسالك توفيق اهل الهدى وذكر الله
المتقدم قال الشيخ عبد الله البساطي والدليل على استحباب صلوة السجود
ما ذكره القاضي باج الدين السبكي رحمه الله قال ومن مهمات المسائل الدينية
ولم يذكرها بعض والدين الا في غير مظهرها استطراد اصلوة السجود والحمد لله
فيما قد اخرج ابو داود والترمذي وابن حزيمة في صحيحهم والحاكم مسندك
وقال الدارقطني اصح شئ في فضائل الصلوات فضل صلوة السجود
ونص على استحبابها من اصحابنا الشيخ ابو حامد المحاملي والشيخ ابو محمد
ولده امام الحرمين والترمذي والرويان والرافعي والمناجزة ابن ابراهيم
الوالد في شرح المنهاج وغالبهم لم يذكر السنة الا في غير مظهرها قال
الرويان في البحر ربيحت ان يبعثوا في كل حين ولا يتغافل عنها ولا ينبغي ان
يغير ما فهم النور في الاذكار مائة مرة فانه اقتصر على رواية الترمذي

بما فهم النور في الاذكار من رتبة ما افترض على رتبة الركنين في قول العبد
 ليس فيها حديث صحيح ولا حسن والظن برجح انه لو استخضر نوحا ابي داود
 لم يجد فيها نصيحا من حريته والحاكم في صحيحه لما قال ذلك ولم يحسن من ابن الجوزي
 ادعاؤه ان حديثا موضوعا وقد كان عبد الله بن المبارك يوافق عليه
 عن ابن كاهن بسج قاتما قبل القراءة خمس عشرة مرة ثم بعد القراءة عشرة
 ولا يسجد عند رفع الرأس في السجدة قال الشيخ عبد الله البعلبكي رحمه الله
 وانما اطلعت في هذه الصلوة لما ذكره النور واعتاد اهل العصر على حديث
 ابن يغير وان ذلك فينبغي الحرص عليها وما من يسجد عظيم الثواب الوارث فيها
 ثم ينبغي ان لا يستهان بالدين غير كثرات باعمال الصالحين لا ينبغي ان يفتقد
 من الخبر في بني النبي **فروع في بعض مكرهات الصلوة** كبره ان يصلي
 الى وجه قاعد سجدة ولا يابس ان يصلي الى ظهره لما روي عن عمر بن الخطاب
 رجلا يصلي الى وجه غيره فعلاهما بالردة وقال للمصلي ان تقبل الصلوة في
 صلاتك ولتأخذ الصلوة قبل المصلي بوجهك وتوصل الى وجهه ان كان
 ثالث ظهره الى وجه المصلي لا يكره **وروي** ان النبي صلى الله عليه وسلم انما يصلي الرجل وحده
 وعنده قوم يسجدون او يركعون او يأتون هذا اذا كانوا ابرقوا واصواتهم على
 وجه يخاف منه وقبح العطف في الصلوة وفي النائم اذا كان يخاف من الظلم
 منه صوت فيصلي منه في صلاته ويجعل النائم اذا استيقظ وان لم يكن كذلك
 فلا يابس ولا يابس ان يصلي وبين يديه مصحف معالج او سيف معلق في الصلاة
 من كبره وقال السيف آية الحرب وفي الحديث يابس من يد فلا يابس في صلاة
 في مقام الاقبال وقيل هذا قول ابن عمر واستقبال المصحف فيه شبهة
 باهل الكتاب فانهم يفعلون ذلك كيتهم وقيل هو قول ابراهيم النخعي قلت
 اما السيف فهو آية الحرب كما قلتم والموضوع موضع الحرب ولهذا يسمى
 الحرب محرابا لانه موضع محاربة الشيطان فليق عليه ولا تأخرنا باخذ الصلاة
 في صلوة الخوف فاذا كان معلقا بين يديه كما انكم لا تأخذ اذا احتاج اليه
 فلا يكره **واما** المصحف ان كان بين يديه يقرأ منه كما يكره **واما** اذا كان
 موضوعا فلا يابس به وكذا اذا كان معلقا ولا يابس ان يصلي على باب طيبة
 نصا ويرلان فيه استهانة بالصورة ولا يسجد على النصاب ولا يشبه عبادة

الصورة

الصورة واطلق الكراهية في الجسود وسور بين ان يسجد على الصورة
 او لا يسجد فان كلاهما مكره وفي الجامع الصغير اذا كان في موضع سجود وكره لما فيه
 من التعظيم له وان كان في موضع جلوس وقبالة لا يكره لما فيه من الالائة
 ووجه ما في الجسود ان الباطن الذي بعد الصلوة يعظم على سائر الباطن
 فيكون هذا النوع تعظيم للصورة وقد احرنا بالالائة وكره ايضا ان يكون الصا
 فوق رأسه في السجدة او بين يديه او بجذائه لما روي عن ابن عمر ان
 جبريل ساد في رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا دخل كيف ادخل
 بيتنا فيه ستر عليه تاخيل حيوانا او رجلا اما ان يقطع رؤسها او يجعله سباطا
 يوطأ انا معاشر الملأ يكره لا تدخل بيتا فيه كلب او صورة **واما** اذا كانت
 الصورة صغيرة بحيث لا يند للناظر الا بشكر لا يكره لانه الصغار جدا التي
 لانه كان على حاتم بن موسى ذنبا ولا وجه خاتم ذنبا لانه لم يسم على عهد عمر
 كان على قعدة صورة اسد ولبوة وبنهما يصلي على قاتما نظر اليه عمر بن الخطاب
 عينا ودفعه الى ابن موسى الاشعر **واصل** ذلك ان ذنبا لانه في غفلة
 وهو رضيع لانه حكى انه سجد فصرخ ابنه في زمانك بولده ولد
 فينكك وكان يبيع الاولاد بقلهم فلما ولد ذنبا لانه في غفلة رجا ان
 يتخونه العقل فيقتضيه اسدا يحفظه ولبوة ترضعه ويهاجك فارد
 بهذا ان الحفظ من الله وكان ابن عباس كانوا يخفون بصورة صغار
 كذا في البداية وكان في التمثال مقلوع الرأس او مقلوع الرأس باهرا يطلما موضع
 بالعرض او بخاطف ليس يتمثال لانه لا يعبد بدو الرأس وصار كما اذا
 صلى الى شمس او سراج على ما قالوا كذا في الهداية التمثال هو ما يصنع بصورة
 بصورة مشبهة لخلق الله من ذوات الروح ومعنى قوله على ما قالوا
 انما انما بخلاف البعض قال التمر تاشع اختلف في من يصلي وبين يديه شمع
 او سراج فيقول بكره كما لو كان بين يديه كائنا في جبر او نار توقد والصحيح
 انه لا يكره لان السراج لا يعبد احد وكما كره الصورة في البيوت كبره
 دخولها والزيادة لا يهدا فيها والجوس فيها ولو كانت الصورة على سادة
 طعنة او على بساط مفروش لا يكره لانه ليس ووطأ بخلاف ما اذا كانت
 الوسادة منصوبة او كانت على السر لا تعظم لها واشد ما كره ان يكون

وبه

كما نون او جاق من قال الله
 في جميع جبره او كوزي رجاء

امام المصنف ثم من فوق راسه ثم على يمينه ثم على شماله ثم خلفه ولو لبس ثوبا فيه
نقشا ويركبه لانه يشبه حامل الصنم والصلوة جائزة في جميع ذلك استباح
شرايطها ونحوها على وجه غير مكره وهو الحكم في كل صلوة اذ ثبت مع الكراهة كذا
في الهداية ويحكي عن الحسن البصري وعطاء انها دخلت في يد ربا على تصاوي
فوقف عطا وجلس الحسن البصري وقال تعظيم الصورة في شرك الجلبوس
عليه ولا يكره فقال غير ذلك روح الامور ان ابن عباس نهي مصورا عن التصوير
فقال كيف اصنع وبهي كس فقال ان لم يكن لك فاعليك بتثقال الاشجار
وعلم على ربه ان قال من صور مثقال ذر روح كلف يوم القيمة ان ينفخ فيه الروح لغير
شأن ولا يكره بيع الثوب الذي فيه النصارى وقال بعضهم كره حتى لا يقبل منها
بابه وناسجه ونحوه ثم لا اجرة للماجر لتصور التماثيل لا عمل معصية
واذا قرأ من المصحف في صلوة فسدت صلوة عند ابن حنيفة سواء كان
اما ما وبغيره وسواء كانت اية تامة او دونها وقال بعضهم ان كانت اية تامة
فسدت والآخرة وهذا اذا كان لا يعرف القراءة الا من المصحف اما اذا كان
يحفظه عن ظهر القلب وهو مع ذلك ينظر في المصنف على المحراب ويقرأ
فلا شك ان يجوز ولا يفسد صلوة وعند ابن يوسف ومحمد لا يفسد صلوة
بالقراءة من المصحف لانه عبادة انضافت الى عبادة اخروا لمارور ان
يكون ان كان يوم غابت في رمضان ولا يقرأ من المصحف ولان الفاء
لايجز اما ان يكون لاجل حمل المصحف او لاجل النظر اليه او لاجل تعقيب الاوراق
ولا يجوز ان يكون لاجل الحمل لانه لو حمل المصحف لانتفىد ايضا الاثر في
ان النسخ صلح كما يصح وانما منعت ان العاص على عاقبة وكان يضرها اذا
سجد ونحوها اذا رفع راسه في السجود ولا يجوز ان يكون لاجل النظر الى المصحف
لانه لا يكون اكثر من النظر الى المنقوش في المحراب وهو لا يوجب الفساد
ولا يجوز ان يكون لتعقيب الاوراق لانه عمل قليل فلا يفسد ثم اذا كان
عند همال لا يفسد الصلوة فهو كره لانه صنع اهل الكتاب فانهم يصلون
بكذا فلو كانت بهم لانا منها غير التثنية بهم ولا في حنيفة ان حمل المصحف
والنظر فيه وتعقيب الاوراق عمل كثير ولا يفسد ايضا مطلق من المصحف يعلم
في الصلوة فلا يجوز ان لا يلقن وتعلم من رجل فعلى هذه العدة الاخيرة لا فرق

هذا هو الوجه
فيما ذكرناه

لا فرق بين ان يكون المصحف محمولا او موضوعا وعلى العدة الاولى يفسد فان
يجوز اذا كان موضوعا ولا يجوز اذا كان محمولا الا ان العدة الثانية وهو
التعقيل من المصحف صحيح وكان محمد بن الفضل يقول انما اجمعنا على ان الرجل
اذا كان يملكه ان يقرأ من المصحف ولا يملكه ان يقرأ عن ظهر قلبه القلب يفسد
بغير قراءة بخبرية الا انهم لا يسمون هذا كذا في النهاية وانما حرمت فيكون
فتاوي لا ان كان يورث في المصحف قبل ان يصلي ثم اذا صلى كان يقرأ عن
ظهر القلب لانه كان لا يحفظ الا بعد ان يقرأ من المصحف الاثر ان
القراءة في المصحف مكرهة فلا يتوهم على غايته انها توجب صلاها على وجه
مكره ولو نظر الى مکتوب وفهمه فالصحيح انه لا تفسد صلوة بالاجماع ولا
اذا نظر اليه غير تفهم كمن فهم بنفس النظر اما لو نظر اليه تفهما ففسد
صلوة عند محمد وبه اخذ ابو الليث وعند ابن يوسف لا تفسد وهذا اذا
كان المکتوب غير القرآن اما اذا نظر الى مکتوب هو قرآن وفهمه لا تفسد
صلوة بلا خلاف وعند شمس الائمة اذا كان يكتوب على الخراب غير القرآن
فتاوى المصنف حتى فهم من غير ان يقرأ به لا تفسد صلوة لان بالنظر لا يكون
متكلم والمفد هو الكلام وقال شيخ الاسلام قال بعض مشايخنا
اذا كان يكتوب على الخراب كن في صلوتك فاستغفر اليه وتأمله حتى فهم
فعند ابن يوسف لا تفسد صلوة وعند محمد تفسد وفاسده على شمس البين
اذا حلف لا يقرأ كتاب فلا ينظر اليه حتى فهم ولم يقرأ به لم يفسد
ابن يوسف لا يثبت لانه لم يقرأه لانه القراءة انما هي بلسانه وعند محمد
يثبت متى فهم ما فيه فحصل الفهم له كالقراءة في حق الحث فكذا في حق الف
الصلوة وهو لو قرأ في الصلوة كن في صلوتك فاستغفر اليه لم يفسد صلوة فكذا
اذا فهمه ولم يثبت بئنا من قال لا تفسد صلوة ايضا عند محمد وان فهمه لانه قرأ
كتاب فلا يفسد مفسود في نفسه وانما المقصود علم ما فيه فيصرف اليه
ما هو المقصود وانما قراءة القرآن المقصود بنفسه يتبع به الثواب فيصرف
اليه من فيه الى القراءة لا الى الفهم والتدليل عليه ان لو نظر الى جبين امرأه عليه
مكتوب انت طالق وفهمه ولم يقرأه لم يفسد وكذا اذا كان يكتوب
على جبين عبده انت حر فقرأ اليه وفهمه ولم يقل به لم يفسد فدل على انما كان

الغنى بمنزلة القراءة في قراءة كتاب فلا تخاصة أما في حق سائر الأحكام
المتعلقة بالنطق لم يجعل الغنى كقراءة وفي الهداية لو نظر إلى مكنون وفيه تفصيل
أن لا يفسد صلوة بالاجتماع بخلاف ما إذا حلف لا يقرأ كتاب فلا يفسد
وفهم حيث يجب بالغنى عند محمد لأنه المقصود هنا كالتفهم أما في الصلوة
فتعلق بالعمل الكثير وأعلم أن كل صلوة أدبت مع الكراهية فأنها يجوز ولكن
يجب أن نأخذ على وجه غير مكره وهذا هو المصلي ونقرأ صلوة بعدد ويكون الغنى
هو الثاني كذا في الغواير ولا يحد سورة بعينها لا يقرأ غيرها ليس في شيء من الصلوة
قراءة سورة بعينها لا يجوز غيرها يعني أن الصلوة لا تنقضي صحتها على سورة مكره
بل يقرأ ما يستر من القرآن ويكره أن يتخير سورة بعينها للصلوة لا يقرأ غيرها ثانياً
من يجهل الباقي وإيهام التفضيل ويصح بذلك ما سوره الفاتحة وذلك ما بين
سورة الشاع وهل أنك ليوم الجمعة ألا إذا كان أي ليس عليه أو ترك بقراءة
رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني هذا إذا أراد ذلك حتماً وجب لا يجوز غيره أما إذا علم أي في
بأي سورة قرأ ولكن تقرأ ما بين السورتين تركها بقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يكره لكن بشرط أن يقرأها جميعاً لكن لا يظن جاهل أنه لا يجوز غيرها ولا
أيضاً يؤمر بغيرها الباقي قال تجذر أن يكره أن يتخير سورة معينة إذا لم يفسد
الجواز بغيرها أما إذا اعتقده لكن يقرأ هذه السورة لأنها ليس عليه فلا يكره
وعلى هذا يكره أصحاً أن يخص نفسه موضعاً من المصحف يصلي فيه ولا يقرأ السورتين
ويترك بينهما سورة كما إذا قرأ في الركعة الأولى إذا جاء نصر الله والفتح وفي
الثانية قل هو الله أحد فإنه مكره وقيل لا يكره كذا في الغناور وإن ترك
بين الركعتين السورتين فصاعداً أراد ثلاث سنون فأكبر لا يكره هذا إذا جمع
بين السورتين وبينهما سورة أو سورة في ركعتين أما إذا كان في ركعة فانه
يكره أن يجمع بين سورتين وبينهما سورة أو سور ولا يقرأ في الركعة الثانية
سورة أطول من السورة التي قرأ في الأولى ألا إذا كان قبلها فلا يشترط
أعلم أن اطلاع الركعة الثانية على الأولى مكره بالاجتماع في الصلوة است
كلها يعني في الغناور أما في السنن والنوافل فلا يكره كذا في الفتاوى والمجتهدين
في الصلوات كلها ما خلا الجهر التسوية بين الركعتين في القراءة عند سجدهما
وقال محمد حجب إلى أن يطول الأولى على الثانية في الصلوات كلها لأن في

بينهما حرجاً ولا حرج في الترجيح والتدليل على ذلك ما روي في الوقادة أما في
صلواتكم كما يطول الركعة الأولى على الثانية في الصلوات كلها ألا أنها قالوا هذا
الحول على الإطلاق ترجيح الثانية والمقصود هنا أن الركعتين استويا
في استحقاق القراءة يعني أن القراءة فيها فرض فلما استويا في الفرضية استويا
في المعيار وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلوة الجمعة في الركعة الأولى بالجمعة
وفي الثانية إذا جاءتك المنافعة وكل واحد منهما أحد عشر آية وأما
في صلوة الجهر فيجب تطويل الأولى على الثانية بالاجتماع لثانيه وقت نوم
وعقله وهذا اختص بالتسوية بخلاف سائر الأوقات لأنها
وقت علم وقطعة فتوتعافوا في غير الجهر أما في صلاة في وقت غفلة وسهول
وذلك مضاف إلى تعصيرهم وأما غفلتهم بالنوم فليس باختيارهم فليس
فيها تطويل الأولى على الثانية بالاجتماع أما في صلاة الجاهل والجاهل
في التطويل والقصص بما دون ثلث آيات لعدم إمكان الاختراع عنه فمن
غير حرج قال المصنف في التطويل يعتبر حيث لا يقرأها في وقتها مقارناً
كانت الآيات متقاربة من حيث الطول والقصرة فانه يعتبر الكلمات والحروف
هذا كله إذا كان أما إذا كان متقوداً فقرأ ما شاء لأن على الإمام أن يقرأ
حج العذر في القراءة كذا في السراج والواجب في الثانية سورة قبل
السورة التي قرأ في الأولى أركره أن يقرأ في الركعة الأولى سورة وفي
الأخرى سورة فوقها فإذا قرأ في الأولى قل أعوذ برب الفلق فقرأ في
الثانية قل أعوذ برب الناس أيضاً وعلى هذا قراءة الآيات إذا قرأ
في الركعة الأولى آية فإنه يكره أن يقرأ في الأخرى آية من سورة فوقها وكذلك
لا يقرأ في الأولى من وسط سورة وفي الثانية من وسط سورة أما إذا كان
ضرورة وكذلك لا يقرأ في الأولى من سورة وفي الثانية من سورة
أخر ولكن يقرأ في الركعتين من سورة واحدة أما في وسط أو من آخرها
أو يقرأ في الأولى سورة يتجاوزها وفي الثانية كذلك أما إذا كان سورة يتجاوزها
وهل يقرأ في الركعتين من سورة أفضل قراءة سورة يتجاوزها في كل
ركعة أيها كان أكثر فهو أفضل لكن يعني أن يقرأ في الركعتين من سورة واحدة
لا آخر سورتين وتكره أن يقرأ في الركعتين من وسط السورة أو من آخرها لأن

وانما انقل من آية الى آية وبينها ايات بكرة وفي السراج الوهاج ولو قرأ
 بعض السورة في الركعة الاولى وبعض في الركعة الثانية لا يكره في الصحيح
 وقال بعضهم بكرة ولو كرر آية في التطوع لا يكره وفي الفرائض بكرة كذا في الفتاوى
 ويكره ان يقرأ الفاتحة وحده في ركعة او يقرأ الفاتحة ومعهما آية او لا يكره ان يقرأ
 او يقرأ السورة بغير الفاتحة واذا قرأ المصنف في قراءة بارة فذكر النذر فوقف
 عنده او تقوفاً من التار او استغفر الله وذلك في التطوع فحسن
 لما ورد حديثه قال صلى الله عليه وسلم ركعتين فقرأ في احداهما سورة البقرة وفي الثانية
 سورة الفاتحة فقرأت فيها ذكر الجنة الا وقف وسألها ولا ذكر التار الا اذا
 منها. واما الامام في الفرائض فلا يفعل ذلك لانه يطول على المومنين ويرتل
 القرآن ترتيلاً وقال بعض المشايخ لا يكره اذا قرأ من السور وهو لا يصح
 يقرأ من آخر السورة في الركعة الاولى ومن آخر سورة اخرى في الثانية
 لا يكره على الصحيح وهذا هو اختيار بعض المشايخ وقد ذكر المصنف انفا
 انه لا يفعل ذلك فيكون مختار المصنف انه يكره **فروع في المفسدات**
 اذا اكل او شرب في صلوة فسدت صلوة سواء اكل عادة او ناسياً
 لانه معنى ينافي الصلوة كالكلام والمحدث وحالة الصلوة مذكرة قال
 في الغاية ما في الصوم افسد الصلوة وما لا فلا وجعل قدر المفسد
 فيها قال في الفتاوى اذا كان بين استئذان من طعام فابتلعه ان كان
 قليلاً ووزن المفسد لم يفسد صلوة لانه في ذلك سبب لريقه الا انه يكره وانما
 مقدار المفسد فمما عدا فسدت صلوة ولو ابتلع دما بين استئذان لم يفسد
 اذا كانت الغلبة للربح ولو مضى على ما تقدم صلوة اذا كثر وكذا اذا
 لاكت الغلبة ولم يفضل منها شيئاً او كثر ذلك فسدت من اجل انه
 عمل كثير وانما انفضل منها شيئاً ودخل حلقه فسدت ولو قل واما اذا لم يكتف
 ودخل ريقه لم يفسد ولو وقع في فم برة او قطرة مطر او نجس فابتلع فسدت
 وانما ابتلع سمسم فسدت على المشهور وعنه ابن حنبل لا يفسد ولو كان
 في فم سكرة او فم فم فم فسدت ودخل حلقه فسدت وانما اكل السكر
 قبل الشروع وبقيت حلاوة في فم بعد الشروع ولم يدخل حلقه مع ريقه
 ولو دخل الدم مع حلقه فابتلع لم يفسد ويكره ان يبتلع في فم دماغ او دماغ

ولو كان لا يمتنع عن القراءة لانه يمتنع الخسوف ولو كان في الصلوة اقل من طي
 فعاد الى جوفه انما اعاده وهو قاصر على ان يجتهد ان يوسع لا يفسد
 وعند محمد يفسد وانما بعد التي انما كان اقل من طي الغم لا يفسد وان كان
 طي الغم فسدت وانما حمل في الصلوة شيئاً ثقلاً بحيث يتكلف
 لحمله مشقة فسدت صلوة ولو رفع ثقله مخافة الضيق وفيها نجاسة
 كثيرة انما كان في حال ركوعه او سجوده او تقوده فسدت وان كان في حال
 قيامه لا يفسد وانما طال لانه فيه ضرورة كذا في الفتاوى وانما ضرب
 دابة ضربة او ضربتين لا يفسد صلوة وانما ضرب يائناً في ركعة واحدة
 يفسد وقال بعضهم اذا ضرب ضربة وسكن ثم ضرب اخرى وسكن
 ثم ثالثة وسكن لا يفسد كما قلنا في المشي اذا مشى خطوة وسكن ثم خطوة
 وسكن ثم خطوة وسكن لا يفسد وانما كان متتابعاً فسد ولو ضرب
 انسان بسوط او بغير او بغيره فسدت صلوة ولو مشى انما كان مقدار
 نصف لا يفسد لانه قليل وانما كان مقدار صفيين انما مشى دفعة واحدة
 فسدت وقيل انما مشى خطوة ووقف ثم خطوة لا يفسد وانما انطلق
 المصلي الباب لا يفسد وانما فتح المخلوق يفسد ولو توجع بمرور
 او شدة حره او جوعتين لا يفسد وانما زاد فسدت وانما رمى بسهم فسدت
 وانما كان بيده دهن او طيب فمسح برأيه او لحية لا يفسد وفي الفتاوى
 اذا دهن راسه بيده واحدة لا يفسد وانما اخذ الالمام بيده ودهن برأيه
 باليد الاخرى فسدت ولو رمى بثلاثة ارجار على الولا فسدت ولو رمى
 خنجره بفسد صلوة وانما انقل او حلق خنجره لا يفسد وانما رضع من الثدي
 او ارضعت بهي فسدت صلوة وانما ارضع الولد بهي كاربته انما نزل لبنها
 فسدت والا فلا وقيل انما مضى مصصة او مضيق ولم ينزل لبنها لم يفسد
 وانما مضى ثلثاً وانما لم ينزل اللبن كذا في الفتاوى وانما قبلت المصصة
 احارة ولم يقبلها هو فسد رامة وانما قبلها هو لشهوة او بغية شهوة
 فسدت صلاته وفي الفتاوى لا يفسد الا اذا قبلها شهوة وعنه ابن
 اذا كانت بهي فقبلها رجل لا يفسد صلوة لعدم الفعل منها ولو نظر
 الى فرج احارة قد طلقها شهوة وهو في الصلوة يصير فرجها لا يفسد

صلوة لانه ليس بجل كثير ولو قبلها او تسافت صلوة في الغياور
 او انظر الى فرج مطلقه طلاقا رجعا صار اجزا ولا يف صلوة في الاجناس
 قال ابو حنيفة و ابو يوسف يصير فرجا و يف صلوة ولو وقع نظر المصلي
 على عورة غيره لا يف صلوة ولو نظر الى فرج امرأة بشهوة وهو يصلي حرث
 عليه امرها و بينهما يقع داخل الفرج لا حوازمه ولو كتب في الصلوة خطا مستتب
 لا يف صلوة الا ان يطول فيصير ممكلا كثيرا في يف و وجد الطول ان يتركه على
 ثلث كلمات و في مئة المصلي اذا كتبت فاستبانته حرث في ثلث
 كلمات لا يف و ان زاد على ذلك فسدت و ان كتب على الهواء
 او على بدن شئ لا يستبين لا يف و ان كثر و ان حمل شهيد او عليه ثياب
 ملطخة بالدم لا يف صلوة ولو وقع ثوب الشهيد على المصلي يف
 ولو كان فوق المصلي ثوب معلق و طرفه بخمس و مئة قام بفتح الطرف
 الخس على رائه فسدت صلوة فاما مجرد لمس من غير حمل لا يف و لا
 ان يصلي متقلد للنفوس و الجبهة الا ان يتركها عليه حركة تشبه تحريكه و حرث
 صلوة و هذا اذا لم يكونا بخس اما اذا كانا بخس فسدت صلوة رجل
 رفع المصلي عن مكانه ثم وضعه من غير ان يحوط به القبلة لا يف صلوة و ان
 على الدابة يف كذلك في الغياور المصلي اذا دعاه احد ابويه لا يجب ان يفرغ
 من صلوة الا ان يستغث بشئ لا يقطع الصلوة لا يجوز الا الضرورة
 و كذلك اذا خاف ان يسقط من سطح او حرفة النار او يفرق في الماء و يستغث
 بالمصلي وجب عليه قطع الصلوة قال الطحاوي اما في التوافل اذا ناداه احد
 ابويه ان علم انه في الصلوة و ناداه لا يمس الا ان يجنبه وان كان لم يعلم
 انه في الصلوة اجاب رجل قام الى الصلوة فسدت منه ثيبي فتمت و ربه لم
 ان يقطع الصلوة و يطلب السارق سواء كانت فريضة او تطوعا لان
 الداهم بال امرأة قطع ففارقها جاز لها قطع الصلوة لاصلا حيا و كذلك
 المسافر اذا نزل دابة او خاف الراجح على غنة الذئب قال الامام
 تعلق الصلوة لاجل الداهم و في هذا تقدم لمحي العبد على حق الشئ
 الغياور و انفق العبد ولو رآه ابي عند البئر خاف عليه ان يقع فيها قطع
 صلوة لاجله ولو وضع القبلة في السراج و هو يصلي لا يف صلوة لانه

كذا في الفتاوى و لو سجد على مكان بخس ثم اعاد على مكان ظاهر جازت
 صلوة و ان تعد ذلك فسدت و من صعد ركعة من الظهر ثم افتح العصر
 او الطلوع فقد نقص الظهر لانه صعد في غير وقته فخرج عنه و يدان غير صاحب
 الترتيب اما اذا كان صاحب ترتيب فاستقل من الظهر الى العصر قبل
 اداء الظهر لا يصير شرا و ان في العصر قبل في الطلوع لانه العصر لا ينفق في حقه
 قبل اداء الظهر و على هذا ان كان في المكتوبة فليكن ينزل الثانية او على العكس
 او في الظهر فليكن ينزل الجمعة او على العكس او كما يصلي منفردا فليكن ينزل الجمعة
 بالامام في تلك الصلوة او العكس و لو افتح منفردا ثم اقترب به رجل ففتح
 ثانيا لاجل فمض على الافتتاح الاول الا ان يكون داخل امرأة و حاسله
 ان الثانية لو كانت غير الاولى و نور الاول في غير ما هو فيه كان من ضرورية
 و وجب على ما هو فيه فبطل كبره و بالفت ثم جدد البيع باقل او بكره او بخس
 ينقص الاول كذا في هذا و ان كانت الثانية عين الاولى فلا يلزم ما يصلي على
 يجب على ما يصلي من الصلوة كبره افتح الظهر بعد ما صلى ركعة فهي هي التي
 فالركعة التي صلها هي عين الركعة المحسوبة في الصلوة اليه هو فيها و يلغوا
 ما نور من الافتتاح حتى لو صلى بعد ثلاث ركعات يخرج عن عمدة فرض
 الظهر و لو صلى اربعا بعد ما نور على ظن ان الاول انتقصت و لم يقعد في
 الثالثة تنقص صلوة لانه الاولى لم تبطل و في الخلاصة هذا اذا نور عليه
 و كبره اما اذا قال بلسانه نويت ان اصلي الظهر تنقص ما صلى و لا يخرجني
 تلك الركعة و في الذخيرة هذا اذا لم يكن مسبوقا اما اذا كان مسبوقا قام
 الى قضاء ما سبق به ثم افتح يكون مسبوقا بالنية مع الكسيرة لا خلاف
 الصلواتين حكاه و لو صلى على الجنازة فليكن حتى باخر فوضعت يمينه فان
 كبر ان نية ينور الصلوة على الاولى او عليها اولانية له فهو على الاولى يربا
 ثم يستقبل الصلوة على الثانية لانه نور ايجاد الموجود و هو لغوه و ان
 كبر ينور الصلوة على الثانية يصير افضا لاولي شرا عا في الثانية لانه
 نور ما ليس بموجود فصحت نيته كذا في النهاية و لا يرفع صوته بالقراءة
 و التسبيح ربنا و لا سمعه و لا يطول ركوعه و سجوده و تشهد و قيامه
 ربنا لكن يمس بل يفتي ان يكون صلوة في الحناء و عند الناس على غير وجه

يطالب
 بالركعة و السجدة

قال الفقيه ابو الليث في تبيين الغافلين يحكم الناس في الفرائض قال بعضهم
لا يدخل فيها الربا لانها فرضية على جميع الخلق فاذا اذ ما هو فرض عليه لا يدخل
فيه الربا وقال بعضهم تدخل في الفرائض وغيره قال الفقيه ابو الليث في
عند ربي وجهين ان كان يؤدر الفرائض ربا للناس ولو لم يكن ربا للناس
لكان لا يؤدرها منافع تامه ويومئ الذين قال لا تدفع ان المنافع في
الدرك الاسفل من النار في الهامه ومع ال فرعون لانه لو كان توحيده
صحيحا فالصالح كوجه لكان لا يمنع من اداء الفرائض وان كان يؤدر الفرائض
الا انه يؤدرها عند الناس احسن وانتم وان لم يره احد يؤدرها فانه قصه
النواب الناقص ولا نواب لتلك الزبادة وهو مسؤول عنها فاجاب
عليها لقوله صلى الله عليه وسلم سمع بعلم الله به سائر خلقه وحقره وصغره يوم القيمة
رواه الطبراني في الكبير باسناد احمد صحيح والبيهقي من حديث عبد الله
بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سمع الناس يعمل
سمي الله به سائر خلقه وصغره وحقره ورواه البخاري ومسلم من حديث
جندب بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم سمع الله به وقره رابع الله
سمي الله به المقيم ومعناه من اظهر عمله للناس ربا اظهر الله نية الفساده
في عمله يوم القيمة وفضحه على رؤس الاشهاد وقال صلى الله عليه وسلم من عمل الآخرة
وهو لا يريد بها ولا يطلبها لعن في السموات والارض ورواه الطبراني
في الاوسط وقال صلى الله عليه وسلم من عمل الآخرة طمس وجهه ونحو
ذكره واشتبه اسم في النار ورواه الطبراني في الكبير وقال من تحب الناس
بما يحبون وبازر الله بما يكرهون لعن الله وهو عليه غضبه ورواه الطبراني في الاوسط
وعنه ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احسن الصلوة حيث يراه الناس
واسما حيث يخلو فتلك استمانه استمان بهار به تبارك وتعالى ورواه عبد
الرزاق في كتابه وابو يعلى وقال صلى الله عليه وسلم من صام برار فقد اشرك ومن صام سرار فقد
اشرك ومن تصدق برار فقد اشرك ورواه البيهقي وقال صلى الله عليه وسلم اخوف
ما اخاف عليكم الشرك الخفي انه يقوم الرجل فيصنع فيمن صلوة لغيره فيظهر
رجل ورواه البيهقي ابن ماجه وقال صلى الله عليه وسلم اذا جمع الله الاولين والآخرين يوم
القيمة ليوم لا ريب فيه نادى من كان اشرك الله في عمله احد فيطلبه

من غفله

من غفله فان الله اغنى الشكر كما في الشكر رواه الترمذي وابن ماجه
وابن حبان في صحيحه والبيهقي وقال لا يقبل الله عملا فيه من قال حبه من خذل
من ربا ورواه ابن جرير الطبري من سبل وقال اذا كان آخر الزمان صارت
امته ثلاث فرقة فرقة يعبدون الله خالصا وفرقة يعبدون الله ربا وفرقة
يعبدون الله ليسا كلوا به الناس فاذا جمعهم الله يوم القيمة قال للذين
يساكل الناس بعزتي وجلالي ما اردت بعبادتي فيقولون وعزتك
وجلالتك يساكل به الناس قال لم ينفعك ما جمعت انطلقوا به الى النار
ثم يقول للذين كان يعبدون ربا بعزتي وجلالي ما اردت بعبادتي قال بعزتك
وجلالتك ربا الناس قال لم يصعد الى منتهى انطلقوا به الى النار ثم يقول
للذين كان يعبدون خالصا بعزتي وجلالي ما اردت بعبادتي قال بعزتك
وجلالتك انت اعلم بذلك من اردت بذكرك ووجهك قال صدق
عبد الله انطلقوا به الى الجنة ورواه الطبراني في الاوسط والبيهقي قال الفقيه
ابو الليث من اراد ان يجد نواب عمله في الآخرة ينبغي ان يكون عمله خالصا
لغير الربا ثم ينبغي ذلك العمل في لا يبطئه العجب لا يقال حفظ العطاء
اشد من فعلها قال ابو بكر الواسطي لانه من كثر كثر في حاج يسرع اليه الكسر
ولا يقبل الكسر الجير وكذلك العمل انتم الربا كسره وانتم العجب
كسره وادار الرجل ان يعمل عملا وخاف الربا من نفسه فامكنه ان
يخرج الربا من نفسه ينبغي له ان يجتهد في ذلك وان لم يمكنه ينبغي ان يعمل في ذلك
العمل ولا يتركه لاجل الربا ثم يستغفر الله تعالى ويدخل فيه من الربا ففعل الله
تعالى بوفقه لما خلاص في عمل آخره ويقال في المثل ان الدنيا خربت منذ مات
المراودن يعني انهم كانوا يعملون اعمالا كمثل الرباطات والفساطط
وكان للناس منفعة وان كانت للربا فربما ينفعه دعاء احد من المسلمين
كما روى عن بعض المتقدمين ان بني رباطا وكان يقول في نفسه لا ادرى ان كان
على هذا امر لا فانه آت في منتهى وقال انه لم يكن عملا لله فذاع الشك
الذين يدعون لك هو من غفله فتركوا ذلك ولا يفكر في امور الدنيا فانه يكره
له ذلك فلو تفكر في صلوة فذكر حديثا او شعرا او خطبة او سبحة يكره ولا
يفسد صلوة كذا في السراج الموضح ويكون تفكره في معاني القرآن وامور الآخرة

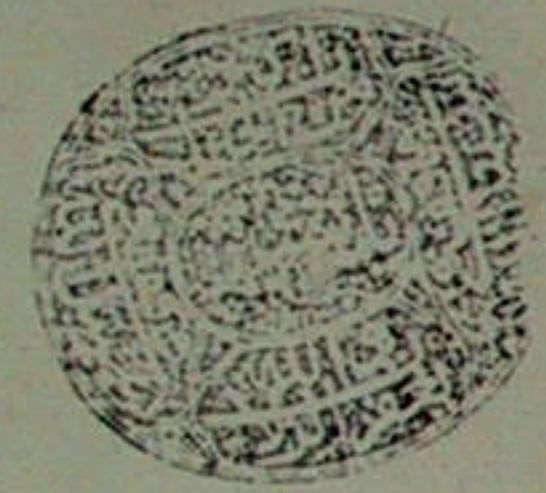
في سبيل الحديث
الصلوة

وهكذا ينبغي ان يكون تفكر خارج الصلوة واعلم ان المصنف رحمه الله لم
يتعرض في هذه المقدمة الى بيان سبب الحدث وتفرغنا فاجبتنا
انه ذكرنا عقيب المنهايات فنقول وبالله التوفيق من سبب حدث
انصرف وتوضأ وبني السبب بعلمه وقصده والعلم بعلمه لم يقدر
على دفعه ولو عطل في سبب الحدث او تخرج او سعل فخرج بقوته يخرج فانه
لا ينبغي هو الصحيح قولنا انصرف من سبب الحدث من غير توقف
بعد سبب الحدث فانه لم يثبت سببه فاما لو قدر ركنا بطلت صلاة لانه
يصير مؤثرا جزاء في الصلوة مع الحدث وذلك لا يجوز ففقد ما أدى
واذا فسد ما أدى فسد الباقي ضرورة لانه الصلوة الواحدة لا تجزئ
صحة وفاء ذلك في النهاية وفي المنقضي اذا لم يتوهم في الصلوة لا تقف
واذا انصرف سبب الحدث والاعتراف من الالباء والاعتراف من العقب
وغسل النجاسة والاستنجاء اذا امكنه من غير كشف عورة حتى قال في
اذا كانت امرأة لا يجوز لها الاستنجاء لانه لا يمكنها الاستنجاء الا بالكتف
فلو امكنها من غير كشف العورة جاز لها البناء معه وفي فتا ور قاضينا اذا
ذهب ليتوضأ فاكشف عورة في الوضوء وكشفها هو ان لم يجد بد منه
ذلك لم تقف وان وجد بانه امكنه الاستنجاء من تحت القميص فابدر
عورة فسدت صلوته وفي النهاية انما يجوز له البناء في الاحداث
الخارجة من بدنه الموجبة للوضوء دون الغسل من غير قصد منه الحدث
ولم يأت بعده بما ينافي الصلوة من غير توقف في موضع الصلوة او كلام
او حدث او كشف عورة من غير ضرورة او فعل ما ينافي الصلوة مما لم منه
بدنه واما اذا لم يجد بد الم تقف قال ابو علي النسفي اذا وجد بد منه ذلك
وفعل فسدت بانه تمكن من الاستنجاء وغسل موضع النجاسة من تحت
القميص فابدر عورة تقف وكذا اذا وجد موضعاً يستر فيه على الوضوء او
ما في مكانه وجاوزه الى مكان آخر وتوضأ هناك فقد لانه من غير
حاجته وفي الفتا ورا اذا وجد ما قد ذهب الى الابعد ان كان حريصا الى جنب
ذلك المكان بانه كان مشغولاً احد يمانا الى جنب الاخر لم يضره ذلك
فانهم هذه العبودة قولنا وبني من شر ما جاز البناء ان لا يفعل فعلا ينافي

في سبب جاره
منه القدر

في الكلام

من الكلام والاكل والشرب والاستقاء من البئر وفي امر غيبنا في لانه
يستقي من البئر وبني اذا لم يكن عنده ماء آخر وقال الكرخي لا ينبغي مع
الاستقاء من البئر ولو لم يتكلم بعد سبب الحدث ولكن بال او يعطى فانه
لا ينبغي لانه هذا حدث علة وحدث البئر ما في البناء وان حصل في هذا ان
القباس يمنع البناء لانه الحدث ينافي الصلوة فيتوضأ او يستنفض
وهو قول الشافعي قال لانه الحدث ينافي الصلوة والمنه والاعتراف
بغير انما وان انما قوله صلواته فانه او رغب او اذ رغب في صلوته فليتوضأ
وليكن من صلوته ما لم يتكلم وقال قوم اذا صلى احدكم ففقد او رغب فليضع
يده على فيه وليعدهم من لم يسبق بيته ولو انه توضأ للبناء ثلاثا ثلاثا لا
يمنع البناء هو الصحيح لانه الغرض يقوم بالكل وفي الفتا ورا ادسبب
الحدث فذهب ليتوضأ او يعقبه بغير قصد الى الماء ان كان منونة الترخ
والاستقاء اقل من منونة الدباب الى الماء فانه يستقي من البئر والافق
الى الماء ولو احدث ومكث مقدرا ركن لم يجز له البناء الا اذا احدث
في نوم ثم انتبه وذهب من سبب علة جاز له البناء وفي فتا ورا كرخ وسجد
في حال نومه ثم انتبه وذهب جاز له البناء لانه ما انى به في حال نومه كالنوم
وعنه ابن يوسف اذا احدث في سجوده فرفع رأسه وكبر بغير بدنه اتمام سجوده
او لم يتوضأ فسدت صلوته وانما اراد به الانصراف لا تقف
وقبل اذا رفع رأسه من الركوع وقال شيخنا رحمه الله وهو محدث
لا ينبغي كذا في الفتا ورا ولو انه قرأ في انصرافه في رجوعه فسدت صلوته
على الصحيح لانه قرأ فيها فعاد اذ رجع الى الحدث وانما قرأ جابيا فقد
صلى مع المنه وذلك لا يجوز وقبل انما يفد اذا قرأ في انصرافه دون
رجوعه وقبل على العكس والاقول اصح ولو سجد او سجد لا يمنع البناء
على الاصح وانما اذا سبقها الحدث في صلوته لانه انما تكشف اعضاها
في الوضوء اذا لم يجد بد منه ذلك ولو احدث الامة في صلاتها ثم اعتقت
فتوضأت ثم تقف ببيت وانما رجعت الى الصلوة غير متقنعة ففقدت
ثم تقف استقبلت ولو طلب الماء بالاشارة او شتر بالاعطى
او نسي ثوبا في موضع الوضوء فخرج واخذ الثوب لا ينبغي ولو دخل المشرفة



سبب الاستسلاف

ورد الباب جازله البناء، وان حمل الامام الى موضع صلوة ان كان حمله
واحدة جازله البناء، وان حمل الامام وحمله سدين لا ينبغي من الاجازة سبعة
الحدث اما ان يكون اماما او منفردا او معتدبا فان كان اماما استخلف وتوضأ
وتنحى على صلوة كيفية الاستخلاف ان يخرج يتوجه الى المحراب فان كان
الخليفة لم يعلم لم يصح الامام فان الامام يشير بالصبح اذا كان قد بقي ركعة
او باصبعين ان كان البناء ركعتين وسجدة التداوة يضع اصبعه على
وكتفه ويضع يده على قلبه، واما اذا كان الخليفة يعلم حال الامام فلا حاجة
الى ذلك وانما ينبغي على صلوة ما لم يحدث شيئا يفسد الصلوة من
الاكل والشرب والكلام وغير ذلك، واما اذا احدثت فسدت ولم يخرج
له البناء، واما اذا كان منفردا وسبب الحدث فانصرف وتوضأ فهو
بالخيار ان شاء الله صلوة في الموضع الذي توضأ فيه وان شاء عاد الى
مصلته والافضل العود وهو اختيار السجدة وخواتمه زاده ليكون
مؤدبا جميعا في مكان واحد وقيل الافضل في الموضع الذي توضأ فيه
لما فيه من تقليل المشقة فان قلت قلت من عاد الى المسجد ينبغي ان يغسل لانه
منه في غير حاجة، قيل المشقة وانما وجد حقيقة لم يوجد حكما لان حرمة الصلوة
تجعل الاماكن كمكاتب واحدا بليل ان من صلى على الدابة ويحيى سجدة حارة
والدابة تسير كيفية سجيحة واحدة، واما اذا كان معتدبا فانصرف وتوضأ
فانه يعود الى مكانه الا ان يكون اماما قد فرغ من صلوة اول لا يكون بينهما حائل
فيجوز له الاقترانه في موضع ما توضأ فاذا كان الامام قد فرغ من صلوة
جازله ان ينبغي على صلوة في الموضع الذي توضأ فيه فان قلت المعتد
في حكم الملاحق فيما يقف كالذي خلف الامام واذا كان بينه وبين ما يمنع
الاقتران من طريق او حائل فينبغي ان لا يجوز ان يصلي في موضع وضوءه قيل
هو كالملاحق ولكن الامام قد خرج من حرمة الصلوة فلما راعى جسيمة ترتيب
المقام بينه وبين امام قد خرج من الصلوة وربما يكون قد مات او نام
او احدث وهو يلزم الاقترانه به وهذا لا يجب وان كان الامام
لم يغز من الصلوة فعلى المعتد ان يعود وتوضأ في موضع وضوءه وقيل
صلوة لانه لا يصح اقترانه به ويؤخر موضع وضوءه فان كان في موضع يجوز

الاقتران

الاقتران به فيه جاز الاقتران به ثم اذا عاد وقبل فراغ الامام فانه ينبغي له
ان يستغل اول بقضاء ما سبق به الامام في حال يشاء ولو وضوءه بغير
قراءة لانه لا حق ويؤتم مقدار قيام الامام ومقدار ركوعه وسجوده فان
زاد ونقص لا يضره، واذا أصبح فيما يقف لم يجب عليه سجود السهو لان الحق
فكان خلف الامام ولو لم يستغل بقضاء ما سبق به الامام ولكنه تابعه
او لا ثم قضى ما سبق به بعد تسليم الامام جازت صلوة عند ان الترتيب
بين افعال الصلوة ليس بشرط عندنا ولو عتذر زفر لا يجوز لان الترتيب
عنده شرط، واما اذا كان اماما سبب الحدث فان كان معه رجل واحد
كان اماما ثورا الامامة او لم يتواتر في مكان الامام او لم يقيم قدمه الامام
او لم يقم قدمه الامام اذا كان واحد تعينت الامامة فيه حتى ان الامام الاول
لوان صلوة على نفسه لم تغر صلوة الثاني فان توضأ الاول وعاد
الى مكانه صار اماما والامام هو الثاني لانه لما خرج من المسجد خرج من الامامة
وصار الثاني اماما وهو مؤتمرا ولو اتوا به الثاني سبب الحدث وخرج المسجد
قبل ان يرجع الاول فسدت صلوة الاول، وصلوة الثاني تامة على حاله وينبغي
على صلوة، ولو سبب الحدث بعد ما جاء الاول تحولت الامامة الى الاول
وعنت صلواتها جميعا ولو جاء رجل فافتد رايان في قبل ان يجي الاول ثم سبق
الثاني الحدث وخرج من المسجد كان الثالث اماما لهما جميعا ولا يفسد صلوة
واحد منهما ولو اتوا الثالث سبب الحدث وخرج من المسجد قبل ان يجي احد من
الاولين فسدت صلواتهما وصلوة الثالث تامة ولو كان سبب الحدث
بعد مجي احد هما تعينت الامامة فيه ولا يفسد صلوة احد منهما ولو كان خلفه
رجل واحد فاحدنا جميعا معا وخرج من المسجد فصلوة الامام تامة وينبغي عليهما
وصلوة المعتد فاسدة، ولو كان الامام خلفه اثنان او اكثر فلم يقدم واحد
منهم ولا قدم الامام حتى خرج من المسجد فصلوة القوم فاسدة لانه لم يبعث
لهم امام في المسجد وصلوة الامام تامة لانه في حق نفسه كالمنفرد ولو قدم
واحد منهما او تقدم من غير تقديم الامام وقام مقام الامام قبل ان يخرج الامام
من المسجد جازت صلواتهم وصار الثاني اماما والاول كواحد من القوم حتى
لوان الثاني صلوة فسدت صلوة القوم وصلوة الامام الاول والامام

الاول اذا افسر صلوة فسدت صلوة خاصة ولو اتم الامام الاول مسر
صلوة قبل ان يعوم ان في مكانه فسدت صلواتهم جميعا لانه بعد لم يخرج من الصلاة
وانما يخرج من الامامة باحد احدين اما بخروجه من المسجد او بقيام الخليفة مقامه
حتى ان رجلا لو جاء واقتدر به قبل خروجه من المسجد جاز الاقامة وكذا
لو كان من فرادى في الصلاة استقل فرضه وفرض القوم اربعين قال في
الفتاوى والامام سبعة احدث في الصلوة فاقتدر به رجل قبل ان يخرج من الصلاة
من المسجد قبل ان يتوضا قال الفقيه ابو جعفر يصح اقتداؤه وذكر محمد
في كتاب الصلوة لو اتم الامام حين سبعة احدث ما قدم رجلا
جاءه سبعة فقدم وكبر بنية صلوة الامام الاول تمت صلواتهم فليس
كانه قدم مسبوقا فجاز اقتداؤه به بعد احدث ولو كبر بنية صلوة نفسه
ولم ينو الاقتداء بالاول فصلاته تامة وصلوة القوم فاسدة الا اذا استقبل
الصلوة واقتدوا به اجمعين واما صلوة الامام الاول قال بعضهم قد
لا تكون احدهم من القوم وقال بعضهم لا تفد لانه خرج من المسجد من غير استئذان
ولو ان الامام احدث وقدم رجلا من اخر الصفوف ثم خرج من المسجد
قيام الثاني مقامه فان نوى الثاني ان يكون اماما من سبعة لم تمت صلواتهم
وتكونت الامامة اليه وصار الاول كواحد من القوم وان نوى ان يكون
اماما اذا قام مقام الاول فسدت صلواتهم اذ اخرج الاول قبل ان يصل
الثاني الى مقام الامام ولو قام مقام الاول قبل خروجه من المسجد جازت
صلواتهم لان قيامه مقام بمنزلة البنية فيه ولو لم يقدم احد وكان في المسجد
فتوضا الامام به فانه يعود الى موضعه ويبني لانه صلوة القوم انما هي
بخروج الامام من المسجد من غير خيفة وبها لم يخرج ولو كان المسجد طائفا
وصفوف خارج المسجد فقدم رجلا من خارج المسجد لم يخرج عنهما وظلت
صلوة القوم وقال محمد يجوز ولو اتم القوم اقرقوا فمقتن قدس كل
فروج منهم بطلت صلوة القوم جميعا لانه صلوة واحدة فلا يكون لها
ابنة متفرقة ولو استخلف الامام رجلا فانزله عن رجل او رجلا فانزله
الاخر او بانفسهم بطلت صلوة المنفردين قال في الفتاوى واذا قدم
الامام او القوم رجلا لا يشترط بنية الاقامة به وهذا بخلاف ما ذكر

في الاصل ولو قام الامام الثاني في موضع الامامة صار اماما والاول
مقتدى بالخارج من المسجد ولم يخرج حتى لم تذكر هذه الخليفة فانية او تكلم فسدت
صلوة القوم ولو احدث الامام وانصرف من غير استئذان استخلف
القوم فان لم يستخلف الامام ولا القوم حتى خرج الامام من المسجد بطلت
صلوة القوم لانه الامام خرج من الامامة بالحدث فصاروا مأموما
بلا امام فبطلت صلواتهم وهل تبطل صلوة الامام فيه روايتان احمد
لا تبطل وهو المشهور لانه الامام غير معتد بغيره فهو كالمنفرد وذكر الطحاوي
انها تبطل لانه اذا خرج من المسجد صار مأموما وانما موم اذا لم يكن له امام
بطلت صلوة كالقوم ولو استخلف الامام امرأة فبطلت صلواتهم فسدت
صلواتهم جميعا الرجال والنساء والامام والمقتدة في قول الصحابة الفلاس
لانهم لما قدم المرأة صارت اماما واقتدوا الرجال بالنساء لا يصح وتاما
في صلوة النساء فلانهم دخلوا في حريمه كاطلة فادوا انقلوا الى
حريمه فاقصه لم يخرج فكانهم خرجوا من فرض الى فرض اخر وقال في صلوة
المرأة والنساء جائرة لان المرأة يجوز لها ان تؤم النساء وفي الفتاوى
فقد اختلف في حال البقاء وانما احدث الامام فاستخلف مسبوقا فالاول
للمسبوق ان لا يتقدم فان تقدم واتم بهم صلواتهم وخرج من المسجد
قدم منهم رجل يستلم بهم ويقوم هو الى قضائه فان لم يقدم احدا منهم
فقد تقدم بعد ما قد قدر الشبهة او احدث او تكلم فسدت صلوة
وصلوة القوم تامة واما صلوة الامام الاول فان اذرك الامام
الثاني في صلوة وقصص ما عليه وخرج مع القوم فصلاته تامة وان لم يذكر
او لم يخرج مما عليه فالصحيح انه صلاته تامة وفي رواية ابن حنبل
مسند قال في شيخ ابن ابي عوف المنوفى اذا سبقت المحدث
فانصرف ليتوضا فلم يجد الامام فبقيتم ثم وجد الامام فبطلت الامامة
لم يفسد صلوة وعليه انه يتوضا ويبني وهذا قولهم وقال محمد تفسد
واما اذا وجد الامام بعد ان عاد الى مكانه فانه صلاته تامة بالاجماع
لان فعله بالتبعية جاز من الصلوة فابطلته رؤيته الماء قال في المنسقى اذا
احدث فاستخلف وذهب للوضوء فتذكر فانية عليه فسدت صلاته

وإن صلوة القوم ولو سبقه الحدث وهو الركوع أو السجود فإنه لا يكره
بها لا تمام الركعة بالاعتقال وكذا إذا كان الإمام فاستخلف غيره فان
الخليفة يعيد الركوع والسجود فإنه لم يعد لم يجز كذا في الجذور ولو حضر الإمام
غير القراءة جاز له أن يستخلف عنه في حنيفة وعندنا لا يجوز بل يكره
بدون قراءة كالإمام أم أمين لأن جواز الاستخلاف ثبت
بخلاف القياس والنص ورد في الحديث وهذا ليس في معناه لأن
الحدث مما نهي به البلور فلا يندرج فيه جميع ما يحفظ من القرآن
ما در فاشبه الجائز ولأنه المحصر ليس في معنى الحدث من وجوه أحدها
أنه الظاهرة شرط لجميع الصلاة والقراءة لبعضها والآخر أنه لا يجوز الصلاة
بدون الظاهرة ولها جواز بدو القراءة والآخر أن كانت القراءة بحر فيها
البناء بخلاف الظاهرة ولأن حنيفة أنه الاستخلاف لعدم العجز وهو
ههنا أثبت من الحدث لأنه لا يمكن الخلاص من المحصر بخلاف سبب الحدث
فإنه يمكن الخلاص منه بأداة الظاهرة أو لاجواز الاستخلاف في الحدث
للعجز عن المصنوع وهو هنا الزم لأن المحدث على أن يجزأ في المسجد
فيكون تمامها من غير استخلاف والذكر في جميع ما يحفظ لا يقتدر على
الانقضاء إلا بالتعليم والتذكير بخلاف الجائز لأنه كالحدث في الجواز
أنه فيها يحتاج إلى زيادة الكشف قال في المصنف والخلاف فيها إذا لم
يقرأ ما يجوز به الصلوة أما إذا قرأ ذلك فعليه الركوع ولا يجوز له الاستخلاف
إجماعاً وقال الرازي أنما يستخلف إذا لم يمكنه قراءة شيئا فإنه لا يمكنه
قراءة آية الاستخلاف فإنه استخلف فصدت الصلاة ثم انما يجوز الاستخلاف
إذا كان حافظاً فخص بجعل أو خوف فاما إذا نسي فصار أمياً لا يجوز له
الاستخلاف المحصر بغيره من العي وضيق الصدر والفعل حصر مثل نسي
وأما ضم الحاء فخطأ كذا في المغرب ولو أحدث الإمام ولم يتعد
أحد وكان في المسجد فوضعا به الإمام فإنه يعود إلى موضعه وسبب لأن
صلوة القوم إنما تنفذ بخرجه الإمام من المسجد من غير حنيفة وهذا لم يخرج
ولو أن الإمام صار حافظاً بحيث لا يمكنه المصنوع في الصلوة ليس له أن
يستخلف عنه في حنيفة وعندنا لا يجوز له أن يستخلف وفي مسألة سبق الحدث

الاستخلاف أفضل من تركه أعز منه بخلاف وهذا في حق الكل عنه بعض المشايخ
وقيل هذا في حق المنقود قطعاً وأما الإمام والمأموم أن كانا يجدان المأموم
فإن الاستخلاف أفضل وإن كانا لا يجدان جماعة فالبناء أفضل صيانة لفصل
جماعة وصح هذا القول صاحب الفتاوى وقال بعضهم إن كان في الوقت
فإنما أفضل الاستخلاف وفي الكرخي الأفضل أن يتوضأ ويتكلم ويستأنف
لأنه يؤدى فرضه من غير مشقة ولا اختلاف فهو أولى ومنه قلن أنه أحدث
خرج من المسجد ثم علم أنه لم يحدث استأنف وإن لم يكن يخرج من المسجد يكره
استخلاف فصدت الصلاة لأنه عمل كثير من غير عذر روى عن محمد بن إسحاق
في الوجوه سوا جرح من المسجد ولم يخرج لأنه انصرف من غير عذر قال في النهاية
وخلاف محمد بن أبي الكمال باب المسجد إلى غير القبلة أما إذا كان إلى جانبها
ومضى وجهه إلى القبلة لا يفسد بالانقاف حتى يخرج من المسجد وفي الفتاوى
نوههم أنه رجع فاستخلف وقيل إن يخرج من المسجد ظهر أنه لم يرفع قال
ابن الفضل إن كان الخليفة أدى ركعة من الصلاة لم يكره للإمام أن يأخذ الإمامة
مرة ثانية ولكن يقتدى بالخليفة وإن لم يؤد ركعة فعنده حاله أن يأخذ الإمامة
مرة أخرى وقال محمد بن قيس الصلاة ولو ظن أنه أفسخ الصلاة على غيره وضوءاً انصرف
لم يبين أنه على وضوء فصدت الصلاة وإن لم يخرج لأن الانقاف على سبيل الرخص
والعرف بين هذه المسئلة وبين ما إذا ظن أنه أحدث ثم علم أنه لم يحدث أنه
لو تحقق ما نوههم في هذه المسئلة يقبل ولو تحقق في تلك ما نوههم بنى على الصلاة
ولو رأى المنيتم بها فظن ما أو ظن الماسح على الخفين أن مده قد انقضت فأن
انصرف لم يعلم أنها لم تنقضي أو رأى في ثوبه حرمة فظن أنها لم تكسح
رأسه فانصرف ثم سجد ثم سجد فأنه يستأنف في هذا كله لأن انقافه على جهة
الرخص ولو صلى الفاتحة فسلم على ركعتين فظن أنه ركب أو في الظاهر فظن جمعة
أو على ظن أنه سجد فأنه يستأنف ولو ظن أنها رابعة فأنه يبنى وسجد لله لوجه
في الأولتين أن يصلي ركعتين وكان عامداً في السلام وسلم الغد فاطلع
في الثاني على ظن أنها رابعة فلم يكن عامداً ولو خشى أن يدره القبي أو الرعا
أو أحدث فانصرف لم يجز له البناء في قول أبي حنيفة وزفولان انصرف لم يكن
لو حدث فاشبه إذا انصرف لاجته وقال أبو يوسف بنى لأنه إذا خشى لم يكن

المصطفى في صلاة نمازك البناء كما لو وجد ذلك ولو اضطر على فليكن
في نية نجاسة لينفها ثم علم انه لا نجاسة فيه فانه لا يبني ولو احدث
في صلوة الجنازة فقدم غيره جاز به الصحيح فانما نام فاحكم او نظر الى امرأة
فانزل او جن او غشي عليه او قهقهة استأنف الصلوة بهذا الم يقدر
التمتع في الثانية اما اذا فقد فلا يستأنف في المثل كلها وانما
لم يجز البناء مع الجنون والنوم والاعطاش والاحتلام لا يبيد وجوده
العوام من فليكن في معنى ما ورد به النص وكذا القهقهة لانه بمنزلة الكلام
قال في المبسوطة في الحش من الكلام عند الحاجة حتى نفقت الوضوء
ثم سور بن النسيان والعمد في الكلام في القهقهة او في اي قهقهة بعد
ما فقد قدر التشهد قبل السلام لم يفسد صلاة كالقلم في هذه الحالة لو وجد
الصنع المتأخر ولكن في القهقهة يلزم الوضوء للصلوة اخرج وقال زفر في القهقهة
لا يوجب إعادة الصلوة لا يوجب إعادة الوضوء ولو غشي عليه بعد القهقهة
قدر التشهد فامض صلاة وصلاته تمامه وعلى الامام الوضوء للصلوة اخرج
اما صلاة الامام فلا يصار خارجا لا اعطاش وليس عليه ركن من اركان الصلوة
فيجزئ صلواته وكذلك صلوة من كان على حاله فافلت اخرج بعضه في
عند ابن خزيمة ولم يوجد قلنا قد وجد لانه غشي عليه لا يبيد انظر اب
وذلك صنع منه وان لم يضطر فقدر ما وجد تركت بعد الحديث
قاطع للصلوة لانه يصير مؤذيا جزاء من الصلوة مع الحديث والاداء صنع
منه واما المأمومون فمن كان منهم على مثل حال الامام فصلاته جائزة ايضا واما
المسبوقون فيجعل ان يكون حكمهم في الاعطاء حكمهم فيما اذا قصوته الامام قال
الحنابلة الامام اذا قهقهة بعد ما فقد قدر التشهد او احدث متعمدا خلفه
لا حقون ومسبوقون فقدر على ختمه اوجب القهقهة والحديث الحمد والسلام
والكلام والقيام ففي ثلاثة منها صلوة الكل تمامه في السلام والكلام والقيام
بالاعتقاد واما القهقهة والحديث الحمد فصلاته الامام ومن هو بمنزلة حاله
تمامه واما صلوة المسبوقين ففاسدة عند ابن خزيمة وعندهما تمامه
ويقومون بصلواتهم ما عليهم واما صلوة اللاحقين ان اذكروا الامام في صلوة
فصلوا معه فصلاته تمامه وان لم يذكروا فقيته روايتان في رواية ابن

نقد ورواية ابن حفص لا يفسد ولا يصح انها فسد قال في الهداية
اذا فقد الامام قدر التشهد ثم قهقهة او احدث متعمدا فسد صلوة
المسبوقين عند ابن خزيمة لانه القهقهة مفسدة للجزء الذي يلاقيه من صلوة
الامام فيفسد مثل صلوة المقتدر غير ان الامام لا يحتاج الى البناء والقبول
بحاج اليه والبناء على الفاسد فسد بخلاف السلام فانه منه والكلام
في معناه ويستغنى وضوء الامام لوجود القهقهة في حرمة الصلوة وعند
ابن يوسف ومحمد لا يفسد واما اذا تكلم اخرج من المسجد لا يفسد اجماعا
بما يقول صلوة المقتدر بناء على صلوة الامام جازا وفاد ولم يفسد
صلوة الامام فكذلك اصلاتهم وصار كالسلام والكلام واذ تكلم الامام
بعد التشهد متعمدا يجب على المقتدرين السلام اذا كانوا ركنين كما لو سلم
الامام اذ الكلام والسلام منبهاً والمنتهى بعد بخلاف ما اذا قهقهة
او احدث متعمدا فانهم لا يسمون بل يقومون ويذهبون من غير سلام لانه
القهقهة والحديث الحمد مفسدان ولا ينهيان والمفسد لا يفسد واما
بالمنع ما يكون مستحقا بالخبر اما متصلا كاللزام او منفصلا كالحديث فالكلام
مستحق بالخبر ومنه وجب ان لقوله صلواتكم تحلبها السلام واما اخرج فقول
نعم فاذا قضيت الصلوة فاستندوا في الارض والكلام شبه السلام
منه وجه كاشف السلام على معنى الكلام لانه من كاف الخطاب لا يركن
انه بحيث في يمينه لا يكلم فلان سلم وهو امام وفلان من المقتدرين ويشارك
السلام من حيث ان الصلوة مشروعة ووزر الكلام واما الحديث والقهقهة
فليس من موجب الخبر بل من تحطوا رايها فلا ينهيانها فافترقا قال في الزبانية
الكلام في معنى السلام لانه السلام كلام مع القوم غير يمينه وبار
لوجود كاف الخطاب فيه ولو استفتح البول على نوب المصلي او بذكر الكثر
من قدر الدبرهم فانفعل لينف فانه يستأنف الصلوة ولا يبني وهذا قولنا
وقال ابو يوسف ببني لان هذا حصل بغير فعل كمن سبقه الحديث ولما ان
القباس يمنع البناء واما اجنانه لانه وهو ورد في الحديث فاسو به على
اصل القياس وكذا اذا صدق شيئا فاداه او مس ووجه شيئا فليست
او دخل النوك رجله او جده فليست من هذا الدم من غير قصد او غفلة فافترقا

منه الدم أو سقط عليه من السطح أو جرح أو دبر أو لويح فشي أو كان
تحت شجرة قد سقط عليه شئ منها فخرج أو رماه أو استعمله فشي فشي
هذا كله يستأنف عنه بها ولا يبني وعند أبي يوسف يبني ولو وقع
على ثوبه نجاسة منه بآخره خرج منه بول أو عذراء أو بول بخل أو
أصابه حدث من غير فعله بغير شئ أو قال الدم على ثوبه فإنه يعمل
الدم ويستأنف عنه بها وعند أبي يوسف يجوز له البناء وإن أصابه
دم غيره لم يجز له البناء عندهما وإذا أصاب ثوبه نجاسة أكثر من قدر
الدرهم لم يكره معه ثوب آخر القى هذا الثوب ويستمر عورة بالثوب
الآخر ويصنع على الصلاة فإنه لم يلقه وإذا ركب ركعتين صلاة واحدة لم يكن
معه إلا ثوب واحد فانصرف وغسل لم يجز له البناء عندهما وقال أبو حنيفة
يجوز له البناء وإن سبق الحدث بعد التيمم أو وضوء أو غسل أو شتم
واجب فلا بد من التوضي لئلا يتركه فإنه فعل بعد انصرافه للوضوء ففعل بغيره
الصلاة بطلت عند السلام ولا إعادة عليه وإن شتم الحدث في هذه الحالة
يعني بعد التيمم أو في حالة الوضوء أو عمل عملًا ينافي الصلاة تمتت الصلاة
لأنه قد ركب البناء لوجود القاطع لكن لا إعادة عليه لأنه لم يصب عليه شئ من الأذى
واختلف أصحابنا في تحريم العمل الذي ينافي الصلاة قال بعضهم الزيادة على
حركات كثيرة وقال بعضهم الثلاث كثيرة وما دونه قليل وقال بعضهم ما كان بعد
فيم قليل وما كان بعدهن فهو كثير وقيل كل ما لوراه الزيادة بعد ففظة خارج الصلاة
نفسه وإن شكت في حاله فليس بمحظوف وهذا هو الأصح ولو ضحك
الامام بعد ما فقد قدر التيمم أو شتم الحدث ذهب القوم من غير سلام
وإن تكلم كان عليه أن يسلم أو إذا رآه المنيتم المأ في الصلاة بطلت الصلاة
وكذا إذا علم بأنه أخرجه عدل بعقب الكاء قال في النهاية وهذا إذا لم سبقه
الحدث أما إذا سبقه الحدث فانصرف ليتوضأ فوجد الماء فإنه يتوضأ
وبني ولا يبطل الصلاة وقال في الأمل يستقبل ولا يبني وقولنا بطلت
صلاة هذا إذا كان الماء مباحاً أو كان مع اجنبه أو صدقة أو خادماً أو لوراه
مع اجنبه لا يبطل ويبنى على الصلاة فإذا فرغ وطلب منه إعطاه توضأ واستأنف
وإن لم يعطه فهو على يمينه فإذا رآه بعد ما فقد قدر التيمم بطلت صلوة عند

سئل عن رجل عصى
وما زاد عليه

عند أبي حنيفة خلافاً لما هو بهذا المسئلة أحد المسائل التي تشرع في ذكرها
في المحضرات وزاد عليها المناخر من مسائل تذكرها في سائر المخطوطات
فقول الثانية إذا كان ما سجداً فأنقضت مدة مسجده ما فقد قدر التيمم
بطلت صلواته عنده فلو سجد حدث في الصلاة وهو ما صح فذهب
ليتوضأ فأنقضت مدة مسجده قبل غسل رجله وبني وقال في الأمل يستأنف
وهو الصحيح لأنه أنقضت المدة ليس بحدث لكن عنده يظهر الحدث
الساجد على السجود فيغيره كأنه شرع في الصلاة من غير غسلها وكذا المنعينة
إذا حدثت ثم ذهبت ليتوضأ فخرج الوقت فإنها يتوضأ ويستأنف
وقولنا فأنقضت مدة مسجده إذا وجد الماء أما إذا لم يجد أو كان محالاً إذا
خرج خيفة خاف التلف على رجله لم يسجد أجماعاً الثالثة إذا خلع خفيه جعل
يسير آخر الزمان إذا كان يعمل كثير فإنه صلاة نفعه أجماعاً أنها يتصور خلعه بغير
رفيق بما يكون الخف واستعمال الجناح في شربه إلى المعالجة الرابعة إذا كان
أما فعله سورة ارتد ذكرها أو سمع من يقرأ سورة الأناص أو آية تحفظها
أما إذا تعلم متقناً من غيره فهو على كثير فيفتح أجماعاً وهذا أيضاً إذا كان أماً أو
أما إذا كان مأموماً لا يبطل أجماعاً ولو تعلمها في وسط الصلاة لأنه لا قرادة
عليه بخلاف ما إذا كان غائباً فوجد ثوباً في الصلاة أو بعد التيمم فأنشأ
تيمم لوجوب السجدة عليه الخامسة إذا صلى غائباً فوجد ثوباً يغي بالملك
أما بالاباحة فهو على الخلاف المتقدم في التيمم السادسة إذا كان
مومناً فقد ركب الركوع والسجود السابعة إذا تذكر فأنه عليه قبل هذه ولو
كانت وتر أو يدا إذا كان في الوقت ساعة وهي في حد الزمان والآ
لم تبطل ثم هذه الصلاة لا تبطل قطعاً عند أبي حنيفة بل يبقى موقوفاً إن صنع
بعد ما حصر صلوات وهو يذكر الغيبة فإنه يفتل جابرة النامنة
إذا حدثت القارر فاستخلف أبا على الأصح وقيل إنه الصلاة
تصح في هذه المسئلة أجماعاً لأنه لا اختلاف على كثير فوجد منه الصنع
وقيل بغيره لأنه صنع بغيره مستقلاً بدليل أنه لو استخلف فإنه يباح خلال
صلواته لم يضره فلم يكن الف وبسبب الاختلاف وآما الفاد

بشرورة حكم شرعي وهو عدم صلاحية اللامامة اذا طلعت الشمس
وهو صلوة الغر والبس المراد ان ينظر الى الوضوء بل اذا اراد الشك في ذلك
لو لم يكن ثم جيل بعده لاراد الوضوء كما في مكة شرعا اذ يتبع فانها بطلت وذكر صاحب
المصنف ان شيخه حميد الدين ذكر في نسخة المجلد ان قال كذا في بخار الخوخة
عن الصلوة وقت طلوع الشمس لان الغالب انهم اذا منعوا عن ذلك
لم يقصوا عند هذا اذا صار ظل كل شئ مثله وعند من مثله وفي المصنف است
هذه المسئلة لا يقصور الا على رواية الحسن بن زباد عن ابن حنيفة انما آخر
وقت الظهور اذا صار ظل كل شئ مثله كما هو قولهما الحاشية عشرة اذا كان
مستحيا على الجيرة فستطعت عن يمينه الثانية عشرة اذا كان صاحب عذر
فاقطع عذره كما استخافه ومن في معناه ان لا تستمر اذا صلى في الثوب
وقد نجاسة اكثر منه قدر الدرهم ثم وجد ما يكفي لغيره من الاربع عشرة
اذا اعتقت الامة ولم يجد حمارا وهي مكشوفة الرأس الخامسة عشرة
سقوط الخف عن الماسح عليه اذا كان وسعا به وفي فعله الست عشرة
فاض الغر اذا زالت الشمس السابعة عشرة اذا كان يصلي العشاء فدخل عليه
الوقت المذكورة ذكره في شرح الكفر للرازي الثامنة عشرة صاحب العذر اذا خرج
وقت فني هذه المسئلة كلها تبطل صلاة عند ابن حنيفة خلافا لهما واصل فيه
ان الخروج يصنع فرض عند خلافا لهما فاعراض هذه الاشياء في هذه الحالة
كاعراض في خلال الصلاة عنده وقال لا كاعراضا بعد السلام فان قلت
لا فائدة في التقييد بصنعه عنده فانه اذا حاذت احرأه في هذه الحالة يتم الصلاة
بالانقضاء ولا يصنع له قبل المأذاة من جهة صنع كما ان المعاضة على مقتضى
فأعلمين فكان الفعل موجود من جهة كما هو موجود منها وان لم يكن للرجل فيه
اجتناب قال السرخسي اصل الخلاف في هذه المسئلة مختلف فيه من اصحابنا
من قال هو ان الخروج من الصلاة يصنع المصنف فرض عند ابن حنيفة خلافا لهما
ثم قال وهذا لا يتصور كاستحالة ان يتأخر الوضوء بالحدث النجس ولو كان
فرضا لفتن بما هو فرضه ولكن الصحيح ان يقال ان التيمم باقية عند ابن حنيفة
بعد الغرض من التيمم وانما الغرض للمغفرة للفرض في هذه الحالة كما عارضه في خلال
الصلوة وهذه العوارض مغفرة للفرض بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغفرة

الحاشية اذا دخل وقت العصر
وهو في الجمعة على اختلاف
القولين

والزمنية

والغرفة والحدث العمد والمأذاة منبذلة لا مغفرة وطلوع الشمس من المشرق
من الوضوء الى الفل ورؤية الميتم للامامة مغفرة لا فرض لانه كما فرضه التيمم فتغير
فرضه الى الوضوء بسبب سابق للصلاة وكذا سابقا لغيره في الكراه
الواجب بطلت صلاة عند ابن حنيفة في هذه المسئلة ولا يغلب نفي الامة
ثلاث مسائل وهو اذا ذكر فاته او طلعت الشمس في الغر او خرج وقت
الظهور في الجمعة وما عدا هذه لا يغلب نفي الامة ولا يستعمل في الغر او في الجمعة
والدعوات والاذكار بل يقرأ بسبح وبعثوا بسبح متعلقين بقرآن وسبح
وبعدوا والوقار والفروق بينهما ان السكينة في العقب وهي التواضع
والوقار في الاعضاء والتعظيم والحرمة والحد والتشديد والوقوف
ولكثير من الحروف واخراج كل حرف من موضعه واداء كل كلمة كما ينبغي وقراء
بجسور العقب والخوف والرجاء والخشوع والخنوع ويؤثر حق كل ركن
بنامه من الافعال والادكار فاذا خرج من الصلوة يكون بين الخوف والرجاء
خوف من عدم قبولها منه لتقصيره في ادائها كما ينبغي ورجاؤه لكي يقبلها الله
منه بفضل وكرمه حاصلة خوف من عدم العقول ورجاؤه للعقول ثم يحكي الله
تعالى ما رفته لادائها ويستغفره عما قصره فيها يسأل الله تعالى ان يرزقها
توفيق طاعة وتجاوز عما قصره في عبادته ويحسن حاله انما بفضل وكرمه
ان بعداوه رؤوف رحيم اعلم ان من مسائل الجاهل والافساد لم يعرض
لها المصنف في فاحشنا ان تذكر فيقول وبالله التوفيق والكلام هنا في موضعين
الاول في الجملة الثانية في الاقضية اما الجملة فالكلام فيها في مواضع في
بيان وجوده وفي بيان من يجب عليه وفي بيان من يستغفره وفي بيان من يغفره
فانبت الجماعة وفي بيان من يصلي اللامامة في الجملة وفي بيان من يصليها بالتفصيل
وفي بيان من هو اوجب اولي بالامامة وفي بيان مقام الامام والمأموم اما الاول
فقال عامة المشايخ انها واجبة ذكره في الحنفية وفي البداية والاصحاح انما كانت
مؤكدة اربعة من الواجب وجه قول العامة قوله في دار كذا مع الركعتين
وهذا يدل على وجوبها وجه الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم الجماعة من سنن العمد لا يختلف
عنها الا ما فوج وعمر ابن ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة في قرية لا يؤذيها
فيهم ولا يقام فيهم الصلوة الا قد استحوذ عليهم الشيطان عليك الجماعة فانما هي

الحاشية

الذي يفره استحوذ استولى عليهم وتكن منهم وقال ابن حنبل والاذن
 وادود الجماعة فرض بين لقوله صلعم من سمع النداء فلم يأت فلا صلوة له
 الا من عذر له وقال احمد بن حنبل ان امر رجلا يصلي بالناس ثم انما لم يسمع
 تخلفوا عن الصلوة فخرج عليهم بيوتهم وتوكلت سنة ما سجد ما ركع
 هذا الوعيد الا ان عامة العلماء اخذوا بظاهر قوله تعالى اتقوا الصلوة
 ومن صنع وحسن فخذوا منها وقال صلعم صلاة الرجل بجماعة يفضل على صلوة
 وحده بخمسين درجة ولم يقل صلوة وحده فائدة فالفائدة في صلوة الجماعة
 الجماعة للفضل لا للجواز فدل على انها سنة الا انها مؤكدة لانها من شعائر
 الاسلام واما الحديث الذي روي انه قال تخلفوا عن الصلوة
 ولم يقل عن الجماعة والصلوة فرضية وتاركها كفر في حق التوبة
 ولو فعل تخلفوا عن الجماعة لا يدل على التوبة ايضا لانها من اجزاء الاحاد فلا
 يرد على الكتاب والذين يقولون هي من فروع الايمان اذا صلحوا وحسنوا
 وهو كونه الاداء بجماعة لا يجوز صلوة لقوله صلعم لا صلوة لحال المسجد
 الا في المنيق قلنا هذا مني الفضيلة والكمال لانني اكنه في الجواز كقول
 صلعم لا صلوة للعبد الا بوجوب والنداء النافذة واداء ثبت ان الجماعة
 سنة مؤكدة فهي شعبة في حال العذر لا في الاصل لا تسقط الفروض فادلى
 ان تسقط السنن ومنه الا اذا ارسلت لها المنيق للتحلف عنها المطر والريح
 في الليلة المظلمة واما بانها فليست الركن عند ذلك وكذا اذا كان يرفع اذان
 او احدهما او كان اذا خرج يخاف ان يحبس في الدين او كان يخاف
 الظلم او يربد سقوا واقامت الصلوة فيمنع من تقوية العاقلة او يكون
 قتيلا لمريض او يخاف ضياع ماله وكذا اذا حضر العشاء واقامت صلوة
 العشاء ونفس يتوق اليه وكذا اذا حضر الطعام في غير وقت العشاء
 ونفس يتوق اليه واما بيان من يجب عليه الجماعة فالجماعة انما تجب على الرجال
 العاقلين الاحرار القادرين عليها من غير حرج فلا تجب على النساء والصبيان
 والمجانين والعبيد والمقعدين ومقطوع اليد والرجل من خلاف والشيخ الذي
 لا يقدر على المشي والامرئ فليس على هؤلاء الجماعة واما النساء
 فلان خروجهن الى الجماعة فتنه واما الصبيان والمجانين فلعدم اهليتهم وجوب

على الجماعة

الصلاة في حقهم

في حقهم واما العبد فله دفع الضرر عن مولاهم بعتيل منافعهم المستحقة والاعتقاد
 ومقتضى الرجل من خلاف والشيخ الكبير فلانهم لا يقدرون على المشي والامرئ
 لا يقدر عليه الا بجماعة فاما المانع فلا يجب عليه حضور الجماعة عند ابن حنبل
 وجد فائدة او عند ما يجب اذا وجد فائدة واما بيان من يقدر الجماعة فافق
 الجماعة انما هو من يكون مع الامام واحد لقوله صلعم الاثنان فما فوقهما جماعة
 وسواء كان ذلك الواحد رجلا او امرأة او صبيا يعقل ولو صلى مع من يعقل
 الصلوة كانت جماعة قال في الفتاوى اذا حلف لا تصلي بجماعة وامر صبيا
 يعقل حنث في يمينه فاما المجنون والصبى الذي لا يعقل فلا يشرع بجماعته لانهما ليسا
 من اهل الصلوة فكانا محققين بالعدم ولو صلى في بيته بزوجته او جارية او
 فقه في بغيضه الجماعة وتوانم او سمى او شغل عن الجماعة فاستحب ان
 يخرج اهل بيته من منزله فيصلي بهم كما روي ابن القيم صلعم خرج ليصلي بين جبين من البوب
 فقدم الناس عبد الرحمن بن عوف فضع بهم فجاء اليه صلعم فقال اليه فجمع
 بآله وهذا يدل على تكليف الجماعة قال صلعم من صلى اربعين يوما جماعة يدرى
 التكبيرة الاولى كذب برآءة من النار وبرآءة من المنافق واما بيان
 ما يفعله بعد فوات الجماعة انه لا يجب عليه الطلب في مسجد آخر لكنه ذكر في القائل
 ان اذا فاتته الجماعة في مسجد فيه فان في مسجد آخر جوارا او ركن الصلوة فيه
 فحسن وذكر القدوري انه اذا فاتته الجماعة جمع بآله في منزله وانه يصلي وحده
 جاز للحديث المتقدم انما فيه دليل على سقوط الطلب اذا لم يوجد المكان
 اولى الناس به رسول الله صلعم واما بيان من يصلي للامانة فهو كل عاقل مسلم
 حتى يجوز امامة العبد والاعرج والمأني ووكه الزنا والفسق لقوله صلعم
 صلوا خلف بر وفاجر والحديث وانما ورد في الجمع والاعباد والمتعلقين
 بالاعراء والكنههم في كنهه بظاهره حجة فيما نحن فيه اذا العبرة اليوم للفظ
 بالخصوص السب وكذا المصيبة رضي الله عنهم كابن عمر وغيره وان يقول
 اقتدوا بالجماعة في صلوة الجمعة وغيره ما مع انه كان انفس اهل زمانه حتى
 كان عمر بن عبد العزيز يقول لو جازت كل امه بخيثة ما جئنا باني محمد لعنهم
 واما محمد كنهه الجماعة وروى ابن الجراح كان يخطب يوم الجمعة فاقال الخطبة
 حتى كاد يدخل وقت العصر فقام ابن عمر فقال اقصر يا كنهه الزكاة الله اعلم

على الجماعة

كما الرخصة فليفرغ الجحاح من صلاة دعي بابين ثم فقال لما بحثني انما سئل
 مالك فافزع اذ علي ذلك فافزع فقال ابن عمر انما يكفني ان صليت خلف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف ابن عمر الامام اصابني خلفك وانت افسح
 الناس ورورع ابن سعيد مولى بني اسيد ان قال عرس قد عوت
 رهط من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم ابو ذر وابو سعيد خذروا وخذروا
 الصلوة فقد موني فضليت بهم وانا يومئذ عبيد ورواية قال فتقدم ابو ذر
 ليصلي بهم فعيل له بتقديم وانت في بيت فترك فتقدم فضليت بهم وانا
 يومئذ عبيد ورواية من حديث معروف اوروه محمد بن في كتاب الماذون
 ورورع ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم استخلف ابن ام مكتوم على الصلاة بالمدينة حين
 خرج الى بعض الغزوات وكان الخليفة وكبره تقدم العبد لانه مستخف برويشتاف
 الناس ويغفرون ولا يتفخرون للعلم فتقدم ابو ذر الى قبيل الجماعة وتقدم الى
 كثير من فلكا اخر اولى كما قلنا في تقدم الاكبر على الاصغر واما قوله صلى الله عليه وسلم
 واطيعوا وتوكلوا عليكم حين اخرجتم من مكة واولادهم والحق على الطاعة
 واما المتقدم في الصلوة على ان الصلوة خلف جاثرة عندنا ولكن الكراية
 في الافضل عند وجود غيره وليس في الحديث بيان ذلك ولا شك انما هو
 افضل لانه يصلي كثير من امور الدين لا يصلي العبد لانه حضور الجماعة وجوب
 الزكاة وشبهه ذلك وكذلك بكرة تقدم الاغنياء وهو الذي يمكن في
 البوادر لانه الجليل في الاعراب غالب قال شيخ فيهم واهدرا لا يعلموا
 حدود ما انزل الله على رسوله ولان الناس بكرة هو الامامة وكذلك بكرة تقدم
 الفاسق لانه لا يهتم بامر دينه فان كان اماما وعجز العظم عن منعه فانه يتقدم
 في الجمعة واما في غير الجمعة فيمكن التحول الى مسجد اخر غير مسجد وكنيسة بكرة
 تقدم ولد الزنا لانه ليس له اب يفقهه فيعلم عليه الجليل لان تقدم الاب
 المتعفف ولان الناس مستخفون وتفرغ عنه وكذلك بكرة تقدم الماعى
 لانه لا يجنب الخبايا وربما لا يبعد للعبودية الا بغيره ورواية المحط اذالم
 يكن غيره من البصر افضل منه فهو اولى فانه قلت فما افضل ان يصلي خلف
 هؤلاء او الاغنياء فقل انما في حق الفاسق فالصلوة خلفه اولى فانه ذكر
 في الغنا وراى الرجل اذا صلى خلفه يحرز ثواب الجماعة لكن لا ينال ثواب

منه

من يصلي خلفه تعالى واما الاخر فيمكن ان يكون الاغنياء اولى بجليلهم من
 الصلوة ويمكن ان يكونوا على قياس الصلوة خلف الفاسق والافضل
 ان يصلي خلف غيرهم لان الناس بكرة امامتهم وقد قال صلى الله عليه وسلم
 له كارهون فلا صلوة له ورواية لعن الله من ام قوما وهم كارهون
 ولوكاه الامام صاحب يوم او بعد بكرة الصلوة خلفه وقال بعضهم ان
 الصلوة خلف المستخف لا يجوز وذكر في المنقبي رواية عن ابن حنبل ان كان
 لاسر الصلاة خلف المستخف والصحيح ان كان هو بكرة لا يجوز واما كان
 لا يفرقه يجوز مع الكراية وفي الغنا ولا يجوز الصلوة خلف الرافضة والعبد
 والجميع وبكرة الصلوة خلف شارب الخمر واكل الربا ولا ينس بالصلوة
 خلف الامام الجاهل لان بعض الصحابة صلوا خلف الحجاج واما بيان من يصلي
 الامامة على التفضل فكل من صح اقتداء الغير به في صلوة يصلي اماما له فياخذ من لا
 فلا وسباني بيان شرائط صحة الاقتداء واما بيان من هو اولى بالامامة واول
 بها فاحر اولى بالامامة من العبد والتقي اولى من الفاسق والبصير اولى من
 الاعمي وولد الرشيد اولى من ولد الزنا وبكرة الاعراب من هؤلاء اولى من
 الاعراب واولى الناس بالامامة علمهم بالسنة ارباب صلح الصلوة
 وبكرة ما بعد ان يكون حافظا لما يجوز به الصلوة من القراءة والحمد بالسنة
 هنا الشريعة وعمر ابن يوسف اقراؤهم الكتاب الله اولى لان القراءة لا تترك
 منها والحاجة الى العلم اذا كانت نائية الا ان تقول القراءة مفتحة للذكر
 واحد والعلم لا يترك الا لاركانه وقد رورع ابن حنبل صلح قال يوم القوم
 اقراؤهم الكتاب الله في فانه كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة واما
 براء بالعارف لان العارفين في ذلك الوقت كانوا يتعلمون القراءة باحكامهم
 وكل من كثر قراءته في ذلك فهو اعلم ولما قيل ان عمر بن الخطاب تعلم البقرة في
 اثني عشرة سنة فاما في زماننا فالعارف يتقصر على تعلم القراء من غير تفسير
 فيكون ما يقرأ في القراءة ولا حائل في العلم فيكون العالم بالسنة اولى منه
 الا ان يكون ممن يطعن عليه في دينه فحينئذ لا يقدم لان الناس لا يربون
 في الاقنية وقال في الواقعات اذا تعلم الرجل فانه اذا وجد فانا
 كان تعلم باقي القراء افضل من صلوة الطلوع وتعلم الفقه اولى من ذلك

يعني من اهل البيت

الاول بالامامة

لأنه يعلم جميع التراتيب وفضل كفاية وتعلم ما لا بد منه من الغفلة وفضل عين وقد قال
اصحابنا ان العالم بالسنة اذا كان بغيره او ربح ان يقدم العالم اولى من المادحة
اذا كان بغيره فيجب الفحص الطاهر لانه الامام مؤتمن في الصلوة والعالم
بالسنة اقدر على حفظ الامامة من غير العالم فانما يرب ووافي العلم واحدهم
فان زعم العالم ان السنة فيه زيادة فكان اولي فانما يرب ووافي العلم واحدهم
زيادة الورع والورع درجة فروع التقوى لانه التقوى اجتناب المحرم
والورع اجتناب الشهوات فانما يرب ووافي العلم واحدهم انما يرب
صلح لاني اني عليك اذنا وافتحا ولبسنا كما سبنا ولان في تقديم الحسن
تكميل الجماعة لانه رغبة الناس في الاقتداء اكثر فانما يرب ووافي العلم واحدهم
خلفاء فانما يرب ووافي العلم واحدهم في المحطة الحسن اولى من المادحة اذالم
يكن فيه فسوق ظاهر لانه الكبر ارفع وتقدم التواضع على الجبرع وعلى الامام المسجود
وصاحب البيت المستأجر اولى من المالك لانه احوى بمنافعة وكذا المستغفر
اولي من المعير وانما كان صاحب البيت اولى بالامامة في سنة لقوله صلوات الله عليه وسلم
في بيته ولا يجلس على كرسيه الا باذنه والكلمة الثانية في توقيت البيت والاول
قالوا الا ان يكون مع صاحب البيت سلطان او قاض لانه ولاية السلطان
عام فكان اولى من غيره واما السجدة الرابعة فيد احوى من غيره وانما كان غيره افضله
منه واداره رجلا في الفقه والصلاح سواء الا ان احدهما اقرأ فقدم اهل البيت
غير المارة فقد استأوا وانما اختار بعضهم الاقرأ واختار بعضهم غيره فالعبرة
للاكثر ولو كان في حوزة مسجد وباب المسجد من مسجد اكثر جماعة من مسجد حجة فضيلة في حوزة
حجة افضل واما بيان مقام الامام والامام مؤتمن فيقول اذا كان مع الامام واحد
اقامه عن يمينه هذا اذا كان قبل الشروع في الصلوة وانما كان بعد ما شرع
انما رايه بيده لحديث ابن عباس قال بيت عند حالي بمكة لا رقب صلوة
التي صلحتم بالليل فابنته وقال انتم العيون وغابت الجحوم وبقي الحى القيوم
ثم قرأ آخر سورة آل عمران انما في خلق السموات والارض الى اخرها ثم
قام الى شئ معلق فوضعا منه ثم افتتح الصلوة فقامت وتوضأت وتعت
خلفه فاخذ باذني واقام عن يمينه فقامت مكانه فاعاد في ثانيا وثالثا فلما
رفع قال يا منعت ان تبت في الموضوع الذي اوقفك فيه قلت يا رسول الله

لا ينبغي لاحد ان يرب ويكث في المنزلة فقال صلوات الله عليه وسلم في الدين وعلو
ان توبل فاعادة اليه صلوات الله عليه وسلم الى الجانب الاخر وكيل على ان الحق راذا كان
مع الامام رجل واحد ولا يرب من الامام ومن ثم يرب بغيره بغيره
الامام والاول هو الطاهر فانما كان وتوفيت واما الامام وسجوده بتقديم
على الامام لا بغيره لانه العبرة لموضع الوقوف وتقدم سجوده الطول وتكون
خلفه او على ياره جاز لان الجواز متعلق بالاركان وقد وجدت الالة
يكون مستأنا لفئة السنة وقيل ان وقف خلفه لا يكون مستأنا لانه قد
عمل ما عمل به واحد من الصحابة ولم يقبل بفعله رتبة جنة النبي صلوات الله عليه وسلم في العلم
والفقه وانه وقف عن ياره كان مستأنا لانه قد كان من قبله في العلم
من جهة النبي صلوات الله عليه وسلم لانه كان كل واحد وكان مستأنا ولو كانت معه
امرأة فانما تقوم خلفه وكذا لو كان معه خنثى مشكلا لاحمال انه امرأة وانما كان
رجل وامرأة او رجل وخنثى اقام الرجل عن يمينه وامرأة او الخنثى خلفه ولو كان
معه رجلا وامرأة او خنثى اقام الرجل خلفه وامرأة او الخنثى خلفها ولو
جاء رجل والصف طابا انظر حتى يجي آخر فانما خاف فوت الركعة جذب
واحد من الصف ان يعلم انه لا يؤذيه وانما صلى معتذرا خلف الصفوف
جاز كذا في الفتاوى وانما كانا اثنين تقدم عليهما وكذا اذا كان احدهما صبيا
وعمره ابن يوسف يتوسطهما لانه ابن مسعود صلى بغيره والاسود تقدم
وسطهما ولان النبي صلوات الله عليه وسلم على الشرف واليتم حتى صلى بهما واليتم اخوا
النس لانه واسمه غيره وقيل صميرة قال انس اقامني رسول الله صلوات الله عليه وسلم واليتم
وراه وابن ام سلمة خلفنا واما ابن مسعود اقام وسطهما فان
ابن ابيهم الخنثى كان ذلك لضيق البيت والصحاح انما كانا نذهب ابن مسعود
ابن يوسف يقول الاثنان لرب الجماعة حقيقة وحكما وانما كان القوم كثيرا
واقام الامام وسط الصف او في يمينه الصف او يساره من طرف الصف
فصلواتهم صحيحة تامة وقد استأوا اما صلوة الامام فلانه كان مفردا فيها يصلي
واما صلوة المؤمنين فانهم لم يقدّموا الامام الا ان الامام مسمى لانه تركت
السنة لغيره فكانت مخالفا لها لا تتركها المحارب ما مضت الا في وسط
المسجد وهي قد عشت لمقام الامام كذا في المبسوط فينبغي للقوم اذ اقاموا

في الصف ان يترأصوا ويسدوا الخلل ويسدوا بين منكم ليقول صلتم
تراصوا والصفوا المبناكب بالمكانك والكعبات بالكعبات والكتف
ان يقوم الامام متقدما وسط الصف لا يترك المحراب منصفه في وسط المحراب
وهي مقام الامام ولا يابس ان يكون مقام الامام في المسجد وسجوده في الطلوع
وهو المحراب ويكره ان يكون في غير المحراب في الطلوع لا يشبه صنع اهل الكتاب
من حيث تخصيص الامام بالمكان بخلاف ما اذا كان في قدامه خارج عن الطلوع
وسجوده فيه فانه لا يابس به اجماعا قال في المحراب انما يكره قيامه في الطلوع
اذا كان المسجد متقرا اما اذا صار بمحيط الامام فلا يابس به وفيه لم يثبت
او اختلف لا يصح في المسجد فصفته في الطلوع لم يثبت ويستحب له ان يصلي في الصف
ان يجي عليه السكينة والوقار ليقول صلتم اذا اتيتهم الصلوة فلما تواتوا وابتدئ
تسعون ابوتهم وعليكم السكينة والوقار فما ادر كنتم فقلوا اما فانكم فاقصوا
وفي الكرخي قال محمد بن رجل دخل المسجد والامام راكع قال احب الي ان يركع
حين يصل الصف وان خاف الفتنة ويكره للرجل ان يركع دون الصف
لما يكره ان يصلي وحده خلف الصف وروى ان ابا بكر دخل والصف صلتم
راكع فكبى ثم مشى الى الصف فلما فرغ النبي صلتم قال له اركع اشد حرصا
ولا تسعد وتواجمت الرجال والصبيان والحناف والشافعية والصبية
المراهقات فارادوا ان يصطفوا للجماعة يقوم الرجال صفحا مما يلي الامام ثم
الصبيان ثم الحنفية ثم الاناث ثم الصبيات المراهقات ليقول صلتم
ليبلغ منكم اولوا الاحكام والنهي ان يقول مني وليس في هذا الحديث
مكر او لحاظ لبعضهم ان الاحكام هي العقول بل المعنى ليلين منكم بالاعوذ او لو
العقول والحكم هو البالغ لا روي ان النبي صلتم امر معاذا ان ياتهم من كل
حالم دينار او ربع بلس وقت الحليم سواء احبكم او لم يحبكم وكذا اذا اجتمعت
الجماعة في جنازة رجل وصنع وخنع وانى وصية وضعت جنازة الرجل
مما يلي الامام والصف خلفه والحنف خلفه والشافعية خلفه والصبية
خلفها وكذا في الدفن في قبر واحد للعذر يجعل الرجل مما يلي القبلة ثم الصبي
ثم الحنفية ثم الانبياء الصبية ويجعل سن كل اسن جابر من راس او غيره فاما
قامت امرأة الى جانب رجل وبها مشركا في صلوة واجرة افدت عليه

والحارم

والحارم كالاجانب وهذا اذا نور الامام اماما والقباس ان لا يصفى
وهو قول كثير مني اعتبارا بجلالته حيث لا تقدر ان تقول صلتم اخرجهن
من حيث اخرجهن الله وبه ان يقيد ترتيب مقامها فاذا اذنت في
ذلك ترك فرض ترتيب المقام فيفد الصلوة لما اذا تقدم المقدم على
الامام لا تأخر المرأة فرض على الرجل في صلاة يشتركان فيها كما يفرض عليه ان
يتأخر امامه قال في الهداية وهو المحاط به دون ما يكون هو ان يركع
تفرض المقام فيفد صلاة دون صلواتها كما في الامام اذا تقدم على الامام وفي
الكرخي المرأة منهية عن التقدم على الرجل والرجل منتهى عن التأخر عنها فانه تأخر
فدت صلوة دون تقدمت لم تفد صلواتها لان النهي في حق الرجل
مختص بصلاته والنهي في حق المرأة غير مختص بدلالة ان كل واحد منهما منتهى
وقد خص النبي صلتم الرجل بالخطاب فقال اخرجهن ولم يخاطبهن بالتأخير
وفي الخبر اذا اجازت المرأة بعد ما شرع الرجل في الصلوة وتوالت صلواتها
واقترنت به فلم يكن التقدم عليها خطوة او خطوتين كراهية ذلك في الصلوة
او لصيق المكان فانه يؤخرها بالشرارة باليد فاذا فعل ذلك فقد وجدته
التأخير وان لم يتأخر المرأة بذلك فقد تركت فرضا فقد صلواتها جهلا
وهذه مسئلة عجبية فانه قيل لما كان ورود الحديث في حق الصلوة
وجب ان يكون المحاذاة مفدة لصلوة الرجل عند قيامه بجدة في الصلوة
التي هي غير مشتركة لانه الحديث لم يفصل قبل مراعاة الترتيب في المقام
انما يجب في صلوة تؤدى بالجماعة ولا يجب في صلوة تؤدى منفردا كذا هنا
فانه قيل لما كان هو مأمورا بالتأخير كانت هي مأمورة بالتأخير ضرورة
فيجب ان يصف صلواتها ايضا قبل الضرورة غير مشتملة لانه يمكن الرجل
تأخيرها بان يتقدم عليها خطوة او خطوتين فلما لم يثبت الضرورة في تأخيرها
لم يتناولها مقتضى خطاب الرجال او يقول هي مأمورة بالتأخير فثبت
والنابت ضمتا تحط رتبة عن النابت قصدا فاطهر الامر بالتأخير في حقها
لاجل حقوق الانثى وفي حقها بالف اظهارا للفرقة بين النابت ضمتا
وبين النابت قصدا واعلم ان اذا لم ينو امتهلا لم تضر مخاذا ولا يجوز
صلواتها لانه الاكثر ان لا يثبت بدونه ان ينوي بامتهلا فلا فرق وبين شرط

نية الامامة وقت شروع الامام ولا يشترط حضوره عند النية في ركن
ويشترط في اخره وانما يشترط نية امامها اذا اتممت محاذية بان افقدت
به محاذية له او للمقدّر ولو وقعت بحجب الامام ولم ينو امامتها كانت
صلواتها فاسدة وصلوته تامة وان وقعت خلفه ان لم يكن بحجبها رجل فني
رواية الصحيح اقتداؤا ان لم ينو الامام امامتها وان رويته بفتح وان كان
بحجبها رجل فالصحيح انه لا يصح اقتداؤا بالنية وروى الحسن بن حنيفة
انها اذا وقعت خلف الامام جاز اقتداؤا وان لم ينو امامتها ثم اذا
وقعت الى جنبه فسدت صلاتها لا صلوته وان كان نورا امامتها فسدت
صلوته وانما في الجمعة والعيدين فكثر المشايخ قالوا لا يصح اقتداؤا بالامام
الا ان ينويها كساير الصلوات ومنهم من جوز ذلك بدونه النية لانها
لا تغدر على اداء الجمعة والعيدين وحدها مع ان الظاهر انه لا يمكن وقوعها
بحجب الامام للحاجم فصحيح اقتداؤا للضرورة بخلاف ساير الصلوات
كذلك النهاية ومنه شرائط المحاذية المفردة ان تكون الصلوة مشتركة بركعة
واو اذ احراز آخر المسبوق وغيره وان يكون مطلقا آذات ركوع وسجود
وان يكون المرأة من اهل الشهادة حالاً او ما ضيقاً وان لا يكون بينهما حائل ولا زوجة
واو انه قد روي في الرجل غلط غلط الاصبح والفرجة يقوم مقام الحائض
وهو قد روي يقوم الرجل وان تقوى الجهة حتى لو اختلفت لا تقف المحاذية
وبدلاً يكون الا في الكعبة وان ينو الامام امامتها الا في الجمعة والعيدين
وقد روي بعضهم من المرأة سبع سنين وبنت سبع سنين والصحيح انه لا يقدر
بشئ والمجوزة اذا حاذت لا تقف ولو كانت بالغه مشتملة لعدم صحة
الصلوة معها والصبي الذي يفعل الصلوة اذا كانت لا تستحي لا تقف
وتغير قوله مشتملة انه ثلث ركة في التحريم بان نواظره امراً او نور طهر او نوت
نظوا او نور طهر او نوت عصر على الصحيح وفي شرح ابن ابي عوف اذا نوا
طهر او نوت عصر لم يكن واحداً معه ولم ينو في صلوة لانها صلوات مختلفة
فصارا كالمنفردين ولا يشترط ان يدر كرك اول الصلوة في الصحيح بل كونهما
ركعة او ركعتين محاذية فيما ادر كركت نفسه عليه وان كانا مسبوقين محاذية
فيما سبعا لم تقف عليه لانها كالمنفردين قال في النهاية شرط المحاذية

لينا

لينا ول كل الاعضاء او بعضها فانه ذكر عن ابن ابي السني حد المحاذية انهما
تعضوا بعضهما بعضاً الرجل حتى لو كانت المرأة على الظل ورجل يحاذيها فقبل
منها ان كان محاذياً للرجل منها شيئاً تقصد صلواته ونقص في فساد وضيق
ابن ابي عمير بقره ان محاذياً في بعضهما هو قد روي لا غير ذلك فانه محاذية غير قد روي
فانه محاذية غير قد روي ليشي من الرجل لا توجب فساد وصلوته وقال اذا صليت
المرأة مع زوجها في البيت ان كان قد رويها بحداء قدم الزوج لا يجوز صلاتها
بالجماعة وان كان قد رويها خلف قدم الزوج الا انها طويلة يقع راسها قبل
رأس الزوج جازت صلواتها كآية العبرة للقدم وتونور الساب الا في
محاذية لا تقف صلواته ويشترط ان يكون المحاذية في ركن كامل حتى لو كبرت
في نصف وركعت في نصف آخر وسجدت في ثلث افقدت من كل نصف
وغيره ابن يوسف مقدار ركعتين ولو كان خلف الامام رجل وامرأة فسبقهما الحائض
فانصرفا وتوضعا ثم اتيا وقد فرغ الامام من صلوة او ما خلف الامام فاستبها
وقامت المرأة بحجب الرجل فانها تقف عليه لانها لا حائض واللاحق كان
خلف الامام ولو كانا مسبوقين لا تقف عليه لان المسبوق كالمنفرد فيهما
يعني اذا حاذت حاله ما يقضيه لا بالنسب به ولو اوجده في الصلوة فذهباً توضيهاً
تجاذت في الذم او الرجوع فالصحيح انه ذلك لا يوجب الف وكذلك الغنا
ويشترط ايضا في المحاذية ان يستويا في المكان حتى لو كان الرجل على الكعبة
او على الحائط وهو قد قام وهي على الارض لا تقف ولو كانا نصف
الرجل على الحائط ونصف النسا امامه ان كان الحائط مقارفاً الرجل
لا تقف وجازت صلاتهم وان كانا اقل لم يجز ولو حاذت في صلوة الجماعة
لم يقف عليه وفروق اصحابنا بين الاقتداء والمحاذية في صلوة الجماعة حتى
لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة في صلوة الجماعة ولا يقف في المحاذية لانها تشبه
النكاح من وجه لا شماركن واحداً كالنكاح والمرأة تصلح اماماً في النكاح
بان نلت آية سجدة كان عليه سجدة النكاح مع ان النكاح امام التام مع تشبه
الصلوة من حيث انهما تحركتا وتحكمتا بخلاف النكاح فمؤقتا لكل الشبهتين
حفظهما فالجفت بالنكاح في حق المحاذية فلم توجب الف وبما لم يقد في
انها لا تصلح اماماً فيهما ولو قامت امرأة وسط الصف فانها تقصد صلوة

ور

واحد عن يمينها وواحد عن يسارها وواحد خلفها بخلافها ولا تقبل صلاة
الباقين لانهم هؤلاء لما فسدت صلواتهم صاروا كالحياطين بينهما وبين الآخر
واما كانت اربعين افسدنا صلاة اربعة وواحد عن يمينها وواحد عن يسارها
واثنان خلفها وان كان ثلثا افسدنا صلاة خمسة وواحد عن يمينها وواحد
عن يسارها وثلثا خلفهم واما كانت الصفوف كثيرة افسدنا صلاة
ثلثا الى آخر الصفوف وهذا بالاجماع واما كانت اربعين افسدنا صلاة
اربعة لا غير عندهما وعمر ابن يوسف روايتا واحد بها كذلك والآخر
بها كالثلثا في صلاة هؤلاء الاربعة وصلاة رجلين رجلين
الى آخر الصفوف قال لا يمتنع حكم الجمع ولو كان نصف تام من الناس
خلف الامام ووراءهم صفوف من الرجال فانهم يفسدون صلاة من خلفهم
من الرجال ولا يصح اقتداء بهم بالامام واما كانوا عشرة من صف واحد
الناس اذا كانوا يمتنع الاقتداء قال عمر بن الخطاب ليس مع الامام من كان يمتنع
وبين الامام طريق مسلوكة او صف من الناس ولا منهم لما فسدت
صلواتهم عن الصف الاول من الرجال فقد شغلوا ذلك المكان بغير صلاة
فصار كطريق مسلوكة ولو كان بين الامام والماموم طريق مسلوكة
فسدت صلاة الماموم كذلك ايضا واختلفوا في حد الطريق والاصح ما يمتنع
الجلوس ويقطع حكم هذه الطريق عند ابن يوسف باثنين وعند ابن حنبل سبع
ومحمد ثلثا وهو الاصح قال صاحب المنظومة في مقالات ابن يوسف
واثنان في الجمعة جمع وكذا حد الطريق ومحاذاة النساء معناه اذا
قامت امرأة في الصف مقابلة بالامام افسدت على ثلثا لا غير اجماعا
واما كان ثلثا افسدنا صلاة من عن يمينهم ويسارهم وثلثا ثلثا الى
آخر الصفوف اجماعا واما كانا اثنين افسدنا على اربعة اثنين عن يمينها
ويسارها واثنين خلفها وعمر ابن يوسف بها كالثلثا في حد الطريق
الاربعة ورجلين رجلين الى آخر الصفوف وقوله وكذا اسد الطريق يعني
اذا كان بين الامام والماموم طريق عظيم منعه صحة الاقتداء اذا انصلت
الصفوف على الطريق واقتداء اجاز ويكره فان قام آخر خلف المقعد
وراء الطريق لا يصح اقتداءه ولو قام على الطريق ثلثا يجوز صلاة من خلفهم

اجماعا ونبت الاتصال بهم وامام قام على الطريق اثنان ففسد ابن يوسف
نبت الاتصال كالثلثا فيجوز صلاة من خلفها وعمر ابن يوسف
الاتصال بهما ولا يجوز صلاة من خلفها كذلك المصنف ولو كانت المرأة محاذة
للرجل وبنيتها مقدار ما يسع الرجل لا يبطل صلاته سواء كانت عن يمينه او يساره
ويكره للنساء حضور الجماعات ينعى الثواب منهن كما فيه مخوف
الفقهاء يهين وذكر في كتاب الصلاة الاساءة مكان الكراهية والكراهية
انحس من الاساءة وكذا يكره لمن حضور مجلس العلم خصوصاً في هذا الزمان
ولا يابس ان يخرج العجوز في المغرب والعشاء والجمعة والعيد
ونذ أخذ ابن حنبل وقال يخرج في الصلوات كلها لانه لا فتنه لغيره
فلا يكره كالعيد وله ان يقرأ السورة حامل وهو شدة الغلة فتقع الفتنه بغيره
الفقهاء انتفروا بهم في الطهر والعصر والجمعة اما في المغرب والعشاء ما يجوز
وفي المغرب بالطعام مشغولون وفي العيد الجبانة مشغولون فيمكنها الاغترال
على الرجال فلا يكره لانه يؤمن الفتنه والفقهاء اليوم على الكراهية في الصلوات
كلها لظهور الفتن في هذا الزمان وقد كان الخروج مباحا لمن يقول صلواتكم
اما الله ما جدلتم من بعد ذلك تحزنا من الفتنه ونهى عمر الناس
عن ذلك فشكروا الى عارضة فقالت لو علم النبي صلواتكم ما اذنكم لكم في
الخروج ثم المغرب فيها خلاف ذكرنا في المحيط فينبيل العشاء وذكر الجمعة
من قبيل الطهر حتى ان يباح لمن الخروج الى المغرب بالاجماع ولا يباح الخروج
عنه ابن حنبل وفي المبسوط صلاة الجمعة كالعيد من حيث يباح لمن الخروج
اليها بالاجماع واما الكلام في الاقتداء بالامام فيقع في موضعين احدهما
في ركوع الاقتداء والثاني في سائر اركان الركوع اما ركعة فمؤنية الاقتداء
بالامام وقد تقدم تفسيره واما سائر اركان الركوع فانواع منها الشكرية في الصلوات
واختارها سببا وفعلها وصدقنا لانه الاقتداء بنا الحزمية على الحزمية فالمقعد
عنه حزيمة لا تعتقد له حزيمة الامام وذلك لا يتحقق الا بالشكرية في الصلوات
واختارها سببا وفعلها وصدقنا لانه الاقتداء بنا الحزمية على الحزمية فالمقعد
الامام بالافتتاح لم يصح اقتداءه وقد تقدم تفريعات ذلك ولا يجوز
اقتداء الناس بغيره العورة بالعار ولا ينعقد الحزمية اصلها حتى تؤمنه

واما الكلام في الاقتداء

بين

لا يتحقق وضوءه ولو كان في مخرج لا يجب قضاءه ولو كان العار عراة
ولابسين فضلاء العار وم هو من جنس جارية بلا خلاف وكذا صاحب
البرج السائل بمن هو من جنس جارية وبما جاء في الفرق بينه وبين اميين على قول ابي حنيفة
ان العار روي الجرح لا يكتفي به في جعله اصلا منهم بشباب ولا بانقطاع الدم
وان اقدوا بصحيح ولا بين والاممي يكتفي به في جعله صلوة بقراءة ما به يقدر
بقارر ولا يصح اقداء الطاهر خلف من يسلس البول ولا الطاهر است
خلف المستحي خلفه لانه الصحيح انما هو خلفه المعذور والشيء لا يتضمن ما هو فوقه
ويضمن ما هو منكم او دونه ولا يجوز بنا العور على الضعيف ويصل من يسلس
البول خلف مثله وانما اذا صلى من يسلس البول خلف من يسلس البول وانقلب
يرج لا يجوز لانه الامام صاحب عذرين والماموم صاحب عذر واحد ولا يجوز
اقداء العار بالاممي والمكلم بالآخرين ولا يصح رعا في الاصح كذا في الفتاوى
حتى لو قهره لا يتحقق وضوءه والاممي هو الذر لا يعرف من التوهم ما يصح به
الصلوة وانما ام الاممي اميين جاز وانما ام قارين فسدت صلواته وصلاته
وقال البرجاني انما يفد صلوة اذا علم انه خلفه قاريا وفي ظاهر الرواية لا فرق
وفي الكرخي انما يفد صلوة بالنية لا بالامامة الفارسي اما اذا لم ينو امامة لا يفد
كالمرأة ولو افضح الاممي ثم افي العار رفق صلواته وقال الكرخي لا يفد
لانه انما يكون قادرا على ان يجعل صلواته بقراءة قبل الافتتاح ولو حصر الاممي في العار
يصل فم يقدر به وصلته وحده والاصح انها تفد وانما ام قارين واميين
فصلوة الكل فاسدة عند ابي حنيفة لانه الاميين قادرين على ان يجعلوا
صلواتهم بقراءة ما به يقدر وبقارر وعندهما صلواته وصلوة من هو من جنس جارية
ولو صلى الاممي وحده والعار روي جاز هو الصحيح ولا يجوز اقداء الاممي
بالآخرين لانه الاخرين لا يأتون بالتحريم وهي فرض ولا يجوز اقداء الاخرين
بالاممي ولا يجوز اقداء من يكبر ويسبح بالآخرين ولا يجوز للرجال ان يقعدوا
بامرأة ولا يصح ان المرأة تلفق صلوة اخرين من حيث اخرين الله فلا يجوز
يقعد بها اخرين الله في الشهادات والارث والسلطنة وجميع
الولايات وهل يقعد التحريم اذا اقدت بها علم انها امرأة لا يقعد رواية
واحدة وان لم يعلم يقعد اخلاف المشايخ وفي الامة اذا لم يعلم ثم علم يقعد

رواية واحدة وفي الاقداء بالعمامة لا يقعد اصلا وانما يصح فلا يجوز امامة
للبالغين عندنا لانه متفق وعنه الشافعي يجوز بنا على ان يقعد بجوز اقداء
المشركين بالمتفق وفي الامة لا يجوز اقداء البالغين وفي الرواية والسنن
المعلقة يعني الموكف جوز مشايخ بلح ولم يجوزوا مشايخنا قال في النهاية السنن
المعلقة يعني الرواية المشروعة قبل الفرائض وبعدها وصلوة العبد والوارث
عندهما وصلوة الكسوف والخسوف والاستسقاء عندهما جازة مشايخ
بلح وقاسوه على المظنونة ومنهم من حقق الخلف بين ابن يوسف ومحمد بن علي
فقالوا لا يجوز الاقداء بالبيعة فيه عند ابن يوسف ويجوز عند محمد بن علي
ان لا يجوز في الصلوات كلها وصورة المظنونة ان يدخل في صلوة على من
انها عليه ثم تبين انها ليست عليه وقد اقدت رجل في ذلك يجوز اقداءه
نظرا وتخرج الظاهر منها لم يجب عليه قضاؤه ما خرج عنده اصحابنا الشافعية ويجيب
على المقدر القضاة قال في النهاية والاختلاف راجع الى ان صلوة الصبي
على من صلوة ام لا قبل ليست بصلوة وانما يؤمر بها خلفا ودليل لو وصلت
المراهقة بغير قناع جازة وقبل هي صلوة ودليل لو قهرت فيها امرت
بالوضوء واعلم ان امة الرجل للرجل جائزة سور نور الامام امة او لم ينو
المرأة للنف جازية وامة المرأة للرجل لا يجوز حتى لو اقدت بها الرجل
ثم اقدت لا يلزمه القضاء ولا يكون تعلقا وامة الرجل للمرأة جائزة اذا
نور امامتها وفيه اذا لم يكن في الخلوة اما اذا كان في الخلوة ان كانا في الخلوة
او حرم البعض النساء المقعديات فانه يجوز ولا يكره وان لم يكن فانه يجوز
ويكره وعند زفر بن جوز امة الرجل للنف سور نور امامتهن اولا وقال
الحسن بن زياد انه قامت بجنب الرجل لم يجز اقداءه ما لم ينو امامتها
وان قامت خلفه صح اقداءه ما لم ينو اقداءه اذ اصح اقداءه ما لم ينو
بجنبه اقدت عليه صلوة واذا اقدت صلوة فسدت صلوة القوم
جميعا وانما تقعدت على الامام لا يصح اقداءه ولا صلواته وامة الخنثى
المشكك للنف جازية الا انه يقعد ولا يقوم وسط الصف حتى لا يفسد
صلواته بالمحاذاة لجوار ان يكون رجلا وامة الخنثى المشكك للرجل لا يجوز
لجوار ان يكون امرأة وامة لمن لا يجوز ان يكون الامام امرأة والمقعد خلفا

وصلوة الامام تامة لانها يصح صلوة نفسه وصلوة المقدر فاسد ولا يجوز
اقتداء من يركع ويسجد بالمومي عند الصلابة وعند زجر الجوز لان الزكوة ركن
من اركان الصلوة لا يسقط في غير حال العذر بحال فلم يجز اقتداء القادر عليه
بالعاجز خلف الاممي ويصلي المومي كصلاة العاجز حالها حاله لان
يومي المومي فاعدا والامام مضطجعا فلا يجوز له الاقتداء بمعية فيستبرأ
القوة كذا في الهداية وادراك الامام يصح فاعدا بالامام والمقدر قائما
بالامام جاز لان هذا الغنم غير معتبر لانه ليس بركن حتى كان الاواني تركه
وفي النهاية اقتداء الذي يصلي فاعدا بالامام بالذي يصلي مضطجعا فيه خلا
والاصح انه يجوز على قول محمد وكذا الاظهر على قولهما جواز اداء خلاف
ما في الهداية قال في النهاية وعلى هذا الخلاف اقتداء التسليم بالاحد الثقل
هو كالركعة ولو كان بعد الامام اعوجاج فقام على بعض قدميه يجوز وغيره
اولى منه كذا في الفتاوى ويجوز اقتداء الغاسل بالمسح على الخف وهذا
بالاجماع لان المسح طهارة كالماء لا يقف على الضرورة ففني كالغسل والآن
الخف مانع سرية الحدث الى القدم واصل الخف يزيل المسح وكذا المسح
على الجبهة يجوز ان يؤم الغاسل ويجوز اقتداء المتوضي بالميتيم عند اربع حصة
واحد يوسف لانها طهارة مطلقة غير موقوفة بوقت بخلاف طهارة المسح فمقتضية
وقال محمد لا يجوز لانها طهارة ضرورية فمقتضية ان لا يصار اليها الا عند الحاجة
وقيل الخلاف فيها اذا لم يكن للمتوضي ماء اما اذا كان لا يؤمهم اجماعا وقال
في يومهم كان معهم ماء او لم يكن واما في صلوة الجفارة فاقصد المتوضي بالميتيم
فيما جاز به خلاف وفي النهاية اخرج محمد في المسئلة لما روى عن علي رضي الله عنه
لا يؤم الميتيم المتوضين ولا الميتيم المطلقين والمعنى فيه انه المقدر اداء الصلوة
بالميتيم مع قدرته على الاداء بالوضوء هو وليد ان يصحب الجرح البليل
لا يؤم الصحيح لانه يقدر على اداء الصلوة بطهارة كاملة فلم يجزه الاداء بطهارة
ناقصة وبها احتج بحدوث عمر بن العاص كانه قد جعل اليه صلوة امير على سريره
فصلى بهم وهو جنب فقالوا يا رسول الله انما صلى بنا وهو جنب فكذلك الله
صلواته فكذلك فقال يا رسول الله احتملت في ليلة باردة وخشب الهلاك
انما اغتسلت فقلت قوله لا يغتسلوا انفسكم فتمت وصليت بهم

رسول الله

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله يحب المتقين
والمعنى فيه انه اذا اظهر اقدار بطاهر في حصة فيصنع اقتداءه في سائر ما لو كان
متوضيا ولو كان المقدر ميتا واما الجواب عن حديث علي قلنا انما ارادوا
والكمال لا يفي الجواز بل عليه عطف الميتيم على ذلك وهناك المراد بالفضل
لان مقتضى المطلق بالميتيم جاز في هذا الاختلاف في الحقيقة بناء على ذلك
في اصول الفقه فقل قول ابن حنيفة واني يوسف التراب خلف عن الماء وعند
محمد الميتيم خلف عن الوضوء وقاعدة الخلاف تظهر في الميتيم عند محمد لا يؤم
المتوضين لان الميتيم عند خلف عن الوضوء وكان الميتيم صاحب الخلف
فليس لصاحب الاصل العذر ان يني صلوة على صلوة صاحب الخلف كما لا
يسن الركوع والابحد صلوة على صلوة المومي وعندهما التراب خلف
عن الماء وحصول الطهارة به ثم بعد حصول الطهارة كان شرط الصلوة موجودا
في حق كل واحد كما لا يخفى لانه المسح يوم الغسلين ثم اعلم ان اصحابنا الثقات
تركوا اصولهم المذكورة هنا وعلسوا في باب الرجعة فمقتضية طهارة الميتيم
هنا ضرورة فذلك لم يجوز امامة للمتوضين وجعلها طهارة مطلقة في باب
الرجعة حتى ان المعتدة في الحصة الثالثة اذا انقطع دهرها واداءها في العترة
فتمت ينقطع الرجعة بخبر الميتيم غير انه يصح كما اذا اغتسلت بها جعلها طهارة
مطلقة هنا حيث جواز امامة للمتوضين وضرورية من حيث عدم انقطاع
الرجعة بخبر الميتيم فيكون في هذا مناقضة فها وجه ذلك قلنا الاصل المذكور في
موضع اذا ترك موضع آخر باعتبار اقصه ذلك الموضع اياه لا يكون مناقضة
بل على ما لا دليل في كل موضع على ما يقتضيه فيقول طهارة الميتيم مقتضية للاطلاق
والضرورة انما تكون مطلقة فلانها ليست بموقوفة بخلاف طهارة المسح
وتثبت بها ما يثبت بالطهارة بالماء من استباحة الصلوة ومسح الصحف
وسجدة التلاوة وانما تكون ضرورة فلانها في الحقيقة لم يثبت وتطهير ولا فرغ
الحدث حقيقة حتى اذا وجد الماء كان محدثا بالحدث انما هو ما وصح
هذا فعدا احتيازا لكل واحد منهما ما لا دليل له في الخبرين في موضعين
جانب الاحتياط لانه مما يخاف من الاحتياط حتى انما لو اغتسلت
وتركت المصنعة والاستسقاء ينقطع الرجعة عند محمد خلا لاجل يوسف

احتياط الشبهة اختلاف العلماء فانهم من قول المصنفين والاستئناف
 في الاغتسال سنة فكان الاحتياط في قطع الرجعة فلما كان الاحتياط اصلا
 عند كان الاحتياط في مسيلنا القول بعدم جواز اعادة التوضي بالميتيم
 والاحتياط فيه اما ان يمتد بموتني او يصح منفردا حتى يكون صلوة بالوضوء
 من كل وجه يخرج من بعد الصلاة اجماعا وكذا في فضل الرجعة لما تمت
 ليس له ان يجمعها لان الحكم بالرجعة مما يؤخذ فيه بالاحتياط اجماعا حتى انما لو
 انشئت وتبعت لمع من يذنب فيقطع الرجعة احتياطاً ولم يحل لها ادا بالصلوة
 وما يحل لها بالصلوة بالميتيم فاني ان يقطع الرجعة وكما لو انشئت بسور الحار
 يقطع الرجعة اجماعاً احتياطاً ولم يحل لها ادا بالصلوة فلما كان العمل بالاحتياط
 اصلاً عند وهو متخذ في الموضوعين لكن اختلف سبب الاحتياط في الموضوعين
 فلا يشترط فيه لانه اصله واحد غير متوض و هو العمل بالاحتياط والاحتياط
 صورة التاقتن باختلاف طوع الاحتياط في الموضوعين واما الاحتياط
 فيشترط واحد فيهما فلا يشترط في التاقتن واما التوضي فاشترط ايجاب الاحتياط
 في حق الصلوة وما يلحقها فيما سواه فانه الشارع انما اشترط له حكم الطهارة المطلقة
 في حق الصلوة بكونه في حق الصلاة بغير شرط كمن اجمع اصحابنا التاقتن في حق
 الاسلام ثم اوردوا العبادة بالاسلم فلو على ميتة كما لو توضا ثم ارتد ثم اسلم
 لانه الصلوة لو رددت في حق الصلوة خصوصاً وقد تابت ما قاله بحديث
 عمر بن العاص في حق الصلوة على ما ذكرناه ولكن هو في الحقيقة متوضي وليس
 بطهارة حقيقة فعلمنا بحقيقة فيما سوا الصلوة على ما ذكرناه حتى لم يكن طهارة في حق
 انقطاع الرجعة ما لم يثبت بموتيه وهو الصلوة به مسكوك اذا صحت ميتة ميت
 فرائد المأمومين الماء ولم يرد الامام فصول الامام مائة و صلوة من رآه فاشهد
 عندنا خلافاً لابي يوسف وزفر ولا يخفى من المسئلة على اصل محمد لانه عند الميتيم
 لا يؤثم المتوضين ولو كان الامام ميتاً فحدثت فاستخلف متوضينهم وحدث
 الامام الاول الماء فحدثت صلواته لانه صار كواحد من القوم ولو كان الاول
 متوضياً فاستخلف ميتاً فرائد الخليفة الماء فحدثت صلواته و صلوة القوم
 و صلوة الامام الاول لانه هو الامام الا انه ويصلي القائم خلف القاعد
 يعني اذا كان الامام قاعداً كعب وسجد فاضرب من يصلي قاعداً كعب وسجد فانه

يجوز

يجوز عندهما وقال محمد لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن احدكم حتى يجالس
 الناس خلف المجلس فانما اقتدر المجلس بالمجلس جازاً جامعاً فقلنا
 ان المراد به لا يؤمن جالس قائماً ولا في هذا القدر غير المعذور بالمعذور ولا في
 لانه صلوة الفرض جالس لا يجوز الا عند العجز فلا يصح الامامة فيه بالعلم بميتيم
 على اقتداء الراعي الساجد بالمومي والعارض بالاممي والكاتب بالعارض والخطيب
 بصاحب المذبح ولما انما آخر صلوة صلوات الله صلى الله عليه وسلم بالصحابه كان قائماً فاعداً قوم
 فائتموه وذلك انهم لما ضعف في مرضه قال مروا ابابكر يصلي بالناس
 فقالت عائشة لحفصة فقلت لابي ابابكر رجل سيف اذا وقف في مكانه
 فلو احدث غيره فقالت له ذلك فربن فقال انن صوابات يوسف
 مروا ابابكر يصلي بالناس معناه انن في النظر على ما ترونه وكثرة الجاهل من
 ما ترونه وتكلم اليه فلما افتتح ابوبكر الصلوة وجن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خفاً فخرج منها ورجع على الفضل ورجلاه مقلان الارض حتى دخل المسجد
 فسمع ابوبكر حته فتأخر وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم وجلس يصلي وابوبكر يصلي
 والناس يصلون بصلوة ابوبكر يعني ان ابابكر يسبح تكبير النبي صلى الله عليه وسلم وتكبيره والناس
 يكبرون بتكبيره بركه وهذا آخر فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه وكان ناسخاً لما كان
 قبله والجواب عن غلقه بالخبر قلنا معنى قوله لا يؤمن احدكم حتى يجالس
 يؤخر جالس مجلس هو فاد على القيام ونحن هكذا يقول وكان النبي صلى الله عليه وسلم
 مخصوصاً بهذا لئلا يروى الزهر عن انس انه رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط من فمه
 فحضره شقة الايسر وقيل الايسر فلم يخرج اباناً فدخل عليه اصحابه فوجدوه جالساً
 فاعداً فاستخروا الصلوة خلفه قايماً فقامت رايهم انه اقعدوا فلما فرغ من صلواته
 قال انما جعل الامام اماماً ليقوم به فلا تخلفوا عليه فاذا اصبح قايماً فصلوا قايماً
 واذا اصبح قاعداً فصلوا قاعداً ولا يؤمن احدكم حتى يجالس ارجاس هو
 على القيام كما فعلته انا فانه كنت مخصوصاً بذلك وفي الغلة ولا يصح اتم
 الاخذ للقيام اذا كانت حدوده كرا كعب يعني بحيث ان اذا تدبره
 قال ركبتيه كذا في النوازل وقيل يجوز والاول اصح ووجه الدلالة ذكر التمر في
 انه على الاختلاف في اقتداء القائم بالقاعد وبالقائ والقاعد لا يجوز عند
 محمد اقتداء القائم بالقاعد والفعل والفرض في ذلك سواء ولا يجوز اقتداء

لا يملك نفسه

المفترض بالمتنفل لانه لا يقتضيه البناء ووصف الغرضية معدوم في حق الامام
فلا يتحقق البناء على المعدوم قال بعض المشايخ قولهم لا يصح للمفترض خفض
المتنفل في جميع افعال الصلوة اما في جزء من اجزاها يصح كما ذكر محمد في اصل
قيمته ادركت الامام بعد ركوعه فسبق الامام المحدث فاستخلف به الموقوف
فانه باق بالسجدين ويكون له نكلاً حتى انه يعيد بها ولم يخلفه فمضى ومع هذا
صح الاقتداء وكذا اقتداء المتنفل بالمفترض في الركعتين الاخريتين فان
القراءة للمتنفل فرض وللمقترن نفل ومع هذا جاز وعامة المشايخ قالوا
لا يجوز اقتداء المفترض بالمتنفل في نبي من افعال الصلوة اصلاً واحكاماً
عن ثابته المسكينين اما الاولي فقالوا بان السجدين ليسا بنفل في حق الخليفة
بل هما فرض لوجود حدة الفرض فانما وجد انه اذا لم يأت بها يفصل
ويؤاخذ بالخليفة في مقام الاول ولو كان الاول في مكانه كانت السجدة
فرضا في حق الخليفة واما المسئلة الثانية فقالوا اصل صلوته المقترن
اخذت حكم الفرض بسبب الاقتداء ولهذا الزم قضاء ما لم يدرك مع الامام
من الشفع الاول وكذا لو اقتدر الصلوة على نفسه بركعة قضاء اربع
ركعات واذا اخذت صلوته المقترن حكم الفرض كانت القراءة نكلاً في
حقه كما في حق الامام وكان هذا اقتداء المتنفل بالمتنفل في حق القراءة كذا في
الهداية وعند الشافعي رجع بجواز اقتداء المفترض بالمتنفل واجتبه ما روي
معاذ انما يصح مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يصلي في قوته في نبي سلم وكان في
مع النبي صلى الله عليه وسلم مع قوته قلنا لا يوزن انما يصح مع النبي صلى الله عليه وسلم في نبي سلم
منه سنة القراءة ثم ياتي فيصلي بهم الفرض ويجوز اقتداء المتنفل بالمفترض
لانه بناء الضعيف على القوي بخلاف المفترض بالمتنفل لانه بناء القوي على الضعيف
فلا يجوز فان قيل اذا جاز من صلوته المتنفل خفض المفترض في القراءة فرض على
المقترن في الاخريتين لانه القراءة فرض في جميع ركعات النفل وهي على الامام
نفل فكيف فيه اقتداء المفترض بالمتنفل قلنا لا اقتدر به لم يسبق عليه قراءة لا فرضية
ولا نافذة وكذا العدة للمتنفل في الشفع الاول يصير نفلاً لما صار نفلاً اربعاً
بحكم الاقتداء ولا يجوز اقتداء من يصلي فرضاً بمن يصلي فرضاً آخر لانه لا اقتداء
شركة وموافقة فلا بد من الاتحاد وسواء تغاير الاسماء او وصفة كصلى

طهر المس خلف من يصلي طهر اليوم فانه لا يجوز واذالم يجزئ صلته هل يصير راعاً
في صلوته نفسه قال في النهاية وفي كل موضع لا يجوز الاقتداء به من يقترن
ذكرهم من الرجل المرأة والقارر بالامني والآخر من الركع ابجد بكون
والصحيح بالمعدور والكاسي بالعربان هل يكون راعاً في صلوته نفسه
فيه روايتان في رواية لا يصير راعاً حتى لو ضحك فتمتعة لا ينقص وضوءه
وهو قول محمد وفي رواية يصير راعاً وهو قولهما قال في الذخيرة والعصم
انه يصير راعاً ثم يقدر وفي الفتاوى رواية عدم الشروع الصحيح وفائدة
في وجوب القضاء اذا كان نكلاً وعلى هذا الخلاف اقتداء النابغ بالبعث
والمحدث والمحدث قال المجتهد اذا اختلف الفرض فقات احد هما
الطهر والآخر العصر او فات احد هما طهر يومه والآخر عصر فاقترنا
بالآخر فصلوة الامام تامة وصلوة من اقتدر به يكون نكلاً هكذا ذكر في كتاب
الاذان وفي الزبادات والمواد لا يكون نكلاً وقال في باب الحدث
لو انه اقرأ اقتدت برجل بنيت العصر والامام سحر الطهر ونور اماناً وحادة
لا ينف عليه ولو كانت داخله في صلوته النكول كانت ينف عليه فقبل
في المسئلة روايتان وقيل في الاذان قولهما وما ذكر في الزبادات
قول محمد وروى عن الفرج بن كثير انه قال دخلت المدينة ولم اكن صليبت الطهر
فوجدت الناس في الصلوة فطسنت انهم يصلون الطهر فدخلت فمقم
ونويت الطهر فلما فرغوا علمت انهم كانوا في العصر فمقت وصليبت
الطهر ثم صليبت العصر ثم خرجت فوجدت اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
متوافرين فاجبرتهم بما فعلت فاستصوموا ذلك واروا به فانفعل
جماع الصحابة على ما قلنا وفي الفتاوى واذا اقتدر بامام في الوتر والامام غلبه
ابا يوسف ومحمد في انه سنة والمقترن بقلة ابا حنيفة في انه واجب صحيح اقتداء
لانه الصلوة واحد قال وهذا يظهر من صحة ركعتين من العصر فترتبت الشمس
فجاءت انما واقتدر به في الاخريتين يجوز وانما كان هذا قضاء للمقترن لانه
الصلوة واحد ولو افسد نكلاً دخل فيه ثم اقتدر برجل يصلي نافلاً لم يجز
لانه لما افسده وجب عليه قضاءه فكان واجباً فلا يصح فيه الاقتداء بالمتنفل
ابداً ويصلي المتنفل خلف المتنفل اذا استقر نكلاً بهما في القوة حتى انه يفتل

المرء يوجب خلف الصلوة او خلف من قبله فانه لا يجوز ان لا يجوز واذا اقتدر
التأخير بالنذر لا يجوز الا ان ينذر صلوة ثم يقول الاخر من علي ان اصلي تلك
المندورة فانه لا يجزى بها بالآخر جاز قال في العيون لو ان رجلا قال لصديقه
اصلي ركعتين تطوعا قال اخر من علي ان اصلي ركعتين تطوعا فاقدر احدكما
بصاحبه قال ابو حنيفة لا يجوز صلوة المقتدر من النذر وهكذا قال حماد بن ابي
وقال ابو يوسف في الامامي بخبره ولو شتر كان نافلا ثم افترقا وقدر
احدهما بصاحبه حال القضاء جاز ويصلي المقتدر خلف المقتدر من الامامي فيه
بناء الضعيف على القوي فانه ولو اقتدر المسلم بالكافر في صلاة لا يجوز
لانه الكافر لا صلوة له والاقفاد بمنزلة لا صلوة له باطل ومن شرط ركعتي
الاقفاد ان لا يكون المقتدر عند الاقفاة متقدما على امامه لقوله صلى الله عليه
مع الامام من تقدمه ومنها ان يكون المقتدر اماما والامام موقفا او كان بين الامام
والمقتدر حاجب يمنع الاقفاة الا ان يكون الحاجب قصيرا امعذر الدرع واليد
واما اذا كان اكثر من ذلك فانه كان فيه باب مفتوح او نقيب لو اراد ان
يصلي الى الامام لكنه ذلك ولا يشترط عليه حال الامام صح الاقفاة وان
كان عليه باب معلق او كان فيه نقيب صغير لو اراد الوصول الى الامام
لا يمكنه لانه لا يشترط عليه حال امامه قال الحلواني اذا لم يشترط عليه حال امامه
صح اقفاؤه ولو كان لا يمكنه الوصول اليه وانما يشترط عليه حال امامه لم يصح
الاقفاة ولو قام الامام على سطح المسجد والقوم في المسجد ان كان السطح
باب في المسجد ولا يشترط عليهم حال الامام صح الاقفاة وانما لم يكن لا يشترط
عليهم حال الامام صح الاقفاة وانما قام على سطح داره وهي متصلة بالمسجد
لا يصح اقفاؤه وانما كان لا يشترط عليه حال الامام ولو كان في المسجد من غير
ان كان صغيرا لا يمنع الاقفاة وانما كان كبيرا يمنع وانما كان في الصحراء ان كان بينه
وبين اماما اقل من ثلثة اذ صح الاقفاة والافلا وانما كان بين الامام والمقتدر
طريق ان كان ضيقا لا يمر فيه العجوة او الوتر لا يمنع الاقفاة وانما كان واسعا
بمرقبه ذلك من غير الصلوة خارج المسجد امامه هو في المسجد كانت غير متصلة
لا يجوز اقفاؤه من هو خارج المسجد بالامام الذي في المسجد ولو اقتدر بالامام في
اقص المسجد والامام في الحجاب جاز لانه المسجد وانما اتسع حكم بقعة وجاز

بخلاف

بخلاف الصحراء فانه انما كان يصلي فيها وحده فوضع سجوده كالسجدة وكذا كانت
على يمينه وبساره وحلقه حتى لو قيل له ان احث وانصرف ليقضاه ثم
يقين انه لم يحدث ان لم يجاوز موضع سجوده فانه يبنى على صلوة وانما جاوز
موضع سجوده لم يجز له البناء وهذا اذا لم يكن بين يديه بناء ولا بستره اما
اذا كان فانه اذا تجاوزته بطلت ولو كان جماعة يصليون في الصحراء فانه انما
آخر الصفوف له حكم المسجد حتى لو طعن ان احث فانصرف ليقضاه ثم
يقين انه لم يحدث ان لم يجاوز الصفوف جاز له البناء وانما جاوزها
لم يجز له البناء ولو كان بين الامام والقوم فرجة وهم في الصحراء ان كانت
فرا الصفين فصاعدا لا يجوز اقفاؤهم ويصلي المقتدر في الصحراء انما يجزى
امامه ستره ومقدار ما ذراع فصاعدا لقوله صلى الله عليه احثكم اذا صلى في الصحراء
ان يكون امامه مثل مؤخره الرجل يقال مؤخره بضم الميم وكسر الحاء وهي الخشبة
العريضة التي يجاوز راس الركب وتشد بالخطاطة ولا بأس ان يصلي
الامام في مكانه ارفع من مكان الامام ولا يشترط للامام ان يكون ارفع وفي
الحال انما اذا كان وحده اما اذا كان بعض القوم معه فلا يكره وانما ظاهر
الرواية لم ينقل بين الامام والمقتدر فانه يبنى ان يكون مقام احدهما ارفع من مكان
صاحبه وهذا اذا كان لغير عذر اما لعذر فلا يكره لضيق المكان ولم يبين في
ظاهر الرواية قدر الارتفاع الذي يكره وذكر الطحاوي انه معتد بالقامة وفي الفتاوى
يكره ان يكون الامام في مكان اعلى من القوم وعلى العكس لا يكره قال عليه عاتة
الشافعي والارتفاع المكره معتد بقامة الوسطاء وفي الكافي كره ان يصلي
الامام على مكان وهم اسفل منه او يكونوا امامه على مكان والامام اسفل منهم
ولا يشترط للامام ان يصلي ارفع منهم بما يجاوز القامة ولا بأس ان يكون ارفع منهم
مما دونه ولو كان بين الامام والمقتدر صف من الناس يمنع صحته الاقفاة
لان الصف من الناس بمنزلة الحاجب الذي ليس له فرجة ولا يمنع صحته الاقفاة
كذا يذهب وفي البدائع ولو كان على سطح كجانب المسجد متصل به ليس بينهما طريق
فاقتدر صح اقفاؤه ومنه اقتدر امامه ثم علم انه على غير طهارة اعا والصلوة
لعله صلى الله عليه وسلم قوما ثم ظهر ان كانا محذرا او جينا اعا وصلوته واما العلم
بذلك من وجهين اما بشهادة العدو ولا يشهدون ان احث ثم صلى فانه

الصلوة تنفسه. والثاني انه يجزى الامام بذلك عن نفسه. **باب** قال صلى
 بكثرت وانما حدث وقيل قوله انه كان عدلا وان لم يكن عدلا لا يعقل الا ان يجزى
 الاعادة. ولو صلى الرجل على من انما حدث او جنب ثم تبين انه على طهارة
 لا يجزى صلواته ونحوه عليه الكفو. **باب** ما بالعلم بعد الاقامة. فانه لو علم انه
 امام محدث قبل الاقامة لا يجوز الاقامة. **باب** في الفناء ولو ان رجلا اقام
 قوما شرا ثم قال كنت محسوبا يجوز صلواتهم ويضرب ضربا وجيعا
 ويجزى على الاسلام. **باب** قال كنت محسوبا او على نوب نجاسة فعليهم ان
 يصعد قوته ويعيدوا الصلوة لانه اخبرهم بخبرهم. **باب** في امور الدين. وخبر الواحد
 في امور الدين حجة يجب العمل بها الا ان يكون ما يحتاج لا يصيد. **باب** في الجاهل
 الفاسق الذي لا يبالي بما يقول ويفعل. **باب** في الجاهل هو الذي يمسك بالسب
 حسنا ويظوف في السكك وينظر الى امر النساء. **باب** في منظره اليه ام لا
 ولو اراد المقتدر على نوب الامام نجاسة ما نوبه جواز صلواته ودوامه امام
 لا يجوز صلواته ولو كان على العكس يجوز صلواته. **باب** في من يفتي للامام انه لا يقول
 الصلوة بعد العذر المسنون. **باب** في راء معاذ اصبغ يقوم فاطال عليهم السلام
 فشكوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال الراور فخارته في موعظه استند في ذلك
 الموعظة. قال افناء انت يا معاذ فاهما ثلثا من انت من السماء والارض
 والشمس وضحاها. **باب** في راء قال له انما يكون فانا اقرأ باسم ربك الماعلى
 وهل انك حديث الغاشية. **باب** في راء قال صلى بهم صلوة فضعفهم فافهم
 المريض والكبير وذو الحاجة وذكر في المصباح انه معاذ اصبغ يقوم صلواته
 فانفتحها بسورة البقرة فانحرف رجل منهم فتكلم ثم صلى وحده فقال معاذ
 انه منافق فذهب الرجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله انما قوم فعل
 ما يدبنا وسقي بنواصينا. **باب** في معاذ اصبغ بالبارحة فتخوشت فزعم انه منافق
 فقال صلى الله عليه وسلم فاهما ثلثا من انت من السماء والارض والشمس وضحاها. **باب** في راء
 اسم ربك الماعلى ونحوهما. **باب** في راء ما صليت خلف احدكم واخف
 مما صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم. **باب** في راء صلى قرا بالمعروفين في صلوة
 الفجر فلما فرغ قالوا ابو جنت يا رسول الله قال سمعت بكاء صبي فخشيت
 على الله ففعل على ان الامام ينبغي له ان يبرأ الى حال قومه ويكره للثاء ان يصليتين

الى من الغاشية

اصبغ

واحد من جماعة بغير رجال لا يجزى عن ارتكاب محرم وهو قيام الامامة وسقط
 او بقدمته. **باب** في التقديم زبادة الكشف. **باب** في الوسط ترك مقام الامام
 وذلك كل حرام اما زبادة الكشف فلهذا لا يجزى ولا يجزى من يرتفعن الامام فلهذا
 واما ترك مقام الامامة فلهذا ترك السنة من كل وجه لانه لم يعين رسول الله صلى
 ولا احد من اصحابه في ذلك الغرض والنوافل والتراويج في كراهية صليتين
 جماعة واما في صلوة الجماعة فذكر في النهاية انه لا يكره لمن ان يصلي بها جماعة
 ويقتل الامامة وسقطت. **باب** في قيل من اين وقعت المارقة بين صلوة
 الجماعة وبين سائر الصلوات قبل لانه الجماعة في كل صلاة سنة
 وفي التراويج سنة ايضا ولا يوصلن الى اقامة هذه السنة الا بالارتكاب
 المكروه وكان ترك السنة اولى من ارتكاب المكروه والبدعة فاما صلوة
 الجماعة فمؤقتة وقيام الامامة وسقطت مكروه فحصل بين شيئين بين
 ترك الغرض وترك ارتكاب المكروه وبين اقامة الغرض مع ارتكاب
 المكروه وكان اقامة الغرض مع ارتكاب المكروه اولى فاذا اردنا ان
 يصليتين جماعة وقفت الامامة وسقطت وبقي ما وسقطت لا يردول
 الكراهية لكن هو اقل كراهية من التقديم فانه قلت تعارضت بينا كراهية
 زبادة الكشف في التقديم وترك مقام الامام فلم رجحت زبادة الكشف
 قلت لانه الاحتمار في الكشف فرض والاحتمار في ترك مقام الامامة
 والغرض اقوى من السنة فانه صليتين جماعة صليتين بلا اذن ولا اقامة ولا
 تقديم اما منتهن عليهن جازت صلواتهن ولم يفد لاجتماع شرائط
 الجواز وقولنا وسقطت هو باسكان السن ولا يجوز فتحها والاسهل فيه
 انه كل موضع صلح فيه فهو وسطا بالكون ويكون وسطا طرفا كقولك جلست
 وسط القوم اربعهم وكل موضع لا يصلح فيه فهو وسطا بترك السن
 ويكون وسطا سماءا طرفا كقولك جلست وسط الدار ولو ان قوما عدا
 اراوا الصلوة فالأفضل ان يصليوا وحدها ففقدوا بالاياء ويتابع بعضهم
 عن بعض في لا يقع بصر بعضهم على غيرة بعض فانه صلوات الجماعة وقفت الامام
 وسقطت كالتاء وصلواتهم جماعة مكروهية لانه الجماعة سنة ففهم لا يسلو
 اليها الا بالارتكاب ما هو حرام وترك ما هو سنة اولى من ارتكاب ما هو

في من يفتي

الكل صلوته واحدة فلا يفسد فاما قلت لو صار بالقيام الى الشفع الثاني في صلاة
صلوة واحده لما امر بالعود بل يؤمر بها قلت انها امرنا بالعود ما لم يبق في السجدة
لا يشبه الظاهر وجه حتى ان الف وفي آخره يسر الى اوله من ترك الفقرة
ويغادره من وجه حتى ان الف وفي آخره يسر الى اوله من ترك الفقرة
بالغير وبالظن لا بد **فصل في قدر القراءة** الكلام في القراءة في السجدة
يتم في ثلاث مواضع احدها في بيان فرضية اصل القراءة في السجدة في بيان
محل القراءة المفروضة والثاني في بيان فرضية اصل القراءة في السجدة في بيان
القراءة فرض في الصلوات كلها اذا كان اماما او منفردا واما المقدرة
فلا قراءة عليه عندنا ثم المفروض هو اصل القراءة عندنا من غير تعيين فاما قراءة
الفاخرة والسورة عينان في الاولين فليست بفرضية ولكنها واجبة على ما تقدم
في بيان واجبات الصلوة واما بيان محل القراءة المفروضة فمحلها الركعتان
الاوليان عينان في الصلوة الرباعية هو الصحيح من مذهب اصحابنا كما في البدائع
وقبل محلهما منها ركعتان غير عينين والله في هذا القدر واثبت في الأصل
الى القول الاول قال فان ترك القراءة في الاولين قضت في الاخرين
فقد جعل القراءة في الاخرين قضاء عن الاولين **قلت** انه محلهما الاولان بنقلنا
قال في الهداية ومروا في الف في الاولين السورة ولم يقرأ الفاتحة لم
يقض الفاتحة في الاخرين وانه في الفاتحة ولم يقرأ عليها فقرأ في الاخرين
السورة والفاتحة وجهر بالكل وهذا عندنا وقال ابو يوسف لا يقضى في احد
منهما لانه الواجب اذا قاست عزمه وقته لا يقضى الا بالليل ولا بالليل من الاخيرين
في الاخرين قراءة سورة مشروعة والفاتحة لم يشرع الاخرة واحده فقامنا
لا ان حلف ولان قد اتى من القراءة ما يجوز به الصلوة وفي النهاية لا يقضى
واحد منها عند ابو يوسف اما الفاتحة فلا تلاها لم يشرع الاخرة واما السورة
فلا تلاها سنة في الاولين وما كانت سنة في وقتها كانت بدعة في غير
وقتها فلا يقضى ولها في هو المعروف بين الوجهين ان قراءة الفاتحة شرعت
على وجه يفتح بها القراءة في غير تلاها السورة فلو قضت في الاخرين
ترتب الفاتحة على السورة وهذا خلاف الموضوع بخلاف ما اذا تركت
السورة لانه امكن فقضاها على الوجه المشروع ثم ذكر هنا ما يدل على الوجوب

وهو قوله في الاخرين السورة والفاتحة وذكر في الأصل بلفظه الاحتياط
فقال يجب ان يقرأ في الاخرين السورة والفاتحة لانهما لو كانت
مؤخرة فغير موصولة بالفاتحة فلم يكن مراعاة موضوعهما من كل وجه ويجوز
بهما جميعا هو الصحيح **قلت** الجمع بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة شنيع
وبغير النفل وهو الفاتحة اولى لانه النفل قابل للتغيير الا ان من شيع
في النفل حلف امام يصلي الظاهر في ركعتين يلزمه اربع وكذا لو اقتدر
في المغرب صلى اربعاً لانه النفل في الثلاث غير مشروع واما جهر بالفاتحة
ومسندتها للاختلاف في الاخرين **قلت** ان قراءة تلا في الاخرين سنة وسورة
واجبة لكونها قضا فكذا مراعاة صفة الواجب اولى فاذا جهر بالسورة
جهر بالفاتحة تبعاً لهما حتى لا يختلف صفة القراءة في قيام واحد وان ثبت
قلت يجزى بها بقا للسورة وان كان لا يجزى بها قضاء فكم من شيعي ثبت بقا
ولا يثبت قضاء كسج الشرب والطريق وغيره في حنيفة ومحمد لا يجزى بها جميعاً
تعليلاً للفاتحة وسبقها وكونها محلهما ومنهم من قال يجزى بالسورة خاصة
وهي رواية عم ابن حنيفة لانه في الفاتحة مؤد فمراعى صفة اديها وفي السورة
فما من فجزى بها كالاداد فلا يكون بعد اجامع بين الجهر والمخافة في ركعة تعد
لان القضا يلحق بمحل الاداء واما بيان قدر القراءة فالكلام فيه في ثلاثة
مواضع احدها في بيان القدر المفروض الذي يتعلق به اصل الجواز مع الكراهية
والثاني في بيان القدر الذي يخرج به عن حد الكراهية والثالث في بيان القدر
المستحب وقد ذكر المصنف رحمه الله هذه المواضع الثلاثة فقال اعلم ان القراءة
لها ثلاث مرات مرتبة الاولى مرتبة الجواز مع الكراهية والمرتبة الثانية مرتبة
الجواز بغير الكراهية والمرتبة الثالثة مرتبة التفضل اما مرتبة الجواز ارادني
ما يخرج من القراءة في الصلوة مع الكراهية ان يقرأ اية قصيرة سواء كانت
الاية كلمة واحده مثل قوله تعالى وما من امة الا وله آية من كتابه لم يشرط في مثل
قوله تعالى ما من امة الا وله آية من كتابه من كان في احد من مثل من كان
المشايخ والاصحاب ان لا يجوز وفي نسخ قوائم الدين الاسعاف اختلف المشايخ
على قول ابن حنيفة رحمه الله في جواز الصلوة بالآية القصيرة اذا كانت كلمة واحدة
او حرفاً واحداً اما اذا كانت مشتملة على كلمتين لم يشرط في مثل قوله تعالى

الامام وجسمه على رأسه لانه قد تغير وقع في السطح بسبب القدر ونفسه من باسك
لو انتم في الامام في الظاهر بعد الصلاة وترك الامام الصلاة في ركعتين فانه يجوز صلاة المقتدى
لانه وقع بالتغير بسبب القدر. وعندنا ان دخل مع الامام اثم اربع لان مخالفة الامام اهل
من مخالفة السنة وفي جعلها اربعاً مخالفة للامام ثم اذا اقتدى بالامام في المغرب فليس
المقتدى اربعاً وتعد الامام على رأسه لانه وقام الى الركعة وتابعه المقتدى فسدت
صلاته واما اذا سجد الامام على الركعة على رأسه لانه وقام الى الركعة وصلى الركعة وصلى الركعة
جاءت صلاته وفي الركعة اذا صلى الركعة من المغرب ثم انقضى وقتها وقطع النفل اولى وان
مع الامام لانه لو فهم اليها اخرى كان مودياً اكثر مما ففاته الجماعة فقطع النفل اولى وان
سجد في الركعة الثانية معنى عليها فافترغ لا يدخل مع الامام لانه لا يجوز ان يصلي مع غيره
وسمى وهذا لا يجوز لانه دخول في بعض صلاة الامام دون بعض او ثلثا وبعضها لانه
ليلا يكون مستقلاً بوتر وذلك ايضا لا يجوز لانه التزم القعود في ثلثة النفل وذلك
مكروه فلم يبق الا ان لا يدخل فان جازل فدخل معه فان الامام اذا سلم لا يسلم معه
يقوم فباتي بركعة حتى لا يكون مستقلاً بثلاث واما العصر فان كان قد صلى منها ركعة
واقامت فتم اليها اخرى وسلم وان كان قد سجد في الثانية معنى عليها فافترغ لا
يدخل مع الامام كركعة النفل بعد ما ومن ادرك ركعة من الظهر مع الامام ولم يدرك
الثلاث فانه لم يصل الظهر في جماعة وقال محمد قد ادرك فضل الجماعة لان من ادرك
الشيء فقد ادركه فصار جزاء ثواب الجماعة لكنه لم يصلها بالجماعة حقيقة ومحمد الجنب
في بمسنة اذا خلف لا يدرك الجماعة ولا يجنب في بمسنة اذا خلف لا يصل في الظاهر
هذا الكلام صاحب الحديث قال في النهاية انه لم يصل الظهر في جماعة بل انه ادرك الجماعة
وقام بركعة لو خلف فقال ان جئنا الامام الظهر فبعدى حر فادرك معه ركعة لم يجنب
لان شرط حشنة ان يصلي الظهر مع الامام وهو صلى ثلثاً وحده وليس بوق فيا يقتضي كالمقتدى
وان فاته ركعة مع الامام وصلى ثلثاً معه فعلى ظاهر الجواب لا يجنب لانه لم يصل النفل
معه وقال الشرحي يكون خاتماً لانه صلى اكثر من الامام ولذا حكم الكل ولو قال
عبد خزان ادرك الظهر مع الامام حشنة وان ادركه فعودا في القعدة الاخرة في
اخر القعدة لان مدرك البعض سجد ركعة وحال في الركعة لانه اذا ادرك
ركعة من الظهر مع الامام فانه لم يصل الظهر بجماعة في قولهم جميعاً ويكون مدرك فضل الجماعة
في قولهم جميعاً ويكون مدرك فضل الجماعة في قولهم جميعاً لان من ادرك اخر الشئ فقد

نقد ادركه فصار جزاء ثواب الجماعة لكنه لم يصلها بالجماعة وان ادرك ثلثاً مع الامام في الظاهر
مع الامام وفي قولهم جميعاً بالثلاث وانما حشنة بالركعة مع ان قولهم جميعاً بالثلاث
قوله حشنة لان عند مدرك الجماعة في السنة لا يكون مدركاً للجمعة حتى انه يجتمع اربعاً فلو فهم
انه لا يكون مدركاً فضل الجماعة ففاته صاحب الحديث بالركعة لانه هذا الوجه يكون حشنة باقياً
ادرك الامام في الركعة في السنة مدركاً للفضل بالجماعة وانما يصل اربعاً اثنى عشر ركعة
في كل ركعة الحمد وسورة ويقعد في الثانية اختياراً وقدره في بن مسعود ادرك الامام في السنة
فقال الحمد قد ادركت الصلاة ومن انتهى الى الامام في صلاة الفجر وهو لم يصل ركعة في الظهر
حشنة ان تقوته ركعة ويدرك الاخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد او كان هناك
موضع مدرك وان لم يكن يصلها في المسجد بعد الصلوة فان لم يجد موضعاً يصلها في
الصلوة وانما ادرك اربعة يصلها في الصلاة للصلوة فافترغ منها ودخل مع الامام لانه
اكثر من ركعتين وان حشنة نوت الركعتين جميعاً ودخل مع الامام لان ثواب
الجماعة في العظم والوقية بالركعة الزم قال صلى الله عليه وسلم تارك الجماعة ملعون في
الركعة الثانية والركعة الثالثة وفي قاضي حان عن ابي جعفر انه اذا حشنة ان يقوته الركعتان
ويدرك الامام في السنة فانه يصل السنة عند ابي حنيفة وابي يوسف لان ادرك
السنة كما ادرك الركعة اربعة ففاته في السنة في ان يشرع في السنة ثم يقطعها ويدخل مع
الامام حتى يركع بالشروع فيمكن من القضاء وفي المصنفات رجل جاء الى الامام في صلاة
الفجر وخاف انه لو دخل في السنة يقوته الفجر بالجماعة قال جازله ان يدخل في صلاة الامام
ويترك السنة ويقضيها بعد ما طلع الشمس عند محمد وان اراد ان يقضيها قبل طلوع
الشمس فليجئ ان يشرع في السنة ثم يقف على نفسه ثم يشرع في صلاة الامام
فاذا فرغ الامام من الركعة قبل طلوع الشمس ولا يركع لان باقاً او لا يصلي
وبناء عليه ويصير كمن شرع في السجدة ثم اقف على نفسه ثم قضاه في هذا الوقت وذلك
لا يركع كذا يصنع ومن المشايخ من قال في هذه الحجة نوع خطا لان فيها ارباباً و
العمل والله تعالى يقول ولا تطعوا الاكم والاحسان يقال يشرع في السنة ويكبر لها
ثم يكبر مرة ثانية للركعة فيخرج بهذه الكسيرة من السنة ويصير شراً في الركعة
ولا يصير شراً للعمل بل يصير شراً عن عمل الى عمل وهو كمن كبر للظهر في وقت العصر
على حين انه لم يصل الظهر ثم ذكر انه صلى الظهر في وقتها كبر ثانياً من غير سلام ولا تكبير
الندحول في العصر فانه يصير شراً في العصر خارجاً عن الظاهر كذا ايضا وهذا ليس بالقوي

لا يوجب الشروع لا يكون في الركعة الواجب بالانذار والتمذير لا يوجب في الركعة الواجب
 ان ينسحب وانما ينسحب في الركعة الواجب بالانذار والتمذير لا يوجب في الركعة الواجب
 نوت الكل في نوت البعض لا يمكن ان يكون في الوقت بعد الفرض هو الصحيح وعند البعض
 لا يقضي في ركعتين بركعة واحدة في ركعتين قال ابو يوسف يقدم
 الركعتين وهو قول في حنيفة وقال محمد يقدم الاربع والافقوى على قول محمد في الوجز
 الاصح انها تقضي قبل الركعتين وفي التواتر قال ابو حنيفة وابو يوسف يبدأ بالركعتين
 وقال محمد يبدأ بالاربع ثم عندهما ينوي القضاة وعند ابى حنيفة لا ينوي القضاة فانما
 قضاة من يكون سنة فائدة ابى حنيفة لا وعندهما نعم وفي المصنف اختلاف في الذي يقضي
 هل يكون انقلابا او سنة فمضى قول من يقول بغيره يقول بغيره يقول بغيره يقول بغيره
 قول من يقول انها سنة يقضيها قبل الركعتين لان كل واحد منهما سنة الا ان احدهما
 فائنة والاخرى فائنة فببدا بالفاينة كما في الفرائض ومن انتهى الى الامام في ركوعه
 فكبيرة وقوف حتى رفع الامام راسه لا يصير مدركا خلافا لفرسوا من من الركوع اوله وكذا
 اذا انخط لم يرفع حتى رفع الامام راسه قبل ان يركع ثم ركع فانه لا يصير مدركا لركعة اخرى
 انه لو انتهى الى الامام وهو قائم وكبر ولم يركع مع الامام حتى رفع راسه لا يصير مدركا لركعة
 الركعة وجه قول زفر انه ادركه قبله حكم القيام وتعدا فلما ياتي بكبير الركعة في الركوع
 ولما جرت في ركعة انه كبر وركع عند باب المسجد ثم ركب ركعا حتى لم يبق بالصفوف
 فقال صلى الله عليه وسلم زادك حرصا ولا تعد ولو ركع المعتدي قبل اداءه فادركه الامام
 فيه جاز وقال زفر لا يجزيه لان ما الى به قبل الامام بغيره فانه لا يثبت عليه ولما انما
 يثبت ركعة في جزء واحد وقد وجد في النهاية اذا دخل الرجل المسجد والامام ركع قال
 بعض شيوخنا ينبغي له ان يكبر ويركع ثم يكبش حتى يهتق بالصف كى لا يفوته الركعة ولا
 يشتبه على انه لا يكبر كي لا يحتاج الى المشي في الصلاة فمن اختار القول الاول قال
 معنى قوله عليه السلام لا يكره الا بعد الاخير المخرج الى هذه الحالة ومن اختار الثاني قال
 لا تعد الى شرف الصنع وهو التكبير قبل الاتصال بالصف والمشي في الركوع وانما
 لم يجره بالعادة لان ذلك وقت كان العمل في الصلاة بها حاتم ان ادرك الامام في
 في الركوع وهو يعلم انه اذا اشتغل بالانذار لا يفوته الركوع التي بانتهاء وان كان يقوته
 الركوع اذا اشتغل بالانذار قال بعضهم في بانتهاء لان الركوع يقوته الى خلف والقضاة
 والاشياء اذ انكره نقوته اصلا لانه لا يقضي والفوت الى خلف اهون وقال بعضهم ترك

الاشياء

انما يوجب الركوع وان كان يقضي سنة بجماعة لقوته وتقبله الجماعة كذا في تفسيره الشفاء
 ومن دخل سجدة دون فيها كبره ان يركع حتى يقضي فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يركع من
 المسجد بعد الصلاة الا ما فاق او رجل من الجماعة بركعة او ركعة اما اذا كان سجدة فله ان
 انه لا يركع قبل الصلاة وان لم يكن سجدة فلا شك انه لا يركع قبل الصلاة ان كان
 قد صلى في سجدة فله ان يركع البضا لا يركع وان لم يكونا سجدة وان حرج لبعضهم في سجدة
 وانما ينسب ان لا يركع الا ان يكون اماما او مؤذنا معروف الناس في سجدة فله ان يركع في سجدة
 فائنة بجماعة في سجدة فائنة ان في سجدة اخرى بجماعة فحين وقد اذ لم يركع
 المسجد اما اذا كان قد دخل بعضه فله ان يركع البضا فله ان يركع البضا فله ان يركع البضا
 يتنكر طلب الجماعة والنجى ربه بجماعة وسجدة ولو دخل سجدة وكان قد صلى في وقت
 مؤذون هذا المسجد وكان في الظاهر والعشاق فله ان يركع البضا فله ان يركع البضا فله ان يركع البضا
 ان اذا اخذ المؤذن في الاقامة فانه يدخل معهم لان القفل بعد ما يباح وان كانت العاصرو
 المغرب او الفجر حرج وان اخذ فيها كبره فله ان يركع البضا فله ان يركع البضا فله ان يركع البضا
 بالسجدة بركعة فله ان يركع البضا فله ان يركع البضا فله ان يركع البضا فله ان يركع البضا
 من السجدة في غير وان الصلاة وقيل في زماننا لا بأس بالانذار ولا يفتح الا في وقت
 الصلاة لان العلة في هذا الزمان لا بأس بالانذار ولا يفتح الا في وقت الصلاة
 اذا غار ربان الوقوف كالعصر والمغرب والعشاء والافق وبعد العشاء وبعين وكذا
 بعد الفجر يفتق الى الزوال ولا بأس بنقش المسجد بالمحيط والمغرة والزنج وما لا بأس
 وتزيينه بالاسراج ان لا لا يوجر عليه ولا يات به يفعل وقيل هو قربة او فعل من ان نفسه
 اما او فعل من الوقف فله ان يركع البضا فله ان يركع البضا فله ان يركع البضا فله ان يركع البضا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان سقفه من جريد النخل وكان يكف من المطر حتى كان
 النبي صلى الله عليه وسلم يسجد في ما وطعن ولا يبعث الوالد بن عبد الملك ابين
 الف متقال ليزيد بها مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر بن عبد العزيز
 ان كبري اخرج الى هذا الحال وانما عندنا فلا بأس بركعة لان العباس اول من
 زين المسجد بالحرام وعمر زاده في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وزينه في خلقه
 ولان في تزيينه رغبة للناس في المحلوس فيه لا تنظر الصلاة وذلك حسن
 ولان الله تعالى حثنا على عماره المساجد فقال انما يوجب جد الله من آمن
 بانه واليوم الآخر ولان الكعبة من حرفة بما والذهب والفضة مستورة بالديار

مسألتي بعض الحكماء
 المتعلقة بالسجدة

لا تفصل صلة ويثبت ويحكي عن ان عروانه قال النعمان في القراءة ليفصل الصلوة لا النعمان
 ليس بكلام الله وشي من النعمان عن عروانه وعيسى آدم ربه بفسب آدم وزرع الرب
 فقال ليفصل صلته هذا العهد ذلك وذكر القسبي انهم قرا ولا يجوز ان يكون
 ان العزة قد جعلها بفتح ان ان كان متقدما كقرا وان كان غير متقدما سدت صلته لا غير
 المعنى كان البقي كمنه ان العزة قد قال صاحب القاموس وقد اعيد لان ان بالفتح قد
 يكون بمعنى لان فيكون فناء ولا يجوز ان يكون فاء لان العزة قد فاد كان في بعضها
 لم يفر وان بعد ذلك ولا تفصل صلته اذا كان حذو في السراج او ما في الخط
 في الحرف اذا لم يتغير بها المعنى لا تفصل النون لغيره او لغيره اياها بالتأني بالفتحة والوقار
 ان الله بري من المشركين ورسوله كبره تمام تفصل وتصل لا تفصل وتصل على القسبي ولو قرأ
 بفتح الباء بفتح السين الدال ويخفيف العين لا تفصل النون لغيره وفي قاتنجا تفصل
 نوع آخر في الالف وهو الذي لا يفصل على الكلام بعض الحروف قال في الذخيرة لو قرأ
 مكان الزاد اللام فقرأ الجيم مكان الزجيم او قرأ مكملات مكان رب وما
 اشبه ذلك ولا يبطأ وعلا انه على غير ذلك فانه امكنه ان يتجدد كلف الالف في الكلام
 فانه لا يترك قراءتها وان كان فيها تبدل وان كان في اباء ليس فيها تلك الحروف
 فقرأ مع ذلك الالف التي فيها تلك الحروف على يجوز صلته ذكر في بعض نسخ زلزلة
 القاري ان فيه اختلاف المتأخر والصحيح انه لا يجوز صلته لانه يكلم بكلام الله مع قدرته
 على ان لا يتكلم ويشيخ اوجب فساد الصلوة وذكر في بعض النسخ القياس ان لا يجوز
 صلته والآخر يجوز وبالقياس ناخذه وان كان لا يجز اباء ليس فيها تلك
 الحروف قال بعض المشايخ لا يسكت ولا يقرأ ولو قرأ ليفصل صلته وقال بعضهم
 ولا يسكت ولو سكت ليفصل صلته قال هذا الشهيد والآخر لا يفصل في جسد نون
 المسبل ان هذا الرجل ان كان يجتهد انما بالنسب والطراف التمار في تصحيح نون
 الحروف ولا يفصل على تصحيحها فصلته جائزة لانه عاجز وان ترك جسد فصلته قد
 لانه قار وان ترك جوده في بعض عمره لا يسجد ان يتركه في باقي عمره ولو ترك تفصل
 صلته ان ان يكون الله حركته في تصحيحه وانما يشكك عنده لان ما كان خلقه فالعبد
 لا يفصل على تغييره نوع آخر في ذكر حروف مكان حروف وفي وصف حرف كلف الى
 حرف كلمة اخرى وتقدم حرف على حرف اذا ذكر حرفا مكان حرف ان كان لا
 يخرج الكلمة بغير البديل من الفاظ القرآن لا يفصل صلته وان كان لا يجوز ان يكون

ان تجد في القرآن ما يشبه
 فيها تلك الحروف

مع حروف البديل في القرآن فان كان مع موافقة في المعنى لا تفصل صلته عند اختلافها
 لا في يوسف وان كان من مخالفة في المعنى والقياس لا تفصل صلته وهو قول عامة
 المشايخ واختار بعضهم مخالفتها وقالوا لا يفصل ولقد عرفت في حق النون خصوصاً
 وشيخ هذا في اللال نظر في الحروف المتعارفة في المخرج اما في الحروف المتعارفة في المخرج
 وقد تغير المعنى كقوان لغيره وبشبهه مكان تبرئة بالناء ليفصل صلته ولا يجوز ان يكون
 في جسد حرف بل ان الكلمة مع حروف البديل اذا كان لا يوجد في القرآن ولا في غيره من
 واحد او بينهما قرب المخرج يجوز بديل احد الحرفين عن الآخر لا يفصل صلته عند بعض المشايخ
 وعليه الفتوى فعلى هذا لو قرأ فاما البتيم فاما كهمر باكان لا تفصل صلته على اختيار بعض
 المشايخ لان جملة العرب يبدلون الكاف عو الفاف وقرجها واحد وفي النسخ لو قرأ
 غير الغضوب والفاكين بالفاء تفصل بالقياس عند محمد بن المازهرى والى مطيع بن
 حفص الكبيبة لانه في الف القوان لفظاً ومعنى وفي الآخر لا تفصل وهو قول محمد بن كثر
 لان عند قرب المخرج للناس فيه يبدل حروفهم وقيل بضم نون فخذ بالسنة وهو قول
 الى الصلوب وفي قاتنجا وبرجحة ولو قال ولا الفاكين بالفاء غير الغضوب بالفاء
 او بالندال او بالندال قال ابو مطيع تفصل صلته وما بعد كثر من المشايخ لان الفاء
 غير القاء فصار كانه قراء حرفاً آخر وقال محمد بن كثر جازت صلته مكان الحروف
 والبدوى وشايبته بن الحرفين قال صاحب المصنفات يعني في حق الفقهاء وغيره عرف
 الفرق بقول ابن مطيع رج باعادة الصلوة وتغير في حق النون يقول محمد بن سلمة اخبار
 لا حيا طاني موضعته وبالرحمة في موضعها وفي السراج المخرج اذا احتاد القاري فاقبل
 حرفا مكان حرف نظر في بينهما قرب في المخرج او كانا من مخرج واحد لا تفصل صلته
 اذا قرأ فاما كهمر واما اذا قرأ مكان الضاد والاولى على العكس تفصل صلته وعكبه كثر
 العلماء وغير محمد بن سلمة لا يفصل لان الجيم لا يميزون ذلك ولو قرأ قبل اعوذ برب
 بالندال لا يفصل ولو قرأ انا ما اضطررتم بالطاء او بالندال تفصل ولو قرأ فاعلم
 بالندال لا يفصل ولو قرأ الشيطان بالندال لا يفصل ولو قال في الشهادة اللهم سل
 علي محمد لا يفصل ولو قال السبلين مكان الصالحين فسدت لان السبلين يكونان
 السبل وقال محمد بن الفضل لا يفصل لان السبلين الصالحين يكونان معناه كجاء
 او الغاني فيكونان الصالحين كذا في القاموس وروى في كلامه اذا وصل حروف كلمة حرف
 كلمة اخرى كقوان فاما كهمر واما كهمر واما كهمر واما كهمر واما كهمر

وفيه الذي ذكره فمقدمة المفسرين بالتفصيل لا يستقيم لانه الصلوة متحدة وانه اختلف الاعتقاد فحققت
لانه حقيقة لا يجب عليه عقابا والعرضية فيه فاستويا وكفى العلة العجيبة اما نقضه في القراءات فانه يخرج
بما في الصلاة فلا يجوز التدايه لاجل ذلك. وليقت في الثانية في الركعة الثانية
بعد القراءة قبل الركوع. والقنوت واجب على الصحيح حتى يجب بتركه ساهبا بسجود
وقد روى مقدار سون الانشقاق والبروج وقال الثاني في القنوت بعد الركوع عارفي انه
صلى الله عليه وسلم قننت في آخر الوتر وهو بعد الركوع ولنا ان حذينا وابن مسعود وابن عباس
رووا ان النبي صلى الله عليه وسلم قننت قبل الركوع ولانه ذكر ابي عثمان في قوله قبل الركوع
لكبير العبد وما رواه في القنوت في آخر الوتر قلنا ما زاد على نصف الشئ فهو اخره
في جميع السنة وبه قال الامام احمد وقال مالك والساجي يقننت في النصف الاخير
في رمضان لان عمر رضي الله عنه لم يأتيا بالقنوت في النصف الاخير في رمضان قلنا
المراد بالقنوت طول القيام لان القنوت في الوتر والاقوال صلعم لم يبين علماء
القنوت اجعلها في وترك من غير فصل واذا اراد ان يقننت بتركه برفع يديه هذا في سنة
يرسلها قننت اما الكبير فلان الحالة قد اختلفت في حقيقة القراءة في شتمها
فانه قننت الكبيرت شرعت عند اختلاف الحال في حيث لا فعل كالقنن والرفع
لا في حيث الاقوال وهو يقين خلاف صلاة العبد لان تركه مخصوصه منها بالترجيح
للكبير عند الانتقال من دعاء الافتتاح الى قراءة القرآن وانما اختلف لكان من التناهي
قراءة القرآن قبل شروع رفع اليدين في هذه الحالة بمكروه وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يرفع
اليدين في السجود وادرك منها القنوت ورفع اليدين بشرع في الصلوة بدون
الكبير كما في كبيرة الافتتاح وكبيرت العبد والمعنى في ان الكبير مع رفع اليدين اعلام
للمعذورين في الهم والاعمال فاذا ذكرنا في كبيرة الافتتاح وذلك المعنى موجود بعض
لما ان الاستماع والاضطراب واجب عند القراءة وليس لواجب حالة الدعاء
فان المعقدي يدعوا ايضا كما يدعوا الامام ولا يحصل ذلك الكبير لعلام المعنى كما شرع
لعلام الهم رفع اليدين بخلاف دعاء الافتتاح فان قدر معام يقننت فلا يحتاج
الى زيادة الاعلام يعني لما انتقل من الدعاء الى القراءة فانه قننت قوله صلعم لا يرفع اليدين
في السجود موطن يقنن في الخضر رفع اليدين على يديه تسعة فسبق ما رواه كما يجب عن محمد بن
لانه ذكر حرمة الرفع عما تم استثنى منه هذه التسعة فبقى ما رواه كما حثي ان اضحانا
استندوا به على حرمة الرفع اليدين عند الركوع ثم علمت لانه على خلاف هذا فانه لم يفرق

لم يسمع في مواطن الاذعية فكما وان لم يكن سمع المواطن بقية فوجهه كجواب ذكر الامم ابو
 عاصم السمرقندي ان اواب الدعاء عشرة حتى قال انما انت منها ان يدعوا مستقبل القبلة ويرفع
 يديه بحسب برى بياض الطلح قال النبي صلى الله عليه وسلم ان ركعتم في ركعة من غير ان تدعوا
 بوجه ان يردوا ما مضى او كذا ذلك فذكر ركن الاسلام محمد بن ابي بكر النخعي في فضل سنن الدعاء بعد ذكر
 خمسة شرط فقال يبدأ بالدعاء والتفكير ويرفع يديه الى السكينة ويجعل يمينه على جبهته
 وفي اليسرى على باب الكتف عني ابو يوسف ان شاور مع يديه في الدعاء وان شاور
 باصبعه لا يرفع اليد عند الدعاء سنة والكسوف سبع الموضع السبعة فعمل ان يرفع اليد في
 غير تلك الموضع جائزة ثم وجه ما ذكر في الحديث من ان الخضار على وجه النسيان السنة التي
 سنة الهدي او اما الكسوف على جبهته في الدعاء سنة لا انه لم يكن في الموضع السبعة كما لم يكن
 منها كما بين انزوايد والصدقة مغلطة لغير ما هو في الزوايد لانه بناء على السنة والوفاء قوله لم
 يرسلها احتياطي في ذلك بل يرسل يديه حاله القنوت او بعد قال الكرخي والحجازي يرسلها وقال
 ابو بكر الكافي يعنه وهو قول ابي حنيفة وخمسة والقنوت اللهم انما نستعفيك ابي ابي
 نطلب منك العون على الخلق ونترك العصية ونستغفرك ابي نطلب المغفرة لذنوب
 ونستعفيك نطلب الحرة ونؤمن بك ونوكل عليك ونسئ من الشدة وموالمح
 عليك الخيرة انفسا به على المصدر كله نشكرك قال في المختار نشكره لفته في شكره
 وفي دعاء القنوت نشكرك كما يجري على السنة العامة ليس من ثبت في الرواية اصلا
 ولا ما كبرك الكفر بغير الشكر وقولكم كبر فانا على حذف الحذف ابي كبرت لفته
 ونكح ملحق ونطرح مؤخر من غيرك بعصيتك وبما فعلت الفعالة وما نتخا
 ونترك توجهنا الى الله انهم اياك نعبد ولكل قسطا من شجرة واليك نسئ ابي سبرج
 في النبي ونحفظه نعمل لك بطاعتك فمكح ومولاسر في الحمد من رجوع منك
 ونسئ عذابتك ان عذابتك بالكفر ملحق ابي لاحق وقيل المراء ملحق كما كبر بغيرهم وهذا وجه
 المستأنف الذي عنده الشعب القراء ملحق بكبرياء وبروي القبح كما وكسر الصغ
 اللهم ابدنا في من هديت وعافنا من عافيت وتولانا من توليت وبارك لنا
 فيما اعطيت وقنارنا من ما قضيت انك تقضي ولا يعصى عليك انت نحن بالاحسان
 والنعمة ولا يهن عليك انت الغني ونحن الفقراء اليك اذ لا نذل من واليت ولا يعز من
 عافيت ببارك وتعالى ملك الحمد على قضيت وهديت تستغفر اللهم ربنا ونسئ
 اليك من اعطيتك النبي الذي به من اننا رجيت وفي الضلالة هديت وعلى الحمد رب

العلم والرحم وانت خير الراحمين ولا ينبغي ان يقتصر على الدعاء كما توروا اللهم انما نستعينك في الدعاء
فيمر بهدريت كسلا يتوكل على العوام انه فرض ولكن اذا انى بالدعاء كما تور في بعض الاوقات فمعه
في بعضها فهو حسن وفي بعضها ليس في الغنوت دعاء موقوف بكذا ذكر في كتاب
الصلوة وقال بعضنا نحن ليس في دعاء موقوف بعد قوله اللهم انما نستعينك وقالوا الغنوت
بالدعاء وبذلك برز في القلب واذا دعا في به جاز بعد ان يكون غير مشبه بكلام الله تعالى وقال
بعضهم انما يكتفى في الدعاء موقوف لان الدعاء بما يكون جازيا فمما لا يقع به الصلوة
بما لا يقع فيه الصلوة فان كان الدعاء بما يجزى الغنوت ويكون ذلك بعد الدعاء دون الصلاة
اي دون سجدة القراءة في الصلوة والقوم يتابعونه اي الامام في القراءة اي قراءة الغنوت
ويكون قراءة القوم دون قراءة الامام وان كان منفردا فهو جائز ان شاء الله تعالى
وان شاء خافت واختار الحنفية انهم انما الغنوت من سجدة او يجازي قالوا انها في الغنوت
فيه الاختفاء لانه دعاء ومن شئت الا دعاء ولا شك في المنفردة بما كانت في الاماكن
او ما فقد خلت فيه المشايخ فان بعضهم يابن في البعد في الغنوت والوجه في كل
ونهم من قال بغيره لان له شبهة بالصلاة وفي المبسوط لا يجزى فيه الاختفاء في حق الامام
والقوم لقوله تعالى الله عليه وسلم خير الدعاء الطمأنينة والي يوسف ان الامام يجزى والقوم
يؤمنون على قياس الدعاء خارج الصلوة وفي الجند اذا كانا ما يجزى ويكون ذلك الجهر
دون الجهر بالقراءة في الصلوة والمؤمن بالجهر ان شاء الله تعالى خافت وفيه التوضيح
اختار المصنف وقيل ان كان الغالب في القوم انهم لا يعلمون دعاء الغنوت جهر
ليعلموا ولا خافت وقيل انهم اختلفوا على ان في به المقتدر انهم لا يعلمون يوسف في
وعند محمد سكت ولو جاز وقول في يوسف الصحيح وقيل ان القوم يتابعونه اي قوله ان
عذابتكم بكنهه لم يمتحن في الدعاء الامام بعد ذلك ما به القوم وقراءه وعذبتكم يوسف
وعند محمد يؤمنون ولا يقرؤنه وفي القضاة اذا اتمت الامام قننت الامام مع ذلك الامام
يقننت محاشية فيمكن المقتدر ان يقننت معه وان كان لا يجزى الغنوت اي الدعاء في
الوتر بغيره ثمان مرات فل يحول احد وثلاث مرات اللهم اغفر لنا وللمؤمنين وللمؤمنات
قال في الذخيرة الغنوت في الوتر مؤلفا دعاء وهو القيام وقيل من لا يعرف الغنوت يقول
بارب ثمان مرات وقيل يقول اللهم اغفر لي ثمان مرات وهو اختيار الفقهاء البصير
واختار بعضهم ان يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة الى عذاب القدر وبقراءه في كل ركعة
من الوتر فاحية الكتاب والتميز اما عندنا فكلها لانه نعلم ان يجب القراءة في

بقره

جميعه واما على قول ابي حنيفة فانه يعلم ان يكون انما يكون رجب جهة الغنوتية بل ان شئت
فكان الاختيار فيه وجوب القراءة في كل ولا يقرؤنه سورة معينة لان الغنوت على الدعاء
يقننت ان يقننه بعض الناس واجب فان قراءه ما وردت به السنة اجابا كان سنا
ولا يوجب عليه فقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعة الاولى وسبع
ركعت الا على وفي الثانية النفاحة وقيل ما يقرأ في الركعة الثانية النفاحة وقيل ما يقرأ في
فروع لو كان الامام في الوتر قبل ان يقرأ في الغنوت فانه يتابع الامام في كل ركعة
ولا يقننت كذا في الفتاوى ولو كان رجلا فانه لا يقرأ في الغنوت فانه يقننت فيها
كما في حالة الامام في المساجد ولو كان في الركعة الثانية فانه لا يقننت فيها
عند ابي حنيفة احتاجا وان شك في الثانية او الثالثة في الوتر يقننت مرتين
وفي الذخيرة اذا قننت في الاولى فانه ساجدا لم يقننت في الثانية لانه لا يترك في
الصلوة والمسبوق يقننت مع الامام ولا يقننت بعد ذلك فيما يقننت في الغنوت في كل
من الصلوات الا في الوتر وقال الشافعي يقننت في الغنوت في كل ركعة في الغنوت
عندنا في غير بقية فان قننت بقية فلا بأس كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قننت فيها
شبهه بدعوى على رطل وذكوان وتبينان ثم تركه كذا في المسبوق والغنوت في الغنوت
وروي عن الطحاوي انه قال انك تسلف اختلفوا في الغنوت فانه ثبت الغنوت في كل
الركعات منهم من نقاه ولم يقل احد منهم بالغنوت في جميع الصلوات الا الشافعي فانه ثبت
بجاءه على الجميع والشافعي خلف من يقننت بعد الركعة ما بعده وكذا لو قننت في ركعة
الوتر وقبل السلام وكذا من يرى زيادة ركعة بعد ركعة من ركعاته او جهته او جهته قبل
استدلال صاحبنا على جواز اتمته بغيره فانه في المذهب قال صاحبنا الصلوة خلف
الامام شافعي جازية اذا كان يتباطى في موضع الخلاف وعقب الله بعقدهم لا يقتدوا بالشافعي
المذهب انما يجوز ان لا يوجد منه ما بعد صلاة المقتدى فاذا وجد فلا يجوز ان يقتدوا
كما اذا لم يتوضأ غير المقتدى والحجامة ووجه خارج الخش فغيره السبيلين وكما اذا حال
يكلمه الشك في اليقين بان قال انما مؤمن الشك والله وكما اذا كان متوضئا للغيرين
وكما اذا كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الراس من الركوع وكما اذا لم يغسل يديه من المني
اولم يفرقه وكما اذا اخوف على القبلة الى الباب وكما اذا صلى الوتر ثمانا بغيره
او اقتصر على ركعة اولم يصل الوتر اصلا وكما اذا سجد في الصلوة ثم لم يتوضأ وكما اذا
صلى فرض الوقت مرة ثم اتم القوم فيه وكما اذا لم يبرأ من الترتيب في الغنوت وكما اذا لم يبرأ

ربيع راسه فخذ حذو شمسك في جوارته ووطا لانتها به انما في فضاء البكر
الانتها به وقال المتري انما لم يعلم به الكسبا منه يقين يجوز الانتها به واما اذا كانت
ولم يتوضأ او شرب بعد جوده الكسبا التي ذكرنا فالحق لا يجوز الانتها به هذا الذي ذكرناه
بالوصف والذي ذكرناه الرجوع الى زعم المقدي والقي الذي يرجع الى زعم الامام فتقول
شاهدا ما لا يتفق في مسألة واحدة وتس فكره ولم يتوضأ ثم اقتدى به فاكثرت شيئا ما لا يجوز في
الحنابلة والى لا يجوز قول المحدث والى انيس لما ان زعم الامام ان مسأله ليست بصلاته
الانتها به جسد بناد الموجود على المحدث في زعم الامام وهو الامل فلا يجوز الانتها به في
الانتها به ولو اقتدى رجل فنت في مسألة الجرح قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا ياتيه
المقدي في القنوت ثم عذبهما اذا لم يتابعه يقف قائما يتابعه فيما يجب من التبع
والتقيام وقيل يفقد تحققة الحجعة لان التاكيد شريك التلويح وقال ابو يوسف
رحمه الله يتابعه لا تتبع الامام وهو مجتهد فيه وعلى هذا اذا كبر الامام في الجنازة فغدا
لا يتابعه في النكاح اذا لم يتابعه قال بعضهم يسكت كي لا يصير مخالفا لما فيه من مشقة
السلام وقال بعضهم يسلم قبله لان الامام تسلم بعده فليتظروا وان تسلموا تسلمت
ولو نكح في الركوع انه لم يقف فانه لا يعود الى القيام في قراءة الفاتحة والسورة في
القنوت فركعتي في الركوع انه لم يقف فانه لا يعود ويمنع من الرواية التي هي في
ابي حنيفة وعنه رواية اخرى انه يعود ويسجد لسهو في التوجع سواء عاد او لم يعد
وقد اختلف ما اذا ترك القراءة فانه يعود ويقراء ما لم يقف في الركعة بالسجود فافادته
فانه لا يعود وفي الركعة اذا انسى القنوت ثم ركع ثم ذكر مضى على ركوعه ولا يرجع راسه
للقنوت لان بين السنة في حكمها الفصل حال القيام فاذا ركع فانت موضع التوكل
اذا فانت لم تقض هذا اذا ذكر في الركوع انه لم يقف اما اذا ذكر بعد رفع راسه
فانه يمضي في صلاته ولا يعود ويسجد لسهو ولو تذكر في الركوع او بعد ما رفع راسه من
الركوع قبل ان يسجد لم يقراء الفاتحة مع اسمها وخبرنا قال من ذكر في قراءة السورة
والقنوت وركع فذكر في الركوع او بعد ما رفع راسه من الركوع قبل ان يسجد انسى
قراءة الفاتحة فانه يعود الى القيام ويقراء الفاتحة ويعيد السورة ويعيد
القنوت ويعيد الركوع ويسجد لسهو في هذه المسألة لان قراءة الفاتحة واجبة
وفي السراج التوكل ولو لم يعد الركوع افرأه لانه حصل بعد القراءة والترتيب في الفاتحة
ليس بشرط وقال من لم يجز به وكذا اذا انسى السورة وقراء الفاتحة وقت ركع

لم يقرأ

ثم تذكر في الركوع او بعد ما رفع راسه من الركوع قبل ان يسجد انه لم يقراء السورة فانه لا يعود
ويقرأ بها اي يقراء السورة ويعيد القنوت والركوع وكذلك الوقت في الركعة
الانتها به ونسب القراءة الصلحا حتى ركع ثم تذكر فانه يرفع راسه ويقراء الفاتحة والركعة
ويعيد القنوت والركوع ويسجد لسهو في هذه المسائل الثلاثة مسألة ما اذا
ترك القنوت ومسألة ما اذا ترك الفاتحة ومسألة ما اذا ترك السورة
هذا اذا ترك القنوت او الفاتحة او السورة ساهيا وان كان تركها عادلا ثم
ولا يسجد عليه والوتر واجب عند ابي حنيفة ومن دون الفرض وفوق السنة
وعند صاحب السنة متوكدة لظهور انما لا تن في غير جرت انه لا يكفر جاحده ولا
يؤذن له وقت القراءة في الركعة الثالثة سنة وروى يوسف بن خالد السخري
انه لو جرح حتى لم يركع ساهيا او عادلا يجب قضاؤه وان طالت المدة وانه
لا يؤدى على اراحته فمغفر عذر وانه لا يجوز التأخير والوتر ولو كان سنة لما اجتمع
الى هذه التعليل وروى حماد بن زيد عن ابي حنيفة انه فرض وهو قول زفر
واخبره صاحب المنظومة حيث قال والوتر فرض مبري بركه في غيره فساد
فرض خبره هو تقدم في قول الفصل التيسر على وجوبه في السنة ويحجب قضاؤه
بالاجماع وانما لم يكفر جاحده لان وجوبه يست بالسنة اي بركه الواحد وانما لم يؤذن
له لانه يؤدى في وقت العشاء فاكفى باذنه واقامته فان قبل فالتسلي على الله
عليه وسلم علم الامام في الصلاة في اليوم والليله خمس صلوات فقال هل على
غيره من قال لا انما ان تطلع وفي القرآن ما يدل ذلك ايضا قال الله تعالى
والصلوة الوسطى ومن يتحقق الوسطى الا اذا كانت حسا فاجوبه وجوبه قبل
وجه وجوبه قوله صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلاة الى صلواتكم فاضاف الزيادة
الى الله تعالى الى نفسه والسنن نقضت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك
الزيادة انما تحقق اذا كانت من جنس المزمع عليه لا يقال زاد في ثمنه اذا وجب
مزيدا ولا يقال زاد على الجبة اذا باع والمزيد عليه واجب فكذلك الزيادة ثم قال
صلى الله عليه وسلم اذا وصي الوتر على سبيل التبرع ففي هذا دليل على انه كان موقفا
عندهم وزيادة التبرع زيادة قصد لزيادة العمل وهو الوجوب وانما كان
موقفا لان الفضل الوقت للوتر وقت السجدة وكبره اداء الف في ذلك الوقت
اشد الكراهة ولو كان الوتر تبعا للعبادة سنة لم يركن العشاء كان وقته

المستحب وقت العشاء وانما قلنا يقضي لانه لا خلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه في انه
يقضي بعد زوال الوقت ولان عمر رضي الله عنه لما امر بصلاته انما ذكره روى القدر
اعداد ركعاتها بعد الزوال فليس يربط بين ركعة الا بالوتر الا ان وجوب
الوتر ليس واجب بل هو من غير وجوب علم البصير فلهذا الخطت رتبة ركعة الوتر
فلا يسمى فرضا مطلقا اما الفرض المطلق فالصلوات الخمس وكل ركعة منهن
اجماع المسلمين على ان الوتر واجب فان قيل الا جماع كالتكاتب كيف جازده قلنا
اجماع ثبت بالاحاد فهو كالجزء الصحيح ثبت به الحكم ولا يكفر جازده فابو حنيفة الحق
الوتر بالقرآن ايضا وصحها الكفاية بالسنن ونظيره ثمة خلاف بين ابي حنيفة
وصاحبيه في صلاة العجر فما اذا افتتح صلاة العجر وصلاها وهو ذكر الله لم يوتر
لا يجوز صلاة العجر في صلاة العجر فانه عند ابي حنيفة رحمه الله اذا كان في
الوقت سعة اما اذا ضاقت الوقت بحيث لا يبلغ الا العجر فانه يسقط
الترتيب وعند صاحبيه يجوز اي صلاة العجر صحيحة ويقضي الوتر بعد ذلك ونظيره
ثمة الخلاف ايضا في مسئلة ثمانية وهي ما اذا صلى الوتر على طلق انه صلى في
ثم يتبين انه لم يصل العشاء او انه صلاها بغير طهارة فعنده بعيد العشاء فانه
وعنده ما بعد العشاء والوتر ركعتان صلى ركعتي العشاء على طلق انه صلى العشاء
ثم يتبين انه صلى العشاء او صلاها بغير طهارة فانه يصلي العشاء ويعيد
ركعتي العشاء والله اعلم قال الله تعالى ان يجعلن منقطعين من
خلقهم متناهيين بجزمة صابرين على بلاية شكرين لنعلم انهم يفضلونهم
انه الختان المنان الحميد المبدى المعبد **فصل** في الترتيب اي بصلاته
الغائية والوقفية ويلقنه الفقهاء بابا بصلاته القوابل اي بصلاته
القوابل والقوابل جمع فائنة لما فرغ من بيان احكام الاداء وما يتعلق
به وهو الكسب شرع في ذكره القضا وهو خلفه اذا الاداء عبارة عن تسليم نفس
الواجب والقضا عبارة عن تسليم نفس الواجب والتسليم مثل الواجب انما
يكون عند العجز عن تسليم نفسه كما في المضمونات فمقتضى العبادات فكان
القضا خلفا فكذا كان ذكره بعد ذكر الكسب والاداء يجوز بلفظ القضا
اجمعا وفي القضا بلفظ الاداء خلاف والصحيح انه يجوز وانما قالوا القضا
القوابل ولم يقولوا القضا والمترركات لان القضا من حال المسلم لا من

الصلاة

الصلاة عند ابي حنيفة بنحوه بانها تغفله او نوم وسبيل كما قال عليه السلام من نام عن
صلاة او نسيها او تركها في العمد كذا كانت انا ان المسلم لا يكون غافا في ترك الصلاة
نظرا الى اسلامه وانما ذكره القوابل بلفظ الجمع وفي الوتر في الجمع بابا بصلاته بلفظ
الواحد لان الجمع لا يجب في المتركة واحدة والقضا عندنا فرض مبتدأ لا يجب
بمقتضى الامر الاول فكل من امر بعبادة في وقت فتركها في ذلك الوقت
لم يذره القضا بمقتضى الامر وانما يذكره بدليل آخر وذلك لان في العبادات ما
يقوت بصلوات وقته ولا يجوز قضاها كصلاته لجمعة والجمعة وركعتيها يوم
قضاها كصلوات الخمس وصوم رمضان وحر المكلفين من الامور القضا
عندنا فلهذا الفعل في الوقت في بعض العبادات مثل الحائض اذا تركت الصلاة في وقت
حيضا وكذا النكاح ولو كان يجب بمقتضى الامر الاول لما اختلف ذلك
الكل ثمة اي في وجوب الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة
او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها لا وقت لها الا ذلك
روى الشيخان عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها
لا كفارة لها الا ذلك ثم الصلاة المذكورة ولم يسم من نسي صلاة او نام عنها فكيف
ان يصلها اذا ذكرها ومنه قوله تعالى ثم الصلاة المذكورة اي الصلاة لانه اذا
ذكر الصلاة فلهذا ذكر الله ليطابق قوله صلى الله عليه وسلم فليصلها اذا ذكرها اي
اذا ذكر الصلاة يعني ثم الصلاة اذا ذكرها فان كنت ناسيا او ناما فانك
معه وروى عن النبي من النوم ونزل عنك الشيا والذكر في قوله لذكرى اي لا وقت
ذكرى وقوله في الحديث من نام عن صلاة او نسيها الحكم غير مقصور على النوم والنسيان
عن اربعة اشياء على حسن العبادة والظن بالخير وقوله صلى الله عليه وسلم
من دخل مع الامام في الصلاة فترك ركعة عليه صلاة قبلها مضى به فانه ثم
صلى تلك الركعة فذكره روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال من نسي ركعة فذكرها الا وهو مع الامام فادركها فادركها فادركها فادركها
نسئله بعد الصلاة التي صلاها مع الامام قال البيهقي الصحيح انه يتوقف
على ابن عمر وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فاته اربع صلوات الظهر والعصر
والعشاء والعشاء يومه فذكره فقضاها على الترتيب والاولا امره بالاول
فادرك ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر ثم اقام فصلى المغرب ثم اقام فصلى

است رده التردى وقت في قال الشيخ يحيى الدين عبد القادر في الغاية قوله انما
منها ما يكون في حلقه الكتب والعيان الوقت الاخره لم تقسم على الله عليه وسلم
اعلم ان مراعاة الترتيب في الصلاة بين الفوايت وفرض الوقت شرط في
الثبت في مستحب وانما يسقط الترتيب باحد جان ثلثة ايام بالنسبة
والصيق الوقت لانه اذا صار في الوقت لم يرد وقت التذكروا وقتا لثانية
تقدم الغاية جاز لان الترتيب عن تقدمها المعنى في غيره وهو موطن الوقتية
القول بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا يجوز
لانه اذا قبل وقتا الترتيب بحدوث وهو قوله فليصلها اذا ذكرنا فان ذلك
وقتها قال ابن حجر الى عوف في شربه اذا كان الوقت لا يتسع للغاية والوقتية
بداء بالوقتية واخر الغاية لانه لو بداء بالغاية لكانت الوقتية مبنية
فانتهت وانما بداء بالوقتية كانت احدهما فانية لكانت احدهما وقتية اولي
من ان يصلها فانيستين فلوصل الوقتية اولاً والوقت يتبع لهما لم يخرج الوقتية
مضى الغاية اولاً والوقت لا يتبع لهما اجزائة الغاية ولو كانت الغايات
اكثر من واحدة والوقت لا يسع جميع المنز وكات مع الوقتية لكن يسع بعضها
مع الوقتية لا يجوز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض مع الوقتية وقبل
على قول ابن حنيفة يجوز لانه ليس يعرف الا بهذا البعض باولى من يعرف
الى ذلك البعض كذا في الفتاوى ومرفوع هذا ان يقسم بين الوقت ان
يكون التباين الوقت مقدار ما لا يسع فيه الوقتية والمزوجة جميعا واختلوا
العبارة لاسل الوقت ام للوقت المستحب في سقوط الترتيب بصيق الوقت
قال بعضهم العبارة لاصل الوقت وقال بعضهم للوقت المستحب قال الطحاوي
على قياس قولهما العبارة لاسل الوقت وعلى قياس قول محمد للوقت المستحب
بيان اذا شرع في العصر وهو ساس للظهر ثم تذكر الظهر في وقت الترتيب
بالظهر يقع العصر في وقت مكرره فعلى قول من يقول العبارة للوقت المستحب
يمضي في العصر ثم يصل الظهر بعد الغروب وفي المستحب اذا افتتح العصر في اول
وقتها وهو ساس للظهر ثم احمرت الشمس ثم ذكر الظهر مضى في العصر وهذا
يقول ثلثي ان العبارة للوقت المستحب ولو افتتح العصر في آخر وقتها لم يمتد
غابت الشمس ثم تذكر انه لم يصل الظهر فانه يتم العصر ثم يقضي الظهر ولو

تذكر

تذكر في وقت العصر انه لم يصل الظهر وهو ممكن مرادوا الظاهر قبل تغير الشمس الا ان
جميع العصر وبعضه يقع بعد التغير بلزوم الترتيب ولا يجوز له اذ بالظهر قبل الظهر وقال
ابن حنبل اذا افتتح العصر في اول الوقت وهو لا يعلم ان عليه الظهر والحال القيام
والقراءة حتى دخل وقت التكرار ثم تذكر ان عليه الظهر فله ان يمضي على صلاته ولو
افتتح العصر في حال صيق الوقت فليصل منها ركعة او ركعتين غابت الشمس قبل ان
ان لقصد العصر وفي الاصح ان يمضي فيها ثم يقضي الظهر ثم يصل المغرب وتذكر
ان عليه الظهر بعده احمرت الشمس فانه يصل العصر ولوصل الظهر لم يخرج لان ذلك
خالف الغروب ولو افتتح العصر في اول الوقت وهو ذكر ان عليه الظهر والحال
القيام والقراءة حتى دخل الوقت لم يكرره لا يجوز صلاته وعليه ان يقطع العصر ثم يفتح
العصر ثم يصل الظهر بعد الغروب ولو افتتح العصر في اول الوقت وهو لا يعلم ان
عليه الظهر والحال القيام والقراءة حتى دخل وقت التكرار ثم تذكر ان عليه الظهر فله
ان يمضي على صلاته وحاشا ان يذكر ان ذلك فليصله اذا افتتح العصر قبل تغير الشمس
فعله الترتيب وان كان لا يمكن ذلك فليصله اذا العصر وان كان يمكنه اذا
الظهر قبل التغير ويقع العصر كلها او بعضها بعد التغير بلزوم مراعاة الترتيب ولو
افتتح العصر في اول الوقت ثم تذكر ان عليه الظهر فله ان يقضي وقتا لثانية
يقسم اليها اخرى وسلم ثم يقضي الغاية ثم يقضي الوقتية وقال محمد يقطع لان الوقتية
لما قد است رقت الترتيب وعندنا الترتيب واجب في الاصل انما اذا مضى الوقتية
ثم تذكر فيها الغاية انما تبطل الوقتية وبطل الترتيب واصل الصلاة ام تبقى الوقتية
وتبطل الصلاة فلا عندنا ان تبطل الوقتية بل تنقلب نفلا وقت حجة تبطل
الترتبة لانها عقدت للفرض فاذا بطل الفرض بطلت ولها انها عقدت
لاصل الصلاة بوصف الفرض فلم يكن فرضه بطلان الوصف بطلان الاصل وقابلية
اذا افتتحه قبل ان يخرج منها ينقض وضوءه عندها وعنده لا ومعرفة ضيق
الوقت هو ان يكون الباقى من الوقت لا يسع الغاية والوقتية جميعا وفي
الغاية صيق الوقت بوقتية عند الشروع حتى لو شرع مع تذكر الغاية
والحال القيام والقراءة حتى صار في الوقت لا يجوز صلاته الا ان يقطعها ويشرع
عند صيق الوقت ولو ان مضى الجمعة تذكر ان عليه الفجر فان كان بحيث لو
قطعا واستعمل بالغير لقوته الجمعة ولا لقوته الوقت فعند الى حنيفة وبالي يوسف

يقطع الجبة ويصلي الجهر ثم يصلي الظهر وعند مجيء الجمعة لان الجمعة اولى من غيرها لا سيما
اذا كان في ليلة الجمعة والصلوة في الظهر ثم ادركت الجمعة كان فرضية الجمعة والكف كقوله
ان اوتى وقت فوتر الاوتى بمنزلة الاشتغال بالادنى ولو كان بحيث اذا
قضى الجهر ادركت الجمعة مع الامام فانه يتصل بالجهر اجماعا وان كان بحيث اذا
قطع الجمعة واشتغل بالجهر بقوله الوقت ثم الجمعة اجماعا ثم يصلي الجهر بعدة مشكلة
اذا افتتح العصر في اول الوقت ثم تذكر ان عليه الظهر فندت العصر فلو كان
على الف ديف فسادا موقوفا حتى لو صلى بعد ثلث صلوات ولم يعد
الظهر انقلب الكل جائزا عندنا الى حنيفة وعندنا بقوله فانما لا يجوز
له حال وانما ذكرنا لانه لو صلى المدة مرة قبل ان يصلي السادسة فندت الخمس ولو
صلى السادسة قبل القضاة لم يفسد عنده قال الشافعي وبهذا نرى فقال لها
واحدة تفد من واحدة فتفد من ثلث ثم المعنى في ان السادسة هي السادسة
المؤداة وبالعقبة بالنسبة الى المدة مرة في حاله المذكور وسعة الوقت تقدم
انقائه على الوقتية شرط لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل وقت التذكرة وقتا للقاء
بقوله فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها ومن ضرورة ان لا يكون وقت
لغيرها اذا الوقت الواحد لا يصح وقتين واذا الصلاة قبل وقتها لا يجوز وان
فاته صلوات وكانت فليصل ربهما في القضاة كما وجبت وكما ان صلاة
الترتيب بين الفلوات والوقتية واجبة عند قلة الفلوات فكذا هي واجبة
بين الفلوات نفسها والبريل على وجوب الترتيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
شغل يوم الخندق عن اربع صلوات فقضاها بين بعد هوى من الليل مرتباً ثم قال
صلواتكم رايتوني وهذا امر بالترتيب كما اصلي اولى صلواتي لانه ليس في وجوب
احد ان يصلي كما يصلي في الحضور والخطبة لكن في وسعهم ان يصلوا كما رواه يصلي
او لو وقع في هذا الذكر ويومان يزيد الفلوات على ثلث صلوات والصلوة
التي بعد جازية عندنا الى حنيفة والى يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله اذا
زادت على خمس صلوات فالصلوة السادسة جازية والله اعلم قوله ويومان
تزيد الفلوات على ثلث صلوات مراده ان لقيمة الفلوات ثلث او دخل وقت
التي دسنة فانه يجوز ادائها بالبعثة لان البعثة مما الى تلك الفلوات لقيمة
الفلوات سبعة وفيه اشكال ويومان يجوز ان البعثة يزيد الفلوات على ثلث

وانما ذلك يخرج من البعثة والجلوب ان يدا فباب الطلاق اسم الكتاب المكي
فان الكتاب ان حرج السادسة لا يكون الا بدخول البعثة وعند دخول البعثة
بحقن فوات الست والسابعة بعرضه ان تقويت بعضهم حملوا هذا الكلام على بعبته
فتنزهوا فوات البعثة ولم يحتملوا الى هذا التكليف وقيل معناه ان ان يصبر
الفلوات سنا وتحمل الزيادة على الست بالوزن في النهاية على ما يقتضي ان
يكون الفلوات سنا لانه ذكر الفلوات بلفظ الجمع والزيادة غير الزيادة عليه
ست فغير المجموع ستا لكن معناه ان ان يقبل الفلوات في نفسها رابع على ست لانهما
اذا زادت على ست فقد كبرت ودخلت في خبر الكبر والذخول في خبر الكبر
وليس الكثرة وقال زفر رحمه الله الترتيب في الفلوات واجب الى شهر فاذا زاد على شهر
سقط الترتيب وقال بشير الراسي الى اخره فمن ترك صلاة لم يجز له صلاة في
غيره ما لم يقضها اذا كان ذاكرها لان حصول الفلوات بلفظ الجمع فيجب
به التكليف وقال في الحديث ان ان تزيد الفلوات على ست لان الفلوات
قد كبرت وسقط الترتيب فيما بين الفلوات نفسها كما يلفظ بينها وبين الوقتية
حتى ان كان عليه صلاة شهر فصلى ثمانين فجزاها ثمانين ثم ثمانين غيرها
وكذلك الى اخرها اجزاه ولم يوجد الترتيب في نفسها لانه في اليوم اثنان
مصر قبل الظهر والعصر ويدا بجملة ما يقوله البعض انه نزاع الترتيب في
الفلوات فقالوا اذا قضى فائتة ثم فائتة فانه كان بين الاكوا والائتة ست
فلوات يجوز له قضاء الثانية وان كانت اقل لا يجوز له قضاء الثانية ما لم يقض
بها وليس هذا القول بعينه لما روي ان الفلوات عند كثرتها في اسقطت
الترتيب في غيرها فلان سقطت في نفسها اولى وفي معنى الفلوات ان قضاهما
بجماعة وكانت يجبر فيها جهر الامام فيها بالقرائة وان قضاهما وحده تجبر
افضل كما في الوقت قال في القضاة واما اذا كانت الفلوات كثيرة فشغل بالقضاة
يحتاج الى تعيين الظهر والعصر ونوى ايضا ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا فربما يفترون
والقصور في القصور لو كان عليه قضاء يومين فقضى يوما ولم يعين جاز لان في
القصور السبب واحد وهو الشهر وكان الواجب عليه اكمال العدد فانما في الصلاة
فالسبب مختلف فلا بد من تعيين حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان
يحتاج الى تعيين ولو اجتمع الفلوات القديمة والحديثة قيل يجوز الوقتية

مع تذكر الجدية لكثرة الغلويا وعليه القنوبر وقيل لا يجوز ويجعل المني كان لم يكن
 زجره عن التهاون قال الصد الشهد وهذا صحيح ونفسه القنوبر رجل ترك صلاة شهر
 بجائز وفستقامه ثم ما صنع واشغل ما دأ الصلاة في موضعها فقبل ان يقضي تلك
 الغلويا ترك صلاة ثم صلاة اخرى وهوذا كلفه الحدية ولعله وكذا القنوبر
 قال بعضهم لا يجوز ويجعل المني كان لم يكن خيرا وزجره عن التهاون وان لا
 يقضي المعصية وسبلة الى الخفيف قال في السابغ وهو الصحيح وقال بعضهم يجوز عليه
 القنوبر لان الاشتغال بهذه الفانية ليس بولي حكمة تلك الغلويا والله اعلم
 باكمل الغلويا للقنوبر عن وقتها ولو قضى بعض الغلويا حتى قل ما بقي عاد الترتيب
 عند البعض وهو الظاهر وقال بعضهم لا يعود وهو اختيار ابي حفص لان انقطع
 لا يتصور عوده قال صاحب حواشي الهداية وهو الصحيح والتوقيف بينهما انه
 اذا قضى ما عدا الترتيب وان لم يقض مرتبا لم يعد قال في الفتاوى وعرف
 ان الترتيب اذا سقط لكثرة الغلويا هل يعود فيه روايان وكان محمد بن
 الفضل بخار رواية العود واخرا الترتيب رواية عدم العود وبينا ان اذا ترك
 صلاة شهر وثقنا ان صلاة او صلاتين ثم صلى وقبضته وهوذا كلفه الترتيب في قال
 بعضهم لا يجوز زواله قال ابو جعفر وقال بعضهم يجوز زواله قال ابو حفص
 الكبيرو وعليه القنوبر وعمل فيه بان الترتيب قد سقط والساقط لا يعود
 كما قلنا في ما قبل من قبل فلهما جار حتى كثر تركه ثم عاد الى الفكرة لا يعود
 بخ لانه سقط اعتبار الترتيب بالساقط لا يعود قال في الهداية
 عود الترتيب هو الظاهر فان قيل على هذا لما سقط الترتيب بالكلية فكيف
 يعود عند الفكرة مع ان الساقط لا يعود قلنا قد قيل انها لو كانت بالكلية
 علمته وثبت الحكم عند زوالها مع ان سقط الترتيب كان بعلة كثرته
 المفضية الى الجرح فلما قلنت لم يبق الجرح فعاد الحكم الى مرتبته وهذا يدل على
 احضانه فانه اذا ثبت لاهواة سقط بالترتيب ثم اذا ارتفعت الترتيب يعود
 حتى ان كان سقط بالترتيب لزوالها مع انها لو كانت بخلاف ما اذا
 الترتيب حتى وثقنا عدمه ثم اذا ادى بعض الصلوات في الوقت بان غرت
 الشمس وقد ادى بعض العصر لوقبته وعليه صلاة او صلواتا قبلها وهوذا كلفه
 قال الترتيب حتى بينهما وطعن عيسى بن امان في هذا وقال الصحيح انه يقطعها

بوالزور

بعد الغروب ثم يبدأ بالصلوة لان الوقت فما انفسا والسقط لانه تبت الضيق
 قد تقدم بالغروب وسار الوقت واسعا لان المعتز في حلال الصلاة كما يوجد
 عند انقضاءها كما لم يتم اذ وجدها والعارض اذا وجد النوب وما ذكره عيسى هو
 القياس لكن محمد استحسن فقال لو قطع بعد الغروب كان مؤذيا لجميع
 في غير وقتها ولو لم يكن كان مؤذيا لها في وقتها فكان اولي ولو تذكر الظهر بعد الغروب
 في العصر بعد غروب الشمس وعمره وعن محمد ترك صلاة يوم وليلة وقيل
 يقضي من الصلاة كل وقبته فانية فالغلويا جائزة على كل حال اي اذا قد مضى على
 الوقت او اخرجت عنها ولو قبلت فاسبق ان قد مضى دخول الغلويا في
 هذا الفانية لانه متى ادى صلاة من الوقتيات صارت هي سادسة لمزوكات
 الا انه لما مضى من تركه بعد ما عادت المزوكات حيا لم لا يزال هكذا فلا يعود
 الى الجواز وان اخرج الوقتيات بعد الغلويا فكذلك لا يجوز الوقتيات الا ان
 الاجرة فانهما جائزة لانه لا فانية عليه في نفسه حال اداها اذ وقت ما عدا العشاء
 من الوقتيات فلانه كلما مضى فانية عادت الغلويا ربا ففسدت الوقتية
 فمروا واما العشاء فمروا بها تحول على ما اذا كان الرجل جالسا لانه صلاة عشرين
 اذ لم يبق عليه فانية فصار كالناسي والظن متى كان في حيز من قبله فيقع
 عليه عند التفتي هي جائزة لانه لا يرى الترتيب موقع طين هذا الظان على وقت
 له بعد نكح بالفتحة واما اذا كان عالما لا يجوز العشاء ايضا لانه صلاة عشرين
 ان عليه اربع صلوات وبذلك الرواية غير صحيحة وليس على ان الترتيب يعود عند
 عود الغلويا الى الفكرة بعد سقوطه بسبب الكثرة وانما جواز ما صلاة هذا الجرح
 لان الظن وقع في جهته فانه وان وقع خطأ كما نقول في العشاء اذا كان
 بين اثنين فغنى احدهما فظن صاحبه وان عفو اخيه لا يؤثر في حقه فغنى القائل
 فانه لا يقاد به ومعلوم ان هذا قيل بغير حق ويمكن ما كان متساوول وجهته في ذلك
 صار التأويل ما نفا وجوب القصاص كذا في النهاية قال في الجرح اذا اضا وهوذا كلفه
 الفتاوى وهو يرى انه جرحه فانه في نظر ان كانت الفانية واجب عاومها
 بالاجماع اعاد الترتيب وهوذا كلفه وان كان عليه لاهواة عندنا ونقوله
 بعض العلماء ليس عليه اعادة وهو يرى ان ذلك جرحه فلما اعاد عليه
 من له رجل صلى الفجر على غيره وضوء ثم صلى الظهر على وضوء وهوذا كلفه

بري ان ذلك بخبره فانه بعينه الفجر والعصر ولو عاد الفجر ولم يجد الظلمة حتى صلى
العصر فان لم يجد بخبره لانه صلى وعليه ظهر وفي جواز الظلمة اختلاف ويعيد الظلمة
لانه صلى عليه الفجر ولا اختلاف في اعادتها بل صلى شبرا وهو ذكر ان عليه
قائمه لم يكن عليه اعاده ما صلى عند ابى حنيفة وانما عليه اعاده الثانية لا غير
وعندهما يعيد الثانية وصلاة يوم وليلة لان هذه الصلوات كانت عادتهما
واجبة لو لم تزد على خمس فاذ اذوت لم يسقط الاعادة كما لو صلوا من غير ظلمة ولا
قد حكمتا بف واما خلافه يجوز ان يكمل بعد ذلك يصحها ولو حنيفة يقول انه اذا صلى
بعد اكثر من يوم وليلة فقد سقطت الصلوات في جيرة التكرار فسقط الترتيب وانما
سقط لم يجب الاعادة ولو صلى العصر وهو ذكر ان عليه ظلمة الا انه نطق ان ذلك
بخبره فان صلته لا بخبره وعليه ان يصلي الظلمة ثم العصر وقال في خبره ان قوله
صلى الله عليه وسلم الصلاة لمن عليه صلاة قالوا وهل يحول على ان الرجل يسكن
اهل الا حتما وقد اخذ له يقولنا واما اذا كان من اهل الاجتهاد وهو يرى سقوط
الترتيب فصلاته ما حنيفة لان هذا ما ينعقد فيه الاجتهاد وفتح اجتهاده ولو ترك الظلمة
والعصر من يومين مختلفين لا بدري ايتهما ترك اولاهما فانه بخبره فان كان له ان
عمل على غالب رايه في قولهم جميعا وان لم يكن له راي فعند ابى حنيفة يصلي الظلمة
ثم العصر ثم يعيد الظلمة او يصلي العصر ثم الظلمة ثم يعيد العصر لتكون جازية
بمعين وعندهما بخبره ولا يزمه اعادة شيء ولو ترك الظلمة والعصر فوجب
من ثمانية ايام مختلفة لا بدري ايهاين اولاهما فانه يقضي كيف يشاء في قولهم
جميعا لانه لما جاوز يوما وليلة فقد سقط الترتيب بخلاف المشية والاد
فانه اذا فات الظلمة والعصر من يومين مختلفين فان الترتيب واجب لانه
لم يحصل من الصلوتين سنت صلوات وانما بينهما خمس ومنهم من قال لا
يسقط الترتيب واعتبر ان يكون الفوايت سنت صلوات فعلى هذا يجب
ان يصلي الظلمة ثم العصر ثم الظلمة ثم المغرب ثم الظلمة ثم المغرب ثم الظلمة
فبعضي سبع صلوات حتى يؤدوا الترتيب بمعين ومن ذلك ان يعيد ما يزمه
في الثانيين اذا انفردا فانه به فربما ان الله ثم يفعل بعد ان الله ما كان
يزمه ان يفعل في الصلوتين فان ترك مع ذلك العشاء فعليه ان
يصلي سبع صلوات كما ذكرنا في المغرب ثم يصلي العشاء ثم يصلي بعد

سبع صلوات التي كانت تزمه قبلها لانه لا يسقط الفرض بعين الاله الوحي
فانما القياس تنبي الابل كذا في الكفرى ولو فاته صلاة يوم وليلة لا بدري اي صلاة هي
فانه يعيد صلاة يوم وليلة احتياطا او لم يكن له راي فانه كما له راي عمل على غالب
رايه في ذلك وقال النوري القسلي المغرب والظهر ثم يصلي اربع ركعات بنوي بها
الظلمة والعصر والعشاء لان هذه الصلوات اشدت عددا مستغنى فاذ صلى اربع
بنوي اشد الشدات فقد سقطت فرضه ولو صلى الفجر وهو ذكر انه لو تكرر فصلاته
الفجر فانه عند ابى حنيفة الا ان يكون صلى الفجر في اخر وقتها وعندهما صلاة الفجر
ماتة ويكره مني على اشتراطهم في الوتر فعهدها لا كان واجبا كان الترتيب شرطاً
عندهما كما كان سنة فلما ترتب بين الغزايين السن ثم عند ابى حنيفة فواته
فرض الفجر هل يفسد سنة الفجر فان المصطفى لا يفسد وعلم ان الترتيب في
نفس الصلاة لا بدري عندنا وعند زفر باي كما اذا ادرك مع الامام اول صلته
ثم نام خلفه او سبقه تحدث فذهب بنوعه ان يقبض الامام ثم انتبه انما لم يجز
لمن مضى عليها ان يقبض او لا يستيقظ ثم يجازي الامام او ادركه فلو كان الامام
ولا قبل القضاء ثم قضاه بعد تسليم الامام جاز عندنا خلفا لا زفر وكذا في صلاة
جمعة اذا ركعتين لم يفسد على اداء الركعة الا مع الامام وبقى قائما واكمنه
اداء الركعة الثانية فادى اول الركعة الثانية قبل ان يؤدوا الاولى ثم قضى الاولى
بعد تسليم الامام جاز عندنا وعند زفر لا يجوز قال في الفتاوى المبسوق اذا
بدأ بقضاء ما فاته فانه يفسد صلاته ويؤاخذ لان ذلك منسوخ لانه كان في
ابتداء السلام يقضي المبسوق ما فاته اوله ثم يتابع الامام وكان ذات يوم من
معاذ فذبح الامام اوله ثم قضى ما فاته بعد ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم
ان معاذ اثنى لكم سنة حسنة فاتبعوها ولا تجحوني في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم
لا فعل معاذ المبسوق اذا قام الى قضائه قبل سلام الامام يكون مشيا وقبل
ان كان في الوقت ضيق لم يكره قال الامام جاز في ادائه ان كان يخاف المحذور
بين يديه لا يكره ايضا المبسوق بركعة او ركعتين اذا قام قبل شهادته الامام الى
القضاء وان وجد منه بعد شهادته الامام من القيام والقراءة معذرا لا يجوز له
القضاء جازت صلاته وانما فلا وان كان مبسوقا بثلاث ركعات فوجزه
بعد فعود الامام قد ارشد به بخبري من القيام في الركعة وفرد في الثانية والثالثة

جاءت صلاة ولو قام المسبوق الى قضائه فبقيت الركعة سجدة ثم عاد الى الصلاة
سجد في السجدة الثانية بعد فان تابعه مسندت صلاة لانه اقتضى بعد ما سجد الركعة الاولى
وان لم يقيد الركعة بسجدة فانه لم يتابعه لانه لم يركب الركعة الثانية
فما لم يقيد الركعة بسجدة فانه لم يتابعه لانه لم يركب الركعة الثانية
المعتمدين على الركعة بسجدة ولو سجد الامام للثبوت في الركعة الاولى لم يقيد الركعة
بسجدة فان لم يتابعه لانه لم يركب الركعة الثانية وان لم يقيد الركعة بسجدة
فان تابعه فسدت صلاة كذا في الفتاوى والمسبوق بركعتين اذا ترك الركعة
في احداهما يقيد صلاة وان كان سبقا بركعتين في الركعة في الثانية
ولو سلم المسبوق مع الامام سابقا او قبله لا يلزم سجدة لسهولته مقتضى وان سلم
بعده لزم الامام اذا قام الى سجدة في الركعة الاولى لم يقيد ان سجدة الامام
في الركعة الثانية صلاة المسبوق لانه قد تم فرضه وبما اقام صار مستقلا واقتضى
المفتة من الاستقلال لا يجوز وان لم يقيد لا يقيد حتى يقيد الى سجدة المسبوق
اذا سلم مع الامام على ظن انه عليه السلام مع الامام فهو مسلم عند فقهاء الصلاة
المسبوق اذا سلم الى القضاة فان لم يقضيه هو او قل صلواته حكمها عندهما وقال في
اخرها الا في حق القراءة والفتوى حتى انه يستغنى فيها بقضيه وعند محمد يستغنى
حال دخول مع الامام ولا يظفر بخلاف في القراءة والفتوى حتى لو ادركت
ثلاثة الركعات ففقدت مع الامام لا يقيد فيها بقضيه بالاجماع وفي الركعة الاولى
المسبوق مع الامام فهو اخر صلاة المسبوق وما يقضيه بعد فراق الامام فهو اول
صلاة عندهما وقال محمد ما صلى مع الامام هو اول صلاة وما يقضيه فهو اخرها
بيان اذا سبق بركعتين ركعات فانه اذا سلم الامام يقوم فبطلت ركعة بالفتوى
وسوى ثم يقوم من غير شئ من قبضتي اخرى بالفتوى وسوى ثم يقيد ويستشهد
ثم يقوم فيصلي اخرى بالفتوى ويستشهد ويسلم وتعد عندهما وقال محمد يقضي
ركعة بالفتوى وسوى ويقعد ويستشهد ثم يقوم فيصلي ركعتين بالفتوى ويستشهد
ويستشهد ويسلم ويجوز ان يجي البكاء وكان من الجواب محمد بن الحسن قال
محمد اعني المسبوق انه يقضي اول صلاة او اخرها فقال محمد في حق القراءة والفتوى
اخرها وفي حق الفتوى او غيرها فقال محمد على وجه التسوية فانه صلاة معكوسة
فقال محمد لا اختلف وكان كما قال في جميع اصحابه ولم يقلح محمد في شرحه

ابن عوف انما ترك الركعة من ركعات فقصاها في آخر الصلاة قبل التسليم
جاء وقال ان شئني ليقعد ركعتان ويقضي ركعتين ركعتان وتعليق صلواتنا في
ان يطعوا عنه لصلاته انفق مشايخ على تنقيده فانه الوضوء من ركعتين له واختلوا حتى
الامام مقام الصلاة قال ابن عوف قال ابن عوف قال ابن عوف قال ابن عوف
مكتوبة نصف صاع من الخبز والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر
واحد جملته جاز بخلاف كفاية البهيم ولو اعطى عن خمس صلوات مستغنى عنها فخير
ومما خفي اخر قال ابو بكر الاسكاف يجوز ذلك كله واختار ابو النعيب انه يجوز عن
صلوات دون الخمسة لانه فرق ولا يجوز ان يعطى كل من سكتين اقل من نصف صاع
كما في كفاية البهيم فكيف في الصلاة بخلاف كفاية البهيم في ان كفاية الصلاة
لا يشترط فيها العدد وبما فيها من حيث انه لو ادعى اقل من نصف صاع الى غير ذلك
لا يجوز كذا في الفتاوى وسيرة مكة لوان غدا ما صلى العت قبل الموعود ثم نام فخلع
ولم يشبه حتى طلع الفجر قال بعضهم لا يجب عليه قضاء العت وقال بعضهم عليه اعادةها وهو
المشاور وان استيقظ قبل طلوع الفجر فعليه قضاء العت واجماعا والله اعلم
في سجود السهو لا انتهى ذكر الاداء في الفرائض والنوافل والقضاء والشرح في جزئها
ممكن فيها اجماعا كما ذكرنا النوافل بعد الفرائض كونهما جزءا لنفسان ممكن في الفرائض
الطاهرة او كذا السهو كونه جزءا لنفسان ممكن في الاداء والقضاء والفرائض
النوافل جميعا فكان بعد اجمعين وفيه من اضافة الشئ الى سببه وفي النهاية هو
اضافة الحكم الى السبب والسهو غروب الشئ عن الذهن والسهو الشئ عند
الذكور ان من السهو والنسيان فترقا ويوان النسيان غروب الشئ عن النفس
بعد حضوره والسهو قد يكون غيبا كالغيبات ان عاياه وعن عاياه عاياه
قد يكون النسيان بمعنى انك قال انه قد لي سوا الله فنهيم والكلام في السهو
في ثمانية مواضع في سببه وحله وصحته اما سببه فالتراية او النقصان في الصلاة
واما حله فبعد السلام عندنا واما صحته فواجب على الصحيح الاصل في وجوبه قوله صلى الله
عليه وسلم اذا سلم احدكم في صلاة فليذكر ما صلى ام اربع ركعات في الركعة وذلك
في النسيان وسلم وسجد سجدة واحدة وسلم وسجد سجدة واحدة وسلم في ركعتين
الاولى من مسجود رخصته عنه قال داود بن ابي اسحق في صلاة فليذكر النسيان في ركعتين
واحدة وسجد سجدة واحدة بن جعفر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في شك في صلاة فليسجد

سجدتين بعد ما يسلم رواقه واخبره ابو داود والنسائي وقوله صلى الله عليه وسلم
كل من سجد ثمانين سجدة سلام رواقه بود او دو ركعتين واجبة وقوله صلى الله عليه وسلم
انما انا بشر مثلكم انتم كما تشقون فداكم عنكم احكم في مسالة فليختر اخري ذلك
اي قرب ذلك الى القلوب فليعلم عليه يعني قبل اخذ بالاقبال يستعمل عليه ما ينبغي
سجدة في السجود رواقه الحجاز ومسلم وابو داود وابن ماجه الاصل في هذا الباب انه
متى سجد في مسالة عن فعل مستون اي ركعتين فليست مستوية في فعل واجبا عرف
وجوبه بالسننة وسجية الواجب بالمستون لثبوتها بالسننة او زاد فيها في الصلاة
فصل من سجد بها حر ازمن غير جنبها كغيب الحجر ومخوفة فاما ان يكون مكرها
او غدا ليس منها فان قلت ما الفائدة في قوله ليس منها او معلوم
انه لما قال في الصلاة علم ان اثره ليس منها قيل اخر زبدتك فما اذا اطال
القيام او القعود فانه زاد فيها فعلم من جنبها وهو لا يجب عليه سجود السهو
لانه منها ليس ان جميع ذلك فرض كما قال المحقق في اصول الفقه او قوله
في الصلاة واطال القراءة او ركع واطال الركوع فيجب تركه وقضى فلو لم يقبل
ليس منها لا ينقض عليه بهذه المسئلة فان زاد فيها فعلم من جنبها ولم يجب
عليه سجود السهو لانه انما فرض بقوله ليس منها اذ قد علم ان ذلك لم يجب السهو
عند الزيادة وانما هو كغير النقصان والزيادة ضد النقصان قلت لان الزيادة
في غير موضع نقصان الا ترى ان من استمرى عبدا وله سنت اصابع كان له
رذة كما لو كان له اربع اصابع لما ان الزيادة بعد الكمال نقصان لانه لا يكمل
عن تأخير ركعتين او تأخير واجب واعلم ان الاصل في وجوب سجود السهو ترك
الواجب او تأخير الواجب او تأخير ركعتين سهوا فاذا وجد واحد منهما تحقق سبب
الوجوب فيجب سجود السهو ونظر ترك الواجب ما اذا ترك العقدة الاولى
او القراءة فيها وقام الى الثانية ساهيا ونظير تأخير الواجب ما اذا قام الى الثانية
ساهيا لان اصالة لفظة السلام واجبة او بقي قاعدا على المن ان لم يركع ثنتين انه
لم يسلم عليه سجود السهو ونظير تأخير الركعتين ما اذا اتي بثلاث سجرات
او دعى في القعود الاولى لان القيام ركعتين تأخير زيادة السجدة او اذ كان
قلت لم قلتم ان الاصل في سبب سجود السهو ترك الواجب او تأخير الواجب
او تأخير ركعتين ساهيا وقد يجب سبب الزيادة ساهيا قلت انما وجب سجود

بالزيادة

بالزيادة لان الزيادة لا تترى من تأخير ركعتين في زيادة السجود وغير ذلك واجب كما في زيادة
القيام ان قام الى الخامسة ساهيا لانه حينئذ ترك الواجب وهو ساهيا لفظة السلام
وجب عليه سجود السهو ثم الصلاة تشمل على الافعال والافعال كما في قوله
السهو في الافعال يجب سجود السهو ونظير ترك المصنف بقوله سجد في الصلاة
فعل او زاد فيها فنحن نعلم ما اذا وقع في موضع العيب ساهيا او قام في موضع القعود
او ركع في موضع السجود او سجد في موضع الركوع او ركع ركعتين او زاد في الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم او اذ عاد على قراءة التشهد في العدة الاولى ساهيا
واختلاف في الزيادة قال بعضهم اذا زاد القوم على ركعة وقال بعضهم لا يجب حتى
يقول قل الله او سجدة كانت سجدة ساهيا او ترك سجدة من ركعة من سجد
الصلاة فمن نفل الصلاة فتذكر في آخر الصلاة سجد او ترك سجدة الصلاة
عن موضعها واما اذا سجد في الركعة الاولى سجد في الثانية والسهو في الثانية
وكبريات الركوع والسجود وسجدتها فانه لا يجب سجود السهو ولا يجب
السهو ترك التشهد ولا ترك رفع اليدين في تكبيرة العبد وكبرية لا فتتاح
الان في موضع الكسنة من الاذكار فانه اذا تركها ساهيا يجب سجود السهو
الاول تكبيرة العبد فانه اذا تركها او بعضها يجب السجود لاشياء واجبة قال
في البدائع لو زاد في تكبيرة العبد وترك شيئا منها وجب السهو وكذا اذا انى
بها في غير محلها وفي التحرير لو ترك تكبيرة الركوع فمضاه العبد يجب السهو فان مضاه
والفظة انه اذا ترك تكبيرة الركوع الثاني لانه يتبع تكبيرة العبد والقنوت لانه واجب
وكذا اذا ترك تكبيرة القنوت يجب عليه السهو لانه بمنزلة تكبيرة العبد
وقراءة التشهد في محله لانه واجب فان رسول الله صلى الله عليه وسلم والطب
عليه من غير ترك ثم ذكر التشهد بجمل العدة الاولى والثانية والقراءة فيها
وكل ذلك واجب ويجب فيها سجود السهو وهو الصحيح كذا في الهداية وهو خير مما قاله
الامام ابو جعفر الاسترغيني راجع ان قراءة التشهد في العدة الاولى سنة لا يجب
الاخرة كما كانت فريضة كانت القراءة فيها واجبة والعقد الاول كما كانت واجبة
ما لقراءة فيها تجب ان يكون سنة ولو سجد في قراءة التشهد فعليه السهو عليه
حينئذ والى يوسف كذا في الينابيع واما سجد عن قراءة التشهد ثم ذكر السلام
انه لم يشهد قال ابو يوسف يعود ويشهد وقال فروج بن لا يشهد

الاولى وعنه محمد في الاخرة ثم سلم من بجا بين ولله علم قال في السجدة الواحدة قوله
يشهد ويسلم فيه شارة الى ان سجدة السهو بعد ركعة التمام كسجدة الركعة
اللعنة لان الاقوى لا يرتفع بالادنى بخلاف السجدة الصليبية لانهما اقوى من الركعة
فمنها حال السجدة او اسلم المصلي وعليه سجدة السهو ان خرج من هذا السجدة
من الركعة قال ابو حنيفة وابو يوسف يخرج من وجها موثوقا ثم ادرك سجدة السهو
الى ركعة الصلاة ويرتفع السلام ولا يرتفع التشهد حتى لو احدث من الركعة
صلاته وآتاه العود الى سجدة التمام والسجدة الصليبية فانه يرتفع التشهد
حتى لو احدث من الركعة فانه قال محمد وزفر سلام من عليه السهو لا يخرج من
ركعة الصلاة وفائدة في ثلث مسائل احدها اذا سلم وعليه السهو فاقترع
رجل فانه اشد اذ هو موقوف عند ركعة ان عاد لتمام السجدة في السهو فاقترع
وان لم يعد لم يصح وعنه محمد وزفر يصح اقتدائه عاد ولم يقد وقال سفيان
عاد ولم يعد والتامة اذا اتمه بعد سلام في ركعة فانه لا صلاة له فانه وسقط
عنه السهو اجماعا ولا يجب عليه الوضوء للصلاة اخرى عندهما وعنه محمد يجب الوضوء
لان القصة حصلت في ركعة الصلاة وعنه زفر لا يجب الوضوء في ركعة السهو
لان من اصله ان كل موضع لم يجب عليه إعادة الصلاة فيه لم يجب عليه اعادته
كما قال فيما اذا تكلم بعد ما قد قدر التشهد والتامة او انوى المسألة فانه
بعد السلام قبل السجود ولا يتحول فرضه الى الرابع وسقط عنه السهو عنه
لان العود الى سجود السهو اعادة الى ما حكم بسقوطه وعنه محمد وزفر يتحول فرضه
الى الرابع ويجب عليه سجود السهو ولكنه يؤخره الى آخر الصلاة واجمعوا ان اذا
عاد الى سجدة في السهو ثم اقتد برجل صح اقتداه الا عنه بسره وكذا اذا اتمه
يجب عليه الوضوء الا عند زفر ولو نوى الاقامة يتحول فرضه الى الرابع ويؤخر
السجدين الى آخر الصلاة لانه عاد الى ركعة الصلاة بالاجماع سواء نوى الثانية
بعد سجدة او سجدة او سجدة ويسلم وعليه السهو وكان ذاك وغيره ذكر
وكان منية ان سجدة له او لا فانه لا يسقط عنه الا اذا فعل ما يمنع البناء
كالكلاب والقهقهرة وحديث العمد ولو قام للرجوع الى المسجد وان كان في ركعة
فصرف وجهه عن القبلة سقط وان لم يعرفه لم يسقط ولو سلم وعليه سجدة السهو
ان كان ذاكرا سقطت حتى لو اتمى به احد لم يفتح اقتداه ولو اتمى فانه لا يسقط

ولو كان مسافرا ونوى الاقامة لم يتحول فرضه الى ركعة او ان سلم وهو غير ذاك لم يخرج من الركعة
اجماعا حتى لو اتمى به رجل صح اقتداه عاد ولم يعد ولو اتمى فانه لا يسقط وعليه ولو كان
مسافرا فنوى الاقامة يتحول فرضه الى الاول لان نيته حصلت في ركعة الصلاة واداه
كانت ركعة باقية سجدة واحدة ثم يشهد ويسلم ويسجد للسهو فبالعود الى سجدة
التمام ويرتفع التشهد وكذا اذا سلم وعليه قراءة التشهد ان سلم وهو ذاكرا سقط
وان سلم مسافرا لم يخرج من الصلاة وان سلم وعليه سجدة صليبية ان سلم وهو ذاكرا
فندت صلاته وان كان مسافرا لم يخرج من الصلاة حتى لو اتمى به احد صح اقتداه
غيره ان عاد وسجد سجدة مقتضى على المتابعة ويشترط مع التمام ولا يسلم معه
وبسجد السهو فاداه سلم فاداه سلم في القضاء ولم يعد التمام الى قضاء ركعة السجدة
فندت صلاته وصلاة المقتضى بعد ركعة الاقتداه وفائدة في حكم الاقتداه لو اتمى
بنية الطلوع في صلاة الظهر والعشاء فعليه قضاء اربع ركعات ان كان التمام مقتضيا
ان كان من غير ذلك العود الى سجود السهو يرتفع السلام ولا يرتفع التشهد حتى لو اتمى
واحدث مقتضى او تكلم متعديا بعد ما عاد الى سجدة في السهو لا يفقد صلاته والعود
الى سجدة التمام والقصبة تقتضي التشهد حتى لو اتمى او احدث او تكلم فندت
لانه عاد الى شيء موصوفه قبل الركعة وقصارا فخطا ولو سلم وعليه السهو وسجدة
التمام وان سلم غير ذاكرا لهما او ذاكرا لهما خاصة فان سلامه لا يكون فخطا
وعليه ان يسجد او لا للتمام ثم يشهد ويسلم ثم يسجد للسهو ويشهد ويسلم
وان سلم وهو ذاكرا لهما او لا للتمام فانه حاشه كان سلامه قطعا وسقط عنه سجدة
التمام ولو سلم وهو ذاكرا لهما وعليه سجدة صليبية والسهو وهو غير ذاكرا لهما او ذاكرا
للسهو فاحتمل سقطا جميعا وعليه ان يسجد او لا للصليبية ويشهد ويسلم ثم يسجد
للسهو وان يسجد وهو ذاكرا لهما او لا للصليبية فاحتمل صلاته وسلامه قطع
فانه ترك ركعة من كان الصلاة ولا يمكنه العود مسله قال في الفتاوى العدة
بعد سجدة السهو بركن وانما امر بها بعد سجدة في السهو ليقع في ركعة الصلاة
بها حتى لو تركها وقام وذهب لا يفت صلاة كذا قال في المصنف بل في سجود السهو
اعلم ان سهوا الامام موجب على المؤمن السجود لان المتابعة على القوم لازمة حتى ان
الامام ولهذا يلزم المؤمن حكم الاقامة بنية الامام قال في النهاية المتابعة على القوم
لازمة حتى ان الامام اذا شهد وقام من الركعة الاولى الى الثانية فبعض من خلفه

بالتعدي والاضحى منهم لا يتابعونه لانه لا يتابعه في المدة فان عاد قبل ان يقيد بحجته
سجدة التبعه في ان سلام وان قيد بالسجدة سلموا في الحال كذا ذكره في التمهيد
فان قيد بحجته سجدة ثم ذكر فيهم اليها ركعة اخرى وقد تمت صلاته واكرهه
لانه فانية ولا يتوبان عن شئ من الطهر على الصحيح فان قلت بل نعم الاخرى على الجواب
ان على التجنب لئلا تكون في حال طهر على الوجوب فان قال وعليه ان نعم وكذا
على الجواب نعم اذا اضاف اليها ركعة اخرى تشهد وبسلم وبسجدة وسلم
يتشهد وبسلم وهذا السجود للنقص الممكن في النفل عند ابي يوسف لا خلاف فيه
لأنه الوجه المشهور وعند محمد للنقص الممكن في الفرض وهو حرج منه على غير الوجه
المشروع وقاعدة الخلاف فيمن اقدم به فعند ابي يوسف على المقدس في قضاء وقت
لانه قد استحكم حرجه عن الفرض وانما النقصان في النفل وعند محمد يقضي سئلانه
المؤدى بهذه الترجمة وقال الامام ابو منصور كما تربي في الاصح انه جاز للنقص الممكن في
الاحرام فجزء النقص في الفرض هو النقص في النفل وانما وجب انما في سبيلها
السؤال انه ترك لفظة السلام واصالة لفظ السلام واجبة حتى انه اذا سكت في
صلاة ولم يدرك ثلثا صلى ام اربعاً فشفقة فكره حتى اخرج السلام لزمه السهو وهو انما
يجب بتأخير الواجب وكان القياس ان لا يجب عليه السهو لان سهوه وقع
في الفرض وقد انشغل منه الى النفل ومن سبى في صلاة لم يجب عليه ان يسجد في سجدة
اخرى الا ان الاول اخطأ ووجه انه انشغل من الفرض الى النفل لكن
انقله الى النفل بناء على الترجمة الاولى فيجعل من حق السهو كانها صلاة واحدة
وهذا كما هو على سنت ركعات تطوعا بتسليعة واحدة وقد سبى في الشفع الاول سجدة
للسهو في اخر الصلاة وان كان كل شفع من التطوع كصلاة على حدة لكن كانها في
حق الترجمة صلاة واحدة وهذا القياس والاحتياط بناء على مسند اخرى وهي ان
المسبوق اذا قام الى القضاء ولم يتابع الامام في سجوده بل بسجد في اخر صلاة
القياس ان لا يسجد لان السهو وقع في صلاة الامام وهو قد انشغل عن صلاة الام
الى صلاة اخرى وفي الاحتياط يجب لان صلاة بناء على صلاة الامام فيجعل كل منها
صلاة واحدة في حق سجود السهو كذا هذا وانما وجب نعم ركعة اخرى اليها تصير ركعتان
نفلا اذا ركعة الواحدة لا تجزى في النفل فان اقدم به احد في ثابتن الركعتين بزمه
ان يقضي ستاً عند محمد قال في الوجوه وهو الاصح وعندهما بقضي ركعتين فان

تبقى سجدة الى يوم القيمة عند كون الوقت تحريمه عنده وعند محمد يعود الى الموقوف
في حياته والى ورثته بعد وفاته فلو عاد الامام الى القعدة بعد ما ركع قبل السجود والى سجدة
القوم ولم يعلم بعد ذلك لم يقف سلامهم لانه عاد الى القعدة فارتفع ركوعه فلو عاد في
القوم لانه بناء على صلاته وانما يطول فرضه لانه استحكم مشروعه في ان فلة قبل اكمال الركعة
المكتملة لان الركعة انما هي قيام والركوع والسجود والقراءة لا تتم الا بالقعدة
الاخرى فخرج بذلك عن الفرض وهذا لان الركعة بسجدة واحدة صلاة حقيقة حيث
يختلف بيني وبينه البصري واذا بطول فرضه فيها او اتمها بسجدة تحت صلاة
عند محمد وقال محمد لا يتحول النفل الى الفرض لان الفرضية اذا انسدت لم يترك الترجمة
وذلك لانه ما عنده لم يترك لم يترك احد من اهل العلم ان للصلوة جهة واحدة فاذا انسدت جهة
الفرضية بطول صل الصلاة وانما في انما لم تقف الصلاة يصير تطوعا وترك القعدة على
رأس الركعتين في التطوع عند ركنه واذا انسدت لا يقف اليها اخرى وعند محمد ترك
القعدة على رأس الركعتين في التطوع اليها بقية الترجمة فيصير اليها اخرى
حتى يصير ثلثاً بسبب وقسم الركعة السابعة اليها واجب وفي المسئلة فان واجب
الى ان يشفع بحجته لان النفل شرع شفعاً لا تروا وهذا في سائر الفصول الا في العصر
فانه لا يقف اليها لانه يكون تطوعا قبل المغرب وذلك مكره وفي قاضي جان الا
الترجمة لانه لا يضيف اليها لان النفل قبلها وبعد مكره ولو اقدم به ان
في ثابتن الركعتين اعني الحاشية والسنة بزمه ست ركعات عند محمد لان النفل
صار نفلاً وعند محمد لا بزمه شئ لانه قد انقطع الاحرام حين فسد الفرض ولو لم يقف
ركعة سابعة لانه لا شئ عليه لانه منطون والمطنون غير منطون ولكن فضل الفرض ثم اذا
فتم سجدة لم يسجد عند هذا الا انه لا يسجد لان النقصان باللف ولا يجزى كذا ذكره
التمهيد شئ هذا الذي ذكرنا اذا قام الى الحاشية سابعاً اما اذا قام اليها عامداً لم يكن
قعد قد ارشده فعندنا ما لم يقيد بحجته بالسجدة اليها صلاة كما لو قام اليها
سابعاً وان قعد في الركعة ثم قام الى الحاشية ولم يسجد بطنها القعدة الى الركعة عاد الى
التقوى ولم يسجد في الحاشية وبسلم وسجدت لم يأن التسليم في حاله القيام غير مشروع
في الصلوة المطلقة وقد امكنه الاثبات به على وجه التقوى لان دون الركعة فخل
لا فرض ولو سلم قايماً لم يسجد لانه ولو عاد ولا بعد التسليم فان قام عاد لم يلجأ بزمه
فان نعم ثم فان عاد وادامه وان مضى في ان فلة يتبعوه لان صلاة ثم قد تمت

المقتضى لا قضاء عليه عند خداعه بالامام وعند ما يقضي ركعتين وهو الصحيح وعليه
الفقوى مسئلة او اقله في ركعة قد تشهد وقام الى الحائض ساجدا فاقطعت ربه
ان لا يصح اقتدائه ولو عاد الى القعدة لانه ما قام الى الحائض فقد شرع في
النفل وكان اقتداء المفترض بالمنفصل ولو لم يقعد في الركعة قد تشهد وقام
الى الحائض ساجدا وقعد في ركعة عاد الى القعدة صح اقتدائه لانه لم يخرج من
الفرض كذا في الفتاوى ولو صلى ركعتين فطوى عانسي فمهما وسج للسهو ثم اراد
ان يصلي ركعتين لم يكن له ذلك في الاولى لان سجود يبطل الوقوف في وسط الصلاة
ومع هذا لو أدى صح لبقا للتحريم ويسلم وعليه عادة سجود السهو لانه لما جئنا
السجدة ان وسط الصلاة فلا يعتد بها ولا يذبحها في الركعة او في سجدة السهو ثم
نوى لا قامة فانه يقع نيته وينبئ لانه لو لم يكن يبطل جميع الصلاة ونقص السهو
او في فلكه الاولى واما مقتضى كونه الاثنيان بركعتين بركعة متقبلة وليس
في الجمع الا احراز فضيلة له وام فيه نقص الواجب وهو سجود السهو فانه لا
عن نقص الواجب او في من احراز غير الواجب ومن سلم وعليه سجدة السهو
فقد حل حل في صلاته بعد تسليمه فان سجدة الامام كان داخل وان خلا وبها عدا
وقال محمد بن داود سجدة الامام ولو لم يسجد لان عهده سلام من عليه السهو لا
يجزى عن الصلاة اصلا لانها وجبت جبر المنقضاء فلا بد ان يكون في الركعة
وعندهما كجرحه حرجا موقفا لانه فخل في نفسه وانما لم يعمل حاجته الى ادائها سجدة
فاذا لم يسجد بان انه قد خرج من الصلاة وفائدة الخلاف يظهر في هذا وفي
انقضاء الطهارة بالتحقق وتغير الفرض بنيتة لا قامة في يده حاله عند هذا
لا يتغير فرضه ويبطل عنه سجود السهو لانه لو سجد بتغير فرضه فيكون موقفا
سجود السهو في وسط الصلاة ومن سلم بربط قطع الصلاة وعليه هو فعليه ان
يسجد سهوا لان هذا السلام غير قاطع ونيتة تغير الشروع فقلت مسئلة اذا
سهي عن قراءة التشهد في العدة الاخيرة حتى سلم ثم تذكر فانه يعود الى
قراءة التشهد ومعنى عاد حل تركه في العدة قال المحمدي تركه في العدة الاولى
سجدة النداء وقال محمد بن الفضل لا يرتفع وفي النوادر او سلم وقد سجد
عن قراءة التشهد ثم تذكر فاحذف في قراءة التشهد عما قراء بعضه ثم سلم
قال ابو يوسف نفسه صلاته لان العدة قد ارتفعت وقال محمد بن

كشاف

ثم في الفتاوى رجل شاك في صلاة فمدا يداها صلى الى ام ربعها وكان ذلك اول عرض له
اشيا نف الصلاة السكت تساوي المدين لا فربة لاحدهما على الآخر والحق تساوي المدين
وجبة القلوب ارجح ولو سلم تساوي المدين وجبة الخطا ارجح وقولنا اول عرض له قبل
عده قيل في الصلاة وقال تنقل الآية معناه ان السهو لم يكن من عادته وفائدة كونه
بين البسائر انما هو السهي في صلاة اول مرة واشتبه ثم وقف سنين ثم سجد على قول
نفس الآية تستأنف لانه لم يكن من عادته وانما حصل عليه مرة واحدة والحد وانما
سهي من المعادة وعلى العبارتين لا وليين يجهد في ذلك وان كان السكت يعرض له
شبه اني على غالب ظنه ان كان له غالب ظن وان لم يكن له غالب ظن بنى على
اليقين وهو انما لم يكن اذا لم يكن له غالب ظن فانه يقعد في كل موضع من موضع آخر
صلاة كما اذا شك انما الثالثة او الرابعة ولم يغلب على ظنه شي فانه يجعلها الركعة
في حق القعود فيقعد ثم يقوم فيأتي بالركعة ولو كان في الركعة شك انما الثانية
او الثالثة فانه يثبت ركعتين يعني ان السكت في الركعة وهو في حالة القيام انما الثانية
او الثالثة يثبت لجواز انما الثانية ثم يقعد ثم يقوم ويقبض اليها اخرى ويثبت
فيها ايضا ولو اختلفا فرق بين هذا وبين المسبوق بركعتين من الركعة في رمضان اذا
قلت مع الامام في الركعتين حيث لا يثبت فيما يقضي اجماعا لان تكرار القنوت
في ركعة غير مشروع وهذا احد ما في موضعته والآخر في غير موضعته واما المسبوق فهو
فأما بان يثبت مع الامام فصار ذلك موضعاً فاذ اني باننا في كان ذلك
تكراراً له في موضعته ثم في فصل البناء على انقل سجد السهو وفي فصل البناء على انقل
ان قلنا ففكره مقدار ركعتين وجب السهو والافلا ولو شك في اركانه لم يجز وبها نأينا
بجواز الصلاة لان الزيادة في المناسك لا تفيد ارجح وزيادته ركعة تقف الصلاة
قال في الفتاوى من صلى المغرب او اشك انه في الاولى والثانية وهو قائم ثم سجد
الركعة ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة فيقعد ولو شك بالسلام انما الثانية ثم رجع
بجزم بجواز بناء على الظاهر ولو شك بعد ما فرغ من التشهد قال محمد بن مسلم
ولا شيء عليه ولو شك في صلاة الفجر في حال خيابه انما الاولى والثانية فانه يجزى فان
وقع ركعة على شيء عمل به والابن على الاصح ويجعلها الاولى فيسلم ركعة ثم يقعد لجواز
انما الثانية ثم يقوم فيأتي بالركعة ويقعد لجواز انما الثانية ثم سلم وان
سكت انما الثانية او الثالثة على ما تجزى فان لم يقع له ركعة وكان قائما فاعتدى

في الحال ولا يركع لجواز اتاننا لانه قد قلنا بمضي فيها ولا يقعد نكرك العدة فتقف صلاته
ثم يقوم وباني باخرى ويقعد لجواز ان القبة لم تزد في رفته ثمانية وقد تركه فعليه ان يقعد في
حتى يتم صلاته وان وقع الشك في ذوات الاربع اتاننا لانه لو اتاننا في كل ركعة
وان لم يقع تركه على شي على الاقل فنجعلها الواو ثم يقعد لجواز اتاننا ثمانية والعدة
فيها واجبة ثم يقوم فباني باخرى ويقعد لجواز اتاننا رابعة ثم يقوم وباني باخرى
ويقعد لانا جعلنا ثانيا في كل ركعة والعدة في الرابعة فممن من صلاة رجل شرب في
الظهر ثم شك هل صلى الفجر ام لا فخرج من الظهر بين له انه لم يصل الفجر فانه يصلي
الفجر ثم يعيد الظهر وان شك في صلاته هل صلاتا ام لا ان كان في الوقت فغلبه
ان يعيده وان كان بعد خروج الوقت لم يلزمه اعادتها وكذا لو شك في ركعة
بعد الفراغ من الصلاة لا شيء عليه وان كان في الصلاة يلزمه ادائها ولو غلب على
ظنه في صلاته انه احدث او انه لم يمسح راسه لم يقن انه لم يحدث او انه قد خرج
راسه قال محمد بن الفضل ان كان قد ادى ركعته حال غلب على ظنه تحدث وتقدم
المسح فانه يسبغ ثوب الصلاة وان لم يتركها مضى على صلاته ولو سبغ
تحدث فذهب ليوضأ فشك هل صلى ثلثا ام اربعا وشك في ذلك عن وضوءه
ساعت ثم استيقن فأنتم وضوءه فعليه السجدة في الفتاوى رجل صلى بواحدة
ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يدري متى صلى صلاته حتى فاته يعيد الفجر والوتر
لانها تفيد ان ترك القراءة في ركعة واحدة ولو تذكر انه ترك القراءة في ركعتين
اعاد الفجر والمغرب والوتر رجل صلى الوتر فشك وهو قائم انه لم يقن فانه ياتخذ
بالتأمل احتياطا ان لم يقن تركه على شيء ويقعد في كل ركعة ويقعد في كل ركعة
واما القنوت فقال ائمة لم يقن في الاولى لا غير لان تكرار القنوت غير مشروع
وعن ابي حفص الكبير انه يقن في الركعة الثانية ايضا واجمعوا ان المسبوق
بركعتين اذا قننت مع الامام لا يقن فرة اخرى وكذا اذا ادركه في الثالثة في
الركوع ولم يقن محمد لم يقن فيما يقضي كذا في الفتاوى رجل شك في صلاته
انه هل كبر لا شئنا ام لا ان كان ذلك اول مرة استقبل الصلاة وان كان في
له شك ذلك كثيرا جازله المضى وكذا اذا شك انه هل احدث ام لا او هل اصاب
التي تلوها ام لا او هل سج راسه ام لا وكان ذلك في الصلاة ان كان ذلك
اول مرة استقبل وان كان يقن له كثيرا لا يلزمه الوضوء ولا شئ التوب كذا في الفتاوى

رجل صلى ومن اوامهم صلى يقوم فلما سئل سلم فخره جل عدل انك منبئت النظر من ركعتين
قالوا ان كان عند المصلي انه صلى اربعا لا يقن الى قول الخبر وان شك المصلي في
الخبر انه صادق ام كاذب روي عن محمد انه يعيد صلاته احتياطا وان شك في قول
رجلين عدلين يعيد صلاته وان لم يكن الخبر عدلا لا يقبل قوله قال محمد واما انما فاحد يقول
واحد عدل يحكم حال ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم منبئت
تدنا وقال الامام اربعا فان كان الامام على يقين لا يقن فحسم وان لم يكن
على يقين اخذ بقولهم فان شك القوم فقال بعضهم اربعا والامام مع احد
الفرقتين يؤخذ بقول الامام ولو كان معه واحد فان اعاد الامام الصلاة والامام والقوم
معه مقتدين به فتح اقتدوا بهم لان الامام ان كان هو الصادق كان اقتدوا بالمتقفل
وان كان هو الكاذب كان اقتدوا بالمتقفل المفترض وان استيقن واحد منهم انه
صلى ثلثا واستيقن واحد منهم صلى اربعا والامام وباني القوم في شك فادعاه
على الامام ولا على القوم لان قول المتقفل بالنقصان قد عارضه قول المتقفل بالتمام
والظاهر ان بعد الفراغ من صلاته فادعاه وعلى المتقفل بالنقصان الاعادة لان يقينه
لا يبطل يقن غيره في حقه ولا اعادة على انه قد يقن بالتمام ولو استيقن واحد من القوم
بالنقصان وشك الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادوا احتياطا
وان لم يعيدوا الا شئ عليهم اذا استيقن عدلان بالنقصان واجبر اليك
مسبوق في المسبوق واللاحق المسبوق فيما يقضي كالمسبوق واللاحق كانه خلف
الامام وانما يكون لاحقا اذا اقتدوا بالامام في اول الصلاة ثم عجز عن الاتيان بالكمال
لغيره من حدث او نوم او كان في الطائفة الاولى في صلاة الخوف او بقي بالابل عام
الناس ولم يقدر على الركوع والسجود فانه يقضي بغير قراءة ولا يجز عليه سواها
سهل واما المسبوق بركعة او ركعتين فالقراءة عليه فيما يقضي فرض حتى لو ترك
القراءة في ركعة او ركعتين فشدت صلاته وان كان مسبوقا بثلاث او اربع
فالقراءة في ركعتين فرض ولو سمي فيما يقضي وجب عليه السهو ثم المسبوق فيما يقضي
اول صلاة في حق القراءة والقنوت واخر صلاة في حق التشهد بيانه اذا ادركت
مع الامام ركعة من المغرب ثم قام الى القضا بعد تسليم الامام فانه يقضي ركعتين فجزا
في كل ركعة الحمد وسورة ولو ترك القراءة في احد منهما فشدت صلاته لان ما يقضيه اول
صلاة في حق القراءة وعليه ان يقضي ركعة ويشهد ثم ركعة اخرى ويشهد ويسلم لانه

يقضي آخره مائة في حق التشهد وقد ادركت مع الامام ركعة فاذ اقام الى القضاء
يقضي ركعتين فالاولى منهما ثمانية والستة فيها التشهد الثاني ويجزى وفي الوجيز
رجل سبق ثلاث ركعات في الظهر والعصر او اسم الامام يقوم فبني ركعة بالهاكفة
وسورة ثم يقوم ويكسب ويصلي اخرى بالهاكفة وسورة ثم يقعد ويكسب ثم يقوم
فبني اخرى بالهاكفة خاصة ويكسب ويسلم ويداعنها وقال محمد يقضي ركعة بالهاكفة
وسورة ويقعد ويكسب ثم يقوم فبني ركعتين بالهاكفة خاصة ويكسب ويسلم
وهل صاحب الوجيز في ذلك اصلا فقال لا يقضي المصلي اول صلاته حكما عند هذا
وعند محمد احرص الصلاة التي في حق القراءة والقنوت حتى يستفتح المصلي فيها يقضي
عندها وعند محمد يستفتح حال دخوله مع الامام ولا يطلع الخلف في القنوت حتى
لو ادركت ثمانية او ثلثت مع الامام لا يثبت فيها يقضي بالجماع وفي الوجيز
اذا ادركت مع الامام ركعة من الظهر والعصر والعش وقام الى القضاء فعليه
ان يقضي ركعة بقراءة فيها الفاتحة وسورة ويكسب لان ما يقضي اخر صلاته في حق
التشهد فذلك يشهد لانها ثمانية وهذا بخلاف ما في الوجيز ثم يقوم
فيقضي ركعة اخرى بقراءة فيها الفاتحة وسورة ويكسب وفي الثالثة يخطب
الا ان القراءة افضل واذا ادركت منها ركعتين يقضي ركعتين ويقراء فيها
الفاتحة وسورة ويكسب عقيبها وسلم ولو ترك القراءة فيها او في احداهما ثبت
صلاته لانه يقضي اول صلاته في حق القراءة عند هذا ولو كان الامام ترك
القراءة في الاولين وقضى في الآخرين قضاء من الاولين فادركت بها
المصلي الامام في الآخرين فالقراءة فيها يقضي فرض عليه لانه يقضي اول صلاته في
حق القراءة والقراءة في اول الصلوة فرض عليه ثم المصلي يتابع الامام
في سجوديه ثم يقوم الى قضاء ما سبق به ولا يسلم مع الامام فان سلم معه ان
كان ذا كرا فثبت صلاته وان كان ساجدا لم يقبل لان سلام الامام لا يجزى
من الصلوة وهل يترك سجودا لاجل سلامه ساجدا ان لم يقبل الامام ومعه لم يتركه وان
سلم بعده تركه ولو لم يتابع الامام في سجوديه فقام الى القضاء لا يسقط عنه سجود
في اخر صلاته ولو سلم الامام فقام المصلي ثم ذكر الامام ان عليه سجودا فجلس
ان يقعد المصلي ركعة بسجدة فعليه ان يركض ذلك ويجوز ان يتابعه ثم
اذ اسلم الامام قام الى القضاء ولا يجنبه فاعمل من القيل والقرآن والركوع ولم

يعاد الى متابعة الامام ونقض على نفسه فانه يجوز صلاته وسجدته بعد فرائضه استحقاقا
لم تقف صلاته لان العود الى سجود السجود في الامام والاربع في التشهد فانه لم يقف
تشيدها امام قبل ان يسلم ولو ذكر الامام سجودا في السجود ما قبله هذا المصلي ركعة
بسجدة فانه لا يعود لان الركعة السابعة لا تكمل الا بركض فان عاد الى متابعة فثبت صلاته
لان زائد ركعة كاملة ولو ذكر الامام ان عليه سجدة قالوا لا يعود الى متابعتها ان كان
المصلي لم يقعد ركعة بسجدة فعليه ان يركض ذلك ويعود الى متابعتها بسجدة
مواصلة له وفي حديثه وسئل الامام ثم يقوم ثم يسجد ثم يسجد ثم يسجد ثم يسجد
بين قبل ولو لم يركض ما قبله حتى يكمل ركعة بسجدة فثبت صلاته لانه لما عاد الى
السجدة السابعة فقد انتقض تشهده وقد انفرد في موضع يجب عليه التقاء
ولو ذكر الامام ان عليه سجدة الشاؤن بعد ما قبله المصلي ركعة بسجدة وعاد الامام
اليها فانه عاد لمصلي الى متابعتها فثبت صلاته لانه زاد ركعة كاملة وان لم يقعد
ومضى عليها فثبت روايتان في رواية كتاب الصلاة لنفسه صلاته لانه انفرد في
موضع يجب عليه الاقتران وفي رواية النوادر لنفسه لان تشهده امام فانه انقض
بعد حكمه بالانفراد مضى كغيره فقام المصلي فقام الى تمام صلاته بعد ما تشهد الامام
قبل ان يسلم ثم نوى الامام ان يركض في الركعة التي في الرابع فان كان هذا المصلي لم يقعد
ركعة بسجدة فعليه ان يعود الى متابعتها وان لم يقعد فثبت صلاته وان قبله
ان عاد فثبت وان لم يقعد ومضى عليها لم يقبل كذا بينا ولو لم يعد الامام الى
سجدة الشاؤن فثبت صلاته المصلي فقام في الركعة التي في الرابع فقام الى تمام صلاته
ولو عاد الامام الى سجدة السجود ما قبله لم يسجد ثم بنى ان لم يكن عليه سجودا فقام
الى تمام صلاته وقال كثر من قف لانه قد مضى في موضع يجب عليه الانفراد وان لم
مضى انفرد في موضع يجب عليه الاقتران واقتران في موضع يجب عليه الانفراد فثبت
صلاته قالوا لو لم يسجد في الركعة التي في الرابع فقام الى القضاء ثم ذكر الامام سجدة ثالثة ولم
يعود الى متابعتها وانما في ان المصلي اذا ناء بعد في سجوديه ثم بنى ان لم يكن عليه
وكذا المصلي فانه اذا قاما يقضيان فاقعدا احدهما بالآخر فثبت صلاته
المقعد ولو قام المصلي لانه قد مضى في موضع يجب عليه الانفراد وكذا المصلي
فثبت صلاته اذا اسلم الامام وقام الى تمام فاقعدا احدهما بصاحبه فثبت
صلاته المقعد ولو قام المصلي الى القضاء بعد ما رفع الامام رأسه من السجدة قبل

والاولاد ذلك بوجوب الاعتقاد بهم قال الله تعالى فهداهم اقتده وانما كانت في ما فيه
اشكاف الكفار وحيثما في ذلك واجبة والليل على الوجوب ايضا انما سجد
يؤتي بها في الصلاة ليس من نفس الصلاة ولا يجب في الصلاة زيادة سجدة فكلما كانت
واجبة وصيانة الصلاة عن حلقها ليس منها وجوب فلو كانت فصل الحركات
الصليانية الواجبة او من فعل ما هو مستحب فان قلت لو كانت واجبة لما ادبت
بالايمان او انما هي على الدابة مع قدرته على النزول قلت او ما على الدابة كما وجبت
انما اذا نزل على الارض لا يجوز على الدابة وانما روي ان رجلا عند النبي صلى الله عليه وسلم
انتهى سجدة ثم سجد النبي صلى الله عليه وسلم وقال لو كنت اماما لوسدت سجدة
فالجواب انه لم يسجد في فوج والتاخر جازي عن ما او كانت القراءة مكررة
والراوي لم يشعر بالمرأة الاولى لان السجدة انما يقرأ السجدة على الفور او سجدة
التالي لا يقرأ في سجدة سجدة وانما روي عن عمر بن الخطاب انه سجد في حلقه
انتهى سجدة فاستدرك السجدة فقال على رسكم فان بدا شي لم يكن عليكم عليه السلام
ان مراد لم يكتب عليكم السجدة فارد ان بين المقوم جواز التاخر في حاله الوجوب
وانه علم ان السجدة لا يقرأ في القرآن اربعة عشر سجدة فلو سجد في سجدة
وحسن باب وفي كل سجدة لا يقرأ في سجدة ولا يقرأ في سجدة ولا يقرأ في سجدة
ام بعضها فيه اختلاف والصحاح في اواخر حروف السجدة وقبل كل سجدة وكذا وجب
السجود والافلا وقبل السجدة ان يقرأ في سجدة ولا يقرأ في سجدة ولا يقرأ في سجدة
كلها لا الحرف الذي في حرف لا يجب عليه سجدة ولا يستحب له سجدة انما اذا
اجتمع منه بين الصلاة والا فلا خلاف في ذلك وانما بالافلا في سجدة مع كون
لم يقيم عند السجدة وعند ما لا يقرأ في سجدة روي ان ابا جعفر رجع الى قولها عليه
الاعتقاد وان قرأها بالعبودية وجبت على من لم يقرأها بها وفي سجدة
واحدة عندنا وهي الكاوع عندنا في ثنتان وسجدة صا وسجدة سلاوة وعندنا
سجدة شكر فلا سجدة عندنا اذا دعا في الصلاة اما سجدة الثانية من السجدة
عندنا سجدة واحدة لانها مقرنة بالركوع وذلك امر بالصلاة دون سجدة ولان
السجدة الواحدة لا يجتمع فيها سجدة ركعتين او سجدة ركعتين فمعي عندنا سجدة
لما في سجدة من سجدة عليه وسلم قال في سجدة من سجدة ركعتين او سجدة ركعتين
شكر او روي ان رجلا من الصحابة قال يا رسول الله ربيت فجا برى انما لم يكن في سجدة

من فلما انتهيت الى موضع سجدة سجدت المداولة والقلم فقال صلى الله عليه وسلم نعم اني
سجد من الله وانه القلم فاجابني ببيت في سجدة من سجدة ركعتين وروى ان عثمان
قال سجدة من في صلاة سجدة فان لم يسجد في سجدة ركعتين فانه في سجدة ركعتين
ومن سجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين
معي السجدة والسجدة واجب في هذه الموضع كسب الاربعة عشر موضعاً على التالى
وانت مع سواد كثر التالى على ما لم يقرأ او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد
او سجد انما قد كنت كل سواد فانه يجب على من سجد في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين
سجد من سجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين
مجنون يجب عليه سجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين
التاخر من سجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين
يجب عليه سجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين
فانما سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد
من اجل وجوب السجدة ومن لفظه ولو لم يقرأ في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين
او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد
من السجدة لم يجب عليه شي اذا كان التالى اولاً مع سجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين
معي لو كان التالى ابدأ بالصلاة ولو سجد مع السجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين
التالى ليس ابدأ بالصلاة ولو سجد مع السجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين
فاحصين لست لاداة السجدة او لم يقرأ في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين في سجدة ركعتين
الصلاة او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد
الصلاة ولو سجد مع سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد
سجد مع سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد
اولاً وسجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد
سجدة فان سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد
او التالى سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد
او التالى سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد
الركعة التالى من التالى في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
الاخرة انما المعتد في سجدة او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد

من المقتدين والمعتدى والصلاة واجب على من كان خارج صلاة أي صلاة المفردة إذا
تأخر ما المقتدى في الصلاة خلف الإمام ومعهما من المقتدين من سجد في الصلاة فانه
يجب على السامع السجود على الصحيح لأن الجهر في سجودهم بسبب الاقتداء فاجب لهم
وبعد إذا لم يدخل معهم هذا السمع أو إذا دخل سقط عنه قوله لا يجب عليه ولا على غيره
لأن في الصلاة ولا بعد الفرض منها عند ما قال محمد بن محمد بعد الفراغ ولو سجدوا وهم في الصلاة
سجدة من رجل ليس منهم في الصلاة لم يسجدوا في الصلاة لأنها ليست بصلوة لأن
سماهم هذه السجدة ليس من أفعال الصلاة فيكون أدائها فيها منهيًا عنه وعلى
وجوب كماله فالتأني في المقتدى ويجب عليهم أن يسجدوا بعد الصلاة لصحة الصلاة
ومن غير جهر فان سجده في الصلاة لم يخرجه من الصلاة ما يعني أنها ما قصته المكان الذي
لأنه ما وجب خارج الصلاة فإما أن يسجد في الصلاة أو في الصلاة فممكن الفصلان
بأنها في الصلاة وما وجب بصفة الكمال لا يتأخر في بصفة الفصلان ولا في الصلاة
لأنها من أفعال الصلاة وفي التواتر بعد وهو قول محمد وهو القياس والاول قولنا
وهو تحتان وهو لا يصح ولو قرأ الإمام في السجدة التي سمعها من الأصم في الصلاة
قبل فخرج منها سجدة في الصلاة وأجزأته عنها جميعا ولو قرأ الإمام في سجدة
فسمعها رجل ليس منها في الصلاة فدخل معه بعد سجدة الإمام لم يكن عليه أن يسجد
لأنه صار مدركا لها بأدرك الركعة قال في النهاية هذا إذا أدرك الإمام في آخر
ملك الركعة التي تلاها السجدة أما إذا أدرك في الركعة الثانية لم يصدر له الركعة
فتبطل ولا ما تعلق بها من الركعة والسجدة في الصلاة فخرج الصلاة وقيل يصح
فلا يخرجه خارج الصلاة وإنما إذا لم يدخل معه في الصلاة فانه يجب عليه أن يسجد
لتحقق السبب قال في المحمدية وكل سجدة وجبت في الصلاة فلم يسجد فيها
لم تقض خارج الصلاة لأنها صلوة وله صفة الصلاة فالتأني في الصلاة
قال في النهاية فانه قلت ينقض هذا الكلي بقوله بل هو وإن سمعوا وهم في الصلاة
سجدة من رجل ليس منهم في الصلاة إلى أن قال وسجدوا بعد ما فقد وجبت هذه
السجدة في الصلاة فلم يسجدوا ومع هذا يسجدونها بعد ما فالجواب أنه يجب
تقديم هذا الكلي بان يقال وكل سجدة صلواتية واجبة في الصلاة لم يقض خارجها
بدليل نفي المسئلة بقوله لأنها ليست بصلواتية ولكن صاحب المحمدية ترك هذا
العقيد لظهوره ومعنى قوله لها صفة الصلاة فالتأني في الصلاة لأنها وجبت بتأني

تعلق بها جاز الصلاة لا ترى أنه لو تعلق في سجدة الصلاة في الصلاة تنقض طهارته بتمام
خارجها فكانت في الصلاة أنوى ومن على سجدة فلم يسجدوا في الصلاة فمما وجب
أجزأته السجدة عن التذنين وبذلك يوروا كتاب الصلاة وفي التواتر بسجدة أخرى
بعد الفراغ وبذلك إذا دخل في الصلاة قبل أن يسجد المجلس أما إذا تبدل لم يجز سجدة الصلاة
عن الصلاة ومن ثم على رواية كتاب الصلاة فلا يسجد ما في الصلاة حتى فرغ منها
سقطت عنه سجدة جازة في رواية التواتر وما وجب خارج الصلاة لا يسقط لأن
تلا سجدة في غير الصلاة فسجدوا في الصلاة فمما وجب سجدة في الصلاة لا يسجد
ولو لم يأت في سجدة في الصلاة فسجدوا في الصلاة وأعادوا تلك السجدة في سجدة أخرى في سجدة
الصلاة لا يجب عليه سجدة أخرى ووفق الفقهاء أبو القيس بنهما فقال إذا تكلم بعد
السلام يجب سجدة أخرى لأن الكلام يقطع حكم المجلس إن لم يكتمه لا يجب عليه سجدة
أخرى وإذا تكلم في الصلاة ولو قرأ في سجدة في الركعة الأولى فسجدوا في الصلاة فمما وجب
في تلك الركعة تأني لم يخرجه أخرى بالجماع وإن أعاد ما في الركعة الثانية فعلى قول أبي
يوسف الأول وهو أحسن من غيره وهو قول محمد وعلى قول أبي يوسف الآخر
وهو القياس كسجدة تلك سجدة وفي الكرخي أيضا إذا أتى في سجدة في الركعة الأولى
سجدة ما أعاد ما في الركعة الثانية فلا يسجد عليه عند أبي يوسف وقال محمد بسجدة ما
أصحنا قال في الفتاوى من هذا الاختلاف إذا كانت الصلاة ركوع وسجدة وإذا أتى في
بالأول لا يجب أخرى وكذا لو أعاد ما في الثانية وأراد أن يركع في الركعة الأولى فسجدوا في الصلاة
وفي سجدة إذا أتم الصلاة بالأول على الزيادة فقرأ في الركعة الأولى سجدة فسجدوا في الصلاة
فإذا أتى في الثانية فعلى قول أبي يوسف لا يخرجه أخرى ولا شك في ذلك وأخلفوا في
قول محمد قال بعضهم بزيادة سجدة عنده وقال بعضهم بكيفية سجدة واحدة ولو كان التلا
ليس من أجل الصلاة وكان التلا ليس من أجل الصلاة فإنه كان التلا كافرا أو مبغضاً أو مجنوناً
أو حاليفاً أو نكساً ولو كان على الحسن فإنه كان التلا كافراً أو مبغضاً أو مجنوناً
ليس من أجل الصلاة على التلا دون السمع وتقدم تعديلات هذا كله ومن
على أنه السجدة في الصلاة ولم يسجدوا وأراد أن يركع في الصلاة فانه يسجد
أي سجدة التلا وده بقوله قبل الركوع فإنه لم يوجب التنية عند الركوع لم يجز أن يسجد
فإذا أتى في الصلاة فانه يسجد وان شاء يسجد يعني أن شاء أو قام ركوعاً

في صلاتها لم تسجد حتى حاصرت سقطت عنها السجدة ولو سمع وهو في الصلاة سجدة
من غير قصد لم تسجد حتى حاصرت فتوضا. وبني ثم سجدت مرة أخرى وجب عليه احدى السجدة
اذا فرغ من الصلاة سجدة واحدة سجدة واحدة اذا انما سجدة في الصلاة فسجدت ما فرغ من الصلاة
فتوضا. وبني ثم سجدت الثانية لم تسجد عليه سجدة اخرى لان المجلس مع ان تبدل
حقيقته لم يتبدل كما لان مناداة في صلاة من افعال الصلاة وحصة على الصلاة يجعل
الامكانة مختلفة كمكان واحد كما في الفناء من رجل سجد سجدة من رجل سجد سجدة من آخر
في ذلك المكان ثم قرأ ما هو جزء سجدة واحدة وقبل على رواية النوادر لا يجوز ان يقرأ
قرآنه والاول اصح لا يخاد الابد والمكان قال في الجندرية اذا قرأ اية السجدة مرة
رجل سجدت ثم قام الثاني وذهب ثم عاد فقرأ تلك الآية ثانيا ثم قام فذهب
ثم عاد فقرأ ما يجزئ اداء السجدة على الثاني في كل مرة سجدة على حدة وانما السجدة
تتبعه سجدة واحدة لانه اختلف مجلس الثاني ولم يختلف مجلس السجدة مع وكذا
الجواب اذا كان الثاني مكانه والسجدة مع يذهب ويجي ويسجد على الثاني
سجدة واحدة وعلى السجدة في كل مرة سجدة ولو قرأ اية سجدة وهو قاعد ثم قام
فقرأ ما يكفيه سجدة واحدة بخلاف الخيرة اذا كانت قاعدة فقامت بطل
جبارا لانها اعصت عما جعل الزوج البراءة والتجربة مما يبطل الاعراض فيبطل خبرا
وكذا اذا قرأ ما هو قاعد ثم قرأ ما يكفيه سجدة واحدة ولو قرأ ما يسجد ثم قام
مضطجعا انقطع حكم المجلس فان قام قاعدا لم ينقطع قال في الفتاوى برجل سجد
على رءوسه وهو ساجد سجدة واحدة سجدة في صلاة مرتين في ركعة واحدة والاولى
على مرة فسمع كل واحد منهما سجدة واحدة صاحبه فعلى الذي على مرتين ان يسجد سجدة واحدة
واخرى اذا فرغ من صلاته وعلى الذي على مرتين ان يسجد في صلاة مرة ويسجد
سجدة من اذا فرغ وفي الحديث لو تبدل مجلس السجدة مع دون الثاني بتكرار الوجوب
على السجدة مع على ما قبل لان السبب في حقه السجدة وكذا اذا تبدل مجلس الثاني
دون السجدة مع على ما قبل اي بتكرار الوجوب على السجدة مع وان اختلف المجلس لما
ان سجدت مني على التلاوة وجلس الثاني متبدل فبعثته به والصحيح انه لا يسجد
لوجوب على السجدة مع لان سبب الوجوب في حقه السجدة مع مقام السجدة
في حقه تخذ والقدر على يد القول ولو قرأ اية السجدة على الابدية فسجد
على الابدية جاز عندنا وعند غيره لا يجوز لانها واجبة فاستهتت الوتر ولو قرأ ما على

الوجه في سجدة

الارض فسجد ما على الابدية لم يسجد عندنا وقال الشافعي يجوز ولو قرأ ما على الابدية فسجد على الارض
جاز ولو لم يسجد حتى ركع فسجد على الابدية جاز وعند من زفر لا يجوز وانما السجدة
بالايمان فقرأ ما على الارض لا يسجد عليه بغير ايمان فصلا كما لو قرأ ما على الارض ثم ركع وكذا اذا اختلفت
نومته وجب عليه بغير ايمان فصلا كما لو قرأ ما على الارض ثم ركع وكذا اذا اختلفت
فيما اذا قرأ ما عند طلوع الشمس ولم يسجد حتى اذنا عند الغروب وفي الفتاوى في
تماما في وقت مكرره وسجد في وقت آخر مكرره بان قرأ ما عند طلوع الشمس وسجد
عند الغروب اختلف الروايات فيه قال في حقه يجوز وقال بعضهم لا يجوز وقيل
اذا قرأ ما عند طلوع الشمس وسجد عند الغروب جاز وعلى المكس لا يجوز لان تكرار السجدة
الطلوع اشد وفي الفتاوى اذا قرأ ما ركبا كان له ان يركب في السجدة قال الجملوني
في ركب خارج المصراة اذا كان في المصراة او في سجدة لا يجوز عندنا في حقه وفي
النهاية ان المجلس اختلف اذا ذهب عنه بعد اتمام السجدة عنه قربا في اتحاد
المجلس باق والاقوال من القريب والبعيد اذ انتهى مطوينا او لم يأت ذلك قرب
وان كان اكثر فذلك بعيد وان قرأ اربع عشرة سجدة وهو جميع ما في القرآن في موضع
واحد لزمه اربع عشرة سجدة لا اختلاف الايات وان كان المكان واحدا وادناه
اراد ان يسجد للتلاوة في موضعها بقلبه وبقرائه انما يسجد سجدة التلاوة والتكبير
كما يقولون في صلاة التلاوة كذا والتكبير سنة وليس واجب اجبارا سجدة التلاوة
ولو ترك التكبير التي تكرر سجدة التلاوة في آخرها عندنا وقال الشافعي
لا يجزئ قال في الفتاوى والتكبير سجدة التلاوة عند الخطا ولا ارتفاع وروى
حسن عن ابى حنيفة انه لا يكبر عن الخطا وكذا عن ابى يوسف ايضا لان التكبير
عند الخطا يفعل للتشغال وهو ليس بفعل سجدة التلاوة من ركعتين الى ركعتين
ثم سجدة ولا يجوز سجدة التلاوة انما يجوز به الضم من التلاوة من الطمأنينة
لحدوث التوحيش وطمان في الثوب والمكان وسنة العون واستقبال القبلة او اتماما
على الارض ولا يجزئ الا بالاجابة على السجدة وان على الراحلة ولا يجزئ طمأنينة
ان لا يجزئ طمأنينة او يكون من فضله لانه لا يشي في اتمها فان تخلف في السجدة او تمهدها بحدوث
منتهى او دوط او غلبة عادتها ولا وضوء عليه في التهمة وانما سجدة اتمها في
رجل مقعدة به لم تقف عليه وان نوى ما منها لم يسجد اذا كان يقوم منه يتوجه للصلاة
ان يجزئ الثاني ما ياتى سجدة وبني على ان يسجد ويسجد يقوم معه ويجزئ بالتكبير عند السجود

ومن ثم انزع منه ولا ينبغي للفقير ان يرفع يديه في سجدة واحدة ولا يركع في سجدة واحدة
 عن السامعين ولا يركع في سجدة واحدة ولا يركع في سجدة واحدة ولا يركع في سجدة واحدة
 انما هو في الظاهرية يستحب ان يركع في سجدة واحدة ولا يركع في سجدة واحدة ولا يركع في سجدة واحدة
 يقوم ثم يقعد انتهى وهذا قول البعض في الصحيح انه لا يقوم بها ولا ينبغي للمسلم ان يقعد اية
 السجدة في صلاة النافلة فاذا فعل سجدة وسجد يقوم معه على طريق المتابعة وان لم
 يسجدوا وكذا ينبغي ايضا ان لا يقعدا في صلاة النافلة والعبد ان اذا كان يقوم بحال
 لا يسجدوا القراءه كلها لانه لو يركع في سجدة واحدة فانه يسجد وسجد وسجد وسجد وسجد
 من سجد منهم ومن لم يسجد ولو نوى السجدة على المنبر يوم الجمعة فانه يسجد وسجد
 من سجدوا كما رواه محمد بن عبد الله بن جعفر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سجد في صلاة
 على المنبر يوم الجمعة فركل وسجد وسجد الناس معه ولانه لو نوى في الصلاة سجدة واحدة
 الحطية ان يكون كالصلاة واذا وجبت السجدة في الاوقات التي يجوز فيها
 الصلاة فسجد في الاوقات المذكورة لم يجز لان السجود في هذه الاوقات
 وقد وجبت عليه كما فلا يجوز ان يركع في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 بقلبه قبل الركوع وقد تقدم ذلك وانما ذكره تنبيه القول ولا يذكر بانه
 فاذا سجد يقول في سجدة واحدة سجدت لرحمتك ومنت بالرحمن فان غفر لي يا رحمن
 فان لم يغفر ذلك يقول سبحان ربّي العظيم ثم يقول سبحان ربّي العظيم ثم يقول سبحان ربّي العظيم
 سجدة واحدة سبحان ربّي العظيم ثم يقول سبحان ربّي العظيم ثم يقول سبحان ربّي العظيم
 سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا وان لم يذكر فيها شيئا اخر اذ هو من رفع
 راسه من السجدة ويكبر عند الارتفاع ولا يشهد عليه ولا يركع لان ذلك ليس
 وهو يستدعي بين السجدة وسجدة واحدة لانه لا احوالهما فان قيل كيف يكون
 السجدة واحدة وقد ذكر قبلها وانما اراد ان يسجد للصلاة وكبر والتكبير للتحريم كما
 في الشروع في الصلاة قلت هذا التكبير ليس للتحريم بل لانه سجدة واحدة سجدة
 الصلاة والتكبير في سجدة الصلاة انما هو لان يقال في السجدة واحدة
 انتقال من الصلاة الى السجود وانما علم **فصل** في صلاة الكسوف والشمس
 اضافة الشيء الى شرطه واضافة الفعل الى فاعله ووجه المناكبة بينه وبين سجدة
 الشكوة ان الشكوة سبب للسجود والسجود سبب لفطر الصلاة وانما تقدم سجود
 الشكوة عليه لان سبب السجود الشكوة ووجه عبادته وسبب فطر الصلاة الشكوة

وليس السفر عيب اذ هو من مباح العبادات ومقدمة على المباحات **فصل** في صلاة السفر
 قوله تعالى واذا قرعتم في الارض فليس عليكم جناح مرجع ان تقصروا عنها في ان تقصروا
 من اعداءكم است الصلاة فتصلوا الرباعية ركعتين ولما لم يأت به يقتضي ان القصص جنة
 في السفر والكمال عزبة كما قال الشافعي لان الجناح يستعمل في موضع التحقير والرحمة
 لان موضع العزبة وفناء القصص عزبة غير حصنة ولا يجوز الاكمال لقول عمر رضي الله عنه
 السفر ركعتان تمام غير قصر على ان تنكس على الصلاة وتكبر وتكبر وتكبر وتكبر
 الا تمام فكانوا منقطعين لان الجناح يستعمل في السفر ففهم الجناح تطيب
 انفسهم بالقصر ولطيفة ابدا اليه ضربهم في الارض الى جنتهم الى السفر وروى عن عمر
 رضي الله عنه انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نوى الصلاة في السفر فليصلها
 تقصير وقدرتها ولا تخاف شيئا وقد قال الله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة
 ان كنتم في الارض من غير حرمة فليصلوا فيها ركعتين في السجدة فليصلوا فيها ركعتين في السجدة
 والامر للجواب وقوله عليه السلام ان الله تعالى فرض عليكم الصلاة على ان
 تنكس على ركعتين وللمسافر ركعتين متفق عليه وروى عن علي بن ابي طالب انه قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا في السفر ركعتين متفق عليه
 وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا خرج من المدينة لم يركع ركعتين حتى يرجع
 متفق عليه ايضا والاصل في اربعة الافطار في شهر رمضان قوله تعالى فمن شهد منكم
 الشهر فليصمه اي فليصم ما كان شايءا اي حاضرا مقيما غير ما في الشهر فليصمه فيه ولا يفطر
 ومن كان مريض او على سفر فعدة من ايام اخر اي فليفطر فعدة من ايام اخر
 والبرقعة في اية غيرة من ايام غيرة من الصوم فليفطر من ايام غيرة من الصوم
 الصوم ككلام عليه ان شاء الله تعالى ثم اعلم بان هذه السفر الذي يوجب قصر الصلاة
 فيسجد في الركعة الواجبة عليه مثل امتداد مدة المسح الى ثلثة ايام
 وسقوط الجمعة والعبد والنجاسة وسقوط تكبير التشريع على قول ابي حنيفة وهو جنة
 ووجه البرادة في غير حرم ثلثة ايام فصلا اي يقصد لانه موضعها بينه وبين غيره
 ميرة ثلثة ايام فصلا اي شريطة القصد ولم يقل ان بسبب لانه لو طاف جميع الدنيا
 ولم يقصد مكانا بعينه بينه وبين غيره ميرة ثلثة ايام لا يصير فراو كذا القصد فنه
 من غير ميرة لا عبرة له وانما الاعتبار باجماعهما فليصم بالبرقعة على النية ولا يثبت
 البرقعة القصد بل المعبر في حق نية الحكم اجماعهما فان قلت الاقامة ضد السفر

وحيث يتبعه من غير انما لم يثبت التسعة عشر بالنية كقوله في السفر
 الى العمل والعقل لا يكفيه جرد النية عالم بقائه من كل من ركوب وشي من نوى العمل لا يكون
 عاظما كما لا يتصور ان نوى انظار لا يكون مفسدا ما لم يفسد وفي الاقامة الحاجة الى ترك العمل
 وفي التركيب كمن جرد النية ونظره من كان له بعد لخدمته نوى ان يكون للتجارة لم يكن التجارة
 حتى يتبعه فان كان للتجارة فنوى ان يكون للخدمة خرج من التجارة بالنية دون القيل الى
 اي دون لبايها لان النبل للخدمة فلا يجزئ معنى ثمانية ايام فطر بام سنة وذلك
 اذا علمت الشمس بعدة وبن شمس كل يوم الى النبل اخذوا فيه والنجية انما لا يشترط
 حتى لو كثر في اليوم الاول ونشئ الى الزوال وبلغ المرحلة ونزل المستراحة وبات فيها
 ثم كبر في اليوم الثاني كذلك الى الزوال ثم في اليوم الثالث كذلك فانه يجزيه
 كذا في الفناء وسر حاله المحيط لان المسافر لا بد له من التناول لاستراحة نفسه وادابة
 فلا يشترط ان يفر من السفر الى السفر لان الاطعم في ذلك وكذلك الدواب
 فالحقت هذه الاستراحة بعدة السفر لان السفر ونشئ الى يوسف اقل هذه السفر
 يوما واكثر اليوم الثالث وعما في حقيقته ربه التقدير بالاصل الى ثلاث مراحل
 وهو قريب من الاول الى التقدير ثلاث مراحل قريب من التقدير ثمانية ايام لان
 المعتاد من السفر في كل يوم مرحلة واحدة خصوصا في القرايم سنة كذا في النهاية قال
 في الحديث ولا يعتبر بالفراخ هو الصبح اخر ذلك عن قول الغرض في حقه فانه قد رواه
 الخدة بالفراخ قال بعضهم احد وعشر فرسها وقال بعضهم عشرة فرسها
 وقال بعضهم ثمانية عشر فرسها لانها اوسط الاعداد وقد رتب بعضهم ثمانية واربعين
 ميلا والفرس ثمانية اميال والبريد اربعة فراسخ بسيرة ابن منتهى ان قدم يعني الابل
 القافلة دون البريد قال في الفقه وروى في ذلك بالسيرة في كذا في الجاهل في التبر
 في التبر بالسيرة في كذا في التبر بالسيرة في التبر واما يعتبر في كل موضع منها
 بما يبين بحاله حتى اذا كان موضع له طريقا من احد جهتيهما وحيث تقطع في ثمانية ايام
 اذا كانت اربعة مستوية والثاني في التبر وحيث تقطع في يوم او يومين فانه اذا اذ
 في طريقهما ويقتصر ولو كان اذاس في التبر وصل في ثمانية ايام واذاس في التبر
 وصل في يومين مقرر في البر ولا يقتصر في البحر والمعتبر في البحر ثمانية ايام بعد ان يكون
 التبر مستوية كذا في الجبل بعشر فية ثمانية ايام ايضا وان كان في التبر تقطع في اقل
 من ذلك مسئلة قال ابو حنيفة راجع في معرلة طريقا من احد جهتيهما تقطع في ثمانية ايام والبر

فانما النية والقصد على ما في
 حقه في سفر

في يومين فافقار الابد فصر وان اخذنا الاقرب لا يقتصر ولو لم يكن فانه اذا كانت ثمانية
 ايام بالنية المعنا وفسار البها على البريد سيرة اربع او كما نرى على الفرس حرا با حشيتا نوسل
 في يومين قصر والعقصة الى كذا في غزوة ففرض الس فوعندنا في كل صلاة مفروضة باقية
 ركعتا لا يجوز ان يزداد عليها وان زاد صار عاصيا عندنا خلافا لما في قديمنا من اربعة
 اخرنا من الفجر والمغرب فانه لا يقتصر فيها وقيدنا بالفرض اخرنا من السن فانهما
 لا يقتصر وعندنا في الغزوة اربع ففرض الس فوالاربعة والعصر خمسة اعتبارا
 بالصوم اجمع بقوله لا تكملون الصلوات الا بعد الصلوة فانه بدل على ان كل الصلاة
 اربع والعصر خمسة لان الفطر لا جناح يذكر ليله باخذ لا للوجوب كما في قوله في الجناح
 عليكم ان تلتقوا الش . واذ كان مباحا كان المك في الجمار وبقوله صلى الله عليه وسلم
 صدقة تصدق الله بحسب اعطاكم فاقبلوا صدقة فقد علق القصر بالقبول وسماه صدقة
 والمنصف في عليه جبر في قبول الصدقة ولا يبرأ من قبولها وانما صلى الله عليه وسلم
 لم يكن يصلي في غزواته الا ركعتين حتى رجع الى المدينة وقال ابن عمر صلاة المك فركعتا
 نزلت من السماء فان شئتم فردوا وما وجدوا فركعتا وقال الشعبي من اتم في السفر فقد
 خالف السنة واساء ويجوز ان لا يركع الا ركعتين في الصلاة في الاوصاف من ترك
 القيام الى القعود وترك الركوع وسجود الى الابد بالخوف بعد وبدل ان علقه
 بالخوف وقصر لعل غير معلق بالخوف بالاجماع وانما يتعلق بالسفر وعندنا قصر
 الاوصاف عند خوف مباح لا واجب واما تحلقه بحديث الصدقة فهو لدينا
 لانه امر بالقبول والامر للوجوب ولا يبرأ من صدقة بالواجب في الذمة فليست
 في حكم الصدقة بالمال فيكون استقامت لغيره بتركها كالصدقة بالتصاقل في الفاق
 فانه استقامت لتركها بتركها وانما الجواب عن اعتبار الصوم فنقول ان ترك
 الشئ مما يدل على النية والصوم فيه لا يدل وهو القصاص ولا يبرأ من اعتبار
 بالصوم كذا في النهاية وان شئنا ارجعنا فطران فعد على رأس الركعتين مقدار التبر فانه
 ركعتان عن فرضه وكانت الاخران له مائة اعتبارا بالبحر واليحيى وبناجرا لادم
 وقد اذ احرم ركعتين اما اذا نوى اربع فانه ينبغي على الخلاف فبين احرم بالفطر سنت
 ركعتا وفيه يجوز الصلاة عند البر يوسف فيكون الفرض اربع او ركعتا فانه فقه
 اذا فقه على اربع واذ فقه ففقد ولا يكون فرضا ولا فضلا لانه جمع بين الفرض
 والفضل وقال بعضهم يتقلب كذا فضلا وان لم يقعد في الثانية مقدار التبر فانه

وتكونت صلاته بطلان بطلان الصلاة لا خلاصا له من قبل ان يركع كما
في صلاة الفجر وقال الشافعي صلاة تامة ويكون الاربع فرضا وتبانيها على ما تقدم من ان الفجر
عنه ما عزمه وعنده رخصته وفي النهاية لو انه لم يركع الفقرة حين وقام الى ان لا
تتوابع الاقامة وانما اربع ركعات بجزء صلاة عندنا ايضا وفرضه في الوان سافر اسلم الى الكعبة
ركعتين وقرا فيهما وشهد ثم نوى الاقامة قبل ان يسلم او نوى الاقامة بعد ما قام الى
ان لا يشهد قبل ان يقعد بالسجدة فانه يتحول فريضة الى الاربع انما بعد القيام والركوع
ولا يقعد له بذلك لانه قام الى ان لا يشهد بسجدة السجود وهو لا يتوابع من باب الفرض
وفراؤه هو يجزى ان شاء وقراءه وان شاء سكت ولو قبل ان لا
يسجد ثم نوى الاقامة فانه لا يتحول فرضه الى الاربع ولكنه يضيف اليها اخرى
حتى يكون الركعتان لا تطوعا ولو اف نكث ان لا يشهد ففرضه تام ولا يجب عليه
وقضا الشفع الثاني وهذا قول علي بن ابي طالب الثلاثة وهذا اذا قام الى ان لا يشهد على ان لا
يقدم اما اذا قام قاصدا فانه يجب عليه القضاء وعنده زفر عليه القضاء في الوجوه
ولو انه لم يشهد حتى قام الى ان لا يشهد ثم نوى الاقامة فانه يجوز وتحول فرضه الى الاربع
اجماعا ثم ينظر ان لم يقم عليه عاد الى التشهد وان اقامه لم يعد وهو في القراءة
في الركعتين الاخيرين الجبار ولو قام الى ان لا يشهد ونوى الاقامة بعد ما سجدا
لم تقعه وفقدت الفريضة اجماعا لانه لا يقعد بالسجدة تامة الفاء وصارت
ركعة كالمدة وهي التتمل الرقص ويضيف اليها اخرى فيكون اربعاً تطوعا على قولها
وتما على قول محمد فانصدت الفريضة ارتفعت التيممة فلا يقلب الى التطوع
ولو اتم الفريضة وترك القراءة في ركعتين وشهد ثم نوى الاقامة قبل ان يسلم
او قام الى ان لا يشهد ثم نوى الاقامة قبل ان يقعد بالسجدة فانه يتحول فرضه اربعاً
عندهما وقراءه في الاخيرين قضا وعن الالبين وعنده محمد ترك القراءة
في ركعة منها وفي ركعتين فقد صدت ولو قبل ان لا يشهد ثم نوى الاقامة فقد
صلاته بالاتفاق ولا يعود الى الجواز لانه حلف المكتوبة بالتطوع قبل ان يركع الفريضة
ولكنه يضيف الى ان لا يشهد ركعة حتى يكون له ركعتان تطوعا على قولها وعنده محمد فاقصد
الفريضة فقد ارتفعت التيممة كذا في الجوز ولا يصير ولا بالنية حتى يفارق بيوت
المصلي فافارق بيوت المصلي ركعتين لان الاقامة يتحقق بمجرد فافتق
السفر يخرج عنها وفيه الاثر كذا في الهداية يعني بالانذار ما روي عن علي رضي الله عنه انه خرج

من البصرة يريد السفر فان وقت العشاء تم ثم نظر الى فضل ما فعله فقال ان لو كان جازنا
هذا الحقل لغيرنا لخصت من تقبيل نزل في غبار في بيوت المصلي من الجانب
الذي خرج منه لاجانب كل البعد حتى لو كان قد خلف الابنية التي في الطريق الذي
خرج منه فطر الفريضة وان كان كان بجوار ابنية اخرى من جانب اخر من المصلي وقال الامام
الشافعي ان البنية ان يكون الفصل من المصلي قد غلبت فريضة الفجر والضحى لانه اذا كان
ثم قرئ من قبله برقص المصلي فريضة فريضة محاذها كذا في النهاية برقص المصلي ما هو واجب
وتفسيره فيها ما روي انما الاول فريضة الاقامة ثم عشرين يوما في موضع يصلي لانه
فما يزال على حكم السفر حتى ينوي الاقامة في بلد او قرية يصلي الاقامة خمسة عشر يوما فصاعدا
فيتم الاقامة وان نوى الاقامة من ذلك لم يتم وقال الشافعي اذا نوى الاقامة اربعة
ايام صار مقبلا ليلج الى القصر وفي قوله اذا قام اكثر من اربعة ايام صارت قبا وان لم يلقها
وفي الحديث حتى يتقدم بكدة الظهر لانه ما دامه من وجبت ان لا يدة الاقامة فوجب الاقامة
ومدة الظهر يوجب على المرافة الصوم والصلاة واشتهر ان العدة انما يكون من يوم
اقل بنفسه اما في خم من يومين غيرهما كالعبد والزوجة فسيأتي بعد هذا المسئلة وقيل بقوله
في موضع يصلي لانه لا يشهد الى ان لا يصلي فريضة الاقامة في المفارقة وهو انما هو من الرواية
كذا في الطب اية اخر زكك ما روي عن ابي اسحق ان الرعاة اذا نزلوا موضعاً كثيراً مكثوا
وما ونوا واقامة خمسة ايام وما ذكره الكلبي فيهم كذلك فده صاروا مقبليين لكن
على الرواية ان الاقامة لا تقع الا في موضع الاقامة وموتها العزم والبيوت المخذلة
من حجر والحجر خشب لا حجاب والابنية والبور فالصاحب النهاية قلت في الذي
نوه من اشتراط موضع الاقامة من البلد والقرية انما كان في احوال انما كانت ايام بنية السفر
اما قبل ذلك فصحة بنية الاقامة في المفارقة ايضا لان السفر لا يتم لم يكن كان بنية
الاقامة لقضاء السفر قبل استحكامه لا ابتداء اقامته وانما انما نوى الاقامة
في غير موضع الاقامة لم يقع لانه ابتداء ايجاب فلا يقع في غير ذلك وقد ذكر في فتاوى
قاضي حانة ما يوافق هذا فقال المسافر اذا جاوز خان مصرية فلما صار بعض الطريق ترك شيا
في طمعة فخرج الى الرجوع الى الوطن لاجل ذلك يصير فيها حجة والغرم لانه رفض سفره قبل
الاستحكام حيث لم يسير ثلثة ايام فبعد مقبلا يتم صلاته وفي شرح العدة والابنية الى
عوف ولا يزال على حكم السفر الى ان ينوي الاقامة خمسة عشر يوما قال هذا اذا خرج
له حكم السفر فانه لا يزول عنه الابنية خمسة عشر يوما او يدخل وطمعة فاما اذا لم يقع حكم

السفر عاود الى اهل الذي كان عليه فعلى هذا اخرج من مصر من غير ان يقيم في بعض
الطريق بدالة ان يعود الى مصر لاجل ان يسير ثمانية ايام فانه يصلي صلاة في يوم في
الطريق لانه بانصرته صدر رافضا سفره فمضى على اقامته في حواشي الحدودية او ان يقيم
ان يقيم من غير ان يقيم في سيرة ثمانية ايام فانه يصير فيها وان كان في غارة
والثاني من الاشياء التي يصير بها المالك فمضى الى ثمانية بطريق السيرة
كما لعبد مع مولاه والمراد مع الزوج وكذلك كل من كان يتعالق ان يبره
طاعة من امام وامير جيش او غيره ويصير في الحاسب فرة المستوع اذا كان مع
المستوع فاجبة يقيم باقامة مولاه ومن سفره وكذلك الزوجة وكذا من كان
يتعالق ان من امير جيش او غيره لان اقامته مولاه لا تقف على اختياره والمراد
من المستوع الامير اذا كانت ارضه من امواله او كانت من انفسهم فاجبة يقيم
والعبد بين المولى في السفر او المولى احدهما الاقامة دون الاخر في القادر
لا يصير الجدة بما لان اقامته احداهما او جبت اقامته كمن سفره الا في غارة في
على ما كان وقال بعضهم يصير فيها لانه وقع التعارض بين الاقامة والسفر فيخرج
الاقامة احتياطا لغير لعبه وقال بعضهم ان كان بينهما محاباة في الجدة
فان يصير في صلاة مفقودة احدى المولى الاقامة واذا صدم الاخر قصر واذا
نوى المولى الاقامة ولم يعلم العبد بذلك حتى مضى الى اقامته فانه يبره بذلك
كان عليه عادة كمثل الصلوة وكذا المرأة اذا اخرجت زوجها بنية الاقامة بغيره
وعن ابي يوسف رحمه الله اذا ام العبد مولاه في السفر ونوى المولى الاقامة صحته
حتى يوصله العبد على كعتين كان عليها عادة كمثل الصلوة وكذا لو كان العبد مولاه
في السفر فباعه من ماله والعبد كان في الصلوة فيقلب فرضه اربعاً وروحيه في
مخذه لا يجب على العبد عادة كمثل الصلوة اذا لم يقيم بنية اقامة المولى واذا لم يعلم
مولاه ومعه جماعة من الناس فمضى الى كعتين نوى المولى الاقامة صحته في
حقه وفرضه بعده ولا يظفر في حق القوم في قول محمد فيصلي العبد الركعتين وقدم
واحد يسلم بهن ثم يقوم المولى والعبد فيصلي كل واحد صلاة اربعاً ثم يقرأ الحمد والعبد ان
المولى نوى الاقامة قال بعضهم يقوم المولى بالاربع والعبد فيصلي اربعاً صلواته ولو ان
الرجل طلق زوجته في السفر ان كانت رجعية فكلها حكم الزوجة والعبرة بالنية
وان كانت بانية فالعبرة بالنية الا ان كان له قابلية في السفر فالمعبرة بالنية

وهذا اذا كان القادر جيرا اما اذا كان من غير عاودته بعينه ثمانية ايام في الايام التي
من الاشياء التي يصير بها المالك فمضى الى ثمانية ايام فانه يصلي صلاة في يوم في
اذا دخل المالك في مصره اتم الصلوة وان لم يزل في مقامه لانه النبي صلى الله عليه وسلم وانما به
كانوا يفرقون لا يعودون الى اوليائهم فمضى من غير عزم جديد وسواء فعل بنية احتياط
او لقضاء حاجته وفي شرح ابن ابي عمير اذا اقتضت الصلوة في سفرة فخرجت
به وفعلت به مصره فانه يقيم الصلوة ومن كان له وطن فانتقل عنه وسئل عن سفره ثم سافر
فدخل وطنه الاول لم يقيم الصلوة يعني اذا استوطن وطنه اهلها لان الاول كان مثله وطن
التي ووطن اقامته ووطن كمن قال المالك كان مثله واما عليه لا يبطل الا بمسكنه في
استحدث اهلها واهله والوطن باقون به مكنى واحدهما وطن اهلها ووطن الاقامة ما
نوى ان يقيم فيه حصة عشره لو انصاعا بطن الاصل وبطلت بانها وسفر ثمانية ايام
ولا يبطل بالزوج ان بنية السفر ويستعمل في السفر والوطن كمن سافر ووطن كمن سافر
نوى ان يقيم فيه اقل من خمسة عشر يوما وهو صنف المولى لا يبطل بالكل وهو من شرط
وطن الاقامة تقدم سفره عليه في روايته احد الجاهل لا يكون الا بعد السفر ثمانية ايام قال
في الحدودية من كان له وطن فانتقل عنه واستوطن غيره ثم سافر فدخل وطنه الاول قصر
لانه لم يبق ولان المولى ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد الجدة عد نفسه بكنة المولى فخرج
اي قال بعد فراده من الصلوة اتموا اهل كنهه فاما قوم سفره وهذا لان اهل ان الوطن
الاهل يبطل بمسكنه دون السفر ووطن الاقامة يبطل بمسكنه ووطن السفر بانه لا يبطل
حكمه ووطن الاقامة ان يتقضى بالاهل لانه فوقه ووطن الاقامة لانه مثله وبان السفر
لانه مثله ولا يتقضى بوطن كمن لانه دونه الرابع من الاشياء التي يصير بها المالك
مقيما بالعرف على العود الى مصره اذا لم يكن بنيه وبين مصره مدة سفره يعني المالك فزاد
عمران مصره في حصره بعض الطريق غرض على الرجوع الى مصره لاجل ان يسير ثمانية ايام
فانه يصير مقيما بمجرد العزم ويصلي صلاة في الطريق في الاقامة لانه بانصرته صدر رافضا سفره قبل
استحالة حيث لم يسير ثمانية ايام فيصير مقيما وان كان في مغارة وقد بقى الكلام عليه
والتصريح لانه في صلاة المالك فزاد بنية احتياط الا ان قال بان بنية بالقياس في
الوقت اي اذا دخل المالك في مكان المقيم مع بقائه الوقت اتم الصلوة اربعاً
سواء ذكر او اُنثى او اخرها لانه التزم متابعتها امامه بالقدرة ولانه يتغير فرضه
الى اربع للبيعة كما يتغير نية الاقامة لان اتصال المغير ومولاه في السبب وهو الوقت

ثم انه لو فرض صلواته ركعتين لانهما هما صلات الرباعي ضمن الاقتداء فلو انه
يعود الامام الاول وانه اجلس ما لو انشد بربيعية النفل ثم اخبر ما فانه يركع فضاء رابع
لانه هناك بالشرع يكون الركعة ما صلوات الامام رابع وفضا بالشرع فلو انشد
الركعة ثم انما قصد استظهار الفرض عن ركنه وقبضه حكمًا للمتابعة فاذا اخذت الركعة
صار كما لم يشرع في صلواته فان قيل في كل ركعة على ما اذا اقتدى بالمقيم المأثور
ثم احذر الامام المسافر في مختلف المقيم فانه لا يتغير فرضه الى الرابع مع ان الامام
الاول صاير بمنزلة المقتد بالمقيمة المقيم في كل مكان المقيم خلفه للامام صاير كان
المسافر هو الامام فبما خالفه في صفة الامام حتى انه يجب على الخليفة ان يأتي بما كان
على الامام الاول حتى لو ترك الركعة الاولى بقصد صلاة الكسوف فربما يفتن
وكذا بعد الشك فيجب على المقتدين ان يتبعوا ما هم مشفون من غير اقتداء بهذا الخليفة
كما كان حالهم مع الامام الاول حتى لو اقتدوا به فيما يقضون فسدت صلواتهم
لانه لا يقتدوا في موضع يخلفون الا افرادا كالانفراد في موضع يخلفون فيه الاقتداء كذا في
النهاية وتولية في الوقت اي مقدار ما يجب من الركعة وكذا اذا اقتدى بركعتين فربما
فتوى لا فائدة الامام لزمه وايضا جميعا الامام ثم اذا اقتدى بالركعة الاولى لم يقم ولم يجلس
الامام قدر الركعة في الركعتين عامدا او ساهيا ولو اقتدى بركعة واحدة قبل ركعة صلاة
المسافر وقيل لا يفسد كذا في الوجوه قال الحنفية لو ان المسافر قام فركعتين فركعتين
فقال في الركعتين وثمة فقبل ان يسلم ركعة واحدة من الركعتين خلفه او قام فذهب
ثم نوى الامام الاقامة فانه يجوز فرضه وفرض الركعتين معه الذين لم يسلموا الى الرابع
وصلاة من تكلم تامة لانه تكلم في موضع لو تكلم فيه امام لم يفسد صلاته فكذلك الصلاة من
تكلم خلفا ونحو ذلك فلو ان المأثور الاقامة اما اذا تكلم بعذر ذلك فسدت الصلاة
ويجب عليه صلاة المسافر ركعتين ولو ان المقيم اقام ثم الى القضاء ثم نوى الامام
الاقامة ان لم يقبض بها المقيم ركعة واحدة فرض ذلك ونابع امامه وان لم يقض
ذلك وسجد فسدت صلاته وان قعد ركعة بسجدة ثم نوى الامام الاقامة ثم صلاته
ولا ينافي مع الامام حتى انه لو فرض في ذلك ونابع الامام فسدت صلاته وقيل لا
بالوقت اخر ازاها اذا وضعت الامام في فائتة لم تجز صلاة خلفه يعني فائتة في
حق الامام والمأموم وصح رابعية اما اذا كانت ثمانية او ثمانية او كانت ثمانية
في حق الامام مؤداة في حق المأموم كما اذا كان المأموم يركع قول المحدث في الفقه بعد

المأثور

والامام يركع قول الشك في فائتة يجوز دخوله معه في ركعة المأثور قبل الشك ونحو ذلك
دخل معه في الصلاة بعد خروج الوقت اما اذا دخل معه في الوقت ثم خرج الوقت
وجهم في الصلاة لم يفسد لان الامام لزم بالشرع مع الامام في الوقت فالحق
بغيره من المقتدين وانما لم يجز اقتداء المأثور بالمقيم في الفائتة لانه فرضه لا يتغير بعد
الوقت لان قضاء السبب كما لا يتغير شيئا لا فائتة فيكون فيه اقتداء المأثور بالمقتدر
في حق الركعة او القراءة فان القراءة في ركعتين نفل على الامام فرض على المقتدى فبما
اقتداء المأثور بالنفل في حق الركعة ايضا لان الركعة الامام اتممت على الفرض
والفضل في حق الركعة الاولى والقراءة لان القراءة لا يتبين عليه في الركعتين وركعة
المقتد استتمت على الفرض لا غير كذا في الوجوه وانما المسافر اذا صلى بالمقتدين صلى معهم
ركعتين وسلم ثم اتم المقيمون صلاة ثم سلمهم وحدانا ولا يفرون فيها بقضوا انهم
لا يحقون على الاصح وقال بعضهم يفرون في الركعة لانه لم يفرغوا من ركعة واحدة ولم يركعوا
السجدة او السهو فبما في الفقه والركعة من السهو والسهو فيها بقية ويستحب له
اذا سلم ان يقبل انما اصلا ثم فانه يقوم سفر اي ركعة فركعة في الركعة فانه يقوم سفر وركعة
دخل مكة ويوم فركعتين بركعة فركعتين في الركعة فانه يقوم سفر وركعة
الاقامة في الركعة فانه يقوم سفر وركعتين في الركعة فانه يقوم سفر وركعة
اي اذا نوى المسافر الاقامة في الصلاة فانه سواد نوى الاقامة في الركعة او في الركعة
قبل الخروج وسواء كان منفردا او مقبلا باسمه فانه كان له ركعتان كان لا فائتة
اول الصلاة مع الامام فانه سابقه كذا في وجوب الركعة فانه سواد نوى الاقامة
ان نوى بعد فراغ الامام لم يتم قال الحنفية لو ان المسافر صلى مع الامام ركعة وقد
سبقة الامام بركعة فقام بقضى نوى الاقامة فعليه ان يصلي اربع ركعات فائتة
فالمأثور والمنفرد اذا نوى الاقامة ثم لم يوصل السفينة الى ممره وهو في الصلاة
فانه هو الموضع الثالث من المواضع التي يقبض بها صلاة المسافر اي يعني اذا افتتح
الصلاة في سفينة في سفر فاطرت به ودخلت به ممره فانه يتم الصلاة ولو دخل
ممره حاجته وهو على نية الخروج بعد قضاء حاجته فله ان يركع ركعة واحدة في نية الخروج
فلا بان يقول فله الخروج او بعد ذلك الخروج ولم يوافق في ركعة عشرة بركعة
مقبلا وان مضى عليه سنون لان ابن عمر رضي الله عنه اقام بركعة بركعة ثم
وكان لا يقصر وعن ابن عباس انه اقام بركعة بركعة ثم مضى الى مكة فخرج

الى التمام وعلم انه انما يخرج بعد موت عشرة بوا وغرم ان لا يخرج الا بعد ان يقصر لا يتركها
الاقامة ولو ان صاحب جيش يزل منزلا ولو لم يكن له اقامة ولم يخرج اصحابه الا بعد ايام كان
صلاهم فيها مضى جازية ويؤخذ من كل حقتهم بعد ما علموا دورهم اليهم بعد وخرج الجميع القضاة
والذين قالوا المتصرف اخرجوا المدا من اصحاب الدين انما خرج منه امانا وكان من
انفسهم فاجرة لئلا ينهم وكذلك هذا الحكم في الخروج الى السفر يعني انه صاحب جيش
او انولى السفر فان اصحابه يصبرون ما فزبن وان لم يعلموا بسفره والعرب والكراد
والا تراك الذين يكونون في المعركة والتمسك بجل الاقامة في بيوت الشعر
تتعلق بسكونهم فيقيمون اي تقع نية اقامتهم لان الاقامة هي كل من يظل في مكان
من مرعى الى مرعى لان موضع اقامتهم المفاوز عادة وقيد بقوله في بيوت الشعر فخرجوا
عن اهل المفاوز الذين لا يكونون فيها بيوت الشعر فانه لا يقع نية اقامتهم لان نية
الاقامة في المفاوز غير معتبرة لانها ليست بجل الاقامة وانما اذا ارتكبا عن موضع
اقامتهم في القتيق وقصدوا موضعا آخر للاقامة في الشتاء ومن الموضعين
مدة السفر مسيرة ثلاثة ايام فانهم يصبرون ما فزبن في الطريق فيقصر اقامتهم
ومن فاته صلاة في السفر فضا في الحضر في حال الاقامة ركعتين وان فاته
صلاة في الحضر فضا في السفر ايضا لان القضاء بحسب الاداء والمعتبر في ذلك
اخر الوقت لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء وقيد بالقول في حال الاقامة
كما ذكره القدر في حقه لانه قد يكون في الحضر وهو في ذلك من اجل حلقه
ثم سافر في الوقت ثم دخل وقت العصر وهو في قصر العصر ركعتين ثم رجع الى
وطنه فدخل وقت غروب الشمس ثم تبين انه صلاها على غير وضوء فانه يقضي
العصر ركعتين والعصر ايضا ثلثي نهم والعاصي والمطيع في سفره في الركعة
سواء وقال ان في سفر المعصية لا يقيد الركعة كمن سافر بنية قطع الطريق او
البيع او حجت المرأة بعجز حرم او العبد اذا ابن وعنده ثابرة خص مولاه برخصة
الملك فزمن القصر والفطر وجواز الصلاة المكتوبة على الرحلة او احافوا او سلكوا
مدة المسح وجواز اكل الميتة عند الضرورة ولم يذكر الوقت في الحكم السنن
في السفر قال في الفتاوى لا يضر فيها ولا يضر في الفضل هل يجوز لها ان يضرها
تركها افضل اخذ برخصة الله تعالى وقال بعضهم الغفر افضل وقال بعضهم كانت
الغفلة سيرة فالترك افضل لئلا يضر بغيره وبرفقته وان كانت نازلة

نافع

فافعل افضل وهذا هو بين الاقوال وهو الاصح والله اعلم **فصل** في صلاة الجمعة
وجاء النسبة بينهما وبين صلاة الجمعة من حيث ان كلاهما يتوقف على اقامة
السفر وهذا هو اوسط الحقبة ان الاول شاع من كل ذوات الاربع وهذا في النظر
خاصة وهي في العلم وجوازها لا يخصص كونها بعد العشاء والجمعة مشقة من الاجتماع
كالفرقة من الاقارب اصف اليها اليوم والصلوة ثم كثر الاستحسان حتى حذف منها
المصاف فقبل صلاة الجمعة ولم يقولوا صلاة يوم الجمعة وجمعها جمع وجعجات الاجل
في وجوبها في الدليل على فرضيتها وهي فرضية كماله لاسبغ تركها ويكفر جازما
ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب ف قوله تعالى يا ايها
الذين امنوا اذا نودي للصلاة فاحذروا ان تكونوا ساهوا قلنا انما نريد ان نصلح ديننا
فاسعوا فاصفوا قال القراء السعي والمضي والذئاب واحد وليس المراد به السرعة
في المشي الى ذكر الله اي الخطبة عند المنبر وبه استدلال ابو حنيفة رضي الله عنه على ان
الخطيب اذا اقبل على المنبر جاز وور والبيع المراد بالمرئى ما يهمل عن ذكر الله
من شغل الدنيا وانما حض البيع من بينها لان يوم الجمعة يتكاثر فيه البيع والشراء
عند الزوال فقبل لهم بدوروا بخراته الاخرى وانما يتكاثر في الدنيا واسعوا الى
ذكر الله الذي لا ينفي ان يقع منه واربع وور والبيع الذي يرفع سيرة الامة ذلكم خير لكم
ان كنتم تعلمون اي السعي الى ذكر الله خير لكم من البيع والشراء والامر في قوله فاسعوا
للاجوب واذا فرض السعي الى الخطبة التي شرط جوازها في صلاة الجمعة اوجب
ثم اكد الوجوب بقوله وور والبيع حرم البيع بعد النداء وتكره المباح من الله
لا يكون ان الامر واجب واما السنة فاحاديث كثيرة وروى عن جابر بن
عبد الله انه قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال يا ايها
الناس علموا ان الله كتب عليكم صلاة الجمعة في مقامى يومى هذا في شهرى هذا
في عامى هذا فربيتهم واجبة الى يوم القيمة فمن تركها جحدوا لها واستحقاقا لجهنم
في حال حياتي او بعد وفاتي وله امام عادل او جابر صا جمع الله له شمله ولا اتم له
امره الا لصاته له الا لا رحمة له الا لا حج له الا ان يتوب ومن تاب تاب الله
عليه في الحديث رواه ابن ماجه من حديث جابر رواه الطبراني في الاوسط
من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه جابر عن جابر رضي الله عنه قال خطبنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس اتوبوا الى الله قبل ان ياتيكم يوم لا يغفر

المصالح قبل ان يتخللوا وسلوا الذي بينهم وبينكم بكمثرة ذكركم وكثرة الفسدة في
الشر والعلانية ترزقوا وتصوروا وتجروا وادعوا ان الله اقر من عليكم بحجة في مقامه
يومى في شهرى هذا في عامى هذا الى يوم البقية فمن كان في صابى او بعدى ولا هام
عادل او جابر استخفافا بها وجودا بها فلما جمع الله كلمة ولا بارك له في امره ان
والصلاة له ان ولازكاة له ولا حج له ولا صوم له ولا زكاة له ولا حج له ولا صوم له ولا زكاة له ولا حج له ولا صوم له
عليه اعلم ان الحجة لا يقع الا في مصر جامع بني دجوا بالعراق على الله عليه وسلم لا جمعة
ولا شترين ولا فطران في مصر جامع فلما يجوز في القرى ومصلى المصر حكم المصر ويجوز
الجمعة في جميع ارض مصر لا تحصى بمنزلة المصر في حواجز ابيه وقدر ابو يوسف القضاء
بمسيل او مسيلين وقدره بعضهم بمنتهى حد القوت والاذا كان في مكان خارج
المصر لا يجب عليه دخول المصر للحجة لانفسا له عن المصر لا ترى انه لو خرج مسافرا
وبلغ ذلك المكان قصر لانقطاع حكم مصر وصحى الى الجمعة واجبة اذا اجتمعت
شراطينها وصحى في شراطينها ستة من ذلك حصة هي خمس ايام وكرامة في طاعة
الرواية وصحى المصر جامع وسباني الكلام على تفسير المصر جامع ومختلف فيه والشرط
او من امره سلطان هذا هو الشرط الثاني فلا يجوز ان يجمعها الا بالسلطان او من
السلطان لانها بتمام جميع عظيم وقد تقع المنازعة في التقديم والتأخير وقد يقع في
غير ذلك فلا بد منه لانه اقرب الى تكسب الفتنة والتسوية بينهم المردون سلطان
الحكيفة الذي ليس فوقه وال قوله او من امره السلطان يعني الامير او القاضي وسلوا
كان سلطان حرا او عبدا او امرأة بخلاف الصبي وهذا اذا امكن استبدان السلطان
اذا امكن لم يكن استبدانه بان كان حاضرا او مات واجمع الناس على من يصلحهم
جاز وان اجتمعوا على من يصلحهم من غير هذه الاعداد لم يجز كذا في العيون واليونان
الحكيفة وله ولاية وامراء ووكلاء في اشياء ومن امور المسلمين فمهم على ولايتهم لم
يعرفوا مودة كذا في الحجة والجمعة هذا هو الشرط الثالث من شراطين الجمعة وهو
الجمعة لان الجمعة مشتقة منها وصحى ايضا شرط جواز الخطبة حتى لو خطب وحده
ثم جاء الناس فقبلهم لم يجز ولو خطب بجمعة الشراطين والقبضان ولم يكن ثم جاء
من الرجال لا يعتد بتلك الخطبة ثم الجماعة شرط الانعقاد والتمسك لا عند جهاد وعندا الى
حقيقة شرط الانعقاد والتمسك بالكرامة وعند زفر شرط الدوام وفائدة
الحكم فيها اذا انفردا عنه بعد الشروع قبل التفتيد بالجمعة فمعهما تيمم الجمعة وعندا الى

جمعة يستقبل الظلمة والظلمة والظلمة سجداتها بجمعة فطاعتها في الصلاة بجمعة
شراطينها وانما الخلفاء بالامام منهم فمعهما في جمعة وجمعة وجمعة بالامام وجمعة
الامام الصلاة بجمعة فطاعتها في جمعة وجمعة وجمعة بالامام وجمعة بالامام وجمعة
اية قصيدة ثم كبر فمست بجمعة الامام والقوم جميعا اما كبروا او قبل ان يأتوا في الصلاة
يجوز بجمعة وفي الفتوى وى اذا كبر الامام للجمعة والقوم حضور لم يشرعوا معه ثم عرفوا
شراطينها ان يرفع الامام رأسه من الركوع تحت الجمعة والا استقبلها وقيل قول الله
اي حشيفة ان شراطينها ان يقرأ الامام اية قصيدة جاز والا استقبلها وقال ابو يوسف
ان كبروا قبل ان يقرأ الامام ثلاث ايات فصاروا اية طويلة تحت الجمعة والا
استقبلها ولو خطب والقوم حضور وشراطينها في الصلاة ثم احدث القوم وجوا
ودخل الحرم لم يسمعوا الخطبة ودخلوا في صلاة جاز ولو نظر الناس قبل ان يركعوا
وسجدوا الى الله استقبل الظلمة بجمعة وقالوا انظر والبعد فتشبهوا حتى الجمعة
قال القاضي بن ابي عوف في شرحه لو خطب فمعهما الناس ولم يمت معا النساء
والقبضان لم يصل منهم بجمعة لانهم ليسوا من أهلها الى الجوزان كبروا اية فيها حال فان
بقى مع عبدا ومسا فوردوا ومنهم من يجمع بجمعة وان لم يبق مع احد لم يصل بجمعة الا ان
يكون بقي معه ثمانية سواه وفي التخصيص اذا فرغ من الخطبة فذهبوا كلهم ثم جاء اخرون
لم يشهدوا والخطبة فصل من بجمعة اخرها واعلم ان الشرط في الشراطين الكذب بجمعة
بهم بجمعة ان يكونوا اصحابين للامامة فاذا كانوا لا يجوزون كالتصديق والقبضان لا يجمع
الجمعة والوقت هذا هو الشرط الرابع وهو وقت الظلمة لاروى ان النبي صلى الله عليه وسلم
ما بعث مصعب بن عمير الى المدينة قبل حجة قال له اذا ما كنت الشمس فصل الناس
الجمعة وتصل بجمعة في وقت الظلمة ولا ترفع بعض حتى لو خرج الوقت وهو فيها استقبل
الظلمة ولا يبنى الظلمة على الجمعة لان الغرض لا يبنى على حجة فمعهما في وقت
الصلاة فلا يجوز له ان يخطب لان النبي صلى الله عليه وسلم ما صل ما يدون الخطبة في غيره
وصحى قبل الصلاة بذلك وردت السنة ثم الخطبة شراطينها ان يكون بعد الزوال
وان في ان يكون بجمعة الرجال ولو خطب بعد الصلاة او قبل الزوال لا يجوز بجمعة و
السادس الى الشرط السادس ذكره في نوادر الصلاة ويوان يكون اذا لم يركع
الاستتمار اى من شرطها ان يكون الامام للناس اذا دعا حتى ان لم يركع
حضر في الحسن واغلق باب الحسن وصلى بجمعة لا يجوز لانها من جابر الامام وحسن

الذين فحقت اقامتها على سبيل التمسك وان فتح باب المحسن واولن للعامة ان يلبسوا خضره
وقرهم بالذبول فيه فهو جائز ولكن كبره لانه لم يقض حق المسكين في الخبز والتمسك في المسكين
ما هو روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه قال هو بركة كبيرة فيها سلك واسواق وطحا
رساتين وفيها وال يقدر على الصايف المظلم من الظلم بحشمة وفيها عالم
يرجع اليه في الخواش وفيها هو النسخ وروي عن ابي عبد الله البجلي انه قال اسن
ما قيل في هذا انهم اذا كانوا اجمال او اجتمعوا في كبر جد بهم لم يسهم ويزد ارب
من مذهب ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وفي الحديث هو كل موضع لا يمر
وقاض نفيذ الاحكام ويقوم الحدود وهذا عند ابي يوسف والظاهر لان نفيذها
اي مذهب ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان اقامته لجمعة يعني يجوز ومنه
قوله فيجوز اقامته لجمعة يعني اذا كان الامير امير الجواز او خليفة الامير الموكم لا يلبس
امور الجواز وقال فيجوز لجمعة يعني لا يلبس من القرى حتى لا يعقد بها وطحا انها تنقص
في ايام الموكم وعدم التعبد للتحقيق لشتغال الناس بمورج بجان عفات
لما نفا قضا وبني ابيته وودور وسلك وقوسهم تنقص في ايام الموكم ليشير الى انه
لجمعة لا يجوز فيها في غير ايام الموكم لانها لا تتبع من تعبد بها وقيل يجوز لانها من فساد
مكة واجمعوا ان لجمعة لا يجوز عورات لانها ليست من فساد مكة بل هي من اجل
ولا تحل مفازة ليس فيها بناء فقامت حكم المصنف قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله
فرض الوقت هو الظاهر الا اذا ادى الى الجملة سقط عنه الظاهر وقال محمد رحمه الله
فرض الوقت لجمعة وله ان يسقط بالظهور وفي السراج الوماج قال محمد لا ادى
ما اهل فرض الوقت في هذا اليوم ولكن يسقط عنه الفرض باو اذ الظاهر والجمعة
يعني ان اهل الفرض اجمعوا لا يجنبه ويتعين بفعوله وكذا عند فرض الوقت لجمعة
وقايدة اختلاف في مسئلة احدى لوني فرض الوقت بصيرت رعا في الظاهر
عندهما وعنده في الجملة والناحية كونه كفاية عليه وكذا في الفقه بيقينه
لجمعة فانه يقضي ويصلي الظاهر بعده وعنده يصلي لجمعة لسقوط الترتيب بيقين
الوقت عنده ومن ادرك الامام يوم لجمعة صلى معه ما ادركه وبني عليه لجمعة
لقوله صلى الله عليه وسلم ما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا فان اقام هذا الموق
الى قضائه كان يجزى في القراءة ان شاء الله وان كان في سجود السجود
ان للوصل معنى اذا ادركه في سجود السجود اتم جمعة وكذا اذا ادركه في التشهد

فيما عذر حنيفة

ونزل عند ابي حنيفة وابي يوسف وظاهر هذا ان الامام سبب في دعوى انما عندنا خضره
لا يبعد في الجملة والعديد من النسخة زيادة من الجبال وقال محمد رحمه الله ان ادركت كبر
الركعة الثانية مع الامام اتم جمعة وان ادركت اتم ظهرا وعقبي هذا المذهب في صلاة
العديد من اذا ادركه في التشهد او في سجود السجود في السجود هو ما ذكره في التشهد
بدرست للجمعة بديل من غيرها واول الظاهر في ادنوي الظاهر في التشهد او في سجود السجود
في يوم لجمعة حصة اشياء الاستياك استعمال السوك والاشغال وانما من توسل
طسباء ان كان عنده ويسل حسن تبادله لانه يوم جمعة ليس بناذري بعضهم يروى بعض
فيستحب التخليف والتطليب وكيفية ان يقع في موضع يسع طلبة ويأخذ
رقاب الناس لئلا ينادي احد منه وقال صلى الله عليه وسلم من خطب في رقاب
الناس يوم لجمعة اخذ جسده الى جهنم رواه ابن ماجه والترمذي وقال حديث غريب
عليه عند اهل العلم قال صلى الله عليه وسلم ان الذي يخطب رقاب الناس يوم لجمعة اخذ
بين الاثنين بعد خروج الامام لجا رقبته في النار رواه احمد والبيهقي في الكبير واذا
خرج الامام للخطبة يعني من المقصود وظهر عليهم وقيل صعد المنبر فان لم يكن في المسجد
يخرج منها لم يركبوا القراة والذكر الا اذا قام الى الخطبة تركت الناس الصلاة والكلام
وكذا القراة حتى يفرغ من خطبة عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا شئ
في الخطبة تركت الناس الصلاة والكلام الى ان يفرغ من الخطبة اي قال ابو يوسف ومحمد
لأناس بالكلام اذا خرج الامام قبل ان يخطب واذا تركت قبل ان يكبر للاداء لان
الكل له لئلا يفسد الاستماع والاداءات ولا يستماع في دين الحائرين والابن حنيفة
قوله صلى الله عليه وسلم اذا خرج الامام فاصلاة ولا كلام من غير فضل والمرد والمطلق
سواء كان كلام الناس في التبع او تنهيت العاقل او رد السلام وقال في
العيد من المرواجاة المودون اما غيرهم من الكلام كبره بالاجماع وقيل خلافه في كلامه
بالاخرة اما المتعلق بمورلدنا كبره بالاتفاق وفيه اختلاف في الخطبة وبعد ما فيها
فلا يجوز تنهيت من الكلام والقراة والذكر اصلا لانه يمنع الاستماع والمرد من الصلاة
المنطوق اما قضا القاية فيجوز وقت الخطبة من غير كراية ولا باكل ولا يشرب
والا ما يخطب وفي الجوز كبره الكلام في حال الخطبة اجماعا وكذا قراة القرآن ونهيت
العاقل ورد السلام ان كان يكون امر بوجوه ولم يكن الشارح اليه فلا بأس
به ولو بين حديث عمر وهو روي ان عمر كان يخطب فجاءه عمن فقال لعمر انبت

من انه يكبر في الاولى سبعاً وفي الثانية تسعة وهو مذهب ابن عباس وبه اخذ
ملك التشافعي رحمه الله وهو عن ابي يوسف راجع ومذهب ابن مسعود
رضي الله عنه انه يكبر للزوايد ثماناً وهو مذهبنا لما روي عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عنه اصل الحديث قبل عليهم بوجه وقال اربع تكبيرات اجناباً لا تسبوا واست
باصابعه وحسن الحديث يعني مع تكبيرة الاحرام في الركعة الاولى وتكبيرة الركوع في
الثانية وهذا قول فعل والتشافعي وروى في اصل الحديث في الاخذ به الاولى قال في الحديث
وظهر على العامة اليوم يقول ابن عباس لا ثم ينسبته لغيره بذلك وذلك
ان التولية لما استقلت الي بني العباس من امر الناس بالعلم في التكبيرات يقول
جهدهم وكتبوا بذلك فاشبههم وهو ما روي عن ابي يوسف انه قدم بغداد
فصلى بالناس صلاة العيد وحلفه يقولون انك شئت فأكبر تكبيرات ابن عباس
فيجعل ان يقولون امره ان يكبر تكبيرة واحدة ففعل استئذناً لأمه واما المذهب فهو
على تكبيرة ابن مسعود ثم يأتي بالتعوذ أي بعد تكبيرات الزوايد وهذا عند محمد بن حماد
وعنه ابي يوسف رحمه الله يتعوذ بعد تكبيرة الاحرام قبل التكبيرات والتسبحة و
القرادة أي بقراءة فاتحة الكتاب وسورة أي سورة الفاتحة وقد روي عن ابي بصير
صلى الله عليه وسلم قرأ في العيدين سبعاً اسم ربك الاعلى والاعلى وروى
انه قرأ سورة الفاتحة والتسبحة السابعة ان كان اماماً فليقلعوا التسبحة والقرادة
واما المقتدر اذا فرغ من التكبيرات ولا يأتي بالتعوذ والتسبحة والقرادة
فاذا قام في الركعة الثانية يكبر خمس تكبيرات ما خلا تكبيرة الركوع وهو مذهب
ابن عباس ومالك والتشافعي ورواية عن ابي يوسف كما ذكرنا واما مذهبنا
فقد كانت تكبيرات وهو مذهب ابن مسعود ثم يقرأ يعني يأتي بالقرادة بعد
تكبيرات الزوايد في الركعة الثانية وهذا هو مذهب ابن عباس رضي الله عنهما
وهو الذي عليه عمل العامة اليوم واما مذهب ابن مسعود فانه يولي بين القرادة
في الركعتين بان يبدأ في الركعة الثانية ويعقب برية أي يصنع بمسبحة على
شماله تحت شتره بعد التكبيرة الاولى حالة التناول لانه قيام فيه ذكر سنون فاذا
فرغ منها أي من تكبيرات العيد فيضعها أي وضع بمسبحة على شماله وهذا عند
لان الوضع شتره قيام فيه ذكر سنون وقيل محمد رحمه الله الوضع شتره القرادة

في قوله

ويخرج يديه في تكبيرات العيدين ربه باسمي تكبير في الركوع اقول صلى الله عليه وسلم
رفع يديه في سبع فواتح وذكر عنها تكبيرات الايام والادراك منها في تكبيرات
العيد ذكر سنون اعلم ان تكبير في الركوع هي صلاة العيدين من الواجبات حتى
يجب التمسك بها كما احيا كذا في السراج الوهجي ثم قال فاذا قلت يكبر في الركوع
بن رفع يديه قال يجزئ لا يرفع يديه بل يرفع يده ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين
بنكث وروى في النقل المستفيض والخطبة في العيد ليست بواجبة فان تركها
كان شيئاً وجازت العيد وان خطب قبل الصلاة اجزاء مع الاسادة ولا تأخذ بعد
الصلاة بعلم الناس فحجب صدقة الفطر واحكامها لانها شرعت لاجل ذلك
واحكامها محتملة على من تجب ومن تجب ومن تجب ومن تجب ومن تجب ومن تجب
اما على من تجب فعلى المسلم المالك للنفق واما من تجب فلهذا و
المكاتب واما من تجب فلهذا واما من تجب فلهذا واما من تجب فلهذا و
من تجب وصاع من تمر او شعير او زبيب واما من تجب فلهذا واما من تجب فلهذا و
الخطبة والتعريف والتمر والزبيب وما سواه من الاشياء فلهذا يجوز ان يلقبته و
يجب في عيد النحر سنة اشياء اثنان تسلك والاعمال وان لم يسلك حسن
نيابة ويدين ونطيط وادخال الكحل في العينين الصلاة لما روي عن ابي بصير
صلى الله عليه وسلم كان لا يطعم يوم النحر حتى يرجع فيأكل من اخبثته اعلم ان تجب
في يوم النحر جميع ما تجب في يوم الفطر الا الكحل فانه يوزن بها بخلاف الأيام
التي قبله فان كل من قبل وجع الى المصطلي هل يكره فيه روايتان والحنابلة
لا يكرهه لكن تجب ان يأكل فيه اقنعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل ان يكره
في حق من يفتي لان الناس اضياف الله في هذا اليوم فيسجد ان يكون التناول
من القرابة وهذا يتوجه الى المصطلي وهو يكبر جهرا هكذا فعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا يزال يخبر بالكبير الى ان يأتي المصطلي في قومه ثم يخطب خطبتين
بعد خطبتين بعلم الناس فيها الاخيرته وتكبيرات الشرب لان الخطبة ما
شرعت الا لذلك لانها بعد الصلاة قال خمس الاثمة فيه انها في تكبيرات
الاستغفار التي على قوتها لان بعض التكبير يقع في ايام الشرب واما على قول ابي حنيفة
فقد يقع في غيرها فلا يتحقق الاثمة لكن قد قيل التشريق اسم لصلاة العيد
وفجر عرفة قريب منه واما غارب الشيء سمي باسمه واما سميت صلاة العيد

تشريقا لانها تودر بغير تشريق الشتم والافتراء ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لا جمعة
 ولا تشريق الا في مصر جامع ولقد عرفت على قولها مسئلة قال في الفتاوى ومن تكلم في صلاة
 العبد بعد صلاة ركعتين فافترقا لا فضا عليه من ابي حنيفة كذا القول صاحب
 التلخيص التلخيص ثم يفتي بوجوب صلاة العبد في المصرو يجب الا تخفى اذا كان غيبا ويذكرها بعد
 صلاة العبد اذا كان في موضع يفتي فيه النبي فان من قبل الصلاة لم يجر في ارساها
 يجوز له ان يخفى قبل الصلاة بعد طلوع الفجر الثاني ان كان في موضع لم يصل
 فيه العبد جازان يفتي بعد طلوع الفجر الثاني يوم التخي وينقل الى موضع وجب له الخروج
 المضي عنه ويجوز صلاة العبد في موضعين ويجوز ان يفتي بعد ما صلى
 في احد الموضعين استحسانا والقياس ان لا يجوز ما لم يفتي من الصلاة في كلا
 الموضعين كذا في التلخيص ويستحب تحصيل صلاة التخي واستحسانا ان القرية بما لية
 نوعان نوع بطريق التملك كالتقديرات ونوع بطريق التملك كالتقديرات
 والالتجئة وفي الالتجئة اجتمع المغنيان فانها تقرب بارة الدم ويؤتي
 ثم بالتقرب في التملك يكون تملكه واباحة ويذكر عن علقمة واولاده الصغار
 علم انه لا يجب الالتجئة عليه من اولاده وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان
 الالتجئة يجب عليه ولو لم يضره وان كان للضعيف مال يضي عنه ابوه من ماله
 لا من مال نفسه على الاصح والاختلاف في الالتجئة كالاختلاف في صدقة الفطر
 وقيل لا يجوز الالتجئة من مال الضعيف في نفسه جميعا يزوج عن كل منهم شاة
 او يذبح بقرة او بذنة عن سبعة فدا بيان للفقهاء الاجاب والقياس ان لا يجوز
 البذنة كلها الا عن واحد الا ان تركناه بالانزاع وهو روي عن جابر رضي الله عنه
 انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبذنة عن سبعة
 ولا تضيق الشاة فيبقى على الالقياس ويجوز عن خمسة او ستة او ثمانية ولا
 يجوز عن ثمانية وكذا اذا كان يفتي احد من اهل البيت ولا يجوز عن الكل
 لان بعضه خارج من كل من فريته من كل من فريته ولو كانت البذنة
 بين اثنين يفتي في التخي واذا جاز على التلخيص ففقهه التلخيص بالوزن لانه
 موزون والفتنما جازا لا يجوز اذا كان مضمنا من الكا سرع كالباع لان
 الفقه فيها مغفلة بادرة ولو اشترى بقرته يريد ان يضي بها عن نفسه ففقهه
 سنة مع جراه استحسانا والقياس ان لا يجوز هو قول زفر والاحسن ان لا يفعل

مطلق
 الا لا تخفى

ذلك خبر

ذلك قبل الشراء ولا يشترى من يفتي بوجوبه قد لا يريد من الشراء كالحج من لا يفتي
 الرجوع اليه يفتي بوجوبه على الشراء ويطوع من ثمنها الا ان يفتي بوجوبه ففقهه التلخيص
 لا يورثه من يفتي بوجوبه من يفتي بوجوبه من يفتي بوجوبه من يفتي بوجوبه من يفتي بوجوبه
 واذا فرغ من صلاة العبد في المصرو يجب الا تخفى اذا كان غيبا ويذكرها بعد
 صلاة العبد اذا كان في موضع يفتي فيه النبي فان من قبل الصلاة لم يجر في ارساها
 يجوز له ان يخفى قبل الصلاة بعد طلوع الفجر الثاني ان كان في موضع لم يصل
 فيه العبد جازان يفتي بعد طلوع الفجر الثاني يوم التخي وينقل الى موضع وجب له الخروج
 المضي عنه ويجوز صلاة العبد في موضعين ويجوز ان يفتي بعد ما صلى
 في احد الموضعين استحسانا والقياس ان لا يجوز ما لم يفتي من الصلاة في كلا
 الموضعين كذا في التلخيص ويستحب تحصيل صلاة التخي واستحسانا ان القرية بما لية
 نوعان نوع بطريق التملك كالتقديرات ونوع بطريق التملك كالتقديرات
 والالتجئة وفي الالتجئة اجتمع المغنيان فانها تقرب بارة الدم ويؤتي
 ثم بالتقرب في التملك يكون تملكه واباحة ويذكر عن علقمة واولاده الصغار
 علم انه لا يجب الالتجئة عليه من اولاده وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان
 الالتجئة يجب عليه ولو لم يضره وان كان للضعيف مال يضي عنه ابوه من ماله
 لا من مال نفسه على الاصح والاختلاف في الالتجئة كالاختلاف في صدقة الفطر
 وقيل لا يجوز الالتجئة من مال الضعيف في نفسه جميعا يزوج عن كل منهم شاة
 او يذبح بقرة او بذنة عن سبعة فدا بيان للفقهاء الاجاب والقياس ان لا يجوز
 البذنة كلها الا عن واحد الا ان تركناه بالانزاع وهو روي عن جابر رضي الله عنه
 انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبذنة عن سبعة
 ولا تضيق الشاة فيبقى على الالقياس ويجوز عن خمسة او ستة او ثمانية ولا
 يجوز عن ثمانية وكذا اذا كان يفتي احد من اهل البيت ولا يجوز عن الكل
 لان بعضه خارج من كل من فريته من كل من فريته ولو كانت البذنة
 بين اثنين يفتي في التخي واذا جاز على التلخيص ففقهه التلخيص بالوزن لانه
 موزون والفتنما جازا لا يجوز اذا كان مضمنا من الكا سرع كالباع لان
 الفقه فيها مغفلة بادرة ولو اشترى بقرته يريد ان يضي بها عن نفسه ففقهه
 سنة مع جراه استحسانا والقياس ان لا يجوز هو قول زفر والاحسن ان لا يفعل

خسبها وما من شريك في قول عبد الله بن مسعود انه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يحب العبد الغني المتوكل
ذو كوة الا ان يشترط ان يكون غنيا عن الدنيا فان صدق الله عليه في التوكل ولو لم يكن له
التيه في كونه اني اني بشيئة وظاهر حاله يدل على انه مقصد التوكلية على التوكلية فليس فيها
ولو لم يكن في ارادة التوكلية لانه لا يخلو عن كونه في التوكلية كونه في التوكلية كونه في التوكلية
منابعة المؤمنون لا يصبروا على الصلوة والمعتكفين في حج عقيب التوكلية قبل
ان يشهدوا بحجهم حتى اذا انتهى نعم استغفر بعد اخر من كلامه قبل او شرب الماء او
لحقه او كثر في شرفة ثم في حج وان كان كثير البذل وفي الصلوة يستمر طه عند اكمال
الحاج والرمي وبعث على لاله لان الشكاف بحسب الوسع والذبح وسعه
في الاول الذبح وفي الثاني الرمي والاكسال دون الكساية في شرفة طه عند فعل بقدر عليه حتى لو
انفجحت في وسعي ثم تركها وخرج غير ثابا بالكنين الذبح كان معه ولم يسم عليها الا
ولو رمي الى صيد وسعي فاصاب غيرة حل وكذا اذا ارسل عليه الى صيد فتركه بالكلية
ذلك الصلوة واخذ غيرة حل لتعلق التوكلية بالاله ولو اضيق في وسعي وطرح كسايته
واخذ كسايته آخرة كما به ولم يسم حلت لتعلقه بغيره ووسعي على ستم فتركه واخذ
غيرة ورمي به لم يكل ما ذكرنا ولو سمي فذبح ثابا بن علي التائب حلت الا في ذلك
انما ثبت ولو اضيق احد بها فوق الاخر فذبحا دفعة واحدة بكنين واحد وسته
واحدة حل اكلها ثم التمس في التوكلية هو الذكر الحاصل على ما قال ابن مسعود
رضي الله عنه جردوا التوكلية حتى لو قال عند التمس التمس التمس اغفر لي والتفني به لكان
لانه دعاء وسؤال ولو قال الحمد لله سبحان الله بربك التمس التمس حتى ولو عطل عند
الذبح فقال الحمد لله لا يصح لانه يربد الحمد على التمس دون التمس بحلاف الحيلة حيث
يجزئه ذلك عن كسايته وما تلاوته الحسن عند الذبح وهو قوله الله والله الذي
منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي بن ابي طالب عن عبد الله بن مسعود عن ابي بكر
ان يقول بسم الله الله اكبر واووا بالله بكبره لانه يقطع فور التمس التمس ثم يصلي ركعتين
بعد الذبح على طريق الاستنجاب ويقول هذا سلام من الرحمن التمس التمس ان
صلاحي وسكني عبادتي وتفرق في حكمة وفي فحج ونجاي وعلاني ابي وما آتبه في صلاحي
واموت عليه من الالبان والصلوات لست بجاهل حاله حاله حاله حاله
لا شريك له ولا ذلك من الاصل امرت وانا اول المسلمين التمس التمس
وذلك واليك التمس التمس لاني كما نصبت من ابراهيم عليه السلام بقضائك

وجودك يا كريم الاكر من قال صلى الله عليه وسلم فاذوا بغيره فاذوا بغيره في بركم من كين
ثم اركوا ركعتين على ركعتين سلم وشال الذنوب الى شئنا الا اعطاه الله وحي ابي
التوكلية جازية يوم هو يوم التمس التمس في الحج ويومان بعده في الحج عشر
ويومان عشر جازيان وقتها ووقتها ثمانية ايام انصباها او طهارا وبركها عن عمر
وعلى وابن عباس رضي الله عنهما موقوفنا عليهم وهو كالمرفوع في مثل من المفاويز لان
الراي لا يجتهد اليه فيجوز عليه وانما كان وحسب افضل لان فيه سارعة الخير ويجوز
الذبح في بيابها ان الله بكبره لا احتمال الغلظة في الطلعة واما المرفوع في المرفوع
فانه انصباها واكمل بمضي اربعة ايام او طهارا واخرها تشرق الا ان المرفوع سلطان
مرفوع شرب والتفجئة فيها افضل من المرفوع في التمس التمس ولو لم يصف في مضت ايام
الفرح وكان غنيا وجب عليه ان يتصدق بالقيمة سواء كان اشتريه او لم يشتريه
كان فقيرا فان اشترى التمس التمس او اوجبهما على نفسه بالقيمة وجب عليه التصدق
بذلك الذي اوجبه او اشتريه ان قال في شرفة الاسلام ومن بين الاسلام التمس التمس
بالاسلام ويخلص من شدة التمس التمس في شرفة الاسلام كما صار لكبير فداء التمس التمس
ويجوز من الشاة الكساية البيضاء والاعمال الاقرون التمس التمس السليم العين
والاذن او التمس التمس النفس وقد في شرفة التمس التمس التمس التمس التمس
ويخلص من سواد ويمشي في سواد في الحج التمس التمس التمس التمس التمس
فيما ويخلص من وجعك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لئلا منه كرامة ورفي
ويخلص بالاحتياج عند ذبحها لا يجزئ الا المذبح جازيا عنيها ولا يذبحها الا بكنين حديد ولا
يجزئ الشفرة والاشاة تنظر اليه ويترك التمس التمس حتى تبرؤ ثم يسجد ولا يركعها بالاشاة
قبل ان تبرؤ ويبدأ يوم التمس التمس حتى قبل كل شئ في كل من ثوبا وكيسون وشح
في كل من كل في شئنا والتمس التمس التمس التمس التمس التمس التمس التمس
اراد التمس التمس يوم التمس فاذ في العشر من برته شعار والتمس التمس التمس التمس التمس
انما كلامه ويكبر التمس التمس واجب ووقته اوله عقيب صلاة الفجر من يوم غزوة
على قول عمرو بن ابي موسى وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم واذها الصلوات بالانصاف في بين الصلوات واخره
عقيب صلاة العصر من يوم التمس التمس التمس التمس التمس التمس التمس التمس
وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه لان كبره التمس التمس وكان التمس التمس التمس التمس
وعنه ما الى عقيب صلاة العصر من ايام التمس التمس فيكون جملتها ثمانية وعشرين

مطلبه التمس التمس

وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان هذا لا يكثر وهو الا حوط في العبادات ولو غفر عن قولهما
كذا في المصنف والكبير اني لم اشرع بين مشروعي عقيب الصلوات المفروضة
دون السنن والسنن والوتر وصلاته العينة يدخل فيه عبد الغفور والشيخ فانه لا يكبر
عقيب هذه الصلوات بالاجماع بين ابي حنيفة وصاحبه وسنن طه الاقائمة والصلوات
والجماعة المستحبة اخرا عن المسافر والقر والمنفرد وجماعة غير مستحبة كجماعة النساء
والعبيد في الصلاة ان شئ وطء شدة لوجه غير طهنة والصلوات في ركعتين في رواية
وهو الاشهر وقد اخذت بحقيقة وقال لا يشرع كل من صلى المكتوبة لانه تتبع المكتوبة والغير
على قولهما ومن شرط ان يكون الصلوة صلاة يوم التشريع واذا كان في أيام
التشريع بان اقام في وقتها او فاته صلاة في أيام التشريع ففقدتها
في أيام التشريع من غير ان يشهد او فاته صلاة قبل هذه الايام ففقدتها
فيها ولا يكبر لان الغضا على وفق الاداء وكذا الوفاة في أيام التشريع ففقدتها
في غير أيام التشريع او فضاها في أيام التشريع من غير ان يكبر عقيبها لان هذه
سنة او واجبة فانت عزم وقتها فلا يشرع في اجار وصلاته العبد والحقيقة واذا
شئ لمام الكبير كبر المقدم المقدمون لانه يؤد في آخر الصلوة لاني نفسي
فكم يكن لمام فيها فاما سجدة الشراوة بخلاف سجود التوبة في آخر الصلوة
التي تراد بجواز الاقتداء به في حاله السجود دون حاله التكبير وكذا المسبوق
تتابع فيه ولا يؤخر وينتظر المقدم الا ماضى في شئ لقطع التكبير ومع الاشياء
التي تقطع البناء كالحج من سجد وحديث العبد والكلام وان سجدت وحديث
قبل ان يكبر فوضا وكبر على الصحيح والحرم اذا سجد كبر اوله ثم لم يركع وان كان عليه
سجود السجود بسجود السجود ثم التكبير ثم التلبية لان الذكر يؤدى بعقب
الصلوات ثلاثة اشياء بسجود السجود والتكبير ثم التلبية في سجود التوبة
في تحريم الصلوة حتى لو قدر برجل احد مسلم وعليه السجود فافتداه والتكبير
يؤدى في حصة الصلوة ولا يؤدى في حصة غيرها حتى لو افتداه برجل مسلم وعليه التكبير
التشريع لم يقع افتداه والتلبية لا تؤدى في حصة الصلوة ولا في حصة غيرها
وانما تؤدى عند السجود والجلوس قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة
فسيهوت ان اكبر فذكر بهم ابو حنيفة رضي الله عنه فدل على ان الامام وان ترك
التكبير لانه كالمقدم وفيه دليل ايضا ان الامام ياتي بالتكبير ثم يخرج من المسجد

قال في النهاية

قال في النهاية لم يحن على ابي يوسف رحمه الله في قوله يوم عرفة لما ان بعد الغروب ليلة
الليلة الا يوم عرفة قال انما شئ لا يطعن عليه في هذا فقد سمى رسول الله صلى الله عليه
وسلم المغرب وتر النهار والصلوات وقتها بالنهار وما اداني يوسف هذا ذكر
اليوم الوقت يعني سكتت بهم وقت الوقوف بعرفة فكان هذا ذكر اللفظ
ليبان ان ما بعد غروب الشمس وقت للوقوف بعرفة فان وقتها يمتد
الى طلوع الفجر ثم في هذا فوابه منها بيان منزلة عند شيخه في قلبه حيث قدمه في
به ومنها بيان حقيقته في قلبه فانه لما علم انه خلفه سمى عن الايام عنه وهو
التكبير ومنها مباداة شئ الى السنة عليه حيث كبر ليشكر به فليكن هو فكيف وسجد
يشعق ان يكون المعاملة من كل سنة وتتميمه يعني ان التلبية لفظ مستأد
والاستد يستعمل عليه عبودية وفيه دليل على ان تعظيم الاستد في طاعة حيث تقدم
ابو يوسف بجملة **فصل** في صلاة الجنب من باب انما في السنة الى
سبب اذا وجوب بحضور الجنازة والجنازة بفتح الجيم اسم الميت والتكبير
اسم للمرير والغسل فلو كره العليا على التسلل للتسلل وقيل على وجه
المكسبة انه ذكر الباب الصلوة فوافوا اصلها وعارضها وختم بالعارض من صلاتها
الافرو والموت من العوارض فيالحق كجانب او انهم الباب واحواله
والعمل الموت فذكر باب الجنازة وقيل الشروع في ذكر صلاة الجنازة تذكر مقدماتها
فيما يتبع بالبيت وعنده فكيفه تقول اذا اختصر الرجل وجهه الى
القبلة على شقة الامين وقوله اختصر الى قرب من الموت لان الوفاة حقة
او فلكية الموت حاضرة او حاضرة اجل والموت مفارقة الروح للجسد وعلما
الافتضاء ان يستريح قدمه فلا يتصبان ويتعرج الفذ وينحرف صدغاه
ويتمتة جلدة الخشية لان الخشية يتعلق فاذا انغلقت تدلت جلدها وتمتد
جلده ووجهه اي ينسط فذكر فيها غصون والعصون مكان سجد الجسد وانقباضه
وطول اياه وقوله وجهه على شقة الامين الموتنة اعتبارا بالجلال الوضوح في القبلة
قرب منه والخيار ان يوضع مستقيما على قفاه نحو القبلة لانه اسير طرود
الروح وبه قال الشافعي وقيل اذا كان سبنا فاستند على قفاه
طرد روحه وعن سمي ان رافع قال قلت لابي حنيفة بنت رسول الله صلى الله
عليه وسلم صنع في فراشي حننا واستقبلني بالقبلة ثم قامت فاستلمت كاحن ما

ما نقتل ونسب نيا باجد وانما قلت تقفين اني مقبوضه لان تم تقبلت
القبلة وتوسدت بين يديها ثم فارقت ذكره في سجدته ولحق المشاهدين
لقولهم على الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله رواه مسلم وله شاهدان
احدهما تشبيهه على الالبان لانه يتعش في السبل للاف واعطاه فيحتاج الى
تذكره ومثله على التوجس الثانية ينبغي ان يكون احكامه ككلمة التوحيد لقوله
عليه السلام من كان احكامه لا اله الا الله دخل الجنة رواه ابو داود واحمد
وروي ان جماعة من الصحابة الى يوسف القاضي وخطوا عليه في بعض من روي
ابن جرير بن ركبنا او ما شبا فقال بعضهم ربي ركبنا وقال بعضهم ما شبا
فقال خطا من كل ربي بعده ربي ركبنا ما شبا والافيريه ركبنا فيكون
فوضع الصراح في دانه فقبل فقبض ابو يوسف اراد رحمه الله بذلك ان يكون
آخر عمده بالدين الا ان شاكرا بالعلم والتجته عنه فانه يبعث عليه وصورة القليل
ان يقال عنده في حالة النزاع جها وحيوس مع شهد ان لا اله الا الله واسم الله
محمد رسول الله ولا يقال له نزل ويقض قبل العزرة ولا يلج عليه في قولك
ان بعضه في دانه فاذا قاطع مرة لا يجيد فاعلم بالملقن الا ان يتكلم بكلام غير
ويستحب ان يكون الملحق غير متمم المسته بموته وان يكون ممن يعقبه فيه
ليلاويج المبتسب ويستحب ان يذكره عنده من بين لقوله صلى الله عليه
وسلم اقرؤا عند موتكم سورة يس واما ملحقين كنب في القبر فذكر في
تخصيص الادلة انه مشروع عند اهل السنة لان الله تعالى يحبس في القبر على ما جاء
به السنة وقدره ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بتقنين المبتسب بعد وفاته
وصورته ان يقول يا فلان ابن فلانة او يا عبد الله بن عبد الله او ذكره
انك كنت عليه وقل رصيت بانه ربا وباللهام وبنيا ونحمد نبي فقبل رسول الله
فلو لم يعرف اسمه قال بنسبه الى جدي كذا في الحديث فان قيل ادوات الانبياء
ولم يدفن مني شيئا في القبر لم في البيت اخلف فيه شيئا قال بعضهم
لا تشال حتى تدفن لان النار ووددت بذلك وقال بعضهم ان في
بيتهم تقضي عليه الارض وتطبق عليه القبر لانه روي ان المبتسب شيئا
بعد الموت بل تقضي القول الاول اسمه ولومات رجل في ذرية وعمل
نفي ما بوس الى عبد الله بن عمر قال ابو جعفر البجلي في اننا نوسد لانه كالبقر

وقال ابو بكر

وقال ابو بكر الثالث لا يشال حتى يدفن في القبر فان قيل صلى الله عليه وسلم في القبر
فالجواب ان كل من روي من بني آدم فانه بانه انما يتبعه جميع اولئك الذين
يقينه الملك فيقول له من ركبتم ثم يقول له قل القدر بانه ثم يقول له ما ذكرك
ثم يقول له قل ربي السلام ثم يقول له من شيتك ثم يقول له قل بنيتي محمد بن
عبد الله ثم وقال بعضهم لا يقينه الملك بل عليه الله فيجب كتابته لانه كما
الحسين عليه السلام ثم في المحمد واما الباع من الرجال والنساء الذين يلقون
والنساء فقبول ادوات في القبر فانه بانه عن الالبان وغيره وعن بنيت بالقبول
بين اهل السنة والجماعة ومن ذكر ذلك فهو قال كذا في روضة العلماء وفاقوا
ما ت شدة والحبيبة ونقضوا عينيه لان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على الجاهل
سنة وقد شق بصره فانفسه وقال ان الروح اذا قبضت تبعه البصر لانه
اذا تركت بقي فطبع المنظر وبما يدخل الحول فاه وعينه اذا لم يفعل به ذلك
وقيل ان الميت اذا مات يستحب ان يفعل به سبعة اشياء احدها ان يقول
ارحمني اهلك به اما ولد له او اولاده انما ضده باسمه ما يقدر عليه الثاني ان يثيب لجاه
بعضه به علفيه شدة في طية النفل وتربط فوق راسه لئلا يفتي فوه مفتوحا
فندخل الحول والثالث ان يلبس خضرا فيروز راعاه الى عصفه به ثم يلبس
وبرد اصابع يديه الى كفيه ثم يمد ويرد ذراعه الى طنبه وسفاه الى خذبه
ثم يمدون ليكون اسم على علفيه وذلك لان الروح اذا فارقت البدن
كان البدن حارا القرب فارتدت الروح ثم يبرد فاد البين علفيه حوج رجو
لاست اعصافه وان لم يلبس بعثت جافه والرابع ان يرفع عنه ثيابه
الشرت فيها لان الثياب تقي عليه فيسرع الى الفاد والانس ان
يسجي جميع بدنه بنوب والتادوس ان تترك على شئ مرتفع من الارض من لوج
او سرير لئلا يصيبه نداوة الارض فيتغير رجه والسادس ان يجعل على طنبه
حديرة او طين رطب لئلا يتفح ويستحب ايضا ان يعلم جيرانه واصدقائه
بموته حتى يؤذوا حقه بقتلته عليه والكد عاله وكبره الله في التوارع
والاسواق لانه يشبهه بالجاهلية قال بعضهم ان يكون عالما او زاهدا بكبره
وقال في المحيط لابس به على الاصح لان ثيابه كمنه لاجل المصلين عليه وكثفت
له وكثير من الناس على الطهارة والاعتبار وفي اكثر خر لابس على علام الناس

بموته لقوله صلى الله عليه وسلم في المسكنة التي كانت في ناحية المدينة اذ اشتهت
 فاذنوني وسجنت ايضا ان يسارع الى قضاء دونه وبارائه منه لان نفس
 الميت متعلقة بدنيه حتى يقضى عنه ويباد الى جبينه ولا يؤخر لقوله صلى الله عليه
 وسلم عجلوا بموتكم فان بكت خيرا قد تمتوهم اليه وان بكت شرا فميتوا
 النار فان كانت خيرا ترك حتى يتيقن موته فاذنوا ارادوا غسله فموتوه
 على سريره لينضب الماء عنه ولانه لو وضع على الارض تنطح بالطين فلهذا
 وضعوه على سريره وانما كيفية الوضع فقال في شرح الشافعي بوضع الميت
 على قفاه ومنهم من اخار الوضع طولا ويكون رجلاه نحو القبلة كما كان يفعل
 في مرضه اذ اراد الصلوات بالاماء وقبل بوضع عرضها كما بوضع في القبر
 قال الشافعي والاصح انه بوضع كما يتدفق فان ذلك يختلف باختلاف
 الاماكن ويجب ان يكون الفاسل نقطة يستوفى الغسل ويكتم ما يرى من فيج
 ويظهر ما يرى من حسن فان رأى الجبين اعمال وجهه وطيب راحته وشبابه
 ذلك استحب له ان يجرد به الناس وان رأى ما يكره من اسوداد وجهه
 ونتن راحته ونفخه اعضائه وانقلاب صورته وغير ذلك فلا يجوز ان
 يجرد به احد لقوله صلى الله عليه وسلم انكم موتاكم وكفوا
 عن ما بهم وقال صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فغسله غفرت له
 اربعين مرة فان كان الميت ميتا مظهرا لبدنه وراى الفاسل ما يكره
 فلا بأس ان يكسرت به الناس ليكون ذلك زجرا له عن البدنة ويجب ان
 يكون بقراب الفاسل حجرة فيها يكون ليلتها يظهر من الميت ربح كرهته ففقدت
 نفس الفاسل او من يعينه ويجب ان يسير الموضع الذي يغسل فيه الميت
 فلا يراه الا غسله ويغضونه ابصارهم الا فيما لا يمكن لانه قد يكون غيب
 بكمته وان غسل الموتى اوجب على الاجباء لان الملائكة غسلت احوهم ثم
 وقالت لولده فده سنة موتاكم وغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه
 ثم المسلمين وغسله المسلمون حين مات ولا خلاف في ذلك ولانه
 الميت في صلاة لا يجزأه بمنزلة الامام المقوم فانه لا يجوز الصلوة بدونه
 قال ابن حزم وموتوه وحسن الله طهرا ثم الميت على القوم الامام
 وطهرا الامام شرط لجواز صلاته القوم فكذلك طهرا الميت ولان بعد

الموت حال عرض على الله ورجع اليه فوجب تطهيره بغسل تطهيرا له وما بهما
 له غاية ومكان استن غسل الكافر وان كان لا يغسل عليه تطهيرا لانه حال رجوعه الى
 الله وبه وردت السنة في حق الكافر من حديث ابي طالب واختلف
 المشايخ في غلته وجب غسل الميت قال بعضهم لا غسل له الا في ثبته
 بالموت لان النجاسة التي تثبت بالموت لا يزولها الغسل كما في سائر الحيوات
 واختلفت في ما يزول بغسل حاله بحياة فكذلك بعد الوفاة والادنى لا يغسل بالموت
 كراهة له ولكن يصير محذرا لان الموت سبب له حارة الغسل من زوال الغسل
 قبل الموت وهو حدث وكان يجب ان يكون مقصودا على اعضائه
 الوضوء كما في حال الحياة الا ان القياس في حال الحياة غسل جميع البدن
 في الحدث كما في الحياة لكن اختلف في غسل الاغصاء الاربعه نقبا للحرج لانه يكثر
 في كل يوم والنجاسة لا تكثر لم يكثر لم يغسل الاغصاء الاربعه فكذلك الحدث
 بسبب الموت وكان ابو عبد الله الجرجاني وغيره من مشايخ العراقي
 يقولون بان غسله وجب بجهت الموت لا بسبب الحدث لان
 الادنى له دم سائل فيجس بالموت كسائر الحيوانات التي لها دم ولان
 على انه يجب بالموت ان المسلم اذا وقع في سيرة ومات فيها فانه يجس
 بالبيوت كذا لو غسل ميتا قبل الغسل وصلى معه لا يجوز الصلوة ولو كان الغسل
 واجبا لازالة الحدث لا يجزأ الصلوة مع الميت قبل الغسل كما لو
 حمل ميتا وصلى معه والدليل عليه ان الميت لا يمسح رأسه كما في الحدث
 قبل ان يغسل واجب لازالة النجاسة التي تثبت بالموت كراهة الادنى
 بخلاف سائر الحيوانات فكذلك هذا القول اقرب الى القياس وقيل
 يجب غسله لان الميت ينزل ودفنه اشكال لان انزاله لم يكن له حدة
 ثم الموتى على مراتب منهم من يغسل عليه ولا يغسل وهو الشهيد ونحوه من يغسل
 عليه وهو الكافر الذي لم يمسح عليه ولا يغسل عليه وهو الباغي وقاطع
 الطريق والكافر الذي لم يمسح عليه ولا يغسل عليه ولا يغسل عليه وهو الكافر
 الذي لم يمسح عليه ولا يغسل عليه ولا يغسل عليه ولا يغسل عليه ولا يغسل عليه
 اجزة فان طلب الفاسل اجزة فان كان هناك غيره يجوز له اخذ اجزة
 وان لم يكن هناك غيره لا يجوز لانه حينئذ يكون واجبا عليه وانما اخذ

اجرة حياته الكفن فاحتمل ميتا في فيه واجرة الكفن واجرة الجوز ويكون من جميع
احمال ميتته ان يكون مثل الاول ان غسل الميت وكفنه ودفنه والصلوة عليه
فرض على الكفانية وجعلوا على عورته حرمة عند الغسل لان ستر العورة واجب على كل
حال والادوية تترجم حيا وميتا لا ترى انه لا يخل لوجوب غسل الشارب والميت بغسل
الرجل الجانب بعد الوفاة وقال ابن ابي عمير في ستر العورة لا يخل في خد حتى يوشك
قال ابن ابي عمير في ستر عورة الميت من سترته الى ركبته وصح صاحب
النهاية والكرخي وقال في الحداية كيتفي بستر العورة الغليظة يعني الغسل
والدبر وصح في الحداية تسير وزرعوا عنه ثيابه واما في ستر الميت قال ابو
حنيفة ومحمد بن نعم وقال ابو يوسف لا وضوء له لقوله صلى الله عليه وسلم
للمتوفى اغسلوه غسل الغسل ابدان بياضها ومواضع الوضوء منها ولا تؤخر غسل
رجليه في وضوئه وبوضوء كل ميت يغسل الا البقي الذي لا يغسل ولا يفتحه وضوءه
ولا يشفوه وقال شافعي في ستر الميت فكل من علمه من قال لجلس الغسل
على صلبه حرمة رقبته ويدخل اصبعه في فم الميت ويسج بها اسنانه وطمانه
وستفثيه وينقيها ويدخل في منخره ايضا قال الجواليقي وعليه غسل الرأس اليوم
ثم يفيضون الماء عليه يعني يصب عليه الماء صبا بعد الوضوء وهو سنة في الجند
وقاضي خان انه يوضو اول وضوء للوضوء فافترغ من الوضوء فغسل راسه
وكفنته بالخطمي فان لم يكن فاصابون فان لم يكن فافترغ فان لم يكن فغسل
الماء الفرج وهذا كله قبل غسله فافترغ من غسل راسه اصحبه على شقة الكيس
فغسل الايمن بالمال الفرج في كل مرة يستوجب جميع بدنه فلا يولي والثانية
بالمال الفرج والثالثة بالمغفر والماء او بالسدر او بالورق ولا يجزئ في غسل
الميت الى التيمه وقيل يجزئ البها حتى لو وجدوا ميتا في الماء لا بد من غسله
قال شيخنا محمد بن اذاع في الماء او بالورق فافترغ من غسل راسه او كان ميتا والمطر
يقع عليه فانه يغسل في جميع ذلك ولا يجزئ في ذلك من الغسل الا اذا اجروه
في الماء الجارير او في الماء الكثير من موضع الى موضع فانه يكون ذلك غسله
لان غسله عبادة واجبة على الرب فاما لم يفعل به ذلك لم يجز ولو صب الماء
على الميت مرة او غس في الماء الجارير مرة جاز وان لم يتوعدا غسل الميت
كذا في الجند وسير سيرة ونراي في سيرة الجند اذا ارادوا غسله ولا يرادوا على

مغسل ونفيل الماء بالسدر او بالورق او بغيره يعني الكتمان قبل الطحن وجوز به
الغسل عنه ما قال شافعي في غسل بها الماء وان لم يكن فافترغ بالماء او بالورق
لم يجز الطحن وغسل راسه وكفنته بالخطمي هو ثبت بالورق طبيب الراية يعني على
الصابون في التطهير وهذا اذا كان له شعر على راسه اذا لم يكن لم يجز الى
ذلك وغسل الميت ثلاث مرات لان الغالب ان لم يكن الكفنة
يجعل بها الاتقاء وان غسل مرة واحدة فافترغ جاز وغسل المراءه يغسل
الرجل ثم يفيضون على شقة الايسر فيغسل شقة الايمن بماء الفرج ثم يفيضون
على شقة الايمن فيغسل على شقة الايسر حتى يفيض ثم يجلب ويسده اليه
ويسج بطنه مسجافا فان خرج منه شيء غسله بخرق او بغيره الكفن
ولا يجزئ غسله ولا وضوءه وعلم انه يغسل الرجل الرجل والثالث والثاني
والايسر اربعة ارجل فان كان الميت صغيرا لا يشترط جازان يغسل النساء وكذا
اذا كانت صغيرة لا يشترط جازان يغسلها والمجبوب والمصحى في ذلك
كالمغسل ويجوز للمراة ان يغسل زوجها او المومن منه في حياته ولا حد بعد موته لم
ما يوجب البينة من تغسل ابن زوجها فان حدث ذلك بعد موته لم
يجز لحاشي خلافا لغيره واما هو يغسلها اذا ماتت عنه فافترغ
وان مات الرجل عن ام ولده فوجب عليه عدة العناق ثلاث خيض لم
يكن لها اق من خلافا لغيره ولو مات عن امه او مكاتبته لم تغسل بالاجماع
ويكره لها ايضا الشف والمجنب غسل الموتى فان غفلوا فافترغهم لحصول المقتة
ولو ماتت امرأة وليس بها من النساء المسلمات احد بان ماتت
في سفر ولم يكن ثم الا الرجال فان كان ثم صبي لم يبلغ حاله شهوة والحق
الغسل علموه اغسل فغسلها وبقيتها وان كان جرحا زروها لم يغسلها وان
لم يكن ثم صبي صبي بموفا فان كان اليهم جرحا لم يغسلها بغيره من غير حرمة
لانه يجوز له مسها في حياتها كذا بعد وفاتها ولا بأس ان ينظر الى وجهها
وبعض عن ذراعها بوجهه كافي في الحياة وان كان معهم ذنبه علموه اغسل
فيغسلها وبقيتها فان مات الرجل في سفر ولم يكن معه رجال معه فان
كان فيمن امرانه عنه كفنته وطين عليه وتقوم امامتهن وطين
وندفنه وان لم تكن امرانه هن ومن في علمته الغسل فغسله وبقيته وطين

عليه ويدقنه وان لم يكن ممن لم ولا ذني فان كانت متين صغيرة كانت
النفس عليها النفس فقلد وكفنه وان لم يكن ممن ذلك بجمته فان كانت
الميتة حرة له بميتة بعينه حرة وان كانت ممن كل لهما جمته بجمته حرة وان
بوجهها عن وجهه وذراعيه وان شئني اذا ماتت بجمهم وقبل بغسل ثيابه وقال
تسبيل الائمة بمثل في كوازه وغسل ولبات انسان فلم يجد واما فيتموه وسبوا
عليه ثم وجد واما سبوه وضلوا عليه ثيابا عت ابرويف وفي رواية بغسل
ولنا والصلاة عليه واول غسل الميت وكفن وقد فر منه عضولم يصيبه الماء
فانه يغسل ذلك الموضع الذي بقي وبغسل الكفن ثم يكفن ويصلى عليه وان لم
اصبح او كونه لا يغسل الكفن عندهما وقال كنه يغسل ويغسل ذلك الموضع وان
علمه كنه قبل الكفن غسل بالاجماع وهذا اذا لم قبل الصلوة عليه فان صلى عليه
قبل الغسل او بقي منه عضو كامل فانه يغسل ويغسل الصلوة عليه وكذا اذا ذكر واذ كان
بعد ما وضع في القبر وسوى عليه اللبن قبل ان يمال عليه التراب فان ايسر عليه
وبلغ التراب الخ لم يغسل وسقط الغسل وعادت الصلوة الى الجواز كذا
في المحذور ولو وجد طرف من اطراف الانسان فانه يغسل في حرقته ويدفن وكذا
غطاه ولا يغسل ولا يغسل عليه وكذا لو وجد نصفه مشقوقا طول لم يغسل ولم يغسل عليه
ولكن يغسل في ثوب ويدفن وكذا اذا وجد النصف وليس معه الرأس
لم يغسل واذا وجد النصف ومعه الرأس او اكثر بدنه وليس معه الرأس فانه يغسل
ويكفن ويصلى عليه اما اذا وجد النصف بغير الرأس او مشقوقا طول او طرفا
من اطرافه فانه لا يغسل ولا يغسل عليه بل يغسل في حرقته ويدفن لانه يودي الى
مكرار الصلوة على الميت لانه اذا صغر عليه لا يؤمن ان يوجد الميت فيصير عليه ويكرار
الصلوة على الميت مكرره او يودي في بعض المواضع الى الصلوة على الميت في كل
ان يزدل الطرف وصاحبه في ولان الصلوة اتمها شئت على الميت
الميت اسم لكل او اكثره والذير روي ان يدان القاطا طائر من وقعه يوم اجملا
فعرقت بجانب فقتله عليه قبل ان يها به عبد الرحمن بن عتاب بن اسيد فاجاب
ان الرواية اخلافت في ذلك فمروا بها القيت بالجماعة وروى عن ثوبان
كانت بالجماعة فقتله لم يسجد في ذلك لانهم بقية اهل الردة والجماعة سجدوا فانه
بافعالهم وان كانت بجمعة فلا يعلم من بقي بجمعة بعد خروج الجيوش فانه

بعضهم

بعضهم كذا في الكفر في وغسل مسلم قراية من الكفار وكذا يشع جبارته ويدقنه ولها
ان يعودوا اذا عرض ويغسل عليه السلام وبرور ان المطلب كالمات جبارته
الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان كذا الضال مات فقال اني
فانسله وكفنه وواراه واما الصلوة فهي موالاة واستغفار وكذا لا يجوز
في جملته وكذا كنه بعد وفاته واما اذا مات الحرم او الحرمة فيجوز العزة فهو
بجمته لا بخلاف يصنع به ما يصنع بخلاف الغسل والمخروط والكفن ويغسل راسه
ووجهه ويغسل عنقه ثمانية بالموت انقطع احرامه واذا غسلت من الموت
وموتى كنفار ولم يكن ثمة غيره ولم يعرفوا ان كان الاكثر لم يغسلوا وغسلوا
وسمى عليهم وينور بالجمعة كونه وان كان الاكثر كنفار لم يغسل عليهم ولم
يفعلوا لان الحكم الغالب واما الذين ان كان اكثر منهم لم يغسلوا
في مقابرهم من اذ لم يعرف كنفار بجمهم وانما كان الغلبة للميت كنه او كان
سواء لا يصلى عليهم ويدفنون في مقابرهم كنه قبل نخلهم صغيرة على حدة
وسوى قبرهم بغير غسل ولا كفن واما ماتت الكفنية وهي حال من سلم
فيل من من في مقابرهم لم يغسل في مقابرهم كنه قبل نخلهم وحده ولو مات
ولد اترنا وجب غسله وكفنه والصلوة عليه لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من
قال لا اله الا الله وان قيل ان نفي اومات علما من الغيبة غسله صلى الله عليه
وقال الامام احمد لا يصلى عليه لانه قد مناه في ولد اترنا واما ماتت كمال
ويكره الولد شق جوف من بجانب المايسر وارجح الولد لا يسجد الا ذلك
لان حرقته التي كنه من حرقته الميت وقد فعل ابو جعفر رضي الله عنه ذلك وهو عاش
الولد واذا بنى الميت واخذ كفنه ان كان طريا لم يجز في فانه يكفن
كما كفن في الاستداد ويدفن ولا يعاد غسله ولا الصلوة عليه ويدفن هذا الكفن
ثمانية من جميع المال وان كان عليه دين الا ان يكون الغراء قد قبضوا التركة
فلا يسير منهم وان كان قد قسم الميراث فهو على الوارث دون الغراء
والصحاب الاصابا لان الغراء والصحاب الاصابا اجانب فلا يزعم الكفن
واذا بنى وقدر قفس واخذ كفنه فانه يغسل في ثوب واحد ويدفن
ويكون ذلك التوب في كل الميت وليس على من غسل ميتا غسل ولا وضوء
لان الميت ان كان بجانب ميت النجاسات لا يوجب الوضوء ولا الغسل

وان كان طاهر من باب اولي ان لا يوجب الوضوء فاذا فرغوا من غسله نشف
 في ثوب لئلا يتقل الكفارة ويدخل في الكفارة ويجعل الحنوط على راسه وحيتته وكذا في
 جسده وان لم يكن حنوط لم يضره ولا يوجب غسله في الحنوط الا في الرجل
 والورس فانه لا يقرب الرجل كحاشي الجبهة ويجعل المسك في الحنوط وكذلك
 العنبر وقال عطاء وطاوس للطبيب الميت بالمسك لما روي عن علي رضي الله عنه
 انه قال اجعلوا في حنوطي المسك فانه من بقة حنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا بأس بالزعفران والورس للثياب اعتبارا بالحياة ويجعل الكافور على
 مسجده يعني جبهته وانه وبديه وركبته وقدميه لفضيلتها وشرفها والرجل
 والمرأة في ذلك سواء ولانه كان بسجدته تعالى بهنج الأعضاء فاحفظت
 بزيادة الكرامة واما الحكماء في التكفين فنقول السنة ان يكفن الرجل في
 ثلثة اوثاب هكذا اطلق القدر بر اسم السنة وهو واجب لان معناه
 كيفية الكفن لا اسله واما معنى نفسه فواجب والكفن والحنوط من
 راسه الى ارجله يعني اذ اقامت الرجل فانه يبدأ من تركته بالكفن والحنوط
 وبجهازه ثم بالدين ثم بالوصية والميراث ومن لم يكن له مال فكفنه
 على من يجب عليه نفقته في حال حيوته فانه لم يكن له من يجب عليه نفقته اذ كان
 الا انه معرفته من بيت المال وان لم يكن هناك بيت مال فيفرض
 على الناس ان كفنوه ان قدروا فان لم يقدروا ثلث لو غيرهم فخالين
 والميت فان اوتي المجدد فابعد عنه بس على الناس ان يوالوا
 والفرق ان اوتي بقدر على التوك بنفسه ولم يكن لا يقدر والمرأة اذا ماتت
 ولما لم يفسد جسد يوسف يجب كفنها على زوجها كما تجب كسوتها عليه في
 حياتها وعند تجهيزها لانه الزوجية انقطعت بالموت فصار الزوج
 كالجنبته واما اذا كان لها مال فان كفنها في ما لها بالاجماع ولا يجب
 على الزوج ثم التكفين على ثلثة اقسام كفن السنة وكفن الكفانية و
 كفن الظروف وكفن السنة لثلاثة اوثاب ازار ومتبرع لفافة لان
 النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة اوثاب بيض محوليه ولان الثلثة
 الا اوثاب غايه ما يحمل بها الرجل في حياته فخذ بعد موته سهو لانه منسوبة الى رجل
 فربه باليهز وكفن الكفانية ثوبان ازار وفافة وكفن الظروف ثوب

ثوب واحد والارار من القرن الى القدم والقيص من اسفل العنق الى القدم
 وليس لكم والنفقة من القرن الى القدم ومن ثلثي كبر القيص وليس في
 الكفن غايه في ظاهر الرواية وفي القادر استحسن المشاؤون ان الميت اذا كان
 عالما ومن استراحت ثلثه ان يجمع ويجعل ذنب العمامة على جبهته بخلاف حال
 الجاهل فانه في الجاهل يجعل فيها الى افواه بمعنى الزينة وبالموت فانه يقطع عن
 الزينة كذا في النخبة وان كان من اوساط الناس ان لا يجمع ولا يجمع
 ويجعل ذنب الكفين سواء لما روي عن ابي بكر رضي الله عنه انه قال كفوني في ثوبي
 ذين فان اوتي الى الجبد اخرجوا الكفن والقفن في ذلك سواء لان الجاهل
 بس في حال الجاهل جاز التكفين فيه ويجوز ان يكفن المرأة في الجرد المعصفر
 وكبره ان يكفن الرجل فيه لانه لا يوجب في حياته فكذا لا يكفن فيه بخلاف
 المرأة واجبت الكفان وافضلها البيض لقوله صلى الله عليه وسلم احب
 الثياب الى الله تعالى البيض فلبسها احياءكم وكفنوا فيها موتاكم وكبره الكفان
 في الكفن لقوله صلى الله عليه وسلم لا تغفلوا في الكفن فانه سلب سريعا
 فاعمل خيرا منه او شرا منه وكبره التكفين في الثوب الواحد الا في حال
 الضرورة ولا بأس ان يكفن الصغير في ثوب والصغيرة في ثوبين والركن
 بمنزلة البائع ولو اختلفت الورثة في قدر الكفن فقال بعضهم بكفنه في ثوبين
 وقال بعضهم في ثلثة كفن في ثلثة لانه المستنون ونيل الكفنة بكفن الكفانية
 عند دفنه حال وكثرة الورثة اولى وان كان في المال كثرة وبالوزنة قلته كفن
 السنة اولى وكيفية تكفين الرجل ان يسطر الفافة طولاً ثم يسطر عليها
 الارار ثم يقطر الميت ويوضع على الارار مقتصا ثم يقطر الارار من ثلثة
 الكيس على راسه وبجسده ثم يعطف من ثلثة الابن كذلك ثم الفافة
 تعطف كذلك واما المرأة فانهما يكفن في خمسة اوثاب ازار وقبض
 وخمار وحققة يربط بهانها ولفافة وهذا كفن السنة في جهتها والاولى ان
 تكون الحرقه من الثنين الى الفخذ كذا في ظاهر حال وفي المسنن من الصدر
 الى الركبتين وفي المغرب الى السرة قال الجند سريط الحرقه على الثنين
 فوق الكفان وفي الجماع الصغير فوق ثدييها والبطن وهو الضجج وقوله فوق
 الكفان يحتمل ان يكون المراد به تحت الفافة وفوق الارار والقبض وهو ظاهر

وفي الكفر في قوله فوق الكفن يعني بالاكفان التي تحت الدفنة والحنث بكيف
كما كفن المرأة احتياطا وحسب الحرير والعصفر والمزهر وكيفية كفن
المرأة ان تلبس الدرع والقبض ويجعل شعرها صغيرا على صدرها فوق الدرع
ثم يحرق فوق ذلك ثم الازار ثم الدفنة ويربط الحرقه فوق الاكفان عند
صدره فوق الذنبت ويكون القبط تحت الثياب كلها لان اظفار
زينة ولبس الميت غير الزينة بخلاف الحي فانه يجعل الازار تحت القبط
وكفن الكفانية في حق المرأة ازار وحار ولفافة وتترك القبط والحرقه
ويكره ان يكفن في ثوبين والمرافقه كاللبافه واما الصغيرة فكفن في
ثوبين ولا يسرح شعر الميت ولا طينه لان ذلك زينة والميت
منقول الى البلى والمهل ولا يقص ظفوه لاستغره لان منه قطع جزء منه فلم
يسن بعد موته كالتحان قال بنه سالت ابا حنيفة هل يحسن في الميت
وسمعه وانفه بالقطن ويوضع على وجهه قال ان فعلت فحسن وان تركت
فحسن فسالته هل يحسن في بصره قال لا بأس به لان بصره المسافه انما يحسن
بالقطن حتى لا يخرج منها ما يورث الاكفان فان كان الغالب شبه
ذلك فعل وان لم يحسن ترك وفي النهاية قال بعضهم يجعل في بصره
وهو قبيح ويجز الاكفان قبل ان يدح فيها وتراسه رجل مات في الجده
قوم فقام احداهم يطلب له من الناس ما يجزيه به من الكفن وحنوط
ونحوه فاجتمع له من الناس ما يزيد على قدر كفانيته ما اذا صنع بالفاضل ان
عرف صاحب الفخر زوجه اليه وان لم يجره كفن به ميت اخرجهما
فان لم يجد ذلك مضدق بعلى الفقراء معتوق مات ولم تترك جنازة
وله حالة مؤسره ومولاه الذي اعتقه قال محمد كفته على الخالة لانها رحم حرم
امراة ماتت وطالب ابن مكلفتها عليه ما على قدر الميراث كذا في القضاة
فان خافوا ان تنتشر الاكفان عنه عقدوا ما صيانته له عن الكشف لان
انتشارها يوجب الكشف العوزة فاذا فرغوا من كفيته صلو عليه
الاسل في وجوبه اي في فرضية صلاة الجنازة قوله صلى الله عليه وسلم
صلوا على كل بر وفاجر قال لصلاة على الميت ثمانية بمفهوم القرآن قال
الله تعالي ولا تضل عن احد منهم مات ايدا والتمني عن الصلاة على المتقين

يشعر بنوبها

يشعر بنوبها على سيد المرسلين فبالبية بالية ايضا لان النبي صلى الله عليه
وسلم صلى على المسلمين وقال صلوا على من قال لا اله الا الله ولا شريك له في ذلك ومن
فرض على الكفانية لانها من احكام الموت فاما ما ثبت بها طائفة سقطت عن
الباقيين كما تكفنون والدفن ويسقط فرض الصلاة عليه بالواحد وبالشاة من فرائض
واذا لم يحضر الميت الارجل واحد فثبت الصلاة عليه ككفيته ودفنه ويصلى على كل
مسلم مات بعد ولادته صغيرة كان او كبيرة ذكر كان او انثى حر كان او عبدا
ان ابيحافه وقطع الطريق لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على الموتى مع اختلاف
افواههم وقوله صلوا على كل من فاجر وكذلك موافق النبي صلى الله عليه وسلم
واصحابه رضي الله عنهم جميعا اي على الصلاة على الميت اية من غير تركه ففعل
انها واجبة ويقوم الامام على الجنازة خذوا منسوب على الطرف صدر
الرجل الميت والمرأة الميتة جميعا وهو المختار لانه موضع القلب
وبينه نور الابان فيكون القلب من هذه اشارته الى الشفاعة له لا يمانه وعن ابي
حنيفة رضي الله عنه يقوم من الرجل جنازة او رأسه ومن المرأة جنازة وسطها لان
اشارته رضي الله عنه فعل ذلك وقال يونس رواه صاحب السنن ثم استقبل
الميت واجب حتى لو ترك الجنازة واستقبل الجنازة غير ممكن لانه يوضع عرضا
فالمراة والبعض فرجها الصدر على ابرأ الباطن لانه موضع القلب وموضع
نور الابان وما قيل ما روي عن ابن عباس ان جنازة لم تكن مغوشة فقال منها قوم
قال في القوائد هذا التاويل لا يجوز لانه كما يبرص صبيانه غيره فصبانته لنفسه اولى
لانه اقرب اليها منهم ولكن الجدة في ذلك ما روي عنه بن جندب ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة ماتت في نقاسها فقام وسطها فدفن بها فوافق لها
لان القدر وسط البدن ويستحب ان يصلى على الجنازة جماعة ويكونوا ثلثة صفوف
لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى عليه ثلثة صفوف من المسلمين فقد اجره عن
كل بن عبسره انه كان اذا صلى على ميت فتقال الناس جواهر ثلثة صفوف
ولوان ثلثا جعل في سبط وجعل على دابة وصلوا عليه وهو على الدابة لم يجرهم استحسانا
لانهم لم يبالوا الصلاة على الجنازة وهم انما صلوا على الدابة وفي القياس
يجزهم كذا في النهاية ولا يصلى على الصغير وهو على الدابة وعلى بدي الناس حتى
يوضع لان الميت كالامام للقوم والامام لا يجوز ان يكون محمولا والقوم على

الارض وانما اجتمع جنابها فالامام بالخيار ان يمشي عليها كلها دفعة واحدة وان
صلى على كل منيت واحدة لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمزة يوم احد ثم صلى
على الشهداء تسعة تسعة فصلى عليهم وروى ان جنابها ام كلثوم بنت علي
وابنهما زيد بن عمر بن الخطاب وضعا صلى عليهما سعد بن العاص صلاة واحدة
وفي الناس من عتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن ابي بصير قال اجتمعت جنابها رجالا
وصبيان وضعت جنابها رجالا فامامهم ثم القبيان بعدهم ثم النساء
يصفون في الصلاة خلف الامام وغيرهم ثم على تسعة جنابها رجال
ونساء فجعلوا رجالا فامامهم واذ كان خروجهم فكيف وضعت
اجزائهم لانها لا يجتمعون في المقام في حال الحياة فكذلك الجملات وعن ابي
حنيفة يوضع خلفها وان شابهها فامامهم وان كان عسكرا او امرأة خيرة
فابعد يوضع فامامهم والمرأة خلفه قال ابو يوسف اذا اجتمعت جنابها
وضع رجل خلف رجل الاول افضل من راس الاخر يصفون هناك او جازوا
ابو حنيفة ان وضعتا بكما في حسن وان وضعتا راس كل واحد منهما في
حسن وان وضعتا صفوا واحدا في حسن وفي الفتاوى ان شاحبيهم صفوا
طويلا وان شاحبا واحدا بعد واحد وعن ابو حنيفة ان وضعتا واحدا بعد واحد
كان حسن حتى يصلي الامام بآراء كل من يجمع الرجال فامامهم والصفاء
بعدهم وان شاحبا في بعدهم وان شاحبا بعدهم فامامهم القبيات واذ كان الامام على جنابها
ففي باخر مضي على الصلاة على الاولى فاذا فرغ استأنف على الثانية لان التحريم
وقعت للكل فلا يجوز ان يصلي على الثانية بغير تحريم ولانه ان كبر بقية
الكبريات حصلت الصلاة على الثانية ثلاث كبريات فلا يجوز دونه
كبر عليه ما كبرية زائدة او بترجمة واحدة حسن كبريات وهذا لا يجوز وان
كان لما وضعتا الثانية كبروا الكبرية الاخرى بينهما فليكن الكبريات ولا يكون
لثانية لانه لم يخرج من الكبر وان كبر الثانية بغير الثانية وحده فهي الثانية
وقد خرج من الكبر فاذا فرغ الصلاة على الاولى فليكن كبر في الصلاة
ينوي صلاة اخرى منها كبر في حال انظر تنوي العصر واولي الناس
بالصلاة عليه السلطان ان يحضر هذه الصلاة ثم يفتن ثلثه استبراء
احده ان يفتن لاوليها لانهم قرب الى الميت والثاني ان السلطان يفتن

ومن قام فقام اولي من الاولين كمن يفتن السلطنة وحصول المازور بالقدم عليهم
والثالث ان تقديم الامام ابي ليس بتقديم السلطان بل بوزنه فاذا خالف المنسلف الى
بيان ذلك فبينه بكلامه من غير فقوله السلطان ان يفتن ولانيه بالحق والحق ان
يؤخذ بعبارته السلطنة ثم قال ثم امام ابي ان لم يحضر السلطنة فيجب
تقديم امام ابي كما قال الفتور في يعرف ان ليس بتقديم السلطنة ولما قال
الفتور في يفتن ثم قوله فان سل يفتن ان الولي للولي ان يعيد الصلاة وليس
على انه اخير ولانيه من الحجج ولما قال الولي عليه لم يحضر ان يصلي احد بعد الصلاة
كان او غيره فقيه ولا يفتي بغير حق الولي من حيث جوزه لا العادة ولم
يجوز ان السلطان او اصلي الولي فافهم ذلك ويرد ان الحسن بن علي
عليهما طاعات وفتح اخوة حسين في ظهر عبيد العاص وهو والي يزيد بالمدينة من
جهة معاوية وقال تقدم لولا اننا انتم لما قد كنت وفي فاصحان تقدم امام ابي
اولي من الولي ثم امام ابي اي فان لم يحضر فيجب تقديم امام ابي وليس واجب
اولي السلطان فوجب ثم الكوفة وفي الفتاوى وقال الجواليقي امام
ابي اولي من باب الميت لانه يقدم من غير ان يقدم احد وروى الحسن بن علي
حنيفة ان الارب اولي منه ولا يقدم امام ابي الا باذن الارب وعندهم
الارب امام ابي اولي من باب القضا وفي الكوفة قال ابو حنيفة يصلي على الجنائز
أربعة ابي الذين يصلون بالاجابة وروى الحسن بن علي حنيفة انه يصلي الامام ان
يخبر يعني السلطان ثم القضا ثم الولي فان لم يخبر السلطان والقضا
فامام ابي وقال تقدم بيني للولي ان يقدم امام السجدة ولا يجبر على ذلك واجمع
اصحابنا بعد امام ابي ان الاقرب فالاقرب من ذور الانساب اولي لا يفتن
في الصلاة على الميت ولا للصغار ولا تقرب ان يقدم على الارب من
لانه لا ولاية له بعد معه فان عاب الاقرب في مكانة بقوت الصلاة
بخصوصه فلا بعد له وذلك بان يكون خارج البلد فان قدم الغائب غيره
بكتاب كان الاجدان بمنه والمرضى في المصيبة الصبيح تقدم من ش
وليس له بعد ان بمنه فان شاور وليان في درجة فأكبرهم من اولي وليس
لاحدهما ان يقدم غير شريكه الا باذنه فان قدم كل واحد منهما جلا على حدة
فانه يرد له الكبر اولي وفي النسخ ان اذا اجتمع وليان في درجة قدم الاقرب

وقيل الحسن وفي النهاية ايضا قال محمد في كتاب البصيرة عام ابي ابي البصيرة
وذكر الحسن عن ابي جعفر ان الامام الكاظم عليه السلام وبه حكيمة اولى ان يحضر فان
لم يحضر فالتفتي اولى فان لم يحضر فصاحب الشرطة اولى فان لم يحضر فاما محمد
فان لم يحضر فالقرب من ذوي قرابة الميت وبجهد الرواية اخذت من
نشايت وهو قول ابي جعفر ومحمد بن المشايخ من قال في ذكر محمد في كتاب
البصيرة محمول على اذ لم يحضر الامام الكاظم ولا احد ممن ذكرنا وقال ابو
والشافعي وولي الميت اولى بالبصيرة على الميت من كل احد على كل حال لقوله
تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من غير فضل ولا حصة
ومحمد بن محمد بن سعيد بن العاص وقوله لولا انما السنة لما قد مكث
واما الانية فتقوله على العواريت وان اوصى الميت ان يصلى عليه رجل
لم يقدم على الولي ولو ماتت امرأة ولها زوج وابن بالغ فالولاية للابن لان
الزوج صار كالجنبى الى ان يجزا الابن ان كان من هذا الزوج ينبغي ان يكون
اباه تخطيه له وبكره له ان تقدم على بيه وكذا لو لم يكن له ابن ففقطها اذ
من الزوج وان بعدوا وكذا موالي العتقة وموالي المولادة اولى من الزوج
لان سببه انقطع بالموت وقال الشافعي الزوج اولى من العتقات
وموالي العتقة لان ابن عباس صلى الله عليه وسلم قال ان اولى الناس
ان عمر رضي الله عنه لما ماتت امراته قال لا وليا لها كذا حتى يجاه حين كانت
حية فلما ماتت فانت اخي بها ولان الزوجية قد انقطعت بالموت و
ابن عباس من محمول على انه كان امام حي ولو كان له اب وابن وزوج
وابنه من هذا الزوج فالابن اولى وينبغي ان يقدم جده ابا آية الحسينية ولقد
اباه الارضي الجدة وكذا سبب لاسن الميت ان يقدم جده لانه بمنزلة جده
الوالد ولو مات ولدا مكاتب او عبده ومولاه حاضر فالولاية للمكاتب
وكن ينبغي له ان يقدم المولى وفي الفتاوى اذا مات المكاتب من غير وفا
فالمولى اخي بها بالبصيرة عليه وان تركت بوفاء وان اوديت كتابته او كان
مال حاضر لا يخاف عليه لتلف فابن المكاتب اخي من المولى وان كان
مال غائب فالمولى اخي بالبصيرة عليه ولو ماتت العبد فلكه اولى بالبصيرة
عليه من ولية كذا في العيون وفي الواقيات اذا مات العبد وله اب

من غير قسم من قال الاب والابن اولى للمولى لان مكاتب انقطع ومنهم من قال
المولى اولى لانه مات على كونه عبدا واداه في المدة اولا وانما مكاتب
اولى عند الكل على الاصح قال في الفتاوى رجل صلى على ميت والمولى حاضر لم يهر ولم
يرض بذلك ان يابعد المولى وصلى معه لا يعبد المولى وان لم يبايعه ان كان على
السلطان او القضاة او الى المصرا واما من يبيع للمولى ان يبيد في ظاهره وان يبيد
كان غير مسلم فله الاعادة فان كان الامام غير مولاه او غير السلطان واما من يبيع
فانه يستأذن السلطان فان لم يبيد ولا يغير فزاد المولى فله ان يبيد صلا بغيره او
اراد الاعادة ونحوه في غير السلطان اما السلطان اذا وصلى فله الاعادة لاحد لا يقدم
على المولى وان وصلى عليه لم يخر ان يصلي احده لانه الغرض بتأخير المولى ونقل
بمس غير مشروط ولو وصلى عليه المولى ولم يبيد او لم يغير فله ان يبيد هذا المولى صلى
ليس لهم ان يعبدوا لان ولاية الكذب صلا عليه مكافاة ولو وصلى عليه اولى ولم يبيد
عليه السلطان واداه السلطان يبيد عليه فله ذلك لانه مقدم على المولى فاذا
ثبت حق الاعادة لا دون وجب ان يثبت للمولى بطريق الاية ولقد
لا يجوز للسلطان ان يصلي على جنازة بالتميم في المصروف الوقت لان الولاية
الدية قد خروفت به الى التيمم كذا في النهاية ولا يصلي على الغائب عندنا خلافا للحنابلة
وما قيل صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على قبره كسنة حين قرع قبره فقال
لمن هذا القبر الجدة قالوا لفلانة قال صل اذ يقولون قالوا انك دفنت ليدا
فصلى عليك وهو لا يرض فصرى على قبره انه مولاه ويخفى له قال التديف الى النبي
اولى بالتميم من من نفسه واما ما روي انه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة
وهو غائب فتنا ذلك محمول على ان خير من عليه السلام من الجاني الى بين
يديه او لموسى له الارض حتى شاهده وهذا لا يوجد في غيره وان دفن ولم يبيد
عليه صلى الله عليه وسلم ما لم يمتض بانه اباكم كذا في الفتاوى واما ما خرج
عن القبر لانه قد سلم الى التديف الى وخرج عن ايدي الناس ما ذكرناه انه يخرج
ويصلي عليه فذلك في ما اذا وضع الدين على القبر قبل ان يحال التراب عليه
اما اذا لم يوضع التراب لم يخرج لانه لم يبيد عليه لانه اب فان تسليمه
لم يتم واذا لم يوضع عليه فقد تم التسليم فليس من ان يخرجوه بعد ذلك
قال في الهداية اذا دفن ولم يصلي عليه فانه يصلى على قبره قبل ان يتراب عليه

والمسلمين والمسلمات الاجابة منهم ولا ملوت تابع سنا وبنهم في الحيات
التي بحسب المذاهب فاضي الحاحات منزل البركات واطع السيات
مقبول الخيرات التي على كل سنة فذير رحمتك يا ارحم الراحمين اللهم انما في الدنيا
سنة وفي الآخرة حسنة وفنا عذاب النار يدعون في التكبيرة الثالثة
لنفسه وللميت وللمسلمين وانما يدعون لنفسه لكي يغفر له في باب دعاؤه
في حق غيره ولان من سنة الاذعية ان يبدأ فيها بنفسه قال الله تعالى انما يغفر
لنا ولاخواننا ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين
رب اغفر لي ولاخي وليس فيه دعا وموت وان يترك بالمتقول
حسن وهذا الدعاء الذي ذكره المصنف ذكره الحسن بن علي الغاية
وروي الامام احمد والبوداد والترمذي وابن ماجه من قوله اللهم اغفر لي ولوالدي
والمؤمنين قوله فلو ثبت على الامان قال الحسن بن علي وزاد في بعض نسخ الفقه
اللهم اجعل قلوبنا على قلوب اخواننا اللهم ان من وحدته وارحم غيبته ويزود
مفجعه والحق حجة ووسع مدخله واكرم نزله وتقبل حسنة واعج بعفوك
سنة اللهتم كن له بعد الاجاب جيبا وبعد الهم والافارب فربيا
ولد عاد من دعي له سمعا جيبا اللهتم كن له نزل كلب وانت خير من نزل
به وانه فقير الى عفوك وغفر لك وجودك وانتا كذا وانت غني
عن عذابه اللهتم كن له شفعا غنا وارحمنا بركة يا ارحم الراحمين وفي صحيح مسلم
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة رجل فقال اللهم عافه واعف عنه
واكرم نزله ووسع مدخله واغفر له باليسر والبر وقدم من خطايا كما يغفر
التوب الباقين من الدنس وابدله دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله
وزوجا خيرا من زوجة وافعله الجنة والعذه من عذاب العبر ومن عذاب النار
يا ارحم الراحمين ثم تكبيرة رابعة ولا تقراء شيئا الا بالبر بعد
شيء ويسلم من الجانين عن عينية وبارك سبعين ولا يتوب
الميت بالبعثين بل يتوب بالاولى من عن عينية وبالثانية من عن حاله
كذا في الفتاوى وفي فاضي حاشا ان بعض المشايخ اعترضوا بقول عبد التكبيرة
الرابعة ربنا انما في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وفنا عذاب النار
وقال بعضهم يقول ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا الآية وقال بعضهم يقول

سبحان ربك رب العزة عما يصفون الى قوله الا ان ظاهرا له
لا يقول بعد شنيء الا السلام وانما كانت صلاة الجنازة اربع تكبيرات لان
النبي صلى الله عليه وسلم قال في صلاة العبد اربع تكبيرات الجنازة لا تسهوا وانما رابعا
وحسب الجنازة ولان من صلى الله عليه وسلم صلى على الجنازة تكبيرة اربعاً وهو اخذ صلاة
فان كبر الامام ثم لم يتابعه في التكبيرات الا عند زفر فانه قال يتابعه لان
هذا مجتهد فيه لا روي ان عليا رضي الله عنه كبر خمساً ولنا ان هذا مستوح باخر صلاة
صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ولا متابعة في المنسوح لانه حط او اقام يتابعه
المفتي ما اذا انقطع فيه روايان عن ابي حنيفة في رواية يسلم لئلا ولا يتنظره فحقها
للعنيفة وفي رواية يكبر حتى يسلم بعد اربع تكبيرات كما يجب في الجنازة
واولئك هم وهذا هو المختار لان المتأخر في حقه التكبير ليس بصلوة وانما الجنازة
فيما زاد على الاربع وكان عليه ان يتنظره ولا يتابعه ولو كبر الامام بكبيرة او كثيرين
لا يكبر الا في حق كبر الامام اذ هو بعد حضوره عندهما وقال ابو يوسف يكبر من
يخبر لان الكبر المشايخ والمسبوق ثابتي به ولها ان كل تكبيرة فائدية مقام ركعة
وليس بوق لا يتدبر بما فانه ولو كان حاضراً فكم يكبر مع الامام لا يتنظره الا ثابته
بال اتفاق لانه بمنزلة المذكر كذا في الحديث فان لم يكبر حتى كبر الامام لم تكبر
معنى التماسية وقضى الاولي فان كبر الامام اربعاً والرجل حاضراً فانه يكبر ما يسلم
الامام فكم يكبر اربعاً وتبعض الثقات قبل ان يسلم الامام لانه في حكم المذكر للتكبيرة
فكانه كبر مع الامام وانما اذا سلم الامام فكم يكبر لانه خرج من الصلاة وقال الحسن
عن ابي حنيفة ان جاء وقد كبر الامام اربعاً ولم يسلم فنادى من معه وقد فانه وقد
صحيح على اصل ابي حنيفة ان الموتى من تكبيرة الامام فكم يكبر ما يسلم
وعن ابي يوسف يكبر على الاله ان المسبوق يتقدم بتكبيرة مسئلة قال في
الفتاوى ويرحل صلى بالناس على الجنازة ثم بان انه كان محمداً لم يركب الاكاد
وان بين ان القوم يحذرونه وانما هم على طاعة لم يركبوا الا عادة لان الجنازة
ليست بملازمة لاداء صلاة الجنازة وكذا المراءة اذا اتت رجلاً لا تأذيت
الصلاة ولا يركبها الا عادة وترفع الجنازة بالعجلة ويمشون بها مشرع
دون احسب وبناني الحكماء على كثرة روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان
يقراء في التكبيرة الثالثة اللهم اغفر لحياتنا وامواتنا وصالح ذات

حملوا الميت على سريره اخذوا بقية الاربع نذركم وردت السنة قال صلى الله عليه وسلم من حمل جنازة يومئذ بغيرها الاربع غفر الله له مغفرة عظيمة ولان حملها على سرير بجوانبها الاربع فخل الناس سائر الكفار ولان فيه تكبير الجماعة وزيادة الكرام وصيانة الميت عن السقوط وهو يسير على ارجلهم المتدولين بينهم وبعد عن شدة حمل الائمة ولحم ذكره حمل الميت على القلعة والدابة وقال الشافعي السنة حمل الميت بين العمودين وصورة ان يحمله رجلان يضعونه على عنقه والثاني على صدره لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين فلما كان ذلك في تمام مكة وصديق الطريق حتى روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان عيسى على راسه لانه لا يذوق حلاوة ولا يذوق مرارة ولا يذوق في حالة الفؤاد لصديق الطريق او لقلعة الجبلين وفي المقابر ولان الحمل هناك رسول الله صلى الله عليه وسلم والميت هناك يامين من السقوط لانه كان لكل بني قومه رجلان وكان بنينا فوارة اربعين نبيا انتهى وصورة حملها من جانبها الاربع ان يحملها اربعة رجال كل واحد منهم جالسا على حدة ولا يمسس الارض السرة على المنكب ويكره ان يضعها على رجل العنق لان حمل الميت يجب ان يخالف بينه وبين حمل غيره من الاتفال والائمة ويكره ان يقوم لانه بين عمودين السرة من مقدمة او مؤخرة لان السنة في حمل الجنازة التربع وحمل الجنازة عبادة فينبغي لكل احد ان يبادر في العبادة فقد حمل الجنازة افضل اخذوا في سيرة المسلمين صلى الله عليه وسلم حمل جنازة سعد بن معاذ ففنوا راوون بفعل ذلك وضع مقدم الجنازة اليمين وهو يمين الميت على عاتقه الا ان ثم الموقر اليمين على يمينه ثم مقدم اليسر على عاتقه اليسر ثم الموقر اليسر على عاتقه اليسر فيطوف على جوانبها الاربع وهذا في حاله التذاب قال ابو يوسف رايته ابا حنيفة ففعل ذلك لتوضعه فيميت الميت ويبس حاله مواد لان المسقوت المذموم راس الميت الى طريق القبر والسنة ان يأخذ الجنازة بقوائمها على العنق فخل من جانب عشرة خطوات وفي الحديث من حمل جنازة اربعين حولة كفرت له اربعين كبيرة ويكره ان يحمل الضيفه او امامت على الدابة لان ذلك يشبه حمل الميت وعن ابي حنيفة ان الفضل الرضيع او العليل او فوق ذلك قبله لا يمس ان يحمله رجل واحد على مديته او يذوله

الناس

الناس على ايديهم ولا يمس ان يحمله ركب على مديته فاذا حملوه فوارة من غير ان يجنب لقوله صلى الله عليه وسلم يحملوا ميتكم فان بكب غيرا فذموا وهم الجسد ان بكب شرا فذموا القبيحون عناه كتم او قال فبعد لامل النار والوهو برة لاحضرة الوفاة قال اسير عوي الى قبري فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الجسد الصالح اذا وضع على السرير يقول يا وليي ابن تذهبون لي الجنب فرب من بعد ودون العنق والعنق حلقوسه وانما كره الجنب لان فيه اذرا باليت واضرار لمن يتبعه ثم في حال المسير لا يمسس الارض من غير المقبرة فاذا انزلوا للمصلاة عليه وضوءه وضوءه من القبلة ولا يمسس في الجنازة لا يمسس في المشي خلفها افضل عندنا وقال الشافعي المشي امامها افضل لما روي ان ابا بكر وعمر كانا بمشيانا امامها ولا تخم شفعا للميت والشفيع يتقدم في العادة على من يشفع له ولان النبي صلى الله عليه وسلم مشي خلف جنازة سعد بن معاذ وروى ان عليا رضي الله عنه كان يمشي خلف الجنازة فقبل ان يابكر وعمر كانا بمشيانا امامها فقال برحمتها الله قد عرفنا ان المشي خلفها افضل وكفها اراوان سبلا على الناس وانما يعملان فضيلة المشي خلفها على فضيلة المشي امامها كفضيلة الصلاة المكتوبة على ثافته ولان المشي خلفها او غطله فانه ينظر اليهم وينباههم واما فيعتبه وزجاجة الى التقاون في حملها واما قولهم انهم شفعا له والشفيع مقدم على المشفوع له فيكل حال الصلاة عليه فان الميت يقدم عليهم مع كونهم شفعا له فكذا ينبغي في حالة المشي ولان الشفيع انما يتقدم على المشفوع له في العادة للخروج عن ان يحمل المشفوع اليه بعقوبة المشفوع له فيمنعه الشفيع من ذلك وهذا لا يخفى عنها وقال الامام البيهقي المشي امام الجنازة واسع عالم يتبعه عنها ويكره ان يتقدم الحمل عليها ولا يمس ان يذهب الى صلاة الجنازة راكبا غير انه يكره له التقدم امامها بخلاف الماشي لانه لو تقدم راكبا يذو به حاملها ومن هوها وفي المصباح ما يدل على كراهة الركوب قال ابن روبرق قال قال حريصا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فواي باس راكبا فقال لا تتجوزون ان ملائكة الله على اقدامهم وانهم على ظهور ارجلهم وانما كره الركوب لانه يتقدم وتذود ذلك لا يبين في مشي له لانه يذو حاله محسرة وندانة واعتبار ولا ينبغي لث وان يخرج من مع الجنازة لانه يذو

لا يحلن ولا يرفن ولا يضرن في القبر وقدر ويران النبي صلى الله عليه وسلم لما رآه النبي
في جنازة قال يحلن فرفن فحل اوتدلسن فجايلن القليلين فبين يميني فبين يميني فبين يميني فبين يميني
ما زورنا غير ما جوارنا وعلى منبج الجنازة الصمت والكموت وكبره الحسن ورفع
الضوء بالذكور والقراءة ومن اراد ان يذكر الله تعالى في ذكره في نفسه سره وجبت
لن منبج الجنازة ان يكون مشغولا بذكر الله تعالى والفكر فيها بقائه الميت وان لم يذكر
الله تعالى في نفسه لم يجز من الكلام في ذكره كما لا يبال في ذكره فانه قد ذكر
وعطفه فيمنع فيه الغفلة والاشتغال بخير شئ انما غرض عن القابضة فان لم يذكر
نفس في العبد لم يمت ولا يرفع صدقه بالقراءة ولا بالذكر ولا بغيره كبره من رفعه
قال الفضل رحمه الله الزم طرق الهدى ولا يفكر في الله الكبر فيها وابتك وطرق
الفضالة ولا تفر بغيره كبره فيها وانما يقول الجنازة من رفع
الضوء في القراءة والتمطيط فيها فلا يجوز بجمع العلم ولا يوسع احد يمكن
من الكراه ان يكتب عنه ولم يكره وقال ابو حنيفة لا يقوم الجنازة من عزت
الا ان يريد ان يشهد ما قالت عائشة رضي الله عنها لانها باقية كانوا يقولون
لجنازة اذ ارادوا ولا ينبغي ان يبيع الجنازة بئرا لان النبي صلى الله عليه وسلم
شهد جنازة فزاروا ما فيها من حجره فصاح عليها حتى غابت في ايام الناس
وعن ابي بصير الخفي قال اكره ان يكون اخراؤه من اهل الدنيا ان يبيع بها
وسيق لمن عزت به جنازة او اذ ان يقول سبحان الله الذي لا يموت لاله
الا الله الحي القيوم ويدعو للميت بالتبشير واذا كان مع الجنازة ما يجزى من وجع
لعله صلى الله عليه وسلم انما يجزى من وجع من سمعها عليهم لعنة الله والملائكة
والناس اجمعين وقد اجمعت الامة على تحريم النوح والدعوى بدعوى اهل بيته ولقائه
بالويل والشور عند المصيبة ولعلم احد ودون حق الجيوب وحسن الوجوه لان هذا
من الجاهلية قال صلى الله عليه وسلم ليس فينا من علم احد ودون حق الجيوب ودون حق
اهل بيته وقال صلى الله عليه وسلم انما يرى من الصلوة والحققة والاشقة فالتفتة
على التي ترفع صوتها بالنهاية والحققة على التي تحلق راسها عند المصيبة والاشقة
على التي تبتن قصبها وتوجه عند المصيبة وكل هذا حرام بجمع العلم وكذا
يحرم شتم الشعر والذنب وعن ام عطية قالت اخذ علينا رسول الله صلى الله
عليه وسلم في البيعة ان لا ننوح والنباحه مع رفع الصوت بالندب والندب

نقدية الدنيا ويصنعونها بحسن الميت وكبره بغيره لا فوط في رفع الصوت بالندب
الندب فكلما يتس بدوا كمين فيه ندب ولا نوح ولا فوط في رفع الصوت فكل
من في الدنيا ولم يعلم العين ترفع والقلب يحزن ولا يقول بسخط الرب وانما
عليك يا ابراهيم المحر ولون لولا انه قول حق ووعد صدق وطريق ميتا لحزننا اكثر
فدائمه فاصف عنها فقال له سعد ما هذا يا رسول الله قال انما خرجت بضعها الله
قلب من شها وانما جرحتم الله من عباده الرحاء فقال رسول الله السبت
نسبت عن ابيك قال لا انا نصبت عن النوح فانما بلغوا في قبره كره لئلا يفتقدوا
قبل ان يصنعوه عن بعض من الرجال لا يفرق بين الحاجة الى التعاون والقيام كمن
ولان من لم يحسن عبادته فيكون برا والتعاون على البر فحسن قال تعالى وقولوا
على البر فيكون بغيره حراما والحلوس قبل وضع الجنازة بشبه الاعراض على التعاون
فكان مكروها وكبره نقل الميت من بلد الى بلد لقوله صلى الله عليه وسلم علموا بكم
وفي نفقة ما خرفته وانما روبران سعد بن ابي وقاص وسعيد بن زيد جلاسين
الى الكدريت فاعترض فربهم الله نية فزارا جريده واحد وميت لانا من ثقله
مقدار اربعين ومكره الزبادة على ذلك مشكلة فوم غيب عليهم خمس
وهم يريدون الفضلة على الجنازة قال الفضل ان سيدوا بالمزب ثم يصلوا بعد ذلك
على الجنازة لانه كبره ما خرفه المزب وصح اكد من صلاة الجنازة وينبغي لمن رفع
الجنازة ان لا يرجع حتى يصل عليه ويدفن لقوله صلى الله عليه وسلم من رفع جنازة
حتى يصل عليه فله قبر طاهر ومن لم يصب حتى يدفن فله قبر الخان طاهر مثل احد وروان
عبد الله بن عمر كان يصل على الجنازة ثم يتصرف قبل ان تدفن ففضل لان ابا
صهريه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى على جنازة
فله قبر طاهر ومن وقف حتى تدفن فله قبر الخان طاهر مثل احد فنبعث ابن عجلان
عائشة جنابا لها عن قول ابي بصير واحد من عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله
عليه وسلم في بيعة حتى رجع اليه رسول الله فقال قالت عائشة صدق ابو بصير
فخبر ابن عمر بن الخطاب الذي كان في بيعة الارض ثم قال لقد فرطنا في قرار بيعة
وانما الكلام على القبر فنقول تحفر للميت القبر وينبغي ان يكون مقادير عمق القبر الى
صدره رجل وسط القاعة وكلما زاد تموا خفض لان القبر فيه صيانة الميت والندب
لقوله صلى الله عليه وسلم اعمصوا واسعوا وبلد الميت ولا تشقوا لقوله صلى الله عليه وسلم

التي لها الشق لغيرنا ولأن الشق فعل اليهودي يجب ان يحالفوا وصورة القبر ان يحفر في
جانب القبلة من القبر حفرة ويوضع فيها الميت والشق ان يشق في وسط
القبر حفرة واذا كان في موضع ينهار القبر بالحدس ان يحفر في الشق للحفرون
والدفن في القبرة افضل من الدفن في البيت لما يحفر من وعاء المدين الذين
يزرون القبر ولو حفروا قبره فوجدوا فيه ميتا او عظم ما قبل يدنون ما حفروا
ويحفرون عمرة الا ان يكون قد فرغ منه وظهر منه عظم فانه يحفرون العظام
في جانب القبر ويدفن الميت معه ويحفر الميت في القبلة وقال النبي
سئل من قبل الله لان النبي صلى الله عليه وسلم سئل ما اولادنا ان جانب القبلة
معلم فيجب الادخال منه وهذا اذا لم يحس على القبر ان ينهار اما اذا حس ان
فانه يسر بالاجزاء لاجل الحفرون واما ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل
قلنا الروايات مضطربة في ذلك فزور انه ادخل من فاف الشق في رواية
انه ادخل مثل قلب افان كان كما قلنا فوجبتنا وان كان كما قال فانه افضل
ذلك لاجل الحفرون وصيق المكان لانه صلى الله عليه وسلم مات في حجرة
عائشة رضي الله عنها من قبل الحائط وكانت السنة دفن الانبياء في الموضع الذي
يقبضون فيه ولم يكتفوا من وضع السرد من جهة القبلة لاجل الحائط فذلك
سئل في النهاية وصورة الادخال من جهة القبلة ان يوضع الميت في جانب
القبلة امام القبر ويحفر في الحفرة وصورة السئل ان يوضع الميت
في ثور القبر حتى يكون رأسه بارأ موضع قدميه من القبر ثم يؤخذ رأس الميت
ويدخل في القبر ويسل وذو الرحم المحرم ولي يادخال المرأة القبر من غيرهم لانه
يجوز لهم منها في حال الحياة فذلك بعد الموت وكبره لاجانب منها
في حال الحياة فذلك بعد الموت فان لم يكن حرم ادخلها لاجانب ويسجد
قبر المرأة بتوب الى ان يسو القبر عليها لان بدنها عورة فلا يؤمن ان
يكشف نقي منها حال النزع لها في القبر ولانها تعطي بالنعش لهذا العلة السجدة
التفطية وموضع ان فاطمة رضي الله عنها سجدت على قبرها بتوب وقلع على
جنازتها ولم يكن النعش قبل ذلك في جنازة احد حتى ماتت فاطمة فافضل
ان تستجبر عنها فافضل النعش من جريد النخل في سنة كذا في جميع النساء
واما قبر الرجل فلكما سجدنا وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان عليا كرم الله وجهه

حزينة من قبره من الكنف قسم قبره بتوب فافضل الفاه وقال ان ليس بالحفرة
وكما لا يطعم على سريره بالنعش فذلك لا يسجد في قبره واختلفت العقب ان في بدنه كذا في
بعض المواضع انه كبره لان عليا كرم الله وجهه في بعض المواضع فافضل لانه لا يفعل
لست الميت وذلك غير متفق منه الا انه ليس سنة واذا وضع حده قال الله
بسم الله وعلى قبره رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفاك وعلى قبره رسول الله صلى الله عليه وسلم
اي على قبره كذا قال عليه السلام حين وضع ابا جعفر في القبر كذا في الحديث
انها لا تعجب ذوالجدين لان ابا جعفر مات بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
في خلافة النبي كبر واذا انتهى بالي القبر فلا يسجد ان يذبح قبره من الرجال شفع او وزر
وقال النبي صلى الله عليه وسلم في السنة يكون اعتبارا بالدفن والاجازة ان النبي صلى الله عليه وسلم
يسجد او قل قبره على الوضوء من الفضل بن العباس وصهيب ولا يجوز
للميت ان يكون سنة في الشفع قيا على العمل الاول واعتبار العمل الاول
من اعتبار العمل بالدفن ولان المقصود وضع الميت في القبر فيكون المقبرة قدر
ما يحسب ان الكفاية فيكون الشفع والوتر فيه سواء ويوجه الى القبلة بركت امر
رسول الله صلى الله عليه وسلم روي انه مات رجل من بني عبد المطلب فقال الله
عليه وسلم يا علي استقبل القبلة استقبلا وقولا جميعا بسم الله وعلى قبره رسول الله صلى الله عليه وسلم
جنبه ولا يديه لوجه ولا يديه لظهره كذا في النهاية ونحو القصة عنه لانها افادت لينا
بشيء الاكفارة وقد اسمن من ذلك في القبر وان دفنت موقفا باس ويسوي الدفن
عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل على حده الدفن ولانه اقرب الى السوي في
الفتى وروى ان قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع عليه حزمة من قصب القصب
في معنى الدفن وذكره الاجر في سنة لانها لا يحكم البناء وهو لا يقع بالميت لانه
القبر موضع الدفن فافضل كبره الاجازة وبسبب ان كبره لاجل لانه سنة النار فافضل
مغنى كبره الاجازة والحشيش قال في النهاية ولكن قبره الفرق ليس بصحيح
فان مساس النار في الاجر لا يصلح على كبره فان السنة ان يغسل الميت بالماء
وقد روي انه قال المشرك والعلو الاول اوجه والتعجيل بالحكم البناء لانه جمع
بين استعمال الاجر والحشيش لا يوجد فيه النار وقال شيخنا جابر بن كبره الاجر
في بلاد المساس الحاجة اليه لضعف الارضي حتى قال شيخنا محمد بن الفضل لو اخذوا
ما بوتا من حديد ولم اربنا في هذه الدبر لكن ينبغي ان يوضع على الميت

الذين قالوا انهم انما كبره الاجزاء اكان في الميت اما اذا كان من قلوب
 الذين لا كبره لانه يكون عصفه من سبع وصيانه على النش قال في القضاة وروى
 محمد بن الفضل في القضاة انما بوبت من كبره يعني ان يفرس فيه كثر من
 باس القصب في القبر يعني غير المسج او المسج فبكره عند بعضهم والمسج هو
 قال في القضاة انه لانه صلى الله عليه وسلم جعل قبره طين من مضب الطين
 بالضم اخذ من القصب ثم سبلوا الزراب عليه ولا باس ان سبلوا عليه
 وبالسج سجد على الارض واعلم ان دفن الميت فرض على الكفاية لقوله تعالى
 فاقبروه اي اعرسوه ان يفرسوه ولم يجز من يلقى على الارض كما يلقى البهايم وقوله
 نعش الى المخرج الارض كفايا احياء واموات اي كفاية احياء على ظهرها في
 بواتهم وكفاية اموات في باطنها فظهرها للاحياء وبطنها للموات وفي هذا
 على وجوب موارات الميت ودفعه ودفن شعره وطفره وبر ما يراى
 ويستحب لمن شهد دفن ميت ان يجتنب في قبره ثلاث حنيات من الزراب
 لان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ويستحب ان يكون بيده جميع
 ويكون من قبل رأس الميت ويقول في الجنة اياكم منها خلفكم وفي الدنيا
 وفيها يغيدكم وفي الدنيا تنة ومنها كثر حكم تارة اخرى ويتل بقول في الاولى القبر
 جاء في الارض عن جنبه وفي الثانية القبر فتح ابواب السماء وروحه في الجنة
 القبر زوجه من الحور العين وان كانت امرأة قال في القضاة القبر في الجنة
 الجنة برحمتك وبسبح القبر ولا يسطع اي المربع المربع من ابراهيم الخليل
 من شجرة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه وصحبه عليه السلام
 من حرايق وكبره ان يناد على زراب القبر غير الخارج منه لان الزيادة في
 بجريها تمنع منها وكبره تطيب القبر وتخصيصها والبناء عليها والكتابة عليها
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحضروا القبر ولا تستوا عليها ولا تقعدوا عليها ولا
 يكتبوا عليها وعن بعضهم لا كبره في قبص صيانة للميت عن النش ولا باس ان
 اما عليها لانه يغسل ثوبه الزراب وغيره الى يوسف انه كره ان يرس ايضا
 لانه يجر جرجي القطين ولا باس ان يفرس القبر ولكنه بالبركة لان النبي
 صلى الله عليه وسلم دفن عليه الاربعاء وكذلك عثمان دفن عليه ودفنت
 عائشة وفاطمة سيدا والفضل الذي دفن في القبرة التي فيها قبور الصحابة

اذا دفنوا الميت ان يجلسوا ساعة عند القبر على الفراغ بقدر ما يجزى ويرويهم
 يقولون القرآن ويدعون للميت قال في سنن ابى داود وكان النبي صلى الله عليه وسلم
 اذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال استغفروا لاجلهم واسألوا الله له
 الثيب فانه الآن يسأل وكان ابن عمر سجدت القبر على القبر بعد الدفن اول
 سورة البقرة وقامت بها وروى ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 الموت اذا نامت فدايها من الجنة ولا نار واذا دثمت مني فشتا على الزاب
 شتا ثم اتىوا حول قبره فدايها من الجنة ولا نار واذا دثمت مني فشتا على الزاب
 ارجع رسله فقله شتوا لشتين المعجزة اي صوره قبلها قبله وفي الوجه ان غنقه
 فزاده القرآن عند القبر ينفع به الميت لورود انما بقرا العائنة وانه الكبري
 وسورة الاخلاص وهذا جمع العلماء على ان الله عز وجل لا موت ينفعهم واختلفوا في
 وصول ثواب القراة قال بعضهم يصل اليه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا ما راى العبد
 انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او ولد صالح يدعوه او علم ينتفع به
 وقال بعضهم يصل اليه واخبارا ان يقول القارر بعد فراغه من القراة اللهم وصل
 ثواب ما قرأته الى فلانة واما تلقينه بعد الدفن فقال بعضهم يستحب كذا في السراج
 الوطاح واما الصغير فلا يقرب من رصعا كان او كبر منه لم يمنع ولا يصير مكلفا و
 يستحب اثناء على الميت وذكر كذا سنة ان كان اجله ذلك فعذر وارش
 قال ابن حبان في القضاة فاتفق عليه افعال صلى الله عليه وسلم وجبت ثم مر بها في
 قاضي عليها شرا فقال نعم وجبت فقال عمر وجبت يا رسول الله قال نعم انتم
 عليه خير فوجبت له الجنة وهذا اثنيت عليه شرا فوجبت له النار انتم شهداء الله في
 الارض وكبره ان يسب الميت او يذكره وبه لقوله عليه السلام لا تسبوا
 الاموات فانهم افضوا الى ما قدموا وقال عليه السلام اذكروا محاسن موتاكم وكفوا
 عن مساوئهم فان اوصى الميت بان يدفن في موضع من مقابر بلده وذلك
 موضع فيه صلوات فالاولى ان يحفظ على وصيته وان اوصى ان ينقل الى بلد
 اخرى لا ينفذ وصيته لان النقل مكروه وان اوصى ان يصلى عليه اجنبي لم يقدم
 على الولى الا ان يكون الاجنبي عالما صليفا فانه يستحب له ان يرضى به
 في مثل حاله ان يوتره بالصلوة عليه رعاية لوصية الميت وان اوصى ان يدفن
 في تابوت لم ينفذ وصيته الا ان يكون الارض موحدة او ندية قال وصيته

ينفذ ويكون من رسل حال وان اوصى ان يكون تحت محمده او نحو ما لم ينفذ وصية وكذا
اذا اوصى ان يكفن في ثياب حر او في ثياب الكفن المشدود او في ثياب السبيل
البدن او بان يؤخذ دفنه زابدا على الشروع لم ينفذ وصية في جميع ذلك وكذا
لو اوصى بان يبنى على قبره في مقبرة مسجلة للمسلمين لم ينفذ ذلك حرام وان كان
في ملكه فهو مكره وبكره ان يبنى على القبر سجدا وغيره او لو اوصى بان يقربا عند
قبره او ينفذ عليه وغير ذلك من انواع القبرية فقدت وصية من التمسك
ولا بأس بزيارة القبور والدعاء بها من كان مؤمنا من غير وطئ على القبور
بل سجدت بزيارتها لقوله صلى الله عليه وسلم زوروا القبور يذكركم الموت
ولا تفعلوا بها شيئا فربما يغفر الله لكم من ذنوبكم ومن اوصى بان يبنى على قبره
خرج البقيع فقال السلام عليكم وارقوم مؤمنين وانا ان شاء الله عن قريب
بكم لا يحقون برحم الله المستغفرين منكم المستغفرين انتم سلفنا ونحن بالانتم
التمسنا لا نؤثرنا ارحمهم ولا نقتلنا بعدكم واغفر لنا ولهم ويستحب قراءة
القرآن والدعاء لهم واما النساء اذ اردن زيارة القبور ان كان ذلك
لحاجة يدخنن والبكاء والتذلل على ما جرت به عادتهن فليكن بخير
الزيارة وعليه عمل الحديث لعن ابي ذر رات القبور وان كان لكاتبها والتمس
من غير بكا والتبرك بزيارة قبور الصالحين فلا بأس اذا كان عجايز وكبره اذا
كان شلوفا كمنصور الجاه في المساجد واما المشي في المقابر بغير علم فلا يكره
وقال احمد بكبره لنا قوله صلى الله عليه وسلم وانه ليس مع قريح فاعلموا ان الصنف
عنه وبكره ان يطأ القبور وان يبنى عليها لقوله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا
احدكم الى نار فخرق ثوبه ونقل الى بدنه احب الي من ان يلبس الى قبر
فان لم يكن له طهر يعن الا على قبر جازله المشي عليه لانه موضع ضرورة وبكره
المسيت في المقابر لما فيها من الجحشة والابوالمسئلة اذا كان في المقبرة
حطب فلا بأس باخذه لان الحطب لا يسج وفيه نفى القبر وبكره قطع
الشجر ونش من القبور واما اخضر لانه ما دام اخضر يسج فبئس به
المسيت ويستحب التفرقة لقوله صلى الله عليه وسلم من غشي مصابغة مثل ارجوه
ومن غشي كسرى بردا في الجنة ومن غشي مصابغة كانه من جمل الكفرة
يوم القيمة ووقتها من حين يموت الى ثلاثة ايام وبكره التفرقة بعد ثلاثة ايام

بطلان

لأنها جرد

تحت محمدا ان يكون المغمي والمغمي غايبا فلا بأس به وصي المغمي افضل منه قبل
لان العمل الميت قبل الموت يشغلون بجبهته الميت ولان وشمهم بعد الموت في اقله اكثر
وهذا اذا لم ير منهم شيء شديدا فان راوا ذلك قدمت التفرقة بين الميت وبين
ان نعم بالتفرقة اقرار بالميت الصغار والكبار والرجال والنساء ان كان يكون اذ
شبه فلا يعز بها الا تخارها وبكره الجكوس للتفرقة بان يجتمع اهل الميت في بيت
ليقصد بهم من التفرقة من شغل في ان يفروا في جوابهم وسوا ذلك الجكوس للتفرقة
الرجال والنساء وللفظ التفرقة اعطى المذبحون وحسن غراكن وغفر لثقت اهل
المسلمة عند المصائب حسرة واجزل لها وكلم بالقبيل جلا وحسن ذلك بغيره روي
مسعى ان عليه يتم لاحد رتبة كان قد مات لها وله فارسلت اليه بكرة فيقال
لرسول اخبرنا ان الله ما اخذ وله ما اعطى وكل شيء عنده باجل سمي ومرة فاستبشر بغيره
ومعنى قوله ان الله ما اخذ العبد لم يملكه ملك الله ما اخذ ما هو لكم بل اخذ ما هو لكم وهو
عندكم عاربه ومعنى قوله ما اعطى الى ما وصيكم ليس هو خارجا عن ملكه بل هو له وقوله
وكل شيء عنده باجل سمي اي في قبضه فقد انقضى اجل المستفي فلا يجز عواضه واوجبوا
وعزير من بعض اخواته بان فقال انكرت وهو بلا وفشنت واخرتك وهو بلاه ورحمة
وعزير من رجل اخر فقال ان من كان لك في الاحرة جاز من كان لك في الدنيا روي
ويستحب لغير ان الميت او فرائدهم ان يصليوا في الميت طمعا باتباعهم يوم يقوم
الحار وبرزانه حانقي جعفر بن ابي طالب قال صلى الله عليه وسلم اصنعوا لان جعفر طمعا
فانه قد جاءهم ما يستعاضون لان ذلك من الله والموعود والله علم نساء الله تعالى
ان نعم لنا بالخير والتعاذة ويحيون علينا سكرات الموت ويجعلنا من النازحين
الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وبرزنا العلم والفهم ونوفقنا للعمل بعلمهم
وبدعنا الجنة مع عباده الصالحين بفضلهم وكرمهم انه بالناس لروفت رحيم
باب في فصل الزكاة اعلم ان المشرك عات حمت اعتقادات وعبادات
ومعاملات وعقوبات وكفارات فالاعتقادات خمسة الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله
واليوم الآخر والعبادات خمسة الصلوة والزكاة والحج والجهاد والمعاملات
خمسة المعاملات والمساكنات والحيوانات والامانات والشركات والعقوبات
خمس فاجر فجرة قتل النفس كالنفس من وفرة جرة اخذ المال كقطع الشجرة
وفرة جرة هتك الشجرة كالجلد والرجم وفرة جرة تلبس العرس كالتدفع وفرة جرة خلع

البيضة كالقتل على الزدة والكفارة الخمس كفارة القتل كفارة الظهار وكفارة
الظهار وكفارة البين وكفارة جناية الاحرام وتزيج العباد الخمس الى خمسة
انواع بدني محض كالصلاة والصوم والحج وما في محض كالزكاة ومركب منها كالحج
وكان ينبغي ان يكون الصوم قبل الزكاة الا انه اتبع القرآن قال تعالى اقيموا الصلاة
واؤتوا الزكاة واحد حيث ايضا فهو قوله صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على خمس
شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة واتى الزكاة وصوم رمضان
وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فذكر في الحديث الزكاة عقبة الصلاة وعلم ان عقبة
الزكاة يرجع الى وصفين محمودين لب في غيرهما الطهارة والنجاة قال الله تعالى الذين
اتواهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم وقال تعالى وما انفقم من شئ في حقهم
لذكر في الطهارة من دنس الذنوب وتكف في الدنيا والآخرة اني لا افترق
الزكاة فيها اجماعا كما هي في نظير النفس من دنس الخلق وحسن الشئ ودنائة
التوم وذلك كله مذموم عند جميع الخلق فالبخل هو ان يمنع ما في يده ويستخرج
يمنع ما في ايدي الناس ولا يبيح خيرة الناس فلهذا يسمى بالبخل من كل مؤمن وكافر
الا ترى الى حاتم الطائي كيف اشبهه بجوده حتى اراحته الى التيسير في الطمانينة
عليه بجوده الشرفاء والارباب بحيث لا يذكر البخل والاباء وان كان كافر من
ذوي الغنى اد قيل ان اقم ذير الغنى دخلت عليه بعد ملكك الارض فقلت
فقلت يا بني ملكك جميع البلاد بالفرسان فملكك القلوب بمجود
الملك فقد جعلت القلوب على حب من الهيا وبغض من الهيا واليهما كفاية
الى تفسير الزكاة لغة وشعرا وركنها وصفاتها وسببها وشروطها وحكمها اما تفسيرها
لغة فهي النماء يقال زكى الزرع او النعمي وتسمى بذلك لانها سبب النماء في حال
بالخلف في الدنيا والآخرة والتواب في العقبى وقيل مع عبارة عن التطهير قال تعالى
قد افحص من تركي اى تطهر من الذنوب وقال تعالى قد افحص من تركا اى طهرها من
الذنوب واما شرا عفاة عن انبائها مال معلوم في مدة مخصوص ومع عبارة
عن فعل الزكاة دون حال المؤثر عند المحققين من اهل اصول لانها وصفة بالوجوب
والوجوب انما هو في صفات الافعال لاني صفات الاعيان وعند بعضهم ان
العمل المؤثر لقوله تعالى واتوا الزكاة وركنها اخرج طائفة من اهل المصنف
لرضا والله تعالى واسقاط الفرض عن ذمته وصفها انها فريضة محكمة بحديث كبر جارية

دسببها

وبوجوبها كمال لانها تضاهى اليه فيقال ان الزكاة كمال في اوجبا لثقل السببها
شتم شتم من صفات ومساكن العجز الكسول وجوبها الى الذين على ثوبها قوله تعالى قد
افحص المؤمنون المؤمنون بالمصدق لغة وفي الشئ كل من يطلق بالثبوت وسببها لثقلها
فوق مؤمن فذلك لما يقول المعقولة ان المؤمن منزه عن كل ما يستحقه الا انه الشئ دون العاق
الشئ الذين هم في صفات خاشعون اى خائفون بالقلب سائعون بالجارح وقيل
المحتشع في الصفات جميع المحتشع الى والارض عما سواها وان لم يجاوز بغير صلاة وان لم يفت
والا يفت ولا يسدل ولا يعرق اصابعه ولا يقبل كحج في كل ذلك واضيفت الصلاة الى
الصفين لاني الصلي لا تمنع المضى بحسب اوجده ومعنى ذمته وانما المضى في
عنها والذين هم عن النعم عرضون النعم كل كلام ساقط عنه ان يلغى كالكذب والسم
والخزل يعني ان يهر من الجحيم بانفسهم عن الخزل ولما وصفهم بالمشغوع انبعض الوصف
بالعارض عن النعم ليجعلهم الضل والضل ان تدين على النفس الذين هم قاعد تانها
التكلف والذين هم نذرة مودون ولقطة فاعلمون يدل على الملازمة في
مودون والزكاة اسم شتم ترك يطبق على العين والي قدر الذي يحرمه الزكاة في النصاب
الى الفقيه وعلى المعنى وهو فعل المتكبر الذي هو الزكاة وهو المراد عنها كما يفهم انه هو المراد
عن المحققين فجعل المتكبرين الذين له ان لفظ الفعل يجمع جميع الاعمال كالفقر والغنى
في جميعها فيقول المضارب والفاعل والذكي فاعل الغنى والغنى والزكاة ويجوز ان
يراد بالزكاة العين ولقطة مضاف لخدوف وهو الاداء الى قوله الذين
يرتدون الفردوس هم فيها حال ذمته يعني قوله تعالى والذين هم لغز وخطوة
الا على ازاوهم او ملكك اياهم فاعلم غير ملومين فمن يتقى وراؤك فاولئك هم
العادون والذين هم لانا هم ومحمد هم راعون والذين هم على صلواتهم كلفظهم والذين
هم الوارثون الذين يرتدون الفردوس هم فيها حال ذمته وقوله والذين هم لغز وخطوة
حفظ الفرج السقف عن احرام والفرج يشمل سورة الرزل والراة الا على ازاوهم
في موضع حال اى الاولاد الذين على ازاوهم او قوامين عليهم من قولك كان زيدا
على البصرة اى والبا عليها والمعنى انهم لغز وخطوة في جميع الاحوال لان حال
زوجهم او تربيةهم او تعلقهم على خدوف يدل عليه غير ملومين كانه قبل ملومين
الا على ازاوهم اى الامون على كل مباشرة الا على اهلهم فاعلم غير ملومين عليه
وقال الفراء الا ان ازاوهم او ملكك اياهم اى اهلهم ولم يقل من لان الملكوت

يخرج من غير العقل واللبس كالتابع اليه كالتابع اليه فانه من غير ان يكون له الحق عليه ان لا يكون له
فروجه من غير ان يكون له الحق عليه ان لا يكون له الحق عليه ان لا يكون له الحق عليه ان لا يكون له
في غير ان يكون له الحق عليه ان لا يكون له الحق عليه ان لا يكون له الحق عليه ان لا يكون له
طلب قضاء مشقة من غير ان يكون له الحق عليه ان لا يكون له الحق عليه ان لا يكون له
وفيه دليل على كبره المتعة والاشتهاء بالكلية لارادة الشهوة قال العلماء لا يتعدى بالبرهان
وقال عطاء سمعت قوما يخشون الله ويدينون بالحق فاجابهم جباري فاطن انهم يقولون كذا في عالم الشرب
والذين هم لانما نأخذهم وقراءتهم لانما نأخذهم ستمى الشئ الموعود عليه والمعاهد عليه
امانة ومعهدا ومنه قوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهليها وانما يؤدوها
العيون لا الاماني والكلوا به العموم في كل ما اتفقوا عليه ويؤدوا من جهة الله عز وجل
ومن جهة خلق والامانات مختلفة فالتى بين الله وبين العباد كالوصية او القصاص
والعبادات التي اوجبه الله عليه والتي بين العباد والعباد كالودائع والوصايا والاعوان
حافظون والراعى الغنم على الشئ تحفظوا اصل كراى الغنم والذين هم على صلواتهم
وقرأه كوني غير محاسن صلواتهم يحفظون بدوامون في اوقاتها واعادة ذكر الصلاة لا تخاف
انهم ولان المشقة فيها غير المشقة عليها ولا تخاف وحذرت اولها المشقة في جنس
الصلاة اي الصلاة كانت وجبت اخرها المشقة على اذاعتها من الفرائض و
الواجبات والسنن والنوافل او كذا في الاماكن المحذرة الاوصاف وهم كذا في
الاحتجابان سبوا وراودون من عداهم ثم ترجموا الذين يقولون الذين يرتدون
الى الكفار في الحديث ما حكم من جادل وله منزلة في الجنة ومنزلة في النار
فان مات من الجنة ومن الجنة ورثت اهل النار منزلة وان مات من النار ورثت
اهل الجنة منزلة الفردوس هوستان الواسع الجامع لاصناف الجنة وقال قطرب
هو على الجنان هم فيها حاله وان اشد الفردوس بنا ويل الجنة وقوله تعالى
الا المصيبين الذين هم على صلواتهم والذين هم على صلواتهم والذين هم على صلواتهم
في الموضع من موعودهم يعني الزكوة لانها معدرة موعودهم او معدرة موعودهم الزكوة
على انفسه في اوقات معلومة للذين هم على صلواتهم والذين هم على صلواتهم
عن السوال فنجب غنيا ويكرم الى قوله او كذا في جنات مكرمون يعني قوله تعالى
والذين بعدون بوجه الدين والذين هم من غدا ربهم مشفقون ان عدا
ربهم غير مامون والذين هم لغوهم حافظون الا على ارجحهم وما ملكت ايمانهم

فانهم

فانهم غير مامون من ان ينجى وراودون فلو كذا في جنات مكرمون والذين هم لانما نأخذهم
عبدهم راودون والذين هم لانما نأخذهم راودون والذين هم لانما نأخذهم راودون
جنات مكرمون نقوله تعالى والذين بعدون بوجه الدين الى بوجه الدين الى بوجه الدين
وهو يوم القيمة والذين هم من غدا ربهم مشفقون حافظون واقرضوا بقرض الله
ربهم غير مامون الى لا ينجى لاحد وان بالغ في الطاعة والاعتناء وان ائتمنه وبنى ان يكون
مترودا بين الرجا والخوف والذين هم لغوهم حافظون الا على ارجحهم وما ملكت ايمانهم
ملكيت ايمانهم يا ايها الذين هم لغوهم حافظون على ترك الحفظ فمن ائتمنى على ترك الحفظ
غير كذا في الاماكن المحذرة فلو كذا في جنات مكرمون والذين هم لانما نأخذهم راودون
الاية ايضا تدل على حرمة المشقة ووطى الذكران واليهام والاشتهاء بالكلية والذين هم
لانما نأخذهم وقراءتهم لانما نأخذهم ستمى الشئ الموعود عليه والمعاهد عليه
ويذكر من فيها كبره المتعة والاشتهاء بالكلية لارادة الشهوة قال العلماء لا يتعدى بالبرهان
الامانات ما قبل عليه العقل والهدى الى بوجه الدين الى بوجه الدين الى بوجه الدين
عند الحكم ما قبل الى قريب وشبهه وترجع القدر على الصلوات والصلوات
في الدين ورغبة في حبس حقوق المسلمين والذين هم على صلواتهم حافظون كذا في
الصلاة بيان انها اعم اولان احدهما الفرائض والاخر النوافل وقيل الله وامر عباده بالانكسار
منها الى انفسه عليها ان لا يفتضح عن موقعتها او الله ولم عليها او اوتوا في اوقاتها
والتي قطة عليها حفظ اركانها وواجباتها وسننها وادابها او كذا في الاماكن
الاصناف في جنات مكرمون وقوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه
في سبيل الله قرضا لان القرض ان يقبض بدل من بعد سبيل لان القرض ان يقبض
من ماله فبذره الله والقرض القسط فبذره الله بذكره على انه لا يضيع عنده وانه يكثر بهم
عليه لان حاله حسنا بطيئة النفس من حال الطيب فيضاعفه له اضعا فاكبره لا يعلم
كنهها الا الله تعالى وقيل الله سبع مائة وقوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا
المعنى في سبيل الله كمنه حقة لا بد من حقة من صفات التي تفتضحهم وتكلمهم
بادر رغبة انبت سبع سنابل كل سنبله مائة حبة الحب هو الله تعالى
وكمن لا ينجى كذا في الاماكن المحذرة سببا اسند اليها الامانات كما اسند الى الارض والاماء
ومعنى انما تفتضح سبع سنابل الى بوجه الدين الى بوجه الدين الى بوجه الدين
سبيلة وهذا التمثيل لصورته كذا في الاماكن المحذرة من عين الناظر والمتمثلين بوجوده في

في الصدقة والذرة وربما فرحت ساق البرقة في الماضي القوية المخلة فبسطت جها
هذا المبلغ على ان التمثيل بفتح وان لم يوجد على ساق الكفر من القصد بفتح وان لم يضاعف
لمن يتبع اي لضاعف تكلف لضاعفة لمن يتبع لا تكلف منفق لنفاقه وانما
المنفقين او يزيد على سبع مائة من شيئا وانما واسع واسمع الفضل والحوو عليهم
بنيات المنفقين وقوله نعم الى الذين يتفقون اموتهم بالخير والنعمة
سرا وعلايتهم بها حالان الى سريين محشين يعني يعون لاوقات والافعال
بالصدقة طرحتهم على غير فكتما نزلت لهم حاجة محتاج عجلوا بقضائهم ولم يردوا
ولم يتخلوا بوقت ولا حال وقيل نزلت في اي كبر الصديق رضي الله عنه حين تقدم في
اربعة الف دينار عشرة بالقبض عشرة بالنهار وعشرة في السرة وعشرة في العارية
اوفي على كرمه وجب لم يكلف الا اربعة واربعه صدق بدرهم ليدوا بدرهم خصا
وبدرهم علاتية فلم يجرع عند ربههم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقوله نعم الى
بفتح الربوا بفتح بركته وبهكاف مال الذر بفتح ذر وبفتح بركته الصدقات
بفتحها وبفتح ما اي بفتح مال الذر بفتح ذر منه الصدقة وبارك فيه وفي الحديث
ما نقصت زكوة من مال قط وقوله نعم الى وما انقصتم ماشية طينة في موضع القبيل
من شئ بانه وجواب الشرط قوله بفتح يعوضه لا يعوض سواء انا عاجلا بالمال
او بالقبيل علة الترخي كنه لا يغني واتا اجابا بالتواضع في الحديث من الغنى بخلف
جاء بالعطية وفيه حكاية عن الله الى انفق انفق عليك وفيه كل معروف
صدقة وكل ما انفق الرجل على امره وما كتبت له بها صدقة وما توفي الرجل عن صدقة
كتبت له بها صدقة قيل ما تعني بها ما توفي به الرجل صدقة قال ما اعطى الله عز وجل
الكلم ان المنفق وما انفق الرجل من نفقة فمالي الله نعم الى خلفها ضامنا الا ما كان
من نفقة في نبيان او عيشته وقال بعضهم اذا كان في يد احدكم شئ فليقتصد به ولا
يتناول وما انقصتم من شئ الاية فان الرزق مقسوم فليقتصد بنفق كثير والمقسوم
فليس بل الماؤم خلف في الاخرة وهو خير الرزقين المعطين لان كل ما رزق من غير
سلطان او سببا وغيرهما فهو من رزق الله جواه على يد ربه ولا وهو حال
وحال لا سببا لانه يتبع الرزق بالرزق وعلى بعضهم الحمد لله
الذي اوجده في خلقه من شئ وكلم من شئ لا يجد فدا جده لا شئ
وقد نزلت في فضله اي في فضل الزكاة ايات كثيرة وقد قال صلى الله

عليه وسلم ما كان يتاوان كل يوم من عمل المنفق ما له خلفه او يخل لم يكف ماله
مخافا عن اي حربة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من موم لم يصح
العباد منه الا ما كان يتاوان فيقول احدهما الله اعط منفق خلفا ويقول
الآخر الله اعط مسكنا فصاروا في النار بغير حساب ومن جبان في صحبة وعن اي الذر رواه
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما ملعت شئ قط الا وبجنتها
يتاوان الله من المنفق فاعقبه خلفا ومن مسك فاعقبه خلفا رواه احمد وابن
في صحبه وبما حكم بجهوه وقال الصحيح الاستاذ وبجنته بكون النون الناجية ونزله خلفا
اي عذرا ودعا الملك بالخلف اعلم من ان يكون في الدنيا وفي الاخرة واما الذي
بالخلف فيجوز ان يكون ذلك الى بعينه او خلف نفسه صاحب مال او الماؤم بقرآن
اعمال البر بفتح على بفتح قال النوني والافعال في الحديث ما كان في الطاعات وعلى
العباد والنفقات والنفقات قال القرطبي نعم الواجبات والمندوبات
كمن المسك عن المندوبات لا يتجوز هذا الدعاء الا ان يغلب عليه النجس المذموم
بحيث لا يطيب نفسه باخراج النجس الذي عليه والواجب منه وقال صلى الله عليه وسلم
الصدقة ترفع في يد الرحمن قبل ان يقع في يد الفقير فيرفعها كما يرفع في يد الفقير
قوله راية فتوه حتى تبلغ الميرة مثل جبل احد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال
ما نقصت صدقة من مال وما من عبد بصدقة الا القيت في يد الله قبل ان
يقع في يد ابن ابي لهيث رواه الطبراني وعن عمار رضي الله عنه عن رسول الله
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله ليبري لاحدكم الصدقة والتمرة
كما يبري احدهم فلو اوفيه صدقة حتى يكون مثل احد رواه الطبراني وابن جبر في صحبه
واللفظ له وعن اي حربة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صدق بعدل مرة من كسب طيب وان قبل الله الا الطيب فان الله يهبها
بميسرة ثم يربها لصاحبها كما يرب احدهم فلو حتى يكون مثل جبل احد رواه الطبراني ومسلم وغيره
والشئ اي وابن ماجه وابن خزيمة في صحبه الفلوا بفتح الفاء ومنهم القام وشبهه
الواو وهو مكره اول ما يولد والفضيل ولد الناقة الى ان يفصل عنه ثم يضرب به
المثل لانه يزيد زايده بنينه ولان الصدقة تنال العمل والوجع كما يكون النجاس الى التربة
اذا كان قليلا فاذا احسن الغاية به انتهى الى حد الكمال وكذلك عمل ابن آدم
كسبا بالصدقة قال العبد اذا قصدت من كسب طيب لا يزال نظر الله اليه بما

نعت الكمال حتى انتهى الضيق الى انساب يقع المناسبة بينه وبين ما تقدم من نسبة
ما بين النمرة الى الجبل قال اما زبر هذا الحديث وشبهه انما عبر على الغنا والوفاء في خطابه
ليقدمه كفا في قول الصدقة بايعين ومن ضعف اجرا ما بالزينة وقال عياض لما كان
الشيء الذي يرضى بتدق ويؤخذ بها استعمال مثل هذا واستعمل في قبول القبول القابل
لما عاينه بايعين وتيسر المراءى من الزبر بين اليه الصدقة وشاقها الى الله تعالى
اضافة مكنت وحضاض لوضع هذه الصدقة في بين الاخذ قدس الى وقال الزهرى
في جامعه قال الجبل من اجل سنة وجماعة يؤمن بحجزة الاحاديث ولا يتوهم فيها
شبهها ولا يقول كيف كذا روى عن محمد بن عيسى وابن المبارك وغيرهم وانكرت
الحديث بذكره واباست وقوله حتى يكون مثل الجبل اي حتى يكون النمرة وفي رواية حتى
يكون عظم من الجبل والطمان المراد بظلمها ان عيشها يعظم لشغل في كثير من
ويحتمل ان يكون ذلك معبراً عن اوجها وقال صلى الله عليه وسلم الصدقة
شئ عظيم لم ار هذا الحديث في كتب الحديث لكن ذكره الفقيه المالكيت
في تشبيه الخافين بسنة الى في انفا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله انه قال الصدقة
غدا والاسلام وبها وسنام ثم قال الصدقة شئ عظيم وقال صلى الله عليه وسلم
الصدقة تطفئ غضب الرب عن ابن ابي عمير عن مالك بن النضر عن ابي عبد الله قال قال رسول
صلى الله عليه وسلم ان الصدقة تطفئ غضب الرب وتدرج ميتة السوء روى
الترمذي وابن حبان في صحيحه وقال الترمذي حديث حسن غريب وقال صلى الله عليه وسلم
انقوا النار ولو بشق تمره هذا الحديث بعض حديث روى الجاهل عن محمد بن عبد البر
خاتم رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اصابكم من احد
الاسبيحة الله ليس بينه وبينه تيمان فينظر ايمن منه فلا يرى الا فاقه من خطير
اشنام منه فلا يرى الا مقدمه وينظر يمينه فلا يرى الا النار تلقا وجهه فاقه النار
ولو بشق تمره وعن ابي عبد الله رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم على اعداء النصارى يقول انقوا النار ولو بشق تمره فاقه نعيم المعجج ويندفع
سنة السوء وتقع في الجاهل موتهما من الشيطان روى الجاهل عن ابي عبد الله رضى الله عنه
هذا الحديث عن انس وابي هريرة وابي اسامة والنخعي بن بشير وغيرهم من الصحابة
رضي الله عنهم وفي الطبراني سنن حديث فضالة بن عبيد روى عن ابي عبد الله رضى الله عنه
جاءا ولو بشق تمره ولا حرج من حديث ابن عمر روى عن ابي عبد الله رضى الله عنه

النار ولو بشق تمره وشق بك الشين المعجمة لفظها اوجابها اي ولو كان الانتفاء بالصدق
بشق تمره واحدة فانه يقبل في الحديث تحت على الصدق باقر وما قبل وان لا يحقر ما
يصدق به وان ليس من الصدقة يستمر الصدق من النار وقال صلى الله عليه وسلم
انما لكم سائر من الاصل فاعلموا ان الله تعالى يفرق بين ما روى عليه روى روى روى
يسير اورد في حديثه فانه ما يكلم من ليس بالنار لاجان ينظرون اليكم كيف ينظرون اليكم
لكم انتم في الى ذكره الفقيه ابو النضر روى الله تعالى في تشبيه الخافين وقال النبي
صلى الله عليه وسلم من اجل سنة وجماعة يؤمن بحجزة الاحاديث ولا يتوهم فيها
شبهها ولا يقول كيف كذا روى عن محمد بن عيسى وابن المبارك وغيرهم وانكرت
الحديث بذكره واباست وقوله حتى يكون مثل الجبل اي حتى يكون النمرة وفي رواية حتى
يكون عظم من الجبل والطمان المراد بظلمها ان عيشها يعظم لشغل في كثير من
ويحتمل ان يكون ذلك معبراً عن اوجها وقال صلى الله عليه وسلم الصدقة
شئ عظيم لم ار هذا الحديث في كتب الحديث لكن ذكره الفقيه المالكيت
في تشبيه الخافين بسنة الى في انفا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله انه قال الصدقة
غدا والاسلام وبها وسنام ثم قال الصدقة شئ عظيم وقال صلى الله عليه وسلم
الصدقة تطفئ غضب الرب عن ابن ابي عمير عن مالك بن النضر عن ابي عبد الله قال قال رسول
صلى الله عليه وسلم ان الصدقة تطفئ غضب الرب وتدرج ميتة السوء روى
الترمذي وابن حبان في صحيحه وقال الترمذي حديث حسن غريب وقال صلى الله عليه وسلم
انقوا النار ولو بشق تمره هذا الحديث بعض حديث روى الجاهل عن محمد بن عبد البر
خاتم رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اصابكم من احد
الاسبيحة الله ليس بينه وبينه تيمان فينظر ايمن منه فلا يرى الا فاقه من خطير
اشنام منه فلا يرى الا مقدمه وينظر يمينه فلا يرى الا النار تلقا وجهه فاقه النار
ولو بشق تمره وعن ابي عبد الله رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم على اعداء النصارى يقول انقوا النار ولو بشق تمره فاقه نعيم المعجج ويندفع
سنة السوء وتقع في الجاهل موتهما من الشيطان روى الجاهل عن ابي عبد الله رضى الله عنه
هذا الحديث عن انس وابي هريرة وابي اسامة والنخعي بن بشير وغيرهم من الصحابة
رضي الله عنهم وفي الطبراني سنن حديث فضالة بن عبيد روى عن ابي عبد الله رضى الله عنه
جاءا ولو بشق تمره ولا حرج من حديث ابن عمر روى عن ابي عبد الله رضى الله عنه

وقال له يا عبد الله ما سمعت قال فلان الكسبي الذي سمع في السجادة فقال له يا عبد الله سمعت
عن أبي قال سمعت في السجادة الذي رواه ماوه يقول اسبق حديثه فلان لا سمعنا
فيها انه اذ قلت هذا فاني انظر الى يخرج منها فصدق بشبهه وكل انوعيا في ثمنه وارو فيه
لمنه رواه سلم الحديث البستان اذا كان عليه حاريط وخرقة بفتح الحاء والمجمله وشبهه
الرا والارض التي لها حجارة سودا وشجره بفتح الشين المعجزة واسكان الزبد
جسم وناو نائش ميل الماء الى الارض تسليطه والسحابة بالسين والمعلين
هي المجر من الجذب وعن كاهل رضي الله عنه انه معجزة عن عيسى رضي الله عنه ان كينا
شاهدا ومعجزة ما به وليس فيهما الا رقيق فقالت لمولاه اعطها
آياه فقالت ليس لك ما تقطرن عليه فقالت اعطها آياه قالت فقلت
فلما اسبنا اهدرنا اهل بيت او انسان كان بهد بها شاة وكفنها فذعنهما
عاشت فقالت كل من هذا خير من قرصك قال اياك وعلقني ان كينا
استطعم عابثته ام المؤمنين وبين يديها عنب فقالت لا انسان حذرت عنبها
اياه فخل نظر اليها وتحت فقالت عابثته اتعجب كم ترى في هذه العجبة من فقال
وزرة ذكره في الموطا بكذا ما غير سند قوله وكفنها اياي يستمر ما من طعام وغيره
وعن عقبه بن عامر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله عليه وسلم يقول كل امرئ
في ظل صدقة حتى يقضي بين الناس قال يزيد فكان ابو هريرة لا يجبطه يوم الا
تصدق فيه شيئا ولو كعكة او بصله رواه احمد وابن جابر في صحيحهما وكاهل وقال
صحيح على شرط مسلم وفي رواية لابن خزيمة ايضا عن زيد بن ابي حبيب عن زيد
بن عبد الله الترمذي انه كان اول من يروح الى مسجد وماريته واخلا المسجد
قطا الا وفي كفة صدقة انا فلو س واما في رواية اخرى قال جابر بن عبد الله
قال فاقول يا ابا عبد الله ان هذا ابن نياكمت قال فيقول يا ابن ابي حبيب انا
اني لم اجدني البيت شيئا فصدق به انه حديثي رجل من اصحاب رسول
صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المؤمنين يوم القيمة صدقة
وعن بريدة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج رجل شيئا
من الصدقة حتى يفيك لمحي سبعين شيطانا رواه احمد والبخاري والنسائي وعن
عمر رضي الله عنه قال ذكر لي ان الاعمال تباهي فتقول الصدقة انا افضلكم رواه
ابن خزيمة في صحيحه وكاهل وقال صحيح على شرطهما وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم من جمع ما لا حرام ثم تصدق به لم يكن فيه جرم وكان ثمرته
رواه ابن خزيمة وابن جابر في صحيحهما وكاهل وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم سبق ما به درهم الف درهم فقال رجل وكيف ذلك يا رسول الله
قال رجل له مال شاة اخذ من عرصة ثابته الف درهم تصدق بها ورجل لبس لثا ودرهمان
فاخذ احدهما فتصدق به رواه الشافعي وابن خزيمة وابن جابر في صحيحهما واللفظ لكاهل
وقال صحيح على شرط مسلم قوله من عرصة ثابته الف درهم تصدق بها ورجل لبس لثا ودرهمان
اهم بحبيب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يجزني الا اطلقها حتى تاتي ثوبه
شعنا اعطيه باه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يجزني الا اطلقها حتى تاتي ثوبه
البه في يده رواه الترمذي وابن خزيمة وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم تعبد عابد من نبي ليس في قلبه في صدقة ستمين عا
ما طهرت الارض فاحضرت فاشترى الزبيب من صدقة فقال لوزنلت فذكرت
الله فارودت خيرة فخر ان معه رقيق او رقيقان فبينما هو في الارض لقيته امرأة فقم
بزل ككلمها وتكلمه في شاة ثم اعطى عليه فنزل العذرة حتى غابا عن ابي حبيب
ان ينفذ الزغبين فقامت فوزت عبادة ستمين سنة بلك الزينة فخرجت
الزينة بستانه ثم وضع الزغبين او الرقيقان مع ستمين سنة فخرجت حسانة فنفذ
رواه ابن جابر في صحيحه قال الفقير الى الله تعالى المصنف رحمه الله فاذا كان المصنف
بهذا الفضائل والمصنفون ينال هذا الثواب بسبب الصدقة وجب على العبد
ان يتصدق من ماله بقدر وسعه فليدرك كانت الصدقة ولو جبة عنب ولو شين
منزلة ولو كسرة خبز ولو بصل او كعكة واجبة كانت او نافلة ولا يمنع الصدقة
من اربابها اي يجب عليه ان لا يمنع الزكاة من مستحقها فان لم يوزك فانه
ستعدا فقد ترك كسره وحرمة يترك لان الله تعالى اوجدها لخاصة الاعمى فاعز
حيث قال تعالى اوجدها لخاصة والذين يكتزون الذهب والفضة بخوز ان يكون
انذاره الى الكثرة من الذهب والارصيان لئلا يلا على اجتماع فصيلتين فيميتن فنهج اخذ
ارث وكثرة الاكوال والنظر بجمع عن الاتفاق في سبيل الخير ويجوز ان يراد بالمسلمون
الكل من دون غير المنفقين ويقرب بينهم وبين المرتضى من اهل الكتاب تعظيما
وعن ابنه رضي الله عنه وسلم كل ما اوتيت زكوة ان كان تحت سبع ضيق ليس
بكنز وكل ما لم تزدكاته فكونه وان كان طاهرا على وجه الارض ولقد كان كثير من الصحابة

قصده لانه تصدق من الله منها وهو لا يرتفع ولا ينقص بما يمنعه منها فكان ما قصد الله تعالى
به اخر الكتاب عليه وسبحته في كونهما معا وكلما منع ان يمنعه منها انما هو في بعضهما لان
الحق في جميع المال غير متميز ولان المال اذا لم يخرج زكاته غير مطهر وقال صلى الله
عليه وسلم لا تطهر في الزكاة الا بالتمسك بالمال البني على الله عليه وسلم ما طهر
الزكاة الا بالمال الهلكة رواه البيهقي والبيهقي من حديث عائشة رضي الله عنها
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما طهرت الصدقة او قال الزكاة الا بالمال الهلكة
قال اي اقلع العظم المندرج في الغريب والغريب هذا الحديث يوجب معنى واحد
ان الصدقة ما تركت في مال ولم يخرج منه الا الهلكة وشهدت حديث عمر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما طهرت مال في ربح ولا جبر ولا جبر انك كاه والناس في ان اربابا
الزكاة وهو عنى فيمنع من ماله فتملكه وهذا في الامام احمد وقال ابن
عباس رضي الله عنهما من فرط في زكاته حتى حفر الموت سال ارجو
اي سال الرجوع الى الدنيا بعد ما انشده ولا يجاب اليه لغو بل قدس هذا الحال
وقيل من منع من منع الله منه حساس من منع الزكاة منع الله منه حفظ المال وان
منع الصدقة منع الله منه العافية ومن منع الصدقة منع الله منه بركة ارضه ومن منع
الدعاء منع الله منه الاجابة ومن منع في الصلوة منع الله منه عند الموت
وقول لا اله الا الله محمد رسول الله وذكر كلفه بالليل في نبيه انما بين وقال
البنبي صلى الله عليه وسلم ما منع قوم زكاة الا منع الله عنهم القدر رواه البيهقي في صحيحه
وقال صحيح على شرط مسلم فيمنع للعبد ان يرغب في الصدقة ويمنع لها فان فيها
حضا لا تكثر حصة في الدنيا وفي الآخرة منها ان فيها تطهير قال كما قال صلى الله عليه
عليه وسلم ان البيع كغيره للغو والخلف فتنو بوجه الصدقة كغيره في مال اوتيت
زكاته كزكاته بركة وتحسينه من العبد والاطهار كما قال صلى الله عليه وسلم
حصنوا املاككم بالزكاة لان الزكاة اذا لم يخرج من مال هلك المال ويكون اربابا الصدقة
شكر لنعمة الله المنعم وسعة في الرزق كما قال الله تعالى وما انفقم من شئ فهو خفيف
وبركة اي زيادة في العمر وصلة للرحم ورغم لشدته ان كما قال صلى الله عليه وسلم
لا يخرج رجل شيئا من الصدقة حتى يغيب عن سبعين شيئا وقال تعالى ان الصدقة
بعدكم الفقر اي يقول لكم ان عاقبة انفاقكم ان يفقر وياكم بالفقر اي يفرقكم
على الفقر ومنع الصدقات والله يعلم ان على الانفاق مغفرة منه وفضل اي ان

ملفوظ

يختلف عليكم انفسكم انما انفقم فيها رضى الرحمن ونجته الملائكة عليهم السلام وانما في
الكتاب واو حال السرور في قلب المؤمن الفقير في شغل الاعمال او حال السرور على
المؤمنين قال ابو الليث في نبيه انما بين وقص حواجبه اي المؤمن كما قال صلى الله
عليه وسلم استعينوا على قضا حواجكم بالصدقة فوضع العمل والامراض عنكم
كما قال صلى الله عليه وسلم ذادوا وارضاكم بالصدقة فوضع البلاء والافات عن
ماله من الحرق والسرقة والغرق ونحو ذلك وتحصيل الاصدقات وتطهير الدين
من الذنوب كما قال الله تعالى اخذ من المؤمنين صدقة تطهيرهم وتزكيتهم
اي تطهيرهم من الذنوب وهو صدقة الصدقة والى في تطهيرهم لخطاياهم وغيبته
الدين والى في تزكيتهم لخطاياهم لانه لا محالة والى في مبالغة في التطهير
فيه او بمعنى الاناء والبركة في المال وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الصدقة
تطهر الخطية كما يطهر الماء النار رواه الترمذي وصححه ابن حبان في صحيحه والبيهقي
بسنن وصححه ذكره المندرج في الغريب والغريب وهو راجع الى ان
حاجب بل الى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا جاعا الفصد بوجه منا
شيئا ويعمل فونونا وبها اي بالصدقة تموت سكرات الموت وتوكل
صاحبها في القبر من وحشة القبر وتكون اي الصدقة طلاله اي الصدقة في يوم
القيامة من شدة الحر كما قال صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لتطفى عن اهلها قبرها
وانما تبطل المؤمن يوم القيامة في ظل صدقة رواه الطبراني في الكبير والبيهقي في صحيحه
على الصراط وعقاس من ان رويها اي بالصدقة يحفظ الحساب ويقل الميزان
ويزاد في الدرجات في الجنة وهذه احوال الترنه الآخرة ولهم بمن في الصدقة الا
وعاء المسكين كان الواجب ان يرغب فيها فويها انما يكون اي هذا ان ذكرنا
من فضائل الصدقة انما يكون اذا صدق قال الصادق عليه السلام لا يكون فيه
زبا ولا سمعة فارور حبيب بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من منع سمع الله به ومن راي راي الله به رواه البيهقي في صحيحه
سمع هو يشهد به اليهم وعنه من اظهره عليه لئلا يبا اظهر الله نبيه ان الله في عمله
يوم القيامة فضحه على رؤس الكافرين وقال صلى الله عليه وسلم ان اخوف ما اخاف
عليكم الشكر الفقير قالوا وما الشكر الا انفق رسول الله قال الربا وقال صلى الله عليه
وسلم من صلى برابي فقد اشرك ومن صام برابي فقد اشرك ومن لقي برابي فقد

اشرك رواد السبعين ولا يثبت على الفقير ولا يوفيه مخافة البطل الاجر قال الله تعالى
الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله لا يتبعون ما انفقوا منا ولا اموالهم
اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون قال القرطبي في تفسيره
والمن من الكبار يثبت ذلك في صحيح مسلم وغيره وانه احد الثمانية الذين لا
ينظر الله اليهم ولا يزكهم ولهم عذاب اليم وروى الترمذي عن ابن عمر قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية لا ينظر الله اليهم يوم القيامة العاق لوالديه
والمدمن الخمر والمثان بالاعطى وفي بعض طرق مسلم ما ان يترك في اعطى شيئا الا منه
والا الذي هو السبب والفتنة وهو من المن لان المزجر من الذي كثر نقص
عليه كثره وقوله قال في الكشاف المن ان يعينه على من حسن البهاجته
وبريه انه سخطه واوجب عليه قتاله وكانوا يقولون اذ يستقيم صفة فانسوا
وقال في نوابغ الاكلم صنوان من منح نيله ومن منع نائيه ومنع قال
القرطبي في تفسيره في سبيل الله ولم يتبعه منا ولا اذير كقول ما سئل ابا حنيفة
وحاصلنا انك تملك وانما لا تملكه ضمنك لئلا لا يجر والاجر اجتهد ونفي عنه
الخوف بعد موته لما يتقبل ويحزن على ما سلف من دنياه فقال لهم اخرجهم
عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون قال الله تعالى لا يتطاولوا صدقكم انهم
والا الذين قال جمهور العلماء ان الصدقة التي يعطيها الله من صاها انهم لا يوفون
بها فانما لا يتقبل وتيسر من جعل الله الملك عليها اماره فنوا لا يكتسبها وبها حسن
وقبل انما يطل نواب صدقة من وقت مئة وانذاره وما قيل في ذلك كيت له
ونفسا عن فاذا من واذا في انقطع التقصيف لان الصدقة تربي لصاحبها
حتى يكون اعظم من الجبل فاذا حرجت من بر صاحبها حالته على الوجه المسترود
صنعته فاذا جاء المن والافى وقف بها هتكت وانقطع زبادة التقصيف
عنها قال القرطبي والاول اظهر وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يا ايها
الامتنان بالنعوت فانه يطل الشكر ويحجب الاجر ثم قال لا يتطاولوا صدقكم
بالمع والاذنوا لا يكونون من مال اخذه بالظلم والغصب او بالسرقة او بحبائنه
او الرشوة بل يكونون من مال حلال او من كسب طيب كما قال الله تعالى انفقوا
من طيبات ما كسبتم من حلال ما كسبتم وما احرجنا لكم من
الارض من ايجورهم ومعاونين وغيرهم ولا تغربوا من طيبات ما احرجناكم

سنة الله تعالى في ان يعطى من الفسق من طيب ما له بطيئة من نفسه ومن فقهه بالخير
الساعة بفضله وكرهاته عنده كقول **فصل** في الزكاة في ثلثين جزءا الفصل
في زكاة السليم من الابل والتمار وحكم من يزرع على اعمار ومعرفة الزكاة ويجز ذلك
الزكاة واجبة اعلم ان المشروعات اربعة في الزكاة واجبة وسنة وما فله
في الفرض ثابت بدليل قطعي لا يشك فيه كالتكليف في الجز المتواتر والواجب ثابت
بدليل قطعي شبهة كجز الواحد والسنة هي طائفة التي هي في الزكاة وتعلم انما جابها
والسنة هي ما شرعت لتخصيص الثواب ولا يخرج من ثمارها اثم ولا عقاب فالزكاة
فرضية محكمة تثبت فرضيتها بالكتاب والسنة المتواترة والاجماع اذ الكتاب
يقول انك في واثوا الزكاة واما السنة فقوله عليه السلام في الاسلام على خمس
الحديث والاجماع منعقد في فرضيتها من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا
هذا وانما عدل المص من لفظ الفرض الى لفظ الوجوب اما لانه اراد بالوجوب
اللزوم والقبول لانه ينبغي له لانه اراد بالوجوب الفرضي فذكره بلفظ الوجوب
لان لفظ الوجوب اعلم من لفظ الفرض واجب وليس كل واجب فرضا فثبت في
وجوب الزكاة على كل من هو على الفورا على التراخي قال ابو يوسف على الفور لا يفتي
مطلق الامر وقال محمد على التراخي وهو الصحيح لان جميع العروة وقت الاذ وهو الضامن
بملكك انفسا وفي الوجوه تكسر في افعال عند الحاجة على الفور في الاجوز ان يخرج من
غير عذر فان لم يؤد لا يجزئ شهادته وعند ابى يوسف على التراخي وجميع العمر
وقت لا ينهاه حتى لا يزدها منه بالتأخير والحقوق الواجبة لله تعالى التي يتحقق
بالمال على ثلاث مراتب حق يجب على المالك في الملك كزكاة حتى ان يخل
مال على عن المالك لا يجب فيه الزكاة كسوايم الوقف وكذا اذا كان مالكه ليس
من مال الوجوب لازكاة عليه كالصبي المجنون ولو ملك مال بعد حوله لان الحق
سقطت الزكاة لان الحق كان فيها فحكم بها كمالها وحق يجب على المالك
بسبب الملك كالحق وصدقته الفطر والاشحبة حتى ان الحق اذا وجب عليه وقت
خروج اهل بلدة لعدرة على الزاد والراحلة ثم ملك مال فانه لا يسقط عنه ولا يكون
دنيا في ذمته وكذا صدقة الفطر اذا وجبت بطوع لا بغير من يؤلم الفطر ثم ملك مال
لا يسقط عنه وكذا الاشحبة اذا وجبت لا تسقط بملك مال وكذا لا يملك
بارقة الدم اذا مضى وقته وحق يجب في مال لا على اعتبار المالك كالعشرة وخمس شهر

المتنفذ وارتش الحجة والمحرر سواء كان الدين من النقود أو من كل شيء أو المودون
أو التينات أو الجولون وسواء وجب بفتح أو خلع أو صلح عن وجهه وهو حال أو
موقوف قال القرافي وسواء في المحرر المجل أو موقوف أو النقطة أو المقتضى بها منعت
الزكاة وإن لم يقض بها لا يمنع ثم المديون فقير بدليل الباجة أخذ الصدقة له مع تمكنه
من ماله والصدقة لا تجزئ لغيره ولا يجب إلا على غنى وقد أجاز أن الدين في ذمته
قبل وجوب الزكاة أما إذا لحقه الدين بعد وجوب الزكاة فإنه لا يسقط الزكاة
قال القرافي في البضاعة وجموعاً أن الدين لا يمنع وجوب العشرة وقوله ومن كان عليه
دين كيطه جاله لا يجب البضاعة وإنما معنى قوله كيطه جاله أي يمتنع أن يسبق قضاء الدين
الدين ورهها واحداً في ضمانين منع الوجوب ولو كان له ديون ديناراً وعليه ديناراً
وديناراً لا يجب عليه الزكاة وإن لم يكن خيطاً كسهم سبق البضاعة بوجوبها كانه ديناراً
وديناراً الزكاة والعشر والخروج يمنع الزكاة بعد ذلك لأن المطالبين جميعه لا دفعي وسواء
في ذلك زكاة الأموال الظاهرة والباطنة خلافاً لفرق في الباطنة وسواء كانت الزكاة
عليه في حال غلبة أو زكوة مال فمستمكنه وعن أبي يوسف أنه فرق بين دين زكوة
أما المستمكن وبين الدين وهذا كما لو كان له ديناراً وعليه ديناراً فوجب
عليها خمس درهم فلم يخرجها حتى حال غنى لم يجب للثاني شيء وموقوف الزكاة
الواجبة للمول الأول ولو كان له حال لمول مستمكن حال وبقيت الزكاة في ذمته
ثم استغنى دأبني درهم وحال عليها لمول يجب الزكاة عنده وعندهما لا يجب
ودين الزكاة والكفارة لا يمنع الوجوب بالاجماع وإن كان له مال أكثر من الدين
زكاة الفاسل إذا دفع نصفاً بغيره عن الحاجة قال في النهاية يجب أن يجمع بينهما
مسألة يعرف بها صرف الدين إلى الأموال ومعرفة أنه إذا كان للمديون حقوق
من الأموال المختلفة والدين مستغرق بعضها فالدين أولاً يعرف إلى الدين
والدائره فان فضل شيء من الدين صرف إلى الدين ومن البتة فانه فضل شيء
من الدين صرف إلى الوروض دون البتة فان فضل شيء من الدين صرف إلى مال
الغنية فان لم يبق الدين في وسط المول دين يستوفى النصاب ثم بقي شيء
فبطل تمام المول فانه يجب الزكاة عنه إلى يوسف لأنه يجب الدين بمنزلة
نقصان النصاب وقال محمد لا يجب لأنه يجب لكل بمنزلة الاستحقاق
وإن كان الدين المستغرق النصاب ثم بقي شيء من المول فانه يجب الزكاة

عند محمد

عند محمد جازاً أن زكوة لا يجب إلا أن نقصان في المال يحول عليه الصدقة
ليس من وجوب شيء وشباب الدين وإن كانت تشارك في وجوب الزكاة
بمقتضى صلاح الاستحسان كذا لأنها مشغولة بوجوبها ليست ببنائية البضاعة
وكذا كتب العلم أن كان الدين حتى لو لم يكن في المال المحرر صرف الزكاة البتة وذلك
لأنه لا ينفذ في درهم وسواء كانت الكتب نفياً أو حجباً أو إيجاباً المصاحف فكل ذلك
يجوز بوجوب ديني كذا كان له مصروف قيمة ما يتبادر به من الزكاة لأنه مجرد مصروف
يقرب منه وفي الكسب إذا كانت كتب العلم تساو في شيء لهم وهو يحتاج إليها للدين
أو للدراسة ولا شيء لغيره قال بعضهم إن كانت للفقرة غنى عن شيء من كل شيء
ولا ينفذ عن شيء من شيء واحد وفي كتب الحديث بعضا عن شيء من شيء
كل شيء فافهم من قوله أن هذا المقدار هو الزكاة وطالبها بالاجماع لأن غرض من
وجوبها الاستغناء للمصروف الواحد يعني عن بعضهم والآخر عن بعضهم فان فضل عن
بجانبه فزاده الكسب شيئاً يساو في شيء منهم فوعني حرم عليه الزكاة ويجب عليه
القطرة والأختية والتعاري لا يجب عليه فريال وغيره الغارز لا يجب عليه
أما على فريال وكذا من يركب كسب يحجب عليه ما زاد على واحد وكذا إذا كانت المحررين
دينياً التي تنقطع بعينها ولا يبقى الزكاة في الممول أما إذا كان يبيع الزكاة في الممول كذا
استند بعضه أو زعفراناً يصنع به الناس بالاجرة وحال عليه لمول كان عليه الزكاة لو
بلغت نصفاً بالان ما ياحذه من الاجرة مقابل الدين وكذا كل من ابتاع عيناً لمول
ويبيع الزكاة في الممول كالعقود والنيل والدين المبلغ بمول فحال عليه لمول فبقية الزكاة
وإن لم يبق له شيء في الممول كالقضايا بول والاشياء لا زكاة فيه لأنه لا يبيع الزكاة بعد الحول
فكان الاجرة فيه مقابلاً لمنفعة فلما ينفذ من مال التجارة ولو كان الدين على موصوف
يسبق نصفاً باو هو موقوف على أخذ الصدقة إلى أن يجل الدين ولو كان له ديون جارية
أو ضريبة أو غيرها وبقية ذلك يسبق نصفاً فان كان ذلك كيطه هو عليه
السنه كلها لا يجل الصدقة ويجب عليه القطرة والأختية بالاجماع وإن كان له
بعضه لم يسنه أو إلى غيره غير حرم عليه لتسأل بالاجماع ومن يجوز له أخذ قال
محمد نعم وقال أبو يوسف لا وذكر بعضهم أن ما جئنا به مع أبي يوسف وأخبار
بعضهم قول محمد لأنه مشغول بوجوبها ليست ببنائية البضاعة ونفقته
وذلك يساو بغيرها إن كان شهماً لم يأخذ الصدقة ويحرم عليه المولد لأنه مشغول

بكونه كالتبعية وان كان كذلك فاختلافه فيهم من ايجاب له الاخذ ومنهم من لم يجبه ولو كان
للاخذ في غير ذلك وجهاً يوجب ان كان له الاخذ في غير ذلك الاخذ في غير ذلك الاخذ في غير ذلك
كان بكونه كالتبعية وان كان كذلك فاختلافه فيهم من ايجاب له الاخذ ومنهم من لم يجبه ولو كان
فان كان من الزكاة شيئاً يأخذ منه في غير ذلك الاخذ في غير ذلك الاخذ في غير ذلك
وعشرون من البقرة فاما في غير ذلك الاخذ في غير ذلك الاخذ في غير ذلك
فان كان من كل جنس من قال بعضهم لانه اذا جمع زادت قيمته على الثمن واما في غير ذلك
موسر يبيع بثلث ما كان في غير ذلك الاخذ في غير ذلك الاخذ في غير ذلك
حتى يكلف وكذا وجوب الزكاة عليه في العيون من كان له بيت مستقر
على كفاه وقيمة الثمن بالاجابة عليه صدقة الفطر ولا يكتفى باخذ الصدقة ومن على آخر
دين بخمسة سنين ثم قامت له بنية لم يتركها حتى وجب له المال المضار ومن جازيها
مال المفقود وهو المظن والاتباع والمغضوب اذا لم يكن عليه بنية واما في غير ذلك
في البحر والمدفون في القارة او انسي مكانه وقد جاء عن علي رضي الله عنه انه قال
لا زكاة في مال الضمارة وان دفنت في داره فليس بضمارة وان شيد والدين المحجور اذا لم يكن
عليه بنية عاولة ضمارة وكذا الوعد المحجور اذا لم يكن عليه بنية وان كان عليه بنية
بنية فيها اختلاف فيمنع قولها رواية انه ضار لانه ليس كل بنية يقبل ولا كل
حالم بعدل فان كان الفاضل عليه وجبت فيه الزكاة الى الجمل بعد قوله ان القضاء
ولو كان من عليه الدين بكرة في العلة بنية وليقر به في السنة فزكاة فيه لانه لا فائدة
في اوقاره وما يأخذ من سلطان غصباً او حصاداً او ما يأخذ من الزكوة والعشور
اكثر مما يجب له لا يجب الزكاة فيه على اصحابه لان مطالبهم عنه منقطعة فصار كالتدين
الذي لا مطالب له ولو وجب المدون من البلد سنين لم يسقط الزكاة وقيل انه
اذا كان لا يقدر عليه بوجه ولا يعرف موصوفه لا يجب الزكاة وقال الربيع بن
يضا لانه مشفق به في حقه ليس بممكنه من سعيه وهذا كله عن زنا وقال زنا
يجب الزكاة في مال الضمارة ووجوب صدقة الفطر سبب الجدل لا في الجدل
والمغضوب على هذا الاختلاف فخذنا ما لا يجب صدقة الفطر على العبد الا بوق
قال في المحب انه ولو كان الدين على علي بن ابي طالب لم يجب الزكاة فيه وصلى عليه
الشعيرة قال في التمر تاشي بنبغي ان لا تجب بغير الزكاة ولو كان الدين على غير
مفتقر فهو مضارب عندنا في بنية لان من اتقى لا يرضع عنده ولا يفتقر لان مال غدا

وراء وعنده محمد لا يجب تحقيق المال من عندنا في غير ذلك الاخذ في غير ذلك
الاخذ في غير ذلك ومع ابي حنيفة في حكم الزكاة رعاية لمحق الفقهاء كذا في المحدثات ولا يجوز ادراكها
الا بنية مقارنته للاداء او مقارنته لغيره مقدار الواجب واما اذا تميز ان يوجب
الزكاة فمقتضى ان لا يفتقر الى الزكاة ولم يفتقر بنية لم يجزه لان البنية بعينها لا يفتقر
بالعقل ولم يوجبها في النفس به واداء الزكاة ولو اداءها عند الغزل لم يصدق بها بعد
ذلك من غير ان يفتقر بنية جاز ولو جاز لم يفتقر بنية جاز ولو لم يفتقر بنية جاز
قال كل مال تصدق به بغير الزكاة وتصدق ولم يفتقر بنية جاز ولو لم يفتقر بنية جاز
ما صدقت به من ماله الى غير الزكاة فقد توبت به عن الزكاة ثم جعل صدقة ولا
يفتقر بنية قال محمد لا يجوز وتوالت مقارنته للاداء يعني الى الفقراء والى الكسب فانه لو كان
له اداء الزكاة اجزائه اليه عن ادائه الى الكسب وان لم يوجب عند الكسب ولو يوجب عند
وضع الكسب جاز فان توب عند الكسب ثم دفع الكسب لم يوجب من الكسب منه غيره
تلك الا ان جاز فان توب عند الكسب ثم دفع الكسب الى الكسب قبل دفع الكسب الى
الفقير كان غايه ايجاب حتى لو دفع اليه ولم يصدق به جاز من زكاة ماله فلم يدفع
الامور حتى توب الامران يكون عن نذره وقتت عن ذلك واشتهر الطحاوي
رحمه الله البنية وقتت الدفع كما قال في الصلاة انه يحتاج الى نية في الصلاة للكتيبة
وعن محمد بن مسلم انه قال اذا كان وقت الصدقة بحال الكسب فاما يصدق
به امكانه ان يجيب من غير فكرة فانه يكون بنية ويجزئه وعن محمد انه قال اذا
ميز كانه في فقره ولو اداهم بصدق بعد ذلك ولم يفتقر بنية قال ارجوا ان يجزئه
ويجوز للكسب اداء الزكاة ان يدفع الى ابيه وزوجه اذا كانوا فقراء وكذا في الاضاح
وفي العتق ورسل من دفع زكاة ماله الى رجل وامرأة وهم ثمانية جاز ولا
لا يجوز ان يأخذ لنفسه شيئاً فان قال صاحب المال صنفها حبيبت شيئا
له ان يأخذ لنفسه ولو امر رجلاً ان يدفع عنه زكاة ماله ولم يدفع الى الكسب شيئا
فدفعه كما هو ذلك من مال نفسه فانه يرجع بذلك عند بليل لانه وكذا ما يفتقر
شيء عليه فصارك كما لو كتبه بقبضه الدين وقال محمد لا يرجع لانه امره ان يهب
للفقراء ماله فلم يكن له ان يرجع كما لو لم يقبل من زكاة ماله ولو اداه زكاة غيره بغير
امره ثم اجاز المودع عنه لا يجزئه عن الزكاة لفقده البنية عند الاداء ولو اعطاه
شيئا بذقه الى الفقير عن الزكاة ثم دفعه الموكل من الكسب او احدثه كسب فان

لصاحب في دفع زكاة ثم دفع الامر قبل قطع ما مورثه دفع ما مورثه فذكر من دفع ما مورثه
علم دفع الامر ولم يعلم علمه في حقيقته وعند حال لم يعلم لا يصح لانه ما مورثه بالاداء ولم يعلم
بالاداء فمضى كما لو غزله بغيره ولم يعلم بغيره وكما لو كسب بقضاء الدين اذا دفعه لوكيل
الدين والوكيل لا يعلم ثم دفع الوكيل كلف فانه لا يصح وفي التقادير رجل دفع
الى رجل من رايهم يستحق به على الفقير او نظوه فانه مستحق كما مورثه حتى لو تبرع الامر
انزكاة ثم تصدق كما مورثه جاز عن الزكاة وكذا اذا امره ان يتصدق عليه نظوه فانه نوى الامر
عن الكفارة ثم اعتق كما مورثه جاز عن الكفارة وكذا الواعظ به ورايهم يستحق
بها عن كفارة ثم نوى ان يكون عن زكاة ماله كانت عن الزكاة رجلا دفع
كل واحد منهما زكاة ماله الى رجل بوجه واحد فخلط ماله فانه مستحق به ضمن الكسب وكذا اذا
كان في يده اوقاف فخلطه فخلط غلاتها وكذا مال حمار والطحان والبيع وكذا
في الكفارة ورجل غل شيئا من ماله بغيره ان زكاة فانه شبه الفقير من يديه فغراه
لانه وجد الاخذ مع الشبهة اذا اشترى الرجل عن احوال الزكاة في الاموال الباطنة اخذها
الامام كرها ووضعها في ايها وقاب بعضه كسب حتى يوزن ذلك لنفسه لان الشبهة
عند الاداء فلا بد ان يوزن فغراه واجمعا على ان مال الامام خذه لا اخذه كرها فادب
المسئلة ان مال الامام خذه يقوم اخذه فانه نية الحاكم لانه انما خذه بعد
اعلامه انه يخرجه زكاة ماله كثر وجب عليه وهو ليس بالاشترى عنه فصار ذلك
نية في حقه حتى لو اخذه ولم يعلم انه يخرجه منه لاجل الزكاة ينبغي ان لا يخرج به عن الزكاة
الا اذا كان صاحب المال يعلم انه يخرجه الا ذلك فانه يخرج به ايضا والعشر
اذا اخذه الامام فانه يخرج به بطريق الاموال في العشر فعليه عشر المونة فليكن
الى نية صاحب المال ولهذا فخره من مال الصبي والمجنون ولو خذه بغير علم رجل
وجب عليه زكاة ما بين واخر من من ماله فضا عت ملكا لمسته لا يسقط
عنه الزكاة ولو مات صاحب المال اخذ ما فخر ملكا لمسته كانت الحقة
ميراثا عنه كذا في الفتاوى ومن تصدق بجميع ماله لا يورث الزكاة سقط عنه وضها
يعني انما تصدق على فقير وكذا اذا تورثوا فلو غنا وان تصدق بجميع ماله نوبا لا يتطوع
جاز لوجود اصل الشبهة وقد انزكوة متعبدون فانه لا يقوم بشبهة النفس ولو تبرع
عن واجب آخر دفع عنه ويضمن الزكاة ولو تصدق ببعض النصاب سقط
عنه زكاة المؤثر عند محمد وعنه الى يوسف لا يسقط ولو كان له ثمانين حال

عليه فخر

عليه يقول فادعى من الزكاة اولها فاسقطت عنه زكاة الخبز وهو
ثمن درهم وبنو زكاة الباقي فروع الخبز ابناء الزكاة الا ان كان في صدقة التطوع
الاخفاء وقد قيل قوله تعالى ان تباؤ الصدقات فنعما هي يعني المفروضة منها وقوله
وان ينفقوا ونفوقا النفقة يعني التطوع وهو نفقاس على الصلوة فالمفروضة من الصدقة
اعلاها افضل فاختارها ونفذ ابو ذر لمحب وبقية لمحبته وكذا اس الفريضة
اعلاها افضل للمعسر اجمعها تقديره الكس والنجاسة زوال التهمة عنه لئلا ياتي الناس
بالظن ولا ريب في الفريضة واما السوافل فافغوا وانفصل بعد ذلك عن الربا
رحل سك في ايام الزكاة فلم يدركوا ايام لا يزرعها عادت بخلاف ما اذا سك
في الصلوة بعد ذلك الوقت انه صلاها ايام لا يزرعها عادت بخلاف ما اذا سك
الزكاة وقت لا اداء الزكاة فصار الزكاة بمنزلة سك وتم في وقت الصلوة
كذا في الطهارة ولو كان له ما يادهم على فقير فصدق عليه منها بمكة نية
الزكاة ثم قبض منه الباك لم يجزه فالصدق به على المقبوض لانه لا قبض الا بقبض
عينا واداء الدين عن العين لا يجوز لانه ادى النقص على الكمال وسقط عنه صدقة
الصدق به وهو ممن درهم وعلم ان اداء الدين عن العين وعن الدين يجوز
واداء الدين عن العين وعن دين يستقبض لا يجوز واذا ادى الدين عن دين لم يقبض
يجوز بيانه اذا كان له ما يادهم فادى من منها جاز لانه عين عن عين وان
كان له ما يادهم فادى من منها جاز لانه عين عن عين وان
لا يطلب بالاداء لم يقبض فادى من منها عين عن ذلك الدين جاز فادى من
لم يجب منها ولو كان له ما يادهم فادى من منها جاز لانه عين عن عين وان
ولم تمت الدنيا على فقير فصدق بها عليه ونوى به زكاة الماتين التي عنه فادى
يجوز لانه ادى دينه عن عين والدين ناقص عن الدين كمال واذا ادى النقص عن الكمال
لا يجوز كمن عليه قضاء رمضان فادى من منها جاز لانه عين عن عين وان
عليه قضاء الصلوة فادى من منها جاز لانه عين عن عين وان
يصدق عليه بمكة عينا بنو زكاة الماتين ثم باخذ منه قضاء عين وبنو فجوز
وعجل له ذلك ولو كان له ما يادهم فادى من منها جاز لانه عين عن عين وان
بمكة على المدبوز وقبض الباك لم يجزه فالصدق به لانه لا قبض الا بقبض
فصل اداء الدين عن العين وسقط عنه زكاة الخبز التي تصدق بها وهو ممن درهم

زكاة هذه الاكل مقدسة الى اربابها ان كان مرتبها في المعسر فادفعها اليه وارجعها على الكفاية
 اخذ منه زكاتها ولو اداها الى الفقير او سقطت عنه وكذا اذا مر بها على
 العاسر بالعرض وقال في السبب للفقارة او هي مع بضاعة او انا ابيع فيها فاعطى
 قوله ولو قال في عسرة بضارته كان ابو حنيفة يقول او لا عسرة ثم رجع وقال
 لا عسرة ولو فر العبد كاذون بال من كسبه وتجارت له وليس عليه دين ان كان معه
 مولاه عسرة اجماعا وان لم يكن معه فكذا اعطى ابو حنيفة وعندهما العسرة ولو فر
 ارجع على العاسر ما يجزى او است وجب لا يفي من سنة الى سنة لا عسرة عند ابو حنيفة
 ولو كان يابا وبضائعا فادفعها له وعندهما عسرة واجمعوا ان يبيع عليه الزكاة ان
 ان عسرة حنيفة يودي بغيره ويخلف فيها ان كان اشهر الحنيفة او است
 وقال عليه كقولنا ان اؤام لم يحل عليه كقولنا لا عسرة بل ان كان ولو مر على العسرة ما قبل من
 ما يبي في ربهما واخبره ان في شية ما يحل له ان يبيع العسرة اجماعا لانه لما يخذ فحفظه
 وحاشية وما ليس في شية ليس في حفظه وحاشية والذبح فربما قبل من بضائعه والعاسر
 انما يخذ من بضائعه كمال ولو فر الذي على العسرة اخذ منه نصف العسرة
 ويصدق فيما يصدق فيه المسلم كما اذا قال ادبها الى مصدق غيرك لو ليس
 يولى او لم يحل عليه كقولنا ويضع ما يخذ منه موضع الجزية والحاج ولا يسقط عنه
 جزية رأسه في تلك السنة وقوله عليه السلام في اربعين سنة في رواية البخاري
 ومسلم وهذا الحديث اصل في زكاة الغنم واسم الغنم للجنس يقع على الذكر والان
 والامات وعليها جميعا وهو اسم لجانة الشاة لانهما خوزة من العنقة او ليس
 لجانة الذئب كالفن للثور والنايب للبعير وقبل سميت بذلك لفرقة قوله
 وغنمها وادنى السن الذي يفتق بها وجوب الزكاة هو التي مضاعف وهو الذي
 الى عبد حول وهو قول ابو حنيفة ومحمد وما دونه جملان لانهما مضاعف وهو الذي
 يوجب فيها الزكاة فاذا كانت اربعين سنة وحال عليها لم يخل ففهمنا شاة
 ونصف الشاة كما خوزة في الزكاة الشاة مضاعف وهو الذي عليها سنة وطفنت في
 الثانية ولا يخذ من الجنح والمضار والمغز في ذلك سواء لا يجوز فيها جميعا الا
 السنة مضاعف ويؤخذ في زكاة الغنم المذكور والامات ثم السنة ان الضاب
 ان كانا مضاعفا فخذ من الضمان وان كان مغز من المغز وان كان منها من الغنم
 وان كانا سواء فخذ من بينهما ولو لم يزد من الغنم والظباء ان كانت الام من الظباء

- بجزء

لا يبيع شيئا وان كانت من الغنم فبيعت الزكاة وكذا البقر الحنسي والاعلى
 اذا اؤام لم يست فمضى عليه السلام في كل ثمانين من البقر من سنة وسبعة فمضى
 اربعين من سنة وسبعة رواه الصحاح السنن من حديث معاوية بن وهب عن ابن عمر
 من ثمانين من البقر صدقة فاذا كانت ثمانين من سنة وحال عليها لم يخل ففهمنا شاة
 بسبعة وهو الذي لم يزد سنة وطعن في الثانية سعي شاة لانهما في سبعه ثم الذي
 لا يبيع على الذكر في هذا الباب وكذا في الغنم كانت الايام لا يجوز ذكرها الا على
 طريق القيمة ولو وجب عليه شاة فاعطى مسته جاز لانها اقل منه وان وجب عليه
 سنة فاعطى سبعين جاز ايضا لانها جازان في السنين فلان يجزى بان فيها دونهما
 او لى وادنى سن يفتق بها الزكاة في البقر سبع في قول ابو حنيفة ومحمد وليس في الجمل
 زكاة اذا اؤام لم يست وعنه الى يوسف يجب ولا شاة في الزيادة على الثمانين
 حتى يبلغ اربعين فيكون فيها سن من سنة وهو الذي لم يزد لان وطعن في الثالثة فاذا
 رادت على الابدين وجب في الزيادة بعد ذلك الى ثمانين على حنيفة ففي
 الواحدة ربع عشرة سنة وفي الثانية نصف عشرة سنة وفي الثالثة ثلث عشرة
 اربع عشرة سنة وفي الاربعة عشرة سنة وهذه رواية ورود بحسن عن ابو حنيفة
 انه لا يجب في الزيادة شي حتى يبلغ خمسين فيكون فيها سنة وربع سنة
 او سنة فذلك سبع وروى ابن عمر عن ابن حنيفة انه لا يجب في الزيادة
 شي حتى يبلغ الستين وهو قولهما ولا خلاف بينهم فيما دون الاربعين ولا
 فيما وراة السنين فان بعد ثمانين بعين ثمانين ثمانين والاربعين ثمانين
 في كل اربعين سنة وفي كل ثمانين سبع وفي سبعين سنة وسبع وفي ثمانين
 وفي سبعين ثمانين اتباع وهذا على ما بيناه وفي ثمانين سبع وفي ثمانين
 ستان وسبع وفي ثمانين ثمانين اربعة اربعة اربعة ثمانين ستان وعلى هذا
 انفس عمر الغرض في كل سنة من سبع الى سنة ولو كان ثمانون من البقر كلها
 اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
 منها سنة وجب فيها سبع وخمسين والبقر سواء في الزكاة والاشية واعتبارها
 اما في الاعان اذا خالف لا يخل كل البقر لم يثبت بالجو ليس لعدم العوف وقلة
 في ديارنا فمضى سنة ولا يبيع شي لو كان في موضع فبشي ان يثبت كذا في الثانية ولو كان
 البقر الحنسي الف لا يبيع ما يفتي وقوله صلى الله عليه وسلم ونحوه صغارا وكبارا

وقوله عليه السلام في كل فرس سبعة دنيا ليس في الرابطة حتى رواه لدا قطن في الموطأ
عن جابر رضي الله عنه قال الموطأ روى الرابطة ما يربط من الجمل في البعد ومعناها ذات
الربطة لقوله في عيشة راضية وكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي عبيدة
في صدقة الجمل خبرا بها فأنشأوا ادوا عن كل فرس دنيا والآخرة وخص من كل
ما بقي درهم ستة درهمين اعلم ان اشتقاق الجمل من الحمل وهو القائل واقول ان
فيها الزكاة عندنا ان نبيذ ان كان ذكرا او نبيذ عليه ان كان أنثى فان كانت الجمل
سبعة ذكورا وانثى واحال عليها فحول وضاعها بالجناس ان شاء الله تعالى عن كل
فرس دنيا وان شاء الله تعالى واعلم ان كل ما بقي درهم ستة درهمين انما شرط الاضطرار
لان في الزكاة المنفردة روايتان الفصح منها عدم الوجوب لعدم التماس الجمل
غيره من التواني فثبت بجواب ذكورها منفردة لانه وان لم يحصل الجمل لكونها
حصل بالنسبة للجمل في الجمل وفي الامانة المنفردة روايتان الاصح الوجوب
لانها تنسب للجمل في الجمل وانما لا ينفرد في العادة فذكر في الال ان لا تنسب فيها
حتى يكون ذكورا وانثى ولا يجب في الذكور المنفردة ولا في الامانة المنفردة
لانها تنسب بالتمسك لانهما غير مأكولة بخلاف حنيفة ويكون النصاب اثنين ذكورا
وانثى على هذه الرواية وروايتان في ان ذكران فقط هذا النصاب واحد في
انه لا بد من الاضطرار وجوب الزكاة في الجمل انما هو في قول أبي حنيفة وزفر وقال
ابو يوسف وجحد لاشي فيها وقد ايضا اذا كانت لغير الفرو اما اذا كان ميسرا
لغيره ولا تنسب فيها بالاجماع ثم عند أبي حنيفة وزفر الوجوب في عينها ولو خذ
في عينها حتى لو لم تبلغ الفرس ان على الرواية التي اشتبه فيها التمسك بالواو والفرس
على الثانية ما بقي درهم اخذ بعد ذلك وكذا فان اشترى قوتها وقوتها بها
بالجناس واكثر من هذا عن قول الطي وانه يقول الجمل الى العامل والظاهر ان الجمل
صاحبها وقوله ان شاء الله تعالى هذا الخبر في افراس العرب لتفاربها في القيمة انما في
افراس الجمل فيقوتها بما يغنيها عنها ولها وقوله ان شاء الله تعالى عن كل فرس دنيا
هذا في زمانهم كان افراس يربيعين مثقالا او ياربعة مائة درهم وانما لو خذ
زكاة الجمل من عينها لان مقصود الفقهاء لم يحصل به لان عينها غير مأكولة
حنيفة وكان ينبغي ان لا يوجب الزكاة في الجمل لانها غير مأكولة لغير
وانما المقصود منها الركوب وكذا فرمها الله بالبعار والظهير لانه تركه القياس

فيما يربط

فيها بخبره وقوله صلى الله عليه وسلم في كل فرس سبعة دنيا ورواه جابر رضي الله عنه
ان القياس بتركيب الجمل الواحد وقال ابو يوسف وقوله لدا قطن في الموطأ
قال في منت وبز فاضحانة والفقير على قولهما وبه قطع حافظ الدين في الموطأ والكنز
وقال الحسن بن علي قول أبي حنيفة اولى قال في انما يربطها وجميعها على ان الامام لا يخذ صدقة
الجمل من صاحبها جبر وان كان لا يخذ صدقة السبعة جبر لان تركه لا يجب في عينها الجمل
زكاة التمسك بها فانه من عينها والامام يخذ حق الزكاة ولان جميع العدل انما يجوز ان
يخذ الزكاة من الجمل واجب ابو حنيفة بالجمل الزكاة لنفسه وكذلك كتب عمر
الى أبي عبيدة يأمره ان يخذ من الجمل كل ما ذكره لنفسه ووقت خبره حتى دونه
في نيل مروان فشا وروا الفخامة في ذلك فروا به بغيره امة حديث ليس على
الرجل في عبيده ولان في فرس صدقة فقال مروان لزيد بن ثابت ما يقول ابا
سعيد فقال ابو بصير عجب من مروان امة بجد بسب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو يقول ما يقول يا ابا سعيد فقال زيد بن ثابت في رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اراد
به فرس الغزاة فاما جبر الجمل سبها ففيها الصدقة فقال كم فقال في كل فرس
دنيا ورواه جابر رضي الله عنه وانما لم يشهد فيها انما لغيره فيل الشغل في ذلك الوقت وما
كانت مفرقة الى الجمل وانما لم يثبت ابو حنيفة لانه من حق الاخذ لان الجمل مملوك
لجميع قلوبها ولو ان الزكاة فيها لم تتركها لصاحبها وكان القياس عند ابو يوسف في جحد ان
يجب في الجمل الزكاة لانها مأكولة اللحم عند كماله وانما تركوا القياس لان الله تعالى
فرخصا ليعا في الجمل وقال عليه السلام عفوت لكم عن صدقة الجمل والفرق ان الله تعالى
الفرق صدقة القطر وقال عليه السلام ليس على المسلم في فرسه وعبده صدقة ان الله
ابا حنيفة يجعل ما روى على فرس الركوب والقبضة ليس قوله والفرق ان الله تعالى
الفرق صدقة القطر والقطر انما يجب في عبد حنيفة ولا تنسب في البعير والظهير لانه
لغيره لقوله عليه السلام ليس في الكسفة حتى والكسفة هي الجمل والبعير مأكولة
الشيء على الله عليه وسلم قبل عن زكوتها فقال لم ينزل على فيها شيء ولان الجمل والركوب
بالقصد وفيها غايبا دون التماس وليس في الفصلان والجناس والامكان صدقة
عنه في حنيفة وجحد ان لا يكون فيها كبر والفصلان في فصل وهم اولاد الابل
والامكان في الجمل وهم اولاد النعم والجناس اولاد البقر وقال ابو يوسف فيها اربعة
منها وبه قال الشافعي وقال في فيها مائة الكناز وبه قال مالك وكان ابو حنيفة

اولا يقول يجب فيها ما يجب في الكبار وبما خذ ما كنت وزفر من رجوع وقال يجب فيها
واحدة منها وبما خذ ابو يوسف **والثاني** يخرج وقال يجب فيها شي وبما خذ ابو
وبما خذ محمد وعنه **الثاني** في حصة من حصة كل واحد في سنة واحدة **الثالث** انما
فلم يصح منها شي من كل قول منها مذهبها وانما اذا كان فيها واحدة من الحسنة مثل
الكل يتطابق في التقادما مضابا دون ما ذرية الزكاة حتى يخرج عن الهمة باو واحدة
من الصغار ومن وجب عليه من فخر بوجدها خذ المصدق اعلا منها ورا الفضل واخذ منها
واخذ الفضل كذا ذكره الله في **القرآن** **والرابع** انما يخرج المصدق وهو قول **السادس** انما
والفلسفة انما يخرج الى رب المال لان انما يخرج من عاقبة من عليه الواجب والرفق
انما يخرج من تحريمه وكان الله عز وجل اراد به انما يخرج من عاقبة من عليه الواجب
مالا لم يمتدحها هو لا تشق للفقر او انما يكون انما يخرج الى المصدق اذا اراد به
مالا ان يرفع لاجل الواجب بعض العيون في حصة من التمتع قال المصنف في حصة من التمتع
انما يخرج الى المصدق اذا كان وقع زيادة لانه في مقدار الزكاة في سنة واحدة فيخرج عليه
المصدق ويخرج الى صاحب المال ان اراد ان يرفع الادنى والزكاة لانه وقع بالقيمة
وفي دفع القيمة انما يخرج الى صاحب المال بالاجماع فان وجب بنت لليون
واراد ان يرفع عنها بعض حصة فانما يخرج الى المصدق فانما يخص من الضرر والنفقة
بين بنت المحض وبين البنت المتاعا وعسرون درهمين بنت البكر
والحنيفة كذلك وبين الحنفية والحنيفة كذلك وبين بنت المحض والحنيفة اربعين
او اربعون درهمين وبين بنت المحض والحنيفة ستين شاة وستون درهما ويجوز دفع
القيمة في الزكاة وهذا عندنا وكذا في النذر والكفارات والعشرة وصدة الفطر
ولا يجوز دفع القيمة في الجدايا والضيحايا وقال **الثاني** في لا يجوز انما يخرج الى المصدق من قوله
عليه السلام في البكر شاة شاه فزوق اذا اوجب على نفسه عقر رقيقين
فما عقر رقيقين فمئة شاة رقيقين فمئة شاة لا يجوز انما يخرج الى المصدق منها اربعة
فما عقر رقيقين واحد مقام زالة رقيقين الا ترى ان اربعة الواحدة وان كانت مئة
لا يجوز الا عن كفاية واحدة ولو اوجب صدقة شاة من فصد في شاة مئة
يبلغ قيمتها مئة شاة من وسطين جاز وسقط عنه النذر بخلاف ما اذا اوجب
در شاة من فصد مئة شاة مئة مئة يبلغ قيمتها مئة شاة من فصد لا يجوز
الا عن واحدة وعليه في لان القرينة هذا الارقان لا التملك ولا يجوز اربعة دم

واحد عن دين ولو اوجب صدقة فغير خصة جيدة فادنى مكانة فقير او ما يخرج عن دين
عنه ما وقال محمد وزفر على الفضل ولو اوجب فقير او ما يصدق بنفسه فقير
جيد يبلغ قيمته قيمة فقير ولا يجوز الا عن نصف فقير او عليه ان يصدق بنفسه
فقير اخر في قول الصحابة اربعة شاة وعنه زفر لاني عليه غيره وبما والزكاة سواء قال
القدور بن عيسى في حصة من العوام والمعلومة صدقة بيني بالعدل ولو استعملت والمعلومة
ولو لم يحل عليها قال **الكاتب** فيها الصدقة لفظا لم يفسد وهو قوله في حصة من العوام
صدقة وانما في حصة من العوام والمعلومة صدقة بيني بالعدل ولو استعملت والمعلومة
والا يخذ الصدقة في حصة من العوام والمعلومة صدقة بيني بالعدل ولو استعملت والمعلومة
من خيرات اموال الناس الى كل ما فيها فخذوا من حوائجكم الى ربكم من كل ثروة
ما استغنوا في اموالكم ما لا من حصة من حصة الى له وزكاة سواء كان المستغن من
ثروة او لا وبما في وجب استغناء فقير سواء كان بيلار او بهيمة او غيره ذلك والسامع
التي ينبغي بالقرينة في حصة من حصة انما كانت الامة للزكاة والشاة اربعة
للحنيفة والحنيفة والحنيفة فليجب فيها الزكاة اصلها ان عليها نصف لول او اكثر ذلك
زكاة عليه في حصة من حصة من حصة الى يوسف واجبة في النصاب دون
العقد وقال محمد وزفر يتحقق بالنصاب والعفو وفادى اهلها العفو ويحق النصاب
في كل الواجب عند ابن حنيفة والي يوسف وعنه محمد وزفر يسقط لهما كما
اذا كان له شاة من البكر على احوال ثم يملك منها اربع فعليه في البكر شاة عند
ابن حنيفة والي يوسف وعنه محمد وزفر عليه في البكر شاة وادى ملك
مالا بعد وجوب الزكاة سقطت عنه وانما الاستسكان لا يسقطها ويقتضاها كالمودعة
ثم انما يسقط الزكاة اذا كان قبل المطالبة الساعي بها اما اذا طلبها الساعي لم يلزمها
البكر مع القدرة فقد قال **الكاتب** يجب عليه النصاب وهو قول **الشافعي** وقال ابو طاهر
الرباس واليوسف لا يضمن قال في النهاية وهذا اقرب الى النسخة وفي البكر كفاية شاة
ما رواه النضر قالوا لا يضمن ولو طلب الساعي قال في النهاية وهو لا يضمن لعدم النصاب ولو
يملك بعض النصاب بعد وجوب الزكاة سقطت بقدره اعتبارا لا باعتبار كذا في النهاية
فان قدم الزكاة على احوال فهو ملك للنصاب جاز لانه ادى بعد سبب الوجوب
فيجوز كما اذا كفر بعد حرج وفيه خلاف ما كنت قال في النهاية يجوز النجس ولكن بين
الاداء ويجوز وبين الاداء في حصة من حصة من حصة الى يوسف واجبة في النصاب دون

انتقال ولا تنفي في الزيادة حتى يبلغ اربعة شرايط فيكون فيها قير الحان لان الزكوة
 العشر والاربعة المتتالية في ثمانية ايام وربع عشر في ثمانية ايام وليس في ايام اربعة
 متتالية صدقة عند ابي حنيفة وعنه بها يجب بحساب ذلك وهي مسئلة الكسور
 التي ينشأ في الفضة فيما اذا ارادت على اثنين وقد اعبر الشرح وكل من ياربع عشرة
 وراهم فيكون اربعة مثاقيل ذهب كاربوعين درهم كما اذا بلغت زيادة الزكوة اربعين
 وجب فيها درهم عند ابي حنيفة فكذا اذا بلغت زيادة الزكوة اربعة اربعة وجب
 فيها قير الحان وفي نير الذهب والفضة وعليها والانية منها الزكوة الكسرة
 التي اخرجت في المعدن وهو غير المضروب في الذهب والفضة وقوله وعليها ثمانية
 ايام او اربعة ايام او ثمانية ايام فانه لا زكوة فيها وان كانت حليا الا ان يكون
 البعارة ثم الزكوة في الحلي من ذهب او فضة في كل حلي مضروب في المبالغ الكسرة
 فيه الزكوة حتى يتجلى في حلي النساء وخاتم الفضة لرجال ووليدنا ابي
 الذر ذكره المصنف في حديث التوارين وقوله سئل النبي عليه وسلم لعمرك اني اريد
 زكوتها واما الانية المتخذة في الذهب والفضة والالحة وغيره فان زكوة فيها
 واجبة بخلاف كسرها في الزكوة في الاواني بخلاف بين ايام الزكوة من
 عينها وبين ايامها فقيمتها فانه اذا كان له انا فقتة وزنه ما تباين وقيمتها ما تباين
 فان زكوة من عينه بقتة ربع عشرة على التقير فتارة فيه وان اذ من فقتة
 فعند محمد يعدل الى خلاف الجنس وهو الذهب لان الجوزة معتبرة واما عند
 ابي حنيفة اذا اذ من عينه من الذهب لانه انا جاز لان الحكم عند مقصور على الوزن فان
 اذ من الذهب ما تبلغ قوته من درهم من غير انا لم يجز اجماعا لان الجوزة
 مستقرة عند ابي حنيفة بخلاف الجنس فان اذ من الفضة وقوت عن التقير
 واما زكوة العود في الزكوة واجبة في عروض التجارة كانت ما كانت اذ من
 ابي حنيفة كانت سواء كانت من جنس كالتوابير او من جنس ما لا تجب فيه الزكوة
 كالنشاب والحرير والبنغال وغير ذلك بقوتها بما هو انفع للمالكين منها
 تقير الانفع ان يقرها بما يبلغ نقبا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف
 بما اشتراه ان كان الثمن من النقود وان اشتراه بما بغير النقود فوجها بالنقد
 الغالب وعند محمد بالنقد الغالب على كل حال سواء اشتراه بما بغير النقود
 او بغيره كما في المذهب والمستملكت بخلاف فيما اذا كانت يبلغ كجملته

نصاب

نقبا انا انما بلغت باجدها قوتها بالان اجماعا وانما كان النصاب كما كان في
 الجوزة فقتة فيما بين ذلك لا يسقط الزكوة قاله القدر ورزق فقتة وقيد
 بالنقصان في قوله فقتة فيما بين ذلك احراز اعين ذلك كل النصاب فانه
 ينقطع الجوزة بالانفاق فزكوة النصاب مطلقا لئلا يول كل ما يجب فيه الزكوة فقتة
 والتوابير وقال في الزكوة الزكوة الا ان يكون النصاب من اقل الجوزة كما هو قوله
 فقتة فيما بين ذلك لا يسقط الزكوة فقتة فقتة وفي بعض ايامها انما يكون
 كسرها واستفاد نقبا آخر انقطع حكم النصاب الاول وقيمتها المعروض في الذهب
 والفضة وبذلك اجماع وكذا بقيت بعضها الى بعض وان فقتة اجناسها بخلاف النصاب
 المتخذة الاجناس مثل الاواني فقتة لا يقيم بعضها الى بعض في زكوة انما بالاجماع
 ويقيم الذهب الى الفضة بالقيمة حتى يتم النصاب عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 ويقيم النصاب الى الفضة بالقيمة ويقيم بالاجزاء وروى عن ابن الجلاب
 روى عنه انه انفس العتارين وقال فقتة من درهم ربع عشرة ومن النصف
 نصف عشرة ومن الجوزة عشرة وقيمتها اقل من ثمن على العشرة والعاشرة بمون من قيمة
 الايام على الطريق لياخذ الصدقات من النسيان وزاد في المسبوق فقتة اخر وقوله
 وراهم في ربعها من النقصان قال الجوزة سلك من زمانا اذا اخذوا الصدقات
 واخرجوا عشرة الزكوة اخذوا بهم ولم ينعوا في موضعها قال ابو جعفر الحنفى
 لا يسقط ذلك كله عن حجاب الاموال وان كانا لا ينعونه في ايام لان لا اخذ
 بهم سقط باخذهم غير انهم اذا لم يوصلوا الى اربابها كان ولا يعلق عليهم القسوة
 على هذا وقال ابو بكر الاشجسي اخرج سقط باخذهم لانه الصدق الى الفاقمة وهو
 لصدقونه الى الفاقمة ولا يسقط الزكوة والعشور لانهم لا ينعونها في مواضعها
 ابو بكر الاسكاف ان جميع ذلك لا يسقط ويعطى ثانيا واما في الاموال الباطنة
 فلا يقع اخذها لها ولا يسقط الزكوة بالذوق بهم قال في الايضاح لما لم
 تأخذ حصة اشياء زكوة لها شية او عشرة او اربع ولا يجب فيها حصة لئلا يسقط
 تأخذ حصة اشياء زكوة الاموال الباطنة والقطرة والاشربة والنذر والكفارة
 فاذا ثبت للمالك اخذ الزكوة فهو يعجز عن اخذها ليجب بنفسه في زكوة له شية
 ونصيب المال ويسمى المال على الصدقة العاشرة والسابع والعامل فاذا ثبت
 ولا يملك الامام فمما ذكرنا من الاموال ووقع رتب المال الواجب بنفسه الى

مطلوبه

إلى الفقراء فلهما من يأخذ منه بنفسه ومن يكون الزكوة الأول والثاني في سنة خلت
 من الحج قال بعضهم هو الأول والثاني فقل وقال بعضهم هو الثاني وثيقب الأول فقلا
 وعلى هذا القول أكثرهم كما أن في الظاهر يوم الجمعة في منزلة ثم سعي إلى الجمعة فإذا ما
 يتقلب ظهره فقلا وقال الترمذي يجوز لأصحاب المال أو زكوة ماله الظاهر والعشر
 إلى المكين فيما بينه وبين الله تعالى وإن كان له ما من أن يأخذ ثمانية ولو علم
 أن له ما من أن صاحب المال قد وضع إلى الفقراء قبل أن يأخذ منه ثمانية ولو علم أن له ما من أن صاحب
 المال قد وضع وفضل عدم أخذه واجب ومسح الظاهرة مستحب قال
 أصحابنا ما ترمي به مسلم على العائشة ما يجب فيه الزكوة وقد حال عليه لئول أخذه منه
 أربع عشرة وإن تر حال الفتنة لم يأخذ منه شيئا ويأخذ من الذي في النصف
 العشر ومن الحزبي العشر لأن عمر رضي الله عنه نصب العائشة بن وقال لم يأخذ منه
 مال المسلم أربع عشرة ومن الذي في النصف العشر ومن الحزبي العشر وفيه أحقية
 الضحية من غير خلاف وسواء فرباهم أو ذانية أو عرض للتجارة أو مولى شيعة
 فإنه يأخذ منها الواجب إذا بلغ نصيبا وحال عليه لئول فإن كان أقل من نصيب
 أن كان دراهم أو ذانية أو عرضا لم يأخذ منه شيئا سواء علم أن له مالا سواها في منزلة
 أو لم يعلم لأن ما يأخذ بطريق الحماية وما دون النصاب فليس من الذي في منزلة من
 التقوى ولا الاحتياج إلى الحماية وإنما كان العائشة لاخذ من الدراهم والذانية مع أنها موال
 باطنية لأنه إذا اجتاز بها المصدق فقد ظهرت فصارت كالسواك ثم ما روي
 بالعائشة ثلثة أصناف مسلم وذني وحرثي فسلم أو امر عليه بمال التجارة أخذ
 منه أربع عشرة على شرط الزكاة من النصاب وكحول ويضعه موضع الزكاة
 ولا يأخذ منه في لئول أكثر من مرة لأن الزكاة لا تكرر في لئول وإنما الذي إذا امر
 على العائشة فإنه يأخذ منه نصف العشر ضعف ما يأخذ من مسلم ويضعه موضع
 الجزية والمحاج ولا يأخذ منه أكثر من مرة في لئول كالمسلم وأما الحرثي فإنه يؤخذ منه
 العشر كما عايناه من عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أنه قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يأمر بأجراح الزكاة من الرقيق الذرية لغيره ليسع إلى الفقارة قال
 العبد الذرية للتجارة يجب فيه الزكاة أجماعا ونيزل منزلة العروض في اعتبار
 بوجع القيمة نصف ما بالاجماع وأما قوله في الحديث الصحيح ليس على المسلم صدقة
 في عبده ولا في فرسه فالمراد عبد يؤخذ منه وفرس الكركوب وقوله صلى الله عليه

وسلم فيما سقت النخلة العشر الحراج وما سقى غيرهما او بالية او سانية فيه نصف العشرة
 عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء واعيون او كان
 غير النخلة وفيما سقى بالنخلة نصف العشر واما لجهة الماء وروى الترمذي في سننه
 عن سليمان بن سوار وسير بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء
 واعيون والعشر وفيما سقى بالنخلة نصف العشر وفي صحيح مسلم عن جابر قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فيما سقت الاثمار والعشر وفيما سقى البساتين نصف العشر وروى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كتب الى اهل اليمن ان يؤخذ من العسل العشرة ذكره في الاما
 وقوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع على سلم في ارضه عشرة ورواه ابو حنيفة بسنده عن ابن
 مسعود فنده الاحاديث الثلاثة اصل في زكاة الفحل الذروع والثمار والماء بالزكاة
 اثنا عشر وستة زكاة حرجت على قولها لانها يشترط ان النصاب والبقاء
 فكان نوع زكاة وكذا غلة في حنيفة لما كان مصر فمصر من الزكاة ستم زكاة والاصل في
 وجوب العشرة قوله تعالى النفقة او طيبات ما كتبتم وما احرجنا لكم من الارض
 قبل الماء بما مكسوب قال النجاشي والمروا بقوله وما احرجنا لكم من الارض العشرة كذا في المبسوط
 والزروع ما ليس له ساق شديدة ثابت وعكس الشجر والاشجار وجوب العشرة الغنم
 قوله تعالى وانواحقه يوم حسابه قال ابو حنيفة رضي الله عنه في قليل ما احرجته الارض واكثره
 العشرة وقليل القناع وما دونه لا يجب فيه شئ وقبل حال قبل نصف صاع
 والمروا بالارض منها العشرة وفيه اشارة الى انه لا يفتقر الى اهلاكها بل بالغا
 او يبيها او يحنونها او كانت الارض وقفا على الزبائط او مساجدا او مدارس فمما لا
 ان الواجب تخفيف باختلاف المشقة في تحصيل الثمن فاذا كثرت المشقة وقيل
 الثمن وقيل الواجب ولهذا كان الواجب في اموال التجار ثلث العشر لان فيه كلفة القالب
 والكتك وبخصل الثمن انما اقلها كما يجب ان يكون ثلثه من الاخراج وكذا الماشي فان
 الواجب فيها على تحقيق الثلث لان الواجب في خمس من الابل شاة واقل سن
 يجب فيه شاة بنت حمض وكان قيمتها في ذلك الوقت اربعين درهما وقيمة
 الشاة خمسة دراهم وكذا الواجب في الغنم في اربعين شاة وفي اربعين من البقر
 سنة وثلث كل ربيع العشرة ولانها في المشقة كما موال النجاشي لانها تحتاج الى الكرم والحفظ
 وتحصيل ثمنها زراة لدر والولد واذا كثرت المشقة وكثر الثمن وقضا عفت الواجب
 مثل الثمن الخارج من الارض يحتاج الى الحرث والبذر والسقي بالبلدية والنبه فبها مشقة

والباب الثاني من كتابه في الجواهر
والباب الثالث من كتابه في الجواهر

وسلم فهاست

سواء ما كان على وجه الأرض...

كشقة الكسب الآن يخرج منه بحسب حيلة واحدة فيضاعف الوجوب على ما يجب
في حال التجارة وكان الواجب نصف العشرة وإذا كانت المشتقة ولم يحجب الكسب بالشيء
بل سفيحا أو مشتقة السماء فيضاعف الوجوب ووجب العشرة كامل وإذا قلت
المشتقة وكثر السماء أو الخارج فيضاعف الوجوب أيضا كالمعدن والركاز فانه يسير ما لم
ولم يقع فيه من المشتقة ما يقع في الزرعة فيضاعف فيه الوجوب فكان فيه خمس
وكذا الغنمة يجب فيها خمس ثم ما يجب فيه العشرة ونصفه الخمس المحتاج إلى الخول
لأن محل يطيل التحصيل السماء وهذا كله مما فلا يحتاج إلى الخول فالحال أن في كل ما جاز
الأرض وكثير الغنم سواء سفيحا أو مشتقة السماء أو كسب البحار والسماء المطر
قال الله تعالى وأرسلنا السماء عليهم مدرارا وأنزل المطر والعقرب والحشيش لأن هذه الأشياء
لا تستتبت عادة بل تبقى من الأرض وكذا السعف لا يبقى فيه لأنه من أعفان الشجر
والشجر لا يغير فيه وكذا النبق لا يبقى فيه لأنه ساقى بحسب كالمشجرة لانه المقصود
غيرهما وهو الثمر والحسب وأما إذا قصد بالشجر الاستغلال كمن يقطع فانه يجب فيه
العشرة لأن فيه منفعة عظيمة وأما العقرب فيبقى ثلثه أوجه فحسب الشجر وحسب
الذريعة والعقرب الفارسي فحسب الشجر وحسب الذريعة فيها العشرة لأنه يغير
بها الاستغلال والذريعة هو قصب النبل وأما القصب الفارسي فليس فيه لأنه لا
يستتبت وهذا إذا كان في الطرف الأرض لانه إذا اتخذ أرضه مقبضة أو شجرة أو
مبنى للحشيش وساق البهائم ومنع الناس منه فانه يجب فيه العشرة وقال أبو حنيفة
وفيما لا يجب العشرة لانه ثمره باقية أي تبقى عنه حولا بغير تكلف ولا شمس
فما بقى من ثمره كالحنطة والشجر والذرة والأرز والجاروس والعدس وما شاكلها
وهي الذرة والحنطة والتمر والزبيب والبرعي والهندباء وما شابه ذلك مما يقصد
به الكل وهو يبقى سنة أو ينفع به انتفاعا عاما كالزعران والعصفور والظفر والكلاب
والخرزال والكذبرة ففيه العشرة وفي السمسم العشرة فان عثره قبل أن يؤخذ منه العشرة
أخذ من وجهه ولم يؤخذ من البئر شيئا وكذا الرزق على هذا ويجب العشرة في الحنطة
والنور والبصل والثوم في الصبح وكذا الفستق فيه العشرة وعن محمد بن رويان
وفي قسطم العصفور وتمر طم الكتان العشرة في الصبح والعشرة في الأذنة كلها كالسبعة
والقنبر والحلف والحلبة ويجب في الثوب العشرة وهو الجبة السوداء ولا شيء في
الخطم والكوسمة وبرزة ولا شيء في الكتان ولا فيما يخرج من الحشيش كالمطهر في

ولا شيء في برزة

ولا شيء في برز البادنجان والبرزة والسماء لان ذلك لا يصلح أن تزرعه وكون الكسب
وكذا الكسب في برز الفناء وحسب الرزق والسماء والسماء لا يصلح أن تزرعه وكون الكسب
وفيما لا يجب العشرة إذا بلغ خمسة أوسق أو أوسق سفيحا أو مشتقة السماء
على ما سبق قال في الصبح أوسق بكسر الواو والوسق ما تباين وأربعون مثاقيل
أهل الكوفة وهو عسب رة أو عمل جبل ومطلة الأوسق خمسة الف وثلاثمائة
ملاع وليس في محض أوسق صدقة والركوة غير مستغنية فنعين أن المنقح هو العشرة
لأن الحنطة أوسق إذا كانت للتحجارة يجب فيها الزكوة بالاتفاق أو بلغت
قيمتها ما بقي درهم فمعهما أن المنقح هو العشرة أي ليس في الحنطة أوسق عشرة ولا في
حنيفة قوله عليه السلام ما أخرجته الأرض ففيه العشرة وهذا عام وما روي به جابر فان
علم أن العام أو لا يخرج من الحنطة فاحسب العام به وإن علم أن الحنطة أو لا العام فاحسب
العام ما سفيحا الحنطة من ثمره إذا قال العبد عظم ثمره ورعا ثم قال لا تعط احد شيئا
كان القول الآخر ما سفيحا الحنطة وإن قال لا تعط احد شيئا ثم قال عظم ثمره
ورعا كان ذلك كحسب الزبيب من ذلك العظم ويزيد به عسب بن ابن من
الصحاب وهو ما خذوه وقال ابن شجاع النجدي هذا إذا علم ثمره شيئا أما إذا لم يعلم فاحسب
العلم حراما فيه من الاختصاص فحسب ما علم من ثمره شيئا فاحسب العام فاحسب في النهاية وثالث
ما روي به محمول على صدقة باقية ما العشرة وبه يقول أبو حنيفة ومحمد بن الحسن
ثمة باقية كما يقول والرباب قال في الغنم يقول غنما في الحنطة
مثل الكراش والبقول والنبق ونحو ذلك والرباب قال في النجف
والبادنجان أو شجر أو ثمران والقمح والشبابة ذلك وأما البصل فهو من حنطة
فيه العشرة لأنه يبقى في يد الناس وينفع به انتفاعا عاما وبه يقول الكليل
وأما العنب فانه يبقى فيه الزبيب فان كان يبقى منه مقدار خمسة أوسق من
الزبيب ففيه العشرة وذلك ما لم يخرج من العنب جافا فان بلغ مقدار باقي منه
ذلك وجب العشرة ونصفه وإن لم يبلغ ذلك المقدار فلا شيء فيه ولا العشرة
في الرمان كلها كالسجينة والورد والوسمة وقال أبو يوسف في الحنطة العشرة
لانه يخرج تحت الكسب وينفع به انتفاعا عاما وعن محمد بن الحسن في النجف ولا
عشرة في النبق ولا جاض أو الكندر والكنوت والفسك والسمسم والنبع
والنور والنور لان هذا ما لا يبقى في يد الناس في الغالب وقال أبو يوسف

يحب العشرة في الجور والكفر والعشق والدين لانه قد يتفق بهما جوف فمواكروا
قال في الكفر وفي الكون واكثر بره ونحوه العشرة لان هذا ما به جمل تحت الكيل
ويتم الانتفاع به وما سقى الغريب او دابة او سانية فقيه نصف العشرة على القولين
الغريب الولد العظيم الذي يبره النبق والدابة المجنون ومولده ولاب والسانية
البعير الذي يربى به فوله على القولين اي على اختلاف القولين عندنا في حنيفة لا يبرها
النصاب والبقاء وعندنا يبرها ولو سقى الزرع في بعض سنة سجا في بعضها
باله فالحقبة العشر من ذلك كما قالوا في السوايم اذا علقها صاحبها في الحول و
اختلف بها في وقت وجوب العشرة في الثمار والزرع فقال ابو حنيفة
وزفر يحب العشرة عند ظهور الثمرة والامن عليها من الصن ووان لم ينسج الحصاد
اذا بلغت حدا ينقطع بها وقال ابو يوسف يفتق بالوجوب عند ظهور
الحصاد وقال محمد بن احمد وصارت في الخطاير وقائدة الخلف فيها
اذا اكل منه شيئا اذا صار جويشا او اطعم غيره منه بالعود فانه لعين
عنه اكل او اطعم عندنا في حنيفة وزفر وعندنا لا يعين ويحبس به في كسب الاوسق
ولا يحبس به في الوجوب يعني اذا بلغ الحاصل مع الباقى خمسة اوسق وجوب
العشرة في البقية لا غير وان اكل منها بعد ما بلغت الحصاد قبل ان يحد من عندنا في حنيفة
وابو يوسف وزفر ولم يعين عند محمد وان اكل منها بعد ما حصدت وصارت
في الجوز من اجزاء واما لطف بغيره بعد حصاده اوسق فلا عشرة في الذاهب
بالاجاع ويحبس عليه في تمام الاوسق عندنا ان كان بعد الوجوب حتى ان الباقى
لو كان مع الذاهب خمسة اوسق يحب العشرة في الباقى وعن ابو يوسف
انه لا يبره الذاهب ويعتبر في البقية خمسة اوسق فلو اخذ من متلفه ثمانية اوسق
عشرة وعشرة باقى وان كان قبل الوجوب جعل بغيره في كمال الاوسق الصحيح
انه لا يعتبر في كمال الاوسق لان ما يملك قبل الوجوب كان لم يوجد واما على
قول ابو حنيفة وزفر فان اخرج قد وجب البقرة لانه في به على طريق
الامانة وفي الجوز اذا اكلها صاحبها قبل اداء العشرة فان عشرة مضمون عليه
وعن ابو يوسف ما اكلوا بالعود لا يكون دنيا عليهم وعليهم ان يود
عشرة باقى عند الجداد والقطايف بعد ان يكون ما اكل مع ما بقي من
اوسق وعندنا حنيفة عليه عشرة باقى وعشرة ما اكل وفي شرح ابن ابي

قال الامام

قال ابو حنيفة وزفر ما اكلها صاحبها الا من ان التمرة فانه يحب عليه وقال ابو يوسف
اذا اكل بالعود او اطعم جارا وصديقا عندنا في تمام الاوسق ولا يؤخذ عشرة ما اكل
ويحبس البقية ولا يحبس لها صاحب الارض ما اكل من الزرع من سقى او جازها او جرة
حافظ او اجرة اعمال او نفقة البقر ويحب العشرة في جميع احوال قال الصنف في ولا
يحبس له ما جرة الما قين وعارة الارض من حرث والزرع ولا اجرة البقرة
المتاجرة وفي المتقى اذا كان لكل الطعام الى منزل الزرع مؤنة يكون مؤنة من
الطعام واما اجرة الصرهم وانه ما سقى فقد قيل لا يحب من الطعام قال الصنف في
ونظيره انه اذا كانت الاجرة جزاء من اقطع ام ان يكون من الطعام ويجعل كالحاكت
ويحب عشرة البقية لانه لا يقدر ان يتولى جميعه وذلك نفسه فهو يبيع بسطر الى اراج
ذلك وانا كان ثم الخيل فحنفا كالبرقي والمعلق والشهري قال ابو حنيفة
يؤخذ من كل شئ عشرة وقال محمد بن احمد الوسيط من ذلك مسئلة قال في الفتاوى
رجل في داره شجرة مثمرة او حقل اشجار فيها لانها تتبع للدار والاشجار في الدار
ابو يوسف واما الاوسق كما تزرع افران والقطن يحب فيه العشرة اذا بلغت
قيمة خمسة اوسق من اولى ما يدخل تحت الاوسق قال صاحب الحداية كالدرة في
زماننا قال صاحب السراج التوامج ونحن نقول كما لحظوا انه جرة بلادنا وقال محمد بن
العشرة في اخرج حصة امثال اعطاء تقديره نوعه فاعتبر في القطر حصة
احمال كل حقل ثمانية بنون وفي الزعفران خمسة اعضاء والتمسك بعشرة و
اوسق واما العسل فقيه العشرة فكل او كثر اذا اخذ من ارض العشرة وقال الشافعي
لا عشرة لانه متولد من حبوب فاشبه الكبريسم الذي يكون من دود القز لانه ما روى
عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن ان في العسل
العشرة كما ذكره المصنف وروى ابن ابي شيبة في قوم من خنعم بالطائف
كانت لهم حقل فكانوا يودون عن سلسا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزل
عشرة فزيرة وكان يحيى سمس وادبهم فلما كان في زمن عمر رضي الله عنه
استعملهم سفيان بن عبد الله القفي فابوا ان يعطوه من العسل شيئا
فكتب الى عمر رضي الله عنه بذلك فكتب اليه ان الخيل في باب عين
يسوقه الله الى امر شيئا فان ادوا اليك ما كانوا يودونه الى رسول الله
الله عليه وسلم فاحرم لهم وادبهم والافضل بينهم وبين الناس قد فقهوا اليه حنيفة العشرة

منه كذا في النياتية ومعنى ان النخل باكل من انوار النسيج ونحوها قال تعالى انكم كل من كل الثمرات بالعصر
متولد من الثمار وفي النياتية كانت في الارض العشرة عشرة فكلها متولد منها ومنه النياتية
في الارض العشرة عشرة لم يجب فيها شيء لان ثمار الارض العشرة عشرة لم يجب فيها شيء ولهذا رقا
دون العشرة فانه باكل المورق دون الثمار وليس محلا ولاق شيء فكلها متولد منها كذا في
النياتية ايضا ثم عندنا في حقيقته يجب العشرة في العشر فكلها متولد منها كذا في
العشرة عشرة في قلوبها ونسبها لانه لا يجزئ فيها النصاب وقال ابو يوسف
انوا بقت قيمة خمسة اوسق وجب فيه العشرة كما يوصله ورواه في النياتية في حقيقته
عشر قرب لم يدري شيئا بالذرة ورواه القربة مائة رطل فيكون النصاب الف رطل
وعنه ايضا ثمانية انا وقال محمد اذا بلغ ثمانية اوسق والفرق ستة وثمانون رطلا
بفخمين وليس يخرج من الارض العشرة عشرة وقال الشافعي يجب في الخارج من الارض
الخارج من الجيوب والثمار العشرة والاكل ان يخرج العشرة لا يجتمعان عندنا في ارضه واحدة
القول صلي الله عليه وسلم لا يجتمع الخبز والتمر في ارض من ارضين الا في النياتية
وكذا الاجرة والفضاء لا يجتمعان عندنا وكذا الخمر والعقير والجبل مع النقي والقطيع
الضمان على هذا الخلاف ثم علم انه يحتاج الى معرفة ارض العشرة وارض الخارج فنقول
الارض ثمان عشرة حجة وحجته وحجته فالعشرة ارض العرب كلها وهي من روافد
العراق الى عدن الى أقصى جبال اليمن وبذلك تحت ذلك حثالة والحجاز وكذا
الطائف ودمان وجميع اليمن ما بين مكة وبذلك تحت ذلك من غير ارض العرب كل
كل ارض اسلم عليها طوعا فانه يوضع عليهم كذا وكذا ارض تحت عنده
او نحو او شتمت بين الغنمين فانه يوضع عليهم العشرة النصاب والخراجة على ارض تحت
عنوة وتركزت على اربابها او مملوكة لاهام بها فانه يوضع على رؤسهم العشرة
او المملوكة او على ارضهم اخرج اسلموا او لم يسلموا وكذا اذا اجتمع عليها ونقل اليها
قوما اخرين من اصل الذمة فمخرجية الصلح ارض بني تغلب صالحوهم عن رضى الله عنه
على ان ينفذ من ارضهم عشرة مضاعفا لا يغير حكمها بالملك وكذا ارض بني كنان
صالحهم ارض بني كنان على بني كنان على جزيه رؤسهم وخارج ارضهم على النقي حلة وفي رواية
على الف ومائة حلة يؤخذ ذلك منهم في وقتين المصنف اخرج والتفت
في المحرم والسوا وكما ارض خارج وقد رتبنا بعضه فقال طول ارض السوادان
وعشر وبنو ماضيا بالفرسخ اربعة عشر الف فرسخ واربعة مائة فرسخ

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عما يوجد في الارض المورق والثمار العشرة
فقال عليه السلام فيه وفي الركاز خمس رواه النسائي عن عمر بن شبيب عن جده
عن اسم ابن مال عن جده عن ابي اسلم عن ابي اسلم عن ابي اسلم عن ابي اسلم عن ابي اسلم
آدم والمعدن ما خلق الله في الارض اوجم خلق الارض والركاز اسلم لهما جميعا فانه يكره
بما كثره ويكره ويراد به المعدن فاذا كان الموجود كثيرا ووجده في دار الاسلام ان كان في
ارض غير مملوكة كالصافي ويجب ان كان به علاقة الاسلام كذا في النياتية
النسبها وتارة فمؤنة لانه النقطة يصنع به ما يصنع بها وان لم يكن به علاقة الاسلام فمؤنة
تيسر في زماننا ايضا يكون بمنزلة النقطة لانه وقت الاسلام قد اطلق في وقت ما يكون
ذلك من مال الجاهلية فان كان يعرف انه من مال الجاهلية بان كان منقوشا
عليه اسم النعم او اسم ملك من ملوك الجاهلية حينئذ يكون كالغنيمة ويخمس منه خمس
دار بقية حاكم الدولة كذا ما كان الموجود ذهب او فضة او حديد او صخر او نحو
ذالك من كان الموجود صغيرا او كبيرا او حرا او عبدا او ذميا الا اذا كان حرا مائتا
لانه يستتر منه كذا لانه بمنزلة الغنيمة الا ترى انه يجب فيه خمس ولا يكره الجاهلية
بمخمس بغنيمة اسلم الى الحرب وان شمل له ولم يوجد عليه علاقة فحكم حكمه على ما
وان وجد في ارض مملوكة انفقوا جميعا على وجوب الخمس فيه او شملوا في اربعة اجزاء
لمن يكون قال ابو حنيفة لصاحب المحلة وبذلك ملكه لاهام بقية البقية اول الفسخ
لانه سبقت يده اليه وهي بدخول من فلكه بها ما في الباطن وان كانت يده في
كون صلا وسكة في بطنها ذرة غير منقوشة فان كان صاحب المحلة قد مات كان لورثته
وان كان صاحب المحلة لا يعرف ولم يعرف لها مالك في الارض كان له
قال وقال ابو يوسف اربعة اجزاء حصة للموجود كذا في ارض غير مملوكة قال القسري رحمه الله
والقسري يقول ان ابي يوسف حتى يكون يولد بغيره في الخمس ان كان بخشي
من اظهارة الضر من الفضة وان وجد اكثر في دار الحرب ان وجد في ارض
لبست بمملوكة لا حد فموجود ولا خمس فيه لانه وجد في موضع لم يظهر عليه كونه
ولم يوجدوا عليه بخلاف ولا ركاب فلم يكن غنيمة فخرج منه وان وجد في ملك بعضهم
ان دخل اليهم بان رده الى صاحبه لانه اذا دخل اليهم بان لا يمكن له اخذ الموضع
وان لم يرد له الى صاحبه واجر جاري دار الاسلام ملكه ملكا مطلقا ولا يملك له ولا يملك
جاريه وكذا لا يطيب للشرع ايضا وان كان دخوله عليهم بغيره ان حصل له ولا يملك

أكثر من الألفين وخرجت من بيت زينة طيبا وهو في اللسان الحرة والاسلام فغنى وفي الوقت
طوبى من يخرج من يوم الفطر في الواجب ان لا ينقص من ماله شيئا من ماله ولا يتركها ولا يتركها
الواجب لمن سجدت عليه فمكها وهو يخرج عن عهده الواجب في الدنيا ونيل الثواب في
الآخرة ومن تجب عليه وهو المالك المقتنى وقد روي في الواجب وهو نصف ماله من
تراو صاع من تمر أو غيره وقمنا ولا الواجب وهو من ربيعة الحنظلة والشجر والتمر والبر
ووقت الواجب وهو طلوع الفجر لولم الفطر ووقت الاستحباب وهو قبل
لوقوع المصلي وسكان الاديان وهو مكان من تجب عليه لا مكان من وجبت لغيره
من الاولاد والعبيد بخلاف الزكاة فان مكانا المستحب مكان حال لان الواجب
في صدقة الفطر متعلق بزمانه وفي الزكاة الواجب جز من مال حتى ان الزكاة
يسقط بهلاك المال وصدقة الفطر لا يسقط بهلاك العبيد بل الواجب على المولى
في عتقه مكان المولى وتجب عليه ذاك ان مالهما لمقدار النصاب سواء ملكا او نصيبا
او ما قيمته نصف ما من المولى او مال الذليل لا تجب فيه الزكاة فضلا عن كونه
ولا يكون عليه دين ولو كان له متاع بيت وهو يتخلف عنه وقيمة نصاب وجبت
عليه الفطرة والاعتبة ولا يحل له اخذ الصدقة وعنده الشئ حتى تجب عليه الفطرة اذا
كان له زيادة على قوت يومه ونفسه وعياله ونسبته وان يكون فاضلا عن ماله
ونسبه وخرج وساحه وعبيد له فخذته لان بده الاشياء مستحقة بالحق والحق المستحق
بها كالمعدوم وكذا كتب العلم ان كان له اهل ولا يغني له في كتب المصنفين
من كل مصنف ولا يغني عن شئ من مصنف واحد وفي الحديث عن شيخين
من كل مصنف ولا يغني عما زاد ولو كان له دار واحدة سكنها بغيره بغيره
عابسا وريضا وجبت عليه الفطرة وكذا في الثياب والادوات وغيره يخرج
ذلك عن نفسه وعن اولاده لغيره وعن ماله فخذته وقوله في الحديث ودعا عن كل
خروج عبيد صغير او كبير نصف صاع من تمر او صاعا من شعيرة فذكر قوله
صغير دون النوا وفتح ان يكون الصغير والكبير مقيمين بغيره وهذا واضح ولا يخفى ان
راجعين الى قوله العبد لانه تجب عليه صدقة الفطر عن ولده الكبير ويخفى ان يرجع
الصغير الى قوله العبد لانه تجب عليه صدقة الفطر عن ولده الكبير ويخفى ان يرجع
عليه بسبب عبيده الكبير فدان يجب عليه بسبب عبيده الصغير ولو كان في المستضعف
ولود عن ماله بغيره او لاداه وعن عبيده المودع والمعهول اذا كان له

بني الزين

ما يوفي الدين ونسبته فغنى وخرج من بيت زينة طيبا وهو في اللسان الحرة والاسلام فغنى وفي الوقت
بالدين لانه في عليه ومجونه ولا يجب عن مالكه بل اذا ذل سوا كان عليه دين لولا انهم
عبيد التجارة وفي البيع لا يجب عن عبيده ان كان على المادون ومن سقروا عند
الي حنيفة وعندهما يخرج عنهم وان لم يكن عليه دين لا يخرج عنهم لانهم عبيد التجارة الا ان
يكون اشترى منهم بدين المولى ويجب على العبد ان يرضى بقبضته جنانية عدا وحطامه
اجنابة لا تزال الملك فتجب عليه وفي شرح من ان المولى يوزن مالكه سواء كان
مملوكا حرا او ام ولد لانها على ملكه وسواء كان مملوكا مسلما او كافرا وعنده الشئ حتى
لا يوزن عن الكافر ولا يوزن عن العبد الممنوع بالصدق به والعبد المعلق عتقه في يوم
الفطر او اعتق يجب فطرته على المولى ولا يوزن على المولى ولا يوزن على المولى ولا يوزن على
عبيده كما سوره ولا يوزن على العبد المملوك عند ابي حنيفة وعنده ما كان يرضى بقبضته
في الكفر حتى قال ابو يوسف ليس بدين الا حاس ورفيق القوام الذين يقومون على الفتن
الضوم مثل نزلهم وما شبهها ورفيق القوام الذين يقومون على الفتن
والكسار بدين القسمة لانهم على ملكهم لم يكتف بهم لم يكتف بهم قال ابو عبد الله المني بدين القسمة
هو ما يصيب من اموال اهل الحرب واوجب على المسلمين بالجل والركاب
ورفق الا في وهو مصل للمسلمين من اموال الكفار والنسب الموهب ولا يوزن صدقة
الفطر عن زوجته لغيره لولائه والمونة فانه لا يملكها في غير حقوق الشئ ولا يوزن
في غير ذلك وتب مثل المداواة وعنده الشئ في يده عنهما لانه يرضى بقبضته ولا يوزن ولا يوزن
وان كانوا في عياله بان كانوا زمني لا غير اهل لولائه ثم ان كان مولد الصغير او المجنون مال
فان الارب يخرج صدقة فطرهما من ماله عن ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن
الاربع من مالهما ويخرج من مال نفسه في المجنون والبصني يخرج البوها او وصيه او جداهما
او وصيه فطرة انفسهما في عتقهما من ماله وكذا الاثنية على الخلاف ولا يجب على
الارب صدقة الفطر عن مالكهما من مال نفسه اجمعا كالنفقة ولودتر
عنهم من مال ابنه على الاختلاف الذر بنياه واما المولد الكبير المجنون اذا كان صغيرا
ان ينجح مجنونا ففطرته على ابيه وان بلغ مغتصما بدين فافطرة على ابيه واذا لم يكن
لصغيره او المجنون مال فان فطرتهما على ابيهما ان كان غنيا وان كان فقيرا او مجنونا
لم يجب على المجنون في المداواة وروى الحسن بن عبيد الله عن ابي حنيفة انها تجب على المجنون
كما تجب على الارب وفي قاضي جان لا يوزن عن اولاده المهر اذا كان جانا

ان شئت لاجب ان يخرج منه فان خرج منه جاز عنده منع كراهية فان قلت في
 ان شئت اخرج القيمة او عين المنصوص قلت فذكر في الفتاوى واداء القيمة مقتضى ما عليه
 لانه اخرج القيمة وقل المنصوص مقتضى لانه اخرج القيمة وانما ما ينبغي في الحديث
 من الجوز لا يجوز اخرج بعضها على بعض القيمة وانما يخرج عن نفسه فكلما لا يخرج من القيمة
 عن الحنطة بالقيمة فكذا كذا لا يخرج عن غيرها بالقيمة وانما يخرج بغيره فبها القيمة بغيره
 كذا في الحديث وانه لا يخرج بغيره القيمة عن قول بعض المتأخرين فانه اذا
 اخرج من حنطة الجوز لانه لما جاز من القيمة والسويق باعتبار القيمة من
 الجوز لانه انما يقع للفقراء انما يقع الجوز وان كان مثل الحنطة من حيث القيمة
 فليس هو منها في حيث القيمة لان الحنطة تكسب من الجوز فانما الجوز لا يكسب
 لا يجوز الا باعتبار القيمة لانه لم يرد في الحديث من المنصوص فكان بمنزلة الذرة
 وحاشا ان يقال هو منصوص عليه لا يعتبر القيمة حتى لو اخرج نصف صاع من تمر يبلغ
 قيمته نصف صاع من زراواته لا يجوز لان في اعتبار القيمة هذا البطلان التقدير
 المنصوص كذا في النهاية وفي الفتاوى ولو ادعى مناس من الجوز فبها نصف
 صاع قبل ان يخرج ولو ادعى نصف صاع من تمر مثله من غيره جاز ولا يجوز نصف
 صاع من تمر وربع صاع من حنطة وجوز ووه في الفتاوى وذكرنا في رتبة
 اذا اخرج نصف صاع من تمر وربع صاع من حنطة او نصف صاع من تمر
 وربع صاع من حنطة جاز عندنا وقال الشافعي لا يجوز الا اذا كان الكحل مثقالا
 واحدا ولو ادعى ربع صاع من حنطة جاز عندنا وفي القيمة قيمة صاع من تمر او
 شعير لا يجوز الا عن ربع صاع وان اخرج نصف صاع ردي جاز وقبل ان يخرج
 عفتا او قد اكل السوس بعضه او في التقصير على قول محمد وزفر ويجوز ان يعطى
 الفطرة فقهاء اهل الزمة عندنا ان فقرائهم على ان فضل وقال ابو يوسف
 لا يجوز وانما كحل السوس فلا يجوز الدفع اليه اجماعا والصاع عندنا الحنطة
 ومحمد رحمه الله ثمانية ارطال بالعراقي وقال ابو يوسف خمسة ارطال وثلاث
 بالعراقي البنية وهو قول الشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم صاعا من صاعا
 وهذا اصف لانه خمسة ارطال وثلاث بالبنية الى ثمانية ارطال وعن ابي جابر
 انه لا يدخل الحنطة عام الحج عن صاعا منهم فقها الواسعة ارطال قلت واليه
 بالحنطة فكلوا غدا فجا ببعون شيعي من الغد ومع كل واحد منهم صاع تحت

رداية فقال قال ساعي ورثة من ابي وورثة من ابي من جدي فحق التوبة الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فخرج ابو يوسف عن قوله الى هذا وقت روي ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يوصي بالخذ وهو ارطال او ثوبل الصاع وهو ثمانية ارطال وهذا كان
 صاع عمر رضي الله عنه ثمانية ارطال ويوصي من الحاشي لانه الصاع الحاشي
 انما في ثوبل ارطال والعراقي اربعة كذا في النهاية وقد قيل انه لا خلاف بينهم في القيمة
 في مقدار الصاع لان جازب الى حنطة خرج حين كان ارطال عشرين استارا
 وجواب ابي يوسف حين كان ارطال عشرين استارا وثمانية ارطال كل ارطال
 عشرون استارا مثل حنطة ارطال وثمانية كل ارطال ثوبل استارا لا كذا اذا
 ضربت ثمانية في عشرين صح كذا منه ثمانية وستون واذا ضربت خمسة وثلاثين
 في ثمانين صح كذا منه ثمانية وستون ايضا وجوب الفطرة تتعلق بطولوع
 الفجر من يوم الفطرة وقال الشافعي يخرج من الشمس من اليوم الاخير من رمضان حتى
 ان كل اسم او ولد ليلية الفطرة يجب فطرة عندنا وعنده لا يجب وعلى غيره
 من مات فيها من مكنته او ولد له يجب فطرة عنده لانه مات بعد وجوب
 الفطرة لانه لا يجب اعدم تحقيق شرط وجوب الاداء وهو طولوع الفجر من يوم الفطرة
 ثم صدقة الفطرة بدخل وقت وجوبها بطولوع الفجر وخرج وقت الوجوب
 بطولوع البضا ولا يفوت او اؤده بعد ذلك بل في اثنى وقت اذا لم يكون اداء
 لا تضرب فان جازا منها دخل ثم خرج على الفور من غير استقرار فماتت
 قبل ذلك لم يجب فطرة وان مات بعد طولوع الفجر فمات واجبة عليه لانه
 ادرت وقت الوجوب وهو من ابد فوجب عليه وهو اسم او ولد بطولوع
 الفجر لم يجب فطرته ومن كان كافرا لم يمس قبل طولوع الفجر او كان فقيرا لم يمس
 قبل طولوع الفجر ففطنت الفجر وهو غني يجب فطرته وكذا لو كان مملوكا قبل
 طولوع الفجر وجب فطرته على مولاه مكنته او ماتت فم عليه حقوق الله من زكاة
 او فطرة او كفارة او نذر او حج او صيام او صلوات ولم يؤمن بذلك فانه لا
 يؤخذ من تركه عندنا الا ان يشرع ورثة بذلك وهم من اهل التبرع فان شرع
 الورثة لم يجزوا عليه وان اوصى بذلك يجوز وينفذ ماله وان مات قبل اداء
 العشر من غير وصية فانه يؤخذ العشر ويستحب للقاتل ان يجزوا الفطرة بعد
 طولوع الشمس يوم الفطرة قبل الخروج الى المصلى فان قدموا قبل يوم الفطرة جاز لانه

ادنى بعد تقرر النسب ما يشبه التعجيل في الزكاة قال في الفتاوى يجوز تجيلها بل يوم الغفر يوم
او يومين وعبر الى حنيفة يجوز لسنة وستين وقال خالف ابن ابي شيبة يجوز اذا
دخل شهر رمضان ولا يجوز قبله وقال ابو حنيفة بن مريم يجوز في النصف الاخير من رمضان
ولا يجوز قبله وعن الحسن بن زياد انه لا يجوز تجديدها كالتجديده والصحاح لا يجوز تجديدها
اذا دخل شهر رمضان وهو خيار فحقه يوم الغفر وعليه الغنيم وان خروجه عن يوم الغفر
لم يسقط وكان عليه امرها بها فالفطرة لا يسقط بان خيره وان طالت مدة
تأخرت وكذا بالافتقار اذا اختصر بعد يوم الغفر لان وجوبها لم يتحقق
وانما يتحقق بالذمة والكمال بشرط في الوجوب فلكان بعد الوجوب لا يسقطها
كالحج بخلاف الزكاة فانها تسقط بملك المال لانها مستغنية بهما ومن سقط
عنه صوم رمضان ككبر ومضرا وسفر فصدقة الفطرة لا تارة له لا تسقط عنه لانها تجب
على الصغار وعنهم مع عدم الصوم منهم فكذا لا تسقط بعد الصوم عن البالغين
منشور اذا نذر ان يصدق بمدة الكسرة الدارهم فصاعت فاشتر عليه لانه
عندها وقد فلت عنهما اذا نذر ان يصدق على مسكين بعينه جاز ان يصدق على
اذا نذر ان يصدق على كماله لم يدخل النذر في ذلك ولو قال جميع ملكك شيئا
جميعه والى وتبيل الا قال الزكاة ولو خفف انه لاهل له ولو دين على او
مفلس لم يثبت لانه ليس به ان يطلق فان كانت له ودية عند ان
يحنث في يمينه ولو نذر ان يصدق بهذه ثمانية ان دخل الدار ثم قال على ان
انصدق بها ان حلت فلما وقع الشرط لم يجز عنها ولو قال ان اجبت
ثابتة فعلى زكوةها لم يضر ولو نذر ان يصدق على العبدان او على مسكين
جاز لغيرهم بخلاف الوصية رجل قال ان بخوت هذه الغنم فقلت على ان
الصدق بهذه الدارهم جزا ثم ارد ان يصدق بالقيمة لها دون الجزا ولو نذر
رجل ان ياكل من طعمه فليس للمنفذ ان يصدق منه شيئا ولو قال ان
فعلت كذا فالف من مالي صدقة ففسد ذلك وهو لا يملك الا ثمانية الضحية انه
لا يذره الصدقة الا بما يملك ولو قال كذا اكلت النعم فقلت على ان الصدقة
برحمته فليس بكل لقمة درهم لان كل لقمة اكلت ولو قال كذا شربت الماء فقلت
عليه بكل نفس درهم ولا يذره بكل لقمة درهم اذا افترق لكونه من مال عام
ففسد رجوعه له على الامر لم يشترط الرجوع وكذا لو قال فقلت لفلان درهمين او اقل

المووب له فقولوا له بغير غرضه من مالك ففعل كما مور ولو قال له انفق على عبي
اذني بنا واراد ان يدين بها فقلت انه لا يملك ولو قال له انفق على عبي
رجوع وقال ففعل كما مور رجوع لا يرجع بغير شرط كذا في التبرع بالمال لا يرجع الا بقرينة
ذنية ففعل كما مور رجوع على الامر بغير شرط ارجع انما اخذت له لعلها يصاورة فقال لا يملك
فقلت على ان لا يسير في يدك ففعل كما مور رجوع ففعل كما مور رجوع ففعل كما مور رجوع
بعضهم يرجع في سلبان بالاشترط الرجوع وقال النسيب يرجع في السلبان وان
لم يشترط الرجوع وقال بعضهم في السلبان يرجع وفي الذم يرجع لعلها لا يرجع الا بقرينة
الرجوع كقول من الفتاوى والكبرى رجوع قال انه على ان الصدقة بهذا العبد ففعل كما مور
المولى فثبت عليه ان يصدق بقرينة كذا في الوفاة رجل وعي خوالي
طعام ففعل كما مور رجوع على اية فليس لاهل احد لانه ان يتناولوا شيئا من طعامهم الا ان
لا ينهم ارجع طعامهم بغيرهم دون غيره وكذا ليس لاهل ان يتناولوا شيئا من طعامهم الا ان
لا يذره لهم دونهم في ذلك لان من افترق في كل شيء ليس له ان يصدق منه شيئا
وقال بعضهم يجوز للزكاة وكذا لا يجوز للزكاة ان يعطى شيئا من طعامهم شيئا
ولا ان يعطى بعضهم من البيت الا باذن صاحب الطعام وحصل يجوز للزكاة ان يتناول
معدة مما حبس البيت منه شيئا قال في الوقفات له ان يتناولوا شيئا من طعامهم
وليس له ان يتناول كلهم ولا يذره لهم كل من حبس البيت لان كلهم لا يعرف
في طعامه من الضيف فان ناول كلهم الطعام لم يضر الذي لا يقع فيه ومنه
فقلت قال في العبدان اذا قال انه على ان يرضي ما يرضي من زكوةها عشرة
درهم لم يذره الا خمسة وكذا اذا قال انه على خمسة السلام فقلت ان يرضي
عن طعامه بقرتين لم يذره الا خمسة واحدة ورقبة واحدة لان هذا زكوة لازم
كما اذا قال انه على ان يصلي الفطرة ثمان ركعات ليس عليه ان الفطرة ذكره ففعل كما مور
صاحب التبرع المخرج في آخر زكوة الكتاب وانما علم **فصل** في معرفة اموال
البيت المال اسم له ان جملة ما يجمع ويوضع في بيت المال من الاموال الربعة
الاربع وانما وجب ان يكون اربعة لان لكل منها حكم يختص به لانه لا يذره
لغيره بغيره لا يذره الى غيره الا في الاول نوع منها الى البيوت التي يجمع فيها الاول
اربعة البيت الاول يجمع فيه الصدقات اي اموال الزكاة من جميع انواعها والصدقات
كلها وهي زكاة السوايم والعترة والكفارات ان وصلت الى الاطعم وما اخذ

مال الفقراء قايما مقام جهادهم في ذلك الوقت لان الزكاة حق الفقراء والجهاد حق
 عليهم فادفع عنهم القتال ان كان في ذلك منفعة لهم فكانت صرف اليهم ثم سقط
 يد السهم بوقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جات المولفة الى ابي بكر رضي الله عنه وطلبوا منه ان يكتب لهم بقاء دينهم
 لهم فذهبوا بالكتاب الى ابي بكر فخذوا منه حصة على الحقيقة فزمت وتقال الحاجة
 انما لكم فقه عز الله السلام واشفي عنكم ما استتم والافانفس بينا وبينكم فزجوا
 الى ابي بكر فقالوا له انت اخلفناهم هو فقال اياك ان لا ترضى ما رضى الله عن الفقير من المولى
 شتى والى كين من الشئ له ويزيد بر عن ابي حنيفة وقد قيل على العكس ولكن
 كذا في الحديث آية آية اول واول من كين اسوا حال من الفقير فقه الله تعالى في
 الفقراء لابل لول الناس انما فاقين فانه لا يما ولا غير شاف لانهم يجدون
 ما يفتهم لخال وقال في المسكين يطعمون الطعام على حبه مسكينا وقد جاء في الحديث
 ان لا تلم بغيره في حاله وقال تعالى اوسكنا فامرت به الى ما صفا بالتراب
 من الحجج والعبر وانما وجه الثاني واول الفقير اسوا حال من المسكين فقه الله تعالى في
 صفة الفقراء المسكين طهر باني الارض الى المسكين طبعون سيرا في الارض اجمع
 الزواصيلا وقال في المسكين آية السفينة فكانت مسكينا وفي الحديث
 الفقير بولذ لا لب الناس يطوف على الابواب وسمى فقيرا لا فقرا
 الى الغنى والمسكين هو الذي يسأل ويطوف على الابواب فان قيل
 البداية بالفقراء في الآية دليل على انهم احوالهم لانهم لا لب لول
 فالانعام بهم مقدم على سبل وايضا الاول لا توجب التقديم وهذا الخلف
 لا يظنه فائدة في الزكاة لانه يجوز ان يعطى كل واحد منهم وانما يظهر القاعدة في
 والادوات وهما الفقراء والمسكين صنفان قال في قاضي خان
 صنفان عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف صنف واحد وفائدة اذا وصي ثلث
 ماله لفلان وللفقراء والمسكين ففي قول ابي حنيفة الثلث بينهم اثنان وعلى
 قول ابي يوسف صنفان نصف الثلث لفلان ونصف للفقراء والمسكين
 والعامل يدفع اليه الامام ان عمل بقدر عمله اى يعطيه ما يكفيه واعوانه بالمعروف
 غير مقدر بالثمن والعامل مؤلف الى ان يرضى له الامام على اخذ الصدقات ثم
 هو عامل للفقراء فكانت نفقته فيما يجب لهم من عطية الامام على قدره ولا يقدر

بالتن والوكان

بالتن والوكان لا ينفقه الا بجميع على النصف لانه من الامانات وقال الشافعي انما
 التمن في الحديث يعطيه الامام بغيره واعوانه غير مقدر بالثمن لان استحقاقه بطريق الكفاية
 لا بطريق النصف وقد اخذوا ان كان غنيا اذ ان ليس شبهة النصف بل سقوط
 ان يكون عن صاحب المال باخذه فلما اخذوا العلم بها شتموا النبي صلى الله عليه وسلم
 على من من شبهة الكوفة والغنى لا يوزن في استحقاق الكفاية بل بغير شبهة في
 حقه وفي الماشق من من في شتم أهل على الصدقة فاجرو له منها رضى في قوله في قوله
 فان عمل بغيره وزن من غيره فلما باس بذلك ثم ما اخذوا العلم بجزءه من وجهه في قوله
 مع النصف وصدقة من وجهه في الجوز للعالم الشافعي وفي الرقاب بيان انما يكون
 في ثلث رقبته لا مسكنا لانه في ثلثها من مسكنا بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره
 كبره وانما اذا كان صغيرا فليجوز فان غير المسكنا بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره
 النصف الكلة وكذا اذا قدمت الزكاة الى الفقير ثم استغنى والزكاة باقية في يده
 لا كمال وقد ورد ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني على غنى في الجنة قال انك في الزكاة
 واعققت السنة قال اوبسا سو قال لا لك الزكاة ان غنى في ثلثها من مسكنا بغيره
 ويهدى لطلب الزكاة وان كانا فدين على المسكين بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره
 والمولفة والعامل يجوز لهم الاخذ مع الغنى بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره
 اى يجلب بالاولى لا يكسب نصيبا فافضل عن غيره وكذا اذا كان له دين على غيره لم يكن بذلك
 غنيا سواء كان بغيره با او كثر او اقل لم يكن له غير لانه محاط ببالزكاة قال في
 الفقهاء من كان له دين على الناس لم يسأل عن غير ذلك حل للصدقة وذكر في الفتاوى
 ايضا ان الدعوى الى غنى بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره
 غرامة في اصحاب ذوات البين والفقراء في ثلثها من مسكنا بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره
 الغزاة عند ابي يوسف لانه ينفقهم عند الحاجة وعند محمد منقطع يحتاج لاروى
 ان رجلا جعل بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره
 وقيل لهم طلبة العلم ولا تصرف في الغنى الغزاة عنه ما لان المصروف بالفقراء وفي
 الايضاح منقطعوا الغزاة يعطون لاجل الفقر ويقدمون على غيرهم من الفقراء ايضا منهم
 بمصالح الدين والرب عن جرمهم مسكين وفائدة الخلف من ابي يوسف وقد
 يظهر في الوضعية فان قيل في ثلثها من مسكنا بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره
 انفقوا وان كان له مال بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره في ثلثها من مسكنا بغيره

بالتن والوكان

المصارف ستة وهي سبعة فبما في شي بمنازين هو في سبيل الله عن يمين المصنفين
فلما هو وان شمله اسم انما السبيل لكن ثبت له اسم هو في المصنفين او جوبت له المصنفين
الكناسات لا يخرج جهة الفقر والغزو او جهة السبيل والعز وكناس منقطع في عبادة الله
فلما غابا الفقر المصنف الذي هو قال عن هذا القيد ولا شك ان المصنفين غير المصنفين
فلما غابا بهما القيد وكلما لم ينفذ المصارف على جهة وبن السبيل من كان له مال في
وهو في مكان لا يشي في نفسه ولا يجد من يريته فيعطى من الزكاة لاجته وانما في كنفه
الى قوله لا يخرج وانما سبيل السبيل لانه ما عن يمينه فبما في الغالب ملازم السفر
والسبيل الطريق فثبت اليه ولو كان هو ما يوصل الى يمينه من زاد وحملا لم يخرج الى
لان في غير محتاج فبما في مصارف الزكاة ولما كان ان يرفع الى كل واحد منهم
وله ان ينفذ على صفة واحد وقال الثاني لا يجوز ان لا يعرف الى كنفه من كنف
واعلم ان قوله المصارف منهم من كونه الطلب مع جواز الدفع وانه من
لا يكره له الطلب فبما فيهم كونه الطلب ويجب عليهم الاكتساب ولم
الفقر والكناسين وفي سبيل الله والكناسين فمن كان منهم فبما في كنفه على اكتساب
عليك سبيل ولا يجوز من المصنفين فثبت اليه عليه ولم يكره له السفر من اليد السبيل
ومن كان منهم فبما في كنفه عن الاكتساب محذور كان يمينه قوت يمينه ولا يكره له
الطلب فان اعطى من غير نوال جاز له الاخذ لانه فقير واما المكتاتب والخدم
فان لم يكن من كنفه فبما في كنفه من كنفه ولا يكره له جاز له كنفه لان حاجتها متحققة
لخصيص الزكاة فبما في كنفه الذي لا قوت له وان كان لها ما يقضيها من كنفه
بعد ذلك قوت يمينه لا يجوز لها الطلب كالفقر الذي قوت يمينه
ويجوز لها الاخذ من غير طلب واما العاطلون عليها ولو ائتمروا فيجوز الدفع اليهم
مع الغنا والافاق فبما في كنفه الفاعل اجرة فيجوز للاخذ اجرة مع الغنا والموقوف على
تتمهم ولانه جاز الدفع اليهم مع الكفر مع الغنا واولى ولا يجوز دفع الزكاة الى من
اجام على قوله سبيل الله عليه ولم يكره له من كنفه يمينه ورد في فقرهم اي فقرهم ليس
ويجوز دفع صدقة التطوع اليه اجام على قوله سبيل الله عليه انما الله عن الذين لم يقرروا
في الدين ولم يخرجوا من ديارهم ان تبرؤهم وحلفوا في الصدقات الواجبات
كالعطارة والندوة والكناسات فثبت اليه حقيقته ويحرم جواز الصدقة صلى الله عليه وسلم
نصفه على اهل الديار فكيف الا ان تصرف الى فقره المسكين فثبت لان الذي

طلب
الكناسين

طلب
الكناسين

بنو نبي

ينبغي بها في طاعة الله تعالى وقال ابو يوسف فان لا يجوز انما يكرهه اما في المسكن
فلا يجوز دفع الزكاة والصدقة اليه بالاجرة ويجوز دفع التطوع اليه ولا ينبغي بالزكاة
سجد ولا يكره من ساقطت لافظ التكليف منه وهو كركن وكذا لا يكره من ساقطت
ولا ينبغي ساقطت ساقطت ساقطت ساقطت ساقطت ساقطت ساقطت ساقطت ساقطت ساقطت
له ولي ابو يوسف لا يكره من ساقطت ساقطت ساقطت ساقطت ساقطت ساقطت ساقطت ساقطت
وان تعفى بها دين حتى ان كان غير ماله لا يجوز وان كان باصره جاز ان كان فقيرا وكان
نصفه عليه ويكون القاض كالكسب في قبض الصدقة ولو صدق عن غيره غير اذنه
كانت عن نفسه ولا يكون عن يمينه وان اجازة ورعيه وهذا اذا كان مما الذي
نصفه به مال نفسه اما اذا كان مال المستحق عنه فانه اذا اجازة جاز ان كان مال قايما
فان كان مال كذا جاز عن التطوع ولا يكون عن الزكاة ولا عن الصدقة الواجبة ولا يشر
بها رتبة بعين خلاف المال كذا لان الغناق اسقاط الملك وليس هو بمالك ولا يرفع
الى من لقوله عليه السلام لا تخرج الصدقة لغني وهو باطلا فثبت على الثاني في غني الزكاة
واعلم ان لا يجوز دفع الزكاة الى يمينه الغني وولد الغني الصغير وروجه الغني
اذا كان له حصة عليه وعبد الغني العرق ووقع المذكي الى ولده وولده وولده وولده وولده
واحد تزوجت الى الآخر وبني كسهم والكناسين كان زنيا او حربيا والمراد بالغني
الذي لا يرفع الزكاة اليه غني كنفه لا يرفع جاز له حتى لا يدخل عليه من السبيل والغني بمالك
نصفه يمينه الفقير او ما قيمته نصفه فافضل عن جوابه الكلية من باب البدل
ودور كنفه وانما انزل وعبد كنفه ودواب كركوب وسلاح الاستعمال
لان هذه الاشياء لا يصير غنيا وكيفية الايجب الفطرة والنجاسة وان زادت فيهما
على النصاب وان فضل عن يمينه الاشياء ما يباي ويبيع فيهم فبما في كنفه الزكاة
ويجب عليه الفطرة والنجاسة وان كان يبيع ويقتل من يمينه فيهم حال الاخذ ويكرم
عليه الطلب وان كان له دور يبيع ما اوصي به بصفة بصفته فبما في كنفه ذلك وما يباي ويبيع
ان كان ذلك كنفه هو وعامة كنفه لا يجوز له الصدقة ويجب عليه الفطرة والنجاسة
بالاجرة وان كان لا يكرهه هو وعامة كنفه السنة او الى محلي كنفه اخر حرم عليه السؤال
بالاجرة وجاز له الاخذ عند محمد وعند ابو يوسف لا يجوز وذكر بعضهم ان باحقيقة
مع ابو يوسف واختار بعضهم قول محمد كذا في المضاج واعلم ان كنفه غني
غني يكرم الصدقة وقوله وفي يمينه السؤال ولا يكره الاخذ من غير سؤال فالاول

مطلوب
لا يجوز دفع الزكاة

مطلوب
ان الله عليه السلام

لم يجز في فوطهم جميعا وكذا لو كان مستعاضا عنه في حنيفة وكذا ان يبره وام ولد له فانه لا يجز
 وبما عدا ذلك في الحنابلة لا يجز به بالاجماع وبكبره ان يدفع الى فقير واحد ما يفي بوجوبهم فضا
 وان دفع جاز وقال لا يجز به هذا اذا كان المدفوع اليه ليس بمكسب ولا له عيال
 انه اذا كان مدبرا اوله عيال فلا بأس ان يعطيه مقدار ما لو وزعه على عياله لا يصيب كل واحد
 منهم دون الثمانين لان التقدير عليه في المعنى يقتضي على عياله كذا قال الحنفية وكذا
 في الدين لا بأس ان يعطيه مقدار ما يقتضيه عنه دون الثمانين قال محمد وان يقضي
 بالزكاة استجابته التي يعني الثمانين عن السؤال لان الثمانين مطلقا مكرره
 وعلى هذا قالوا اذا اراد ان يقتضي بوجوبه كان ضربه الى فقير واحد او الى من ان يشترى
 به فلو ساء وبصدق به على المكسبين لانه يحصل به الثمانين على المسئلة وهو ما
 والسؤال ذل يمكن فيه صيانة المسموع في الذل ولو دفع زكاة الى من يجز
 ويقضي حواجه او الى من يشترى به بنبذاته او الى من ابدله بصدقة جاز ان يقتضي
 على التقويض كذا في الفتح الضمني ولو اقتضى بالزكاة على صبي او جنون فقتض
 له ولله ومن اجزاه وان كان البضيق فقتضيه جاز والفقير يقتض
 له الملقط وكبره نقل الزكاة من بلد الى بلد وانما يفرق صدقة كل قوم فيهم لقوله
 صلى الله عليه وسلم لمعاذ عند ما من غلبا بهم ورد في فقرتهم لو نقلها الى غيرهم
 اجراه وان كان مكررا وعند بعض العلماء لا يجوز وجوبه معا ومجمل على الاول
 ولو ان ساء فخره والرجح بان مكث فيها سنين فخلية الزكاة في حاله
 ان يتركها في دار الاسلام وفي دار الحرب لانه في طيب بحكم الاسلام في دار
 ولكنه يؤول الى فقر المسلمين الذين في دار الاسلام فان وجد في دار الحرب فقرا
 مسكين فنقلها الى فقرا دار الاسلام افضل واولى وانما كبره نقل الزكاة من بلد الى
 بلد اذا كان الاجراج في جهتها بان اجزاه بمجمل اما اذا كان الاجراج في جهتها
 فلا بأس بالنقل وفي الفقه في مال في يد شرعية في غير صدقة فانه يفرق
 الزكاة الى فقراء الموضع الذي فيه مال دون الموضع الذي هو فيه ولو كان مكان حال
 وصية للفقراء فانما تصرف الى فقراء البلد الذي فيه الموصي والاصل في هذا ان في
 الزكاة يجزى مكان حال في الفطرة عن نفسه مكانه بالاجماع وعن عبده
 واولاده مكان العبد واولاده عند ابى يوسف وقال محمد مكان الآب
 والمولى وهو الصحيح لانه في الزكاة لا في الزكاة في حال يدبيل انما

مطلق على الزكاة من
 البلد الى بلد

سقط بمكانه ولا يترك صدقة الفطر الا ان قبلها انسان الى قرابة اولى قوم ثم حجج اليها
 من اهل بيته لانه في حنيفة او زكاة او دفع الحاجة ولو نقل الى غيرهم اجراه وان كان مكررا
 واسم ان النفس من الزكاة والفطرة والصدقة والفقير اولاد الى الاخوة والامهات
 ثم الى اولادهم ثم الى الاعمام والعمات ثم الى اولادهم ثم الى الاخوات والعمات
 الى اولادهم ثم الى ذوي الارحام من بعدهم الى الجيران ثم الى اهل قريته ثم الى اهل بيته وقريته
 ولا ينقلها الى بلد اخرى الا اذا كانوا اهل بيته او اهل قريته والله اعلم بالصواب
 الثاني وهو غسل الميت ثم دفنه والركاز يفرق الى خمسة اصناف التي ذكرها
 الله في كتابه قوله تعالى في كتابه ما يبين في ذلك ولا يجوز ان يكتب الا مطلقا
 ان لو كتب بموصولة او بغير ان يكون مأكلة وغنمه صلبة ولا يدرج في ذلك ولا يدرج
 غنمه من شئ بيانه فان نذرت حوالها وانما دخلت كافي في ذلك من معنى الجارة
 وان ما علمت منه في موضع رزق على انه جاز لم يدره فقد ربه فالحكم ان نذرت له ولرسول
 ولذي القربى واليتامى والمساكين من سبل فالغنية ما اصحاب المسلمين
 من كفارة غنوة بقيل فقتض حصة انصاف اربعة منها لمن قال عليها ثم بقيل
 الاخر حصة اتم لا يقتضي على عياله وسلم فممن ذكر الله تعالى التبرك الوصيف
 اسمه الى اهل بيته فحاله ولذي القربى وسلم والمكر او اقراره على عياله وسلم وعياله
 فممن ذكره يطلب يعطون دون بني تيمس وبني نوفل قال صلى الله عليه وسلم
 انما يتوفاهم بنو المطلب فممن واحد وسبكت بن اصحابه ما فارغونا في جارية لاهام
 واليتامى والمساكين من سبل هم اقسام الثلاثة عند الشافعي والي حنيفة كسب ابا حنيفة
 يسقط قسم النبي صلى الله عليه وسلم بموته وقسم ذوي القربى بل يعطيه فقيرهم فممن
 دون اعتبارهم وما فضل بقسم على الطوائف الثلاثة والشافعي يجعل قسم النبي صلى
 عليه وسلم للمجاهدين وما فيه قوة الاسلام وما لك والشافعي رحمه الله يعطيان ذوي القربى
 سهمهم نظرا لثقتهم فمما ديان بين الفقير واليتامى ويعطيان المذكورين الا انهم والي
 الحنابلة يعطونهم على خمسة والنوع الثالث وهو ارحمة الاراضي وجزية الروس
 اخذ من ثمانية من اهل حرب ومن تجار اهل الذمة وغيره فان مجموع ثمانية يفرق
 الى عارة اربابا والفقراء والمجسور وسد الثغور اى وسد منته الثغور
 شح في اربابا وكرى الانهار الفطام التي لا تملك لاحد منها كجوان الفرات
 ووجهه ويصرف منه الى ارباب الفضاة والامية والولاء والقول والحقبة وبقين

النفقة المأنة وممن
 الفقراء والاعاقة
 الكبار

افطاره ففاته فرجة برزوال جوده وعطش حيث ايجله الفطر وقد افطره بطبيعي و...
لهم وقيل ان فرجة الفطر انما هي من حيث ان تمام صومهم وفاتمة عبادته وتحقق من
ربه ومعوته على سبيل صومه قال فرجة الباري من شرح البخاري ولا مانع من جعله على ما يوافق
ما ذكره ففطر كل احد بحسب اختلاف مقامات الناس في ذلك ففطر منهم من يكون
فرجة بها وهو الطبيعي ومنهم من يكون سبعا ويون يكون سبعا شيئا ما ذكره
واما الفرج الذي عند الفاء ربه اما سروره بربه او ثواب ربه على الامثالين
والثاني انظر اول الفجر الاول في الصوم على الفرج كما تليق بقول صومه وترتبه انما عليه
وقال النبي صلى الله عليه وسلم من صام رمضان وقامه ايمان واحتياطة باغفر له ما
تقدم من ذنبه رواه البيهقي واسم ما فيه الحمد ففطره ايماننا الى نفسه بقوله عند ربه الثواب
عليه واحتياطة باي طلب لا لاجل التقدير من ربه ونحوه وقوله غفر له خاصة يتناول
التقارب والكبار وبه جزم من المنذر وقال المنذر المعروف ان يحفظ الصيام
وبه جزم اهم الحريين وعزاه عن عياض الاصل سنة قال بعضهم ويجوز ان يحفظ
من الكبار اذا لم يصادف سجدة وقوله ما تقدم من ذنبه زادنا في ربه ما نغفر له
رادا احمد وقد ورد في غفران ما تقدم وما تخرين الذنوب عدة احاديث فيها
بعضهم في جزم فان قلت يشكك في هذه الزيادة من حيث ان المفردة شذوذا في
نفي بغفر وما تخرين الذنوب لم يأت فكيف يغفر ويؤوب عن ذلك كل ذلك
سلي الله عليه وسلم حكاه عن ربه عز وجل انه قال في اهل بيته اعملوا ما كنتم تنتم فقد غفر لكم
وحصل الجواب انه قيل ان كناية عن حفظهم من الكبار فلا يقع منهم كبيرة بعد ذلك
وقيل ان معناه ان ذنوبهم يقع مغفورة ووجه الاجاب جماعة منهم ما ورد في
في الكلام على حديث صيام يوم عرفة وانه يغفر سنتين سنة ما قبله وسنة ما بعده
وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الجنة بابا يقال له الريان لا يدخل الا الصائمون
رواه البخاري ومسلم والنسائي والترمذي والريان بفتح الراء وشد الفخامة
فعلان من الري فهو اسم علم على باب من ابواب الجنة يحقق دخول الصائمين
منه وهو ما وقعت اليك سنة من لفظه ومعناه لانه مشتق من الري وهو
مناسب لحال الصائمين وفي الحديث من دخله لم يعما قال القسطنطيني ان
الري عن الشبع لانه بدل عليه من حيث انه يستلزم وقال النبي صلى الله عليه وسلم
ان الجنة نهر من رمضان من الجول الى الجول فاذا كان اول ليلة من رمضان هبت

نهر من تحت العرش فصفقت ورق الجنة فتنظر الى العين الى ذلك وتقبل
اجعل لنا في هذا الشهر من عبادك الصالحين ازواجنا فاعطينا بهم ونظر اجنبتنا
فان من عبادهم رمضان الذي وجهه الله الى ربه من الجودين في صومهم و...
بعضها بخوفه كما نعت الله تعالى في كتابه حور مقصورات في الاجسام على كل امرأة
سبعون حسنة ليس منها خلقه على لون الاخير ويعطى سبعين لونا لطيب
وكل امرأة منهم على سرير من افوكة حمراء منصوبة بالدر على سبعين فراشا بطايب
من استبرق وكل امرأة سبعون ومائة من ثياب من رمضان سور ما على
من الحسنات رواه ابن جرير في صحيحه والبيهقي من طريقه والترمذي في التلخيص وقال
ابن جرير وفي القلب من جرير بن ابيوب نفي قال انما ذكر جرير بن ابيوب
البيهقي واه كذا ذكره المنذر في الترمذي والترمذي وقال النبي صلى الله عليه وسلم
من صام شهر رمضان واجتنب فيه الحرام والبهتان رغبى الله عنه ووجب له
بجنان قال الفقير الى الله تعالى يعني المطلق فاذا كان شهر رمضان فده
الفضيل من الصوم هذه المرتبة والنازل بده الدرجات الرفيعة التي لا يلحقها
احد من المتعبدين بغية الصيام بنفي العبدان بياض اليك وسبق الى الطاعة
وحسنات حسنة القدرات ووظيفة المؤمنين عدم السطو على الخيرات
والساعة فيها لان من رغب في الامر سارع في القيام به وبجنته المبدع في الدنيا
ويخرج به دخول شهر رمضان قال في شرحه الامام ومن السنة نفقة اهل
عشيقته اليوم الاخر من شعبان حرم على الخمر والذكر والطاعة فان راي الحلال كبر
ويملك ثلثا ثلثا ويقول بهما خبر ورسمت بانه خلقت ثلثا ثلثا ثلثا
ذهب شجرة كذا وجاء شجرة كذا اللهم اهدنا سبيلنا بالان والايان والستارة
والاسلام ويصبح يوم الشك منوما او تشوقه فطوعا وليس بما عهده اهل اليمان
ويحسن الى الناس كانه ويطيق الكسر ويعين الزنايب ويوسع النفقة فيه
ويسير على غيره ويحفظ عن مملوكه ويكثر من شهادة ان لا اله الا الله ومن الكفا
ومن سوال الله بجنة والا استعاذه بمن النار ويغفر له وجه الخروج شهر رمضان
وبعده حرمه الشهر ويغفر له ويغفر له وبسبيل القيام والصدقة والتوبة
عن الذنوب والاحلاص على الاعمال والخروج من ظلم العباد وان يحفظ لانه
عن الكذب كما قال في الحديث الصحيح من لم يرج قول الزور والعمل به فليس قد جاز

في الصوم واربعة منها صحتها في التتابع والتفرق ومع التتابع والاطلاق
النذر المعين وقد تقدم حكمه انه منعه التتابع منه سواء ذكر التتابع فيه او لم يذكره وانما النذر
الاطلاق ان ذكر التتابع فيه لم ينعى فيه الزم ولا اذا ذكره الزم متتابعاً ولا في اوقات متباعدة وان
لم يذكر التتابع ولم ينعى فيه الزم لم ينعى فيه التتابع وان شذوذ في وقت واحد او في وقتين
وهو من التتابع ان شذوذ في وقت واحد او في وقتين وهو ليس من التتابع لانه من التتابع
عليه وسلم اذا دخل على بعضه به يقول هل صوم من طعم فان قالوا لا قال هل صوم من
واحد من التتابع فان شذوذ في وقت واحد او في وقتين وهو ليس من التتابع لانه من التتابع
واعلم ان الواجب المطلق بان قال الله تعالى ان اختلف يومين من غير ما يبيحهما وزم
صومهما فان شذوذ في وقت واحد او في وقتين وهو ليس من التتابع لانه من التتابع
نيتة الاعسالت من غير ان يوجب على نفسه في ذلك فيكون مكلفاً بقدر ما زاد
وله نواب المكلفين فاذا خرج انتهى اعساله ونحوه من الاعسالت يجوز
وبغير الصوم ويجوز التتابع والتفرق وانما اعساله في النية ان
فيها قوله صلى الله عليه وسلم لا يصام لمن سبوا القيام من الليل وفي رواية لا يصام لمن سبوا
القيام من الليل وفي رواية لا يصام لمن سبوا القيام من الليل وفي رواية لا يصام لمن سبوا
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سبوا القيام من الليل ففي رواية لا يصام لمن سبوا
والسب والتمسك به وحسنه في التتابع والتفرق وبروي من لم يبيت في يوم
اعلم ان النية واجبة على الصائم في جميع الصيام فاذا اراد ان يصوم شهر رمضان
يجوز له ان يصوم الشهر ويقتل نوبت ان يصوم نذراً في غدا صوم نذراً في غدا
اعلم ان النية وقتها من طلوع الفجر ويجوز تقديمها من نيل الضرورة لان وقت التتابع
الكلية وقت يوم وعقله وقد لا يبين له الفجر ومن الناس من لا يعرف
الفجر فيجاء بتقديمه وكما جاز التقديم جاز التأخير فيما كان عينا من الصيام والمسحوق
ان ينوي من التمسك به وجاعل في خلاف ولو نوى من التمسك به ثم اجمع محضاً او غشياً عليه
ثم افاق بعد ان اقام جاز صومه للصوم الاول الذي نواه في ليلة ولم يجز بعد ذلك
ولو نوى قبل غروب الشمس صوم الغد لم يجز واذا نوى الصوم من النهار نوى ان يصام
من اوله حتى لو نوى قبل الزوال انه يصام من حين نواه من اول النهار لا يصام
ولو نوى من التمسك به رجوعه من كل طوع الفجر حتى رجوعه في الصيامات كلها
المعين وغير المعين ولا فرق بين المعين والمعين في جواز النية قبل نصف

النهار وقال

النهار وقال في الجوز صوم المسافر الا بنية من الليل لانه ان لم يفرق بين النية
في التمسك به لا غير فان ذكر التمسك به في جميع حكمه ثم النية هي معرفة بعبادة صوم
بصوم واستتة ان يتقسط بها بل انه فيقول ان نوى من الليل نوبت ان يصوم غدا
نذراً وجعل عن فرض رمضان ولو قال نوبت ان يصوم غدا ان شذوذ في وقت واحد او في وقتين
صوم نذراً في اليوم ان شذوذ في وقت واحد او في وقتين وهو ليس من التتابع لانه من التتابع
والطلاق والتتابع ونحوه في الاستسقاء والاستسقاء في الاستسقاء في الاستسقاء في الاستسقاء
منه حقيقة الاستسقاء وانما هو على الاستسقاء في الاستسقاء في الاستسقاء في الاستسقاء
بطلان النية بخلاف الطلاق ونحوه في الاستسقاء في الاستسقاء في الاستسقاء في الاستسقاء
نذراً ان شذوذ في وقت واحد او في وقتين وهو ليس من التتابع لانه من التتابع
نوت المرأة في بعض ثم ظهرت قبل الفجر حتى صومها قال محمد بن يحيى في التمسك به
كل يوم عندنا وقال مالك بن كعب بن نية واحدة في جميع الشهر وفي الكوفي عن ابي الحسن
في نية من زفر يصوم شهر نية واحدة وبه قال مالك وقد روي عن زفر
ان الصائم اذا كان في حاجة الى النية وان كان من نذر لم يجز حتى ينوي من
النية ومن علم ان النية واحدة لم يجز الا بنية جديدة لكل يوم ويجوز نية من
النية ومن نذر ان سوا كان معها او سوا وانما يجوز النية لكل يوم بعد غروب
الشمس في الزوال من النذر ولا يجوز من ذلك ولا بعده ويقول في كفاية
الظاهر نوبت ان يصوم نذراً في غدا صوم نذراً في غدا صوم نذراً في غدا
جميع الصيام من نوى الصيام وحققته ان ينوي الصوم والمفاد ان النية بان يقول يوم
نذراً اليوم صوم نذراً في غدا صوم نذراً في غدا صوم نذراً في غدا
نوبت الصوم من غير ان يقضي بالنية او لوجوب او التتابع او ان يقضي في نية
بان يقول صوم رمضان صوم نذراً في غدا صوم نذراً في غدا صوم نذراً في غدا
رمضان في اجواب لو والنذر المعين وصوم التطوع ولا يجوز فيها سواها في غيرها
سوى هذا الثلاثة يعني ان صوم رمضان بناء على النية وكذلك النذر المعين
وكذلك صوم التطوع في الاوقات التي هذا النذر في نية النية انما هو في نية اداء
الصوم وفي القضاة انما هي نية قضا الصوم اي صوم كان سوا كان قضا
رمضان والنذر او التطوع يقول نوبت ان يصوم نذراً في غدا صوم نذراً في غدا
قضا وعن شهر رمضان او صوم غدا قضا وعن التطوع او عما اوجبت على نفسي

والنية على القلب وهو ان يعلم بقلبه ان يصوم صوما كان الزيادة بقلبه فمسا او كذا
او قضا او اداء او كفارة او جزاء او جزاء صيد او فضل له ان ينوي بقلبه ويذكر
بلسانه في السنة ان يتنقل بها لبس نه وان يجتمع بين القلب واللسان كما هو
الآثار في العبادات ولو ذكر لبس نه وقال نويت ان اصوم نه تعالى غذا الصوم
فرضه رمضان ولم ينو بقلبه ان يصوم بقلبه في صوم بصومه بل جرى على لسانه
صوم فرض رمضان لا يجوز واو لم يذكره لبس نه ولم ينو بقلبه وكمن ينو على
نية الصوم فانه يجوز والشح في شهر رمضان نية ذكره نجم الدين الشافعي في قوله
شهر الصوم اخر كان نية له ونية بقوله على نية الصوم اخر انما اذا اشتر
على انه لا يصح صائبا لا يكون نية او زاد في العت على خلاف ما ذكره في الكا
يعني زاد في عت على نية الصوم غذا ولم يتحرر او غسل الغم على نية الصوم فحقق
بقوله زاد في عت يا غسل الغم او غسل الانسان ما بينهما من الطعام لاجل الصوم جاز
يذا جواب لو في كل صوم بقلبه اصل النية وهو صوم رمضان والنذر المعين وهو
الانطوع كما تقدم وفي كل صوم لا بقلبه اصل النية كصوم قضا او كفارة او جزاء صيد
ونذر مطلق وغير ذلك لم يحرم ما ذكرنا من شهر نية الصوم والزيادة في العت
وغسل الغم ويحسب سنة على نية الصوم بل لا بد من النية وان يعلم بقلبه بعين
فذلك الصوم الذي يصوم غذا ولو نوى الصوم في شهر رمضان تحب او نوى
الانطوع في شهر رمضان او واجبا اخر او نوى واجبا اخر في شهر رمضان والقضا
او نوى القضا في شهر رمضان يقع جواب المسئلة عن فرض الوقت عن
رمضان اعلم ان صوم رمضان تبادر بخلق النية ونية النفل ونية واجب
اخر ولا فرق في ذلك بين الكفر والجهل والصح والنعيم عند ابي يوسف وقيل
لان الزحمة انما ثبتت في الايام المعذورة من سنة فاذا تحتمل النوى بغير المعذور
وعنه ابي حنيفة او اصام لم يرضوا الكفر نية واجب اخر يقع عما نوى وعن
ابي حنيفة في نية الانطوع رواه ابيه احمد بن حنبل عن النطوع وهو الاصح والثانية
عن رمضان وهذا عن قول المصنف وكذلك المسألة عند ابي يوسف ومحمد
رحمهما الله فاعلم انه في حنيفة رحمه الله ان صام نية واجب اخر يقع عما نوى
وان صام نية الانطوع يقع عما نوى وفي رواية يقع عن رمضان وهذا الذي ذكره
من التسوية بين المبرزين المسألة عند ابي حنيفة هو اختيار صاحب الهداية وذكر في المبر

ان المبر

ان المبرزين او انور واجبا اخر فاصح ان يقع عن رمضان لانه ما سقط عنه الصوم يوم
القدر عليه فاذا اصام اثنين منه اكدرة فكان عن رمضان بخلاف المسألة الاولى
بين اختيار صاحب الهداية وبين ما ذكر في المبسوط انما اذا كان الصوم لا يفرض ولا يبر
في عتده يقع عن رمضان وان كان يزيد في عتده يقع عما نواه وهو بخلاف المسألة الاولى
يعني نوى من قبل الطوع وصوم واجب اخر يقع عن الواجب عند ابي يوسف
وقيل انه قول ابي حنيفة ايضا وهو معتد بعقبتين احدهما ان النعيبين انما يحتاج اليه ان
دون النفل لان النذر معتد بالنفل فلم يجز ان نية النعيبين فسقطت نية نعتين
النفل وبقي اصل النعيم ونعتين الواجب يقع عن الواجب والثانية انما يحتاج
الى العت بالترجيح عند التعارض والواجب ارجح لزمه في الزمة ووجوب استلزامه
عندما كان اهم ففوت نية وطلبت نية النفل وعند محمد يقع عن النفل لان
النعيبين في حق النفل بالنفل معتد لانه يقع فيه نية ونية غيره فيقع التراجع فكان
في نية فائدة فاذا نواه ونوى غيره سقط النعتان للتعارض وبقي اصل النية
والنفل يتاخر بغير عند الطوع فيقع عن النفل وان نوى من واجب ان قات
تعارض اثنين بقى بقوله بالاجماع وان قلنا بالثانية ميل الى الترجيح حتى اذا نوى
عن فرض رمضان والنذر كان عن قضا رمضان استحسانا لانه واجب عليه
باجب انذاره والنذر بالاجب العبد وان نوى النذر المعين والانتطوع لهما
او نهارا او نوى النذر المعين وكفارة من قبل يقع عن النذر المعين بالاجماع للتعارض
اليتين وبقي اصل الصوم فيخرج عن النذر المعين لانه ياذر مطلق النية وكذا
اذا قلنا بالترجيح ترجيح المعين كونه في محله ولو نوى ان يصوم من قبل يوم عا قضا
رمضان وعليه رمضان ان او نوى صوم يوم عن طهار وعليه طهارا ان او عتق رفته
عن طهار وعليه طهارا ان كان لا يجزى عن ابهاما ولو نوى ان يصوم يوما قضا
عن رمضان لا يجوز كما اذا صلى صلاة يومها عن نفل فالنفل لا يباح اذا كان عليه
نفل يومين من رمضان واحد فاد القضا يوم اول ادم وان لم يتجاوز
كان من رمضان اختلف فيه ائمة ابي حنيفة والشافعية انه يجزى عن يوم ويجزى عن ايام
ش. ولو قيل بخبر عن الاول منها كان سابقا ولو وجب صوم شهر من شيا
في قضا يوم من رمضان فقام حدا وستين يوما للقضا والكفارة ولم يعين القضا
جاز لان الغالب ان الانسان يبدأ بالقضا في وقت النية من غروب الشمس

الى طلوع الفجر الثاني ولو تفرق غروب الشمس صوم لم يجر وقد ذكرنا ان النية وقيل
مع طلوع الفجر ويجوز لغيرها من النبل للضرورة ويجوز تأخيرها والمستحب ان يكون قبل
حروجها من المصطفى فان نسي النية من النبل فهو يجب بالنهار في وقت
الزوال وكذا لو نسي ترك النية من النبل في وقت النية فيجب عليه ان يني
الزوال وفي الجملة فيصير قبل نصف النهار وهو لا يجر لانه لا بد من وجود النية في اكثر
النهار ونصفه من وقت طلوع الفجر الى وقت الفجر الكبر لا وقت الزوال فينقطع
النية قبلها ليحقق في الاكثر ولكن اذا نسي الصوم من النهار بغير ان يصام من اوله
حتى لو نسي قبل الزوال انه صام من حين نوى لاسيما اول النهار لا يصير صائما ولا كفارة
وقال الشافعي لا يجوز الا بنية من النبل لانه عليه السلام لا يصام لمن لم يني هذا
من النبل ولا نية في اول الفجر الا بنية من النبل لانه لا يجر في وقت
النفل لانه يجر غنمه ولا فوله عليه السلام بعد ما شهد الاعرابي برؤية الهلال
في رمضان بعد الفجر وقبل شهادته ان من احسن ما ياكل بقلية يومه ومن لم ياكل
فليصم وما رواه حمول على نفي الفضيلة وانكامل شهره الا بسواك ولا صلاة
بخارج الا في المسجد قال في السراج التوابع انما يجوز النية قبل الزوال اذا لم
يوجد منه بعد الفجر ما يقضاه الصوم اذا وجد ما يقضاه ونيا فيه من الاكل او الشرب
او الجماع ما يبطل الصوم بغير النية بعد ذلك ولا فرق في ذلك بين المقيم والمسافر
اعني في جواز النية قبل نصف النهار وقال زفر لا يجوز للنفوس النية في
رمضان بالنهار قال صوم رمضان غير مستحب عليه وهو صوم واجب فصار الصوم
القضاء فاذا زالت الشمس ولم ينو له لا يجوز النية بعدة اي بعد الزوال
اي لا يجوز النية بعد الزوال في الصيامات كلها بالاجماع ولا يعتد بذلك
ليوم الذي نوى فيه الصوم بعد الزوال عن رمضان ولا عن غيره اي غير رمضان
من قبل الصوم اي من انواع الصيامات كلها وعليه قضاء ذلك اليوم
الذي نوى فيه بعد الزوال ولا كفارة عليه ولا يقطع بعد الزوال شيئا مما يبيح
فان افطره بان اكل او شرب عامدا بعد الزوال ولم ينو الصيام قبل الزوال
فلا شيء عليه غير القضاء ولا كفارة عليه وكذلك اذا افطر قبل الزوال ولم ينو الصيام
من النبل عليه القضاء ولا كفارة عليه ورور عن ابى يوسف رحمه الله انه قال اذا
افطر قبل الزوال يجب الكفارة لانه بغير نية ان يصوم صوما ان نوى في اكل

النية

نوت هذا الاكلان وتقوميت الاكل بغيره تفويت الاكل كما في الغيبة فان الغيبة
منه كما يصح من صاحب الاول تفويت الاكل كذلك ايضا فيجب من صاحب النية تفويت
الاكلان ثم الصوم على ضربين عين ودين فالصوم العين ثلاثة صوم رمضان وصوم التطوع
وصوم التذرية في يوم بعينه أو شهر بعينه وما سواه اي وما سواه من الشهر من الصوم
اي فهو صوم دين ثم الصوم العين يجوز فيه النية قبل الزوال او في النية من النبل
فان نوى من النبل كان نفلس قال في السراج التوابع ان النفل كله يجوز بنية قبل الزوال
بني سحبة ومكرهه ولو نوى قبل نصف النهار وقال مالك لا يجوز صوم النفل الا بنية
من النبل فان النية هي التي تلي الله عليه ولم كان يصح لانيو الصوم ثم يبدله فيصوم
وروت عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل على امه فيقول
صلى الله عليه وسلم من غدا فاذ قالوا لا قال اني صائم وان نوى النفل بعد الزوال لم يجر وقال
الشافعي يجوز ويكفي صائما من حين نواه في وقت النية عند ان ان من شهره انما كانت
في اول النهار والصوم الدين لا يجوز فيه النية الا من النبل وقال الشافعي لا يجر بنية
من النهار في جميع الصيامات الا صوم النفل خاصة ويستحب ان يقول عند افطاره
الحمد لله الذي اعانني فصمت ورزقني فافطرت قال في شرحه الاسلام ويجعل
الافطار ولا يصلي المغرب قبل افطاره ويقطع على خلاوة والنفلس ان يكون بقطعة
تمر فان لم يجد فبشيء مظهر وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقطع ثلاث تمرات
او على شئ من التمر وقل كان يقطع في القيف على الماء وفي الشاة على التمر
ويبدعوا عند الافطار بانهم حوايجهم ويقول عند اول الفقرة ما واسع المغفرة اغفر لي وقول
الحمد لله الذي اعانني فصمت ورزقني فافطرت ويقطع صائما من اهل الابان
بشئ من اكله ولا يجمع بين اكله في الفداء والعش عند افطاره فحرم ثياب الصيام
ويظهر فائدة الصوم وهي تفر النفس ولا باس بتناول التمرات للصائم في حديث
ثلاثة لا يبايئون عن تعقيم المظلم والمشرع المظفر المشهور وصاحب القيف انتهى كلام
شعره كلام الله فكلمته صحت وعلى رزقه افطرت وكبر العنت وكلمته
اصمت وعليك توكلت والصوم اخذت صوم لو جهك حالصا فافطرت
ما قهرمت وما احرت وما اسررت وما اعلنت وما كنت اعلم به في ايو
بجلاء والاکرام بارحم الراحمين **ف** في الصوم الاكل في وجوبه اي فرضيته صوم
رمضان فرضيته فحكمة بالضرورة وعلى فرضيته انعقد الاجماع وطهرا بغير جوده

بصومه او يكون صائما من ذلك من شعبان فوصل يوم الشك وروى ان عليا كرم الله
 وجهه كان يصوم كوا فيه وبين يديه يوم الشك فاذا استغناه مستفت شره منه
 بين يديه مستفتي وروى عنه ايضا انه كان يصوم بنية شعبان ويقول لان الصوم يوم
 من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان وقال رحمه الله يصوم يوم الشك مستفتيا
 غير اكل ولا عار على الصوم فان تيقن انه من رمضان عزم على الصوم وان لم يتبين ان افطر
 قال رحمه الله الفتوى على هذا القول وقال ابن سحود لان افطر يوما من رمضان ثم افطره
 احب الي من ان يتركه باليس منه وقال الشعبي كان عمر وعثمان وعلي بن هب
 عن الصوم يوم الشك وكانوا يثبتونه رضي الله عنهم بالصوم تطوعا والاصل فيه
 قوله صلى الله عليه وسلم من صام يوم الشك فقد عصى ابا العباس ولانه يوم من شعبان
 لقوله عليه السلام فان علم عليكم فاكلوا اشعبان ثلثين يوما واذا كان من شعبان
 فصيامه بنية الغرض لم يجز وان صيامه بنية التطوع لم يكره عنه ما وقال الشعبي
 بكرة ولو كان متروكا في اصل السنة نحو ان يقول ان كان غدا من رمضان
 فهو صائم عنه وان كان من شعبان فهو غير صائم لا يصير صائما وان وقع في
 في اصل السنة ولو قال ان كان غدا من رمضان فهو صائم عنه وان كان
 من شعبان فهو صائم عنه وجب اخرا فان ظهر انه من رمضان اجزاه لان المرد
 وقع في جهة فبقي المكمل صحيحا وذلك كالفحمة الصوم وفي الجهة هذه
 المستند على وجوه احدان بنو صوم رمضان وهو كروه لما رواه ولا يثبت
 به الكتاب لانه نادواني هذه صومهم ثم ان ظهر ان اليوم من رمضان يجزيه لانه
 شهده شهرا وصامه وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا وان افطره لم يفسد
 لانه في معنى المظنون ولم يقبل المظنون لان حقيقة المظنون ان ثبت الظن
 بعد وجوبه بيقين واحكامه قد اراه فشرع فيه على ظن انه لم يؤده ثم علم انه قد اراه
 واما حقا فلم يثبت وجوبه بيقين فكم يكن هو مظلونا حقيقة ان في كل منهما
 شرع مستقلا للوجوب عليه لا ملزما له كان كل واحد منهما في معنى الآخر والاشك
 ان ينوي عن واجب آخر وهو كروه ايضا لما رواه ان غدا من الاول
 الكراهية لان كراهية الاول ثابتة بالنقص المعقول وهو التشبيه باهل
 الكتاب وقد انشئ في المعقول فيما اذا نوى واجبا اخر فيكون دون الاول
 في الكراهية ثم ان ظهر انه من رمضان يجزيه لوجود اصل السنة وان ظهر انه من شعبان

فقد مضى

فقد تيسر كمن تطوعا لانه من شعبان فبناؤا على الواجب اعتبار بصوم يوم الشك وسئل
 يوم المكرامة لا يمنع كذا كالتصديق في الاصل المصنوع ونسب ان اخرا من الزيادة وهو
 ان شح والثالث ان نوى التطوع وهو كروه لقوله عليه السلام لا يصام اليوم
 ينكث فيه ان تطوعا ثم ان وافق صوما كان يصوم فالصوم في الاصل بالاجماع وكذا اذا
 صام ثم شك انما من غير الشك مضاعفا لان افطره فقد قيل انما من غير الشك
 النبي وفيه الصوم افضل انما بغيره وعلى رضي الله عنه فانما كان يصومانه ونحو
 ان يصوم المقتضى واليقين الحاشية بالصوم الى ما قبل الزوال ثم لا يفطر بنية الغرض
 فان عزم على ان يصام يوم الشك بنية رمضان فانه لو افطره العتة بالذوق
 ربما يقع حكمه انه خالف النبي صلى الله عليه وسلم حيث نوى يوم يوم الشك مطبقا
 وفيه المقتضى خالفه او يقع حكمه انه لم يجره في الغرض بل اولى فاجل هذا في
 لان يفتي بركت لابل التهمة والراجح ان يفتي في اصل السنة بان ينوي ان يصوم
 غدا ان كان من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان وفي هذا الوجه لا يصير صائما
 لانه لم يقطع عزمه وصار كما اذا نوى ان وجد غدا غدا يقطع وان لم يجد يصوم
 والتشجيع في السنة التزود فيها وان لا يشتمها ما خوذ من فتوى في الامر اذا اصف عنه
 وتقر فيه وكما سئل ان يصوم في وصف السنة بان ينوي ان كان غدا من رمضان يصوم
 عنه وان كان من شعبان فغن واجب آخر وهذا كروه له من امرين كروه
 وصوم رمضان وصوم واجب آخر لان كراهية احد هما من كراهية الآخر فلهذا
 فيه سقط لا ملزما لان الكلام فيما اذا نوى عن واجب آخر على تقدير وعن فرض رمضان
 وكان مستقلا للوجوب عن دونه ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاه لعدم التزود في اصل
 السنة لان رمضان بناؤا بنية واجب آخر وبنية التطوع وبنية رمضان وان ظهر
 من شعبان لا يجزيه عن واجب آخر لان كراهية التزود فيها واصل السنة
 لا يفي به بل لا بد فيه من يقين السنة كمن يكون تطوعا غير مضمون بالقضاء المستمرة
 فيه مستقلا لا ملزما ولو كان مسافرا ونوى بالصوم في يوم الشك عن واجب آخر
 غير رمضان لم يكره صومه عنه الى حنيفة لان اداء الصوم غير واجب عليه
 فكم يكن صومه لغیر رمضان مشبه الزيادة ويقع على نوى سواء بان انه من
 رمضان او من شعبان وعندهما كبره له كما كبره له كبره وكجز عن رمضان
 ان بان منه وقال بعضهم لا فطر في يوم الشك افضل من صوم يوم

الشك في شئ من الطلوع الا اذا وافق صوما كان يصوم قبل ذلك بخوان يكون عاودان
يصوم يوم الخميس او يوم الاثنين فوافق ذلك يوم السبت فلا بأس بان يصوم او كان
صائما قبل ذلك من شعبان فوصل يوم السبت وقد تقدم الكلام فيه وصورة التكليف
ان يستوي فيه اي في يوم السبت طرفة العدم ويجوز ان يكون اليوم الاخر من شعبان الذي
يجعل ان اول يوم من رمضان او اخر يوم من شعبان وقد تقدم بيان يوم السبت والكلام
فيه ولو راى الهلال في النهار يوم السبت قبل الزوال او بعد الزوال فهو يسهل في ليلة ولا
يجوز ذلك اليوم من شهر رمضان في كل حال ورواه عن ابي يوسف
رحمته انه قال اذا راى قبل الزوال فهو يسهل في ليلة ويكون ذلك اليوم من رمضان
وان راى بعد الزوال فهو يسهل في ليلة اذا كان بعد شمس اذا كان قبل شمس
فان شمس باق وفي المواضع اذا راى الهلال في نهار اتموا الصيام في اليوم
سواء كان قبل الزوال او بعده المختار وفي الفتاوى ان اثاروا الهلال قبل الزوال
او بعده للصيام به ولا يفطر وهو يسهل في ليلة وقال ابو يوسف ان راوه بعد
الحلال فكذلك وان راوه قبل فهو يسهل في ليلة ما حجب المتظوق في مخالفتي
يوسف وبالنهار لو راوا الهلال فليفطر وان سبق الزوال ولو ان اهل مصر
بروا الهلال فاكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما ثم صاموا بقية شهر رمضان يوم السبت
بنسبة الفرض اي بنسبة فرض رمضان ثم راوا الهلال في ثلث عشرة ليلة من شعبان
من رمضان فصار اهل مصر ستة عشر يوما وثلثون يوما من شعبان ثلاثين يوما فان
اهل مصر قد اصاموا في اقل يوم يوم السبت والحال عدة شعبان ثلاثين يوما
انتم لا تقولون صمى الله عليه يوم فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما
واستأنوا اولهم بنسبة في كونهم لم يشبهوا باهل الكتاب وقد استأذوا ذلك
الرجل وانكسب كرونا حيث صام يوم السبت بنسبة رمضان وقد عصى الله في
عليه وكنتم من صام يوم السبت فقد عصى ابا القاسم وشبهه باهل الكتاب
في كونهم زادوا في مدة صومهم واحطوا بالنسبة ولو ظهر بعد ذلك صوابه حيث لم
يكمل عدة شعبان في شئ من الناس اي يجب ان يمتدوا الهلال في اليوم التاسع
والعشرين من شعبان وكذا ينبغي ان يمتدوا الهلال في شعبان ايضا في حق اتمام
العدة فان راوه صاموا وان غم عليهم اكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما ثم صاموا
لان المال بقا الشئ فليقتل عنه ان يربيل ولم يوجد وومت الصوم من حين

طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس قوله تعالى وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم خطيب اليم من
الخطيب الا واد من الفجر وخطيبان سائر النهار وسوا الليل ثم قال ثم اتموا الصيام الى الليل
وقال عليه السلام الفجر فذان فاما الذي كان في ذنب السرطان فانه لا يحل شئ ولا يحرم شئ الا في
به وقيل ان لا يحل شئ الا في الفجر ولا يحرم الا في الفجر وهذا المستطير الذي يخرج من فم فم
العداة ويخرج الطعام وقال عليه السلام ان تلاما ابوان يسلم فكلوا واسموا حتى تسلموا
اذ ان ابن ام سلمة صوم ولا يترك هذا الفجر المستطير وكمن الفجر المستطير والصوم هو الامساك
عن الاكل والشرب ويجوز ان يترك الشرب في هذه الايام في بعضه ويكون صوما كمال النسي
فان قلت هذا لا ينفذ في كل وقت فانه قد ينفذ في بعضه ويكون صوما كمال النسي
في جماعته فان صوم الناس صوم وان لم يوجد فيه الامساك وقد يوجب جمعة ولا يكون
كالمساك في انفسهم والنفس لا ينفذ في كل وقت وهو يوجب طلوع الفجر صوم وان لم يوجد النهار
فانه من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم زمان هو موع الشمس فالحال ان
يقول لا تسلم ان الامساك بعد وقت النسي فان الامساك الشرعي موجود في كل
الناس لان الشريعة اضافت الفعل الى الله تعالى حيث قال فان الله اطعم وسقا
فيكون الفعل بعد ما من العبد وهو الاكل في تقديم الامساك او نقول الامساك
القصير والناسي غير قاصد فلا يفيض الامساك القصير الامساك القصير وما يجب
في الحاضر فقد قالوا ينبغي ان يراعى في الحديث ان يقال بان الشريعة وانما على العكس فنقول لا
من النهار هو الشرعي وهو من طلوع الفجر فيندفع ذلك الاشكال في قوله مع النسي
لان الصوم في حقيقة اللغة هو الامساك الا انه زيد عليه النسي في الشريعة ليعتبر به
العبد اذ من العادة وقال ابن ابي عوف في شرحه اعتبار النسي في الصوم
فان سار صام قبل ان يربيل من شئ من رمضان النسي في حق العبد في المقيم
لان صوم رمضان سمي العبد في وجوبه وقدم رمضان ولنا قوله تعالى
واذ امروا بالعبادة والعبادة هي فطرته في العبادة اذ النسي ومن قرأ
في شهر رمضان قبل الفجر فانه ان يفطر وهو من اصحاب الاعداء الذين يباح لهم الفطر
فان سار فوجده طلع الفجر اي كان مقبلا في اول النهار لم يفطر بغيره يومه اي لا يباح له
الفطر في هذا الجانب الا فانه ان من رمضان من وجوه فان افطر بعد ما أصبح فانه
صام ما فطر ولا يسفر في شئ من النهار من غير عذر كبره كراهه تحريره ويكون انما وعليه القضاء
دون الكفارة وانما ان يصوم في سفره ان كان يفطر على الصوم ولا يسفر به قال

في السراج لوجه هذا المكن زفهاوه او عا من مظهرين اما اذا كانا مظهرين او
كانت المنطقة مشتملة عليهم فالنظر فيهما كذا في الفتاوى
والا فليس ان يظن ان كان الوجه المشقة فان النظر وقضى جاز لان السفر لا يجرى
عن المشقة فعمل نفسه غير الجواز لان المشقة لا يوجب بالصوم فشرط كونه
مقتضا الى المشقة وقال الشافعي النظر في السفر فضل لقوله صلى الله عليه وسلم
ليس من البر الصيام في السفر ولان ان رمضان افضل الوقتين فكان الاداء
منه في عدة من ايام اخر وما رواه مجمل على حاله كذا في الفتاوى المشقة
فانه روى ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا مشيا عليه والناس يمشون قوله
فشا لهم عن ذلك فقالوا انه صائم وكان ما فورا فقال عليه السلام ليس من البر
الصيام في السفر يعني ان يذبحه في الصوم في السفر عزيمته وانما رخصته في
الامتنان بالبرية فيكون الصوم في السفر افضل عملا بالبرية بخلاف قطع الصلوة
فانه عزيمته لا رخصته عندنا خلافا للشافعي وقد تقدم الكلام عليه في فضل صلاة
المسافر وادله **في الشبان** اي احكام الشبان في الصوم وما
يتعلق بذلك **الحال** منه اي في حكم الشبان ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لا يذبح كل من شرب ناسيا للصوم ثم على صومك فانما اطعمك الله
وسقاك رواه البخاري وغيره وفي رواية من شرب ناسيا لم يفسد صومه فكل من شرب
فليس بمسوم فان الله اطعمه وسقاه رواه مسلم والبخاري والنسائي في فضل صلاة
صلى الله عليه وسلم من افطره شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة
رواه الدارقطني وقال سكتاوه صحيح وكذا في الفتاوى فتدبره اس من زوق وهو
نقطة وفي الحديث مشهور بلغة النحاة والناس يعنون بالقبول قال عبد
القادر في الفتاوى مخرج احاديث الحديث قال ابو حنيفة لولا قول النبي
قلت يقضي ولكن اتباع الاثر اولى اذا كان صحيحا قال الكاساني
وحديث صحيح ابو حنيفة لا ينبغي لاحد فيه مطعن وكذا انقذه ابو يوسف
حيث قال وليس هذا حديثا شاذا يكره على تركه وكان من صبارة الحديث
قال مجي الدين عبد القادر في العناية هو كما صح فخره رواه الشيخان
وبغيرهما وليس احد من الحفاظ اذا صح حديثا لا ينبغي لاحد فيه مطعن واصلح
كتب الحديث صحيح البخاري ومسلم ولم يجمعوا على تصحيحه فلهذا جرحه في صحيحهما

ونقل الكاساني

ونقل الكاساني في نظره الى انه يصح في رواية الحديث فانه يشترط في صحة رواية الحديث
ان يكون الراوي حافظا للحديث من وقت سماعه الى وقت ادائه وحفظه
رواية النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث وهو قوله فانما اطعمه وسقاه لطف الله
بقاى لعباده والتيسير عليهم ورفع المشقة عنهم وقد روى احمد بن محمد بن
سببا فخرج عن ابي حنيفة بن دينار عن مولاه انما اسماها كانت عند
النبي صلى الله عليه وسلم فاتي بعصاة من ثريد فاكلت معه ثم ذكر انما صامها
فقال لها فوالسبعين الان بعد ما شبع فقال بها النبي صلى الله عليه وسلم في
صومك فانما هو رزقي ساقدا الله لك وفي هذا روى عن من فرق بين قبل
الاكل وكثيره ومن المستطرف ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريح عن عمر بن دينار
ان انما جاء الى المدينة فقال الصحابة صابا فثبتت فظلمت فقال
اباس قال ثم دخلت الى شبان فثبتت فظلمت وشربت قال لا بأس الله
اطعمك وسقاك قال ثم دخلت على اخي فثبتت فظلمت فقال ابو حنيفة
انت انسان لم يغو القيام ومن كل او شرب او جامع ناسيا لم يفسد صومه
والقياس ان يفطر وهو قول مالك وابن ابي ليلى لانه قد وجد ما يقضاه والصوم
فكان كالكلام ناسيا في الصلوة قال الدارقطني لعل كالكلام بلفظه الحديث
او قوله على رزق الاثم فلما كسبتم وجود من الصوم فالصوم بولاسك الموقون
بالنية وضده الاكل مع النية وقال شيخنا الثوري ان جامع ناسيا اخطأ
لان الاثر وروى في الاكل والشرب والجامع ليس في مناه ولنا قوله في انه
عليه السلام لذي كل وشرب ناسيا ثم على صومك فانما اطعمك الله وسقاك
واذا ثبت هذا في حق الاكل والشرب ثبت في الجماع كاستنائه في الركبة
لان الكف عن كل واحد منهما كمن في باب الصوم بخلاف الكلام في
لان هبة الصلوة مذكورة فلا يعتبر كسبان فيها ولا ذكر في الصوم وكان
النسبان فيه لم يكن ولا فرق في ذلك بين صوم لغرض النفل لان
النفل لم يقص وقال مالك انه كان في صوم لغرض يقضي وان كان في
الاستطوع لا قضاء عليه فان في الحديث الذي ثبت كسبه معارض بقوله
صلى الله عليه وسلم افطرتموا دخل وهو مشهور قلنا هذا الحديث حصص منه
النهار والذهاب والحديث الذي ثبت كسبه به غير مخصوص وغير المخصوص

من المحض من العلم ان هذا انما هو شراب ناسيا بغير نوى الصوم اما لو كان ناسيا
 ان نوى الصوم ثم نوى الصوم لم يحرمه وقد علم المصنف المالك لانه قد علم في الحديث
 وقيل بقوله ناسيا ان لو كان كل شراب او جوعت المرأة مكرهه او مائية او طيبا كما في
 خلق الناس في صومهم خلافا لفرق في الكره ولت في جهاد وجه قول زفران
 المكره اعذر من الناسي فاذا لم يقطر النسي في الكره او في ناسيا الحديث ورد بخلاف
 القياس فلا يقاس عليه غيره والت في اعتبر بها بالناسيا قال في الحديث وان كان في طيب
 او مكره في القضا وعندنا وقال الشافعي لا قضا عليه والمخلى هو ان يكون ذكرا للصوم
 غير ناسيا لشراب كما اذا تمضمض وهو ذكرا للصوم سبق اما في خلقه والناسي على
 ولو اكل ناسيا فذكره ان فقال له انك صائم ويدر رمضان علم تذكر او قال است
 بصائم ثم تذكر بعد ذلك انه صائم في صومه عند أبي يوسف لان النسيان
 ارتفع حين ذكره لان قول الواحد حجة في باب الديات وعنده زفران
 بن زياد لا يصح لانه ليس لم تذكر وان راى صائما وكل ناسيا صائما بحجة الله
 قالوا ان كان ناسيا اخره وهو وان كان شيخا لا يخبره لان للشباب قوة
 بدون الاكل في الشيخ ضعيف لا يقدر كذا في قاضي جان وفي الوقفات رجل
 نظري صائم بكل حال لان لا يذكره ان راى فيه قوة فكيف ان يتم الصوم الى الليل
 ذكره والاشارة والمختار انه يذكره ولو اخذت منه شيئا كلها وهو ناسي في صومه وذكر
 ان صائما فابتلعها وهو ذكرا قال بعضهم لا كفارة عليه وقال بعضهم عليه الكفارة وقال
 بعضهم اذا ابتلعها قبل ان يحرمها فغلبه الكفارة وان اخرجها ثم عادها فابتلعها لا كفارة
 عليه قال ابو التيبث وهذا صحيح لانه لما اخرجها صارت النفس لها ما دامت
 في فمها لم يندرج بها ولو صبها في فم الصائم الناسي فدخل جوفه فبصقه وبه
 المسئلة حجت بقوله ناسيا لان لم يرض في حكم الناسي وقال زفران في طيبه لانه
 اعذر من الناسي لعدم قصده ولنا انه وجب الحلف للصوم حقيقة من قبل غير صاحب
 الحق فكان الفعل فيه للمحتجب بعدم وعلى هذا الوجه جوعت المجنونة وضع صائمه فوجد
 زفران قضا عليها احتجا بالناسي وعندنا عليها القضا وطاهر وصورت المسئلة
 اذا نوت وهي حجة ان الصوم غدا ثم اعترض المجنون فان المجنون لا ينافي الصوم
 وانما ينافي الصوم والنفقة ولو لم يمتضض في سبوح كما في خلقه ودخل جوفه وان كان ذكرا
 لصومه في صومه لان هذا مخلى لانه مفعول القضا دون الكفارة وقال

الشافعي لا قضا

ان في لا قضا عليه وفي الحديث ان كان مخليا او مكره مفعول القضا وعندنا
 وقال الشافعي لا قضا عليه اجتج الناسي بقوله عليه السلام رفع عن نكاحي الخطأ والنسيان
 وما استكره من عليه ولان عذر داس من عذر الناسي فان الناسي قاصدا الى الشراب
 غير قاصدا الى محبت الله على الصوم وهذا غير قاصدا الى الشراب ولا الى محبت الله على الصوم
 فاذا لم يزم الناسي القضا فمتى اولى قلنا ناول الحديث رفع الائم دون الحكم به بقول
 ولان وجود الخطأ لا يوجب وعذر الناسي غالب ولان النسيان من قبل من له
 الحق والاكراه من قبل غيره فيقتصر على كماله في المرض في قضا والصلوة يعني اذا
 صلي فاعاد مع القيد فيضرب بخلاف المريض او مفعول عذرا في لا يقضي لان الحقيقة عذره
 من غير صاحب الحق والمريض عذره من قبل من له الحق وان خلا أي وان لم يكن ذكرا
 للصوم لا يفيد وقال ابن ابي ليلى ان كان لصلاة مكتوبة فصومه ناقص وان كان لصلاة
 التطوع فانه مضطرا الى الاول دون الثاني وقال الشافعي لا يقصد صومه في الغرض
 والنقل جميعا وقال بعضهم اذا تمضمض ناسيا لم يفيد وان تمضمض اكثر ففد وقال
 بعضهم ان تمضمض للنسيان لا يفيد وان كان لغرض فافيد والاعتماد على القول الاول
 قال سبق الذباب خلقه أي سبق الى خلقه لا يفيد صومه وان اكله عذرا أي اخذ
 الذباب فابتلعه في صومه وعليه القضا ودون الكفارة ولو دخل خلقه غدا
 الطاخونة او طعم الادوية او الدخان او ما سطع من غير التراب بالترج او جوافر
 التراب وانما ذلك لم يقطع لان جره الاشياء لا يمكن الاضرار عنها ولو رمى الى
 رجل نجبة عنب او غيره ما سبق الى خلقه وهو ذكرا للصوم افطر وكذا اذا رمى الى غيره
 او رمى في خلقه مما افطر كذا في البضاح القرني واما دخول المطر والنجس الى الحق فمضطر لا يفتي
 في تركه ولو كان بين استئذان مني من الطعام فدخل خلقه بغير فعل أي غير ذكر ذلك
 لم يفيد صومه وان اكله متعمدا أي فاكر ذلك ان كان اقل من قدر الحصة أي ان كان
 مقدارا يسيرا ودون الحصة لم يفيد صومه وان اخرج به بده واكله افطر وان كان مقدرا
 الحصة ففد عذرا عليه القضا ودون الكفارة وقال زفران في صوم به وان قل
 لان القيمة حكم النطق هو فان دخل منه شيء الى الباطن مع الذكركان فطر وان قل
 ودخل ولنا ان القليل يقع للناس لعدم مكان الاحتراز فكان في مخي اربعون وكثيره
 يكس الاحتراز عنه ومقدار الحصة كثيرة وما دونها قليل فقبل مقدار الحصة وما دونها
 قليل وما دونها قليل وقال ابو نصر حذا القليل ما يقدر على ابتلاعه من غير ريق

وعلا لا يقدر عليه الا برهن فهو كثير لو اجمع سبعة كانت بين اسنانة لا يقدر صومها بالاجماع
كذلك في الخبر ولو اكلها ابتداء اي تناولها من خارج لغير صومه وبدا اذا لم يقدرها
وفي وجوب الكفارة اختلاف المشايخ من اجل ان لا يقدر على الصيام في بعض الايام
البرزوي قال القدر الشبه بمختارانه يجب الكفارة لانها من جنس ما يقدر بها اما
اذا مضى منها لغير صومه لانها من جنس ما يقدر به وان استمر في الايام في الفقه حتى خرج
واستغنى عنه صومه وان قتل بها لم يخطئ بوجهه بريقه ثم امره بان يتناولها في غير ذلك
ذلك الربون في صومه وصار كما اذا خرج ريقه ثم ابتلعه ولو اواراه في فمه من
غير موضع فدخل اللزق فخلقه ولم يقض منها شي لم يقدر وهو بمنزلة الكفارة المعتبرة اذا
اواراه في فيه وعلى هذا مقتضى القول بالصحة واوارها بها بخلاف الشكر والغاية واذا
اكل او شرب او جامع ما يقدر ان ذلك يقدره ثم اكل بعدة متفرقة في الفقه
فعلية القضاء دون الكفارة وان كان على ان الكفارة لا تقدر الا على كل اكل
متفرقة في ظاهر الرواية عليه ككفارة وهو قولهما وروى الحسن عن ابي حنيفة ان لا
كفارة عليه وان كان على القيام شبهة بحكمه بالنظر الى دليل القياس كوطي الرجل
جارية ابنه مع علمه بالحرمة ووجه الظاهر ان لا شبهة مع العلم فلا شبهة ولو اجمع فظن
ان ذلك يقدره ثم اكل متفرقة ان كان على ما يجر وهو قوله في ان لا يقدر عليه وسلم
انظر الى اجماعهم في حرمه فظن على ظاهره وان يقدره فافطره ولا يجوز له ان لا يقدر عليه
محمد وعنه ابي يوسف يجب او استغنى فيها بغيره في ان لا يقدر عليه في حرمه بالاجماع
ففيها بوجده من الفقه ويعتقد على فتواه في بده ولا يعتبر بغيره فان شدة الجوع في الفطر
لا تجب الكفارة بها جواب المسلمين وان كان جاعلا بالخبر ولم يستغنى
ففيها فعليه القضاء والكفارة لانه افطر من غير شبهة ولا حجة فوجب الاستغناء
وفي الغيبة اي وان اغتار انسانا ثم اكل بعد ذلك عليه يجب الكفارة سواء
اول او لم ياول اي يجب الكفارة ولو كان قد سمع ان من خبره ان لا يقدر
منه ان لا يقدر على الصيام والجموع وبما يقتضيان الناس فقال افطر لاجم والجموع
لاجل الغيبة لانه ان كان قد سمع بذلك لم يقدر على الصيام لان معنى قوله افطر اي يجب
اجر صومها فقد تناول الشئ في غير موضعه ولو درعه الفقه عليه وهو كذا
او بانس او اقرض فظن ان لا يقدره فاكل بعد ذلك عاذا ان كان حائبا لا علم له فكفارة
عليه وعن محمد عليه الكفارة في ان لا يقدر ان يكون استغنى فيها فانها بالافطر

وان كان علم

وان كان علم ان ذلك لا يقدره فعليه ككفارة واذا لم ياول او قبلها او صومها ولم
ينزل فظن ان لا يقدره فاكل متفرقة فاعطى ككفارة لانها في الاسكان في الظاهر ان
ان يكون استغنى فيها او تناول حذيقا فافطر على ذلك التناول فكفارة عليه امره
استغنى فيها ثم ذكرت ان هذا اليوم من عادتها انما تجب فيه فافطر قبل ان
ترى ان لم يرضى اليوم ولم يرض شيئا فاعطى ككفارة لانها افطر قبل وجود العذر
وكذا صاحب حجت القبر اوافطر في يوم وروى في حجت القبر في النهار ولم يرض
ولو جامع امره وهو ليس بصومه فذكر وان شرب من ساعته او طلع الفجر وهو لا يقدر
اي جامع لانه فان شرب من ساعته قال محمد حرامه في الصومين بل ان كان صومه
وقال زفر فيها جميعا يفسد وقال ابو يوسف رحمه الله في الثاني لا يفسد
كما قال محمد في الذي طلع الفجر عليه يفسد كما قال زفر ولو لم يرض ذكره حين طلع
سبعا واثم كجامع بعد التذكير صومه وعليه القضاء على الصحيح كذا في السير والراجح
ولا كفارة عليه وعن ابي يوسف وجوب الكفارة وكذلك الذين انزلوا
بأن يجمع جاعلا بطول الفجر وقد طلع الفجر اي ثم علم ان جماعة بعد طلوع الفجر
والشرب في حال في ساعته فان صومه وعليه القضاء ولا كفارة عليه وقال
مالك يقدر في صومه لغيره وان افطر كذا في الكفر في اناف وصومه فلا يلحقه ففطر
الحطمي مفسد ولا كفارة عليه لعدم قصد الفطر ولانها انما تجب على وجه
العقوبة فيسقط بالعدالة شبهة وعلى هذا اكل ثم بابت الشمس وعليه حجة
عمر بن عبد الله حين افطر وامر المودون ان يصعد المدينة ففقدوا في الشمس
فأخبر عن ذلك فقال له بقتناك واعبا وما بقتناك راعبا وما بقتناك راعبا
الانتم وقضا يوم سبيرة ولو اوج امره اي اوجب ذكره في امره قبل الصبح اي
قبل طلوع الفجر ثم حشوا ان يطلع الصبح اي الفجر فان شرب منها من امره فاقضى
بعد الصبح لم يفسد صومه وكذلك اذا صام ثم شرب ولبث وحشي الطلوع
الفجر وترك الجماعة فامنى بعد الصبح لا يفسد صومه عند محمد لعدم الجماع بعد الصبح واما
الحسن فزول المنى بعد الصبح فلا يفطره ولا يفسد صومه وفي السير والراجح
ولو جامع قبل طلوع الفجر فطاع الفجر من ساعته مفارنا للطلوع لم يفسد
صومه ويضحي فيه خلافا لغيره وان لبث بعد الطلوع ساعته مع العلم عليه
القضاء بما خلاصته وحصل يجب الكفارة قال في الكفر في ما يجب لان

ليس بانبياء الله صلى الله عليه وسلم يرفعون عن سائر الناس ما كان عليه من سائر الناس
افطر ولا كفارة عليه ولو نزل عن سائر الناس لكانوا يرفعون عن سائر الناس ما كان عليه من سائر الناس
مخازن الطلوع ثم اعد وجبت عليه الكفارة لانه كان من سائر الناس ما كان عليه من سائر الناس
مسألة في العدة اي في حكم الكحل والشرب والجماع عاده وما يتعلق بذلك من سائر الناس
اي في العدة ما رواه ابن عباس بن عثمان او سائر من سائر الناس ما كان عليه من سائر الناس
وسبقه ابن شكاو الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت
واهلكت هلكت اي ائتت واهلكت كنت سببا في تأخير من سائر الناس
فواقعتها راو عبد الجبار بن عمر عن الزهري جابر بن عبد الله وهو متفق شعرة ويدق صدره
ويقول هلكت لا بعد ولحم من لحمه بطم وجهه والجماع من سائر الناس ما كان عليه من سائر الناس
المستب عند الدار قلني ويحيى على راسه الزاب واستند الى جواربه
الفعل والقول من وقت لم يحصيه ويفرق بذلك بين محبة الدين والدين
بمخوض في محبة الدين لما يشعر به من شدة الندم وصحة القول ويجعل ان يكون هذه
الواقعة قبل الفتي عن لطم الخدود وخلق الشعور المصيبة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
وسم ما دامت فقال واقعت امراتي في شهر رمضان عاده فقال النبي صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم فاعتق رقبة قال ليس عندك عتق وفي حديث ابن عمر
وانه يعق رقبة فاعتق رقبة قط قال فممن سائر الناس ما كان عليه من سائر الناس
وفي رواية ابن اسحاق وحصل لقبك اهتيت الامن القبط فقال عليه السلام
فاطم سائر الناس ما كان عليه من سائر الناس ما كان عليه من سائر الناس
ما شرب حتى قال قلت ما شربته في مناسبتة به فخصال الجنابة في رمضان قبل
ما اهتكت حرمة الصوم بالجماع فقد اهتكت نفسه بالمعصية فماسب ان يعق رقبة
وقد صرح ابن من اعتق رقبة اعتق الله بكل عضوا منها عضوا منه من النار رواه البخاري
فماسبته طاهرة لانه كالمعصية بحسن الجنابة واما كونه شهرا لانه امر عاصره
النفس في حفظ كل يوم من شهر رمضان على اوله فلما تم منه يوم كان كل من
الشهر كله من حيث انه عبادة واحدة بالوقوع تكلف شهرين مضاعفة على
سبيل التعادل ليقبض قصده واما لطلبه فماسبته طاهرة لانه مقابلة لكل يوم
بطلبه سائر الناس ما كان عليه من سائر الناس ما كان عليه من سائر الناس
وحي الاحرار بالعام وحي الارفاق بالانفاق وحي الجاني بتوالي الامساك

قال فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق النمل والاراد ووجدته قاتل وفي
رواية بسكان الزوا والصلوب الفصح والعروق والاكامل بسائر الناس ما كان عليه من سائر الناس
المستة بعد الام بكذا فستره بالكتل الفصح احد رواه الحديث وبعضهم فستره بالزبل بوزنه
رغيف وفيه لغة اخر زبلين سركا له وزبادة ذون ساكنه فيه عشرة صاعا
من تمر بكذا وقع في بعض الروايات فقال خذوا وافرغوا على الكلب وفي
رواية عند الدار قلني فالي بحب عشرة صاعا فقال اطعمه بن سكرية فقال اعطى
ابن سكرية اخرج مني يا رسول الله اي القصد في علي ابن سكرية اخرج مني وفي رواية
ويصل الصدقة الى علي وفي رواية اعطى ابن سكرية اخرج مني فوالله ما بين لاني لاني
تسببة لانه بربر لوجه ووقع في حديث ابن عمر ما بين حديثها اخرج مني وفي رواية
فقال النبي صلى الله عليه وسلم فانهما اربعة روايات اربعة من سائر الناس ما كان عليه من سائر الناس
صلى الله عليه وسلم حتى برت لواجه وفي رواية حتى برت ابنا به ويجعل ورد
في نسخة النبي صلى الله عليه وسلم ان تحكه كان شيئا على غالب احواله وقيل كان لا
يشكك الا في امره فليق بالاخيرة فان كان في امره لم يزل يزد على التمسك وفي رواية
قيل ان سبب تحكه ان الله عليه وسلم كان من بيان حال الرجل حيث جاء فابا على نفسه
راغبنا في فديها ما يمكن علما وجد الزحمة طلع في ان ياكل ما اعطيه في الكفارة وقيل
لما كان من حال الرجل في مقام كلامه وحسن تأنيه وتلطفه في الخطاب وحسن
توسله في توصله الى مقصوده فقال النبي صلى الله عليه وسلم وكلما اطعم عباك
بكرتك ولا تجز احد لبدك روي هذا الحديث الشيخان وغيرهما خالف العلماء
في هذا فقال الزهري هو خاص بهذا الرجل ورواه ابن اسحاق عدم مخصوصه وقال بعضهم هو
مشوخ وقيل المراد بالاكل الذين امرهم بترك البهيم من لانه نفقته من ابايه ورواه
ويضعف الرواية الاخرى التي فيها عباك وبأرواية المعصية بالاذن لانه في كل من
ذلك وقيل كان عاقل عن نفقة اهله جاز ان يعرف الكفارة لهم وهذا هو ظاهر
الحديث لانه المراد بالاكل من كفارة نفسه ولكن تكبر عليه هذه الرواية التي ذكرها الله
كلما قال شيخ نفي الدين واقرى من ذلك ان يجعل الاعطاء لاعلى جهة الكفارة
بل على جهة التقدي عليه وعلى اهله تكفي الصدقة لانه من جنتهم واما الكفارة فمستقط
بذلك ولكن ليس مستقرا في زمانه ما خوذ اخذ الحديث ولكن في هذه الرواية
التي ذكرها المصنف تدل على سقوط الكفارة عنه وهو قوله وكلما اطعم عباك بكرتك

ولا يخرج احد البعد ك قال في فتح الباري شرح البخاري ومسلم انه لما قال صلى الله عليه وسلم
تدفعون في يوم القيامة بكم قبضتي من امة ربانية اخرج اليه من غيره فاذن له حينئذ في اكله فلو كان قبضته
ملكه ملكا مشركا لم يصفه وهو اخرج عنه في كفارة تيسر على الخلق المشهور في التكاليف
المعتبرة شرعا لكنه لما لم يقضه لم يملكه فاما ان لم يملكه فاما ان لم يملكه فاما ان لم يملكه فاما ان لم يملكه
كان عليه ان يملكه بالنسبة اليه والى اهله واصدقائه بصفة الفضة المشروطة وقد ذكر
ان في التمسك بالبراءة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان من مال الصدقة ويعرف النبي
صلى الله عليه وسلم في تصرف الامام في اخرج مال الصدقة فليكن لا يكون فيه سقط
الكفارة ولا اكل المهر من كفارة نفسه ولا من غيره بصفته من كفارة نفسه وفي
الحديث ليس على النبي المصلحة الى عبده لا يجب عليه ان يعطيه المضطر اخذ قال في
التمسك بالبراءة في هذا الحديث ثبوت احكام احوال الامام حاله
الصدق على الصوم والثاني سعة الى نفسه وعياله والثالث لا كفارة يجب عليه
مساعاة من التمسك بالبراءة في قوله صلى الله عليه وسلم اكله اكلت استدل
على سقوط الكفارة بالكلية بالمعاريض للوجوب ويعزى ذلك الى التمسك بالبراءة
الفطر والتجديد عدم سقوطها وهو قول النجاشي وبه قال مالك والشافعي في الصحيحين وحملوا
دفعه اليه كان على جهة البراءة دون الكفارة وانما سعة في ذمته لا في
اصول شمس الامية ونحوها كسماة الى ان فيه روايتين عن الصحابة الوجوب
مع الفطر وعدمه ولكن الوجوب هو ظاهر الرواية وقال النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم من افطر في شهر رمضان يعني عامه عليه ما على المطهر كذا ذكره القاضي الامام
الاسيوطي في كنهه بالوسوم نزاد الحقها بسناده وروى عن ابى هريرة انه عليه السلام
امر ان يافطر يوما من رمضان بكفارة الظهار رواه الترمذي وفي رواية الى العجوة
ايضا انه صلى الله عليه وسلم امر رجلا افطر في رمضان ان يعيق رقبة رواه
وابو داود وعن ابى هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان
افطر يوما من رمضان من غير حصة ولا مرض لم يقضه صوم الدهر كله وان صامه رآه
المرء يدرك الفظالة وابو داود والشافعي وابن ماجه وابن حزم في صحيحهم وفي
وعن ابى امامة البجلي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان
انا نائم نائما رجلا فافطر بغير عذر فاني جليل وعاف فانا لا نسعد فقلت اني اظن
فقال لا انا نسعد لك فصعدت حتى اذا كنت في سواد جبل اذ اباصلوت

منه بده فترت

شديدة قلت فانه الاموات قال ابو ابي النعمان الطائفي فانما انما بقوم حقيقيين من امة
مستحققة استقامت سبلهم انما انما ما قال من هؤلاء قال الذين يظنون انهم
مؤمنون رواه ابن حزم وابن حبان في صحيحهما وقوله قبل تحمله معناه يظنون انهم
فانما جامع امرته في حرمها رمضان عامه فبذلك يخرج الناس فليعلموا اني في الزجر والامانة
والكفارة ان كانت المراهة سنة مطاوعة له وان كانت مكرهة لا كفارة عليها
وان كرهها على الجماعة فلا كفارة عليها لان الكفارة تجب على الجماعة الكاملة وبه استدل
لان الكراهة ترفع الكفارة والكفارة تجب على الجماعة ولا اثم جهتها وان كانت على الكراهة
على الجماعة بحيث لا يقطع فيها عن ذلك او اكرهه سلطان فلا كفارة عليه عند جما
والشافعي المتأخر في قول ان يفتنه من غير ان يجب الكفارة كما يجب له ومنهم من قال
يجب بالجماع وفي الفتاوى والروايات المراهة زوجاني رمضان على الجماعة كما ذكر
في حديث ابي هريرة ان عليه وعليها الكفارة لان الجماعة منه لا ينشأ الا بالاشارة
وذلك ليس الاختيار وعند الاختيار بزال الكراهة والافق لا يجب عليه الكفارة لانه
مكره وعليه الفتور قال في الهداية كما يجب الكفارة بالجماع على كل من كره على المراهة
يعني اذا كانت مطاوعة له وقال الشافعي في قول لا يجب عليها لان الكفارة متعلقة
بالجماع وهو قولنا وما معنى جعل الفعل وفي قول لا يجب عليها الكفارة وتجهلها عنها الرجل
اعتبارا بما اذا انفصل عنها من غير ان يفتن بالجماع فيقسم الى ما يفتن فما كان ما لا يجب
على الخروج وما كان بدنيا يجب عليه كمن ما انما ان يفتن عليه وانفصل عنه فذلك
هو وقوله تجملها عنها يعني اذا كان مؤمرا اما اذا كان محسرا فتجمل عنها التكفير بالصوم
والساقط صلى الله عليه وسلم من افطر في رمضان فغلبه على الظهار وكلمة من يتكلم المذكور
والانسان لقوله تعالى ومن اعطيت من الله رسولا ورسوله ولا تقبلوا منه في التمسك
فمناديه في وجوب الكفارة قياسا على سائر الكفارات وقوله لا تقبلوا منه في التمسك
فكلمة انه يجب عليه لان الجماعة يستوفى منها في البضع وقد ضمن ما رآه عوضا عن بعض
ربا آخر كما يسبح ونذكر التولية ان يفتن ما لا يجب على الزوج وعن بعض
مشايخ بلخ انهم اعتبروه بمن والتمسك كذا في النهاية وبه اكمل انما ابتداء الجماعة
وقد نوب الصوم من القيل اما اذا طلع الفجر قبل ان ينوي ثم نوى بعده وجامع فانه
الكفارة عن سبب في جنه ولو لم يداو ما ذكره صاحب المنظومة ولا يجب التكفير بالظهار
اذا نوى الصوم من النهار قال في جندة اذا صوم في رمضان ولم ينو الصوم بالليل ثم اقبل ففدا

او شرب او جامع متجاوزا كفارة عليه سب في حنيفة لان كفارة انما تجب في كفارة في
الصوم ولم يوجد لان الصوم لا يجوز ان ياتى بهما ان كان افطر قبل الزوال فلكفارة
لانه يمكن ان يتوهم ان يكون متجاوزا وان افطر بعد الزوال فلكفارة عليه بالجماع وقول الحنيفة
في سبيل يعلين احد بهما تارض الاجماع في صحة الصوم بشبهة من التمار لان قد جاء
في الحديث لا يصائم من لم يثبت الصيام من الليل وجاء في الحديث ايضا انه لا يشهد
الا على بالجدال المرنى من ان عليه ولم من لم يكمل بالصوم فصار هذا التعارض شبهة
في استفاضة الكفارة وان ثبت ان التمسك في ذلك والاختلاف اذا كان
يسوع فيه التماسك يورث شبهة فعلى هذا اذا ساء مطلق الشبهة من الليل وافطر قبل
الكفارة قال في الفتاوى برغم وهو على الثانية وفي التمسك الراجح لو جامع فلكفارة
لاكفارة عليه فان طار وعنه في وسط الامر لكفارة عليه لانها طار وعنه بعد ما صار
منقطع ولو طار وعنه زوجه او غيره في رمضان ثم حاصت في ذلك اليوم سقطت
عنها الكفارة وكذا اذا وضعت عندنا خلافا لفرقوا اذا جامع ثم مرض في ذلك اليوم
سقطت الكفارة على الاصح واذا ساء فليسقط وان جرح نفسه فرض منه حتى صارا
بعد على الصوم لكفارة عليه وكذا المجنون اذا افطر قبل الزوال وفي الصوم
ثم جامع في يومه ذلك مسئلة رجل خرج سافرا وهو صائم فقام ميتا فتركه
شبهه فخرج الى مصر ثم افطر فقام في مصر فلكفارة وكذا في الحكم في الفتاوى
مختارين من غير انزال فانه بقى صومه ولا كفارة عليه اذا انزل فلكفارة
وكذا في الجماع في الذكر انزل اوله ثم انزل فانه لا كفارة عليه قال في التمسك الراجح
في الذكر عند جماعه فلكفارة واختلاف الرواية على قول ابي حنيفة فروى الحسن
انها لا تجب كما لا يجب لغيره وهو اختيار الاصحاب وهو الذي اخذ به المصنف
وقرر الكرخي في مختصره انها تجب وهو رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة على
وهو الصحيح لان السبب في ذلك وهو افطر بجنابة كانه قال في المحلة والافطر انما تجب
لان الجنابة متكاملة لفضا الشهوة ولا يشترط الانزال اعتبارا بالانكسار لا لبقاء
الشهوة فيحقق بعبودتها وانما هو شبع ولانه قد وجد الجماع صورة ومعنى وهو حال
الفرج في الفرج واقتضاء الشهوة الا انه قد لم يشبع وذلك ليس بشبهة كما
لحقه يجب الكفارة ولم يوجد شبع او جامع فيها دون الفرج ان انزل منه مرة
وعليه القضاء ولا كفارة عليه اما القضاء فلو وجد الجماع معنى وهو الانزال ولا كفارة

عليه القضاء موصوفه وهو لا يباح اولا في حنيفة ان انزل سب موصوفه عليه القضاء ولا
كفارة عليه لما قلنا في الجماع فيما دون الفرج وكذا اجماع الحنيفة وان سب مخرج بهيمة فانزل
يقتضي صومه كذا في الزهيرة او خارج ذكره بيده ان انزل في صومه ولا كفارة عليه لما
قلنا وكذا اذا غاب ذكره بيده فانزل قال صاحب التمسك الراجح وان سب مخرج بهيمة
فانزل اخلف فيه مشايخنا قال في التمسك الراجح في الجماع والافطر وقال ابو بكر الراسي
وابو القاسم الصغار لا يفطر قال في النهاية وعامة المشايخ على انه نف مرة
لانه وجد له الجماع وعمل كل ان يفعل ذلك ان اراد ان يترك الجماع في كل مرة
يستمر في الجماع ولان اراد بذلك سبب الشهوة المفردة ان غلة للفتنة
وكان غلبا لاز وجب له ولانه لو كان ان لا يفطر على الوصول اليها لعذر قال ابو القاسم
ان كان بكذا الرجاء ان لا يبال ولما افطر لا يستجاب الشهوة فلو علم ان
انزل في صومه ولا كفارة عليه فاجاب الصور الثلث للجماع فيما دون الفرج وبيان
البيهية ومجابه الذكر بيده ولو لم ينزل في هذه الصور الثلاث لا يفطر صومه ولا
عليه ولا كفارة ولو نظر الى امره بشهوة فانزل فلكفارة عليه الغسل ولا يفطر صومه وكذا اذا
لم ينزل بالقطر من الكسوة او نظر الى الوجه او الى الفرج او غيرهما لا يباين انه لم يوجد صورة
الجماع ولا معناه فصار كالمسكرا او امنى قال في المبسوط اذا نظر الى فرج امرأة فانزل فلكفارة
انهم عالم متبها وانما كانت انظر مرة فلكذا وان نظر مرارا فلكذا وان نظر مرارا فلكذا
لا يورث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تتبع النظرة النظرة فان الكسوة كانت والاخرى
ليست ولان النظرة الاولى معجم بغتة فلا يجد حرم الكسوة فاذ انظر النظر فلكذا
انزل فلكذا فلو تكرر من الصوم ولما انظر كالمسكرا لانه مقصود عليه غير متصل
او انظر فانزل اي اذا نام حيا فانزل لم يفطر لقوله عليه السلام لا يفطر الا بالفرج
الصائم الفرج والجماع وان ساء ولا يفطر بوجد صوره الجماع ولا معناه وهو الانزال على
شهوة بالبيهية او انظر فانزل اي انظر في جمال امرأة فانزل فلكفارة الغسل والبيهية
صومه فاجاب مسال الثلث النظر بشهوة والافطر والتمسك والافطر وان قيل
بشهوة فانزل او لم يمسها بشهوة فانزل عليه القضاء وان الكفارة فاجاب
المستبين بالقبيل والنفس وكذا اوجب معنى الجماع وهو الانزال عن شهوة بالبيهية
وانما الكفارة فيفتقر الى كمال الجنابة لانها عتقة فكل جانب بها ان بعد بوجع الجنابة
نهايتها ولم يبلغ نهايتها لان نهايتها اجماع في الفرج وان لم يس من ولا خال ان وجد

حرارة البدن وانزل افطره وان لم يجد حراره البدن افطره وان انزل اذا كان الحياض صفيها
وعلى هذا حرمة المصاهرة وكذلك هذا الحكم في المراءاة اذا انزلت اي لو قبلت المراءاة
زوجها فانزلت مسدودا لمحاولة انزال الوعد وان امرت بالزنا والفساد وان عمل
امر انال نسحق ان نزلنا افطره ما وعليها العنق وان افطرك في السراج الوهاج ولا بأس بالافطره
والاستقباض اذا امن على نفسه اي من الحجاج او لا نزال وكبره او لم يامن ان نزال
بف القصور من نيزل وعن سعيد بن جبير ان العبد له نفسه القصور وان لم ينزل
فان شبه حرمة المصاهرة وانا قول عايشه رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقبل وهو صائم وعن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العبد له
للصائم فقال كبريانه احكم بينهما وجاء عمر رضي الله عنه الى رسول الله صلى الله عليه
وقال اني اؤنبئت ذنبا فاكفرت في قال وبنادك قال عشتت الى ذنبي
وانا صائم فقبلتها فقال ارباب لم يضمنت بمانم حجة ان كان بغيرك قال فقال
فصم اذا ورويات شابوش جاسالا التي صمى الله عليه وسلم عن العبد له الصائم
فمنع الكتاب واذا في الشيخ فيها نظر القصور بعضهم الى البعض فقال عليه السلام قد
علمت لم ينظر بعضهم الى البعض ان الشيخ يملك نفسه واما العبد له انما حاشه
فكبر على الاطلاق بان يمس شقيقتهما وبما شدة كالعبد له في ظاهر الرواية وقبل ان
المباشرة انما حاشه كرهه وان امن هو العبد له وفي الواقات جل اراد ان يقام
امارة في نهار رمضان وليس بينهما ثوب كان لا يمس في جبهه فربها فلا بأس وان
كان يمس في جبهه فربها كرهه لان هذه بمباشرة فاشته ولا بأس بالمعاينة اذا كان
يا من على نفسه او كان شيخا كبيرا او روي عن ابي حنيفة كراهة المعاينة للصائم وهو
خلاف المشهور ولو قبل او شرب ما يندبره او يندوى به منعده اخذ عليه القضاء
والكفارة وقال الشافعي رحمه الله لا كفارة عليه لانها شرعت في الوقوع بكمالات
فلا يباس عليه الاكل والشرب وانا قوله صلى الله عليه وسلم من افطر في رمضان
فعليه ما على المفطر ولم يذكر في شيء افطر ولان الكفارة تعلقت بخيانة الظهار في
رمضان على وجه الكمال وقد تحققت تحققت بخيانة الظهار في رمضان
بشيء كفارة الظهار لكفارة الجماع والكفارة تغتفر الى سبها بكفارة النفس
وكفارة الظهار ببدلالة انه اذا جامع ما سبها لم تجب له كفارة الفطر وان وجد الجماع
وقولنا على وجه الكمال اي اذا كان الظهار صورة ومغنى اخر انما اذا اتبع كل واحد

فانه انما ليس على وجه الكمال لانه اقل صورة لان المعنى لا يقتضي شهوة البطن ولو
اكل سكا او زعفرانا او احليته اولوزة صغيرة او بطيخة صغيرة او حنظل او دقيقا فالحقضا
والكفارة لان هذا ما يוכל لشهوه غلبته لكفارة ولو اكل الطين الاثرى عليه القضاء و
الكفارة وان اكل الطين غير الاثرى للكفارة عليه وعلى القضاء لانه لما يוכל عادة
ولو اكل حجر او مدر او حمدا او قذرة او حصاة او شيشا او مشية او جوزة
زطبة او بابونج اولوزا بامسا او عينا عليه القضاء ودون كفارة النفس في هذا ان
كل شيء يقصد اليه للقاء والنداء فعليه في اكل القضاء والكفارة وان قصد
اليه للاغذاء ولادواء فعليه القضاء ودون كفارة قال في السراج الواسع اختصوا
في معنى التقدير قال بعضهم هو ان يسيل الطبع الى اكله وينقض به شهوة البطن وقال
بعضهم هو ما يعود نفعه الى صلاح البدن وفائدة اذا مضغ لقمة تهرجر جهاتم فيها
ان قلنا المعنى عود النفع الى البدن وجبت الكفارة وان قلنا يسيل الطبع والنفس اليه
لم يجب وعلي هذا الورق الذرير بالكلية بحشة او خشيشة والغول والقطاط والكرم
في وجوب الكفارة فيه على القائلين ان قلنا المعية قضاء شهوة البطن وجبت الكفارة
وان قلنا المعية عود النفع الى البدن لم يجب لانه لا يقع للبدن في هذه الاشياء
وبرعاية وفيها ما ينقض العقل كالحشيشة ونحوها وفي الاصلح كما كحل اخسه النوع
النوع الاول لو اكل للتغذي وهو ما لا تنافه النفس ففيه كفارة لانه يعود نفعه الى
البدن فيصلح به تكاملت بل يجنبها ليحصل قضاء شهوة البطن كما لو وجد قضاء شهوة
التكاح بالابلاج في الحمل المشتمل عادة فذلك مثل خبز الشعيرة ومخلطة والذرة
والجوارس والدجور والحاش وما يشبهه فنل او كره لانه قد وجد بانحدريته وماذا عليه شع
فلما توقف الحكم عليه كالابلاج في الفرج لاشته طاعة الانزال لانه شبح حتى لو ابتلع
سمه عاد وجبت الكفارة ويؤخرا ابن مغال وقال الصغار لكفارة عليه ولذا
جميع ما يشبه من الماء والابنة وتخوريه واجب الكفارة لان كل النوع الثاني فانها
النفس كما اذا مضغ لقمة تهرجر جهاتم ابتلعوا وقد ذكرناه النوع الثالث ما يוכל عادة
وهو ما لا يتغير بره او ثبوته بل لا يعود نفعه الى البدن وبأكمله لبعض الناس ومن بعض
وهو الورق الحشيش والتبل المحض والغول والقطاط والحشيشة وورق الكرمر
الذرير بالكلية بعض الناس ففي هذه الاشياء بخلاف من اعتبره فيها شهوة البطن
وجب فيها الكفارة ومن اعتبره نفع البدن وصلاحه لم يوجب فيها كفارة

انما في الغنا وروان ابتلع جنة حطمة عقبة كفارة انتمى كلام صاحب السراج الوهاج ولو
 ادخل الصبغة في دبره لم يغيب مصوم ولو ادخلها في وحن السبعة يعني هذا اذا دخل الصبغة
 في دبره يابسه اما اذا ادخلها في وحنها او بلها بما او بالبراق ثم ادخلها في دبره
 فمصوم ولو لا كفارة عليه ولو ادخل حشيتة في دبره فان كان طهره فحاج
 عن دبره وان شرب الحشيتة من ساعة لم يغيب مصوم وان غابست الحشيتة بكمها
 في الدبر فمصوم لان طهره اذا كان خارجا فلهما حكم المخرج وان غابست في الدبر
 فلهما حكم الداخل ولا كفارة عليه وكذا اذا ابتلع حيطا وطهره في دبره لم يغيب مصوم اما اذا
 ابتلع الحيط كله ولم يبن منه شي خارج فمصوم ولا كفارة عليه وفي السراج الوهاج
 وان ابتلع الحمار بوجلا بحيث لم يستخرج الحيط من بطنه لا يفطر لانه مادام في دبره فلهما حكم
 وان انفس من حيط افطر ومن شجر على ظن ان الفجر لم يطلع وافطر وهو يرى
 ان الشمس قد غربت فمبين ان الفجر قد طلع وان الشمس لم تغرب عليه القضاء او في
 الكفارة فقولوه وهو يرى برغم البياض ان الراي المأمور به وهو لا يدري ان غابا قريبا من
 اليقين حتى لو كانت كما او كبر رائة انها لم تغرب يجب الكفارة على سبب كبر الراء
 عقبيه قال في الهداية اذا شجر وهو ظن ان الفجر لم يطلع فاداهو فطهره وافطر وهو يرى
 ان الشمس قد غربت فاداهو لم تغرب امسك ببقية يومه قضاء حتى الوقت
 او نفي المنة فانه اذا اكمل ولا عذر به استتم الناس بالقبض والتحرر عن موضع التهمة واجب
 قال عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فله يقف موقف التمسك
 في الشهادة وعليه القضاء ولانه من مضعون يملئ كفا في المرفق والماء ولا كفارة عليه
 لان الجنابة قاهرة لعدم القصد والماء بالفجر الغر الثاني قال في السراج الوهاج وقضى
 بعد صلاة خمسة احكام احده ان يغيب مصوم والثاني ان عليه القضاء لانه
 فوت الاداء بعد انقضاء السبب الثالث ان يغيب مصوم والثاني ان عليه القضاء لانه
 عليه والاربع انه يمكن ببقية يومه والخاص ان لا انتم عليه لقوله تعالى ولا يحسب
 جناح عليكم اخلاكم به وفيه حديث عمر رضي الله عنه انه كان جالس في رحبة
 مسجد الكوفة عند الغروب في رمضان فاتي بعس من لبن فشربه منه وهو يجاهد
 ثم امر مؤذون ان يؤذون فلما رقي المؤذنة راى الشمس لم تغرب فقال الشمس امير
 المؤمنين فقال عمر يغيبك واعبا ولم يغيبك راعبا وما تخافنا لاشم نقصي يوما
 مكانه وقضيت اليوم علينا سبعة الخسف الجبل الى لم تخرف لاشم ولم تمل اليه ما نهدنا

في هذا الكتاب معصيته وانما كل كفة لمؤذن لاسنة اذ به لاسن حقه ان يحكي اليه
ويجبر فانه من الميمنة كان اسوة منه في الادب فقال اللم ينطق راعيا
ونذا اذا اضطر وهو نطق لثنا غائب ان الشمس قد غربت ما اذا كان شاكافي
الغروب فافطر غدا لكفارة لان الكل بقا النهار وان انبت قال غائب ان
شبهة الاباحة لا حقيقة الاباحة وفي حاله الشك يساوي الظنين فلما بدان يكون
وون ذلك وون ذلك شبهة الشبهة وشبهة الشبهة لا يسطر العقوبات
وهذا بخلاف ما اذا شك في طلوع الفجر فاكل حبث لا يؤمنه لكفارة لان الكل بقا
الظنين واليقين لا يزول بالشك محم من فاسد الفطر بخلاف ما اذا كان ساكنا في الغروب
فاطر فان افطاره على سبيل التعبد لان الكل بقا النهار فكان شيقا النهار
ت كان في الليل واليقين لا يزول بالشك فافترقا وقال ابو حنيفة الكل في ما يجب
الكفارة لانه فقهه بذلك قائمة السنة لان تعجيل الفطر سنة وهذا كله اذا ثبت له
ان الشمس لم تغرب انما باليقين وانما بكبره فرائي انما اذا تبين فدا كفارة عليه اجابا
ر لو ظهر ان الفجر طلع لكفارة عليه ايضا لغصو اجابة وعلم ان الشمس مستحبة لغصو
لشجره وان في سجود بركة السجود اسم لا يؤكل في وقت السجود والسجود في الليل
قال بالبسب ولو لم يدر الاجرة في الحديث افطار فقدره فان في اكل السجود بركة
والمؤمن البركة هو زيادة القوة في اداء الصوم قال عليه السلام سجدوا بقا ليلته
على ميتم اليقين في اكل السجود على صيام النهار ويجوز ان يكون المؤمن البركة هو
سنة زيادة الثواب لاسنانه باكل السجود بسنة الربيع وعلمه بما هو مخصوص اصل الام
قال عليه السلام فرق ما بين صيامنا وصيام من الكتاب اكل السجود المستحب في
اكل السجود ناخيره لقوله عليه السلام ثلاث احقاق للمسلمين تعجيل الفطر وتأخير
السجود والسنك قال صاحب الهداية سأل الامام بدر الدين شيخه عن هذا الحديث
فقال كيف ناخيره السجود من اخلاق المسلمين ولم يكن في منهم حل اكل السجود كما كان في ائمة
ملتنا فقال شيخ الماروبة الكلية انما نبهنا فانما كانت تجزى السجود في حقهم
ان ائمة بركة ناخيره السجود الى وقت يقوله فيه الشك في طلوع الفجر فانه اذا شك
في طلوع الفجر ومعناه تساوي الظنين قال فضل ان بدع الاكل كخر اعم لمحم ولا يجب عليه
ذلك ولو اكل فزونه تام لان الكل هو بقا الليل وعن ابي حنيفة اذا كان ممنوعا لا
يسبى لا يجر او كانت التبله ممترة او متعينة او كان يصبر فله وهو يشك لا يجر

فان كل من فسد عليه السلام وعبر بركب الى الاربعين وتربى الشك والظن
اي شكك وحصل منه رتبة وان كان اكثر رتبة انه اكل ولا يفجر في الغيبة ففساد عمله
بغالب الرأى وقية الانباط وعظم حرارة لاداءه ففساد عليه وهو الصحيح لان التبرع هو الكمال
فلا يتقبل منه الا بيقين والظن ان يفجر على الكفارة عليه لانه في الامر على الاصل فلا يتحقق اليقين
ولو شك في غروب الشمس لا يحل الفطر لان الاصل هو اليقين ولو شك في غروب الشمس
على الاصل فان كان اكثر رتبة انه اكل قبل الغروب ففساد عليه والقضاء والكفارة رواية واحدة
لان الشك هو الاصل وقد انقضت اليك اكثر رتبة ففساد عليه اليقين ولو كان شكاً فيه وقين
انما لم تغرب فيجب ان يكسب الكفارة فظن الاصل هو الاصل وهو الشك منه ففساد عليه من الشك
الوفاج ولو شك في الموضع او في غروب الشمس الفصل ان لا يخرج ولا يفطر
ولو صح مع الشك ثم تبين ان العجز قد طلع بعد صومه وعليه القضاء ودون
الكفارة لان الاصل يقا اليقين لا يزول بالشك فكم من فساد الفطر ولو
افطر مع الشك بمعنى ما ذكره المصنف او لا اذا افطر وهو يظن فلما غالبها
ان الشمس قد غابت اما اذا افطر وهو شك في الغروب ثم تبين ان
الشمس تغرب ففساد صومه واختلوا في الكفارة قال بعضهم يجب الكفارة
لانه يبين بالشك في الغروب والاصل يقا اليقين لا يزول
بالشك بخلاف اذا شك في طلوع الفجر فكل صحت لا لزوم الكفارة كما تقدم
وقال بعضهم لا يجب الكفارة لانه مقتضى ذلك اقامة السنة لان تجل الاطعمة
سنة وقد تقدم تفصيل ذلك في انفا ومن روى بلال رمضان وحده صام
وان لم يقبل الايام شهادة لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وقد روي
عليه صومه ولانه متعبد باعليه فان افطر فعليه القضاء ودون الكفارة وقال في غيبة
الكفارة وقال ان شئني ان افطر بالجماع فعليه الكفارة لانه ان القاضي وشهادته
بريل شرعي وهو نعمة الغلط فادرك ذلك وشبهته وبه الكفارة تدرج
بالشك ما يبريل انما لا يجب على المعذور والمحيط وانما يجب على من تقدم الفطر
سائر الكفارات فاما يجب على المعذور والمحيط وان ثم شهادة الايام ففساد صومه
افطر اختلوا في وجوب الكفارة والا لو كان لا يجب لاحتمال احتمال في
رؤيته الا ترى انه لو اكل ثلثين يوماً ولم ير الهلال لم يفطر ففساد عليه والقضاء
فيجب في الوجوه فان اكل ثلثين يوماً لم يفطر الا مع الايام لانه

بأنه

بجواز ان يكون استسبه عليه في السجدة فلو طهها لا فطر بها بشبهة وان صام بالاحتياط طهها
افطر بغيره القضاء ودون الكفارة وانما لزوم القضاء اعتبار الحقيقة التي عنده وترى ان عمر
رضي الله عنه امره ان يقول ان ربيت الهلال ان يمسح حاجبيه بما دهم قال ابن الهيثم انما
فقدته فقال شعرة فاستمسح بها حاجبه فبشبهها بالاحتياط ففساد عليه انما راني
بلال رمضان وحده صام وصحبه لا يقبل الايام شهادة في طهها الرواية وروى عن ابن
شعبة انه يقبل شهادة لانه اجتمع في هذه الشهادة بالوجوب القبول احتياطاً لانه اذا صام يوماً
وما يجب الرد وهو مخالفة الظاهر يخرج ما يجب القبول احتياطاً لانه اذا صام يوماً
من شعبان كان خيراً من ان يفطر يوماً من رمضان ووجه طهها الرواية انه اجتمع بالوجوب
القبول وما يوجب الرد فخرج جلب الرد لان الفطر رمضان من وجه جائز
بجواز من الايام ان كان المصير الى الحجز بعد راولي وانما رد الايام شهادة انما
كانت الشهادة صحيحة وهو من اصل المصير انما اذا كانت الشهادة متبعة او جاز من خارج
او كان في موضع مرتفع فانه يقبل شهادة عنده من راي بلال سؤال وحده
لم يفطر فان افطر فعليه القضاء لانه افطر في يوم يجب عليه ان يصوم منه دون
الكفارة ولا كفارة عليه اعتبار الحقيقة التي عنده وفي الفتوى ان الفطر في رمضان
يفطر شهادة وان راي الايام هو الاصل الفطر وحده ليس له ان يخرج الى المصير ولا ان يامر
الناس بالخروج وان كان بالسماء على غبار او سحاب قبل الايام شهادة
الواحد العدل في روية بلال رمضان رجلاً كان او امرأة حر كان او عبداً او حراً
في فذوف او تاب وهو طهها رواية لانه خبر وعنه ان حقيقة لا يقبل شهادة كذا
في فذوف لانها شهادة من وجه بديل انه يشترط حضوره الى القاضي وفي الحديث
شهادة المحمودة وفي الفتوى يقبل في بلال رمضان ولا يقبل في بلال الفطر والاحتياط
ولا يشترط في هذه الشهادة الفطر الشهادة ولا العذر ولا حكم الحاكم بل يشترط في هذه
لا يشترط لانه امر ديني فاشبه الاخبار حتى لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شهادة عنده حكم
وفي هذه الرواية وجب على التمسك ان يصوم لانه وجه الجزع ولا يحتاج الى
حكم الحاكم في الاخبار وهل يشترط روية الهلال قال ابو بكر الاسكاف انما
اذا شهادة بلال قال راية خارج المصير الضماد في البلد بين حبل السحاب انما يكون
التصير لا يقبل كذا في الخبر وفي طهها رواية يقبل من دونها ولا يقبل شهادة الرواية
في هذا حكاهما يقبل شهادة الواحد على الواحد لان شرط صحة كفي وهذا جوازنا

شهادة المرأة وقيل شهادة عبد على عبد في حلال رمضان وكذا المرأة على
المرأة ولا يقبل شهادة المراهق كذا في الفتاوى ولو تفرّد واحد بروية الحلال في
قربة ليس فيها والى لم يثبت صفة الشهادة وهو ثقة فان الناس يقسمون بآثار
وفي القدر اذا شهد عدلان لم يثبت بغيره او يعني اذا كان بالسماعة وعلته وفي السراج
الوجوه ولو ائرا الامام وحده او القاضى بصلال شوال لا يخرج المصطفى ولا يملك
بالمخرج ولا يقدر كسرا ولا جها وقال بعضهم ان يقبل افطرته وكذا غير القاضى
اذا رآنى بصلال شوال على فان افطره كان عليه القضاء دون الكفارة ولو رآنى
الامام او القاضى بصلال رمضان وحده فهو بالخيار بين ان ينصب من يشهد عنده
وبين ان يامر الناس بالقبول بخلاف بصلال القدر والفتى وقد روى حقه عن محمد
انما يقبل غير الواحد في حلال رمضان لانه دخول في عبادة بخلاف افطرته فانه خروج من
عبادة لا ترى لو ان رجلا شهد على نفسه في انه اسلم قبل من قبله قبلت شهادته
وصلى عليه لانه دخول في عبادة ولو شهد على نفسه انه اراد لم يقبل شهادته وقيل
عليه وانما شهادته القاضى فلا يقبل الا ان قول القاضى في انما يثبت غير يقبل
ولو كان هذا الواحد الذي شهد برونه بصلال رمضان فيما اذا كان بالسماعة وعلته
خارج المصطفى وروى من خارج المصطفى يقبل شهادته وان لم يكن بالسماعة وعلته
لم يقبل الشهادة برونه بصلال رمضان حتى يراه جميع كتبه يقع العلم بجهلهم لان التفرّد
بأثره في مثل هذه الحالة يومهم الغلط فيجب التوقف منه حتى يكون جميعا كتبه
بخلاف ما اذا كان بالسماعة وعلته لانه قد يشق العلم من موضع الى موضع فيحقق
لبعض النظر ولا فرق بين من كان في المصطفى وروى من خارج وذكر القاضى
انه يقبل شهادة الواحد اذا جاز من خارج المصطفى الموانع وكذا اذا كان
على مكان مرتفع في المصطفى كذا في المصطفى وقوله جميع كتبه قال في طهارة الرواية انه لم يقدر
فيه التقدير عن ابي يوسف حمون رجلا بصلال القدر وقيل انما يثبت بصلال
وقيل في كل سجدة واحدة او اثنتان وقال خلف بن الربيع حمّانة بصلال بصلال
من يتركه انه معقوض الى ابي الامام ان وضع في ثيابه ما شهد به وكنت استهوى
امر بالصوم وسواء في ذلك بصلال رمضان او شوال او ذي الحجة وفي بصلال القدر اذا كانت
بالسماعة وعلته لم يقبل الشهادة بصلال او بصلال رمضان لانه يتعلق به بصلال القدر
الافطر فانه سائر حقوقه والافطر في هذا في طهارة الرواية وهو لا يقع خلاف لما روي

عن ابن حنبل

عن ابي حنيفة انه لم يثبت بصلال رمضان وجهه انما يتعلق به بصلال القدر وهو المتوسع في جميع الامور
فكان من جهة محقق وفي الحديث لا يقبل في بصلال القدر الشهادة بصلال او بصلال
وامرأتين عدول احراز غير احمد وعيسى في فذمت كافي بصلال القدر بصلال
رمضان فانه هناك يقبل شهادة الواحد رجلا كان او امرأة حرا كان او عبد او حرة
في فذمت والفرق انه في القدر خروج من عبادة بخلاف فيها وصحاحه وقيل
في عبادة ومن شتره لفظ الشهادة في بصلال شوال وفي الحجة قال في الفتاوى بصلال
الاشارة بصلال الشهادة على معقوض وقال بعضهم لا يشترط لانها بمنزلة الحجة التي هي الامان
الواحد انهم لما فيه من المخرج من العبادة وشهادته الاسان التهمة فيها ثم تفرقة
واما اشترط انه غير فقههم من قال بصلال منهم من قال لا يشترط لانها بمنزلة فلهذا
الحجة التي هي الامان ومنهم من بناه على اختلاف في الشهادة على العتق فبصلال حنيفة
بصلال القدر على وعندهما لا يشترط والفقهاء في الشهادة انها لا يشترط كيف
ما كان كذا في الفتح واما في بصلال رمضان فلا يشترط انه غير عدل وقيل
بصلال حنيفة ينبغي ان يشترط وهل يشترط فيها لفظ الشهادة قال الحسن بن ابي
شيبه السلام نعم فان لم يكن بالسماعة وعلته لم يقبل في بصلال القدر الشهادة
خارج المصطفى يقع العلم بجهلهم وقد بينا ذلك في بصلال رمضان ولا بأس
بالصائم بالانكحال ولا يقدر بالانكحال سواء وجد طهر الكحل في حلقه او لا وعن ابن ابي
اور الكحل في حلقه سواء وجد طهره في حلقه او لا وقال مالك ان وجد طهره في حلقه
والادمان عطف على الانكحال الى ما بان من الادمان وان وجد طهره في حلقه
الى سواء وجد طهره الى حلقه او لا اما الانكحال والادمان فكل المفسر
المفسر من منفذ العين ليسل منفذ الى الدماغ وما يوجد منه الدم فيها فتور شرج
وسواء كان الكحل حادا او غير لافطر ذكره في الفتاوى وما يدخل من مدام البدن
من الدم من غير مفسر استدلالا بما عند الثمال وجه من قال بصلال الصوم
بالانكحال ما رواه ابو داود عن محمد بن عبد الرحمن بن هود عن ابيه عن جده
ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالانكحال لمتنوع عند النوم وقال بصلال الضائم
ولما حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم انكح وهو صائم
رواه الدارقطني وعن انس بن مالك قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال اشتكت عيني فاكتمت وانا صائم قال نعم وروى ابو بكر الدارقي في شتره

بصلال القدر بصلال

يحتاج الى الترتيب كالبعد والاف من جوفين منفذا هليفا فاقول الى جوف الارض
الى جوف البطن ولقد ثبت حرمة الرضاع بالنعوط والافطار في الاذن وكذا الجوف
في الحقيقة الا انه لا يثبت بها حرمة الرضاع لان حرمة الرضاع انما يثبت بما يقصد به
التغذية فالعلاج السليم الرضاعة من الحبيبة والحقيقة مما لا يقصد بها التغذية
لانها لا تخلق حالة الضرورة وهو قول ابراهيم النخعي وقال مجاهد والشعبي كبره قال
خرا لا تملك حقيقة نطق الا ان البصيرة اذا مضت بغير امرأة لا يثبت به حرمة الرضاع
الا في رواية شاذة عن محمد لان نبوت حرمة الرضاع بما يحصل به انبات النخاع
الاعظم وذلك انما يكون بالبصيرة الى المعدة من اعلى البدن لا من سفلى فلهذا انتهى كلامه
الواجب وطعن برجح اوردني بسهم فوصل الى جوفه لم يفيد صومه كما لو دخل فيه
في برة وطرفه سائده وان لم يزل الى رزح الرزح او النضل الى فصل السهم
في الجوف فسد صومه وقال بعضهم لا يفيد وهو الصحيح قال صاحب الحنفية انما
لم يفيد صومه لانهم يستقروا في محل الطعام ولهم انما لو من منبتهم طعمه ولو
بجسطهم انشده عن سبب عنه لا يفيد صومه لانه لم يستقر في محل عمله في دفع الجوف
وكبره ان يزوي شيئا به او فقه ولا يفيد به لعدم المصطوف ومقتضى
كبره لذكرك لما فيه من تفرغ الصوم على الف وقال في النهاية هذا الذي ذكره
من كراهة الذوق في صوم فرض انا في التطوع قد باس ان يزوي بلبنة لان
الافطار في صوم التطوع باج العذر لا بالافطار وبغير عذر على رواية الحسن بن علي
حشيشة وهذا انما هو تعريف على الافطار فاذا كان الافطار فيه يجوز للعذر فاولى ان يكون
بذلك كذا قال الخليلي ومن شاي من قال في صوم الفرض انما كبره افطاره
بذمة انا افطاره لا بد له منه بان احتج الى شدة او شئ ما كوله حاتم ان لم يبق
يفيد فيه لا كبره ان يزوي شيئا يعرف جوده او ذواته قال في الاضاح اذا ادخل
اصبعه في برة في حالة الاستنجاء وبالماء او بالنع في الاستنجاء حتى دخل الماء باطنه او
خرج صمده في حالة الاستنجاء ثم رجع الى مكانه افطاره لان حقيقة قبل ان يقدم
وان مضى لكلك لا يفيد الصائم لانه لا يصل الى جوفه من شئ وانما كبره لانه
لا يفيد من التعريف على الف او الاستعمال بما لا يفيد ولا تهم بالافطار لان افطاره
البدن ليس بظن ان ياكل فيتمه وقد قال علي رضي الله عنه انك لا تأكل ولا تسبق الى
القولوب الخاره وان كان عندك اعتذاره وليس كل ما يطبق ان تؤمنه

والكلمة

والكلمة بالمصطفي وقيل الكندر وهو البقان فيس في اي ما لا يفيد افطارا كما في
مخرجنا فاما اذا كان على كالم يمينه بعد فانه يفطره وفي السراج المخرج اذا كان ليس
عليه كما لا يفصل منه شئ انا افطاره اسودف صومه وان كان مائتي لانه يفتنه ولا
كبره العكس للاراء اذا لم يكن صائما لقيام مقام السواك في حقهم لان السواك لا يفيد
استانين وكبره فارجل ولو كانا مغطيين الاس من عذريان يكون حرمه او بائنه
الم وقيل لا يستحب لما فيه من التشبه بالنساء وكذلك كبره للمرأة ان تفسخ بقصها
الطعام اذا كان لها منه بزيان يكون عندنا صغيرة او حائض او طهرام لا يحتاج الى شئ
ولا باس اذا لم يكن لها منه بزيان لولا ان لا تزيان لها ان يفطر او اخاف على ولده
وروي عن ابى يوسف رحمه الله انه كبره ان يشاك بسواك يقول بالي وما فيمن
ادخل الماء في الغم فقل لا يكون هذا الا كثره من ما بالمختصة وقال ابو حنيفة ومحمد لا باس
بالسواك لقائه كبره وعشبا سواء كان السواك اخضر او ابيض او ملبلا او غيره
بمذوق فانه لا كبره لقوله صلى الله عليه وسلم خير جلال الصائم السواك وقال الشافعي
كبره العشي لان فيه ازالة الانزاع المحمود وهو الخوف فتشابهه وهم شبيهه في شئ الله عليه
لما روي في الصائم طبيب عن ابي الحسن السواك فقل لا كبره وان كان له برة المنة
لانما ازعج دة والقانون به الاختلاف بخلاف دم التشبه فانه انما الظاهر يكون
ذلك شابهه الى ما في قوله بركات الصوم فانه من لعبه ورية وهو جرم الله واطفى
لست به فيه قال في النهاية وهم شبيهه في شئ يكون شابهه على حقه يوم الجمعة
لانما انظر لهم ولا باس في براه قال انه لا يجب الله كبره باليوم من القول لا من الظاهر
ومن اجمع جنبنا لا برة وان لم يبق ذلك اليوم على كلك الضميمة اي وان لم يبق ذلك اليوم
كله جنبنا فان صومه صحيح سواء كان عاديا او ماسيا في صوم الفرض او التطوع وفي كل
ذلك خلاف السلف ويجوز على الجواز مطلقا وهو من جنس لانه صلي الله عليه
وسلم كان يبركه الفجر وهو جنب من اهل ثم يفتل ويصوم روي البخاري وفي رواية
كان يصوم جنب من جماع غير احتلام وللتشابه كان يصوم جنب من غير احتلام ثم يصوم
ذلك اليوم وللتشابه ايضا قالته اقم سلمه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنب
منتي فيصوم ويأمر في الصيام قال القرطبي في هذا فانه ان احدهما ان كان يجامع في رمضان
ويؤخر الغسل الى بعد الفجر يباين الجواز والثانية ان ذلك كان من جماع لانه
اقتسام لانه كان لا يمتنع اذا احتلام من شيئا كان وهو صومه وانما الحكم المطبق

على النزال ان قد يقع لانزال غيره رتبة شتى في المسام وكان ابو هريرة رضي الله عنه يفتي بان
من ادرك فجر جنباً فلا صوم له ثم رجع عن فتواه بذلك وروى سلم والنسائي وابن خزيمة
وغيرهم عن عائشة ان رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم يستفتيه ورجل من بني
وراوا بناب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اشد على الصلوة اي صلاة الصبح وانما جنب فاصوم فقال
النبي صلى الله عليه وسلم وانما ركني الصلوة وانما جنب فاصوم فقال ليست مثلكما يا رسول الله
فقد عرفت ذلك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله اني لا ارجو ان اكون كما كنتم
واعلمكم بما اتفقوا على من اجب النكاح والنكاح اذا انقطع ومما لم يملك طلع غيره
انما هو الحائض او من غلبه من غير رمضان كغارة لان فكل ركن في رمضان
اي في النجاسة لانه جنب على الصوم وشبهه جميعاً وفي غير رمضان جنباً على الصوم
لا غير فلا يلزم من ثبوت الحكم في الاخر ثبوته في الاول في الكفارة عتق رقبة
كانت او كفارة ان قدر عليها وان لم يقدر عليها على الرقبة فصيام شهر متتابعين
فان لم يقدر على صيام شهر متتابعين فاطعام ستين مسكينا كل مسكين نصف
صاع من ترواحا من تمر او شعير وكفارة الكفارة الظهار واحدة
اي بما سواه ويجوز طعام الاربعة فيها ثم المعبرة حال الكفارة في جميع الكفارات
وقت الاداء ولا يعتبر وقت الوجوب فان كان وقت الاداء معاً في
الصوم ولو كان وقت الوجوب موسراً وان كان وقت الاداء موسراً لم يكره
الصوم ولو كان وقت الوجوب وقال الشافعي المعبرة وقت الوجوب
والكفارات اربع كفارات الظهار وكفارة الظهار وبما سواه وكفارة القتل
وكفارة اليمين فكفارة والظهار كما ذكره المصنف وكفارة القتل عتق رقبة
والظهار الكفارة فان لم يجد فصيام شهر متتابعين ويجوز فيها الطعام وكفارة
اليمين اذا كان موسراً بخير من ثمانية اشياء عتق رقبة مؤمنة او كفاة او طعام
عشرة مساكين او سوتهم فان عجز عن هذه الثلاثة صام ثمانية ايام متتابعات
في النكاح اي في الحكم الذي في حالة الصوم الكسب فيه قوله صلى الله عليه وسلم
من قاضى فلا قضاء عليه ومن استقضى فغلبه القضاء وفي رواية اذا ذر طلق
فليس عليه قضاء واذا تقبى فغلبه القضاء وروى عنه في النكاح اي في حديث
ابي هريرة انه سئل الله عليه وسلم قال من ذر طلق فليس عليه قضاء ومن استقضى
عدا فغلبه القضاء سبقت الى فيه وغلبه فخرج منه ذكره صاحب المغرب

ومن ذر طلق اي سبقت بغير منه ملاء الفم لم يقبض صومته بالاجماع وكذا اكثر من ملاء
بقوله صلى الله عليه وسلم من قاضى فغلبه القضاء عليه ومن استقضى فغلبه القضاء وان عدا
اي جوفه صومته عند ابي يوسف رجع لم يقبض لانه عاد الى جوفه ما يقبض الرقبة
فيستقض الصوم وعند محمد رجع الله لم يقبض لانه لم يوجد منه الصنع لاني الاخراج ولا
في الاعادة او اذا عاد الى جوفه او شئ منه بعد ما خرج من جوفه فابو يوسف يعقبه ملاء
الفم ومحمد يعقبه الصنع ثم ملاء الفم كما كان يجر وما دونه ليس بخارج لانه يمكن ضبطه
فان عدا عنق هذا فتقيد به نظيره في اربع مسائل احدها اذا كان اقفل من ملاء الفم عاد
او شئ منه قد رجعته لم يقبض لانه عاد الى جوفه فابو يوسف فلا يلزم بخارج لانه
اقفل من ملاء الفم وعند محمد لا يصنع له في الادخال والتأنيث اذا كان ملاء الفم
واعاده او شئ منه قد رجعته لم يقبض لانه عاد الى جوفه فابو يوسف فلا يلزم
وكان خارجاً وكان خارجاً اذا اذ جوفه صومته وعند محمد يقبل وجوب الصنع
وان شئت اذا كان اقفل من ملاء الفم واعاده او شئ منه افطر عنه عند محمد لوجود
الصنع وهو الادخال وعند ابي يوسف لا يقبض لانه لم يجرى واكرهه اذا كان ملاء الفم
واعاده بنفسه او شئ منه مقدار الحقة فصاعداً افطر عند ابي يوسف لوجود
الملاء وعند محمد لا يقبض لعدم الصنع وهو الصحيح لانه لو وجد صورة اللفظ وهو
الاجتماع بعينه ولا يخاف لانه لا يتغير به ولانه كما لا يمكن الاخر من حوجه كذا
يكن الاخر من عوده فغلبه القضاء قال في كلام قول محمد لا يصنع فيها اذا عاد ملاء الفم
ثم عاد بنفسه ان صومته لا يقبض لانه عاد الى جوفه فابو يوسف لا يصنع فيها اذا كان اقفل من ملاء
الفم ثم عاد بنفسه وان قاضى من ملاء الفم لم يقبض صومه بالاتفاق بين
ابي يوسف ومحمد وكذلك ان عاد الى جوفه او يعقبه بعد ما قاضى من ملاء
الفم لا يقبض انما يفطر انما يفطر لعدم الصنع وابي يوسف يقول ما دون ملاء الفم
تقبل لانه خارجاً لانه قد عدا على منبسطه فكان له حاله انما يفطر عوده كما لا يخفى وان
اعاده اي اعاده بنفسه بعد ما قاضى من ملاء الفم لم يقبض صومه في قول ابي
رجح لانه عاد ولم يقبض لانه عاد الى جوفه فابو يوسف لا يصنع فيها اذا كان اقفل من ملاء
منه الصنع فثبت اعاده ولو استقضى عدا ملاء الفم لم يقبض صومه بالاتفاق
وعليه القضاء سواء اعاده بصنعه الى جوفه بعد ذلك او لم يجد وان استقضى
عدا او ملاء الفم لم يقبض صومه عند ابي يوسف رجع لانه لم يقبض طهارته

تتم انقيض صومه وعنه يخرج فسد صومه سواء اعاده بعد ذلك اي بعد استيقاظه عليه
دون ملائمة اولم يعبه لانه وجد منه الصبح وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى انما استيقظ عليه
دون ملائمة ان عاد بغير صومه لم يعبه لعدم سبق الخروج وان اعاده بصومه
فعله في اي قلابي يوسف في قرار واثبات في رواية الفقيه بصومه لانه وجد منه الصبح
في الخارج والاعادة في رواية الفقيه لانه لم يفيض طهرته فلا يفيض صومه
قال الصنع في الصحيح في مسائل الفقيه قول ابو يوسف وهذا كله اذا استيقظ بغير الصبح
فما في الصبح فلا يفيض منه خلافا لابي يوسف قال في السراج الزواج ولو كان متفرقا
في موضع واحد بحيث يجمع ملائمة الفطر واجبة الصبر في لابي يوسف فقال في الفقه
حكم الفطر في حق النكاح وطهرا لا يفيض ما دخل في فيه لانه منتهى ولا حكم الباطل
في حق الباطل وهذا لو اقبل ريقه او ما يخرج من مجبأ لم يفيض وكان القائل
ان لا يفيض في الصوم لانه يخرج من البدن كما اذا خرج من البدن فيجوز
واما انفسه بالجزء من الكحل وهو ما يفيض الوضوء وهو ملائمة الفقه في حجة ان
التي في سلبه عليه ولم يعلق البطلان بالفعل وهو الاستقاء لا بما يفيض الوضوء
واذا استقاء عاد ملائمة فافطر لا كفارة عليه لعدم صورة الفطر وهو لا يتلوا
في العذر اي العذر الموجب لانه فطر بالافطر في رمضان الكمال
فيه قوله نعم الى من كان يترك من غير ان يحلف من الصوم زيادة المرض او على سفر
او ركب سفر فعدة ايام فخلية عدة في فطر فخلية صيام عدة ايام فطره والعدة بمعنى
المعدود اي ايام الصوم اياما معدودة مكانها من ايام اخر سوى ايام مرضه وسفره وان
لا يغير في الصوم والعدل عن الالف واللام لان الالف في فطره صفة ان
تتم في الجمع بالالف واللام كالكبر والكبر والصغر والصغر اي من افطره
في شهر رمضان فخلية الفضا في ايام اخر فذا انفسه ملائمة وامام من المرض اذا
على نفسها او ولدته اي خافت كل واحدة منهما على نفسها او ولدته او ولدته من المرض
الطهر لانهما لا يمتنع من الاستسقاء عن الارضاء لوجوبه عليها بعقد الجارة قال لا فطر
عليها الارضاء فذا امتنع فخر الاب ان يستاجر من صفة اخر وقوله اولدته
صورته في حال طهره واما في الولد فصورته في خوف على الولد رضيع يكون بخاف منه
من هذا الداء وزعم الجاهل من ان الفطر اذا شرب دواء كذا بر الصفة فيحتاج
الطهر الى ان يشرب ذلك منها في رمضان فلهذا ذكرنا في الفتاوى وقسم

انما

انما صاحب المال الذي يبيع المسلم العذر بصفة المرض ليس له ان يرضع ويحلب
والتفت ابو يوسف الفقيه في فطرته فقلت ولا فدية عليها خلافا لما في الفتاوى
فكانت على الولد ان هذا القطر انفع من الماء في الفطر وهو الولد في الفدية
كما في السراج الفقيه ولما ان الفدية تجب في كل واحد من القياس في السراج الفقيه
لانه لا يملك من الصوم والفدية لا يصون ولا في الفطر بسبب الولد ليس في معناه حتى
يخرج به دلالة لان الشيخ الفقيه عاجز بعد الوجوب ولا وجوب على الولد واعلم
ان الحامل التي في بطنها ولد والمرضع ذات لبن ولا يجوز ادخال الماء في حلماتها
كما في حلماتها بل في ذلك من الصفة الثانية لا في دية ولا يفيض من في نحو
ذلك فربما يذهب الخليل بن النسيب كلاب في عامه يعني ان حلماتها
رضاع وفدية بسببه في قول ابن ابي شيخي حاتم او فاضل واذا اراد يحدوث يجوز
ادخال الماء بان يقال لفته الآن او غدا وكذلك المريض وصاحب العلة
اذا خاف زيادة المرض والعذر في المريض في شهر رمضان اذا خاف زيادة المرض
افطر وقضى وقال الشيخ في لا يفيض الا اذا خاف الهلاك واصحابنا يقولون
زيادة المرض وامتداده قد يفيض الى الهلاك فيجب الاقرار عنه والمرضى الذي يبيع
الطهر هو ان يزداد في شدة الصوم او عيناه وجعا او شدة صداعا او بطنه
استطفا وانما يعلم ذلك ما يقوله طبيب عارف مسلم وعن ابي حنيفة اذا
كان يبيع له القدر في عاجل ان يفيض وكذا اذا كان له اوصافها فاعنه البر يجوز
لان الفطر ولو لم يزد من المرض يبيع بصفته من اثره في ان يصاب به عليه
المرض ليجب له الفطر لان خوفه لا يغيره به لانه موهوم وان كانه ضعيف ان
صام صلي قاعدا وان افطر صلي قائما فانه يصوم ويصلي قاعدا لاجتماع العبادتين
انه افطر يوما من رمضان كذا او غدا اصحابنا من اخذوا مولانا من طبع
او خبر او غش في باب او غير ذلك ان كانت افطرت جوف الهلاك فخلية الفضا
دون الكفارة وهذا ان يمتنع من امتثال المولى اذا كان ذلك يجوز ما عن قنانه
الفطر لان حق الله تعالى اعظم من حقه ولو خاف الصائم من اكل شدة العطش
الشد يدان ميكت افطر وقضى ولا كفارة عليه وكذا الذي يذهب به في حال
الشد لعمارة او غير ثا شدة عليه والشتم وخوف الهلاك وافطر لا كفارة عليه
ومن افطر بالعذر كما مرض العسك والسكر والكيف والنقاس وغيره ان قدر على الفضا

يلزمه القضاء ولا يجوز التهام وان مات قبل القدرة لا يلزم القضاء وان قدر على
 قضاء البعض دون البعض يلزمه قضاء ما قدر اي وان صح المرض اقام لم يلزمه القضاء
 بقدر القوة والاقامة وهذا هو الصحيح في جميعها من غير خلاف وهذا هو الصحيح وذكر الطحاوي
 ان فيه خلافا فقال عني الى حنيفة والى يوسف يلزمه الايصاء بجميع ماله وعند
 بقدر الصحة والاقامة قال في التبرج التواضع وقوله هذا وهم وعطاء وليس يصح من المقتصر
 انهم يتفقون في هذه المسئلة وانما الخلاف بينهم في التذرع وهو ان المريض اذا
 قال بعد على ان يصوم شهرا فمات في مرضه قبل ان يصوم منه لا يلزمه شي بالاجماع فان صح
 يوما واحدا لزمه ان يصوم بجميع شهره عنه هما وقال محمد يلزمه بقدر ما صح لان الجواب
 العبد معتبر بالجواب انه لو قصر قضاء رمضان وما فرقا بين التذرع وبين رمضان
 وقالان وجوب الاداء في التذرع مضى الى وقت القوة مضى كالتصريح اذا
 قال على صوم شهر فمات بمرضه ان يصوم بجميعه لان الكل قد وجب في ذمته
 فوجب عليه تعديها بالتحلف وهو لغة اذ اعجز عن تعديها بالكل فاما في رمضان
 فنفس الجواب بوجوب الجنب العذرة بقدر ما يقدر بطهره لوجوب وفادة الوتيرة
 في الاقوال كلها من التمسك وقولنا لزمه قضاء بقدر الصحة والاقامة هذا هو الصحيح
 ولم يصح من قبله انما لو صام من قبله بغيره ثم مات لا يلزمه الايصاء لعدم التقرب
 من قبل اذا قال بعد على صوم رجب فمات وهو مريض لم يلزمه الايصاء لوجوب قضاء
 وقضى بعد لبره وكذا لو كان الموجب امرأة فولدت قبل رجب ولم تنزل فمات
 حتى مضى رجب فماتها القضاء بطل لظهور فان مات قبل دخول رجب ولم ينزل كذلك
 حتى مضى رجب فمات عند ذمته لم يلزمه الايصاء بشي وان صح بعد حتى رجب
 ثم مات لزمه الايصاء بجميع شهره عنه وقال محمد بقدر الصحة لا غير رجل نذر في رجب
 وهو مريض ان يصوم شعبان فدخل شعبان وهو صحيح فمضى منه يوم او يومان لم يصح
 ثم مات بمرضه الايصاء بالقدر بجميع شعبان عنه وما وعند محمد بقدر ما صح صحيح قال
 انه على صوم شهر فمات بعد يوم قبل ان يوفي بجميع شهره لان السبب كماله قد وجب
 وهو لنذر وان مات في جميع هذه الوجوه اي مات وعليه قضاء رمضان وكل
 صوم يجب قضاءه كالنذر وغيره وان اوصى ان يطعم عنه محنت وقتية ويطعم عنه
 اي يطعم عنه ولية من ثلث ماله لكل يوم نصف صاع من تين او صاع من تمر وصاعا
 من شعير وان مات فمغبر وقتية لا يجبر ورثة على الاطعام عنه ان اذ ابرأ عنه وهم

مائل

من اهل الشيع قال في محمديته ولا بد من الايصاء عن ماله مالا لا ينفق في الدنيا لوجوب
 على المولى ان يطعم عنه الصخرة الطعام الذي حتى لو تبرع المولى به من غير ايصاء فانه ينفق وعلى هذا
 لا يلزم الوارث احرارهما عنه الا اذا اوصى ان اذ تبرع الوارث باطعامه وقال الشافعي لا يحتاج
 الى الايصاء في جميع ذلك وهو معتبر بدلون العباد وكفى بقول الله تعالى فلا بد فيها
 من الاختيار وقد كانت في الايصاء دون الوارثة لانها جبرية ثم موتته استبداء ثم بقدر
 من التمسك وفي الاسرار اذا استمكن مال الزكاة او العتق ثم مات لم يؤخذ من تركته
 وكذلك الدون التي تجب ماله اي بغيره كالفقير والحاج والمجترى وصدة الفطر
 الكفارات والنجس وفدية القنوم والنذر وفي النجس ومن افطره رمضان فعذر وجوب
 القضاء ثم مات قبل القضاء ان كانت ماله كانت ماله قبل نوال العذر فليس عليه قضاء ثم مات
 بمرضه وقت وفاته وهو عذرة من ايام اخر وان اوصى ان يطعم عنه تحت وقتية
 وان لم يوص له لم يجب عليه ذلك وان مات بعد نوال العذر واوكل جميع ماله
 لكنه فروا في القضاء حتى مات وجب عليه القضاء في ذمته فان اوصى ان يطعم عنه
 اطعم عنه من ثلث ماله لكل يوم نصف صاع من منقطة وان مات من غير وصية لم يجبر
 ورثة على الاطعام عنه الا اذا تبرعوا وهم من اهل الشيع وان زال عنه العذر وفذر
 على قضاء البعض وان البعض نظرت فان قضى فمات عليه ولم يقصر حتى مات لم يلزمه
 قضاء ما بقي وان لم يصح فيها فمات حتى مات وجب عليه قضاء الكل عنها لان ما قدر
 عليه يصح فيه قضاء اليوم الاول والاوسط والاخر فمات على البعض فكانه قد ركب الكل
 ولم يصح وقال محمد لا يلزمه الا مقدار ما قدر عليه والقضاء حكمه حكم القنوم على اختيار
 التاجر بين وكل صلاة بائنا مائة بصدقة بصوم يوم هو الصحيح اخر من قال محمد بن فقال
 اولاً بان يطعم عنه صلوات كل يوم نصف صاع على قبائل القنوم ثم من قال كل صلاة
 فرض على حده بمنزلة صوم يوم وهو الصحيح والوتر صلاة على اصله فيمنعه وعندنا هو
 مثل ان نزلت في الايصاء ولا يصوم عنه المولى لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم
 احد عن ولا يصلي احد عن احد وفي القنوم صلوات الرجل عن غيره صلوات واوصى ان
 يطعم عنه صلوات جازت الوتيرة من ثلث ماله ولو اعطوا فقيرا واحدا جلة ذلك
 جاز غلظت كفارة البدين ولو اعطوا عن صلوات سنة اشيا فقيرا او مائة فقيرا
 آخر قال ابو بكر الاسكاف يجوز ذلك كله واختار الفقيه ابو الليث انه يجوز
 اربع صلوات دون ثلث لانه فرق ولا يجوز ان يعطى كل من ثلث من ثلث

انما لا بد من الايصاء
 والتمسك بالكل

انما لا بد من الايصاء
 والتمسك بالكل

مشيخنا على الفرق بينهما فقالوا لا يقع من الكافرنية صوم التطوع بعد ما قبل الزوال لانه
 ما كان له ان يعاود تطوعا فيوقف مسكه على ان يصير كسوما بالنية قبل الزوال واذا
 نوى الكافر في غير رمضان ثم قدم المعسر قبل الزوال فنوى الصوم اجراه لان الشكر لا يوجب
 اية الوجوب ولا صحة الشكر وان كان في رمضان فعليه ان يصوم لمزوال الحرق
 في وقت النية الاثرية لو كان مقيما في اول الشهر ثم نوى لا يباح له القطر ترجيحاً الى
 الاقامة فهذا اولى وان اراد الصوم في يوم من رمضان ثم نوى قبل الزوال فعليه
 ان يكون صائماً ولا يقف عليه وكذا اذا نوى قبل الزوال فزاد الصوم لا يكون صائماً كما كان
 اذا نوى صام بنوى التطوع ولو بلغ القنطرة بعد طوع الحرة ان كان قبل الزوال او الكحل
 ونوى الصوم عن رمضان او تطوعا يكون تطوعا ولا يكون عن رمضان ولا يبرئه قضاء
 ذلك اليوم لانه لم يبرك فيه وقت السبب والنسب لصيام كل يوم تطوعا
 وحال التطوع هو ليس من اهل التكليف وهذا عندهما وعن علي بن يوسف اذا
 نوى الصوم في رمضان وان افطر وجب عليه القضاء وان بلغ بعد الزوال او الكحل
 لم يجب عليه القضاء والاجماع وقوله في البقي في ابلغ والكافر اذا سلم مسكه
 بقية يومها اذا كان بعد الزوال او قبل الزوال بعد الاكل فلا مسكه لا يغير اذا
 كان قبل الزوال والاكل في البقي او نوى التطوع كان تطوعا على الصبي والكافر اذا
 نوى لم يكن تطوعا لان البقي من اهل العبادات فقول مسكه لم يغيرها اذا كان بعد الزوال
 او بعد الاكل واما قبلها فيكون الامسك تحفه صائماً بالكافر واما الصبي فنوى هذا الزوال
 حكم البقي او ابلغ والكافر اذا سلم واما المسك فزاد قدم وقام واما الصبي او النصف
 اذا طهرت في نصف النهار مسكاً بقية يومها اذا قدم المسك فزاد الزوال او قبل
 بعد الاكل اما اذا كان قبل الزوال والاكل فعليه الصوم فان افطر بعد الزوال
 لم يبرئه الكفار للشبهة واما الصبي او طهرت قبل الزوال والاكل ونوى
 صوما لا تطوعا ولا فرضا لوجود المنان في قول النهار والصوم لا يبرئ من معنى
 المصنف اذا اقام في نهار رمضان يعني بعد الاكل سواء قدم قبل الزوال
 او بعده وقوله مسكه هو على طريق الاجاب او على طريق الاستجاب قبل
 الاجاب وتجه بعضهم وقال ان نوى لا يجب الامسك وعلى هذا الخلاف
 كل من صام لزمه الصوم ولم يكن كذلك في اول اليوم وكذلك هذا حكم المجنونة اذا
 افارق والمريض اذا ابرأ في نهار رمضان مسكاً بقية يومها و يصوم ما كان بعده

وبقيضان

وبقيضان ذلك اليوم وما مضى من الشهر كما ذكره المصنف وسياق فيقال ان الكافر
 انما يمسك ولو نوى ان يصوم في النصف او الكافر في صوم ذلك اليوم الذي طهرت فيه
 الصبي والنصف او اليوم الذي سلم فيه الكافر لا يجوز عن الفرض اي نوى رمضان ولا التطوع
 لانه لو نوى ذلك اليوم الذي مسك فيه عن التطوع لا يقع عن التطوع والصبي فيجب
 الاكل في يومه وان بلغ مجنونا او ابرأ من الفرض اي من فرض رمضان لا يجوز لانها لا
 باهل للصوم الفرض وفي التطوع اذا نواه يجوز والمرضى والمجنون العارض وهو ان يبرك
 به فيصام ثم يبرك والمك فزادوا واعين الفرض اخرتهم لانهم اهل للصوم وكذلك
 عن التطوع اي يقع عن التطوع او ان يبرك وفي طاهر الرواية لا فرق بين المجنون الكلي
 والعارضي ومن جن رمضان كله لم يقضه خلاف ذلك وسياق وان افارق المجنونة
 في نفس شهر رمضان فمضى منه خلافا لروايات في كافيها لم يجب عليه الا اذا
 اي او اذا ذلك البعض من شهره وجده في المجنون لانهم اهل التكليف والقضاء ومن
 عليه قضاء المستوعب في استعلاء الكحل وانه بعضه فيسقط البعض بقدره اعتبارا
 للبعض بالكل وقيل على الصبي وهذا لان الصبي من حاله فانه ناقص العقل في
 بعض احواله والمجنون بعد العقل ونحو اجازة انما الصبي عن الكفار دون
 المجنون فاذا كان الصبي في بعض الشهر منع وجوب القضاء فاما المجنون اكله ولو
 تيسر ولا فرق بين المجنون الكلي والعارضي في طاهر الرواية وعن محمد بن فزوق بينهما
 فقال انه اذا بلغ مجنون الحق بالعصا فاعدهم خطاب فزاد قضا ما مضى من شهره
 الصبي اذا بلغ في بعض الشهر لانه قضا ما مضى وهذا في بعض النسخ من منهم ابو
 عبد الله بن جابر والامام القصار قال المجنون العارضي اذا ادرك صامه شيئا من
 الشهر اقام من اوله او من اخره او من وسطه لزمه قضاء جميع الشهر نحو ان يكون في نيف
 في النصف الثاني منها رمضان ثم جن ولم يقع الا بعد مضي الشهر فله قضاء جميع
 الشهر الا اليوم الاول اذا غرم فيه على الصوم قبل جنونه ولم يقط فيه وكذا اذا جن قبل
 رمضان ثم افارق في آخر الشهر من آخر يوم منه قبل غروب الشمس وكذا اذا جن
 في طريق الشهر غير افارق في وسطه يوما واحدا فانه يبرئه قضا جميع الشهر وقال بعض
 مشايخنا المجنون العارضي والثاني سوا يبرئه قضا ما مضى وان كان البلوغ اي موقوف
 والاسلام اي اسلام الكافر والطهر اي طهره المصنف والف في الاقامة اي اقامه المجنون
 الكافر والعارضي والاقامة اي اقامته انما في الصحة اي صحة المريض قبل الحجر اي قبل

بجميعه لان الكل قد وجب في ذمة فوجب عليه تعديها بالغا فوجب له ان يقدر ما يقدر عليه
بالكل فاما في رمضان فيفسد الوجوب بوجوبه الى حين القدرة فيقدر ما يقدر عليه
الوجوب وقد بين الفرق بينهما صاحب المحل فيقال الفرقان ان النذر سبب
فيتمتع الوجوب في حق الخلف وفي هذه المسئلة السبب ادراك القدرة فيقدر عليه
ما ادركه وخرق قول صاحب المحل ان النذر هو السبب في وجوب الاداء
الا ان المراد من ذلك انه يجب في التزامه او الصوم حتى يبرأ من ذمته فيقدر عليه
كالجدة والنظر والضياع او ان النذر في صوم شهر ثم مات بعد يوم لزمه قضاء جميع الشهر
فيذكره لا يصح به وفيه منسأ به السبب الموجب للاداء هو ادراك
قدرة من ايام خرقه لزمه القضاء لا بقدر ما ادركه ولو جاز رمضان كله
فما مضى عليه خلا فاما ذلك هو معتبره بالغا فوجب له ان يقدر ما يقدر عليه
رفع القلم عن ثلاثة عن البعض حتى يجتهد وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى يفيق
ومن كان مرفوع القلم عنه لا يتوجه الخطاب اليه باو الصوم والقضاء
يتبني عليه ولان المجنون يزول عقله فلا يتحقق معه شهر وهو السبب الموجب
للقصوم بخلاف الاغا فانه يجره عن استعمال عقله ولا يبرأ به فلهذا جعل شأبه
لشهره كما هو كثر السبيل بتمتة الزكاة اقيامه ملكه وان عجز عن اثبات يده
عليه بخلاف من ملكه ما له ولو اعني عليه شهر رمضان كله فلهذا القضا
لانه نوع من الضعيف الفقير ولا يبرأ من الجحيم فيصير عذرا في التاخير لاني الاستسقاء
وعن الحسن البصري لا قضاء عليه لان سبب الوجوب شهره وهو شهر رمضان
لم يتحقق في حقه لزمه الاغا ولو اعني عليه ليلة من شهر رمضان او في يومه
او اعني عليه في يوم من شهر رمضان ونوب ذلك اليوم اخراجه من اعني عليه في شهر
رمضان لم يقض الصوم لزمه حدث من الاغا ووجوب الصوم فيه وهو الامساك
المقرون بالنية او الفطو ووجوبه منه ونقص ما بعده لانعدام النية وان اعني عليه اول
ليلة منه فضاها كله غير يومه تلك الليلة وقال مالك لا يقضي بعدة لان الصوم
رمضان عنده ثباته بنية واحدة بمنزلة الامساك وعندنا لا بد من النية لكل
يوم لانهما عبادات متفرقة لان الصوم كل يوم عبادة على حدة لا انهما عباد
البعض لا يمنع حجة ما بقي وان عرفت الالنية في بعض الايام لا يمنع نفرا الالهية بها
بقي فكانت بمنزلة صلوات مختلفة فبسته على كل واحد منها نية على حدة

ولانه مختار

ولانه مختار من كل يومين فليس من هذا الزماد العبادة بخلاف الامساك ولو نذر
صوم شهر بعينه بان قال نذرت ان اصوم رجلا هذا العام لزمه ان يصومه وان فطر
يومه منه لزمه فضاها ذلك اليوم خاصة ولا يبرأه فضاها الشهر كله وعليه كفارة اليقين اذا
اراد يثبتها اي ان نوبه يثبتها عليه كفارة يمين يعني اذا افطره فواجب عليه حنيفة وفطره لغيره
صلى الله عليه وسلم النذر يمين وقال ابو يوسف ربه لا يجتمع القضاء والكفارة
لان النذر حنيفة واليمين حجاز حتى لا يتوقف النذر على النية ويتوقف اليمين عليها
فلا يتوقف ولان حكم النذر كما لفت بحكم اليمين فلا يجتمعان في كلام واحد كقوله لا امرنة
است على حرام ان نوبه يطلق كان طلاقا وان نوى باليمين كان ميثما ولا يجتمعان
وان نواها ومن ههنا ان النذر الواحد يجوز ان يحل على النذر واليمين فلا ينافي بين
جهة النذر واليمين لانهما يقتضيان الوجوب فجاز ان يكون الشيء واجبا لعينه
وواجبا لغيره ولو اوجب نذرا متتابعين بان قال نذرت ان اصوم شهر متتابعين
فما لم يأت يوما متتابعين فافطر يوما استقبل اي قال فطر يوما منها استقبل صوم يومين
يوما لانه اخر من الوصف قال في التلخيص النذر وكذا كانت المرأة حتى
نذرت شهر ولدت التتابع في نذرت في مدة الشهر ووجوبه من كان طهره شهر او اكثر
في العادة فانما الصوم في اول طهره حتى يفي عليه شهره حنيفة وان حاصمت في
وسطه او اخره بحيث لا يبقى من حنيفة ثلثون يوما فحاصمت بزمها الاستقبال او
حاصمت في شهر الصوم وان كان طهره اقل من شهره يقضي ايامه حتى تنقضي قال في العدة
او قال نذرت ان اصوم شهر الزم صوم شهره كامل وان قال نذرت ان اصوم شهره قال نذرت
عليه بقية الشهر الذي هو منه وان نوبه شهره فلو نوى ان يني وفيه المصنف بقوله غير
يمين اخره انما اذا نذر شهره بعينه متتابعين فافطر يوما لا يستقبل ونقص في ذلك الصوم منه
حتى لا يقع كله في غير الوقت وقد تقدم وان حاصمت المرأة في صوم شهرين
لم يمنع التتابع وصومها ويقضي ايام حنيفة ان كان طهره اقل من شهرين في العادة
انما اذا كان طهره ما شهرين او اكثر في العادة فانما يصوم في اول طهره حتى يفي عليه
شهره ان لم يفيض فيها كما تقدم وانما في صوم كفارة اليمين ثلثة ايام اذا حاصمت
فيها فانما يستقبل وروى عن محمد انها لو حاصمت شهر ثم حاصمت في صوم شهرين متتابعين
ثم ايسر من الحنيفة استقبلت صوم شهرين متتابعين لانها حاصرت فاذرة على
صوم شهرين وروى عن ابى يوسف انها لو حاصمت في الشهر الثاني نيت ولا يبرأها

ان تتقبل صوم شهرين ولو نذر صوم سنة متتابعة فافطر يومه ثم افطر ولما لم يشتر
 لم يتقبل اي يوم على صوم سنة متتابعة فافطر يومه ثم افطر ولما لم يشتر
 ويحظر الايام المتكررة صومها ويقتضيها متصلة وان صامها اجزأت عنه نذر صومها
 نوى التسليم لان التسليم لا يخلو عن هذه الايام ولو اراد ان يدخل في صوم شهرين
 الا فانه كره لان يفطر وان كان يرضى ان يعلم انه لا يتحقق له دخول الشهر حتى تغيب
 الشمس فلما بان ان يفطر وكرهه بوجوه رجح المصنف في المصنفه والاستسقاء في الغيرة
 النوى وصوبها على الرأس والفتل والتلف في الثوب وعند
 كبره قال في التراج الوفاج كبره للفتل ثم التفتش بهاء والاستسقاء فيه وعند
 الرأس والفتل الثوب بميل كذا عن ابي حنيفة لما فيه من اطهار النجس بالصوم
 وعن ابي يوسف لا بأس بذلك وكذا كبره له المصنفه لغيره وضوءه وكبره له لما فيه
 في الاستسقاء والمباينة في المصنفه والاستسقاء لانه نجس منه وصول الماء الى
 النجس او نجس ولا كبره العضد والجمجمة للصائم الا اذا كان يقصده عن الصوم
 فيجزيه كبره قال النبي صلى الله عليه وسلم نذرت ان يفطرن الصائم التي والجمجمة
 والاشلام وقال الامام احمد وسحق وابو ثور يفطر الحاجم والمحجم ووجبوا عليها
 القضاء واستدلوا بالحديث الصحيح انهم افطروا الحاجم والمحجم قال النجاشي
 تعرضوا لافطارهما الحاجم فانه لا بأس بوصول الدم الى جوفه عند المقص والمحجم
 فانه لا بأس بضعف كونه برفج الدم فيول امره الى الفطر وقيل معنى افطر افطرا
 مكرهه وهو نجاسة فصار كانهما غير متباعد بالعبادة وفتح ان الشئ صلى الله عليه
 وسلم المحجم وهو محرم وحجم وهو صائم رواه البخاري وغيره قال ابن عبد البر وغيره
 فيه وليس على ان حديث افطر الحاجم والمحجم منسوخ وقال ابن حزمه جازمهم
 بوجوه فزعهم انه صلى الله عليه وسلم قال افطر الحاجم والمحجم لانها كانتا باعنا بان
 قال فاذا قيل كبره لغيته يفطر الصائم قال لا وروى الدارقطني من حديث ابن
 اول كبره سجدة للصائم ابن جعفر بن ابي طالب انهم وبوصايم فمر به رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال افطران ثم رفض النبي صلى الله عليه وسلم بعد في الجحامة
 للصائم ومن شرع في الصوم على طن انه عليه ثم جين انه ليس عليه قال اول ان
 بعضي فيه وان افطر لا قضاء عليه وكذلك في الحكم في الصلاة او استبرأ في
 صلاة او صوم على طن انه عليه ولم يكن عليه نهي فقطعه لم يجب قضاؤه عندنا ولا

زفحيب قضاؤه لان الموجد لغيره شرع عبادة لا يستحقها سببا لا تحق التواب
 ومساكنها عن البطان لوجب بالنفس والاصون الا بالانعام فيكون واجبا وقيل العبادة
 الواجبة للانعام موجب للنفاء واعبار بالشرع في التطوع ولما لم يوجد الا انعام
 صرحوا بولادته اما انفسهم فيها لنذر ولم يوجد واما الدلالة في الشرع لا على استسقاء لوجب
 اذا الفطر غير معتقد وجوب مساندة العمل على البطان ان لا يشترط فيه الا نذر بما لم يلزمهم
 صرحوا بولادته منتفيا بالنقل لانه في المفسر المراءاة اذا كانت على حرة في اول النهار
 ثم حاضرت لم يجب عليها التشبه بالقاصين المراءاة اذا حاضرت في اناء النهار
 افطرت وقضت وكذلك اذا انقضت نجاسة الصلاة فانما لا يجب عليها
 قضاؤه لانها تخرج في ذلك لان في قضاها خمسين صلاة في كل عشرين يوما حرجا بينها
 وليس في قضاها عشرين ايام في احد عشر شهرا حرجا كبره وقوله افطرت اي دخلت في حرج
 افطرت سواء كانت او لم تكن وكل من كل النجس سواء جازم قيس سئل سئل او جازم او لم
 والمرضى بالكل جهره رابطة واحدة واجمعوا على ان لا يجب التشبه على النجس والنفث المرفوض
 والنفث نجاسة ما اذا ظهرت النجاسة على النجس في اناء النهار فانما كبره وقضته
 يومها وهما الاسك على طرفة العياب والالتجاء الصحيح على العياب وقد
 تقدم الكلام عليه وكبره الصوم في العيين يوم الفطر ويوم النحر واما يوم النحرين فهو
 الحاد عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذر الحجة والكرامة للنجس ولو صامها
 اي يذره الايام المنبهة كان صامها مفسدا ثم انما ولو نذر صوم هذه الايام تحت المنبهة
 نذره والنفث ان يفطر ويقضي ولو صام حرج عن عبادة النذر فلا نذر او نذر
 صوم هذه الايام فصح نذره عنه نافي في ظاهر الرواية وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة
 انه لا يصح نذره وبه قال زفر والنفث في التوفيق من ذلك انه اذا عين النذر
 يوم النحر لا يصح نذر رابطة الى يوسف على هذا وان قال على صوم غدا فلا نذر بعد يوم النحر
 يلزم صومه وعليه يحمل ظاهر الرواية وجه قول زفر والنفث في ان صومها معصية ولا نذر
 في معصيته لقوله عليه السلام لا نذر في معصية وامنه عند التحقيق عند زفر فلم يفتقره
 ولان النبي صلى الله عليه وسلم هو مركز اجابة الدعوة والنهي اذا كان مثنى في غير المعنى عنه
 لم يمسبه فسادا وكبره بجاوذة المعنى عنه وطهرا فلما يفطر نذر من المعصية نجاسة
 ثم يقضي استسقاء لوجب في نذره بالذرة ولان الصوم في صوم وصغره عبادة وانما
 كرهه المفسر الذي ذكرنا فاذا افطره وقضى عوصه حرج عن المعصية ثم اذا نذر يوم النحر

بطلان الصوم
 في النجس

ويقتضي غيره فان صامه يخرج عن العدة لانه اتوا به كما التزمه ولو استمر في الصوم فيه لانه لم
يكن فيه شبهة ثم انفسه لا قضاء عليه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف
رحمه الله عليه القضاء قال ابو يوسف اذا شرب من شربة من ماء في يوم من ايام الصوم ثم انفسه
قضاءه لان الشربة مع مزقه كالمزق ولو نذر بمره القضاء بالثبوت وكذا اذا نذر
في يوم من ايام الصوم في الاوقات المكرهة ثم انفسه ما حيت بمره القضاء اتفاقا
في كلام الرواية وقال ابو حنيفة ومحمد لا يجب عليه القضاء لان نفس الشربة غير مزقة
لذاته بل لانه يتعقد به طاعة متضمنة عن البطلان بالاتفاق فان وافق ما هو واجب
الاتمام وجب القضاء والقصور منها حرام للمعنى فلم يتعقد ما شرب فيه طاعة متضمنة فلم يجب
الاتمام وما لا يجب اتمامه لا يجب قضاؤه بالثبوت واجماعا فيكون الصوم الوصال وهو
ان لا يقطر صوم الوصال كرهه وهو على وجهين احدهما صيام الدهر والثاني ان يحرم
اياما لا يقطر فيمن يسا ولا يشار او كلاهما معني عنه قال صني الله عليه وسلم ان الله لم
يكتب الصيام بالنيل فمن صام فقد نفعني ولا اجر له رواه الترمذي وروى احمد والطبراني
وسفي بن منصور وعبد بن حميد وابن ابي خاتم في تفسيرهما ما يثبت في الصوم الى سبيل امة
يشير بن الحنفية قالت اردت ان الصوم يومين موافقة لثقتي في شربة وقال ابن
المنجي صني الله عليه وسلم نهي عن نذر او قال يفعل ذلك انفسا ويرى صوموا كما امركم
نفي الى اتموا الصيام الى النيل فاذا كان النيل فافطروا وقال صني الله عليه وسلم لا
صيام بعد النيل اي بعد دخول النيل ونهي النبي صني الله عليه وسلم اصحابه عن الوصال
رواه محمد بن ابي القاسم وغيره وقال صني الله عليه وسلم لا تصلوا قالوا انك تقول صل
فقال صل كما حرككم وفي حديث ابن مسعود لسبب كعب بن مالك وفي حديث آخر
واكبر من اني اطعموا حتى اكون ابست اطعموا وفي رواية ان ابي بصير في سبيل النبي
وقولكم من سبيل النبي او من سبيل النبي وفيه دليل على ان الوصال من خصاياه
صني الله عليه وسلم وعلى ان غيره ممن منه الاما وقع فيه انه جبر من النبي صني الله
عليه وسلم بالاذن فيه الى السحر واختلفوا في المنع من ذلك فقبل على سبيلهم
وقبل على سبيل الشربة وقبل على من شرب عليه وساج لمن لم يشرب عليه وقد ورد
ان النبي صني الله عليه وسلم كان يوم من سبيل السحر واختلف في معنى قوله
يطعني ربي ويسقيني فقبل هو على حقيقة وان صلي الله عليه وسلم كان يولي بطعام
ونشر ب من عند الله كرامة له في ليالي صيائه وقبل هو محمول على ان اكله ونشر به في كل

الحالة كحال النائم الذي يحصل الشبع بالاكل والشرب ويستمر كذلك في سبيل حفظه ولا
يطلق ذلك صومه ولا يقطع وساله ولا يقضى اجره ومما لا يمكن ان يكون ذلك على حالة
استغناء صني الله عليه وسلم فجاوبه انه انفسه حتى لا يوترق فيه شبهة من اكل
الشربة وقال ابو يوسف قوله يطعني ربي ويسقيني مجاز عن انظر الطعام والشرب وهو
القوة فكانه قال يطعني قوة الاكل والشرب ويقض غاي السبيل من الطعام والشرب
ويقصر على النوع الطاهر من غير ضعف في القوة ولا كمال في الحسن والمعنى ان الله
نعم اني يخلق فيه من الشبع والنذر ما يغني عن الطعام والشرب فلا يجب فيه جوع ولا
عطش والفرق بينه وبين الاول انه على الاول يعطى القوة من غير شبع ولا رزق
مع الجوع والظلمة وعلى الثاني يعطى القوة مع الشبع والرزق ويحتمل ان يكون المراد بقوله
يطعني ويسقيني اي يغني عن الشرب والتفكر في عظمته والتفكر في عظمته بدنه والتفكر في عظمته
وتره العين بحبسه والاكسوف في مناجاته والاقبال عليه عن الطعام والشرب
والى هذا يرجع ابن القيم وقال قد يكون هذا اذا اعطى من غدا والجب ومن له
ادنى ذوق يعلم استغناء الجسم عن الطعام والشراب والروح لا عن كثير من الغدا والجب ما لا
يغني عن الصوم الصمت وهو ان لا يتكلم وقسمه بعضهم ثلثا لا مسك عن الطعام والشراب
قال القندوبير وكبره له الصمت يعني صمتا لا يفترقه عبادة كما كانت يفعل الامم المتقدمة
لانه ليس بقرينة في شربة غدا الصمت عن طعامي لثقتي فمن اعظم العبادات قال
في النهاية معنى الصمت ان تذر بالان لا يتكلم اصلا كما في شربة من ثلثا كما قال النجاشي
فقدولى ان نذرت لرجل صوما اي صمتا ومنه كفاه ان يصمت ولا يتكلم اصلا
غير نذر وقبل ان يصمت ولا يسبح وقبل معنى نذرت لرجل صوما اي التزمته صوما
واسكاه عن الكلام وكان هو صوم فيه الصمت وقد نهي رسول الله صني الله عليه وسلم
عن صوم الصمت لانه نسخ في امته يسيرة عليهم فكان في شربة من ثلثا او صاموا
اسكوا عن الاكل والشرب والكلام وقد ورد عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال نهي
عن صوم الوصال وصوم الصمت قال ابن كزبان زائدة قلت لابي حنيفة وما صوم
الصمت قال ان تقوم ولا تتكلم احدا في الصوم كذا في النهاية والاباس يصوم يوم كجدة والاباس
انه يجوز ذكره الطاهر في كتابه وقال ابو يوسف كبره الا ان يصوم يوما قبله او بعده
لا بأس بصوم يوم كجدة وعده وهو الذي لم يفسد لانه يوم فاضل وعن ابي يوسف
كبره ان ان يصوم قبله يوما وبعده يوما وجه قوله ما رواه ابو هريرة عن النبي

تخطى
مقصود
الجمعة

صلى الله عليه وسلم لم يمتصوا ليلة الجمعة بقبام من بين الدنيا ولا يمتصوا يوم الجمعة بقبام من بين
الآيام الا ان يكون في يوم يومه حكم رواه مسلم والشافعي وعنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصومون
عليه وسلم يقول لا يصومون احكم يوم الجمعة الا ان يصوموا يوما قبله او يوما بعده رواه البخاري ومسلم
له وسلم والترمذي والشافعي وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه وفي رواية لابن خزيمة ان
يوم الجمعة يوم عيد فدا يخلو يومه عبدكم يوم صباكم الا ان تصوموا ليلة او بعده وعن ام
المؤمنين جبرية بنت محمد ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوم الجمعة وصلى
صلاة فقال اصمت امس قالت لا قال تريد ان تصومي غدا قالت لا قال فاطلعي
رواه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه وفي رواية لابن خزيمة ان
بالبيت انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صيامه بجمعة قال نعم ورب هذا البيت رواه
البخاري ومسلم والشافعي وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه وفي رواية لابن خزيمة ان
والعبد لا يصام واستشكل ذلك مع الاذن بصيامه مع غيره وجيب بان شئنا
بالعبد لا يصوم سنة مع غيره في كل جمعة نأمنها لئلا يفتن عن العبادة وضعف ثبوت
من المذكور مع صوم غيره مع ما فيها خوف الباطل في تفتنه فيفتن به كما افتتنت
الهيود بالنسبة وهو منقضى بثبوت تفتنه بغير القيام والقبام في اليوم والقبام
النسبة بالقيام فلو كان المذخور في الغنم لصومه لانه لا يصومونه راى بها خوف اعتقاد
وجوبه وهو منقضى بطوم الاثنين والخميس حاشا لها خشية ان يفرض عليهم شي
صلى الله عليه وسلم من ثبوتهم لئلا يفتن بغيره مع غيره واقول الا قول اوله
بالقبام او بها ورواه غيره كما حدثننا احمد بن حنبل ورواه غيره يوم الجمعة يوم عيد
فدا يخلو يومه عبدكم يوم صباكم الا ان تصوموا ليلة او بعده والشافعي ورواه ابن ابي
شيبه بسند حسن عن علي قال من كان منك من تطلوعها من الشجر فليصم يوم الخميس ولا
يصم يوم الجمعة لانه يوم طهر ومن رآه يصلي وصلى بنا لانه لا يصم به حديث
ابن مسعود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلثة ايام وقيل
كان يخط يوم الجمعة رواه الترمذي وعنه عن ابن خزيمة رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من صام يوم الجمعة كتب الله له عشرة ايام عدا من ايام الاخرة
لا يشك كل من ايام الله تعالى رواه البيهقي عن رجل من جنسهم عن ابي هريرة وعن رجل
من اصحابه عن ابي هريرة ايضا ولم يسم ابا هريرة وكبره صوم النبي وزواله جان لانه
شبهة لمجوس فدا اذا نعت بالقبام ولا يكره اذا وافق صوما كان للصوم وفي الروايات

صوم يوم الجمعة

صوم يوم النحر ويخرجون من غير كراهة ويصلون فيه صوم يوم السبت والاحد قال بعضهم انما كبر ما اذا
مقصود به نعت يومين لان اليومين يفتنون السبت والنسبة يفتنون الاحد ويوم
غزة لانه لا يصوم في السفر ولا اذا كان بقدر عليه وكبره صوم يوم غزاة لانه يوم غزاة
افعال الحج وكما يعجز عن الفريضة من التطوعات كبره وكبره القيام في السفر الفريضة
والنفل من غير ترك بتركه لولا صلى الله عليه وسلم ليس من البر القيام في السفر ولا
في صوم سنة ايام من شوال فمنهم من قال لا يصوم في كل يوم من رجب ايام
من العمل الفقه يصومها وعن ابي يوسف ربح كره ذلك متابعيا ولم يكرهه متفرقا وذكر
في الفتاوى وكى كراهيتها متتابعة ومتفرقا وجوز من قال بكراهيتها انها شبهة الزيادة في مدة
الصوم وكراهيتها كراهية التقديس ووجوب من قال بالتفريق وهو ابو يوسف
ومن تابعه انه انما كره ذلك لاجل التمسك بحق الفريضة ليس منها فافرق ذلك
ابن من هذا وجوز من قال بالجلالة انه قد وجد الفرق بينهما وبين رمضان بغير يوم العيد
ويستحب صوم يومين من كل شهر من كل سنة والشافعي والحنابلة والحنابلة والشافعي
لان ايامها يومين من كل شهر من كل سنة والشافعي والحنابلة والحنابلة والشافعي
واقبل المصنف الباقية قال في التلخيص كره في كل شهر من كل سنة والشافعي والحنابلة
من فعل الطاعات ما يمكنه من جميع القرب واجتهد في الله تعالى اذ هو وان قل
ومن فعل الاعمال الصالحة لغير الله تعالى اذ هو وان قل
فيعمل الابن من هذا الملق فان قدر في كل اسبوع ان يصوم يوما ويفطر يوما
فليصم وهو صوم داود عليه السلام وهو افضل الصيام وما زاد عليه فهو منتهى ثلثه لانه
شبهه صيام الدهر وصيام الدهر مكره فان لم يقدر على هذا صيام الاثنين والخميس في كل
اسبوع من ايامه في كل اسبوع حتى لا ياتي الا بغيره عن صوم ويستحب ايضا صوم يوم
الاحد والجمعة والنسبة من كل شهر حرام وفي الحديث من صام من شهر حرام
وجمعة وسبب كتاب الفداء عبادة سبحانه عام والاشهر حرام اربعة الفعدة
وذا الحجة والحج واجب ثمانية ايام وواحد فرد ويستحب ايضا صوم ستة ايام
من اول الفريضة وستة من اول المحرم وفي الحديث صوم يوم من عشرة فريضة بعد
صيام سنة وقيام ليلة فيها بعدل قيام ليلة القدر وقال عليه السلام صيام يوم من شهر
حرام افضل من صوم ثمانين يوما من غيره وصوم يوم من رمضان افضل من صوم ثمانين
يوما من شهر حرام واستنوا صوم شعبان وافضل الايام الحرام فريضة لان فيه يوم الحج

صوم ايام البيض

صوم ايام البيض

والايات المعلومات والمحدودات ثم ذوات القعدة لانه من اشهر الحج والمحموم ورجب
 ليس من اشهر الحج وغاية الاطراف الصوم خير كله فليات كل احدهما باستطاع ولا يفرق
 بنفس فان الله تعالى غني لا يكلف نفسه الا وسعها وقدر ويران النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم كان كثر القيام وما صام شهرا كاملا الا رمضان انتهى كل ما لم يستخرج التوابع
 ولو طلع الفجر وهو موات ففزع مع الطلوع او كان يشترى سبعا فمقطعه او الفجر
 اللقمة ففزع تام يعني لو جامع قبل طلوع الفجر فطلعت نزع من سبعة مقارن للطلوع
 لم يغيب صومه او كان يشترى سبعا قبل طلوع الفجر فطلعت نزع من سبعة مقارن للطلوع
 مقارنا للطلوع لم يغيب صومه وكذلك لو كان ياكل قبل الطلوع فطلعت الفجر يعني
 اللقمة من فيه مقارنا للطلوع ففزع تام ويصح فيه خلافا لفرق وان لم ياكل قبل
 بعد الطلوع سبعة مع العلم بعلية القضاء بطلان صلاته وحصل كسب الكفارة قبل
 لا يجب ولو لم يستأجره او قبلها فظن ان ذلك ان المستأجر والتقبل لغيره
 فافطر بعد ذلك مستورا فغلبه القضاء والكفارة الا ان اول حديثه في ان الغلبة
 لفطر او استغنى فيها ففاته بف الصوم وان احطاه الفقهاء ان لا يصل
 اي ولو احطاه الفقهاء او كان حديثا لا يجب الكفارة بدلا جوابا او انما
 ولو وجب شرب فظن ان ذلك لفطر او استغنى فيها فافطر اي فاكل او شرب
 مستورا فغلبه القضاء والكفارة لان هذا حال يجوز ان يتناول فيه ولم يعتبره سواء
 استغنى فيها ففاته بالف وبعدهن الشارب او لم يستغنى احد الان بانه
 لا يجوز ان يتناول فيه وروى الحسن عن ابي حنيفة فبين فطر قبل الزوال ثم جامع في
 يومه لا كفارة عليه وقد تقدم في فضل العمدان الاكل والشرب وبما عدا انما يجب
 به الكفارة اذا ابتدأ بركعتين وقد نوى الصوم من الليل اما اذا طلع الفجر عليه قبل ان
 ينوي ثم نوى بعده واقطعت ففاته كفارة عليه عن ابي حنيفة لان الكفارة انما يجب
 بفطره في الصوم ولم يوجد لان الصوم لا يجوز الا بالنية وعندهما ان كان
 افطر بعد الزوال ففاته كفارة لانه يمكن ان ينوي فليكون صامها وان افطر بعد الزوال ففاته
 كفارة عليه بالاجماع وقد ذكرنا دليل ذلك هناك ولو افطر في رمضان حرارا
 فان كان في يوم واحد ولم يفرق لتناول يجب كفارة واحدة بالاجماع وان كان في
 اليوم الاول ثم افطر يوما اخر في رمضان واحدة بغير كفارة اخرى بالاجماع وان
 لم يفرق لليوم الاول نعمت ما عليه كفارة واحدة وقال ان شئني لم ياكل يوم كفارة على

حد كذا ولم

حد كذا ولم يفرق قال ابن ابي عوف في شهره او اجماع في يوم من رمضان لم يفرق في جميع
 في يوم من ذلك الشهر فغلبه كفارة واحدة لان الكفارة عقوبة لكونه في شهر رمضان
 في زمان يتناول كل واحد وان جامع ففطر ثم جامع فغلبه لاجماع الثاني كفارة اخرى لان
 الحزبة الاولى اجبرت بالكفارة ففادى جماعة الثاني حزمة اخرى كما قلنا فغلبها
 الكفارة وروى عن ابي حنيفة بجزية كفارة واحدة لان حزمة الشهر حزمة واحدة ولو
 افطر في يومين من رمضان فغلبه لكل يوم كفارة او اجماع في رمضان في سنة ففطر في
 جامع في رمضان احدى فغلبه لكل جامع كفارة في المشهور لان لكل شهر حزمة على حدة
 وذكر محمد انه لم يفرق كفارة واحدة لا تحجب عقوبة تسقط بالشبهة فاذا اجتمعت
 تداخلت كما لو فطر الشهر كلها سويا اذا افطرت المرأة عامرة ووجبت عليها
 الكفارة فان كانت او فطر الرجل قال في الفتاوى والكفارة الفطر عقوبة وجوب عبادته او احدى
 تسقط بالشبهة كافر ارضي كحيف والمرئ ولو افطر ثلثة ايام من رمضان فاعتق النار
 حين افطر ثم الثاني ثم الثالث كذلك فاستحق الرقبة الثانية فغلبه كفارة
 لليوم الثالث وان استحق الثانية ايضا فغلبه كفارة واحدة لليوم الثالث
 والثالث كذلك وان استحق الاولى خاصة او الثانية فغلبه لو افطر
 في يوم فاعتق رقبة كذلك ثم افطر في يوم اخر فاعتق الاخرى ثم استحق الاول
 فان الثانية يكون عنهما جميعا ولو استحق الثانية فغلبه ان يعتق مكانها او لانه
 بطل اعتاقه فصار كأنه لم يعتق وكذا لو افطر في اليوم الثالث واعتق له رقبة ثم استحق
 الثانية فغلبه ففطر لانه وكذا لو استحق الثانية فغلبه ففطر لانه والثالثة ولو
 استحق الاول دون الثانية والثالثة فغلبه ففطر لانه ففاته عن نفسه وعن الاول والثالث
 الاول والثانية ففاته لانه يكون عن الثالث جميعا وكذا على هذا القياس بجزية الرقبة
 عما قبلها ولا يجوز ان يعبدها كذا في السراج التوابع ولو صام اهل مصر ستة وعشرين
 يوما ففطر بعضهم بعض لم يصح شيئا من شهره وقد علم المرئى انهم صاموا ستة وعشرين
 يوما فغلبه قضاء ستة وعشرين يوما فان لم يعلم المرئى ما صام من المصرين الصيام
 ولا بد من صاموا ستة وعشرين يوما او ثلثين يوما ففاته عن نفسه وعن غيره
 كامل ثلثين يوما ولو صام اهل مصر ثلثين يوما ففاته عن نفسه وعن غيره
 يوما لثروية فعلى هؤلاء الذين صاموا ستة وعشرين يوما ففاته عن نفسه وعن غيره
 الزيادة ذكرنا انه على هؤلاء ففاته صوم يوم واحد او لم يكن بين البلدين تفاوت بخلاف

فيه المطالع فان كانت مختلفة فبالمطالع لم يزعم حدير البلدين حكم الاخر واذا ثبت
في مصر لم يزعم اهل مصر خري وهذا هو الذر اخذوا بالصدق وبه قولان في كتاب الفقه
انه اذا ثبت في مصر لم يزعم بر الناس ومن مختلف باختلاف المطالع وجه الاول انها
عبادة لغير الناس فكان وجوبها على العموم احوط وهو اختيار شمس الامية ووجه الثاني
الثاني ان المطالع مختلفة وشهودا شرعيا لم يستب في الوجوب فاذا اخذ
السبب بالروية في حق اهل مصر حقق بهم لان الحكم مثبت حيث ثبت بسببه
وقد كما اذا ثبت الشمس على قوم فوجب عليهم الطهر ولم ينزل على اخرين لا يجب
عليهم لعدم انعقاد السبب في حقهم ولو صام اهل مصر ثلثين يوما واهل مصر
سبعة وعشرين يوما فنظر فان كان صومكم وليك بروية الهلال او بينية ثبت
عندنا فصيهم او عدوا شعبان ثلثين يوما ثم صاموا يجب على الاخرين وبه لفظ
على الاول صوم ذلك اليوم وان لم يكن كذلك فقد اساءوا واحلوا ولا قضاء
على الاخرين وهذا تقرير على الاول وبالقول الاول اخذت فني واحمد وابن
الكاسم ثم كني وبكره اخذوا من صوم المنقطع الا من عذر ورور عن محمد رحمه الله
انه قال اذا دعاه اخ له الى الطعام فعدا عذر بقطر ويقضي حكمه ان عذرا
لا يباح الا فطار في صوم المنقطع لغير عذر في احد الروايتين وبما جاز للعذر والضيافة
عذر قبل الزوال وكذا بعده في حق الوالد بن الى العصر واما لغير الوالد بن فليست
الضيافة بعذر لزوال عذرا فلما انقطع المنقطع لغير عذر وكان من شيعته ان يقضي
فقد روي يوسف بن كمال الاطمار وقال ابو بكر الرازي لا يخل له لانه اخطأ لغيره
نفس وذلك منه عنده قال عليه السلام انا اخوف ما اخاف على ابني الربا
والشهوة الخفية وهوان يصح اكل صابجا ثم يظفر على طعامه شنيه قال في
الابصاح اذا صام فطوعا ودعاه بعض اخوانه الى طعامه وان لم يظفر لابس ان
يظفر لقوله صلى الله عليه وسلم من افطر لغيره كسبه ثواب صيام الف يوم
ومني قضي يوما مكانه كسبه ثواب صيام الف يوم وفي الفتاوى اذا دعاه بعض اخوانه
الى طعامه ان كان الذر دعاه برضى منه لم يحد وضوء ولا يظفر وقال المحلوا في احسن فني
في هذا انه ان كان يثق من نفسه بالنقصاء بظفر والافلا وهذا كله اذا كان
قبل الزوال اما بعده فلا يظفر الا اذا كان في ترك الا فطار عقوق الوالد بن
وهذا الذر فركناه في صوم المنقطع اما اذا كان صابجا عن قضاء رمضان ودعاه بعض

فصل
أصول رسوم النسخ

اخوانه كبره لان فبطر وعيسى بن ماريان رجلا فلفظ على صائمه فقال المزمه طالق ان لم يبق ان
 كان مطلوبها فبطر حتى اجبه وان كان عن قنف رمضان لا يبطر كذا في السراج التولج
 ولوقالت المرأة لله على ان الصوم يوم صفي لا يميزها من اوقات الرجب لله على ان الصوم
 في يوم قد اكمل فيه فلا يميز عليها على الرجب وعلى المرأة ولوقالت لله على ان الصوم اليوم الذي
 يقدم فيه فلان ابد مقدم فلان في يوم كل شئ ان ذرا واحصت المرأة
 اني قلت المرأة لله على الصوم يوم يقدم فيه فلان مقدم في يوم حانت فيذو
 قالت لله على الصوم فلا حانت فيه فلان صليها على الرجب والمرأة في قول محمد بن
 وقال ابو يوسف يجب عليها القضاء اي قضاء ذلك اليوم وجعل في السراج التولج
 هذا قول فرج الله لان الايجاب غير متعلق بعينه وانما هو متعلق بشئ ط الله
 فيصير عند الله يوم كانه قال لله على ان الصوم يوما فيزده صوم يوم ولان ان الله
 وجود الشئ يصير كالمتكلم باللوب فيصير كانه قال لله على ان الصوم اليوم يقدم فلان
 وقد اكمل فيه فانه لا يميز قنف لله ولوقالت لله على ان الصوم يوم يقدم فلان مقدم في
 يوم من رمضان لم يميز شئ من الي يوسف لانه يصير عند الله كانه
 باللوب كانه قال لله على ان الصوم هذا اليوم ليوم من رمضان فلا يميزه بالنذر
 شئ قال فرج الله صوم يوم لان الايجاب غير متعلق بوقت بعينه وانما هو متعلق
 بزمانا وجد صار كانه قال لله على ان الصوم يوما فيزده صوم يوم ولوقالت المرأة لله على
 صوم يوم الاثنين ولوقالت في وقت صفيها فليها قضاء في قول ابو يوسف
 لان ما يوجب لان على نفسه من الصوم في وقت بعينه فهو يميزه ما يوجب الله عليه
 في وقت ومعلوم انها لو حاضرت في يوم رمضان لزمه قنف لله كذا هذا وقال
 في زليس عليها من لان ذلك اليوم حرج من ان يصح صومه بوجوه ويجوز فيه بخار
 كما لو قالت لله على ان الصوم امام حفي ولوقالت هكذا لم يميزها من اوقات
 لوقالت لله على ان الصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان شكر الله تعالى وادبه اليه يقدم في
 يوم رمضان عليه كفارة يحسن ولا قضاء عليه وان قدم قبل ان يبور فينفي الشكر ولم
 يتوعد رمضان في عيبيه ووقع عن رمضان ولو قدم فلان لبيها فيها اذا قال
 على الصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان لم يجب عليه من ولو قدم بعد الزوال في المسئلة
 المذكورة لم يجب شئ عند محمد رحمه الله ولا روايت عن ابو يوسف رحمه الله في منسأ ما اذا
 قدم بعد الزوال واعلم ان باب النذر لم يذكره المنص ووارد ان يذكره في النذر

من سئل النبي لا بد منها كقوله وقومها فتقول وبالله التوفيق ان كان له ان كان له
الواجبات وهو مقصود نفسه فانه يقع ايجابه بالنذر كالصلاة والصوم والنجاسات
والاحتكاف والحدود والعقوبات والاصل في الواجبات لم يقع ايجابه بالنذر
كعبادة المربض وشهوته والنجاسة ودخول المسجد والمنى الى السوق والوقوف في
الشمس وان كان النذر له اصل في الواجبات لانه مقصود اخره كالوقوف
في جوار النذر به رويان احدهما لا يجوز وهو المشهور والثانية يجوز وهو قول
ابي يوسف فاذا ثبت هذا المقصود ناهيا عن الصوم وهو على ضربين نذر مطلق
ونذر معين فالمطلق ثلثة انواع نذر الايام ونذر الساعات ونذر الزمان
فنذر الايام قول الرسل الله على ان اصوم يوما فانه يلزم صوم يوم وبغير الايام
وهو على التام بالاجماع فان قال الله على صوم نصف يوم لا يقع نذره ولو قال الله
على ان اصلي نصف ركعة فحق نذره وانيان في رواية يقع نذره ويلزم ركعتان في
رواية لا يلزم شتر كما في نذر صوم نصف يوم وكذا اذا قال نصف حجة فحق نذره
في اليوم اذا قال الله على ان اصلي ركعة يلزم ركعتان ولو قال ثلاث ركعات
يلزم اربع في قول ابي يوسف وقال نذر اذا قال ركعة لا يلزم شتر واذا قال
ثلاث يلزم ركعتان واذا قال نصف ركعة او نصف حجة يلزم في احدهما
اكثر واين عن ابي يوسف ركعتان وحجة وفي رواية اخرى لا يلزم شتر وان
قال نذر على ان اصلي ركعتين بغير وضوء وبغير قراءة لا يلزم شتر عن ابي يوسف
يلزم ركعتان بوضوء وقراءة وقال محمد في قوله بغير قراءة وضوء لا يلزم شتر
وفي قوله بغير قراءة يلزم ركعتان بقراءة لان للصلاة ثمة بغير قراءة في قول بعض
العلماء وليس طاعة بغير وضوء في قول احد ولو قال الله على ان اصوم يومين او
او عشرة الزمان ذلك مبني وقتا بوقت فيه فان شاق وقت وان شاق
الا ان يوم السابغ عند النذر فيلزم منه سابعان نوى فيه السابغ واذا نذر
فيه او خالف المدة في مدة الصوم استأنفا لانها بقدر على صوم عشرة ايام
حيث فيها ولو قال الله على ان اصوم يوما فانه لا يلزم صوم يوم واحد الا ان
ينوب نذر لك الا بد ولو اراد ان يقول الله على صوم يوم فربما كان نذر صوم شهر
لزم صوم شهر لان النذر يسوئ نية العقد وغيره ولو قال الله على صوم نذر صوم
يوم واحد ولو قال صوم يوم لزم صوم ثمانية ايام لان يوم اكثر وان قال صوم ثمانية ايام

النذر

كثيرة ولا يثبت له فعليه عشرة ايام عند ابي حنيفة وعندهما سبعة ايام ولو قال صوم نذر
يوما ولا يثبت له فعليه احد عشر يوما ولو قال بصفة عشرة يوما ولا يثبت له فعليه ثمانية عشر يوما
ولو قال الله على صوم جمعة لزم سبعة ايام لان يوم جمعة ثمانية عشر يوما فيكون
اليوم ولو نذر ان يصوم يوما ولا يثبت له فعليه ابي يوسف رويان احدهما سبعة ايام
والثانية اذ نذر يوما واحدا كان على نذره ولو قال صوم لعمركم بالالف واللام فقول
الابدان لم يكن له نية ولو قال صوم ليجمع ولا يثبت له فعليه ثمانية عشر يوما
جميع العمر وان نذر شيئا فقول على نوى حتى لو نوى جميع شهر وجميع هذا الشهر جميع
حاشية ولو نذر صوم اثنين ولا يثبت له فعليه ثمانية عشر يوما عند ابي حنيفة وعندهما على
جميع العمر وان نذر شيئا فقول على نوى النوع الثاني نذر الساعات اذا قال الله على ان
شهر لزم ثمانون يوما وبغير ان يشترط له الايام ولا يلزم الا اذا عقيب النذر حتى لا يتم الشهر
بجلاوت اليقين او خلف لا يكمل فانه يشترط على عقيب اليقين والفرق ان
ذكر كشر في اليقين لا يحاط الا بزمان ولو لم يقل شهر لزم الا ان شاء عن الحكماء بما فيها
وقت الشهر فخرج ما عداه واما في النذر فهو كذا المدة الا ان يشرط الله على ان يصوم
لزم صوم يوم شتر فلما قال شهر فقد روي في الله على ان كان يلزم في الاطلاق بخلاف
ما اذا قال اربع ركعات واربعين حيث يكون الشهر عقيب العقد لان النذر في الاجارة
يفيد ما يقع في الشهر الاول قطعا للمدة ثم اذا لزم صوم شهر فله ان يعزفه وله
ان يتابعه ولا يلزم السابغ الا بالنية فان نذر السابغ ثمانية ايام فانه متتابع
فان افطر يوما منها استقبل مسئلة متى نذر صوم شهر فطلق فحاش بعد النذر يوما او يومين
بعد على الصوم عن نذره ولم يصح ما مات فانه يجب عليه الا يصوم بالتمام في جميع
الشهر عندهما وقال محمد وزفر يوصي بالتمام عن اليوم واليومين والليالي او ركعتان فان
صام اليوم واليومين النذر ادرت ثم مات قال صاحب الفقهان لا يلزم الا بصاء
بجميع الشهر على ما تبين في النذر المعين ان شاق والله تعالى ولو لم يذكر شينا
في نذره النذر نذر فيه او في ليلة التي نذر فيها لم يجب الا بصاء شتر من بعض القدر
على الصوم قال الله على ان اصوم شهرا مات قبل ان يقع لا يلزم شتر لان النذر روي
كان موجبا عليه لعمركم فلا بد من اذك مدة الاداء ولو قال الله على صوم ثمانية
اشهر فصام ثلثة او ذوالعقدة وذو الحجة فكان طوال سنة وعشرين فصام ثمانية
حاشية ايام التكرار الصوم فيها يوم الفطر ويوم النحر واليوم العشرين ولو لم ينفق

المتزوج الثالث في النبيين رجل قال بعد على الصوم سنة لزم صوم سنة مطلقة وبغيرين الاول
البيه ولا يلزمه المتتابع حتى ان لزم الصوم من كل سنة انما حتى يوفى السنة وان صام
سنة متواليه ليعطى الايام التي لم يصومها ويقتضي مكاتها وان صامها لا يجزئ ولا يفي
عوض شهر رمضان وان نوى المتتابع لزم سنة متتابعة وبغيرها متى شاء وبفطر
الايام التي لم يصومها وبغيرها متفصلا وان صامها اجزأت عن نذرهما اذا نوى
التتابع لان المتتابع لا يخلو عن هذه الايام ولا يجب عليه في هذه الصلوة قضاء رمضان
لا فركا ان السنة لا يخلو عنه ويفارق السنة المتتابعة المطلقة من وجوبه
ان في المتتابعة اذا افطر يوما لزمه الاستيفان بخلاف المطلقة امرأة وجبت على
نفسها صوم سنة مطلقة ولم تنو المتتابع فثبتت سنة للصوم قضاء متما فانهما
تقتضي ايام جفتها لان السنة المطلقة لا يقتضي المتتابع فهي بعد ان تصوم سنة متفرقة
تجوز عن ايام المحض الضرب الثاني النذر المعين وهو ثلثة ايام الايام والنذر
والسنة فالايام رجل نذر صوم يوم نذر بغير نذر عن نذر في تمام الرواية وروى
ابو يوسف عن ابى حنيفة انه لا يصح نذر قال نذر ثلث ايام وان نوى بيمينها
فعلية كفارة يمين يعني اذا افطر قال في الكفارة نذر ثلثة ايام على سنة وجوه ان لم
يؤشربا او نوى النذر لا غير او نوى النذر ونوى ان لا يكون بيمينها يكون نذر
لانه نذر بصيغة كبرية وقد مره بغير يمينه وان نوى اليمين ونوى ان لا يكون نذر
يكون بيمينه لان اليمين محتمل كلامه وقد عني بغيره وان نواهها يكون نذرا وعينا
عندهما وقال ابو يوسف يكون نذرا وان نوى اليمين كذلك عندهما يعني يكون
نذرا ويمينها وعند ابى يوسف يكون بيمينها وفي شرح ابن ابي عوف اختلاف
فبين نذر صوم شهر بيمينه ثم افطره او افطر يوما منه فعليه قضاؤه وكفارة يمينه ان
اراد بيمينها وهذا عند ابى حنيفة ومحمد لان من اضلها ان التفتت الواحدة يجوز ان يحل على
النذر واليمين وقال ابو يوسف لا يحل عليهما فان اراد الايجاب كان الايجاب
وان اراد اليمين كان بيمينها وان ارادها كان الايجابا مثله ان قال نذر على ان يصوم
يوم الخميس فمحل اقرب جيس اليمين فيجب عليه صومه وحده ولا يجب صوم كل من
يأتي الا ان ينو نذرك فان جاء يوم الخميس النذر نذره جاز ان يصومه بيمينه
مطلقة وبنيته من النهار لانه صار متعاقبا ولو قال نذر على صوم غد ونو نذرا واراد
نيتته لان النية انما تقهر في النذر اختلف وخول تحت اللفظ فتبقى ايجاب النية

من غير نذر

من غير نذر فلا يجب عليه بذلك ثم بخلاف ما اذا قال يوم الخميس نذر على ان يصوم
جسديا الاكثر والافضل فيمنه الاقل ان ينو الاكثر المرادة ان نذر ان يصوم نذرا
صائغية ثم حاصنت يجب عليها القضاء لان النذر نذر في الزمان لا في العمل على صوم
عشرة من ذر الحجة او من المحرم لزم ذلك وهو نذر معين فان صامها خرج عن نذره وان
لم يصمها وجب عليه قضاؤها ولا يجوز صوم القضاء الا بنية من النذر ولو صامها ونو نذرا
منها او يمين وجب عليه قضاؤها ما افطر وكذا لو افطرت المرأة منها لم يجب وقدر وجبت
ذلك وجب عليها ان يقتضي مقدارها افطرت ولو قال نذر على ان يصوم آخر يوم
اول الشهر واول يوم من آخر الشهر يصوم عشرين والسادس عشر ولو قال نذر على يوم
يمن في هذا اليوم صام اليوم لا غير لانه اوجب هذا اليوم ويوما آخر يصومه فيه مع الاول
وهو تجزئ فلا يجب ولو قال نذر على ان يصوم نوا اليوم شهر فعليه ان يصوم ذلك اليوم
حتى يتم شهره يعني ان كان ذلك اليوم يوم الخميس فعليه ان يصوم كل خميس حتى يفي
شهره فيكون صومه اربع ايام او خمسة ايام في الشهر الذي يصومه كذا في البيهون وقال
الكرخي يصوم ثلثين يوما مثله وان قال نذر على ان يصوم يوم الاثنين سنة فعليه
ان يصوم كل اثنين ثلثين يوما الى سنة وليس عليه بعد تمام السنة شيئا وكذا لو قال نذر
نذر على ان يصوم يوم السبت ثمانية ايام فعليه ان يصوم سبتين وان قال سبعة
ايام لزم سبعة سبوت لان السبت في سبعة ايام لا يتكرر نذر على الايام والحد والحد
الاول ولو قال نذر على صوم هذا اليوم غدا ان قال قبل الزوال والاكمل فعليه صوم اليوم
وليس عليه صوم الغد وان كان قد اكل او كان بعد الزوال فلا شيء عليه لانه اوجب
صوم اليوم فان كان قبل الزوال والاكمل وجب والاقل وكان قوله غدا لغوا
لانه غير متصور ان يصوم في يوم يوم ما قبله غير قضاؤه عنه ولو قال نذر على صوم هذا اليوم
وهو قد اكل فيه لا يلزمه نذر على المشهور ولو قال نذر على صوم كل فية لا يقع نذره على ما عاود
قال في يوم قد اكل فيه وانما لا تصور هذا اليوم حشمت من ساعته وعادة الكفارة عند ابى
يوسف لان صوم هذا اليوم متصور من غيره وان لم يكن متصورا منه كما لو حلف
لصديق السماء واليمين يتحقق على الشئ اذا كان متصورا في الجملة بخلاف ما لو حلف
لصديق من ان يصوم من غير تصور اليوم وعند زفر لا يجب الكفارة لان يمين الحلف
لا يتحقق الا في شئ متصور من الحلف ولو قال نذر على صوم هذا اليوم مس او مس
هذا اليوم لا يلزمه شي لان نذر اليوم محال لا يقع ولو قال نذر على ان يصوم هذا اليوم غدا

اليوم نذر اول اذيقن ان نذر نفوه به قال في شرح من الى عوف وقد اختلف اصحابنا
 في نذر صوم يوم بعينه وشهر بعينه فصام قبله في حقيقته والى يوسف بن جبريل
 نذره لان النذر سبب الوجوب بدلالة ان من نذر ان يصوم في وقت بعينه
 جاز تجيله وان كان سببا جاز فعله مع وجود سببه كالزكاة اذا وجد الثياب دون
 النول ولانه خلاف ان من نذر ان يصلي في مكان بعينه جاز ان يصلي في مكان غيره
 كذلك الصوم وقال محمد بن زفر لا يجوز بان يصوم في مكان لان النذر محمول على الصواب في
 الفروض والصوم المتعلق بوقت لا يجوز تقديره على وقت بدلالة صوم رمضان فكذا ما
 ما وجبه بنذره ان يصوم في شهر بعينه قال في الفتاوى ومن نذر ان يصوم شهر
 فاست من ساعته روي عنه عن ابي يوسف انه يوصي بصوم شهر قال هشام بن عمار
 فان كان الشهر بعينه قال كذلك عند ابي يوسف قلت فما فوكك انت قال
 حتى انظر في ذلك وذكر الحكم في المتفق ان نذر اعتكاف شهر مطلق فبات النذر
 بعينه ايام الصوم شهر كره وان نذر اعتكاف شهر معين لا يميزه اكثر من عشرة ايام
 وعن ابي يوسف في رجل قال نذرت ان اصوم رمضان فبات من يومه ففعله
 ان يوصي بالعام شهر ونذر اعتكاف في الفتاوى لان على قوله السبب ملزم في النذر
 التعيين لتبعية الاداء وعلى قول الحكم ينبغي ان لا يصوم لان نذر شهر رمضان لا
 يقع او يكون مضمرا لمسلمة لما مات قبل ان يرضى ان يصوم غير واجب عليه
 فصا غيره من الشهر فاذ اعتينه ولم يدره وجب الا بصا به كما قال في الفتاوى
 او يكون ملما يجب عليه صا نذره بمنزلة نذر شهر مطلق ويكون على هذا التقدير نذر
 موقوف ان ادرك رمضان لا يجب عليه شيء وان لم يدركه كان نذر شهر مطلقا
 وعند محمد لا يقع نذر رمضان رجل اوجب على نفسه صوم رجلا فاقام اياما قارا
 على الصوم قبل ان يجي رجل اوجب ثم مات ذكر في الفتاوى ان عليه ان يوصي بصوم شهر كامل
 وذكر الحكم انه يوصي بعد الايام النواقص فيها قارا على الصوم وذكر في الكرخي انه اذا
 مات قبل رجوب لاشي عليه دفع المسئلة ثمانية اقوال ما ذكر في الفتاوى روي
 الى حقيقته والى يوسف وما ذكره الحكم رواية اخرى عنها ما ذكره الكرخي قول
 محمد حاشية فنرفع المائل وتبين ما يقتضي كل قول منها فنقول الحسن عند ابي
 حقيقته والى يوسف ان النذر سبب ملزم في النذر في الحال لا انه لا يميزه اكثر من
 من اداء العقد وعليه على طريقة الحكم بمنزلة ما وجبه الله تعالى وهو رمضان فان الشهر

بسم الله

سبب الوجوب في النذر بان يميز المكان من الاداء ان النذر وان كان حينما بوقت
 او غير معين ففعله عقيب النذر واجب وجوبا غير متيقن ولهذا جاز تجيله قبل وقت
 التعيين وعند محمد الحين لا يكون سببا الا عند وجود الوقت فيضيق كل يوم
 من المعين سببا لصومه كما في رمضان ولهذا لا يجوز تجيله عنده وغير المعين كل يوم
 عقيب النذر سبب لصومه وجه قول محمد ان الزام لا يقدر عليه حال ولهذا انه
 رمضان اذا لم يقدر على صومه في مات لا يجب عليه الا بصا به لانه لم يصح سببا لغير
 القدرة على فعله كذا ما اوجب له على نفسه ولها طريقة الحكم ان النذر سبب ملزم
 وان كان معين لا يجب عليه ملزم لنفسه النذر وقد وجد النذر بخلاف رمضان
 فان الزام فيه لا يوجد الا بشهره فان كان سببا ملما جاز الفعل عقيب
 النذر ومنه انما التاخير لسبب الاداء لا انه لا يميز من المكان من الاداء حتى لا يكون عليه
 تخفيف بالاطلاق ولها على طريقة الفتاوى ان النذر موجب في النذر من غير شرط
 ادراك الاداء لان النذر ملزم اذا لم يقدر في حال الاداء فلهذا وهو الامام كمن
 اوجب على نفسه نية حجة ولا يجب عليه التقدير غالبا فان نذره ذلك حتى لو مات
 لم يدره الا بصا به بجميع ذلك فاذ ثبت نذره فنقول ان نذره في غير معين ثم
 اقام بعد نذره يوما او يومين او ايام يقدر على القيام فيها ومات ولم يصم فلهذا
 الا بصا به بالعام بجميع شهره على الطريقة التي في الفتاوى وقال محمد بن زفر يوصي بالعام بعد
 ادرك وجه قول ابي حقيقته والى يوسف على طريقة الحكم ان هذا اليوم النذر ادرك
 صاحب الصوم كل يوم من ايام النذر فاذا لم يصم في كل ايامها وعلى صوم جميع النذر ولم
 يصم نوجب الا بصا به كما لو بقي شهر صحيح ولم يصم ثم مات وعلى طريقة الفتاوى
 النذر ملزم في النذر ان نذر ولا يشترط امكان الاداء وفائدة الخلاف اذا اقام
 اني ادرك على طريقة الحكم لا يجب عليه الا بصا به بالعام وعلى رواية الفتاوى لا يجب
 بالعام وكذا يختلف جواب الطريقين فيها فان نذر في ليلة صوم شهر غير معين ومات
 في ليلة فانه لا يجب عليه الا بصا به على طريقة الحكم لعدم الادراك وعلى قول صاحب الفتاوى
 يجب الا بصا به بجميع شهره وكذا اذا اوجب على نفسه حجيا ولم يدرك وقت حجه لا
 يجب الا بصا به بشي على طريقة الحكم ويجب الا بصا به بجميع على طريقة الفتاوى
 وان ادرك وقت حجه ولم يحج يجب الا بصا به على الطريقين وان حج وجب
 الا بصا به بالعام على طريقة الفتاوى وعلى طريقة الحكم لا نذر عليه اذا لم يدرك غير

لانه اذا لم ينجح صلح الوقت لكل حجة او جوبا فيه كالمكره للكل وانما خرج لعين الوقت
الحاجة ولو اوجب على نفسه صوم رجب ثم اقام يوما او اياما ومات ولم يصم فيها وجب
الا بقاء بقدر ما على طريقة الحاكم وعلى طريقة الفتاوى يوصى عن الجميع وان صام الايام التي
او ركها لم يجب عليه بالايضا شي على طريقة الحاكم ويجب بالايضا ما بيننا على طريقة
الفتاوى وان مات عقيب النذر ولم يدرك شيئا من الايام لم يجب بالايضا
على طريقة الحاكم وعلى طريقة الفتاوى ويجب بالايضا ما بيننا على طريقة
صوم شهر متتابع فحاش عشرة ايام بعد النذر ومات فانه يوصى بالانكشاف
ويصير كمثل الكفارة التي ذكرنا في غير المعين لان الكفارة يجب متتابعة
فصار كشرط التسامع في الصوم قال الصوفي رحمه الله تعالى عندنا في هذا طريق الحاكم
صوم شهر فذهني لا يبرهن شي علم بذلك او لم يعلم لان المعنى لا يقع نذره كما اذا قال
على صوم مس لا يبرهن شي التمس ثلاث نذر الشين رجل قال على صوم شهر
وعوفي اول يوم منها فقام شهر بقدر على الصوم فيه ولم يصم ثم مات قبل تمام السنة
فانه يوصى بصيام شهر على طريقة الحاكم بخلاف ما اذا كانت السنة مطلقة حيث يوصى
بصيام الكل وعلى طريقة الفتاوى يوصى بصيام السنة كلها كما في السنة المطلقة وان
كان صام شهر النذر او ركها لم يجب بالايضا شي على طريقة الحاكم وعلى طريقة الفتاوى
يوصى بصيام ما بقي من السنة وما قاله الحاكم هو الصحيح لانه لم يوجد منه تقريبا فان صام
السنة كلها وصام فيها يوم الفطر ويوم النحر واثني عشر يوما جزأت عنه ولا يجب
عليه قنصا وما والا ان يخطا ما ويقضي صومها ولا يقضي عوض شهر رمضان لانه
ما اذكره لم يبرهن نذره او يبرهن شي عليه بالاجاب الله تعالى فلم يبرهن على صومه الى غيره
بخلاف ما اذا اوجبه ومات قبل ان يدرك حيث يجب عليه ان يوصى له بتمام
شهر لانه لم يبرهن صام كاجاب شهر غيره ولو اوجب سنة مطلقة فقام شهر
صومه فمضى شهر رمضان يوم الفطر والنحر والشعبان ولو قال انه على صوم شهر
وفد غني شي منها صام بغيرها وكذا الشهر ايضا ولو نذر صوم اياما جزاءه صوم الايام
المعنى عنها اذا صامها ولا يجب عليه بالايضا شي شهر رمضان لانه لم يبرهن شي
نذره وان لم يصم ونفى سنة او اكثر او قل من رمضان الموت اوصى بالانكشاف
لانه لا يبرهن شي في ذلك من ايام يوم النحر صامها ثم افطر لا قضاء عليه وعن ابي
يوسف وفد عليه القضاء لان الشهر وعمره كالمكره كذا في صوم يوم النحر

والفطر نذر

والفطر نذر كالمكره في الصلوة في الاوقات المكرهه والوقوف بالي حنيفة في الصلوة
في الوقت المكرهه وبين الصوم في الايام المعنى عنها ان يفتن الشروع في الصوم في ما
حتى بحيث لا يفت على الصوم بغير كمال المعنى نفس الصوم يجب بالايضا ولا يجب
صيامه ووجوب القضاء يتبع عليه اي يتبع على كماله الموجب عن شأبه بكونه
ولانه ان وجب صيامه فحاش ان نذره فلا يجب فيه حاشية ان معصية فلا
يجب القضاء بالقضاء عند الشك ولان القدر المؤثر في صامها ما فيه من ارتكاب
الشيء فلا يجب حفظه ووجوب الاتمام والقضاء لا يحفظ المؤثر وانما النذر
بصوم هذا اليوم وليس فيه شأبه بكونه اذ ليس فيه ارتكاب حرمة الشيء بل فيه
اجاب الفعل على نفسه بسمية الله تعالى واسم الله تعالى واجب الصيامه وانما
الارتكاب من وجوه اخرى فكان النذر به داخل تحت الخطاب في قوله لو فوا
بالوقت ويجب الوفاء بالنذر وعلى وجه لا يبرهن فيه ارتكاب الشيء وهو القضاء
في غير هذا اليوم سنة او قال ان فعلت كذا افعله على صوم كذا او صم كذا الا ان
اخرج او شي من القرب مما يقع نذره ففعل ما قال لانه ما سماه ولم يخرج عن الكفارة عن كونه
في طاهر الزاوية عن ابي حنيفة وقال محمد اذا طلق النذر بشرط يبرده وجوده كقول
ان شغني الله مريض او رغبتي فعليه كذا وجب عليه الوفاء بنذره ولا يخرج عنه بكفارة
وان كان الشرط لا يبرده وجوده كقول ان فعلت كذا او فعلت كذا او فعلت كذا او فعلت كذا
فخبرني الوفاء بالنذر وبين الكفارة وروى عبد العزيز بن خالد قال فرأت علي ابي
حنيفة كتاب الكفارات والنذور فلما بلغت هذه المسئلة قال لعلنا
من غرضي ان ارجع عن هذا الجواب فحجت كذا ثم رجعت فوجدت ابا حنيفة
قد مات رحمه الله فاجبرني الوليد بن ابان انه يرجع الى قول محمد قبل موته بسبعة ايام
والفتور عليه ولو قال انه على صوم شهر به متتابعين اذا قدم فمات لم يبرهن
في اول شعبان صام شعبان والحكمة فيقال يتصل بعد يوم الفطر ولو قال ان غفرت
صمت يوما فقام من ان لا يجب شر عليه حتى يقول صمت يوما وفي النكاح
يزم صوم يوم لانه لما طلق الصوم بشرط يبرده وجوده من الله فقد جعل الصوم مكره المعطى
وكان يلقط نذره كذا في النكاح ولا تقصير المرأة تطوعا بغير ذنوب زوجها الا اذا
كان صامها لا يبرهن بان كان صامها او غيرها او غيرها ما يجز او غيرها فلما ان الصوم جند
وليس له منها عن ذلك يجوز للعبد والامة والنذر والمكره وام الولد

ان يصوموا تطوعا بغير اذن المولى وان لم يضر المولى ان لا يصوموا تطوعا بغير اذن المولى ولم
يضر وتزوج المولى ان يضر او كان الشروع بغير اذنها يعني ان صام احد من الزوجين
فلم يضر ان يضر المرأة وكذا المولى بغير العبد والامة ويقضي المرأة اذا اذن
لها الزوج او بانت منه بطلاق او موت ويقضي العبد اذا اذن له المولى
او اعتق وانما اذا كان الزوج مريضا او صابها او وجها لم يكن له منع الزوج من صوم
التطوع والمسلم ان يصوم وان نهاه لانه انما يمنعها لكونها حرة من المولى
وانما في هذه الحالة تمنعها لانه لا يمنعها لكونها حرة من المولى
فان لم تمنعها في كل حال وان لم يستطع المولى ان يمنعهها فله ان يجبرها على الصيام
ان لم تكن له لا يصوم تطوعا الا باذن المولى المستاجر او كان المولى بغيره في المستاجر
في المدة وينقص صومه وان كان يصوم الاجرة لا يضره بالمتاجر في المدة ولا
ينقصها فله ان يصوم بغير اذنه لان حقه في المنفعة اذا لم ينقص لم يكن له منع
وانته الرجل وابنته واهله واخوته وقربانه يطوعون بغير اذنه قلنا لا حق له في منعهم
ثالث الله تعالى ان يبرز فدا ربه الصابرين والصابرين ويجعلنا من الذين اكرم
الست كرمين بفضل ذكره انما رحم الراحمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه اجمعين وقد ختم هذا الباب العباد والعبادة رب العالمين
العمل الصالح فانما يكمل على العبادات ختم باب العمل الصالح
الطاعات كما اقتضى باب الحب فضل العلم بالعبادات فجعل الاعمال خاتمة ما
الاعمال بكونها ما قام حسن المبدأ والختم وما اعلم واخذته وختمه زور عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قال الصيام والامانة على عباده ما لم يخالفوا الا في طاعة فاذا
خالطوا الا في طاعة فلو كان في الدنيا فقد خالفوا الرسل فاعلموا بوجوه واحذر وجههم
رواه الفقيه ابو النخعي في تنبيه الخائفين وذكر ابن الجوزي في المكنوعات
وقال ابن النخعي في تنبيه الخائفين ومن لم يدر لا يعلم مرة ومن يعلم ولا يعمل سبع
موت ذكره ابو النخعي في تنبيه الخائفين والغزالي في الاخيار وهو موافق لما
الي الدرود ولم يرقعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي الدرداء رضي الله عنه
انه قال اخاف ان يقال لي يوم القيمة ما فعلت وكنت اخاف ان
يقال لي يوم القيمة يا عويمر ما فعلت ففعلت رواد البهية ويقال العلم والورع
قربان كافتة ان الزوج والحجب ولا ينفع باحدهما الا مع الآخر وعن عيسى

بن مريم عليه السلام قال من علم وعمل فله ذلك انما في ما كبرت التلخيص فليذكر
ابو النخعي في تنبيه الخائفين وقال الفقيه في الله عليه وسلم ما كثر الاجار وليس كمالا
وما كثر النمار وليس كمالا بطيب وما كثر العلماء وليس كمالا بطيب وما كثر العلوم
كذلك تبارخ ذكره ابو النخعي في تنبيه الخائفين عن عيسى بن مريم عليه السلام ولم يرد
عن النبي صلى الله عليه وسلم فيمنع من ان يكون غائبا فيجب العلم ان يقع في الاخرة للمغيب
في الطاعة تنجبا للمعصية التي يقبل تغفرا وتكفيرا في الجلال والقال فقال من بعض عن علم
الاعمال ويشتهر بالجلال مثال رجل مريض به علك كثيرة وقد صاف طبيبها فوافي
وقت ضيق بحيث في فمها ما تشتهر بالجلال عن حاصية العقاقير والادوية وغلب الطب
جاء وزك مملوك فزبر مملوكا فزبره فوكلت نفس التسعة وفرد روبران رجلا جاء الى رسول الله
عليه وسلم فقال علمني من غريب العلم فقال لما صنعت في ليس العلم قال ما رايت العلم
قال جعلت ارب قال نعم قال ما صنعت في فقه قال ما رايت الله قال جعلت
الموت قال نعم قال فماذا اعدت له قال ما شاء الله قال افسح بنا حكم ما خالفك
ثم قال اعلم غريب العلم من شغل ان يكون التعليم من جنس ما روي عن فاطمة الزهراء ع
شقيق النبي انه قال لا شقيق منكم حتى تقولوا فاطمة منذ نزلت وتبين سنة فقال
فاطمة بنتي في هذه القصة فقال ما نزل قال شقيق امان الله واما الله رايعون
ذهب عمر بن الخطاب ولم تغلق الا في ما نزل قال ليس اطمع غيرة ولا احب ان اكون
انما في هذه القصة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فاطمة منذ نزلت الى الحق فواست كل
واحد يحب محبوبا فهو محبوبه الى القبر واذا وصل الى القبر فارتفع فجلست احسان محبوبه
فاذا دخلت القبر دخل محبوبي فقال احسنت فاجابهم فقال الثانية قال نظرت في قول الله
عز وجل وانما من عاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان احسنت حتى انا في فعلت
ان قوله سبحانه لم يخف فاجتهدت نفسي في دفع الهوى حتى استقرت على طاعة الله
ان كنت في نظرت الى هذا الحق فواست كل من عافني الله عنده ومقدار ورفعة
ثم نظرت في قوله عز وجل ما عندكم نفقة وما عند الله باق وكل ما وقع لي في مقداري وبقية
وجهته اليه ابقي عنده الراجعة التي نظرت الى هذا الحق فواست كل واحد منهم
يرجع الى حاله وحسب والشفقة ففعلت فاذ اذ في نفسي ثم نظرت الى
قول الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم فعلت في التقوى حتى اكون عند الله كراما
الحسن التي نظرت الى بعض الخلق وهم يطعن بعضهم بعضا ويعين بعضهم بعضا

واثبت في ان لا صاحب الشبهة فانه ليس من المؤمنين كذا في شبهة المؤمنين لابل اليثبت
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم يفر لكل سبعين مرة مالا يفره للعالم مرة واحدة وذكره
 ابو النبت في شبهة الثمانين غير مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم بل قال وكان يقال
 يفر لكل سبعون مالا يفره للعالم واحدة وقال النبي صلى الله عليه وسلم اشد
 الناس غدا يا يوم القيمة عالم لا يفره عند عذبه رواه الطبراني في المعجم والبيهقي في حديث
 ابى هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اشد الناس غدا يا يوم القيمة
 عالم لم يفره عليه وعن منصور بن زوادي قال ثبت ان بعض من بقي في النار ثمانية احوال
 النار ركنية فيقال له لو بكيت ما كنت تفعل ما يكفينا ما نحن فيه من اشدن حتى انبتنا بكيت
 وبتن ركنك فيقول كنت على فم تنقع عليهم واه احمد للبيهقي وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم لا يكون العالم الا حتى يكون بالعلم عالما رواه ابن حبان في كتاب روضة
 العقلاء والبيهقي في الغرر موقوف على ابى الدرداء وقال النبي صلى الله عليه وسلم يكون في
 اخر الزمان عبث وجهل وكلاف في رواه الحاكم في حديث الشافعي وهو ضعيف
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم من ازداد علما فعم يزود واما من ازداد من الله الا بعدا
 رواه ابو منصور الديلمي في سنن الفزدوس في حديث علي بن ابي طالب وهو ضعيف ورواه ابن
 بيان في روضة العقلاء موقوف على الحسن بن مازد واما من ازداد على الدنيا فاصح لم يزود
 من انذار اجمدا ورواه الفقيه الاذوني في حديث الشافعي وهو حديث علي بن ابي طالب
 ما بعد علما ثم ازداد له نجا حجب ازداد الله عليه غضبا وقال الحسن البصري عقوبة العلماء
 سوت القلب وموت القلب طلب الدنيا بل الاخرة ولذلك قال يحيى بن
 معاذ لا تزر انما يذهب بها العلم والحكمة اذا طلب بها الدنيا وقال مالك بن نيار
 رحمه الله قرأت في بعض كتب ان الله عز وجل يقول ان امون فانا صانع بالعالم اذا
 احب الدنيا اخرج خلقه منا جاني من قبله فمن ابواب العالم ان لا يطلب الدنيا
 حكمة فان توجع العالم ان يدرك فخارة الدنيا وكدراتها وانصرها في عظم
 الاخرة ودونها وضعا ففهمها وخلقها ملكها وسعيها منها متضادان وانما الخرافة
 بها ارضيت احد بها انحطت الاخرة وانما كلفني الميزان مهادجتها احد بها
 عفت الاخرة وانما كما مشرق والمغرب مهادجتها من احد بها بدت عن
 الاخرة وانما كلفني واحد بها فلو فبقدر ما يصيب منه في الاخرة يفرغ من فداها
 من لا يعلم فخارة الدنيا وكدرتها وانما راج الدنيا بالعلماء انهم لم يصنعوا منها فواحدة

المعقل فان الشبهة والتجربة ترشد الى ذلك فكيف يكون من العلماء من يقولون
لا يعلم علم الاخرة ودونها فلو كانوا مسلمين بالعلم فكيف يكون من العلماء من لا يعلمون
لا يعلمون الاخرة والافرة فان الجمع بينهما طبع في غير طبع فهو جازل بشرعية الانبياء عليهم
السلام هو كافر بالقرآن من اوله الى آخره فكيف يعجز عن معرفة العلماء ومن علم فلو اكله ثم لم
يؤثر الاخرة على الدنيا فلو ان الشيطان قد امكنه شهوته وغلبت عليه فخطوته فكيف
يعجز عن انساب العلماء من يده ورجلها في اخباره وادعائه على كمال حكاية عن الله
عز وجل ان ادعى ما اشتهع به العالم انما انتم تهوون على محنتي ان احرمة لذي ذنبا جاني وكتب
بل الى ان لا اكن قد اوتيت علماء فلا تطعن في نوز علمك فبطلت له نوب
فتبقي في النكبة يوم يسمي اهل العلم في نوز علمهم وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه
ان ارايتهم العالم يحب الدنيا فاسمعه على ذكركم فان كل من يحب الدنيا فهو من اهل الدنيا
يحيى بن عمار الرازي يقول لعلماء الدنيا يا اصحاب العلم انتم تهوون في نوز علمكم فيكون
كم روية وانتم كما كنتم في حيرة وافقاكم جالونيه ومارككم فارونيه وطبعكم عارونيه
واوايكم فرعونيه ونامكم جالونيه ومارككم شيطانيه فانكم في المحنة ايها قايين العلماء
المجتهدين المبتغون شرفكم في الله عليه وسلم ومنه وادبه وانتم واد
وراد الشنا وحقى الربيب عنها فليفت اذا الدار على باب وتبيل
يا معشر القراء ما بال البعد ما يصلي المذبح انتم المذبح وقال بشره خذ كتابا
ابواب الدنيا واذا سمعت الرجل يقول حديثا فانما يقول اوسعوا لي وقال
بشر بن الحارث انما اشتهي ان احديث فلقد ذهب عني شهوة الحديث حديث
وقال هو وغيره اذا اشتهيت ان تحديث فلما تحديث واذا لم تشته حديث
وهذا لان التذوق بحاله الافادة ومنصب الارشاد اعظم من كل نعم في الدنيا فتم
اجاب شهوته فهو فيه من انبأ الدنيا وكذا كان قال السوي في فتنة الحديث
استد من فتنة العمل وقال الولد وكيف لا يخاف فتنة وقد قيل
البتة عليه الصلوة والسلام ولولا ان ثبتناك لقد كنت زين المهيم شيئا قايلا
وقال سهل العلم في الدنيا والاخرة منه العمل والعمل كله عباد الاخلاص وقال ابو بصير
الداراني ان طلب الرجل حديث او تزوج اوص في طلب المعاش فقد ركن الى
الدنيا وانما ارادته طلب الاسانيد العالية او طلب الحديث الذي لا يحتاج اليه
في طريق الاخرة وقال غيب على السهام كيف يكون من اهل العلم من سيرة الى آخره

وهو بمنزلة علمه وكيف يكون من اهل العلم من يطلب العلم لغير الله تعالى
من البصير اوركت الشيخ وهم يعقدون بانهم من العالم بالانسان وروى
ابو بصيرة انه عليه السلام قال في طلب العلم ما ينبغي به وجه الله بسبب عظم من
الدنيا لم يجد عرفت الجنة يوم القيمة رواه ابو داود وابن ماجه باسناد جيد وقد وصف الله
تعالى علماء السنن باكل الدنيا بالعلم ووصف علماء الاخرة بالخشوع والزهد فقال في
علماء الدنيا واذا اخذ الله من الدنيا الذين اوتوا الكتاب ليس فيه دنس ولا يمتون
الى قوله نعمت قسيسا وقال في علماء الاخرة وان من اهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما
انزل اليكم الى قوله هم اجرهم عند ربهم وقال بعض السلف العلماء بخشوع
في زمرة الانبياء والافرة عيشة من في زمرة الساطين وفي معنى العقيدة كل فقه
مفقه طلب الدنيا بعلمه وروى ابو داود انه صلى الله عليه وسلم قال اوجى الله تعالى
الى بعض الانبياء قل للذين يتفقهون في غير الدين ويتعلمون غير العلم ويطلبون الدنيا
يعمل الاخرة يلبسون للناس سوك والكباش وقلوبهم كقلوب الزباب الشتم
اي من العمل وقلوبهم من الضيرة اي تجادعون ولي استهزئون لا يحسن
العلم فتنة تذر الحكم خيرا رواه ابن عسبة الترمذي وروى القضاة عن ابن
عسبة عن علي بن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال علماء هذه الامة رجلان
فرجل اياه الله عليه فله الدنيا من لم يخذ عليه طمعا ولم يشته به ثمتا فذلك
يعمل عليه طمعا ورجلان اياهما وادب الارض والكلام الكاتبون يقدم
على الله تعالى يوم القيمة سيدا شريفا حتى يوافق المصلين ورجل اياه الله عليه
في الدنيا ففطن به عن عب دانه واخذ عليه طمعا واشتهر به ثمتا ياتي يوم القيمة
في حياهم من ماربنا ودينه على رؤس الاشهاد ويزيد اخوان بن فلان اما قاله عليه
ففطن به عن عب دانه واخذ عليه طمعا واشتهر به ثمتا ياتي يوم القيمة
اخفى رواه الطبراني في الاوسط واسمه منقذ عار وروى ان رجلا كان يحرم
موسى عليه السلام ففعل يقول حديثي موسى في الله حديثي موسى في الله حديثي
موسى في الله حتى اترى وكذا قاله فقعه موسى عليه السلام ففعل في الله ففعل
ان في رجل ذات يوم وفي يده خنزير في عنقه جبل اسود فقال له موسى عليه السلام
انك ترف فلما قال نعم هو خنزير فقال موسى عليه السلام يا رب انك ترف
ان ترف الى حاله حتى ان له فيما احببه هذا فاعلم ان الله لو دعوتني بالذبح لكان

تعلو حتى تعلو با علمهم وقال كسب يكون في اخر الزمان علما وزهدون المتشبهون
تدنيا ولا يزهدون ويجوفون ولا يحافون وينهون عن شيطان الولاية وياقوتون فلو كان
الدين على الاخرة وما يكون ان من يستمر بغير بون الاغبيا ودون الفقر يتقارون
على العلم كما تقارون على ارباب الغضب احدكم على طيب اذا جالس غيره او كلب
اجارون اعداء الزمان وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ان الشيطان يزهد
يستحكم بالعلم فقبل رسول الله كيف ذاك قال يقول الطيبو العلم والمخل في العلم
فلما زال العلم قلا والمخل موفى بوعده وما علمه واكسب في جميع من جرت
انس وقال سري السقطي غزال يتجدر جحش حارب على طيب العلم انما حارب الله
فقال ربي في النوم فاما يقول انكم يضيع علم ضيعك الله فقلت اني لا أحفظ
فقال ان حفظ العلم العلم في فكرت الطيب واقلت على العمل وقال الحسن اعلوا
بشيئهم ان تعلموا فوالله لا يدرى الله حتى تعلموا فان استغفروا عنهم الرواية والصداء
حسنتهم الزمانية وقال النبي صلى الله عليه وسلم من كثر علمه كثر الله به من النار
رواه ابن جابر في صحيحه واحكامه وقال حديث حسن لا يغار عليه وقال رجل للحسن
البصري رحمه الله ان فقهاءنا يقولون كذا فقال الحسن فقلت فيها قطعا
انما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الاخرة البصير بربه المدام على عبادة
ربه وكان يقال اذا صار العلماء يجمعون لاجل صا العولم اكله الشبهة واذا
صار العلماء ياكلون الشبهة صار العولم ياكلون الحوام واذا صار العلماء ياكلون
الحوام صار العولم كفارة قال الفقيه ابو الفليس في تنبيه الغافلين لان العلماء اذا
اجتمعوا لاجل العولم ينفذون بهم في الجمع وهم لا يسنون العلم فيقعون في الشبهة
ويكثر زون عن الحوام والجهل لا يميزون بين الشبهة والحوام فيقعون في الحوام
وانما اذا جمعوا من الحوام فيقعون في جهلهم ويظنون ان حلال ياكلون او ياكلوا
حوام وسئل النبي صلى الله عليه وسلم اي الناس خير قال العلماء واذا افادوا
قد العالم بغير بفساده العالم ذكره في تنبيه الغافلين وجعل الله الحديث
عند قوله اوافدوا وجه قوله اوافدوا العلم الى افره فكلهم بعض الناس وقال
بعض العلماء لعلمهم في زماننا هذا منه فاكسما مواسم والقول به مشهورة
والعمل به نزع النفس وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من تعلم العلم لا يزل
دخل النار ليبايعي العلماء ولا يجاريهم يستغفروا ويقتل به وجوه الناس اليه واباحه

من الناس

شئ الاموال قال في شريعة الاسلام وينور في تعلمه هذا العلم ان يعلو الله تعالى
واليدوم الاخر وان يعلم بغيره القوي ويوقظ الغافل فان العلم لغيره تعالى اكرم
بالعلم والطلب العلم ليعلم في ضامع وفي محدد علم لا يضيع كانه لا ينفق منه ونفع
العلم من الاعتقاد في العبادة فمن لم يزد به العلم يزد من الله العباد وقد كان
النبي صلى الله عليه وسلم يتقوى بالله من علم لا ينفع ويقول العلم علمان علم في القلب
فذلك العلم النافع وعلم على ذلك فذلك حجة الله تعالى على ابن آدم وقال من لم
ينفعه علمه جلدته ومن السنة ان لا يواخر بجمع العلم وسوق العمل به من غير ان يجمع
فان ذلك من سؤا سبيلنا وجمع النفس فان الاجل ربما يجتريه قبل القيام بحق العلم
فينصير الى ان ربي عما كسرت من الموفين ولا ينفع غايب العلم قبل احكامه بل العلم
ويؤخره الله تعالى في الاعتقاد للموت قبل زمله وتكون تنبيه من ان يكون
السمت والوفاء والنوذة والكرم والاتباء فليس على الشيطان ان يثمن علم
يتكلم بعلمه ويكبت بعلمه ولا ينقل عند الله من علم بربه علم ولا يقدح في العلم الاثم وباقه
من كل علم حسنة وارثه ويطلب من كل قرن حطكا فاما فقد قيل في طلب الله
بالعلم واجده تزدق ومن طلب بالزهد واجده ابتغ ومن طلب بالفقه واجده
نفسق ومن تفطن بخص ولا يكتفي بكتب العلم من غير احكامه وان كان طيبا
ودقوف على فيها فانه من الله الا الساعة ويطلب من العلم بتمامه
او شمس به بدعة فقي الحديث من اذبح حديثا الى الله في مقام به سنة او شمس به بدعة
وجبت له الجنة ولا يرغب عن العلم والعلوم اذا لم يقع في قلبه منه شرفا فاذ دخل
سامعه نفعه يوما فينضج الى وجه الله تعالى ان تنفعه باعلمه وينفعه فانه كفي بترك العلم
لنفعها واجماله ومناوابة وقيل لا يناسبك الى ان في طلب الحديث
والعلم فقال لا ادرى لك الله التي فيها نجات لم اسمع بعد فلا يرغب عن العلم
ان ياتيه الموت ولا يظن بغيره غنى عن العلم بحال بعد قول الله تعالى لبيته
سبح الله وسلم ويطوعون لغيره بغير الله تعالى واحكامه وقيل ربي زوني علمي من
السنة ان يطلب العلم كل شئ وتيسر فانه يسره له طلبه فيها ويتواضع لمن
عالم خيرا ولو خفا وتفق له ويدعوا له سزاوهر ويجده وينه فقد قال صلى الله عليه وسلم
من علم عيشه من كتاب الله فهو له لا يضيع له ان يجده وبستانه عليه احدا
فان فعل ذلك فقد نفعه عوده من عرايا الام ومن اشرام المعلم واجلاله ان لا يفرغ

باب دارة من نظر حروجه كما قال الله تعالى في كتابه والوحي هم صبروا حتى يخرج اليهم
 لكان خيرا لهم ولا يخالف فيها بانه من مباح الدين ويجوز بسنة في ذلك كله ويقدم
 حق الله على حق ابويه والمسلمين ولا يضمن بشي من ماله عن علمه ولا يبيع من الله
 هفونه ويجعل ما يقع من حقه على حسن تاديل وبنى السنة ان يكظم على سماع
 العلم لا يحيط به كل منجته قلبه ولا يحيط به قلبه فينبغي قلبه ولا يحيط به
 في العلم ولا يارثه فانه يفرق باب الضلال ويذكر ما يحفظ في نفسه ليس في قلبه
 رينيت في طبعه نبات الزرع في القراح وبنال عما يحتاج اليه دون ما يستحق
 عنه فان من النوال لنفس العلم والنوال مفتاح خزان العلم ويعلم في صفه فغنى
 الحديث مثل الذي يتعلم في صفه ما كانو شمس على القحرة والذكر يتعلم في الكبرياء الذي
 يكتب على الماء ويتعلم من كل صغيرة وكبيرة وغنى وقبحه ولا يستغنى عن اقتباس
 العلم ونحوه من مودونه حاله فان الحكمة من المودون حيث وجد ما قبله ولا يعلم
 الا من كان عالما صحافي الجيب ما يكون الغيب عدلاني الدين كبريم العرف
 كبر السن ولا يحاط ان السلفان ولا يلبس الدنيا ما كانت تشغله عن امر دينه
 ويب فرغ طلب العلم الى السبل والانسافه ولو سجد الى من كلفه بعد من جده
 ومن سنة العلم ان يورثه علمه ارشاد وعنا والله تعالى الى الحق ودلائلهم على صبرهم
 فلان بعد الله على يد ربه رجلا خبره ما طلعت عليه الشمس والقمر ولان ربه عبد
 ابقاه عن الله تعالى الى طاعة الرب احب الى الله تعالى من عبادة الشافين عبادته
 العلم نتاج قطع الطمع عن الخلق ونفرت الفقير والرفق في التعليم والتواضع
 لتعلم والعطف عليه ويبدأ في تعليم الطالب بقرب ما يقدر اليه
 واهم ما يغنيه في معاشه ومعاودة ولا يحرم العلم ان الله قال النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول لا تفرحوا بالدر في افواه الكلاب وقال لا تفرحوا بالجوهر في عناق الجنان
 فان الحكمة خير من الجوهر ومن كرمها فهو خير من الجنان ولا يكتم العلم عن اهل فان
 وضع العلم في غير اهل اضاعته له وسفه على اهل علم وجور من السنة ان يكظم كل
 صنف بما يبلغه عقله ويدرك ذهنه فقد كثر شرا وقلة ان يحدث العالم كونه
 فتكذب معاندا ويتهاون به بسببه ويغفره على غير وجهه ويحدث الناس بما ياتخذ
 القلوب عفو الى سهل ما كلفه ففي الحكامات سعة عن المشكلات ولا يحد
 الجمل الغرر خصة فبما من ولا يشد دنياس وفي حديث علي رضي الله عنه ان الفقيه

كل الفقيه من لم ينفذ الكس من راحة الله ومن يؤمنهم من كراته ولا يتوسخ في الكلام
 ولا يلهي به في وجوه حديثه بينا وشمالا في حديثه ان تشفيق الكلام من الشبان
 ولا يكثر على المستمع كثر راحة فانه من الله عليه ولم كان تحول اصحابه بالمؤلفة خافه السنة
 فاذا احسن شانه المستمع كفت ويؤدبر عذبه على وجهه كما سمع لا يبرره ولا يقصه لا يثقل
 الوجود كمثل من لا يثق الى وان جبانة الرجل من العلم است من جبانة في مجال ولا يكثر
 بجمل ما سمع من غير علم فربما يقع ما يفسد به بالا عليه ولا يكثر عن القبل شانه فان من
 ربه حديث تراب في محنة فلو وجد الكاذبين ولا يكثر الا بما شهد اصول الدين بعينه
 وبصدقه وبواقفه مشاهير الاجر او ان تار والاباء وما يعرف به صوته كثر
 ان يبين له ان راعى الصابر وشعارهم ونفقه فلو جهم ومن يزرع هذا الذوق
 الا اهل حصص من الهبة اكا تقيا ومن تصدق لتعليم فان عليه ان يخلق الناس بخلق
 حسن ويعمل بخلق قبل ان يدعو غيره اليه بسكونه واعيا بقوله وفعله وخاله فان المؤلف بال
 نافذة شانه والواعظ بالقول ضايع كلامه وسبب تعلمهم والتوقد والرفق والملازمة
 غايته ومن سنة ان لا يشا في احد بالشراب والملازمة في ملازمة الناس في سنة من الله
 عليه وهم كان يقول في مثل ذلك ما بال اقوام يعبدون كذا ومن السنة ان لا يسيب
 شغف في سؤاله ولا من جاءه يثق عليه من الاغلو طالت والذوبعات وجرم على السبل
 الفادوك كثر على العلماء فان حاصله ثوب الى الخفاف بالعلماء ومنها من الدين
 ومن سنة السلف قلة الاجراء على نقد القبا والقضا والانه صاب للوعظ
 والتعلم فذلك لقوله عليه السلام اجراكم على ان تار جركم على القبا وكانوا يقولون
 الشكوت والاستماع فخص من الكلام والحول اشرف من الشانه فلم يكن منهم احد
 الا وادان اخاه كفاه كثر من القبا وزما كان عمره رضي الله عنه بجمع اهل بر كلهم في واحدة
 مائة ولا يكلم فيها براه وما كان احد يقضي الا بها نفع من الجهات الدينية دون الخواش
 الغريبة ولا كان يطلب بالقبا سبادة ولا رايسته ولا اقبال اناس عليهم ولا سبي
 فلو جهم ولا اكتساب الجاه منهم بل كان يغنيهم في ذلك سنة لثواب الله تعالى
 وابجاء لمضاته واعلاء كرامته ونفقه له فيه واوار له لانه عساه من اهل من بعضه من
 اخوان الدين فان ذلك فرض عليهم ومن السنة كتابة العلم وتقيده لمن لا يحسن حفظه
 فانه من الله عليه ولم قال فيدوا العلم بكتابة وقبله يحفظ صيد واكتسبه قبه ومن السنة
 ان يكتب بخط مقرو فان احسن الخط ما يقرأ واحسن الحديث ما يفهم وقال صلى الله عليه وسلم

الحق

من حيث كرمته فلا يكتف بعباده وهو يقول الحق من فوقه وكنت ومنه الادب حسن
العبادة وتفضل الحديث والنبأه التي كل صاحب شجرة الاسلام قال الفقير الى الله
نفي الى المصنف رحمه الله تعالى واذا كان المقصود من العلم العلم فيمنع العلم ان
يجعل العلم في كرمه عليه ذلك ثم يعلم غير ممكن فيمنع ذلك العزيمه سما قال
ابن ابي عمير فانها عن غيبها فاذا انتت عنه فانت حكمه فمناك يسوع
تقول وتشتقي بالقول منك وينفع التعليم يكون اني وينبغي ان يكون خائف
من الله تعالى مطيعا لا اواره مستعاضا عن نواصبه للحدس الصبيح الذي رواه مالك
والنباير عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال في كل يوم
حسنه فله لاهل اوفيه من غرقه ثم ادروا الله في البر والصفه في البحر فوالله
قد رآه عليه بعد بنه عذرا بالاجزبه احسن العالمين قال فلما مات الرجل فخلوا اوكا
فامر الله البحر فخرج ما فيه وامر البحر فخرج ما فيه ثم قال لم تفلت هذا قال من حيثك يا رب
واست اعلم قال فغفر الله له هذا الخط ما كنت ولا حسبت الصبيح الذي لا خلاف فيه
بين العلماء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال راسب جبريل كما جلس الملقى يعني من
الخوف فغفر الله بنفسه شيئا ثم انما جميعا النبي وجبريل عليهما السلام فبكيما
وما يقولان ما يوشنا وما يوشنا ولقوله صلى الله عليه وسلم ما جاني جبريل قط الا وهو علي
فرقا من مجبار وقال صلى الله عليه وسلم ما افشع جلد عبد من حسنة الله الا كانت حلا
كما يجات ورفق بنجرة يا بسنه الصابرا راسد بده وقال صلى الله عليه وسلم ان الله
ملاك في السماوات بوجه سجودا من خلقه الله الى يوم القيمة يريد فراديه من مخافة الله
فاذا كان يوم القيمة رفعا وشمهم فقالوا له عبيدك من عبادك وقال صلى الله
عليه وسلم وعزني لا اجمع على عبد من عبيد ولا اجمع له اسنين فاذا امنيت في الدنيا
احفته في الآخرة يوم القيمة واذا خافني في الدنيا استه يوم القيمة فاحسن من
فراديه امر الله بها الخلق جميعا لم يسقط عن الانبياء والمرسلين والملايكه المقربين فمن
و منهم ولا يخفى خلاف ذلك في كتاب الله في كتابه في كتابه وائسنة واجام
الامة محض ذلك والامرية قال الله تعالى واياي فارهبون اي خافون وقال
تعالى وخافوني ان كنتم مؤمنين وقال لما يحيى الله من عباده العلماء راضيا بقضائه
قال صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى من لم يصبر بقضائي ولم يصبر على مراباتي فليطلب
ربا سواي وقال صلى الله عليه وسلم من جبر ما اعطى العبد الرضا بما قسم الله له

نظام الرضا

فوقه من راضيا اعلم مقامات اليقين بالله ورضيها ولعلها شدة فتمنعوا فيها في اهل مقامات
تامة اخف افضل عبيد بيت الموت استيقا الى لقاء الله او عبيد بيت القبر
للمعاليه فخذت للمعالي او عبيد قال الاشارة شيئا الرضي بما يجلس مولاي ان شئ واجبا
اذا اوانت ما تاتي فخذ فخذ كما الى بعض العارفين فقال صاحب الرضا انفسهم لانه
اقدمهم فخذوا ولان قام الرضا اعلم ان تمام الشوق ثم انه يلبي في الفضل الذي يجيب
الموت شوقا الى لقاء ربه وهذا مقام في المحبة وهو حقيقة الرضا في الحياة فليس فوق
مقام الرضا مقام الاثرى قوله تعالى رضي الله عنهم ورضوا عنه فقال الرضا
بارضا وبذاتة الجوار ومنهاته العطا وقد رفع الله الرضا على جنات عدن
من اعلى جنت كما قال مسكن طيبة في جنات عدن ورضوان الله اكبر ذلك هو
الغفر العظيم وفي الاثر من رضى من الله بالغبيل من الرزق رضى الله عنه بالقبيل
من العمل وفي الجبريل الله تعالى قد رست بمقادير ودرت التدبير واكملت
المنع فمن رضى فله الرضا حين ليحيا ومن خط فله السخط متى حين ليحيا
قال بشر بن الحارث لقدت بجاذا في بدائي فاذا انما برجل فخذ ومخونه اعلى وقد صرع
في الشمس والشمس في كل محبة فقلت يا رب مجذوم عي مجنون بكمل العمل فخذ
راشه فوصفتني مجر فها افاق قال من هذا الفضولي الذي يدن مني في ربي سيدة
فوحقه لو قطعني اربا اربا اذودت له الاجبا وحقيقته الرضا ان يكون سرور
القلب في المحبة وفي جميع الامور طيب النفس محبة القلب عند كل مفرغ وخوف
من امر الدنيا مقتضا بعينه ربه مسكنا حكاية راضيا لافضيه باعتقاد حسن الكبر
وكما التقدير فيها فزج بموقع الاثر كما روبران عابد عبد الله وهو الطوبى بالقبيل لفي
الكنام فخلاته الرضا ربه في الجنة ف ل عنها الى ان وجد ثاقا فها ينظر
الى علمها وكان يبيت قايما وبنت فامة ويطل صابا وتفضل مغيرة فقال مالك
غير راسيت فالت ما راسيت لا اعرف غيره فلم يزل يقول نكري حتى قالت
حبيبة واحدة في ان كنت في سدة لم اتقن الى في الرضا وان كنت في الشمس
لم اتقن الى في النفل فوضع العابد يده على راسه فقال له حصيلة غلبته بجزعها العباد
ومواظبا على عبادة ربه مطهر الله ربه رسول الله واما على شراهم غير كاتم لفي
لا يدخل في قوله تعالى ان الذين يكتمون ما انزلنا من القينات والحمد لله
ما بينا للناس في الكتاب او لكنت لمعنيهم الله ولعنهم الله فخذ نعم الكلام

لنفسك زراعة فتفقدك بها تزيده على شجرة من حطب الارض او يتفقدك منته وذكرك
في المغفرة من ثواب المتقين عند الله ولولا المتقين ما كنت هذا الثواب في طلبه الى يوم
الاسم الله تعالى قال الله في قول السالك عليه جوفان كمال وما في الدنيا خادم البدن
مركب النفس ومطيقها والمخدوم هو العلم اذ به شرف النفس فمن طلب العلم كان
مكون له فضل عظيم ونفع عظيم يستطعمه في الحظوظ والحاد والمخدوم وما ومنه
الذي يخدم في العوض الاكبر مع الجبرين ناكس رونه عند ربهم وعلى كفاية فافضل
للمعلم في يوم من المحال والخدم يكون حاله في ذلك في نظريته بين محال في
راغب في الاخرة ومنه فبما وعد الله تعالى في العلم والعلماء والعلماء بينهم متعلقون
من الثواب متعلقون بوعده في الاخرة متعلقون بالثواب نورانيا عطف على غيره
اي ويكون راجيا في ثوابه وخافيا من عقابه الكلام هنا في مقامين مقام الرجا ومقام
الخوف اما الرجا فهو رجا من اجل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان شئتم انبئكم ما يقول الله للمؤمنين يوم القيمة وما اول ما يقولون له قلنا نعم
يا رسول الله قال فان الله يقول للمؤمنين من اجبتهم لقائي فيقولون نعم يا ربنا فيقول
ثم رجونا عفوك ومغفرتك فيقول قد وجبت لكم مغفرتي وفي حديث ابن عمر
رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الجوى بني المؤمنين
يوم القيمة من ربه عز وجل حتى يضع عليه كنفه فيغفر له ذنوبه فيقول من عرف
فيقول رب اعرف قال فاني قد سترتها عليك في الدنيا وانا اغفرها لك اليوم
فيضع على صفيحة حسنة واما الكافرون والمنافق فينادي بهم على رؤس الخلايق يهود
الذين كذبوا على الله وقال صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل يفرق بين المؤمنين
ما عبدني ورجوتني فاني غافركم على ما كان منكم يا عبد رب ان الصبي في ثياب
الارض حطيت ما لم تشرك بي اقبلتك بغرا بها مغفرة وقال صلى الله عليه وسلم
والذي نفس بيده من راحم عبده المؤمن من الولاية الشقيقة بولده وعن امير المؤمنين
عليه السلام قال صلى الله عليه وسلم ان اعدائنا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم من يبي حبيبا
محقق غدا فقال الله تبارك وتعالى فقال هو بنو بنو ام يوليه غيره قال
لا بل هو بنو بنو بنو الامم العاني فرحوا وسروا فقال صلى الله عليه وسلم من شئت
يا اعدائي فقال لرسول الله ان الكرم اذا قدر عفي واذا حاسبت تسبح وتحمى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وتقبل وجهه فقال فقه الاعرابي ورب الكعبة لان الكرم اذا حاسب

سكادوا قد رغبوا في الكرم من الله لانه اكرم الاكرمين وقال صلى الله عليه وسلم
يوما بركم العفو فقال جبريل انك ربنا بركم العفو هو ان يعفوا عن السبب
برحمته ثم يدرك احسانا بكم وفيه بركة ليغفر الله يوم القيمة مغفرة ما ظلمت
على قلوب احد حتى ان ليس لظالم رجاء ان يصيبه وقال من اوبى فينا فاستره الله
عليه في الدنيا فانه ان كشف ستره في الاخرة وفي لفظ اخر من اوبى فينا فستره
فستره الله عليه وعف عنه في الدنيا فانه اكرم من ان يعود في شئ قد عفي عنه ومن شئ
في الدنيا فغوت عليه في الدنيا فانه اعدل من ان يثني عقوبته على عبده في الاخرة وقال
صلى الله عليه وسلم ان العبد اذا كان مسرعا على نفسه برفع صوته بدو فيقول يا رب
تجبت الملاكية صوته فاذا قالها الثانية تبارك تجبت الملاكية صوته فاذا قال الثالثة
تجبت الملاكية صوته فاذا قالها الرابعة يقول الله تبارك وتعالى حتى تاتي بحول
عبد رب عني قد علم عبد الله ليس له غيري يغفر الذنوب ان شهدكم اني قد غفرت له
اروي في بعض القلوب ان رجلا يوعظه الى النار فاذا بلغ ثلث الطريق التفت
فاذا بلغ نصف الطريق التفت واذا بلغ ثلثي الطريق التفت فيقول الله تعالى
ردوه ثم قال فيقول لم التفت فيقول لما بلغت ثلث الطريق ذكرت ذنوبي
وذكرت الخوف ذوا رحمة فقلت اعكف تغفر لي فلما بلغت نصف الطريق ذكرت
ذنوبي ومن يغفر الذنوب الا الله فقلت اعكف تغفر لي فلما بلغت ثلثي الطريق
ذكرت ذنوبي قل يا عبد الله الذين اسروا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله
يغفر الذنوب جميعا فيقول الله تعالى اذ ب فقه غفرت لك قال الله تعالى ومن
ومن يعمل سوءا او يظلم نفسه ثم بغفر الله بجهاد غفورا رجاء وبرهان رجلا توفي على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مسرعا على نفسه فقامت الوفاة رفع راسه فاذا
ابويه بيك يا ابن علي فقال لهما ما بيكما قال بيكي لاسرناك على نفسك قال هذا شيكان
قواته ما اودان الذي بيد الله من امر يكون اليك شتمات فاني جبريل النبي صلى الله
عليه وسلم فاجره ان في يوم فاستره فانه من اهل الجنة فاستشف رسول الله
صلى الله عليه وسلم ابويه عن عله فقالا لا علمنا عند شيئا من خبر الله قال عند الموت كذا
وكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهنما اولي ما اولي حسن الظن بالله افضل
عن الله عز وجل وما يغفرت من الله تعالى فقه كلام عليه في احاديث ذكرت ما وانه
فرقة امر الله بها خلقا اجمعين قال واسب بن منبه الملاكية الذين يحملون العرش ورجل

[illegible]

هذا العالم
شرح الحديث النبوي

1945